



A0508



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فإني أفتيكم  
 في ما سألتم  
 من أن لا تأكلوا  
 من ثمره حتى  
 يثمر ثلثين  
 سنة  
 آمين

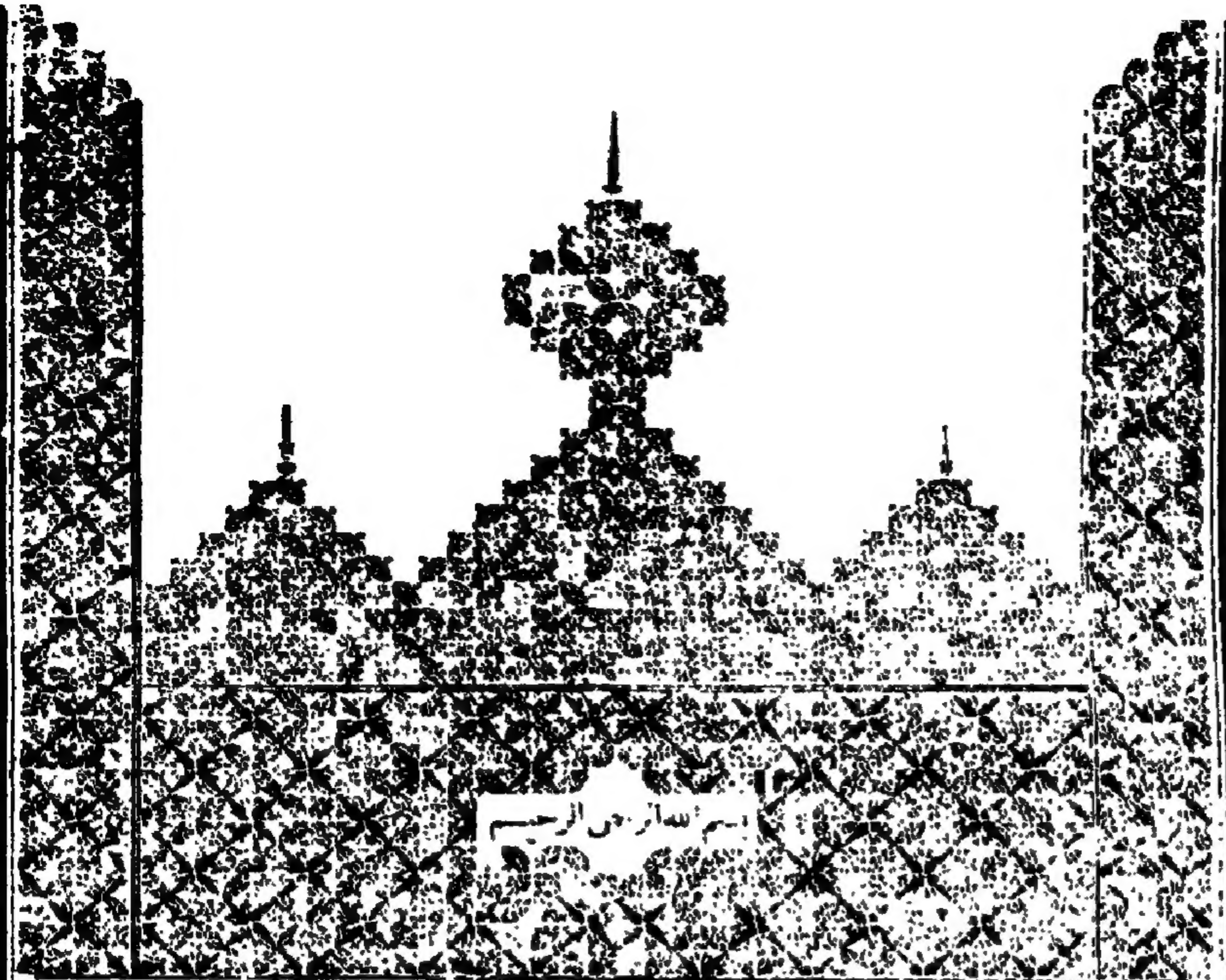


فهرسة الجزء الثالث من حاشية المطاوى على الدر المختار

صفحة	كتاب البيع	صفحة	كتاب الدعوى
٢٠	فصل فيما يدخل في البيع تعاوما لا يدخل	٢٠٣	باب الصلح
٢٨	باب خيار الشرط	٢٠٧	فصل في دفع الدعوى
٤٠	باب خيار الرؤية	٢١٠	باب دعوى الرجوع
٤٥	باب خيار العيب	٢٢٠	باب دعوى القسب
٦٢	باب البيع الفاسد	٢٢٦	كتاب الاقرار
٨٥	فصل في القسوى	٢٢٥	باب الاستنساخ وما في معناه
٨٩	باب الاقالة	٢٢٩	باب اقرار المريض
٩٣	باب المراجعة والتولية	٢٤٥	فصل في مسائل شتى من كتاب الاقرار
٩٩	فصل في التصرف في المبيع الخ	٢٤٩	كتاب الصلح
١٠٤	فصل في القرض	٢٥٧	فصل في دعوى الدين
١٠٦	باب الربا	٢٥٩	فصل في المضارحة
١١٢	باب الحقوق	٢٦١	مكتتاب المضاربة
١١٤	باب الاستحقاق	٢٦٧	باب المضارب يضارب
١١٩	باب السلم	٢٧١	فصل في المتفرقات المضاربة لا تضد الخ
١٢٦	باب المتفرقات	٢٧٥	مكتتاب الابداع
١٣٧	باب الصرف	٢٨٨	كتاب العارية
١٥٤	كتاب الكفالة	٢٩٢	كتاب الهبة
١٦٥	باب كفالة الرجلين	٣٠١	باب الرجوع في الهبة
١٦٦	مكتتاب الحولا	٣٠٧	فصل في مسائل متفرقة من كتاب الهبة
١٧٢	مكتتاب القضاء		
١٨٥	فصل في الحبس		
٢٠٦	باب التكليم		
٢٠٩	باب مكتتاب القاضي الى القاضي وغيره		
٢١٤	مسائل شتى		
٢٢٦	مكتتاب الشهادات		
٢٤٩	باب القبول وعدمه		
٢٥٥	باب الاختلاف في الشهادة		
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة		
٢٦٠	باب الرجوع عن الشهادة		
٢٦٤	مكتتاب الوكالة		
٢٦٩	باب الوكالة بالبيع والشراء		
٢٧٥	فصل لا يقدو كيل البيع والشراء الخ		
٢٨١	باب الوكالة بالنسوة		
٢٨٦	باب عزل الوكيل		







(كتاب البيوع)

(قوله لما فرغ من حقوق الله تعالى الخ) قال في البحر المتروكات أربعة حقوق لله تعالى خاصة وحقوق العباد  
خالصة وما اجتهاد به وغلب حق الله وما اجتهاد فيه وظل حق العبد وقدم الاول لانه المقصود من خلق الثقلين  
ثم شرع في المعاملات فبدأ بآيات الكساح وما يتبعه لما فيه من معنى العبادة وذكر العتاق المناسبة للطلاق في الاقاط  
ثم الايمان المناسبة للكليم ما تم الحدود المناسبة لليمين من جهة الكفاية فقامت اربعة من العبادات والعقوبات والحدود  
عقوبات ثم ذكر السيرة - وهذا لا يشترط في المتصور وهو اخلاص العالم عن الفساد وقدم الاول لانه معاملة  
مع المساكين والثاني مع الدمار ثم اقبلا لا يشتركان في كونهما من جنس الضرر في حق الله تعالى في كون  
الاموال كذلك ولذا في الايات والمقود ثم ذكر الشراكة لان المال لما كان فيها امانة في يد الشريك كان برضى  
التوى ثم لو وقف بعد هذا لا يشترط في اقباله الاصل مع الاختراع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك لا الى  
مالك وفي البيوع ليه فكان الوقف بمنزلة البيوع والبيع كالكساح انتهى وهذا يقتضي أن أول المعاملات  
الكساح وكلام الشرح يفيد أن أولها البيوع والاول أظهر (قوله لكن لا الى مالك) أي ازالة في الوقف لا تنتهي  
الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حبس العبد على ملك الواقف والتصدق  
بالمذمة (قوله فكانا كسبيط ومركب) انما لم يكن البيوع مركبا حقيقة لان ازالة امرأته ارى لا يقتضي شرا  
تركيب (قوله وجمع الخ) قال في حاشية الشارح ثم البيوع مصدر تقدير راديه المفعول فيجمع باعتبار كسبه كجمع البيوع  
وتقدير راديه المعنى وهو الاصل في جمعه باعتبار أنواعه والحاصل أن بيعا نجا جمع لوجهه وانما يكونه بمعنى مبيع  
فيثبت تكون صفات أفراد مختلفة والجمع طاهر الا أن فيه مجازا وهو اطلاق المطلق بالكسر على المتعلق بالفتح  
كما في هذا خلق الله والعلاقة التعلق السالك بين المصدر واسم المفعول اذ لا بد للحدث من محل وامانظر الانواع  
الحقيقية واحدة لا تعدد فيها ولا تجوز فيه وهل جمعه على هذا الوجه قداسي وهو ما عليه المبرر دون لماني وجماعة  
أوساعي وهو ما عليه سيدي والجمهور وهو الصحيح كما قاله أبو حيان انتهى أبو السعود بتصرف (قوله باعتبار  
كل من البيوع والبيع الخ) هذا يقتضي أنه جمع باعتبار رهنين الظرفين مع الثالث وفيه أنه انظر الى البيوع  
باعتبار على حقيقة فالجمع باعتبار الانواع والحقيقة متعددة وانظر الى المبيع فالجمع باعتبار اختلاف أفراد  
فان صفات المبيعات متعددة ونحش في الجواز في الثاني لا الاول فليزم على كلامه استعمال اللفظ في حقيقة  
ومجازه فتأمل (قوله نافذ) هو ما أفاد الحكم المعمول في كلامه لفظ ونشر مرتب (قوله موقوف) هو ما أفاد

(كتاب البيوع)  
فخرج من حقوق الله تعالى العبادات  
ثم شرع في المعاملات فبدأ بآيات الكساح  
وما يتبعه لما فيه من معنى العبادة وذكر  
العتاق المناسبة للطلاق في الاقاط  
ثم الايمان المناسبة للكليم ما تم الحدود  
المناسبة لليمين من جهة الكفاية فقامت  
اربعة من العبادات والعقوبات والحدود  
عقوبات ثم ذكر السيرة - وهذا لا يشترط  
في المتصور وهو اخلاص العالم عن الفساد  
وقدم الاول لانه معاملة مع المساكين  
والثاني مع الدمار ثم اقبلا لا يشتركان  
في كونهما من جنس الضرر في حق الله تعالى  
في كون الاموال كذلك ولذا في الايات  
والمقود ثم ذكر الشراكة لان المال لما  
كان فيها امانة في يد الشريك كان برضى  
التوى ثم لو وقف بعد هذا لا يشترط في  
اقباله الاصل مع الاختراع بالزيادة ثم  
البيوع لان الوقف ازالة الملك لا الى  
مالك وفي البيوع ليه فكان الوقف بمنزلة  
البيوع والبيع كالكساح انتهى وهذا يقتضي  
أن أول المعاملات الكساح وكلام الشرح  
يفيد أن أولها البيوع والاول أظهر  
(قوله لكن لا الى مالك) أي ازالة في  
الوقف لا تنتهي الى مالك فهو في حكم  
ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال  
الامام هو حبس العبد على ملك الواقف  
والتصدق بالمذمة (قوله فكانا كسبيط  
ومركب) انما لم يكن البيوع مركبا حقيقة  
لان ازالة امرأته ارى لا يقتضي شرا  
تركيب (قوله وجمع الخ) قال في حاشية  
الشارح ثم البيوع مصدر تقدير راديه  
المفعول فيجمع باعتبار كسبه كجمع  
البيوع وتقدير راديه المعنى وهو الاصل  
في جمعه باعتبار أنواعه والحاصل أن  
بيعا نجا جمع لوجهه وانما يكونه  
بمعنى مبيع فيثبت تكون صفات أفراد  
مختلفة والجمع طاهر الا أن فيه مجازا  
وهو اطلاق المطلق بالكسر على  
المتعلق بالفتح كما في هذا خلق الله  
والعلاقة التعلق السالك بين المصدر  
واسم المفعول اذ لا بد للحدث من محل  
وامانظر الانواع الحقيقية واحدة لا  
تعدد فيها ولا تجوز فيه وهل جمعه على  
هذا الوجه قداسي وهو ما عليه المبرر  
دون لماني وجماعة أوساعي وهو ما  
عليه سيدي والجمهور وهو الصحيح كما  
قاله أبو حيان انتهى أبو السعود  
بتصرف (قوله باعتبار كل من البيوع  
والبيع الخ) هذا يقتضي أنه جمع  
باعتبار رهنين الظرفين مع الثالث وفيه  
أنه انظر الى البيوع باعتبار على  
حقيقة فالجمع باعتبار الانواع والحقيقة  
متعددة وانظر الى المبيع فالجمع  
باعتبار اختلاف أفراد فان صفات  
المبيعات متعددة ونحش في الجواز في  
الثاني لا الاول فليزم على كلامه  
استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه  
فتأمل (قوله نافذ) هو ما أفاد الحكم  
المعمول في كلامه لفظ ونشر مرتب  
(قوله موقوف) هو ما أفاد



[illegible][illegible]







في نسخ بالواو (قوله سواء كان بعت أو اشتريت) هذا الاطلاق يرجع الى التعريفين (قوله الدال على التراضي)  
 الاولى ان يقول الرضا هو الذي في البصر ولا يقال الحلي فيه ان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده  
 بل مع قبول ومعارضة لا يفيد مطلقا لكن من قوله هو عبارة المال بالمال بالتراضي احسن اهـ (قوله اقتداء بالآية)  
 هي قوله تعالى الا ان تكون مبادرة عن تراضٍ منكم انتهى حلي (قوله ويأما البيع الشرعي) قال في الفتح الذي  
 يظهر ان التراضي لا يفيد لغة ايضا فانه لا يفهم من بابه وباع زيد عدة نفس الا انه استبدل به بالتراضي انتهى  
 (قوله ولا يلزم بيع المكره وان انعقد) هذا يقتضي انه صحيح موقوف كبيع القصول وليس كذلك بل هو فاسد  
 موقوف صريح به في الصراحي حلي وفي البحر حيث عقد الشروط قال ومنه الرضا فلهذا يبيع المكره ويشرأه  
 وقوله بل هو فاسد موقوف أي على الرضا وفي المناور وشرحه في ذكر بيع المكره قال انه يفسد أي بفساد فاسدا  
 لعدم الرضا أي هو شرط النفاذ فلا يجزى بعد زوال الاكرام صريحاً أو دلالة مع تسليم رضاء والده اذ كان لعق  
 وقد زال انتهى (قوله ولم ينعقد مع الهزل) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد بالشيء ما لم يوضع له  
 ولا ماصح له الاطعام استعارة والهازل يتكلم بصيغة العقدة لا باختباره ورضائه لكن لا يختار ثبوت الحكم  
 ولا برضاء والاختيار هو التصديق الذي ارادته والرضا هو اختياره وانما يفسد فانه فاسد على الذي يختاره  
 ولا برضاء ومن هنا قالوا ان المعاصي والتعبدات ارادة الله تعالى لا برضاء ان الله لا يرضى لعباده العكس كذا  
 في اللوغية وشرطه أي شرط تحقق الهزل واختباره في التعريفات ان يكون صريحاً بالالف ان يقول اني  
 أبيع عازلا ولا يكتفي بدلالة الحلال الا انه لا يشترط كره في العقد فيكتفي ان تكون المواضعة سابقة على العقد  
 فان تواضعا الى الهزل باصل البيع أي توافقه على انهما يتكلمان بانفسهما عند الناس ولا يريدانه وتنفقاه على  
 النساء أي على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا عنه فابى مع منعه قد ادور من أهله في محله كانه بفساد البيع لعدم  
 الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار أبداً لكنه لا يثبت بالقبض لعدم الرضا بالحكم حتى لو أعتقه المشتري  
 لا ينفذه منه هكذا كرو ويبيح أن يكون البيع باطن لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض وأما الفاسد فحكمه  
 أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما ما سدد عدم الرضا فلا يبيح منار وشرحه صاحب البحر  
 فقول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة فبصريح المناقاة ما تقدم من أنه منعه قد ادور  
 من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم الا أن يعمل على نفي الاعتقاد الصحيح أرى في على البت  
 الذي ذكره بقوله وينبغي الخ (نقطة) النقطة تالهزل انه أعم منه الما في المغرب النقطة أن يأتي أمره باطنه خلاف  
 ظاهره فهي انما تكون من اضطرار ولا يكون مختاراً والهزل قد يكون مضطراً اليه وقد لا يكون وقد يكون سابقاً  
 ومقارناً قال في التقرير والظاهر أنه ما هو في المدح وطوره أن يقول الحلي البطلان لا يبيح ومضاهجه عاكس  
 طهر الا فكل صباهك من صيانة ملكي بقل التصاميم ان الى هلان وأباً أظهره الى كذا او اراد هذا المعنى كذا  
 في المناور وشرحه الماد كور (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريف الإيجاب والقبول قاله الحلي أي حيث قصد  
 الإيجاب بكونه أولاً والقبول بكونه ثانياً والقبول يقع اتفاقاً وبه لغة كما في البحر (قوله انكر في القهستان  
 الخ) عبارته بعد قول النقابة بإيجاب وقبول وينبغي أن يكون الواو يعني النافذ فانه ما لو كان ما لم ينعقد قالوا  
 في السلام انتهى (قوله كما لو في السلام) يعني لو لم يرد عليه في زمن واحد لا يتم إعادة الرد بآية. أخوذ من  
 الفاء في قوله تعالى فليؤا انتهى حلي ومثل ما في التارخانية في الهندية فانه قال فيها ولو قال لبياعه وقال  
 المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا بفساد البيع فكذا ثان يقول والذي رجعه الله تعالى كذا في الظهيرة  
 انتهى (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف الاول قاله الحلي أي حيث قصد بالاولية في الإيجاب باعتباره  
 في التكرار هو الثاني ويكرر الجواب بأن اراد بالاول ما تقدم لقبول ولو كان ثانياً بالنسبة الى غيره وبأن الاول  
 لما بطل صار كالعدم وصار الثاني كأنه الاول حقيقة (قوله ما في الاشياء تكرار الإيجاب مبطل للاول الا في حق  
 وطلاق على ما لم يكرهها المطلق وانما ذكره الوالحي وهو قول محمد بن مازن قال أبو يوسف انهما كالبيع  
 ومورنه في البيع قال بعده بعتك هذا قال درهم ثم قال بعتك حاتق دينار فقال المشتري قبلت انصرف قوله الى  
 الايجاب الثاني ويكون صحيحاً حاتق دينار بخلاف ما لو قال درهماً فحز على ان درهم انت حز على مائة دينار فقال  
 العبد فلهذا لا بد في أن الإيجاب الثاني رجوع عن الإيجاب الاول ورجوع الى بيع أي قبل قبول

سواء كان بعت أو اشتريت (الدال على  
 التراضي) فلهذا اقتداء بالآية ويأما البيع  
 الشرعي ولا يلزم بيع المكره وان انعقد ولم  
 ينعقد مع الهزل لعدم الرضا بحكمه  
 هذا ويرد على التعريفين ما في التارخانية  
 لو خرج ما صحح في القهستان  
 لو كان ما لم ينعقد كما لو في السلام وعلى  
 الاول ما في الاشياء تكرار الإيجاب مبطل  
 للاول الا في حق وطلاق على ما لم



المشترى بعمل وإذا عمل رجوعه بطل الإيجاب الأول وانصرف القبول إلى الإيجاب الثاني أما رجوع المولى  
عن إيجاب العتيق ليس بمعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه لأن إيجاب العتيق بالمال تعليق  
بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فحق الإيجاب الأول والثاني فانصرف القبول إليهما ذكره السري فخلا  
عن الدعوى (قوله وسيجي في الصلح) قال النازح هناك والاصل أن كل عقد أحد فالتالي باطل إلا في الكفالة  
والشراء والابارة انتهى وحيه أن هذا وما في المطم من تكرار العقد والكلام في تكرار الإيجاب كما لا يخفى انتهى  
حلي رحمه الله تعالى (قوله وكل عقد بعد عقد صالح) قال في البحر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني  
وانقضى الأول إن كان الثاني بأريد من الأول أو انقضى وان كان مثله لم يفسخ الأول واختاره وأما إذا كان الثاني  
قاسدا هل يفسخ فصح الأول والصلح بعد الصلح الثاني باطل والأول صحيح وكذا الصلح بعد الشراء الصلح باطل  
ولو كان الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل كذا في جامع المعصومين وفي فروع الكرايم الكفالة بعد  
الكفالة صحيحة والحوالة بعد الحوالة باطلة والنكاح بعد النكاح الثاني باطل فلا يلزمه المهر المعنى فيه إلا إذا  
جذبه لزادة في المهر كما في القضية انتهى (قوله لأنه سدى) أي عمل أي هو عمل لا فائدة فيه (قوله فاصلح بعد  
الصلح أصح باطلا) يعني إذا كان الصلح على سبيل الإسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم اصطفا على عوض  
آخر فالتالي هو الجائر ويسمى الأول فالبيع أبو السعود (قوله كذا النكاح) أي بعد النكاح فإنه باطل لا يلزمه  
إلا المهر أو قول ولا يفسخ العقد الأول إذا النكاح لا يمتثل الصلح والمصلحة ذات خلاف قال في جامع المعصومين  
تزوج امرأته بآل ثم تزوجها بألمى فالمرألهان وقيل ألمى كذا في المية وذكر خلافاً فير العلماء ثم قال عن التنية  
تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألمى آخر ثبت التمينان في الأصح جوى في حاشية الأشاء والطاهر أن  
الخلاف لما هو في لزوم ما بعد التسمية الأولى وعدمه إذا النكاح بعد صحته لا يفسخ (قوله منها الشراء بعد الشراء  
صحوا) إذا كان مثل النكاح الأول أما إذا كان بأريد من الأول أو انقضى فانه يفسخ الأول (قوله كذا الكفالة)  
قال في الحاشية أنه لا يفسخ بالنفس إذا أعطى الطالب كميلاً بنفسه فثبت الأصل يرى الكفيلان وكذا لو مات  
الكفيل الأول يرى الكفيل الثاني كذا ذكره بعض الأفاضل قال وأشار بجوابه أنه قد ذهبوا إلى أن الكفول لو أخذ  
من الأصل كميلاً آخر بعد الأول لم يبرأ الأول أبو السعود في حاشية لأشياء من الحاشية وغام الكلام على هذا  
المقام في الأشاء وحواشيها (قوله في العقد الصحيح الصادر أولاً وقوله إذن أي إذا أعيد  
وقوله زيادة التوثيق مراده أن التكميل نأياً من التكميل أو من الأصل والبيع مثل النكاح المذكور في البيع الأول  
المقصود منه ما رتبة التصديق وتثبت العقد (قوله وهما عبارة الخ) قال في التبيين يرتفع بكل له طبعاً عن التصديق  
كعت واشترت أو وصيت أو أعطيت أو أخذت بكذا انتهى أول هذا الكلام بدوهم لم يملك ما قل فإن البيع  
يتم وأكاه حلال ولو قال وصيت لك هذه أراوعد المدينين بملك هذه بيع بلا حرج برهان إذا ثبت في غنة  
فقد بعتك منك فأذا في المجلس مع أحد ما قال هذان وانقضى أو بعتك أو أردت فقال وانقضى أو أعطيت  
أو أردت بآل كذا في حاشية سري الدين فالبيع لا يفسخ بالعقد وانما يثبت حكمكم إذا وجد معنى التملك والملك  
بخلاف الطلاق والعتاق فإنه لا يعتبر المعنى فيه ما وقعته خبراً للعاطا الموضوع له ما صرح بها وكذا في ولايت شرط أن  
يشتمل القول على الخطاب بعد ما صدر به باب الخطاب ولو قال بعد قوله بعتك بكذا اشترت ولم يقل منك صلح  
بجزء الصلح (قوله يثبتان من معنى التملك والعتاق) أي يدلان على كسب الهبة وانكسب فيه فانه  
إيجاب ولو قال بعتي هذا بكذا أعمال ثابت نفسي لا يفسخ بجزء (قوله أو أحدهما ماضٍ بالآخر حال) أي معنية  
الإيجاب للمال منع (قوله ولكن لا يحتاج الأول) وهو الصادر بقرينة ماضية مع (قوله بخلاف الثاني) فإنه  
يحتاج إليها وإن كان حقيقة للمال عند ما على الأصح اعلمية استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازاً بدفع (قوله مع  
على الأصح) مقابلة ما في المحيط وشرح القنوري والتعريف بأنه لا يفسخ بالمحال (قوله والآخر) صادق بما إذا وى  
الاستقبال أو لم ينو شيئاً (قوله للمال) أي ولا يستعملونه لغيره والاستقبال (قوله فكالماضى) فلا يحتاج إلى  
التنية بجزء (قوله وكأنتك الآن) عطف على المستثنى منه الخلق وهذا أولى بالحكم لأنه هلكت نية الحال  
فانصرف به أولى (قوله وأما التمسك بالاستقبال) كالتقرون بالسبق وسوف (قوله فكالمال) قال في الترتيلانية  
ولا يفسخ بلفظ الأمر بأن قال المشترى يعني عند التوب بفسخه فإنه قول بعت أو يقول البائع اشترى هذا

وسيجي في الصلح وفي المطومة المحببة  
وكل عقد بعد عقد جدد  
فبطل الثاني لأنه سدى  
قال صلح بعد الصلح أصح باطلا  
كذا النكاح ما عدا ما أثلا  
الشراء بعد الشراء صحوا  
كذا النكاح ما عدا ما صحوا  
إذا المراد صاح في المحقق  
مما إذا ن زيادة التوثيق  
(وهـ ما عبارة عن كل أحد من يشاء من  
معنى التملك والملك ماضية) ككبت  
واشترت (والمال) أنه لم يبرأ  
بوف والبيع حلت أي بغير قول أشبه  
أو أحدهما ماضٍ بالآخر حال (و) لأن  
لا يحتاج الأول إلى دفع خلاف لنكاح  
فانوى به الإيجاب للمال مع على الأصح  
والألا إذا التمسك بالمال فامل شوارد  
فكالماضى وصحوا بك الآن لمفسخه  
للمال وأما التمسك بالاستقبال فكالمال أصح  
لا يفسخ أملا

العد بكذا فيقول اشترى وكالاتي عقد بلفظ الامر لا يتعد بلفظ الاستقبال فهو ان يقول البائع ما هذا  
العد فيقول المشتري اشترى (قوله على الحال) قال في الجواب ان دل الامر على المعنى المذكور فاعقده كده  
بكذا فقال اخذته فانه كالمضى يستدعي ما فيه البيع انه ان استدام الماضي من البيع بحسب الوصف  
واستدام اخذته بطريق الاقتضاء انتهى وانقد برهنتك هذه انتم حلق (قوله الى عضو) أي من أعضاء المملوك  
هندي (قوله وكل ما دل الخ) كتر مع قول المصنف وهما عبارة عن كل ما يطبخ الخ وفيه شام وشعقد البيع بنقوله  
خذ هذا بكذا فقال اخذت وينتقد بلفظ الامة مع ذكر الدل ولفظ الاعطاء والاشراء والذخو والرزو والحقالة  
على قول (قوله هو قد فعلت الخ) قال في الهندي قال لغيره اشترى عبدا بانيق درهم فقال البائع قد فعلت  
أو قال هات التي مع البيع فيم ما هو الاصح كذا في جواهر الاختلاط ولو قال اشترى بكذا فقال البائع هات  
أو عبدا أو قد أوفدتك البيع هكذا في وجير الكردوي (قوله لانه ليس بضمي) قال لا تزي اد قال له مره  
اختاري نفسك هات قد فعلت كل هذا اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا (قوله كهل بعث معي بكذا) أو هل  
اشترى معي بكذا بحر (قوله ان قد فعلت الخ) يفهم من هذا ان اد ابل المشتري يتم وخذ التي ينتقل هو ولي  
اعدم الاستمهام فيه (قوله ولا يتوقف) أي بل يطل (قوله طرا عقد) المراد به الامتناع باس اذار اوله لانه هو  
لذي يوصف بكونه يتوقف أولا القبول لو فقهه (قوله به أي ابيع) قول في لغيره انما طلع واعتق  
على مال فانه يتوقف شرط العقد من الروح والمولى على قول اذ حروراء المجلس بالاجماع بخلاف البيع والاشراء  
فانه لا يتوقف فان من قال بعث معدي هذا من فلان لعائب بكذا هو الخبر فقل لا يصح لان شرط العقد  
لا يتوقف فيه بالاجماع ما تاتي الحكاح ولا يتوقف الشرط منه ما لا ياتي يوسف (قوله الادا قال بنية  
أورسالة) قال في الهندي والخطاب كالمطاب وبذا الاورسال حتى اعترض مجلس بلوغ الخطاب وأدا الرسالة كذا في  
الهداية قال تاج السريعة وصورة الكتابة أن يكتب الى رجل أما بعد فقد بعث معدي فلا بأس بكذا فاما بلوغ  
الكتاب وقرأه وفهم ما فيه وقد دل في المجلس مع البيع كذا في البنية والراية أن يقول اد ب او اد ب او قل  
ان فلا بأس بعده فلا بأس بكذا اعطاء وخبره فاجب في مجلسه ذلك بانه قول فهو وأدا الخارج بغيره انه  
لا يشترط كون الخطاب رسالة هو المبلغ بل اد ب لعله غيره كان الخدم اد ب ل قوله من غير مجلس بلوغها هذا  
هو الموافق تقدم من الهداية وتاج السريعة وفل في غاية البيان لخطاب والاد ب سواء الا في صورة واحد  
وهو أنه لو كان حاضرا ياطم بالسكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم اجابة في مجلس آخر فان التصحيح لا يصح  
وفي الخطاب اذا بلغها وقرأت الخطاب ولم تزوج معهما في هذا المجلس ثم تزوجت معهما في مجلس آخر  
عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الخطاب مع لان العائب اعطاء صار مخاطبا لها بالكتاب وهو باق في المجلس  
الثاني انتهى وهذا التعليق يفتي في الامتناع الذي هو قوله اذا ش ب كذا في أورسالة طاع يقتضي أن لا يجز  
مدر في مجلس آخر غير مجلس القبول والتعليق يفيد لانه فلا استثناء عند قائل (قوله طرا الرجوع) ليس  
المراد أن الموجب الرجوع في هذه الصورة فان الاجاب اذا كان ما طاع فلا معنى للرجوع مع بل المراد  
أن لا وجب الرجوع قبل قبول الحاضر قال في الخ ثم في كل موضع لا يتوقف شرط العقد بغير الرجوع  
الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط فانه مقدم وصحة في كل موضع يتوقف كالمطام والعقود على مال لا يصح  
الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه مجازا من جانب الروح والمولى معا وصحة من جانب الروعة والعد انتهى  
حلق (قوله في خيسر ونيسر) العيسر ما كثر منه كالعبد والحديس ما قل منه كالحرة ومنهم من حد العيسر  
بنصاب السرقه فانه ككثير الحديس عاونه والاطلاق هو المعتمد بحر (قوله خلافا لكره) فقال لا يحد  
الا في الحديس فهو تاف (قوله ولو انما طاع من أحد الجانبين) عليه نص محمد فانه كرا ن بيع المتعاطي بين  
بعض أحد البدلين وهذا يتم البيع والتمس صورته من أحد هاتين أن يتعاطى التي ثم يأتى المشتري المتعاط  
ويذهب برضا صاحبه من غير دفع التي أو يدفع المشتري التي للنازع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع  
لازم على الصحيح حتى لو امتنع أحد هاتين جبره القاضي وهذا مما عرفت فلو لم ياتوا بالتم ولا يحتاج به  
الى بيان التمس في الضرر والمراد في صورة دفع من معطآن المسح موجود مع لوم المشتري دفع عنه  
ولم يقضه (قوله والبائع يقول لا أعطيها) منه ما لو حلف بحر من القصة بان قال لا والله وفي الهدية عنها

الا الا امر ادا دل على الحال كده بكذا فقال  
أحدث أو ربيت مع طريق الاقتضاء  
واصح اصافته الى معروض  
واصح (واصح) فوجه وروح (والا)  
اصافته العتق اليه (وكل ما دل على معنى بعث  
كطهر وبيعان (وكل ما دل على معنى بعث  
واثر ربيت نحو (قد فعلت ونعم هات التي)  
وهو ان أو عبدا أو قد أوفدتك أو عبدا (قوله)  
احسن في الولو الجلية ان اد ابل البائع فقل  
المشتري سم لم يفتد لانه ليس بضمي  
وبعده سم لانه جواب في القصة ثم بعد  
الاستمهام كهل بعث معدي هذا ابيع  
ان بعد التي لان العقد ابل المحقق ولو قال  
بعضه قبله باعلان صاه (قوله الادا قال بنية  
(ولا يتوقف شرط العقد فيه) أي البيع على  
قول عائب) فلو قال بعث معدي (قوله الادا قال بنية  
بلفظه هو بل لم يفتد (قوله الادا قال بنية  
بذات أورسالة بغير مجلس بلوغها (قوله)  
لا يتوقف (قوله بل ياتي على ظاهر) خلافا  
لما في رجوع لانه مقدم مائة خلاف  
الحلق (قوله بل ياتي على ظاهر) خلافا  
لما في رجوع لانه مقدم مائة خلاف  
وهو ان اد ابل فاموس (قوله بل ياتي على ظاهر)  
خلافا لمكر غير (قوله اد ابل على (قوله بل ياتي على ظاهر)  
احسن على الاصح (قوله بل ياتي على ظاهر)  
اد ابل اصح (قوله بل ياتي على ظاهر)  
ارضا (قوله بل ياتي على ظاهر) خلافا  
واصح قول لا يصح بتمامه









العوض وأخذ لا يحيط حتى النازل مجرد اقتساده لا يتعلق حتى المنزل له بما أو بشرط حصوله بل يلزم ما طر  
 الويلغة قوابة من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزل له ولا رجوع إلى النازل حينئذ كما انتهى منه  
 القس عبد الملك في شرحه على كبر الدقائق آحر باب الاستحقاق وطاهره أن المذهب يوافق (قوله ويلزم خلق  
 لطلوئيت الخ) مما يدل به على حوايد ذلك ما في واقعات الضرري قال رجل في دكان فغاب فرفع المتولى أمره  
 إلى القاضي عامره بفتحها وأجازه هذه المتولى ذلك وحضر انصاف فهو أولى بدكانه وإن كان خلقه هو أولى  
 بخلقها أسأله ان يسأله ذلك فان شاء فسخ الإجارة وسكن في دكانه وإن شاء أجاز الإجارة ورجع بماله على  
 المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان انتهى وصرح حوايلان المستأجر  
 اذا أحدث في الأرض بما أو غيرا أو بستانا ما بذن الواقف أو باذن الطريق في يده وفي البحر ومخ الغمار نظلا  
 من القية وهي في الحياوى الزاوية أيضا استأجر أرضا وقفا وغرس فيها أوى ثم مضى مدة الإجارة فللمستأجر  
 أن يقيه بأجر المنزل ولو أوى الموقوف عليهم الا قطع ليس لهم ذلك قال في المنع والبحر وبهم مذات لم يستأجر الأرض  
 المستأجرة وهي مقولة يأتى أوفى الخصاف ومجاعة الاوقاف حاوت أصلا وقف وعمارته رجل وهو لا يرضى  
 أن يستأجر أرضه بأجر المنزل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجره صاحب  
 البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والآن ترى به ذلك الاجرائى وما ذكره في القية والحياوى لا يحالف ما في الكثر  
 وشرحه لا مستأجر من كتاب الإجارة حيث ذكر ما نصه وصح إجارة الأرضى للساكن والغرس فاذا مضت المدة  
 قلعهما وملكهما فانه الآن يغرم للآخر قيمة كل واحد منهما مما لو عاود عليه المؤجر أو يرضى المؤجر بتركه نهى  
 لأنه موقوف فيما إذا لم يشترط المستأجر إبقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الإجارة وما في نسبة والحياوى موقوف  
 فيما إذا اشترط ذلك انتهى واعلم ان الخلق يثبت في الأرض المملوكة لماد كره الواقف في كتاب الوقف أن وقف البناء  
 بدون الأرض صحيح وان الخلق يصدق ولو الأرض مملوكة على ما عليه المتروى انتهى واعلم ان الخلق يصدق الفصل  
 بالعين اتصال قراره بالسما بالارض المحسنة ويصدق بالدرهم الاقنى تدفع بمقابلته الممكن من استيفاء المنفعة  
 اذا ماد كره المصنف يعنى صاحب الاشياء من أن السلطان العورى لما يى حوايت الجملون أسكنها التجار بالخلق  
 ويجعل لكل حافون قدرا أخذ منهم الخ صريح في أن الخلق حادثة السلطان العورى عبارة عن المنفعة  
 المقابلة لا قدر المأخوذ من التذير يرجع الى ما ذكره العلامة الاجهورى من أن الخلق اسم لما يملكه داع الدرهم  
 من المدة التي دفعه له راعا بنسبها على هذا لا يكون الخلق صا بالمتصل بالعين اتصال قراره لصدق به  
 وبعبارة وكذا الجدل المتعارف في الحوايت المملوكة ونحوها فالحياوى مارة به في حق القرار كاستيائه  
 بالحوايت وباريه يعلق ما هو اعم من ذلك والذي يظهر أنه كخلق في الحكم وانه قد روي بما يجتمع وجود العرف  
 في كل من هو المراد بالمتصل اتصال قراره بالمتصل كالباع والفرق في صدق كل من الخلق والجدل فيه  
 وبالمثل لا على وجه القرار كالحطب الذي يركب بالثوب لاجل وضعه مدة الحلاق مثلا فان الاتصال وجد  
 لكنه لا على وجه القرار وكذا يصدق ان يزر المنفعة المقابلة بغيره كرههم ان يزر الجدل بالعين الغير بالمتصل  
 أصلا كالبطاريخ والقضاجين بالنسبة للقهوة والنفقة والوط بامسية بالعمام وشوكة بالذبة بغير وجه هذا  
 الذهب ان يكون الجدل اعم من لو كان الخلق ثوبا أو غيرا سا با لارض المستأجرة أو الأرض المملوكة فانه يجري فيه حتى  
 الشفعة لانه لا اتصال بالارض اتصال قراره في باعتار انتهى جوابك هو المذهب قوله وان كرايا الأرض  
 حريها وقيمة بالانقضاء البديها (قوله أو كرى اسم ار) أى تنطيمها بما يجتمع فيها من نخبها ليس جرى الماء  
 فيها (قوله ونحوه) كدوية الأرض من انحصار أو ارتفاع فيها (قوله ولا معنى مال) هو كذا كفى في الأرض  
 الموهوبة بطريق الحلق وكذا ذلك على ما سلف (قوله ان بيع الكعة) أى بيع حق المرو فيها كما اذا كن لشخص  
 دارى بحلة غير نافذة من المرو فيها معناه بالما من الشارع العام وباع حق استنراقه من غير النافذة لصاحب  
 دارايس له حق الاستنراق فيها وقد من أن في بيع حق المرو في المروين (قوله وقد ذكره في بيع الوفاء) ما ذكره  
 هناك هو ما ذكره هاهنا من أن مدة النزول عن الوظائف وصحة الخلق انما هي على اعتبار العرف الخاص  
 وذكر ما قد مناه عن واقعات الضرري (قوله أيضا) أى كاي عقد بايجاب وقبول منهما أو تعاطا (قوله كافي بيع  
 القاضى) أى يبيع مال يقيم من يقيم آخر أو شرائه كذلك ما عقده لنفسه لا يجوز لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه

قولهم خاؤ الخلو بيت ما ليس له الحنة  
 انما راجع ولا اجازة بالقية ولو وقع ما انتهى  
 المحسنة وى من النسي للصفه مر با  
 لا ولو الجدية عمارة في أرض يبعث فاب بناء  
 أو أجازة اجازة ان كرايا أو  
 ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا معنى مال  
 لم يجز ان يفتى فيه فانه ان يبيع الكعة  
 لا يجوز وكذا ردها ولا يبيع كره في بيع  
 قالوا ان يبيع ما يراى منى وسند كره في بيع  
 الوفاء (ويشبهه) أيضا (بالط واحد كافي بيع  
 العاضى)

باطل أقاده في البصر بما عاين من البدائع من الخواص في المزاينة من عهده (قوله والوصي) قال  
 في المزاينة لو أصر الإنسان الوصي أن يشتري له مال بتمعه يجوز بخله ما إذا اشترى لنفسه مع البيع وفي وصايا  
 الحانية فسر خمس الأفع السرخسي الطبرية أي التي هي المراد بالبيع فقال إذا اشترى الوصي مال البسم له  
 ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خير اليتم وإن باع مال نفسه من اليتم ما يساوي خمسة عشر بعشرة  
 كان خير اليتم وقال بعضهم إن باع ما يساوي عشرة بخمسة عشر أو اشترى ما يساوي ثمانية بعشرة كان خيرا  
 لليتم انتهى (قوله والاب من طهله) وفيه لا يشترط أن يكون خيرا انتهى زادي في الهندية (قول من الجاهل  
 والعبد يشتري نفسه من مولاه بأمره فمما يبيع عهدهم لطفه ما عفا (قوله فنه لو مورثه سنة) تعليل  
 فاصر على الاب (قوله ونماه في الدرر) ذكر فيها بعد عبارة المؤلف نفسه فلم يمتح إلى القول وكان أميلا  
 في حق نفسه ونائبه طفله حتى إذا بلغ كانت العهدة عليه دون أبيه بخلاف ما إذا باع مال طهله من أجنبي  
 ولم يمتح كانت العهدة على أبيه فإذ لم يمتح في مورثة ثرائه لا يرأس الدين حتى يمتح القاسمي وكبلا يتبعه  
 تصغير فبرده على أبيه فيكون أمانة عنده انتهى (قوله قبل الآخر) بشرط أن يكون القول في رجوع الموصي  
 ولو رجع في كله أو بعضه بطل وأن يكون قبل تعبير المبيع ولو قطعت يد البازية بعد أن يباع واحد الدائع أو شئ  
 أو دللت البازية أو ظهر العسر ثم صار حده ببيع قول المشتري ولو بدأ أن يكون قبل رجوع المصاطب لم يباع  
 ولو قال بذلك بآلف وقال لا أو لعل أعينه بجمعه ثم قال أحده أنه قول يوسف فاردعه اليه  
 وهو وصاؤا لا فلا يجر (قوله في المجلس) حتى لو تكلم النافع مع غيره في حاجته له حال ثم قال أراد  
 بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على العراض وألا يشترط معونة فيه وإن لم يصر أس أفرد في الأمر  
 فإن وجد بطل ولو اتخذ المكان (قوله كل المبيع بكل النثر أو ترك) قال في الضرر والتمسك لم يقد موافقة القول  
 فلا يجاب بأن قبل المشتري ما وجدته من أوجه فإرسله بأن له عير ما أوجه أو بعض ما أوجه  
 أو بعض ما أوجه أو بعض ما أوجه لم يمتح لثمة العهدة وأنه لا يجوز له في الشفعة بأن باع  
 عدا وعقارا طلب المبيع أحد العارض وحده فذلك وان عرفت لصحته على الدائع إلا ما إذا كان له يجاب  
 من المشتري فضل الدائع بأشخص من أغنى أو كان من النافع فضل المشتري بأر يدا عطف فضل النافع (قوله  
 في المجلس جازت انتهى للمصنف (قوله لا يلزم تعريف الصفة) قال في المصنف الصفة سرب البذل على البيع  
 ثم جاءت عبارة عن العهدة انتهى وهو على الحدود وتقديره ولا فضل في البعير (قوله أنه إذا أعاد الأمانة  
 والقبول) فيكون المعتبر الثاني لوجود ركنيه وحاصل ما ذكره أنه أن الموصي إذا اتخذ وعقد المصاطب  
 لم يجر التمر ينقول أحدهما ما إذا كان الموصي أو من يبعثه يبيع على الكس لم يجر القول في صحة أحدهما  
 وإن اتخذ المبيع قول المصاطب في البعض فلا يصح تمر بهما مطلقا في الأحوال الثلاثة وفي ما إذا اتخذ  
 الموصي أو من يبعثه أو اتخذ القابل أو من يبعثه لا تصح الصفة في الكل وهذا إذا اتخذ العاقدان وقتئذ المبيع  
 كما لا يوجب في من يبعثه أو من يبعثه ومن يبعثه يبيع بها بالقول في أحدهما إلا أن يرضى الآخر بذلك أو يبعثه قوله  
 في البعض ويكون المبيع مما ينقسم النقص عليه بالسر كعبد واحد أو كبد أو موزون فباون لقول المجاب  
 والحق لا يوجب ولا يوجب إلا قول فإن كان مما لا ينقسم أو باقية عدا - فهو يبيع ويصدق لا يجوز فلا يفتي  
 كل واحد فلا يخلو ما أن يكون من غير تكرار البيع أو تكراره بعد إذا تكرره فلا تماق على أنه صفتان فإذا قبل  
 في أحدهما يصح مثل أن يقول بعثت هذا ألف وبعثت هذا ألف وهذا لم يكرره وفصل  
 النقص فظاهر الهداية التعذر ومعه آخرون وعلم أن تفصيل النقص يبعثها ما عدا من على القول به إذا كان  
 النقص منقضا عليه ما باعتبار القيمة أما إذا كان منقضا عليه باعتبار الأجزاء كما في من يبيع من واحد فإن  
 التفصيل لا يجعله في حكم عديم لأن من غير تفصيل لم يعتبر له قبل وهو تفصيل حسن بغير المص  
 (قوله كبد موزون) انتهى كذا في الكافي لو حدد كذا فذكر في عبارة الضرر (قوله والاب) يعني أن كان  
 لا ينقسم النقص عليه بالأجزاء وإنما ينقسم عليه بالقيمة لا يجوز أن يرضى الآخر إلا إذا فصل النقص وكرره  
 البيع أو فصل النقص فقط على ما ذهب إليه صاحب الهداية (قوله لعدم جواز البيع بالقيمة ابتداء) فكأن البيع  
 عهده على واحد من ما ابتداء من غير تعيين أو لا يجوز قوله ابتداء مخرج به ما إذا عرض البيع بالقيمة بأن باعه الله

والوصي (والاب من طهله) فانه  
 لو مورثه سنة كانت عهدة كسار من وعاه  
 في الدرر (وإذا أوج واحد قبل الآخر)  
 ما إذا كان أو من يبعثه في المجلس لأن شيئا  
 القول مقيد (كل ما مع هذا النقص أو ترك)  
 النقص مقيد (الاب من طهله)  
 الاب من طهله (الاب من طهله)  
 النقص مقيد (الاب من طهله)  
 الاب من طهله (الاب من طهله)  
 النقص مقيد (الاب من طهله)  
 الاب من طهله (الاب من طهله)



بشأنها فاستحق بعدها ورضى المشتري بالتأني فإنه يصح له ورضى البيع بالخصه أتمها وقد علمت أن محل عدم  
الحوار مما إذا لم يكثر الثمن ولفظ البيع أو يفصل الثمن فقط على مذهب إليه صاحب الهداية (قوله كما حذر الوالي  
لم يذكر الوالي في هذا المحل تحريرا) (قوله وإن لم يترك ليطبع بعث الخ) بأن يقول بعثك هذين الثوبين بمائة كل واحد  
خمسة مائة فإنه يصح حيث في المختار بناء على قوله ما لا يتصور بل انما تتعدى الصدقة وإن لم يترك ليطبع بعث  
لأنه لا يترك عليه بعد تصديقه وثمن وجد من رضى به بشرط أو خفية لم تعدا تكرارا لمط البيع أن يقول بعثك  
هذين الصدين بعثك هذا بمائة مائة ومائة بمائة مائة انتهى خبره لا لاية وقيل أن اشتراط تكرار البيع  
لصدقة قد لا يثبت وهو قول الإمام وعنده قداس وهو قولهما ورجح في مع القدير قوله ما يجب قال والوجه  
أنه لا يثبت بمجرد تعريض الثمن لأن الماهر أن فائدة ليس الا بصدقه بأن يبيع منه أو بمائة أو بالكلية غرضه  
أن لا يبيعها منه الا بجله لم يكن فائدة لتعيين ثمن كل منهما انتهى (قوله وإن لم يترك ليطبع بعث الخ) (على ارجح)  
وقيل لا يدل ما دام في مكانه محروما وبطل ما بقيام وإن كان لمصلحة لا محروما كما في المسألة قال في التمهيد واختلاف  
المجلس باعتبار ما يدل على الأمر ليس من الاشتغال به بل أشرك كل الاداء من الصدقة وشرب الداء من الاناء  
ويده ووجه الأول أن يكون ما جالس ومصلحة لا امام الأمر منه أو شمع معلا وظلام ولو لمصلحة من معنى ما لم يترك ليطبع  
الرواية في قوله ما لا يترك ليطبع بعث الخ أن أو بغيره ولو لم يترك ليطبع بعث الخ واحد أو غير واحد أو ما جالس أو ما جالس  
على مور كالأمر... فلا بد من صحة في المحط وقال في المحط أنه لو لم يترك ليطبع بعث الخ واحد أو غير واحد أو ما جالس أو ما جالس  
لتدريج في قوله ما لا يترك ليطبع بعث الخ أن أو بغيره ولو لم يترك ليطبع بعث الخ واحد أو غير واحد أو ما جالس أو ما جالس  
له عراض والسبب في ذلك أن قطع المجلس عن رايه لا يمكن أن يكونا فيهما معنى واحد (قوله فإنه  
يجلس خيا المشير) أي التي ملكها روحها طلاقة أو هذا اختلاف في مجلس صدقة - لاوة فتح (قوله وكذا حائر  
أقليلك مع) لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار الحيرة وصورة أملاك أو بقول روحه فوصت أمر طلاقة أو طلاق  
سلك أن ثبت أو طلاق روحه أن ثبت أو لزمه ملكه عندك (قوله لم يترك ليطبع بعث الخ) عند ما وكذا عند  
لا امام ما لا يترك ليطبع بعث الخ (قوله - لا طلاقة في) ونحوه قال الإمام أنه يترك ليطبع بعث الخ عند ما وكذا عند  
(قوله وحديثه) أي الحيار أو الشافعي وقد روي روايات عديدة على ما في التمهيد من حديث ابن  
عمر رضى الله تعالى عنه ما لا يترك ليطبع بعث الخ الحيار ما لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار (قوله يجوز على تعزير) أي  
اختلاف القول هو أن يقول لا تحربها يوجب له شري أو يرجع الموجب قبل له قول وأما ما لا يترك ليطبع بعث الخ  
السابق به تعزير أو فواهم وهو كثرة في التمرع والمرف قال الله تعالى وما تترك الذين أدوا للآب الا من بعد  
ساجدا ثم ائتموه قال صلى الله عليه وسلم امرت بنوا اسرائيل على ثنتين وسبعين مرة وسنة رقت أمتي على ثلاث  
مئة وسبعين مرة فتح قوله لا حول ثلاث الخ) لأن حقيقة التباين في التعلاب بأمر البيع لا من ثم البيع بينهما  
وانفصلي لانه يجازيه والتشاغلان في المتساويين يصدق بهما إيجاب أحدهما قبل قبول الآخر أنهما متباينان  
فيكون ذلك هو المراد وهذا هو ما لا يترك ليطبع بعث الخ الحيار ما لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار (قوله وكذا حائر  
السابق قبل قبول لا تحربها يوجب له شري أو يرجع الموجب قبل له قول وأما ما لا يترك ليطبع بعث الخ  
المساوية ما لا يترك ليطبع بعث الخ الحيار ما لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار (قوله وكذا حائر  
فيه يمكن هو المسمى الحية في الحول على الحية في غيرية يحسبون أحد بيت انبي توهامهما دافعا على الثمن  
وتراضيها عليه ثم أوجب أحدهما لبيع يلزمه حرمانه من ثمنه قبل ذلك أصلا بل أنه قبل ما رضى السابق على  
البيع والبيع من هذا المذهب ما لا يترك ليطبع بعث الخ الحيار ما لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار (قوله وكذا حائر  
التعير وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل أن تكون تجارة عن تراض منكم وهذا لا يحجب والقول  
بصدق تجارة عن تراض غير توهام على الصيرفة قد أباح الله تعالى أكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى  
وأشهدوا إذا تبعتوا أمر بالتوفيق بالشهادة حتى لا يقع التباين في البيع والبيع يصدق قبل الجواز لا الإيجاب  
والقول ما لا يترك ليطبع بعث الخ الحيار ما لم يترك ليطبع بعث الخ الحيار (قوله وكذا حائر  
والحكمة كل منها قد حارضة يتم برضا الجاهلين مجزئ معط المال على الرضا فكذلك بيع وقوله في المنع  
والبيع (قوله يجازي الأول) أي باعته أو ما يقول إليه عاقبته من (قوله - مرة مدر) هو المصفون يشمل قدر

عزى الواو (بفتح واو) كقولهم  
 كل واحد منكم واو لم يزره منكم  
 يوسف وبنوه وبنوه وبنوه  
 من الواو (بفتح واو) كقولهم  
 ان رجلا من الواو (بفتح واو)  
 احدهما وان لم يزره منكم  
 الرابع ثم رواه الشيخان في  
 الخبر وكذا رواه الشيخان في  
 لم يزره منكم كقولهم  
 لا اذ الا وان لا يزره منكم  
 اذ الا وان لا يزره منكم  
 الاول وان لا يزره منكم  
 صحيحه من الواو (بفتح واو)

البيع والتمن قال في البصر والتأويل المعرفة الى أن الشرط العلم بمادون ذكرهما كافي في البصاح فلو كان المبيع  
 مجهولاً جهالة فاحشة ولم يجر بها العرف لا يصح البيع ولو قال بعت منك جميع ما لي في هذه الدار من الوقت  
 والدواب والنبات والمشتري لا يعلم ما فيه ساكن فاعداً لأن المبيع مجهول ولو جاز هذا الجواز في بيع ما في هذه الدار  
 أو في هذه القرية والجواز في بيع ما في الدار لا يوجب جهالة الفاحشة لأنه لو قال بعت منك جميع ما لي في هذه الدار  
 بعتك جازاً لم يعلم المشتري به لأن الجهالة في البيت بسيطة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فإذا جاز  
 البيت جازاً في الصندوق والجواري والتمتع به فبمجرد بيان العرف في الدار ولو اشترى من السقاء كذا كذا قرية من  
 ماء الغرات قال أبو يوسف إن كانت القرية معينة جازاً كان التعامل وكذا الراوية والجيزة وهذا استحسان وفي  
 القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدره وهو قول الإمام ومظاهر الظاهرية ترجع الجواز ومحل اشتراط معرفة قدر  
 المبيع إذا كان يحتاج الى التسليم أما إذا كان لا يحتاج اليه فليست بشرط ما في الغنية ببيع ما لم يعلم المبيع  
 والمشتري في جواز إذا لم يمتنع فيه الى التسليم ولو لم يكن أقران في يده متاع فلا فسخاً أو دية ثم اشتراه  
 المقر من المقر جازاً لم يعرف مقدار انتهى وكذا لا يصح البيع إذا كان التمن مجهولاً كذا إذا باع شيئاً بغيره  
 أو بكم المسمى أو فلاً وبذلك برقه أو رأس ماله ولم يعلم المشتري الرقم يسكون القاف علامة يعلم بمقدار  
 ما وقع به البيع من التمن وكذا لو باع بمنزل ما باع به فلاً ولم يعلم حتى تغير فلا أن علمه في الجاهل فانه يصح مع  
 الجاهل ولو اشترى بوزن هذا الجوز ماله لم يجر به التمن فان علم بوزنه فلا خياراً أطلق في اشتراط معرفة قدر التمن  
 غنى المعرفة صريحاً أو عرفاً أو قال في البرازية نوقال اشتريت هذه الدار بكذا أو هذا الثوب أو هذه البطيخة بعشرة  
 وفي البلاد يتباع بالدراهم والدنانير والفلوس ولم يذكر واحد من هذه ما في الدار بكذا على الدنانير وفي الثوب على  
 الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وإن كان لا يتباع إلا بواحد منها لم يضر في ما يتباع الناس بذلك العقد  
 انتهى وصاحبه إذا صرح بالعدد فتمتعين الماهود على ما يناسب المبيع من كونه دنانير أو دراهم أو فلوس ولو وقع  
 شك فيما يناسب وجب أن لا يتم البيع كذا في القح (قوله ووصف من) قد علمنا أنه لا يلزم لفظة بيان أو وصف  
 البيع والماء نصف كصاحب الكبر وكثير من البهائم اشتراط وصف التمن وقال في البدائع وأما معرفة  
 أوصاف المبيع والتمن فقال صاحبنا ليست بشرط الجاهل في البيع بل في البيع من البيع لكونه شرطاً للمردوم في بيع  
 ما لم يره انتهى (قوله كصري أو دمتي) وظاهره إذا كان التمن بزيادة من بيان وصفه بكونه مجهولاً أو صريحاً بذكره  
 الكمال أو وصفه صاحب التمن (قوله غير مشار إليه) أي إلى ما ذكر من المبيع والتمن وذلك لأن التسليم والتسلم  
 واجب بالعقد وهذه الجهالة مضمية إلى المنازعة فيقضي التسليم والتسلم وكل جهالة هذه من قبيل بيع الجوار  
 (قوله لا يشترط ذلك) أي معرفة العقد في ما والوصف في التمن (قوله لا في مشار إليه) يعني أن المشار إليه مبيعاً  
 كان أو تملاً لا يحتاج إلى معرفة قدره ووصفه ولو قال بعتك هذه البقرة من الحنطة أو هذه الكورجة من الأرز  
 والشايات وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يده وهي مرسية فمبطل جاز ولم لأن التمن في جهالة العقد  
 وهو لا يضر إذا لا يتبع من التمن وانسلم بغير تصرف (قوله لفي الجهالة بالاشارة) لأن الاشارة إلى المبيع أسباب  
 التعريف سوى (قوله ما لم يكن ربواً قبل بيعه) ويصح بجازة مشار إليه فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله  
 صانع كنهية (قوله أو لم لا تفا) لا حاجة إليه للاستغناء عنه بما بعده وذلك لأن السلام في رأس مال السلم لا  
 في السلم فيه إذا لا يكون مشار إليه وقت العقد لأنه مؤجل (قوله كما يجب) قال المصنف مع الشارح في باب  
 السلم عطف على ما يشترط في السلم وإن قدر رأس المال أن تعلق العقد بداره كافي مكمل وموزون وعددي  
 غير متقارب واكتفاء بالاشارة كان مذروع وسوان قلنا لا يضر على تحصيل السلم فيه فيحتاج إلى رد  
 رأس المال ابن كمال وقد يفتق به من يجهل بواقعه فيسقط ولا يستقبله برب السلم في مجلس (قوله لا يفسخ له عقد  
 في المردود ويبقى في غيره قلنا جهالة السلم فيه فيبقى ابن مالك فوجب بيانه انتهى (قوله الخ) أي الباقي  
 الذي في القح والبصر عدم التصريح بزيادة أو نقصان ولو قال اشتريت بهذه الصرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها  
 بخلاف تقديره أن يرجع به تمامه لأن ما في الدراهم في البيع تصرف الى خد البائع وان وجد هذا نقد الماد  
 جازاً لا خياراً للبائع بخلاف ما لو قال اشتريت بكذا هذه النخلة ثم رأى الدراهم التي صحكتها في مكانه  
 الجاهل وإن كانت نقد البائع لأن الصرة يعرف مقدارها فيمنع من خارجها وفي النهاية لا يعرف ذلك من الخارج

مبيع ومن (ووصف من) كصري أو دمتي في  
 (غير مشار إليه) بشرط ذلك (في مشار إليه)  
 لفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربواً قبل  
 بيعه أو لم لا تفا أو رأس مال السلم كونه  
 أو من ونا خلافاً لها كما في (قوله الخ)  
 لو حصة ان التمن في صرة ولم يعرف ما فيها من  
 خد من غير وجهي مشار إليه لا خياراً له  
 عدم تيقنه في التمن



لو كان له الخيار ويصحب هذا الخيار خذوا الكمية لا خيار الرقية لان خيار الرقية لا يثبت في النفود انتهى (تنبيه)  
علم ان الامور في البيع اما دراهم او دنانير او احيان قيمة او مثلية فالاول والثاني غير سواء فوط جنبها  
او بغيرها والثالث مبيعة ابد فلا يجوز البيع فيها الا عينها الا بما يجوز فيه السلم كالتياب وكانت مبيعة في الدقة  
سلما تثبت دينها مؤجلة في الدقة على انها سلم وحيث يشترط الاجل لانها سلم بل لا يمكن كونها مبيعة بالسلم  
لكونها دين في الدقة فلهذا اذا باع هذا بثوب موصوف في الدقة الى اجل جاز ويكون ماعى حق العبد  
حق لا يشترط فيه في المجلس بجلاء مالوا سلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت احكام السلم فيه في الثوب حتى  
شرط فيه الاجل وامنع به قبل قصه لاحاقه بالسلم به والراعي كيلي او وزني او عددي متشارب كالبيض  
فان قوبلت بالنفود فهي مبيعات او بامثالها من المثليات فما كان موصوف في الدقة فهو غير وما كان مبيعا  
مبيع فان كان كل منهما مبيعا مبيعا حرم الباء او على كان غنا ولا حرم مبيعا كذا في فتح القدير وغيره  
والملوك والقدس كالى العراج ودخل الموضع من الذهب والفضة كالآية تحت التميمات فتعين بالتعين  
باصنه واما المثل اذا قوبل بقيى فلم يدخل فيما ذكرناه وقال خواهر زاده انه غير من حكم النفود اتم سالا تعين  
ولو عينت في نفود الامارات ونفوسها في حق الاستحقاقات فلا يستحق حبسها مائة تنرى اما كها ودفع مثلها  
قرا ووصفها ونفوسها في حق الامارات والوكالات على فصل فيها وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا تعين  
في المهر قبل الطلاق وبعد من الدخول في تعين اني المعاصاة اما مدة ورايان ولا تعين في الكتابة وتعين  
في العلق المعلق بالاداء يجوز في التنية اني القيمة التي تشترط لجواز البيع لمن ولو كانت كسر جز يجوز انتهى  
اي اذا كانت لا تبارى هلسا (قوله وصح بنى سال) تشديد الام قال في المصباح حل الدين بجل بالكسر  
الحول انتهى (قوله وهو الاصل) معناه ان الحول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط (قوله  
ومقول) يقال اجل الذي اجل من باب تعيب واصل اجولا من باب تعدد واجلته نأجلا جعلت له اجلا واجل  
التي مدته ووقته الذي بجل فيه (قوله تلاميضي الى التراج) هذا تعليل لمعلوم من المقام انه يرد ولا يصح قول  
الى مجهول ووجه الدراع ان البائع يطالبه في مدة قرينة والمشتري يأبى ما فيه نسد (قوله صرف لشهر) كانه لانه  
انما هو في الشراء في السلم والبرأى مما اذا حلف له مبيع ديه آجلا بجر (قوله به يحق) وقيل يكون ثلاثة ايام  
(قوله فالقول لنا فيه) وهو الاتع لان الاصل عدمه (قوله الا في السلم) فان السؤل يشبه لان ماعيه يدهى فساد  
به شرط محته وهو لاجل وندعه به يدهى محته بوجوده والقول لمضى المحته (قوله فبذ عن الا ان)  
ونكاره الزيادة على (قوله والينة مع ما للمشتري) لانه يثبت خلاف الدهر والينات للاثبات انتهى على  
(قوله ولوى محته) فالذائع ببول محته الاجر والمشتري يقول انه باق (قوله فالقول والينة للمشتري) اما  
الاول لان الاصل خاما كان على ماعليه كالمشتري الثاني مقال في البحر لان الينة مقدمة على الدعوى انتهى  
على وجه انه باينة اقيمت على اني معنى فان معناه ان الاجل لبعض وقدي يقال ان هذا الذي مما يحيط به مسلم  
الشاهد لعله الايام بعد هازرة ويبطل الاجل بموت المديون لان فائدة لتأجيل ان بخره وقدي النفس من فناء  
المال فاذا مات من له الاجل تعين المثل ولا قضاء الدين فلا يبعد التأجيل انتهى على البحر (قوله او مجهولا)  
هذا على قوله او محته بخلافه قال في البحر في الحاية فبانه ثم اجل النفس الى الحصاد فقد عند الامام خلافا له  
انتهى وبإزالة الحاية رجل باع شيا يحتاج تراا من النفس الى الحصاد او الدباس قال بعد البيع في قول الامام  
ومن محته انه لا يبعد البيع وبيع الآخر لان الآخر بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول  
كالوصف بل على الى الحصاد او الدباس وقال القاضي ابو علي التستري رحمه الله تعالى هذا كل بما اذا  
اقرض رجلا بشرط في الترض ان يكون مؤجلا يصح الاجل ولو اقرض ثم احر لا يصح أيضا فكان الصحيح  
من الجواب فانه الشيخ الامام انه يبعد البيع آجلا في هذه الاوقات في البيع وبعده (تنبيه) الا جال على  
ضرب من ماله ومجهولة والمجهولة ضربان متقاربة ومتفارقة والمهولة السنين والشهور والايام والمجهولة  
المتقاربة الحصاد والدباس والنفوس والمهرجان وقدم الحياح وحروحه والحداد والطاير وصوم النصارى  
وفطرم واما مائة كهبوب الرمح والى ان قطر السماء والى مدوم فلان والى الميسرة فتأجيل النفس المدين لمجهول  
بنوعيه لا يجوز ولو عينت فسد بالتأجيل ولوه ولو ما اذا اجل الدين آجلا لمجهول فمهاة متقاربة ثم بطله

(وصح بنى سال) وهو الاصل (وهو محمل  
الى ما لم) التلاميضي الى الراعي ولو باع  
موجب لا صرف انما به يدهى ولو سالا في  
الاجل فالقول اساقه الا في السلم ولوى قدر  
هاتمي الاقل والينة فيها للمشتري ولوى  
ضيه فالقول والينة للمشتري وطل  
الاجل بموت المديون فروع باع مجهول  
ثم به لا معلوما ومجهولا

المشتري قبل محله وقبل فسخه ففساد ثقله جازا وان مضى المدة قبل ابطاله ففساده وان كمت  
 جهاته معاونة فان ابدله المشتري قبل التعزق ثقله جازا انتهى حلي والذي ذكره المؤلف في البيع  
 الفاسد انه اذا كان التأجيل فيه جهة ففاحشه كهبوب الرياح ويجوز مطر لا يثقل وان ابطال الاجل وانقضى  
 من المبيع (قوله كبير وزوج صار) مثلا لا يجوز ولا يثقل بمقتضى ما تقدم من ان جهة التمسك منقضية انتهى - لم  
 (قوله ان اخل بجمع الخ) حال من فاعل جعله بتقدير القول أي - له وجه فجو ما قلنا ان اخل - الخ انتهى حلي  
 (قوله بضر بجدية) أي قطع بجدية (قوله تجب قيمتها يوم البيع من الذهب لغيره) هذا هو المذهب في الجرحين  
 قال ولو كدت في يد الدال والامطالة على المشتري حيث باع بالثمن انتهى واجاب أبو الوفاء عن ما  
 يحول على ما اذا كدت قبل ربه صا لا يخرج او الدال انتهى (قوله لمنع المظان منها) ولانه فائده فيه  
 اذ هي لا تجوز (قوله لحيد ما وردت بها سواء) قد يقال حيث استوى البعيد والردى يؤمر المشتري بدفع قطع  
 بجدية بوزن الكاسدة وقد يجاب بأن لكاسدة ان كانت من الخيار ينصرف بالبيع بدفع ما غلب غشيه من  
 الجدية والمشتري في حكمه الا ان هذا الجواب لا يظهر بما اذا كانا جاعلا من ابطال اوس قاب المصير (قوله  
 كما يصح في فصل القرض) هو منصوص في باب ما عرف لا في باب الاخر من وجه اربعة مع انصرف في باب  
 الصرف اشترى شيئا به أي ماله وهو ما في أو علوس مائة كسرة في قرض لتسليمه لبايع طلي لبيع  
 كالواقعة من أيدي الناس فانه كالفساد وفساد طعام لا رهم لو كسرت أو طمعت ما في وجهه  
 شعبة المبيع وبه يعني رفق بالناس وهو من وجه آخر وانكسار أو ترك المبيع في حالي جميع الدار ولو راجت  
 في بعضها لم يطل له بغيره ان تقع تعيبها انتهى وقد ذكر في فصل القرض وهو غير بعيد عما في المصنف  
 فان مع مضمعه اشترى من العلوس النجاسة والعدا في فكسرت فخلية منها كاسدة ولا يعرف قيمته وكذا  
 ما يكال ويوزن ما رآه مضمون له الا عشرة بدله في وجهه ذكر في انبساط من غير ذكر - سلا في وجهه  
 في البراري وغيره يقول الامام وعده الناس عليه قيمتها يوم القبض وعند ثلث قيمتها في آخر يوم رواها  
 الشوكلي انتهى (قوله وهذا أي جهة لبيع بقى مؤجل (قوله يشترى) أي جهة فخره - باع بالعين (قوله  
 في غير فسخ) قد يقال ان هذا ما ذكر في شرح قول صاحب الوفاء والاداة ان المصلحة منسوبة  
 وكانت انباء مبيعا في المصلحة بطريق المثل ثبت دينه وجب لاق المصلحة على انهما في وجه شرط الا  
 لا انهما في بل تم بطلان المصلحة بالعلم او غير ذلك في الوجه - هذا خلافا لبايع عد بنوب وصور في الامارة الى  
 جازي يكون مباح حتى لا يشترط فسخه في الجاهل بخلاف مالوا - لم يدره في ان يوجب فسخه في الامارة  
 أحكام المسلم فيه في النوب حتى شرط فيه الاجل وان منع به ففسل فسخه لا لحاقه باللم فيه فتردد في  
 يحمل كلامه الماذ كور في المؤلف على العبد التي لا يسمع اليه ما وقد سلك ما صيد في (قوله أو جهلا في حقه)  
 الاولى الواو وهي في نسخ لا كلامه ما شرط وليس الشرط اشد هذا (قوله أو جهلا في حقه) ولم يجهله ما قدر  
 أي كسب أوور. كنوب بدراهم فان كان من حقه وجهه ما قدره رد في حقه أو كسب محقه  
 ولم يجهله ما قدره كنوب محقر أو كان بخلاف حقه وجهه ما قدره رد في حقه أو كسب محقر  
 لما فيه من النسيان في قول النازح اليه من ربا الله ان يبدل له يوم انقضى حقه في حقه أو كسب محقر  
 الثلاث انتهى حتى يباح (قوله أجل سنة ثمانية) هذا قول الامام وهو من وجهين أحدهما لا  
 بعد سنة لان أجل سنة يقدم من انتهى (قوله فسخه لا المدة التأجيل) وان كان التأجيل في المصنف  
 في المبيع وايضا التي بواسطته مع (قوله فسخه مينة) مثلا اكل - غير المؤلف الذي رتب وجهه المصلحة  
 له من الاجل غير لانه لم يعل على وجه ففسد في أول وجه ياتي عطف العقد باتفاق أو المدة من المدة  
 والشرع لا يلق (قوله أو لم يمتنع المانع الخ) في وجهه في وجهه لا اختلاف فيما اذا امتنع المانع من المصلحة  
 أما اذا لم يمتنع فامداه من وقت المصداق حتى لا يمتنع في علم ان ما في شرح المصنف - قوله والمراد  
 بفسخه عدم قبض المشتري المبيع بخلاف المصنفين منه - بانه وتفق في الجرح من لا وجهه قدر (قوله فان  
 التخصيص) بعدم القبض وهو له لاخيرة أما المصلحة فليس له التأجيل ولو امتنع البايع من ان يبيع (قوله  
 المسمى قدره) أي وقعه محقر (قوله بجمع الخ) أي فخره من ربا في بيع الخمر فباع عبدا من رجل مائة

كبر وزوج صار - ما رتب في الامارة في نفسه  
 من مبيع فقلنا ان اخطا بفساد شهر ماله  
 تأجيل رتبة عليه مائة من جملته بموفا  
 ان من يوم حل الزان حاله من تأجيله  
 وهي كذا بوجه فوقع قاب ومما يكثر وهو  
 مالون في بطلان رتبة ففسدت نصرت  
 بجدية بجمع مائة يوم المبيع من الذهب  
 في بطلان رتبة في أحكام المصلحة في المصلحة  
 ان من ماله مع مائة من المصلحة  
 الجدية في ماله مائة مائة مائة  
 وردت بها سواء اجماعا أو ما طلب فسخه  
 الخلاف في جسي في ماله من المصلحة في  
 اجاب عنه في حقه وهذا (قوله ابيع من  
 في ماله مائة مائة مائة مائة مائة  
 في ماله مائة مائة مائة مائة مائة  
 ولو به - اية في ماله مائة مائة مائة  
 (قوله في ماله مائة مائة مائة مائة مائة)  
 أجل سنة ثمانية (قوله في ماله مائة مائة مائة مائة مائة)  
 من المصنف (قوله في ماله مائة مائة مائة مائة مائة)  
 له انه في التأجيل مائة مائة مائة مائة مائة  
 انه لم يات في التأجيل مائة مائة مائة مائة مائة  
 المسمى قدره لا وجهه (قوله في ماله مائة مائة مائة مائة مائة)  
 قاله في ماله مائة مائة مائة مائة مائة



بكذلك من الذي لم ينفذ الشيء حتى وجد المشتري يضاري يجب عليه التي بغير ارضه من فبعضه برك كان العدة  
انهي (قوله لانه المتعارف) فينصرف المطلق اليه سواء كان العاقل هو المتعامل به مع وجود دراهم أخرى  
لا يتعامل بها أو يتعامل بها الآن غيرها أو نفعها مالا أشار اليه في النسخ قلت فلو قيد بين في البادة التي وقع بها العقد  
ثم وقع القبض بادة أخرى ومالية التي الذي عي به فيها محتلفة كالربا فان دلت به بالخيار أكثر من مال به بمصر  
وكذا الذهب هل يعتبر بمالية بالنسبة الى البادة التي وقع بها العقد أم بالبادة التي وقع بها القبض فليحذر حوى  
في الشرح وأعلم أن اعتبار قيمة الرمال محمول على ما إذا عدم الرمال أو وقع عليه الرضا فلا يجبر على أخذ القبة  
نقله أبو السعود عنه لانه لا اعتبار للقبة مع وجود عين ماسي في العقد فله أن يأخذ عينه بالخيار ولو كانت قيمته  
أريد والظاهر من اعتبار ادا اعدائه إذا قدمت العين تؤخذ القبة باعتبار مصر إذا وقع العقد بها (قوله مع  
الاستواء في رواجها) كما إذا اختلفت رواجها باختلاف ماليتها فينصرف الى الأرواح وكذا إذا اختلفت رواجها  
فقط أما إذا استوت ماليتها ورواجها مع وفان له أن يؤدى من أيهما شاء فالأصل أن المال ثلثه رباحية لانه ما كان  
تستوى في (الروح) والى ماليتها معا أو يتجنب به ما أو تستوى في أيهما دون الآخر والعدا في صورة واحدة وهو  
الاستواء في الروح والاختلاف في المالية والصحة في ثلاث صور (قوله لانه إذا بين في المجلس) أي بين المشتري  
أحدهما في المجلس ورضي به البائع حوى وعادة الجرافة أو تمت أي الجهالة ببيان مدهما في المجلس ورضي  
الآخر مع لارتماع المسد قبل تميزه فصار كالبيان المقارن فالمراد بالبيان في كلامه البيان المتأخر لأن المقارن  
يجوز من موضوع المسئلة لأن موضوعها المطلقة انتهى وهي أولى أصدها بما إذا بين البائع ورضي المشتري  
(قوله اسم للحنطة ودقيقها) المراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البرود منه ولا كل ما يؤكل بشرية  
قوله كيلا وبرقا (قوله كيلا) منصوب على التمييز كبراقا (قوله وسراقا) قال ابن فارس أرف الاخذ  
بكثرة قلة فأوسية ويقال لمن يرسل كلامه رسالة من غير قانون جارف في كلامه فبهم الباع الدواب مقام الكيل  
والوزن انتهى وقار العلامة نوع الجراف هو السبع بالحدس والتصديق ولا يصح دليل ولا وزن فارسي معرب  
(قوله الجرافة) قال ابن القطاع جرف في الكيل حرافة أكثر من حوصه الجراف والجرافة في البيع وهي المسألة  
انتهى وانما جارجرافة رفع الجهالة بالشارة والى حاشية المكتى على التبيين وشرا جراف أن يكون مبرا  
من شارة اليه ولو كان له ورضي به المشتري جارجراف لانه صار مجرما أشار اليه وان باعه بعد ذلك قبل أن يبيد الكيل جارجراف  
انتهى جارجرافه فكان المنفق هو الماشار اليه (قوله لانه معرفة معرفته الاحتمال أن يتداس صا لم يبيد الما لم اليه  
دفع ما أده ولا يعرف ذلك الا بمعرفة المدير قوله أو كان يجهله وهو دون نصف صاع أو منه ما إذا كان أكثر  
وطه رتاد مافي المجلس بحر (قوله إذا لارباقه) لأن ادنى ما يتحقق فيه الراب نصف صاع حتى إذا باع مناه من حنطة  
بين ونصف من يجوز وقال القهستاني ادنى مال الراب نصف صاع أو قد ير على اختلاف العارفين أو الروايات بين  
ومن محداه كره القربة لقرين وقال كل شيء حرم كثره فقليل منه حرام انتهى أبو السعود (تنبيه له عليه حنطة  
أكلها مباحها منه يشته لا يجوز لانه بيع الضمان والخله أن يجهل بشوب وبضبط الثوب ثم يبعه بدراهم الى  
أجل انتهى ومن مناهل الحنطة دعواها تار في دعوى البرارية تاذى عشرة اقعة حنطة لا يصح ببيان  
السبب لانه لو صح ان سابطا بال في الموضع الذي عين عند العقد وان قرضا أو من مبيع غير مكان البيع  
والفارس ومن مبيها واستملا كائين مكان العيب والاشغال بحر (قوله ومن الجرافة البيع الخ) انما عطفه  
عليه لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة وبشرط بقاء العقد على الصحة بقاء الاموال والجره الى حالها  
الى أن يسلّم لولا تما قبل التسليم فسد البيع لانه لا يملك ماباه بحر (قوله وللمشتري الخيار) أي خيار  
كتف الحال فالبيع جائز لا يزم فاده في البذر (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاما النقصان) قال في البصر وشرا  
في المبسوط في مسئلة الكتاب أن يكون يدايسر فلا يصح الا بشرط تجميل التسليم ومن هنا طعن المحقق في فتح  
القدر على من اشترط فيما يورثه أن لا يحتمل النقصان لانه حينئذ لا يجاف بوجوب النقصان وما قد يمرر  
من تأخره ما يؤيد بموع لا يجوز كالا يجوز في السلم الى آخر ما حقه وهو حسن جدا انتهى (قوله  
فان احدهم لم يميز لانه في قرب المسافة أطلق في الجوز جوازيه ما ولا بد من اعتبار القرب المتعارفة في ابلد مع  
كتاب السقائين فلوله أصغر من ان يقل وعن أبي يوسف إذا ما لا يهازم راضيا جاز كما قالوا باع الحطب

لانه المتعارف (وان اختلفت الباد ومالية)  
كذهب نه نقي وبندق (فقد لعقد مع  
الاستواء في رواجها (الاديب) في المجلس  
روال الجهالة (وسمع بيع الطعام) هو  
في حرف المنة فبها اسم للحنطة ودقيقها  
(كيلا وبرقا) مثل الجسيم معرب  
(كيلا وبرقا) إذا كان جراف  
مشترا في الجرافة (إذا كان جراف  
مشترا في رأس مال سلم) انظر  
معرفة كاسبي (أو كان جرافه وهو دون  
نصف صاع) إذا لارباقه كاسبي (و) من  
الجرافة البيع (بابا وجره لا يعرف قدره)  
قوله من ما وللمشتري الخيار (النقصان) بحر  
وهذا (إذا لم يحتمل) الاما (النقصان) بحر  
(السبب) فان احتملها لم يميز





وتمنع وبالكسر الهلكة بجمعه كعقب انتهى مكي (قوله وقوب الخ) أطلق في التوب تبعاً للكثرة والوقاية وغيرهما  
وقيد العتاق في الجامع الصغير بتوب بضم التاء التبعيض أضاف الكبرياء في أن يجوز عنده في ذراع واحد كما  
في الطعام كذا في غاية البيان مع وانما قد هنا في الكل دون الصبرة لأن الأفراد هنا متفاوتة بخلاف الصبرة  
مكي (قوله وان علم عدد العنق في المجلس) أي بعد العقد فلا يشاق قوله بعد ولو سمي عدد الفهم والذرع أو جله  
الشيء مع اتفاقا انتهى فانه مرسوم قبل العقد أعاده أبو السعود وأوفى عليه (قوله ولو رخصاً بالعقد بالتعاطي)  
بنا فيه ماد كروه في التعاطي أنه لا بد أن لا يكون بعد عقد فاسداً وباطل فان كان لم ينقذه قبل المتاركة لانه بناء  
على السابق صرح به في الخلاصة الآن يعمل على أن ذلك بعد المتاركة (قوله وتطير البيع بالرقم) أي فانه يصح  
بيعاً بالتعاطي إذا تراخى بعد العقد فانه ذكر في العقد أن البيع بالرقم فاسد لأن الجهالة تنكث في صلب العقد  
وهو جهالة القريب بسبب الرقم وصار غرضه القمار للخطر الذي فيه أنه يظهر حسداً أو كذا وجوزاً فيما إذا علم  
في المجلس بعد آخره والتعاطي كما قاله الخليل انتهى (قوله ولو سمي عدد الفهم والذرع) أي في صلب العقد  
أما بعد فلا يصح إلا إذا تراخى فيه مقدماً بالتعاطي على ما يما (قوله والمبايع لكلمة كل) أي بعد تصريحهم  
بأنهم لا يستفراق أفراد ما دخله في المذكر وأجراه في المعترف سمي عن البصر (قوله ان لم تعلم نهايتها) أما ان علمت  
كما إذا قال كل روضة في طابق وله أربع زوايا مثلاً فان كانا لا تستغرقها انتهى مكي (قوله فان لم تؤذ للجهالة)  
الاولى الجهالة لما زعمه إلا أنه أطلق السبب وأراد المذهب وبعبارة البصر فان لم تعلم منها الجهالة إلى المتاركة (قوله  
كثير وتعاين) الاولى كما مر وتعليق فان التعليق بينه مال التعليق كل امرأه أو زوجها أو كذا الوفاً كلما اشترت  
قوباً فوه صدقه أو طاركت هذه الهداية أو دابة وفي الثانية كلما كانت اللهم أي مكي درهم فعليه بكل لقمة  
درهم ونحوه لال امرأه دفع مكي كل مكي كذا دفع المأموراً كذا من شهر رزم الأمر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)  
أي وان أضفت الجهالة إلى المتاركة فم لم تعلم إلى آخره (قوله كاجارة) صورته أجرت دارى كل شهر بكذا الرمة  
شهر واحد وكل شهر سكر أو لزم (قوله وكما) صورته إذا ضمت أو أخته ثلث شهر أو كل يوم رمة مئة واحد  
عند الامام فلا يلاقي يوسف بحر (قوله واقرا) صورته إذا قال لك على كل درهم ولوراد من الدراهم فقياس  
قول الامام عشرة ولا ثلاثة (قوله والا فان تساوت الخ) أي بأن علمت مابنها الخ وفيه أن الفهم إذا علمت  
نهايتها العقد كذا قال وار علمت في صلب العقد فالحكم الصحة فانه قال ولو سمي عدد العنق الخ وفي الصبرة ان  
علمت مابنها العقد في المجلس مع وله الخيار واه علمت بالكيل أو التسمية وإذا علمت بالتسمية عند العقد فلا  
خيار كما تقدم فائتلى (قوله كالفهم) ادخلت الكفاً كل عدد متفاوت (قوله ومما فيه مكي السك) أي وصح  
الصاحبه ان العقد في الله والصبرة في كل العنق وكل الاقترزة انتهى على مئة لو قال كل غرض مكي وحل  
قال ابن مقبل لا يبرأ من مائة ان الاراء احتياط حق من الفرما وبراء الحقوق لا يجوز الاقنوم بأعيانهم  
وأما إذا وقعت كل في الإباحة كقوله كل ان ان تناول من مائة مائة لال قال محمد بن سلة لا يجوز من تناوله  
معن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز تطاراً إلى الإباحة والإباحة لمسه وحل جائز ومحمد بن سلة جرده  
إبراء عما تناوله والبراء للجهول بالمال والعتوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان ما ع صبرة على انها مائة فغير  
الخ) أي مكي جله المبيع وجله الفهم وهذا مقابل قوله وفي مبيع مبيع صبرة كل صاع بكذا (قوله أخذ المشتري  
الاقن بمصنه الخ) هذا الصغير مقيده بما إذا لم يقبض المبيع أو قبض البعض فان قبض الكل لا يجزى وقد أشار  
الشراح إلى هذا القيد بقوله إذا قبضه وأنت خير بأن الموجب لتخصيصها هو تفريق الصفقة وهذا القدر ثابت  
فيما إذا وحده هذا قبض ما قصا إلا أن يقال انه بالتبعض يكون رخصاً إذا قد بره ثم رغبه أنه انما يظهر إذا علم  
خصه عند قبضه وأما كان له أخذ الأقل بمصنه لأن المكيل ذو أجزاء والقسم يتقسم على أجزاء المبيع (قوله  
أيسر في بيعه ضرر) خرج من هذا القدر ما في الحاية لو باع لؤلؤة على أن تزن مثقالاً فوجدها أكثر طلت للمشتري  
لأن الورع يضره التبعض ومنه غرضه الذرعان في التوب انتهى وأعلم أن القول للمشتري في الخصان وان  
ورنه البائع ما لم يقتر أنه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد البايع) بقده الزيادة بما لا يدخل تحت الكيلين  
أو الورعين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في مقداره فقيل نصف درهم في مائة وقبل دنانير في مائة لا يحكم به  
(قوله على قدر معين) فإراد عليه لا يدخل في العقد فيكون البايع (قوله وان ما ع المذروم) سواء كان ثوباً أو أرضاً

(قوله وكل شاة أو ذراع الخ) أي وزن (قوله  
وان علم عدد الفهم في المجلس لم ينقذ بها  
عنده على الأصح ولو رخصاً بالرقم (قوله الخ)  
وتطير البيع بالرقم مراح (قوله الخ)  
في تلك الحدود متعارف (قوله الخ)  
وكذا كل مكي مكي مكي مكي مكي مكي  
يدافع ولو سمي عدد الفهم والذرع أو جله الفهم  
مع انها والمبايع لانه لم يؤذ للجهالة  
ان لم تعلم نهايتها فان لم تؤذ للجهالة  
فلا تستفراق أفراد ما دخله في المذكر وأجراه في المعترف سمي عن البصر (قوله ان لم تعلم نهايتها)  
الاولى الجهالة لما زعمه إلا أنه أطلق السبب وأراد المذهب وبعبارة البصر فان لم تعلم منها الجهالة إلى المتاركة (قوله  
كثير وتعاين) الاولى كما مر وتعليق فان التعليق بينه مال التعليق كل امرأه أو زوجها أو كذا الوفاً كلما اشترت  
قوباً فوه صدقه أو طاركت هذه الهداية أو دابة وفي الثانية كلما كانت اللهم أي مكي درهم فعليه بكل لقمة  
درهم ونحوه لال امرأه دفع مكي كل مكي كذا دفع المأموراً كذا من شهر رزم الأمر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)  
أي وان أضفت الجهالة إلى المتاركة فم لم تعلم إلى آخره (قوله كاجارة) صورته أجرت دارى كل شهر بكذا الرمة  
شهر واحد وكل شهر سكر أو لزم (قوله وكما) صورته إذا ضمت أو أخته ثلث شهر أو كل يوم رمة مئة واحد  
عند الامام فلا يلاقي يوسف بحر (قوله واقرا) صورته إذا قال لك على كل درهم ولوراد من الدراهم فقياس  
قول الامام عشرة ولا ثلاثة (قوله والا فان تساوت الخ) أي بأن علمت مابنها الخ وفيه أن الفهم إذا علمت  
نهايتها العقد كذا قال وار علمت في صلب العقد فالحكم الصحة فانه قال ولو سمي عدد العنق الخ وفي الصبرة ان  
علمت مابنها العقد في المجلس مع وله الخيار واه علمت بالكيل أو التسمية وإذا علمت بالتسمية عند العقد فلا  
خيار كما تقدم فائتلى (قوله كالفهم) ادخلت الكفاً كل عدد متفاوت (قوله ومما فيه مكي السك) أي وصح  
الصاحبه ان العقد في الله والصبرة في كل العنق وكل الاقترزة انتهى على مئة لو قال كل غرض مكي وحل  
قال ابن مقبل لا يبرأ من مائة ان الاراء احتياط حق من الفرما وبراء الحقوق لا يجوز الاقنوم بأعيانهم  
وأما إذا وقعت كل في الإباحة كقوله كل ان ان تناول من مائة مائة لال قال محمد بن سلة لا يجوز من تناوله  
معن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز تطاراً إلى الإباحة والإباحة لمسه وحل جائز ومحمد بن سلة جرده  
إبراء عما تناوله والبراء للجهول بالمال والعتوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان ما ع صبرة على انها مائة فغير  
الخ) أي مكي جله المبيع وجله الفهم وهذا مقابل قوله وفي مبيع مبيع صبرة كل صاع بكذا (قوله أخذ المشتري  
الاقن بمصنه الخ) هذا الصغير مقيده بما إذا لم يقبض المبيع أو قبض البعض فان قبض الكل لا يجزى وقد أشار  
الشراح إلى هذا القيد بقوله إذا قبضه وأنت خير بأن الموجب لتخصيصها هو تفريق الصفقة وهذا القدر ثابت  
فيما إذا وحده هذا قبض ما قصا إلا أن يقال انه بالتبعض يكون رخصاً إذا قد بره ثم رغبه أنه انما يظهر إذا علم  
خصه عند قبضه وأما كان له أخذ الأقل بمصنه لأن المكيل ذو أجزاء والقسم يتقسم على أجزاء المبيع (قوله  
أيسر في بيعه ضرر) خرج من هذا القدر ما في الحاية لو باع لؤلؤة على أن تزن مثقالاً فوجدها أكثر طلت للمشتري  
لأن الورع يضره التبعض ومنه غرضه الذرعان في التوب انتهى وأعلم أن القول للمشتري في الخصان وان  
ورنه البائع ما لم يقتر أنه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد البايع) بقده الزيادة بما لا يدخل تحت الكيلين  
أو الورعين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في مقداره فقيل نصف درهم في مائة وقبل دنانير في مائة لا يحكم به  
(قوله على قدر معين) فإراد عليه لا يدخل في العقد فيكون البايع (قوله وان ما ع المذروم) سواء كان ثوباً أو أرضاً

[illegible][illegible]















لا عمة به ولم يتقدم بكون الموجود وقت العقد كذيل قال عنه اجهل الموجود أصلا في العقد وما يحدث بعده  
ذلك به او قال استحسن فيه تعامل الناس فانهم تعاموا ببيع ثمار الكرم بهذه المصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة  
ويوزع الناس عن عاداتهم حرج انتهى (قوله ويقطعها المشتري في الحال) تخرى بملك البائع وأجرة القطع على  
المشتري ولو الجنية وتسليم الثمرة بالصلية بدائع (قوله فسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد هين والمناسب  
هنا زيادة مطلقة أي سواء تشاء أم لا ويقابلها تعصيل محمد (قوله فانه محمد الخ) فانه يقول أتعلم أن لا يفسد  
بشرط الترك للعامة بخلاف ما اذا لم يتناه لانه شرط فيه الجزاء المعدوم وهو ما يزداد بمعنى في الارض والشجر صر  
(قوله عن المصبرات) قال صاحب النقاية والقسم ستا في شرحها وشرط تركها على النحر والرضا يفسد  
البيع عنده ما دله الفتوى كأي النهاية ولا يفسد عند محمدان بد اصلاح به من وقرب صلاح الباقي وعليه  
الفتوى مصبرات (قوله فتنبه) أشار به الى أن كلاما من القوانين متفق به فالمتفق بخير (قوله قيد بشرط الترك) أي قيد  
التسديد (قوله مطلقا) أي من غير شرط الطمع والترك (قوله بما راد في ذاتها) وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع  
والتقويم يوم الادراك فالزيادة تصادق ما بينهما محققا واما تصديق به لمصلحة محصورة أي من أصل مملوك  
افتره كذا في حاشية الشارح (قوله لم يتصدق بشئ) لان التعبير في حال الثمرة لا في ذاتها فان الثمر تنسجها  
وتأخذ اللون من الثمر والطمع من الكواكب بتقدير انه تعالى محقق (قوله بطلت الاجارة) أي وان عين مدة  
لعدم العرف والحاجة انتهى حلي عن الدر المنثور وذلك لان الحاجة تسدفع باجارة الارض مدة معلومة  
أو بالاذن بالترك ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة (قوله ولم تطب الزيادة) والزيادة ما زاد على الثمن وعلى  
ما عزم من أجرة المثل لان الاجارة فائدة للجهاز لا فائدة خلت انتهى حلي (قوله كما ذكرناه في شرحه) ونفسه  
انفساد الاذن بفساد الاجارة وفساد الثمن يوجب فساد الثمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا أصلا  
ووضافة لا يفسد شيئا فكانت مباشرة عبارة عن الاذن انتهى حلي وقال في حاشية الشارح حلي عن الاتفاق  
والفرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة العائدة أن الاذن في الاجارة الباطلة  
صار أصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح أن يكون متضمنا ولا كذلك الاجارة العائدة  
لان الفاسد فاسد الوصف دون الاصل ولم يكن معدوما بأصله فيصح أن يكون متضمنا فادافسد الثمن فسد  
المتضمن انتهى (قوله والحيلة) أي في بيع الثمار مع ضمان على الاشجار وهي الخاصة من الفساد والحكمة (قوله  
أن يأخذ) أي يشتري الثمر (قوله معاملة) أي معاملة انتهى حلي وهي دمع لشجر بصلته بجزء من الثمر كما يأتي  
ان شاء الله تعالى (قوله على أنه) أي للبائع قال في شرح المتفق وبه في أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن  
أخذت منك هذا الثمر معاملة على أن لا تضر أمن أف جر تولى أف جر الا حرا أي من الثمر ذكره الثمن  
وقبه أن المشتري قد أخذ الثمر شرعا فكيف يأخذه معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون  
الاختيار على عند المعاملة (قوله وان يشتري أصول الرطبة) أي مع اذن صاحب الارض يفتاها فيها أو استجارها  
منه مدة معلومة كما لا يخفى انتهى حلي أي لتصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الأصول بعد قضاء حاجته من البائع  
ان شاء الله (قوله وفي الاشجار) الذي في العرف في غار الاشجار الخ (قوله ويجعل له البائع) بضم الياء أي يبيع له  
البائع الاتفاقات بما يوجد انتهى حلي أي ثم يأذن له في الترك (قوله تذكرونه أذونا في الترك) باذن جديد (قوله) نقل  
في البحر من الخاتمة رجل اشترى الفار على رؤوس الاشجار قرأى من كل شجرة تبعضه ما يثبت له خيار الرقبة حتى  
لو رضى بعده يلزمه وان باع ما هو مقبض في الارض كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم والسلم والعجل  
ان باع بعد ما ألقى في الارض قبل السات أوتت الا أنه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما سب با ما معلوما  
يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مسترخيا شيا لم يره عند أي حقيقة ثم لا يطل خياره ما لم ير الكل  
ويرضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرقبة على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال أو يوزن بعد  
القائم كالجزر والثوم والحل فاذ قلع البائع شيئا من ذلك أو قلع المشتري باذن البائع نظران كان المقصود  
بذلك تحت الكيل أو الوزن يثبت خيار الرقبة حتى لو رده يلزمه الكل وان وطئ بطل البيع وان سكت  
المشتري قلعه بغير اذن البائع فان المدعوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينفذ بعد القلع لا ينفذ والعيب  
الحادث عند المشتري ببيع الرقبة خيار الرقبة وان كان المقصود شيئا لا قيمة له لا ينفذ والقلم وعدمه سواء وان

(قوله طمعه المشتري) ما لا (قوله جبر عليه)  
(وان شرط تركها على الاضرار فسد) البيع  
كشرط الطمع على البائع حاوي (وقيل)  
قائله محمد (لا) بفسد (ادانته) الثمرة  
لانه ارف فكان شرطه يقتضيه العقد (وبه)  
يقى) بغير من الاضرار لكن في التمسك من  
المضمرات أن على ولها الفتوى فتنبه عليه  
بأن شرط الترك لانه لو شرطها مطلقا وتركها  
فان البائع مع طاب له الزيادة وان به يراى انه  
تصدق بما زاد في ذاتها وان اشترى اشجارا في وقت  
لم يتصدق بشئ وان اشترى اشجارا في وقت  
الادراك بطلت الاجارة وطابت الارض فسد  
الاذن ولو شرط لارض الترك اذ لم يرض فسد  
الجهاز لانه لم تطب الزيادة على الباطل  
لانه اذا اذن بفساد الاجارة بطل الباطل  
كما ذكرناه في شرحه والحيلة أن يأخذ الثمرة  
معاملة على أنه من أمن أف جر وان  
يشتري أصول الرطبة فالباطل يثبت له المشتري  
الاصلي والخيار لا يثبت له المشتري الموجد  
في الرقبة والخيار يثبت له المشتري الموجد  
من الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة  
بعدم فهم الادراك (قوله الثمن وفي الاشجار)  
الموجود ويجعل له البائع ما يوجب رجوعه في الاذن  
أن يرجع يقول على أي من رجعت في الاذن  
بأن ما ذونا في الترك ينفذ

[illegible][illegible]



وحاشا (يعرج الجواب عن امتناع بيع الثمن في الضرر والتمتع في الشئ واللاية والا كارع والجاء  
فيما هو الدقيق في الخطة والريث في (ريون والمصير في العتب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذمة منه عدم  
في انعرف لا يقال هذا مع مرور في محله فكذا الباقي انتهى) (قوله من نوى الخ) نشر مرتب (قوله لانه من تمام  
التسليم) قال في المنع لان التسليم واجب عليه وهو لا يحصل الا بهذه الافعال وما لا يتم الواجب الا به فهو  
واجب انتهى وقال السيد الخوئي قيد بالكيل لان حب الخطة في الوعاء على المشتري الا اذا كان العرف بخلافه  
انتهى (قوله وقطع قراخ) قال في المنع وكذا الخراج الطام من السفينة وكذا قطع العتب المشتري جرافا عليه  
وإذا شئ بانه جرافا فله يوم والبصل والجزر اذا خلى بهما وبين المشتري وكذا قطع الثمر اذا خلى بينهما وبين  
المشتري كذا في الخلاصة (قوله على مشتر) لانه من باب التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذا ما يكون من  
تمامه وهذا هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية وبه كان يفتي الصدر الشهيد مخ وفي رواية  
يكون على البائع لان التقيد يكون بعد التسليم ليعرف المبيع من غيره فكان هو المحتاج اليه وهذه رواية ابن  
رستم زايي قال في المنع وأما أجرة فقد الدين هي على المدعيون الا اذا قبض رب الدين ثم ادعى عدم ليقدر  
فالأجرة على رب الدين لانه بالقبض دخل في نعمته فالمدعي انما يبيع ملكه يستوفى بذلك حقه فالأجرة عليه  
وأطلق في أجرة الناقد قبل ما اذا قال المشتري دراهمى منتقدة وهو الصحيح خلافاً من خاية انتهى (قوله ثم  
جاء رده بسبب الزبانية) فانه على البائع والوجه فيه ما ذكر في الدائن اذا ادعى عدم النقد بقدر (قوله رد الأجرة)  
لساد عليه والامتنان على ردها (قوله مقدرة) أي فبردة الأجرة بقدر ما ظهر زبدا (قوله بادن رها) وأما اذا  
باع بغير ادنه فهو فضولي وقوف عقده على الاجارة فان أجبر فلا شيء له اذ هو متبرع به على رده في كون  
البيع باذنه ام بأمره بأن يقدم المشتري (قوله وبلم الثمن أولاً) لينتفع حق البائع في الثمن لان المشتري ذهب  
حقه في المبيع بجزء العقد لدخوله في ملكه وان كان تنزراً للممان عليه يتوقف على القبض حتى لو هلك في  
اتساع البيع وأما البائع فاعيانته في حقه في الثمن بعد دفعه لان الاثمان في عين حتى لو اشترى شيأ من هذا المدينار  
فان له أن يعطيه دينار آخر فلهذا يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً اذا كان المبيع حاضر وان كان غائب  
فلا يشتري أن يتبع من تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرتين رباي فلو قد حضر  
المن وأراد أن يأخذ بعض المبيع ليس له ذلك فلو اشترى بشرط أن يدفع المبيع أولاً فسد البيع لانه لا يقتضيه  
الصدق ولو قضى المبيع بغيره من البائع قبل بقدر الثمن قال له استرده ونقص نصرة الا اذا كان نصراً فلا يحفل  
بالقسم كالأعتاق والتدبير فانه لا ينفرد به بغيره العلامة شاهين عن المحيط ولو وعاهم اشترى على ذلك وولدت  
لا يملك البائع من الحبس وان لم تلد ولم يفعل فله الحبس بغير ولو اشترى ما يتسارع اليه امسار ولم يقبضه ولم  
يصدق الثمن حتى عام كان بائع يبعه من غيره ويحل للمشتري الثاني وان كان يعلم بالخسار لان المشتري رضى بهذا  
البيع دلالة على انه اشترى شاهين من المكان قال وكثير ما يقع هذا في الاسواق أو بالحدود وفي البهرا البائع حتى  
حبس المبيع حتى يبيع وفي الثمن كانه ولو بقي منه درهم إلا أن يكون مؤجلاً كما قد ساء فلو كان بعضه حالا  
ومعه مؤجلاً فله حوالته الى استيعاء الحال وان أبرأ المشتري عن بعض الثمن كان له الحبس حتى يستوفى  
الباقى ولا ينفذ حقه في الحبس بالرهن ولا بالأكفيل وبقطب بحواله البائع على المشتري بالثمن انما طار وكذا الجواهر  
اشترى البائع به على رجل عدائي يوسف ولو سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن سقط حقه فليس له رده وذه  
اليه ولو عاره ائتم له أو اودعه اياه على المشهور بجهل المرتين اذا عاراه من الراهن فانه لا يخل الرهن  
فله استرجاعه ولو قبضه المشتري به بمرأته لم يسقط حقه في الحبس ولو عاره المشتري أو وجهه أو نصته في به  
أو رهنه وقبضه المرتين جاز ولو باع أو أجز لا يجوز ولو اشترى ثوباً وخطة فقال البائع به قال الامام العسلي  
ان كان قبل القبض والرؤية كان فضاء وان لم يقل البائع ثم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان  
قال به على أي كس وصح كذا في العسخ قال يقبل البائع ولم يقل ثم لا يكون فضاء وان كان بعد القبض والرؤية  
لا يكون فضاء ويكون وكذا بالبيع رواه قال به أو به في انتهى في الشبهة اشترى درهما ودمع فارورة لغيره  
فيها فموره بمحضرة المشتري فهو قبض وكذا بعبية في الاصح وكذا كل مكمل أو موزون اذا دفع له الوعاء فكذلك  
أو وره في وعائه بأمره ولو اشترى ثوباً فاعاره البائع به منه فربقه حتى أحده انسا ان كان حين امره

من نوى وحب واجب لانه معدوم عرفاً  
(وأجرة ككيل وعقد وزن وذرع على بائع)  
لانه من تمام التسليم (وأجرة وزن من سبعة اعملى  
وقطع ثمره اخرج طعام من سبعة اعملى  
مشتري الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء بذه  
بعبية الزبانية فخرج طهر بعد ذلك  
المسترف أن الدراهم يرد في اجارة اله اية  
وجد المص في ثوبه نهر من اجارة اله اية  
وأما الدلال فان باع له من ثوبه باذن ربه  
فأمره على البائع وان سعى في ما يباع المائة  
منه من الدراهم وتمامه في شرح  
الوهاية (وبلم الثمن أولاً) ولا يبيع حاشية  
باب ودراهم





وقال لهم (لعل صورته بما اذا دفع الثمن وكان مرتبة فان حق حبه لم يرتب واذا ضاع ضاع عليه حبه  
فبدفعه الى البائع لا يقطع حق حبه في المبيع (قوله والا فلا يرتد ولا يسترد) لان قضاء الدين حصل بشخص  
جسمي حقه وبه العلم حقه في مبيع ذلك القضاء وهو يمنع من لزامه حصول القضاء (قوله كالمعلم بذلك)  
أي بأهاريوف عند القبض فانه يقطع حقه في الرد (قوله وقال أبو يوسف الخ) وجهه أن الرجوع بالقبض  
باطل لاستلزامه الرضا ولا وجه لابطال حقه في الجوده لعدم رضا فكان البطر ميا عينا انتهى درر قول ذكرى  
الحقائيق عن العيون أن ما قاله أبو يوسف أحسن وأدفع لغيره وله الاختراجه المشتري انتهى ذكره العلامة نوح  
(قوله كالمعلم بذلك رصاصة أو متروكة) فها ترتد نقاشا انتهى درر وظاهر إطلاقه أنه ارتد ولو علم ما وقت القبض  
لانها ليست من جنس الاثمان (قوله فالنايع اموة العرماء) أي يساوهم في قيمته ولا يخص به (قوله ذامات  
المشتري معلسا) الظاهر قرأه بالتعريف لان المراد به أنه محكوم عليه من القاضي بالتعريف  
(قوله وبكسلا) كأن وجهه أن نصف الزرع مستحق القابضة قد المزارعة ونصفه المبيع مستحق القطع ولا  
يغير بهما فلذا مع أنهما إذا سكنان البذر منه يصير فانه مستأجر للارض ويكون مستحق فوضع فيصح وفي  
البحر عن الغاية أرض فيها زرع فباع الارض بدون الزرع أو الزرع بدون الارض جار وكذا لو باع نصف الارض  
بدون الزرع ثم ذكر ما في الشرح والا فالله في بيع الارض ولا يلزمها (قوله وحيد) به عار شجر) ولا يجوز  
استبدال الشجر من المشتري لغيره عليه بغير وقوف سابق البائع يرضى بقطع الشجر بالمبيع فارتغا الآن  
بمحل ما سلف على ما إذا أدرك الشجر بغيره (قوله ولا يرتد) به عار بين المشتري والبائع أي منه المشتري الخيار  
المذكور كما هو لنا مع أصله صاحب البصر فانه قال وفيه في قياسه ما أنه لو باع أرض بدون الشجرة ولم يدرك  
ولم يرش البائع باجارة الشجرة أن يصير المشتري ان شاء أبطل المبيع أو قطعهما لاني القطع فلا مال له  
قد تم قربا أن المشتري يجبر على القطع وأطلق والله تعالى أعلم واستمع من الله العظيم

• (باب خيار الشرط) •

الاضافة من قبيل اضافة الحكم الى مبدئه لان الشرط سبب الخيار ومنه ان الاختيار وقيل التغيير بين الاعضاء  
والفسخ ذكره العلامة فوج (قوله وجهه تقدمه مع بيان تفصيله في الدرر) حيث قال اعلم أن البيع مارة يكون  
لازما أو غير لازم فاللزم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير لازم ما فيه اجبار ولو لم يكن اللازم  
أقوى فقدمه ثم ذكر خيار الشرط والزمين وأراد بالاول أن يكون العاقد مخيرا بين قبول أصل العقد ورده وأراد  
بالثاني أن يشتري أحد شيئين أو اثلاثة على أن يمين ما شاء وقدمه على باقي الخيارات لانها ما يمنع من  
اتخاذ الحكم ثم ذكر خيار الرقبة فانه يمنع تمام الحكم وأخر خيار العيب له به مبيع لزوم الحكم وخيار الشرط  
أنواع فاسد انما قالها إذا قال اشتريت على أي بالخيار أو على أي بالخيار أي ما أوعى أي بالخيار أي في البحر  
عن الكمال لو قال أنت بالخيار وله خيار المجلس فقط وفي حاشية المكي إذا أطلق في غير المجلس فسد ولو فيه فسد  
خيار المجلس كما في الأمر بعباده منع والبرية وهذا هو التوفيق بين العاصرين وجاروفا قال يقول على أي بالخيار  
ثلاثة أيام فادوسها وثالث فيه وهو أن يقول على أي بالخيار شهر أو شهرين فانه فاسد عند الامام وزفر والامام  
الشافعي رضي الله تعالى عنهم جاز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى من يداوذكر العلامة فوج أن  
الخيار ثابت بالنقص على خلاف انقياس لانه ضل الله عليه وسلم ثم في بيع وشروط الا أن النص ورد به وهو  
ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عمر قال كان حمان يبيع الخاء وبالباء الموحدة بن صفة وكان حمان من شهد  
أحد أو كان رجلا ضعه ما قد سمع في رأسه مائة مائة أي ضرب في رأسه شجة بلغت أم دماغه فجعل له رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الخيار بثمانين الف درهم لانه كان قد نزل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ببع وقل  
له خلافة أي لا خداع فكان يشتري النبي ويحيى عبيد الى أهله فيقولون ان هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد خبرني في بيع انتهو زيادة من حاشية مري الدين وذكر العلامة فوج رحمه الله تعالى ان أهل الأصول  
قسموا الموانع خمسة أقسام موانع يمنع انعقاد العلة وهو حرية المبيع فلا يقع البيع في الحر لانه لا يقع  
الا في عالة ومحل المال والحرية موانع الوجود وفيه المبيع أصلا وموانع منع قيام العلة وهو البيع المضاف الى الغير  
وموانع يمنع انعقاد ابتداء الحكم بعد انقضاء العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج المبيع عن ملكه

اقبض بدل دراهمه (الباب) التي سكتها  
على زيد (ريوفا) على طين اجماعا (نعم لم)  
بأهاريوف (ريوفا) لا يرتد ولا يسترد (قوله كالمعلم)  
ذات (مئة والا فلا) يرتد ولا يسترد (قوله كالمعلم)  
بذلك عند القبض وقا • يوسف يرتد مثل  
الريوفا ويرجع الى بائنه لا يرتد (قوله كالمعلم)  
أو متروكة (اشترى ثوبا أو ثوبا من ثوبين) وقال  
قيل نقد الثمن للبائع أو ثوبا من ثوبين (المشتري  
الشافعي هو أحق به) (قوله كالمعلم) (المشتري  
(من البائع أحق به) (قوله كالمعلم) (المشتري  
السلام واللام إذا كانت المشتري معلسا  
فوجد البائع متاعه عليه فهو مائة أو مائة لغيره  
ثم جمع المبيع في مائة أو مائة في الأرض جاز  
بلا أرض من البائع إلا أن البذر من الأرض  
وبه مائة لا إذا كان البذر من الأرض  
فإنه أن يجوز ثمانية باع ثوبا أو ثوبا من ثوبين  
لا يستحل الثمن وحده بل ثمانية باع ثوبا أو ثوبا من ثوبين  
الادراك له لو في المشتري عاقره • (قوله كالمعلم)  
ان شاء أبطل المبيع أو قطعهما لاني القطع فلا مال له  
المعصوب قال في • ولا فرق بين  
المشتري والبائع • (باب خيار الشرط) •  
• (باب خيار الشرط) •  
وجه تقديمه مع بيان تفصيله في الدرر  
ثم الخيارات بلغت مائة عشر





١- (قوله ولو بعد العقد) قال في التصريح ما إذا شرطه وقت العقد أو الحفظ فيه ولو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلت بالخيار ثلاثة أيام مع إجماعنا فلو شرطه بعد أيديهم ثلاثة أيام فعد عنده وعندهما لا يفسد وبطل الشرط بغير ولو قدم الموافق قوله ولو بعد العقد وقال مع شرطه ولو بعد العقد كان أولى لأن تأخيرها  
رأى يتوهم منه اختصاصه بقوله وأغيرهما مع أنه جاز في الأقسام الثلاثة ذكره الحلبي ولو كان الخيار للبائع  
مصلحة المشتري على معبر لا مضاء البيع مع ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فمصلحة البائع  
على إسقاطه خط عنه من الثمن كذا أوراده عرضا جارا انتهى ولو مصلحة البائع على إبطال البيع وبعطيه مائة  
فجعل الصبح البيع ولا يثنى له كذا في التارخاية (قوله لا قبله) ولو قال جعلت بالخيار في البيع الذي انعقد  
ثم اشترى مطلقا لم ينسأ به في التارخاية وإذا شرطه المشتري في الثمن أو في المبيع كان له الخيار  
فيهما انتهى (قوله أو بعرضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للدائع أو له المشتري ولا بين أن يحصل الثمن أولا  
لأن نصف الواحد لا يتفاوت انتهى (قوله ولو فاسدا) أي ولو كان العقد لدى شرط فيه الخيار فاسدا وكان  
الاقعد في الركب أن يقول مع شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا انتهى الحلبي وفائدة اشتراطه أنه يثبت له  
اشترطه ولو بعد التمس ولا يوقف على التمس أو الرضا (قوله ما تقول لمأخيه) لأنه خلاف الأصل كما في التصريح  
وهو مكرور مع ما يأتي متنا آخر الباب قاله الحلبي (قوله على المذهب) وعدده القول لمأخيه والبيئة لا تحركها  
في التصريح انتهى الحلبي (قوله ثلاثة أيام) هذا إذا كان المبيع مما لا ينسأ به إلا ينسأ به إليه العاقدان كان مما ينسأ به إليه  
في حكمه في الحاشية قال اشترى ثيابا يسارع إليه السار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالتاس لا يجرى المشتري على  
ثمن في الاستصحاب يقال له لا - ثمن أطا أن تصح البيع وأما أن تأخذ المبيع ولو شئ عليك من ثمن حتى  
تغير إليه مع أو بعد المبيع عند دفعه للمدبر من الخيارين (قوله عند الطلاق) أي من رضى صاحب العقد أو المولاي  
لا خيار لم يبيعه بعد ذلك فقال له أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بغيره قوله لك الأمانة بغير (قوله أو تأييد)  
مثله التوقيت مع ممول كما في الحلبي من العرو لو رد الخيار مطلقا عن المدة عقدا على ما هو العرف بينهم من  
المراد من قوله أنت بالخيار أي ثلاثة أيام فهو - لي يكون من قبيل قولهم المعروف كذا بشرط ولا يقتصر على  
الذين يثبت كذا بعد العقد ولا بد إذا كان مداره بجزر حوى (قوله لا يملك ماله) ولو العاقد غير من له  
الخيار ولو سوب البيع رضاء مصاد (قوله خلافا لهما) فأجابه داد زمدة معلومة طالب ونصرت مكي عن  
أهله - كبر في شرح الجمع والامع أن أبي يوسف يوافق الإمام كذا في حاشية التلوي والكلام مشير إلى أنه  
لو لم يكن الخيار موقفا لم يكن له الاجارة في الثلاث فهو - من (قوله في ثلاثة) ولو في ليل الرابع ما لم يطلع الفجر  
إذا في الدار المتني من القهستاني (قوله على طاهر) أي طاهر الرواية فماد العقد إلى الجوار بعد أن كان فاسدا  
لأن المدة قد ارتفع قبل تفرده وقد قول العراقيين من أصحابنا وقال علماء حراسان العقد موقوف وبالأجارة  
في المدة المذكورة - وطاهر أن المصاد والابان مسمى جرم من اليوم رابع - ل الاجارة فهو فاسد وهذا هو  
الأوجه كما قاله الرابحي وهو مدة الخلاف فظهر في حرمه مباشرة أنه موقوف على الحق لا على الثاني  
أما أبو السعود ودكر في الدر فائدة أخرى فقال ويبقى أنه لو كان عدا أو أمته قبل فضاء لم يصح على القول  
بأنه مصاد فاسد ويصح على القول بالوقف في الحاشية فإن استقر الخارفي الثلاثة أيام أو أعتق العبد أو مات  
العبد أو المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع - تلبيح البيع حارفي قول الإمام برزخه الثمن انتهى (قوله  
في لازم) أخرج به أبو صيفة فلا محل للخيار ميهالار للموصي الرجوع في الوصية مادام حيا والموصي له القول  
وعدمه (قوله يجعل الصبح) شرح به ما يحتمل كالحاح والطلاق (قوله ومعه أمسه) أي مائة فانه انتهى الحلبي  
وأما مع ميهالار من ماص عضود الاجارة (قوله وعنى على ما) يذكره بلحق الكتابة يكون قول الشارح  
بعد وقت راحا إليهما فان الحلبي وكان يني أن يذكر إطلاق على ماله أيضا لأنه معاوضة من جانب المرأة كالحاح  
وكما أن الصبح على ماله معاوضة من جانب العبد انتهى (قوله لوجه ورايه وقت) لأن العقد في جارية لم يرم  
يجعل الصبح بخلاف الروح واليد فان العقد من جانب الملام لا يجعل الصبح لأنه يمين ويجعل خلاف المرتين فان  
العقد من جانب غير لازم أصلا انتهى أدلة نقض الرهن متى شاء لا خيار مع (قوله ككسالة) أي بنفس أو مال بشرط  
الخيار لا كقول أولئك قبل انتهى الحلبي عن المص في حاشية المكي من البرازية ويصح اشتراط أكثر من مائة

(قوله برهما) ولو بعد العقد فمقداره له تارخاية  
(في مبيع) كذا (أورده) ثلاثة أيام أو بعده  
ولو فاسدا ولو اشتد في اشتراطه فاقول لها  
فيه على المذهب (ثلاثة أيام أو أقل) رده  
في إطلاق أو تأييد (لا) (قوله) مصادف  
مصادف خلافا لهما (غير أنه يجوز أن يجرى  
من له الخيار في الثلاثة) في بقاء المبيع على  
الطاهر (ومع) بشرطه أيضا (في لازم)  
بجعل الصبح (أربعة) وبما لا يجزى  
وعدة وصلى من مال (ولو يبرهيه) وكذا  
مع (وراه) وعنى على مال (لو بشرط  
روبه ورايه وقت) (ومعه) ككسالة





وقول أبي يوسف قول من قال قول الامام وقوله الثاني مثل قول محمد غاية (قوله فان تعد في الثلاثة جازاً خاتماً)  
الخلاص السابق في الوشرط الخياراً كذا من ثلاثة ثابت هنا في نفسه عنده ويرتفع بالتعد قبل مفتي اليوم الثالث  
على ما ذهب اليه العراقيون ووقوف على ما ذهب اليه الخراسانيون ذخيرة (قوله فلوزنك التفرع) أي في قوله  
أول المسئلة فان اشترى على أنه الخ وهو تفرع على قوله الحق لأن الاطلاق يقتضي المعايير والتفرع يقتضي أنه  
من صورته وعبارة القروان اشترى على أنه ان لم يتعد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح قال في الدرر لم يذكره بالقضاء  
كأذكره في الوقاية اشارة الى أنه ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليتفرع عليه بل أوردته عتبه لأنه في حكمه  
معنى انتهى (قوله ولا يخرج مبيع من ملك المبيع الخ) لأن تمام هذا العقد بالرضا ولا تصفق مع الخيار  
واذا كان لا يخرج من ملكه فينفذ على النافع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه بادن البائع وفي الخاتمة  
أن الاولاد والا كساب فيما اذا كان الخيار لا يقع تدوير مع الاصل فان أجبر كانت له مشتري وان كان قد كانت  
للبائع وان كان الخيار للمشتري فحدث عند البائع فكذلك الجواب وان حدثت عن المشتري كانت له ثم البيع  
أو انتقص قبل هذا أقولها ما أتم على قوله فهي دائرة مع الاصل انتهى ولو سلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه  
الملك بطل خياره لالوسله على وجه الاختيار ولو باع بخياره فذهب منه للمشتري في المدة أو أبرأه عن غبه أو اشترى  
به شيئاً من المشتري مع تصرفه ومع عدم خروجه عن ملكه في خياره بملك مطابقة المشتري بالنسب بخلاف ما اذا اشترى  
للمشتري ويثبت الملك للمشتري بالاجازة مستند الى وقت العقد واما عالم يستند الارث فيما اذا اشترى ابنه بخيار  
للبائع ثم مات المشتري فأجاز البائع عتق الابن ولا يرث أباه لان العقد له يملك أن يكون سبباً لارث بغير وسر  
(قوله مع خياره فقط) لوجه التضييد به فان الحكم كذلك فيما اذا كان الخيار له سبباً أو وجهه فلا خيار له  
أو وجهه كل الخيار غير ما جعله الاخر فأفاده الحلبي (قوله يملك) بكسر اللام (قوله على المشتري بقضيه)  
لأن البيع ينسخ ما به لاله لأنه كان موقوفاً ولا نفاد بدون المحل فتقضى وضائده على سوم الشراء وفيه القية  
كذا في الهداية (قوله اذا قبضه باذن البائع) ولو قبضه بغير اذنه كان الحكم كذلك بالاولى (قوله يوم قبضه)  
طرف لقوله بقبضته وانما اعتبر يوم القبض لأن ملكه بالقبض ثبت مستند اليه (قوله فانه بعد بيان الثمن  
مضمون) أي على المدعي به وقيل مضمون مطلقاً كذا في التفسير أبو الليث في يوع العيون اذا قال اذهب بهذا  
الثوب فان رضيته اشترى به فذهب به فله ان لا يضمن وان قال ان رضيته اشترى به فذهب به فله ان يضمن  
قيمه وعليه الفتوى انتهى ولا فرق في بيان الثمن بين كونه من المشتري أو من البائع وحده على ما حقه في العر  
والصمان بالقيمة سواء اشترى أو هلك عنده (قوله بالقيمة ما بلغت) رد على الطرسوسي حيث قال وبنا في  
أن لا رد على المسمى انتهى الحلبي (قوله ولو بشرط المشتري عدم سوائه) لأن اشتراط عدم الضمان في المذموم  
على السوم باطل انتهى بغير واطلاق المشتري على المساوم مجاز (قوله ولو في يد الوكيل منه الخ) قال في الجرد  
وأما قبوض الوكيل بالسوم فتشأن في الخاتمة لو كبل بالشراء اذا أخذ ثوبه على سوم الشراء فأراه الموكل  
فلم يرش به ورده عليه فله عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها  
على الموكل الا أن يأمره بالاختد على سوم الشراء بخلافه ضمن الوكيل رجوع على الموكل انتهى (قوله وأما على  
سوم النظر) بأن يقول فانه حتى انظر اليه أو حتى أريه غيري ولا يشول فان رضيته أخذته أي بكذا الحلبي عن  
النهر واما قال ولا يقو الخ ليعرف بين سوم الشراء والشراء وان كان سوم الشراء مستنداً في الحكم مع سوم النظر  
عند عدم تسمية الثمن (قوله مطلقاً) سواء ذكر الثمن أو لا حلبي عن النهر (قوله وعلى سوم الرهن) صورته كان عليه  
دين فوضع شيئاً برهنه عند ربه فقبضه على سوم الرهن فله عند ربه من فانه يملك مضموناً عليه بالاقبل  
من قيمته ومن الدين فهو كالمقبوض على حقيقة الرهن (قوله وعلى سوم القرض) صورته طلب قرض من  
دراهم ودفع له شيئاً برهنه فله عند من يريد الدفع فانه يملك بالعشرة دراهم قال في البحر وما قبض على سوم  
القرض مضمون بماء أو م كتبوض على حقيقة بمنزلة مقبوض على سوم البيع لأنه في البيع يضمن القيمة  
وهاهنا ان الرهن بماء أو م كتبوض انتهى والفرق بين هذه ومدة الرهن من وجهين الاول أن الدين  
ثابت في ذمة الراهن ولم يثبت في ذمة المقترض الثاني أن الرهن مضمون بالاقبل وهما مضمون بالقرض  
للمساوم عليه قوله وعلى سوم السكاح لامة بقبضتها يعني لو قبضت أمة غيره لم يتروجه بان من مولا فانه لو ملك

(فان تعد في الثلاثة جازاً) انما قال ان خيار  
الدين ملحق بخيار الشرط فلوزنك التفرع  
لكن ان اول (ولا يخرج مبيع من ملك البائع  
مع خياره) فقط انما قال (ففي ملكه على المشتري  
بقبضته) أي بملكه بقبضته (ففي ملكه على المشتري  
بقبضته) يوم قبضه مضمون بالقيمة  
الشراء فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة  
بالقيمة ما بلغت ثم ولو بشرط المشتري عدم  
سوائه بزيادة ولو في يد الوكيل منه الخ وأما  
ماله بلا رجوع الا بأمره بالاختد على سوم  
على سوم النظر فله عند من يريد الدفع فانه يملك  
الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين وهو كالمقبوض  
لامة بقبضتها ثم











وقطر الى نرح داخل به هوة وانول الى كرك  
الشهوة منع ومناده انه لو نمر اها بالخير الى  
اسم ابا رة رطها اليه لم اهي بكرام لا ذن اجاره  
ولو وجد هاتين لم يلبث فله الرقبه العيب  
نهر وسجي في بابيه ولو فعل البائع ذلك  
فدخا (وطلب الشفعة) وان لم ياخذها  
مراج (س) اي بدار فيها خيار الشرط  
بغلاف خيار روية وعيب (مراج) من  
المشترى اذا كان الخيار له (لانه دليل الاجارة  
ولو شرط المشتري) او اذ انتم كايضه كلام  
اله ورويه حرم البسي (الخيار له) عاقد  
كان او غيره يسي مع احداهما وثبت الخيار  
لهما (فان اجار احدهما) من المالك  
والملك (او قرض مع) ان وافقه الآخر  
(فان اجار احدهما) والآخر فالاسبق  
اول (لعدم المراج) ولو هاهنا (مع)  
اشترى في الاسح زياي لان الجواز مع  
والله روح لا يجار احد من بانه يجازي  
الميسوط لو نشأ معا (ثم تراضي على منع  
اشترى) على (اعادة العتق) اجاز) اذ منع  
المنع اجازة واسبب مع كونه اجارة بل مع  
ابتداء (باع عبد بن علي انه باع ياري احدهما  
ان قبل من كل واحد منهما (سارعين) الذي  
فيه الخيار (مع) البيع لعل بالبيع والنس  
(والا) يمين ولا يشمل او عين فقط او هل فقط  
(لا) يبيع به الا بالبيع والنس او احدهما

البيعني او وافقي لا يعلل انتهى بجر (تقة) بن عايتم بالبيع ما اذا زاد البيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة من  
الاصول كالسمن والمجلاه ياص المير خلا لحد ولا خلاف في امتناع الفسخ في المتصلة غير المتولدة منه كالسمن  
وقد هو لذاتي المتصلة المتولدة كالولد والامر والمتصلة الغير المتولدة كالقلم والتكسب لا تمنعه اتفاقا (قوله ونظر  
الى فرح داخل) مقتضى الضابط ان لنظر الى حاله لا يخل الا لخليل اذا فصله من له الخيار يمين به العقد وفسخ به  
(قوله والقول لذكر الشهوة) لانه ينكر سقوط خياره نهر (قوله ومفاده) اي هذا الضابط قال في الهزلان هذا  
الفعل وان اشترى اليه للاثمان الا انه لا يخل في غير المالك انتهى (قوله ولم يلبث) اما اذ البت كان رضا (قوله  
فله الرقبه العيب) اي وان سقط خيار الشرط بالوط (قوله وسجي في بابيه) اي خيار العيب فان المصنف  
قال هناك اشترى جارية فوطها او قبلها او مدها بتهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها مطلقا ولو ثبت او رجع بالقصان  
لا امتناع الرد في المنطومة المحببة لو شرط بكارتها فباتت ثيبا لم يردها بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا العيب  
وفي الحماوي والمثقف التوبة ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فبردها لعدم المشروط انتهى ولعل ما في الحماوي  
والمثقف محمول على ما اذا شرط البكارة ووجد بها ثيبا فغير الوط فلا يحالف ما قبله وحرره نقلا (قوله ولو فعل  
البائع ذلك) اي التصرف الذي لا يبعد اوله يخل الا في المالك وكان الخيار له (قوله وطلب الشفعة) صورتهما  
ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يبعث دار يجوارها فطلب الشفعة فيها (قوله بخلاف خيار روية وعيب) فار في  
الدار بخلاف خيار الروية فانه لو اشترى دارا لم يرها فبعت دار يجونها فاحدهما الشفعة فانه ان يردها اراد ولي  
بغير الروية انتهى (قوله اذا كان الخيار له) وانظر ما لو كان الخيار للبائع وطلب الشفعة هل يكون فسخا للعقد  
لانه دليل الاستبقاء بجر (قوله لانه دليل الاجازة) لان طلب الشفعة دليل اختياره المالك فيها لان ثبوته يدفع  
ضرو الدخيل وهو بالاستدانة فبعت مع شروط الخيار سادعا عليه فيثبت المالك من وقت الشراء بالاستناد  
وتبين ان الجواز كان ثابتا انتهى درر (قوله او البائع الخ) قال في المحتاح التشديد بالمشتري اتصاف فانه قد نص  
في المبسوط وغيره انه لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره مع حوى فالتشديد بالمشتري لانه المحتاح الى رأى  
الغير غالبا كذا في شرح الملقى (قوله عاقدان كان او غيره) الاولى قصره على الاجنبي لانه اذا جعل الخيار لاحد  
العاقدين ذكر اول الباب في قوله اول احدهما ومع ذلك يكون الخيار قيم المي جعله فقط فلا يناسب حكم المثل  
ولذا قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لاجنبي مع لكان أولى ليشمل ما اذا كان الشرط  
البائع او المشتري وانخرج اشتراط احدهما لآخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس عرا دانه على ويمكن  
تصوره فيها اذا تعذر الدائع او المشتري على وجه الاشتراط بشرطه احد المتبايعين لا حرم منهم او احد الباعة  
كذلك (قوله مع استعانة) وقال زفر لا يجوز لانه من احكام العقد يقتضي بالعاقد ولذا ان تصرفات العاقد  
تصان عن القومهما أمكن فاشترطه لغير العاقد اشتراطا للعاقد به جعل كانه شرط الخيار له مع وجعل الاجنبي  
ماتباع نفسه اقتضاء تصحيح التصرف فاذ كان ما ساعه يكون لكل واحد منهما خيار مع (قوله لعدم المراج)  
اي لانه وجد في زمان لا يزاحمه فيه غيره والذاتي لغو حوى (قوله ولو كانا معا) اوله يعلم الدار مع انتهى على  
العلامة مسكين (قوله احق في الاسح) عبارة النهر ودا مع كون الاسح ولي رواية كتاب الما ون وهي الاسح  
في رواية كتاب البيوع تصرف المالك أولى قبل الاول قول أبي يوسف والثاني قول محمد احمد لوباع الوكيل من  
رجل والموكل من غيره عند أبي يوسف يستويان فيكون بين المشتري وقال محمد بن عيسى كذا المشتري من المالك انتهى  
مكي (قوله بل يبيع ابتداء) فنقول المصنف واحارة العقد اما ان يجعل على ذكر لا يجاب والقبول ناهي فكون بيعا  
بالشفعة او على دفع المبيع بالنس من غير انط منها يكون به بالتعاطي (قوله باع عبد بن الخ) اراد بالعبد  
القيم احترازا عن قيم واحد ومثلين اد في القيمي الواحد اشتراط الخيار في نصفه مع مطلقا وفي الثلثين  
كذلك لعدم التماثل بجرع الشارح (قوله ان فصل في كل واحد منهما وعين الخ) صورته ان يقول البائع  
مثلا هذا كل واحد من هذين العبدين فبعضهما فدرهم على أي بالخيار في هذا (قوله والا يمين ولا يفصل)  
كان يقول بعت هذين بآلتي على اني بالخيار في احدهما (قوله لهما بالبيع واليمين) وذلك لان الذي فيه الخيار  
لا ينفصل البيع فيه في حق الحكم فكأنه خارج عن البيع والبيع انما هو في الآخر وهو مجهول لهما ماله فانه  
الخيار ثم عن المبيع مجهول لان الثمن في مثله لا ينقسم على المبيع بالسوية ذكر العلامة نوح (قوله او احدهما)

[illegible][illegible]



ان شاء) لان الاوصاف لا يتباينان من التمس لكونها تابعة في العقد حوى (قوله لم يجبر على القبض الخ) لان  
القول قول من يدعى الامر ولعدم اصل في الصفات المعارضة والوجود اصل في الصفات الاصلية فالقول  
للمشتري في عدم الخمر والكتابة لانهم من الصفات المعارضة والقبول للبائع في أم - بكر لانها صفة أصلية بجر  
(قوله ويرجع بالتعاقب في الاصح) وهو ظاهر الرواية أي ويعتبر التعاقب من التمس فان هذا البيع صحيح لانظر  
فيه لقيمة وقيل لا يرجع بشئ (قوله لانه شرط فسد) اذا ما في البطل لا تعرف حقيقة لانه يحتمل انه لم يزل  
أو انتماج وكذا هو في نسخة الميسوط بتجميع ظاهر الدين المرغيناني كذا في حاشية سري الدين (قوله لانه  
وصف) طاهره أن كل وصف ذكر في العقد لا يفسد حتى لو اشترى شاة حامل لا يفسد لانه ذكر وصفه لا لشرطه  
وليس كذلك فقد قال ال - يد الحوى في شرحه واعلم أن ليس كل الاوصاف يصح العقد بانشرها بل الصابط  
فيها أن كل وصف لا غرض فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرض الا أن يكون اشترطه له بمعنى البراءة من وجوده بأن لم  
يكن مرعوباً به انتهى (قوله والقبول للمتنكر لو اشترى في شرط الخيار) لان الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان  
من الموارض فيكون القول ان يفسد كافي دعوى الاجل انتهى درر (قوله والمضى) أي اذا اختلفا في معنى  
المدة فاقول ما ~~نصره~~ لان - ما تصادق على ثبوت الخيار ثم ذهبا لهما لشرط يفسد المدة فكان القول  
للمتنكر انتهى درر (قوله والاجازة) أي اجازة البيع غير الخيار كما اذا دعى الباع على المشتري بالخيار انه أجاز  
البيع وأنكر المشتري فاقول قوله لان البائع يذهب بشرط الخيار وجوب التمس وهو ينكر (قوله والزيادة)  
يعني اذا اختلفا في قدره الجمل فالقول لمن يدعى أقصر الوقت لان لا تحريم في زيادة شرط عليه وهو ينكر  
انتهى درر (قوله انما جاء بانها اراخ) الطاهر أن غير الجارية كالجارية ولكن لما فرغ من المثال في الجارية  
ليعلم الحكم في غيرها ولان الفرق بينهما في اوقاف جارية ما عدا كرفته هم هذا الحكم في غيرها لا في  
(قوله قائلان) لانه لم يرد في وصف حدها (قوله وما عداها بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب التمس على  
البائع (قوله وقد عدا الذي الودعة) ولو في غير الجارية فمثل الودعة فمما يطهر المار والمستاجر (قوله  
ولو قال البائع عدا رده) محل ذكره هذه الجمل به قوله أخذه بكل آخر أو زكاه أي والمشتري يقول انه كان لا يجهن  
ماد كثرية قول الخارج لان اصل عدم الخمر والكتابة (قوله وتبين من ذلك ففسد الخ) ظاهر في البصر  
اعلم أن اشترط الوصف المرغوب فيه اما أن يكون صريحاً أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبع  
والجاء في الجارية بغير عيب ان يكون حرة كالحياطة الا أن يكون ذلك شرطاً في العقد - لم يكن مشروطاً  
في العقد وكانت من الطبع والخمر في البدائع ثم نسبت في بدائع فاشترطها فوجدناه نفس ذلك في ردها لان  
الطاهر أنه - اشترطه رغبة في تلك الصفة فاشترطه فوجدناه نفس ذلك في ردها لان  
بعد الرذ ولو كان التمس قبل العقد ومثله المصنف مقبداً في نفسه بعد العقد قبل القبض بقرينة قول  
المشراح لم يجز المبيع قبل فسخه فاقول (قوله أن الاوصاف لا يتباينان من التمس) لكونها تابعة تدخل  
في العقد من غير كروى جعل الوصف متابلاً في التمس بل كونه أصلاً فلا يجوز أفاده الثاني ومحل عدم  
مسايله الوصف بشئ منه اذا لم يمتنع الرذ وانما داخات الوصف وامتنع الرذ به بمافاه يرجع بالتفاوت كما  
سلف أفاده الحلبي (قوله لا خيار للمشتري) لان الاداء لم يعرضه فماد كثر في البدائع فاشترطه من التمس والمراد  
أنه لا يجبر خيار الوصف المرغوب فيه فلا ينافي أن خيار الرذبة اذا لم يرها عند العقد (قوله فاذا هو  
برعوان) فديان انه قد وجد المبيع على صفة أجد مما اشترط (قوله فسد) وجهه ما أفاده الشافعي في الحاشية  
قوله وما عدا كانت الصفة تتفاوت فيها الاعراض تماوتاً كثيراً فلو عند فاسد وذلك مثل أن يبيعه داراً  
على أن يبنها آجر فاداهوا في بواحه شخصاً على أنه حارية فاذا هو عيب فالباع فاسد لانه اختلاف كثيراً  
هو عيبه الاختلاف في اجسار انتهى (قوله ولو على أم بافلة مثلاً) اعلم أن الذكر والاثنى في بي آدم جسان  
يكروى سائر الحيوانات جس واحد بجرأى الا انه يتفاوت بتفاوت الوصف (قوله جازو - بجر) اموات الوصف  
المرغوب فيه (قوله فليضبط لصابط) وهو انه اذا فات الوصف المرغوب فيه خبر وان ذكر وصفه فوجد وصفاً  
غيره منه لا يجبر قول في حاشية الشافعي وأما اذا شرط صحة فوجد هاراً فدهى للمشتري مثل أن يشتري ثوباً على

(أوزكه) انوات اوصاف المرغوب فيه  
ولو ادعى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على  
القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخمر  
اختيار ولو امتنع الرذ بسبب ما تقوم كتاباً  
وغيره كتاب ويرجع بالتفاوت في الاصح  
(بجلا فشرائه شاة على أن يحمل أو يخلب  
كدارطلا) ويظهر كذا صاعاً أو يكتب كذا  
قد راف - دلالة شرط فاسد لا وصف حتى لو  
شرط أن يخلب أو أن يجل لانه وصف  
(والقول للمتنكر لو اشترى في شرط  
(الخيار) إلى الطاهر) كافي دعوى الاجل  
والمضى) والاجازة والزيادة (اشترى جارية  
باعتبار فرق غيرها) بداهة (قوله بأسر المشتري  
فقال) البائع (البيت هي) ولا يثبت له (قال قول  
للمشتري بغيره وجاز لا يمتنع وطورها) درر  
وانه قد يما يتعاطى مع - عند الرذ في  
الودعة فليضبط (وقال الدائم من رده  
كان يفسد دلالة ما يفسد في ذلك فاقول  
للمشتري) لان الاصل عدم الخمر والكتابة  
فيكون الطاهر انه اداله (ولو شرطه من غير  
اشترط كونه وخبره وان يفسد ذلك ففسده  
في ذلك انما رده عليه) التمس المبيع قبل فسخه  
زبلي قال لو اشترى أحد أحد بثلثي الثمن  
لما تزل الوصف لا يتباينان من التمس  
• • • • • باع داره عداها من الجمل  
والابواب الخشب واهل الدار والبيت  
من ذلك لا خيار للمشتري بشرطه را على  
أن يباهها آخر فاداهوا أو أوصا على أن  
يغيرها كما - فاداهوا واحدة من الدار أو  
نوبا على أنه - فاداهوا واحدة من الدار أو  
• • • • • فاداهوا واحدة من الدار أو  
خير من أن يوطئ حتى يفسد الوصف











(قوله وميد الرتبة) كذا في غيره على البيع ولا خذ بالكثرة اذا وجدت هذه بعد هذا (قوله في  
الاخذ بالثمة الخ) تبيع على قوله لا قبلها (قوله ويشرط لنفسه علم البائع) هذا الامام ومحمد خلافا  
لاي يوسف كما هو حلالهم في البيع في خيار الشرط انتهى مكي (قوله خوف الفقر) أي غرر البائع بسبب  
اعتماده على شرائه ولا يطلب له ثمة مشترية حر (قوله ولا خيار له) تبع لم يره (قوله معلق بالشراء) لا يثبت  
دونه ومراوده لم يثبت عندنا وثبتنا ولم يره عابا عابا فلا خيار له اذا اراد بيعه بها اما اذا باع ساعة بساعة  
ولم يره منها العوض ثبت لكل الخيار (قوله في الاسح) هو القول الذي يرجع اليه الامام وما يرجع منه المتمد  
صار بغيره المصوح لا يمتد أصلا ولا يبعد بل به وتعبه يجب أن يقابل ما ذكره صحيح وقد علمت (قوله وكفى رؤية  
ما يؤمن بالمقصود) أي به لم يره ذلك لأن الأصل فيه أن رؤية جميع المبيع عبرة بشرطه فيمكن رؤية  
ما ذكره (قوله كوجه صفة) مراده من المكليات والمورد ما يكتفي برؤية بعضها الا اذا كان الباقي رديا مما رأى  
في يده يكون له الخيار أي خيار العيب قال في القمع والتصديق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان  
اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية ما كان الاختلاف لا يوصله الى اسم العيب بل الحدون انتهى  
قال الاتصاف المعنود عليه اما أن يكون شيئا واحدا أو شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يجوز ما أن لا تتفاوت أحواله  
فالمكمل والموزون والعددي المتقارب فادارأي المصوح ورضي به بأن يكون ذلك رصا باله من الذي لم يره اذا كان  
مثل ما رأى فعلى هذا يكون النظر الى وجه الصورة منقطا للخبير واذا كان الباقي مثل ذلك لأن رؤية البعض  
تعرف حال الباقي لأن الخطة والشعر تعرف بالعموم وان كان ذلك في رصا واحد اما اذا كان  
في وعاءين فحال من شيخ يعرف رؤية أحدهما رؤية الكل وقال من شيخ لا يكون رؤية أحدهما كونهما حل  
لانهما في وعاءين فمما يشهد بالاول هو المردى عن أي يوسف وهو لا يسح كذا في القصة لأن تعريف الباقي  
بما اذا كان الكل في وعاء واحد باختيار اما له ما يار اتحاد لونه وقد وجد من عند اختلافه وان كانت  
تفاوت احاده كالتباين في صندوق والطبق في شريته والمان والسر جلي في قبة من رؤية البعض لا تعتبر  
رؤية الباقي والباقي يكون على خياره عالم بالحل لان رؤية البعض لا تعرف له في قبة ماوت اما اذا كان المعنود  
عليه شيئا واحدا دلالة واعا به فرأى الوجه دون ما يار اتحاد - مطحارة - أي (قوله وقية) أي روجه  
رفيق ولذا اذا نظر الى الوجه لانه كزينة حيمه ولو يصر مري اسم الى جميع له عشاء غير الوجه لغير ربه  
شربلاية عن الجوهره وأطلق في رقبه مثل الزوال ولا تتفرق رؤية الكعب واللسان والاسار وانما  
هذا انتهى بجر (قوله تركيب) اخرج به الشاذ - أي الى الامام عليهم وحرية به انظر بطر حكمها فله  
انشره لاني في الملح عن الجوهره ولو اشترى قرة حلوا مراد كاه لم يربطه بها احباره - المصريح هو ان يصدق  
وسأى للمؤلف (قوله كذاها اي الاسح) اما ذكر الكعب في رواية انه رأى وجهه فخطب به فخطب به  
لان المؤخر موصف مقصوده احرف رقيب وهو قول أي يوسف وهو محمد بن خنبره لان الأصل في الحيوان  
الوجه يكتفي برؤية العبد منع (قوله ورؤية ظاهره فوط مطوى) لان السادي يعرف ما في الطي فلو شرط نفسه  
لتضرر البائع بتكسره وسدان حقه وبذلك تضمنه عليه ان يكون له وجهان فلا بد من رؤية كلاهما  
أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية فاعلم انه لو كان البطاه مسورة بان كانت - هور او نحوه انتهى بجر (قوله  
لأنه من شره كله) لانه استمر اختلاف النام والاعراق لثبات (قوله وهذا اختلاف رمان الخ) هذا شافي  
ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه العنوي قال في امره الاسح أن هذا باع على عادتهم في الكوفة أو بعد اد  
فان دورهم لم تكن متعاقبة في الكوفة والصحر وكوم ساجدية أو في ما في ديار ما هي - متعاقبة قال الشارح  
لان روت الشوية والصبيحة والعلوية والعلوية ومرايتها وطايجها وطواحيها تختلف - لا بد من رؤية ذلك  
صكلا في الاطهر وفي القمع وهذا هو المعتبر في ديار مصر واسم والعراق وم - دعرف أن ما طيه بعنهم  
من أن ما في الخطاب قول رمر غير واقع انتهى (قوله ومثله الكرم والبساتين) ما لبستان حرم فاصح بأن  
لا يكتفي برؤية طاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غنمه من كل نوع ووا - من رؤية الحماض والخلو  
جوي (قوله وكفى جس شاة لحم) أي اسمها باليد هو الذي يعرف اثره لهم رده من رأى ذلك من يده  
ولم يجبه له خيار وذلك لأن السمس لا يظهر من الصوف فلا بد من المس أمده الشابي (قوله شاه قبة) يقال

وقد قيل لمراد الرتبة في ردها دور قوله  
الاخذ بالثمة فتم ردها ول يره في دور  
شيارا شرط عليه بط (ويشرط نفسه علم  
البائع) بالاسح خوف الفقر (ولا خيار  
الاسح عالم يره) في الاسح (أي رؤية  
ما يؤمن بالمقصود كوجه صفة رؤية) (أو  
دأب) تركيب (وأنها) أصا في الاسح (أو  
رؤية) طاهره بط (أو) وفان زهر لا بد  
من شدة طه وهو المختار في الترافعات  
قاله المصنف (وداخل دار) دخل رلا بد  
رؤية داخل البيت وهو الصحيح وعليه  
الاستوى جوهره وهذا اختلاف رمان  
لأرهان ومثله التارم والاسح (أو) أي  
(حسن شاة لحم) جميع جسد (شاة لحم)  
لأرهان والاسح مع سرها طهيرة وسرع  
مرفعة ردها في لمراد جوهره

[illegible][illegible]









المشتري اذا خرب ولا تأخذه انتى حلي (قوله وهذه احدى ست مسائل لا رجوع فيها) الثانية شترى من  
 عبده المأذون المستغرق فوجده عيبا لا يرد عليه ولا على بانيه ان كان الثمن منقودا وان لم ينقده  
 المولى وقبض المبيع أو لا وجده عيبا له الرذان كان الخس من القود أو كليا أو جزيا بغير عيبه لانه يدفع بالرد  
 مطالبة المأذون عن نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكاتب شيئا وجده عيبا  
 لا يرجع به ولا يرد به ولا يعاصم بانيه لكونه عبدا للتسعة باع نفسه العبد بجارية ثم وجدها عيبا رذ  
 الجارية وأخذ من العبدية منه عندهما وعند محمد يرجع بقيمة الجارية الزاوية باع الوارث من مورثه شيئا  
 مات المشتري وورثه لبايعه وجده عيبا رذ الوارث الا حران كان والا لا يرد ولا يرجع بالعصان وبغية  
 المسائل في الحر (قوله من بالقنية) قال في اولى ثقة العناري الصغرى باع عبدا وطله وول رجل لا يقص عنه  
 فقال الوكيل قصته فضاغ أو دفعت الى الأمر وجد الأمر كله فاقول الوكيل مع يمينه ويرى المشتري من الثمن  
 ولو وجده عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القصد في رده ولا على الوكيل لانه لا عند بينهما  
 واحده أو مبرقة من الثمن واعا يصدق في دفع العصان عن نفسه قال رضى الله تعالى عنه ومرف به أنه اذا صدق  
 الأمر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الأمر دون القابض انتهى حلي (قوله  
 لا باق) بالكسر اسم المصدر أبق والفعل من باب منع وسمع وشرب وقيل والاكثريانه من باب ضرب  
 وفي الجوهرة من باب الابق قال التعلاني الا ببق الله ارب من غير طم السيد فان هرب من الطم لم لا يسمى آبقا  
 بل يسمى هاربا فقصلي هذا الا باق عيب والهرب ليس بهيب انتهى واطلقه فمثل ما اذا أبق من المولى أو من  
 غيره من تاجر أو مستعير أو مودعا الا من غاصه الى المولى أو غيره لم يعرف سره ولم يقر على الرجوع اليه  
 وشمل ما اذا كان حبيزة شه أو قل وما اذا خرج من البلد أو لم يخرج من الاشياء ان البلد اذا كانت كسيرة  
 كالفاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يجرى عليه اهلها ويوم لا يكون عيبا كذا ذكره الشارح وشمل  
 الصغير والكبير لكن اذا كان غير عيب لا يكون عيبا لا يسمى صالا لا آقاوى العينة اشترى عبدا فابق ثم وجده  
 ولم أبق عند بانيه بل أبق عند مائع بانيه فله الرد انتهى بجر (قوله في السلة) فيديها عنه لو أبق من قرية المشتري  
 الى قرية الاثني يكون عيبا حوى (قوله ولم يحتف) بيمينه ومعه اذا احتق يكون عيبا (قوله واختلف  
 في النور) على ثلاثة أحوال الاول ما ذكره المؤلف والثاني ان اناقه ليس بهيب مطلقا والثالث انه ان دام على  
 هذا العمل بهيب أما الميزان والثلاث فلا والطاهر ان حكم غير النور من اليهم كذا نوار (قوله وليس للمشتري  
 مطالبة البائع بالثمن) وصح هذا الا يرجع بقصد العيب مادام انق حيا بما اذا دام رجعه فله ناله الى بجر  
 (قوله والسرقة) سواء أوسدت قطعاً أو لا كاشاش والطراز أو أسام الى حكمها كما اذا قب البيت واط لافه  
 بيم الكبرى كمال الطهيرة حلى من النهر (قوله لا كل) اعلم ان عيبا ان التقصير بما من قبل المولى حيث  
 أحوجه اليه مكي عن الربيعي قال في النهر ينشئ أنه لو سرق من المولى زيادة على ما يملكه مرفا يكون عيبا حوى  
 وقيد بالاكل لا لو سرق للبيع بيمينه ون عيبا وهو البيع اء اء اء وان سرق للذخار كان عيبا مطلقا أفاده  
 صاحب البحر وقوله لا كل يحتمل أن المسروق هو بالذكل ويحتمل أن المراد ما يبيع الدراهم اذا سرقها لا كل  
 وقوله من المولى بيمينه ومعه اذا سرق من غيره لاكل يكون عيبا (قوله أو سرق الخ) بجر به الشارح طاهر  
 ما في المعراج اما قوله وان المذهب الاطلاق بجر وحكا في المحدث قبل ابيهم مكي (قوله رجوع الثمن)  
 سواء كانت السرقة متكررة عندهما أو واحدة عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما به هذه التعليل ووجه  
 الرجوع بيمين الثمن أن ذبه اليد في المزدصفدية العسر وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا الحنف بسببين  
 تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري عند نصف الموجب فيرجع نصف النصف وهو الربع وأطلق  
 فيه فتمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقة أو في احدها دون الاخرى وهذا التعليل بمبدأ اعتبار  
 القيمة لا الثمن وقد يقال انما يبره نظر الى الغالب أن الثمن قدر القيمة (قوله لم يبق) أفاده رضى الله تعالى  
 عنه أن هذا قوله وعندهما يرجع بالنقصان قال ولو تداولته اليدي قطع مع ترجع الساعة بعضهم على  
 بعض عنده وعندهما يرجع الا خبر على بانيه بالنقصان ثم هو لا يرجع على بانيه انتهى (قوله لقصور عقل)  
 يرجع الى الا باق والسرقة كما أن قوله بهدله واختيار يرجع اليهما (قوله ان من نوعه رذ) لانه دليل السب

وهذه احدى ست مسائل لا رجوع فيها  
 رابعة ان من كور في المراق يور كرافي  
 شترى من المكاتب شيئا بغير عيبه لانه يدفع بالرد  
 ولا يرجع بالثمن (لا باق) الا اذا أبق من  
 المشتري الى الاثني في السلة ولم يحتف منه  
 فانه ليس بهيب واختلف في النور والاحسن  
 أنه عيب وليس للثمن نرى مطالبة البائع  
 بالثمن بل عوده من الا باق ابن القنية  
 (والدول في الهراش والسرقة) الا اذا سرق  
 شيئا لا كل من المولى أو بغيره كماله وليس  
 ولو سرقه عند المشتري أيضا قطع رجوع  
 بيمين الثمن لافه بالسرقة في جيبه ولو رضى  
 البائع بأخذه يرجع بذلانه أربع عنه مكي  
 (وكذا ما تحتلف صغرا) أو مع التغير وقدره  
 بيمينه من سنين أو ياكل ويلبس وحده وغامه  
 في الجوهرة فلولم ياكل ولم يلبس وحده لم  
 يكن عيبا ابن ملك (وأما) لا سأل المهر  
 لقصور عقل ونصف مشاة عيب دول المهر  
 لسوء اختيار واداء باطن عيبا آخر مع  
 اتحاد الماله بان ثبت ابقه عيبا بانيه ثم  
 مشر به كلاً في صغره أو كبره الرد  
 لا تصاد البس وعده الاختلاف لا يكونه  
 عيبا ما ذكره مكي عند بانيه ثم حدى  
 من به ان من نوعه رذ والا عيب





سائل اللعاب سالم منه وأما الجبر بالجيم فهو عيب فيهما وهو اتفاق ما قمت السيرة وسمى بعض الناس أجمير  
 كذا في الجبر عن النهاية وفي حاشية الشلبي كل راحة ساطعة فهي بحر مأخوذ من بخار القدر أو من بخار الدخان  
 انتهى (قوله والدفر) قال الكمال الدفر تنزيح الابطال يقال رجل أدفر وامرأة دفرة ومنه السب يقال يادقار  
 معدول عن دافرة ويقال شمت دفر الشيء ودفره يسكون القاء وقها كل ذلك والدال مهمل وأما باجمير  
 الدال فبفتح الفاء لا غير وهو حذو من طيب أو تنزير بما خص به الطيب قيل مسك أذفر ذكره في الجهرة وفيها  
 وصفت امرأة من العرب شجاعة قالت ذهب دفره وأقبل بحره قيل الرواية هنا بالدال غير المهمة انتهى (قوله  
 وكذا تنزيح) أي الاكتمل أما ما يزول بالتنظيف فلا يعذب عيبا (قوله والزنا) سواء ما تارة أولا حوى (قوله  
 عيب فيها لاهية) لانه يجعل بالمقصود منها وهو الاستفراش وطلب الولد والمقصود من الغلام الاستخدام وهذه  
 الاشياء لا تخل به عيب (قوله ولو امرؤ في الاصم) لأن المقصود من الامر ودفعه الاستخدام والجنز لا ينافيه  
 ولا التفتت الى ميل بعض الانفس الخبيثة الى مخالطة الامر دأخذها الخاطئة دون غيره وقيل انه عيب فيه حوى  
 (قوله والواطمة عيب مطلقا) لانهما تنفذ الفراش بحر (قوله لانه دليل الابنة) قال في الصحاح هي العقدة في  
 المود والعداوة انتهى والمراد بها هنا تحريك الدبر لطلب المني فلا يسكن الابنة قال في البحر وهو عيب حتى في الهام  
 وذكر مثله الجار تعلو البحر (قوله ان طار ع فعيب) لأن ذلك يكون علامة على أنه من مرض وهو عيب  
 بخلاف ما اذا لم يطاوع وقيل عيب حوى (قوله فان كررت) طارعا لطلقه أن هذا الحكم في الذكر والاتي  
 ويحذر (قوله والكفر بأقسامه) أطلقه فشمك كفر الغلام والجار ية وما اذا شرط اسلامه فظهر كرهه وأطلق  
 وما اذا كان قريبا من بلاد الكفر أو من بلاد الاسلام انتهى بحر (قوله وكذا الرقص والاعتزال) لأن السني ينفر  
 عن محبة ورثته والرافضي بحر وأراد بالرافضي الذي يجب عليه ان ينفذ على غيره لا الرافضي الذي يسب  
 النجسين فانه داخل في الكفر انتهى ملخصا من حاشية أبي السعود عن الحوى (قوله ولو الماشري ذميا) استبعده  
 في التهرب منه لا تقع للذي بالمسلم لانه يجبر على احراره من ملكه وهو استبعاده لكون الكفر عيبا بالنسبة الى الذي  
 دون الاسلام مع كونه لا يفتق بالمسلم يعني فان كان الكفر عيبا فليكن الاسلام كذلك بالنسبة للذي بالظن  
 الاولى حوى وأقول عدم ~~تبع~~ من ابناء المسلم في ملكه لا يقتضي جعل الاسلام عيبا بالنسبة له حتى اذا  
 اشتراه على أنه كافر فوجد مسلم لا يمكن رده كما سيأتي التصريح به وان كان يجبر على بيعه وحديثه فلا وجه  
 للاستهانة به أو بالسعود (قوله وعدم الخبيث) لأن انقطاعه علامة الداء وان كان الخبيث هو الاصل في سائر  
 آدم وهو دم حمة فاذا لم تقض فالظاهر أنه عن داء بها ولذا قالوا لا تنزع دعواه باق طاعه الا اذا ذكر سبه من داء  
 أو حبل والمرجع في الحبل قول النساء وفي الداء الاطباء وعما عدا لان اذى الحبل يربها القاضي النساء  
 فان قل هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قل ليست بحبل فلا يمين بحر (قوله وعدمها خمسة  
 عشر) وبقره ما ينفي (قوله ويعرف بقوله الخ) قال في البحر ويعرف بذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرها  
 ولكن لا ترد بقوله اهل لا بد من اختلاف البائع فتدبش كونه ان كان بعد القبض وان كان قبله فكذلك في الصحيح  
 وحاصله أنه اذا صحح دعواه مثل البائع فان صدقه ردت عليه والام يحلف عند الامام وان أقربه وانكر كونه  
 عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على ان الانقطاع كان عند البائع للتبع بكذبهم بحر (قوله عند  
 الثاني) وعند محمد أربعة أشهر وعشرون عن الامام وزفرستان حلق عن الثور واعلم أن عدم الخبيث انما يكون  
 عيبا فيمن يتأق فيها الامان لا يتأق منها الخبيث كالاتية والصغيرة فلا يمتد عيبا بحر بوجه أن يكون معناه  
 اذا اشتراها على ما بدق حوى وفي الفتية اذا وجد الجارية فخبض في كل سنة أشهر مرة فله الرد (قوله والاستحاضة)  
 بالمر عطف على المضاف الذي هو عدم قال البدر العيني وهي استقرار الدم وهو علامة الداء (قوله والسعال  
 القديم) لأن دوامه دليل الداء أما أصله فليس بعيب لانه حركة طبيعية والامور الطبيعية ليست بداء كما ينفي في محله  
 وقيل بالقديم لأن المعتاد منه ليس عيبا انتهى حوى والظاهر أن ما كان فهو قديما وأن هذا هو المراد من  
 كونه قديما فالتطور اليه كونه من داء لا القديم بحر وحكي عن المستطرف أن من خطب بحر فله الناس  
 فنادى بهم الامن كان به سعال فليتبدا بترب خيل الخمر فقلوا فاقطع عنهم السعال انتهى (قوله والدين الخ)  
 لأن ماليته تسكون مشغولة والفرما مقدمون على المولى بحر وهذا التعليل يقتضي تقييد الدين بما اذا كان

(والدفر) تنزيح الابطال وكذا تنزيح الابطال  
 (والزنا والتولد منه) كلها عيب (فيها) لافيه  
 ولو امرؤ في الاصم خلاصة (الأن أن ينحش  
 الاقوان فيه) بحيث يمنع القرب من المولى  
 (أن يكون الزنا عادلة) بأن يتأخر  
 من مرتين والواطمة عيب مطلقا وانه ان  
 يجامع لانه دليل الابنة وان بأجر لا فنية  
 وفيها شري جارات علوه المهران طاروع فعيب  
 والا لا واما الخبيث بلين صوت وتكسر مني  
 فان كرهه فلا ان قل بزانية (والكسر) بأقسامه  
 وتكسر الرقص والاعتزال بحر (عيب  
 فيها) ولو الماشري ذميا سراج (وعدم  
 الخبيث) ابنت سبعة عشر وعندها خمسة  
 عشر ويعرف بقوله اذا انضم اليه نكول  
 البائع قبل القبض وبه هو الصحيح ملحق  
 (ولا نسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني  
 والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد  
 (والدين) الذي يطالب به في الحال





الامة لا تحسن الطبخ والخبز فليس يعيب واذا وجد في المصنف سقطا او خطأ فهو عيب ولو اشترى غلاما امرده  
 فوجد به علقا للحيبة رده وعدم استيفاء البول عيب ولو اشترى غلاما على انها صغيرة فوجد بها علقا لا ترده والنقب  
 في الاذن ان كان واسعا فهو عيب في التركيبة ان عدها في الهندية ومنها سوس الحنطة واختلاف العينين  
 بالزرقه وغيرها ولو كانت البقرة تمس احدى ثدييها الرذوان كانت الداية بطيئة السير لا يرد الا ان شرط انها  
 مجهول والنقب الكبير في الجدار عيب وكذا يوت الخلل في الكرم ان قاحتها ولو انز البائع بعد بيع السمن الذائب  
 بموت فارة فيه رجع المشتري بالنقصان عنده ما عليه الفتوى والدفن عيب وهو ان يسيل الماء من المنخرين  
 والاجهر وهو من لا يدر منها رارة والانتشار وهو ارتفاع العصب عند الاغصاء وفي النخبة اشترى حافونا فوجد  
 مكتوبا على يابه بعد قبضه رقب على مسجد كذا لا يرد لانها علامة لا يفي الاحكام عليها والمصر اذا احلها ليس  
 له ردها عندنا ولا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي ويرجع في رواية الطحاوي لقوات وصف مرغوب فيه بعد  
 زيادة منه له ولو اشترى الفتوى كان حسنا لغير المشتري بالتصريح وعن أبي يوسف انه يرد ما وقية صاع من  
 ثرويه يس منها النقص انتهى ملخصا من البصر (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) حدوث العيب يشمل ازدياد  
 المرض الذي كان موجودا عند البائع فليس له الرذوقيل يعني ان يرد كافي وجع السن اذا ازداد الا اذا صار  
 صاحب فراش وفي جامع الفصولين بل ابر بهما فرائى عيبه يرجع بقصه وكذا الاديم لو وقع في الماء فرائى عيبه  
 لا يرد وان رضى بانه وهو مشكل ولو ادخل النار ومارى عيبه لم يرد اذا لم يد يد بقص النار والقصة  
 مثله بخلاف الذهب اقول الذهب يرد في النار اذا ذاب اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو حدث مكيا فرائى  
 عيبه فان حدثه بهجرت الرذ لا لو حدث بهجرت لانه ينتقص منه انتهى وفي البرزبة رده المشتري بعيب وعلم البائع  
 بحدوث عيب آخر عند المشتري رده على المشتري مع ارض العيب القديم او رضى بالمرود ولا شيء له وان حدث  
 فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني اذا ان رضى بعيبه الثاني ايضا انتهى (قوله  
 بغير فعل البائع) اعلم ان حدوث العيب عند المشتري شامل لما اذا انتقص منه ما حصل مسائل النقصان ان لا يجهل  
 انما ان يكون في يد البائع او في يد المشتري فان كان الاول فهو على خمسة اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري  
 او اجنبي او المعقود عليه او باقعة سماوية فان كان بفعل البائع غير المشتري وجده عيبا قديما او لا ان شاء رده  
 وان شاء اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وليس له ان يسكه ويطلب  
 النقصان ولو منعه البائع بعد جناية المشتري لاجل الثمن فلم يشتري رده بالعيب القديم وبسقط عنه الثمن  
 الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار عيبا او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن  
 وانبع الجاني بأرضه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان باقعة سماوية او بفعل المعقود عليه رده  
 بكل الثمن او يأخذه وجده عيبا قديما او لا وبطرح عنه جناية المعقود عليه او لا اقفه السماوية ولا يرد  
 بالعيب القديم لانه رده بعيبين وان كان الثاني وهو ما اذا كان النقصان بعد ان قبضه المشتري فان كان بفعله  
 او بفعل المعقود عليه او باقعة سماوية لا يرد به بالعيب القديم لانه رده بعيبين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى  
 به البائع فانقصا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب الا رضى على الجاني وانه يبيع الرذ ويرجع بحصة العيب  
 من الثمن كذا في البصر اذا عرفت هذا فاعلم ان حدوث العيب الاخر فرضه المصنف فيما بعد القبض حيث قال  
 عند المشتري وقد مناته فيما بعد القبض يرجع المشتري بالنقصان ان عده نقصان العيب في الصور الخمس وانما استثنى  
 الشارح فعل البائع اعدم امكان الرذ فيه رضا البائع لكن يرد عليه ان الحكم في فعل الاجنبي كذلك كان على  
 الشارح ان يقول بغير فعل البائع او الاجنبي انتهى حلي (قوله بهذا القبض) لا حاجة اليه لان الكلام فيه  
 اه حلي (قوله يرجع بحصته) أي بحصة العيب الاقل انتهى حلي ويمنع الرذ كافي النهر (قوله ووجب الارش)  
 أي أرض العيب الذي حدث بفعل البائع عليه فحينئذ يرجع على البائع بتبيين الاول حصة العيب الاول من  
 الثمن والثاني أرض العيب الثاني (قوله فله اخذه) أي مع طرح حصة النقصان من الثمن انتهى حلي (قوله بكل  
 الثمن) متعلق بقوله أو رده فقط ولا حاجة اليه لانه معلوم لا يخفى بل ربي حلاف المراد من نطقه بقوله  
 فله اخذه كما لا يخفى انتهى حلي (قوله مطلقا) أي سواء وجده عيبا او لا انتهى حلي ومثله في البحر والهر وفيه  
 ان الموضوع انه عيب بفعل البائع قبل القبض فكيف يتأني الاطلاق الا ان يراد بقوله سواء وجده عيبا

(حدث عيب آخر عند المشتري) بغير فعل  
 البائع فله وجهان: الأول: يرجع بحصته من  
 الثمن ووجب الارش والثاني: فله اخذه  
 أو رده بكل الثمن مطلقا





المبيع انتهى حلي من التهم (قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب كله) سواء باعه بعد رؤية العيب أو قبلها  
كان لضرورة أولاً لما في القنية اشترى منه فوجد عاهة عيبه وغاب البائع ولو انظر حضوره نفسه فشاها  
وباعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا يسل في دفع هذا الضرر والباع مأمون من الرجوع بالنقصان مطلقاً  
سواء كان بعد حدوث نقص عند المشتري أو قبله إذا كان بعد زيادة كميته بجر (قوله أو بعته أو وهبه)  
قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك أثر بأن باعه أو وهبه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب  
لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفاً لا يخرج عنه عن ملكه بأن أجره أو وهبه أو كان طعاماً فخطبه  
أو سويقاً فله يمين أو بئى في العروة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكتابة انتهى (قوله لجواز  
رده مطلقاً لا بخياط) يعني أن الرد غير ممتنع بالتطامع رضا البائع فكانه موقوف للرد أي بان رجعه عن ملكه  
بخطأه. إذا خطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لأنه لم يصر سائباً له بالمبيع لا امتناع الرد قبله  
بخطأه من غير علم بالعيب ويصح بعد امتناع الرد لا تأثير له منع (قوله وخاطه) قال في البحر اعلم أن خياطة  
الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بغيره عند استحقاقه فلو اشترى قميصاً وقطعه وخاطه ثم رهن مستحق  
أن القميص له ونفى له لم يرجع المشتري بالنقصان على بانه لكونه استحقى بسبب حادث بخلاف ما إذا قطعه ولم يخطه  
فبهر أن القميص له يرجع بالنقصان انتهى قال الحلبي وأشار بخطأه مع ما عطف عليها إلى الزيادة المتصلة بغير  
المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف الزيادة المتصلة بالمتولدة كالمس والجمال فلا تمنع أخذه على الظاهر قلت  
فالزيادة نوعان متصلة ومنه متصلة والمتصلة نوعان متولدة كالجمل فلا تمنع وغير متولدة فتمنع والمنفصلة نوعان  
متولدة كالولد والثور والأرض فقبل التمتع وبه تمنع الرجوع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والخلة  
والهبة فلا تمنع فذا منعت الزيادة للمشتري جازاً انتهى (قوله بأي صبيغ كان) أي ولو أسود وعند الامام  
رضي الله تعالى عنه إذا نقصان فيكون للبائع أخذه وهو اختلاف زمان انتهى حلي (قوله أولت السويق  
بمين) قال في المباحات الرجل السويق لئاس باب قتل بهن من المأمور هو أخف من البس انتهى (قوله  
أو غرس أو بئى) أي في الأرض المبيعة (قوله ثم اطلع على عيب) أي في السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء منع  
قال الحلبي وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجه ظاهره ويدل عليه  
أيضاً كلامه بكبر حيث قال ولم يكن عالماً وقت البيع والتمت انتهى (قوله لا امتناع الرد بسبب الزيادة)  
لأنه لا وجه للفسخ في الأصل دونها لأنها لا تنفك عنه ولا وجه إليه معها لأن الزيادة ليست ببيعة فانه منع أصلاً  
وليس للبائع أن يأخذها لأن الامتناع لحق الشرع لا لغيره انتهى بجر (قوله لم يرد) الأول أن يقول لشبهة  
الرياء لأن حرمة الرياء لا تدور بالجنس وقد فقهنا (قوله أي الممنوع رده) أشار به إلى أن امتناع الرد سابق على  
المبيع فلا تأثير للمبيع في امتناع الرد فلا يصح به سبب الرجوع بالنقصان انتهى حلي (قوله بعد رؤية العيب) أقاده  
أنه لو باعه في هذه الصورة قبل رؤية العيب يرجع بالأولى اه حلي (قوله أو دلالة) يظهر لم يكن البيع بعد رؤية  
العيب رصاً به دلالة انتهى حلي ولزم ما دلالة كاستعماله أبساً أو ركوباً (قوله أو مات العبد) قال في الهداية  
أما المولود فلأن الملك ينتهي به والامتناع حكمي لا بهله انتهى قال في الفتح أما المولود فلأن الملك ينتهي به والنهي  
بأنه يقرر فكان بقاء الملك قائماً والرد منعه وقد اطلع على عيب وذلك موجب للرجوع إذا امتنع الرد فانه  
يكون مانعاً إذا كان من فعل المشتري أما إذا ثبت حكمه كشيء فلا وهذا ثبت حكم المولود فلا يمنع الرجوع  
بالنقصان وإن تشكل عليه بما إذا صبح الثوب أجراً وأخبرته فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع به له وأوجب  
بأن امتناع الرد في ذلك إنما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع فمما للشرع لزوم شبهة الربا انتهى وقال  
في التمر ولا فرق في هذا أي موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها انتهى حلي (قوله المراد هلاك  
المبيع عند المشتري) لا فرق بين الأدي ودمي ومن ثم قال في الفصول ذهب به إلى بانه لبرءه بعبه فهو  
في الطريق حلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القنية اشترى جداراً مثلاً فز به لم به حق سقط فله الرجوع  
بالنقصان كذا في حاشية المكر (قوله أو اعتقه) قال في الهداية وأما الآراء في قياس فيه أن لا يرجع لأن  
الامتناع بغيره فصار كقتل وفي الاستحسان يرجع لأن مقتضى إتمام الملك لا أن الأدي ما خلق في الأصل هلاكاً  
للملك وإنما ثبت الملك فيه وقتال إلى الامتناع فصار إنهم كالموت وهذا لأن الشيء يقرر بانه فيحصل كأن الملك

(كما لا يرجع) لو باع المشتري الثوب كله  
أو بعته أو وهبه (بعد القناع) لجواز رده  
منه ما عدا لا يبطل كما أقاده بقوله (فقطعه)  
المشتري (وخاطه أو صبغه) بأي صبيغ كان  
في (أولت السويق بيمين) أو غير ذلك  
أو غرس أو بئى ثم اطلع على عيب (رجع  
بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب الزيادة لحق  
الشرع لم يرد الربا حتى لو زاد على الرد  
لا يفتى القاضي به درر وابن كمال (كما)  
يرجع (لو باعه) أي الممنوع رده (في هذه  
الضرورة بعد رؤية العيب) قد على الرضا به  
صريحاً ودلالة (أومات العبد) المراد هلاك  
المبيع عند المشتري أو اعتقه أو دبر أو





هو الحق واللام يبين فرق بين هذه المسائل والمسائل التي قبلها (قوله والاصل الخ) قال في البحر قالوا والاصل  
في جنس هذه المسائل ان الرد في امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل واقتيل من غير امتنع الرجوع  
بالنقصا ومن امتنع لا من جهته او من جهته بفعل غير مضمون كالهلاك باقعة حياوية او انقص او ازداد  
زيادة مانعة للرد او الاعناق او توابعه كالتدبير والاستيلاد لا يمنع الرجوع بالنقصا انتهى (قوله وفيه الفتوى  
الخ) مكرز مع مقدمه قريبا انتهى حاشي (خرج) شري حب القطر فزرعه ولم ينبت قبل يرجع بنقص عيه وقبل  
لا يرجع لانه اهلك المبيع (قوله شري نحو يعض) غير يعض الطعام كما في المتاح حوى فانه اذا وجد فاسدا  
بعد الكسر يرجع بنقص العيب لان مالينه باعتبار القشر بحر وغمامه في النهر (قوله او يبلخ) بكسر الباء  
او بالسعد (قوله وقتاء) همزة صلبة وكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقوله الساس الخبار  
والجور والمقوس الواحدة ققاء وبعض الناس يطلق الققاء على نوع ينسبه الخبار ابو السعد من الصباح  
(قوله فوجد فاسدا) وكذا اذا وجد عيبا كما اذا وجد له قلبا لا واسود ولو كسر بعضه فوجد  
فاسدا فانه يرده او يرجع بنقصه فقط ولا يقيم الباقي عليه وفي التزايه اشترى عددا من البطيخ او الرمان  
او الفرجل فكسر واحد او اطاع على عيب يرجع بمضمونه من النهر لا غير ولا يرده الباقي الا ان يبرهن ان الباقي  
فاسد انتهى (قوله بنقصه) بالبناء للمجهول ليشمل امتناع غيره من الدفرا او الدواب فاقاده في البحر (قوله ان  
لم يباول الخ) فان اول بعد ما ذاقه لم يرجع شي نه لانه صار به آكله يعض وينبغي ان يكون على الخلاف الذي  
كره في الطعام مكس من الر ياتي وفيه ان خلاف في الطعام اذا لم يلعب بعد له كل لا يله (قوله فله رده) ان  
لا كسر فلو كسر مداه لم يلعب لا يرده لانه يدل على رضاه من (قوله وان لم ينقص به أصلا) بان دس البس مسنن  
والقضاء من الجور خاوي او في الحواي او من خاويه نظرا لانه يأكله الدفرا نه لانه يعض في الجور صلاح قشره  
على ما قيل لان مالينه باعتبار اللب بحر (قوله ابطال المبيع) لانه يبيع بالكسر انه ليس بحال نهسر (قوله  
ولو وجد فاسدا) أي وأله حبه الجارحه الاقل قال في البحر وقيد بوجود المبيع أي جيبه لانه لو وجد  
العض منه فاسدا فان كان قبله لا جاز المبيع اهدم خاتمه عنه عادة ولا يبارله وان كان كثيرا فاصح عنده  
ا ابطاله وعنده ما يجوز في حصة العيب منه راقيل الثلاث وما رويها في المانه واكثر من زاد والما له من  
هذا القيل معراج انتهى وصرح في القصة بان الواحد في العشرة كثير (قوله عندهما) هو ذمح انتهى حاشي  
(قوله يرجع بنقص العيب) بان يقوم ظاهر او مضمون هذه العبارة فيرجع على الساتع بشد التساوت (قوله  
عندهما) اربعة يعني من أفراد مسئلة لا كل الدابة قوله رد المشتري الثاني) قيد به لانه لو باعه فاطلع  
مشتريه على عيب قديم لا يحدث منه وحديث عنده عيب ورجع بنقص العيب القديم فهد الامام لا يرجع  
الباتع على بائعه بنقص العيب القديم وعندهما انه ان يرجع بحر (قوله رده على بائعه) أي له ان يحاصم الاول  
ويفعل ما يجب أن يفعل عند رد الرد ولا يكون الرد عليه ردا على بائعه بحر قال في النهر واطلاق الرد على البائع  
قيد في المبسوط بما اذا دعي العيب عند البائع الاول اما اذا اقام البينة ان العيب كان عند المشتري الاول  
ولم يشهد أنه كان عند البائع الاول ليس للمشتري ان يرد رده عليه اجاعا كذا في فتح القدير (قوله لو رده عليه  
بقضاء) اطلاق القضاء يشمل القضاء بينة أو اقرار أو نكول عن اليمين ومعنى القضاء بالاقترار انه انكر الاقرار  
بأنه بالبينة كافي الهداية أو اقرار أو قبول قضى عليه كافي الحاشي ومروية لا قرار أن يقول اشترى به  
ذلك العيب ولم أعلم به وقضى به ثم اذا أراد المشتري ان يرد رده ادعاء على بائعه ويرهن بينة أو صحاف بائعه  
وليس المراد منه أنه مجرد القضاء عليه باقراره يرده فليست بل بحر (قوله لانه فسخ) أي لان الرد با قضاء فسخ من  
الاصل فعمل المبيع كان لم يكن غاية الاصره أنكر قيام العيب لكه صار مكديا بشرط ان قضاء هداية (قوله ما لم  
يحدث به عيب آخر عنده) أي المشتري الثاني وهو كالاقتضاء من معلوم من المقام تقديره وله أي الثاني الرد ما لم  
يحدث به عيب آخر عنده الخ ويصح ان يباطه بقوله رده على بائعه يعني ان الرد ينبت للمشتري الاول على البائع  
الا اذا حدث عنده عيب آخر الخ (قوله ويرجع) أي المشتري الثاني على المشتري الاول بالقبض ولا يرجع الاول  
على البائع بالنقصا من الامام كما سلف قريبا (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للرد (قوله لو وجد قبضه) أي  
قبض المشتري الثاني المبيع (قوله فلو قبله) أي لو رد المشتري الثاني المبيع على الاول قبل رده منه (قوله

والاصل ان كل وضع للامتناع أخذ عيبا  
لا يرجع بانتراجه من ماله ولا يرجع  
اختيار وفيه الفتوى على قوله ما في الاكل  
واثر القهستان (شري نحو يعض او يبلخ)  
كوزوقا (فكسر نه فوجد فاسدا) يمنع  
به ولو علم الدواب (وله) ان لم يباول منه  
شئ أبعد عليه بهيه (نقصا) الا اذا رضى  
البائع به ولو لم يبعه قبل كسره فله رده  
(وان لم ينقص به أصلا) كل النهر لاطلان  
المبيع ولو وجد أكثره فاسدا جاز بنقصه  
عندهما نه روى في المجتبى لو كان مائة رطل  
فأكله ثم أقر بائعه بوزن فارة فيه يرجع  
بنقص العيب عندهما اربعة يعني (باع  
ما اشتراه رده) المشتري الذي (عليه عيب  
رده على بائعه لو رده عليه بقضاء) لانه فسخ  
ما لم يحدث به عيب آخر عنده ف يرجع  
بالنقصا وهذا لو (بعد قبضه) ولو قبله





(لو انكر قيامه للعال) اتوا اعترف البائع به فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالباس  
 المشتري وان انكر طرلب المشتري بالبينة على أن الاباق وجوده عند البائع فان أقامها رده والا حلف شربلاية  
 (قوله فان برهن) أي أنه وجد عنده وانكر البائع وجوده عنده (قوله حلف بانه) أي ادا لم يقم المشتري بينة  
 على رده عند البائع (قوله باق ما أتى قط) المعنى على ما أظن أنه باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الاباق  
 عند البيع الى وقت التسليم وهذا مما يحفظ فانه قد ظن بعض المفسرين اخذوا من كلمة قط أنه يحلف أنه لم يأت  
 في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد بائع آخر ولا يحق أن يحكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطلق من التكليف  
 أقاده القهستاني والاول أن يحلف على عدمه تحقيقا وعلى نفي العلم عند غيره كذا ظهر في وقته عمت أن التحلف  
 يكون على الماضي عنده ولا يراد به الحلف على نفيه عند المشتري لان البينة أقيمت عليه وهو يعلم أن قط من  
 ظروف الماضي (قوله وفي الكبير) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ وذلك  
 لما فيه من الظن لا بائع فانه لا يندرج على أن يحلف على عدم الاباق في الصغير مطلقا لاحتمال كونه في المخر  
 ثم ما رآه البلوغ وذلك لا يوجب الرد لا اختلاف السبب فلو أزمناه الحلف ما أتى عنده قط أضربنا به وأزمنناه  
 ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضربنا بالمشتري ويحلف كذا كرما شربلاية قال في الدرر يفتي أن يكون الحكم  
 في بول الفراش والسرقة كذلك لا شراكهما في الهلة واليه أشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة  
 شرط في الصوب الثلاثة أبو السعود (قوله كتابي) نحو الاباق محصل يجب لا يعرف الا بالتجربة ولا يشترط  
 كالسرقة والبول في الفراش والبولون بجر (قوله وعلم حكمه) من أنه تارة يشترط تحققه عنده مع اتحاد  
 الحالة وتارة لا يشترط وأنه يثبت له الخيار في القبول والرد اذا حدث به عيب آخر ما تقدم (قوله  
 لليقين به) أي عند البائع والمشتري بجر (قوله اذ لم يدع الرضا به) قال في البصر الا أن يدعي البائع رضاه  
 أو العلم به عند الشراء أو الإبرام منه فان ادعاه مال المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه  
 فان بجز يستخلف ما علم به وقت البيع أو ما رضى به ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد انتهى (قوله  
 ككذب) أي كوجع كبد وطحال بجر (قوله فيكفي قول عدل) وان أنكره عند المشتري بوجه طيبين مسلمين عدلين  
 والواحد يكفي والاثنان أحوط فاذا قال به ذلك يخاصمه في أنه كان عنده انتهى ثم قال اعلم أن القاضي انما يحتاج  
 الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب أمان كان من أولى المعرفة نظريته كفاي ابرازية ونظر أمين القاضي  
 كنظرة واشتراط العدلين منهم انما هو للرد بدائع (قوله فيكفي قول الواحد) قال في البصر الثالث أن يكون  
 عيب الاطلاع عليه الا النساء كدهوى الرقي والقرن والعفل والنيابة وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا اذا  
 أنكر قيامه للعال أريت النساء انتهى ومعنى قوله في هذا أنه اذا اعترف به عند همارده وكذا اذا أنكره  
 فأقام المشتري البينة أي على اقراره بأنه كان عنده أو حلف البائع فمكل الا اذا ادعى الرضا به هل ما ذكرنا  
 (قوله ثم يحلف البائع عيني) عبارة فيقبل في قيامه للعال قول امرأه واحدة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد  
 بقولهن بل لا بد من تحلف البائع وان كان قبله فمكذلك عند محمد وعنده أبي يوسف يرد بقولهن من غير عيب  
 البائع انتهى (قوله حلف البائع) لانه لا ينظر اليه الرجال ولا النساء بجر أي فان حلف لا ترد عليه وان نكل  
 ردت عليه قال في البحر ولا بائع أن يمنع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه لينتدئ الى بانه ولو أقام  
 البائع بينة أنه حدث عند المشتري وأقام المشتري البينة أنه كان عيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري انتهى  
 (قوله فان استخفاه قبل القبض للكل) مثله ما اذا قبض بعض المبيع قال في المنع وكذلك اذا كان الاستحقاق  
 بعد قبض البعض دون البعض واستحق المقبوض أو غير المقبوض فالحواب على ما ذكرنا أنه بخير لتفريق  
 الصنف قبل العمام منع (قوله خيرى الكل) الاول أن يقول في الباقي وأما البعض المستحق فان البيع باطل فيه  
 وهذا الحكم لا يختلف بين المثل والقيمي أذاه المصنف قلت مراده بالكل القيمي والمثل بقرينة ما بعده (قوله  
 وان بعده خبر في القيمي) قال في المنع ولو قدر الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق  
 باطل ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المقبوض اية شيئا واحدا انما في بعضه  
 ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فاما المشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصه من الثمن وان شاء  
 رده وكذلك اذا كان المعقود عليه شيئا وفي الحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما فانه بالخيار في الباقي وان كان

اذا أنكر قيامه للعال (حتى يبرهن  
 المشتري أنه) قد (ابن عنده فان برهن  
 حلف بانه) عندهما (بانه ما أتى)  
 وما سبق وما جرت (قط) وفي الكبير بانه  
 فما أتى مذبلع مبلغ الرجال لا اختلافه صورا  
 وكبراه واهل أن العيوب أنواع حتى كالأق  
 وهو لم حكمه ونظامه مركب ودروسه واصبع  
 فائدة أو ناقصة فيقضى بالرد لا بين اليقين به  
 اذ لم يدع الرضا به وما لا يعرفه الا الاطباء  
 ككذب فيكفي قول عدل ولا يثبت عند بائعه  
 عدلين وما لا يعرفه الا الاطباء حتى قلت  
 قول الواحد محله لا ينظره الرجال والنساء في  
 وفي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في  
 شرح قاضي خان شري جارية وادعي انها  
 شتى حلف البائع (استحق بعض المبيع  
 فان) استخفاه (قبيل القبض) للكل (خير  
 في الكل) لتعزق الصنف (وان بعد خبر  
 في القيمي) لا في غيره (لان بعض القيمي  
 عيب لا المثل) فاصح





البائع فانه قال في المنع فائدة دعوى البائع توزيع الثمن على تقدير الرذاتى وأصله صاحب امر (قوله أوفى  
عدد المقوض) بأن اشترى جدين فقال البائع قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا أحدهما (قوله  
والقول للقبض) سواء كان أمينا أو ضامنا كالقاصب بجر (قوله أوصية) كما اذا اختلفا في طول المبيع  
وعرضه قال القول للمشتري كافي التبرع شرح المحوى عن الظهيرية خلافا لما ذكره الشارح بقوله  
كما لو اختلفا في ورقه منسلة في البصر (قوله أو تعيينا) كما اذا اختلفا في تعيين الرق فان القول للمشتري بجر  
(قوله فالقول للبائع) قال في الموطأ واذا وجد بالجارية عيبا فأراد ردها فقال البائع ما هذه جاريتي قال القول  
قوله مع عيبه لان العيب لا يمنع تمام القبض والرذ بجهلها لا يفرضه المشتري من غير قبضه ولا رضاه للمشتري  
بذمى ثبوت حق الرذ في هذا المحل والبائع منكر القول قوله مع عيبه بخلاف ما سبق من خيار الشرط والرذية  
انتهى سرى الدين (قوله أى شئيب) قال في البحر والعبدان مثال والمراد عبدان أو ثوبان أو نحوهما انتهى  
(قوله صفقة واحدة) قيد بأحد الصفقة لان الوعدت بأسمى اكل واحد ثمننا كانه رذ العيب مكي (قوله  
بمعلم به الا بعد القبض) هذا الا يناسب الا ما اذا وجد العيب بالمقبوض كانه يفي انهي حلي وقال في المنع  
مستد بترأخي ظهور العيب من القبض لانه لو وجد بأحدهما عيبا قبل القبض فانه من العيب منه ما لا ردها  
أما العيب فلو وجد الرضا به وأما الاخر فلا لانه لا عيب به ولو قبض الليم منهما أو كفاه عيبا وقبض أحدهما  
له ردهما بجمله لانه لا يمكن ارام البيع في المقبوض دون الاخر اذ فيه من تبريق الصفقة على البائع ولا يمكن  
استقاط حقه في غير المقبوض لانه لم يصر به انتهى (قوله أخذهما أو ردهما) وليس له أن يرداهما عيبا وحده  
ولا يمكنه وبأخذ النقصان كافي المنع لان فيه تفريق الصفقة قبل التمام لان التمام بالقبض وقبضه لا يجوز  
تفريقها لانه يكون بيعا بالصفة ابتداء وهو لا يجوز وبه من القبض يجوز لانه يكون بيعا بالصفة بقاء وهو جائز  
مكي عن الدرر (قوله بطوار لتفريق بعد التمام) انه بالقبض تم الصفقة في خيار العيب بجر (قوله كولو قبض  
كليا أو رديا) تنبه في قوله أخذهما أو ردهما ما والا ولا أن يقول كما قال حافظ لغير في السكر كولو يوجد  
يعض الكلي الخ فان هذا الحكم يستوي فيه ما اذا قبضه أو لم يقبضه بجر ومنع (قوله أو رديا خف) فلو وجد  
أحدهما أضيقت فان كل خارجا عما عليه خفاف الناس في المادة يرداهما والا وان كان لا بدع وجهه فان كان  
اشتراهما بالبردة والافلا بجر من الخط (قوله لانهما كشي واحد) لان المالية والتقوم في المكيلات  
والموزونات بالاجرة والالتصام اذ الحقة الواحدة ليست بمقسومة في يجوز بيعها فإذا كانت المالية  
باعتبار الاجرة مع صار الكل في حق البيع كشي واحد ولهذا يسمى باسم واحد وهو الكز ونحوه ولذا يسمى  
رذية بعه رذية كلة كالنوب الواحدة انتهى مكي وكذا زواج الخلف الثور لانها في المعنى والمفعلة كشي واحد  
والمتبر هو المعنى فاه الكمال (قوله ولو في وعاءين الخ) أفد الكمل أن ذلك فيما اذا كان الجنس واحدا أما  
اذا اختلفا في جنسهما فانه الرذ فانه قال روى الحسن بن زياد في المزد عن أبي حنيفة أن رجلا اشترى أعدالا  
من قرفة وجد بهما ل منهما عيبا فان كانا القرفة من سر واحد لم يرد أن يرد العيب خاصة لان القرفة اذا كان  
من جنس واحد فهو جنس واحد وليس له أن يرد بعه دون بعضه وذكر الشافعي رواية بشر بن الوليد لو اشترى  
زقين من من أولتين من زعفران وقبض الجميع لرد العيب خاصة الا أن يكون هذا والاخر معا فاما أن يرد  
كله أو يتركه كاه فقد رأيت كيف جعل الميراجناس مع أن الكل يفسد القرفة في هذا بقية الاطلاق أيضا  
في نحو الحنطة فانه تكون صمدية وصمدية وهما جسان يتقاربان في القرف والحين انتهى (قوله أو قبضها  
أو مسمومة) كذا في النبايع الا أنه لم يذكر المسمومة ولكن قال في البرازية قال القرماتى قول السرخسي  
التقبيل بسمومة يمنع الرذ محمول على ما بعد العلم بالعيب كذا في التبريلالية أقول فينبغي أن يكون المسمومة  
كذلك ويدل على هذا المحل تعليلهم بأنه استوفى ما هو بجزءه ما أن ذلك في الوط فقط انتهى حلي (قوله  
ولو ثيبا) وهو انقصه الوط أولا لان كلاهما عيب حادث (قوله ولنا أنه استوفى ماها) أي ذارده  
صار تائه أمست بعضها وبقاها شربلالية (قوله ولو الواطي ردها) قال في التبريلالية ولو كان له زوج  
فوطها عند البائع ثم عند المشتري لرجع بالنقصان أي ويردها لان هذا الوط لا يمنع الرذ وان لم يسأها الا عند  
المشتري فان كانت بذكر ارجع بالنقصان لان نقصان العبر بزوال العذرة وان كانت ثيبا لم يذكر في الاصل أنه يمنع

(أو) في عدد (المقبوض) فالقول للمشتري  
لانه قابض والقول للقباض مطلقا قد درا  
أوصية أو تعيينا فالقول للمشتري هو المبيع  
أو رذية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول  
للمشتري في تعيينه ولو جاء ليرده بغير عيب  
فالمول للبائع كما لو اختلفا في طول المبيع  
وعرضه ففخ (اشترى جدين) أي شئيب بترفع  
أحدهما أو حده صفقة واحدة رذ وقبض  
(أحدهما أو حده) أو بالآخر عيبا لم يعلم به  
الا بعد القبض (أخذهما أو ردهما)  
ولو قبضهما رذ العيب بمحضته سالما (وحده)  
بلو ازالتفريق بعد التمام كالمقبوض لايها  
أو رذية أو رذية خف ونحوه كروحي نور  
أفأخذهما الا بمرجعت لا يسهل بدونه  
(ووجد به عيبا) فان له رذ كاه أو أخذه  
بغيره لانها كشي واحد ولو في وعاءين على  
الاظهر من انية وهو الا بجر من (اشترى  
جارية فوطها) أو قبضها (أو مسمومة)  
ثم وجب بغيرها لم يرداهما طائفا ولو قبض  
خلافا لشافعي وأحمد ولنا أنه استوفى ماها  
وهو سر زحار لو الواطي زوجها ان يرد ردها  
وان بار الا بجر (ورجع بالنقصان) لا تمنع  
الرذ في اية رذية لندية لو شرط بغيرها





(الانوار ابقالا يرد بما سبق من اقرار البائع)  
 لا قول (ما لم يبرهن انه ابقى عنده) لان اقرار  
 البائع الاول ليس بحجة على البائع الثاني  
 الموجود منه السكوت (اشترى جارية لها ابن  
 فأرضعت صبيها ثم وجد بها عيبا كان له  
 أن يردّها) لانه استخدم بخلاف الشاة  
 المصرية فلا يردّها مع ابنها أو صاع من تمر  
 بل يرجع بالنقصان على المتنازع شروح الجمع  
 وحترماه فيما علقناه على المسألة (كأن  
 استخدمها) في غير ذلك في المبسوط  
 الاستخدام بعد اتمام العيب ليس برضا  
 ان نحصا انما لان الناس يسمون فيه وهو  
 للاستتار وفي البراريه الصحيح انه رصافي  
 المارة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي  
 الصمد روى انه ردة ليس برضا الاعلى كره من  
 الفتن بصر (قال المشتري ليس به) بالبيع  
 (اصح زائدة أو نحوها لا يحدث منه)  
 في تلك المدة (ثم وجد بها ذلك كان له الرذ)  
 بلا يبرهنه (باع عبدا قال) للمشتري  
 برئت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده  
 آتيا فله الرذ ولو قال (الا بقاءه) لانه في  
 الاول لم يصف الا باق للعبد ولا وصفه به فلم  
 يكن اقرارا باق له الحال وفي الثاني أضافه اليه  
 فكان اخبارا بأنه ابقى فيكون راضيا به قبل  
 الشراء خاتمة وفيه البرهان من كل حق قبله  
 دخل العيب لا الدول (مشتري) بعد أو أمه  
 (قال اعطني البائع) العبد (أودبر واستولد)  
 الأمة (أودحوا لا يصل وأذكر البائع  
 حلف) ان المشتري عن الاثبات (فان حلف  
 قضى على المشتري بما جاءه) من العتق ونحوه  
 لا اقراره بذلك (ورجع بالعيب ان علم به)  
 لان المبطل للرجوع اذ انتم عن ملكه الى غيره  
 بانثائه أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال بانه  
 وهو ملك فلان وصدقه) فلان (وأخذه لا)  
 يرجع بالنقصان لازالة اقراره فانه وعبه  
 (وجد المشتري لغيره محرزة) بدارنا وغير  
 محرزة لو ابيع من الامام وأمينه بصر قال  
 المصنف فبعد محرزة غير لازم (عيبا لا يرد)  
 عليه ما لان الامين لا يمتنع خصما (بل)  
 ينصب له الامام خصما بعد (على منسوب  
 الامام ولا يملكه) لان فائدة لحلف النكول  
 ومع كونه واقاره (فاذا رده عليه) العيب

(الثاني) على ما في المبسوط وقيل لا يصح انفاقا وفي حاشية أبي السعود أنه لو شرط البراءة من العيوب الكاملة  
 والتي تحدث فوجها ان أصحابها وبه قطع الاكثرون انه فاسد جوي عن شرح الجمع (قوله وفد عند اشالت)  
 لان البراءة لا يحفل الاضاعة فيصحان شرطاً فاسداً ولا يوجب أن الفرص إيجاد البيع على وجه لا يفتق  
 فيه سلامة البيع من العيب انتهى حلي (قوله وقيل على ما في الباطن) من طبعه أو فساد بعض من  
 (قوله واعنده المصنف) حيث قال وهذا ما عرفت لنا عليه في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة  
 والا فالشهور من المذهب الاول واعاقدنا بالعادة لان الداء في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره  
 انتهى (قوله فهي السرقه) ولا يدخل فيه الكسب والاثروالرد والنزول وان يرى البائع من كل عيب يدخل  
 فيه العيوب والادوا مع (قوله بشرطه) أي بالينة أو باقرار البائع أو نكوه انتهى حلي (قوله لانه يجاز من  
 الترويج) لانه لا يخلو من عيب تام يفتق القاضي أن طاهره غير مراده منع فهو كمن قال لجارية يازانية يا بخرنة  
 فليس باقرار بالعيب ولكنه للثنية شرعية لانية (قوله عبيدي هذا ابقى) بصيغة الماضي أو اسم الفاعل والمراد به  
 الماضي لا الحال (قوله فوجده المشتري الثاني آتيا) بأن يفتق الا باق عنده لانه من العيوب التي لا يرد بها  
 الابنة كتردها (قوله انه ابقى عنده) أي عند البائع الاول المقر من (قوله الموجود منه السكوت) يعني والسكوت  
 ليس تصديقا منه لبائعه فيما أقربه فأما اذا قال البائع الثاني وجدته أيضا صار مصدقا للبائع في اقراره بكونه  
 آتيا شرعية لانية (قوله لانه استخدم) قد يقال ان فيه استيفاء البعض وهو أظهر من استيفاء ما فيها الوطء ثم هذا  
 التعليل يفتق أنها لو أرضعته ثانيا لا يرد لانه استخدم ثانيا يفتق الاول (قوله بخلاف الشاة المصرية) هي ما كانت  
 عليه الابنة وشدة البائع ضرره واليضع لبنها فيطن المشتري أنم اغزيرة اللبنة انتهى حلي (قوله فلا يردّها مع لبنها  
 أو صاع من تمر) وقال الشافعي يجوز له أن يردّها مع لبنها ان كان فاقا ومع صاع من تمر ان كان هالكا فلا كان  
 اللبن أو كثيرا كذا في ابن الملك انتهى حلي (قوله على المختار) هو رواية الطحاوي وفي رواية الاسرار لا يرجع  
 لان المشتري لم يصر مفرورا ببول البائع بل اغتر بغير ضرره ما وقع من تفتيشها وجه الاول أن البائع يفعل  
 التصرية فخر المشتري فصار كذا اذا غزبه بقوله انما ادرك كافي ابن الملك انتهى حلي (قوله لماسم) أي من النيقن  
 يكذب انتهى حلي (قوله فلم يكن اقرارا باق له الحال) لان هذا الكلام كما يحفل التبري من اباق موجود من العبد  
 يحفل التبري من اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقررا بكونه آتيا للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك  
 شرعية لانية (قوله بأنه ابقى) بصيغة الماضي وقوله فيكون أي المشتري (قوله دخل العيب لا الدول) هو ضمان الثمن  
 للمشتري اذا ظهر أن المبيع مستحق فلو كان اشترى عبدا فوجده معيبا ثم ان المشتري قال ذلك للبائع فليس له  
 الرذ من العيب ولو اطلع عليه بعد القول ولو قال ذلك لا يفتق بالرد لا يطل الكماله كانه لان الحق حينئذ  
 لم يفتق واقعه تعالى اعلم (قوله ان الله عن ملكه الى غيره) الاولى أن يهدف قوله الى غيره ليشمل ما اذا امتنع بعد  
 العلم (قوله وصدقه فلان) فان كذبه بذه بالعيب ابطال اقراره بتكذيبه فاه المرحوم فوج (قوله أو غير محرزة  
 أو البيع الخ) قال في المنع من شفعه اعلم أن الامام يصح بيعه ففتان ولو دار الحرب كافي التخصيص وشرحه  
 وقوله لا يصح بيعها قبل التسعة ولو دار الحرب محمول على غير الامام وأمينه انتهى وبهذا يظهر أن قوله أي  
 صاحب الدرر ومحرزة ليس بقيد لازم انتهى (قوله لان الامين لا يمتنع خصما) المراد بالامان من ما يمتنع الامام ليوافق  
 الدليل المدعي لان الامام نفسه أمير بيت المال ذكره المرحوم فوج (قوله ولا يصح نكوهه واقراره) كذا وقع في الدرر  
 وتبعه في المنع ووجه عدم صحة السكول أنه اما اقرار أو بذل وهذا ما يصحان من هذا المنسوب وحينئذ لا رد  
 الا بالينة (قوله بعد ثبوته) أي بالينة (قوله يباع) أي يبيعه الامام لا المنسوب لانه انما ينصب الامام ليرد عليه  
 (قوله ويرد النقص والفضل الى محله) أي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة اخاص يعل  
 نها وان كان من الخمس يعل منها وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه من (قوله الدراهم) الاولى تكبير الدراهم  
 انتهى قال في البصر والى هنا ظهر أن خيار العيب يقطع بالعلم وقت البيع أو وقت القبض أو الرضا به بعدهما  
 أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء انتهى (قوله لانه لا وجه له غير المحرزة فلا يجوز) اعلم أن الرشوة لغة  
 لعل قال في القاموس الرشوة مثلثة الجمل ومعناه مطلقا ما في المصاح حيث قال الرشوة بالكسر ما يبطيه  
 لشخص الحاكم وغيره ليحكمه أو يصفه على ما يريد ويجهار بشي بالضم وشره رشوا من باب قتل أصله رشوة







قال رجل اشترى الاسرى من اهل الحرب جازله ان يعطيهم الزيف والمقتول لان شراء الاحرار لا يكون  
 شرعية وان كان الاسرى عبيدا لا يبعه ذلك انتهى به خط خليل افندي فليد المحشى انتهى خلاصه مبيع  
 الامتيازات (قوله في الجبايات) بالباء الموحدة لا بالتون كما غلط فيه بعضهم وهي جمع جباية ما يبيع من  
 الناس طلبا ويطبق بالجبايات محمول القاضى في زمانها وفي الوالدية اذا اضطر المرء الى اعطاء رجل الاصول  
 اجراء ان يعطى الزيف والسوقة وفي فتح القدير الجبايات الموطعة على الناس يلاذ فارس على المستاع  
 للسلطان في كل يوم اوة وراثة ثلاثة أشهر فانه يظلم كذا ذكره البيهقي والمراد بالاعوان فيما سبق اعوان الطلبة  
 ابوالسعود والجبايات التي هي محض ظلم كثيرة بمصر (قوله فبيع في حق الكل) أي البائع والمشتري وذلك فيما  
 يستقل لاق الاحكام الماحية ولذا كانت زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل ابوالسعود من البحر  
 (قوله لو ائحل البائع بالنس) صورة المسئلة كافي في الخيرة بقاء عدم امر رجل بالظلم درهم ثم ان البائع ائحل غيره  
 على المشتري حواله متقدمة بالنس هات اليه فقل القبض حق - قط الغر اورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط  
 او بخيار عيب قبل التمس او بعد القبض لا يطل الحواله انفسا بالانها تعتبر متعلقة بمثل ما نصفت الحواله  
 اليه من الدين ولا تكون متعلقة بعين ذلك الدين وقد ذكركم اذا ائحل البائع لانه اذا ائحل المشتري البائع  
 فان القاضى يبطل الحواله انتهى باختصار ومنه يعلم ان البائع في عبارة المصنف يقر بالرفع على انه فاعل ائحل  
 ابوالسعود في حاشية الاشياء (قوله ثم ردت) بالياء المجهول (قوله من غير المشتري) انما لو باعه منه نائجا لانه  
 عنده (قوله وكل منقول) قيد به للاختراع من العقار والحوار يبيعه فقل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض  
 محال بمراده - اح العقد بالهلال واللال العقار قبل التمس فادرك في الفرع وعبد الشافعي ومحمد وزفر رضي  
 الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يمس من العقار ايضا لاطلاق انتهى ابوالسعود (قوله لانه ضمان العهدة)  
 وهو باطل عند الامام للائتماء فيه كما يأتي ان شاء الله تعالى وهذا المنع له عيوب يجهل ان المراد انه يد او به منها  
 ويجهل انه يضمن له الا ضمان ويجعل انه يضمن له الرقعة البائع من غير منارعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله  
 لانه ضمان العيوب) أي وهو عند ضمان الدرك كافي الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله من الغر)  
 لا يشتري وان مات عنده قبل الرقعة يرضى على الساتع رجوع الضامن حوى وغيره (قوله ان بعد القبض)  
 أي ان حصلت فاقعة ما يبر بعد ان قبض المشتري الكرم لغيره (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري  
 (قوله وان قبله) أي وان حصلت الفاقعة قبل التمس (قوله ان ترقى الفاقعة عليه) يذهب ما تناوله ما يبر او بالهجر  
 من جرم غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم وأنته مرافقه له عظيم

(باب البيع المباح)

آخر المسألة عن العيب لما أنه خالص للدين ولكونه لا ينقطع به حق كل من الدافع والمشتري لثبوت التسليم لهما  
 بل يجب عليهم ارفق التسليم لانه موصل الى تمام المقصود وهو سلامة الدين التي لها اثر في العقود لا ينقطع  
 التغالب والوصول الى الحاجة الدينية وكل منهما بالعصاة انتهى مكي والفاصلة من فسد كتمه وفقد وكرم  
 مصادق صلح والله ادى الحيوان أسرع منه الى الحاد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة في النبات  
 وحاصل المعنى القوي يرجع الى أنه ما تفرد به وأمكن الانتفاع به فانه يتألف فسد اللحم اذا تجمعت بقا الانتفاع  
 به واصطلاحا كان مشروعا باصله دون وصفه ولا يعني مناسبه له في القوي ومراده من مشروعه أصله  
 كونه مالا متقوما لحواره وصفه فان كونه فاسدا يبيع منه انتهى (قوله المذوع شاذ عريبا) هو أولى من  
 به ماله مشترك بين الاثم الذي يتم لباطل والاخص وهو المنعوع بأصله لا بوصفه لان الجواز خبر من الاشتراك  
 (قوله عريبا) أي باعتبار عرف الفقهاء فاهم القوي يكون بينهما ولم يكن لغويا لعدم التفرقة عند أهل اللغة (قوله  
 عيب الباطل) الباطل لغة من باطل الشيء بطل بطلوا وبطلوا بضم الواو فسد أو سقط حكمه واصطلاحا  
 ما لا يكون مشروعا بأصله ولا بوصفه وحكمه عدم افادة الحكم وهو الملك قبضه بطلوا وفيه مناسبه للمعنى القوي  
 لانه عيب ما سقط حكمه (قوله والمكروه) أي غير مباحاته مجموع منه قال في البحر والبياعات انتهى عنها ثلاثة  
 فاسد وباطل ومكروه غير مباح وهو لغة ضد المباح واصطلاحا ما نهى عنه لها وركابيع عند اذان الجمع منى عنه  
 لاصلا وعرفه في النباية بما كان مشروعا بأصله ووصفه ككرم وعنه لها وراى وفي النهر من المستحق في البيع

التي يبيعه يجوز ان يرد الزيف والسوقة  
 في الجبايات اشياء وفيه ايراد المبيع عيب  
 بفساد في حق البطل الا في ماله تسين  
 احداه الوأحل البائع بالنس ثم ردت المبيع  
 بعيب بفساد لم يطل الحواله الثانية لو باعه  
 ماله ردت بعيب بفساد من غير المشتري وكان  
 ماله لم يبر قبل فسخه ولو كان ماله لمار  
 وفي البراريا شري ماله من له رجل ماله  
 فاطلع على عيب ورده لم يبر لانه ضمان  
 العهدة وضمان الثاني لانه ضمان العيوب  
 وان من السرقة او الخزية او الجور  
 او العيب فوجده كذلك من النهر وفي  
 جواهر التناوي شري ماله كرم ولا يمكن  
 قطاها العاهة ما يبر ان بعد القبض لم يرد  
 وان قبله فارتد من المبيع تناول ما يبر  
 من المبيع لم يبر الفاقعة عليه وان تعالى

أعلم  
 (باب البيع المباح)  
 المراد بالفاصلة المذوع عريبا مراده من  
 الباطل ولا يرد وقدره ربه بعض العيب





وإطلاق النار إليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق (قوله أو يفتق) بكسر النون (قوله وهو) كالقوله (قوله  
ولم يوجد) أي المال لأن المأبأة التي انقضت بتقول كل الناس أو بعضهم والخز ونحوه لا يقول عند كل الناس  
(قوله كبيع حق التعل) مثله دارها علو وسفل العلو وسفل السفل لا خرف خطأ أو سقط الطلوق في السفل  
فباع صاحب العلو وضع العلو بالبيع باطل لأن حق التعل معدوم محض ولأنه متعلق بالهواء وهو ليس  
بمال لأن المال ما يمكن إرازه إلى وقت الحاجة والهواء ليس بهذه الصفة ذكر العلامة نوح (قوله أي علو  
سقط) الأولى حذفه لأن المبيع موضع العلو العلو السابق ثم رأيت في حاشية مري الدين ما نصه قوله  
وعلو سقط أي وهو الهواء لو سقط أو يكون المراد بالهواء التعل وقوله سقط أي بناءً فيكون في كلام المصنف  
استخدام حيث أريد بالظاهر التعل وبضميره شيء آخر (قوله لأنه معدوم) هذا تعليل يمين الموضوع فالأولى  
حذفه (قوله ومنه) أي من المعدوم فيجري حكمه عليه (قوله يبيع ما أصله غائب) قال في الهندية إن كان  
المقيب في الأرض مما يكال أو يوزن بعد القطع كالنوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئاً من البائع أو قلع  
البائع أن كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن إذا رأى المقلوع ورعى به لازم البيع في الكل ويكون رؤية  
البعض كروية الكل إذا وجد الباقي كذلك وإن كان المقلوع شيئاً لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره ثم قال  
هذا إذا كان المقيب معلوماً وجوده في الأرض فإن باعه قبل التباث أو بعد ما تبث في الأرض فإنه لا يدرى  
أهواناً في الأرض أو ليس بتأيت لا يجوز بيعه قال في البصائر إن كان المقيب يباع به القطع عدداً كالقنبيل  
فقلع البائع بعضه أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه الكل لأنه من المعدنيات المتفاوتة بخلاف الثياب والعبد  
وإن قلع المشتري بغير إذن البائع لزمه الكل إلا أن يكون شيئاً يسيراً وإن أبي كل القطع تبرع متبرع بالقطع أو وضع  
القاضي العقد (قوله ولجل) بضم الميم وبضمين واحد بالهاء جيد لوجع المفاصل والبرقان ولوجع الكبد  
والاستسقاء ومنه من الأفاقي والمقارب وإن وضع قشره أو ماؤه على مقرب ماتت وبعد الطعام يضره ويلين  
ويتقذه ولجله بطفيه وأقوى ما فيه برزخ ثم قشره ثم ورقه ثم لحمه فاموس (قوله كورده وباسمين) فإنه يخرج  
بأدوية (قوله وورق فرصاد) بالكسر التوت أو حله أو أجرة أو فاده في القاموس (قوله وبه أفتى بعض مشايخنا)  
بألبان في مشايخ لا بالهزم قال القهستاني وأفتى الفضلي وغيره يبرأه بتبعية الموجد إذا كان أكثر من المعدوم  
(قوله وتكفي رؤية البعض عندهما) وهذا لا يخل خياره ما لم يبرأ الكل ويرضى به (قوله والمضامين)  
جميع مضمونة دور (قوله ما في ظهور الآباء) أي ما في أصلاب النعمول من الماء دور (قوله ما في البطن من  
الجنين) قال في المنع ويجب أن يحمل هنا على ما سيكون من المني الواقع في الرحم قبل أن يكون علقه أو مضغة  
علا لا يصدق عليه اسم الحمل والاك كان حلاً وساقاً أن يبيع الحمل فاسد لا باطل كذا أقرره ملا خسر وبني بادة من  
الواني وأخاف في البصر أن يبيع الحمل باطل وفي الحموى ولا يبيع الحمل يكون الميم الجنين في البطن لثبته عليه الصلاة  
والسلام من شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع رواه أحمد والترمذي وابن ماجه ولأنه مشكوك في وجوده اه  
وفي شرح الحموى من با كبير غيب أن يكون الحمل والتاج باطلاً لأن التاج وهو حمل الحبل معدوم فلا يكون  
مالاً وكذا الحمل لأنه مشكوك في الوجود وفي البرهان يبع باطل وفي الدرر فاسد (قوله بكسر النون) كذا ضبطه  
النووي وضبطه السكاكي بفتح النون ذكره المرحوم نوح وهو مصدر تفتت الناقة على البناء المضمول والمراد به  
المني للفاعل (قوله حمل الحبل) بخبريكه ما ولد الولد الذي في البطن وذلك كأن يقول بهتة لك ولولد هذه  
المنطقة إن كان شيء وكان ذلك معاداً في الجاهلية فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم ومن روى الحبل بكسر الباء  
فتدأ خطأ والحبل مصدر جلبت المرأة حبلان فهي حبل فسمي به المحول كما في الحمل والتاسع طاعلاً لا شارباً لا قوة  
فيه لأن معناه أن يبيع ما سوف يبعه من الجنين إن كان شيء وقبل المساقاة ويحتمل أن يكون بيع حبله وروى  
بعض الفقهاء بكسر الميم ولم يثبت بناية (قوله أو أدى) بأن يبيع حبل حبل جاريته (قوله يبيع أمة الخ)  
عطف على يبيع من قوله ويطل يبيع (قوله وعكسه) بالرفع عطف على قوله يبيع وبالجزء عطف على أمة الخ (قوله  
بخلاف البهائم) فإنه ينفق فيها ويخبر لقوات الوصف المرغوب فيه (قوله جنسان حكمه في بطل) وذلك أنهما  
المتفاوت في الأغراض وفي غير بن آدم جنس واحد كما إذا اشترى كبشاً فاذا هو نعمة فالبيع منعقد وهذا  
داو جدد التسمية بانفرادها أما إذا اجتمعت الإشارة والتسمية ففي مختلف الجنس يتعلق العقد بالاسم فيبطل

أو يفتق ونحوه (والجزر والبيع به) أي جعله  
تخساراً دخل الباء عابيه لأن ركن البيع  
مبادلة المال بالمال ولم يوجد (والعدوم  
كبيع حق التعل) أي عـ لو سقط لأنه  
معدوم ومنه يبيع ما أصله غائب كجزر وفجل  
أو غيره معدوم ~~معدوم~~ ورد بـ من وورق  
أو غيره معدوم ~~معدوم~~ ما لا يتصل به من الناس وبه  
فرصاد وبوزنه ما لا يتصل به من الناس وهذا  
أفتى بعض مشايخنا حلاً بالاختصاص وهذا  
إذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم بإزوله خيار  
الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه  
الفتوى شرح مجمع (والمضامين) ما في  
ظاهر الآباء من المني (والملاقي) جميع  
مقلوعه ما في البطن من الجنين (والنتاج)  
بكسر النون حبل الحبل أي نتاج التاج  
له أمة أو أدى (ويبيع أمة تبين أنه) ذكر  
الضمير لتدبير الخبر (عبد وعكسه) بخلاف  
البيهائم والأصل أن الذكر والأنثى من بني  
أدم جنسان ~~حكما~~ كما في بطل وفي سائر  
المبهمات بنس واحد فيجمع وتغير لقوات  
الوصف وتكون التسمية به محذراً ولو من  
كافر برانية





كالضرب (قوله كدراهم الخ) أدخلت الكاف القلوس النافقة وبه صرح في الفرر (قوله بطل في الكل) قال  
المصنف في شرحه وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يخيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع  
اتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا قليلا وكذا الثمن لان ثبوته في الذقة انما هو حكمي  
اقله بمقابلته تلك مال آخر فادام يوجد ذلك لا يثبت في الذقة فلا يثبت فيه المالك لانه لا يتحقق ثبوت المالك في المعلوم  
وان قوبلت بعين فسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الخمر والخمر يراى انتهى (قوله بقية ابن كمال)  
لم يذكر ابن الكمال القيمة وان كان مرادا (قوله وان سمي ثمن كل) هذا عند الامام بن أبي حنيفة ومالك رضي  
الله تعالى عنهما وهو رواية عن الامام احمد وقال ابو يوسف ومحمد ان سمي ثمن كل واحد منهما باجاز في الثمن  
والذكية والا فلا وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لانه اذا سمي كل منهما صار كل صفقة على حدة والمسد  
بغير المد فلا يتعدى الى الثمن والذكية واذا لم يسم ثمن كل منهما اراد العقد ببيعها بالصفة ابتداء وهو لا يجوز  
لجهة الثمن عند المفسر ولا امام ان الصنفه فعدة والحز والميسة لا يدخلان تحت العقد لانهم مما يسايجال وكان  
القبول في الحز والميسة شرطا للبيع في الثمن والذكية وهو شرط فاسد فيبطل بيع الثمن والذكية ذكره العلامة  
يحيى (قوله ونحوه) في كتابه وأتم له قوله الثاني (قوله غير المسجد العاصم) فانه كالحز أي فيبطل البيع فيما انضم  
اليه (قوله الخراب) على حذف أي التفسيرية (قوله فكمدر) أي فيبيع فيما ضم اليه لانه حينئذ يعود الى ملك  
الباني أو ورثته عند محمد كما تقدم في الوقت فصار محتمدا فيه كالمدر - لم يجر زيادة من حاشية العلامة يحيى (قوله)  
خلافا لما أفتى به الملا أبو الوالد (قوله) قال في الثمن تمكيد قد علمت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك انه يصح  
في المالك وقبده بعض موال الروم وهو ولا ما أبو الوالد جاع اثبات له الموم فقدمه الله رضوانه على المالك  
ببرومه فأفتى بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم من شبهه بالاح لأنه  
قال في شرحه هنا رد عليه ما صرح به فاصحان من أن لو وقف بعد القضاء تسع دعوى المالك عليه وليس  
هو كالحز بابل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في المالك فهو كذا في الظهيرية وهذا لا يوجب ثبوت فوجوب  
الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يفتى بفساد البيع بعد رونه أما  
بشرط الاستبدال على المفقود من قول أبي يوسف وأبو رور وغصب عليه ولا يمكن انقائه ونحو ذلك انتهى حلي  
(قوله يصح بجهته) نشر مرتب (قوله لم يصح) لانه كالجعل بين الحز والعبد وفان في المحيط قبل يبيع في المالك  
وهو الاصح لان البيع ينفذ على الوقف لانه مال متقوم وفان الشجرين في البحر ولا يملك أي على بطلان  
المالك اذا انضم الى - مسجد عاصم مافي المحيط من انه لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر لاصح  
لعمدة في المالك لان ما فيها من المساجد والمقابر - - - - - ثانيا عادة أخذه العلامة فوج ومافي البحر أولى لان المعلوم  
بالعرف كالتسروط (قوله لا يعقل) فبطلان العاقلة - باع أو اشترى انفق بيه أو شراؤه موقوف  
على اجازة وليه ان كان الفقه وانفذ بالامهدة عليه ان كان غيره بطريق الوصالة منع (قوله ومجنون)  
الذي فيما شرح عليه المصنف بالواو (قوله ثانيا) فذكره للاشارة الى أن الاضافة في بيع مبي - ن اضافة المصدر  
الى فاعله (قوله جاز) أي يبيع (قوله فلو باه - - - - -) فبطلان العقد وحدها والبراب وحدها لا يوجب ابطال فكيف  
حدثت المالية باجتماعهما قلت ان جواز البيع مع حل الامناع وبانحطاط محل الاشاع وبدونه لا (قوله كسر قبر  
وبعد) قال في التماموس السرجين والسرقين بكسرهما ما زال بل معز بالسركين بالفتح انتهى والمراد أنه يجوز  
بيعهما ولو خاصين (قوله واكتفى في البحر الخ) عبارة الجرح لم ينفذ بيع العدل ودودا انرا لا يبيع العذرة  
الحالمة بخلاف السرقين والمخوطة بتراب مع (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي كرم شرعا وان كان  
كافرا قاراد العفد عليه واستداله به والحاقه بالجمادات ادلاله انتهى أي وهو غير جائز وبعضه في حكمه  
وصرح في فتح القدير بطلانه (قوله ويصح ما ليس في ملكه) اذ من شرط المعقود عليه أن يكون مالا موجودا  
متقوما لم يملكه كافي نفسه وان يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدورا لتسليم منع وما ليس عند  
ايس ما كذا وليس مقدورا لتسليم (قوله وماله خطر ادم) كاحل والابن في الخمر والنمر والزرع قبل الظهور  
والزرق في البطيخ والواو في الثمر والعم في الشاة الحية والنهم والالية فيم أو اسكار عطا ورأسها والخبير  
في الجسم انتهى حلي عن المنع (قوله صرح بنى ثمن فيه) أما لو سكت عن الثمن فانه ينفذ فاسدا كما باني

وهذا ان يفتى (بائس) أي بالدين كدراهم  
ودنانير ومكبل وموزون بطل في الكل وان  
يبتع بعينه كعرض بطل في الحر وفسد  
في العرض فبطل بالقبض بقيته ابن كمال  
(و) بطل (بيع ثمن ضم الى حرز ذكية نهت  
الى مينة ماتت تحت انقضاء) أي فصل الثمن  
كالحز (وان سمي ثمن كل) أي فصل الثمن  
خلافا لما - - - - - في الخلاف أن الذقة  
لا تعدد بجزء منه - - - - - بطل الثمن بل لا بد من  
تكرار ذلك عند تعدده خلافا لما - - - - -  
المهابة بغيره فاسد (بخلاف بيع ثمن ضم  
الى مدرين) ونحوه (أو ثمن غيره) ولان ضم الى  
وقف - - - - - المسجد العاصم فانه كالحز  
بخلاف الفاسد بالمهابة الخراب فكمدر  
اشباه من قاعدة اذا جتمع الحرام والحلال  
(ولو بمحكوم به) في الاصح خلافا لما أفتى به  
الملا أبو الوالد ويصح بجهته في الثمن  
وعبد المالك لانها مال في اليه ولو باع  
قربة ولم يستثن المساجد والمقابر لم يفسد  
بيعه (كما بطل بيع مبي - - - - - لا يعقل  
ومجنون) ثانيا (قوله) ويرجع آدمي لم يعذب  
عليه تراب الموم ولو باه جاز كسر قبره وبعد  
واكتفى في البحر بجزء خطفه بتراب (قوله)  
انسان (انكرامة الآدمي ولو كافر اذ له  
المصنف وغيره في بحث شهر الخنزير (ويصح  
حاليس في ملكه) لبطان يبيع المعلوم وماله  
خطر ادم (لو بارتق السلم) فانه يبيع لانه  
عليه الصلاة والسلام سمي عن بيع ماله من  
عند الانسان ورثته في السلم (و) بطل  
(بيع صرح بنى ثمن فيه) لا تعدد  
الركن وهو المال





عدم مردها بهد العقد سرقة انتسخ البيع و فرق ما بين هذا وبين الا بيقان الا بيق ليس - صناد العود عادة  
 متاخر جوى وفي الطلب وما ادعاء من اشتراط القدوة على التسليم عقبه ان اراد به القدرة - حقيقة فهو ممنوع  
 والا لا يشترط حضور المبيع مجلس العقد ولا يقول به أحد وان اراد به القدرة - كما كاذره بعد هذا فمن فيه  
 كذلك الحكم العامة به وده انتهى (قوله ويرجعه في النهر) قد علمت ردة الاله في التبريلانية قال قوله وانما قال  
 لا يرجع الخ أقول ما ذكر من التقييد عن الزيلعي خلاف ظاهر الرواية لما قال في البرهان ولو كان يعني الطبري ذهب  
 ويحيى كالحسام لا يجوز أيضا انتهى ومنه في الفسخ من التمر تاشي ونحوه في الضاية والبحر قال الجوى في شرحه  
 ثم على القول بعدم الجواز هل هو باطل أو فاسد قولان وأثر الخلاف فيما لو أخذه وسلمه في قال بالاقول قال انه  
 لا يعود صحيحا وعليه الجوزون ومن قال بالثاني قال انه يعود وعليه الكرخ وطائفة انتهى (قوله ويرجع الحل)  
 يفتح الحما وسكون الميم وانما كان بيع الساج باطلا وبيع الحل فاسدا لأن عدم القول منقطع به وعدم الثاني  
 مشكوك فيه منع من الدور (قوله ويرجم في البحر يطلانه) قلت حيث لا يكون ما لا يكون ببيع باطلا لا محالة  
 على أن عدم جواز بيع الحل والساج نهي على الله عليه وسلم عن بيعهما ذكره المرحوم فوخ أي فالحكم  
 فيهما واحد (قوله لفاسده بالشرط) قال في المنع المتقرر أن ما لا يصلح افراده بالبيعة لا يبيع استثناء من العقد  
 والحل كذلك لأنه بمنزلة أطراف الحيوان وبيع الأصل يتناوها فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح  
 في غير شرط فاسد أو البيع فسد به انتهى وقال العلامة فوخ فعلة الفساد اذا عدم القدرة على تسليم الامة  
 عيب العقد بدون الحل لاتصالها بهما خلفه وفساد الشرط الكائن على خلاف الموجب انتهى (قوله بخلاف  
 هبة ووصية) قال في البحر عن السراج ولا يجوز بيع الحل وحده دون الأم ولا الاتهونه فهو باع الحل وولدت  
 قبل الافتراق وسلم لا يجوز وكذا لا تجوز هبته وان سلم إلى الموهوب به مع الأم ثم قال وتجوز الوصية به اذا ولدت  
 لأقل من سنة أشهر من وقت الوصية انتهى وأما هبة الأم دون الحل فصحيح فإنه اذا أعتق الحل ووجب أنه يجر  
 كما في الاشياء من الفسخ أول البيوع وفي أول كتاب الوصية من هذا المتن وصحت بالامة الاجلها انتهى (قوله ولين  
 في شرح) ذكر وفي وجهه فساد بيع المين في النهر أمور الأول أن فيه غرر لأنه لا يدري انه لين أو انه أخ  
 وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن القدر والثاني الاختلاف في كيفية الطلب فيؤدي إلى النزاع والثالث  
 يجوز أن يحدث لين قبل الطلب فيضطر مال البائع بمال المشتري على وجه يجوز عن الضامن والرابع ما رواه  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع المين في شرح الفهم  
 والصوف على ظهرها قال في المصباح الضرع لذات الطلق كالتدي للمرأة أو الجمع ضرور كفسر وفلوس انتهى  
 (قوله ويرجم البرجندى يطلانه) قال صدر التريفة ذكر وفي فساد بيع المين في الضرع عاتين احدهما انه لا يعلم  
 انه ابن آدم أو ربح وهذه تقتضي بطلان البيع لأنه مشكوك في الوجوب فلا يكون مالا والاخرى أن المين يوجد  
 شيئا فشيئا فيضطر لمن المشتري بذلك البائع انتهى أي وهذه تقتضي افساد (قوله ولو أوفى صدق) الأول والآخر  
 واحد بهما والصدق محركة غشاة المذروا الواحدة بهما والجمع اصداف - مخ من القاموس (قوله للفر) لأنه  
 مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه لا بشرط وهو كسر الصدق وعن أبي يوسف الجواز لان الصدق  
 لا ينتفع به الا بالكسر ولا به بضر رايخ (قوله وصوف على ظهر غنم) لأنه من أرضه ف الحيوان لأنه يقوم به  
 أو لأنه غير المفسود من الشاة فكان كالوصف نها وهو لا يفر بالبيع ولأنه يثبت من أسفل فيضطر المبيع بغيره  
 نهر (قوله ويجوز في الثاني) الذي في الرمز عن أبي يوسف يجوز لأنه مقدور التسليم في الحال (قوله وانما حصوا  
 بيع الكزات) هو جواب عما ورد على قراهم في تعطيل فساد بيع الصوف انه يثبت من أسفل قال الجوى  
 في شرحه وجاز بيع الكزات وان كان يخفى أسفه لتعامل انتهى وفي القاموس الكزات كزمان وكان يقل  
 ركة هاب ثم يركب كزارة أيها الجبال الطاق انتهى (قوله وشجر المصماف) أي فانه يجوز بيعه لانما يزيد من  
 أملاها وكل ما يزداد منها يزداد على ملك المشتري فلا يمتنع المبيع بغيره شلبي من الاتقاي وعليه فلا حاجة  
 للتعليل بالتعامل ومعص الامام الفضلي عدم جواز بيع الخلاف لأنه وإن كان يخفى من اعلام موضع القطع مجهول  
 كمن اشترى شجرة على أن يقطعها المشتري لا يجوز له أن يقطعها في الفسخ وما ذكر من منع بيع الشجرة  
 ليس متقاعا عليه بل - نعم من منعها اذا لا يقطع من حفر الارض ومنهم من اجازها بالتعامل وفي المذري

ويرجعه في النهر (و) بيع (الحل) أي المين  
 ويرجم في البحر يطلانه كالتساج (واحدة الا  
 حواها) لفاسده بالشرط بخلاف هبة ووصية  
 (ولين في شرح) ويرجم البرجندى يطلانه  
 (ولو أوفى صدق) القدر (وصوف على ظهر  
 غنم) ويجوز في الثاني ومالك وفي السراج لو سلم  
 المصوف والمين بعد العقد لم يقطب بهما  
 وكذا كل ما اتصل به من ماله مبدوم وقا وانما  
 تجوز بطلان ما تارة مبدوم وقا وانما  
 وهو بيع الكزات وشجر المصماف





كذلك والتابعة أن يقول إذا تبذره اليك أو يقول المشتري إذا تبذره الي فقد وجب البيع والقضاء الجبر أن يقول  
المشتري أو البائع إذا ألتفت الجبر وجب البيع قاله المكي (قوله للسلعة) أو لا أحد المتعاقدين منق (قوله لوجود  
القمار) أي بسبب تعليق التالىك بأحد هذه الاعمال انتهى على فساد في المعنى كأنه قال لا يشتري أي ثوب  
ألتفت عليه الجبر فذهبته مكي (قوله ان سبق ذكر الثمن) أما إذا لم يسبق ذكر الثمن فالظاهر أن الحكم كذلك لوجود  
معنى القمار فليكن إذا قبضه بغيره وانما قيد به لأن المتوهم محته عند ذكر الثمن ولا يكون باطلا لعدم التصريح  
بثمن الثمن وقال المكي انه باطل وحزوه نقلا (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقبض لأن بيع المبيع في المثل "جائز بجر  
(قوله بلهالة البيع) أي هي مانعة من صحة العقد حيث أفضت الى المنازعة وهما كذلك لأن البائع لا يدري  
بإسلم والمشتري لا يدري بإسلم أقاده الشاي (قوله ضمن نصف قيمة كل) لأن أحدهما مضمون بالقيمة لانه  
مقبوض بحكم البيع المأدود والاخر أمانة وليس أحدهما بأولى من الآخر فضاءت الامانة والضممان مع  
قوله إذا فاسد من غير بالصح) وصورة الصبح أن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في أحدهما فإذا اهلك كان  
نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد فالثمن في الصحيح أقاده صاحب البحر (قوله ولو مرتين) مفهوم قوله  
وهل كامعا (قوله لم يدره) أي إذا ما هلك أو لا فقبض مضمونا والثاني أمانة (قوله والقول للضامن) أي  
في تعيين المضمون فإذا ادعى أن الهالك أو لا زيد لا هو وصديق (قوله وهذا) أي الفاسد فإذا باع ثوبا مرتين  
مثلا (قوله فلو شرط أخذ أيهما شاء جائز) بأن قال بعثك واحد منهم على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فإنه يجوز  
استحسانا فقم (قوله لاسم) أي عند ذكر خيار التعيين (قوله والمراعى) قال في الصباح الرعي بالكسر والمراعى  
بمعنى واحد وهو مترادف الدواب والجمع المراعى انتهى (قوله أي الكلال) قال صاحب القاموس الكلال كليل  
العشب وطيه وبأسه انتهى وفي المقرب هو مترادف الدواب مطلقا ذكره العاصم نوح وأخرج بذلك الشجر قال  
في البحر بخلاف الاشارة لان الكلال مالا ساقه والشجر ماله ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا تبنت في  
أرضه لكونه ملكا (قوله الناس شركاء في ثلاث الخ) يعني إذا أوقد نار اهلك أحد أن يسطى بها وأن يحرق ثيابه  
وبسبب أن يأخذ الجرا الا باذن هذا هي الشركة في النار ومنها في الماء الشرب وسقي الدواب والاحتشام من  
الآبار والحيض والانهار الملوكة ومنها في الكلال أنه احتشامه وان كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب  
الأرض أن يمنع من أراد الدخول في أرضه لاخذ الكلال أو الماء وإذا منع فإيد ذلك أن يقول ان في أرضك  
حقا فاما أن تودعني اليه أو تحنثه أو تدعني وتدفعه لي وصار كثوب رجس وقع في ارضي هل فانه انما أن يأذن  
للمالك في دخوله ليأخذه واما أن يخرج به لم يحل ما ذكر ان لم يجرز الماء بالاستحسان أي أنه لم يجرز الكلال بقطعه  
أما إذا أحرز جازييه مالا لا بالحرز ملكه ما وجد أيضا فبما إذا تبنت بنفسه فاما إذا كان في الأرض وأخذها  
للأبواب فثبت فانه يجوز بيعه لانه ملكه كافي بالخبرة والمحيط والنوارل وهو مختار لسد الشهد وعليه  
الاكترون ومنع القدوري بيعه بغير تصرف (قوله وأما بطلان اجازتها الخ) قال في التمر وهل اجازتها فاسدة  
ذكر في الشرب نعم حتى ذلك الا بجر الاجرة باقبض والظاهر أن البيع باطل كبيع السمك قبل الصيد بجميع  
عدم المثل بهما فيحتاج الى الفرق بينه وبين الاجارة مكي (قوله ولا تنم على اسم لا تعين) أي مباحة ولو عقدت  
على استهلاك غير مملوكة بأن استأجر بقره يشرب البانم لا يجوز فهذا أولى بجر (قوله وتربية) الواو بمعنى  
أو على ما ينظر (قوله ولا لا) فانه القدوري وهذا الخلاف يجري فيما لو ساق الماء الى أرضه ولحقته مؤنة  
فقال القدوري تبقى الشركة وانما تقع بالحيانة وسوق الماء الى أرضه ليس بجازة ولا كثر على انها لا تنق أقاده  
في البحر (قوله قال) أي العيق وبيع القليل قال المكي في حواشيه على شرح العيق للسكر القليل قطع الشيء  
ر. ه. القليل وهو التبرير غير أخضر لطيف الدواب والفقهاء يسمون الزرع قديلا ادراكه قصيلا وهو مجاز كذا  
في المقرب وفي القاموس القليل ما اقتل من الزرع أو ضرر القليل بحركة وبالفتح وبالكسر وكثامة ما عزل  
ن البراد انق فبري انتهى (قوله جار) لانه شرط بقتضيه العقد عيق (قوله لم يجرز) لانه شرط لا يقتضيه العقد  
عيق (قوله وحيلته) أي جواز اجارة المراعى (قوله أن يستأجر الأرض) أي بقدر ما يريد صاحبها من الثمن  
والاجرة يحصل بهما فخرهما بجر (قوله أي الأبريسم) قال في الصباح الفز مخرّب قال السب هو ما يعمل منه  
الأبريسم ولذا قال بعضهم القز والأبريسم مثل الحنطة والذيق انتهى وأما الخرقاسم دابة ثم أطلق على الثوب

للسلعة (والمناجزة) أي تبذرها للمشتري  
(واقضاء الجبر) علم اوهى من بيع الجاهلية  
فذهب منها كلها عني لوجود القمار فكانت  
فاسدة ان سبق ذكر الثمن بجر (١) بيع  
(ثوب من ثوبين) أو عدد من عدد بلهالة  
المبيع ولو قبضه ما وهلك ما ضمن نصف  
قيمة كل إذا فاسد معتربا بالصحيح ولو مرتين  
فقيمة الاول لم يدره والقول لاسد وهذا  
إذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط أخذ  
أيهما شاء جائز (المراعى) أي الكلال  
(واجازتها) أما طلاق بها أو عدم المثل  
لم يثبت الناس بشرطه ان في ثلاث في الماء  
والكلال والنار وأما بطلان اجازتها فلا ينافي على  
استهلاكه بين ابن كمال هذا ادب بنفسه  
وان أنيته بسقي وتربية ملكه وغازييه عني  
وقيل لا قال وبيع القليل والرطبة على  
ثلاثة أوجه ان لقطعه أو ليرسل دابة قنائه  
جائز وان ليركبه لم يجرز وحيلته أن يستأجر  
الأرض لسرب فسطاطه أو لابقاف دوابه  
أو لانه أخرى كحقل وصراح ونحوه  
في وف الرشاة (دواع دود الثمن) أي  
الأبريسم (وبيعه) أي بزره

[illegible][illegible]



فثمان كقبض البيع ذكره الفاضل فوح (قوله وان أشهد لا) حتى اذا هلك في يده قبل تجديده القبض هلك من مال  
البائع لانه أمانة عند المشتري وقبض الامانة لكونه أدنى حال من قبض البيع لا ينوب عنه اتفاقاً وفي الذخيرة  
اذا اشترى ماله أمانة في يده من ربيعة أو عارية فانه لا يكون قابضاً الا اذا ذهب المودع أو المستعير الى العين  
واتهم الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير المشتري قابضاً بالقبض فاذا هلك بعد ذلك يهلك من مال المشتري  
اتهم بجره أي ومقتضاه ان يقال في الايقان اذا كان أمانة كذلك فتدبر (قوله والا اذا أبق من الغاصب) مطلق  
على قوله الا ان يزعم أنه عنده (قوله لعدم لزوم التسليم) أي والابقان ما يمنع اذا كان التسليم محتاجاً اليه بجر  
(قوله يتم البيع) حتى اذا امتنع البائع من تسليمه أو المشتري من قبوله أجزأه على ذلك لان صحة البيع كانت  
موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجد قبل الفسخ بخلاف ما اذا عاد بعد أن فسخ القاضي البيع فانه لا يعود  
مصححاً اتفاقاً شلبي (قوله وبه كان في الجني) الذي في عبارة الكمال وهو مختار من شلبي وبلغ والطبي بالثناء المثلثة  
والجيم (قوله ولين امرأة) وفي الجبر لا يضمن مثله لكونه ليس بمال قال الكمال وأهل الطب يثبتون نفعا للين  
البنت اذا وضع في العين وهذه من أفراد مسألة الاتقاع بالحرز للتداوي كالنحو واختار في النهاية الجواز  
اذا علم أن فيه شفاؤه ولم يجدد وا غير وقيد بالمرأة لان ابن الاقدام يجوز فيه اذا انفصل في وعاء وقوله ولو في وعاء  
انما أتى به فالتوهم أن الفساد انكون المأين في التدي وهو مما يزد فيختلط المبيع بغيره (قوله على الاظهر) مغايله  
ما عر أي يوسف أنه يجوز بيع ابن الامه بل وازار اذ البيع عن نفسه فكذلك على جزمها (قوله فلا يجله الرق) أي  
فكذا البيع (قوله وشعر الخنزير لحياسة عينه) فليس بمال فلا يجوز بيعه وعليه اجماع منع أي الضرورة  
كما ساق قريبا وقال الكمال لا ينبغي أن يعال بعلان البيع بالحياسة أصلا فان بعلان البيع دائر مع حرمة  
الاتقاع أي وصحة مع - وان كان المبيع لمجدا فان بيعه السرقين جائز وهو ليس العين للاتقاع به مكي  
مزيدا (قوله فانه يطل بيعة) أشار بذلك الى أنه من أفراد الباطل وعل فيه رواية بين (قوله لضرورة الحرز) فان  
في مبد اشعره صلاحية قدر اصبع وبعده ان يصلح لوصول الخيط فمستأنى (قوله - في لولم يوجد الخ) هذا يقتضي  
تفصيلا عند الضرورة وهو أن الشعر ان وجد بغير شراء اتفق به وقد بينه وان لم يوجد بالشراء جائز شرافه  
وبكره بيعة وهكذا في التبيين (قوله فلا يطيب عنه) ينبغي أن يطيب له على قول محمد فان اطلاق الاتقاع به دليل  
طهارته نهر (قوله ويغسل الماعلى الصبي) هو قول أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يمتد لها وهي في الحرز  
تكون بالنسبة اليه فقط كمال (قوله خلا فاحمد) فقال بطهارته لاطلاق الاتقاع به (قوله قبل هذا) أي الحكم  
بالحياسة وأما بطلان أنه ضيف (قوله وعن أبي يوسف الخ) ان كان ذلك الحرز لضرورة فلا كراهة وان فقدت  
الضرورة حرم الاتقاع فلا وجه له كره هذه الجملة ولذا قال في التبيين وان قول هو الظاهر لان الضرورة تبيح له  
فأشعر أولى (قوله وامل هذا) أي جواز الاتقاع بشعر الخنزير (قوله وأما في زمانه فلا حاجة اليه) للاستغناء  
عنه بالخيار والبر قال في البصر ظاهر كلامهم منع الاتقاع عند عدم الضرورة بان أمكن الحرز بغيره (قوله  
وجاءه قبل الدبغ) طرفة الاتقاع به وأما حوازيه بعد الدبغ فطل الاتقاع به شرعا وقد ثبت الحكم  
بطهارته (قوله على ما سبق) أي عن صاحب الدرر في النحر حيث قال وقد سبغ مع عرض بخره وعكسه انتهى فانه  
يغسل منه أنه اذا جعل الحرز بغيره يكره يكون البيع باطلا (قوله لا يجد ان) فلا يباع لكرامته مع حرمة  
الاتقاع به (قوله وخنزير) فلا يباع لحياسة جميع أجزائه مع حرمة الاتقاع به (قوله وحية) ينبغي تقييده بالحية  
الصغيرة التي اها دم فان جلدها الرقعة لا يحفل الدبغ وما لا دم لها طاهرة لعدم حلول الحياسة فيها والكبيرة ينبغي  
طهارة جلدها بالذبيح حيث أحقه ويجوز فيه الاتقاع به كمال عليه ظاهر كلامهم في الطهارة عند ذكر الدبغ  
وخرره (قوله حنظل) أي حين اذ دبح (قوله ولو جلد ما كحل على الصبي) وقد بعدهم يجوز أكله لانه طاهر  
كجلد الشاة المذكورة أما جلد غير المأكول كالحمار لا يجوز أكله لانه نجس جاءه من ذبيحة غير بائنة من الذكاة وكانه  
لا يبيعه فكذا ذبفه فانه المصنف (قوله وخنزير لحياسة) به كآوب المنجس (قوله والاتقاع به)  
بصوابه تصباح في غير مسجد (قوله بخلاف ذلك) أي ودل عليه وهو شمسها ونحو غطاءها (قوله كصمها  
وصوفها) دخلت الكف عظمها وشعرها وريثها ومنقارها وظفها وحانها فان هذه الاشياء طاهرة فحلها  
الحياسة فلا يجلها الموت ويجوز بيع عظم القمل والاتقاع به في الحل والركوب والمخاض

وان أشهد لا لانه قبض أمانة فلا ينوب عن  
قبض الضمان لانه أقوى عناية والا اذا أبق  
من الغاصب فباعه المالك منه فانه يبيع  
احد من لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد)  
وسله (بنت ابيهم) على القول بفساده ورجحه  
ان كحل (وقيل لا) يتم (على) ان يطل لانه  
وهو (الاظهر) من الرواية واختاره في  
الهداية وغيرهما وبه كان في الجني وغيره  
بجره وان كان (ولين امرأة) ولو (في وعاء)  
ولو أمانة على الاظهر لانه جزء من الرق  
تضمن بالجني ولا حياة في الدين فلا يجله الرق  
(وشعر الخنزير) لحياسة عينه فانه يطل  
بيعه ابن كمال (وان جاز الاتقاع به)  
الضرورة لضرورة حرز حتى لو لم يوجد بلائع جاز  
الشراء للضرورة وذكره البيع فلا يطيب عنه  
وبعد الماعلى الصبي خلا فاحمد قبل هذا  
في المتوفى أما الجوزي وطاهر عناية وعن  
أبي يوسف يكره الحرز لانه نجس ولذا  
لم يابس الساقطة من هذا النصف دسره هذا  
القهيستاني وعل هذا في زمانهم وأما في زماننا  
فلا حاجة اليه كالا في (وجلد حية قبل  
الدبغ) ولو بالعرض ولو بالان قبيل ولم يفصله  
ههنا اعتقادا على ما سبق فله الواف فليحفظ  
(وبعد) أي الدبغ (يباع) الاجل انسان  
ونخزير وحية (ويتم به) طهارته حيث  
(اغبر الاكل) ولو جلد ما كحل على الصبي  
سراج قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا  
جزؤها وفي الجمع ونحوه يبيع الدمن المتنجس  
والاتقاع به في غير الاكل بخلاف ذلك  
(كما يتقاع به) لا يجله حياة منها) كصمها  
وصوفها حرز الطهارة

(قوله أو بوكله) يشترى الموكل بالبيع بأقل مما باعه وبكليه فانه يجوز ان وكيله لم يباعه بده صار كانه باع  
نفسه ثم شترى بأقل مما باعه وأما الوكيل بالبيع إذا أراد أن يشترى لنفسه أو لغيره بأقل من الثمن الأول فلا يجوز  
أما شراؤه لنفسه فلأن الوكيل بالبيع أصيل في الحقوق فكان هذا شراؤه البائع من وجه وان ثبت من وجه  
كالثابت من مسك كل وجه في باب المهر مات وشترى أو لغيره بأمره فلا شراؤه المأمور وقوله من حيث الحقوق  
وكان هذا شراؤه البائع لنفسه من وجه انتهى فوجبه قوله من الذي اشتراه) خرج به فإذا اشترى البائع  
من اشترى من المشتري منه فانه جائز ومن لم يكره لشراؤه من الموهوب له والموصى له لأن اختلاف السبب  
كما في اختلاف المبيع حكمه فانه الماصل بوج (قوله كوارثه) أي المشتري قال العاضل بوج وشراؤه لا يقع من وارث  
المشتري بأقل مما شراؤه المورث ويجوز بغير خلاف شراؤه وارثه يقع بأقل مما باعه مورثه فانه يجوز أن يكون  
المصر والمصريين الوارثين أن وارث الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
وارث المشتري منه فانه مقامه في ذلك الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
أن يكون ممن يجوز شراؤه من المورث في حال حياته أو بعد موته فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
قول المصنف وشراؤه من لا يجوز شراؤه منه كشرائه من (قوله بانه من من قدر ان الأول) مثل الماتع الماتع  
فلا يباع بالثمن نسبة أو من شراؤه بالثمن نسبة في من يورثه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
منه جائز لأن المصل في الأكثر يحصل للمشتري والبيع والماتع في حياته أو بعده فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
كل الثمن) قيد بكونه قبل الماتع فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
منه درهم مخرج (قوله وان رخص الماتع) لأن الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بجره (قوله للماتع) قال في التبيين فانه عادله بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
تعالى عنه فانه قال بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
على قبض الماتع الثمن وتوضيح الماتع في حاشية المرحوم مخرج (قوله فانه أولى) أن صاحب الكاف الروحة  
والعبد والمكاتب وما بعده فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
وهو كونه (لأن الماتع الماتع في الأول من كل وجه وفي الثاني من بعض الوجوه) (قوله حارطه) واما قال المصنف  
بالعيب بقدر ما يخص به أو بأكثر مما يخص به من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
العقد الأول بالدرهم ثم اشترى بالثمن بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
لأنهما جسدان حتى لا يجرى بينهما فلهذا ما جاء من صورة وحيثما وجد من لسان المفسر ومنه ما  
واحد وهو الفدية فالطريق الأول ببيع وبالنظر إلى الثاني ببيع مطلب المحرم على الماتع كالماتع الماتع منه  
الخاص بوج (قوله فانه هنا) من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
الكون لنفسه مفسر لا يورث في غير الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
معنى غير مستقل لا يورث إلا بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
على رجل دين ودرهم وقد منعت من الفداء فوقع من ماله في يد الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
يقضى غيره ولا يفعل ذلك في غيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
التفيع أن المشتري اشترى أو أن الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
ليس في طلبه أو سقطت بالتسليم الأول (قوله واكره) صوته أو كره الرجل على أن يبيع بده أو بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بخصم يندب لرافقتها فبدرهم كان ببيع على حكم الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
يكن الباع على حكم الأكره (قوله فانه ضاربة) إذا وضعت الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
درهم قيمتها من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
تصوره بما رأيت في بعض التقارير من العلامة عبد البر إذا كان رأس المال في ضاربة وما يورثه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف

(قوله أو بوكله) يشترى الموكل بالبيع بأقل مما باعه وبكليه فانه يجوز ان وكيله لم يباعه بده صار كانه باع  
نفسه ثم شترى بأقل مما باعه وأما الوكيل بالبيع إذا أراد أن يشترى لنفسه أو لغيره بأقل من الثمن الأول فلا يجوز  
أما شراؤه لنفسه فلأن الوكيل بالبيع أصيل في الحقوق فكان هذا شراؤه البائع من وجه وان ثبت من وجه  
كالثابت من مسك كل وجه في باب المهر مات وشترى أو لغيره بأمره فلا شراؤه المأمور وقوله من حيث الحقوق  
وكان هذا شراؤه البائع لنفسه من وجه انتهى فوجبه قوله من الذي اشتراه) خرج به فإذا اشترى البائع  
من اشترى من المشتري منه فانه جائز ومن لم يكره لشراؤه من الموهوب له والموصى له لأن اختلاف السبب  
كما في اختلاف المبيع حكمه فانه الماصل بوج (قوله كوارثه) أي المشتري قال العاضل بوج وشراؤه لا يقع من وارث  
المشتري بأقل مما شراؤه المورث ويجوز بغير خلاف شراؤه وارثه يقع بأقل مما باعه مورثه فانه يجوز أن يكون  
المصر والمصريين الوارثين أن وارث الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
وارث المشتري منه فانه مقامه في ذلك الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
أن يكون ممن يجوز شراؤه من المورث في حال حياته أو بعد موته فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
قول المصنف وشراؤه من لا يجوز شراؤه منه كشرائه من (قوله بانه من من قدر ان الأول) مثل الماتع الماتع  
فلا يباع بالثمن نسبة أو من شراؤه بالثمن نسبة في من يورثه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
منه جائز لأن المصل في الأكثر يحصل للمشتري والبيع والماتع في حياته أو بعده فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
كل الثمن) قيد بكونه قبل الماتع فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
منه درهم مخرج (قوله وان رخص الماتع) لأن الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بجره (قوله للماتع) قال في التبيين فانه عادله بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
تعالى عنه فانه قال بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
على قبض الماتع الثمن وتوضيح الماتع في حاشية المرحوم مخرج (قوله فانه أولى) أن صاحب الكاف الروحة  
والعبد والمكاتب وما بعده فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
وهو كونه (لأن الماتع الماتع في الأول من كل وجه وفي الثاني من بعض الوجوه) (قوله حارطه) واما قال المصنف  
بالعيب بقدر ما يخص به أو بأكثر مما يخص به من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
العقد الأول بالدرهم ثم اشترى بالثمن بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
لأنهما جسدان حتى لا يجرى بينهما فلهذا ما جاء من صورة وحيثما وجد من لسان المفسر ومنه ما  
واحد وهو الفدية فالطريق الأول ببيع وبالنظر إلى الثاني ببيع مطلب المحرم على الماتع كالماتع الماتع منه  
الخاص بوج (قوله فانه هنا) من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
الكون لنفسه مفسر لا يورث في غير الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
معنى غير مستقل لا يورث إلا بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
على رجل دين ودرهم وقد منعت من الفداء فوقع من ماله في يد الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
يقضى غيره ولا يفعل ذلك في غيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
التفيع أن المشتري اشترى أو أن الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
ليس في طلبه أو سقطت بالتسليم الأول (قوله واكره) صوته أو كره الرجل على أن يبيع بده أو بغيره فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
بخصم يندب لرافقتها فبدرهم كان ببيع على حكم الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
يكن الباع على حكم الأكره (قوله فانه ضاربة) إذا وضعت الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
درهم قيمتها من الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
تصوره بما رأيت في بعض التقارير من العلامة عبد البر إذا كان رأس المال في ضاربة وما يورثه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف  
الماتع الماتع منه فانه لا يورث ويورث واما يقوم مقامه فيجوز بغير خلاف



المضارب اذا لم يتضمن ابطال حق المضارب أي فكان الماخر باقية بينهما بخلاف ما لو اشترى بهما موصلا فان  
حق المضارب ثبت فيه فلا يملك شبهه الا ان صار المال فاضلا (قوله وانتهى) صورته اذا كان مال المضاربة دراهم  
بعد العمل والاختيار فمات رب المال أو عزل المضارب كان للمضارب أن يصرفها بغير ما يشترى بها  
شبه أسوي ذلك ولو صار مال المضاربة مخرضا أو منبليا فحصل ما ذكر كان للمضارب أن يصرف فيه حتى يحوط  
الى رأس المال فاذا تحول اليه لم يمكن له أن يصرف الا بقلب احد الجنسين الى الآخر على قولهما وقال  
الامام يفسح الشراء للمضارب كذا في فصول العمادى (قوله وبقاء) صورته اذا كانت أموال المضاربة دراهم  
في يد المضارب فاشترى ما لا يبيع حصة الشراء على المضاربة ولا بعد ذلك استدانة من المضارب ولو اشترى  
مروضا بكيلى أو وزنى لزم الشراء للمضارب ولا يكون المضاربة لانه لا ياذن له رب المال في الاستدانة (قوله  
وامتناع المراجعة) صورته اشترى ثوبا بعشرة دراهم وباعه مائة بثمانى عشر درهما ثم اشترى أيضا بدينار  
لا يبيعه مائة لانه يحتاج الى أن يحط من الدينار بربعه وهو دراهم ثمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخرد  
والنظن لانه يحتاج الى تقويم الدينار بالدرهم وهو مجزئ نظن وبقي المراجعة كالتولية والوضعية على البقي  
بما قام عليه التتبع شبهة الخيانة وكذا لو اشترى بعشرة وباعه بدينار قيمتها ثمانى عشر فتنتع المراجعة عليها (قوله  
زكاة) فانه يضم احد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة احد الجنسين من الآخر  
(قوله وشركات) أي اذا كان مال أحد همدراهم ومال الآخر دينار فانه تنقسم شركة العنان بينهما (قوله  
وقيم - تلفات) يعنى أن المقوم ان شاء قوم التلف بدراهم وان شاء قومه بدينار ولا يتعين احد الجنسين (قوله  
وأروش جنابات) وذلك كالأرضة يجب فيها نصف من الدراية ويجب في الهاشمية عشرة اواثمنه عشرة ونصف  
عشر وفي الجاتفة ثلثها والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من  
أى الجنسين (قوله كإسطة المصنف - عزى الى العمادية) الذى في المنع أن المسائل سبع غير الأربع المربعة  
انتهى على وزاد الشارح مسئلة المضاربة ابتداء (قوله كل موضع الخ) كالمقول اذا اشترى لا يجوز للمشتري  
أن يصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما اذا أعتقه أو دبره أو وهبه أو صدقه فيه أو أقرضه من غير ما به فانه  
يبيع الى ما يلقى ولا يصير في نفسه يهود الى العقد وفى بيملاكه الى العرض وأخرج به الثمن فانه يجوز التصرف  
فيه بيمينه أو بيع أو غيره مما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين كككيل أو لا كنفود وذلك لان العقد لا يفسخ بيملاكه  
لان الأصل وهو المبيع - وجوده وبأنى ايضاحه ان شاء الله تعالى في فصل التصرف في المبيع والثمن قبل  
القبض (قوله فيما ضم اليه) أى في مبيع ضم الى مبيع اشتراهما البائع (قوله ثم شراهما مع شئ آخر بعشرة) انظر  
ما لو اشترى ما باقى من الثمن الاول (قوله لانه طارى) أى لان انقضاء طارى وذلك لانه قابل للثمن بالمبيع وهو  
مقابل له محضه اذ لم يشرط فيها أن يكون بازاء ما باعه أقل من الثمن الاول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما  
فصار له من بازاء ما باع واليه من بازاء ما لم يبيع ففسد البيع بازاء ما باع ولا شك في كونه طاريا فلا يفسد  
الى الآخر انتهى حاجي عن العناية بقوله ولمكان الاجتهاد) حتى لو قضى غاض بجوازه مع زيلى ولانه انما منع  
في الاول باعتباره شبهة الرابطة واعتبرت في المذهب لمكان اعتبار الشبهة الشبهة وهي غير معتبرة درر (قوله  
ويبيع زب) أى مثلا لان مقتضى العقد الخ أى وهذا الشرط ليس مقتضاه ففسده العقد والحيلة في جوازه  
أن لا يفسد العقد الا بعد الوزن ثم ياتى بمقتضى قوله بعد الوزن بعد ذلك ما في هذا الطرف بكذا ويحول الا شربلت  
فيكون هذا من بيع الجزاف وهو الصحيح حموى عن شرح ابن السبكي (قوله كالوعرف قدر وزنه) أى كالجوز  
شرط أن يعطى مكان الطرف عشرة أرطال اذا كان وزن الطرف عشرة أرطال انتهى حاجي (قوله وقدره) الواو  
يعنى أو مانعة لانه قد يكون القدر واحد ويختلفان في عينه (قوله لانه قابض أو منكر) يعنى لو رد المشتري  
الرق فوزن بخلاف عشرة أرطال فقال البائع الرق غير هذا وهو خمسة أرطال فالقول للمشتري لان هذا  
الاختلاف انما أن يعتبر في تعبير الرق المقبوض أو مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول  
القابض فمينا كلقاب أو أمينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة الاختلاف في الثمن فيكون القول  
للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمدعى عنه وإذا برهن البائع قبلت يمينه فان قلت الاختلاف في الثمن  
يوجب التحالف فجاوبه العدول الى الخلف قلت أجيب بأنه - وجبه اذا كان قد داو هذا ضمنى لوقوعه في ضمن

وانتهى وبقاء وامتناع مراجعة ويزاد زكاة  
وشركات وقيم متلفات وأروش جنابات كما  
بسطه المصنف معزى الى العمادية وفى  
الخلاصة كل موضع ذلك بعدد ينسبهم لانه  
قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه  
(وصح) البيع (فما ضم اليه) كان باع بعشرة  
ولم يقبضها ثم شراها مع شئ آخر بعشرة ففسد  
في الاول وجاز في الآخر ميتهم الثمن على  
قمتها ولا يبيع الفساد لانه طارى وكان  
الاجتهاد (د) بيع (زب) على أن يبيعه بطرقه  
و بطرحه بكل طرف كذا أرطال لان  
مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده  
بقوله (بجسلاف شرط طرح وزن الطرف)  
فانه يجوز كالمعرف قدر وزنه (ولو اختلفا  
في ثمن الطرف وقدره فالقول للمشتري)  
بيمينه لانه قابض أو منكر

الاختلاف في الرق والفق فيه أن الاختلاف الابتدائي والثنائي انما يوجب الخالف ضرورة أن كل واحد منهما  
يذهب بهذا أو آخروا ما الاختلاف بناء على اختلافهما في الرق فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب منع  
(قوله ومع بيع الطريق) أي ذات الارض التي يستغرق منها على طريقة أهل بلخ شر بلائية (قوله ومن قسمة  
الوجهانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت منقول منها (قوله وليس لهم قال الاعام تقاسم الخ)  
مستلة البيت من الثقة فانه قال ذكر في نوادر ابن رستم قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في حكمة غير مائة ليس  
لاصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما بينهم لان الطريق الاعام إذ كثر الناس فيه  
كان لهم أن يبيعوا هذه السكة حتى يحذف هذا الزحام قال الناطقي في يوع وقعته هذا كله لفظ ابن رستم  
وقال شاذلي في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فابيع جاز وليس للمشترى أن يترى هذا الطريق  
الآن بشرى در البائع الذي كان له الطريق انتهى قال وذكر قبل ذلك ما يقويه فقال أهل السكة إذا أرادوا  
أن يبيعوا على رأس مسكنهم در باب وادار أم السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة وان كانت ملكة  
لا عليها ظاهرا لكن العامة فيها نوع حق وهو أنه إذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يبيعوا ما حق يحذف  
الزحام كذا في شرح العلامة عبد البر وجهه ليس منقول القول والوافي ولم ينفذ في مال والبيع يترك مستأخر  
أي البيع مذكور في النص مثل ذكر التناقص أي ليس لهم قسمة در غير ما قد ولوا في صوابها وليس لهم قسمة  
أما لو جعلوا باع عليه يفتقونه عند الحرف أو ليلا فالظاهر أنهم لا يفتقون لانه لا يبيع حق العامة والتقييد بقدر  
الما قبل علم حكم الماذن بالاول (قوله وفي معانيها) هي معاملة من عاها إذا حله من نواظر أن المذول يميز عن  
الجوابه أخوذ من قولهم هي من حنجه وحواله إذا جهر ولم يهد لوجهه وهو مباح إذ من القدر منه تشبه  
الاذهان واستعمال القرائح والاصل فيه مؤلفه صلى الله عليه وسلم الصحابة رضي الله تعالى عنهم من أشهر  
التي لا يقطع ورعها ذكر العلامة عبد البر (قوله ومالأت أرض الخ) هي الارض المملوكة من السكة انما هي الدفعة  
فانه لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها البعض الشركاء هل يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب فيه انتهى  
قلت طاهر قولهم لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا لانه لا أفراد ولا يجوز بالتسوية معاد باع الدار  
وطر يباعها فاله العلامة عبد البر قلت الذي تستدعي من شدة ادجوار ابيع ثم عدم الجوار احاطة على ما في الحديث  
وقال شيخنا بلخ بالجار (قوله يفتقر من باب الدار لطمعي) لا ولي أن يقول الاعظم ومراعاة الدار والاول  
ولا يظهر إذا كان الطريق قدوره وفيه شركاءهم دور فيه فانه لا يبيع الطريق لعل منهم هذا القدر وعنده  
المستف والدارح في فصل الشرب وإذا اختلفوا فاقسم بينهم في ملك الرقة بلاعة اربعة الطريق وضيقها  
لان المقصود الاستطراق (قوله لا يبيع - ميل الماء) الميل مع لم وكسر الهم موضع بده فاه ومن (قوله  
بلهاته) أقاد به انه باع قدر ما يشغل الماء أما إذا باعه محدودا يجري به الماء فانه لا يباع لانه الجاهلة (قوله ومع  
بيع حق المرونة مال الارض) صورته له أرض يملكها وله حق المرونة في أرض غيره فباعه ما صح (قوله وصحبه  
أبو الميث) الا لئلا تأتت الصيرفة ونما قلده ووجهه له حق من الحقوق وبيع الحقوق بالاحراد لا يجوز دور  
(قوله وكذا يبيع الشرب) أي فانه يجوز بيع الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار شيخنا بلخ لانه  
خصيب من الماء ويجري في أخرى وهو اختيار شيخنا بلخ بخاري للجهالة منع والشرب لغة تصيب الماء ونشر عاوه  
الانتماع بالماء سقي الزراعة والدواب ذكره المؤلف في فصل الشرب (قوله وطاهر الرواية فساد) اعلم انه باع  
الشرب منفردا وقع فيه خلاف فقيل لا يبيع باطل حتى إذا باع المشتري هذا الشرب مع أرض له بعد قبضه اياه  
من بانه منفردا لا يبيع معه ويكون باطلا لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشرع والقصر لان بيع الشرب  
يبيع لا يقع على موجود وانما يبيع في الماء على ما يحدث منه وقتا بعد وقت فادام يقع الشراء على موجود يملك  
بالقبض فلا يجوز بيعه وهذا ما عليه القصة أبو جعفر وقيل انه قاسد لان يبيع الشرب وحده وان كان لا يجوز  
في ظاهر الرواية يجوز في رواية أخرى وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلاد فكان  
حكمه حكم البيع القاصد والبيع يعاقده ابتداء بالقبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن يجرزوه وما عليه  
القاضي وقراء العلامة عبد البر (قوله ومنه في احياء الموات) حيث قال هو المصنف هنا ولا يباع الشرب  
ولا يوجب ولا يجرز ولا يحد فيه لانه ليس بحال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل من شرح الوجهانية

(وسمع بيع الطريق) وفي "من لا يbane من  
الحاجة لا يبيع" ومن قبله لوجهانية  
وليس لهم قال الاعام تقاسم  
بدر ولم ينفذ كذا البيع بكر  
وفي معانيها ما وارده في اشارة الاشياء  
ومالأت أرض ليس بملك يبيعها  
له بشرى بلخ ثم لو منه ينظر  
(قوله) أي في بلخ طون وهو من (أولا وبعثه)  
وار المير بيقه في رستم باب الدار لطمعي  
(لا يبيع - ميل الماء) بل الماء وبعثه (ولم يجرز)  
لا يجرز قدر ما يشغل الماء (ولا - لاه و)  
من المرونة مال الارض (لا - لاه و)  
مقصودا (وحد في رواية) وبه - لاه و  
الما يبيع في (أخرى لا وبعثه) انما هو  
(وإذا - لاه و) (أخرى لا وبعثه) انما هو  
انما يباح في (أخرى لا وبعثه) انما هو  
في احياء الموات



(لا يبيع) (بيع حق التمسيل وبعته) - وانه  
كان على الارض بلده المثلثة كذا - تراو على  
البيع لانه حق الله وقد تربط لانه (و) لا  
البيع) (بيع حق التمسيل) (و) لا تربط لانه (و) لا  
يوم من البيع) (بيع حق التمسيل) (و) لا تربط لانه (و) لا  
وهذا اليوم السلطان ونيروز الجوس يوم تفل  
في الحوت وهذه البرجندى سبعة فاد المية  
فانه قد فاد ابن كمال (والمهرجان) هو اول  
يوم من الحريف تفل فيه الشمس من ربح الميزان  
(وصوم الماري) وفطرم (وفطرم الماري)  
وصومهم فاكنتي به كذا - فاد المية  
لم يدرك المتعاقدان) البروز وما بعده فلو عرفاه  
جاز (بمخلاف فطرم الماري) به ما شرعوا في  
صومهم) (لا لم به وهو خ) ون يوم (و) لا (و) لا  
قدوم الحاج والحاج (لاربع) (والدياس)  
للحب (والقطاف) (لا نيب) (لا نيب) (لا نيب) (لا نيب)  
(ولو باع) (طفا عنها) (اي من هذه الاجال  
(ثم اجل النسي) (الايين) (اما تاجيل البيع  
او النسي المبيع فسد ولو الى معلوم) (نفي) (اليها  
صح) (التأجيل) (كالموكل الى هذه الاوقات)  
لان الجاهل البيرة محتملة في الدين والافالة  
لا الفاحشة (واسقط) (المشترى) (الاجل) (في  
الصورة المذكورة) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
(و) (قبيل) (الاقترا) (حتى لو عرفاه قبل  
الاسقاط) (تأجيل) (الاسقاط) (ولا يفتل) (بنا)  
انما فاد ابن كمال (و) ابن كمال (كبه) (لا فاحشة)  
كهرب وبيع رجعي - طرفه لا يفتل) (بنا)  
وان ابطال الاجل مية (او امر المار) (البيع  
بنا) (و) (نيروز) (و) (نيروز) (و) (نيروز) (و) (نيروز)  
او امر المار مية (اي غير المحرم) (البيع  
ميه) (نفي) (مع ذلك) (عنه) (الامام) (مع) (اشد  
كراهة) (كنا) (مع) (نيروز) (العاقبة) (مصرف) (بأهله)  
وانتقال الملك الى امر امر - كمي وقال  
لا يبيع و (و) (نيروز) (نيروز) (نيروز) (نيروز)  
(و) (لا) (بيع) (شرعا) (عطف) (على) (نيروز) (يعني)  
الاصل الجامع في فساد العقد بسبب شرط  
(لا يقتضيه العقد ولا يلائمه)

ان بعض - نايخ بلج جوز - بيع الشرب ثم قال ويقتض الحسب بمعة يبعه (قوله لا يبيع) (بيع حق التمسيل) (باليامين  
واني) (قوله الجاهل المحل) (ولانه حق مجزء كما حال به في حق المرور) (قوله يبيع مؤجل) (قوله بالحق لان تأجيل  
المبيع - فسد ولو الى اجل معلوم جوى ولا بد ان يكون النسي المؤجل ديناً اما العين فيفسد تأجيله فتح وصياتي  
(قوله في الحوت) (الذي في الحوت) (من البرجندى الجدى) (قوله سبعة) - كذا الحوت - عنه خمسة منها المية فاد مان  
ومنها نيروز الخوارزمي وهو اول يوم تكون الشمس في نصف نهاره في الدرجة الثامنة من الحل ونيروز العاقبة  
وهو اول يوم فريد شاه القديم ونيروز الخاصة وهو اليوم السادس منه (قوله والمهرجان) (بكسر الميم) (ومكون  
الها - كافي) (المفتاح) (كلان) (ومعناه) (بعد) (التركيبة) (محبة) (الروح) (كافي) (شرح) (الحاجي) (مترج) (مركن) (وهو) (مترج) (مترج) (مترج)  
اي فالتنع فيه الجاهل (تنبيه) (نيروزي) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج) (مترج)  
على ما يظهر (قوله وفطرم) (اي قبل دخول صومهم فلا ينافي ما ذكره المصنف بعد) (قوله فاكنتي به) (كر  
أحدهما) (ففيه) (الاحتياط) (وقد عده علماء الديع من المحسنات الا انه لا ينبغي للمصنف ان يكتبه لما فيه  
من الايهام وان عدى الخطابات والمهاورات محسنا جوى (قوله وهو خسون يوما) (كذا في الدرر عن الترتابي  
وفي الحوت) (خسة) (ون) (يوم) (ما) (في) (الله) - ثاني سبعة وثلاثون يوما ما قاله الشارح هو الموافق لما ذكره بعضهم  
من ان رضاء كتب على عيسى فغير فرقة من قومه ذلك لانه كان قد يقع في الحار والبرد الشديد وكان يشق  
عليهم في اسفارهم ويضربهم في معابيتهم فاجتمع علماءهم ورؤسائهم على ان يجعلوا صومهم في فصل من السنة  
بين الشتاء والصيف بل هو في الربيع وزادوا عليه عشرة ايام كفارة لما صنعوا فصار اربعين يوما ثم ان ملكهم شكا  
مر صايرل بجمعة فحل الله عليه ان هو يرضى من وجهه ان يرضى صومهم اسبوعا فبرئ فراد اسبوعا ثم مات ذلك  
الملك ورايهم ملك اخر فقال اتعوه خسين يوما وقبل اصابعهم موان اي موت كثير فضاوا زيد واني صباكم فزادوا  
عشر اقبل وعشر ابعد واختار هذا القول الخامس (قوله والخصاد) (بفتح الخاء وكسر هادرد) (قوله والدياس)  
أصله دواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو بالياء لكسرة ما قبلها منع وهو طه المحسود بقوام ادواب في البيدر  
جوى (قوله والقطاف) (بكسر) (لغاف) (ومعناها) (قوله لانها تنقطع وتناثر) (اي تنقطع الجاهل فيها الى المصارعة  
والضمير الى الاشياء المذكورة التي اؤها قدوم الحاج (قوله اما تأجيل المبيع الخ) (الاول ذكره في محل ما ذكرناه  
ليكون جاري في جميع المسائل والمراد المبيع غير الملم فيه (قوله صح التأجيل) (على الاصح) (لكونه) (تأجيل) (لادين  
والأجل) (به) (البيع) (تترع) (في) (قبيل) (التأجيل) (الى) (مجهول) (قاله) (مد) (ما) (كان) (في) (صلب) (العقد) (أفاده) (المصنف) (قوله  
لا المباشرة) (كهرب) (الربيع) (وقد) (وم) (الغائب) (قوله أو اسقط) (المشترى) (الاجل) (وجه) (الصفة) (أن) (العقد) (اذا) (كان) (للتنازع  
وقد ارتفع قبل تعوره وانما استغل المشتري باسقاطه لانه خالص حقه (قوله قبل) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
- قوله لا يفتل) (بنا) (منع) (وفي) (انه) (بعد) (حلوله) (مضى) (ولا) (يتأق) (اسقاطه) (ولا) (يتأق) (تدارك) (الساد) (على) (أن) (حلوله) (قبل  
الاقترا) (بعد) (قوله) (قبيل) (فصد) (أما) (به) (مد) (لا) (بعد) (العقد) (لحقه) (الاص) (بفتح) (الفتح) (قوله فلا يفتل)  
بنا) (لان) (هذا) (ليس) (بأجل) (بل) (الاجل) (ما) (يكون) (مستطرا) (لوجود) (وهو) (ب) (الربيع) (ملا) (قد) (يصل) (بكل) (امه) (مفرق) (فانه  
ليس) (بأجل) (بل) (هو) (شرط) (فاسد) (كذا) (في) (الشرائح) (قوله أو امر المار الخ) (عطف) (على) (كفل) (من) (قوله) (كالموكل) (قوله  
يعني) (مع) (ذلك) (اي) (التوكيل) (وبيع) (التوكيل) (وشراؤه) (بجر) (قوله مع) (أشد) (كراهة) (فيص) (عليه) (أن) (يقتل) (الخبر) (أو) (يريقها  
ويبيع) (الخبر) (إذا) (كان) (التوكيل) (بالشرع) (أو) (أما) (في) (التوكيل) (بالبيع) (فعلية) (أن) (تصدق) (بتم) (أفاده) (الحوى) (قوله  
كاد) (مع) (ما) (ز) (اي) (من) (الكفاءة) (السابقة) (واسقاط) (الاجل) (قوله وانتقال الملك الى الامر) (مركمي) (فلا) (يجمع  
بسبب) (الالام) (بجر) (قوله وقال لا يبيع) (المراد) (بعد) (العقد) (البطالان) (قوله عطف) (على) (نيروز) (المطوف  
عليه) (هو) (قوله) (والبيع) (مع) (من) (قوله) (والبيع) (الى) (نيروز) (وانما) (فسد) (البيع) (فيه) (لأنه) (عليه) (السلام) (من) (بيع) (وشرط  
وفي) (الدرر) (وانما) (فسد) (البيع) (بما) (الشرط) (لأنهما) (إذا) (فسدا) (المتباينة) (بين) (البيع) (والنسي) (فقد) (خلا) (الشرط) (من  
العوض) (وقد) (وجب) (البيع) (بالشرط) (فيه) (فكان) (زيادة) (مستحقة) (بعقد) (الماء) (وضه) (خاليه) (عن) (العوض) (فيكون) (ربا) (وكل  
عقد) (بشرط) (الربا) (يكون) (فاسدا) (قوله الاصل الجامع) (مبتدأ) (وقوله بسبب شرط خبره قال الحلبي والجله في محل  
نسي يبعني ويحتل أن يقرر بالنسي مفعولا ليعني أي يبيع في المصنف بقوله ويبيع بشرط الاصل الجامع  
وقساد العقد الخ (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) (معنى) (مكون) (الشرط) (بقتضيه) (العقد) (انه) (يجب) (بالعقد



من غير شرط ومنه يعرف معنى لا يقتضيه العقد ومعنى كونه ملائمة أن يكونه وجب الصدق والبراه  
أن يكون راجعا إلى صفة المبيع أو الثمن كاشتراط الجزو والطبخ والكفاية وهو زيادة من المبيع (قوله وفيه تقع  
لا أحدهما) خرج مافيه ضرورة لا أحدهما يصح فوب بشرط أن لا يبيع ولا يبيع فيه فانه يجوز البيع على  
قرلهما وقال أبو يوسف انه يفسد وخرج أيضا لا مضرة به ولا مضرة كأن اشترى طعاما بشرط أكاه أو ثوبا  
بشرط لبسه فانه يجوز بخر (قوله هو من أهل الاستحقاق) أي من أهل أن يفتق حقه على الفدية كالأدي  
(قوله فلولم يكن الخ) لا طلبة إلى هذا المحرز لحيثه قريب ساوكد فوله أما لو جرى العرف به مع (قوله أو ورويه  
النسب) فانه لما ورد به النسب دل على انه من طب المصلحة دون المصلحة وهذا جواب الاستحسان والقياس أن  
يفسد ككونه شرطا محالاً للمقتضى العقد وهو ثبوت المصلحة حالاً في العوضين مع (قوله وفيه تقع فمشتري) .  
ما دام باع يدا بشرط أن يفي له ثمن حوائطه فمصلحة أو مباحة على أن يفي بها مسجداً أو طعاماً على أن يصدق  
به فهو فاسد فتح (قوله مثال لما فيه مع لبايع) منه ما دام شرطاً يدفع المشتري الثمن إلى غريمه إلخ لسقوط فدية  
القضاء عنه بخر (قوله ما من الخ) هذا انما يظهر لو قال أو يستخذه أو يدين ثلاثة أيام وقوله جار أن بشرط  
لا استخدام ظاهر بتم استخدام البائع والمشتري ون كان المقام في القول (قوله أو يفتقه) قال في البخر ولم يحصل  
الموت فبشرط في الله تعالى منه بشرط وشرط في الله تعالى هو كذا لا البيع بشرط المتق من المشتري إذ  
أعته مع البيع ووجب عليه الثمن عند أي حنيقة وفي الله تعالى . وقال في فاسد أو تحب البهية لأن  
البيع قد وقع فاسداً فلا يتطلب محاصره أن شرط العتق من حيث رآه له بل لا يتم العقد على ما ذهبوا إليه ولكن  
من حيث حكمه بلامه لأنه منقوض لانه لا يفسد ولو زاد أو وجد العتق فمصلحة المصلحة فخرج جانب  
الجواز فكان الحال موقوفة بخلاف ما إذا دبره أو استوله فانه لا ينيان الملك لجواز قصاء القاتلي عليه ما  
تتمى لمصلحة وفي المصنف أنه ثبت العتق (قوله واللا) قال الحوي أجدها أنه إذا أعتقه قبل إقائه لم يفتق  
(قوله مثال) أي قوله أو يفتقه الخ كما أفاده المصنف قال في المثال الجنس (قوله لم يبيع بسخة) فان الثمن بالله  
أو لا تداء له لا يدرى فترجى زيادة خالية من العوض ففسد البيع مع (قوله بشرط المصلحة المشتري) أو  
في المبيع (قوله فلو بشرط) أي البائع (قوله أو أن يقرضه البائع) هذا شرط من المشتري لا جنبي وقوله أو المشتري  
شرط من البائع لا جنبي (قوله وظاهر البخر ترجيح العتق) أي حيث تقدم القول به من أن آخر عبارة تؤيد  
الفساد فانه نقل آخره عن المتن فانه قال محمد كل شيء بشرط على البائع ففسد به البيع فإذا شرطه على  
أجنبي فهو باطل كما إذا اشترى دابة على أن يبيعها فلان الأجنبي كذا فهو باطل كما إذا شرط على البائع أن يبيع  
وكل شيء بشرطه على البائع لا يفسد به البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل (قوله كذا شرطه من معلوم) أي  
بالإشارة أو التسمية معلوم يكن مسمى ولا مضاف إليه لم يجوز لأدائه أصابعاً على تعينه في المجلس ودفع إليه ففسل  
أن يفتق أو أن يجهل الثمن ويطلب الرهن بخر (قوله وكسبل حاضر) قيد بمضرة الكسبل لانه لو كان المكسبل غائباً  
وقبل قبل التفريق أو كان حاضر المدة لم يميز بخر (قوله أي مبرم) قال في المصباح المبرم بالغ الخلد وهو  
متراب وأصله القارية بمر انتهى (قوله على أن يمدوه) أي يجهل معهما مثلاً آخر ليس تعلقاً لرجلين في وقته  
في البخر يقتضيه (قوله وبشرط) بالتثنية يمكن من السمرقندي (قوله وهو البخر) الذي على طهر القدم يمكن  
والسمرقندي البخر . كونه البخر الذي يقتضيه البخر انتهى (قوله ومثله) أي التشرية (قوله انحصاراً)  
والقياس فانه لا يبيع من النفع له فمشتري مع كونه العتق لا يقتضيه (قوله فمعامل) وفي الخروج منه خرج بخر  
بخر (قوله هذا إذا أطلقه بكلمة على) قال في البخر وقيد بعمل لأن الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع  
الوجوه إلا فيما إذا قال ان رضى أي أو فلان في ثلاثة أيام والتفصيل السابق اعلمه وأدلى بطلاناً على واطاهر  
من كلامهم أن قوله بشرط كذا بخر على لا بخر أن وقته على بدون دواولاً فلو زادها كان قال بخر كذا بكدا  
وعلى أن تخر في كذا بخر لا يكون شرطا وتعمل أصدا في الشرط إذا لم يخرجه مخرج الوعد  
أما إذا أخرجه مخرجه كما إذا قال اشترى حتى أوفى الخواطة لم يفسد وان لم يبيع البائع لم يخرجه ويخير المشتري  
في الرد إذا كان . فلهذا فانه قد ظن الحق الشرط العام بالقدليل يتحقق عند لا عام رضى الله تعالى عنه وقيل لا  
وهو الصحيح ونماه فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله وإذا اقتضى المشتري المبيع الخ) شروع

وفيه تقع لا أحدهما أو) وفيه تقع (المبيع) هو  
(من أهل الاستحقاق) النفع بأن يكون آدمياً  
فلو لم يكن كذا بشرط أن لا يركب الدابة المبيعة  
لم يكن فاسداً . (قوله هو من أهل الاستحقاق) أي من أهل أن يفتق حقه على الفدية كالأدي  
ولم يرد النسب بجواره (أما لو جرى العرف به مع (قوله أو ورويه  
النسب) فانه لما ورد به النسب دل على انه من طب المصلحة دون المصلحة وهذا جواب الاستحسان والقياس أن  
يفسد ككونه شرطا محالاً للمقتضى العقد وهو ثبوت المصلحة حالاً في العوضين مع (قوله وفيه تقع فمشتري) .  
ما دام باع يدا بشرط أن يفي له ثمن حوائطه فمصلحة أو مباحة على أن يفي بها مسجداً أو طعاماً على أن يصدق  
به فهو فاسد فتح (قوله مثال لما فيه مع لبايع) منه ما دام شرطاً يدفع المشتري الثمن إلى غريمه إلخ لسقوط فدية  
القضاء عنه بخر (قوله ما من الخ) هذا انما يظهر لو قال أو يستخذه أو يدين ثلاثة أيام وقوله جار أن بشرط  
لا استخدام ظاهر بتم استخدام البائع والمشتري ون كان المقام في القول (قوله أو يفتقه) قال في البخر ولم يحصل  
الموت فبشرط في الله تعالى منه بشرط وشرط في الله تعالى هو كذا لا البيع بشرط المتق من المشتري إذ  
أعته مع البيع ووجب عليه الثمن عند أي حنيقة وفي الله تعالى . وقال في فاسد أو تحب البهية لأن  
البيع قد وقع فاسداً فلا يتطلب محاصره أن شرط العتق من حيث رآه له بل لا يتم العقد على ما ذهبوا إليه ولكن  
من حيث حكمه بلامه لأنه منقوض لانه لا يفسد ولو زاد أو وجد العتق فمصلحة المصلحة فخرج جانب  
الجواز فكان الحال موقوفة بخلاف ما إذا دبره أو استوله فانه لا ينيان الملك لجواز قصاء القاتلي عليه ما  
تتمى لمصلحة وفي المصنف أنه ثبت العتق (قوله واللا) قال الحوي أجدها أنه إذا أعتقه قبل إقائه لم يفتق  
(قوله مثال) أي قوله أو يفتقه الخ كما أفاده المصنف قال في المثال الجنس (قوله لم يبيع بسخة) فان الثمن بالله  
أو لا تداء له لا يدرى فترجى زيادة خالية من العوض ففسد البيع مع (قوله بشرط المصلحة المشتري) أو  
في المبيع (قوله فلو بشرط) أي البائع (قوله أو أن يقرضه البائع) هذا شرط من المشتري لا جنبي وقوله أو المشتري  
شرط من البائع لا جنبي (قوله وظاهر البخر ترجيح العتق) أي حيث تقدم القول به من أن آخر عبارة تؤيد  
الفساد فانه نقل آخره عن المتن فانه قال محمد كل شيء بشرط على البائع ففسد به البيع فإذا شرطه على  
أجنبي فهو باطل كما إذا اشترى دابة على أن يبيعها فلان الأجنبي كذا فهو باطل كما إذا شرط على البائع أن يبيع  
وكل شيء بشرطه على البائع لا يفسد به البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل (قوله كذا شرطه من معلوم) أي  
بالإشارة أو التسمية معلوم يكن مسمى ولا مضاف إليه لم يجوز لأدائه أصابعاً على تعينه في المجلس ودفع إليه ففسل  
أن يفتق أو أن يجهل الثمن ويطلب الرهن بخر (قوله وكسبل حاضر) قيد بمضرة الكسبل لانه لو كان المكسبل غائباً  
وقبل قبل التفريق أو كان حاضر المدة لم يميز بخر (قوله أي مبرم) قال في المصباح المبرم بالغ الخلد وهو  
متراب وأصله القارية بمر انتهى (قوله على أن يمدوه) أي يجهل معهما مثلاً آخر ليس تعلقاً لرجلين في وقته  
في البخر يقتضيه (قوله وبشرط) بالتثنية يمكن من السمرقندي (قوله وهو البخر) الذي على طهر القدم يمكن  
والسمرقندي البخر . كونه البخر الذي يقتضيه البخر انتهى (قوله ومثله) أي التشرية (قوله انحصاراً)  
والقياس فانه لا يبيع من النفع له فمشتري مع كونه العتق لا يقتضيه (قوله فمعامل) وفي الخروج منه خرج بخر  
بخر (قوله هذا إذا أطلقه بكلمة على) قال في البخر وقيد بعمل لأن الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع  
الوجوه إلا فيما إذا قال ان رضى أي أو فلان في ثلاثة أيام والتفصيل السابق اعلمه وأدلى بطلاناً على واطاهر  
من كلامهم أن قوله بشرط كذا بخر على لا بخر أن وقته على بدون دواولاً فلو زادها كان قال بخر كذا بكدا  
وعلى أن تخر في كذا بخر لا يكون شرطا وتعمل أصدا في الشرط إذا لم يخرجه مخرج الوعد  
أما إذا أخرجه مخرجه كما إذا قال اشترى حتى أوفى الخواطة لم يفسد وان لم يبيع البائع لم يخرجه ويخير المشتري  
في الرد إذا كان . فلهذا فانه قد ظن الحق الشرط العام بالقدليل يتحقق عند لا عام رضى الله تعالى عنه وقيل لا  
وهو الصحيح ونماه فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله وإذا اقتضى المشتري المبيع الخ) شروع

المشتري المبيع



في بيان أحكام البيع الفاسد قال في البحر فله معصية فعليه التوبة منه بخسفه وأشار المصنف بذكر القبض الى  
انه ليس له وضاع في يده فلو كان في يده وديعة مملوكة بغير رد القبول وشمل كلامه قبض الوكيل (قوله برضا) تبع  
في التعبير به صاحب الدور (قوله عبر ابن الكمال باذن بائعه) قال في شرحه انما ذكر الاذن دون الرضا  
اذ لا عبرة برضا في البيع الفاسد على ما استنف عليه في كتاب الاكراه انتهى حلي والذي عبر به حافظ الدين بأمر  
البائع وهو شامل لما اذا باع مكرها وسلم مكرها فانه يثبت الملك مع أن الرضا مستنف في صورة الاكراه فانه  
لعدم الرضا ملأ كان أو غيره غاية الامر أن غير المالك لا يفسد الاختيار فالشرط هو الامر لا الرضا ومن هنا  
تم لم يفي عبارة الدور من الابهام فلو قال كما في الكنز أمر البائع بدلا من قوله برضا ياتعه لكان أولى أبو السعود  
(قوله صريحا) بأن الأمر بالقبض سواء قبضه بغيره أو غيبته شاي من الاتفاق (قوله بأن قبضه في مجلس  
العقد بغيره) تصوير للاذن دلالة أما بعد الجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك  
به فانه يكون اذا قبض القبض دلالة انتهى حلي عن التفرقات كان مما يملك بالقبض كالحجر والخنزير فلا بد من صريح  
الاذن أبو السعود عن الزامي (قوله وتقدم مع حكمه) حيث قال المصنف والشراح والبيع الباطل حكمه عدم  
ملك المشتري اياه اذا قبضه فلا يشترط لو ملك المبيع عنده لانه أمانة وصح في القنية ضمانه قبل وعليه القنوى اه  
(قوله وحينئذ) أي حين اذ خرج الباطل بذكر الفاسد (قوله كما مر) أي في أول ترجمة البيع الفاسد حيث قال  
الشراح المراد بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فم المبيع الباطل والمكروه (قوله حتى اخرجته) أي الباطل بذلك أي  
بقوله وكل من عوضه مال وتعبه لم يورى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحجر والخنزير  
بالدراهم فانه باطل مع أن كلامه موضع مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقضاه أن هذا الفرد  
من الباطل يكون فاسدا بملك بالقبض وليس كذلك أبو السعود (قوله ولم يره البائع عنه) لاحاجة اليه فان  
قوله برضا ياتعه مضمون عنه وأما ذكره في عبارة الاصلاح وغيره وهي قوله باذن بائعه صريحا أو دلالة كما اذا  
قبض في مجلس عقده ولم يره منه انتهى في محله لا سيما من ثمة قوله كما اذا قبض في مجلس عقده انتهى حلي واذ انهاء  
وقد صرح كان غاصا (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) أما لو كان فيه خيار شرط فلا يفسد الملك بالقبض لانه  
لا يفسد في البيع مطلقا انتهى حلي في غاصه أول ويضي غاصه لأن القبض عند سقوط الشرط كما لا يخفى انتهى  
حلي (قوله مملوكة) أي ملك عينه هو قول ثمة بلح دليل أن المشتري اذا أعنفه بعد قبضه صح وكان الولاء له  
ولو باعه كان الثمن له وبذلك وجوب الاستبراء على البائع اذا ردت الجارية طلبة ولو لا حرجها من ملكه لم يجب  
وقال ثمة العراقي انما يملك التصرف دون الامين (قوله في بيع الهازل) قال في البحر وليس كل فاسد بملك بالقبض  
معد كباقي الفوائد الفقهية أن بيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره الزدوي في الاصول وقال الحلي لاحاجة  
الى استشهاده لما قدمه أول البيوع من أنه باطل غير منقذ أصلا وبيننا هذا الفرق بينه وبين المصنوع انتهى  
وفي - وان شئ الاشياء القول بطلانه مشكل لخالفته ما تقرره من التعرقة بين الباطل والعامد من أن الباطل  
هو الذي لم يكن منعقد بأصله ولا بوصفه والفاسد ما كان منه قد أصله لا بوصفه وبيع الهازل منعقد بحسب  
أصله لأن أصله مال عام لا غير منعقد بوصفه لأن الهزل غير متناه في خياره المتبايعين وهو شرط فيه منقذ له ما فيكون  
فاسدا فكيف يكون باطلا وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بالبطلان الفساد لانهم ما أجازوا جزوا لو كان باطلا  
حقيقة لما أجازوا الباطل لانقضاء الاجازة أو بانه يشبهه الباطل في حكمه وهو عدم إعادة الحكم والهزل هو أن  
لا يراد بالملك معناه الحقيقي ولا المجازي ضد الجذر وهو أن يراد به أحد هما وشرطه أن يكون صريحا مشروطا  
بالا أن قبل العقد الا أنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط فاذا أضافه على الهزل منعقد فاسدا  
غير موجب للملك وان اتصل به القبض لا نعدم الرضا بالملك (قوله وفي شراء الاب من ماله لطفله) نقله في البحر  
عن المحيط وعبارة المحيط باع عبد اس ابنه البغي فاسدا أو اشترى عبد نفسه من مال الصغير فاسدا  
لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستهمله انتهى وذلك لأن القبض في اله ورثين من الاب منقذ فلا يثبت الملك  
الا بالاستعمال لوقال الشراح وفي بيع الاب من ماله لطفله فاسدا أو اشترى لنفسه من مال طله كذلك لا يملك  
حتى يقبضه ويستهمله لكن أوصع الآلة اذا كان الشراء لطفل يكون الاستعمال في حاجة الطفل (قوله  
كذلك) أي من ماله (قوله لا يملكه به) أي بالقبض هذا سبق على أن التولية لا تعد قبضا وهو ما في الجنب والعمادية

برضا) عبر ابن الكمال باذن (بأنه صريحا أو  
دلالة) بأن قبضه في مجلس العقد بغيره (في  
البيع الفاسد) وبه خرج الباطل وتقدم مع  
حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول الهادي  
والغناية وكل من عوضه مال كما أفاده ابن  
الكمال لكن أوجب سعدى بأنه لا كان الفاسد  
بيع الباطل مجازا كما ترحق ارجحه بذلك  
فتنبه (ولم يره) البائع منه ولم يكن فيه  
خيار شرط (مملوكة) الا في ثلاث في بيع  
الهازل وفي شراء الاب من ماله لطفله أو بعه  
معد كباقي الفوائد الفقهية أن بيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره الزدوي في الاصول وقال الحلي لاحاجة  
الى استشهاده لما قدمه أول البيوع من أنه باطل غير منقذ أصلا وبيننا هذا الفرق بينه وبين المصنوع انتهى  
وفي - وان شئ الاشياء القول بطلانه مشكل لخالفته ما تقرره من التعرقة بين الباطل والعامد من أن الباطل  
هو الذي لم يكن منعقد بأصله ولا بوصفه والفاسد ما كان منه قد أصله لا بوصفه وبيع الهازل منعقد بحسب  
أصله لأن أصله مال عام لا غير منعقد بوصفه لأن الهزل غير متناه في خياره المتبايعين وهو شرط فيه منقذ له ما فيكون  
فاسدا فكيف يكون باطلا وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بالبطلان الفساد لانهم ما أجازوا جزوا لو كان باطلا  
حقيقة لما أجازوا الباطل لانقضاء الاجازة أو بانه يشبهه الباطل في حكمه وهو عدم إعادة الحكم والهزل هو أن  
لا يراد بالملك معناه الحقيقي ولا المجازي ضد الجذر وهو أن يراد به أحد هما وشرطه أن يكون صريحا مشروطا  
بالا أن قبل العقد الا أنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط فاذا أضافه على الهزل منعقد فاسدا  
غير موجب للملك وان اتصل به القبض لا نعدم الرضا بالملك (قوله وفي شراء الاب من ماله لطفله) نقله في البحر  
عن المحيط وعبارة المحيط باع عبد اس ابنه البغي فاسدا أو اشترى عبد نفسه من مال الصغير فاسدا  
لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستهمله انتهى وذلك لأن القبض في اله ورثين من الاب منقذ فلا يثبت الملك  
الا بالاستعمال لوقال الشراح وفي بيع الاب من ماله لطفله فاسدا أو اشترى لنفسه من مال طله كذلك لا يملك  
حتى يقبضه ويستهمله لكن أوصع الآلة اذا كان الشراء لطفل يكون الاستعمال في حاجة الطفل (قوله  
كذلك) أي من ماله (قوله لا يملكه به) أي بالقبض هذا سبق على أن التولية لا تعد قبضا وهو ما في الجنب والعمادية

اذ لو كانت قبض الكنان بخلته بدينار فبما وقيل ان التولية قبض وصحة في انما عليه فلو كانت الامانة  
حاضرة وخسلي بينهما بدينار فبما وقيل ان التولية قبض وصحة في انما عليه فلو كانت الامانة  
وحجرت ايضا ما في حق القدر من قوله فلو كان في يده ودينه ما كبحير والقبول (قوله واذا ملكه) مرتبط بقول  
المشتري ملكه (قوله ثبت كل احكام الملك) فيه صواب المشتري خصما ليقدمه لانه يملك رقبته اذا اعتقه بعد  
قبضه مع عتقه وكان الولاء له ولو باعه كان الفسخ (قوله لا يملك له اكله) لو طعما (قوله ولا يملكه) لو كان ثوبا فلو  
ولا وطؤها ذكر العاصي في فسخه خلافا في حرمة وطئها قبل يكره ولا يهرم وقيل يجوز للمشتري كل تصرف  
يجري فيه الا باحسان والا فلا كذا في نص من جامع المصنفين يجوز الاكل والشرب لا لو طعما قاله تعالى ولا  
من افقه العالم يملك للمشتري ان يباها لانه وجب عليه ردّها كما لا يكون مصرّا على العتق فاشترى بالوط  
اعراض من الرذلة هذا المعنى لم يجوز وطؤها لانه لم يملكها والمشتري فيها التهمة لان حق البائع لم يقطع مما  
انتهى شئ (قوله ولا ان يترك حوائضه البائع) لفسخ التهمة (قوله ولا شفعة بل رد ولو مقاربا) ولا خلطة في  
نفس المبيع وشريك في حق البيع لان حق الفسخ لم يقطع لانه على شرف الصبح والاسترداد جباله اذ حق  
اذا سقط حق الصبح بان يبي المشتري فيه ثبت حق الشفعة فله ان يبيعها في حصة الشفعة (قوله ولا شفعة  
بها) بحالها ما في الرقبة لا يملك المشتري اذ انشأه فاسد اذ يبيعها اذ اخلها للمشتري بالشفعة ابو السعود  
وفي الجهر فله (قوله يعني ان يبعدها كالح) والواجب فيه رد العين (قوله او انه ذررده) من طعنه ثم وصار  
انهم هذا اذ ذررده بغيره او غيره والواجب قبضه اقامه ردّه اذ يبيعها فله ردّه من طعنه على ذلك  
(قوله يوم قضه) هذا بعد ما وقان محمد رضي الله تعالى عنه فله ردّه يوم انقضه له بان تلاف ينزّر كال  
(قوله لانه) أي بالقبض والاولى لانه (قوله نكاحه الزيادة) أي والعول قول من ثنى لصمان من ماله والامة  
بما تبيع بغير (قوله فسخه قبل القبض) يعلم صاحبه لا يرده وان كان بعد القبض فان كان العاصي صلب انعقد  
بان كان راجعا الى البدن المبيع او انما كسب درهم بدينار فله ردّه كذا وان كان بدينار  
راشدا كالمبيع الى أجل مجهول او بشرط فله ردّه كذا في هذه المدة المردوم ودد محمد الصبح ان له  
منفعة الشرط ولم يشترط ابو يوسف علم الا حروا في الرداية على قول محمد بانه شرط علمه ولم يشترط  
بغير (قوله ويكون امتناعا منه) الاولى اسقاط قوله ويكون قوله ان يبيعها فله ردّه فانه ما انشأه  
حلي (قوله مادام المبيع بحاله في يد المشتري) سيأتي محرمه في قول المصنف في ردّه باعنه يبيع بغير  
بما تبيع وهو انه ينتفع بفسخ ادبائه واعتقه وذا زيادة منه في ردّه (قوله فسخه) أي المبيع الحاصل  
وهو معلوم من المقام (قوله فيجب ردّها) وذلك بالنسبة (قوله واذا اصرأ حدهما) مثله ما اذا اصرأ على الردية  
وقوله فله ردّه) الاولى فعلية منه لان ردّه واجب على الصادر وهو اول محلي لعدوان الوجوب  
يستفاد منه الجواز بدون مكر (قوله ردّه المشتري) او وصل الى الدائم كما يأتي (قوله مائة او صدقة) وجمع  
المشتري فيهما بالنسبة الذي دفعه لانه متارك (قوله او يبيع) مفتوح كون الرد متاركة أم لا يبيع يبيع بغير  
من الثمن الاول ولا يرجع الا بقدر ما دفعه (قوله وغصب) فيه تأمل اذ لا يملك الغصب الا ان يرد اذ لا يملك  
الى يد البائع طائفا أي لا يجيد كونه برده من المشتري فله ردّه ابو الوفاء (قوله ووقع في يد بائه) أي المبيع في يد  
بائه لا يملك كون متاركة فلا يخرج من ملكه اذ ادرده عليه لم يبق له ما عاده المشتري الى ماله فله ردّه  
لا يملكه الثمن ولا التهمة وفيه ابن سلام بان يكون البيع متفقا عليه فان كان مختلفا به لا يبرأ الا بشوّه وضاه  
المقتضى وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين وما قاله ابن سلام أنه بغير (قوله وهو متاركة) والاثم لا يرتفع  
الا بالتوبة على ما يظهر (قوله ان المشتري يجهة) كالمبيع فاسد اذ يبيع به هو البائع قد مراعاة لخلق الشرع  
ولشبهة ملكه فيه (قوله والا فلا) حتى ان اشتري فسد اذ ادرجه المشتري من غير توبة او باعنه فله ردّه  
الرجل للبائع وفسد لا يبرأ المشتري عن فسخه حيث لم يبرأ الغير واصل الى البائع باعنه فله ردّه لانه وصل اليه  
من جهة أخرى انتهى مع (قوله وفسد في جامع المصنفين) حيث قال والمهر لوعاها هو هت من غير زوجها  
وهو وجهه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فله ردّه فانها نصف قيمة لعين عليها ولو وهبته من زوجها والمشتري  
بحالها لا يرجع عليها بشئ آخر كما في المنع انتهى حلي (قوله فان باعنه الح) انما يدينه لانه ملك ذلك تصرف

واما انما لم يثبت كل اسم من الاسماء  
 لا يخل له اكله ولا لبسه ولا طوطها ولا أن  
 ينزحها منه الخارج ولا شعبة الجار ولو عارا  
 انشاء وفي الجوهره ونسج الجميع ولا شعبة  
 بها هي - اذنة (عنه) ان منليا والاسباب  
 يعني ان بعد هلاكه او عذر رذله (يوم قبضه)  
 لان به يخل في ذماته ولا اعتبار بانه قبضه  
 كالمفرد وب (والقول فيها المثنى) لا يخل  
 الزيادة (و) يجب على كل واحد منهم ما فيه  
 من انقباض (و) يكون منها ما فيه ابن  
 (و) بعد ما دام (المبيع) هلكه جوهره  
 (في المثنى) انما المالك لا يملكه شيئا  
 ويجب رفعها (و) (لا) يشترط عليه  
 فاض (لان الواجب شرعا لا يحتاج له  
 دور (و) (المسئ) (على) (الملك)  
 وعلم (المسئ) فله (و) (المسئ) فله  
 فشرع برأيه (و) (المسئ) فله  
 على بانه (و) (المسئ) فله  
 من الوجوه (و) (المسئ) فله  
 (روقع في يده) فله (و) (المسئ) فله  
 المثنى من (و) (المسئ) فله  
 المثنى من (و) (المسئ) فله  
 أخرى (و) (المسئ) فله  
 اليه من (و) (المسئ) فله  
 المثلين (و) (المسئ) فله  
 المثنى فله (و) (المسئ) فله



فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد الثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع وحق العبد مقدم في الشرع  
 لحاجته (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه مال ليس يلزم ولم يدخل في البيع في ملك المشتري في صورة الخيار  
 فالبائع الفسخ وان لم يفسخ العقد الثاني ولو فسخ في مدة الخيار (قوله كجاءت) من قول المصنف وكل مبيع  
 فاسد الخ فلو باعه بأرض من الثمن الاول لا تلزمه الزيادة (قوله ينقض كل تصرفات المشتري) ظاهره يتم الاعتاق  
 ونحوه (قوله وسلم) شرط التسليم في الهبة لانها لا تنفذ الملك الا به (قوله أو استولدها) ظاهره ان المراد استيلا  
 حادث فلو كانت زوجته أو لا واستولدها ثم اشتراها فاسد أو قبضه هائل يكون كذلك لما كره اباها بجزر (قوله بعد  
 قبضه) الاولى وضعه آخر المسائل (قوله بأمره) أي المشتري (قوله وكذا لو أمره بطعن الحنطة الخ) فان المشتري  
 بالامر يكون قابضاً حكماً فذلك مع مثله الاعتاق لا تعاقه ما في القبض الحكيم (قوله اقتضاء) الاولى أن  
 يقول حكماً لان الاقتضاء لا يظهر هنا (قوله فقدم ملك الماء ورما لا يملكه الا امر) قال في البحر اطاق القبض فتمثل  
 القبض الحكيم كافي الظهيرية لو اشترى عبداً اشترا فاسدا ولم يقبضه فأمر البائع باعتاقه فاعتقه صح معتقه  
 عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه عجبة حيث ملك  
 الماء ورما يملك الا امر انتهى ولو طعن الحنطة المشتري أو ذبح قبل القبض ارسل كسب حراماً ولزمته القيمة  
 فيما يظهر (قوله وما في الثانية الخ) حيث قال اذا اشترى عبداً اشترا فاسدا فاقال للبائع قبل القبض اعتقه عن  
 فاعتقه البائع عنه كان العتق من البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة اشترا فاسدا فأمر البائع بطعنها  
 كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها كذا في المنع (قوله وقفا صحيحاً) التقييد بالصحيح يفيد  
 أن الوقف لو كان فاسداً بان اشترط فيه يعمه عند الحاجة لا يمنع الفسخ (قوله وأخرجه عن ملكه) عطف لازم  
 (قوله وما في النصوص الخ) حيث قال ولو وقفه أو جعله مسجد لا يطل حق الفسخ ما لم يكن حلياً عن  
 النهر (قوله غير صحيح) حله في النهر على احدى روايتين وهو أولى من التغليب قاله الحلي وحله في البحر على  
 ما إذا لم يقبض به أما إذا قضى به فانه يرتفع الفساد بما للزومه (قوله أو رهنه) أي المبيع فاسد لانه من العقود  
 اللازمة فيمنع من الرد من (قوله أو أوصى به) أي المشتري ثم مات سنة طحق الفسخ لان المبيع انتقل من ملكه الى  
 ملك الوصي له وهو ملائمة فاسداً كالموابعه من (قوله أو صدق به) الظاهر أنه لا يقطع حق الفسخ بالصدقة  
 الا بالتسليم كما ذكرنا في الهبة (قوله الا في أربع مذ كورة في الاشياء) قال فيها العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد  
 الزم وارفع الفساد الا في مسائل آجر فاسداً فاجر المستأجر صحيحاً فلا قول نفذها المشتري من المكره لو باع صحيحاً  
 فلم يكره نفذه المشتري فاسداً اذا آجر فللبائع نفذه وكذا اذا زوج انتهى وأنت خير بأن كلام المتن في تصرف  
 المشتري فاسداً فلا يصح استثناء الاولى منه لعدم دخولها وكذا الثانية لا احترازاً لمن عنها بقوله وفساد بغير الاراء  
 والثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير آجارية ونكاح انتهى حلياً (قوله وكذا كل تصرف قولي)  
 كالتدبير (قوله غير آجارية) لان الآجارية تفسخ بالامذار ورفع الفساد من الاعذار انتهى بجزر (قوله ونكاح) لانه  
 ليس فيه اخراج عن الملك (قوله المتعارف ولو الجلية) اعلم أن الكلام موضوع فيما اذا تصرف المشتري  
 بالنكاح بعد القبض كما هو الموضوع في كل المسائل السابقة وكلام اللولابي مفروض فيما قبل القبض وعبارته  
 زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يطل في قول أبي يوسف وهو المتعارف لان البيع متى  
 انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلاً ولم ينه على هذا المصنف ولا يشبهه  
 في مجرده وأما النكاح بعد القبض فقال في السراج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالامذار وقد عفا المشتري  
 وهي على ملكه انتهى فقوله وهي على ملكه صريح في انه بعد القبض اذا لم يملك في الفاسد قبله قد بر (قوله ومتى  
 زال المانع) أي من الفسخ (قوله كرجوع هبة) أي كرجوع واجب في هبة وهذا تمثيل لما ينزل به المانع والاولى  
 أن يقول بان رجوع في هبته ويكون تصوير الزوال قال في الفتح ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره  
 (قوله عادى حق الفسخ) لان هذه العقود كلها لم توجد كذا كونها فاسدة من كل وجه في الكل من (قوله لو قبل القضاء)  
 أي على المشتري فاسداً (قوله لا بعده) أي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة فلا يعود حق الفسخ لما يلزم عليه من  
 ابطال القضاء ومراعاة القيمة ما يملك المثل (قوله حتى يرد ثمنه المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محبوساً به كالرهن  
 من أراد بانه يرد المقبوض ليشمل غير النقدين (قوله كآجارية ورهن) أي فاسدين قال في التبيين ولو اشترى

فاسداً أو زوجاً أو مبيعاً لم يمنع الفسخ (غير بائنه)  
 فلو منعه كان نقض الاول كجاءت (فساد)  
 دفعه بالاكراه (قوله بقبض كل تصرفات  
 المشتري) أو رهنه وسلم أو اعتقه (أو كاتبه  
 أو استولدها ولو لم تعجل ردّها مع غيرها  
 أو استولدها) (بعد قبضه) فلو قبضه لم يعتق  
 انما قاله سراج (بعد قبضه) فلو قبضه الواسع  
 يعتقه بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره  
 بقبضه بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره  
 بقبض الحنطة أو ذبح الشاة فقبض المشتري  
 بقبض الحنطة أو ذبح الشاة فقبض المشتري  
 فابيضاً اقتضاء فقدم ملك الماء ورما لا يملكه  
 الا امر وما في الثانية على خلاف هذا  
 رواية أو غلط من الكتاب كآب طه العمادي  
 (أو وقفه) وقفاً صحيحاً لانه استهلكه حين وقفه  
 وأخرجه عن ما ذكره وما في جامع الفوائد  
 على خلاف هذا غير صحيح كآب طه المصنف  
 (أو رهنه أو أوصى) أو صدق (به نقد) البيع  
 الفاسد في جميع ما ذكره من تراجم الفسخ لتعلق  
 حق العبد به الا في أربع مذ كورة في الاشياء  
 ولذا كل تصرف قولي غير آجارية ونكاح  
 وهل يبطل نكاح الامه بالفسخ كرجوع هبة  
 ولو الجلية ومتى زال المانع كرجوع هبة  
 وهبته كاتب وفك رهن عادى حق الفسخ قبل  
 القضاء بالقيمة لا بعده (ولا يبطل حق الفسخ  
 بقبض أو صدق) فبما فيه الوارد به يقتضي  
 بقاء الفسخ (لا يأخذ ما قبضه حتى  
 يرد ثمنه) (قوله لا بعده) أي لو زال المانع من  
 مدونه بدينه نكاحاً فاسداً فليس للمشتري  
 حبه لاستيفاء دينه كآجارية ورهن وعقد





كانت الدراهم المقبوضة بمنزلة بدل المستحق والمصدق هو الدين والبذل الدراهم المقبوضة وبدل المستحق بمثلها  
ما كفا فسادا والحبس لفساد الملك لا أثر له فيما لا يتعين لانه شبهة الشبهة فلهذا طاب له الرجح ولم يتصدق به ان  
وهذا يفيد أن الكلام في الرجح الحاصل قبل التعادق وانظر حكم ما حصل بعده وتوقف فيه بعضهم (قوله  
لان بدل المستحق بمثلها) قال في ايضاح الامساح لان المال المقضى بدل الدين الذي هو حق  
المدعي والمدي باع دينه بما أخذه فاذا تصادق على عدم الدين صار كانه استحق ملك البائع وبدل المستحق بمثلها  
ملك كفا فسادا فيكون البيع في حق البذل يفسد اذا لا يورث الحبس فيما لا يتعين بالتعيين انتهى - (قوله  
فيما يتعين) كالعروض لا فيما لا يتعين كالتقود والاعداد المتقاربة (قوله فيعمل فيهما) أي فيما يتعين وما لا يتعين  
وهذا عندهما وعند أبي يوسف يطيب لان شرط الطيب عنده الضمان وقد وجد اتفاقا (قوله لا يملكه أصلا)  
فالحبس حينئذ لعدم الملك فلا يطيب له ما ربح مع مطلقا سواء تغير أم لا عندهما (قوله وقواه في النهر) ينصرف بحكمهم  
في القرار بأن المقر له اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحل له أخذه من كره منه أما لو اتفق عليه  
حل له الاخذ منه ومحمد بن خلاف لا يوجب ويحمل الكلام هنا على ما اذا اذن أن عليه  
دين بالارث من أبيه ثم نسي أن وكيله أو فاء لايه فتصادق على أن لا دين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن فتدبره  
انتهى (قوله الحرام ينقل) أي من ذمة الى ذمة وبه يعلم حرمة شراء المنهوب وطعام الغصب ولو استأجره بطبخه الا  
أن يؤدي قيمته أو بعضها أو يساع منها (قوله لكن لا يطيب له) الحبس الملك بالغدر بخلاف ما لو دس بغير أمان فانه  
لا غدر منه فيطيب له (قوله الحرمة متعددة) أي تتحقق على أشخاص متعددة (قوله وقيدته) أي قيد الحل للوارث  
(قوله بأن لا يعلم أرباب الاموال) أما اذا علمهم أو ورثتهم وجب عليه الرد وان لم يرد حرم عليه (قوله وسنحققه  
عنه) قال هناك بعدد كره ما هنا لكن في المنهي مات وصاحب به سرام فالمراث - لال ثم رمز وقال لانا أخذ هذه  
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فقبه انتهى حلي وهذا يفيد الحرمة متى علمها وان لم يعلم الأرباب (قوله بعد  
القراغ من القولية) فيه انه ذكر فيما تقدم وهو يدون بالتعاطي وهو فعل وذكر المؤلف الاستيلاء وهو فعل (قوله  
رمة) أي المشتري قيمتها أي قيمة الدار والارض منع والاولى افراد الضمير لان العطف بأو وعطف الكارخي  
في مختصره بأن البناء استلزاما عند الامام أي ومنه الغرس ولان البناء والغرس مما يقصد بهما الزرع وقد نص  
بسلط من الدائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع (قوله ويحب الكمال) حيث قال وقوله ما أوجه وكون  
البناء مقصدا للزراعة لا يمنع من زيادة في التجارة على ايجاب القلع فظهر أنه قد يراد للبقاء وقد لا انتهى حلي (قوله  
وتعقبه في النهر) بقوله أقول البناء الحاصل بتسليط البائع اغاية قصدية الدوام بخلاف الاجارة اذا تسليط فيها  
وبهذا عرف أن محط الاستدلال انه هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد وفيه  
أن هذا التعقب اغايبه وان لو كان الفسخ لحق البائع فيقال ان حقه سقط بتسليطه وقد علم أن الفسخ لحق  
الشارع فلا فرق اذا (قوله وكذا كل زيادة متصلة) فانه منع الرد ويجب على المشتري القيمة وحاصل مسائل  
الزيادة الاربع أن الفسخ انما يمنع في الاول فقط وأما مسائل النقصان فلا يمنع الفسخ شي منها وتأمل (قوله  
وجارية عاقت منه) عاقتا من الزيادة الغير المتولدة فنظر الماء الرجل (قوله فلو منفصلة) أي وهي متولدة (قوله  
او متولدة) أي متصلة والاولى في التعبير أن يقول فلو متصلة متولدة او منفصلة متولدة فله الفسخ وتكون  
الاولى مقابلة لقوله وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ويكون قوله وبعضها باستلزامها راجعا الى الثانية فانه  
في البحر قال ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الرائد وقيمة  
المبيع (قوله سوى منفصلة غير متولدة) كالكسب قال في البحر ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع  
هذه الزوائد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة (قوله مع  
الارض) فاذا كان من المشتري رجع عليه وطاهره ثم يرجع بالنقص اذا كان باقية مساوية أو بفعل المبيع (قوله  
صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع بغير (قوله خير انما  
ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري بغير (قوله وكره  
تحريرا) من غير خلاف وهي مساوية للبيع الفاسدة في المنع الشرعي أفاده المصنف وهذا يفيد أن المراد  
بالمكروه الحرام كما هو مذهب محمد ومذهب الامام أن المكروه ولو تحريرا من قسم الجائر كما أفاده المصنف

لان بدل المستحق بمثلها كفا فسادا والحبس  
لفساد الملك انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين  
وأما الحبس لعدم الملك كالفصل في العمل  
فيهما ما طاب له خسر ورواين الكمال وقال  
الكامل لو تعدد الكذب في دعواه الدين لا  
يجوز له أصلا وقواه في النهر وفيه الحرام ينقل  
فلو دخل بأمان وأخذ مال حربي بلا رضاه  
وأخرجه اليه ما كره وصح بيعه لكن لا يطيب  
له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد  
فانه لا يطيب له فساد عنه ويطيب للمشتري  
منه لعدة عقده وفي سطر الاشياء الحرمه  
تتعدد مع العلم بها الا في حق الوارث وقيدته  
في الطه - برية بأن لا يعلم أرباب الاموال  
وسنحققه عنه (ج) أو غرس فيما اشتراه فسادا  
شروع فيما يقطع حق التوابع (لزمه قيمتها)  
الحسية بعد الفراغ من التوابع (لزمه قيمتها)  
ولمنع الفسخ وقال لا ينقصهما ما ورد المبيع  
ورجعه الكمال وتعقبه في النهر لحصوله - ما  
منه سلب البائع وكذا كل زيادة متصلة غير  
متولدة كصبي وخياطة وطحن حنطة وات  
استوفى وغيره من زيادة عاقت منه فله  
منفصلة كزاد او متولدة ليس فله الفسخ  
وبعضها باستلزامها سوى منفصلة غير  
متولدة بوجهة وفي جامع المعادين لو نقص  
في يد المشتري بفعل المشتري أو المبيع أو باقية  
سماوية أخذه البائع مع الارض ولو بفعل  
البائع صار مستردا ولو بفعل الجاني خسر  
البائع (كره) تحريرا

في التلويح (قوله عنده ذان الاول) هو الواقع بعد الرزان جوى (قوله فلا بأس به) سرح به في الهابة والعبادة  
والذي في التبيين والبصر من باب الجمعة انه مكروه قال بعضهم وهذا انما يتأق على القول بأن التصريح غير  
معللة أفعال القول بأنهم معللة فلا كراهة فان علم انتهى لا شغلان عن السعي فاذا لم يوجد ان سعيها ما شير  
استعت العلة فينتفي المعلول (قوله وقد خص منه) أي من كراهة البيع عند الاذان لقوله ومعه انه لم يدخل  
لعدم العلة فيه حتى يخرج وقد يقال ان من لم يحب عليه الجمعة ارتبها عند الاذان لا كراهة ولو سعيها بعد  
لان السعي تبرع وانظره (قوله من لا جمعة عليه) كالمسا والمساقرين والمرضى لعدم وجوب السعي عليهم  
وفي المضمرات والذي يبيع ويشترى في المسجد أعظم انما أوائل وزرا تهي مخ (قوله أو يدعه) ويع في المعنى  
والحكم واحد (قوله ويجرى في المكاح) كان يريد في مهر امرؤ يظهر الرغبة وليس راغب في سعيه  
في غير ذلك من باب ما جرى فيه وو غيره لموله عليه لاسم لم تاجشوا أي لم يعلموا ذلك وهو مطلق (قوله  
وغيره) انه جازي قوله لا يكره) قول في بلوهره اما اذا طلمه بأول قيمته فلا بأس أن يرى في نفسه الى أن يباع فيه  
المبيع وان لم يكن له رغبة تهي والظاهر أن يجري ذلك في المكاح ونحوه وظاهره انه يجوز مدحه بما ليس فيه  
ادالم تباع التبعة وفيه نظر اذ هو كذب (قوله واليوم الخ) اليوم أي المهي عنه طلب المبيع بأن تترس النسي الذي  
دفعه غيره ذكر العلامة بوح (قوله وذكر الاح في الحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يتم الرجل  
على سوم أخيه ولا يحط على خطبة أخيه مع (قوله بل زيادة التيسير) أي هي في حق الخ اندر مرة كقوله  
في الغيبة ذكر الخ كذا يكره اذا حلف في منع غيبة الذي نهر (قوله وهذا بعد لاتفاق الخ) صورته بما في لسان  
أن يتسام الرجلان على السابعة والبيع والمشتري رضى بذلك ولم ينفذ العقد البيع حتى يدخل في قراءة على  
سومه فانه يجوز لكه يكره لاشتماله على الابحاش والاضرار وهذا فيجانب منه كان عن البيع كان له روحا  
اذ اجمع الماتع أي البيع ساطب به القول من النسي وكذلك في المكاح اما اذا لم يتخرج فلا بأس بذلك في  
(قوله أو المهر) لا روى أن يقول بعد تمام منه السوم ومثله لكاح (قوله وقد يباع عليه ان لازم قد حلف بال)  
قال في الجوهرة الحاسر كذا بطرح على طهر المهر أو الحمار والجمع أحسن وسوس انتهى غايه وروى الترمذي  
من حديث انس رضي الله تعالى عنه قال ارسل من الاندلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما في بيتك نبي فقال لي بلى جلس ناس بعثه ونبت فيه فذهبه وقعب تشرب فيه الماء  
فقال انت فيهم ما ما تأمهم ما أخذهم ما لي الله عليه ولم وقال من يشتري هذين فقال رجل اما أخذهم ما بهم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يريه على درهم قالها ما تبيع أو لا تأم فقال رجل اما أخذهم ما بهم  
فأخذهم ما بهم وأخذ الدرهمين فأعطاهم رجل وقال اشتري بأحد هما طعاما فبئذ أهدى إلى أهله واشربا لا حرا  
فأسافلتني به فأتاني فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ايده ثم قال اذهب فاحتطت وبع ولا تبتلخه  
عشر يوم ما فعل ثم جاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشتري به فبئذ أهدى إلى أهله واشربا لا حرا  
هذا خبرك من أن نهي المثلثة نكتة في وجهك يوم القيامة ان المثلثة لا تحمل الا الذي ضر مدقع اوزى غوم مطع  
أولى دم وجمع انتهى من حاشية الشامي (قوله ونافق الجلب) بفتح اللام معني الجلب هذا هو المذكور في الهر  
ونقله في البصر عن المغرب ولم أره غيره بالمعنى الثاني وعلى كل فهو من اصافة المصداق الى موهله وصورته كذا ذكره  
ارام الاسيحيابي أبو واحد من أهل مصر أخبرني فقالة عطية وأهل مصر في تحذوب قتاني ذلك الواحد  
الشافلة واشترى منهم جميع مائة رون ودخل مصر وباعه على ما يريد من النسي ولوتر لهم فادخلوا مائة منهم  
وباعوا هاهنا أهل مصر متفرقة فوسع أهل مصر بذلك فاذا كان الامر كما وصفتناه هو ما روه ان أهل مصر  
لا يتضررون بذلك فلا يكره وقال بعضهم صورته أن يلقاها رجل من أهل مصر فيشترى منهم أرخص من سعر  
المصر وهم لا يعلمون سعر المصر فالشرا جازي في الحكم ولكنه مذكور لانه عرروا الاستغناء به أهل مصر أو لم  
يستغروا به ما تاني (قوله اذا كان يضر بأهل البلدة) أي وان لم يضر اما اذا كان لا يضر كما اذا خرج يشترى  
قوت عياله فلا (قوله يكره للضرر ونقد) لقب ونشر مرتب ويدل له قول صاحب المرام الى الاول من الاضرار  
والثاني من الضرر (قوله وهذا في حالة الخط وعوز) لما فيه من الاضرار قال في القاموس العونيا تخريك الحاجة  
والفعل كفح يقال عوز الشيء لم يوجد والرجل فقتر كعوزوا من اشتد ما العوز بالكون حب

مع الجمعة السعي عند الاذان الاول  
تأنيدي بيان ولا بأس به لتعليل النسي  
بالاخذ بالاسعي فاذا انتهى انتهى  
شخص منه من لا جمعة عليه ذكره المصنف  
(واكره ان يبيع) ان يبيع ويبيع  
ولا يكره ان يبيع به بما ليس فيه له وجه  
ويجوز في المكاح وغيره ان يبيع بمثل  
ما اراد ان ياروه ما الخلدان ما الخلدان  
تباع لا ياروه ولود ما الخلدان ما الخلدان  
على سوم غيره (قوله لا بأس به) ان يبيع  
الاح في الحديث ان يبيع على ما يبيع  
سومه (قوله بعد الاذان الى ما يبيع) ان يبيع  
(والالا) يكره لانه مع من يبيع  
السلام قد حلف على ما يبيع مع من يبيع  
(ونافق الجلب) معني الجلب هذا هو المذكور في الهر  
(ادان) يضر بأهل البلدة أو يضر بالبلدة  
على الوارد من عدم ما يبيع فيكون له  
وانهرا اما انما انما يبيع (قوله لا بأس به)  
(بمعني الجلب) لا يضر بالبلدة وهذا في حالة الخط



الواحدة بينهما انتهى بالمعنى (قوله قبل المائتين المائتين والباقي المشتري) وعلى هذا الكلام بمعنى من كان الاستعمال  
على باع منه دون له انتهى نوح (قوله انهما السهمان والباقي) لف وتشر صرت فالحاضر السهمان والباقي البائع  
وهو المعنى بقول صاحب الاختيار وهو ان يجلب البادى السهمان فالحاضر السهمان والباقي البائع  
أعلى من السهم الموجود وقت الجلب وعلى هذا الكلام باقية على ظاهرها انتهى نوح (قوله يرزق الله به منهم  
بعضا) الذى فى البحر وحاشية الفاضل نوح بزيادة من ووجه الموافقة انه لو كان المراد المعنى الاول لكان آخر  
الحديث يدل على جواز لا منعه واعلم ان كلا المعنيين مكروه والكلام في أيهما امر ابا الحديث (قوله ثمانية من  
يبيع عليه السلام القدح والخمر ولا يضر رقبته ولا يكون يبيع الفقراء والحاجة ماسة اليه بصر (قوله مباغة  
في المتع) وجهه انه جعله بمنزلة الحال الذي لا يقع (قوله لا يضر رقبته ولا يكون يبيع الفقراء والحاجة ماسة اليه بصر (قوله مباغة  
الحاكم عن عمران بن حصين انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من فرق بين والده وولده فان لم يحاكم  
امناه جميع انتهى نوح (قوله وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر عن ابي يوسف روايتان  
في رواية ويجوز البيع في قرابة الولاد او في قرابة غيره ويجوز في قرابة غيره لانه هو الاصح في مذهب الشافعي  
وفي رواية ويجوز الكل أي قرابة الولاد وغيرهما وهو قول الامام أحمد لان الامر بالرد الوارد في الحديث  
لا يكون الا في العاصدة وقيل مالك لا يجوز في الام ويجوز في غيرها وما ذكره الشارح بعد من هذا مطلقا  
أي في قرابة الولاد وغيرهما انتهى (قوله غير بالغ) انما زاده لدفع توهم ان المراد به من لم يستقل بمخالع نفسه  
الضرورية وجبت فاما هو صغير في حاشية المكي عن المبسوط قال بعض مشايخنا واذا راها الصبيان  
ورضاها بالتفريق فلا بأس به لانهم من أهل النظر لا نفعهما (قوله وتوابعه) كالتدبير والاستبلاذ والكتابة  
(قوله ولو على مال) هـ الفقه على الاعتناق فقط كالايجب فلو قدمه على التواضع لكان أولى انتهى حاشي وذلك  
لان المنوع ان يربى بالهبة أو الوصية أو البيع وذلك (قوله عى - لم يبعقه) اذا ملكه (قوله أو كان  
المالك كافرا) قال في البحر وكذا لا يرد عليه ما اذا كان البائع حرييا مستأنا مسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء  
دفع الله مائة عنه (قوله لعدم شيطانية بالشرائع) قدما ان الاسع انه مخاطب بها اعتقادا واداءا قال في الفتح  
ولو حقه انه ان كان في ملتزم حلالا لا يضره من اهلهم والا فلا يجوز حوى (قوله أو مائة - تداد) فلو كان احدهما  
والآخر لغيره فلا بأس ببيع أحدهما (قوله فلا بأس به) لا حاجة اليه حاشي (قوله غير القرب) حال من ما اه  
(قوله والابوين) عطف على الاقرب انتهى حاشي قال في البحر فصار الاصل انه اذا كان معه عدد أحدهم بعد  
جار يبيعه وان كانوا في درجة فان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يملك مع الصغير  
الكل أو يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يملك مع الصغير  
أحدهما ويبيع مائة ومثل الخالة والعمة الأخ لاب والآخر كذا في الفتح (قوله والمحقق بهما) قال في البحر  
والجدة كالم فلو كان معه جدة وعمه وخالة جاز بيع العمة والخالة ولو كان معه عمه وخالة لا يباعون الا هما  
لاحتلاف الجهة مع اتحاد الدرجة (قوله كبر وجهه) أي كبر روجه أحدهما مع صفات الغير (قوله بالخساية)  
أي التي جناها المدفع (قوله ويبيعه بالدين) بأن كان أحدهما عبدا أو ذونا ديونا (قوله لان النظر الخ) يعني  
أن منع المالك من التبريق بين صغير وذى رحم محرم منه لا يجل دفع الضرر عن الصغير فلا يكف بدفع الضرر  
عنه على وجه يلحق الضرر بنفسه لانه لو منع عن التفرق بينهما مطلقا لحقه الضرر بالزامة الغداء لولى الخساية  
في المسئلة الاولى والزامة القيمة للفرع في المسئلة الثانية والزامة المغيث من غير احتسابه في المسئلة الثالثة  
ذكره الفاضل نوح (قوله عن الغير) وهو الغير (قوله بالغير) هو المالك (قوله بخلاف الكبيرين) لانه عليه السلام  
فرق بين مارية وسيرين باليمن المسئلة المقترحة ذكره الفاضل نوح أحدهما له الموقوف ملك الاسكندرية  
ومعه وكانت جارية يخاصمها بجميلة فوطئها بالملك فولدت ابراهيم وفوتئ وهو ابن ثمانية عشر شهرا وذهب  
ختما سيرين لمعان بن ثابت وهي ام ولد لـ حسان بن ثابت ولم يكر بمصر أحسن ولا أجل منهما وهما من أهل  
مغن من كورة انصافا لما رآه صلى الله عليه وسلم لم يعجبتهما وكانت احدهما تشبهه الاخرى فقال الله - ثم اخبر  
نيك فاختر الله تعالى له مارية وذلك انه قال لهم ما قولكم تشهدان له الا الله وأن محمدا رسول الله فبادرت  
مارية فشهدت قبل اختها ومكنت اختها ساعة ثم شهدت وقال صلى الله عليه وسلم لوفى ابراهيم ما تركت قطعا

قيل الحاضر المالك والباقي المشتري  
والاصح كفى المجتبى انهما السهمان والباقي  
لموافقة آخر الحديث دعوا اس يرزق الله  
به منهم بعضا ولما انتهى بالكلام لا يبن (لا)  
بأسره (بيعه من يربى) لما صرح به في بيع  
الدلالة (ولا يفرق) بغير ما في مسالة في المتع  
لانه عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده  
وولده وأخ وأخيه رواء ابن ماجه وغيره صنف  
وهو الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة  
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ (وذى رحم محرم  
منه) أي محرم من جهة الرحم لا الرضاع  
كأن من هو أخ رضاعا ففهم (الا اذا كان)  
التفريق (باعتناق) وتوابعه ولو على مال أو بيع  
من حلف بعتقه أو كان المالك كافرا لعدم  
مخاطبته بالشرائع أو مائة تداد ولو الآخر  
اطفله أو مكاتبه فلا بأس به أو تعدد محارمه  
ففيه بيع جاسوى واحد غير الاقرب والابوين  
والمحقق به ما فتح (أو يفرق) مستحق كبر وجهه  
مسألة (وكذا دفع أحدهما بالخساية) يبيعه  
بالدين (أو بلاف مال الغير) لا يضر  
المنافى دفع الضرر عن الغير فلا بأس  
به بخلاف الآخر





الملك أو باع عرضاً من غاصب عرض آخر  
للمالك به فالبيع باطل والحاصل أن بيعه  
موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع  
لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان  
المشتري صديقاً أو محبوراً عليه فيتوقف هذا  
اذا لم يثبت القسوى الى غيره فلو أضافه  
بأن قال بيع هذا العبد افلان وقال البائع  
بعته افلان يتوقف بزارية وغيره الا ان يعم  
انفسه باطل كما في الصبر والاشياء عن البدائع  
كأنه لانه غاصب وكذا من نفسه لان الواحد  
لا يتولى طرفي البيع الا بالكامر وبعبارة  
الاشياء بيع العضوى وموقوف الا في ثلاث  
فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط الخيار  
فيه للمالك تنقيح واذا باع عرضاً من غاصب  
عرض آخر للمالك به فصح لكن ضعف المصنف  
الاولى لها فنها الروع المذهب لتصريحهم  
بأن بيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا  
استحق فملاصق اجارته على الظاهر مع أن  
البائع باع لنفسه للمالك الذي هو المستحق  
مع أنه توقف على الاجارة وأما الثانية ففي النهر  
ويبقى الغاء الشرط فقط قلت وحاشا له كآفة  
شبهنا أن يعمه وقوف ولولفسه على الصحيح  
انتهى لكن في حاشية الاشياء لابن المصنف  
وردت عليه مستلزم من الخاوى وهما بيع  
العضوى مال صغير ومجنون لا ينفذ أصلاً  
الى هنا (و) وقف (بيع العبد والصبي  
المجبورين) على اجارة المولى والمولى وكذا  
المعتوه وفي العمادية وغيره لا تنفذ أقارب  
العبد ولا معتوده وسحقته في الحجر (و) وقف  
(بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على  
اجارة القاضي (وبيع المهر من والمستأجر  
والارض في مزارعة الغير) على اجارة  
مرتهن ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع  
شيء برقه) أي بالمسكوب عليه فان عمله  
المشتري في مجلس البيع نفذ والباطل قلت  
وفي مراجعة المهر أنه فاسد له عرضية الصحة  
لا بالعكس هو الصحيح وعليه قهرم مباشرة  
وعلى الضعيف لا

ليس بشرط بل اذا شرطه القسوى للمشتري له بأن قال اشترى هذا الفلان بكذا على أن فلا بنا بالخيار ثلاثة أيام  
لا يتوقف بيري عن قاضيان ومنه المفق (قوله المكلف) قيده لان المالك اذا كان صبياً أو مجنوناً فالبيع  
باطل وان لم يشترط الخيار له فيه انتهى حلي (قوله أو باع عرضاً الخ) يعني تباع غاصبان عرضين لرجل واحد  
فأجاز المالك لم يجز لان فائدة البيع ثبوت ملك الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد  
فلم ينفذ فلم تطفه الاجارة ولو غصب من رجلين وتباعا وأجاز المالك كان جاز والعلة المذكورة تظهر في فضولين  
فعلاما ذكرها فغصب ليس بقيد فيما يظهر وقيد بالعرض لانهم لو غصبا النقود من رجل وعقد اصره يصح  
لانهم لا تتغير في المعاضات أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله للمالك) خبر لم يتبدل المحذوف أي كلاهما للمالك  
واحد ويحتمل تعلقه ببيع أي باع على أنه للمالك لانفسه الا أن هذا معلوم من المصنف (قوله به) أي بالعرض  
الاخر وهو متعلق ببيع (قوله الا في هذه الخمسة) بزيادة بيع مال الصغير والمجنون وبهلهما مستلزم واحدة (قوله  
قيد) أي المصنف في قوله وقف بيع مال الغير (قوله نفذ عليه) أي على المشتري ولو أشهد أنه يشتره بغيره وقال  
الغير رضى فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكبلاً بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالاجارة بعد ذلك لانها تنال الحق  
الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد وأخذ الثمن كان بيعاً بالتعاطي بينهما بجر (قوله فيشوقف) على  
اجارة من اشترى له بجر (قوله هذا) أي النفاذ على القسوى المفهوم من نفذ عليه انتهى حلي (قوله ولو أضافه  
بأن قال الخ) هذا يقتضي أنه لا بد في التوقف من الاضافة الى فلان من الجنائين وهو خلاف الصحيح والصحيح  
أنه اذا أصيب العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجارة فلان كذا في البحر عن البرزبة (قوله لان يعمه  
لنفسه باطل) تعليل لقوله سابقاً فالبيع باطل وكان ينبغي ذكره عقبه اه حلي والاولى أن يكون تعليلاً لقول  
المصنف لما ذكره وقد أطال الشارح هذه العبارة ومخط فأنتم الاستدلال فلو ذكره موضع هذه الجملة تمامها  
انهم المقصود من غير سامة (قوله كما مر) أي أول البيوع وذكرنا شارح هذا القاضي والوصي مع الاب انتهى  
حلي (قوله وعسارة الاشياء الخ) لم يمد فائدة زائدة عما قبله وانما ذكره لاستدراك عليه (قوله الاولى) وهي  
ما اذا باع لنفسه (قوله بأن بيع الغاصب) أي الذي هو القيس عليه (قوله على الظاهر) أي من الرواية (قوله  
مع أنه توقف) الضمير يرجع الى بيع البائع لنفسه في صورة الاستحقاق والاولى حدودها العامة (قوله ويدعى الغاء  
الشرط) أي شرط الخيار فقط أي ويتوقف ببيع وهو بحث لا يمارس المنقول وقال صاحب الاشياء  
خيار الشرط دخل في الحكم لا البيع فلا يطله الا في بيع القسوى ذكره البيري (قوله قلت وحاشا له) لو أقي  
بالقاء وفزعه على قوله لكن ضعف المصنف كان اولى وهو من كلام المؤلف لصاحب النهر وقوله انتهى أي قول  
شيخه (قوله لكن في حاشية ابن المصنف) هي الروايات وهو مكرر مع قوله قريباً فلو صغيراً أو مجنوناً لم ينفذ أصلاً  
كافي الروايات معزى بالمدعى انتهى حلي (قوله الى هنا) أي انتهى (قوله للمجورين) أخرجه المأذونين فانه  
لا يتوقف بيعهم ما زال الحجر بالاذن (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه اذا تصرف بالبيع كحكم الصبي والعبد  
المجورين (قوله لا تنفذ أقارب العبد) أي بالنظر الى سيده أما بالنظر الى نفسه فتنفذ ويتأخر العمل بوجوبها الى  
العتق وهذا اذا كان محجوراً فان كان مأذوناً فقال المصنف والشارح في المأذون ويقر بوجوبه وغصب ورين  
ولو عليه دين لغير زوج وولد ودوا وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافاً لما (قوله ولا عقوده) ظاهره  
ينافي المصنف فان البيع من جملة العقود وهو موقوف لا غير منه وقد يمكن أن يجاب بأن المراد أنها لا تنفذ  
لازمة (قوله وسحقته في الحجر) حاصل ما ذكره فيه أن اقراره معتبر في حق نفسه فيؤخر الى ما بعد العتق انتهى  
حلي (قوله من فاسد عقل غير رشيد) هو والسفيه الذي لا يحسن التصرف ثم أن كان المراد به المجبور عليه  
بالسفه فهو في الحكم كصغير كافي الحجر فلا يقتصر على اجارة القاضي وان كان المراد من بلغ رشيداً فالمنصوص  
عليه في الحجر أن تصرفاته صحيحة (قوله على اجارة مرتهن ومستأجر) فيما كانها دون الصبح على الصحيح وفرق  
بينهما الكراي يسي فجعل لمرتهن الاجارة والصبح دون المستأجر فلا يملكه لان المستأجر حقه في المدفوعة ولهذا  
لو ملكت العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط فهو استيفاء حكيم (قوله ومزارع) صورته كافي الحلي عن  
المتاوى الهندية اذا دفع أرضه مزارعة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل أو لم يزرع  
فباع صاحب الارض الارض يتوقف على اجارة المزارع انتهى (قوله أنه فاسد الخ) فهو في النسخة لالية حيث قال

انه من قبيل الفاسد لا الموقوف وهذا ما في المصنف فانه مبني على انه صحيح له عرضة الفساد بعدم العلم  
لان الموقوف صحيح اذا علمت ذلك تعلم ان قول المؤلف والابطال فيه تسامح (قوله ويبيع المبيع من غير مشروبه)  
قال في الدرر صورته باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا يفسد الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا يفسد الثاني ان كان  
يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في الموقوف لا وفي العقار على الخلاف انتهى قال  
في المنع وأعرضت عنه لانه في الحقيقة يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالشراء كما لا يخفى  
على ان قوله لا يفسد الثاني يتاخره قوله بعده لكنه يتوقف على الاجازة لان غير الموقوف لا يتوقف عليها كما لا يخفى  
انتهى واعتبر في الشرع بالابنية قول الدرر وفي العقار على الخلاف حيث قال أقول الخلاف الذي سياتي  
فيما اذا اشترى عقارا وباعه قبل قبضه لا فيمات كرهنا انتهى على (قوله ويبيع المرتبة) فانه موقوف عند تمام  
وجه الله تعالى انتهى من أي على الاسلام ولا يتوقف عندهما (قوله والبايع يعلم) من باب أولى اذا لم يعلم (قوله  
فان علم في المجلس) يرجع الى الصور الثلاثة (قوله والابطال) غير مسلم لانه فاسد بقيد الملك بالقبض شرعا لانه  
في البيع عبايع فلان (قوله ويبيع فيه خيار المجلس) فان في الشرع لالية انه ليس من الموقوف والخيار في شروط  
الما قدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يشترطه أجل كان له الخيار بذلك فجلس فقط فتح  
اذا علمت ذلك تعلم ان ما قاله الفاضل الوافي بهذا ذكره هذه المسئلة من قوله فيه تأمل فان خيار المجلس عند  
في قبول القابل بعد ايجاب الموجب والبيع الموقوف يكون بعد تحقق الايجاب وانقبول معا انتهى فيه نص  
فانه فهم ان المرتبة اوجب أحدهما ولم يقبل الاخر فان له خيار المجلس وليس كذلك (قوله لا يفسد) بل  
ولو لنفسه على ما قدمه والى ذلك الاشارة بقوله على ما مر من البائع (قوله على البينة) أي ان أكرر الغاصب  
(قوله ويبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سو كان معبدا ولا على ما في التهر عن النسخ وقد علم  
ان المراد تعذر الموقوف ولو صدق فاسد فان البيع في هذه الصور فاسد موقوف (قوله ويبيع المبيع لو رنه)  
وله مثل البينة عنده نهر (قوله وأوصد) أي البيع الموقوف (قوله الى نصف وثلاثين) أي فان وثلاثين دهن  
المصنف والموقف منها ثلثا وعشرين صورة وذكر في التهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة نقاشي  
والذي ذكره المصنف هـ البيع منه ويبيع البايع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة  
المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فان لم يصح منه موقوف وشراء الوكيل نصف موقوف في شرائه  
فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل المصروفه نفذ على الموكل ويبيع نصيبه من مشتركة بالخطأ أو الاختلاط فانه  
موقوف على اجازة شريكه ويبيع المولى عبده المذون فانه موقوف على اجازة اقرماه وكذا بيعه اكسابه ويبيع  
وكيل الوكيل بلاذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول ويبيع العبي بشرط الخيار اذا باع العبي في المدة  
والبيع عبا حلية أو عبا يريده أو عبا يحب أو رأس ماله أو عبا اشتراه انتهى أي فانه يتوقف على بيانه في المجلس  
كما تقدم نظيره (قوله اذا كان البايع والمشتري والمبيع فانما) لان الاجازة تصرف في العقد وذلك لا يتم الا بشي  
هذه الاشياء ولو لم يعلم حال المبيع وقت الاجازة من بقاء وعدم جاز البيع في قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه  
أولا وهو قول محمد لان الأصل بقاؤه وقال أبو يوسف ثانيا لا يصح ما لم يعلم قيساه عندهما لان الشك وقع  
في شرط الاجازة فلا ثبت مع الشك (قوله بحيث يعد شيئا آخر) بأن قطعه وخطه فان الاجازة لا تعمل حينئذ  
بخلاف ما لو صبه المشتري فانه اذا جاز رب الثوب البيع جازا فاده المصنف والذي في البحر خلافه فانه قال  
وأشار المصنف رضي الله تعالى عنه بشرائط قيام المبيع أي باعته وحاله اني أنه لو أجاز بعد صبيح المشتري الثوب  
فانه لا يجوز انتهى (قوله لان اجازته كالباع حكا) أي ولا ينفذ في البيع من قيام ما ذكر (قوله ولا يشترط قيام  
التمن أيضا لو كان عرضا مباحا) قال في الصروان كان التم عرضا كان مملوكا فله فصول واجازة لانه اجازة  
نقد لا اجازة عقد لانه لما كان العرض متعينا كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل يستدعي المبايعان وبعد  
نفاذا فيكون ملكا له وباجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأخير اجازته في النقل في العقد ثم يجب على المولى مثل  
المبيع ان كان غلبا ولا يفتنه لانه لما صار الدل له صار مشتريا لنفسه بحال الغير مستقرضه في ضمن الشراء  
فيجب عليه رده أي رده له كالموقف دية بمال الغير واستقرضت غير المثل جاز شراؤه وان لم يجز فصددا لا ترى  
ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته انتهى وقيد بالمعين لانه لا يجوز العقد بغير معين

وترك المصنف قول الدرر ويبيع المبيع من  
غير مشتري به له خوله في بيع مال الغير (و) و  
المرتبة والبيع عبا باع في ثلاث والبايع يعلم  
والمشتري له يعلم والبيع عبا باع في ثلاث  
الناس به أو يملك ما أخذ به فلان فان علم  
في الدار من بيع والابطال (ويبيع) ان الذي يبيعه  
فان يبيعه في الدار من بيع والابطال وان الذي  
فيه خيار المجلس (ويبيع) ان الذي يبيعه في الدار من  
اجازة المالك به في الدار من بيع والابطال وان الذي  
على ما مر من البينة أو اقرار الغاصب  
المالك الموقوف على البينة أو اقرار الغاصب  
ويبيع ما في تسليمه ضرر على البينة في المجلس  
ويبيع المبيع لو ارته على اجازة البايع في  
الورثة المرافعة المستعرفة على اجازة المرافعة  
ويبيع من لو يبايع أو لو يبيع أو لو يبيع  
اذا باع متعذرا لا يفسد في الورثة المرافعة  
أو يبيعه في ابطال أو يبيعه في الورثة المرافعة  
وثلاثين (وحاكمه) أي في بيع الموقوف  
في حال وقوعه كما مر (قبول الاجازة) من  
المشتري (ان الذي البايع والمشتري والمبيع  
فانما) بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا آخر  
لان اجازته كالباع حكا (وكذا) بشرط  
قيام (التمن) (أو لو) (أو عرضا) مفعيها  
لانه مبيع من وجه



فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا  
فلا تجوز اجازة وارثه ابطاله بموته (و) حكمه  
ايضا (ان اخذ) المالك (الثمن أو طلبه) من  
المشتري يكون اجازة هادية وهل للمشتري  
الرجوع على الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل  
الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه فضولي وقت  
الاداء لان علم قسبة واعتمده ابن الشخصية وأقره  
المصنف وجرم الزبلي وابن مالك بأنه أمانة  
مطلقا (وقوله) أسأت نهر (بئس ما صنعت  
أحسنت أو أصبت) على المختار فتح (وهبة  
الثمن من المشتري والتصدق عليه) به (اجازة)  
لوا المبيع قائما هادية (وقوله لا أجيز ذله)  
أي للبيع الموقوف فلا أجاز بعده لم يجز لأن  
المفسوخ لا يجاز بخلاف المستأجر لو قال  
لا أجيز بيع الأجر ثم أجاز جاز وأقاد كلامه  
جواز الاجازة بالفضول والدول وأن للمالك  
الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ لا الاجازة  
لذا للفضولي قبلها في البيع لا النكاح لانه  
معتبر بمحض بزازية وفي الجمع لو أجاز أحد  
المالكين خير المشتري في حصته وأزومه محمد  
بها (صح) أن فضوليا يبيع ملكه فأجاز ولم يعلم  
مقدار الثمن فلما علم رد المبيع فاعتبر اجازته  
لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حظه  
من الثمن مطلقا بزازية (اشترى من عاصب  
عبد افاعقه) المشتري (أو باعه فأجاز المالك)  
بيع الغاصب (أو أدى الغاصب) الضمان  
الى المالك على الاسع هداية (أو أدى  
المشتري الضمان اليه) على الصحيح قبله (نقد  
لاول) وهو العتق (لا الثاني) وهو البيع لأن  
ذعتاق انما يقتصر الى الملك وقت نفاذه لا وقت  
ثبوته قيد بعتق المشتري لأن عتق الغاصب  
لا يتخذ بأداء الضمان اثبت ملكه قبله  
(ولو قطعت يده) مثلا (عنده شتره فاجيز)  
البيع (فارشه) أي القطع (له) وكذا كل  
ما يحدث من المبيع (كالكسب والولد والعقر)  
ولو (قبل الاجازة) يكون للمشتري لأن الملك  
تم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر  
(ونصدق بما زاد على نصف الثمن وجوبا)  
لعدم دخوله في ضمانه فتح

٨٨ والافقيته وغير العرض ملك للمعيز أمانة في يد الفضولي ملق (و) كذا بشرط قيام (صاحب المتاع أيضا

الجهالة (قوله فيكون ملكا للفضولي) فإذا هلك يملك عليه (قوله وغير العرض الخ) قال في البصر وإذا أجاز  
المالك البيع وكان الثمن قد صار معلوما له أمانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لأن الاجازة الملاحة كالوكالة  
السابقة انتهى (قوله وكذا بشرط قيام صاحب المتاع أيضا) وهو المالك لأن العقد توقف على اجازته فلا يتخذ  
بالاجازة غيره بصر (قوله فلا تجوز اجازة وارثه) كما لا يقوم مقام الفضولي والمشتري وارثه ما ويكون الضمان على  
الفضولي إذا سلمه الى المشتري لتعديبه (قوله وحكمه أيضا الخ) لا وجه لتغيير المصنف عن ظاهره فإنه جعله مبتدأ  
واظهر قوله بعد اجازة وليس هذا من أحكام بيع الفضولي بل المقصود بيان ما يكون اجازة وما لا يكون على أنه قد  
ذكر أنه اجازة بقوله يكون اجازة (قوله وهل للمشتري الخ) هذه ليست مرتبطة بالمصنف بل هي مسألة مستقلة  
(قوله بأنه أمانة مطلقا) أي سواء هلك قبل الاجازة أو بعد هاها ما أفاده المصنف وقال الحلبي في بيان  
الاطلاق علم أنه فضولي أم لا وما في المصنف هو الذي في الزبلي وحينئذ لا وجه لذكر هذه العبارة هنا فتأمل  
(قوله على المختار) مقابله ما ذكره فاضلنا ان أحسنت أو أصبت أو وقفت لا يكون اجازة وله أن يرد لانه يترك  
للاستبراء (قوله لو المبيع قائما) هذا معلوم مما تقدم قريبا (قوله ثم أجاز جاز) لأن المستأجر انما يملك الاجازة  
دون الفسخ بصر (قوله وأقاد كلامه الخ) الاولى ذكره قبل قوله وقوله لا أجيز ذله وقوله والفسخ أقاده بقوله  
وقوله لا أجيز ذله (قوله والمشتري الفسخ) أي قبل الاجازة فخر زاعر لزوم العقد وهي جملة مستأنفة ليست من  
المقاد (قوله وكذا للفضولي قبلها) أي أنه أن يفسخ فقط حتى لو أجاز المالك بعد فسخ الفضولي لا يتخذ لروال  
العقد الموقوف وانما كان ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فإنه بعد الاجازة يكتسب كالوكيل فترجع حقوق  
العقد اليه فيطالب بالتسليم ويحاسب بالغيب وفي ذلك ضرورة فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته منع (قوله  
لا النكاح) فليس له أن يفسخه بالقول ولا بالفعل منع (قوله لانه معبر بمحض) فبالاجازة تنقل العبارة الى  
الموكل فتصير الحقوق منوطه لا بالفضولي منع (قوله خير المشتري في حصته) لتفرق الصنف عليه (قوله  
فأعتبر اجازته) بخلاف ما إذا أوصى رجل بوجه ما يبلغ ورثته أن أباهم أوصى بوصايا لا يعاون ما أوصى به  
فقالوا قد أجزنا ما أوصى به لانصع اجازتهم لان اجازتهم انما تجوز بهدمون المورث (قوله لصيرورته بالاجازة  
كالوكيل) أي والوكيل أن يبيع بما قل أو كثر عند الامام (قوله مطلقا) علم المالك بالخطأ أو لم يعلم منع وهذا ينبغي  
أن يكون على قول الامام أما عنده ما في تعدي البيع بمثل القيمة وبالنقد فاذا ظهر أن الثمن دون القيمة يعمل  
الفسخ (قوله على الاصح) مقابله انه لا يتخذ بأداء الضمان من الغاصب ويتخذ بأداء المشتري لأن ملك المشتري  
ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو انما بخلاف الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقصا ذكره  
الشارح (قوله لأن الاعتاق انما يقتصر الى الملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته) أي بخلاف البيع فإنه يحتاج الى  
الملك وقت ثبوته قال في النهر والقياس أن لا يجوز وهو قول محمد والخلاف مبني على أن بيع الفضولي لا يتخذ  
عند محمد في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان الاعتاق لا في الملك فيبطل وعندهما يوجب الملك  
موقفا لان الأصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لا دفع الضرر عن المالك والضرر في نقاد الملك لا في توقفه  
ولان لم أن الاعتاق يحتاج الى الملك وقت ثبوته بل وقت نفاذه والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق لابن آدم  
فيما لا يملك العتق النافذ في الحال وغاية ما يفيد لزوم الملك للعتق وهو ثابت هنا فانما لم يوقعه قبل الملك انتهى  
وأما هدم نفوذ البيع فلانه بالاجازة طرأ ملك للمشتري من الغاصب على ملكه موقوف للمشتري الثاني  
فابطله انتهى حاشي (قوله اثبت ملكه به) أي بالضمان لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع لاقادة الملك انتهى  
حاشي أي فقد وقع عتقه في غير ملكه أصلا فلا يتخذ بخلاف ما إذا أدى المشتري الضمان فان الملك يستند الى عقد  
المبايعه (قوله ولو قطعت يده) أي يد العبد الذي باعه الفضولي انتهى منع (قوله مثلا) فالمراد أرض الجراحة بصر  
(قوله والولد والعقر) أي فيما إذا تزوجها وولدت (قوله لأن الملك تم له من وقت الشراء) أي قتيين أن القطع ورد  
على ملكه منع (قوله بخلاف الغاصب) صورته غصب عبيد لمقطعت يده وضمنه الغاصب فإنه لا يملك الارش وان  
ملك المضمون لأن الملك في المصوب ثبت ضرورة على ما عرف وهي تندفع بثبوته من وقت الاداء فلا يملك الارش  
لعدم حصوله في ملكه أقاده في المنع (قوله لما مر) أي في قوله قريبا لثبوت ملكه به أي بالضمان لا بالغصب فان  
الغصب لم يوضع للملك (قوله لعدم دخوله في ضمانه) قال في المنع لأن فيه شبهة عدم الملك فإنه غير موجود حقيقة



وقت القطع وأرش اليد الواحدة في الحز نصف اليد وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان  
بمقابلته الثمن فبما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملائمة فتصدق به وجوبا فتح القدير (قوله قيد اتفاقي) لأنه ليس  
من صورة المسئلة فانه محل المنازعة بين البائع والمشتري (قوله فبرهن المشتري مثلا) أي أولم يبرهن قال في البحر  
وأشار المصنف بعدم قبول البيينة الى عدم قبوله لولم يكن له بيينة وليس المراد منه أن يبرهان البائع كذلك لأنه يصير  
مكثرا مع قول المصنف كالوأم البائع البيينة (قوله الفضولي) لاجابة اليه لانه محل المنازعة بين المتعاقدين  
(قوله للتناقض) اذا قدمه على العقد وهو ما عاقلان اعترافه منهما بصحته وتفاذه والبيينة لا تبقى الا على  
دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل واعتبر في الناية قولهم انه متناقض فلا تسمع دعواه ولا بيئته  
بأن التوفيق يمكن لجواز أن يكون المشتري أقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الاسترخاء طهر  
بعد ذلك بأن قال عدول معناه قبل البيع أكثر بذلك وشهدوا به ومن ذلك ان ليس بمانع وأوجب بأنه وان أمكن  
التوفيق لم يقبل لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهته وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فعبه مردود عليه  
فقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد قواين مقيد بما ذالم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته بغير  
(قوله الا في مسهلين) الاولى اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن تقبل  
الثانية وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الزاها أنه كان دبرها أو استولدها دبرها تقبل ويستردّها  
والعبر ويحصل على أنه فعل ذلك ثم تاب الى الله تعالى فأقر بالتدبير والاستيلاء وخروجها عن المعصية (قوله لان  
التناقض) أي من البائع (قوله لا يمنع صحة الاقرار) أي اقراره بعدم انه مر للمشتري أن يساعده فيه فتقتضيان  
فيقتض في حقهما بغير (قوله لعدم التهمة) أي في الاقرار على نفسه (قوله لا للمشتري) لبرائه بالتصادق منع  
(قوله خلافا للثاني) فقال له أن يبطله فاذا أدى رجوعه على البائع بناء على أن ابراء الوكيل المشتري من الثمن  
صحح عندهما رخص للموكل وعنده يصح منع (قوله بغير أمره) لاجابة اليه لانه محل النزاع (قوله هر) قوله  
من العناية ولم يتكلم على منه وهما والعلة تركه لانه أولى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها له ضمن اذا لم يقبض  
بالاولى (قوله وأما ادخالها الى بناء المشتري) أي كذا ذكره حافظ الدين في المكثر (قوله ثم اعترف البائع) أي  
لعدم دعوى المالك الغصب (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح علة لما قبله واعاوه عنه لعدم نزاع  
الدار من يد المشتري وتاعلة عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغيرها فهو عدم صحة غصب العقار وهو  
قواها وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف وأولاهما غصبه عنده (قوله ثبت الاقوى) ولولم يكن  
أحدهما أقوى كان تزوجه كل من رجلين أو بعامه فأجزأ ما بطل التزوج ويحبر كل من المشتريين بين أخذ النصف  
أو الترك وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها فانه رزمة بخلاف غيره والاجارة أحق من الرهن  
لاخادتها لأن المذمة دونها منع (قوله عند العقد) أي عند التصديق وكذا يكون بعد العلم لا يكون اجازة بغير  
والله تعالى أعلم وأستعين الله العظيم

باب في القارة

منها بينهما للفضولي أن عقد الفضولي يرفع عند عدم اجازته والاقالة رفع (قوله من أقال) وبأنى ثلاثين سال له  
قيل من باب باع الا أنه قبل نهر (قوله أجوف) أي عينه صرف علة ثم يشبه أن يأن وهو خير محذوف أي هو  
أجوف وبأنى خبر ثمان اشترى على قال العلامة نوح القارة مشتقة من النيل لاسم القول لوجود ثلاثة الاول  
انهم قالوا قلته البيع بالكسر ولو كانت مشتقة من القول لقبل قلته بالضم الثاني محي مصدره بالياء دون  
الواو قال في مجموع اللغة قال البيع قبل افسضه انتهى والمصدر من الامور التي يستدل بها على أصل النكحة  
الثالث أن أهل اللغة كساحب اصحاب الناموس وغيرهما كروها في مادة ق ي ل لافي مادة ق ي ول  
اتهم (قوله فغير بالعقد) فانه يعم قوله البيع والاحارة غيرهما بغير وجعل صاحب الرأى في العقد لا عهد  
وقصره على البيع فلو أي ما هنا وتأتي له من المقدم قوله وهذا ركنها الاول تأخيره عن قوله أو أحدهما  
مستدل كما فعله المصنف (قوله لعدم لزومها) هذه اجواب عن سؤال ورد على قوله أو أحدهما مستدل  
حاصله أن الاقالة عند النسي يبيع من كل وجه وعند الامام يبيع من الوجه والبيع لا ينعقد بذلك وحاصل  
الجواب أنهم لم تعط حكمه في ذلك من المساومة لا تحجب فيها العمل اللفظ على التصديق بخلاف البيع (قوله وقد

(باع عبدا فغيره بغير أمره) قيد اتفاقي  
(فبرهن المشتري) مثلا (على اقرار البائع)  
(الفضولي) أي اقرار (رب العبد أنه  
بأمره بالبيع) للعبد (وأراد) المشتري (رد  
المبيع ردت) بيئته ولم يقبل قوله للتناقض لم  
(كالوأم) البائع (البيينة انه باع بلا أمر  
أو برهن على اقرار المشتري بذلك) وأصله أن  
من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في  
مسهلين (وان أكثر البائع) المذكور ولو عد  
غير الثاني بغير (بأن رب العبد لم يأمره  
بالبيع ووافقه عليه) على عدم الامر  
(المشتري التناقض) البيع لان التناقض لا يمنع  
صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا توافقا بطل (في  
حقهما) في حق المالك (العبد) ان كذا ما  
وأي أنه كان بأمره في طالب البائع بالثمن  
لانه لا يملك الا المشتري خلافا للشافعي (باع دار  
غيره بغير أمره) وافندها المشتري نهر وأما  
ادخالها الى بناء المشتري فتد اتفاقي دور  
(ثم اعترف البائع) الفضولي (بالغصب وأما  
المشتري لم يضمن البائع اقراره بالدار) لعدم  
سرية اقراره على المشتري (فان برهن المالك  
أخذها) لانه تورد موامرها فروعها بغير  
فضولي وأجزأ من أوزونه ورغنه فأجزأ  
معاينة الامور فتد بغيره لانه لا زوجه  
فتد سكوت المالك عند العقد ليس باجارة نكاح  
من يبرهن لا قارة  
(باب في القارة)

(قوله انهم قالوا قلته البيع بالكسر ولو كانت مشتقة من القول لقبل قلته بالضم الثاني محي مصدره بالياء دون  
الواو قال في مجموع اللغة قال البيع قبل افسضه انتهى والمصدر من الامور التي يستدل بها على أصل النكحة  
الثالث أن أهل اللغة كساحب اصحاب الناموس وغيرهما كروها في مادة ق ي ل لافي مادة ق ي ول  
اتهم (قوله فغير بالعقد) فانه يعم قوله البيع والاحارة غيرهما بغير وجعل صاحب الرأى في العقد لا عهد  
وقصره على البيع فلو أي ما هنا وتأتي له من المقدم قوله وهذا ركنها الاول تأخيره عن قوله أو أحدهما  
مستدل كما فعله المصنف (قوله لعدم لزومها) هذه اجواب عن سؤال ورد على قوله أو أحدهما مستدل  
حاصله أن الاقالة عند النسي يبيع من كل وجه وعند الامام يبيع من الوجه والبيع لا ينعقد بذلك وحاصل  
الجواب أنهم لم تعط حكمه في ذلك من المساومة لا تحجب فيها العمل اللفظ على التصديق بخلاف البيع (قوله وقد



محمد كالبيع) فلا تنعقد الا باماضين أو ماض وسال وذكر بعض الامام معه وبعض مع الثاني (قوله وتصح أيضا  
بما مضى) أي البيع وحذفه كذا في يده لعله وأشار بذلك إلى أنه لا يشترط لفظ أنه قاله (قوله وفي السراجية)  
مقابل الصحيح (قوله لا بد من التسليم) أي تسليم المبيع والقض أي قبض الثمن لمذوق (قوله وتوقف الخ) ذكره  
وان علم بقوله بالنظر لقوله ولو فعلا (قوله فقول المشتري أقتل) مرتبط بأحد اللفظين وحذف من الآخر نظيره  
والمراد بالفورية وقوع ذلك في المجلس انتهى - لم يعمى عن الهندية (قوله لأن من شرائها اتحاد المجلس) مما يفتقر  
عليه ما في القصة جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالامر المعلن فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن فاختبر به  
المشتري فقال أقالا أريد أيضا لا يتصح لعدم اتحاد المجلس ولأن ما ذكر ليس من ألفاظ الفسخ انتهى بنصرف  
(قوله ورضا المتعاقدين الخ) الأولى جعله كلاما مستأنفا بأن يقول ويشترط رضا المتعاقدين الخ لأن العطف  
يفيد أنه من جملة العلة لا اتحاد المجلس وهي لا تصلح لذلك كذا في يده أفاده الحلبي وانما اشترط رضاها  
لأن الكلام في رفع عقد لازم وأما رفعه ليس بالارم فلما له الخيار الفسخ يعلم صاحبه لا برضاه أفاده المصنف  
وفيه أن هذا محض فسخ لا إقالة (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار بذلك إلى أنه لا يشترط لصحتها بقاء المتعاقدين مع  
(قوله وبناء المحل) فإذا هلك لا تصح الإقالة منع (قوله المقابل للفسخ) محترمه قوله فلوزاد الخ (قوله بخيار) متعلق  
بالفسخ أي المقابل للفسخ بخيار من الخيارات لخيار الشرط والعيب والرؤية انتهى حلبي عن الهندية (قوله  
فمنع الفسخ) في الزيادة المتصلة غير المتولدة من الأصل كالبيع والخياطة والمنفصلة المتولدة كالولد والتمر انتهى  
أبو السعود (قوله وقبض بدل الصنف في إقالته) أما على قول أبي يوسف فظاهر لأنه لا بيع وأما على أصله ما  
فإنه لا بيع في حق ثالث وهو الشراء بغير (قوله وأن لا يهب البائع الثمن للمشتري) أي المأذون فلو هبه لم تصح  
الإقالة بعد ما وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لأنها لو هبت الإقالة حينئذ لكان  
مبذورا بالبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لأنه لم يصب البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع  
أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو ماله ليدفعه فلم يكن مبررا فاصححت الإقالة ويرجع على البائع بعدها  
بقدر الموهوب له فيكون الواصل إليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره فليست أمثل وقاس الحلبي على المأذون  
وصى اليتيم ومتولى الوقف تطرأ للفقير والوقف فيجوز فيه ما حكمه (قوله وأن لا يكون البيع باكثر من القيمة  
الخ) وأن لا يكون بأقل منها في شرائهم ثم (قوله الأصل أن من ملك البيع) أي أو الشراء وقرع عليه في البصر  
صحة إقالة الموركل ما باعه وكيله وإقالة الوكيل بالبيع وضمن إذا كان بعد قبض الثمن أما قبله فيملكها وفي العيني  
إقالة الوكيل بالبيع نسبة الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا تنقطع الثمن عن  
المشتري (قوله إلا في غير) يزاد عليها مستثنان ذكرهما المصنف في كتاب الوقف الأولى إذا كان العاقد ناظرا  
قبل الثانية إذا كان الناظر يحمل الأجرة حموي (قوله الثلاثة المذكورة) بينها في الاشياء بقوله إلا في مسائل  
اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمة الخمسون لم تصح الإقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته  
ثلاثة آلاف لم تصح والمنولى على الوقف لو أجزأ الوقف ثم أقال ولا مصلح لم يجز على الوقف انتهى ملخصا (قوله  
والوكيل بالشراء) أما الوكيل بالبيع فقد سلف حكمه (قوله وبالسلم) أي بشراء المسلم فيه فأنه لا يقبض وإقالته  
عند أبي يوسف وتجوز عندهما حموي في حاشية الاشياء (قوله ولا إقالة في نكاح) كانه لأن الشارع جعل له  
رافعا لمحله وهو الطلاق أو الفسخ بغير ردة والطلاق إذا وقع لا يرتفع برفع كالعتاق (قوله وأبراء) لأن الدين  
بالأبراء سقط والساقط لا يعود (قوله للحدوث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال ناديا بيعته أقال الله عمرته  
يوم القيامة (قوله وقاسد) فيه نظر لأن لكل منهما فسخه بدون رضا الآخر والقاضي فسخا أيضا بدون رضاها  
والإقالة يشترط لها الرضا اللهم إلا أن يراد بالإقالة مطلق الفسخ أفاده أبو السعود (قوله ثم رجعا) أصله لا خيه  
في البصر ولعل الوجوب فيه بالنسبة إلى البائع معني أن المشتري إذا طاب منه الإقالة يجب أن يقبله لرفع معصية  
الفرور أبو السعود (قوله وحكمها الخ) فيه أن هذا حقيقة الأحكام وانما أراد المصنف تنويع الحقيقة من حيث  
المتعاقدان والثالث (قوله فسخ في حق المتعاقدين) سواء كانت قبل القبض أو بعده ولا تكون بعباد بدائي حتى  
غيرهما إلا إذا كانت بعد القبض وهذا قول الامام وقال أبو يوسف هي بيع مطلقا وقال محمد فسخ مطلقا أي  
في حقهما وحق غيرهما (قوله من موجبات العقد) جمع وجوب بالفتح قال في المنع وهو ما يثبت بنفس العقد

وقال محمد كالبيع قال البرجندى وهو القطار  
(و) تصح أيضا (بما مضى) وترك وتاركت  
ورفعت وباتعاطى) ولو من أحد الجانبين  
(كالبيع) هو الصحيح بزانية وفي السراجية  
لا بد من التسليم والقض من الجانبين  
(وتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو)  
كان القبول (فعلا) كالموقف أو قبضه فور  
قول المشتري أقتل لأن من شرائها اتحاد  
المجلس ورضا المتعاقدين أو الورثة أو الوصي  
المجلس ورضا المتعاقدين أو الورثة أو الوصي  
وقد جاء المحل المقابل للفسخ بخيار من الخيارات  
فمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدل  
الصنف في إقالته وأن لا يهب البائع الثمن  
للمشتري قبل قبضه وأن لا يكون البيع  
باكثر من القيمة في بيع مأذون ووصي  
ومتولى (وتصح إقالة المتولى ان خيرا) لا وقت  
(والألا) الأصل أن من ملك البيع ملك  
إقالته إلا في غير الثلاثة المذكورة  
والوكيل بالشراء قبل وبالسلم أشياء ولا إقالة  
في نكاح وطلاق وعتاق جوهرية وأبراء بغير  
من باب التصالح (وهي) مندوبة للحدوث  
وتجوز في عقد مكرره وقاسد بغير وفيها إذا  
غزى البائع يسيرا ثم رجعا فلو فاسخا فله الرد كما  
يجب وحكمها الخ (فسخ في حق المتعاقدين  
فيما هو من موجبات العقد) بفتح الجيم أي أحكام  
(العقد)



ووجب بشرط ان يبيعه جديداً في حقه ما يصدق ان يسري عليه الموجب عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير ذنبه محالا كانه باعه منه ولورده بخيار  
فضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كضيل لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر لكونها فسخا فورا قالوا قولهم انهم (تبطل بعد ولادة المبيعة) لتعذر الفسخ بالزيادة المنفعة له  
بعد القبض - قالوا لا قبله - طلقا ابن مالك (و) الثاني (تصح عند الشراء قول وبالكوت عنه) ٩١ ويرد مثل المشتري ولو لم يقبضه أو رده أو لو تقايلا

من غير شرط انتهى (قوله بشرط زائد) الاولى ان يتول بأمر زائد وذلك كقول الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود  
الاجل لان حلوله انما كان برضا من هو عليه حيث ارتضاء غنا فقد أسقطه فلا يعود به (قوله كانه باعه منه)  
أي بهذا لنم وهو يجب حالا (قوله ولو رده بخيار بقضاء) الذي في النهر عن الصغرى لورده المبيع بعيب بقضاء عاد  
الاجل كما كان انتهى فالمراد بخيار العيب (قوله لم تعد الكفالة فيها) أي في الاقالة والرد بعيب بقضاء انتهى  
حلي فتحصل ان الاجل والكفالة في المبيع عما عليه لا يعودان بعد الاقالة وفي الرد قضاء في العيب يعود الاجل  
ولا تعود الكفالة (قوله لا قبله مطلقا) أي لا تمنع الزيادة الاقالة قبل القبض سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة  
(قوله وبالكوت عنه) أي عن الثمن الاول ويجب الثمن الاول بلا خلاف اهـ من (قوله ويرد مثل المشتري) مثل المشتري الخ  
قال في المخ وكذا لو قبض أرد أم الثمن الاول أو أجود منه يجب رد مثل المشتري في المبيع الاول كانه باعه  
من البائع عند ثمن الثمن الاول وقال النقيب أبو جعفر يرد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشتري لزمه  
زيادة ضرره بيب نهره ولو كان الفسخ بخيار روية أو شرط أو عيب بقضاء يجب رد المقبوض اجماعا لانه فسخ من  
كل وجه انتهى (قوله وقد كسدت) أي الدراهم نهر (قوله لم تزاقلته) رعاية بجانب الوقف والصغير من (قوله  
وان شرط غير نفسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه انتهى حلي والوجه في ذلك انها فسخ  
والفسخ لا يكون الا على مثل الشراء قول (قوله يكون فسخا بالاقول) لان نقصان الثمن يكون بمقابلته المات  
بالعيب انتهى من (قوله لا يزيد ولا ينقص) فلو كانت زيادة أو نقصان هل يرجع كل الثمن أو ينقص بقدر العيب  
ويرجع عاينى يراجع (قوله قبل الاقترار ما يتغير فيه) يرجع الى الزيادة والنقصان أفاده المصنف (قوله لا تنفذ  
بالشرط الخامس) لان فساد المبيع به للزوم الربا ولا ربا في الفسخ من (قوله وان لم يصح تعليقه به) صورته باع  
فوبان زيد فقال اشتريته رخصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبقيته منه فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع  
الثاني لانه تعالى الاقالة بالشرط انتهى بحر (قوله كما يجي) أي قبيل الصرف انتهى حلي (قوله اطار) أي  
لفسده به غير المصنف ووجهه أنه باع لمشول قبل قبضه (قوله بلاعادة كبله ووزنه) فاذا باعه البائع بعد القبض  
قبل اعادة الكيل أو الوزن يجوز له ان قبضه أفاده أبو السعود (قوله لما جرد كل ذلك) وجهه عدم الجواز في  
الاخيرة ان البيع يفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض من (قوله في غير العار) انما لم يجعل يعا في غير العار قبل  
قبضه لان بيعه كذلك لا يجوز وما العار فيجوز بيعه فلا مانع من جعلها يعا فيه (قوله لم يجعل يعا انتفاها)  
اعمالا لموضوعه اللغوي انتهى درر (قوله ولو بلفظ البيع فيبيع) صورته قال به في ما اشترت كان يعا  
انتهى من (قوله فيع اجماعا) أي من أبي يوسف ومنه ما فيجوز فيها حكم البيع - حتى اذا دفع السلعة من غير ثمن  
كان يعا فاسدا (قوله وغرته) أي غرة كونها يعا في حق ثالث (قوله والثاني لا يرد الخ) يعا اذا باع المشتري  
المبيع من آخر ثم تقايلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع وأراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لانه بيع  
في حقه كانه اشتراه من المشتري منه من (قوله ولو رده على المشتري لردّه عليه أيضا ولو جعلت فسخا كان للثاني الرد  
على الاول (قوله لانه كالمشتري الخ) واختلاف الحقوق كاختلاف الايدي (قوله اذا باع المبيع من آخر قبل نقد  
الثمن) أي ثم تقايلا المبيع وصورته كما في المخ اشترى شيئا فقبضه ولم يتقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد  
الى المشتري فاشتراه بانه منه قبل نقد ثمنه بأقل من الثمن جاز وكان في حق البائع كالمحلل بشرائه جديس  
المشتري الثاني انتهى موضحا (قوله عبد الخدمة) قيد العبد يكون للخدمة لانه لو كان له تجارة لا يكون السراة  
استملا كما لان استبدال مال التجارة على التجارة ليس استملا كانه انتهى أبو السعود أي فادارده بعيب بغير قضاء  
وهذا كالعروض لا تجوز كالتأجيل استملا كما بالبيع (قوله فرده بغير قضاء) أما اذا رده بقضاء يكون  
فسخا في حق المبيع فكانه لم يصد بيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة ولو قال فتقايلا المبيع امكن أو منع  
للمقام (قوله اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة) أي والاقالة يبيع جديس في حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستملا كما  
للعروض فقبب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا ترفع البيع الاول وصار بيعا لم يبيع وقد  
ملك العروض فلا تجب الزكاة انتهى حلي (قوله ووجب الاستبراء) صورته اشترى جارية وقبضها  
ثم تقايلا المبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها الا بعد الاستبراء  
(قوله والاقالة) تلف على التقابض قال في النهر وسئل عن الاقالة بعد الرهن فأجبت بأنها موقوفة كالمبيع

وقد كسدت رد الكسار (الاذا باع الاول  
أو الوصي للوقف أو للمنفعة بشرط  
قيمه أو اشترياً بشأناً أقل منها) للوقف أو  
للمنفعة غير لم تجز اقلته ولو بمثل الثمن الأول  
وكذا المأدور كالمز (وان) وصليته شرط  
غير جزمه أو أكثر منه أو (أجله وكذا في  
الاقول الامع تعيبه) فيكون فسخا بالاقول  
لو بقر العيب لا يزيد ولا ينقص قبيل الا  
بقدر ما يتغير الناس فيه (و) الثالث  
(لو تفسد بالشرط) الفاسد (وان لم يصح  
تعليقه به) كما يجي (و) الرابع (جازا باع  
بيع المبيع منه) نانيا بعد (قبيل قبضه)  
ولو كان يعا في حقه ما بطل كبيع من غير  
المشتري عيني (و) الخامس (جازا قبيل المكمل  
والوزن منه) بعد (بلاعادة كبله ووزنه  
(و) السادس (جازا بيبه المبيع منه) بعد  
الاقالة قبل القبض) ولو كان يعا في حقه ما  
لما جرد كل ذلك (و) انما (هي بيع في حق  
ثالث) لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله  
فهو فسخ في حق الكل في غير العقار ولو  
بلفظ مباحة أو مشاركة أو زاد لم يفسخ  
يعا انتفاها ولو بلفظ البيع فيبيع اجماعا  
وغرته في واضع فالاول (لو كان المبيع  
معارف لم يفسخ الشفعة ثم تقايلا فسخ  
لهما) لكونه بيعا جديدا فكان الشفعة  
ثالثهما (و) الثاني (لا يرد البائع الثاني على  
الاول بعيب علم بهدها) لانه بيع في حقه  
(و) الثالث (ليس للواهب الرجوع اذا باع  
الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا)  
لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع  
(المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد  
الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقول) (و)  
الخامس (اذا اشترى بعروض التجارة عبدا  
للخدمة بعد محالها بالحلول ووجده  
عبدا فرده بغير قضاء واسترداه - روى  
فهذا كالت في يده لم تسقط الزكاة) فانه غير  
ثالثهما اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة ويرد  
التقابض في المرفق ووجب الاستبراء  
لانه حق الله تعالى فانه ثابته - مصدر  
المشترى به والاقالة بعد الاجارة والره



أخذ من قولهم انما يبيع جديد في حق ثالث وهو هذا المرتب على هذا الوأجر ثم تقابلا انتهى قالوا قال بعد  
 الرهن موقوفة على اجازة المرتب أو قضاء الراهن دينه وبعد الاجازة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجازة قد  
 والابطال انتهى أبو السعود (قوله فالمرتب ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله ويمنع صحتها هلاك المبيع)  
 لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع انتهى منع ولو كان الهلاك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع ~~صحيح~~ كذا في البحر  
 (قوله كذا في) قال في البرازية تنال فلا يبق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى (قوله لا  
 الثمن) لانه ليس بمحل للعقد لكونه يثبت بالعقد فكان حكمه ويعقبه فلا يكون هلاكه انتهى بحر (قوله  
 ولو في بدل الصرف) الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف لان كلامه بداهة عن قال في البحر وفي بيع المقايضة  
 اذا هلك أحدهما صح في الباقي منهم ما وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيمته ومثله ان كان مثله فيسلمه الى  
 صاحبه ويد استرد العين الا اذا هلك كالجمل في البدلين في الصرف اذا هلك كالعبد المتعين ولا يلزمهما الا رد  
 المثل بعد ما انتهى (قوله وهلاك بعضه الخ) منه ما لو اشترى أرضا مع الزرع وحده المشتري ثم تقابلا صح  
 في الارض بجمعتها كذا في (قوله وليس منه) أي من هذا البعض فليس له أن ينقص شيئا من الثمن بل ينفقه  
 (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض  
 المسلم فيه فانما هي حصة سواء كان رأس المال عينا أو ديناً سواء كان قائما في يد المسلم اليه أو هلك لان السلم  
 فيه وان كان ديناً حذيفة فلا حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال بقبض قبضه واذا صح فان كان رأس  
 المال مبادرت وان كانت هالكاً رد المثل ان كان مثله او لقيمة ان كان قيمته وكذا اقالته بعد قبض المسلم  
 فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع انتهى حلي (قوله الا في الصرف)  
 استثناء منقطع انتهى حلي (قوله تقابلا غايي العبد) أراد به أن الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها انتهى  
 حلي (قوله أو هلك المبيع) بيان للهلاك الحقيقي بعد الحكمي وهذه العبارة ليست فيما شرح عليه المصنف ولا  
 هي من البرزنية وقد ذكرها في البحر من غير عزو ولم يذكر فيها التبيين بما قبل القبض وهذا نصه وفي البرازية تقابلا  
 فأبقى العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى وثار الى أن المبيع اذا هلك بعد اقالة بطلت  
 وعاد البيع انتهى حلي (قوله مشجرة) بصم الميم وحكى راجع الى أي كثيرة الشجر انتهى حلي ولا يعين  
 اذ يجوز فتح الميم والميم اسم مكان ويكون بدلا عنه (قوله فقطعه) أي المشتري والشجر الى الشجر المعلوم من  
 مشجرة (قوله من ارش الشجر) مراده بالارش ما يعم البدل ولو قال من ارش اليد وقيمة الشجر لكان أوضح قال  
 في البحر ورغم أي صاحب الفضية برقم آخر أن الاثجار لا تسلم للمشتري وللبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت  
 البيع بخلاف الارش فانه لم يدخل في البيع أصلا لا قصد اولا نهما انتهى (قوله شري أرضا من روضة) قد سبق  
 أن هذا داخل في هلاك بعض المبيع (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز) قال في البحر بخلاف ما اذا أدرك الزرع  
 في يده ثم تقابلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على التصديق دون الخطئة انتهى (قوله ردها وأخذتها) انظر  
 المراد أن له ذلك وليس بواجب عليه وانما ثبت له الردها مسبق أن الاقالة تثبت فيما يمكن ردها بخلاف الوطء مانع  
 من اردادها كان البيع خيار (قوله مطلقا) سواء كان بمحضرة المبيع أو بغيره فان في المنع تقابلا وتقساما  
 فؤنة الرذ على البائع لانه عا دالى ملكه فؤنة رده عليه قال القاضي ببيع الدين سواء تنال لا بمحضرة المبيع  
 أو بغيره انتهى الا أنه لم يوجد في عبارة القضية كذا كره الحلي (قوله والساقط لا يعود) أي باقالة الاقالة (قوله  
 رأس المال) أي رأس مال السلم (قوله كره وقبلها) أي حكم رأس المال بعد الاقالة ككره قبلها وفيه ادخال  
 الكاف على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة جوى (قوله فلا يتصرف فيه بدها كقبلها) فلا يتصرف  
 فيه المسلم اليه قبل قبضه كما يتصرف المسلم فيه بعد الاقالة قبل قبضه من المسلم اليه أي بان يأخذ به شيئا قوله  
 عليه السلا والسلام لا تأخذ الا سلطان أو رأس مالك أي الاسلح حال قيام العدة أو رأس المال حال انقضا  
 وانه اذا كان السلم صحيحا أما اذا كان فاسدا فرب السلم أن يتصرف في رأس المال قبل قبضه انتهى أبو السعود  
 في شبهة الاشياء وقوله كقبلها قال الجوى فيه أن الظروف التي تقع غايات لا تجز الا بغيره انتهى (قوله لو اختلفا  
 فيه بدها فلا تخالف) ويكون القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها فانما يتصالحان أبو السعود قال  
 الحلي لان التخالف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة انتهى

فالمرتب ثالثهما نهر فهي نسمة (و) الاقالة  
 (يمنع صحتها هلاك المبيع) ولو حكم كذا في  
 (لا الثمن) ولو في بدل الصرف (وهلاك بعضه  
 (الاقالة) بقدره) اعتبار المبيع بالكل  
 و ليس منه ما لو شري ما يونا ينفق فتقابلا  
 ابقاء كل المبيع فتح (واذا هلك أحد البدلين  
 في المتابضة) وكذا في السلم (صحت) الاقالة  
 (في الباقي منهم ما وعلى المشتري قيمة الهالك  
 ان قيمته ومثله ان مثله او لو هلك كالمثل في  
 الصرف (تقابلا) ابقى العبد من يد المشتري  
 ويجز عن تسليمه أو هلك المبيع بعدها قبل  
 القبض بطلت (برازية) وان اشترى أرضا  
 مشجرة فقطعه أو (عبد فقطعت يده وأخذ  
 أرشها ثم تقابلا صح وزنه جميع الثمن ولا شيء  
 لباقة من ارش) الشجر (البدان عالمات)  
 بقطع اليد والشجر وقت الاقالة وان غير عالم  
 خبر بين الاخذ بجميع فؤنة أو الترتيب فؤنة  
 وفيه شري أرضا من روضة ثم حصدته ثم تقابلا  
 صح في الارض بجمعتها ولو تقابلا بعد  
 ادراكه لم يجز وفيها تنال انهم علم أن المشتري  
 كان وطى المبيعة ردها وأخذتها وفيها فؤنة  
 الرذ على السامع مطلقا (وتصح اقالة الاقالة  
 فلو تقابلا المبيع ثم تقابلا) أي الاقالة  
 (ارتفعت وعاد) البيع (الاقالة السلم) فاسما  
 لا تقبل الاقالة لكون السلم فيه ديناً سقط  
 والساقط لا يعود أشياء وفيه رأس المال  
 بعد الاقالة كره وقبلها فلا يتصرف فيه بدها  
 كقبلها الا في... سنين لا اختلاف فيه بعدها  
 ولا تخالف

(قوله ولو تفرق قبل قبضه) أي رأس المال بعد الاقالة جاز ولو تفرق قبل قبضه قبل الاقالة لا يجوز لأن قبض رأس المال إنما هو بشرط حال بقائه العقد وأما بعد ارتقائه بطريق الاقالة فليس بشرط في مجلس الاقالة (قوله الا في الصرف) فإنه لا يجوز التصرف من غير قبض بدليه بعد الاقالة كما هو الحكم قبلها لأن قبض البدلين فيه مأمور له به واما شرط التعيين وهو أن يميز البدل معيناً بالقبض معينة عن الاقتراف عن دين دين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبدال المعهود اليه معينة فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل الا بالقبض لأن استبدال المعهود جاز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين انتهى أبو الوالد عود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف استثناء منقطع لأن أصل الكلام في رأس المال حالة الحل (قوله فانه قول لم يدرى البطلان) لأنه منكر له فقد انتهى أبو الوالد عود (قوله لم يدرى العصة) لأن مذهب العصة ينكر الفساد ومذهب العصة فهو ما عدا ما يان في ذلك لكن منكر العصة يدرى حق الفسخ ونقصه ينكر ذلك فهو المنكر في الحقيقة والقول قول المنكر ونقل البيرى عن قاضيه ان كان مذهب القس اديته في الفسخ بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مذهب العصة والبيضة يدرى مذهب الفساد باتفاق الروايات فان كان مذهب القس اديته في فسخ العقد بأن اذى أنه اشترا بالثمن وهو شرط من شروط الاخر اذى البيع بألف درهم فبشرطه رواية عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول مذهب العصة أيضا والبيضة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مذهب الفساد انتهى وفي الوسيط منتخب المحيط أقاما البيضة على العصة والفساد فالبيضة بينة مذهب الفساد لأنها أكثر اثباتا انتهى ولو اشتد في الطوع والكره فالقول لم يدرى الطوع وان أقاما البيضة بينة مذهب الفساد لأنها أكثر اثباتا انتهى ويرى وذكر أنهم اذا اختلفوا في البينة والهزل فالقول لم يدرى الهزل وان أعطاه ثمن لا تسع دعوى الهزل أبو الوالد عود (قوله اذا اذى المشتري) وذلك من البيوع القائمة كما سبق (قوله قبل النقد) أي قبل نقد المشتري الثمن الى البائع وهو مرتبط بنقله بعد (قوله واذا اذى البائع الاقالة) واذا اذى البائع الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا اذى الاقالة لا تكور في غير الصحيح سوى (قوله ولو بمكس) مودته اذى البائع أنه اشتراه من المشتري بأقل مما يباعه والمشتري يدرى الاقالة (قوله فالحال) وجه التحالف أن المشتري بدعواه الاقالة يدرى أن الثمن الذي يجب له مائة والباقي بدعواه البيع منه بأقل من الثمن الاول يدرى أن الثمن الذي يجب له مائة الى المشتري خمسون مثلاً فقول اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالثمن والا فالحال ان في الثمن الاول انما تزد الى المشتري بهكم الاقالة في البيع الاول وهي غير الخمين التي هي الثمن في البيع الثاني انتهى سوى (قوله بشرط قيام البيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام البيع عند الاختلاف في التحالف اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما في الهداية انتهى فإنه اذا استهلك غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها وأما اذا استهلك المشتري في يد البائع فبشرط قبضه واستعت الاقالة وكذا اذا استهلكه أحد في يده انقضى شرط الصحة وهو بقائه المبيع وحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً أما اذا كان عيناً بان كان العقد مقايضة وملك أحد العوضين فأنهما يتصالحان من غير خلاف لأن المبيع في أحد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك أو قيمته والمصير الى التحالف فرع الجزع عن اثبات الزيادة بالبيضة وقامه في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله نزله) بضم النون والاي والمراد ثمرته انتهى - ابي (قوله لم يصح) لأنه لا يصح الفسخ بخيار من الخيارات بشرطها أن يكون الحل قابلاً للفسخ بخيار من الخيارات كما سلف والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### • (باب المراجعة والتولية)

وجه تقديم الاقالة عليه ما أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لأن الاقالة انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما اعم من كونهما مع البائع وغيره (قوله لما يترى الثمن شرع في الثمن) قال في الغاية لما فرغ من بيان ايقاع البيوع اللازمة وفقد اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان أنواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقدم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن انتهى شلي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأي ثمن اتفق وهو المعتاد شلي (قوله والوضعية) هو قبل

ولو تفرق قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها  
اختلاف المتبايعان في العصة والبطلان  
فالقول لم يدرى البطلان وفي العصة والفساد  
لم يدرى العصة قلت الا في مسألة اذا اذى  
المشتري يبيع من ثمنه بأقل من الثمن قبل  
النقد واذا اذى البائع الاقالة فالقول للمشتري  
مع دعواه الفساد ولو بمكس فالحال ان بشرط  
قيام البيع الا اذا استهلك في يد البائع غير  
المشتري ورأيت من زيادة الاقالة باع كرها  
وسلمه فأكل - شترية نزله سنة ثم نقا بلا لم يصح  
(باب المراجعة والتولية)  
لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة  
والوضعية



المبيع عند الثمن مع نقصان منه بدراهم اتفاني وزل خامسا وهو الاشتراك وهو بيع التولية في بعض المبيع  
وقد نقله الثاني (قوله لظهورهما) قال في المستصني ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب وفيه في بيع الوضعية  
لأن ذلك لا يقع إلا نادرا لأن الغرض في المبيعات الاسترباح انتهى (قوله مصدر راجح) أي باع المتاع أو اشترى  
مراجعة إذا سمى لكل قدر من الثمن ربحا جوى (قوله من العروض) أخرجه ما إذا اشترى دراهم بدراهم فانه  
لا يجوز بيع الدراهم مراجعة كذا في البحر وفي حاشية سري الدين على الزبلي نقله عن البدائع أنه يجوز (قوله  
ولو يبيع أو وارث أو وصية) أي فله المراجعة على القيمة إذا كان صادقا في التقويم ولم أر كيف يقول وينبغي  
أن يقول قيمته كذا بجر (قوله أو غصب) صورته ضاع المفهوم عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجد جازله يبيعه  
مراجعة وتولية على ما ضمن منخ والعقد وان لم يوجد ابتداء فقد وجد انتهاها فانه إذا قضى القاضي على الغاصب  
بالقيمة عاد ذلك عقدا حتى لا يقدر المالك على رد القيمة وأخذ به بعد عوده من الغاصب أفاده صاحب النهر (قوله  
فانه إذا تمت) مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي وأخرج الشارح بقوله فانه إذا تمت به بعض تعريف المراجعة من كونه من  
التعريف وفسرنا الفضل بما يضمن مع أن المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة  
في ذاتها لكن بقي تعريف المراجعة يبيع ماله كذا فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)  
مثله ما إذا رقم عليه ثمننا أزيد من الأول وراجح عليه أي من غير أن يذكر أن ذلك هو الذي اشترى به من بائعه قال  
في البحر وقتنا أوبرة ليدخل ما إذا اشترى مناعا ثم رقبه بأكثر من الثمن الأول ثم باعه بمراجعة على رقبه جاز  
ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته كذا ولا اشترى به كذا فخرنا عن الكذب وانما يقول رقبه كذا فاما أراجح على كذا  
نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) أي وان لم تكن المؤونة المستعملة من جنس المبيع (قوله وهو) كصباغ  
وطراز (قوله على تلك القيمة) مراده بما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بهداه أو المبيع فلا بد فيه  
من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود أصل يرجع إليه حيث يختلف الهبة وما بهداه (قوله يعني  
بقيته) تفسير للثمن المحكمي فقط لا لقوله بقيته قال الحلبي وانما زاده يشمل بيع الغاصب المقصوب إلا بقوله  
تضمن القيمة فان الغاصب أن يولي بها (قوله وعبره) أي بالثمن عنها أي من القيمة الأولى حذف عنها لأن المراد  
بالثمن ما يبيعه ويبيع القيمة لا هي بخصوصها (قوله لانه الغالب) أي لأن العادة جرت غالبا أن التولية وثلثها  
المراجعة لا يكونان إلا من ثمن في العقد الأول (قوله ككون الموضع) أي الموضع الكائن في العقد الأول فانه  
الحلبي فلا تصح المراجعة ولا التولية في الثمن الأول إذا كان من ذوات القيم لما انفرد أن ينسأهما على الاحتراز  
عن الخيانة وشبهتها واشترى لا يشترى المبيع القيمة مادفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالخزروا والظن  
فتتوكل فيه شبهة الخيانة منخ ملصقا واعلم أن المعتبر في المراجعة ما وقع العقد الأول عليه دون ما دفع عوضا عنه  
حتى لو كان بعشرة دراهم فدفع عنها دينار أو ثوبا بقيته عشرة أو أقل أو أكثر كان رأس المال هو العشرة دون  
مادفع فنخ وفي الظاهرية يشترى بالبياد وبقدر الزيف راجح بها في قول الامام وقال أبو يوسف بالبياد وجرم به في  
الهيوط من غير ذكر خلاف جوى (قوله أو قبيعا مملوكا لمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبدا بثوب ثم باع  
العبد من بكر ذلك الثوب مع ربح أو لا والله أن بكره كان قد ملك الثوب من زيد قبل شراء العبد واشترى  
العبد بالثوب قبل أن يملكه من زيد فاجازه بعده فلا شك أن الثوب بعد الإجازة صار مملوكا لبكر المشتري فيقتاؤه  
قول الثمن أو مملوكا لمشتري اهـ حلبي (قوله حتى لو باعه) فنرجع إلى قوله معلوما وقوله بربح ده يارده قال في البنائة  
ولفظ ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم لعشرة بالفارسية ويزد به بالباء أول الحروف وسكون الزاي اسم  
أحد عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يجر) للجهالة (قوله أجز القصار) قيد بالاجر لانه لو فعل شيئا من ذلك يده  
لا يضمنه وكذا لو تطوع منطوق بهذه بحر وسيجيء (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به  
أواله عود عن الدرر والاعطاف في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لو كان (قوله واقتل) من قتلت الحبل  
أقتله أخرجه طرقة وهي ما يفعل بأطراف الثياب والمناديل بحريز أو كان انتهى نهر (قوله وحمل الطعام) أطلقه  
فحمل البر والجر منخ (قوله وسوق الغنم) إلى منزله والغنم ثال والمراد المواشي نهر (قوله بلاسرف) أخرجه به  
ما كان سرفا وزيادة فلا يضمن منخ أي الزيادة انتهى حلبي في الحاشية (قوله وسقى الزرع) أي أجرته وكذا يقال  
فيما بعد (قوله وكسها) أي كسها يقال كسحت الريح الأرض فنشرت عنها التراب والمكسحة المكسحة وكسح

الظهورهما (المراجعة) مصدر راجح وشرا  
(بيع ماله) من العروض ولو يبيع أو وارث  
أو وصية أو غصب فانه إذا تمت به (بما قام  
عليه وبفضل) مؤنة وان لم تكن من جنسه  
كأن يبرق صار ونحوه ثم باعه بمراجعة على ذلك  
القيمة جازم به وط (والتولية) مصدر يولي  
غيره جازم به والياء وشرا (ببعضه) الأول  
ولو حكم به في بقيته وعبره عنها لأن الغالب  
(وشرا) صحتها كون العرض مثلها أو قريبا  
(مملوكا لمشتري) كون (الربح) شيئا معلوما  
(ولو قبيعا مملوكا) كذا الثوب لا تقاؤه  
الجهالة حتى لو باعه بربح ده يارده أي العشرة  
بأحد عشر لم يجر إلا أن يعلم بالثمن في المجلس  
فغير شرح المجمع للعيني (ويضم) البائع  
(الذي رأس المال أجز القصار) بالكسر علم  
بأي لون كان (والطراز) بالفتح علم  
الثوب (والعتل وحمل الطعام وسوق الغنم  
واجرة الفسيل والخياطة وكسونه) وطعام  
المبيع بلاسرف وسقى الزرع والكسوروم  
وكسها وكري المساة والانهار وغبرس  
الإشجار ونحوه من الادار



كنع قاموس (قوله هو الدال على مكان السلعة وصاحبها) لا فرق لغة بين السمسار والدال وقد فسرهما  
في القاموس بالتوسط بين البائع والمشتري وفرق بينهما لغة فاسمسار هو ما ذكره المؤلف والدال  
هو الماحب للسلعة غالباً فأداه سري الدين عن بعض المتأخرين (قوله المشروط في العقد) الأولى المشروطة  
وفي نسخ وأجر السمسار المشروط في العقد وهو ظاهر والمراد أنها شرطت في العقد الأول (قوله ويرجع في البصر  
الاطلاق) حيث قال بعد ذكره هذا التفصيل عن الشارح مانعه وهو تسامح فان اجرة الأول تضم في ظاهر  
الرواية والتفصيل المذكور قوله في الدال قيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير انتهى (تنبيه) قال  
ابن الصبّا أنفق على الغنم وأصاب من أصوافها وألبانها يضم ما فضل على الصوف واللبن وكذا الداجبة إذا  
باضت والأصل أن تضم منه زيادة المبيع ويرجع بفضل النفقة ذكره سري الدين زاد التلبي مانعه بخلاف ما إذا  
أجر الدابة أو العبد أو الدار واخذ أجره فانه يراجع مع ضم ما أنفق عليه لأن القلة ليست متولدة من العين (قوله  
وضابطه) أي ضابط ما يضم المعلوم من المقام (قوله كل ما يزيد في المبيع) كالصبي وأخوانه بجر (قوله أو في قيمته)  
كالجل إذا القيمة تختلف باختلاف المكان انتهى بجر (قوله وغيره) كالكمال حيث قال والمعنى المعتمد عليه عادة  
التجار حتى يتم الواضع كلها انتهى وقال الشنقي والأصل أن ما جرى عرف التجار على المساقه برأس المال  
يلحق به وما لا فلا انتهى (قوله وكذا إذا أقوم الموروث) قال محمد في الأصل وكذا الوكلاء أصله برأنا أو هبة أو صدقة  
أو وصية فتقومه قيمته ثم يباعه من جهة على تلك القيمة كان ذلك جائزاً انتهى شلبي عن الغاية (قوله أو باع برقه)  
فيقول برقه كذا أو كذا وأنا يبعه من جهة على ذلك انتهى شلبي وفي المنع وكذا إذا رقم على الثوب شيئاً أو باع  
برقه فانه يقول برقه كذا أو سواء كان مرقه موافقاً لما اشتراه به أو أزيد حيث كان صادراً في الرقم انتهى وقيد  
في المحيط بما إذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما إذا كان يعلم أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن  
سواء فانه يكون خيانة وله الخيار انتهى بجر وظاهر كلام الشارح أنه يقول قام على بكذا أو ليس كذلك وانما  
يبعه على رقمه ولم يظهر وجه قول الكمال إذا كان صادراً في الرقم لانه إذا رقمه بأكثر من غنه لا يكون صادراً لعل  
معناه انه لا يرقه بهشرة ثم يبعه بل جاهل بالخطأ على رقم واحد عشر (قوله وفيه مانع) العبارة قاصرة فان البحث  
في القلة كما يدل عليه قوله بعد وعله الخ وأما المبحوث فيها هي قواعدهم لان ثبوت الزيادة المعنى في العبد وهو  
حداقته فلم يكن ما أنفق على التعليم وجباً للزيادة في المأبأة حال الكمال ولا يلحق ما فيه إذا لاشك في حصول  
الزيادة بالتعليم ولا شك انه سبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في التعلم كقابلية الثوب للصبيغ  
لا يمنع من به إلى التعليم فهو له عادة والقابلية شرط في البسوط لو كان في ضم المنفق في التعليم عرف  
ظاهراً يلحق برأس المال انتهى (قوله والدلالة) قد تقدم أن المعبر فيها العرف (قوله ولا نفقة نفسه) قال  
الشنقي في الحاشية ولا يضم ما أنفق على نفسه في سفره من كسونه وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه انتهى  
(قوله وكأنه للعرف) أصل هذا الكلام لصاحب التهر حيث قال وقد مر أن أجره الخزن تضم وكأنه للعرف  
والا فالخزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين انتهى (قوله هذا هو الأصل) أي ولولا نفقة نفسه كما  
يقتضيه العموم (قوله وله الخط قدر الخيانة في التولية) أي لا غير ولو هلكت المبيع أو امتنع رده لانه لا خيار له  
وانما يلزمه الثمن الأول بجر وهذا قول الامام وقال أبو يوسف يحيط فيها ما لا خيار للمشتري انتهى غاية  
وكذا قال الشافعي وأحد شلبي وقال محمد بخبر فيه ما والادلة في المطولات (قوله تصديق التولية) في نسخة بتاء  
واحدة وفي نسخة بتاين وعلى الأولى محتمل قرائنه فعلا مضارعاً والتولية فاعل وقرائنه مصدر ماضٍ قال التولية  
وعلى كل فهو له لقوله وله الخط قدر الخيانة في التولية قال الحلبي يعني لو لم يحيط في التولية فخرج عن كونها  
تولية لانها تكون بأكثر من الثمن الأول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحيط فيها بقيت مراجعة (قوله ما يمنع منه)  
أي يجب منع من الرد والأولى تفسير ما ينشئ الزيادة المانعة (قوله لزمه بجميع الثمن المسمى وسقط خياره)  
لانه مجرد اختيار لا يقابل شيئاً من الثمن بخلاف خيار العيب وغناه في المنع (قوله أنه  
لو وجد المولى) اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه بالرجوع يصير الثاني أنقص من الأول  
وقضية التولية أن يكون مثل الأول غير (قوله وان استغرق الرجوع الخ) صور في البصر هذه الصورة والتي قبلها  
فقال وصورة انه إذا اشترى بهشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه من جهة بخمسة ويقول قام

(واجرة السمسار هو الدال على مكان السلعة وصاحبها) (المشروط في العقد) على ما جرم به  
في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه  
كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم  
واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم  
(ويقول قام على بكذا ولا يقول اشترى به)  
لانه كذب وكذا إذا أقوم الموروث ونحوه  
أو باع برقه لو صاد في الرقم فتح (لا) يضم  
(اجر الطيب) والمعلم درر ولو لم يعلم والشمع  
وفي نفسه مانع فلا داع له في البسوط لعدم  
العرف (والدلالة والراعي) لا (نفقة نفسه)  
ولا اجر عمل بنفسه أو نطق به منقطع  
(وجه) لا يبق وكذا بيت الحفظ بخلاف  
اجرة الخزن فانها تضم كما مر جوابه وكأنه  
للعرف والافلا فرق بظه رقمه بجر (وما يؤخذ  
في الطريق من الظلم الا إذا جرت العادة بضمه)  
هذا هو الأصل كما علمت فليكن الممول عليه  
كما يفيد كلام الكمال (فان طهر خيانه في  
مراجعة باقراره أو برهانه) على ذلك  
(أو بتكوله) من المين (أخذه) المشتري (بطل  
ثمنه أو رده) أفوات الرضا (وله الخط) قدر  
المسألة (في التولية) تصديق التولية (ولو ملك  
المبيع) أو استمساكه في المراجعة (قوله رده)  
أو حدث به ما يمنع منه (من الرد) لانه بجميع  
الثنى (المسمى) وسقط خياره (وقد مضى  
لو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم  
يرجع بالنقصان) (شراء ثانياً) بغير الثمن  
الأول (بصدقه) بجر فان راجع طرح  
مارج (قوله وان استغرق الرجوع الخ)



على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجه ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجه أصلا وعند هذا راجع  
 على عشرة في الفصلين (قوله لم يراجع) وله أن يبيعه مساومة نهر (قوله ولو بين ذلك) فقال كنت بعته فربحت  
 فيه كذا ثم اشتريته بكذا أو أنا يبيعه الآن بكذا الرجح كذا جازا اتفاقا انتهى فتح القدير (قوله أو باع بغير الجنس)  
 صورته باع العررض بوصف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه مراجه على عشرة لأنه عاد إليه  
 بمن ليس من جنس الثمن الأول (قوله أو تخطت ثالث) لأن العقد الثاني عقد متجدد منقطع الاستكام من الأول  
 فيجوز بناء المراجعة عليه والظاهر أنه إذا تخطت ثالث ثم عاد إلى المشتري وأخذ منه الأول أن الحكم كذلك (قوله  
 أي جاز أن يبيع مراجه) الاتصاف في التعبير أي إذا أراد أن يراجع سيد الخوجب عليه أن يراجع على ما شري  
 العبد لأن المراجعة حينئذ على ما شري من العبد وعكسه واجبة لا جازة فتأمل (قوله لتحقيق الشراء) من العبد  
 لأنه إذا لم يكن له يونا لا يبيع شراؤه منه لأنه ملكه والشخص لا يشتري ملك نفسه (قوله نفيا للتمتع) وذلك لأن  
 هذا العقد وإن كان صحيحا لا فائدة له العين أو التصرف إلا أن فيه شبهة العدم لأن الحاصل للعبد لا يخلو عن  
 حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقضي دينه وكذا في كسب المكاتب ويكون ذلك الحق حقيقة  
 يجرى به خصار كأنه باع أو اشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر بما في حكم المراجعة نفيا لهذه التهمة (قوله كاصله  
 وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتماضين وهذا قول الإمام وخالفه في العبد والمكاتب (قوله باع الثوب  
 مراجه رب المال باثني عشر ونصف) لأن معنى هذا البيع على الاحتراز عن النيابة وشبهتها وفي بيعه مراجه  
 على خمسة عشر شبهة خيانة لأن هذا البيع وإن حكم بجواز لا شمله على الفائدة فإن فيه استفادة ولاية  
 التصرف لأن التسليم إلى المضارب اتقاهت ولاية رب المال من ماله في التصرف فيه فبالشراء من المضارب  
 يحصل له ولاية التصرف وهو مقصود وإذا اشغل على الفائدة منه قد لا أنفع فادفع البيع الفائدة لكنه فيه شبهة  
 العدم لأن البيع مبادلة المال بالمال وانما يتحقق بمال غيره لا بمال نفسه فلا يكون البيع موجودا وإذا كان  
 فيه شبهة العدم كان البيع الثاني كالعدم وفي حق نصف الرجح لأن ذلك حق رب المال فيصط من الثمن احترازا  
 عن شبهة النيابة ولا شبهة في أصل الثمن وهو عشرة ولا في نصيب المضارب فيبيع مراجه على ذلك من خصا  
 واعلم أن قيمة المبيع في المضاربة تارة تتساوى مع الثمن الذي اشتراه به رب المال ورأس المال يكون مساويا للقيمة  
 أيضا كما إذا كان المبيع عبد قيمته ألف واشتراه رب المال بألف وألف والمضارب قد اشتراه بخمسة مائة  
 مثلا وتارة تزيد قيمة المبيع على الثمن وعلى رأس المال كما إذا كانت القيمة ألفا ومائة وباقي الصورة بها ما وفي هاتين  
 الصورتين يراجع رب المال على ما اشترى المضارب ولا يضم خمسة المضارب وتارة تزيد القيمة والثمن على رأس  
 المال بأن كان كل ألفا ومائة ورأس المال ألف وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال والزيادة انما هي في الثمن فقط  
 كما إذا كان كل منهما ألفا والثمن ألف ومائة وفي هاتين الصورتين يراجع رب المال على ما اشترى به المضارب ويضم  
 خمسة المضارب من الرجح وهذه الصورة مذكورة في البحر عن المحيط أفاده الحلبي (قوله لأن نصف الرجح ملكه)  
 قال في التبيين لأن نصف الرجح وهو درهمان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن ملكه فيصط من الثمن فبق  
 اثنا عشر ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب إلى بائعه ودرهما ونصف نصيب المضارب  
 قصص له الثوب بهذا القدر وفيه عليه مراجه أفاده الحلبي (قوله وكذا عكسه) وهو ما إذا كان الباقي رب المال  
 والمشتري منه المضارب وهذه المسئلة على أربع صور كسابقتها فان الأشياء الثلاثة تارة تتساوى كما إذا كانت ألفا  
 ورب المال قد اشتراه بأقل منها وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال فيزيد الثمن وفي هاتين الصورتين لا يراجع  
 المضارب إلا على ما اشترى رب المال ولا يضم خمسة رب المال وتارة يزيد كل من القيمة والثمن على رأس المال  
 بأن كان كل منهما ألفين وهو ألف بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين ألف  
 رأس المال وألف رجح هذه الألف من تجارة سابقة وتارة تزيد قيمة المبيع على كل منهما بأن اشتراه رب المال بألف  
 وباعه من المضارب بألف وقيمة العبد ألف وخمسة فان المضارب يراجع في المسئلة الأولى على ألف وخمسة مائة  
 يضم خمسة رب المال من الرجح وفي الثانية على ألف ومائتين وخمسين انتهى حلبي بتصريف (قوله كما سبق في باب)  
 وهو باب المضارب الذي يضا رب (قوله وتحقيقه في النهر) هذا راجع إلى أصل المسئلة لا إلى عكسه وهو ما إذا  
 اشترى رب المال من المضارب وذلك أن الزباني ذكر في المضاربة أن رب المال انما يبيع مراجه على ما اشترى

لم يراجع (خلافا له) أو رفق وقوله أو أنق  
 جبر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو تخطت  
 ثالث جازا اتفاقا فتح (راجع) أي جاز أن  
 ثالث جازا اتفاقا فتح (راجع) أي جاز أن  
 يبيع مراجه بغيره (سبد شري من) مكانه  
 أو (مأذونه) ولو (المستغرق دينه) رقبته  
 فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشراء نفسه  
 المديون بالاولى (على ما شري الأذن  
 كعكسه) نفيا للتمتع وكذا كل من لا يقبل  
 شهادته كاصله وفرعه ولو بين ذلك راجع على  
 شراء نفسه ابن السكال (ولو كان نصيبا)  
 معه عشرة (بالتصريف) اشترى بها ثوبا وباعه  
 من رب المال بخمسة عشر (راجع) الثوب  
 (مراجعة رب المال باثني عشر ونصف)  
 لأن نصف الرجح ملكه وكذا عكسه كما سبق  
 في باب تحقيقه في النهر



المضارب فقط ولا يضم حصة المضارب قال في البحر وهو هو لما قلته ما ذكره في المراجعة وفي المضاربة فان  
صاحب الهداية ذكر في الموضعين أنه يضم حصة المضارب وقد صرح هو نفسه بالضم في المراجعة ووجه في النهر  
على أنه رواية والحق في الجواب أن كلام الشارع في المضاربة محمول على الصورتين الأولىين من كلام صاحب  
المحيط فان رب المال انما يبيعه فيه ما على ما اشتراه المضارب فقط من غير ضم كما ذكره في المراجعة محمول على  
الصورتين الأخيرتين من كلام صاحب المحيط فان رب المال فيهما يبيعه مراجعة ويضم حصة المضارب  
فلا تناقض وقد تقدمت الصور الأربع قريبا (قوله أي من غير بيان) لاحاجة الى هذا البيان لوضوحه (قوله أما  
بيان نفس العيب فواجب) لئلا يكون غاشلا وفي الحديث من غشنا فليس منا وفي الخلاصة قبيل الصرف  
رجل يبيع سلعة معينة وهو يعلم يجب أن يبينها قال بعض مشايخنا رضي الله تعالى عنهم بصرفه قاصد ود  
الشهادة أي ان لم يبين قال الصدر الشهيد ولا تأخذ به انتهى بحره وهو يريد أن كتمان العيب من الكبار لان  
الصغيرة لا ترتبها الشهادة الا بالاصرار عليها ولو وجد بالبيع عيبا فرضي به كان له أن يبيعه مراجعة على الثمن  
الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فامطاطه لا يمنع من البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط أو روية (قوله  
فتعيب عنده بالتهيب) سواء كان نقصان العيب يبرأ أو كثيرا وعمر محمد رحمه الله تعالى أنه ان نقصه قدر  
لا يتقارب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بل بيان ودل كلامه أنه لو قصر بتغير السعر بأمر الله تعالى لا يجب عليه  
بين بالاولى أنه اشتراه في حال غلته وكذا الوصف الثوب لما لم يكتبه أو فوج انتهى بحره (قوله كقرض غار)  
القرض بالقصاف وبالفاء منع (قوله ورجحه الكمال) بأن مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انما انتقلت  
انها للمشتري أن الثمن المذكور كان لها ناقصة والثالب انه لو علم أن ذلك ثمنها صحت لم يأخذها معينة  
الا بجملة انتهى (قوله ووطء البكر) لان العذرة جزء من البرقية بلهاشي من الثمن وقد جيبها انتهى بحره  
(قوله لصيرورة الخ) هذه لبيان في مسئلة التعيب أي بخلاف مسئلة التعيب فان الاوصاف لم تقصد فيها  
بالاتلاف ولو زاد قوله بخلاف مسئلة التعيب ليربط به قوله ولا يقال ولم ينقصها الوطء لان كان أولى فانه ذكره  
في مسئلة التعيب وذلك لانه اذا نقصها الوطء دل على أنه قصد الاتلاف لان الوطء من غير قصد اتلاف لا ينقص  
غالباً (قوله بالتفنيئة) افاد به أنه ذكر الاجل حال العقد فلو أجل بعد العقد لا يلزم بيانه كما في البحر لانهم  
لو اختلفا بالبيع شرط الا يلحق بأصل العقد على الاصح فيكون تأجيله مستأخرا كذا في النهر فلو لم يشرطه الا انه  
معتاد التجميع قبل يلزمه بيانه لان المعروف كالمشروط وفيه ترجحه لانها مبنية على الامانة والاستراخ  
شبهة الخيانة وقيل لا لان الثمن حال باله قد كمالوا به حاله وطء طء الى شهر فانه يرجع بالثمن بحره قال الزيلعي وهو  
قول الجمهور وحوى (قوله ببيان) أي للاجل كله وذكره كعدم ذكره أصلا قال في البحر والحاصل أن عدم  
بيان أصل الاجل خيانة وكذا بيان بهضه واختفاء البض (قوله خير المشتري) بين أخذه بكل الثمن حالا وتركه لان  
لاجل شهابا بالبيع ألا ترى أنه يزداد في الثمن لاجله والتهيب في المراجعة لحقة بالحققة فكأنه اشترى شيئين بأف  
وباع أحدهما على وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان به حقة فان كان أحد الشيئين يشبه المبيع  
يكون هذا شبهة الخيانة (قوله بتعيب) بأن كان باقة معاوية (قوله أو تعيب) كأنه جمل المشتري (قوله  
لزمه كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه لا يربط بالثمن فلو كان يربط بزيادة الثمن بخلافه  
قصد او يزداد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بخلافه زيادة الثمن قصد افعاله بما لا في المراجعة استراخ عن شبهة  
الخيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع علا بالحققة (قوله في جميع ما ترون) فلا بد من البيان في التولية في التعيب  
وطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب وهي مناه في النسبة أيضا (قوله بحره منصف) الا في منصف  
عن البحر فان المنصف ثمة في شره عنه (قوله بما قام عليه) أي بما اشتراه به مع ما حقه من المون بحره (قوله  
بكم قام عليه) أخرج المنصف كم حاله من الهداية بحوى (قوله وخير الخ) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل  
العلم في المجلس جهل كابتداء العقد وصار كذا خيرا القبول الى آخر المجلس (قوله والابطال) المراد أنه تقرر فساد  
والافه فاسد وبه اذا علمت أن المراد بالاطلاق الفساد قال في البحر وظاهر كلام المنصف وغيره أن منتهى العقد  
ينقض فاسدا بعرضية العصة وهو الصحيح خلافا لما روي عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في القمع وفيه  
أن تظهر عمدة الخلاف في حرمة مباشرة نه في الصحيح فحرم وهو في الصحيح لا واقعه له في العلم انتهى (قوله بقر)

(برايح) مریدها (بلا بیان) ای من غیر بیان  
(انه اشتراه سليما) أما بيان نفس العيب  
فواجب (فتعيب عنده بالتهيب) باقة معاوية  
أو يمنع المبيع (وطء الثيب ولم يشرعها  
الوطء) كقرض غار وقرض فارق الثوب المشتري  
وقال أبو يوسف وزفر والثلاثة لا بد من بيانه  
قال أبو الليث ويطء تأخذ ورجحه الكمال واقفه  
المنصف (و) برايح) ببيان بالتهيب  
ولو لم يشرع غيره بغير أمره وان لم يأخذ الارش  
وقد أخذ في الهداية وغيرها اتفاقا فتح  
(وطء البكر) ككسره بنشره ووطء  
لصيرورة الاوصاف متصودة بالاتلاف ولذا  
قال ولم ينقصها الوطء (اشترى بالتفنيئة  
وباع برح مائة ببيان خير المشتري فان  
نقص المبيع تعيب أو تعيب فاعلم) بالاجل  
(لزمه كل الثمن حالا وكذا) حكم (التولية)  
في جميع ما ترون قال أبو جعفر المختار للفتوى  
الرجوع بفعل ملين الحال والمزجل بحره  
ومنصف (ولي رجلا شيئا) أي بأه نواية  
(بما قام عليه أو بما اشتراه به) ولم يعلم المشتري  
(بكم قام عليه قصد) البيع لماله الثمن  
(وكذا) حكم المراجعة وخير المشتري بين  
أخذه وتركه (لو علم في مجلسه) والابطال (و)  
اعلم انه لا يرتب فاحش) هو ما لا يدخل  
تحت عموم القومين (في ظاهر الرواية)



فاحش) الثمن النقص فالمقبون المنقوص في الثمن أو غيره واغني مصدر غني من باب ضرب والغنية اسم منه  
وكما يكون المشتري مقبولا مقررا يكون البائع كذلك انتهى فتاوى فاري الهداية (قوله وبه أفتى بعضهم مطلقا)  
سواء وقع غرره من أحد المتعاقدين أم لا وحل صاحب التصفية قول من قال بعدم الرد على حالة لا غرر فيها  
أما إذا وجد الغرر فثبت الرد وعبارته كافي المخ واصحابنا يقولون في المقبون لا يرد ولكن هذا في مقبون لم يرد  
أما في مقبون غرر يكون له حق الرد استدلالا بمسئله المراجعة انتهى فرد القول المطلق الى المفصل (قوله وبه أفتى  
بالرد) أي مطلقا سواء غرره أم لا بقريئة التفصيل بعده (قوله وبه أفتى صدر الاسلام) أبو اليسر وهو الصحيح مخ  
وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيق ولو قيل أنه لفظي وحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكان حسنا  
ويدل عليه حل صاحب التصفية المتقدم (قوله قبل علمه بالغب) أما بعده فيكون رضائنه فلا يثبت له خيار الرد  
(قوله فبذلك مثل ما اتفق) أي مع رد الباقي واستطاعها المؤلف من عبارة القضية فانه قال فيها والصواب أن يرد الباقي  
ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن رداعلى من قال فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن اهـ حلبي (قوله  
انتهى) أي ما في القضية (قوله بقى لو كان قبيلا أراه) صاحب القضية ذكر كلام من المثل والقيمي فانه ذكر ما نه  
قال لغزال لا معرفة في الفزل فاشترى بفزل اشتريه فأتى رجل بفزل لهذا الغزال ولم يعلم له المشتري ففعل الغزال  
نفسه دلا لا بينهما واشترى ذلك الفزل بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري به ضه الى حاجته نفسه ثم علم بالغبن وبما  
صنع له رد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته  
ويسترد جميع الثمن كمن اشترى يتاعلا من بر فاذا فيه كان عفايم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه  
وبعده يرد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالفزل قبي والبر مثلي  
فان المثلثات المكملات والموزونات والمعدودات المقارب لكن بقى الكلام في قوله في الفزل فانه يرد مثل ما صرف  
في حاجته فانه يقتضي أن الفزل مثلي وأيسر كذلك لما علمت ولو قيل في القيمي انه يحسب قيمته ويتطرق ان كان  
الربع مثلا يسقط عنه بمسأله ويستدل على قيمته بما بقى منه لكان له وجه ويحزر (قوله قلت وبالاخير) الى قوله  
وغيره الاولى ذكر هذه عند قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره انتهى حلبي (قوله وفي كفاية الاشياء الخ) نقل بالمعنى  
ويظهر أصله بالاطلاع عليه (قوله منها هذه) أي مسئلة الثمن انتهى حلبي (قوله يرجع نفعه الى الدافع) أعم من  
كونه البائع أو المشتري أو المودع أو المؤجر فان المودع ينفع بحفظ ماله والمؤجر ينفع بالاجرة (قوله كوديمة)  
صورتها أن يودع آخر شيأ بناء على انه ملكه أي ملك المودع بالكسر فهلكت كوديمة في يد المودع ثم استغفرت به  
الهلاك فلما ملك تضمين المودع بالغن وضع يده على ملكه بغير اذنه بمنزلة غاصب الغاصب وللمودع الرجوع بما  
ضمن على المودع لانه غرره بأن كوديمة ملكه (قوله واجارة) صورتها أن يرد اذنه بمنزلة غاصب الغاصب وللمودع الرجوع بما  
المستأجر ثم استغفرت فضمن المستحق المستأجر فله الرجوع بما ضمن على المؤجر حيث غرره بأنه آجره ملكه  
أبو السعود في حاشية الاشياء عن الجوى (قوله يرجع على الدافع عما ضمنه) الاولى أن يقول رجعا على الدافع  
بما ضمنه وهو كذلك في الاشياء (قوله ولا يرجع في عارية وهبة الخ) يعني اذا هلك العين المستعارة  
أو الموهوبة في يد المستعير أو الموهوب له ثم استغفرت فضمن ما المستحق لم يرجع بما ضمنه على المعير والواهب لان  
القبض كان لانه هبة أو ما كان المستعير والموهوب له ثم استغفرت فضمن ما المستحق لم يرجع بما ضمنه على المعير والواهب انتهى  
أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله أن يكون في ضمن عقد عارية) من يبيع مبيع او فاسد وأخرج به عقود  
التبرعات كالهبة والصدقة فان الغرر لا يثبت الرجوع فيها أبو السعود عن البيهقي (قوله ان كان الاب حرا) في  
بعض نسخ الاشياء ان كان الآذن حرا أي الذي صدر منه الآذن بقوله لاهل السوق يبيعوا ابني وهي الانسب  
لانه لا وجه للرجوع على أب الابن لعدم الغرر منه (قوله وهذا ان اضاف الخ) أي ان الرجوع على الغارله  
شرطان الاول أن يضيفه الى نفسه بأن يقول عبدي أو ابني فان لم يضيفه فلا رجوع عليه الثاني أن يأمر  
بالمبايعه قال في المحيط الرضوى دخل الرجل السوق فباع عبدا وأذنت له في التجارة ثم وجد حرا  
أو مستعفا وقد لحقه دين لم يمسك غارا ولو قال لهم يابوه ضمن الاقل من قيمته ومن الدين نقله البيهقي ويبحث  
الجوى بأن هاتين المسئلتين ليستا من الغرر ضمن عقد المعاوضة ويمكن أن يجاب بأن قوله لهم يابوه يستلزم  
عقد المعاوضة عادة (قوله ثم استغفرت) أي الدار والامة (قوله يرجع على البائع بقيمة البناء) بعد أن يعلم البناء

وبه أفتى بعضهم مطلقا كافي القضية ثم رقم  
وقال (ويفتى بالرد) رقة بالناس وعليه أكثر  
روايات الحضارية وبه يفتى ثم رقم وقال (ان  
غره) أي غرر المشتري البائع أو بالعكس أو غره  
الدلال فله الرد (والالا) وبه أفتى صدر الاسلام  
وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع)  
قبل علمه بالغبن (غير مانع منه) فبذلك مثل  
ما اتفق ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى  
الحق ما بقى لو كان قبيلا أراه قلت وبالاخير  
جزم الامام علاء الدين السمرقندي في حاشية  
الاشياء من يرجع الى يمينه وفي كفاية  
الغرر ولا يرجع الرجوع الا في ثلاث منها  
هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفعه  
الى الدافع كوديمة ولا يرجع في عارية  
وهبة لكن القبض لنفسه الثانية أن يكون  
في ضمن عقد معاوضة كما يبيع عبدا أو ابني  
فقد أذنت له ثم ظهر حرا أو ابن الغير جمعوا  
عليه لا غرر وان كان الاب حرا والأفبعد  
العتق وهذا ان اضاف له وامر ببيع نفسه  
ومنه لو يبي المشتري أو استولى ثم استغفرت رجوع  
على البائع بقيمة البناء



البائع كافي الاشياء ونعتبر قيمة البناء وقت أن يسلم المشتري للبائع فلو كانت المشتري هدم البناء فقال  
 ان البائع قد غرتني وهو غائب قال الامام لا يلتفت الى قوله بل يؤمر به هدم البناء ويدفع الدار الى المشتري فان  
 حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه ان يمسك البناء قائما فيم  
 المشتري البناء البائع فيهدمه البائع ويأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له على البائع فان هدم  
 المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري وتأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء فاما وان أراد المشتري نقص  
 كل البناء ليكون النقص له ولا يسلم البناء للبائع كان له ذلك وهذا كما قول الامام وأبي يوسف في ظاهر الرواية  
 وروى محمد بن الامام وهو قول الحسن ان القاضى يفت من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ  
 النقص فان ظفرت بالبائع سلم النقص له ورفض لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي أن المشتري اذا نقص  
 البناء وسلم النقص للبائع رجع عليه بالثمن وبقيمة البناء ببناء وان لم يسلم النقص له لم يرجع الا بالثمن وهذا أقرب الى  
 النظر كذا ذكره بعض الافاضل معزيا الى قاضيان انتهى أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله والولد) لم يذكر  
 له لم فيه وظاهر كلامهم أن الولد يسلم للمشتري ويصير محررا ويغرم قيمته لمشتري الامة ويرجع على بائعه بها  
 (قوله ومنه) أي من عقد المعاوضة الذي وقع الغرر فيه ويرجع فيه على الفار (قوله اشترى فأما عبد) أي فاشترى  
 فاذا هو محرر فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبه معروفه لاني على الفار والاربع المشتري عليه وهو على البائع  
 ان قد رواه غير رجوع على من باعه مع انه لم يأمره بالضمن عنه لانه ادى دينه وهو مضطر في ادائه بخلاف  
 من ادى دينه أو حقا عليه بغير أمره وليس مضطرا فيه فانه لا يرجع به وقد بقوله اشترى فأما عبد لانه لو قال  
 أنا عبد ولم يأمره بشراؤه أو قال اشترى ولم يقل أنا عبد لا رجوع عليه بشي لانه لم يوجد منه الا اخبار كاذبا  
 او الامر بالشراؤه وذلك لا يوجب الضمان كما اذا كان لك من الاجنبى كذا ذكره بعض الافاضل معزيا الى  
 القدير وعن أبي يوسف انه لا يرجع عليه اذا قال اشترى فأنا عبد لان ضمان الثمن بالمعاوضة أو بالكفالة ولم يوجد  
 واحد منهم ما بل الموجود هنا مجرد الاخبار كاذبا انتهى أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله ارتمى) الاولى أن  
 يقول بخلاف ارتمى فأنا عبد يعني فانه اذا ارتمى فظهر حر الم يرجع المهرين عليه به حال سواء كان الراهن حاضرا  
 او غائبا وهو ظاهر الرواية عنهم كذا في الزيلعي قوله عنه أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله رجوع على الفار)  
 الظاهر أن يقول على المزوج حموي (قوله لتصريحهم بأن الحق المجردة لا تورث) أي وهذا حق مجرد عن  
 العروض فانه ليس المشيئة واردة فلا يتصور انتقاله الى الوارث (قوله في شرح منظومته الفقهية) المسماة  
 بنصف الاقران انتهى حلي (قوله ومال الى أنه يورث) عطف تفسير على قوله ما يخالفه (قوله خيار العيب)  
 طاهره أن خيار العيب يورث في المخ ما يخالفه فانه قال وأما خيار العيب فلا يثبت فيه حق الرد للوارث  
 أي باعتبار الخيار بل باعتبار أن الوارث ملكه سليما أي مسحق السلامة فاذا ظهر فيه عيب رده وليس ذلك  
 بما رتب الارث كما يفيد كلامهم فخره والذي يظهر أن الحاق الغرر بالعيب لما فيه من المضرة الاولى من الحاقه  
 بخيار الشرط والرؤية (قوله وأبد الخ) محط التأيد على قوله يصير مغرورا فانه يفسد أن خيار الغرر يورث  
 فان معناه أنه يصير مغرورا بغير موثره (قوله بخلاف الوصي) فانه لا يصير مغرورا لعدم الملك من جهته بخلاف  
 الوارث لان الوصي بمنزلة المودع وهو لا يرد (قوله متى عاين ما يعرف بالعيان) كأن باع صاعا من سويق على انه  
 ملتوت بمنزلة من سمن فبين له مشري بعد أنه ملتوت بمنزلة واحد فانه لا يرجع له لانه هو المتصرف فان قلنا  
 وكثرته تظهر بالمعاني والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

#### • (فصل في التصرف في المبيع الخ) •

أورد هذه الاشياء بفصل على حدة لانها ليست من المراجعة غير أن المراجعة لما كانت تصرفا في المبيع كان لها  
 مناسبة بالتصرف فيه فنبأ بذكر بعضها وبقية الاشياء ذكرت استطرادا (قوله مع بيع عقار) عبر بالعمدة  
 دون النفاذ والازوم لان النفاذ والازوم موقوفان على نقد الثمن أو رضا البائع فالبائع ابطاله قبل ذلك وكذا كل  
 تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده بغير إذن البائع فالبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل  
 النقص كالعقار والتدبير والاستيلاء والعمدة في بيع العقار قولها وقال محمد بن عيسى الله تعالى عنهم لا يجوز والادلة  
 في البحر وقيد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل منع (قوله من باعه)

والولد ومنه ما يأتي في باب الاستهانة في اشترى  
 فأنا عبد انتهى في الثالثة اذا كان الغرور  
 بالشرط كما لو تزوجه امرأة على انها حرة ثم  
 استخف رجعا على الفار بقيمة الولد المشتري  
 وصحي آخر الدعوى • فرع • هل ينتقل  
 الرد بالتفريق الى الوارث استظهر المصنف لا  
 التصريح به بأن الحق المجردة لا تورث قلنا  
 وفي حاشية الاشياء لابن المصنف وبه اتفق  
 شيخنا العلامة على أنه متى مضى مصرقات  
 وقد قدمناه في خيار الشرط معزيا الى الدردرك  
 ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية  
 ما يخالفه ومال الى أنه يورث خيار العيب  
 وانه عنه انه في كتابه معونة المفق في كتاب  
 الفرائض وأما ما في بحث القول في الملك  
 من الاشياء قبل التاسعة أن الوارث يرد  
 بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصي قلنا بل  
 وقد مضى من الخاتمة أنه متى عاين ما يعرف  
 بالعيان انتهى النور قد برز والله تعالى اعلم  
 بالرداب  
 (فصل في التصرف في المبيع والتمن قبيل  
 القبض والزيادة والخطأ فيها) أو أن جيل الدين  
 (مع بيع عقار لا يخفى هلاكه قبل قبضه)  
 من باعه



منعلق بقوله قبضه لا يبيع لان بيعه من بائعه قبل قبضه فاسد كما في المنقول ويراجع (قوله لعدم الغرر) أي غرر  
انفساخ العقد على تقدير الهلاك والوعاله بقوله لتدبره هلاك العقار (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على العقد ويعلم  
منه مفهوم قول المصنف لا يحنى خلا (قوله وقهوه) بأن كان لا يؤمن أن تغلب عليه الرمال انتهى حاشي  
عن النهر (قوله ككتابة) أي قانها لاتصح اتفاقا وهذا مخالف لما في البحر وغيره وبعبارة الاول وأما كتابة العبد  
المبيع قبل القبض فموقوفه وللبائع حبه باليمن فان نقضه نفذت كذا ذكره الشارح رضي الله عنه على عنه  
ولا خصوصية أهابل كل عقد ينبل النقض فهو موقوف انتهى وظاهر الكلام الآتي أن البيع ولو هو فاسد  
لا موقوف ويمكن أن يقال انه فاسده عرضية العصة (قوله واجارة) أي اجارة العقار فانها لاتصح اتفاقا وقيل هي  
على الخلاف ولو سلم فاعقود عليه في الاجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في القوائد الظهيرية  
وعليه الفتوى كذا في السكافي (قوله ويبيع منقول) بالجزء عطفاء على قوله ككتابة (قوله ولو من بائعه) مرتبط  
بقوله ويبيع منقول (قوله كما ينبغي) فربما في قول المصنف ولو بائعه منه قبل لم يصح ومثل البيع الاجارة لانها  
بيع المنافع والصلح لانه بيع واراد بالانقضاء البيع المنقول بخلاف بيع غيره كالمهر وبديل الخلع والعتق على مال  
وبديل الصلح عن دم العمد قبل قبضه افاده صاحب البحر (قوله من غير بائعه) فيسده ليقفهم ما اذا كان من بائعه  
بالاولى انتهى حاشي ويحيى أن هبته من البائع مجاز عن الاقالة (قوله على قول محمد) وقال أبو يوسف لا تصح  
لانها موقوف عليك بنزلة البيع والاجارة ووجه قول محمد أن هذه التصرفات لا تجوز الا بعد القبض وغير البائع  
يصلح نائباً عن المشتري في القبض فيصير قبض المأمور قبضه أو لا يحكم النيابة ثم يبرأ قبض نفسه بالتفليس  
بخلاف البيع لانه يقيد بالملك قبل القبض وتقليد البيع قبل قبضه فاسد ذكره الزيلعي وأجمعه على صحة  
الوصية به قبل حوى (قوله والاصل أن كل عوض ملك بعد ينفسخ بهلاكه) كالمبيع والاجارة اذا كانت مبنية  
حوى (قوله ومالا) ينفسخ العقد بهلاكه كالمهر والعتق على مال وبديل الصلح عن دم عمد حوى وهذا الاصل  
اغما يناسب قول أبي يوسف ولا يناسب قول محمد فتدبر (قوله فقبله البائع) وان لم يقبل الهبة بطلت والبيع صحيح  
على حاله مكي عن الجوهرة (قوله لان الهبة مجاز عن الاقالة) ينال هبتي ذنبي وأطلق عتقي ذكره الشارح وهذا  
بناء على أن الاقالة تصح بغير افظ الاقالة كما هو المختار للفتوى ذكره مري الدين في حاشيته (قوله بخلاف بيعه)  
فانه لا يحنى مجاز عن الاقالة لانه خذها انتهى شلبي (قوله فانه باطل مطاقا) أي سواء بائعه من بائعه أو من  
غيره انتهى حاشي (قوله وفسد الخ) هو الظاهر لان ركني البيع وهما العوضان ثابتان وانما جاء الفساد من جهة  
اخرى وهو الغرر أي فساد العقد فاسد لانه والغرر حرام وكثيرا ما يطلق الباطل على الفاسد (قوله وتقي العصة)  
أي في قول المصنف لم يصح وقوله يحتملها أي الفساد والبطالان (قوله اشترى مكبلا) قيدته بالشراء لانه لو ملكه  
جهة ارادت أو وصية جاز له التصرف قبل الكيل حوى (قوله بشرط الكيل) بأن قال اشترت هذا الطعام على  
انه عشرة أفنزة حوى (قوله حرم بيعه الخ) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه  
الماعان صاع البائع وصاع المشتري انتهى فوح افندي (قوله أي كره تحريما) اهله لان الخبر خبر آحاد وفيه ضعف  
والحرمة لاتثبت الا بظهي كالفرضية (قوله بيعه واكله) اصر ورد في البيع والخفوا به منع الاكل قبل الكيل  
وكل تصرف ينبي عن الملك كالهبة والوصية منع (قوله وقد صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع الصغير بما  
نصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال اذا اشترت شيئا بمكيال او وزن او بعد فاشترت ما يكال كيلا وما يوزن  
وزنا وما بعد فلا تبعة حتى تسكبه وتزنه وتعتقه فان بعته قبل أن تقيله وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل  
والوزن انتهى (قوله لعدم التلازم) أي بين الفساد والحرمة (قوله كإسقاطه الكمال) أي بسط ما يتعلق بقوله وبأنه  
لا يقال الخ قال الحلبي ناقلا عن النهر ثم في قوله حرم بيعه اجماعا الى أنه فاسد وبه صرح في الجامع الصغير وفيه انه  
اذا كلة لا يقال انه أكل حراما لانه أكل مال نفسه الا انه أكل تركه ما حرمه من الكيل فكان هذا الكلام أصلا  
في سائر البياعات بما فاسد اذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم انه لا يصلح أكل ما اشتراه فاسد وهذا بين انه ليس  
كل ما لا يصلح أكله اذا أكله أن يقال فيه انه أكل حراما كذا في القواعد انتهى (قوله لا يقال الزيادة) قال في حاشية  
التلبي الفقه فيه أن انتهى عن البيع يدل على فساد اذا كان المعنى في المبيع وهو جهاته بيان ذلك أن البيع  
تناول ما يحويه الكيل والوزن وهو مجهول لا يقال الزيادة والنقصان فان زادت الزيادة وان نقص رجعت بحصته

لعدم الغرر لتدبره هلاك العقار حتى لو كان  
هلوا او على شرط من شروطه كان ينقذ (قوله)  
يصح اتفاقا ككتابة واجارة (ويبيع منقول)  
قبل قبضه ولو من بائعه كما ينبغي (بخلاف)  
عتقه وتدبره (من غير بائعه) فانه صحيح  
ورهنه واعارته (من غير بائعه) والاصل  
(على) قول محمد وهو (الاصح) والاصل  
أن كل عوض ملك بعد ينفسخ بهلاكه قبل  
قبضه فالتصرف به غير جائز وما لا يخاف من  
عيب (و) المنقول (لو رهنه من البائع قبل  
قبضه فله البائع) النقض البيع ولو بائعه  
قبله منه لم يصح وهذا ابيع ولم يفتق  
قبله من الاول لان الهبة يجب زعن الاقالة  
البيع الاول قبله فانه باطل مطاقا جوهرة  
بخلاف بيعه قبله فانه باطل المنقول قبل  
قات وفي المواهب وفده بيع المنقول قبل  
قبضه انتهى وفي العصة بحجة له ما قد بر  
(اشترى مكبلا بشرط الكيل حرم) أي كره  
تحريرا (بيعه وشكاه حتى يكيله) وقد صرحوا  
بفساده وبأنه لا يقال لا كلة انه أكل حراما  
لعدم التلازم كما بطله الكمال لكونه أكل  
ماله كره (ونقله الموزون والمعدود) بشرط  
الوزن والاهل لا يستمال الزيادة وهي للبائع  
بخلافه مجازفة



من الثمن قاذن يصحكون فيه احتمال خلط المبيع بغير المبيع والتعزير عن مثله واجب فلم يجز التصرف فيه بعد القبض قبل الكيل والوزن انتهى (قوله لأن الكل المشتري) أي فليس فيه احتمال زيادة (قوله غير الدراهم والدنانير) إذا عقد فيها عقد صرف (قوله لجواز التصرف) لأنه لا زيادة فيها أعاليها عن مقدارها المعلوم بين الناس (قوله كببيع التعاطي) أي في كيل مثلاً فإنه إذا دفع له الدراهم وكاله البائع القدر المعلوم وقبضه المشتري فإنه يعتقد بالتعاطي (قوله لأنه صار - ما بالقبض) قال في الخلاصة لأنه ملك الجميع بالقبض فانتفت الولاية وهي الزيادة انتهى (قوله وكفى كيله) أي المبيع من البائع لأن المبيع صار معلوماً بكيل واحد وتحقق معنى التسليم بجر (قوله لا قبله) أي قبل البيع أصلاً أي مطلقاً سواء كان بمحضره أو بغيره لأنه ليس صاع البائع ولا المشتري والشرط أن يوجد الصاعان منهما بالحدث انتهى جلي (قوله أو بعده بغيره) لعدم علم المشتري ولعدم تحقق التسليم (قوله فلا كيل الخ) تفريع على قول المصنف بعد البيع (قوله قبضه) أي كايته بجر (قوله عدم كيل الا قبل الخ) أي لأنه لما لم يكن بعد شرائه ولم يكن قابضاً فيه مبيع ما لم يقبض بجر (قوله لجوازه) أي التصرف في الثمن (قوله قبل الكيل أولى) لأن الكيل والوزن من تمام القبض ويجوز التصرف قبل القبض في الثمن فلا يجوز قبل تمامه أولى انتهى زياي (قوله في حزمة ماد كره) أي من البيع ولا يصح إرادة الأكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف يفي على الملاء (قوله فيكون كاله للمشتري) ولو كان فيه زيادة أفاده الزياي (قوله الا إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع غنائاً لأنه بذلك التصرف في حق إزدياد الثمن فصار البيع في هذه الحالة هو التوب المقتدر وذلك يظهر بالذرع والقدرة ودفعه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يقبضه التبعيض ويلزمه الزيادة من الثمن فيما يقبضه وينقص من غنائه عند انتقاصه انتهى زياي (قوله واستثنى ابن السكال) بجنار قوله ما يقبضه التبعيض (قوله أو غيرهما) كإجارة ووصية منع وانما جاز فيه ذلك لأن المطلق للتصرف المالك وقد ثبت فيه الملك وأنه ورد في المبيع لاحتمال غرر الانفساخ ولا يتصور ذلك في الثمن لأنه في الذمة زياي (قوله أي ما رارا إليه) يشمل القبي والمذلي غير الدراهم والدنانير انتهى جلي وقوله غير الدراهم الخ لا وجه له بل الباع مطلق الخ على هذا التقدير إذا خالها لانه يتوهم من العين العرض ليقابل به قوله ولوديشا (قوله ولو يعرض) كأن اشترى البائع من المشتري شيئاً بالثمن الذي له عليه أو استأجره عبداً أو داراً للمشتري ومثال الغليك بغير عوض هبة ووصيته له نهر فاذا وهب منه الثمن ما كره بجزء الهبة لعدم احتياجه إلى القبض وكذا الصدقة بوالسعود (قوله ولا يجوز من غيره) أي لا يجوز تعليق الدين من غير من عليه الدين الا إذا سلطه عليه انتهى مكي (قوله جازاً أخذ بدله - ما شأناً آخر) قال ابن عمر كان يبيع الأبل بالبيع فأتاه مكان الدراهم الدنانير ومكان الدنانير الدراهم وكان يجوز له صلى الله عليه وسلم انتهى منع (قوله وضعان متلف) الاوضح وفيه متلف (قوله ومتى بمال) الاولى حذف قوله بمال ويكون قوله بدل مسلطاً عليه (قوله وهو روث ووصي به) قال السكال وأما الميراث فالتصرف فيه جائز قبل القبض لأن الوارث يختلف الميراث في المال وكان له بيت ذلك التصرف فكذا الوارث وكذا الوصي لأن الوصية أخذت الميراث انتهى ويحوي الاتفاقان وهذا كله صريح في جواز تصرف الوارث في الميراث وان كان مينا فتنقيحاً أي السوءة بالاعتماد أخذ من قول الشارع هنا والخامس الخ لا يلزم (قوله سوى صرف وسلم) انما استثنى الصرف والسلم لما أنهما مقبوضان حكم عين المبيع والسلم والامتنع بالبيع قبل قبضه لا يجوز وصلاً في الصرف نهر ولا في التصرف في أحد بدلي الصرف ورأس مال لم قبل القبض يستلزم اقتراف المتعاقدين لاعتقاف قبض ففسد العقد فيهما لانه يشترط إيقاعهما على العدة قبض كل من بدلي الصرف ورأس مال لم قبل الاقتراف انتهى أبو السعود (قوله لقوات شرطه) أي شرط ما ذكر وهو القبض (قوله فلا يجوز أخذ خلاف جنه) الاولى أن يقول فلا يجوز التصرف فيه (قوله وصح الزيادة فيه) لوعبر بالزوم بدل العدة لكان أولى لأنها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد بغيره إذا امتنع انتهى بجر (قوله أو من أجنبي) فإن كانت بأمر المشتري فحب عليه لا على الأجنبي وان زاد بغير أمره فإن أجاز المشتري له منه وان لم يجز بطلت الزيادة ولو كان حين زاد ضمن من المشتري أو أضافها إلى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان بأمر المشتري رجع والا فلا انتهى بجر (قوله ان في غير صرف) أما فيه فلا يجوز الزيادة ولا الخطأ لربها كأنها عقداء متفاضلاً ابتداءً

لأن الكل للمشتري وقد يقوله (غير الدراهم والدنانير) لجواز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن كببيع التعاطي فإنه لا يحتاج في الموزونات إلى وزن المشتري ثانياً لأنه صار بيعاً بالقبض بعد الوزن فنية وعليه الفتوى خلاصة (وكفى كيله من البائع بمحضره) أي المشتري (بعد البيع) لا قبله أصلاً أو بعده بغيره فلا كيل بمحضره ولا كايته بجر (قوله الثاني لعدم كيل الا قبله) أي لأنه لم يكن قابضاً فتح (ولو كان) الكيل والموزون (ثمنا جازاً) التصرف فيه قبل كيله ووزنه (لجوازه قبل القبض) قبل ذروعه (وان أولى) بجرم (المذروع) قبل ذروعه (وان اشتراهما بشرطه الا إذا أفرد لكل ذراع غنائاً فهو) في حزمة ماد كره (كوزون) والا أصل ما رصرا أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا إذا كان مقصوداً واستثنى ابن السكال من الموزون ما يقبضه التبعيض لأن الوزن حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف في الثمن) هبة أو بيع أو غيرهما ولو شأنا أي ما رارا إليه ولوديشا فالتصرف فيه فملكه من عليه الدين ولو به عرض ولا يجوز من غيره ابن مالك (قبض قبضه) سواء (نعم بالتمعين) كالكيل (أولاً) كنه ودفه لو باع الأبل بدراهم أو بكثر يترجى أخذ بدله ما شأناً آخر (وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كره وإجارة وضمان متلف) وبدل خلع وعنف بمال وهو روث ووصي به والمأصل جواز التصرف في الاثمان والدون كلها قبل قبضها عيني (سوى صرف وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف جنه لقوات شرطه (وصح الزيادة فيه) ولو من غير جنسه في الجاس أو بعده من المشتري أو وادنه خلاصة ولتنظر ابن الملاء أو من أجنبي (ان في غير صرف



كذا في البصر ومقتضاه جوازهما في صرف الدراهم بالذات فإذا كانت الزيادة في المجلس والمراد من عدم صحتها  
 في الصرف فسادهما كما يأتي انتهى (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله فلو بعده) أي فلو قبل  
 البائع الزيادة بعد مجلسها بطلت (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وروى الحسن في غير رواية الأصول  
 عن أبي حنيفة أن الزيادة تصح بعد هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه فتح (قوله ثم شراء) نص على المتوهم  
 والوجه فيه أن اختلاف الأيدي كاختلاف السلعة ومن باب أولى أن لم يشتره (قوله وكونه) أي المبيع محلا  
 للمقابلة أي مقابلة الزيادة الثمن قال الحلبي ولا حاجة إليه مع قول الشارح ولو حكى كما لا يخفى (قوله حقيقة)  
 حال من المقابلة أي حال كون المقابلة في حقه حقيقة بأن لم يخرج من يده فإذا خرج من يده بالمبيع ثم عاد له  
 فليس محلا لها في حقه حقيقة لتبدل الأيدي (قوله فلو باع بعد القبض) وكذا لو كان المبيع حنطة فطحنها  
 أو دقيقا فخبزه أو لحا فغله قليه أو جعله أرطافا فغزه أو غز لاقتضاه انتهى مخ (قوله بخلاف ما لو أجز  
 أو من) وكذا لو كان المبيع طعنا ملحوا فأنقذه أو غير ملح طعنه أو كرا باسنا فطعنه من غير أن يقطع مخ  
 والأجارة أعم من أن تكون في جارية أو أرض (قوله لتقيام الاسم والصورة وبعض المنافع) يرجع إلى الجميع ما عدا  
 جعل الحديد سيفا فان الصورة تبدلت فيه (قوله وقبض الثمن) بالجر عطف على هلاك (قوله بالاستناد) أي  
 إلى طلبة العقد فكانت عقدا ابتداء هكذا (قوله فبطل حط الكل) فترجع على المصنف لأن الالتصاق بأصل  
 العقد يفيده فحقق العقد وحط الكل بطله قال في التبيين بخلاف حط الكل لأنه تبديل لأصله لأنه يتقلب  
 هبة أو بيعا بل لأن فيفسد وقد كان قصدهما التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالالتصاق فيه يؤدي إلى تبديله  
 فلا يلتحق به انتهى (قوله في تولية الخ) أي يظهر فيما ذكر فيقول ويراجع على الكل في الزيادة وفي الباقي بعد الخط  
 (قوله وشفعة) فإما أخذ المبيع عما في الخط (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على البائع بالكل إذا ظهر المبيع  
 مستحقا ولو أجاز المشتري المبيع أخذ الكل بجر (قوله وحبس مبيع) فله حبه حتى يقبض الزيادة (قوله  
 وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما أو حط وقيل إلا أن حط وقبض الزائد في الزيادة  
 أو المردود في الخط فساد العقد كأنهما عقدا كذلك من الابتداء انتهى زيلعي (قوله لكن انما يظهر في الشفعة  
 الخط فقط) ولا يلزمه الزيادة لأن فيه إبطال حقه الثابت بالمبيع الأول وهما لا يمكنه تبين (قوله إن في غير  
 سلم) قال في التبيين ولا يجوز الزيادة في السلم فيه لأنه معدوم حقيقة وانما جعله وجودا في الذمة لحاجة المسلم  
 إليه والزيادة في السلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز أن يبي (قوله وقبل المشتري الخ) ظاهر  
 ما سبق في الثمن أن يكون في المجلس وإن لم يقبل فيه بطلت (قوله أيضا) أي كما يلتصق في زيادة الثمن (قوله وكذا  
 لو زاد) أي المشتري (قوله انفسخ العقد بشدده) فلو اشترى بمائة وثمنا فباعها بمائة ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون  
 وعلقت العرض قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه انتهى مخ وفيه أن المبيع قائم فقتضاه أن يفرم المشتري  
 قيمة الهالك (قوله ولا يشترط الزيادة هنا قيام المبيع) لأنما تثبت بمقابلة الثمن وهو قائم انتهى خلاصة (قوله  
 بخلافه في الثمن) الأولى بخلافها (قوله كما مر) أي في قوله وكان المبيع قائما (قوله إن كل دينان عينا لا)  
 قال في المحيط اشترى قفيز حنطة بعينه فخط عن البائع ربعة قبل القبض لم يجز لأنه عين واسقاط العين لا يصح  
 ولو اشترى قفيزا من صبرة ثم حط ربعة قبل القبض جاز لأنه دين واسقاط الدين يصح انتهى شاي ويدخل في الدين  
 المسلم فيه (قوله بخلاف الدين) فإنه يصح إسقاطه ووجهه أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لأنه لم  
 يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبقى ما في ذمته على طاله الآن المشتري لا يطالب به  
 لأنه منسل ذلك أفاده في البصر (قوله لا في براءة الاستيفاء) لأن براءة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف  
 براءة الاستيفاء مثال الأولى أسقطت وحطت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأتك براءة استيفاء  
 أو قبض انتهى (قوله اتفاقا) يرجع اليهما قال الحوي في شرحه وعرف من هذا أنه لا خلاف في رجوع المدافع  
 بما إذا أبرأ براءة اسقاط وفي عدم رجوعه إذا أبرأ براءة استيفاء من أن الخلاف في الإطلاق وعلى هذا انفرج  
 ما لو عاق طلاقها بإبرائهم عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأت براءة اسقاط وقع ورجع عليها  
 كذا في الاستسقاء انتهى (قوله ولو أطلقها قولان) قال في البحر فإذا أطلق حصل على الأول أي براءة القبض  
 والاستيفاء لأنه أقل كأنه نص عليه وقال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع انتهى وصورة الإطلاق

و (قبل البائع) في المجلس فلو بعده بطلت  
 خلاصة وفيه لو ندم بعد ما زاد أجبر (وكان  
 المبيع قائما) فلا تصح بعده لا كولو حكى  
 على الظاهر بأن باعه ثم شراه ثم زاده زاد في  
 الخلاصة وكونه مثالا للمقابلة في حق المشتري  
 حقيقة فلو باع بعد القبض أو دبر أو كاتب  
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لقوات محل البيع  
 بخلاف ما لو أجز أو من أو جعل الحديد  
 سيفا أو ذبح الشاة لتقيام الاسم والصورة  
 وبعض المنافع (و) صح (الخط منه) ولو بعد  
 هلاك المبيع وقبض الثمن (و) الزيادة والخط  
 بطلت بآصل العقد بالاستناد فبطل  
 حط الكل وأثر الالتصاق في تولية ومراعاة  
 وشفعة واستحقاق وهلاك وحبس مبيع  
 وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفعة الخط  
 فقط (و) صح (الزيادة في المبيع) ولزم البائع  
 دفعه هل (إن) في غير سلم زيلعي (و) قبل المشتري  
 ويلتصق (أيضا) بالعقد فلو هلك الزيادة قبل  
 قبض حط حبه من الثمن (و) كذا لو زاد في  
 الثمن عرضا فلو قبل تسليمه انفسخ العقد  
 بقدره قسمة (ولا يشترط للزيادة هنا قيام  
 المبيع) فتصح بعده لا كولو حكى  
 كما مر (ويصح الخط من المبيع إن) كان المبيع  
 دينان أو عينا لا يصح لأنه اسقاط واسقاط  
 العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع بمادفع  
 في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء اتفاقا  
 ولو أطلقها فقولان



ما إذا قال أبرأني ولم يقيد بشئ انتهى حلي (قوله وأما الأبراء المضاف إلى الفسخ) صنيعة يقتضى أنه موضوع  
 المسئلة هنا يقار موضوع المسئلة المتقدمة وليس كذلك بل الموضوع في كل منهما إضافة الأبراء إلى الدين وان  
 جوعته ما بالثمن انتهى حلي (قوله فصيح) أى في براءة الاستيفاء وعبارته كافي الجهران الأبراء المضاف إلى  
 الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من المشتري انتهى وإذا لم رجوعه في براءة  
 الاستيفاء ولم رجوعه عما دفع في براءة الاستيفاء بالاولى (قوله ولو بجهة أو حط) الاول أن يقول كلفه حطه وإذا  
 قال في الضرر سوى أى السرخصى بين الأبراء والهبة والحط (قوله فيتأمل عند الفتوى) أى يتأمل المفتي بين  
 قول شيخ الإسلام القائل بالتفصيل في الأبراء وأنه في براءة الاستيفاء لا يرجع وبين قول شمس الدين السرخصى  
 القائل بالرجوع فيها كبرائة الاطلاق اذا علمت ذلك تعلم أن قول الشارح لا في براءة الاستيفاء اتخافا لوجه ذكر  
 الاتفاق فيه (قوله وهو) أى قول السرخصى المناسب للاطلاق اعلم لاطلاقهم صحة البرائة ثم الظاهر ما قاله شيخ  
 الإسلام لأنه اذا دفع له الثمن مثلا ثم أبرأ البائع براءة قض واستيفاء كيف يثبت الرجوع للمشتري مع أن المفتي  
 أبرأ براءة ناشئة عن قبض مالى عليه وانما (قوله لا يصح) لأنه شرط لا يقتضيه العقد (قوله للرد الحط  
 بأصل العقد) كأنه باعه ابتداء بالثمن الباقي بعد الحط (قوله والاستصفاق لبائع) فله أن يبيع المبيع حتى  
 يرضى (قوله أوه شتر) فإذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل (قوله أو شبيع) أى إذا أخذ المبيع  
 بالشفعة فانه يأخذ ما وقع عليه العقد (زيادة التي زادها البائع في المبيع) (قوله بصوعيب) كنياس شرط أو رؤية  
 منح وهذا تفريع على بعض الصور وهو ما اذا زاد المشتري (قوله ولازم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة  
 بعد أو استلأ انتهى مرقندي (قوله ان قبل المديون) فلو لم يقبله بطل لتأجيل فيكون حاله كره الاستيعاب  
 ولو قال المديون برئت من الاجل او لاحاجة في الاجل له هذا الدين لم يكن ابطلا للاجل ولو قال بطلت  
 الاجل او تركته صار حاله كره ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه الف حالة ان دفعت  
 الى حسنة فالحسنة الاخرى مؤجلة الى سنة فهو جائز منح (قوله بدلى صرف وسلم) لاشتراط القبض بدلى  
 الصرف في الجاهل والشرطه في رأس مال المسلم وهو المراد بدها ما لم يده فيه فشرطه التأجيل (قوله وعن  
 عند اقاله وبعد ما) قال في القضية أجل المشتري البائع سنة عند اقاله صحت اقاله وبطل الاجل ولو تقايلا  
 ثم أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أبي حنيفة فان الشرط الا لاحق بعد العقد يلحق بأصل العقد عنده  
 اه أبو السعود (قوله وما أخذ به الشبيع) يعنى لو أجل المشتري الشبيع في الثمن لم يصح بخر (قوله ودين الميت)  
 أى لو مات المديون ودل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لأن الدين في ذمة المدين وقائده تأجيله أن يتجرب في ذمة  
 الثمن من غناء المال فادامات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل خلاصة (قوله والسابع  
 المقرض) هو مال يقطع من ماله يعطيه لغيره مرقندي وقال الشافعي هو ما ثبت في الذمة باستقراض فانه  
 لا يصح تأجيله حتى لو أجله مدة معلومة عند الاقتراض أو بعده لا يثبت الاجل وله المطالبة في الحال انتهى مكي  
 (قوله فلا يلزم تأجيله) الذى في النهر من القنية بطلان تأجيله وانما يلزم لان القرض اعارة وصله ابتداء اولها  
 صح بلفظ الاعارة ولا يملك من لاجل التبرع كالسبي والولى والمكاتب والعبد المأذون والعارية لا يلزم فيها  
 التأجيل فان المعبره اذا وقتله أن يرجع فيه قبل الوقت انتهى زيلعي ونماه فيه واقصاه على هذه المشتبات  
 يفيد أنه يصح التأجيل في بدل الصلح ولو عر دم عددا شتر على السنة الناس من أن بدل الصلح لا يصح فيه  
 التأجيل لأصله الا اذا كان في معنى الصرف كما اذا صالحه عن دنانير بدراهم أفاده أبو السعود (قوله اذا كان  
 محسودا) بأن قال المدين لا أقترلك بمالك حتى تؤخره عنى أو يقطع بعض المال ففعل صح ولازم وليس للدائن  
 أن يطالب المدين في الحال وبما حط عنه هذا اذا قاله سر افلا قاله ملاية بحضرة الشهود ويؤخذ المقرض بالمال  
 في الحلل انتهى أبو السعود والدين بهجومه يشمل القرض (قوله أو حكم مالي الخ) يقتضى اشتراطه ورا الحكم  
 من براء قضائه انه لو حكم به من لا يراه معتقدا على مذهب غيره لم يلزم وبخالفه ما في القنية حيث قال قاضي  
 القاضي يلزم الاجل مع القرض بعدما ثبت عنده تأجيل القرض معتقدا على قول مالك وابن أبي ليلى يصح ويلزم  
 الاجل انتهى فانه ظاهر في أن الحكم به صدر عن لا يراه قلت ما في القنية يتنى على القول بأنه اذا حكم بذهب  
 غيره يتخذوه اقوالا من مرجان وعدم التفاد يرجع انتهى أبو السعود (قوله أو احواله) أى أحوال المستقرض

وأما الأبراء المضاف إلى الفسخ فصح ولو سببه  
 أو حطه ببيع المشتري بما دفعه على ما ذكره  
 السرخصى فيتأمل عند الفتوى بهر حال  
 في التردد والناسب للاطلاق وفي البرائة  
 باعه على أن يبيع من الثمن كذا لا يصح ولو سببه  
 أن يخط من ثمنه كذا جاز للحوق الحط بأصل  
 العقد دون الهبة (والاستصفاق) لبائع  
 أو شتر أو شبيع (يتعلق باقوع عليه العقد و)  
 يتعلق (بزيادة) ايضا فلو لم يبيع  
 رجع المشتري بالكل (ولا يلزم تأجيل كل دين)  
 ان قبل المديون (الا) في سبع على ما في  
 مداينات الاشياء بدلى صرف ولم يضمن  
 عند اقاله وبعد ما أخذ به الشبيع ودين  
 الميت والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله  
 الا في أربع اذا كان محسودا أو حكم مالي  
 يلزم به بدو ثبوت أصل الدين عنده أو احواله  
 على آخر



فأجله المقرض أو أحده على مديون مؤجل دينه لأن الحوالة مبرنة والرابع الوصية أو وصي بأن يقرض من ماله ألف درهم فلا ماله إلى سنة فيلزم من ثلثه  
وبساع فيه ما نظر الله وصي أو وصي بتأجيل قرضه ١٠٢ الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل في بدل

مصرف وسلم وصحح غير لازم في قرض واقالة  
وتفيع ودين ميت ولازم فيما عهد ذلك  
وأقرض المصنف وتعهده في النهر بأن المطلق  
بالقرض تأجيله باطل قلت ومن أجل تأجيل  
القرض كفايته مؤجلا فيتاخر عن الاصيل  
لأن الدين واحد بغير ونهر فهو خمسة فلتصفه  
وفي حيل الاشياء حيلة تأجيل دين الميت  
أن يقر الوارث بأنه ذم من ماله الميت في حياته  
مؤجلا إلى كذا ويصدق عليه الطالب أنه كان  
مؤجلا عليهم ما يقر الطالب بأن الميت لم يترك  
شيئا أو الأوصياء الوارث بالبيع للدين وهذا  
على ظاهر الرواية من أن الدين إذا حل بموت  
المدين لا يحل على كماله قلت وسيجيء آخر  
الكتاب أنه لو لم يمت أو أدام قبل حلوله  
ليس له من المراجعة إلا بقدر ما مضى من  
الايام وهو جواب المتأخرين  
(فصل في القرض)

(هو) لغة ما تعطيه لثلاثة اشياء وشرعا تعطيه  
من ثلث انتقاضه وهو اخذ من قوله عقد  
مخصوص بلفظ القرض وهو (يرد على  
دفع مال) بمنزلة الخنزير (منه) خرج القبي  
(له) خراير (منه) خرج نحو ودعة وهبة  
(وصح) القرض (في) منى هو كل ما يضمن  
بالمثل عند الاستهلاك (لا في غيره) من  
القياسات كبيع وان وصاحب وعقار وكل  
متساوت لتعذر رد المثل واعلم أن القرض  
يقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد وعقار  
فيحرم الانتفاع به لا يبعه لثبوت الملك  
جاء الأصول (يبيع) استعراض الدراهم  
والدنانير ~~هذا~~ كل ما يكال أو يؤزن  
أو يبعه ثم متقاربا مع استعراض جوز  
ويض) وكاغد عددا (ولحم) وزنا  
ونيزونا وعددا كاسيحي (استقرض من  
الاناس الرابحة والعادى فكسدت فعليه  
مثلا كالمدة) و(لا) يقرض (قيمتها) وكذا  
كل ما يكال ويؤزن لما رآه مضمون بمنزلة فلا  
هبة بفلاحة أو رخصة ذكره في المبسوط من  
غير خلاف وجهه في البرازية وغيرها قول  
الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض  
وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه  
الفتوى قول وكذا الخلاف إذا استقرض طعما ما بالعراق أو أخذ صاحب القرض بكتفها بيمينته بالعراق يوم اقترضه ~~ع~~ الثاني

المقرض (قوله فأجله) أي أجل المحال المحال عليه فإنه يلزم لأن المحال عليه ليس به المقرض قال في المنع وليس  
من تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم أو الدنانير المستملكة إذا استهلاكها لانه يقرضها انتهى (قوله أو أحالة  
على مديون مؤجل دينه) هي مع ما قبلها كقوله واحدة كأن الوصية بقرضها كسيلة واحدة فصح قول  
الشارح الا في اربع (قوله لأن الحوالة مبرنة) أي للمجمل أي واستقل الدين على المحال عليه وهو مؤجل تعلق  
حقه بالتأجيل فيه فليس للمحال أن يطله وفي المسئلة الأولى المحال عليه ليس مستقرضا وقد برئت ذمة المجمل  
بالحوالة وفي البصر والزم التأجيل أي في المسئلة الأولى فإن كان للمجمل على المحال عليه دين فلا اشكال  
والا فتراجل المجمل بقدر المحال به للمحال عليه مؤجلا انتهى (قوله فيلزم من ثلثه) فإن خرجت القيس الثالث فيها  
والا فيقدر ما يخرج (قوله وبساع فيه ما نظر الله وصي) لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة ولو لم يكن فيلزم  
حقا له وصي انتهى بغير (قوله وتعهده) فظاهره ان الضمير الى المصنف وليس كذلك فان تعهده انما هو لصاحب  
البصر فلو لم يصر وأقرض المصنف لم يصدق مرجع الضمير (قوله بأن المطلق بالقرض) وهو الاقالة والتفيع والدين  
(قوله تأجيله باطل) لتعريفهم فيه بل لا يصح اوجه فلابد ان التأجيل فيها صحيح غير لازم انتهى واصل الثمرة  
تظهر في حصة المباشرة (قوله كفايته) أي الكفاية (قوله فيتاخر عن الاصيل) نهنا اذ ثبت ضمان ما يتنوع قصدا  
كبيع الثوب والطريق بغير قال في النهر بعد ذلك الفرع عن الجراكش في السراج قال ابو يوسف اذا اقرض  
رجل رجلا مالا فمكك به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وفي المقرض حالا ومنه في الجوى  
وحاشية المكي فاعلم ما هنا على قول الطرفين (قوله ويصدق عليه الطالب انه كان مؤجلا عليهم) فقدم قريبا انه  
يتأجل على الكفيل وان كان حالا على الاصيل وعليه فلا يحتاج الى التصديق الكفيل ثم ان كان مراد الطالب  
اذا خبر بالحوال الى هذا التكليف وقد دخله اخبار بغير الواقع (قوله انه لو حل الخ) قال في القنية قضى المديون  
الدين المؤجل قبل الحل او مات فأخذ من تركته بخلاف ما أخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت في المباداة  
بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قيل له اتفق به ايضا قال نعم انتهى منق وانه تعالى اعلم وأستغفر الله العظيم  
(فصل في القرض)

بالفتح والكسر منح ومناسبة لما قبله ذكر القرض في قول المصنف ولزم تأجيل كل دين الا القرض (قوله ما تعطيه  
لثلاثة اشياء) أي مطلقا قيميا أو مطلقا قضى عينه او مثله فهو أعم ويطلق على ما ساقه من اساءة أو احسان منح  
(قوله وهو اخذ من الخ) قاله المصنف وفيه أنه عرف المصدر الذي هو القرض باقرض بخلاف ما في المصنف  
ويصدق على ما يتقاضى عينه كالودعة (قوله ونحوه) كاعطى كذا وهو مثلي لا رذيل مثله (قوله خرج نحو  
ودعة) كعارية فانه يجب رد الدين فيها منح (قوله وهبة) أي ونحوه كهدية فانه لا يجب عليه رد شيء منها  
منح (قوله وصح القرض في منى) كالمكيل والموزون والمعدود المتقارب كالبيض ولا يجوز فيها ليس من ذوات  
الامثال كالحيوان واليابس والعديدات المتفاوتة هندية وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية  
بغير (قوله وكل متناوت) كالربا بين الرطبة والبقول أو الحناء والوسمة والربا بين البابة التي تسكال فلا بأس  
باستئجارها هندية (قوله أن المقبوض بقرض فاسد) كبيت بل سائر الايمان كذلك كما في المنع (قوله ويحرم  
الانتفاع به) لعدم اذن الشارع فيه وان رضيه المتعاقدان (قوله وكاغد) هو القسطاس ولم يعتبروا جودته  
ولا زيادة بعضه على بعض (قوله وعددا) الذي في الهندية عن الحمانية والظهيرية والكافي أن الفتوى على جواز  
استعراضه وزنا لاعداد وهو قول الثاني (قوله والعادى) الظاهر أنه جمع العادى لما في العناية وفقها ما وراء  
النهر يسمون الدوهم عدليا انتهى ويحتمل أنه بالفتح نسبة الى العدل وبالكسر نسبة الى العدل بالكسر وهو المثل  
لانه مماثل المستقرى به ثم رأيت في البحر من باب الصرف نقلا عن البناء والعادى الى بفتح العين المهملة وتثقيف  
العدل المهملة وباللام المكسورة وهي الدراهم المتسوية الى العدل وكاتمه اسم ذلك ذهب اليه درهم فيه غش  
(قوله وكذا كل ما يكال) أي اذا استقرضه ثم غلا ورخص (قوله فلا عبرة بفلاحة أو رخصة) أي اذا كان في بلد  
واحد لما يأتي (قوله وجهه في البرازية) الضمير راجع الى ما في المصنف من وجوب المثلى (قوله وعند الثاني الخ)  
بعض مشايخ زماننا اتوا بقول ابو يوسف وقوله اقرب الى المواب في زماننا كذا في الهندية عن المحيط (قوله  
فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه) في هذه المسئلة لم يبين حال القيمة في البلدين فان كانت متحدة فلا وجه لاعتبارها



(وهذا الثالث يوم اختصا وليس عليه أن يرجع معه إلى الله - راق فبدأ أخذ طعامه ولو استقرض الطعام - إذا الطعام فيه رخص فله فيه المقرض في إبداء الطعام فيه قال فأخذ طالب بجهته فليس له من المطالب وبؤس المطالب بان يوقله) بكفيل (حق به عليه طعامه في البلد الذي أخذته استقرض شيئا من الفواكه كالأوزان فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجب برصاحب القرض على تأخيرها إلى محي الحديث إلا أن يتراضيا على القيمة) لعدم وجوده بخلاف القلوس إذا كسدت وقامه في صرف الخاتمة (وعلم) المستقرض (القرض بنفس القبض عند هذا) إلى الامام ومحمد خلافا للثاني فله رد المثل ولو قاطعا خلافا لثالثه على أنه - قاده بلفظ القرض وفيه تعصيان ويخفى اعتقاد أنه - قاده لا فادته المثل للصلح بغير شراء المستقرض القرض ولو قاطعا من القرض بدراهم مقبوضة فلو تفرق فليس قبضا بطل لأنه افتراق عن دين برأيه فليحفظ (القرض ميبدا) محجورا (فاسم له المسمى لا يضمن) خلافا للثاني (وكذا) الخلاف لو باعه أو أودعه ومثله (المعتوه ولو) كان المستقرض عبدا محجورا لا يؤاخذ به قبل المضي خلافا للثاني (وهو كالوديعة) سواء خاتمة وفيها استقرض من آخر دراهم فأناء المقرض بها فقال المستقرض أنه في الماء فأناءها قال محمد لا شيء على (المستقرض) وكذلك الدين والمثل بخلاف الشراء والوديعة فإن باللقا به قد قابضا والفرق أن له إعطاء غيره في الأول لا الثاني وعزاء المقرض رواية وفيها (القرض لا يعلق بالجزء من الشروط فالتأدية منها لا يبطله ولكنه يلفو شرط رد شيء) آخر (فلا استقرض الدراهم المكسورة على أن يؤدى بعضها كان باطلا) وكذلك المقرض طعاما بشرط رده في مكان آخر (وكان عليه مثل ما قبض) فإن قضاه أبعد بلا شرط جازو بغير الدائن على قبول الاجود وقبل لا يفسد وفي الخلاصة المقرض بالشرط حرام والشرط لغو بأن يقرض على أن يكتب به إلى بلد كذا فيوفى دينه وفي الأشياء كل قرض جزئيا حرام

بالمرقوان كانت القيمة مختلفة فهذا الحكم بخلاف حكم المذاهب الأربعة ولم يبين قول الامام وإن أجرى على حكم الكسرة السابقة فهو يقول بضمحان المثل وهو الذي يفرضه قول المؤلف وكذا الخلاف وفي جامع القسولين أقرضه طعاما فوقع الجلاء فانتقل أهل البلد إلى بلد آخر فطالبه فيه بجهته والمقرض يسلم في بلد القرض وقيمة الباديين مختلفة فله يلزمه قيمة القرض على قول محمد وقبل يلزمه مثل ما قبض فإن لم يجد يجب قيمته أين ما أخذ ولا يشترط في القرض بيان محل الايفاء ويتعين محل القرض انتهى وهذا يشقوى الحكم الأول وزاد عليه بيان مذهب الامام بوجوب المثل فنبهنا على تعويل عليه ويكون مذكرا في الثانية قوله لا آخر والظاهر أن حكم الطعام يجري في نحو الرال بالفرنساوى لأن كلاه على ولا فرق ويحذر (قوله وعند الثالث يوم اختصا) أي قيمته بالعراق يوم الخصومة وهذا غايظنا إذا اختلفت القيم بين يوم القبض ويوم الخصومة وأما إذا اختلفت فلا صر ظاهر (قوله فلم يقبضه) بضم الضمة من المصاعف انتهى حلي أي لم يدفعه إلى المقرض ولا يلزم أخذه من المصاعف بل يصح جعله من الأفعال والضمير إلى المقرض (قوله بخلاف للقلوس إذا كسدت) لأن هذا مما لا يوجد بخلاف للقلوس الكسرة من (قوله خلافا للثاني) فإنه قال لا يملكه مادام قاطعا لا يجوز شراؤه ولكن شراؤه بغير فسخ القرض انتهى من (قوله خلافا له) حيث قال لا يرد المثل مادام قاطعا انتهى حلي (قوله بلفظ القرض) أي بدون استعلاء رقرة فإنه أي لأنه يفرض ذلك المثل في الحال من (قوله في شراؤه المستقرض القرض) تفريع على إفادة المثل فإنه لما لم يكن استقرض ضمان منه في ذمته فيجوز له حينئذ شراؤه لكن بشرط منقود (قوله بدراهم مقبوضة) هذا على قوله ما دام على قول أبي يوسف لا يشترط القبض كما إذا اشترى سلعة بمن مؤجل (قوله لأنه افتراق عن دين) قال في البروجيع الدين بالدين جاز إذا افتراق عن قبضهما في الصرف أو عن قبض أحدهما في غير الصرف انتهى (قوله خلافا للثاني) فإنه يضمنه قال في الوندية من المبسوط وهو الصحيح (قوله وكذا الخلاف لو باعه) أي باع للمسي أو أودعه أي واسم الكسرة ولا حاجة إلى ذكر قوله أو أودعه لتسريح المصنف به في قوله وهو كالوديعة انتهى (قوله خلافا للثاني) فهو أخذه حال كذا لوديعة عنده هندية قال في المبسوط وإن وجد المقرض ماله بهينه عند أحد من هؤلاء فهو أحق به انتهى (قوله وهو كالوديعة) الضمير إلى القرض (قوله وكذا الدين والمثل) أي رأس مال المثل (قوله بخلاف الشراء) يعني إذا أتى له البائع بكثر البر المبيع فقال له المشتري أنه في الماء أقام المصنف وليس المراد أن المشتري أتى بالفس فأمره البائع باللقا فان الفمن لا يضمن فيكون كقرض ومثله إذا كان الفمن نقدا أما إذا كان مرضا فيكون متعينا فيضيق على البائع لأنه ليس للمشتري أن يغيره (قوله فان باللقا) اسم ان محذوف ووجد في بعض النسخ (قوله في الأول) هو القرض والدين ورأس مال المثل (قوله لا الثاني) هو الشراء والوديعة (قوله وعزاء) أي قاضيان (قوله لا يعلق بالجزء من الشروط) أي لا يقبل التعليق به (قوله ولكنه يلفو شرط رد شيء آخر) لو قال ولكنه يلفو الشرط القاسم لكان أمم (قوله وقبل لا) هو الصحيح كالوديعة التي أخص بماله أقامه في الهندية ولو كان الدين مؤجلا فضاء قبل حلول الاجل يجبر على قبول ولم يبين حكم ما إذا أعطاه أزيد مما عليه وقال في الهندية أن مكائن الزيادة تجري بين الوزنين كالدائن في المائة جاز لا الدرهم والدرهمين وفي نصف الدرهم قولان وإن كانت لا تجري بينهما أولم يلم بها المديون ترد عليه وإن علم فإن كان محال بضره التبعض لا يجوز وإن كانت الدراهم بضرها الكسرة فإن كان يمكن تمييز الزيادة بدون الكسرة بأن كان يوجد قيمه الدرهم خفيف يكون مقداره الزيادة لا يجوز وإن كان لا يمكن تمييزها بوزن بطريق الهبة انتهى لمصاوفي تبيين الحصارم ولو أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنه هبة المتاع فيجب حمل الضمة وفيها لا يحمل الضمة يجوز انتهى (قوله بأن يقرض على أن يكتب الخ) بخلاف ما لو استقرض مطلقا وفي بعد ذلك في بلد آخر فلا يكره هندية وما ذكره المؤلف هو المسوي بالسفينة ويسمى في زماننا بالوديعة (قوله كل قرض جزئيا حرام) قال الكرخي هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في الهبة فإن لم تكن مشروطة فدفعت أجود فلا بأس ولو أقرض رجلا دراهم مثلا لاجل أن يشتري منه متاعا بمن قال لا بأس به على قول الكرخي وقال الطحاوي ما أحسبه ذلك ولة دون الكراهة ومحمد لم يرد ذلك بأسا وما نقل عن السلف من الحرمة حله في الإسلام على ما إذا كان مشروطا في الاستقراض ولو تخدم بيع هذا الغالي على القرض ذكر المصنف جوازها وهو مذهب



محمد بن سلة وافق الحلواني بقولهما وكثير من المشايخ كرهه وبعضهم فصل بين المجلس والمجلسين والافضل  
أن يتورع المقرض عن قبول الهدية إذا علم أنها لأجل القرض وإن كانت لصداقة أو قرابة بينهم ما أوصى مكان  
المستقرض معسروا بالحدود والسفاه فلا يتورع وإن أشكل الأمر فربح واجابة دعونه على ذلك وقال شمس  
الاعنة ما ذكر محمد بن سلة لا بأس بأن يجيب دعوة مدونه مجهول على ما إذا كان يدعو له قبل الإفراض أم إذا كان  
لا يدعو له أو كرهها عما كان قبل أو زاد في الاطعمة كذلك لا يحل وإظهاره على قوله أن يقال مثل ذلك في الهدية  
وإن ظهر له أن يدرهم المديون ولم يكن الدين مؤجلا ولم تكن الدراهم أجودا له أخذها والا لا كما إذا وجد  
دنانير وكان له دراهم أفاده في الهندي (قوله فكرهه رهن سكتى الموهونة) وقيل بل بالأذن وعليه منى  
المصنف في كتاب الرهن وقيل إن شرطه كان ربا ولا لا ذكر المؤلف (قوله دفعته) أي القرض (قوله وأنكر  
المولى قبض العبد العشرة) فهو موهنة إذا أقر قبض العبد بدينه وهو الذي تقتضيه عبارة التلخيص فإنه  
قال ولو أرسل رجل رسولا إلى رجل وقال أبعث إلى بعشرة دراهم قرضا قال نعم ربحتم مع رسوله كان الأمر  
ضامنا لها إذا أقر أن رسوله قبضها انتهى ولا يصدق المأمور بالاستقراض على الأمر إذا أنكر وكذا لو أرسل  
إليه كتابا بالاستقراض فبعث المقرض مع من أرسل الكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه (قوله أنه أقر  
أنه قبضها بحق) وهو جهة الاستقراض ليد (قوله ومفاد الخ) قال في الهندي والحاصل أن التوكيل  
بالأقراض يجوز بالاستقراض لا يجوز الرسالة بالاستقراض إلا حرجا فإنه أخرج التوكيل بالاستقراض  
الكلام مخرج الرسالة بأن قال أقرض فلانا المرسل يقع القرض للأمر وأخرج مخرج أو كالة بأن أضافه  
لنفسه بأن قال أقرض في القلان المرسل يصير مستقرضا لنفسه ويكره ما استقرضه من الدراهم له وله أن يمنعه  
من الموكل اهـ بزيادة معلومة منها (قوله استقرض العبد وزنا يجوز) وهو المختار انتهى مختار الفتاوى واحترز  
بالوزن عن الجائزة فلا يجوز بغير (قوله ما رآه المسلمون الخ) هو من حديث أحمد بن حنبل قال إن الله نظر  
إلى قلوب العباد فاختر الله أهلها فجعلهم أنصار دينه ووزرائه في دينه رآه المسلمون الخ وهو وقوف حسن وقامه  
في المقاصد الحسنة (قوله وفيها شرا الذي ليسير الخ) قد تقدم ما فيه من الهندي (قوله بطريق المعاملة) هي  
العينة وهي أن يطلب منه قرضا ولا يرغب فيه ويبيعه ثوبا لا يائي عشر درهما وقيته في السوق عشرة فيأخذه  
ويبيعه في السوق بعشرة فيحصل للمقرض زيادة درهمين ويحصل له قرض عشرة وهو أحد تفسيرين للعينة  
كما في الهندي وذكر في تبين المحرم حيل في البيع ترجع إلى العينة منها طلب منه قرضا ما يوضع المستقرض  
متاعا بين يدي المقرض فيقول للمقرض بعث منك هذا المتاع بمائة درهم فاشترى المقرض ويدفع الدراهم إليه  
ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه فيحصل للمقرض مائة درهم  
ويهود متاعه إليه ويحب للمقرض مائة وعشرون درهما فإن كان المتاع للمقرض ويريد أن يقرضه عشرة  
بثلاثة عشر إلى أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض مائة بثلاثة عشر ويسلم أياها فيبيعها من أجنبي بعشرة  
والأجنبي يبيعها من المقرض بعشرة ويأخذها منه ويدفعها إلى المستقرض فيبذلها لأجنبي فتصل العينة إلى  
المقرض بعشرة وللمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها  
ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بثلاث عشرة فيقتض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر  
إلى سنة فيقع التهرؤ من الحرام ومثله مروى عن رسول الله عليه السلام (قوله بألا تعط العشرة بأزيد من  
عشرة ونصف) على وجه المعاملة (قوله لئيبه) أي البائع (قوله على ذلك) أي على ررو الأمر والمستوى (قوله  
ما أخذ من الربح) أي زائدا عما ورد به الأمر (قوله لكن يظهر) لا وجه للاستدلال به بدورود الأمر فواجب  
الاتباع بعدم الرجوع (قوله وأقبح من ذلك) أي بيع المعاملة (قوله لم) فإنه يدفع دراهم قليلة على قدر من  
البر أو اليمن ونحوهما كثير بحيث يكون المدفوع من الدراهم تعمد عن المسلم فيه أو أقل ويظهر أنه لم يرد أمر  
سلطاني فيه (قوله بهذا الخصوص) صدر بمعنى التمهؤ وهو لم (قوله) قال في المخ أحد يون المفسر قيل  
حاول أجل الدين قريب حاله أم بعد وليس للدائن منه ولكن يسافر معه إلى أن يحصل فيمنعه من السفر إلى أن  
يوفيه حقه انتهى واقعة إلى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب أربا) •

فكرهه رهن سكتى الموهونة بأذن الراهن  
• فروع • استقرض عشرة دراهم وأرسل  
عبد له لاخذها فقال المقرض دفعته إليه وأقر  
العبد وقال دفعته إلى مولاي وأنكر المولى  
قبض العبد العشرة قال قول له ولا نبي عليه  
ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقر أنه قبضها  
بجق انتهى بغير عشرون رجلا جازا  
واستقرضوا من رجل وأمره بالدفع  
لأحدهم فدفع ليس له أن يطلب منه إلا حصته  
قلت ومفاد الخ أنه لا يوجب قبض القرض لا  
بالاستقراض قنية وفيها استقرض العبد  
بغيره يجوز في جواز في الله بزيادة الوزن  
مثل عليه الصلاة والسلام من خيرة ناطقها  
الجبر أن يكون ربا فقال ما رآه المسلمون  
حسنا فهو عند الله قبيح وفيها شرا الذي ليسير  
فيجاءه وعند الله قبيح وفيها شرا الذي ليسير  
بين حال ما لا يوجب القرض يجوز ويكره وأقر  
المصنف قلت وفيه موهونات المستحق أي  
السهم ولو أذن زيد العشرة بألف من ربح  
بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد  
أن ورد الأمر العشرة بأزيد من عشرة ونصف  
بأن لا تعط العشرة بأزيد من عشرة فأجاب بغير  
ونبه على ذلك فلم يثبت ما إذا يلزمه فأجاب بغير  
ويجوز على أن تظهر رغبته وإلا حقه فيرجع  
وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذ من الربح  
لما حبه فأجاب أن حله منه باتراضى ورد  
الأمر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المذاهب  
الأمر بالرجوع وأقبح من ذلك السلم حتى أن  
بعض القسرى قد حرت بهذا الخصوص  
انتهى والله الموفق







العشرة بال عشرة (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) أو بن الزيادة والخط في أن كلا يجعل حجة مبتدأ فقال  
الحابي ويمكن أن يكون محرم كما يقول الامام فلا منافاة انتهى قلت هذا من المؤلفات مقام مقام  
كان ما في الذخيرة موضوعه اذا ظهرت زيادة في احد العوضين وما في الجمع موضوعه ما اذا عقد على تساووين  
ثم زاد احد هما في عوضه فني الاول يجري التفضيل فيما اذا واهبه وفي الثانية الزيادة باطلا واهية صحيح (قوله  
وكذا عند الامام سوى العدم فيطلق الامام الخط والزيادة بأصل العقد فكانت باع تسعة عشرة أو عشرة بأحد  
عشر فيحكم بصحة ما ويرتب عليه افساد العقد (قوله وعلة) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاح ما يضاف  
اليه الحكم بلا واسطة انتهى جبر (قوله أي علة تحريم الزيادة) لو جعل الصغير راجعا الى الربا لثبته لكان أولى  
وقد علمت أنه يأتي بمعنى الزيادة قال الحابي وأراد بالزيادة هنا ما يشمل الحكمة وهي الاجل انتهى (قوله الماهود)  
أي عند الفقهاء فلا يشمل الذرع والعقد (قوله بالمد) وقع التوابع بناء (قوله فلم يجز بيع قفيز الخ) ترك التفرع على  
الفضل لظهوره (قوله متساويا) أما اذا وجد تفاضل مع النساء فالحرمة للأصل افاده ابن كمال (قوله واحدهما  
نساء) فلو كن كل نسيتة محرم أيضا لانه بيع الكالئ بالكالئ ابن كمال أي النسيتة بالنسيتة كمال (قوله  
يعرويين) يسكون لرا كافي البصر (قوله لادم العلة الخ) قال في البصر وعدم العلة وان كان لا يوجب عدم الحكم  
لكن اذا ثبتت العلة لزم من عدمها العدم لا يعني أنها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم  
الحكم وهو عدم الحرمة فيه انفس فيه على عدمه الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا  
الاباحة كان الثابت الحل انتهى (قوله وان وجد أحدهما الخ) لان اجتماعهما حقيقة العلة فيكون  
لا حدهما سبب العلة فيحرم بمقتضى العلة حقيقة الفضل وهو بالتقدير لانه تفاضل حقيقة ويحرم بمقتضى العلة شبهة  
الفضل وهو النساء لانه شبهة فضل وليس بتفاضل حقيقة هما لا دليل بقدره ولا يقال أحدهما جزء العلة  
وبه لا يثبت الحايكم ولا شيء منه فكيف يثبت بأحدهما حرمة النساء لا نقول أحدهما علة فاقعة لهذا الحكم وهو  
حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق الفضل حقيقة فلا يلزم المذهب وانتهى حلي وبه مع أول عبارة  
نوع تصارب فتأمل (قوله أي التدرج وحده) كالمنطقة بالتدريج (قوله أو بالجنس وحده) كالهروي بالهروي (قوله  
حتى لو باع حدهما بعد) أو شاة بشاة شربلا ليلية عن الجوهرية (قوله اسلام منقود في موزون) ككاه النقادين  
في زعفران أو طن والعلة ما ذكره وعلة في الهداية بعدم اتفاق الوزن فان التدرج في الوزن بالساد وبفتح  
التون في الجمع وبسكونها في المفرد وان عذر ان بالامانة قد اختلفت صورة من حيث الوزن ومعنى فان التقدود  
لا تعين وان عذر ان ونحوه تعين وحكاية يجوز ان تصرف في التقدود قبل قبضها بخلاف القبض فلا يجمع بينهما  
التدريس كل وجه وسائر الموزونات خلاف التقدود لا يجوز ان يسل في الموزونات وان اختلفت اجناسها كالاسلام  
حدي في طن أو زيت في جبن الا اذا خرج بالصنعة عن أن يكون وزنا فلا يلزم سببا فيما يوزن غير الحديد جاز لان  
السيف خرج من أن يكون موزونا وكذا يجوز بيع انام من غير الثندين بمغلة من جنس يد يد انما واحد  
وان كان أحدهما ثقل من الآخر بخلاف الذهب والفضة فإنه يجري فيها ما بالفضل وان كانت لا تباع وزنا  
لان صورة الوزن منصوص عليها فيها فلا تخير بالصنعة فلا يخرج من الوزن بالعادة انتهى جبر وهذا يفيد  
أن الانام من النحاس ما يغير وزن فتأمل (قوله ونقل ابن الكمال عن الغاية) عبارة وقد نص على جواز اسلام  
المنطقة في الزيت عند ما انتهى بالحرف وذلك لاختلاف التقدير فان أحدهما مكيل والآخر موزون (قوله ومفاده  
الخ) كلام ابن الكمال لا يفيد ذلك فإنه انما فرضه في اسلام مكيل في موزون وقد مره ما يختلف فكيف يفاد منه  
جواز اسلام موزون في موزون أو مكيل في مكيل وهو انما ذكر جواز هذه خاصة دون غيرها معترضاتها على من  
غير بالتدريس كالمصنف أي فإنه قد اجتمع في هذه المسئلة قدروا لم يحرم النساء وأما من غير قوله وعلة الكيل أو الوزن  
مع الجنس فلا ترد عليه (قوله فليصير) المقام في غاية التصريح (قوله وقد مر) الاول وقد مر في السلم (قوله وبالتدريس  
المتفق) فاذا كان هذا هو المقرر فلا تخير بر غيره وقد علمت المستثنى (قوله متفاضلا) أي ونسيتة وزكاهم لوما  
فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس انتهى حلي (قوله خلافا  
للتأني) فإنه جعل العلة الطم في المطعومات وتفصيله وتوجيهه في المطولات (قوله كيلي) فينبذه احترازا  
اذا اصطلح الناس على بيعه جازا فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزني انتهى حلي (قوله ثم اختلفت الجنس)

صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل  
من زيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا  
عند الامام سوى العقد فيه عدم لعدم  
التمسك اولى فليحفظ فان لم اره رتبة على هذا  
(وله انه) أي علة تحريم الزيادة (قوله  
الماهور بكيل أو وزن) مع الجنس فان وجد  
حرم الفضل (أي الزيادة) والنساء بالمد  
التأخير فلم يجز بيع قفيز بغيره منه متساويا  
واحد من النساء وان عدا (بكسر الدال  
من باب علم ابن كمال) خلا كهروي يعرويين  
عدم العلة فيبقى على أصل الاباحة وان وجد  
أحدهما أي التقدير وحده والجنس وحده  
(حل الفضل وحرم النساء) ولو مع التساوي  
حتى لو باع حدهما بعدا بعدا الى أجل لم يجز لوجود  
الجنسية واستثنى في الجمع والدر اسلام  
منقود في موزون كيلي لا يدرأ كذا ابواب  
السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام  
المنطقة في الزيت قلت ومفاده أن التقدير  
بالمنطقة لا يحترم النساء بخلاف الجنس فليجوز  
وقد مر في السلم ان حرمة النساء تنصق  
بالجنس وبأنه المتفق قنية ثم خرج بها  
الأصل الاقل بقوله (حرم بيع كيلي ووزني  
بجنس متفاضلا) لوجه به معلوم خلافا  
للتأني (بكسر) كيلي (وحدي) وزني ثم  
اختلف الجنس يعرف باختلاف الاسم  
الخاص واختلاف الماهود وكما بطه الكمال



قال في البحر واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كالحنطة والشعر جنسان  
لافراد كل في الحديث باسم والهروي والمروي كذلك لاختلاف المقصود وكذا الحديد والرصاص وكذا اغزل  
الصوف والشعر وكذا اللحم الضأن مع لحم البقر أو الغنم انتهى ملخصا ودهن الورد ودهن البنفسج جنسان  
لاختلاف المقصود وان كان زينة وما واحد أو الشبح وثمار الخبز جنس واحد كثمار العنب (قوله لا يتفاضل)  
لا حاجة اليه لتصريح المصنف بصرته (قوله وبلا عيار شرعي) أي من الجهتين حتى لو باع نصف صاع من بر  
بفضة منه لم يجز منع (قوله بالذرة) التبادر من كلامه أن المعتبر في الوزن ما زاد عليها ذرة بذرتين حرام وسبأ في  
ما يفيد خلافه في قوله وذرة من ذهب الخ (قوله وبلا دون نصف صاع) ظاهره ولو وضع لدون الصاع مكال  
كمن القدر وربعه ولا مكال مناقشة فيه واختار الحرمة قصد الصيانة أموال الناس (قوله كفضة) قال  
في الصحاح الحفنة من الذهب من طعام وغيره وحفنت الشيء إذا برقته بكثرة يديك ولا يكون إلا من الشيء  
الباس كالدقيق والرمل والمحو انتهى وهي فتح المهمة وسكون الفاعل الثاني (قوله بأعيانها) الباء تسمية  
لأنها صاحبة ههنا (قوله لم يجز اتفاهما) غير أن عدم الجواز عند اتفاهما يعنيهما باق وان تقابضا في الجنس  
بختلاف مالو كان أحدهما فقط وقبض الدين فإنه يجوز جوي عن المحيط ويشترب التقابض في الجنس بالقبض  
على أحد قولين نقلهما الحلبي (قوله ويضنه بيبضين) فيه أن عدم المال يذله القدر الشرعي كالسيف والسيفين  
والأبرة والأبرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيها ويحرم التساوي لوجود الجنس (قوله وسيف  
بيبضين) لأن ذلك مما يختلف بالصنعة فلم يعتبر القدر فيه (قوله بمثلها) كذا في المصنف وهو عمالا كلام فيه  
لاتحاد الوزن فلو قال بمثلها ما يفيد الجواز إذ لم يمتنع القدر الشرعي لكان أو منع وجعل المسمى المماثلة على  
المماثلة في الجنس دون التدرج (قوله وحرم الكل محمد) في المنع من المنع روي المعلى عن محمد أنه كره التفرقة بالترتين  
وقال كل شيء حرم في الكثير فالقيل منه حرام (قوله لأن النص أقوى من العرف) لأن العرف جاز أن يكون  
على باطل كتعارف أهل زماننا في أخراج الثعوب والسرج إلى العبد إلى المنابر والنص بعد ثبوته لا يمتنع أن  
يكون على باطل والعرف حجة على من تعارضه والنص حجة على الكل شلبي عن المكال (قوله حل على العرف)  
لحديث ما رآه المأون حسنا فهو عند الله حسن شاي (قوله مطلقا) ولو ورد الشرع بخلافه لأن النص  
من الشارع إنما ورد بالكيل أو الوزن كبريان العادة في زمانه فإذا تبدلت العادة يؤخذ بها (قوله ووجهه  
المكال) لم يبرحه كما يظهر من عبارته والتعليل المذكور فيه بقوله لأن النص الخ تعليل أقول أبي يوسف مذكور  
أن قبله فلا يكون بد منه مرجح بل ما نقلناه عنه من عبارة الشاي يفيد ترجيح قولهما (قوله وخرج عليه  
سعدى أفندي استقرض الدراهم عددا) أي جواز ذلك ويمكن توجيه الجواز أن الوزن لا يختلف فيها عادة وفي  
الهندية من التنازع بالعدد (قوله ويبيع الدقيق الخ) لا حاجة إلى استقراض سعدى أفندي وقد وجد في  
القبائية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزنا إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى انتهى (قوله والمعتبر  
تعيين الربوي) ولو كان غائبا عن المجلس بعد أن يكون في ملك العاقد والتقابض قبل التفرق بالابدان ليس بشرط  
بلوازه بحر (قوله في غير صرف ومصوغ ذهب وفضة) ففهم ما لا بد من التقابض لعدم التعيين إلا به انتهى حلبي  
(قوله ولو أحدهما) أي أحد البرتين مثلا (قوله فان عاثر) ما دخل عليه الباء من وما لم يدخل عليه مبيع  
وصورته ما إذا قال بعث منك هذا التنقيز من الحنطة بفضة حنطة (قوله وقبضه) شرط القبض لأن ما كان دينا  
لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهم ما جاز البيع قبض الدين منهم ما أدرى قبض انتهى بحر (قوله والالا) أي أن  
كان الدين هو المبيع بأن قال اشتريت منك قنينة حنطة جيدة بهذا القدر من الحنطة لا يجوز البيع وإن حضر  
الدين في المجلس انتهى بحر (قوله وجيد مال الربا الخ) إنما كاسواه لأنه لو اعتبر التفاوت بالجودة والرداءة لانسد  
باب البياعات لأن الحنطة لا تكون مثلا لحنطة من كل وجه أفاده الاتفاق وقوله صلى الله عليه وسلم جيدها  
ورديها سواء ولأن لو صف لا يعد تفاوتا عرفا (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا انتهى حلبي يعني أن  
الجودة في حقوق العباد لا تكون مساوية لرداءة قال في المنع قد يقال بالان الجردة من غير في حقوق العباد  
فإذا أُلغى جيد الزمة مثله قدر وجوده ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا ولكن لا تنقض أي الجردة بمقدار البيع  
حيث أطلق من التقييد بما حق لو اشترى حنطة أو شيئا فوجده ردينا بلا عيب لا يردّه انتهى بإيضاح (قوله ورد به

(وحل) يبيع ذنبا (مقابلة) لا يتفاضل  
(وبلا عيار شرعي) فإن الشرع لم يقدر  
المال بالذرة وبلا دون نصف صاع (كفضة  
بفضتين) وثلاث وخمس ما لم يبلغ نصف  
صاع (وتفاحة بتفاحتين وفس بفسين)  
أو أكثر (بأعيانها) لو أحده لكان أولى  
في التفرقة فبدل الكل فلو كانا غير معينين  
أو أحدهما لم يجز اتفاهما (ونقرة بقرتين)  
ويضنه بيبضين وجوزة بجوزتين وسيف  
بسيفين ودواة بدواتين وإناء بأثقل منه  
ما لم يكن من أحد التدرجين فيمنع التفاضل  
فخرج وأبرة بابرتين (وذرة من ذهب وفضة  
مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها) فجاء  
التفاضل لعدم القدر وحرم التساوي لوجود  
الجنس - في لو اتفقت كفضة بر بفضتين شهر  
فبطل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محمد  
وتبع كما قبله المكال (وما نص) الشارع  
(على كونه كبايا كبر) وشبهه بغيره لم (أو  
وزنا) كذهب وفضة (فهو كذلك) لا يغير  
أبدا (فلم يبيع ببيع حنطة بحنطة وزنا كالمو  
باع ذهب بذهب أو فضة بفضة كبايا ولومع  
التساوي) لأن النص أقوى من العرف  
فلا يترك الأقوى بالأدنى (وما لم ينص) عليه  
(حل على العرف) ومن الثاني اعتبار  
العرف مطلقا وجهه المكال وخرج عليه  
سعدى أفندي استقرض الدراهم عددا  
ويبيع الدقيق وزنا في زماننا يعني بمثله وفي  
الكافي الفتوى على عادة الناس بحر وأقره  
المصنف (والمتبرع بين الربوي في غير  
صرف) ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط  
تقابض) حتى لو باع برأ بغيره ما وتفرقا  
قبل القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام  
ولو أحدهما دينا فان هو النقص وقبضه قبل  
التفرق جاز لا لبيع ما ليس عنده سراج  
(وجيد مال الربا) لا حقوق العباد (ورد به



سواء) فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا منع (قوله مال وقف) الحق صاحب البصر بمشاعمال اليتيم (قوله  
 ويتيم) فلا يجوز للوصي بيع قفيز حنطة جيدة بغير ردي منع (قوله ومريض) فإذا باع جيداً بردياً لم يكن  
 محاباةً منه ويتقد هذا التصرف من التثنية فيعتبر ما زاد من قيمة الجيد عن قيمة الردي فإن خرج من التثنية  
 والأفضلية (قوله وفي القلب الرهن إذا أنكسر) أي عند المرتين ونقصت قيمته فإن المرتين يضمن قيمته ذهبا أي  
 غير منكسر وتكون رهنا عنده بغير مزيد والقلب بالضم سوار المرأة أبو السعود (قوله فان قد أحدهما جاز)  
 قال في الحاوي ولو باع الفلوس بالفلوس ثم افترا قبل التقابض بطل البيع ولو قبض أحدهما ولم يقبض الآخر  
 أو تقابضا ثم استحق ما في يد أحدهما بعد الافتراق فالحقة صحيحة على حاله هندية ولا بد من التعيين في بيع الفلوس  
 بثمنها لا اتحاد الجنس كما مر في بيع الفلوس بالفلوس وهذا بناء على أن التقابض ليس بشرط في بيع الفلوس بثمنها  
 أو بأحد النقدين واختلف كلام محمد في ذلك وكلام القدروري يدل على أن التقابض ليس بشرط أفاده الحلبي  
 (قوله كما مر) الذي مر في بيع الفلوس بالفلوس اشتراط التعيين لا القبض أفاده الحلبي (قوله كية كما كان)  
 ولو متفاضلا وعن أبي حنيفة أن اللحم إذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضه ببعض متفاضلا خزانة ولا  
 بأس بطوم الطير واحد بالتبذير يد أيدهم ساني (قوله أما نسيئة فلا) أما إذا كان من جنسه فظاهر وأما إذا كان  
 من خلاف جنسه فلا نسيئة إن كانت في الشاة الحية فهو مسلم في الحيوان وإن كانت في البديل الآخر فهو مسلم  
 في اللحم وكلاهما لا يجوز اتهمى حلي عن العناية (قوله وشرط محمد زيادة الجمانس) مراده به اللحم المقروزل يكون  
 بعض اللحم بمقابلته ما في الحيوان من اللحم والباقي بمقابلة السقط والاتصاف الربا وتماثله في الحلبي (قوله ولو باع  
 مذبوحة بحية) قال في النهر أمانا على قولهما فظاهر وأما على قول محمد فلا نه لحم بلحم وزيادة اللحم في أحدهما مع  
 سقطها بازا السقط انتهى والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة (قوله وكذا الملوختين) أي يجوز  
 بيع الملوختين أحدهما بالآخر (قوله وأراد الخ) لضمير في أراد إلى الطحاوي فالتناسب ذكر كلامه ليرتبط  
 هداه وبعبارة البصري في شرح الطحاوي لو كانت الشاة مذبوحة غير مملوخة فاشترى بها لحم الشاة فالحل في  
 قواهم جميعا كما قال محمد وأراد بغير الملوخة غير المملوخة فاشترى بها لحم الشاة فالحل في  
 غير الملوخة بلحم الشاة لا في الملوختين (قوله عن السقط) يشتمل على ما لا يطبق عليه اسم اللحم كالجلد والكروش  
 والأمعاء والطحال منع (قوله وكما جاز بيع كرايس) بكسر الكاف ثوب من اقطن الايض جوى وفي المح  
 الكرايس الثياب من اللحم والجمع كرايس انتهى (قوله كيفما كان) متساويا أو متفاضلا انتهى حلي (قوله  
 لا اختلافهما جنسا) لأن الثوب ليس بموزون والغزل موزون انتهى مكي عن الكشف وفيه أن هذا الاختلاف  
 في المقدور والله في البصر بأن الثوب لا يشتت ليعود غزلا أو قطنا (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز لا  
 متساويا منع قال في البصر وقول محمد أظهر وفي الحاوي وهو الأصح (قوله يد أيدهم) علقه اتحاد الجنس دل عليه  
 قوله ولا جنس في قال صاحب القنية ولا أعلم فيه خلافا عن أصحابنا وما تقدم من قوله لا اختلافهما جنسا في  
 جواز بيع أحدهما بالآخر نسيئة ولا أقرب ما في القنية ويجوز بيعهما متفاضلا كما في البصر (قوله وكذلك غزل  
 كل جنس) فانه يباع متفاضلا يد (قوله وكبيع رطب برطب) أي متائلا وذا جاز في الجوهرة بيع  
 الرطب جازيا لا جماع متائلا وبعضهم جعل الجواز قول الامام ومنعاه أفاده المكي (قوله خلافا ليعني) حيث  
 قال وزنا وكأنه سبق قلم انتهى حلي ويدل عليه ما نقله بعد عن ابن مالك من أنه وازنه لا يجوز اتضاها ويكر  
 تخريج ما في العيني على ما إذا جرى العرف فيه بالوزن (قوله في الحال) يرجع إلى كل من المثلتين (قوله خلافا  
 لهما) لأنه يتقصد في ثانی الحال عن المساواة بالجنس وله أن التساوي إنما يعتبر حال المعدوعروض النقص  
 لا يمنع مع المساواة في الحال إذا كان موجباً أمر أخلاقاً جوى (قوله لم يجز) لأن من شرط المساواة فيه الكيل  
 والمجازفة والوزن لا يدري بهما المساواة انتهى أي لأن أحدهما قد يكون أثقل في الميزان من الآخر وهو في  
 الكيل أنقص وفي البصر ولا يجوز التفاضل في بيع البسر بالرطب انتهى حلي (قوله وعن بعض) وذا جاز في  
 قولهم كالرطب بالرطب اتقاني عن التقريب (قوله أو بزيب) عنده لا عندهما (قوله كذلك) أي في الحال لا في  
 المال انتهى حلي وأنت خير بأن التقيد بالحال ذكره الشارح لا المصنف فلا يصح إرادته من كلامه فلو أخر متائلا  
 عن كذلك ليكون تفرقه كإفاده المصنف لكان أولى (قوله منعوع) الذي في الاتصاف من منع من أنفع الزيب في

الافى أربع مال وقف ويتيم ومريض وفي  
 القلب الرهن إذا أنكسر أشباه (باع فلوسا  
 بجنه أو بذرهم أو دنائير فان قد أحدهما  
 جاز) وان تفرقا لا قبض أحدهما لم يجز كما  
 مر (كما جاز بيع لحم حيوان ولو من جنسه)  
 لأنه بيع الموزن باليسر موزون فيجوز كنهه  
 كان بشرط التعيين أما نسيئة فلا وشرط  
 محمد زيادة الجمانس ولو باع مذبوحة بحية  
 أو مذبوحة جازاة فأكذبا وكذا الملوختين إن  
 تساويا وزنا ابن ملك وأراد بالمملوخة  
 المفصولة عن السقط ككروش وأمعاء بجر  
 (و) كما جاز بيع (كرايس) بطل وغزل مطلقا  
 كنههما كان لا اختلافهما جنسا (كبيع  
 قطر بغزل) القطن (في) قول محمد وهو  
 (الأصح) حاوي وفي القنية لا بأس بغزل  
 قطن بنشاب قطن يد أيدهم البساجوزونين  
 ولا جبهين وكذلك غزل كل جنس بنشابه  
 إذا لم توزن (و) كبيع (رطب برطب أو بقر  
 متائلا) كيد لا يوزن خلافا ليعني في الحال  
 لا المال خلافا لهما ولو باع مجازفة أو موازنة  
 لم يجز إذا قال ابن ملك (وعنب) بعنب أو  
 (بزيب) متائلا (كذلك) وكذلك  
 غرة تجب كنهين ورتان يباع رطباً برطبها  
 ويابسها كبيع برطباً أو بابلولا بفسله  
 وبالبابس وكذا بيع غرأر زيب منعوع مثله



انطية اذا انقضاء فيها ليقل ونخرج منه الخلاوة قال والشهور عند الهة التشديد وفي القاموس ما منقوع  
وناقع وقنع نابع والرشف أنفع للمعطر أي أقطع ففي اسم الضاعل على فاعل واء المفعول على مفعول (قوله  
خلاف المجد) فنع بيع الخطة الياسة بالمجولة ومجلة اذا انقضت أما اذا بليت من ساعته يجوز بيعها بالياسة  
انتهى خلاصة (قوله فهو ساقط الاعتبار) فلا يجوز التفاضل (قوله والخطة المظية) يقال قلى يقلى وقلا يقلو  
فالخطة مقلوة فهما الفتان ذكرهما صاحب الجمل انتهى سري الدين (قوله يفسد) لأن القلى كائن يصنع المباد  
في عدم اللطافة التي كانت الخطة به منلية مكي عن الفخ (قوله وكبيع لحوم مختلفة الخ) لأن أصولها أجناس  
مختلفة وأما ما باعتبار الاضافة كذلك وكذا المقاصد وقيد بالمتنوعة لأن غيرها لا يجوز متفاضلا أفاده المصنف  
(قوله يدايد) لا اتحاد القدر ولو أخرجه بعد جميع ما ذكره ليقيد اشتراطه فيه لكان أولى (قوله ولين بقروغنم)  
بجلاف لين المعز والضأن غير لانهما جنس واحد مكي (قوله وخصه باعتبار العادة) أي لانهم اعتادوا اتخاذ النمل  
من الدقل والافالحكم في كل غير كذلك انتهى غايه (قوله بالفخ) أي والتخفيف (قوله أولحم) وان كانت كلها من  
لضأن لانها أجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والصور والمناصد منع فقوله بعد لا اختلاف أجناسها يرجع الى  
هذا أيضا (قوله يبرأ ودقيق) لأن الطير بالصفة صار جنسا آخر حتى يخرج من أن يكون مكيلا والبرأ والدقيق  
مكيلا لأن فمجهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسيته اذا كانت الخطة هي المتأخرة  
لا يمكن ضبطها وان كان الطير هو المتأخر فالسليم لا يجوز فيه عنده تماوته بمجناسا وطعنا ونضبا والمفتي به قولهما  
بالجواز انتهى بصر (قوله وزيت مطبوخ بغير مطبوخ) لأنه بتدليل الصفة تختلف المقاصد وهو العلة فيما بعد أيضا  
أفاده الزيلعي (قوله أو وزنا) سقط من عبارته عددا كجاء عليه عبارة التهرجيت قال عددا أو وزنا كيف  
صالحا عليه انتهى (قوله فلا واحد) كلهم ابق مع الجاموس والثأن مع المز (قوله لأنه لا يوزن عادة) فلم يكن  
مقدرا فلم توجد العلة انتهى زيلعي (قوله حتى لو وزن) عادة لم يصرح بهذا المفهوم الزيلعي (قوله وفي الفخ طم  
الدجاج والاوزون) استثناء من طم الطيور أي فلا يجوز فيه التفاضل (قوله أما في زما تافلا) فالحكم فيه  
ما ذكره الزيلعي (قوله باختلاف الجنس) كلفم البقر مع الضأن (قوله أو المقصود) كالنهم بالاليه وهما من  
حيوان واحد (قوله أدية بدل الصفة) كالزيت المطبوخ بغير المطبوخ (قوله وجاز لاخير) وهو بيع الجزاء  
والدقيق انتهى درر (قوله ولو انجز) ليس في عبارة الدرر وعبارتها بالنسبة في الاخير فقط والسارح أحد ذلك من  
قوله به يفتى لأنه اذا كان المتأخر هو البرأ جاز تفاقا أنه أسلم وزيا في كيلي واختلاف فيهما اذا كان الطير هو السبعة  
فهما وأجاز أبو يوسف اذا أتى بشرائط السلم الحاجة الناس لكر يجب أن يمتاط وقت القبض حتى يقبض من  
الجنس الذي سمي لا يصير استبدال المسلم فيه قبل قبضه وقبل ذلك والاحوط المنع انتهى نوح أفندي (قوله  
غنا) أي فيمنع لا يشترط فيه شرائط السلم (قوله يجوز السلم في انجز وزنا) الاولى حذفه لأنه عين قوله سابقا ولو  
انجز نسيته به يفتى الخ (قوله وكذا عددا) لا وجوده في عبارة التهرجيت مع أن المعدود من الطير لا يصعب فكيف  
يصح السلم فيه وفي سائبة أبي الهود عن النهرو ويجوز عند أبي يوسف لأنه وزن عنده فيجوز بشرط الوزن وان  
كان العرف فيه العدائتي (قوله أو سويق) أي سويق الخطة أما بسويق الشعر فيجوز فتح (قوله هو الجروش)  
من الشعر والخطة وغيرهما ذكره الكرماني (قوله ولا يبيع دقيق بسويق) أي كلاهما من الخطة وأما دقيق  
الخطة بسويق الشعر وعكسه فلا شك في جوازه كمال (قوله ولو متساويا) أما حرمة المتفاضلة لانها جنس واحد  
لأن أحدهما برأ والآخر أجزاء والجمع بالتفريق لا يصير جنسا آخر فثبت شبهة المجانسة وثبوت الشبهة يمكن  
لثبوت حرمة الربا وأما حرمة التساوي فلأن المماز فيهما السكيل وهو غير متساو لا ترى أن البرأ اذا طعن يزيد  
عليه وذلك الزيادة كانت موجودة في الحال وظهرت بالطن انتهى (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق  
بالسويق كما هو صريح الزيلعي والبرأ جاز لانها جنس واحد لا اختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز  
أن يبيع أحدهما بالآخر نسيته لأن القدر يجمعهما (قوله اذا كانا كبوسين) وفي الوزن روايتان زيلعي (قوله  
فجائز اتافا) ولو أحدهما أكثر خلاصة (قوله وخطة مقلية بمقلية) وقبل لا يجوز وزعه عليه قول في الميسوط  
لأن السارق قد تأخذ من أحدهما أكثر من الآخر والاول أولى انتهى كمال (قوله ففساد) لعدم تسمية السكيل  
بينهما بجر (قوله الشرج) فتح المدين كزغب أفاده صاحب المصباح (قوله حتى يكون الخ) أي على وجه الحرم

أو بالياسة من مباح خلافا لمحمد زياي وفي  
العناية كل تفاوت خلقي كالرطب والتمر  
والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل  
تفاوت يصنع الماد صكا الخطة بالدقيق  
والخطة المقلية بغيرها يفسد كما سيجي  
(و) كبيع (لحوم مختلفة بعضها يهض  
متفاضلا) يدايد (ولين بقروغنم وخل  
دقل) يقتضين ردى التمر وخصه باعتبار  
العادة (بجمل غنم وشحم بطن بالية)  
بالفخ ما يسميه العوام لية (أولحم وخبز) ولو  
من بر (برأ ودقيق) ولو منه وزيت مطبوخ  
بغير مطبوخ ودهن مربي بالنفسج بغير المربي  
منه (متفاضلا) أو وزنا كيموت كان  
لاختلاف أجناسها فلو اتجه لم يجوز متفاضلا  
الاف لحظ الطير أنه لا يوزن عادة حتى لو وزن  
لم يجوز زياي وفي الفخ طم الدجاج والاوزون  
في عادة معدود في الهرم له في زمنه أما في  
زما تافلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف  
الجنس أو المقصود أو بتبديل الصفة فالحفظ  
وجاز لاخير ولو انجز نسيته به يفتى درر  
أي اذا أتى بشرائط السلم الحاجة الناس  
والاحوط المنع اذا قلنا بقض من جنس  
ما سمي وفي التهرجيت من غير بالجزاة الاحسن  
أن يبيع خاتمه ثلثا من الطير بربع درهم ما يريد  
من الله بزيجهل الطير الموصوف بصفة  
معلومة ثم ساقى يصير ديني في ذمة الناظر  
ويسلم الخاتم ثم يترى الخاتم بالبرء وفيه مزيا  
للمضمرات يجوز السلم في الله بزرورنا وكذا  
عددا وعليه الفتوى وسيجي جواز  
استدراجه أيضا (و) جاز يبيع (اللب بالجن)  
لاختلاف المناصد والاسم طوى (لا) يجوز  
(بيع البرأ بدقيق أو سويق) هو الجروش ولا  
يبيع دقيق بسويق (مطلنا) و متساويا  
لعدم المساوي فيصير شبهة الربا خلافا لهما  
وأما يبيع الدقيق بالدقيق متساويا كمالا اذا  
كانا مكبوسين فجائز اتافا ابن مطلق كبيع  
سويق بسويق وخطة مقلية بمقلية بنسبة وأما  
المقلية بغيرها ففساد كما مر (و) لا (الزيتون  
برزق والسهم بجل) بجملة الشرج (حتى  
يكون الزيت والحل أ كثره في الزيتون  
والسهم بجل يكون منه



فلا يعلم لا يجوز لأن الفضل المتوهم كالحق احتياطا وكذا إذا زاد ما في الزيتون والسهم أو سلوا منخ والظاهر  
أن المراد بالجزم غلبة الظن (قوله بالنفل) بضم الناء المثلثة قاموس (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من المسلواة لأن  
التراب لا قيمة له فلا يجعل بآزانه شيء منخ (قوله عند محمد) إلا أنه جعله من الدناءة فقد روى عنه ثلاث من الدناءة  
استقرض الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر في امرأة الجاهل (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لعدم  
التامس وما جئهم إليه انتهى اختيار وعند أبي يوسف يستقرض وزنا لا عدد قال الشارح وعليه الفتوى فقد  
اختلف الاقناع ومنه الإمام كيفما كان (قوله برغيفين نصيحة جاز) لأنه عددي متفاوت فيجعل الرغيف  
بمقابلة أحده الرغيفين والاجل يجعل برغيف أحدهما إلى الرغيف الثاني مجتبي (قوله وبمكة لا) وهو ما لو باع  
برغيفين فقد أبرغيف نصيحة لا يجوز له في الأول أنما جاز وان كان الجنس واحدا تيسيرا (قوله وجازيع كسيراته  
كيف كان) أي نقدا أو نصيحة بغير ريق قال ما تقدم (قوله ولا ربا بين سيد وعبد) قال في الشريعة لا يبيعه ومن شرائط  
الربا عدمه البدلين وكونهما مضمونين بالانفاق فعمدة أحدهما عدم تقويمه لا يمنع فشرأه الأسير أو الناصر  
مال الحربي أو المسلم الذي لم يجر بجنسه متفاضلا جاز ومنه أن لا يكون البدل أن يملك أحد المتبايعين  
كالسيد مع عبده ولا مشترك بينهما شركة عنان أو مفاوضة بدائع انتهى (قوله ولو مدبرا) أو أم ولد نوح  
أفندي (قوله لا مكاتبيا) لأنه صار كالحزب أو نصير فأي كسبه انتهى نوح أفندي (قوله إذا لم يكن دينه مستغرفا)  
صادق بعدم الدين رأسا وبوجوده غير مستغرق ونص على الأخير المصنف (قوله بتحقيق الربا اتفاقا) اهدم الملك  
عنده للمولى في حكمه به وعندهما التعلق حق الغير منخ (قوله لا للربا) حتى لو أخذ السيد من عبده درهما  
بدرهمين لا يرد العبد ما زاد انتهى نوح أفندي (قوله ولا ربا بين متفاوضين) لأن الكل مالهما زيل (قوله  
إذا تبايعا من مالها) قيد للاختلاف لأن المتفاوض ليس له مال يستقل به من مال الشركة وقد يدها لأنه إذا كان  
من غيره جرى بينهما بغير (قوله ولو بصفة فاسد) كما إذا باع منهم خرا أو خنزيرا أو ميتة أو قمارهم وأخذ المثل  
منخ (قوله ثمة) قيد به لأنه لو دخل دارا بأمان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز أن يفسد ما سكين (قوله  
لأن ماله ثمة مباح) هذا لا يظهر إلا إذا كان المسلم هو الذي يتناول الزيادة والربا أهم من ذلك إذ يشترط ما إذا كان  
الدرهمان من جهة المسلم أو من جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين منخ عن الفقه وقد تقدم  
أن شرط الربا عدمه البدلين جميعا (قوله مطلقا) أي ولو بصفة فاسد (قوله فلا ربا اتفاقا) سبق قلم من المصنف  
والصواب فلا يجوز الربا اتفاقا كما هو في المنخ ماله بأه أخذ ماله بدرا فاسد كان من أهل دار الإسلام وهذا اتفاقا  
يظهر إذا جاز بماله أما إذا جاز بدونه فلا وظاهر التعليل جواز الربا معه حيث شذ (قوله ومنه) أي من المصنف  
(قوله يعلم حكم من أسلم الخ) فاه لا ربا بينهما لأنهما في حكم الحربي (قوله لا في الست) صوابه الخمس باسقاط  
من هاجر اليان ثم رجع الأولى السيد مع عبده الثانية شريكا المفاوضة الثالثة شريكا العنان الرابعة المسلم مع  
الحربي ثمة الخامسة المسلم مع الذي أسلم في دار الحرب ولم يجر أبو السعود ولو جعلت السادسة المسلمان اللذان  
لم يجر الصلح والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### • (باب الحقوق) •

جمع حق والحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لأنه الموجود حقيقة بمعنى أنه لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم  
واطلاق الحق على غيره مجاز انتهى كرماني وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باب  
ضرب وقتل إذا وجب وثبت انتهى وفي القاموس من أسماءه تعالى الحق ومن صفاته القرآن وضد الباطل  
والامر المقضي به والموت والجزم والحقيقة أخص منه وحقيقة الامراتي (قوله لتبعيتها) قيل يذ كرها بعد  
ذكر مسائل البيوع منخ قال فيه وهذا التعليل يقتضي تأخرها عن السلم والصرف وكان القياس ذكرها أولا  
كتاب البيوع قبل الخيارات وله مناسبة خاصة بالان في الربا بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل على البيع  
هو لال انتهى (قوله رتبة ترتيب الجامع الصغير) والمصنف التزم متابعته آفاد في المنخ (قوله مثل العين)  
واللام ساكنة حوى أي على جميع لغاته أبو السعود (قوله اشترى يتا الخ) البيت اسم لمصنف واحد جعل  
ليبات فيه سواء كان له دليلا أو لا وبعضهم يزیده دليلا حوى (قوله لأن الشيء الخ) الأولى ذكرها قبل قوله  
مالم ينص عليه يعني أن حق الشيء أدنى منه لأمثله وعلو البيت منه والشيء الخ وهذا يفيد أنه لو لم يكن عليه مثله

والزائد بالنفل وكذا كل ما لثقله قيمة يكون  
بدنه وابن بسمنه وعنب بعصيره فان لا قيمة  
له كبيع تراب ذهب يذهب فسد بالزيادة لربا  
الفضل (ويستقرض الخبز وزنا وعددا) عند  
محمد وعليه الفتوى ابن ملك واستقصته  
الكامل واختاره المصنف تيسيرا وفي المجتبى  
باع برغيفان قد أبرغيفين نصيحة جاز وبمكة لا  
وجازيع كسيراته كيف كان (ولا ربا بين سيد  
وعبد) ولو مدبرا لا مكاتبيا (إذا لم يكن دينه  
مستغرفا لثقلته وكسبه) فلو مستغرفا  
يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في  
البحر من المراجيع التحقيق الاطلاق وانما يرد  
الزائد للربا بل تعلق الغرماء (ولا ربا بين  
متفاوضين وشريكي عنان إذا تبايعا من  
مالها) أي مال الشركة زيل (ولا بين حربي  
ومسلم) مستأن ولو بصفة فاسد أو قمار  
(ثمة) لأن ماله ثمة مباح فيصل برضاء مطلقا  
بلا غدر خلافا للثاني والثلاثة (و حكم من)  
أسلم في دار الحرب ولم يجر حربي (فلا مسلم  
الربا مع خلافا لهما لأن ماله غير موصوم فلو  
هاجر اليان ثم عاد إليهم فلا ربا اتفاقا جوهر  
قات ومنه يعلم حكم من أسلم ثمة ولم يجر  
والخاص بل أن الربا حرام الا في هذه الست  
مسائل

#### • (باب الحقوق) •

في المبيع أحدها تبعيتها ولتبعيته ترتيب  
الجامع الصغير (اشترى يتا فرفقه آخر  
لا يدخل فيه الطل) مثلث العين (ولو قال  
بكل - حق) هو له أو بكل قليل وكثير (مالم  
ينص عليه) لأن الشيء لا يستتبع مثله



تصيرة تدخل (قوله هو ماء اصطبل فيه) قال المصنف لان اسم المنزل شبه بالدار وباليتم لان اسم لما يتصل  
على بيت من شقق ومطبخ وكس فيه الرحل بأوله مع ضرب قصور فيه فانه ليس فيه اصطبل فلهذا الدار  
يدخل العلبة كذا رابع واشبه البيت لا يدخل من غير كذا فغير اعلم ما حفظه ما انتهى والمنزل لغة موضع  
الغزل فهو - ثاني (قوله او بمرافقه) جمع مرفق بكسر الميم وقع لانه لا غير المطبخ والكثيف ونحوه على التشبيه  
باسم الآلة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لغتين فتح الميم وكسر الفاء وبالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتقب به  
انتهى (قوله أي - قوة) فخص بها من التواضع فهي والحقوق سواء (قوله وعند الثاني المرافق المنافع)  
وهي أعم من الحقوق فانها تابع الدار مما يرتقب به كالمطبخ فلهذا (قوله بشر امداد) الدار اسم لما ادير عليه  
الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ومخيم غير مصنف والدار من اجرائه فدخل من غير ذكر  
القاموس الدار المحل بجميع البناء والعروة كالدارات انتهى - مخ (قوله وهذا) أي التفصيل بين البيت والمنزل  
والدار (قوله وفي عرفنا الخ) الاحكام تنبئ على العرف في كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله انتهى بمر  
ولو قال وفي غيرها الخ كما قال الجوى لكان أعم (قوله الادار المثل الخ) هذا الكلام لا يحسن ان يسلطه بما ذكر  
قبله هنا وبارة النهر وفي عرفنا يدخل من غير ذكر في الصور كلها سواء كان المبيع يتأفقه علواً ومنزل  
كذلك لان كل مسكر يسمى خانة في الميم ولو علواً سواء كان صغيراً كالبسات أو غيره الادار المثل فتسمى سراي  
انتهى (قوله كما يدخل في شراء الدار الكثيف) اطلقه فشمع ما اذا كان الكثيف خارجاً بينه على الظلة لانه بعد  
نها عادة والكثيف السراج وفي المصباح الكثيف السائر يسمى الترس فكيف لا يستر صاحبه وقيل  
للمرأض كثيف لانه يسترقان في الحاجة والجمع كنف مثل نذر وقد انتهى بمر وبعضهم يسمونه بيت الماء  
جوى (قوله وبئر الماء) في المكي عن القصة بئر دار مفضة الى دار رجل وهو تحت دار آخر متازعة فهو الى من  
ليه الفخ انتهى (قوله الا اذا كان أصغر منها) ومفعولها الى الدار شلى عن النقية أي جعفر (قوله الا بالشروط)  
لانه خارج عن حدودها انتهى مكي (قوله والظلة) هي الساباط الذي يكون أحد طرفيه على الدار والاخر  
على الدار الاخرى أو على اسطوانة في السكة انتهى بمر وفي المصباح الساباط صيغة فصحها من نافذ والجمع  
سوابيط انتهى وفي حاشية الشلي عن فاضلان وان لم يكن مفعولها في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار  
في قولهم الا بدكرها انتهى وجعل في البحر هذا التفصيل قراءه ما فانه قال وعندهما ان كان مفعولها في الدار  
تدخل مطلقاً لانها من فوائدها كالكثيف انتهى ونبيه المؤلف (قوله فأخذت حكمه) أي فلا تدخل الا بدكر  
الحقوق (قوله مع ذكر المرافق) مفهومه انه اذا لم يذكرها لا تدخل والذي في القصة الثاني ويدخل فيه الباب  
والسلم ولو من خشب ان كان متصلاً به انتهى وأطلق (قوله لا يدخل الطريق) أراد الطريق الخاص في ذلك  
انسان أما الطريق الى السكة فغير نافذة أو الى طريق عام يدخل انتهى بمر عن المخرج وطريق الدار مرضه مرض  
الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع فهو - ثاني (قوله والمسبل) هو وضع جري الماء من الممر وغيره  
انتهى مخ فهو بوزنه فعل اسم مكان وتندم فيه الكسر (قوله والشرب) بكسر الشين النصب من الماء مخ  
واغلام تدخل هذه الاشياء الا بدكر نحو المرافق لانها قد تكون اصلاً باعتبار وجودها دون المبيع (قوله ونحوه)  
لا حاجة اليه لذكر المصنف اياه انتهى حلي (قوله مما مر) من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه (قوله لانه لا يتعد)  
الارتفاع لا غير) وهذا الواصفى هذه الاشياء من عقد الاجارة تبطل اذ لا يقع بالمستأجر الا ما فوجب دخولها  
تصحيحاً للعقد مخ وأبو السعود (قوله كالبيع) أقاديه أن الشرب والمسبل في حكم الطريق (قوله ولا يدخل) أي  
الطريق ومنه المسبل كما في الفتح وقال ابن وهبان ولو قسمت دار وليس لبعضهم طريق وقع الباب فيها مذهب  
ولم يدروا في القسم أن طريقه مذهب قالوا بانفساد قروا قال شارحه العلامة ابن القصة مستلة اليتم  
من التهمة اقتصاداً في وقوع نصيب أحد هما ولا طريق له ان أمكنه أن يفتح طريقاً جائزاً القصة وان لم يمكنه  
ان يعلم وقت القصة جائز القصة وهي تؤخذ من مفهوم البيت قال وان لم يعلم وقت القصة أن لا طريق له  
فتثبت القصة انتهى (قوله نهر عن الفخ) كان عليه أن يضر العزالي النهر آخر العبارة فان جميع ملأ في  
مذكور فيه انتهى معاني (قوله كما مر) أي عن الخلاصة والاولى حذفه والاستغناء عنه بما بعده لانه عبارة  
اختلاصة (قوله يعني أن تكون الهبة) أي هبة الدار (قوله والنسكاح) أي عليها بان جعلته مهر او كذا قال

(وكذا لا يدخل العلبة بشر امداد) هو مالا  
اصطبل فيه (الا بطل حق هو له او بمرافقه) أي  
حقه كطريق ونحوه وعند الثاني المرافق  
لتنافع اشياء (أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه  
ويدخل) العلوة بشر امداد وان لم يذكر شيئاً  
ولو الا بنية بتراب أو بخصام أو بقباب وهذا  
التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل  
العلوة لان ذكر في الصور كلها فتح وكافي سواء  
كان المبيع يتأفقه علواً أو غيره الادار المثل  
تسمى سراي نهر (كما يدخل) في شراء الدار  
(الكثيف وبئر الماء والاشجار التي في حديقها)  
كذا (البستان الدار الخ) وان لم يصرح بذلك  
(لا) البستان (الخارج الا اذا كان أصغر  
منها) فدخل تحتها ولو مثلها أو أكبر فلا الا  
بالشرط فيما مضى (والظلة لا تدخل  
في بيع الدار) ايها على الطريق فأخذت  
حكمه (الا بطل حق ونحوه) مما مر وقال ان  
منه في الدار تدخل كالعلو (ويدخل الباب  
الاغنام في بيع بيت أو دار مع ذكر المرافق)  
لانه من مرافقه خانية (لا) يدخل (الطريق  
والمسبل والشرب) لا يحوك كل حق (ونحوه  
مما مر) بخلاف الاجارة (لدار أو أرض قد دخل  
بلاذكر لانها تعد للاشباع لا غير) والرهن  
والوقت خلاصة (ولو أغزب دار أو مال حياً  
أو أرضاً بها لم يذكر حذوقها ومرافقتها  
لا يدخل الطريق) كالمبيع ولا يدخل في القصة  
وان ذكر الحقوق والمرافق الا بضر صريح  
نهر عن الفخ وفي الحوائج البغورية يعني  
أن يكون الرهن كالمبيع اذ لا يقصد به الانتفاع  
قلت هو جيد لولا مخالفة - لا مذهب كذا  
واقط الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن  
والصفة الموقوفة كالاجارة واعتقد المصنف  
تبعاً للبحر نعم في أن تكون الهبة والنسكاح  
والخام والفق على مال كالمبيع



فما بعد ولو قال والنكاح والخلع والعتق عليه لكان أولى (قوله والوجه فيها) أي في هذه الأشياء لا يخفى قان فيها  
استحداث ملك لم يكن فكلت كالسبع فيجري فيها حكمه وانه سبحانه وأعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الاستحقاق) •

حق هذا الباب أن يذكر بعد تمام أبواب البيوع لانه ظهر وهدم العصة بعد تمام ظاهرا واكن لما ناسب الحقوق  
لنظاومعنى ذكره فيه انتهى كمال وقال في المصباح المنير استحق قلان الامراستوجبه فانه الفارابي وجماحة  
قالا امر مستوجب بالفتح اسم مفعول ومنه خروج المبيع مستحقا انتهى (قوله هو طالب الحق) هو معناه لغة  
وأما اصطلاحا فالظاهر أنه ضرورة الشخص مستحقا للملك وهو الذي يناسب قوله وهو قسمان (قوله بالكلية)  
أي بحيث لا يبق لاحد عليه حق التملك منع وأصله في الدرر والمراد بالاحد أحد الباعة مثلا لا المدعي فانه حق  
التملك في الدرر والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبتل كما ذكره بعد (قوله لا يوجب فسخ العقد) أي فيوجب  
توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا ينسخ العقد ما لم يرجع المشتري على بائعه بالفتح فاذلرجع الآن  
بنفسه حتى لو أجاز المستحق بمسماقضى له أو بعد ما قبض المستحق قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح  
شره لا يبي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية قال في الزبادات ظاهر الرواية لا ينسخ ما لم ينسخ المستحق  
وهو الأصح انتهى ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ كافي العارية والفتح انتهى شره لا يبي (قوله لانه لا يوجب  
بطلان الملك) أي ملأه المشتري (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ المذمى من يده درر (قوله ولو مورثه) أي  
ولو كان الذي تلقى منه الملك مورثه قال في الفسخ القضاء على الوارث فضاء على المورث بشرطه انتهى والشرط  
هو أن يقول الوارث في جواب المدعي هو ملكي لاني ورثته انتهى أبو الوالد ورد المورث اذا صار مقضيا عليه  
في محدود فذات فاذي وارثه ذلك المهرودان اذى الارث من هذا المورث لاتسبح وان اذى مطلقا نقبل انتهى  
بجر (قوله فيستعدي الى بقية الورثة) فليس لاحد منهم اذا عاوزه من جهة الارث (قوله فلا تسبح دعوى الملك)  
تفر بع على قوله والحكم به حكم الخ (قوله بل دعوى التاج) بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالفتح  
ان لا اعطى الثمن لان المستحق حصة كاذب لان المبيع نتج في ما كى أو ملك بائع بواسطة أو بغير واسطة لان ما اذا  
تبع منده ثم خرجت من ملكه ثم عادت اليه بوجه من الوجوه ثم خرجت من ملكه أيضا فاذ عاها مستحق  
قاضي التاج عنده لا يكون مستحقا في دعواه انتهى حاشي ملخصا (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري  
الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير انتهى درر (قوله ما لم يقض على المكفول عنه)  
تسبح فيه صاحب الدرر وفيه أن المكفول عنه صار مقضيا عليه بالقضاء على واضع اليد الاخير لان الحكم على  
ذى اليد حكمه عليه وعلى من تلقى الملك منه وأما قبل القضاء فلا مطالبة لاحد فتأمل وفي الهذبة اشترى  
جارية وضمن له آخر بالدرن فباعها من آخر وقضا بضموا ثم استحق فليس لواحد منهم أن يرجع على بائعه حتى  
يقضى عليه وذلك الكفيل لا يرجع الاوّل عليه حتى يقضى عليه (قوله لتلا يجتمع غنمان) هذا التحليل يظهر  
في غير المشتري الاخير وغير البائع الاوّل ويظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم غنمانا ويرجع بالفتح قبل  
أن يرجع عليه لا يجتمع في ملكه غنمان (قوله ولو صالح) أي المشتري الذي استحق المبيع من يده البائع (قوله أو أبرأ)  
أي المشتري البائع (قوله يرجع له) أي لا يشتري على بائعه (قوله زال البديل عن ملكه) أي بسبب الحكم  
عليه فلما أبرأ منه بهر الحكم كانه أخذه منه (قوله صالح) أي المستحق المشتري ليأخذ المشتري بعض غنمه من  
المستحق ويدفع المبيع الى المستحق بجمع الفصولين وأما مثله الهبة الاتية لموضوعها ما اذا أمسك المشتري  
المبيع عنده بعد ثبوت استحقاقه ودفع المشتري للمستحق شيئا فان الرجوع لان هذا شراء للمبيع من  
المستحق ففرق بين المستثنين خلافا لما وقع الخ (قوله أي يوجب فسخ العقود) الجارية بين الباعة بلا حاجة  
في انقضاء كل منهما الى حكم القاضي انتهى درر (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة المجهول أي يحصل  
الرجوع عليه انتهى درر (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله لعدم اجتماع الثمنين) ولان توقف الرجوع البعض  
على البعض على حكم القاضي انما يكون اذا بقي أثر العقد وهو الملك واذا لم يبق لم يمتح اليه درر (قوله أو بقوله)  
انما (صروته اذى أنه عبده فقال المدعي عليه انما هو الاصل لم يسبق منه القربا بل في وجه المذمى من البينة  
حكم القاضي بالحزبة الاصلية وكان حكمه بها حكما على العاقد انتهى حلي (تنبيه) قال الفيلدي ومن اذى

والوجه فيها لا يخفى انتهى والله أعلم  
• (باب الاستحقاق) •  
هو طالب الحق (الاستحقاق نوعان) أحدهما  
(بطل الملك) بالكلية (كالعتق) والحزبة  
الاصلية (وهو) كند بديروكابة (و) ثانيا  
(ناقل له) من شخص الى آخر (كالاستحقاق به)  
أي بالملك بأن اذى زيد على بكر أن مافى يده  
من العبد ملكه ويرهن (فالناقل لا يوجب  
فسخ العقد) على الظاهر لانه لا يوجب بطلان  
ملك (والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من  
تلقى ذواليد (الملك منه) ولو مورثه نيته  
الحزبة الورثة اشياء (فلا تسبح دعوى التاج  
منهم) للحكم عليهم (بطل دعوى التاج  
ولا يرجع) أحدهم المشتري (على بائعه  
ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض  
على المكفول عنه) انه يجتمع غنمان في ملك  
واحد لان بطل المستحق يملوك ولو صالح بشئ  
قابل أو أبرأ من غنمه بعد الحكم به يرجع  
عليه فالبائعه أن يرجع على بائعه أيضا زال  
البديل عن ملكه ولو حكم للمستحق فصالح  
المشتري لم يرجع لانه بالصلح أبطل حق الرجوع  
فبطلت على جامع العفو (والمبطل بوجهه)  
أي يوجب فسخ العقود وانما (فلكل واحد  
من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع  
عليه ويرجع) هو أيضا كذلك (على الكفيل  
ولو قبل القضاء عليه) لعدم اجتماع الثمنين  
اذ بطل المستحق (والحكم بالحزبة الاصلية  
سكهم على الكفاية) من البائع هو ان كان بينه  
أو بقوله انما اذى لم يسبق منه اقرار بالرق  
اشياء (فلا تسبح دعوى المثل من أحد



حرية الاصل ولم يذكر اسم أمه ولا اسم أبها لانه يجوز ان يكون الانسان من اصل وتكون أمه  
 رقيقة بان استولد بآبائه فالولد ملق من اصل وان لم تكن الأم حرة انتهى شريلاية (قوله وكذا العتق وفروعه)  
 أي في الملك المطلق كما يأتي وفروعه هي الكتابة والتدبير والاستيلاء فوح أقدي (قوله وأما الحكم بالعتق  
 في الملك المورث الخ) قال العلامة فوح الأصل أن القضاء بالعتق في ملك مطلق بمنزلة الحرية الأصلية فالقضاء به  
 قضاء على كافة الناس والقضاء بالعتق في ملك ورث قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ فصلا يكون قضاء  
 قبله انتهى (قوله ولا يكون قضاء قبله) يعني إذا قال زيد لبيكر انك عبيدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لبيكر اني  
 كنت عبيد لبشر ملكني منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم إذا قال عمرو لبيكر انك عبيدي  
 ما كنتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الآن فبرهن عليه يقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو انتهى  
 درر (قوله ونسب ونكاح وولاء) أي إذا قضى القاضي لاندان نكاح امرأة أو نسب أو ولاء فحقا ثم إذا جاء  
 آخر لا تسمع انتهى بمر قال أبو السعود استنبطت من كلام ملاحير وأي في الملكا ورث أن القضاء بالنكاح  
 لمن ادعاه وأثبت به يكون قضاء في حق كافة الناس من وقت التاريخ فلا تسمع دعوى أحد منكماهما من ذلك  
 الوقت ما بقى النكاح المقضى به وقبل الوقت الذي أرخه تقبل ويطل به الحكم للأول لانه يصير قضاء على الناس  
 من وقت التاريخ انتهى وهو حسن لأن النكاح ملك الامة فيحصل فيه تفصيل الملك (قوله إذا كان الاستحقاق  
 بالينة) أي بينة المشتق أو بينة بقية المشتري على اقرار البائع أن المبيع ملك المشتق كما في الدرر (قوله  
 أو ينكوه) أي عن بين العلم (قوله أو ياتر اوكيل المشتري) لانه كالأصل وقوله بانك حرة متعلق بالوكيل  
 (قوله لانه حرة فاصرة) أي على المقر فلا يكون حرة في حق غيره (قوله تظهر في حق كافة الناس) حرة الرأى  
 في حاشية المنع على بعض القضايا أو يراد بالكافة كل من يفتي اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس  
 انتهى وحسنه فلا حاجة للاستدراك ووجه تعديها أنها تصبح حرة بالاقضاء من القاضي وله ولاية عامة فينفذ  
 في حق الكافة منع (قوله ونحوه) من فروعه وكولا ونكاح ونسب (قوله بقى لواجبهما) بأن برهن المدعي ثم أقر  
 المدعي عليه بالملك (قوله فان ثبت الحق بهما) لا حاجة اليه (قوله قضى بالاقرار) إذا بينة انما تقبل على المدكر  
 لا المقر بمر (قوله الا عند الحاجة) كحاجة رجوع المشتري على البائع بالثمن وهذا توفيق للكمال بين عبارتي  
 رشيد المفيدة أحدهما تقديم البينة والأخرى تقديم الاقرار (قوله فبالينة) أي بالقضاء بالينة أولى (قوله  
 بشرط القضاء) بخصوصه لانه أصل يوم القضاء لا انفصاله واستقلاله وقبل يصير مقضيا به تبعا (قوله أنه الذي  
 اليد) أي الولد وظاهره وان لم يمتوا جهة تعلقواضع اليد فيه جهة مثلا (قوله ثم استيلاؤه) أي المشتري (قوله  
 ليكون ولدا مقررا) الذي بنى وطؤه على ظن ملكه بالبيع قال في الشريلاية ويلزم صغرهما بالوطء ويرجع بالقبة  
 على بائعه لا بالعقروان مات الولد لاني على أبيه اه (قوله لمسحقه) أي تدفع له (قوله والفرق ما ترمي من الأصل)  
 لا حاجة اليه لان المسئلة تفريق عليه (قوله تبعا) لان الظاهر أنه منع أي وقد نفى بالاقرار والدعوى ولا  
 يتأني هذا أن الظاهر جهة الدفع لا الاستحقاق لانه في ظاهر مجرود شاهد عن التوري (قوله وكذا سائر الروايات)  
 كغير النجرفاته لا يتبع الشجر في الاقرار به للمدعي الا إذا ادعاه المقر فهو كحكم الولد في هذا التفصيل أخاه  
 المصنف (قوله به لا كها) قيد بالهلاك فأخذه بضم بالتهدي (قوله ومنع التناقض الخ) على المنع ما إذا لم يترك  
 أحد الكلامين أما إذا تركه فلا يمنع قال في البرازية ادعاء مطلقا فدفع المدعي عليه بأن كنت ادعيته قبل هذا  
 مقيد او برهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويطل الدفع انتهى منع (قوله  
 أي التدافع في الكلام) فالمراد به معناه القوي يقال تناقض الكلامان إذا دافعا كان كل واحد نقض الآخر  
 وفي كلامه تناقض لان بعضه مقتضى ابطال بعض انتهى مصباح وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي منهم  
 من شرطه قال في النهر وهو الوجه عندى ومنهم من اشترط وجود الثاني عنده فقط قال في البحر من مسائل  
 شريلاية ترجحه قال في البحر والتناقض يرتفع بتدوين النقص وبشكذيب الحاكم انتهى (قوله دعوى الملك  
 الخ) لان القاضي لا يمكن أن يحكم بالكلام المتناقض إذا أحدهما ليس أولى من الآخر فمطابقا (قوله طلب  
 نكاح الامة) مثال منع دعوى الملك لاين ومنه منع دعوى ملك الامة ما إذا ادعى نكاح امرأة ثم طلب  
 نكاحها كافي النهر وغيره (قوله وكما يمنعها لنفسه بمنها غيره الا إذا وفاق) قال في البرازية تدعى أنه لانه لا نكاح  
 لنفسه بمنع الغير الا إذا وفاق

وكذا العتق وفروعه) بمنزلة حرية الاصل  
 (وأما) الحكم بالعتق (في الملك المورث) فعلى  
 الكفاية (من) وقت (التاريخ) ولا يكون  
 قضاء (قبله) كما مر طه ملاحير ويغضوب  
 باننا فاحفظه فان أكثر الكتب عنه خالية (و)  
 اختلافوا في (القضاء بالوقف قبل طه ملاحير  
 وقيل لا) فتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف  
 آخر (وهو المختار) وصحة العسادي وفي  
 الاشياء القضاء به ذي أربع حرية ونسب  
 ونكاح وولاء وفي الوقف يقتصر على الأصح  
 (ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن إذا  
 كان الاستحقاق بالينة) الماسحبي انما جهة  
 متعدي (أما إذا كان الاستحقاق باقرار  
 المشتري أو ينكوه أو ياتر اوكيل المشتري  
 بالخدمة أو ينكوه فلا) رجوع لانه جهة  
 فاصرة (و) الأصل أن (البينة جهة متعدي)  
 تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شيء  
 كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعتق بل في حق  
 ونحوه كما مر كره المصنف (لا الاقرار) بل هو  
 جهة فاصرة على المقر لعدم ولايته على غيره  
 لو اجتماعا فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا  
 عند الحاجة فبالينة أولى منع ونحوه (فلا يستغنى  
 بمسألة ولدت) عند المشتري لا بطلان لاده  
 (بينة بقيةها وله ما بشرط القضاء) أي بالوكلاء  
 الأصح زيلعي وكلام البرازي يفيد تقيد بهما  
 إذا سكنت الشهود فلو يئنا أنه الذي اليد أو قالوا  
 لا تدعى لا يقضى به نه ثم استيلاؤه لا يمنع  
 استحقاق الولد بالينة فيكون ولد المفرد حرا  
 بالبيعة لم يسخه كما مر في باب دعوى النسب  
 (وان أقر) ذواليد (جاء) لرجل (لا) يتبعها  
 فأنشدها وحدها والفرق ما ترمي من الأصل  
 وهذا إذا لم يدعه المقر فلو ادعاه تبعا وكذا  
 سائر الروايات ثم لا ضمان بهلاكها كروايد  
 المقصوب ولم يذكر النكاح لانه في حكم  
 الاقرار فهو متاني معزاة للمادية (وضع  
 التناقض) أي التدافع في الكلام (دعوى  
 الملك) لعين أو منفعة لما في الصوري طالب  
 نكاح الامة بمنع دعوى غلامها وكما بمنعها  
 لنفسه بمنع الغير الا إذا وفاق



بالخصومة ثم اذى انه اعلان آخر وكله بالخصومة لا قبل اذ لو قيل بالخصومة في غير من جهة لنخص لا يل  
اضاقته الى غيره الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكا بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكا الثاني ايضا  
انتهى نوح اذى (قوله خلاف) قال بعضهم يمكن الامكان في رفع الناقض وقال بعضهم لا بد من التوفيق  
بالفعل واختار الخبيدي التفصيل بأنه ان كان من المذى لا بد من التوفيق بالفعل وان كان من المذى عليه يمكن  
الا بكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر جهة في الدفع لافي الاستحقاق والمذى مستحق والمذى  
عليه دافع وفي الصغير الايداع والاستعارة والاستقار والاستيابة بالقرار بار المبنى الذي البذل لا نسج دعواه  
بأنها انتهت (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها اذى عن رجل قد راينا عليه فأنكره فاذى أن ذلك القدر  
عنده من مال الشركة لا نسج دعواه لتناقضه وفي عكسه تسع بامكان التوفيق لان مال الشركة مستحق يجوز  
أن يكون ديناً بالحدود والدين لا يصح بر مال شركة انتهى نوح اذى (قوله واذى عليه النفقة) مثلها دعوى  
الارث وانما قيد به لانه اذا لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البتة على أب  
المذى عليه والمخصم فيه هو الأب لا الاخ نوح عن البرازي (قوله وان قال أبي أو ابني قبل) هذا بقصد أنه قال  
ذلك بعد قول المذى الاول هو أخى وليس كذلك والذي أوقفه في ذلك قول صاحب البصر وغيره بعد ذكر مثله  
الاخوة ولو سكن مكان مكان دعوى الاخوة دعوى الابوة أو البتة والمسئلة بمالهاته قبل ذلك منه ويقضى له  
بالميراث انتهى ففهم منه ما ذكره وليس في محله فان قول صاحب البصر ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى  
الابوة أو البتة أن المذى للنفقة لو اذى الابوة أو البتة بدل الاخوة وقوله والمسئلة بمالهاته أي ثم مات المذى  
من مال فاذى المذى عليه الابوة أو البتة فأنه قبل لانه تناقض في الاصول والفروع فيقبل بخلاف  
الاخوة الخ والفرق أن ادعاء الولاد مجردا يقبل ادم حل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة فأنه لا يقبل  
مجردة لما فيه من حل النسب على الغير فاذى نوح به ذالتقرير يصح ارتباط قوله بعد والاصل بقوله وان  
قال أبي أو ابني الخ فان النسب الذي يمتنع به التناقض خاص بالاصول والفروع وأما ما عداها ما فلا يمتنع فيه  
كاخوة كما ذكره العلامة نوح (قوله ما يمتنع سببه) اشار به الى أنه ليس المراد بذلك هذه المسائل حصر ما يمتنع  
فيه التناقض بل يعنى في كل ما كان مبنيا على الخفاء أفاده المصنف (قوله كالنسب) كما لو قال ليس هذا ابني  
ثم قال هذا ابني انتهى حلي وقال في المنع صورته لو باع عبدا وله عنده وباعه المشتري من آخر ثم اذى البائع الاول  
انه ابنه تسع دعواه ويطلب الشراء الاول والثاني لان النسب يمتنع على العلوق فيضني عليه فيعذر في التناقض  
اتهم وكذا لو قال است وارثه ثم قال أنا وارثه تسع ان بين الجهة للعضو من التناقض في النسب (قوله والطلاق)  
صورته اختلعت من زوجها ثم أقامت بينة أنه كان طلقها ثلاثا قبل الطلوع فان بينتها قبل ولها أن تسترد قبل  
الطلوع وان كانت متناقضة لاستلال الزوج بايقاع الثلاث عليها من غير أن يصحكون لها علم بذلك انتهى مخ  
والقييد بالثلاث اتفاقا بل مثله البائن أو الرجعي الذي انقضت العدة بعده وقال سري الدين انما قيد بالثلاث  
لان مادونه يقيم الزوج بينة أنه قد تزوجا بعد الطلاق الذي اثبتته المرأة بينتها قبل يوم أو يومين (قوله  
وصكدا الحزبية) صورته ما أقرت بالرق فباعها المقتزلة جاز فان ادعت متقايمة حصول البيع وأقامت  
البينة على عتقها من البائع أو على أنها حرة من الاصل قبلت بينها استصحابا فاجعل الحرية الاصلية  
والعارضية أما الاولى فلان الولد يوجب صغيرا من دار الحرب ولا يملك بجزية والده منسلا فيقر بالرق ثم يعلم بجزية  
أبيه وأمه فيدعي الحرية وأما العارضة فان العتاق أمر يتقدمه المولى فربما لا يعلم العبد اعتناقه ثم يعلم بعد ذلك  
فيجعل التناقض فاعفوا (قوله فلما قال عبد) تفرغ على عدم منع التناقض في الحرية والاولى أن يقول فلما قال  
رجل (قوله لمشتراكتي فأنا عبد) لا بد من هذين القيدين في ضمانه وسباني مفهومهما (قوله معقدا على  
مقاتله) ذكره اعتبارا للشأن في مثل هذه الدنة على الظاهر ولم أطلع على مفهومه فالدأر على صدور الشراء  
بعد ما ذكره في محقق الاختراجه مما اذا قدم على شرائه وقد علم بجزية فانه لا يرجع على العبد لعدم الاعتقاد  
على قوله وبجزية (قوله أي ظهر حرا) اشار به الى أن المناجاة المأخوذة من اذ ليست بشرط خلافا لما يوهمه كلام  
المصنف أو أنه أراد أن يبين أن اذ ليست متونة والمراد أنه ظهر حرا ببينة أقامها كمال واتقانه وظهر بذلك أنه  
تناقض في الحرية فاذى أولاه عبد ثم اذى الحرية (قوله يعرف مكانه) ظاهره ولو بعدا (قوله لوجود القابض)

وهو بل يمكن في امكان التوفيق بخلاف  
تستحققه في منخرات القضاء وفروع هذا  
الاصول كثيرة ينبغي في كتاب الدعوى ومنها  
اذى على آخراته أخوه واذى عليه النفقة  
فقال المذى عليه ليس هو أبني ثم مات  
المذى من تركه فجاء المذى عليه بطلب ميراثه  
ان قال هو أبني لم يقبل التناقض (لا) يمنع  
أبني قبل والاصل أن التناقض (لا) يمنع  
دعوى ما يمتنع سببه) كالنسب والطلاق  
كذا (الحزبية) فلو قال عبدا لمشتراكتي فأنها  
عبد (زيد) فاشتراه) معتد على مقاتله (فإذا  
نهر حرا) أي لم يهر حرا (فان كان البائع  
حاضرا أو غائبا بجملة معروفة) يعرف مكانه  
(فإذا شئى على العبد) لوجود القابض



(والارجع المشتري على العبد) بالثمن خلافا  
للشافعي ولو قال اشترى فقط أو أبا عبد فقط  
لا رجوع عليه انما قاي دور (و) رجع (العبد  
على البائع) اذا طفر به (بخلاف الرهن) بأن  
قال او تمنى فاني عبد لم يضمن أصلا والاصل  
أن التفرير يوجب الضمان في ضمن عقد  
المعاوضة لا الوثيقة (باعت عتقا رهنه) أنه  
وخصه بحكم بلزومه قبل والا لا لان مجرد  
الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق فتح  
واحمد المصنف بمصالحه على خلاف  
ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي  
آخر الكتاب (اشترى شيئا ولم يضمنه - في  
ادعاء آخر) أنه (لا تسمع دعواه بدون حضور  
البائع والمشتري) لقضاء عليه ما ولو قضى  
له بحضوره ما ثم رهن أحدهما على أن  
المستحق باعه من البائع ثم هو باعه من  
المشتري قبل ولم يبيع وقضاء في المقام  
(لا عبرة بتاريخ الغيبة) بل العبرة بتاريخ  
المالك (ولو قال المستحق) هذا الدعوى (غائبة  
في) (هسته) (الدابة) (مندسة) (فقبل الدم  
بها المند) أخبر المستحق عليه البائع  
القصة (فقال البائع لي بية انما هي  
ملكك من مدينتين) مثلا ورهنه على ذمة  
(لا تدفع المصرومة) بل يقضى به المند  
لبقاء دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ  
من الطرفين (العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من  
الرجوع) على البائع (هذا الاستحقاق)  
فلو استولد منه ثرا لم يعلم غصب البائع اياها  
كان الولد رقيقا لا نعتد ادم القروور يرجع  
بالثمن وان أقر على ملكه المبيع للمستحق دور  
وفي القصة لو أقر بالملك للبائع ثم استحق من يده  
ورجع لم يطل اقراره فلورصل اليه بسبب  
ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه  
محمل بخلاف النص (لا يحكمكم) القاضي  
(بسجل الاستحقاق بشهادة كتاب) قاضي  
(كذا) لان الخط يشبه الخط فلم يميز الاحكام  
على نفس السجل (بل لا بد من الشهادة على  
مضمونه) يقضى للمستحق عليه بالرجوع  
بالثمن (كذا) الحكم (فيما سوى نقل الشهادة  
والوكالة) من محاضر

الاولى لا يمكن الرجوع على قابض الثمن وبه جبر الخرافة (قوله والا) بأن كان غائبا غيبة غير معروفة بأن  
لم يعلم مكانه ومنه اذا تحقق موته فيما يظهر وقوله رجع المشتري على العبد لانه بسبب اقراره بالعبودية ضمن  
سلامة نفسه أو سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البائع فبعض المشتري في وجهه لانه انما قدم على  
الشراء معقدا على كلامه انتهى نوح أفندي (قوله خلافا للشافعي) ههنا يرتق الصفقة قبل  
كقولهما ما كالي الجبر وغيره ووجهها أن الرجوع اما بالمعاوضة وعلى المبيعة هنا كلفه مستحق بعضه بطرف  
ثابتا هنا (قوله ولو قال الخ) مفهوم القيد السابقين (قوله اشترى فقط) وجه عدم الرجوع - ههنا ان آخر  
قد يشترى بغيره كالا سير (قوله أو أبا عبد فقط) وجه عدم الرجوع فيها انه قد يكون الشخص عبدا ولا يصح  
شراؤه ~~بما كالي~~ الكتاب انتهى زيلعي (قوله ورجع العبد على البائع) انما رجع عليه مع انه لم يأمره بالرفع عنه  
لانه قضى دينه عليه وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلص الرهن حيث يرجع على  
الدين لان مضطر في قضاءه انتهى (قوله لم يضمن) أي العبد أصلا أي وان كانت غيبة السيد غير معروفة لان  
الرهن ليس حقه معاوضة فلا يجعل الا حربه ضامنا لانه ليس تفريرا في عقد معاوضة فهو كالوفاة لسائل من  
أمن الطريق اسلك هذا الطريق انه آمن فسلكه فذهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمهرم  
فأكله فمات غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف الاجنبي فانه لا يبعأ بقوله لعدم اعتماد على قوله  
فلا يصفق له الفرور انتهى جبر يعني اذا قال الاجنبي اشتري فانه عبدا فظهر حر فانه لا يلزم الاجنبي شيئا انتهى  
من حاشية الشافعي (قوله ثم رهن انه وقف) أي ولو من جهة قال الاكل في خرته باع ضيعة ثم حال كنت وقفها  
أنا وأقام البيعة على ذلك تقبل ويتقضى البيع وبه تأخذ انتهى (قوله لان مجرد الوقف لا يزيل الملك) قد تقدم  
في الوقف أن اشتراط الحكم به لوال ملك واقفه قول الامام والقوى على الزوال مطلقا (قوله على خلاف  
ما صوبه الزيلعي) من عدم القبول منه مع (قوله لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري) لان الملك  
للمشتري واليد للبائع والمذموم بينهما فنشرط القضاء بهما حضورهما انتهى - وهذه والتي بعد هاليت  
من التناقض (قوله قبل ولزم البيع) لانه يترد القضاء الاول ولا يتخذه من (قوله عن القصة) يعني ما قاله المستحق  
(قوله حال من تاريخ من الطرفين) ان قلت ان التاريخ قد وجد من البائع قلت ذكر المصنف عن المصطانه لا عبرة  
بالتاريخ حاله الاخر اذ أي اذا وجد في كلام أحدهما عند الامام رضى الله تعالى عنه فقط اعتبار ذكر  
التاريخ وبقى الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدابة لله - انتهى (قوله لانعدام الفرور) اعلم بحقيقة الحال  
دور (قوله وان أقر على ملكه المبيع للمستحق دور) عن العمادة قال الشرنبلالي نقل العمادي قبل هذا  
الذخيرة أن الاستحقاق من المشتري انما يوجب الرجوع بالشئ على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما اذا ثبت  
باقرار المشتري لا يوجب الرجوع لان اقراره لا يكون جهة في حق غيره انتهى ملخصا وهذا هو الموافق للاصل  
المقدم البيعة جهة متعذبة لا الاقرار (قوله ثم استحق من يده) أي استحقه شخص يرهان اقامه على المشتري  
(قوله ورجع) أي المشتري على البائع بالثمن (قوله لم يطل اقراره) أي بأنه ملك للبائع (قوله فلورصل) أي  
المستحق الى المشتري (قوله بسبب ما) كثيرا ووجهه ووصية (قوله اليه) أي الى البائع (قوله لانه محقق) قال في  
المخ بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقر له بالملك لان نفس الشراء وان ~~كان~~ اقرارا بالملك لكنه محتمل بخلاف النص  
انتهى (قوله لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق) قال في الذخيرة استحق جار من يد رجل بجاري وقبض المستحق  
عليه السجل فوجد من باعه بهر قد تقدمه الى قاضي سمرقند وأراد الرجوع عليه بالثمن واطهر رجل قاضي  
بجاري فاقر البائع بالبيع ولكنه انكر الاستحقاق وحسبكون السجل محمل قاضي بجاري فأقام المستحق عليه  
البيعة ان هذا السجل محمل قاضي بجاري لا يجوز لقاضي سمرقند أن يبعده به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع  
بالثمن حاله يشهد النمود أن قاضي بجاري قضى للمستحق عليه بالجار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه من  
يد المستحق عليه انتهى هندية (قوله نقل الشهادة) كما اذا شهدوا على خصم قاتب فان القاضي لا يحكم بل يكتب  
الشهادة ليحكم بها القاضي المكتوب اليه ويدل المكتوب لشهود الطريق (قوله من محاضر) بيان لما والمراد  
مضمون ما في المذكورات فلا بد فيها من الشهادة على مضمون المكتوب لما في المخ والمضمر ما يكتبه القاضي من  
حضور الخصمين والتداعي والشهادة والسجل ما يكتب فيه نحو ذلك وهو عنده والصلك ما يكتبه المشترا وشفع



في دعوى - في مجهول من داره - ولحق على شيء معين (واستحق بعضهما) بلوازمه وادعاء فيما بين (ولو استحق كله - رذكل العوض - تنضمي الى المنازعة (و) (استفيد منه) أي من جواب المسئلة (١١٨) امران اجبرهما (مصلحة الصلح عن مجهول) على - معلوم لان جهالة السائل تنضمي الى المنازعة (و)

الثاني (عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته) بلهالة المدعي به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يتدع اقراره به (ورجع) المدعي عليه (بمحضته في دعوى كاه ان استحق شيء منها) افوات سلامة البديل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قدر معلوما كر بهما لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجوع بحساب لما استحق منه - فرع - لو صالح من الدنانير دراهم وقبضها فاستحق بعد التفرق رجوع بالدنانير - فرع - لا يملك هذا الصلح في معنى الصلح فاذا استحق البديل بطل الصلح وجب الرجوع دور وفيها فروع آخر فلتنظر وفي المنظومة المحببة مهمة منها

لو استحقنا ظهر المبيع على ياتعه الرجوع بالثمن الذي له قد دفعنا الا اذا البائع ههنا الذي بانه كان قد يما اشترى ذلك من ذا المشتري بلا صراحتة - مشتري خراجه وانفقا - شاعلي نعميرها وطفقا - قبلت يدوي بعدد اكادها - ثم استحق رجل تمامها - المشتري في ذلك ليس راجعا على الذي غدا تلك باتما - الاول على ذا المستحق مطلقا - هذا الذي كان عليها انفقا - وان مبيع مستحقا ظهرا - ثم قضى القاضي على من اشترى به فصالح الذي ادعاء صلحا على شيء له اذله

يرجع في ذلك بكل الثمن على الذي قد باعه فاستحق وفي المنية شري دارا او بئى فيها فاستحق ورجع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم قبل الثمن لا غير كمالوا استحق بجميع بناتها لما تقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع - على البائع بقيمة البناء مثلا ولو حفر بئر او بنى البالوعة او ردم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع شيء على

وهو ذاك (لو كالة) أي نقل الوكالة كما اذا كان السائل نايا بمحضرة القاضي ليدعى على شخص في ولاية قاضي - ثم وكتب القاضي كتابا بخبره بالسلامة - وهو الزم اسلامهم - قال المصنف في كتاب القاضي الى القاضي في مسئلة نقل الشهادة ولاية - ثم شهده ولو كان لذي على ذي - وعمله الشارح بقوله لنهادتهم على فعل المسلم انتهى (قوله واخر) أي على المدعي (قوله على شيء معين) منها أو من غيرها اذ لا فرق فيما يظهر (قوله لدخول المدعي في المكان) فثبتت بيناه اخذ عوضا عما لا يملكه (قوله من جواب المسئلة) الاولى حذفه (قوله لان) كان وجه الذي ابرأه عنه المدعي في تقرير ما اخذه صلحا (قوله لصحته) أي الصلح (قوله ما لم يزل الصفراء) لا اقرار المدعي عليه بالحقوق المجهول فاذا برهن قبل برهانه ويحبر المقرر على البيان افاده الفاضل انتهى (قوله بمحضته) الاولى تأخير بعد قوله بشي يرجع الضمير اليه (قوله لقوات سلامة البديل) أي بالمستحق من - وان بقي اقل) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في يد المدعي عليه الا الثمن فيرجع بمحضته الثمن المستحق (قوله ما استحق منه) أي من المدعي (قوله لو صالح من الدنانير) من البديل (قوله فاستحق بعد التفرق) ظاهره انها اذا استحققت قبل التفرق لا يبطل الصلح وله أن يدفع غيرها قبل التفرق وحزيره وقد يقال انها تعين بالقبض (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المدعي وهو الدنانير (قوله مهمة) أي فروع مهمة (قوله ادعى الخ) أي وأثبت ذلك أي فلا رجوع اذا اتحد الثمن أما اذا زاد الثمن فله الرجوع بالزيادة (قوله وطفقا ذاك) اسم الاشارة يرجع الى المشتري (قوله اكادها) بوزن آجال جمع اكة محرركة التل من القف بالضم والقف والقفة بالضم ما ارتفع من الارض أو الموضع يكون أشد ارتفاعا عما حوله وهو غلط لا يبلغ أن يكون حجرا افاده في القاموس (قوله تمامها) أي الخراجه وما فيها من البناء بأن ثبت أن الاجار والاختاب له أيضا (قوله ليس راجعا) أي بما اشترى وله الرجوع بالثمن (قوله مطلقا) أي لا بما صرفه ولا بقيمة المبنى لظهور استحقاقه له وهذه المسئلة تأتي في الشرح ويحتمل أن المراد أنه سوى الاكاد ونحوه من غير بنين ثم استحق وكل صحيح (قوله فصالح) أي المشتري (قوله له) أي للمستحق (قوله يرجع في ذلك بكل الثمن) لانه بمنزلة ما لو اشترى من المستحق (قوله وفي المنية شري الخ) قال في جامع الفصولين شري أرضا فبئى او ذرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بقيمة على ياتعه ويسلم بناءه وزرعه ونحوه اليه فيرجع بقيتها مبنيا أي مثلا يوم سلمها اليه انتهى وانما قيد بقيمة يوم التسليم لانه لو نقص عن ثمن البناء أو زاد لا يعتبر وانما المنظور اليه القيمة يوم التسليم كما افاده في نفسه وقال في كفاية شرح الطحاوى المستحق اذا انقض البناء الذي بناء المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه وأما اذا لم يسلم لم يرجع الا بالثمن انتهى ويحصل أن الحكم فيها واحد عند الطحاوى (قوله يوم تسليمه) ظرف لقيمة (قوله كمالوا استحق) أي امدار (قوله بجميع بناتها) سواء كان المستحق لها واحدا أو متعددا (قوله لما تقرر الخ) كذا في جامع الفصولين وهو له الرجوع بقيمة البناء بعد التسليم وذكر بعده تعليلا يناسب المسئلة حيث قال ولانه لما استحق الكل لا يقدو المشتري أن يسلم البناء الى البائع وقد مر أنه لا يرجع بقيمة بناءه ما لم يسلمه الى البائع انتهى (قوله متى ورد على ملك المشتري) الاوضح أن يقول يد لان الملك للمستحق وهذا فيه التفات الى ظاهر المذهب من أن المدا في الرجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على تسليم المبيع مع بئاه الى البائع ولا يعتبر النقص وما تقدمه نظريه الى قول الطحاوى انه لو سلم النقص الى البائع يرجع بقيمة البناء عليه قد بر (قوله ولو حفر بئرا الخ) أي في الدار التي استحققت (قوله لان الحكم) أي حكم القاضي بالاستحقاق (قوله لا بالنفقة) وما صرفه في هذه الاشياء ليس مبنيا متقوما انما هو نفقة على الحفر والانتقاء (قوله كما في مسئلة الخراجه) المتقدمة في نظم المحبة فيما اذا بنى فيها ثم استحق مستحق تمامها فانه انما يرجع بالثمن لا بقيمة ما اشترى لان الاستحقاق ورد أيضا على ملك المشتري وهذا شبيه في قوله كمالوا استحق بجميع بناتها (قوله حتى لو كتب في الصلح) أي جهة المشتري وهو تفرج على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) أي اذا ظهرت مستحقة (قوله يفسد) لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه (قوله وطواها) أي بناها (قوله فاذا شرطاه) أي الرجوع بقيمة الحفر (قوله يرجع بقيمة بناء القنطرة) أي ان سلمه للبائع أي ثم يوم البائع بقلعه كما في جامع الفصولين والمراد بالقنطرة مطلق البناء (قوله فلا يرجع بقيمة حصن أو طين) هذا انما يظهر اذا انقض وسلم أما اذا ورد الاستحقاق عليه مبنيا وسلمه الى البائع مبنيا فلا يظهر لانه يرجع بقيمة البناء مبنيا بما فيه من حصن وطين بل لا يظهر أيضا اذا دفع النقص

البائع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة - كما في مسئلة الخراجه حتى لو كتب في الصلح فاشترى فيها من نفقة او ردم فيها من مرقعة - فعلى البائع يفسد المبيع ولو حفر بئرا وطواها يرجع بقيمة المبنى لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه ففسد وكذا لو حفر سابقا بئرا ان قطر عليه ما يرجع بقيمة بناء القنطرة لا بقيمة حفر السابقة وبالجملة فانما يرجع اذ بنى ما اؤغر من بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حصن أو طين



لانه ذكر في مقدم انه بعد دفع القبض يرجع بقيمة الباء مبني (قوله في الفصل الخامس عشر) هو في الفصل السادس عشر (قوله ولم يأكل من ثمره) أطلقه كافي الجامع فتعل الاكل قبل ظهور الاستحقاق وبعده (قوله ولو شري أرضين الخ) قال في جامع الفصولين لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي كما مر سواء أوردت الاستحقاق عينا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره فإنه يخبر بالمر ولو قبض كله - تحقق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أوردت الاستحقاق عينا في الباقي يخبر المشتري ولو لم يورد عينا فيه كقولنا - أو قبض استحق أحدهما أو كلي - أو وزني استحق بعضه أو لا يضر به بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بجميعه إلى الجار انتهى (قوله لم يرجع عينا أنفق) لانه لا يمكن تسليمه إلى البائع (قوله ثياب القن) أي الذي أشترىه وهي عليه وكذا يقال في الجار والبرذعة (قوله لم يرجع بشئ) قال في الجامع شري أمة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها أو وجد به عيبا لا يرجع المشتري على بانه بشئ لانه دخل في البيع تبعا لا قصدا وهذا لو لم يذكر الثياب والشجر في البيع حتى دخل تبعا لما لو ذكر كما ما يبيع قصد الاتباع حتى لو كان قبل القبض بأقصة مما يوجب سقوط حصة من الثمن انتهى (قوله وكل شئ يدخل في البيع تبعا) قال في جامع الفصولين الاوصاف لا تفسط لها من فئس الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بلا ذكر كبناء وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجودة في كيلي ووزني انتهى فقيد بمقابل القبض فظاهر أنه اذا ورد عليه القبض ثم استحق يكون لها حصة وهو الذي استظهره قبل حيث قال أقول في الشروفي كل ما يدخل في البيع تبعا كما لا يستحق بعد القبض ينبغي أن يكون لها حصة على ما يبيح في فئس والله تعالى أعلم انتهى (قوله بلاعادة يمين) أي يمين الاستحقاق وفي جامع الفصولين وهل يحتاج إلى إقامة اليمين على الاستحقاق الأول ان سلم القاضي بذلك الرجوعات لا يحتاج إلى اثباتها والا أن كانت عند قاض آخر أو عند الأئمة نسي يحتاج إلى اثباتها (قوله كان للأول الرجوع) أي مع أنه لم يرجع عليه وقد يقال ان الإبراء رجوع معنى (قوله كالأول رجوع) أي كافي الاستحقاق المطلق (تنبيه) قيد في جامع الفصولين رجوع المشتري بالثمن بالاستحقاق القديم أما الحديث فلا يرجع على بانه لانه باع ذلك منه ثم استحق بسبب حدث عنده ألا ترى أنه لو شري ثيابا فكت عنه سنة ثم رهن آخر أمه مندهم فإنه لا يرجع على بانه بثمنه ولو شري ثوبا فخطه فيصا فبهره آخر أن القميص له فالمشتري لا يرجع على بانه بثمنه اد المبيع لم يستحق اذا المبيع كرايس والمستحق قبض ولانه لما خطه في حاله لم يجز أن يملكه أحد الا بسبب حدث بعد الخطا وكذا حكم بتره فطسه ثم استحق الدقيق وكذا لحم سواء فاستحق سواء وعماه فيه (قوله لم يرجع المستحق بالمال على الحقن) لوصول عين مستحقة إليه تمامه (قوله وأخذت بالشفعة) بقيمة العبد أو بعينه ان وصلت إلى الشفيع بجهة (قوله وبأخذ البائع الدار) من الشفيع ويرجع عما دفع على المشتري (قوله لبطلان البيع) على قوله بطلت الشفعة انتهى والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

(باب السلم)

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين وقدم السلم على الصرف لانه غنرة المعرد من المركب لا يشترط قبضه ما فيه دون السلم وهو جاز بالكتاب والسنة فقد جعل ابن عباس آية المداينة عليه وقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون في التراسنة والسنة والثلاث فقال من السلم في شئ فليسلف في كل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وانفق الاجماع على جوازه باعتباره الحاجة والضرورة فإنه يحتاجه الفقهاء وكذا الفقه فلا ستر باح وللشفقة على عياله (قوله كالسلف) وقيل هو الاستحجال وفي المقرب سلف في كذا أو أحلف وأسلم اذا قدم الثمن فيه والسلف الثمن والقرض بلا منفعة يقال أسلفه ما اذا أقرضه انتهى (قوله يبيع آجل الخ) هو بمعنى قول بعض العلماء هو عقد على وصوف في الذمة يبدل بعطى عاجلا (قوله ركن البيع) أي من الإيجاب والقبول بأن يقول أسلفك أو أسلفتك في كذا فيقول الآخر قبلت (قوله في الاسم) وقيل لا ينعقد به أما انعقاد البيع بالسلم فله اتفاق الروايات أبو السعود (قوله والثمن رأس المال) لما كان الثمن هو المقصود حالا ولا يتم قبضه في المجلس جعل من المال أي الذي يقع السلم فيه وبمنزلة رأسه لان رأس الانسان أشرف ما فيه (قوله والمسلم فيه) أي ثبوت الملك للمسلم في المسلم فيه والموجب المطالبة به (قوله ويصح فيها

وعماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرايا فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يخبر في يده ولم يأكل من ثمره ولو شري أرضين فاستحق أحدهما ان قبل القبض خبر المشتري وان بعدد له منه غير المستحق بحسبه من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد أو البرذعة لم يرجع عينا أنفق ولو استحق ثياب القن أو برذعة الجار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لا حصة له من الثمن ولكن يخبر المشتري فيه فنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قاضا على جميع الباعة ولكل أن يرجع على بانه بالثمن بلا إعادة يمينه لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف له أن يرجع قال لا ترى أن المشتري الثاني لو أرا الأول من الثمن كان للأول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فله كل الرجوع فله غاية لكن في الذم وهو ما يبالغه فتيه ولو اشترى عبدا فأعتقه عيال أخذ منه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على الحقن ولو شري دارا بعدد وأخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع انتهى

(باب السلم)

(هو) أمة كالسلف وذا معنى وشرا (بيع آجل) وهو السلم فيه (بعاجل) وهو رأس المال (وركنه ركن البيع) - حق - ينفق بلفظ البيع في الأصح (ويسمى صاحب الدار هم رب السلم والمسلم) بكسر الهمزة (ويسمى الآخر المسلم اليه والخطنة مثلا المسلم فيه) والثمن رأس المال (وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه) لف وثمن مرتب (ويصح فيها

أمكن ضبط صفته



أمكن ضبط صفته) لأنه دين وهو لا يعرف إلا بالوصف فإذا لم يمكن ضبط وصفه وقدره يصحكون مجهولا جهالة  
تفنى إلى المنازعة فلا يجوز (قوله لأنهما اثنيان) والمسلم فيه مبيع والتس مقيده مكي (قوله وعددي متقارب)  
وهو لا يتفاوت أحاده في القيمة ويضمن (قوله كجوز) هو ثمر معروف معرب كوزجعه جوزات  
قاموس والمراد الجوز الشامي والفرنجي ثم التفاوت فيه لا الجوز الهندي بحر (قوله وخلص) بأن أسلم ديناراً  
في مائة فلس إلى شهر سمرقندي وانما صحح اللم فيه لأنه عددي يمكن ضبطه انتهى فوح أقندي (قوله بكسر الباء)  
ويجوز تسكينه انتهى فوح (قوله وأجر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المسد أشهر من التذليل اللين إذا طبع من  
(قوله بفتح) بكسر الميم وفتح الباء الموحدة قلب اللين والحب صحاح والمراد الأول قال في البناء وهذا نصريح  
بأنه اسم آلة ويحتمل أنه اسم لما يضرب منه اللين وهو الموضع الذي يعمل منه وهو شرط أيضاً لاختلاف الأرض  
صلاية ورخاوة وقر باو بعد (قوله كقطن) فيه أن هذا جنس والصفة كاصفر (قوله أوزيد أو عمرو) فيه أن هذا  
عامل معين وقد عذر له لونه أو غيره فلماذا لم يجعل كتمر غلة معينة (قوله ومركب منهما) كالمخمس (قوله  
كعمل الشام الخ) أشار به إلى أن بيان البلد التي يصنع فيها كاف وإن تفاوتت المنفعة فيها (قوله ورقته أو غلظه)  
الظاهر أن ذلك مما يرجع فيه إلى العرف (قوله ووزنه) أي كمية وزنه قال في المنع معللاً لاشتراط ما ذكرناه به  
معلوم ما ذكر هذه الأشياء فلا يؤدي إلى النزاع انتهى (قوله فإن الديباج الخ) أي فيحصل التنازع بحسب هذه  
الجهالة فلا بد من إزالتها ببيان مقدار الوزن أن أسلم في ديباج أو حرير (قوله وما تتفاوت ماله) أي باختلاف  
أحاده في القيمة واتفق جنسه (قوله ودر) قال في القاموس من الدريرة بالضم اللوازة العظيمة جعه در ودرودرات  
انتهى مكي (قوله بلا ميم) قال الاتفاق بيننا للتمييز بعد ما ذكر أن السلم لا يصح في متفاوت العدد وعدة منه الجداد  
والأدم والتشيب والجذوع مانعة إلا إذا بين من جنس الجلود والأدم والتشيب والجذوع شيأ معلوما وطولا  
معلوماً وأنى بجميع شرائط السلم والتحق بالمتقارب يجوزاته وفي المنع بعد ذكر أفرادها لا يصح السلم فيها  
إلا إذا ذكرها ضابطاً غير مجرد العدد كعول وغلظ وغير ذلك انتهى (قوله وما جاز عدد الخ) وما جاز كيلاً جاز  
وزناً وبمكسه على المعتمد ولو أسلم في اللين كيلاً أو وزناً جازاً لأنه ليس بمكيل ولا موزون نصاً فيجوز كيف ما كان انتهى  
بحر (قوله ويصح في سلك ملج) في المغرب سلك ملج وملوح وهو القصيد الذي فيه الملح انتهى أي الذي شق بطنه  
وجعل فيه الملح من (قوله وما لح لفة رديئة) قد وقع التعبير به في كلام الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
وهو عربي يتجنى بكلامه وأنشد بعضهم على ذلك قول الشاعر

ولو نلت في البحر والعزم الخ لا أصبح ماء البحر من ريقها عذبا

انتهى جوى (قوله حين يوجد) غير مقيده وقت من الاوقات حتى لو كان في بلاد لا ينقطع يجوز مطلقاً انتهى من  
وظاهره أنه تقييد للطري لا للمال لأنه يذخر ويبيع في الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الأحيان  
لا يجوز فيه (قوله وضرباً) كجوزي وقبحا ويصاح على حسب ما يتعارف في بلاد المقادير وأغلا شرط الوزن  
والضرب لحصول التعيين بهما (قوله جاز وزناً وكيلاً) أي بعد بيان الضرب لقطع المنازعة (قوله وفي الكبار) أي  
وزناً ولا يجوز كيلاً رواية واحدة أفاده أبو السعود (قوله روايتان) أي من الإمام والمتون على الجواز ووجه  
الرواية بعدم الجواز أنه كالمسلم في الحيوان لاختلاف الناس في نزع عظمتها واختلاف رغباتهم في مواضعها  
(قوله لاني حيوان تما) أي آدميا وغيره لما صح أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السلف في الحيوان ولأنه  
لا يمكن ضبط باطنه وإن أمكن ضبط ظاهره وشمل الصافي لأن النص لم يفصل بحر (قوله واطرافه) القمح  
التفاوت (قوله وأكارع) جمع كراع مادون الركبة في الدواب قاله في الفتح (قوله وجاز وزناً في رواية) قال  
في الفتح وعندى لأبى السلم في الرؤس والأكارع وزناً بعد ذكر النوع وباقي الشروط فلنفسها حيث لا تتفاوت  
تفاوتاً فاحشاً (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حرمة انتهى حلي وقوله ورطوبة في الصباح الرطبة  
القضب خاصة مادام رطباً والجمع رطبان انتهى مكي وفي العناية الرطبة هي التي تسمى أهل مصر برسيما (قوله  
بالجرز) كالحزم جمع جرزة قال في الصباح الجرزة القبضة من التوت ونحوه أو الحزمة والجمع جرز مثل خرقة  
وغرف وأرض جرز بضمين قد انقطع الماء عنها فهي يابسة انتهى مكي (قوله إذا ضبط بما لا يؤدي إلى نزاع)  
بأن بين الحبل الذي يشبه الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي إلى النزاع من (قوله وجوه)

يجوز (قوله وروايتان) ومعرفته قدره ككيل  
وموزون) ونزج بقوله (مثن) الدراهم  
والدنانير لأنها اثنيان فلم يجوز فيها السلم خلافاً  
لما لك (وعندي متقارب كجوز ويضم  
وفلس) وكثيراً ومثمنين (بين صفته ومكان  
الباء) وأجر بفتح ميم (بين قدره  
ضرب خلاصة) ودرجي كعرب بين مكان  
ضرب خلاصة (وصفته) كقطن وسكان  
طولا وعرضا (وصفته) كعمل الشام  
وسكبه منها (وصفته) كعمله  
أو مصر أو زيد أو عمرو (ورقته) أو غلظه  
(وزنه أن يسحب) فإن الديباج كالمخمس وزنه  
وزنه زادت قيمته والحرير مع الذرع (لا)  
زادت قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع (لا)  
زادت قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع (لا)  
بمع (في) عددي (متفاوت) هو ما تتفاوت  
خالصة (كبطيخ وقمح) ودر ودرمان فلم يجوز  
عدد بلا ميم وما جاز عدد الديباج رديئة  
(ويصح في سلك ملج) والملح لفة رديئة  
(في) طري حين يوجد وزناً وضرباً أي  
(في) طري حين يوجد (للتفاوت) ولو صفار  
فوقه قبحاً (لا عدد) في الكبار روايتان مجتبي  
بجوزاً وكيلاً (في) الكبار (في) الكبار (في) الكبار  
(لا في حيوان) تما خلافاً لشافعي (في) الكبار  
كروم (في) الكبار (في) الكبار (في) الكبار  
في رواية (في) الكبار (في) الكبار (في) الكبار  
بالجرز إذا ضبط بما لا يؤدي إلى نزاع  
وبجوزاً وقع (وجوه وخرز)



وخرز) لتفاوت آحاده منع والخزير الصريح الذي يتقدم وخرزات الملك جواهر تاجه يقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في تاجه خرزة ليعلم عدده سفي ملكه قاموس وظاهره أنه لا يجوز فيه ما وزنا وهو الذي يدل عليه قول الاتقاني لا تترك بين التولوتين تفاوتاً فاحشاً في المالية وان كان بينهما اتفاق في العدد والوزن انتهى (قوله الاصفا والواو) وكذا صفا والجواهر انتهى مكي (قوله لا يوجد في الاسواق) ولا عبرة بوجوده في البيوت بحر (قوله من وقت العقد الخ) ظاهره أن المضر استمر انقطاعه دائماً فلا يقطع فيما بينهما لا يضر وليس كذلك لما يأتي له وعبرة بالعقود شرطه وهو أن يكون موجوداً من حين العقد الى حين الحل بكسر الحاء مصد ربحي من الحل حق لو كان معدوماً عند العقد موجوداً عند الحل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لم يجر لأنه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فيحل الاجل وهو منقطع فيستمر رب السلم انتهى (قوله لم يجر في المنقطع) أي المنقطع فيه لأنه لا يمكن احضاره لاجتماعه فليجوز عن التسليم بحر (قوله بعد الاستحقاق) قبل أن يوفي المسلم فيه بحر (قوله ولحم) لأنه يختلف باختلاف السمن والوزن لقله الكلال وكثرة على اختلاف الاوقات فيضى الى الجاهلة المفضية الى المنارعة فلا يصح السلم وهذه العلة قطهر فيه ولو منزع العظم (قوله اذا بين وصفه) قال الاتقاني عندهما يجوز السلم في اللحم اذا بين الجسر بأن قال لم شاة والسبب بأن قال في النوع بأن قال ذكر والصفة بأن قال سحر والموضع بأن قال من الجنب والقدر بأن قال عشرة أثمان انتهى (قوله لكن في القهستاني) الاولى حذف الاستدراكين (قوله وفي العرف الخ) وفي الظهيرية السلم مضمون القيمة في ضمان العدة وان كان مطبوعاً بالاجماع وان كان يافكذلك هو الصحيح انتهى (قوله ولا يمكن وزراع) أي معينين لأنه يحتمل هلاك ما قدر به فتم ذرا لا ينشأ انتهى حابي (قوله قيد فيه) ما وقيد به لانهم مالوكا ملو المقتدر جازو يشترط أن يكون المكال عملاً لا يتقبض ولا ينسب كالتمتع وأما الجراب والزبيل فلا يجوز المكال بهما انتهى بحر (قوله وجوزة الثاني في الماء قرا) بأن يشتري من السقاء كذا وكذا قربة من ماء النيل ثلاث قربة وعينها جاز البيع وفي القنية السلم في الماء مختلف فيه فان كان موضع جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرائع انتهى بحر (قوله وبرقرية بينهما) لاحتمال أن يمتريها فاة فلا يقدر على التسليم فكان فيه غرر لا تصح فلا يصح وأيضاً فاته معدوم في الحال وقيد بالقربة احترازاً عن الاقليم فانه يصح فان احتمال أن لا يثبت في الاقليم برقته ضعف فلا يلغ الاقرار بالمنع من العدة (قوله وتر نخلة معينة) وتعيين البستان كتعيين النخلة بحر (قوله لثمرة) لم يذكره أولاً (قوله فالمائع والمقتضى العرف) فان تعورف كون التسمية لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا (قوله لا يدرى الخ) الاولى التعليل بعدم وجوده حال العقد كما علق به أولاً (قوله قلت الخ) اصحاب البصر (قوله وشرطه أي شروطه) أشار به الى أن شرط مفردة ضاف فيه فاضافته للاستغراق (قوله التي تذكر في العقد) أشار به الى أن هناك شروطاً فيه لا يحتاج الى ذكرها بل يكفي وجودها كتبصر رأس المال ونقد وعدم التخيير وعدم قبول البدلين احدي علق (قوله سبعة) أي اجمالاً وبالتفصيل تزيد على ذلك لان الاربعة وهي بيان الجنس والنوع والصفة والقدر تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد تخرد مختلفة والا فلا يشترط وبيان النوع فيما لا يشترط ذكره أبو الوالد وغيره (قوله بيان جنس) في بعض كتب الاصول بالجنس عند الفقهاء كل مقول على أفراد مختلفة من حيث المنافع والاحكام والنوع كل مقول على أفراد متفقة من حيث المنافع والاحكام (قوله كسقي) ويقال سقية يضم السين وتشديد الباء وهي مائتي بالبحر أي الماء الجاري الظاهر على وجه الارض انتهى نوح (قوله وبه) هو ما يقتضيه قاموس ويقال لها تقسية سميت بذلك لانها منصوبة النصب من الماء بالنسبة الى السج غالباً ذكره الخاضع لنوح (قوله كبيد وردى) وهو من رسل من التبر حوى (قوله به بخرق) وقيل ثلاثة أيام وقيل ما تراضوا عليه وقيل أكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف انتهى وفي الجوهره فان أطاح بالاثم ادخله الاجل قبل الاقتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز انتهى (قوله ولما) أي لكون المسلم فيه يؤخذ من التركة (قوله على تسليمه) أي السلم فيه ولو من الوارث (قوله بمونة) لو قال ولو بعد موته لكان أوسع (قوله ان تعلق العقد بمسنداره) بأن يتقسم اجراء السلم فيه على اجزائه (قوله تاني مكيل الخ) الكافي للاستعانة (قوله واكتفيا

ولو انقطع في انليم دون آخر لم يجر في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق من رب السلم بين استطار وجوده والفسخ وأخذ رأس حاله (ولحم ولو منزع عظم) وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الاثمة الثلاثة وعليه الفتوى بحر وشرح مجمع الكفر في القهستاني أنه يصح في المنزع بلا خلاف انما الخلاف في غير المنزع قتبه لكن صرح غيره بالروايةين قد برولو حكم بجوازه مع انقطاع برزنية وفي العرفي أنه قبيح عنده مطلقاً عندهما (و) لا يكال (بكال) وذراع مجهول) قيد فيها وجوزة الثاني في الماء غير بالتعامل فتح (وبرقرية) بينهما (وغير نخلة معينة الا اذا كانت النسبة) لثمرة أو نخلة أو قربة (ابيان الصفة) لا تعيين الخارج كتقسيم مريحي أو بادي بديارنا فالمائع والمقتضى العرف فتح (و) لا (في حنطة حديدية قبل حدونها) لاها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحل شرط فتح وفي الجول السلم في حنطة جديدة أو في ذرة حديثة لم يجر لانه لا يدرى أي يكون في تلك السلم شيء أم لا فاته وعليه فاه كتب في وثقة السلم من قوله جديده عامه مفسده أي قبل وجود الجديده أمامه فصح كالا يعني (وشرطه) أي شروطه التي تذكر في العقد سبعة (بيان جنس) كبر أو غير (و) بيان (نوع) كسكة في وبعلي (وصفة) كبيد وردى (وقدر) ككذا لا لا يتقبض ولا ينسب (وأجل) وأقله (في السلم شهر) به يعني وفي الحواوي لا بأس بالسلم في نوع واحد على أن يكون حلوله في وقت واحد وفي وقت آخر (ويطل) الاجل (بموت المسلم اليه) لا موت رب السلم فيؤخذ (المسلم فيه) (من تركته حالاً) ابطالاً لاجل موت المدين لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بمونة (و) بيان (قد ررأس المال) ان تعلق العقد بمسنداره (كافي مكيل وموزون ومعدى) غير متقارن) واكتفيا بالاشارة



بالإشارة) لأنه يصير معلوماً بها (قوله كما في مذروع) فإنه لا يشترط فيه علم الذرعان لأنه لا يتعلق العقد بمقداره  
 إذا لمسلم فيه لا يتقسم على عدد الذرعان لأن الذرع وصف لا يقابل شيء من الثمن فلا يلزم من جهالة المسلم  
 فيه (قوله فيحتاج إلى رد رأس المال) فإذا لم يكن معلوماً يؤذى إلى المنازعة (قوله وقد يتفق بعضه) من باب  
 فسخ وتصرّفه وفق أي يتقدم به ويوفى عند المسلم إليه ويصح ضبطه بضم الياء من اتفق ماله إذا أنقذه كاستنقذه  
 (قوله فيلزم جهالة المسلم فيه) يشترط جهالة ما يقتضي أي غالباً والافتقار يتفق بعدم معرفته بكل أو وزن (قوله والسابع  
 بيان مكان الإيفاء) قال في البدائع فإن سلم في غير المكان المشروط فرب السلم أن يأبى فإن أعطاه على ذلك أجزا  
 لم يجز له أخذ الأجرة عليه وله أن يرد المسلم فيه حتى يسلمه في المكان المشروط (قوله فيجاءه حل وموتة) الحل  
 بالفتح مصدر جعل الشيء والموتة الكلفة والمراد به ماله ثقل يحتاج في حمله إلى ظهور أو أجرة حمال والاصل ماله  
 موتة في الحل مغرب أقاده العلامة فوح (قوله ومثله الثمن) صورته رجل اشترى عبداً حاضرًا بكميل أو موزون  
 موصوف في الذمة إلى أجل يشترط مكان الإيفاء عنده ولا يشترط عندهما انتهى فوح (قوله والأجرة) صورته  
 رجل استأجر داراً أو دابة بكميل أو موزون موصوف في الذمة إلى أجل يشترط بيان مكان الإيفاء عنده  
 لا عندهما ويتعين مكان الدار أو مكان تسليم الدابة انتهى فوح (قوله والقسمه) صورته رجلان اقتسما داراً  
 وأخذ أحدهما أكثر من نصيبه والتمزم بمقابلته الزائد بكميل أو موزون موصوف في الذمة إلى أجل يشترط بيان  
 مكان الإيفاء عنده ولا يشترط عندهما بل يتعين له مكان التسعة انتهى فوح (قوله وعيناء مكان العقد) لأن  
 التسليم موجب العقد فيتعين له موضع وجوده كما في البيع وهذا واجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان  
 فكذلك البذل لا يتراذ العقد بوجوب المساواة مع (قوله كبسع وقرض وإتلاف وغصب) فإن مكانها يتعين لتسليم  
 المبيع والقرض وبذل المتلف والمغصوب انتهى حلبي قال في البحر وكل ما قلناه فيه يتعين مكان العقد فهو مقيد  
 بما إذا كان يتأق فيه التسليم وما لا فلا بأن أسلم فيه وهو ما في مركب في البحر أو في جبل فإنه يجب في أقرب  
 الأماكن التي يمكن فيها وقيل ما لا محل له يوفيه في أي مكان شاء وهو الأصح بغير (قوله واجبة التسليم) في الحال  
 يعني إذا طلب المشتري والمقرض والمتلف ماله والمغصوب منه بخلاف المسلم فيه فإنه لا يجب تسليمه في الحال ولو  
 طلب رب السلم لمناقاة شرط التأجيل انتهى حلبي (قوله بخلاف الأول) جمع أول (قوله فكل محلاتها سواء فيه)  
 لأنه مع تباین أطرافه كبقعة واحدة في حق هذا الحكم لعدم اختلاف القيمة وهذا الواجب ليعمل عليها  
 في المصرفة أن يعمل في أي مكان شاء منه وقيل هذا إذا لم يكن المصرف عظيمًا فإن كان عظيمًا تبلغ فواحيه فرمها  
 لا يجوز ما لم يكن ناحية منه لأن جهالة مفضية إلى المنازعة انتهى بغير (قوله بعد الإيفاء) قيد بالإيفاء قبل  
 الحل لأن شرط الإيفاء خاصة أو الحل خاصة أو الإيفاء بعد الحل جائز ولو شرط الإيفاء بعد الإيفاء لا يجوز على  
 قول العامة كشرط أن يوفيه في محله كذا في يوفيه في منزله كشرط الحل بعد الحل أقاده في البحر (قوله الأجرة)  
 التي تضمنها شرط الحل بعد الإيفاء (قوله والتجارة) الحاصلة بالعقد (قوله وما لا محل له الخ) هو الذي لا يحتاج  
 في حمله إلى ظهور أو أجرة حمال وقيل هو الذي لو أمر إنساناً بحمله إلى مجلس القضاء حمله مجازاً وقيل ما يمكن  
 دفعه بيد واحدة انتهى حلبي عن النهر (قوله كسك وكافور) قيد في الفتح ما لا محل له كسك بأن يكون قليلاً والاف  
 قد يسلم في أمضاء من الزعفران كثيرة تبلغ أحالاً انتهى وأنت خير بأنهم فسروا ما لا محل له بما لا يحتاج في حمله  
 إلى ظهور أو أجرة حمال وهو المعتمد لتقديمهم له وحكايتهم غيره بقبول وعليه فلا حاجة إلى هذا التقييد (قوله وصح  
 ابن الكمال الخ) لو نسب التصحيح إلى صاحب المحيط لكان أقعد وبعبارة البصر وصح في المحيط أنه يتعين موضع  
 العقد فيما لا محل له لأن القيمة تختلف باختلاف الأماكن قال كافوراً كترقية في المصرفة الرغبة فيه في المصرفة  
 وقلتم في السواد انتهى (قوله ولو عين فيما ذكر) أي فيما لا محل له ولا موتة (قوله تعين في الأصح) وقيل لا يتعين  
 لأن الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قوله سقوط خمار الطريق) أي سقوط الهلاك الذي يقع في الطريق عن رب  
 السلم (قوله وبقي من الشروط) أنما غير التعبير لأن هذه الشروط مما لا يشترط ذكرها بل يكفي وجودها (قوله قبض  
 رأس المال قبل الافتراق) قال في الصغرى المسلم إليه إذا أتى بشئ من الدراهم وقال وجدته زيوفاً قال قول له  
 انتهى وفي الإيضاح استحسن أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في اليسر فقال يردّها ويردّها في ذلك المجلس  
 انتهى قبل الكثير ما زاد على الثالث بغير ملخصاً (قوله وصحت الحوالة والكفالة والارتها برأس مال السلم) فإن

كما في مذروع وجب أن قلنا بما لا يشترط على  
 فخصيل المسلم فيه فيحتاج إلى رد رأس  
 المال ابن كمال وقد يتفق بعضه ثم يجدي بآية  
 من بيان فده ولا يستبد له رب السلم في مجلس  
 الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره  
 فيلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن كمال فوجب  
 بيان (و) السابع بيان (مكان الإيفاء)  
 في السلم فيه (فيما لا محل) وموتة ومثله القس  
 في الأجرة والقسمه وعيناء مكان العقد وبه  
 في الأجرة والتسعة كبسع وقرض وإتلاف وغصب  
 قالت الثلاثة كبسع وقرض وإتلاف بخلاف  
 قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف  
 الأول (شرط الإيفاء في مدينة فكل محلاتها  
 سواء فيه) أي في الإيفاء (حتى لو أرفاه  
 في محله منها برى) وليس له أن يطالبه في محله  
 أخرى بزيادة وفيها قبله شرط حمله إلى منزله  
 بعد الإيفاء في المكان المشروط لم يسمع  
 لا اجتماع الصفقتين الأجرة والتجارة (وما لا  
 محل له كسك وكافور وصفه) ولو لا يشترط  
 فيه بيان مكان الإيفاء (قوله) (و) وفيه حيث  
 شاء (في الأصح) وصح ابن الكمال مكان العقد  
 (ولو عين فيما ذكر) مكاناً تعين في الأصح  
 (ولو عين فيما ذكر) مكاناً تعين في الأصح  
 فصح لأنه يفيد سقوط خطو الطريق (و) بقى  
 من الشروط قبض رأس المال (ولو عيناً قبل  
 الافتراق) بآية من سما وإن ناماً أو مشياً  
 فرمها أو أكثر ولو دخل بخرج الدراهم أن  
 قوارى عن المسلم إليه بطل وإن يجب براه  
 لا وصحت الكفالة والحوالة والارتها برأس  
 مال السلم بزيادة (وهو شرط بقاءه على العصة  
 لا شرط انعقاده بومنها) فينقذ صحها ثم  
 يبطل بالافتراق بلا قبض (ولو أبى المسلم إليه  
 قبض رأس المال أجرة عليه) خلاصة







حلي عن النهر وفي البدائع ابراهيم رأس المال يتوقف على قبول رب السلم فان قبل ان يبيع بخلاف ابراهيم  
 عن المسلم فيه فانه جائز دون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط وبخلاف ابراهيم من ثمن المبيع فانه  
 صحيح بدون قبول المشتري لكنه يرتقب بالرد ولا يجوز ابراهيم المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح (قوله  
 اقالة بعض السلم) أي وابقاؤه قد مضى اذا كان الباقي جزءا معلوما كالنصف ونحوه انقضت سواء كان بعد  
 حلول الاجل أو قبله ان لم يشترط الاقالة تهيجل الباقي فيكون على اجله وان اشترط فيه تهيجل الباقي صحت  
 الاقالة وبطل الشرط هندية (قوله ولا يجوز شراء ثمن من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة) لأن رأس المال  
 بعد هبة في السلم فيه قباضا فآخذ ~~منه~~ من حرمه لا يستبدل بغيره بجر ولا يشترط قبضه في المجلس بعد  
 الاقالة لأن الواجب نفس القبض فلا يراعى فيه المجلس فيجوز تأجيله ~~بشرط~~ ان لا يكون جوهرية (قوله ولو كان  
 فاسدا اجاز الاستبدال) لأن رأس المال في يد البائع كمنسوب انتهى حلي عن المنع (قوله بحكم الاقالة) أي  
 اقالة السلم ولا تصح بوجه ما حكي لو قال نقضنا الاقالة فيه لانه قد مضى وكذا فسخ ابراهيم فانه لا يصح والحقه فيه  
 أن الساقط وهو المسلم فيه أو الدين لا يحتمل العود ولو انفسخا لعدا اقالة السلم جائزة مطلقة سواء كان قبل حلول  
 الاجل أو بعده وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه أو حال الكافان كان رأس المال مائتا عين وهو قائم  
 رده عنه فان كان حال الكا وهو ردي رده والارذلية وان كان مما لا يتعين بالتعيين رده مثله حال الكا وقائما  
 انتهى هندية ملخصا (قوله لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة) يعني انهم الوقت لا يلازمه عقد الصرف بشرط لصحة  
 الاقالة قبض البديل في المجلس لأن القبض انما شرط للتعيين والتعيين في الصرف لا يحصل الا بالقبض لأن  
 استبداله جائز لا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين انتهى ولا كذلك السلم اذا قبل فانه لا يجوز استبداله  
 فيعود اليه منه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكل من الواجب نفس القبض فلا يراعى في المجلس انتهى  
 (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) قال في النهر قيد بالسلم لأن بدل الصرف بعد اقالته يجوز ان يشتري منه  
 ما شاء بيده ويجب قبض بدل في المجلس وفي البصر نحوه آخر عبارته وان أوهم أو لها انه لا بد من قبض بدل الصرف  
 بعد الاقالة (قوله فيه) أي في بدل الصرف (قوله بخلاف السلم) أي رأس المال فانه لا يصح تصرفه فيه (قوله  
 ولو شري المسلم اليه في كركرا) قيد بالشراء لأن المسلم اليه لو كان كركرا بائنا أو هبة أو وصية أو فاءه رب السلم واكالة  
 رتبة جاز لانه لم يوجد الا عقد واحد بشرط الكيل انتهى بجر والتقييد بالكركرا الذي هو وكيل انشأ اذ مثله الموزون  
 والمعدود اذا اشتراه بشرط العدد وأخاد أنه اشتراه بشرط الكيل فلو اشترى حنطة بمائة فاقاها رب السلم فأكالها  
 مائة جاز (قوله لم يصح) حتى لو هلك بعد ذلك بهات من مال المسلم اليه وللمسلم أن يطالبه بحقه حوى (قوله لزوم  
 الكيل - رتبين) لأن هناك صفتين صفة بين المسلم اليه وبين الذي اشترى منه وصفة بينه وبين رب السلم وكلاهما  
 بشرط الكيل فيه ولم يوجد فلم يصح بحقي والاصل فيه أنه على الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه  
 صاعان صاع البائع وصاع المشتري ويحمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه وأما في صفقة واحدة فيمكن في  
 بالكيل مائة في الصحيح انتهى بجر (قوله وصح لو كان الكركرا قرضا) صورته استقرار منه كركرا فاشترى المستقرض  
 كركرا أو امرأته بقبضه قضا ملحقه وله صورة أخرى هي لو كان الدين الأول سائما فاحل اقترض المسلم اليه من  
 رجل كركرا أو امرأته بقبضه من المقرض ففعل جاز بجر (قوله لانه اعارة لا استبدال) أي لأن القرض اعارة  
 حتى يشهد بلفظها فكان المقبوض من حقه تقديرا فلم يكن استبدال الاول لأن عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب  
 الكيل ولذا لو اقترض من آخر حنطة على أنها عشرة أقدرة جاز له أن يتصرف فيها قبل القبض انتهى (قوله لزوم  
 المانع) على الصح (قوله في طرفه) أي طرف رب السلم وفيهم منه حكم ما اذا كان الطرف للمسلم اليه بالاولى (قوله  
 في غير قابض بالتولية) سواء كانت القرارة أو البائع أو كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه أبو الليث كذا في البنابة  
 (قوله لم يصح قبضا) لأن حق رب السلم في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون  
 المسلم اليه مستعيرا للطرف جاء لا قيمته وهذا معنى قول الشارح بعد والاول في الذمة (قوله لم يكن  
 قبضا ملحقه) لكون المشتري استعارة للطرف البائع ولم يقبضه فلا يبرئ في يده فكذا ما يقع فيه فصار كالوأمرة  
 أن يملكه في ناحية من بيت البائع فان المشتري لا يكون قابضا فان البيت نواحيه في يد البائع (قوله لان حقه  
 في العين) لانه صار مال كالهاتين نفس العقد فصار البائع وكبلا عنه يملك مال المقرض في يد المشتري حكاه

وفي الصغيرى اقالة بعض السلم جائزة (ولا  
 يجوز لرب السلم) شرائث من المسلم اليه  
 برأس المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح  
 فلو كان فاسدا اجاز الاستبدال كسائر الديون  
 (قبل قبضه) بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تأخذوا الاصل أو رأس مال أي  
 الاصل حالة قيام العقد أو رأس مال حال  
 انفساخه فاستنع الاستبدال (بخلاف) بدل  
 (الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه) لكن  
 (بشرط قبضه في مجلس الاقالة) بل هو انصرفه  
 فيه بخلاف السلم (ولو شري) المسلم اليه في كركرا  
 (أو رأس) المشتري (رب السلم بقبضه قضا)  
 مما عليه (لم يصح) لزوم الكيل - رتبين  
 ولم يوجد (وصح) كان الكركرا قرضا أو امرأته  
 مقرضه به (لانه اعارة لا استبدال) (كما) صح  
 (أو رأس) المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه)  
 ثم انفسه ففعل فأكاله مائة جاز (أو رأس) المسلم اليه  
 (أو رأس) أي المسلم اليه (رب السلم) أن يملك  
 المسلم فيه في طرفه (فأكاله في طرفه) أي وعاء  
 رب السلم (بغيره) أو ما يجف فيه في قابض  
 بالقبضة (أو رأس) المشتري البائع (لم يكن قبضا)  
 (أو كاله في طرفه) طرف البائع (لم يكن قبضا)  
 ملحقه (بخلاف كاله في طرف المشتري بأمره)  
 فانه قبض لأن حقه في العين والاول في الذمة



ثم صار الواقع فيها واقعاً في يد المشتري وكذا لو أمره بطلعه أو بصبه في البحر فإنه إذا فعل كان من ملك المشتري  
 وفي السلم من مال المسلم إليه (قوله كبل العين الخ) صورة رجل أسلم في كثر خنطة فلما حل الاجل اشترى رب  
 السلم من المسلم إليه كثر خنطة بعينها فدفن رب السلم ظراً إلى المسلم إليه ليحل الكثر المسلم إليه فيه والكثر المشتري  
 في ذلك الطرف فإن بدأ بصكيل العين المشتري في الطرف صار قابضاً للعين لصحة الامر فيه وللمدين المسلم فيه  
 بمصادقته ملكه وإن بدأ بالدين لم يصرف قابضاً الشيء ثم سأل المدين فلم يدم صحة الامر فيه وأما العين فلا تملكه  
 عليه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند الامام فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي للمشتري بل لو أجاز أن يكون  
 مراده البداة بالعين وقوله صكيل مبتدأ وقوله وجه له ما عطف عليه وقوله قبض خبر (قوله وخبراه) أي  
 المشتري بين قبض البيع والشركة أي إبقائه مع الشركة لأن الخلط ليس بامتهل لأنه عندهما جبر (قوله لبقاء  
 المعقود عليه) أي لأن شرط صحة الاقالة بقاء المعقود وهو يبقا المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو المسلم  
 فيه وهو باق في ذمة المسلم إليه (قوله وعليه قيمته) الهزة عن ردّها بوجوبها (قوله لانه سبب الضمان) الضمان في  
 القبض أي فيعتبر بوقته (قوله كذا الحكم في المفاضة) فان الاقالة صحيحة سواء كان العرضان باقياً أو هلك  
 أحدهما لأن كل واحد مبيع من وجه وعن من وجه فالباقي يعتبر مبيعاً والهاك ثمننا (قوله فيهما) أي  
 في صورتين موثقتين قبل الاقالة وموثقتين بعد (قوله لان الامه اصل في البيع) فاذا اذعن = ت لا تصح الاقالة  
 ابتداء ولا تبيح انتهاء لعدم محلها (قوله والقول لمذمى الرداءة) أي من لا يقر به في قوله لا انما في الوصف قال  
 في الصحاح ردأ الشيء يردأه فوردأ أي فاسد وأردأه أنه أفسدته انتهى وفي القاموس ودأ ككرم (قوله  
 والتأجيل) هو في الأصل تحديد الاجل أي تعيينه والمراد به هنا الاجل وهو غاية الوقت بقرينه قوله والاجل  
 (قوله أن من خرج كلامه تعذراً) التعذر في اللغة أن يوقع الانسان فيما لا يستطيع الخروج عنه والمراد به هنا  
 أن ينكر ما ينفعه وغير المتعذر من أن ينكر ما يضره وصورة التعذر قول رب السلم لم يشترط شيئاً فالقول للمسلم إليه  
 في الاشتراط لتعذر رب السلم حيث أنكر العصة لأن السلم فيه يربو على رأس المال في العادة فقد أنكر رب السلم  
 ما ينفعه وصح كذا قول المسلم إليه لم يكن أجل وقال رب السلم بل كان فالقول لرب السلم لان المسلم إليه متعذر  
 في أنكاره حقه وهو الاجل (قوله لا اتفاق) بين الامام وصاحبه (قوله وان خرج خصومة) كقول رب السلم  
 شرطت ردياً وقال المسلم إليه لم يشترط شيئاً وكقول رب السلم لم يكن أجل وقال المسلم إليه بل كان ففي الاولى  
 القول لرب السلم عنده لانه يذم العصة وان كان صاحبه منكر او عندهما القول للمسلم إليه لانه منكر وان أنكر  
 العصة وفي الثانية القول للمسلم إليه لانه يذم العصة وان كان صاحبه منكر او عندهما القول لرب السلم  
 لانه منكر وان أنكر العصة قال في الدرر وبالجملة القول في صورتين لمذمى العصة عنده والممنكر عندهما وبهذا  
 علمت أن الاولى للشارح أن يقول فالقول لمذمى العصة عنده وعندهما للممنكر (قوله ووقع الاتفاق على عقد  
 واحد) أي كما هتلا أن السلم عقد واحد اذا سلم الحال سلم فامد بس به قد آخر بخلاف المضاربة فان الاختلاف  
 فيها يتوقع محل الاختلاف فانها اذا فدت كانت اجارة واذا صحت كانت شركة ومثال الاختلاف فيها ما اذا قال  
 رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف الربح فان القول  
 لرب المال لانه ينكر اتفاق الربح وان أنكر العصة انتهى (قوله فالقول للمالك) أي رب السلم (قوله لانه تكان  
 الزيادة) أي زيادة ما يستفاد من جهته (قوله لا ثباتها الزيادة) أي زيادة الاجل فتكون أكثر ثباتاً (قوله فالقول  
 للمطلوب) لان الطالب يذم عليه ابقاء الحق بعض المدة والمطلوب ينكر (قوله فيينة المطلوب) لانها تثبت زيادة  
 اجل (قوله ولو اختلفا في السلم الخ) فيه اجمال لا يوقف معه على حكم صحيح والمثله على ثلاثة أوجه ان اتفاقاً على  
 رأس المال العين واختلفا في السلم فيه وأما ما بينة قضى بينة رب السلم اجماعاً وان اختلفا في رأس المال العين  
 واتفقا في السلم فيه وأما ما بينة قضى بينة رب السلم اجماعاً وان اختلفا في رأس المال العين  
 اتفقا فيه واختلفا في السلم فيه وأما ما بينة قضى بينة رب السلم اجماعاً وان اختلفا في رأس المال العين  
 وان كان الاختلاف على القلب فعلى هذا الاختلاف وان اختلفا فيهما فقال أحدهما عشرة دراهم في كثر  
 خنطة وقال الآخر خمسة عشر في كثر وأما البينة فعند الثاني تثبت الزيادة فقبض خمسة عشر في كثر ولو  
 يقضي بسنتين وعند محمد يقضي بسنتين عقد بخمسة عشر في كثر وعقد بعشرة في كثر انتهى لهما من البحر من النفع

(كبل العين) المشتراة (م) كبل (الدين)  
 المسلم فيه وجعلها (في طرف المشتري قبض  
 بأمره) لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو  
 كبل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً وخبراً بين  
 قبض البيع والشركة (أسلم أمة في كثر  
 وقبضت تقابلاً) السلم (فانت) قبل قبضها  
 بحكم الاقالة تبقى عقد الاقالة (أومات  
 فتقابلاً مع) ابقاء المعقود عليه وهو المسلم  
 فيه (وعليه قيمته يوم القبض فيهما) في المشتريين  
 لانه سبب الضمان (كذا) الحكم في (المفاضة  
 بخلاف الشراء بالنسيئة فيهما) لان الامه اصل  
 في البيع والحاصل أن جواز الاقالة في  
 السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف  
 البيع (تقابلاً لا البيع في عقد فأذن) بعد  
 الاقالة (من يد المشتري فان لم يقدر على نسائه)  
 لا بائع (طلت الاقالة والبيع بحاله) فنية  
 (والقول لمذمى الرداءة والتأجيل) والاصل  
 الوصف (وهو الرداءة) والاصل  
 أن من خرج كلامه تعذراً في خصومة ووقع الاتفاق  
 بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق  
 على عقد واحد فالقول لمذمى العصة عندهما  
 وعند محمد للممنكر (ولو اختلفا في مقدار  
 فالقول للطالب مع عينه) لانكاره الزيادة  
 (وأى برهن قبل وان برهننا قضى بينة  
 المطلوب) لا ثباتها الزيادة (وان) اختلفا في  
 مذهب فالقول للمطلوب (أي المسلم اليه بينة  
 الا أن يبرهن الاخر وان برهننا قضى بينة  
 ولو اختلفا في السلم فقالا خمسة ما فتح



وقد سبق آخر الاقالة لو اختلف في رأس المال بعد الاقالة فلا تخالف انتهى قال في الذخيرة ويكون القول فيه  
قول المسلم اليه انتهى ولو كان الاختلاف فيه قبله انما قال أبو السعود قال الحلبي موجه لعدم التصانف بعد  
الاقالة مانصة لأن التصانف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا يعتد بعد الاقالة  
(قوله هو طلب عمل الصنعة) كمنه لغة وأما من عاها أن يقول لطلب خف أو مكعب أو صغار اصنع لي  
خفاطوله كذا وصنعه كذا أو دق شحبي برمة تسع كذا وزنها كذا على هيئة كذا بكذا سواء أعطى الثمن أولا وقبل  
الآخر انتهى بحر (قوله بأجل ذكر على - ميل الاستعمال الخ) اعلم أن الأجل تارة يكون كأجل السلم بأن كان شهرا  
فأزيد وهو عنده سلم من غير تمصيل وأما إذا لم يصلح الأجل للسلم فهو استصناع ان جرى فيه تعامل ولا قضاء  
ان ذكر على سبيل الاستعمال وان ذكر على وجه الاستعمال بأن قال على أن يفرغ غدا أو بعدة - يكون استصناعا  
لأنه لا فراغ لانتهاج المظالمية هذا هو المذكور في التبيين وغيره وكلام المصنف ووضوح في أجل يصلح للسلم لأنه  
قال بأجل معلوم كما تقدم في السلم ثم قال وقد هنا الأجل يكون المتقدم في السلم وهو شهر فافوقه لأنه إذا كان أقل  
من شهر الخ وأما ما تقدم ذكره فكلام الشارح من ليس في محله (قوله فتعتبر شرائطه) المتقدمة من القبض  
قبل الاقتراق وعدم الخيار وغير ذلك من (قوله جرى فيه تعامل) كنف وطست وقومة ونحوها دور (قوله أم لا)  
كالتباعد ونحوها دور (قوله وقال الأول استصناع) لأن اللفظ حقيقة للاستصناع فيصاقل على مقتضاه ويعمل  
الأجل على التجهيل بخلاف ما لا تعامل فيه لأنه استصناع فإد فحصل على السلم الصحيح وله انه دين يحصل على  
السلم وجواز السلم بإجماع لاشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الجدل على السلم أولى دور (قوله  
وبدونه) أي بدون الأجل أصلا وندم الكلام على الأجل الذي لا يصلح لسلم وسيأتي بعد في كلام المؤلف (قوله  
وقومة بالضم) معروفة وقال الأصمعي روى والجمع قائم انتهى بحر (قوله وطست بهمله) هو الطس بلفظ ط  
أيدل من إحدى السنين ناء للاستتة ال (قوله وقد يقال طسوت) هو جمعه ولو قال ويقال في جمعه طسوت لكان  
صوابا (قوله يبالا عدة) لأن الصانع يملك الدراهم بنفسها ولو كان عدة لملكها واعتبر الشارع المعدوم فيه  
موجودا (قوله على الصحيح) وقال جماعة من أهل المذهب عدة (قوله فيصير الصانع على عمله) لو قال على تسليمه  
لكان أولى لما سيأتي أنه لا يقدور عليه المين وذكر المنة ليس الوصف فهو تاف (قوله بلا رضاه) أي رضا  
الصانع بل وانصره (قوله قبل رؤية أمره) لا أولى أن يقول قبل اختياره لأن المدار على الاختيار وهو يتحقق  
بقبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله له أخذه وتركه) لأن المبيع هو العين فله خيار الرؤية (قوله بعد رؤية المصنوع له)  
لاحتمال أن يختاره (قوله وهو الأصح) رعن الامام له الخيار لأنه يلحقه الضرر بقطع الضرم انتهى (قوله الا بأجل  
كامل) أي في السلم فيمنه دسما ويراعى فيه جميع شروطه (قوله فان لم يصلح) أي الأجل للسلم بان كان أقل  
من شهر (قوله فسد) فيجب عليه ما تقدمه لحق الشرع على الظاهر (قوله كال صحبا) أي استصناعا صحبا  
فيكون يبالا عدة الى آخر ما تقدم لأنه بمنزلة الحال (قوله السلم في الدبس) بالكسر وبكسر تين عمل القروء عمل  
النخل انتهى والمشهور أنه ما يخرج من العنب (قوله ولذا لا يجوز السلم فيه) أي لكون النار عملت فيه  
فصار غير متلي لا يجوز السلم فيه وظاهره أن القبيات لا يجوز السلم فيها مع أنه ذكر أنه يصح في المذروع والآشجر  
إذا بين الملبن وهما قبيان (قوله لأن النار عملت فيه) رعن الشارع يختلف فتارة ينقص كثيرا وتارة قليلا فلا يمكن  
ضبط صفته أي بخلاف نحو السمن فان النار وان عملت فيه لم يكن ذلك بمقدور معلوم اذا تجاوزته أو نقص منه فسد  
(قوله حتى لو كان عينا) بأن كان مبيعا (قوله جاز) له ايته فلا غرر فيه (قوله أن الرب) ما يخرج من الخروب  
(قوله والنظر) نوع من عمل القصب قال المؤلف في القصب ان حصة الامتيازات بالصنعة ولا يصح السلم  
فيها ولا يثبت دين في الذمة (قوله والهم) ولولا ذكره المؤلف في القصب (قوله والا تجر) انما كان قبيالا لأنه  
يختلف باختلاف طبعه وكذا الصابون (قوله والسرقة) موزيل (قوله والصرم) قال في القاموس الصرم  
الخدمة عزب انتهى فهو عين ما قبله (قوله وير مخلوط) صوابه النصب انتهى الحلبي والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

(باب المتفرقات)

جرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الآداب المتقدمة لم تذكر فيها يجمعون ما بعد ويسمون بابا حده هذه الامور

(قوله)

(والاستصناع) هو طلب عمل الصنعة  
(بأجل) ذكر على سبيل الاستعمال لا الاستعمال  
فانه لا يصير سلبا (سلم) فتعتبر شرائطه (جرى  
فيه تعامل أم لا) وقال الأول استصناع  
(وبدونه) أي الأجل (فيما فيه تعامل)  
الناس (كنف وقومة وطست) بهمله  
وذكره في المغرب بالشين المجهمة وقد يقال  
طسوت (صح) الاستصناع (بمعنا لعدة) على  
الصحيح ثم فرغ عليه بقوله (فيصير الصانع على  
عمله ولا يرجع الا صرحه) ولو كان عدة لما  
لزم (والبيع هو العين لا عمله) خلافا للبردية  
(فان جاء) الصانع (بممنوع غيره أو بممنوعه  
قبل العقد) فأخذه (صح) ولو كان المبيع عمله  
لم يصح (ولا ينعين) البيع (له) أي لا يصح  
(بلا رضاه فصح بيع الصانع) لمصنوعه  
(قبيل رؤية أمره) ولو نعين له لم يصح بيعه  
(وله) أي لا يصح (أخذه وتركه) بخيار الرؤية  
ومقتضاه انه لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع  
له وهو الأصح نهر (ولم يصح فيما لا تعامل فيه  
كالتباعد) كما مر فان لم يصلح فسدان  
ذكر الأجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال  
كعلي أن تفرغه غدا كان صحبا - فرفع  
السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة وجواهر  
القنادي ولو جعل الدبس أجرة لا يجوز لأن  
ليس بمثل لأن النار عملت فيه ولو كان عينا  
السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عينا  
جازقات وسجني في القصب أن التزب والقطار  
واللحم والنعمم والا تجر والصابون والعصفر  
والسرة بن والبود والصرم وير مخلوط به  
قبحي - فليصفا والله أعلم  
(باب المتفرقات)  
من أوابها



(قوله بمائل متورة) شبهت بالمشهور من الذهب أو الفضة لتفاسها وهو بالرفع على الحكاية (قوله من خرف) قيد به لانها لو كانت من خشب أو صخر جاز اتفاقا فيما بينها لا يمكن الانتفاع بها وحترق وفي القاموس الخزي حتركة الجوز وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون غارا انتهى (قوله ولا يضمن مثله) كانه لانه لا يلهو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود الله ومن انه يضمن خشباً لامهياً لله وعلى أحد قولين لانه لا قيمة لهذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلويح بها (قوله لا يصح) قصره مباشرة (قوله وقيل بخلافه) تقديم الاول وحكاية الثاني يقبل يدل على اعتماد الاول وتضعيف الثاني (قوله من أبي يوسف) لعل القول الثاني مبني على هذه الرواية وهذا المنيع يدل على ضعفه أيضا (قوله وصح بيع الكلب) لما رواه أبو حنيفة انه صلى الله عليه وسلم رخص في بيع كلب الصيد ولانه مال متقوم آله للاصطحاب وهذا الدليل أخسر من المذهب وصحة بيعه ثابتة على القول بطهارة عينه وعلى القول بفسادها لانه لا يباع فيه غنم أو كلب لا يباعه (قوله ولو عقورا) ذكر في المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم قال وهذا هو الصحيح من المذهب قال وهكذا تقول في الاسد اذا كان يقبل التعليم ويصطاد به يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطباح به لا يجوز وهذا ما يأتي من المصنف فانه يجوز بيع السباع مطلقا قال والفهد والباري يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال انتهى (قوله والقيل) اجابا لانه منتفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق فكان ما لا انتهى بدائع وبيع من غير أهل الحرب وقطاع الطريق والبقاة لانه يقاتل عليه كأي الهند انتهى حموي (قوله والقرد) هذا أحد قولين صحيحين قال في البحر وفي بيع القرد روايتان وجه رواية الجواز وهي الاصح كما ذكره الشارح انه يمكن الانتفاع به وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والسباع فانه مبني على أن كل ما يمكن الانتفاع به جوده أو ضلحه يجوز بيعه وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجوده عادة بل للتلويح وهو حرام انتهى (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لحمها ولحم الحمار المذبوحة في الرواية الصحيحة لانه طاهر منتفع به من حيث ايكال الحسكلاب والسنابر بخلاف لحم الخنازير لانه لا يجوز أن يطعم للكلاب والسنابر محبط وهذا ظاهر على الصحيح طهارة اللحم بالذبح كذا الشريعة وأما على أصح التعيين من أن لا تظهر الاجلود دون اللحم فلا يصح بيع اللحم انتهى شربلاية (قوله حتى الهبة) لانها سطا العارة والهوام المؤذية فهي منتفع بها (قوله وكذا الطيور) الجوارح درر (قوله كبيع العصير) أي ممن يتخذ خرافة يكره انتفاعا اذا سككت المشتري مسلما وفي الكافر قولان بالصحة وحرمة (قوله لا يبيى انتخاذ كلب) الحديث الصحيح من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية فخص من أجره كل يوم فبراطان كذا في القمع (قوله ومنه ما نزل بالسباع عني) عبارته وكذا في الاسد والفهد والدمع وجميع السباع بمنزلة الكلب في جميع ذلك انتهى (قوله وجاز اقتناؤه لصيد) غنا ذكره اجماع أن ما قبلها يبيدها لما فيها من نقل الاجماع انتهى حلي والاقتناء الانتفاع من فنون القم وغيرها وبيته أيضا قنية بكسر القاف وخمها اذا يتنازلها لا للعبارة محتمل (قوله كثير) لعل المراد به ما يبلغ قيمته فلما فانه أقل قيمة المبيع (قوله وأدنى القنية) أي المتقوم (قوله ولو كانت) أي القنية كسرة خبز أو لا تساوي فلما لا يجوز البيع (قوله كالتنافس) ادخلت الكاف العارة والفعل في المحيط يجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم اليه لما يلحقه من الدم انتهى (قوله ولا هوام البحر) لان جوارح السباع يدور مع حل الانتفاع وحرم الانتفاع بها انتهى (قوله وسائر) (قوله وجلود خنزير) الخنزيرة في البحر يتخذ من صوفها الثياب (قوله لو حيا) عبارة البحر وجل الماء فيل يجوز حيا لا ميتا (قوله لان المهرم شرعا لا يجوز الانتفاع به لئلا يداوى) قد تقدم في كتاب الطهارة أنه يجوز الدواى بالمهرم حيث علم فيه شفاء ولم يدم دواء آخر وقد أشار إليه الحموي (قوله ويجوز بيع دهن فحس) لانه ينتفع به للاصباح فهو كالسرقين بحر (قوله أي متجس) احتريه عن دهن الميتة والخنزير انتهى حلي (قوله وينتفع به للاصباح) عطف على معلول (قوله كما نزل) أي في كتاب الطهارة (قوله والذى) كالمسلم لانه مكلف محتاج فكل ما جاز لمسلم من البياعات يجوز له وما لا فلا لاما استثنى (قوله لم تمت حلت أعضاها) وأما ما فلا يجوز بيعها فيما بينهم أيضا أفاده المصنف (قوله وقد أمرنا بتركهم) أشار بذلك إلى أن أعضائهم في تلك الاشياء ليس كدونها مباحة شرعا في حقهم كما قاله البعض بل الحرمة ثابتة في حقهم لان الكفار مخاطبون بالشرايع على الصحيح من مذهب أصحابنا المستحسن لا ينعون من بيعها لانهم لا يستقدون

وهو جوف السدنة سائل مشورة وفي الدرر بمائل شق والمضى واحد (اشتري نورا أو فرسا من خرف لا يجل استئناس الهوى لا يصح) ولا يجهله (ولا يضمن مثله) وقيل بخلافه (يصح ويضمن قنية وفي آخره حظر التجدي عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان (وصح بيع الكلب) ولو عقورا (والههد) والفيل والقرد (والسباع) بسائر أنواعها حتى الهرة وكذا الطيور (قلت أولا) سوى الخنزير وهو المختار للانتفاع بها ويجلدها كما قد ساء في البيع الفاسد والتمسخر بالقرد وان كان حراما لا يضمن به بل يكره كبيع العصير شروح وهباته فرع لا يبيى انتخاذ كلب الاندوف لص أو غيره فلا بأس ومنه سائر السباع عني وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجاعا (كما صح بيع خرجهام) كثير (وصح هبته) قنية (و أدنى) القنية التي تشتترط لجواز البيع فليس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز (قنية) كما لا يجوز بيع هوام الارض كالخنفس (والخنفساء والمقارب والوزغ والضب) (و لا هوام البحر كالسرطان) وكل ما فيه سوى ذلك ويجوز في القنية بيع ما لم تكن كسرة خبز وجلود خنزير وجل الماء لو حيا وأطلق الحسن الجواز ويجوز أبو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البدائع بأنه غير سديد لان المهرم شرعا لا يجوز الانتفاع به لئلا يداوى كالمهرم فلا تقع الحاجة الى شريح الدواى (ويجوز بيع دهن فحس) أي متجس كالمشاة في البيع الفاسد (وينتفع به للاصباح) في قبر مسجد كما مر (والذى) كالمسلم في بيع كسرة فوسلم ورواها غيرهما (غير الخنزير والخنزير وميتة لم تمت حلت أعضاها) بل نحو خنزير أو ذئب مجوسي فانها كغيره وقد أمرنا بتركهم وما يدينون



(ومع شراؤه) أي الكافر كما قدمناه في البيع  
 الفاسد (عبد مسلم أو موصفا) أو متقصا  
 منهما (ويجبر على البيع) ولو الماشري صغيرا  
 أجبر عليه واية فلو لم يكن أقام القاضي له وليا  
 وكذا لو أسلم عبده وبنه طفله ولو أعتقه  
 أو كاتبه جاز فان عجز أجبر أيضا ولو دبره  
 أو استوله عايبا في قيمتهما ويوجع ضربا  
 لو طئه مسلمة وذلك حرام مفرغ من عادة  
 شرا المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد  
 ثم وغيره ~~و~~ هذا محرم أخذ صيدا  
 يؤمر بإرساله ولو أسلم مشر من الخمر سقطت  
 ولو المستقر من فروايتان (وطه نوح) الامة  
 (المشترية) التي أنكرها شريها قبل قبضها  
 (قبض) اشتريها لمصلحة بتسليطه فصار فله  
 كونه (لا) مجرد (نكاحها) استصاانا  
 (فلو انتقض البيع) قبل القبض (بطل  
 النكاح في) قول القاضي وهو (الختار) وقيد  
 الكمال بما إذا لم يكن بطلانه بغيرها فلو قبل  
 القبض لم يطل النكاح وان بطل البيع فليزمه  
 المهر للمشتري فتح (اشترى شيئا) منقولا أو  
 العقار لا يبيعه القاضي (وغاب) المشتري  
 (قبل القبض) ونقد الثمن غيبة معروفة  
 فأقام بائعه بينة أنه باعه منه لم ينع في دينه  
 لا مكان ذهابه اليه (وان جهل مكانه يبيع)  
 المبيع أي باعه القاضي أو أمره نظرا  
 للقائبات وأدى الثمن وما فضل يملك للقائبات  
 وان نقص منه البائع إذا ظفروا به (وان اشترى  
 اثنان) شيئا (وغاب واحد) منهما (فالحاضر  
 دفع) كل (ثمنه) ويجبر البائع على قبول الكل  
 ودفع الكل للحاضر (ولا) قبضه وحبه  
 من شريكه إذا حضر (حق) بنقد شريكه  
 الثمن بخلاف أحد المستأجرين والفرق ان  
 للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان  
 مضطرا بخلاف المؤجر

حرمتها ويقرولونها وقد أمر نائبهم وما يدنون (قوله أو متقصا) لأنه يملك الاتفايح بآله أيا (قوله ويجبر على  
 البيع) لأنه يستغل العبد المسلم بالخدمة ويخاف منه اتلاف المحصف بما لا يصلح (قوله أو كاتبه جليز) ولا يترخص له  
 مادامت الكتابة قائمة (قوله ويوجع) أي الذي المستولد (قوله ويجبر على بيعه) أي الأمر المقهور من المردان  
 والأمر الشاب طر شاربته ثم طهنته ومرد كفر ح مرد أو مرودة وتمزق زما تائم التي انتهى قاموس (قوله  
 يؤمر بإرساله) لا يبيعه اذ لم يجبر لو ذبحه كان ميتة (قوله سقطت) لتعذر قبضها فصار هلاكها مستندا لمعنى  
 فيها جوى (قوله فروايتان) فمن الإمام سقوطها وعنه أن عليها قيمتها وهو قول محمد لتعذر ملحق من جهة  
 انتهى جوى (قوله استصاانا) والقياس أن يكون قبضا وهو رواية عن أبي يوسف لأنه نصيب حكيم ألا ترى أنه  
 لو وجد المشتراة من زوجة رذها بالعب وجبه الاستصاان أنه لم يصل بها فعل حتى من المشتري والتزويج تعيب  
 حكيم بمعنى تقبل الرغبات فيها فكان ممكن نقصان المهر (قوله بطل النكاح) لأن البيع متى انتقض قبل  
 القبض انتقض من الأصل فلو كان لم يكن فكان النكاح باطلا انتهى (قوله في قول الثاني) وقال محمد لا يطل  
 (قوله بطلانه) أي البيع (قوله فيلزمه المهر لاشترى فتح) ليس هذه الجملة في الفتح واستشكله الشيخ شافعي بأنه  
 كيف تكون الامة هالكة من مال البائع ويكون المهر للمشتري وهو مخالف لقولهم الغنم بالقرم (قوله وغاب  
 المشتري قبل القبض) أما إذا غاب بعده فإن القاضي لا يجيبه لأن حقه غير متعلق به (قوله يبيع المبيع) ومثله  
 المار هو لو غاب راحته غيبة منقطعة ورفع المهر من الأمر إلى القاضي لبيع الرهن بدنه فله في أن يجوز  
 ومثلهما لو اشترى ولم يوقف عليه فللعالم أن يأذن في بيعه ما فإذا نزع من نعم الوكيل من نفسه ولو أذنه  
 أن يؤجرها ويعلنها من أجزائها انتهى جامع الفصولين وقيد بالبيع لأن القاضي إذا قضى بالبيعة على انسان  
 فغاب وله مال عند الناس لا يدفع إلى القاضي حتى يحضر الغائب إلا في ثقة المرأة والأولاد له فأردوا الدين  
 كذا من محمد وكذا الوصيات وله ورثة غيب ومال في المهر عند المقرين به لله قضى عليه فاقضى لا يدفع شيئا منه  
 حتى يحضر ورثته أو يحضر القاضي عليه لو كان غائبا جامع الفصولين انتهى (قوله أي باعه القاضي أو مأوره)  
 وله أن يأذن للبائع في بيعها وفي اجارتها لو كان له أجر وظاهر كلامهم أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضي فإن  
 باع كان فضليا وان سلم كان متعذبا والمشتري منه غاصب (قوله نظر الغائب) لو قال نظر الهالك كان أولى  
 أن البائع يملك به إلى حقه والمشتري تبرأ ذمته ويحاص من راكم نفسه انتهى منج وعمامة فيها (نبيه) للقاضي  
 ولاية أيداع مال غائب ومذقود وله اقراضه وبيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا ولو علم به يبيع جارية  
 من ذى اليد أخبرت أنه التاجر قتل في غير كذا وتداولتها الأيدي حتى وقعت في يد ذى اليد ولا يجوز أن يقبل  
 وبعده لم أنه لو خلاها ضاعت ولو أجازها خشي الفتنة فلو ظهر ما ألكها كان له على ذى اليد غنما ولا يملك تزويج أمة  
 الغائب وان لم يكن له مال مات ولم يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون حفظا  
 بغير ملصا (قوله وان اشترى اثنان شيئا) أي صفقة واحدة انتهى كشف (قوله وغاب واحد منهما) أي بحيث لم يدر  
 مكانه نهر وقيد بالبيعة لأنه لو كان حاضرا يكون متبرعا عابا لاجتماع لأنه لا يكون مضطرا في ايضا الكل اذ يمكنه  
 أن يخاصمه إلى القاضي في أن ينقد حصته ليهض نصيبه انتهى فتح (قوله ويجبر الخ) ظاهره ولو مثليا يمكن  
 قسمته (قوله وحبه عن شريكه) إذا كان الثمن حالا نهر (قوله حتى ينقد شريكه الثمن) التقيد في الأصل فيجب  
 الجيد من الردي من نحو الدرهم ثم استعمل في معنى الاداء انتهى وانى (قوله بخلاف أحد المستأجرين) لو طلب  
 قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا وليس للأجير حبس الدار لاستيفاء الاجرة  
 ذكره القرافي وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل والقبض والحبس مذهبهما  
 وخالف أبو يوسف في جميعها (قوله فكان مضطرا) كالأجير بالشراء إذا قضى الدين وكغير الرهن إذا قضى دين  
 المرتين وقد أغلر أو غاب كافي حاشية الشلبي وكصاحب العلوق في الوالدية لو تقدم العلوق السفلى لم يجبر  
 صاحب العلوق على البناء لأنه لا يجبر على نفسه لأن الانسان لا يجبر على عمارته فلهذا لا يجبر على صاحب العلوق  
 أنه لم يجبر على صاحب العلوق وان في صاحب العلوق كانه أن يجوز بين صاحب السفلى والسفلى حتى  
 يعطى قيمة ما أتق في السفلى لأن صاحب العلوق مضطرا في البناء فلم يكن متبرعا فاستوجب الرجوع طر به ثم هل  
 الرجوع بقيمة البناء أو بما أتق في السفلى قال بعضهم ان صاحب العلوق يرجع على صاحب السفلى بما أتق



الله الا اذا شرب طنجير الاجرة (باع) شيئا (بأن من قال ذهب وقضة تصفاه) أي بالمثل فيصيب خمسمائة مثقال من كل منهم ما لعدم الاولوية (وف) به شيء  
(بأن من الذهب والفضة) تنصفا وانصرف للوزن المعهود فالتصف (من الذهب مثقالين) والتصف (١٢٩) (من الفضة دراهم) ومثله على تر

حطاة وشبهه وسمي لزم من كل ثلث كز  
وهذا قاعا - دته في المعاملات كلها كهر  
ووصية ووديعه وغصب واجارة وبدل  
خلم وغ. غيره في موزون ومكيل ومعدود  
ومذروع عني وقوله (وزن سبعة) تقدم  
في اركة وأقاد السكال أن اسم الدرهم  
يتصرف للمتعارف في الدالعة وفي مصر  
يتصرف للفلس وأقاد في النهر أن قيمته  
تختلف باختلاف الأزمان فأقضى اللقائي  
بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلس فلأطاق  
الواقف الدرهم اعتباراً منه ان عرف  
والا صرف للفضة لانه الاصل كما لو  
قدمه بالنقرة كواقف الشيخونية  
والصغر غشوية ولجوها فشيعة ووجهها  
نصفان وأقاد المسنف أن النقرة تطلق  
على الفضة والذهب وعلى الفلس  
المساس يعرف مصر الآن فلا بد من  
مخرج فان لم يوجد فالعمل على الاستمارات  
القديمة لا وقت كما عولوا عليها في نظائره  
كعرفة خراج ونحوه قال به أفق الملا  
أبو الـهودان في (ولو قبض زينة بدل  
جيد) كان له على آخر (جاءه لايه) فلو علم  
وأغته كان قضاء انتافاً (وعدى أو انقضى)  
فلو غما رده انتافاً (مهور قضاء) لحقه  
وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برذمة زينة  
ويرجع بحده انتصافاً كالوكالات متوفة  
أو بهرجة واختاره للفتوى ابن كمال قات  
ورجحه في البحر والنهر والشر بلالية فيه  
ينفي (ولو فزع أو باض طير في أرس)  
رجل (أو كسر فيم انطى) أي انكسر رجله  
بنفسه فلو كسرهما رجل كان لكسر  
للاخذ (فهو لا أخذ) ليدويه ما ح  
(الا اذا هيا أرضه لذلك) فهو له (أو كان  
صاحب الأرض قريباً من الصيد بحيث  
يقدر على أخذه لومتيده فهو لصاحب  
الأرض) انكسره منه فلو أخذ غيره لم  
ملكه ثم (وكذا) مثل ما ذكر (صيد ناني  
بشكة نسبت للجناف) أو دخل دار رجل  
(ودرهم أو كسر ثم وقع على ثوب لم يملكه)  
سائلاً (ولم يكن) لاحتائه وأعداه وكنه  
ملكه بعد العمل وفروع عمل اتدل في أرضه ما كسره لانه سارس أرضها

على السفل وقال بعضهم ان بنى بأمر القاضي يرجع بما اتفق وان بنى بغيره يرجع بقيمة البناء وبه  
بني ولو ايجابية انتهى سري الدين (قوله اللهم الخ) أي فيكون في حكم الشراء (قوله لعدم الاولوية) لانه اضاف  
المنقال اليهما على السواء ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير  
فانه لا يحتاج الى بيان الصفة ويتصرف الى الجياد انتهى مخ (قوله للوزن المعهود) أي من كل واحد مخ (قوله  
وهذا قاعده) الاشارت الى ما تقدم من التفصيل فان امرها ألف مثقال من الذهب والفضة أو اقتربه كذلك  
لزمه مثاقيل وان امرها ألف درهم والدنانير انصرف الى الوزن المعهود من كل مثله يقال فبالمعد  
(قوله وغيره) كبديل عتق (قوله في موزون) بأن اقترانه عليه قطاراً من حن وعسل وزيت يلزمه من كل  
ثلث (قوله ومكيل) تقدم تصويره (قوله ومعدود) بأن قال على مائة من يضر ودمان وتغاح (قوله ومذروع)  
بأن قال على مائة ذراع من كان وأبريسم ونز (قوله وزن سبعة) أي العشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل  
كل درهم أربعة عشر قيراطاً (قوله وأقاد في النهر الخ) حيث قال والذي ينبغي أن لا يعدل عنه هو اعتبار  
زمن الواقفين ان عرف فان لم يعرف صرف الى الفضة لانه الاصل انتهى (قوله فأقضى اللقائي) فتواء اعتبارها  
زمنه (قوله فقيمة درهمها نصفان) هو من كلام صاحب النهر وانما يتم ما ذكره لو سلم أن الدراهم التي ذكرها لم تتغير  
على أن ما عول عليه هنا يفكر عليه ما قدمه وقال انه لا يعدل عن اعتبار زمن الواقفين انتهى جوى (قوله  
يعرف مصر الآن) فقد فقد المتعارف بالنقرة فيها (قوله فلا بد من مرجع) الاعمال واستظهره صاحب النهر من  
اعتبار زمن الواقفين فان علم والانتقال الى اعتبار القديم كذكره المصنف (قوله على الاستمارات) أي الامحطات  
القديمة (قوله كعرفة خراج ونحوه) كتابات فانه يقول فيها على العادة القديمة (قوله ولو قبض زينة الخ)  
في المصباح زافت الدراهم تزيد زيفاً من باب سارود وثم وصف بالمصدر رفيع درهم زيف مثل فلس ورعي  
فيل زائف على الاصل قال بعضهم الدراهم الزيوف هي المطلية بالريث المعشود بمزاوجة الكبريت وكانت  
معروفة قبل زماننا وقد رها مثل صبح الميزان انتهى ملخصاً وقال أبو نصر الزيوف الدراهم المشوشة بصر (قوله  
فهو قضا لحقه) لان المقبوض من جنس حقه ولم يبق الا الجودة ولا قيمة لها (قوله برذمة زينة) لان حقه  
في الوصف كالثمن وروضة مذكر الرجوع بصفة الجودة فتعين رذمة مثل القبول والرجوع بالجيد (قوله كالكوكبات  
متوفة) هي صفر عمود بالضة والنهرجة التي تضرب في غير دار السلطان (قوله واختاره للفتوى ابن كمال)  
في الحقائق نقل عن العمود ما قاله أبو يوسف حسن دفعا للضرورة فاخترناه للفتوى انتهى والطاهر من مذهبه  
كما ذكره الوان أن الرذبة لا اختيار ويبدل عليه ما وقع في بعض الكتب أن له أن يرذمة مثل الزيوف انتهى (قوله  
ولو فزع طير) قال في المصباح وفزع الطائر وأفرخ بانه وبالنشيد صار ذا أفرخ وأفرخت البضة بالالف  
انسلقت عن الفرج فخرج منها انتهى (قوله أوكسر) وقع على ما في الدين في الكثرة التعبير بكسر قال في المغرب  
كسر الظبي دخل في الكسر ككنوسا من باب طلب ونكسر مثله ومنه الصيد اذا تمكس في أرض رجل  
أي استتر انتهى (قوله اذا هيا أرضه الخ) فها كذا بأحد هذين السبين وانظر ما لو خرج من أرضه المهبأة  
قبل ان يضع يده عليه ويقتضى الملك أنه لا يخرج منه الا باقل وهو الذي يفيد ما ذكره بعد من قوله لم يملكه  
وما ذكره في المصنف وان كان مثله الجبالة الآتية تنسكل عليه (قوله لم يملكه) بل هو لصاحب الأرض قال  
في المنتقى لو نصب جبالة فوقع فيه أصيد فاضرب وانكسرت أخذه غيره فهو له ولو جاء صاحب الجبالة ليأخذه  
فلما دنا منه بحيث يقدر على أخذه انكسرت فأكذه غيره فهو لصاحب الجبالة والنزق أن صاحب الجبالة وان صار  
أخذه فيه إلا أنه في الاول بطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده (قوله وكذا مثل ما مر) هو على  
تقدير أي فان كان قريباً منه بحيث تناله يده فهو له والا فهو لم يملكه (قوله ودرهم أو كسر ثم) وليس للوكيل  
بشر الدراهم حبس شيء لنفسه وفي السكره ذلك واختلف في كراهة ترميما كتب عليه اسمه تعالى أبو الـهودان (قوله  
لم يملكه الخ) مقتضى ما قيل في الأرض انه اذا كان قريباً من الصيد بحيث تناله يده يملكه أن يقال ذلك في التوب  
الا أن يحمل على توب لم يكن لا يسه ولم يكن قريباً منه كذلك أبو الـهودان (قوله لم يملكه الخ) لا حاجة اليه (قوله  
ملكه مطلقاً) وان لم تكن أرضه هذه فلذلك بصر (قوله لانه صار من أزالها) يخرج الهمزة جمع نزل يقال طعام  
كثير التزل والمزل أي الربع وهو الزيادة الثاني وفي القاموس التزل بضمين ربيع ما يزرع وزكاه ونماؤه كالزلال



بالضم وبالصيرين انتهى وحيت فاطمة على العدل للمساواة ثم قال والمذلل كجلبس بنات نعش والمنهل  
والدار كالمزلة أي فماتت تبعاتها كالأشجار النابتة فيها وكذا يجب فيه العنبر إذا وجد بارض العنبر (قوله صكا)  
أي وثيقة فيها إقراره بالبيع فيقبض الثمن (قوله لا يجبر عليه) لأن هذا ليس مما يقتضيه العقد (قوله إلا إذا جاءه  
بعدول) الظاهر أن التقيد يرجع إلى أن المشتري إنما يجي بعدول للتوثيق والافلوجاء بفسدة يستثمدهم ويجب  
على البائع الإشهاد (قوله ربح) أي يكتبه كاتب غيره لأنه لا كففة عليه وهو من التوثيق كضمان الدرك (قوله  
فكلمه) لأنه لم يخرج عن ملكه بفزلها وانما ذكره لأنه ربحايتوهم أنها مكتبة ويجب عليه القيمة القطن محلوجا  
وبقي الكلام في وجوب الإجرة لها وكان المناسب التنبية عليه والظاهر أنها حيت لم تشترط عليه اجرا لا يلزمه  
(قوله المرأة إذا كفت الخ) قال في جامع الفصولين وصية أو وارثه نقد ثمن كفته من ماله يرجع به في التركة  
وكذا إذا أدى دينه ولوله وصي اجنبي فلوارثه إذا دونه ونكفنيه بلامر وصية ويرجع به في الميراث انتهى  
وهل يقال في وارث غير الزوجة ما قيل فيها الظاهر ثم وحرره (قوله لا يرجع بشئ) كأنه لأن القمل وقع تعديبا  
وهو غير خبز (قوله قال) لم اتفق على مرجع الضمير (قوله اكتسب حراما) من صورته ما إذا غصب عبد أو باعه  
بعد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدراهم فعلى قول الامام تصدق بالفضل عما ضمن من قيمة العبد  
المغصوب ذهكر الفرع صاحب الهندية (قوله ان نقد قبل البيع تصدق بالربح) أي وقد ضمن الدراهم  
المغصوبة وزاد له ربح من ثمن السلعة التي اشتراها فانه تصدق به ليكون الثمن الذي دفعه من عين الحرام  
وأما إذا نقد من المغصوبة بعد العقد فانه لا تصدق لأن ثمن السلعة ترتب بدنة المشتري فإذا دفع من الدراهم  
المغصوبة فقد قضاه بئله لأن الديون تقضى بأشغالها فلا يتكسر الخبث واذا في الهندية أن الخبث نارة يكون  
انفساد الملك فيفرق فيه بين ما يمين وما لا يمين كما إذا اشترى جارية شرافا فادها وباعها بربح فانه تصدق بالربح  
والبائع إذا اشترى فيها قبض من غنم أو ربح فانه لا تصدق والفرق أن الربح في الأول نعلق بعين الجارية وهي ما  
يتعين وفي الثاني بأحد التقدين وهو لا يمين ونارة يكون لعدم الملك كالمغصوب والامانات إذا خان فيها المؤمن  
فانه يشمل ما يمين وما لا يمين عند الامام ومحمد (قوله وقال أبو بكر) طاهره أنه استحصان فيكون العقد (قوله  
بهذه الدراهم) أي دراهم الغصب قال في الهندية لو غصب مالا أو عمل بوديمة أو مضاربة وخالف فيها ويربح  
يتصدق بالفضل في قول الامام وقال أبو يوسف بطيبه الفضل ولو اشترى بغير الغصب ونقد الغصب أو اشترى  
بالغصب ونقد غيره فانه كذلك في قول أبي يوسف وقال الامام لا تصدق في هذا كذا في المحيط (قوله دفع ماله  
مضاربة) مما يناسب هذا ما ذكره في الخلية رجل اشترى شيئا هل يلزمه الـ وقال أنه حلال أم حرام ينظر ان كان  
في بلد أو زمان الغالب الحلال في الأسواق ليس على المشتري أن يسأل ويبني الحكم على الظاهر وان كان الغالب  
الحرام أو كان السانع يبيع الحلال والحرام يختلط ويسأل انتهى وفيه رجل مات وكـ به من الحرام ينبغي للورثة  
أن يتعرفوا فان عرفوا أربابهم سارذوا عليهم وان لم يعلموا تصدقوا انتهى (قوله لا يجوز لأحد أخذه) لأن ربحه  
لا يخرج به عن ملكه نعم يقال ان الراي آثم لتضييع المال في غير وجه شرعي (قوله لأحد أخذه) أراد فيكون  
هذا باسنة للاخذ لاجبة على الظاهر اعدم من الموهوب له والمباح يستملكه المباح له على ملك المبيع فله أخذه  
منه وإذا لم يوقف على التناول وعدمه فالظاهر عدم جواز الأخذ لان بقا الملك اصل (قوله لم يجز يمينه اختصاصا)  
قال في الهندية باع الاب ضبعة أو عتق الابن الصغير عتق قيمته فان كان الاب محمودا أو مستورا عند الناس  
يجوز وان كان مفدا لا يجوز وهو الصحيح انتهى ولعل هذا فيما إذا لم تظهر المصلحة منه كمنه من ظالم يأخذه  
(قوله جازوه كراهية) قال في الخلية تكون الآم مشترية لنفسه ان يصره نهاية لولدها الصغير ومله وليس  
لها أن تمنع الضبعة عن ولدها الصغير انتهى (قوله رجوع عما أدى) هو أحد دقواين والماتى به انه لا يرجع جامع  
الفصولين ومنه بل الاسر من أخذه السلطان لبيادته ذكره فيه (قوله لم يلزمه الفضل) الذي في جامع الفصولين  
أسرا أمره أن يفديه بألف ففداه بألفين يرجع بألفين عليه وليس كوكيل بفسر اذا اعتقدها وانما أمره أن يخلصه  
فصار كمن أمر أن يتفق عليه ألفا فاتفق عليه ألفين انتهى بمرور فاذكره الشارح من قوله لأنه تخلص بنفسه  
الزوم لعدمه فلو قال يلزمه بدون لم لو اتفق ما في الجامع حكاه وتعليل لاقتا مل (قوله وتأدى جبرانه الخ) قال  
في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع ولو اضرب بغيره لم يكن ترك

شري دار فطالب المشتري أن يكتب له البائع  
صكلا لا يجبر عليه ولا على الأشهاد والمذروج  
البه إلا إذا جاءه بعدول وصك فليس له  
الامتناع من الإقرار شري قطنا فغزته  
أمر أنه مكاهه المرأة إذا كفت بلاذن  
الورثة كمن نكح رجعت في التركة ولو أكره  
لا يرجع بشئ قال رحمه الله ولو قيل يرجع  
بقية كمن المثل لا يبعد اكتسب حراما  
واشترى به أو بالدرهم المغصوبة شيئا قال  
الكرخي ان تصدق قبل البيع تصدق بالربح  
والالاوهـ إذا قيس وقال أبو بكر كلاهما  
سواء ولا يبايه وكذا لو اشترى ولم يقل  
بهمه الدراهم وأعطى من الدراهم دفع ماله  
مضاربة لرجل جاهل جازا خذ ربحه مالم يعلم  
أنه اكتسب الحرام من ربحي نوبه لا يجوز  
لأحد أخذه مالم يقل حين ربحي لأحد من  
أراد باع الاب ضبعة طفله والاب نفسه  
فان لم يجبر يمينه استحصانا شرت اطامها على  
أن لا يرجع عليه بالتمس جاز وهو كراهية  
اختصاصا قال الأسير اشترى أو كفى ففسراه  
رجوع عما أدى كأنه أقرضه ولو قال بألف  
فسراه بأكثر لم يلزمه الفضل لأنه تخلص  
لاشراء شري دارا وبيع وتأدى جبرانه  
ان على الدوام مع وعلى البذرة يعمل منه  
شري لها

أعلى أنه لم يغم غنم فوج. فلهذا لم يزل من هذا اللحم ثلاثة أرطال فوزله أجبر ومن هذا اللحم بفوز لم يجهز شري بزر آخر فبازا هوري هي  
وشري بزر البطيخ فبازا هوري انقضاء ان قائم. وانه من ذلك كفا عليه مثله. ساوم صاحب الزجاج (١٣١) فدفع له قدما بطرقة فوقع منه على اقداح

فاسكرت ضمن الاقداح لا الاقداح شري  
شربة بأصلها وفي فلهامن الاصل ضرر  
بالنازع بقضه من وجه الارض من حيث  
لا يتضرر به الا مع ولو ان دم من سقوطه  
حاطب من القالب ما تولد من قاضه دفع  
دراهم زوقا فبكره. المشتري لا شئ  
عليه ونعم ما صنع حيث غشه وناع وكذا  
لودع اليه لينظر اليه فبكره لا بأس ببيع  
المعتوش اذا بين غشه أو كان طاهرا براه  
وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله في حنطة  
حاطب فيها الشربة والشربة لا بأس ببيع  
وان طعنه لا يبيع وقال الشافعي في رجل  
فضة فحاس لا يبيعهما حتى يبين وكل شئ  
لا يجوز فانه يفتي أن يقطع وبها قس صاحبه  
اذا انقصه وهو يعرفه شري فلو ساد درهم  
مدعهما اليه وقال هي يدركه لا ينقصها  
حتى يبعدها شري بالدرهم الزيف ورشني  
أقل مما يشتري بالجيد حل له شري ثيابا  
ببغداد حل له أن يوفي غشه بعرفة لم يجر  
للهالة الاب. لبايع نصف أرضه بشرط  
خراج كلها على المشتري وهو فاسد أحد  
الخراج من الا ثار له أن يرجع على  
الدهقان استصاها شري الكرم مع الغلة  
وقضيه ان رضى الا كارجا بالبيع وله  
حصته من الثمن وان لم يرض لم يجر بيه  
فصاه درهم ما وقال أخذه والدرهم على  
قبلة ولم يبق له ردة استصاها ثلثه لاه  
جارية وبسببها عيبا فقال عرضها أو بيعها  
في البيت والارضة فعرضها على البيع  
سقط الر. قال أبو حنيفة رحمه الله اذا وصى  
رجل أمته ثم زوجها مكانه والمزوج وطؤها  
بلا استبراء وقال أبو يوسف لا بأس  
بلا يقر بها حتى ينجس بحبسه فلولها  
بلا يجرى في الخطر والسفل من الموط  
(ما يطل بالشرط انما هو له من ثمنها)  
ههنا أرسلان أجدهما من ثمنها  
مبادلة مال على يده بالشرط انما هو  
كالباع وماله فلا فاسد من ثمنها من ثمن  
ما كان من ثمنها أو الذي يبدل ثمنه بطل  
عليه بشرط ولا يفسد ثمنها  
وههنا ما عطف بها فلا

القبيل في محل يضرب بغيره ضررا ينافي بوجه أخذ من كثير من المتابع وعليه الفتوى انتهى وفيه أراد  
أن يبي في داره تنورا الخبز دائما أو رضى لطمس أو رقة للقصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وفيه  
لو اتخذ داره جاما وبتأذي الجيران من دخانها فله من منعها الا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران انتهى  
وانظر ما لو كانت دار قديمة بهذا الوصف هل للجيران الجارين أن يغيروا القديم عما كان عليه (قوله انه لم يغم)  
قال في القلموس الغنم الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم. وثبت للجنس يقع على الذكور  
والاناث وعليهما ج. ما انتهى (قوله له الرد) فيه أن الغنم بمعرفة وجه الرد الا أن يكون العرف خصه  
بالصان (قوله لم يجر) انظر ما الفرق بينه. جامع أن كلا منهما لا يضرب التبعيض (قوله رده) أي ويرجع عاده  
وكذا يقال في قوله غلبه مثله ووجه ذلك أن الذي أخذ منه غير المبيع (قوله ضمن الاقداح) لأنه لا يبي في الخطأ  
في أموال الناس (قوله لا الاقداح) لأنه فبضه على سوم الشراء من غير بيان عن أو هو موقوع وض على يوم النظر  
وايس مضمونا مطلقا فهو أمانة هلكت من غير تعدد (قوله يقطعها) الأولى يقطعها أو ذكره باعتبار المبيع وقوله  
من وجه الارض الأولى الاقتصار على قوله من حيث لا يتضرر (قوله دفع دراهم زوقا) أي من غير مواضعة  
بينهما (قوله فبكره المشتري) الأولى البائع أو أن ذلك محمول على الصرف (قوله وان طعنه لا يبيع) أي عدم  
التحيز بالبصر حيث شئ أي لا يبين (قوله وقال الناس في رجل الخ) وقال له بأس أن يشتري بـ. وثقة ادابن  
وأرى أن للسلطان أن يكسر حاله ما منع في أيدي من لا يبين وروى بشر في الاملاء عنه. ذكره للرجل أن يعطى  
الزوف والنهر جرة والستوة وان بين ذلك ويجوز بهما عند الاختصاص قبل أن اتفاقها ضرر على العوام  
وما كان ضررا عاقفا فهو مكروه وايس مصلحة خوفا من الوقوع في أيدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر  
الذي لا يتخرج وكل شئ الخ (قوله لا ينقصها حتى يبعدها) لا حتم قال أن يطهر الدرهم معا وبقا من المولوس  
أو بعضها فيلزم الجاهل في المدة والمأخر أن يحله اذا أخذها عدد الارزنا وهل ذلك يجرى في صرف الذهب  
بالفضة العددية بجزر (قوله غشه) ذكر باعتبار المبيع (قوله وهو فاسد) لأنه شرط لا يقتضيه العقد ولا الغنم  
بالفرو ولا غشه الامام ملك (قوله لم يجر) أي حيث ذكر ذلك في باب العقد (قوله خذ الخراج) أي عامل الخراج  
ومثل الخراج الجباية لو أخذها من المـ. أي جامع المصاير (قوله في الدهقان) دورب الارض رة وله  
استصاها وطاهر الزوايه أنه لا يرجع والمـ. أي كارجا جامع المصاير (قوله ان رضى الا كارجا) أي الذي له  
حصته في الغلة (قوله لم يجر بيه) أنه محمول على حصته فان البيع موقوف في نصيبه وما سرق نصيب المالك  
ويجوز ولكنه تقدم أن البيع في الارض المزروعة موقوف على رصا المزارع (قوله ولم ينقصه) الا ونقصه وصره  
على البيع ولم ينقصه (قوله لا ف جارية الخ) أي رفق أن المقبوض من الدراهم ليس عين حتى الشا بصر بل هو  
من جنس حقه لو تجوز به جازوا رعين حقه فاذا لم تجوز بقي على ملك المدفع مع أصح المدافع بالتصرف وهو  
في الاشد التصرف للدافع وفي الاتهام انقصه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه فبكره لانه من فعل  
شبهه انتهى بجر (قوله المزوج وطؤها بلا استبراء) بل يستبرأ بماسيدها وحوا كما في الموط في الاستبراء  
من الدحية (قوله كما يجرى في الخطر) اعل. هذه الجملة من عبارة المنقط والافلية كرشا من ذلك في الاستبراء  
(قوله ما يطل بالشرط الفاسد) منته أخبره البيع وما عطف عليه أي ان شئ الخ ولا يفسد الموصول بالعقد  
لان بعضها ليس عفا كالفدية وعزل الوكيل وأراد بالطلان الفساد (قوله ولا يفسد عليه) أي بالشرط  
وفي بعض النسخ زيادة عليه وعليها شرح المصنف وانتهى بمرجع الى الشرط لا بوصف الفساد (قوله يفسد بالشرط  
الفساد) انتهى عن بيع وشرط بجر والاولى أن يقول عن عقد وشرط له موه (قوله وما لا فلا) بأن كان مبادلة  
مال بغير مال أو كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط المعسدة من باب الربا وهو محض بائنا وصا  
المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط (قوله من التليكات) هذا نعم من مبادلة المال  
بالمال لانقراده في نحو الهبة انتهى. أي فكما وجد الاصل الاول وجد الثاني من غير عكس (قوله كرجة)  
مثال للتفديدات (قوله يبطل تعليقه بالشرط) أي المحض كذا في التبيين واخترقه عن فهو أذالي غدا كذا على ألت  
بري من الفضل أبو الهودق ان المراد منه الاستعمال (قوله ولا يصح) أي أن لا يكس من التليكات أو التفديدات  
بأن كان من الاسقاطات المحضة التي يحاقبها أذن الاطلاقات أو الولايات أو التبرعات (قوله لم يطل)



لف ونشر مشقوش انتهى حلي (قوله يصح تعليقه بالشرط سواء كان ملائماً أم لا) قوله  
 وفي الاطلاقات) كالاذن في التجارة انتهى حلي (قوله ولايات) كالتقاضي والامارة انتهى حلي (قوله ونحوه بضات)  
 نحو من قتل قبل ان يسله انتهى حلي (قوله فالاول اربعة عشر) هذا بخلاف المصنف فان مراد المصنف  
 التمثيل للاصاين جميعاً لا كذا وكل مثال فالاول صلح مثلاً للثاني ولا عكس ويزاد عليه بجر المأذون وتعايق  
 القاضى بجر رجل بسنداً يفتوا قال القاضي لرجل هجرت عليك اذا هجرت لم يكن حكماً بجره عمادية ولا جـ  
 فانه يبطل بالشرط الماسد والصلح عن القتل خطأ والجراحة الموجبة للمال تزيل لاية (قوله على ما في الدرر الخ)  
 أشار به الى أنهم قد تزيد كما تقدم والى أن بعض المذكورات ليس من مبادلة المال بالمال كالأبراء ومزل الوكيل  
 والاعتكاف والتحكيم (قوله ان علقه بكلمة ان) اذ في صورة واحدة وهو أن يقول بعت منك هذا ان رضى فلان  
 فانه يجوز ان وقته بثلاثة أيام لانه اشتراط الخيار الى اجنبى وهو جائز بجر (قوله على ما بينا في البيع الفاسد)  
 أى من أنه ان كان ما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم البيع أو الثمن أو التأجيل  
 أو الخيار لا يفسد ويصح بشرط وكذا اذا اشترى نعل على أن يحمى ذوها البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد  
 ولا يلائمه ولا يجرى العادة به فانه كان فيه منفعة لاهل الاستحسان في عدم الاطلاق انتهى بجر وقد بين أيضاً هناك  
 أن الفاسد ما اذا كان بان أم اذا كان بهلى لا يفسد اذا كان متعارفاً ونحوه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة  
 على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والابزار ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو أخله به لم يلحق  
 في أصح الروايتين انتهى مكي وفي الذخيرة اشترى حطباً في قرية شراها جميعاً وقال موصولاً بالشراء من غير شرط  
 في الشراء حله الى منزله لا يفسد أو اشتراها أرضاً للزراعة ثم قال بعدة ما لها أن الجرف على المـ تأجل لا يفسد  
 لانه كلام مبني على صورة الفاسد اذ كذا الشرط الفاسد أن يقتصر التركة على أن الدين لا يفسد  
 والعين لا تفسد أو اقتصر اذ اراد على أن يشتري أحدهما من الآخر اذ اركذا كل قسمه على شرطه أو صورة  
 ويستثنى منه ما اذا اقتسم على أن يزيد شيئاً معلوماً أو على أن يرد أحدهما على الآخر دراهم مسجلة فانه جائز  
 وصورة تعليقه بالشرط أن يقتصر الدار ان رضى فلان (قوله للمثلي) أى في جنس واحد أما في الاجناس  
 المختلفة فهي كقسمه القيمي أو الفاسد صاحب البحر عن الولو الجلى (قوله أما قسمه القيمي) وكذا المثلي اذا تعددت  
 اجناسه وعمارة الولو الجلية وأما خيار الرقبة والشرط فينت في قسمه لا يجبر الا على قسمه في الاجناس  
 المختلفة وأما في كل قسمه يجبر الا على قسمه كالتقسيم في ذوات الامثال في الجنس الواحد فانه لا يثبت انتهى (قوله  
 فتصح بخيار شرط ورؤية) لانها كالتقسيم في الاجناس المختلفة فلا يجبر فيها فكل ما معنى المبادلة فيها ما اطلب  
 فكان يباحل في قسمه المثلي انتهى حلي وهذه المقالة في كلامه ليست على ما ينبغي فان الكلام في فساد  
 العقد بالشرط القائم وعدم صحة التعليق أما بخيار الشرط والرؤية فيقتضيان في البيع وهو ما اجتمع فيه الاصلان  
 واظهار تحقق الاصلين في القسمه مطلقاً لان فيها مبادلة واقراراً وان كان الاول اظهر في القيمات والثاني اظهر  
 في المبادلات (قوله والابارة) بأن اجراء على أن يفرضه المستأجر أو يهدى اليه أو على أن يهدى المستأجر الحافوت  
 ويحسب ما أنفق من الابرة فانه يفسد العقد وله ما أنفق وأجره من عمله أو على أن يطين الدار أو يرميها أو يعاقب  
 الباب عليها أو يدخل جذعاً في سقفها أو يحفر بئرها أو يكرى نهرها أو شرط كراهه عليه في المدة لا يهدىها وصورة  
 تعليقه اجراء ان قدم زيد (قوله به يفتى عمادية) مقابلة قول الصنارة لا يصح التعليق (قوله وقوله لغاصب  
 داره الخ) أو لا مستأجر مشاهرة عند انقضاء الشهر مثلاً (قوله جائز) ويوجب المسمى حوى (قوله فقول المكر الخ)  
 هذا المثال وان كان في ذاته صحيحاً لكنه لا يلائم المتن فانه يفسد ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط  
 وذلك خاص بالمعارضات المالية واجازة النكاح كذا النكاح ليست منها فلا يبطل بالشرط الفاسد نعم لا يصح  
 تعليقه بما بالشرط لانهم امن المعاوضات الغير المالية لما علم أن البضع ليس بمال وان كان متفقاً ما حال الدخول  
 فينبغي أن يراد بالاجازة اجازة عقد وهو مبادلة مال بمال انتهى حلي وفيه أن ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يتقيد  
 بالما وضرة والجواب أن مراده أن مجموع الاصلين لا يتحقق الا في ذلك (قوله ككل ما لا يصح تعليقه  
 بالشرط) وهو كل ما فيه نكاح أو تقييد (قوله كما وقع في المنع) الذي فيها التمثيل بالبيع والمال لا يخص وقد ذكر  
 الكلية التي ذكرها (قوله والرجعة) بأن قال واجعتك على أن تقرضيني كذا أو أن قدم زيد (قوله والصواب

يصح مطلقاً وفي الاطلاقات ولايات  
 ونحوه بضات باللائم برؤية فالاول اربعة  
 عشر على ما في الدرر والكتروا جارة الوفاية  
 (البيع) ان علقه بكلمة ان لا يعل على ما بينا  
 في البيع الماسد (والقسمه) للمثلي أما قسمه  
 القيمي فتصح بخيار شرط ورؤية (والابارة)  
 الا في قوله اذا جازاً من الشهر وقد أجرت  
 دارى بكذا فيصح به يفتى عمادية وقوله  
 لغاصب داره فترغها والا فاجرت بها كل شهر  
 بكذا اجاز كما يصح في منقذات الابارة مع  
 أنه تعليق بعدم التفرغ (والابارة) بالزاي  
 فقول البكر اجرت النكاح ان رضى أنتى  
 يبطل للاجارة برؤية وكذا اكل ما لا يصح  
 تعليقه بالشرط اذ انه قد موقوف لا يصح  
 تعليق اجازته بالشرط بجره فتصح على البيع  
 فهو كما وقع في المنع (والرجعة) قال المصنف  
 اعماد كرتها لا يفسد غير قال شيخنا في جرحه  
 وهو خطأ والصواب أنها لا تبطل بالشرط  
 اعتبارها بأصلها وهو النكاح

انها لا تبطل بالشرط ولكن لا يصح تعليقها بالشرط بغير فهمي من القسم الثاني (قوله وأطال الكلام) اطالة  
 ترك كلام المتنازع حيث قال ومما يدل على بطلان قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة أنها  
 تصح مع الاكراه واللعب والخطا والهزل كالتكاح انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان  
 ما يصح مع الهزل لا يبطل بالشرط الفاسد وما لا يصح مع الهزل تبطل بالشرط الفاسد كذا كره الاصوليون  
 (قوله لكن تعقبه في النهر) لا يظهر هذا التعقب فانه لا يلزم من مخالفتها التكاح في أحكام أن تخالفه في هذا  
 الحكم أيضا انتهى حلي وسبقه به الشربلاني ومن الغريب أن صاحب النهر ذكر ضرورة النزاع في صور  
 المخالفة (قوله والصلح عن مال بمال) أي عن اقرار دليل المقابلة بأن قال صلتك على أن تسكن في الدار  
 مثلا أو أن قدم زيد انتهى بغير وعمل الصلح من أحد الطرفين بالاتساق بشرط التقابض والصلح عن الجنس بجنسه  
 فيما إذا كان أقل أو مساويا ويكون ابراء في الأول واستيفاء في الثاني ويترط التقابض لا فيما إذا تفاخلا لانه وبا  
 (قوله وفي النهر انظر الاطلاق) أقول الحق التقييد لانه يصدد ابراد ما يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات  
 المالية والصلح إذا كان عن سكوت أو انكار لم يكن من المعاوضات المالية وما ذكره من انه لا يصح نهلية صحيح  
 لكن الكلام في بطلانه بالشرط الفاسد انتهى حلي وقد عرفت في قبل الاطلاع عليه (قوله والبراء عن الدين)  
 بأن قال ابراءك عن ديني على أن تصدقني شهر أو أن قدم فلان (قوله لانه عليك من وجه) حتى يرتد باردة  
 وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتعليكات فلا يصح تعليقه بالشرط منع وفيه أن ابراء عن  
 الدين ليس من مبادلة المال فينبغي أن لا يبطل بالشرط وكونه معتبرا بالتعليكات لا يدل الا على بطلان تعليقه  
 بالشرط وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الثاني انتهى حلي وقد عرفت في قبل الاطلاع عليه (قوله الا  
 إذا كان الشرط متعارفا) كما إذا ابراءه بمسئونة بشرط تجديد التكاح به وهو مائة مائة لا يبرأ بدون  
 الشرط قالت المسترحلة زوجها تزوج فقال هي لي المهر الذي لك على فأترت عليك فبرأته مطعنا غير معلق  
 بشرط التزوج بغيرها إذا تزوجها ولا فلا لانه ابراء معلق دالة وفي جاء مع النص والإبراء كل حو لي عليك فتد ابراءك  
 منه لا يصح وكذا إضافة ابراء الى ما يجب في الزمان الثاني لا يصح انتهى وعليه لو قال ابراءك كل من اغتصابي  
 أو ظفاني في المستقبل لا يصح (قوله وكذا بونه) أي تعليق ابراء الموت فانه مستثنى كما إذا قال اديونه إذا مات  
 فأنت بريء من الدين ويكون وصية من الطالب (قوله ولو لوارثه الخ) في الخاتمة لو قالت المريضة لزوجه ان مات  
 من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو أنت في حل من مهرى فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها  
 لان هذه مخاطرة فلا تصح انتهى قال في النهر وكان ينبغي أن يقال ان أجازة الورثة يصح لان المانع من العصة  
 كونه وارثا انتهى وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة النسابة لا ما قاله (قوله وعزل الوكيل)  
 بأن قال لو كيله عزلك على أن تهدي الى شيا أو أن قدم فلان وعندى أن هذا خطأ أيه أو أن عزل الوكيل  
 ليس من هذا القبيل وهو ما يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح نهلية  
 بالشرط ويدل عليه أنهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منه هذا هو  
 الحق وقيد بالوكيل لان تعليق عزل القاضي صحيح فلو قال الامير اذا مات كاتي هذا أنت مهزول بعزل  
 بوصوله وقيل لا ولا يجزى على العبد كعزل الوكيل لا يصح نهلية انتهى بغير (قوله والاعتكاف) بأن قال لله على  
 أن اعتكف شهرا ان شئ الله مريض أو قدم زيد أو بشرط أن لا أصوم أو أن ابشر امرأه أو ياتي في الاعتكاف  
 (قوله فلم يجز تعليقهما) الاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات أي عبادة كانت وفي فتاوى قاضيان  
 الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذور والتعلق بالشرط والشروع فيه اعتبارا بآثار العبادات انتهى وإذا صح  
 تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين وما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد  
 انتهى (قوله وهذا) أي عدم جواز تعليقه (قوله كما بسطه في النهر) بجيبا عما أورده صاحب البحر أن ذكر  
 الاعتكاف هنا خطأ (قوله والصحيح الخ) الاوضح والصحيح صحة تعليقه فانه من العبادات ومنه ومن على  
 صحة تعليقه لكونه نهيا لانه ملحق بما اوقوله بالنذر أي بالمنذور من العبادات (قوله والمزارعة والمعاملة) بأن قال  
 زارعتك أرضي على أن تقرضني كذا أو أن قدم فلان أو ما قبلك تجري أو كرى كذلك هذا إذا كان الشرط نافعا  
 لاحدهما وان شرط ما لا ينفع كالموشرط أن لا يبق أحد ما صحته لا تنفذ وان أبطل الشرط الفاسد وكان

وأطال الكلام لكن تعقبه في النهر وفرت  
 بانها لا تنفذ ولشبهه ودومر وله رجعة أمة  
 على خزانة كنهها بطلانها وتبطل بالشرط  
 بخلاف التكاح (والصلح عن مال) بمال  
 ورد غيرها وفي النهر انظر الاطلاق حتى  
 لو كان عن سكوت أو انكار لم يبرأ من الدين  
 المنذور ولا يجوز نهلية (والبراء عن الدين)  
 لانه عليك من وجه الا اذا كان الشرط  
 متعارفا وعلقه بأمر كان أو طهنته  
 شريك في فقه ابراءك وقد أعطاه مع وكذا  
 بونه وبراء وصية ولو لوارثه على طهنته  
 في النهر (وعزل الوكيل والاعتكاف) فاما ما  
 ليس بما يجب انصافه فلم يجز تعليقه ما بالشرط  
 وهذا في إحدى الروايتين كتاب طه في النهر  
 والمعاملة أي المعاملة



في صلب العدة لا يتقلب جائزا ولا عادا الى الجواز انتهى (قوله لانهم ما اجارة) لان من يجيزهما لم يجزهما الا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة مال بمال انتهى مكي (قوله والاقرار) بأن قال لقلان على كذا ان اقرضني اوان قدم فلان وصريح في البحر انه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد مع انه ليس من المعاوضات المالية وفي المبسوط من ياء الميمين والاقرار رجل قال لقلان على ألف درهم ان حلف أو عصى أن يحلف أو اذا حلف أو عصى حلف أو عصى حلف فلان ويجوز المقر المال لم يؤخذ بالمال لان هذا ليس باقرار وانما هو مخاطرة وفي البرازية من قرر اذ عصى ما لا فقال المذموم عليه كل ما يوجد في تذكرة المذموم بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا لانه مخفوط من أحدنا أنه لو قال كل ما أقر فلان على ألف درهم لا يلزمه اذا أقر به فلان وعلى هذا ان كان بين اثنين أخذوا عطاء فقال المطالب للمطالب ما تقول فيه وكذلك أو ما كان في جريدتك فهو وكذلك لا يكون اقرارا الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المذموم شيئا معلوما فقال المذموم عليه ما ذكر لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة انتهى بحروقه ثم ان الاقرار قد لا يكون من المعاوضات المالية كما اذا أقر به رأيا أو قرت بسد خراج وقد نصوا أنه يبطل بالشرط الفاسد (قوله الا اذا علقه بمكي الفقد) صورته قال على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل الا أن ثبت الاجل بالبيعة أو باقرار الطالب مكي (قوله أو بعونه) صورته قال شهدوا أن فلان على ألف درهم ان مت فعليه ألف درهم عاش أو مات مكي عن الخمانية (قوله والوقف) كان قال وقف دارى ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح تعليقه بالشرط أو وقفها على أن له أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها أو تصدق بهن فان الوقف يبطل وفي جامع النصارى والوقف في رواية فطاهره أن في صحة تعليقه روايتين انتهى وفيه ما مر في الاقرار ومثله التحكيم وابطال الاجل والخبر انتهى حاي فلعل الاصل اغاي (قوله كقول المحكمين اذا أهل الشهر) أو قال لعبدان اعتقت فاحكم بيننا فانه لا يجوز ومرة الشرط الفاسد حكما كذا بشرط أن تحكم لقلان (قوله لانه صلح معنى) توضيحه ما في المعنى له أن التحكيم تولية صورة وصلح معنى فباعثا بأنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح مع الشك والاحتمال انتهى (قوله عند الثاني) وعابه القسوى وعند محمد يجوز تعليقه وضافته الى زمان (قوله وبقي ابطال الاجل) بأن قال المدين ابطلت الاجل الذي على أن تبقى كذا ورضى المدين فان الابطال يبطل ويبقى الاجل واحترى بالشرط الفاسد عن الصحيح بأن قال كمال فحجم ولم تؤذ في المال حال صلح وبصر المال حالا كما في الخلاصة (قوله وكذا الخبر) أي على المأذون فانه لا يصح تعليقه كقول الوكيل كما سبق وكذا الخبر على السفيه لا يصح تعليقه حتى اذا قال القاضي لرجل هجرت عليك اذا سفت لم يكن حكما بحجبه شري لا لية عن العمادية وقد سبق مع زيادة (قوله وما يصح الخ) أي المسائل التي لا تفسدها الشروط الفاسدة بل تكون صحيحة وزيادة قوله يصح موهم فانه اذا نظر لكلام المصنف السابق يفيد أنه يصح تعليقهها ولا يبطل بالشرط وليس المراد (قوله لعدم المعاوضة المالية) أي والشروط الفاسدة من باب الربا وأنه يختص بالمبادلة المالية (قوله وزدت ثمانية) هي الابرأ عن دم العمد والصلح عن جنابة غضب وودعة وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والخبر على المأذون والغصب وامان القن (قوله القرض) كما قرضتك كذا على أن تخدمني شهرا فلا يبطل به اذا الشرط (قوله والهبة) كوهبتك هذه الجارية بشرط أن يكون حلالا (قوله والصدقة) كنصت على كذا هذه المائة على أن تخدمني جمعة فان الصدقة جائزة والشرط باطل (قوله والنكاح) بأن قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح النكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل ولا يصح تعليقه بالشرط حتى لو قال تزوجتك ان رضيت ابني فقبلت لا يصح الا أن يكون الاب حاضر في المجلس وقبل ومن الشرط الفاسد لو تزوجته على أنه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا خيارا لها (قوله والطلاق) كطلقتك على أن لا تزوجي غيري (قوله والخلع) بأن قال خالعتك على أن يكون لي الخيار مدة مماها يبطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال (قوله والعق) كاعتقتك على أن يكون لي الخيار ثلاثة أيام (قوله والرهن) بأن قال رهنتك عبدي بشرط أن أستخدمه أو على أن الرهن ان ضاع ضاع بغيرتي أو ان لم أوف متاعك لك الى كذا قال الرهن لك بطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله والوصية) هي هكذا لايضا حتى لو قال اوصيت بثلث مالي لام ولدي بشرط أن لا تزوج فقبلت ذلك

لانهم ما اجارة (والاقرار) الا اذا علقه بمكي  
الفقد أو بعونه فيجوز ويلزمه للمال معنى  
(والوقف) الرابع عشر (التحكيم) كقول  
المحكمين اذا أهل الشهر فاحكم بيننا لانه صلح  
معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني  
وعليه القسوى كما في قضاء الخمانية وفي ابطال  
الاجل في البرازية أنه يبطل بالشرط الفاسد  
وكذا الخبر على ما في الاشياء (وما يصح  
ولا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم المعاوضة  
المالية سبعة وعشرون على ما عده المصنف  
في المعاني وزدت ثمانية (القرض والهبة  
والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق  
والرهن والابناء) كجهاتك وصيا على أن  
تزوج بنتي (والوصية)

ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها برمان فانها تستحق الثالث بحكم الوصية واما تعليقها بالشرط فانه جائز لانها  
في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت ومعنى التعليق ان الشرط ان يوجد كذا وصية في المال والا فلا شيء له  
(قوله والشركة) بأن قال شاركته على أن تهديني كذا ومنه ما لو شرط العمل على أكثرهما مالا والربح بينهما  
نصفين لم يجز الشرط والربح على حسب المال أما لو تفاخرا في المال من غير اشتراط عمل ثم تبرع أحدهما مالا  
بالعمل وشرط الربح بينهما نصفين فإن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما (قوله والمضاربة) بأن دفع  
إليه ألفا على أن يدفع رب المال إلى المضارب أرضا يزرعها سنة أو دارا لا يكتفي بطل الشرط وجازت المضاربة  
أو بشرط أن تكون النصفة على المضارب إذا خرج إلى السفر بطل الشرط وجازت انتهى بجر (قوله والقضاء)  
كوليتك قضاء محكمة على أن لا تمزل أبدا وهذا معنى قوله مؤبد وليس المراد أنه قال هذا للقطر (قوله أن يقول) أي  
العازل (قوله واختار في التهرات لاق الصلة) حيث قال بعد ذكرى افتاء البعض المذكور وعندى أنه لا خلاف  
فيه ولا دليل يقتضيه لأنه حيث سمح العزل كان الغاية تأييد سوا من نص على الغاية أولا انتهى (قوله مع التأييد  
والشرط) فإن فعل شيئا من ذلك أنزل ولا يطل قضاءه فيما مضى ولا يستفاد من الثاني في خصوصية زيد ويجب  
على السلطان أن يفصل قضيتهم إن اعتراه قضية انتهى برؤية (قوله ولكافة) أن قول كذا لم يترك على أن  
تقرضني كذا حوى (قوله والحالة) بأن قول أحلت على فلان بشرط أن لا يرجع على عند التوى (قوله  
الاعطاء) أي اعطاء المحال عليه المحال به (قوله من غير دار المحيل) بخلاف ما إذا التزم المحال عليه الاعطاء من  
غير دار نفسه لأنه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع دار المحيل بجر (قوله ما يزرع) إشارة إلى أن هذا  
الكلام غير محذور فإن هذا الشرط لا وعد وهو من المحال عليه لاسيما المحال (قوله والوفاة) نوكت أن تهديني  
عما كنت على حوى واما تعليقها بالشرط فاختار بجر (قوله والوفاة) كالألفاظ لا على أن يكون الخبر أكثر من قول  
أو أقل صحت ولغا الشرط وفي القضية لا يجوز تعليق الوفاة بالشرط (قوله والوفاة) بأن قال المولى بعدد ما يفتق  
على ألف بشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا تعامل فلانا أو على أن تعمل في نوع من التجارة فإن التجارة تنح  
ويطل الشرط منح (قوله إذا كان الفساد الخ) أمة تامة منقطع فانه إذا كان الفساد لا يكون الفساد بشرط  
فاسد بل اعدم أحد البديل (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يؤول به إلى شيء أو قيام إليه بأحد الموضفين  
فيكل فساد يكون في أحد الموضعين يكون فساد في صلب العقد انتهى دور (قوله وعليه) أن على كونه الفساد  
في صلب العقد (قوله يحمل إطلاقهم) أي إطلاق من قال أنها تطل بالشرط الفساد فله مادي والاسم هو شئ  
فانهم ما قالوا وتعلق التعليق بالشرط يجوز وانما تطل بالشرط الفساد انتهى وليس هذا الملل ينافيه ما في البرزنية  
كاتبها وهي حامل على أن لا يدخل ولدها في التجارة فقد تلام تطل بالشرط الفساد فله مادي والاسم هو شئ  
حل على اختلاف الروايات زال الاشكال (قوله وادن العبد في التجارة) كذا في التجارة على أن تنح الم  
شهر في كذا فإن اذنه يكون عاقا في التجارة والاقا وبطل الشرط (قوله ان رضيت امرأتي) بجر قال المصنف  
هذا تعليق انتهى ومثله الثاني في حاشية الريلعي بقوله بأن ادعى نسب أحد التوأمين بشرط أن لا يكون نسب  
الآخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه انتهى أي فانه ثبت السب وبطل الشرط (قوله والصالح من  
دم العمد) بأن صالح ولي المقتول عمدا القاتل على نفي بشرط أن يقرضه أو يهدى إليه شيئا فإن الصالح صحيح والشرط  
فاسد وبطل الشرط لأنه من الأساطات ولا يصح الشرط مع (قوله ولم يزدوا كذا بالصالح) إذا ليس بينهما دليل  
فرق فإن الولي إذا قال للقاتل عمدا أبرأت ذمتك على أن لا تقم في هذه البلدة مثلا أو صالح معه عليه سبع الأبر  
والصالح انتهى دور (قوله وعن الجراحة) بأن صالح بها بشرط أن يهدى أو يقرضه مع (قوله التي فيها السود)  
الاولى القصاص وهو المذكور في الدور (قوله والا) بأن كدت من الجراحة التي فيها الارش انتهى دور (قوله دن  
من القسم الاول) لأنه يملك بها ممتلك الاموال فكأنها كالمبادلة (قوله وعن جنابة غصب) أي غصب  
دور قال في الشرع بلاية وكذا ذات الغصب لا يطل بالشرط وقد ذكره العمادى انتهى (قوله ووديعه)  
أي الجنابة عليها وكذا العارية إذا جنى المودع والمستعير عليها (قوله إذا شتمه رجل) أي ممن بدل الصالح فيها  
عن الجنابة رجل بشرط ذلك الرجل فيها كدالة أو حوالة بأن قال سمعت بدل الصالح على المصوب أو على الوديعه  
أو على العارية بشرط أن يكون فلان كفيلاهن وجبت عليه أو بشرط أن يجليني بها على فلان فإن الصالح

والشبهة والمضاربة (قوله كذا) (قوله والمضاربة) كذا (قوله والمضاربة) كذا  
كوليتك بذكر كذا فوفاة مع وبطل الشرط فله  
عزله بلا جنحة وهل بشرط الصلة عزله كدرس  
أبد السلطان أن يقول رجعت من التأييد  
أنتي بعضه من ذلك واختار في التهرات لاق  
الصلة وفي البرزنية لو بشرط عليه أن لا يرثي  
ولا بشرط الجرح ولا يتصل قول أحد ولا يصح  
خصومة زيد مع التأييد والشرط (قوله والكمالة  
والحوالة) إذا بشرط الحوالة الاطمان  
من دار المحيل فسد سدا لعدم قدرته على الوفاء  
بالمهرم ما من المحال وعدوا ليس باللام فيه  
بأن هذا من المحال والافالة والاداة  
ما يجر (قوله والوفاة) كالألفاظ لا على أن يكون الخبر أكثر من قول  
أو أقل صحت ولغا الشرط وفي القضية لا يجوز تعليق الوفاة بالشرط (قوله والوفاة) بأن قال المولى بعدد ما يفتق  
على ألف بشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا تعامل فلانا أو على أن تعمل في نوع من التجارة فإن التجارة تنح  
ويطل الشرط منح (قوله إذا كان الفساد الخ) أمة تامة منقطع فانه إذا كان الفساد لا يكون الفساد بشرط  
فاسد بل اعدم أحد البديل (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يؤول به إلى شيء أو قيام إليه بأحد الموضفين  
فيكل فساد يكون في أحد الموضعين يكون فساد في صلب العقد انتهى دور (قوله وعليه) أن على كونه الفساد  
في صلب العقد (قوله يحمل إطلاقهم) أي إطلاق من قال أنها تطل بالشرط الفساد فله مادي والاسم هو شئ  
فانهم ما قالوا وتعلق التعليق بالشرط يجوز وانما تطل بالشرط الفساد انتهى وليس هذا الملل ينافيه ما في البرزنية  
كاتبها وهي حامل على أن لا يدخل ولدها في التجارة فقد تلام تطل بالشرط الفساد فله مادي والاسم هو شئ  
حل على اختلاف الروايات زال الاشكال (قوله وادن العبد في التجارة) كذا في التجارة على أن تنح الم  
شهر في كذا فإن اذنه يكون عاقا في التجارة والاقا وبطل الشرط (قوله ان رضيت امرأتي) بجر قال المصنف  
هذا تعليق انتهى ومثله الثاني في حاشية الريلعي بقوله بأن ادعى نسب أحد التوأمين بشرط أن لا يكون نسب  
الآخر منه أو ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرث منه انتهى أي فانه ثبت السب وبطل الشرط (قوله والصالح من  
دم العمد) بأن صالح ولي المقتول عمدا القاتل على نفي بشرط أن يقرضه أو يهدى إليه شيئا فإن الصالح صحيح والشرط  
فاسد وبطل الشرط لأنه من الأساطات ولا يصح الشرط مع (قوله ولم يزدوا كذا بالصالح) إذا ليس بينهما دليل  
فرق فإن الولي إذا قال للقاتل عمدا أبرأت ذمتك على أن لا تقم في هذه البلدة مثلا أو صالح معه عليه سبع الأبر  
والصالح انتهى دور (قوله وعن الجراحة) بأن صالح بها بشرط أن يهدى أو يقرضه مع (قوله التي فيها السود)  
الاولى القصاص وهو المذكور في الدور (قوله والا) بأن كدت من الجراحة التي فيها الارش انتهى دور (قوله دن  
من القسم الاول) لأنه يملك بها ممتلك الاموال فكأنها كالمبادلة (قوله وعن جنابة غصب) أي غصب  
دور قال في الشرع بلاية وكذا ذات الغصب لا يطل بالشرط وقد ذكره العمادى انتهى (قوله ووديعه)  
أي الجنابة عليها وكذا العارية إذا جنى المودع والمستعير عليها (قوله إذا شتمه رجل) أي ممن بدل الصالح فيها  
عن الجنابة رجل بشرط ذلك الرجل فيها كدالة أو حوالة بأن قال سمعت بدل الصالح على المصوب أو على الوديعه  
أو على العارية بشرط أن يكون فلان كفيلاهن وجبت عليه أو بشرط أن يجليني بها على فلان فإن الصالح



صحیح والشرط باطل انتهى درر ومثله في جامع الفصولين وفيه أن هذا كفالة بشرط كفالة أو حوالة في هذه  
الاشياء وهي داخله في الكفالة وليس صلحا عنها بشرط فلو قال وعن جنسية غصب ووديعة وعارية إذا شرط فيها  
كفالة أو حوالة لكان نصافي المقصود إلا أن هذا من المبادلة فهو من القسم الأول (قوله والتسب) قد تقدم ذكره  
في دعوة الولد إلا أن هذا أعم أي فلا يبطل بالشرط الفاسد (قوله والجور على المأذون) كما إذا جهر عليه بشرط  
أن لا يعطيه أحد من التجار (قوله والتسب) قد تقدم نقله عن الشرع بلالية وأصل المراد به نعمان ذات الغصب بشرط والا فلا وجه  
لاشترط شرط في نفس الغصب (قوله وأمان التقي) في بعض النسخ وأمان النفس أي فانه يصح الأمان للعربي  
ويبطل الشرط (قوله وعقد الذمة) بأن قال الامام الحري يريد الأمانة بدارناضرت عليك الجزية على أن تدي  
إليه هدية حوى (قوله وتعلق الرذبالعيب) بأن قال ان وجدت بالمبيع عيبا أردت عليك بشرط أن أبرئك من  
بعض الثمن وهذا هو المناسب للمقام خلافا لما ذكره العيني وغيره (قوله ويجوز الشرط) بأن قال ان لم أمض  
البيع في ثلاثة أيام رددته عليك بشرط أن تديني كذا وأهدي لك حلبي وهذا هو المناسب للمقام (قوله كعزلتك  
ان شاء فلان) فيه أن هذا تعلق وليس مما الكلام فيه حوى ويمكن تصويره مناسبا للمقام بأن طلب القاضي من  
الامام أن يعفيه من القضاء فقال له عزلتك عنه في هذه البلدة على أن أوليك قضاء بادة كذا فيصح العزل ويبطل  
الشرط (قوله فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة) لما تقدم أنها ترجع إلى الربا وهو لا يتحقق إلا في المعاصيات المالية  
(قوله وبقي ما يجوز تعلقه) وكلها مما لا يبطل الشرط الفاسد كالطلاق والعناق والقضاء والامارة كما تقدم ذكره  
(قوله كطلاق وعناق) وهذا ان وفوهه ايصح تعلقه به بالشرط مطاقا ملائما لا ومثل ذلك الالتزامات  
والتولييات يصح تعلقها باللائم (قوله راد في النهر) أي فيما يجوز تعلقه (قوله الاذن في التجارة وتسليم الشفعة)  
وهما من الاسقاطات لكن لا يحذف بهما جهر (قوله في القسم الأول) وهو ما لا يصح تعلقه بالشرط (قوله لانه  
من الاقرار) فيه أن هذا غير المشهور وبينهم والتحقق أنه تصديق القاب والاقرار بشرط اجراء الاحكام الدنيوية  
بل الوجه في عدم صحة تعلقه أنه تصديق بالجنان ولا يصح تعلقه بالشرط لأن من المعاصي أن الكافر الذي  
يعلق اسلامه على فعل شيء غالبا يكون شيئا لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف يجعله مسلما مع  
تأخذه عن الاسلام بتعلقه على ما لا يريد كونه وقد أفاده المصنف آخر بقوله ويصح تعلقه ويكفر لان الظاهر  
أنه مختار في فعله فيكون قاصدا للكفر فيكون مخرج وهذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الفعل بهذا  
التعلق فلا يكون كافرا وان فعله لزمه كفارة يمين كما إذا قال ان فعل هذا فهو كافر (قوله ويصح تعلق هبة) أي  
بشرط ملائم ان كان بعلي لا بان قال في البرازية من السبوع وتعلق الهبة بان باطل وبهلي ان لا غشاه كنهته  
على أن يعقوضه يجوز وان مخالفا يبطل الشرط وصحت الهبة (قوله وحوالة وكفالة) قال في البرازية من السبوع  
وتعلق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطالب يصح وان شرط محضا كان دخل الدار وهبت الربح الكفالة  
جائزة والشرط باطل ونص النسفي على أن الحوالة كالكفالة (قوله وبراءة عنها) كقوله ان واقت به غدا فانت  
بري فواقامه برئ من المال وهو قول البعض واختاره في الفتح وقال انه الاوجه فقول حائط الدين في الكنز  
وبطل تعلق البراءة من الكفالة بشرط يحمل على ما اذا كان غير ملائم أفاده صاحب البحر أيضا (قوله بملائم)  
راجع إلى الأربعة كما علم وقد نظم السيد المحوى ما لا يبطل بالشرط الفاسد فقال

فرض نكاح رهس ثم وصية • خلع طلاق ثم ايصا مثلا  
ووصية كالهبة تصدق شركة • اذن لعبد في التجارة قدعلا  
وصية كفالة تعلق رد حاصل • بجوار شرط أو عيب باقلا  
واقالة عقد لامة ككافر • صلح الداعي العدم مع جرح علا  
وحوالة عتق مضاربة كذا • عزل لقاض بالمظالم سريلا  
وكذا الدعوى الاصل فرعا والقضاء • وكاية وامارة من ذي عملا  
فاحفظ نظامي ان أردت تفقهها • في مذهب النعمان كي ترقى عملا

انتهى (قوله اضافته إلى الزمان المستقبل) أي بغير صيغة التعلق فانه قد فرغ منه وفائدة العصة أن المسأجر

والنسب والجور على المأذون نهر والغصب  
وأمان التقي أشياء (وعقد الذمة وتعلق  
الرذبالعيب وتعلقه) بجوار الشرط وعزل  
القاضي (كعزلتك ان شاء فلان  
فببطل الشرط لما ذكرنا أنها كلها  
ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط  
الفاسدة وبقي ما يجوز تعلقه بالشرط وهو  
مختص بالاسقاطات المحضة التي يحذف بها  
كطلاق وعناق وبالالتزامات التي يحذف بها  
كبيع وصلاة والتولييات كقضاء وامارة عيني  
وزيلعي راد في النهر الاذن في التجارة وتسليم  
الشفعة والاسلام وحذر المصنف دخول  
الاسلام في القسم الأول لانه من الاقرار  
ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح تعلق هبة  
وحوالة وكفالة وبراءة عنها بلائم (وما تصح  
اضافته إلى الزمان المستقبل)

يطالب بالامر عند مجيئ الارض لمصاف اليه وليس له وجوب جرحه بل ان يؤجره من غيره وكذا يقال في غيرها وان  
يجوز مباشرة هذه العقود (قوله الاجارة) كما اذا قال آبريت اري هذا واس كل شهر بكذا جاره في قوله هم  
(قوله وفسحها) كما اذا قال له صحت اجرة كذا عند ارضي له احد قولين والعقد اختيار عدم الفسخ شرعا لا  
قوله واذا زارعة والمعاملة) هما في حكم اجارة (قوله وفسحها ولو كانت) له من باب الامتياز  
والاستقاطات فيقولان التعليق فيه لان الامانة لا ترفع من معنى التعليق (قوله الوصية ولو بسا)  
لاسمها لا يمدان الا بعد الموت ويجوز تعليقها وصاها وما انتهى دور (قوله وانفسا واوارة) هم ما نوبة  
وتدوين شخص في راسه ما انتهى (قوله راطق راطق) قد اقول طالعك او عندك رأس الشرح  
(قوله واوقف) فتا الله في صفة الموت - انزع (قوله واربعة) أي فانه لا يصح اضافة او تعديتها  
ذكرت طهيرة - ها (قوله هم ما يحب) كانت له بغيره - التعديل في جميعه فارجعه من التتبعات  
اوله من ارضه طاب وقد يشاء ان ارجعه - تعين روح من التمتع وله راحة فله ان لا يرضى هو عليه  
(قوله كما تعلق بالشرط) ان اصدعه عند تقدمه من ارضه - ان يرضى به بغيره بالشرط (قوله فله فيه من  
معنى التماس) قال في التماس فامره مقامة راحة راحة راحة راحة وهو التماس فهو  
وذا قال بفتح او بفتح - ان اصدعه - فله شاطرة ومراة وواضحة والمراحة والمراحة والمراحة  
شاطرة والمسابقة على الجبل انتهى وكذا ياتي في غيرها (قوله رضى) والله تعالى اعلم بالصواب على قول  
غيره في ونظم العلامة المقدسي ما تصح اصاحته وما لا تصح

• ریات اور فطرت •

[illegible]









المحقق قبل فسخ لحاكم العقد ما قبل في مسئلة الاقامة السابقة فاقده الشرع بل لا (قوله وكذا الدينار والدرهم  
 من الشريعة في ذلك لا تعد مبيعا منع عن الجوهر لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من يده (قوله وكذا يسع احد  
 عشر درهما الخ) اردف هذه المسئلة وار علمت مما قبلها البيان أن صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه  
 بين أن يوجد الجنس في كل من البدين أو أحدهما نهر (قوله وهو ما يرد به بيت المال) لا للزيادة بل لانها دراهم  
 قطعة مكسرة تكون القطعة منها ربحا ونشأوا أقل وبيت المال لا يأخذ الا العالي برهان انتهى مكي (قائدا)  
 قال في الجوهر لا بأس بالاحتياط في التحرز عن الدخول في الحرام انتهى (قوله ويصح بيع الخ) لو قال ويصح  
 بيع مد يون بعشرة دراهم من دانتها دينارها كان أوضع وأخصر (قوله فصح بيعه منه) تطويل بغير فائدة  
 (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) أي ولا تحتاج الى مدة صفة بخلاف المسئلة الثانية ووجه الجواب فيما ذكره  
 أنه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تميزها بالقبض وذلك جائز بما عاين النعمان للاحتراز عن الربا أو ربا  
 انسيئة ولا ربا في دين سقط انما الربا يقع في دين يقع الخطر في عاقبه ولهذا لو صار قارواهم مدينين بدينار دينار  
 مع اقوات الخطر (قوله ان دفع البائع الدينار) قيد في الصورتين انتهى مكي (قوله وتقصا العشرة الخ) قال  
 في الصحاح تقاص القوم اذا خاص كل واحد منهما صاحبه في حساب أو غيره انتهى واشترط التقاص انما هو  
 في الصورة الثانية بل لو لم يتقاص لم تقع المقاصة بينهما اجاعا كذا في الثانية ولا فرق بين أن يكون الدين وجودا  
 قبل عقد الصرف أو حصل بعده على الاصح قال في البحر والحاصل أن الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان  
 بقرض أو غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بأمر باع بشئ من الدينار من بائع الدينار ولو با  
 بعشرة ان لم يجهلا قد اصلا يصير مقاصا باتفاق الروايات وان جعله قاصا فقبضه ربا بان كذا في الدخيرة  
 انتهى (قوله أيضا) يعني أنه لا يترط التقاص كما يترط دفع الدينار في المجلس (قوله استقصانا) وجهه أنهم ما  
 لما تقاصا انتسخ الاول وانعقد صرف آخره مضافا الى الدين فنثبت اضافة اقتضاء وقال الكمال ونحن نقول  
 موجب العقد عشرة مطلقه نصير مضمينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الدين صارت كذلك غير أنه  
 بقص سابق ولا يبالي به لحصول المقصود من التعيين بالقبض بالمساواة على هذا لا حاجة الى اعتبار فسخ العقد  
 الاول بالاضافة الى العشرة الدين به العقد على الاطلاق واذا كان كذا استقصانا أن القياس عدم الجواز وهو  
 قول زفر لكونه استبداد لا يدل الصرف (تنبيه) مما يتعلق بالمقاصة لو كان له ودبعة والودع على صاحبها دين  
 من جنسه لم يصير مقاصا بالدين قبل الاتفاق عليه واذا اجتمعا عليه لا يصير ودبعة مقاصا ما لم يرجع الى أهله  
 بما حدثا وان كانت في يده فاجتمعا على جعلها مقاصا لا يحتاج الى غير ذلك ~~وكم~~ المقصوب كذا ودبعة  
 والدينان اذا كانا من جنسين لا تقع المقاصة بينهما ما لم يمتصا وكذا اذا كان أحدهما حالا والآخر مؤجلا  
 أو غنة والآخر موصوفاً من النفقة للزوج لا يقع مقاصا بالدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون فانه  
 لا يحتاج الى رضائي المقاصة لان دين النفقة ادنى ولا يؤخذ الا على فيه الا بالرضا (قوله وما غلب فضته الخ)  
 أي حكم ما غلب فضته وذهب ~~كم~~ الفضه والذهب الخ الدين نقول الشارح حكاه يرحم الله عن المبتدا  
 والخبر وذلك لان النقود لا تخلو عن قليل غش للانطباع وقد يكون خلبا كما في الردى فيعتبر القليل بالردى  
 فيكون كالمستهلك (قوله وكذا لا يصح الاستقراض بها) الاوضح استقراضه وبعبارة العلامة نوح وكذا لا يصح  
 استقراضه أي استقراض بعض الغالب من كل منهما الا وزنا انتهى (قوله في حكم العروص) مقتضى ذلك  
 أنه لا يشترط القبض ولا يشترط أن يكون الخالص اكثر الا أن يجاب بأن المراد بذلك أنه ليس في حكم الصرف  
 لخالص (قوله فصح بيعه بالخالص الخ) لا وجه للتفريع (قوله من المغشوش) أي من الذهب أو الفضة المغشوش  
 (قوله بخلافه) أي الى خلاف جنسه (قوله بشرط تقاض قبض قبل الافتراق) لانه صرف في البعض لوجود  
 الصفة أو الذهب من الجانبين وبشرط في الغش أيضا لانه لا يميز الا بصرف (قوله في الصورتين) هما بيعه  
 بالخالص وبيعه بجنسه متفاضلا (قوله لسر التميز) قد علمت أن هذا لا يترط قبضه فمفهوم من الغش  
 وأما اشتراط قبض الذهب واخذه فلا نه صرف من الجانبين (قوله أي مثل المغشوش) أي مثل الذهب أو الفضة  
 المغشوش (قوله للربا في الاولين) بزيادة الغش في الاولى وزيادة مع بعض الذهب أو الفضة في الثانية (قوله  
 لاحتماله في الثالث) أي والشبهة في الربا حكم حقيقة الربا من الخطر (قوله لثمنه حينئذ) لانها بالاصطلاح

وكذا الدينار والدرهم جوهر (ويصح  
 بيع درهمين ودينارين بدرهم ودينارين  
 بصرف الجنس بخلاف جنسه (و) مثله  
 (بيع كزبر وكزبر ~~شعير~~ كزبر وكزبر  
 شعير) كذا (بيع احد عشر درهما بعشرة  
 دراهم ودينار) بيع (بيع درهم صحيح  
 ودرهم بن غلة) ينتج قسدا وهو ما يرد به بيت  
 المال ويقبله التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم  
 غلة) للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجوهر  
 (و) بيع من عليه عشرة دراهم دين  
 (من ماله) أي من دانتها فصح بيعه منه  
 (دينار بدينار) اتفاقا وتقع المقاصة بنفس العقد  
 اذا لا ربا في دين سقط (أو) بيعه (بعشرة مطلقة)  
 عن التمييز بدين عليه (ان دفع) البائع  
 (الدينار) للمشتري (وتقصا العشرة) الغش  
 (بالعشرة) الدين أيضا استقصانا (وما غلب  
 فضته وذهب فضة وذهب) حكمه فلا يصح  
 بيع الخالص به ولا يصح بيعه بعضه ببعض الا  
 مقاصا وبارزنا (كذا لا يصح الاستقراض  
 بها الا وزنا) كما مر في باب (والغالب) عليه  
 (الغش منه) في حكم العروص (اعتبارا  
 للغالب) فصح بيعه بالخالص ان كان الخالص  
 اكثر من المغشوش ليكون قدره بمثله والرائد  
 بالغش تامة (وبجنسه متفاضلا) بشرط التقاض  
 بصرف الجنس بخلافه (بشرط التقاض)  
 قبل الافتراق (في المجلس) في الصورتين  
 انظر التمييز (وان كان الخالص مثله) أي  
 مثل المغشوش (أو أقل منه أو لا يدرى فلا)  
 يصح البيع للربا في الاولين ولا احتماله  
 في الثالث (وهو) أي الغالب الغش (لا يتعين  
 بالتميز نراج) لثمنه حينئذ

صارت أمنا فدام ذلك الاصطلاح وجوده تبطل اتمية اقيام المقضى بغيره يبطل العقد بغيره لا كما قبل  
 القبض (قوله نهي به) لانها في الاصل لامة وانما صارت أمنا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بهم سارحت  
 الى أصلها فيبطل العقد بغيره لا كما قبل القبض هذا اذا كانا يعلمان حالها ويعلم كل من المتعاقدين أن الآخر يعلم  
 فان كانا لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدراهم الرأبحة  
 في ذلك الا في المشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج نهر (قوله وان قبلها البعض) قال في النهروان كانت  
 يشبهها البعض ويرددها البعض فهي في حكم الزوف والنهر جنة فيتعلق العقد بجنسها كما هو في الرأبحة  
 لكن يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي يتقبلها وان  
 كان البائع لا يعلم يتعلق العقد على الاروج فان استوت في الزواج جرى التفصيل الذي أسلفناه في كتاب البيع  
 كذا في الفتح والتفصيل هو أنها اذا اختلفت مائة يفسد العقد الا اذا بين في الجمار (والا بجهة) (قوله ونهيه)  
 في نسخة أو وهي أولى (قوله فلم يميز الا بالوزن) لان الفضة والذهب فيه وجودان حقيقة ولم يصير مغلوبين  
 فيجب الاعتبار بالوزن شرعا فأفاده المصنف فلا ينفق العقد بغيره لا كما قبل التسليم ولا يميز بالعين حوى (قوله  
 كغالب الفضة) الأولى أن يقول كالفلسم التقدير (قوله الا اذا أشار اليها كافي الخاصة) قال الحوى  
 في شرحه الا اذا أشار اليها في المباينة يكون ياء لقسرها ووضعا كما لو أشار الى الجباد ولا ينتقض ببيع  
 به لا كما قبل التسليم لانهم لم يميزوا ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون ولا يميزون  
 كذلك من حيث انه لا يشترط في اشار اليها الوزن وان كان العقد لا ينتقض به لا كما قبل الفتح أفاده  
 التبريلاني وعلم ذكر أن الاستثناء راجع الى التبايع والمراد به ما عدا الصرف لذكره كونه بعد (قوله  
 فيصح بالاعتبار الماز) فان بيع بجنسه خلاصه بأن يكون الخالص أكثر والا لان بيع بجنسه حازم تفاضلا  
 وبخلاف جنسه جازم القبض في صورتين (قوله وهو نافق) يقال بعت الدراهم من رباب ذهب بعت  
 ويتعدى بالهمز فيقال أنه ذهبا صابح وانه باق كصاحب لرواج والكساد عدمه انتهى بوح (قوله وكذا)  
 يقال كساد الشيء بكذا من باب قتل لم يقع الله الرغبات فيه انتهى مصباح (قوله ذلك) جواب عما قبله ان  
 الأولى كساد بالتبعية وحاصله أنه أفرد باعتبار المذكور وفيه أن المظف بأو والأولى فيه لأفراد (قوله قبل  
 التسليم للبائع) قيد بذلك لان البائع لو قبضها تم كسدت فلا تقي له بجر وار قد قبض البعض الثمن دون بعض فسد في الباقي  
 حوى (قوله بطل البيع) عند الامام لان الثمن هلك بالكساد لان التمية بالاصطلاح ولم يبق لانه صار سلطة  
 بالكساد والسابع لا تثبت في الدمة الاسما ولم يفسد ذلك في بيع بالثمن (قوله بطل) نصريح عالم من من التثنية  
 (قوله وصحها ببيعة المبيع) صوابه ببيعة الكساد قال العلامة نوح وذا بقى العقد فيجب قيمة الكساد يوم البيع  
 عند أبي يوسف يوم الكساد عند محمد وهو آخر ما يامل الناس به لابي يوسف أن الثمن صار مفسد ونابا لبيع  
 فتعبر فيه يوم البيع ولمحمد أن الانتقال من العين الى القيمة بالكساد فتعبر فيه يوم الكساد قال صاحب  
 الذخيرة والخلاصة والعيني في شرح الكرافتوى على قول أبي يوسف وقال صاحب المحيط والتمه وافائق  
 بتول محمد يفتى رفضا بالناس انتهى وبذلك تم الاجمال الذي في كلامه (قوله بل يتخير البائع) أي ان لم ترج  
 في بلده ان شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته بجر وظاهره أن التخيير انما يثبت لاشترى ادا كسدت في بلده  
 أما اذا راجت فيه او كسدت في غيرها فلا خيار لان العبرة ببلد العقد (قوله بالمظف) أي بالواو في قوله في البيوت  
 (قوله خلافا لما في نسخ المصنف) من حذف الواو (قوله وقد عزاه لهداية) الذي عزاه لهداية بالواو  
 وهذه العبارة لم تذكر في الهداية في شرح هذه المسئلة ولعل ذلك كرها في غير هذا المحل (قوله لوراجت) أي  
 ثانيا (قوله عاد جازا) لو قال بنى على العصة لكان أولى لانه لا يفسخ الا بالفسخ (قوله وعليه) أي على التعليل  
 بقوله لعدم انصاخ العقد بلافسخ (قوله ولو نقصت قيمتها الخ) واذا علم المصنف في غلب الغش اذا كانت  
 قيمتها أو قلت يعلم الحكم بذلك فيما غلب نقده بالاولى أفاده أبو الهود (قوله وعكسه) لاحاجة اليه  
 لانه يتقدره يستغنى عن القاء بعد (قوله وازدادت) عطف تفسير (قوله وبطاب) بالبناء للمجهول (قوله  
 العيار) المراد به المقدار المذكور وقت العقد ولا نظر الى زيادة قيمته بعد (قوله لانه لو باع دلال) وكذا لو وكل  
 رجلا يشتري له فلوسا بدراهم فاشترها وقبضها تم كسدت قبل تسليمها الى الموكل فهي لا موكل وان كسدت

(والا بريح) (نهي به) كرامة وان قبلها البعض  
 وكذا يوسف فيقه أو العقد بغيره زيانا لم  
 البائع بماله والرافعة جيبه (و) مع  
 (المباينة والاستقرار من بياروج منه) عاد  
 بالمعرف في الانص فيه فان راج (وزنا) فيه  
 (أو عددا) فيه (أو بوجها) فيبطل  
 (والمد اوى) عنه ونقصه وذهب (كغالب  
 الفضة) والذهب (في تبايع واستقراض) فلم  
 يميز الا بالوزن الا اذا أشار اليها كافي  
 الخاصة (و) أشار في الصرف فكغالب غش  
 مبيع مع بالاعتبار الماز (اشترى شيئا) بغالب  
 الفضة وهو ناهو (أو بفلسم نافقة فكسدت)  
 ذلك (فبطل التسليم) للبائع (بطل) البيع  
 (كما لو انطقت) من أيدي الناس فانه  
 قال كسادا وكسادا (كساد الدراهم لو كسدت  
 أو انطقت بطل وهو ناهو ببيعة المبيع وبه يفتى  
 رفقا بالناس بجر وخفاق) (و) هذا الكساد  
 أن تترك المعاملة لجهل جميع البلاد (ولو  
 راجت في بلد ما لم يبق طل بل يتخير البائع  
 لهداية (و) هذا الاضطراب عدم وجوده  
 في السوق وان وجد في يد العياره وفي  
 البيوت كذا (و) هذا العيب وابن الملقن  
 بالمطاب خلافا لما في نسخ المصنف وقد عزاه  
 لهداية ولم أره فيها واقعه أعلم وفي البازنية  
 لوراجت قبل فسخ الاتع المبيع عاد جازا  
 لعدم انصاخ العقد بلافسخ وعليه فتقول  
 المصنف بطل البيع أي ان البائع ولاية  
 فصدقه والله الوفاق (و) فيسب بالكساد لانه  
 لو نقصت قيمته قبل القبض فالبائع على حاله  
 اجاعا ولا يتخير البائع (و) كذا (و) لو فلت  
 قيمتها وازدنت فكذلك البائع على حاله  
 ولا يتخير المشتري وبطاب بغير ذلك العيار  
 الذي (ان) وقع (وقت البيع) ففتح وقيد  
 بقوله قبل التسليم لانه لو (بائع دلال)



قبل أن يقبضها الوكيل فقبضها بعد فبي للوكيل انتهى مكي (قوله وكذا فضولي) أي ثم أجاز صاحب المتاع  
البيع بقربة قوله لأن حق القبض له وقوله لا يفسد البيع إذ لو لم يجزه فسد البيع وليس له حق القبض (قوله  
بغير إذنه) الذي في العتيق باذنه وهو الظاهر لأن الدلال إنما يبيع بالأذن ولعل هذا هو الباعث لذكر الشارح  
قوله وكذا فضولي فذكره ليبراً به قوله بغير إذنه (قوله وصح البيع بالفلوس المأفقة) لأنها نوع من أنواع المال  
كالدراهم حتى لو هلكت قبل القبض لا يفسخ العقد ولو استبدل بها جاز حوى (قوله وإن لم تبين) لأنها أثمان  
والثمن النقد لا يجب تعيينه بل لو عين لا يتعين إلا إذا قال أوردنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ ينطبق الحكم بعينها  
أفاده المصنف (قوله كساع) الأولى قول المصنف لأن ساع (قوله رذم مثل أفلس القرس الخ) محل الخلاف فيما  
إذا هلكت ثم كسدت أم لو كانت باقية عنده فاه يرتد عنها اتفاقاً غير بلاية عن شرح المجمع ومثل الأفلس  
ماذا استقرض غالب الفس وانظر حكم ما إذا اقترض فضة خالصة أو غالبية أو - أو بة بغير ثم كسدت هل هو  
على هذا الاختلاف أو يجب رد المثل بالاتفاف انتهى أبو السعود (قوله يوم الكساد) عبارة التهر في آخر وقت  
تفادها وهو أظهر راتهي حلي (قوله دالمهما) أي دليل المصاحين (قوله في اختياره وإلهما) أي من حيث  
إيجاب القيمة لكن عند أبي يوسف يجب قيمته يوم القبض وعند محمد يوم الكساد وقول محمد انظر للجائين  
وفي الخاتمة والفتاوى الصغرى والبرازية الفتوى على قول محمد وفقاً باناس انتهى ذكره العلامة نوح وكذا  
الخلاف إذا اقترضه طعماً ما بالعراق ثم أخذه بكرة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد يوم الخصومة  
نهر (قوله مثلاً) الأولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد وكذا بثلاث درهم أو ربعه وإن كان راجعاً  
إلى قوله بنصف درهم - فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ (قوله وهو الأسع) وقال محمد  
لا يجوز (قوله للعرف) هذه العلة ذكرت لعدم الجواز على قول محمد وعلة قول الثاني ما ذكره الزيلعي بقوله لأنه  
معلوم عند الناس ولا تمارت قيمة الفضة من الفلوس انتهى (قوله ومن أعطى صيرفياً) أشار بإعطى إلى القبض  
وقد قبل في الصرفة قال والحاصل أنه إن تفرق قابيل القبض فسد في النصف إلا أنه لكونه صرفاً لا في الفلوس  
لأنها بيع فبكتي قبض أحد البدين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراق بطل في الكل للافتراق  
عن دين بدين (قوله كبيراً) الأولى كاملاً (قوله ولو كثر رفظ النصف) بأن قال أعطى بفضة فلوساً ونصفه نصفاً  
الاجبة بطل في الكل على قياس قوله وعند محمد أصح في الفلوس وبطل فيما قابيل الفضة ولو كثر العقد فقال  
أعطى بفضة فلوساً أو أعطى بفضة نصفاً واجبة جازي الفلوس وبطل في الفضة بالاجماع ونقاه في الشرية لالة  
(قوله وبنا زر) أي من أول البيوع إلى هـ (قوله مبيع بكل حال) أي قول بيجزه أولاد خلف عليه الباء أولاً  
وقد يقال في بيع المضايضة كل من السلعتين مبيع من وجهه وعن من وجهه (قوله كذايات) غير القدين  
بهر (قوله فإن اتصل بها الباء) الذي في المعرفان كان معينا في العقد كان مبيعاً والواحد به الباء وقول  
ببيع فهو وعن (قوله وأما الفلوس فإن راجحة) يستفاد من المعرفان أنهما قسم رابع حيث قال وعن بالاصطلاح  
وهي سلعة في الأصل كالفلوس فإن كانت راجحة فهي عن والأفلية انتهى (قوله ويصح الاستبدال به)  
أي بأن يتصرف فيه وبأخذ به (قوله وهكذا) أي ويبطل البيع به لا كذا لا يصح الاستبدال به (قوله كما تقر)  
أي في باب الربا (قوله تذييل) هو عبارة عما جعل آخر الكلام وله تعلق به فهو - - - - - مراد به اسم المفعول  
(قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردا انتهى عنها قال بعضهم تفه بها أن يأتي الرجل  
المتاجر إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقتراض طمعاً في فضل لا يناله بالمقرض  
فيقول لا أقرضك ولا يمكن أي هذا الثوب ان شئت بائني عشر درهماً ما قيمته في السوق عشرة لبيع  
في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه بائني عشر درهماً ما ثم يبيعه المشتري في السوق  
بعشرة فيحصل الرب الثوب درهماً بهذه التجارة ويحصل للمشتري قرص عشرة وقال بعضهم تفه بها أن يدخل  
بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بائني عشر درهماً أو يعلم اليه ثم يبيع المقرض من الثالث  
الذي أدخله بينهما بعشرة ويسلم الثوب إليه ثم إن الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض  
بعشرة ويسلم الثوب إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها لصاحب المقرض فيحصل أطالب المقرض عشرة دراهم  
ويحصل لصاحب الثوب عليه ثمانية عشر درهماً كذا في المحيط وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العينة جائزة

وكذا فضولي (متاع الغير بغير إذنه بدرهم  
معلومة واستوفاهما فكسدت قبل دفعها إلى  
رب المتاع لا يفسد البيع) لأن حق القبض  
له عتيق وغيره (وصح البيع بالفلوس المأفقة  
وإن لم تبين) كالدراهم (وبالكساد لا حتى  
بعينها) كساع (ويجب) على المستقرض  
(رذ) مثل (أفلس القرض إذا كسدت)  
وأوجب محمد قيمته يوم الكساد وعليه الفتوى  
ببرازية وفي التهر رناً خير صاحب الهداية  
دالمها واطاهر في اختياره وإلهما (اشترى  
شياً بنصف درهم) مثلاً (فلوس مع) بلايان  
عندها العلم به (وعليه فلوس تباع بنصف  
درهم وكذا بثلاث درهم أو ربعه وكذا لو اشترى  
بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس جاز) عند  
الثاني وهو الأصح للعرف كافي (ومن أعطى  
صيرفياً درهماً) كبيراً (فقال أعطى به نصف  
درهم فلوساً) بالنصف صفة نصف (ونصفاً)  
من الفضة صغيراً (الاجبة مع) ويكون  
النصف الاجبة بمنزلة وما بقي بالفلوس ولو كثر  
لفظ نصف بطل في الكل لا في الباء (و) بما  
تقرضه ران (الاموال ثمينة) الأولى (عن  
بكل حال وهو القدان) معبته الباء ولا  
قول بيجزه أولاً (و) الثاني (مبيع بكل  
حال كذايات والدواب) الثالث (عن من  
وجهه مبيع من وجهه كذايات) فان اتصل  
وجهه مبيع من وجهه كذايات (فان  
بها الباء فمضى ولا يفسخ وأما الفلوس فان  
رأى بجهة فكسدت ولا يفسخ مع (و) الثمن (من  
حكمه عدم اشتراط وجوده في ذلك العقد  
عند العقد وعدم بطلانه) أي العقد (بإلاكه)  
أي الثمن (ويصح الاستبدال به في غير الصرف  
والسلم) لا فيهما (وحكم المبيع خلافاً) أي  
الثمن (في الخل) حيث شرط وجود المبيع في  
ملكه وهكذا ومن حكمه ما وجوب ات - وي  
عند المقابلة بالجدس في استدرات كذا تقر  
به تذييل في بيع العينة

ما جور من عمل بها حكد في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قاي كمال الجبال ذم اختراعه  
 أكله الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا تباعدتم بغيره واتبعتم اذناب البقر ذلتم وظهور عليكم عدوكم قال في  
 الفتح ولا كراهة فيه الا خلافاً الاولى انتهى أي لما فيه من الاعراض عن مبرة لتعرض انتهى (قوله ويأتي متنا  
 في الكفالة) فلا فائدة حصلت بذكره في هذا التذنيب فالاولى أن يقول بقي بيع العينة أي بقي من أقسام الباعث  
 بيع العينة (قوله وهو أن يظهر اعتدال ولا يريد الخ) قال في شرح المسار للشيوخ زين عن المغرب أن التلمذة أن يأتي  
 أمر باطنه خلاف ظاهره وهي انما تكون من اضطرار ولا يكون مقارناً في اليد وط صورته أن يقول ألقى  
 البسك داري ومعه ناه جعلتك تظهر الاتمك بجاءك من صيانة ملكي وقال في الهندية التلمذة هي العقد الذي  
 يفتحه بضرورة أمر فيصير كالمذوق إليه وأنه على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون في نفس المبيع وهو أن يقول  
 لرجلي لقي أظهر أني بعت داري منك وليس بيع في الحقيقة أي يتاويشده على ذلك ثم يبيع في الظاهر في البيع  
 باطل والثاني أن تكون التلمذة في البديل نحو أن يتفق على السر أن الثمن ألف ويتبايعا في الظاهر بألفين فانتم  
 المذكور في السر ويصير كأنهما هزل في الزيادة وروى أبو يوسف أن الثمن هو المذكور في الظاهر والثالث أن  
 يتفق في الباطن أن الثمن ألف درهم ويتبايعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد القياس أن يبطل العقد في  
 الاستحسان بصح عانة دينار كذا في الحواوي ولو اتفقا أن يقررا ببيع لم يكن فخر بزيادة وباطل ولا يجوز باجارتهم ما  
 كذا في الحواوي انتهى وفي عبارة الشارح غرض هذا أيضا (قوله بلحاظ اليد) باللام المفعول (قوله ونقلت عن  
 التلويح) أي في بحث الهزل من العوارض انتهى في حاشي وفي المذاور التلمذة كالهزل لا ينفي الإلهية فان نواضا  
 على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي على عدم الاعراض بفسد البيع وان اتفقا على الاعراض عن  
 المواضعة فالبيع صحيح لازم والهزل باطل وان اتفقا على أنهم لم يحضروا ما نفي أو اختلاف في البناء والاعراض  
 فالعقد صحيح عند أبي حنيفة وان كان ذلك في القدر أي في ألف وألفين فان اتفقا على الاعراض كان الثمن ألفين  
 وان اتفقا على أنهم لم يحضروا ما نفي من البناء والاعراض أو اختلاف في الهزل باطل والتسمية صحيحة عنده  
 وعندهما العمل بالمواضعة واجب ولا فائدة في الهزل باطل وان اتفقا على المواضعة فالثمن ألفان عنده  
 وعندهما ألف وان كان ذلك في الجنس أي نواضا على أن الثمن مائة دينار تلمذة وانما هو ألف درهم في البيع  
 جائز على كل حال اتفقا انتهى بتصرف (قوله ثمانية وسبعون) لأن المتعاقدين إما أن يتفقا أو يختلفا  
 فالإتفاق إما على اعراضهما وإما على بناءهما وإما على دخولهما وإما على بناء أحدهما واعراض الآخر أو ذهابه  
 وإما على اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى أحدهما لغيره قد يكون  
 إما اعراضهما وإما بناءهما وإما ذهابهما وإما بناءهما مع اعراض الآخر أو ذهابه وإما اعراضه مع بناء الآخر  
 أو ذهابه وإما ذهابه مع بناء الآخر أو اعراضه بغير تسمية وعلى كل تقدير من التقادير الستة يكون اختلاف  
 الخدم بأن يذعي إحدى الصور اثنتان نقلها الحاشي (قوله ملحمة الخ) قد علمت بعض تفاسيده مما تقدم عن  
 الهندية والمذاور (قوله فالتذنيب) لأنه لأنه الأصل (قوله فالتلمذة) لأن التلمذة لا تثبت خلاف الظاهر  
 (قوله ولو تباعد الخ) هذا من جملة أقسامه المتقدمة وقد علمت التفصيل من عبارة المذاور ولا بد من ذلك والذم لا  
 يترتب على الاسرار بدونه فائدة (قوله والا فلازم) بأن اتفقا على الاعراض أو اختلافاً أو لم يحضروا ما نفي كما يناد  
 من عبارة المذاور السابقة فتدبره ولم يحضروا ما نفي هو من جملة هذه الصور الثلاث والبيع لازم فيها ولا وجه  
 لبطاله وأهل في المذمومة قولين (قوله قلت متناه الخ) وجه الإفادة أنه في بيع التلمذة لا يبطل إذا اعترف ببناء  
 العلانية عليها والالزام فيفيد أنه لو صدر ذلك على وعد بالوفاء ولم ينفذ بالوفاء لم يلزم فيه شيء ذلك في الرماء  
 الآن هذا المقادير لا يظهر مما تقدم (قوله على أنه إذا رجع عليه الثمن الخ) بذكر هذا في التصدير لا يتأق قوله بعد ثم إذا  
 ذكر البيع فيه الخ فالاول حذفه ليتأق اختلاف (قوله يا من المصاد) أي إلى راحته عند انقضاء ماقبسه (قوله بيع  
 الامانة) أي البيع الذي صدر بين المتعاقدين على وجه الامانة أي التأمين من كل لصاحبه فأن رب الدراهم  
 أتمه عليها فدفعها له ورب المبيع أتمه عليه لوجود الشرط فدفعه اليه (قوله يبيع الاطاعة) أي الطواعية  
 لصدورها بينهم ما يدفع المبيع ان جاء بثلث (قوله لم يكن رهناء) لأن كلاهما عقد مستقل شرعاً لكل منهما أحكام  
 مستقلة انتهى ذكر (قوله ثم إذا ذكر الفسخ فيه) أي شرطاه فيه وبه عبر في الدور (قوله أو قبله) الذي في الدور

ويأتي متنا في الكفالة ويبيع التلمذة ويأتي  
 متنا في الاقراء راره وأن يظهروا عقدا  
 ولا يريداه بلحاظ اليد لمخوف من تدويره وليس  
 يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما يسطه في آخر  
 شرح على المسار ونقلت عن التلويح أن  
 الاقراء ثمانية وسبعون وبعدها يبيع منه مائة  
 فملا آخر الاقراء مائة يبيع بالخيار ووجه له الباطل  
 غير لازم ذل يبيع بالخيار ووجه له الباطل  
 فاسد ولو اذم أحدهما يبيع التلمذة وأكر  
 الآخر فالقول المذموم المذموم المذموم ولو اذم  
 أحدهما قبل ولو برهنه في التلمذة ولو اذم  
 في العلانية ان اعترف ببناءه على التلمذة  
 فالباع باطل لانه فهو ما أنتم ما هزل ولا  
 فالباع باطل لانه فهو ما أنتم ما هزل ولا  
 ولازم ولو لم تعذرهما مائة فالباطل على  
 الطاهر متنية قلت مفاده أنهم لو نواضا  
 على الوفاء قبل العقد ثم قد اتفقا على الوفاء  
 الوفاء فالحق جاز ولا عبرة للمواضعة وبيع  
 الوفاء صحته كونهما لا الدور وصورة  
 أن يبيع المدين بألف على أنه إذا رجع عليه  
 الثمن رجع عليه المدين ووجه الشافعية بالمر  
 المادوسه مصر ببيع الامانة وبالتمام  
 الاطاعة قبل دورهم فبهم زواله وفيل  
 يبيع بعبد الاطاعة في وفي الاطاعة وفيل ان باطل  
 عن النهاية ووجه الفتوى وفيل ان باطل  
 البيع لم يكن رهناء إذا ذكر الفسخ فيه



أرزماء غيره لم كان بيعا فاسدا ولو بعدد على وجه الميعاد جاز ولم أر فيه لأن المواقف قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كافي الكافي والحانية وأقره  
خسرو هنا والمصنف في باب الإكراه وابن المالك في باب الأمانة بزيادة وفي الظهيرة لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق بالعقد عند أبي حنيفة ولم يذكره في مجلس  
العقد أو بعده وفي البرازية ولو باعه لا يشر ١٤٤ باتا توقف على إجازة مشترية وقا ولو باعه المشتري فالبائع يورثه حتى الاسترداد وأخاف في الشرع ليلية

أن ورثة ~~مكل~~ من البائع والمشتري تقوم  
مقام مورثه نظر الجانب الرهن فليحفظ ولو  
استأجره باعه لا يلزمه الإجراء رهن حكما  
حتى لا يحصل الاتعاض به قلت وفي فتاوى  
ابن الشلبى إن صدرت الإجارة بعد قبض  
المشتري المبيع وقا ولو للبائع وحده فهي  
معدومة والإجارة لازمة للبائع طول مدة  
التوابع انتهى فتنبه قلت وعليه فلو ضمت  
المدة وبقي في يده فأفتى علماء الروم يلزم  
أجر المنزل ويسمونه بيع الاستغلال  
وفي الدور صحيح بيع الوفاء في العقار  
استصحبنا واختلف في المنقول وفي الملتقط  
والمنية اختلفنا أن البيع بات أو فاجدة  
أو هزل فاقول لم يدعى الجدة والبيات  
الابقرينة الهزل والوفاء قلت لكم ذكر في  
الشهادات أن القول لم يدعى الوفاء استصحبنا  
كما سيجي فليحفظ ولو قال البائع بعثت بيعة  
باتا فالقول له إلا أن يدل على الوفاء بنقصان  
التمن كثير إلا أن يدعى صاحبه تغير السعر  
وفي الأشياء في أواخر فاعلم العادة محكمة  
من المية لو دفع غزلا إلى حائك لينسجه بالنصف  
بوزن مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في  
آخرها عن إجارة البرازية أن به أفتى مشايخ  
بلخ وخوارزم وأبو علي اللخ في أيضا قال  
والفتوى على جواب الكتاب للطحا لأنه  
منصوص عليه فيلزم إبطال الرهن وفيها من  
البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء  
أنه صحيح لحاجة الناس قرارا من الرباد قالوا  
ما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال  
والحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف  
الخاص ولو سكن أمتي كثيرا باعتباره فأقول  
على اعتباره ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في  
بعض الأسواق من خلوة الحرات لا يلزم  
وبعض الخلو في الحوت موت حقه فلا يملك  
صاحب الحانوت أخراجه ثم أورد إجارتهما  
أخبره ولو كانت وقفا وكذا أقول على اعتبار  
العرف الخاص قد تعارف الفقهاء لزول  
عن الوظائف بحال يعطى أصا بها فيبني  
الجواز وأنه لو نزل وقبض منه المبلغ ثم

بدل هذا أو تلفا بلفظ البيع بشرط الوفاء (قوله كان بيعا فاسدا) لأن البيع يفسد بشرط الفسخ فيه ولا يعمل  
بزعمهما في الأخيرة (قوله يلحق بالعقد عند أبي حنيفة) أي ولا يلحق عنده ما أي فسخه فسادا على  
قوله ولو ذكر الشرط بعده (قوله ولو باعه لا يشر) أي لو باعه البائع لم يشر آخر (قوله توقف على إجازة مشترية) لتعلق  
حقه به (قوله فالبائع يورثه حتى الاسترداد) نظر الجانب الرهن (قوله إن ورثة كل من البائع) تعقب بما ذكره  
أحمد بن يونس في فتاواه من أنه إذا مات البائع تنقطع حكم الشرط بموته لأنه يبيع فيه أقاله وشرطها بقاء  
المتعاقدين ولأنه غير له خيار الشرط وهو لا يورث انتهى أبو السعود والذي في الهندية عن جواهر الاختلاط  
بائع كرمه من آخر بيع الوفاء رتبة أيضا ثم باعه المشتري من آخر عابا بنا وسلم فالبائع أن يخاصم المشتري  
الثاني ويسترد منه الكرم وكذا إذا مات البائع والمشتريان لكل ورثة فلورثة المالك أن تنقصه من أيدي  
ورثة المشتري ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا بما أذى من الثمن إلى بائعه في زكته التي في أيدي ورثته ولورثة  
المشتري الأول أن يستردوه ويحبسوه بدين ورثتهم إلى أن يقضوا الدين انتهى وأيسر بعد النص إلا الرجوع إليه  
(قوله ولو استأجره باعه الخ) هذا بناء على أنه رهن (قوله قلت وفي فتاوى ابن الشلبى) هذا الذي ينبغي اعتقاده  
نظرا إلى أنه يبيع وفي الشرع ليلية في بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو أنه فاسد في بعض  
الاحكام حتى ملك كل منهما ما الشفع وصح في بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع ورهن في حق البعض  
حق لا يملك المشتري يبعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد ذلك ينبغي أن لا يعدل في الاقتضاء عن القول  
الجامع انتهى ونقله أبو السعود ودون من جملة انزاله ومنافعه إجارته وأخذ أجره وما ذكره خير الدين في فتاواه من  
عدم جواز إجارته فقد بناء على القول بأنه رهن وأخاف أنه لا يجوز إجارته منه قبل قبضه اتفاقا (قوله ولو باعنا  
وحده) أي ولو كان القبض للبائع وحده بأن لم يدع يورثه فان القبض في كل شيء بما يناسبه وظاهره أنه لا يضر  
شغل البائع الأرض (قوله وعليه) أي على ما ذكره ابن الشلبى (قوله فلو مضت المدة) أي مدة التوابع (قوله  
وفي يده) أي يد البائع (قوله ويسمونه) أي هذا البيع أهل الروم (قوله واختلف في المنقول) وعلى القول  
بالعفة فيه لا يعمل لكل من البائع والمشتري وطول الأمانة المبيدة وفاء لتعلق حق كل منهما بها فكانت في معنى المشتركة  
وكذا لا يعمل لكل واللبس إذا كان مأكولا أو لم يوسا انتهى ولا تثبت فيه شفعة للشفيع إذا كان المبيع عقارا  
أبو السعود عن الأشياء وعلمه القهستاني بأن حق البائع لم ينقطع أصلا وإذا بيعت دار بجوارها فبيع وقا  
أخاف في الهندية أن الشفعة تثبت للبائع فانه نقل عن فتاوى أبي الفضل مدلل عن كرم بيد رجل وامرأة باع  
المرأة نصيبها من الرجل واشترطت أن يلقى جارتها بالقرى ردة عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة فيه شفعة  
قال ابن كان البيع يبيع معاملة ففهم الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من المصكرم في يدها أو في يد الرجل كذا  
في المحيط انتهى (قوله جذا هزل) أي قال أحدهما أنه جذا وقال الآخر أنه هزل (قوله الابقرينة الهزل) أي  
قرينة تدل عليه بأن كان الثمن شيئا غليلا بالنسبة إلى المبيع (قوله ولكنه) أي صاحب الملتقط (قوله استصحبنا)  
فيحمل ما ذكره على القياس (قوله كما سيجي) أي في الفروع قبل باب الاختلاف في الشهادة حيث قال  
وفي الملتقط اختلاف في البيع والرهن فالبيع أولى وإن اختلفنا في البيات والوفاء فالوفاء أولى استصحبنا ما انتهى  
وذكر السيد فاسر الدين أن في المسئلة خلافا ولو أقاما بينه وبينه فقيمة الوفاء أولى لأنها خلاف الظاهر ذكره البيهقي  
(قوله ولو قال البائع الخ) يفتى عنه من قبله (قوله إلا أن يدل الخ) هذه قرينة الوفاء التي ذكرها سابقا (قوله  
الأذن يدعى صاحبه) وهو مدعى البيات أي وقد أثبت وحذر (قوله ثم نقل) أي الشيخ زين في آخر هذه القاعدة  
(قوله قال) أي الشيخ زين (قوله والفتوى على جواب الكتاب) وهو عدم الجواز جوى والمراد بالكتاب عند  
الإطلاق التدوير في عرف الفقهاء أبو السعود وفي الحلبي أن المراد ببسوط محمد كره في قول عبارة الأشياء  
ويجوز عنه بالاصل (قوله للطحا) أي جوازه في مسألة الطحا إذا استؤجر ليطحن البر من لا يعضه وقوله  
للمطحا لم يذكر في الأشياء وزيادته لا يضر (قوله لأنه منصوص عليه) أي عدم الجواز أنا أخوذ من جواب  
الكتاب منصوص عليه بانتهى عن فقير الطحا أي ومسئلة النجاش في معناه أخافه الجوى (قوله وفيها)  
أي في البرازية وهو من كلام الشافعية (قوله ثم قال الخ) يفتى عنه أنه حذف كلامها منها وليس كذلك بل الحذف  
قبل قوله وقالوا وقال ثم قال قالوا ما ضاق ويحذف ثم من هنا لا ما باب المحر (قوله فأقول على اعتباره) قد تقدم

أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله قلت وأيد في زواجر الجواهر عراقي واقعات الصرصري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى الكلام  
أمره للتأضي فأمره القاضي بقتله وإجارته ففعل المتولى ذلك وحضر القاتب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلوة فهو أولى بخلوة أيضا وله الخيار في ذلك فان شا  
فسخ الإجارة وسكن في مكانه وإن شاء أجازها ويرجع بخلوته على المستأجر ويؤمر المستأجر إذا دل أنه ان رضي به ولا يؤمر بالخروج من المكان انتهى بلفظه والله أعلم

الكلام على ذلك مستوفى أول كتاب البيوع وواقعه تعالى أعلم واستعفراقه العظيم

(كتاب الكفالة)

(قوله لكونها فيه غالباً) نعم غالباً تكون بالنظر أو المبيع بجزءه الأول حذف اللام (قوله وليكونها بالامراخ) قال في البحر بعد ذكر المناسبة للمبيع عمومها بالمناسبة الأولى ومناسبتها للصرف لأنها تكون آخر عند الرجوع معارضة عما ثبت في الذمة من الأثمان انتهى ولو لم يكن مسلكه لكان أولى لاعتبار كل مناسبة في جهة (قوله هي ائمة الضم) وفي نسخة هو قال ابن الأنباري تكفلت بالمال التزمت به وألزمته نفسي وقال أبو زيد تكفلت به وكفيل بمعنى وفارق اللث فقال الكفيل الضامن والكافل هو الذي يعول انساناً ويتفق عليه والكفل الضم من الأبر أو الأثم والكفل بفتح السين المجزوف المقرب التركيب دال على الضم والتضمن انتهى فعنها لغة الالتزام وهو معنى العمل والضم أيضاً (قوله وتثليث الفاء) ظاهره أن ابن القطاع ذكر ذلك وليس كذلك وعبارة البحر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كدلاً من باب قتل وكفولاً أيضاً والاسم الكفالة وحكي أبو زيد سمعنا من العرب من بابي تعبد وقرب وحكي ابن القطاع الخ انتهى حلي (قوله ضم ذمة الكفيل الخ) الضم الجمع والذمة العهد والأمان والضمان وقواهم في ذمتي كذا أي في ذماتي مصباح وفي التحرير والذمة وصف شرعي به الأهمية لوجوب ماله وعليه انتهى ثم هذا الوصف غير العقل بل انما هو لمجرد دفعهم الخطاب والوجوب مبني على ذلك الوصف المسمى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه ومعنى قواهم ثبت في ذمته كذا الوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف جهلوه بغيره فافهم يستفرد لوجوب ماله دالة على كمال التعلق وإشارته إلى أن هذا الوجوب باعتبار العهد والميثاق المأثري بجزءه حوى (قوله في المطالبة) وقيل إنها الضم في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوطه عن الأصل ولم يذبح عن الشارحون لهذا الاختلاف ثمرة فأتى الانساق على أن الدين لا يستوفى إلا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن جهة الدين له حقيقة ويرجع به على الأصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل مع أن الشراء بالدين من غير ماله عليه لا يصح ويمكن أن يقال تطهر فيما إذا حلف الكفيل أن لا دين عليه لا يثبت على المص ويثبت على الضعيف انتهى بحر (قوله كفصوب وقصوه) قال الزياهي هي في الأصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة بأعيان مضمونة وقصور الكفالة بهما وذلك كالقصور والمهور وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وقصور ذلك وكفالة بأعيان هي أمانة غير واجبة لتسليم ذلودائع والمضاربات والشركات ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم أي ابتداء على من هي في يده فلا تصح الكفالة به أصلاً أي لا ينفقه أو لا ينفقه أو كفالة بأعيان هي أمانة واجبة التسليم كالعارية أي إذا انتقلت مدها والمستأجرة أربعين مدهم وقصورها بالمبيع فان الكفالة به لا تصح وبقيها تصح انتهى نقه أبو السعود (قوله كما سيحى) أي في كفالة الدين انتهى حلي (قوله نعم ذلك) أي الأقسام الثلاثة (قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والأفواه يشتر أن يعبر مقابل الدين انتهى حلي (قوله لانه محل الخلاف) فأنهم اختلفوا هل يثبت الدين في ذمة الكفيل أولاً أم حلي وقد سلف (قوله وبه) أي بالاطلاق في المطالبة (قوله عمار كرهه ملاحسرو) حيث قال حلي ضم ذمة إلى ذمة في مطالبة النفس أو المال أو الزمان ولا وجه لما ذكره لأن غاية ما فيه أن ملاحسرو ذكر نوع المطالبة (قوله ولم يجعل الثاني) أي أبو يوسف الثاني أي القول ركناً لجعلها متم بالاجتناب وحده المال والنفس واختلف على قوله فتقبل تتوقف على اجرة الطالب وقيل تنفذ وللعالم الرذوة والخلاف فيه إذا مات المكفول له قبل القول فن قال بالتوقف فان لا يؤخذ الكفيل انتهى بحر (قوله أو مالا) حينئذ لا يشترط أن تكون العين مضمونة بنفسها كالقصور أو بغيرها كالبيع (قوله فلم تصح محدولا قود) لانه لا يقامان على الكفيل بل على الجاني (قوله كونه صحيحاً) الدين الصحيح هو الذي لا يقطع إلا بالاداء أو الإبراء (قوله لا يقطعونه مطلقاً) هذا الشرط في الأصل قال في البحر وأما شرائط الأصل فالقول أن يكون قادراً على تسليم المكفول به إما بحسه أو بوائبه فلا تصح الكفالة من ميت مفلس (قوله ولا ضمناً) محترز قوله صحها وقوله ~~بديل~~ كناية عن ضعفه وذلك أنه يقطع بالتجهيز (قوله وفقة زوجة قبل الحكم بها) أي وأتراضى عليها حوى ومناهره من جهة الضعيف وليس كذلك فانم لا تكون ديناً أصلاً إلا بالقتال أو الرضا فهو مالا لغيره انق ثم الذي هو منه يوم قوله

(كتاب الكفالة)

مناسبتها للمبيع لكونها فيه غالباً وتكونها بالامراخ ومعارضة انشاء (هي) لغة الضم وحكي ابن القطاع كفلته وكفلت به وضمته وتثليث الماء ونحوها (ضم ذمة) الكفيل (الذمة) الأصل (في المطالبة مطلقاً) ينفق أو يدين الأصل (في المطالبة) لأن المطالبة أو عين كصوب ونحوه كما سيحى لأن المطالبة نعم ذلك ومن تزعمها بالضم في الدين انما أراد تعريف نوع من أنواع الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه يستتبع عمار كرهه ملاحسرو (وركنها الجواب وقول) بالاطلاق لا قول يجعل الثاني ركناً (وشرطها كون المكفول به) نقه أو مالا (محدولا قود) (ووالدين كونه صحيحاً فائماً) لا يقطعونه مطلقاً (ووالدين ولا ضمناً) كبدل كناية وفقة زوجة قبل الحكم بها



فأما لو قال ودين ميت فليس لاستتم الامتة ويكون مثالا لساقة بالموت (قوله في اليس ديناً أولى) لو قال  
ولا ضيقاً كبذل كناية عن ديننا كنفقة زوجة قبل الحكم بها أو الرضا لكان أولى وإلى ذلك يرشد ما في النهر  
(قوله بما هو على الاصيل) نعم أو مالا) الاولى زيادة أو عينا أو تسليم أي ثبوت مطالبة الكفيل بماعلى الاصيل  
فان كان عليه دين طرب بكفه الكفيل ان كان واحداً وان كانا اثنين طوب كل واحد منهما وفي الكفالة  
بالنفس يطالب باحضاره ان أمكن كما سيأتي والكفيل بالعين مطالب بتسليمها حال قيامها ويدها حال هلاكها  
وبالتسليم يطالب به بارب الفل جميعاً انتهى بجهراً فأدب قوله بما هو على الاصيل أن الاصيل والكفيل في كفاية  
النفس يطالب كل منهما بالنفس اذا المطالب بالمال عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه حاله مسكين وقيل  
المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل النفس (قوله واهله من هو أهل التبزج) بأن يكون عاقلاً بالغاً  
وهما شرطان لا انعقاد حر وهو شرط النفاذ ويؤاخذ بها العبد بعد العتق وبقي من شروط الاصيل أن يكون معلوماً  
فلو كفل بماعلى واحد لم يصح ولا يشترط فيه أن يكون حرّاً عاقلاً بالغاً وشرط المكفول له أن يكون معلوماً ووجوده  
في المجلس وهو شرط انعقاد وان يكون عاقلاً لا حرّاً فأقاده الشيخ زب (قوله الا اذا استدان له وليه) أو ربه به نهر  
أي في نفقته (قوله وأمره أن يكفل المال) قيد بالمال لانه لو أمره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قد زعم  
من غير شرط فالشرط لا يزده الاثماً كبذل فذكر متبرعاً أو ما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب أو الوصي  
فلم يكن عليه فكان متبرعاً عليه فلم يجز بجهراً (قوله ومساواة) أي فاد قوله فيصح (قوله ولولاها الطولب الولي) فيه  
أن الولي لا نسقط عنه المطالبة بكفاية الصبي وبعبارة النهر ولولاها لكان الطولب الماعلى الولي وهي مسألة  
(قوله ولا من مريض الا من الثالث) لانها تبزج انتهى (قوله ويطالب بعد العتق) ولا يطالب الصبي بعد البلوغ  
بجهراً (قوله الا اذا أذن له المولى) وكان غير مدين ويأع فيها الا أن يشديه وان كان مديناً لم تجز ذكره الشيخ زب  
(قوله ولا من مكاتب) أي لا تنفذ فيطالب بها بعد العتق كما في الصبر والمراد أنه كفل من أجنبي إذا كان كفل من  
مولاه صحت (قوله والمذمى الخ) لو قال بده والدان لكان أولى لانها لا تلتزم بالدعوى (قوله مكفول عنه) هذا  
في كفاية المال وكذا في كفاية النفس فيقال مكفول عنه أي بنفسه (قوله الزعيم غارم) هو الكفيل وسيد القوم  
وديسمهم او المتكلم عنهم قاموس (قوله وتركها حوط الخ) ذكر مساوياً وأغفل محاسنها قال الحوى ومحاسنها  
بجيلة تفريخ كرب الخائف الطالب والمطلوب الخائف على نفسه حيث كفاية مؤنة ما هوها انتهى ولذا كانت  
من الافعال العالية حتى امتن تعالى بها حيث قال وكفلها زكريا في قراءة التفسير يدقانه يتضمن الامتنان على  
مريم اذ جعل لها من يقوم بحملها ويقوم بها وهي نبي يذى الكفل لما كفل جماعة من الانبياء الملك أراد  
قتلهم انتهى شلي وفيه أن التكفل في الآية المراد به القيام بحملها لا الضمان كما يدل عليه التمهيد (قوله  
الزعامه) نطلق على الكفاية وهو المراد على الشرف والرياسة والصلاح والزرع والبقرة وحظ السيد من المقم  
وافضل المال واكثر من مبرات ونحوه قاموس (قوله أولها ملامه) أي من الناس لا من نفسه والا لا تجد  
مع الاوسط مالا (قوله وأوسطها) المراد به ما بعد ثبوتها فانه يتكفر في يلزمه من الدين أو احضار النفس وأنه قد  
لا يمكنه الوفاء فتتلق النفس فتندم (قوله وآخرها غرامة) أي للمال ولعل هذا باعتبار بعض أحوالها وهو المال  
او المراد بالغرامة لزوم الضرر وهو عام (قوله ويجز شائع) أي من المكفول عنه فلو أضاف الكفيل الجزاء اليه  
بأن قال الكفيل كفل لاني نفسي أو ثلثي لا يجوز سراج عن الكرخي (قوله وتعتقد بضمته) قال الشلي قد  
راجعت فتقولا كثيرة من المتون والنسوخ والفتاوى فبعضهم صرح بأن ضمان النفس من ألسان الكفاية بالنفس  
لا الكفاية بالمال ولم أر أحداً من مشايخنا ذكرها في ألسان الكفاية بالمال لكن قال الشيخ أبو نصر الاقطع عند  
قول القدوري في الكفاية بالنفس وكذلك ان قال ضمانه أو هو على أولى أو أمارعهم به أو قيل به فاذ ثبت  
أن هذه الالفاظ يصح ضمان النفس وضمان المال انتهى وفيه أن يقال هذه الالفاظ اذا  
أطلقت تحمل على الكفاية بالنفس واذا كان هذا القرينة على الكفاية بالمال فتتخصص حينئذ للكفاية به انتهى  
(قوله أو على) لأن كلمة على للرجوع فهي صيغة التزام (قوله أولى) بأن قال دعاه الى تارخية أو هدى بأن  
قال لك هدى هذا الرجل تارخية وهي وان كانت مطلقاً الودية لكنه بقربته الدين تكون الكفاية من  
(قوله أو قيل به) القيل الكفيل منغ فضاء القابل للضمان حوى يقال قيل قبالة بالفتح في الماشي والضم

في اليس ديناً أولى نهر (وسمى هاروم  
المطالبة على الكفيل) بما هو على الاصيل  
نفساً أو مالا (واهاه من هو أهل التبزج)  
فلا تنفذ من يجوز ولا يصح الا اذا استدان له  
وليه وأمره أن يكفل المال منه فيصح  
ويكون اذا ما في الاداء محبط ومفاده أن الصبي  
يطالب بهذا المال بموجب الكفاية ولولاها  
الطواب الولي نهر ولا من مريض الا من الثالث  
ولا من عبد ولو أذن له المولى ولا من مكاتب  
العتق الا اذا أذن له المولى ولا من مكاتب  
ولو أذن المولى (والمذمى) وهو الدائن  
مكفول له والمذمى عليه) وهو المدين  
(مكفول عنه) ويسمى الاصيل أيضاً  
(والنفس أو المال مكفول به ومن رتبته  
المطالبة كقيل) ودليلها الاجماع وسنده قوله  
عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وأولها  
أحوط مكتوب في التوراة الزعامه أولها  
ملازمة وأوسطها ندامة وآخرها غرامة مجتبي  
(وكفاية النفس تنفذ بكفالت بنفسه ونحوه  
مما يعبر به عن بدنه) كالطلاق وقد مضت انهم  
لو تعاروا أو طلاق البدن على الجملة وقع به  
الطلاق فكذا في الكفاية فتح (و) يجوز شائع  
سكفالت (بضمه أو ربه) وتعتقد بضمته  
أو على أولى أو هدى (أو أمارعهم به) أي  
سكفيل (أو قيل به) أي بفلان



ولكسر في المضارع انتهى شاي (قوله أو غريم) لا يقال لا غريم في الكفالة بالنفس لا ما تقول الغريم لزوم ضرر  
عليه ومنه قوله تعالى إن عذابهم ما كان غراما (قوله بمعنى محمول) الاظهر أن يكون بمعنى فاعل لانه محمول  
للكفالة (قوله ويكون كفيلا الى الغاية تارخانية) الذي فيها هو على حتى يحق ما فهو كفيلا الى الغاية  
التي ذكرها انتهى وعمله في السراج بأنه ضمان مضاف الى العين وجعل الالاتقا غاية انتهى وعمله يظهر  
في قوله أناضامن لانه لم يصفه الى العين بخلاف هو على وقد ذكر ذلك في المخ وذكركم رة الحامية وهي عبارة  
التاريخانية بيان لما في متنه وليس على ما ينبغي والظاهر أن حكم مسئلة المصنف كذلك (قوله عن الثاني)  
فهو رواية عنه لا مذهبه (قوله لا يصح) لان ما لم يتفقا على أحد الامرين فلم يعلم المضمون به أهون من أم ما انتهى  
حلي وهذا الاستنباط لا ينافي الضعف فعلى المعتقد هو من كماله النفس (قوله وينبغي الخ) مرتبط بالضعف  
أيضا (قوله في قوله أناضامن لمعرفته) ومثله أناضامن بمعرفته أو أناضامن أن أرفقه عليه أو على أن أدلك  
عليه أو على منزلة شاي تنبيهه. ألباط الكفالة صريح وكفاية فالصريح كقلت وضعت وزيم وقيل وجعل  
وعلى والى ولا عذري هذا الرجل ولا على أن أوافيك به وعلى أن أعالجه أو دعه الى والذية نحو قوله الذي  
للك على فلان أنا أدفعه لك أو أسله اليك أو أقضه فانه لا يكون كماله عالم يتكلم به يدل على الالتزام وفي الخلاصة  
هذا إذا قاله منجزا فلم يعلما يكون كماله نحو أن يقول ان لم يؤذ فانا تؤذي كذا به ادسن التماس (قوله خلافا للثاني)  
وجه قوله العرف (قوله أو على تعريفه) بيا المتكلم (قوله ولوجه اللزوم) لانه مصدر منه قد الى ان لم يقد التزم  
أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضي المعرفة كفيلا المطلوب جوى وبه أن المقصود هو  
ما ذكره في تعريفه وأيضلا يلزم من تعديته الى مفعول الكفالة فلماذا لم يقل يلزمه الدلالة عليه فان قلت  
أن المكفول له مجهول لانه لم يقل لتعريفك يا ه قلت ان المقام بعينه لان هذا الكلام صدر بمصرمة المكفول له  
فهو المعنى به (قوله يلزمه أن يدل عليه) قياسه أنه يلزمه ذلك في مسئلة المصنف وما مر من أنه صار كالتراجم  
الدلالة عليه يؤيده جوى (قوله ولا يلزم) أي من لزوم دلالة عليه جوى (قوله كان كفيلا به دلالة) (قوله  
كما لو قال لا مر أنه أنت طالق الى ثلاثة أيام من الطلاق يقع بعدها أربعين يوما الى ثلاثة أيام بصير مطا  
بعدها وهذا على خلاف ما يظنه العوام قاله الطحاوي انتهى أشار بجذف المد الى أنه لو قال أما كفيلا بنفسه  
من اليوم الى عشرة بصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة بقي كفيلا في قوله هم شر لالاية (قوله أيضا)  
أي كما أنه كفيلا فيهما وهذا قول القتيبي وهو رواية عن أبي يوسف (قوله لما في الملقط) دليل الماهم من قوله  
أيضامن أنه يكون كفيلا في الثلاثة حلي (قوله لتأخير المطالبة) أي لتأخير الكفالة (قوله لم يصير كفيلا  
أصلا) لان العبرة لا بخر كلامه وقدرى بآخره فأقول كلامه أفاد انه بطالب بعد الماهم زمان المستدلة تأخير  
المطالبة وقد ذكر أنه يرى بعدها فلا مطالبة فلا كماله وقوله أصلا أي مطلقا لا فيها ولا بعدها (قوله ونسله)  
في لسان الحكماء عن أبي الليث قد نقله صاحب البحر عنه ثم نقل عن الواقعات وكذا نقله صاحب البحر ونقل  
عنها أن القتيبي على أنه يصير كفيلا فقد تمارض الاقناع وعند تعارضه يرجع الى ظاهر الرواية (قوله في ظاهر  
الرواية فيه يقتضي) ولا يلزم من كفالته في الثلاثة مطابته فيها لان ذكرها لتأخير المطالبة فيم الا تأخير الكفالة  
فهو كفيلا فيها بقرينة صحة تسليمه فيها فالغرة وجوب القبول في المكفول له إذا سلمه فيها (قوله قل طلب)  
أي الدين أو الكفيل فهو بالبناء لافاعل أو المفعول (قوله أنه أجل شهر) أي لكفيل (قوله صح) بطل التعليق  
لانه يؤدي الى ابطاله بعدم المطالبة أصلا (قوله مد طلبه) أي الطلب الاقوى (قوله وان شرط تسليمه) ينبغي قراءة  
شرط بالبناء المفعول ليشمل ما اذا كان الشرط في لفظ الكفيل أو المكفول له (قوله أحضره) أي وجوب الالة التزمه  
بالشرط فيجب عليه الوفاء به ان طلبه (قوله حتى يظهر مطاله) الاولى اذا ظهر مطاله قال في الضر ولا يجيبه حتى  
يظهر مطاله لانه جزاء الظم وهو ليس بظالم قبل المطلب انتهى وفي بعض النسخ بين بالتون وهي ظاهرة وهذا فيما اذا  
اقتروا ما اذا جدها فاقبت عليه البينة بجل بجه مخانية وبرزية (قوله لا يجيبه) وفي ملازمة الطالب الكفيل  
عند جهزه من احضار الاصيل اختلاف ذكر المبرحني أنه لا يلزمه وذكر شيخ الاسلام أنه لا يلزمه منع (قوله فان  
غاب أمهله) وانما يجهله اذا أراد المهرلة واليرد المبرحني من غيراهال بزازية الا اذا كان بالطريق عذر  
تارخانية (قوله وإياه) بكسر الهمزة أي رجوعه صحاح (قوله ولولا ان الحرب) أي وقد لحق به ما مرنا اذا ولا

أو غريم أو جليل بمعنى محمول به (قوله أو) عند  
بقوله (أناضامن - حتى يحق ما) (قوله بلتقيا)  
ويكون كفيلا الى الغاية تارخانية (قوله لا)  
نقد (المصنف بيان المضمون به) أهون من  
أو ما كان كفيلا في احاطة عن الذي كان المصنف  
والطهرية ليس المذهب لكه استنبط  
منه في فتاويه أنه لو قال الطالب بسمت بالمال  
وقال الضامن انه ضمنت به - لم يصح ثم  
قال ويدعي انه اذا اعترف به ضمن بالنفس  
أو يؤخذ بالارادة فراجعه (كذا) لا ينفذ  
(في) قوله (أناضامن) أو كفيلا (لمعرفته) على  
المذهب خلافا للثاني لانه لم يلتزم المطالبة بل  
المعرفة وانما في أناضامن تعريفه أو على  
تعريفه والوجه اللزوم فتح أناضامن لوجه  
لان يعرفه عن الجمله سراج وفي معرفة ويرن  
على يلزمه أن يدل عليه خاتمة ولا يلزم أن  
يكون كفيلا لآخر (وإذا كفل الى ثلاثة أيام)  
مثلا (كان كفيلا بعد الثلاثة) أيضا لا يحق  
للمعنى في المذهب وشرح المجموع لوسيلة للمعنى  
يرى في المذهب لتأخير المطالبة ولولا وأما  
يرى بعد ذلك لم يصير كفيلا أصلا في ذلك  
الرواية وهي الحلية وكذا في الامم ورواها  
قلت ونقله في لسان الحكماء عن أبي الليث  
وأن عليه القتيبي ثم نقل عن الواقعات أن  
القيسي انه يصير كفيلا انتهى ان تقوى  
الاول بأنه طاهر المذهب وقد مر ولا المطالبة  
بالمكفول به (في الحال) في طاهر الرواية (قوله  
بمعنى) وجهه في السراجية وفي امراره  
أعمل على انه متى او طالب فله جيل شهر  
عنه - وله - ل شهر - مد طلبه هذا ثم الشهر  
فطالبه - التسليم ولا أجل - لما ان قال  
كفل الى أنه بالخيار عشرة أيام أو اذ سمع  
بجواب المدعي لان مناه على التوسع (وان  
طاعة المدعي وقت بعينه أحسن من طاعة  
طالبه) كذا في مؤجل حل (فان أحضره) أو  
(والا - الحاكم) حتى يظهر مطاله ولو  
طهر عذر الجاهل لا يجيبه (فان غاب)  
أمهله مدة دعاه وبها - ولولا ان الحرب  
وانما



(و) لو (لم يعلم مكانه لا يطالب به) لانه عاجز  
 (ان ثبت ذلك بتسديد الطالب) زيلعي زادي  
 البحر (أو بيينة أقامها الكفيل) مستد لا بما في  
 القنية غاب المكفول به فلا بد ان ملازمة  
 الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه أن يدعى  
 الكفيل عليه ان خصمه غاب غيبة لا تدرى  
 فبين في موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه  
 الخصومة ولو اختلفا فان كان له خرجة لتجارة  
 معروفة أمر الكفيل بالذهاب اليه واد حلف  
 انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع قلنا  
 يذاهبه اليه لا طالب أن يستوثق بكفيل من  
 الكفيل لا لا يغيب الاخر (ويبرأ) الكفيل  
 بالنفس (بعوت المكفول به ولو عبدا) أراد به  
 دفع توهم أن العبد مال فاذا تم ذرا تسليمه  
 قيمته وسيجي ما لو كفل برقبته (وبعوت الكفيل)  
 وقيل بطالب وارثه باحضاره سراج (لا) بعوت  
 (الطالب) بل وارثه أو وصيه بطالب الكفيل  
 وقيل يبرأ وهبانية والمذهب الاول (و) يبرأ  
 (بدفعه الى من كفل له حيث) أي في موضع  
 (يمكن محاضمة) سواء قبله الطالب أو لا (وان  
 لم يقبل) وقت الكفيل (اذا دفعته اليك فأنا  
 برى) ويبرأ بتسليم مرة قال سلمته اليك بجهة  
 الكماله (ولان ما به منه والا فلا بد أن يقول  
 ذلك) ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه  
 فيه ولم يجز تسليمه (في غيره) به يفتى في زماننا  
 انما وان الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامر  
 أو شرط تسليمه عند هذا القاضى سلمه عند  
 قاض آخر جاز بحر ولو سلمه في السجن لم يجز  
 هذا القاضى أو جاز أمير البلد في هذا المهر  
 جاز ابنه (وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم)  
 المطلوب نفسه لحصول المتصور وتسلم  
 (وكيل الكفيل) اقامه مقامه (ورسوله اليه)  
 له ترسوله الى غيره كانه جنبي وفيه يشترط  
 قبول الطالب ويشترط أن يقول كل واحد  
 من هؤلاء سلمت اليك عن الكفيل (درر) من  
 كمالته) أي يحكم الكماله عيني والله لا يبرأ  
 ابن كماله يعنى (فان قال ان لم أواف) أي  
 آت (به ذرافه وضامن الماعية) من المال

تبتل بالساق يد الحرب وقيدته في الدخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بأن كان بيننا وبينهم موادة أنهم  
 يردون اليها المرتد والا لا يؤخذ به انتهى فان مضت المدقة ولم يحضره حبه الى أن يظهر للقاضي تعذرا حضاره  
 بينهم واد بدلالة الحال فيطلقه كالمديون المغلس وينظره الى وقت قدومه ولا يجوز بينه وبين الطالب فيلازمة  
 ولا يمنع من اشتغاله فتح وهو أحد قواين سبقا وان أضرت ملازمته استوثق منه بتسديد تارخانية (قوله)  
 ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على أنه بموضع كذا فان برهن أمر بالذهاب والا حضار  
 بحر (قوله أو بيينة أقامها الكفيل) فيه أن هذه بيينة على نفي لا يحيط به علم الشاهد (قوله فاط برهن على ذلك) أي  
 على أن خصمه غاب غيبة لا تدرى (قوله ولو اختلفا) فقال الكفيل لأهرف مكانه ل الطالب تعرفه (قوله)  
 فان كان له خرجة لتجارة معروفة) أي في كل وقت منع والمراد انهاء مروفة المكان والاعتذار بالذهاب اليه  
 (قوله والا حلف الخ) قال في البحر والا فالقول لا لا حلف بالاصل وهو الوجه ل انتهى (قوله بعوت  
 المكفول به) أي بعوت النفس المطلوب لا مع التسليم منع ولا يخافه وارثه فيم اوقيد بما ذكره الإشارة الى أنها  
 لا تبطل بإبراء الاصيل له مطالبة باحضاره بعد ابرائه الا اذا قال لا حتى لا قبل المكفول به لامن جهته  
 ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية فانه يبرأ الكفيل (قوله ولو عبدا) أي عليه دين كفل بنفسه  
 شخص (قوله ما لو كفل برقبته) بأن ادعى شخص رقبته وكفيل شخص فانه لا يبرأ بعوته ويضمن قيمته (قوله)  
 بعوت الكفيل) أي في كفالة النفس كما هو الموضع اذ الكفيل بالمال اذا مات لا تبطل لان حكمه باعده  
 موته يمكن فبوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالاً فان كان وجب لا  
 لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا انتهى بحر (قوله بل وارثه الخ) قال سلمه الكفيل الى بعض الورثة  
 برى منه خاصة والباقي مطالبته باحضاره ينايع قال في النهرويشكل عليه قواهم أحد الورثة ينتصب خصما  
 للميت فيماله وفيما عليه (قوله أو وصيه) أي ان كانوا مغارا فان سلمه الى أحد الوصيين برى في حقه واد آخر  
 مطالبته ينايع (قوله وقيل يبرأ) أي الكفيل بعوت الطالب (قوله حيث يمكن محاضمة) احتريه عما اذا سلمه  
 في تربة أو في سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على محاضمة في ذلك المكان وهو تطير ما اذا سلم المديون الدين  
 للطالب حين خرج للصوم فانه لا يبرأ ولو سلمه الكفيل ليلا في مكان لا يمكنه العصمة وفتر منه فان كان  
 التسليم بطالبه خرج عن العهدة وسواء كان للتسليم وقت فسلمه قبله او لا لان الاجل حق الكفيل له اسقاطه  
 كالدين المؤجل اذا قضاه المديون قبل الحلول والتسليم بالتخلية بينهما وبين الخلع وذلك برفع الموانع فيقول هذا  
 خصمك فخذ ان شئت (قوله به يفتى في زماننا) وهو قول زفر (قوله ولو سلمه عند الامر) أي وقد شرط تسليمه  
 عند القاضي (قوله فسلمه عند قاض آخر) أي غير قاضى الرضايق كما أجاب به العلامة التاجري والبدرا الطاهر  
 واستحسن جوابه ما في القنية لان أغلب قضاء الرضايق ظلمة قلت ولا خصوص للرضايق ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم بل عند الساجين أنه لا يبرأ بالتسليم عند قاضى مصر آخر لا محال أن يكون شهوده  
 في مصر عنه قال الكمال وقوله ما أوجه (قوله جاز) لان مجزئه في يده فيخلى بيده حتى يجيب خصمه ثم يبعده  
 الى السجن انتهى ابن مالك في شرح الجمع وقيل لا يبرأ كما في البرزاية ومحل الخلاف لو سلمه وهو مطلق ولو ضمن  
 وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس فأنسأ دفعه اليه أن الحبس الثاني من أمور العبارة ونحوها صحيح  
 الدفع وان في أو رالسلمان ونحوها لا انتهى بحر عن البرزاية (قوله بتسليم المطلوب نفسه) اذا كانت الكفالة  
 بأمر المطلوب أما اذا كانت بغير أمره لا يبرأ وجه هذا لمطالب الكفيل عليه الا أن يجده قيسله فيبرأ ولا يأن  
 المطلوب بعدم تمكنه لله الهرب بخلاف ما اذا كان بأمره (قوله وتسلم وكيل الكفيل) احتريه عما اذا سلم  
 المطلوب اجنبي وقال سلمت اليك عن الكفيل فانه ان قبله الطالب برى الكفيل وان سكت لا (قوله ورسوله اليه)  
 أي رسول الكفيل الى الطالب بالتسليم (قوله لان رسوله الى غيره كالا جنبي) فلو قال لشخص خذ هذا وسلمه  
 لفلان ليس له مطالبة فأخذ الرسول وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون ككفيل لاجنبي وقد سبق (قوله)  
 ويشترط الخ) هو معنى قول المصنف من كفايته فلا حاجة اليه لانه يوهم انه غيره ابن كمال ذكره المصنف وغيره  
 (قوله من كفايته) راجع الى الثلاثة كما هو صريح المذ (قوله فهو ضامن الماعية) وكذا لو كان كفيل هذا المثل  
 اولى هذا المال وأشار بقوله الماعية انه لا يشترط تعيين لقدر المكفول به فلو قال بماعية وتبنت عليه بالبينة



أو قال على ما أقرته وأقرني لزمه (قوله فلو عجز ليس أو مرض) فلو عجز لتغيب الطالب عن المكان المعين بينهما  
لزمه المال وتطهره إذا واري البائع فلم يجبه المستري بالخيار حتى مضى الوقت وكذا الوكيل لقضيه في اليوم  
فتغيب الدائن وكذا الوكيل عن الغائب وجعل قاضيان في قضاياه المسائل كلها على الخلاف وأن القاضي  
ينصب وكيله عن الغائب على قول المتأخرين وهو قول أبي يوسف (قوله أو مات المطلوب) وموت المطلوب وإن  
أبطل الكفالة فأنما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال (قوله ولا يبرأ عن كفالة النفس) فله أن يطالبه  
بالنفس والمال جميعا كما إذا كفل به ما جله (قوله لعدم التساق) أي وهي كانت ثابتة قبل (قوله لفقد شرطه)  
أن قلت ما الفرق بين هذه وبين ما إذا مات المطلوب فإن الشرط قد فسخ ما يجب عنه بأن الإبراء وضع أصح  
الكفالة فتفسخ من أصل وجهه وأما الانقضاء بالموت فأنما هو ضرورة العجز عن التسليم المقيد فيقتصر إذا  
لا ضرورة إلى تعديه إلى الكفالة بالمال أفاده في التبرع عن التمسك (قوله لأنه منكرها) قال في البصر لا يجب وجوب  
المال التزام المال بالكفالة إلا أن الموافقة شرط للبراءة فلا تثبت بقول الكفيل وأفاده عن التمسك أنه لا يبرأ عن  
واحد منهما (قوله نصب عنه القاضي وكيله) قد سبق ما فيه وانظر ما إذا فعل هذا الوكيل هل يلزم المكفول به  
حتى يسلمه إلى الطالب بمجرد (قوله ولا يصدق) من جهة المستفاد من المصنف فالأولى ذكره قبل قوله ولو اختنى  
(قوله أذني على آخر حقا) أي فقال رجل دعه فأنا كفيل بنده الخ وأفاده بذلك أنه لا يشترط بيان المذني (قوله  
أو مائة دينار الخ) أي أنه عين القدر ولم يبين الصفة (قوله فعليه المائة) عندهما وقال محمد لا تلزمه لأنه لم يلم  
بينها وقت الدعوى لم تسمع الدعوى فلا يجب حضوره بحسب القاضي فلا تصح الكفالة بالنفس فلا تصح  
الكفالة بالمال (قوله أيا بالينة أو بأقرار المذني عليه) ليس في عباراتهم ما يدل على ذلك بل يكفي بيان المذني  
ولذا قال في المنع من العناية أن القول قوله في هذا البيان لأنه بدعي صحة الكفالة وعلى ما ذكره يرجع هذا  
إلى كلام صاحب السراج لأنه أعاذ اشتراط إقرار المذني عليه والاثبات بالينة في حكمه وحسنه فلا تنافي بينهما  
وقولهم أنه بدعي الصفة يفيد أن المذني يبرأ والمذني عليه ترك البيان فلو بين أقل مما بين المذني فالحقدهم أي  
على قول محسب كل ولكن ينبغي أن لا يثبت الاكتر بالينة أو بأقرار المذني عليه فينفي التفصيل فإن بين المذني  
وترك الاكتر البيان أصلا فاقول للمذني وإن بين كل فاقول للمذني الأقل ولا يثبت الاكتر بالينة عليه أو على  
إقرار المذني عليه به (قوله لأنه إذا بين الخ) قال في البحر وله ما أنه يمكن تعديه لأن المادة جرت بالإسما  
في الدعوى في غير مجلس القاضي ثم يبينونه عنده دفع ما قيل فحدث الدعوى والملازمة على احتمال البيان  
فإذا بين بعده انصرف إلى البيان أولا فظهر به صحة الكفالة بالنفس فصحت بالمال فلا على أن الكفيل بأن  
يعلم خصوص المال المذني صحة الكلام العاقل ما أمكن انتهى (قوله واقوله) أي لا كفيل في البيان  
الصواب ما في المنع والقول له أي قول المكفول له وقد تبع المؤلف صاحب الدرر في راجع العجز إلى الكفيل  
واعترضه العلامة الواني بأنه قصر في الادعاء ويدل له هذا التصويب التعديل بأنه بدعي الصفة فإن الغرض من  
المكفول له قطعا (قوله فليجوز) الذي ينبغي التعويل عليه ما وقع في الهداية والكنز والاصلاح والجمع والدرر  
وعبرها من عدم اشتراط اكتساب البيان من المذني والله أعلم بالصواب (قوله مطلقا) راجع إلى الحدود  
ومقابل ما ذكره بعد من التفصيل (قوله كذا في) قال في المحيط وكل شيء يجب فيه التعزير بمجره على إعطاء  
الكفيل لأن التعزير حق العبدية قطعه بموعد ويختلف فيه ويثبت مع الشبهات حتى يثبت بالسامع مع الرجال  
فصار كالأموال انتهى سري الدين (قوله والمراد بالجبر) أي على قواهما (قوله الملازمة) ليس المراد بالملازمة  
المنع من الذهاب لأنه جبر بل المراد أن الضاب يذهب مع المطلوب فيدور معه أينما دار كبد لا يغيب انتهى  
شبي أي حتى يأتي بكفيل وتأمل (قوله في حق تعالى لا تجوز) كذا الزنا وشرب الخمر ولا تجوز الكفالة  
ولو طابت به نفسه (قوله فظاهر كلامهم) تفريع على التمسك بمقتضى الشرف والسرقة فإنه يفيد أنه لا تصح تبرعا  
في الحدود والخالفه الله تعالى (قوله أنها لا تصح بنفس حدوقود) إجماعا إذا لا يمكن استيعاها من التكفيل  
انتهى حموي (قوله فليكن الترميق) أي بين من أجاز الكفالة تبرعا بخدود الخالفه الله تعالى فإن كماله  
مما لا وبين ظاهر كلام غيره المنع من الجواز (قوله وإذا عدل) فبذلك لأن المجلس لا يثبت بجبر مستور واحد

(عدل)

فلم يوافق به مع قدرته عليه) فلو عجز ليس  
أو مرض لم يبرأ منه المال إلا إذا عجز بموت  
المطلوب أو جنونه كما أفاده بقوله (أو مات  
المطلوب) في الصورة المذكورة (ضمن المال)  
في صورتين لأنه علق الكفالة بالمال بشرط  
متعارف فصح ولا يبرأ عن كماله النفس لعدم  
التساق فلو أبرأه عنها فلم يوافق به لم يجب المال  
لفقد شرطه قيد بموت المطلوب لأنه لو مات  
الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طرأ  
وارثه دور فإن دفعه الوارث للطالب يرى  
وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال  
على الوارث يعني من تركه الميت عيني (ولو  
اختلاف في الموافقة) وعندهما (فالقول للطالب)  
لأنه منكرها (و) حينئذ (المال لازم على  
الكفيل) خاتمة وفيه الاختنى الطالب هم  
يجبه الكفيل نصب عنه القاضي وكيله لا  
ولا يصدق الكفيل على الموافقة إلا بحصة  
(أذني على آخر حقا) عيني أو طائفة دار  
ولم يبينها) أجيده أم رتبة أم شرفية تسمع  
الدعوى (فقال) رجل للمذني دعه فأنا  
كفيل بنده (قوله) فإن لم يوافق به غدا فليكن  
فلم يوافق الرجل (به غدا فليكن المائة) أي  
التي بينها المذني أم بالينة أو بأقرار المذني  
عليه وتصح الكفالة لأن أباين التصق  
البيان بأصل الدعوى فتبين صحة الكفالة  
بأنه من فترتب عليها الثانية (واقوله)  
أي الكفيل (في البيان) لأنه بدعي صفة  
اللامعة وذلك السراج يفيد اشتراط إقرار  
المذني عليه بالمال ويجوز (لا يجبر) المذني  
عليه (على إعطاء الكفيل بالنفس في) دعوى  
(حدوقود) حدوقودا لا يجبر في حدوقود  
فدفع وسرقة التعزير لأنه حتى آدمي والمراد  
بالجبر الملازمة لا الحبس (ولو أعطى) برصاء  
كسيلة في حدوقود وسرقة (جار) اتفاقا  
أين كان فظاهر كلامهم أنهم أي حقوه تعالى  
لا تجوز غير قلت ويجوز أم لا تصح من  
حدوقود دليل الترميق (ولا حدوقود) ما  
حتى شهد شاهدان من ذوي نوب واحد



بحر (قوله يعرفه القاضي) انما ذكره لتلايتهم الاحتياج الى اثبات عدالتهم بعد ان انتهى واني (قوله لان  
 الحبس لثمة مشروعة) روى عبد الرزاق في مصنفه عن عزالدين مالك قال اقبل رجلان من بني غفار حتى  
 نزلا بضيعة من مباء المدينة وعندهم ناص من غطفان معهم ظهراهم فأصبح الغطفانيون وقد فقدوا بهيرين  
 من ابلهم فاتهم والغفاريين وأقواهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبس أحدهما الغفاريين وقال للآخر  
 اذهب فالتمس فلم يك الا يسيرا حتى جاءهم ما فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا أحد الغفاريين استغفر لي فقال  
 غفر الله لرسول الله فقال ذلك وقتل في سبيته فقتل يوم اليمامة كماله تنبيهه اذا أدى الكفيل بأمر  
 الاصيل الدين الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لم يرجع على الاصيل لانه شئ حكيم فلا يفرق فيه العلم  
 والجهل كقول الوكيل الصبي انتهى شلي عن القضية (قوله وكذا تعزير المتهم) أي بنحو شرب وسرقة ولعل ذلك  
 محمول على ما اذا دلت قرينة على تحقق ما اتهم به (قوله لسماع دعوى عليها) ولعل لا يمنعها من الخروج  
 لسماعها عليها أو لها ولو الجنية (قوله كفيل بمصر) أي عند القدرة عليه (قوله وجبان قاض) اذا خلى رجلا  
 من المسجونين حبيه القاضي فلب الدين أن يطالب السجين باحضاره قنية (قوله والاب في صورتين) الاولى  
 اذا أمر الاب أجنبيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره الثانية اذعى الاب  
 مهر ابنته على الزوج فادعى الزوج أنه دخل بها أي ودفع المهر اليها وطلب احضارها لثبوت المدفوع اليها فان  
 كانت تخرج في حوائجها أمره القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل أمينا من  
 أمثاله (قوله يطالب باحضار طفله اذا تغيب) لعل تعويره اذا أذن الاب للابن في التجارة فركبته الديون وتغيب  
 فانه يؤمر باحضاره تطرأ الحق القرناء أبو السعود (قوله يأخذ كفيل باحضار المذمى) أي المذمى به ان كان  
 متفولا كما في التارخانية (قوله وكذا المذمى عليه) أي يأخذ كفيل بنفسه وان لم يطلب المذمى أبو السعود عن  
 بعض الفضلاء اذ برهن المذمى ولم تزل شهوده أو أقام واحدا أو اذمى وقال شهودي حضور أشياء (قوله  
 كتابه) أي اذا ادعى سيده عليه بدل الكتابة أو دنا غيره أشياء (قوله وماذونه) أي ادعى العبد المأذون الغير  
 المذون على مولاه دينا أي فانه لا يؤخذ من السيد كفيل بنفسه لانه حينئذ رقبته وماله لسيده وكذا عكسه وهو  
 الانسب بالمقام (قوله ووصى ووكيل) أي اذا كان المذمى عليه وصيا أو وكلا أي وطلب منه كفيل حتى يثبت  
 الحق على الميت أو الموكل لم يأخذ منه كفيل لانه لما يثبت الوصاية والوكالة لم يصرح به فلا يجبر على اعطاء  
 الكفيل ولو كانت وصاية ثبتت عند القاضي لكن قال الوصي لم يصل الى يدي شئ من مال الميت فالقول قوله لانه  
 منكر كالوارث اذا أنكر وصول التركة يكون القول قوله حوى ومنه ما اذا ادعى وصي أو وكيل لم يثبت وصايته  
 أو وكالته فانه لا يؤخذ من المذمى عليه كفيل (قوله اذا لم يثبت المذمى الوصاية والوكالة) فلو أثبت ما أراد اثبات  
 الدين على المذمى عليه للميت أو للقاتل وطلب من المذمى عليه كفيل لمدة ثلاثة أيام لا حضارينة فان القاضي  
 يأخذ منه كفيل لانه خصمه أبو السعود (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي طاهر الرواية يجبر كما أنه يجبر على اعطاء  
 الكفيل وان كان المال حقيقا أبو السعود (قوله الا كفيل النفس) فانه لا يبرأ ببراء الاصيل لان المكفول به  
 غير المبرأ عنه (قوله ولا لقيم أما وصيه ولا لوقف أو استولبه) لانه يحتمل أن يكون الحق لقيم هو وصيه أو لوقف هو  
 متولبه والطاهر أنه لا أسقط حقوقه من كل وجه دخل فيه الكفالة بالنفس لانه لا وجه لاحضاره لاستقاط  
 حقوق الطالب من كل وجه (قوله فتصح به) سواء طوبى به الاصيل الآن ولا تصح عن العبد المحجور بما يلزمه  
 بعد العتق باستسلامه أو قرضه ويطالب الكفيل الآن كالوقف من القاضي المذون وله كفيل فان المطالبة تتأخر  
 عن الاصيل دون الكفيل تارخانية (قوله ولو جبه ولا) لا يقتضاها على التوسع حوى لانها تبرع ابتداء فانه الرأى  
 وقيد بجهالة المال للاختار عن جهالة الاصيل أو المالك فقول له فأنم امانة اذا كانت بيرة في الاصيل  
 فخر أن يقول كملت تلك عمالك على أحد هذين فيجوز والتعين للمكفول له لانه صاحب الحق ولو جهل المكفول به  
 من حيث كونه نفسا أو مالا لا يمنع فلو قال كملت بنفس رجل أو بما عليه جاز ويبرأ بدفع واحد منهما الى الطالب  
 بدائع (قوله الا اذا كان الدين مشتركا) أي فكفل أحدهما خاصة صاحبه فانه لا يجوز لتعذر تعصها بخلاف  
 معين لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز وأيضاً فانه يصير كفيل لنفسه لانه أن يأخذ من المقبوض نصفه كذا  
 في المحيط والاستثناء في هذه الاخيرة بالنسبة لعدم العصمة وما بعده بالنسبة الى العصمة وانظر ما لو تكفل به أجنبي

يعرفه القاضي بالعدالة لان الحبس للثمة مشروعة  
 مشروعة وكذا تعزير المتهم بحر فواته  
 لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج  
 احضار زوجته لسماع دعوى عليها الا في  
 أربع كفيل نفس وجبان قاض والاب  
 في صورتين في الاشياء وفي حاشيتي الاب  
 المستخف معزى بالاحكام السجادية الاب  
 يطالب باحضار طفله اذا تغيب وفيها القاضي  
 يأخذ كفيل باحضار المذمى وكذا المذمى  
 عليه الا في أربع مكاتبه وماذونه ووصى  
 ووكيل اذا لم يثبت المذمى الوصاية والوكالة  
 وفي شرح الجميع من عهد اذا كان المذمى عليه  
 وهو وفلا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا  
 لا يجبر انما قابل حقه في الميز فقط انتهى  
 ببراء الاصيل ببراء الكفيل الا كفيل النفس  
 الا اذا قال لا حق في قلبه ولا لموكل ولا لقيم  
 أما وصيه ولا لوقف أو استولبه حينئذ يبرأ  
 الكفيل أشياء (و) أما كدالة المال (ف) تصح  
 به ولو المال (مجهول اذا كان) ذلك المال  
 (دينا حيا) الا اذا كان الدين مشتركا كما  
 في لان قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز  
 ظهر بيرة

(قوله والافق) مثله النفقة المقررة) هذا استثناء من مفهوم المصنف ويضد مفهومه أنه لو لم تكن مقررة لا تصح الكفالة بها وهو الموافق لما تقدم وقد ذكره في النهر قال أبو السعود عن شيخه ما ذكر في النهر من عدم صحة الكفالة به ما قبل القضاء أو الرضا محمول على أنه كفل به بعد ما عطفت بمعنى الزمان بقرينة ما نص عليه فوق النفقات عن الفسخ من صحة الكفالة بها سواء كانت مفروضة أو لا وتقل شخصاً عن الخاتمة ما يحصله أن الكفالة بها محبة مطلقاً ولو قبل الرضا أو القضاء فنصر الصحة على التي قضى بها أو تراصاً عليها كما ظن غير صواب انتهى قلت وهو الذي ذكره الشارح بعد (قوله وكانهم الخ) استظهاراً للمصنف (قوله والافق بدل السعاية عنده) فإنه لا يجوز الكفالة به عند الامام ويجوز عندهما (قوله والافق هو) أي الانتقال إن عدم صحة الكفالة به لا للاحاقه بالكتابة بل لكونه ديناً غير صحيح فلا يصح لأنه لا يثبت بالتجبر (قوله أي دين صحيح) هو بدل السعاية (قوله وأي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو سكا) أي ولو كان الأبراء حكماً (قوله بفعل) السامعية (قوله يستعذب من المهر) الأولى فدخل دين المهر الساقط بمطاعونها (قوله للأبراء الحكمي) الذي حذفه لعله من قوله ولو سكا (قوله بدون ما) أي بغيرهما وأبدل منه بدل مفصل من يحمل أو بدل بعض من كل (قوله بالتجبر) قال في البرهان لا تصح الكفالة به لثبوتها في ذمة المكاتب مع المنافي لأنه عبده ما بقي عليه درهم والمولى له يستوجب على عبده ديناً إلا أنه طاحنه إلى العتق يثبت الدين فكان ثباته في حق صحة الكفالة وعلا في الجوهرة بأنه يؤدي إلى ثبوت المال في ذمة الكفيل بخلاف ما في ذمة المكفول عنه لأن العبد إذا زالت عنه نفسه بالعزم من عباده والكفيل لا يبرأ إلا بالأداء انتهى (قوله ولو كفل) أي بدل الكتابة (قوله رجع) أي على المكاتب قوله يعني لو كفل بأمره هذه العناية لصاحب النهر (قوله وسجي قيد آخر) وهو أن يدفع على طرأته شجرة على الدائم بسبب المسألة (قوله بكلمات) أنه يثبت على أنه لا بد أن يأتي به تدل على التزام بخلاف ما لو قال دينك الذي على فلان ما أدفعه أما أسلمه أما أقضه لا يكون كذا للماء أن المواجد له نصير لا رمة إلا بكتابة صوراً متعاقبة انتهى حوى (قوله بالان عليه) مثله بعض ما ثبت عليه ويبرم الدليل أن يبيته أي مقدار شاء دفع وهذه لهالة بما لا يجب على الأصيل بعد عقد الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل حوى ذكره في قوله ماد أب لا أي ثابت وهو يؤدي ذلك عليه فلا تأمل وفي فتاوى قاضي الهذلية كل ما يطالب على الأروم فالمسألة بقوله على ما عليه أو على أن يؤدي ما عليه أو التزمته له ما عليه وقبل الطالب أبو السعود فرعاً يؤخذ من التنازحية أن عندهم ضمان تخاض قال فيها رجل له مال على رجل فقال لرجل الطالب ضمانت لك ما على فلان أن أقضه وأدفعه إليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده إنما هذا على أن يتقاضاه ويدهه إليه ولو عصب من رجل ألقاه فأناله المقصوب منه وأراد أخذه هانمه فقال لرجل لا تقايله فاما ضامن لها أخذها وأدفعها إليك رمة ذلك ولو كان الغاصب استلم الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي انتهى (قوله وبما يدركك) الدرر لغة بفتحتين وبكون الراء اسم من أدركت الشيء واصطلاحاً الرجوع بالنسب عند استحقاق المبيع وفي السراج إذا استحق المبيع كان للمشتري أن يحصاهم السائغ أولاً فإذا أثبت ما به استحقاق المبيع كان له أن يأخذ الثمن من أيهما شاء وليس له أن يحصاهم الكفيل أولاً في ظاهر الرواية انتهى ولو استحق بعض المبيع ضمن الكفيل قدر المصحق لا تمام الثمن حتى لو رده المشتري مثله من خيار البيع لا يلزم الكفيل قدر المصحق محادية (قوله كذا بالنفقة الخ) هذا ظاهر في صحة ضمانها المستقل ولو قبل النساء أو الرما وهذا يؤيد ما تقدم نقله عن أبي السعود (قوله أي أن يبايعته فعلي) أي فاما ضامن لثمة (قوله لا ما اشترته منه) فاني ضامن للمبيع كذا في الدرر ويبدل عليه تعليقه وأما إذا كان المعنى ما اشتريت من فلان فاما ضامن له عند ثمنه فانه صحيح وهذا في البيع الصحيح وفي بيع وهو الاسع وتطال باهلالاً لاقدرة قبل الهلاك والمهر بعده نقله شيخ أبي السعود عن الاختياراً المبيع العاصد فتصح الكفالة به انتهى (قوله بأن يبايعه أو غصبه منه للعمال نهر) هذا بحث من صاحب النهر فانه على مسألة القرض المذكورة في البرازية وعبارته وفي الكل يشترط القبول إلا أنه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فاما قرضه فاما ضامن فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحاً يصح وبكفي هذا القدر انتهى ويذني أن يكون ما يبايعت فلا ما غصبك فعلي كذا إذا يبايعه أو غصبه منه الحال انتهى (قوله ولو باع نأيا لم يلزم الكفيل) هذا ما نقله العيني عن الحر واصله

والافق مسئلة النفقة المقررة فتصح مع أنها نسفاً لموت وطلاق أنشاء وكانهم أحداً فيها بالاستحصان للمراجعة لا بالسداد والافق بدل السعاية عنده برأية وثباته الحق يدل الكتابة والافق لا يستطاع الكفالة به وأي دين ضعيف دين صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح (هو ما لا يفسد الا بالدرء أو الأبراء) ولو سكا جعل يلزمه سقوط الدين في عقد دين المهر طاعونها إلا أن الكفيل لا يبرأ إلا بالدرء الحكمي ابن الكمال (ولا تصح بدل الدين) لأنه لا يثبت قطباً ومنه ما بالتهجير ولو كفل وأدى رجع أي يجرى بغيره (بما ثبت) منفاق يتصح ويصح بقيد آخر (مثال المعلوم) (و) بدل المهر (عنه بالنسبة) مثال المعلوم (و) بدل المهر (بأربعة أمثلة) (بالثمن عليه وعما يدرك في هذا البيع) وهذا هو ضمان الدرر (و) ما يبايعت فلا تأمل وفي فتاوى قاضي الهذلية كل ما يطالب على الأروم فالمسألة بقوله على ما عليه أو على أن يؤدي ما عليه أو التزمته له ما عليه وقبل الطالب أبو السعود فرعاً يؤخذ من التنازحية أن عندهم ضمان تخاض قال فيها رجل له مال على رجل فقال لرجل الطالب ضمانت لك ما على فلان أن أقضه وأدفعه إليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده إنما هذا على أن يتقاضاه ويدهه إليه ولو عصب من رجل ألقاه فأناله المقصوب منه وأراد أخذه هانمه فقال لرجل لا تقايله فاما ضامن لها أخذها وأدفعها إليك رمة ذلك ولو كان الغاصب استلم الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي انتهى (قوله وبما يدركك) الدرر لغة بفتحتين وبكون الراء اسم من أدركت الشيء واصطلاحاً الرجوع بالنسب عند استحقاق المبيع وفي السراج إذا استحق المبيع كان للمشتري أن يحصاهم السائغ أولاً فإذا أثبت ما به استحقاق المبيع كان له أن يأخذ الثمن من أيهما شاء وليس له أن يحصاهم الكفيل أولاً في ظاهر الرواية انتهى ولو استحق بعض المبيع ضمن الكفيل قدر المصحق لا تمام الثمن حتى لو رده المشتري مثله من خيار البيع لا يلزم الكفيل قدر المصحق محادية (قوله كذا بالنفقة الخ) هذا ظاهر في صحة ضمانها المستقل ولو قبل النساء أو الرما وهذا يؤيد ما تقدم نقله عن أبي السعود (قوله أي أن يبايعته فعلي) أي فاما ضامن لثمة (قوله لا ما اشترته منه) فاني ضامن للمبيع كذا في الدرر ويبدل عليه تعليقه وأما إذا كان المعنى ما اشتريت من فلان فاما ضامن له عند ثمنه فانه صحيح وهذا في البيع الصحيح وفي بيع وهو الاسع وتطال باهلالاً لاقدرة قبل الهلاك والمهر بعده نقله شيخ أبي السعود عن الاختياراً المبيع العاصد فتصح الكفالة به انتهى (قوله بأن يبايعه أو غصبه منه للعمال نهر) هذا بحث من صاحب النهر فانه على مسألة القرض المذكورة في البرازية وعبارته وفي الكل يشترط القبول إلا أنه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فاما قرضه فاما ضامن فأقرضه في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحاً يصح وبكفي هذا القدر انتهى ويذني أن يكون ما يبايعت فلا ما غصبك فعلي كذا إذا يبايعه أو غصبه منه الحال انتهى (قوله ولو باع نأيا لم يلزم الكفيل) هذا ما نقله العيني عن الحر واصله



قال أبو حنيفة لو قال ما يابيت فلانا فعلى قبايعه مرة بعد أخرى يلزمه الضمان أول مرة ولا يلزمه ما بعده انتهى  
 (قوله وقيل يلزم) أي في ما ككلمنا (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني) نقل الأخير عن المبسوط مانصه وكلمة  
 ما في ما يابيت فلانا عامة لأن حرف ما يوجب العموم فإذا لم يؤقت بذلك على جميع العمر وما يابيه مرة بعد أخرى  
 فذلك على الكفيل ويستوى في ذلك أن يبيع بالتقدي وغيره بخلاف ما إذا قال إذا أومتى أو أن إذا يلزمه إلا الأول  
 انتهى قال سري الدين في حاشيته الزبلي وجعل في المحيط مصكنا في سفينة قاتية إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما  
 لصاحبه ألق متاعك في الماء على أن تتباعي بينك وبينى فهو فاسد لأن تعليق المالك بالشروط لا يصح فبقى ضامنا له  
 نصف قيمة متاعه انتهى (قوله ولورجع عنه الكفيل قبل المبايعه مع) الضمير إلى الضمان ولم يشترط نفيه عن  
 المبايعه وهو الذي في الولوالجية والذي في البرازية تبعاً للمبسوط اشتراطه وهو الذي قدمه في البحر والتقييد  
 مشبول والاطلاق لا ينافيه لا مكان حله عليه (قوله بخلاف الكفالة بالذوب) حيث لا يصح الرجوع عنها قبله  
 انتهى أبو السعود لأن الكفالة به في دين متأخر طهره وبه بخلاف ما يابيت فإنه وعد محض في الاستقبال (قوله  
 أو يابيه) أي من الناس أو أحد من الناس ومثله أو قتلك ومثله فيهما جهالة المكفول عنه ولا يرد ما في  
 الانتاح أسلك هذا الطريق فإن أحد أخذ مالك فأماض من فإن الضمان فيه صحيح مع جهالة المكفول عنه لأن  
 الضمان فيه من حيث الغرور فإنهم نصوا على أن الغرور بالشروط موجب للضمان (قوله أو من غصبك الخ) في هذه  
 الامثلة جهالة المكفول له (قوله كفوله ما غصبك أهل هذه الدار) بخلاف ما لو قال الجماعة حاضر من ما يابيه  
 فعلى فإنه يصح فأبى - م يابيه فعلى الكفيل نهر (قوله أو علفت بشرط صريح ملائم) عطف على كان في قوله أنفا  
 إذا كان ديناً صحيحاً وانما قال صريحاً للإشارة إلى أن ما تقدم وإن كان من الشروط فهو ما يابيت فلانا فعلى من  
 الشروط غير الصريحة وفيه نظر بل انما ذكره للتقيد وقوله ملائم من الملازمة وقد قلب الهمزة ياء وهي الموافقة  
 (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق والباء السببية (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحداء وبدل مفصل من يحمل  
 وقوله لزوم أي للزوم الحق على الاصيل (قوله للزوم الحق) هو أن يكون الشرط سبباً للوجوب (قوله أو يحددك  
 المودع) بفتح الدال ومثله أن تلفها بجر (قوله أو غصبك) سبق في قوله وما غصبك فلان فعلى (قوله أو قتلك الخ)  
 فرضه في البحر تبعاً للخلاصة في القتل الخطأ لأن موجب العمد عندنا القود ولا يضمن ثم إن هذا في الحقيقة كفالة  
 عن العاقلة وانما صحت وإن جهل المكفول عنه نظر للمقتول لأنه معين حالاً وإن كان القاتل لا عاقلة له فالدية عليه  
 (قوله أو صد بقتك) وفي نسخة أو صيدك وهي أنسب ويكون المراد بالدية ما يبيع القيمة (قوله ورضى به المكفول)  
 أي له واكتفى به عن رضا ورثته لأن الحق له إهداء (قوله فعلى الدية) الأولى حذف الدية ليصلح جواباً للمصنف  
 ويجوز الوديعه والغصب (قوله بخلاف أن أكلك سبع) لأن السبع لا يصلح أن يكون مكفولاً عنه ولأن فعله هدر  
 انتهى أبو السعود (قوله أو شرطاً لا مكان الاستيفاء) أي استيفاء الكفيل من الاصيل (قوله أو مضارب) الضمير  
 فيه وفيما بعده يرجع إلى المكفول عنه انتهى طي ولم ينسلكم على التعليق بقدم الاجنبى وذكر في البحر صحت به  
 وأيده بظاهر القضية وبما في الدائع ورده في النهر وقوى الحوى ما في البحر (قوله أو ودعه أو غاصبه) فيه أنه  
 لا يستوفى من المودع ومن ذكر معه إذا لا يسوغ له ولا دفع من غير إذن إلا أن يقال أنه يستوفى منهم بالأذن  
 فصح كونه شرطاً لا مكان الاستيفاء (قوله اتوه له للاداء) أي بالاشتد من ذكر والدفع للطالب واللام يعنى إلى وقد  
 عبر به في النهر (قوله أي الاستيفاء) أي استيفاء الطالب من الاصيل (قوله وأمثلته كثيرة) فهو أن قوى مالك  
 على فلان أو مات أو حل مالك عليه ولم يوافق به أو أن غاب ولم يوافق به أو أن لم يؤد فلان مالك عليه إلى ستة أشهر  
 أو أن لم يملك المديون دينك فأماض من لكن في الأخيرة انما يتحقق الشرط إذا تقاضاه ولم يعطه ذلك (قوله لأنه  
 تعليق بالخطر) الأولى لأنه غير ملائم والاختصار فيه تعليق بالخطر (قوله وما في الهداية سهو) حيث قال  
 قاما ليصح التعليق بجزء الشرط كقوله إذا هبت الريح أو جاء المطر وكذا جعل كل منهما أجلاً لأنه تصح  
 الكفالة ويجب المال حالاً لأن الكفالة لمصاص تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالمطلق والعاق  
 انتهى طي وأجاب عنه في البحر بأن قوله إلا أنه تصح الكفالة انما يعود إلى الاجل بخلاف انما هبت الريح  
 لا إلى التعليق بالشرط وقوله لمصاص تعليقها معناه لمصاص تأجيلها بأجل متعارف مجازاً لعدم الثبوت

وقيل يلزم الاق إذا وعليه القهستاني  
 والشرنبلاني فليحفظ ولورجع عنه الكفيل  
 قبل المبايعه مع بخلاف الكفالة بالذوب  
 وبخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من  
 الناس أو يابيهك أو قتلك أو من غصبك  
 أو قتلته فأما كفيل فإنه باطل لقوله ما غصبك  
 أهل هذه الدار فأماض من فإنه باطل حتى  
 يسمى انساناً بعينه (أو علفت بشرط صريح  
 ملائم) أي موافق للكفالة بأحد أمور ثلاثة  
 (بكونه شرطاً للزوم الحق فهو) قوله (أن  
 استحق المبيع) أو يحددك المودع أو غصبك  
 لذا أو قتلك أو قتل ابنك أو صد بقتك فعلى الدية  
 ورضى به المكفول جاز بخلاف أن أكلك سبع  
 (أو شرطاً) لا مكان الاستيفاء فهو أن قدم  
 زيد فعلى ما عليه من الدين وهو معفى قوله  
 وهو) أي والحال أن زيدا (مكفول عنه)  
 أو مضارباً أو ودعه أو غاصبه جازت الكفالة  
 المتعلقة بغيره ولو له للاداء (أو شرطاً  
 لتعذر) أي الاستيفاء (فهو أن غاب زيد  
 عن المصرة فعلى) وأمثلته كثيرة فهذه جملة  
 الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها  
 (ولا تصح) أن علفت (أو غير ملائم) فهو أن  
 هبت الريح أو جاء المطر لأنه تعليق بالخطر  
 لا تبطل ولا يلزم المال وما في الهداية سهو كما  
 حذر به ابن النكاح



في الحال في كل منهما قال في الفتح والحاصل أن الشرط الغير الملائم لا تصح معه الكفاية أصلا ومع الاجل غير  
الملائم تصح حاله في كل الاجل وفي المقام كلام طويل لا غزوة الا هذا الحاصل (قوله نعم لو جعله اجلا) بأن يقول  
كففت به أو مالت عليه إلى أن تب الربح أو إلى أن يبي المحار انتهى (قوله في تعليق) لمحو ان غصبك انسان  
شيئا أنا كفيل انتهى (قوله واذن) فهو ما ذاب لك على الناس فعلى انتهى (قوله ولا وجه لجعل هذا مثلا  
لاضافة والذي جعله مثلا لا يفي به في القبول العمادي مثلا لا لضافة صك ما نقله المصنف وعبارته  
وفي القبول العمادي جهالة المكفول عنه في الكفاية المضافة كفاي قوله ان غصبك انسان شيئا أنا كفيل مانعة  
جواز الكفاية انتهى وفيه أن هذا ليس اضافة فكانه أراد بالاضافة اضافتها الى الزمن المستقبل فلو قال في تعليق  
وتعبر لمكان أو وضع لأن مثال المصنف من المنجز (قوله لا تحيى ككففت الخ) جعله في البحر من الجهة اليسيرة  
(قوله وبه) أي ولا يصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من  
صحته الكفاية والقرينة على ذلك الاستدلال انتهى (قوله مطلقا) أي سواء كانت في تعليق أو اضافة (قوله  
جاز) لأن الجهة في الاقرار لا تمنع صحته انتهى بمر (قوله لم يضمن) لم تقدم في السبع (قوله أي ما ثبت) قال  
في المنصورية الذوب والزوج براد بها التضايف لم يقض بالكفول به بعد الكفاية على المكفول عنه لا يلزم الكفيل  
وهذا في غير عرف أهل الكوفة وأما في عرفنا فالذوب الزوج من الوجوب فيجب المال وان لم يقض به انتهى  
(قوله لأن النيابة لا تجرى الخ) ولأن شرطها كون المكفول به قد ورثه من المالك من الكفيل وهذا ان اكد ذلك من  
(قوله ولا يحمل دابة) بأن استأجرها من شخص يعمل عليها فكذلك انسان بذلك جوى وذلك لأن الدابة اذا كانت  
معينة فالواجب على المؤجر تسليم الدابة دون الحمل فاذا تكفل بالحمل فقد تكفل بما لا يجب على المصنف فقول عنه  
فلا يصح وليس كذلك اذا كانت الدابة غير معينة لأن الذي يلزم المؤجر الحمل وهو ما يمكن استيفاءه من الكفيل  
فصح الكفاية به قاله الشيخ أبو نصر الأقطع (قوله وخدعة مد) تصويره كما مر (قوله لأنه يلزم تغيير المعقود  
عليه) قال في البحر لأنها اذا كانت معينة كان الكفيل عاجزا عن تسليمها الا أنه لا ولاية في الحمل على دابة الغير  
لأنه لو أعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لأنه في تغييره مقر عليه وهذا التعليل غير ما سبق لابي النصر  
(قوله لوجوب مطلق الفعل) وهو الحمل أي وهو قادر عليه لأنه يمكنه أن يعمل على دابة نفسه (قوله لا التسليم)  
يشير الى تعليق الشيخ أبي النصر (قوله ولا يصح قبل قبضه) اعلم أن الاعيان اما مضمونة بنفسها وهي ما يجب  
قيمتها عند الهلاك أو بغيرها وهي ما لا يجب قيمتها أو أمانة والاول تصح الكفاية به ولا تصح بالشئ والثالث لا تصح  
شرطها وهو أن يكون مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع معينة أو بدله والمبيع مضمون بالشئ والمرهون  
بالدين والثالث ظاهر نهر وصورة الكفاية بالمبيع أن يقول للمشتري ان هذا المبيع قد لي بدله أو قيمته فراد  
المصنف الكفاية بمالية المبيع وذلك لأن ماله غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك ينسخ البيع ويجب رد  
التمن جوى (قوله ومرهون) أي في يد المرتهن لو قال الكفيل اذ هلك فعلى بدله لا يصح لأنه اذا هلك لا يجب على  
المرتهن شئ سواء ضمن الرهن لراهن أو لمرتهن انتهى (قوله وأمانة) كودبعة ومال مضاربة وشركة وعارية  
ومستأجر (قوله فلو يتسلمها صم) لأن تسليم العيز واجب على الاصيل فأمك القرامة (قوله في الكل) قدم  
عن الزيلعي أن الامانات لا تكمل مطلقا لا بعينها ولا بتسلمها وله أحد قولين (قوله الا أن يكون) أي المشتري  
(قوله تعالى الاصيل) فان الثمن ليس بمضمون على الشيء المحبور عليه انتهى (قوله وكذا الوصيان مضمونا)  
لأنه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه العمان اذ القيمة تتروم مقامه فأمكن ايجابه على الكفيل (قوله على  
سوم الشراء) أي طلبه (قوله ومبى ما فاسدا) لأن المقبوض في البيع الفاسد مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب  
عليه قيمته انتهى (قوله أو بدل صلح عن دم) مثلا لو كان البدل عبدا مكمل به انسان همت فان هلك قبل القبض  
فعليه قيمته اه بمر وتقييده بالدم فيد أن الكفاية تبدل الصلح في المال لا تصح لأنه اذا هلك انسخ لكونه كالبيع  
(قوله وخلق) أي وبدل خلق (قوله وهه) الاولى وهو قال في البحر لأن هذه الاشياء لا تبطل لكون العين انتهى  
(قوله بلا قبول الطالب) فان رضى أي الاصيل قبل قبول الطالب رجع عليه وان بدله فلا رجوع عليه صراج  
(قوله أو نائية) كوكيل (قوله ولو فوضليا) فاذا قبل الفوضلى فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا كفيل أن يخرج  
نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح الجمع والحقائق (قوله لكن قول المصنف عن الطرسوسي) بفتح الراء نسبة

ثم لوجه له أجملا صحت لازم المال للحال  
قلصنا (ولا تصح) أيضا (بجهالة المكفول  
عنه) في تعليق واذن لا تحيى ككففت بالمال  
على فلان أو فلا يصح والتعيين للمكفول  
لأنه صاحب الحق (و) لا (بجهالة المكفول  
له) وبه مطلقا نعم لو قال كففت رجلا لا عرفه  
بوجهه لا يابى به جازي أي رجل أتى به وحلف  
أنه هو برى بزازية وفي السراجية قال لصفه  
وهو يخاف على دابته من الذئب ان أتى  
الذئب حمارك فأنا ضامن فأكاله الذئب لم  
ينس (لحمو ما ذاب) أي ما ثبت (لكن على الناس  
أو) على (أحد منكم) فعلى مثال الاول  
وتحرم ما يابى أحد من الناس معينا المني  
(أو ما ذاب) عليك (لناس أو لا أحد منكم)  
عليك فلهي مثال الثاني (ولا) نعم (ينس)  
حد وقصاص لأن النيابة لا تجرى في الضوابط  
(ولا يحمل دابة معينة مستأجرة) وخدعة  
عبد معين مستأجرها أي للخدمة لأنه يلزم  
تغيير المعقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب  
مطلق الفعل لا التسليم (و) لا (يعيد) قس  
قبضه (ومرهون وأمانة) بأعيان مأكولة  
يتسلمها صم في النقل درر ووجه الكفاية  
هنا المستأجرة لا لا شئ عليه ككفيل النفس  
(وصح) أيضا (لو) المكفول به (غنا) لمكوبه  
دينا صم على المشتري الا أن يكون مدينا  
بمجرد راحته فلا يلزم الكفيل تبعا للاصيل  
خاتية (و) كذا لو (مضمونا أو مضمونا على  
سوم الشراء) ان يضمن الثمن والا فهو أمانة  
كما مر (وبمبى فاسدا) أو بدل صلح عن دم  
وخلق وهو راحية والاصل أنها تصح بالاعيان  
المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانة (و)  
لا تصح الكفاية نوعها (بلا قبول الطالب)  
نواذيه ولو فوضليا (في مجلس العقد) وحورما  
الثاني بلا قبول به يعني درر وبزازية وأقزوى  
البحرية قالت الأئمة الثلاثة لكن نقل المصنف  
عن الطرسوسي أن الضوى على قوله ما  
واختاره الشيخ فاصم هذا حكمه اذا نشأ



(ولو أنه برئ منها) بار قال أنا كفى بئال فلان  
 تعني بما على من الدين فكفيل به مع تجبيرة  
 الغرماء (يصح) في صورتين بلا قبول اتفاقا  
 أحدهما أن لا نها وصية فلو قال لإجني لم يصح  
 وقيل يصح شرح المجمع وفي الفتح العصة أوجه  
 وحقق أنها كفالة لكن يرد عليه توقفها على  
 المال ولولا مال على غائب هل يؤمر القريم  
 بانتظاره أو يطالب الكفيل لم أره وينبغي على  
 أنه وصية أن يتظر لا على أنها كفالة وقد بنا  
 بأمره لأن تبرع الوارث بضمائه في غيبته  
 لا يصح وروى الحسن بن العصة ولو ضمنه بعد موته  
 صح سراج وله قول الثاني لما تكرر في  
 البرازية اختلاف في الأخبار والأنشاء فاقول  
 للخبير (و) لا تصح (بدن) ساقط ولون وارث  
 (عن ميتة فليس) إلا إذا كان به كميل أو  
 رهن معراج أو ظهر له مال فتصح بقدره ابن  
 ملك أو طقه دين بعد موته فتصح الكفالة به  
 بأن حفر ثرا على الطريق فلقب به ثني بعد  
 موته لأنه ضمان المال في ماله وضمان النفس  
 على ما قلته لثبوت الدين مستندا إلى وقت  
 السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة  
 بجر وهذا عنده وصحها مطلقا وبه قالت  
 الثلاثة ولو تبرع به أحد مع إجماعا (و) لا  
 تصح كفالة الوكيل (بالتن للموكل) فيه أو كل  
 بيعة لأن حق القبض له بالأصالة فيه براضا  
 لنفسه ومفاده أن الوصي والناظر لا يصح  
 ضمانهما الثمن من المشتري فيه إجماع لأن القبض  
 لهما ولذا لو أبرأه عن الثمن صح وضمانا (و) لا  
 تصح كفالة المضارب (رب المال به) أي بالثمن  
 لما تكرر ولا بالثمن أمانة عنده ما قاله الضمان  
 تفسير لحكم الشرع (و) لا تصح (للتربك  
 بدن مشرك) مطلقا ولو بارت لانه لو صح  
 الضمان مع الشركة يصير ضمان لنفسه ولو  
 صح في حصة صاحبه يؤذى إلى حصة الدين  
 قبل قبضه وذال يجوز ثم لو تبرع جاز كالأمانة  
 مفتين (و) لا تصح الكفالة (بالعهدة)  
 لا شتباء المراد به (و) لا (بالد لاص) أي  
 تخليص مبيع يستحق للجزء عنه ثم لو ضمن  
 تخليصه ولو بشره أن قدره والا فمرد الثمن كان  
 كالدرك مبنى فائدة متى أدى بكفالة فائدة

(١٥٤) على فلان (حال غيبة الطالب أو كفل وارث المريض) الملى (عنه) بأمره بأن يقول المريض لو ارثنا كفل  
 إلى طرسوس وهي كافي القاموس ككزون بلاد أسلامى تنصب كان للار من ثم أعيد للاسلام في مصرنا انتهى (قوله  
 المريض الملى) المراد به أن يكون عنده مقدرا المكفول به (قوله لانه وصية) تعليل للثانية وترك تعليل الأولى  
 ظهوره فان الأخبار من العقد أخبار عن ركنيه الإيجاب والقبول انتهى على وانما جازت كفالة الوارث  
 لأن المريض قائم مقام الطالب لحاجته تفريغ ذمته ونفع للطالب فصار كما إذا حضر بنفسه (قوله وفي  
 الفتح العصة أوجه) لما قدمنا من أن المريض قائم الخ (قوله وحقق أنها كفالة) بحث فيه في البحر بأنه لا فائدة في  
 هذه الكفالة لأن الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني أولا وإذا لم يكن  
 له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك أولا انتهى قال في النهران الفائدة قد تظهر في تفريغ ذمته انتهى (قوله  
 لكن يرد عليه توقفها على المال) أي ولو كانت كفالة لصحت مطلقا بجر (قوله وينبغي الخ) البحث صاحب النهر  
 وأخاد في البحر أن الميت كفالة من كل وجه لانه لا تصح إلا إذا كان للمريض مال فلو كانت كفالة مطلقا  
 لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانه لو كانت وصية مطلقا لصح الأمر من الصحيح انتهى (قوله لا يصح)  
 هو المعتقد (قوله ولو ضمنه بعد موته) يعني لو ضمن الوارث الميت (قوله ولعله قول الثاني لما تكرر) من أنه لا يشترط  
 القبول عنده (قوله فاقول لا يخبر) أي لم يقدح في الأخبار وهو الطالب منح لأن الأصل العصة وصحة العقد هنا  
 يجعل الكلام أخبارا (قوله إلا إذا كان به كميل) استثناء من قوله ساقط فلو حذف ساقط أولا ثم عليه بقوله  
 لانه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان أوضح يعني أن الدين يسقط عن الميت المفلس إلا إذا كان مكانه كفيل حال  
 حياته أو رهن به شيئا كذلك قال في البحر قد بالكفالة بعد موته لانه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا لم يطل  
 الكفالة وصح كذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يطل الرهن لأن سقوط الدين عنه في أحكام الدنيا في حقه  
 للضرورة فتتغير بغيره فاقا بقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكره صحة  
 الكفالة به حينئذ للاستغناء عنه بالكفيل وبيع الرهن (قوله أو ظهر له مال) قال في القنية ككفل عن ميت  
 مفلس ثم ظهر له مال صحت الكفالة بقدره انتهى (قوله أو طقه دين بعد موته) فان ذمة المتوفى تقوى به فتصح به  
 الكفالة أي ولومات مفلسا لاستناده إلى حال الحياة (قوله على العاريق) مراده أنه في غير ملكه (قوله لثبوت الدين)  
 الاوضح لثبوت الضمان (قوله وهذا عنده) راجع إلى المصنف (قوله وصحها مطلقا) ظاهره مال أولا كما به علم  
 ما قبله (قوله ولو تبرع به أحد مع إجماعا) لأن التبرع لا يعتمد قيام الدين (قوله ولا تصح كفالة الوكيل) قيد  
 بالوكيل لأن الرسول يصح ضمانه جوى (قوله فيما وكل بيعة) أخرج به ما إذا وكل رجلا بقبض الثمن من الوكيل  
 فكفل به الوكيل صح جوى (قوله لأن حق القبض له بالأصالة) وهذا لا يبطل بموت الموكل وعزله وجزا أن يكون  
 الموكل وكيل على الوكيل في القبض والوكيل عزله ولو حلف المشتري أن لا شيء عليه للموكل لا يحن ويحن  
 لو قال ذلك في جانب الوكيل أفاده المصنف ولو أدى الوكيل بغير ضمان جاز ولا يرجع كافي البحر في شرح قوله  
 وللتربك الخ (قوله ومفاده) أي التعليل وقال في النهر وكلامهم هنا يضيء أن الوصي وساق ما هنا وفي البحر  
 وظاهر كلامهم أن الوصي والتولي الخ ما هنا (قوله لو أبرأه) بضمير التثنية (قوله لما تكرر) أي في الوكيل (قوله أمانة  
 عندهما) أي عند الوكيل والمضارب هذا التعليل لا يظهر إلا إذا قبضه والحكم بعدم صحة كفالتهما أعم (قوله  
 وذال يجوز) أي كل من الضمان لنفسه ومن حصة الدين قبل قبضه (قوله ثم لو تبرع) أي أحد الشريكين بالذم  
 عن مديونهما (قوله كالأمانة مفتين) بأن فصل الثمن على قولهما أو كذا فقط بعت على قوله أي فاته يصح ضمان  
 أحدهما نصيب الآخر لا من غير نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له قبول نصيب أحدهما دون الآخر ولو قبل  
 الكل ونقد حصة أحدهما كان لنا قد قبض نصيبه بجر (قوله ولا بالعهد) بأن يشتري عبدا فيضمن رجلا  
 العهدة للمشتري ويسكن على ذلك ولم يبينها ما هي (قوله لا شتباء المراد بها) أي أعمال لا يجوز لا شتباء المراد بها  
 فانها مشتركة بين الصك القديم أي الوثيقة التي تشهد بالبيع بالمال وهي ملكه فإذا ضمن تسليمها للمشتري لم يصح  
 لانه ضمن ما لا يقدر عليه والعقد وحقوقه وعلى الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للجهالة فتعذر العمل  
 به قبل البيان فبطل الضمان جوى (قوله ولا بالاص لاص) أي عند الامام بناء على أن المراد به ما ذكره الشارح  
 وقال لا يصح بناء على أن المراد به ضمان الدرك فالتلف مبنى على التفسير أفاده المصنف (قوله ثم الخ) أفاده  
 أن اختلاف لفظي فانه لم يحدد مورد (قوله متى أدى بكفالة فائدة) بسبب جهالة المكفول عنه وكانت ضمان



عهدة أو خلاص (قوله رجع) أي إذا كانت الكفاية بالامر فانه لا رجوع الا فيها (قوله اذا حسب) أي ظن المدافع  
 والظاهر ان هذا شرط في الرجوع في الفاسدة مطلقا أي وهو يعلم أنه لا يلزمه لا يرجع (قوله على ذلك) أي  
 الاداء ولو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه انتهى منع قال أبو الوفاء وهذه مستثنات من قوله هم لا مبرة  
 بالنظر بين خطوه (قوله ولو كفل بأمره) أطلق في الامر فشمع الحقيق والحكمي كما اذا كفل الاب عن ابنه  
 الصغير ههنا ما تم ما فاض من تركته فان لورثته الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة بأمر الصبي حكما  
 لثبوت الولاية بخلاف ما اذا أدى الاب من غير ضمان الا اذا أشهد على الرجوع أقاده صاحب البصر (قوله  
 بشرط قوله من) كأن يقول كفل عني أو ضمن عني فلان ويعد هذا اقرارا بالمحال فلان خاتية ولو قال ضمن  
 الالف التي فلان عني لم يرجع عليه عند الاداء لم يراز أن يكون القصد ليرجع أو طالب التبرع فتح وهذا بخلاف  
 ما لو أمر الاسير شخصا أن يشتره فاشتره فانه يرجع عليه استصاانا وان لم يقل على أن يرجع عني وكذا الأمر  
 أن يقضى دينه ولم يقل على أن يرجع ولا على أن ضمن فانه يرجع على كل حال ولا يرجع في الامر بالهبة  
 أو التعمير عنهما أو الاقرار والعق من كفارة ولو قال عني أو على الا اذا قال على أن ضمن نهر (قوله  
 وهو غير صبي) أقاده وبما به أنه الأمر انما يصح عن صبي أمره فالصبي اذا أمر شخصا أن يكفله فكفله وأدى  
 لا رجوع عليه مطلقا ولو تكفل الكفيل بأذن وليه ميسوط (قوله وعبد) فانه لا يرجع عليه حالا وانما يرجع  
 عليه بعد عتقه بجر (قوله محجورين) أما المأذون فيصبح أمرهما وان لم يكن نأهلا لها بجرأي لكفالة لكونها  
 تبرعا بأبوالهود (قوله رجع عليه بما أدى) اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل ولو كفل من المستأجر بالاجرة  
 فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له برأية (قوله والاقياس) أي أرأى خلافه بان كان المكفول به  
 جيدا فأدى رد ثأ أو بالهكر فان رجوعه بما ضمن لا بما أدى لما ذكره الشارح وهذا بخلاف المأمور بقضاء الدين  
 فانه يرجع بما أدى الا اذا أدى أجود أو خلاف الجسر فانه لا يرجع الا بالدين (قوله وكالو ملكه بجنة أو أوارث) بأن  
 مات الطالب والكفيل وأرثه أو وده له حال حياته وهي جائزة للكهيل وان كنت لا تجوز لفغير من عليه الدين  
 لانه ينقل الى الدين اليه بمقتضى الهبة ضرورة (قوله لا يرجع تبرعه) ولو أجاز به بعد المجلس لأن الكفالة لازمة  
 وفقدت عليه بغير أمر غير موجبة للرجوع فلا تنبذ موجبة عمادية بقوله الا اذا أجاز في المجلس أي مجلس  
 الكفالة كذا يخاد من البصر (قوله وجبة الر - وع الخ) عبارة الولاية رجل كفل بنصر رجل ولم يدر على  
 تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فأراد أن يؤديه على وجه يكون  
 له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الى الطالب الدين ويهب الطالب ماله الى المطلوب ويوكاه  
 بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع ولو دفع المال بغير هذه الحيلة لم يكن له حق الرجوع  
 انتهى بتمريف وأشار الشارح الى أن هذا التصور غير لازم فان هذا المحكم بجرى في كفالة المال ابتداء  
 وقد يقال انه لا يظهر الا اذا دفع قدر الدين من غير تبرع لكونه دين الاصيل وأما اذا دفعه على أنه دين الاصيل  
 فقد برى الاصيل من دينه ولا تصح هذه الحيلة (قوله ولا يطالب كفيل الخ) قيد بالكفيل لأن الوكيل بالشراء  
 له الرجوع على الموكل قبل الاداء لانه من الموكل بمنزلة البائع من المشتري انتهى عني (قوله لان غلصك بالاداء)  
 أي قللك الكفيل الدين بأدائه اياه قال في البصر لانه انما التزم المطالبة وانما غلصك الدين بالاداء فلا رجوع قبل  
 التملك انتهى (قوله خاتية) عبارتها كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه أعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل  
 أنه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جازا انتهى وهذه العبارة لا تصح وجوب  
 دفع الرهن على الاصيل بخلاف ما يستفاد من كلامه وهو مالم يوافق في البصر (قوله واذا جبهه جبهه)  
 فيه في الشرع ليلية بما اذا لم يكن المكفول عنه من أصول الدائن فاذا كان الدين أصلا لا يجبر كفيله  
 ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو ممتنع انتهى وقطريه أبو السعود بأن الذي في عبارة القهستاني  
 عن قضاء الخلاصة أن الكفيل اذا جبر لا يجبر أصل الطالب الذي هو مكفول عنه انتهى وفيه أنه كيف يجبر  
 الكفيل بسبب دين الاصيل ولا يجبر الاصيل فيه وأيضا ما المانع من الملازمة على فرض تسليم عدم الجبر  
 فالوجه ما في التبرع ليلية (قوله هذا اذا كفل بأمره) اسم الاشارة يرجع الى الملازمة والجبر للاصيل ومحلله  
 أيضا اذا كان الحال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة بجر (قوله يوجب برأتهما) أي برأته

رجع كصحة جاع الفهولين ثم قال وتعالى  
 لو كفل يبدل الكتابة لم يصح ويرجع عما أدى  
 اذا حسب أنه يجبر على ذلك لصحانه السابق  
 وأقره المستنف فليحفظ (ولو كفل بأمره) أي  
 بأمر المملوك بشرط قوله من أو على أنه على  
 وهو غير صبي وعبد محجورين ابنه لك (رجع  
 عليه بما أدى) ان أدى بما ضمنه والا فبما  
 ضمنه وان أدى أودا الملك الدين بالاداء  
 فالطالب ركب الوكيل بجنة أو أوارث عني  
 (وان بغيره لا) يرجع تبرعه الاداء الجار  
 المجلس فيرجع عمادية وجبة الرجوع بالأمر  
 أن يهب الطالب الدين ويوكاه بقبضه ولو أجاز  
 (ولا يطالب كفيل) أصيلا (بمال قبل أن  
 يؤدى) الكفيل (عنه) لأن غلصك بالاداء  
 لكفيل أخذ رهن من الاصيل قبل ادائه  
 خاتية (فان لو لم) الكفيل (لأرته) أي لا رم  
 هو الاصيل أيضا حتى يجلسه (واذا جبهه  
 له جبهه) هذا اذا كفل بأمره ولم يكن على  
 الكفيل للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة  
 ولا يمس سراج وفي الاشياء اداء الكفيل  
 يوجب برأتهما



الكفيل والاصيل (قوله للطالب) متعلق باداء مع ما فيه من الفعل جوى (قوله الا اذا حاله) استثناء منقطع  
 فانه لا اداء في صورة الاستثناء (قوله على مد يونه) ليس يقيد ولذا عبر في البحر بربح أي وقد قبل الطالب والمحال  
 عليه والضمير في مد يونه للكفيل (قوله بشرط براءة نفسه) اما اذا لم يشترط ذلك يبرأ لان الحوالة حصلت بأصل  
 الدين والدين أصله على المكفول عنه فتضمنت الحوالة براءة الطالب أن يأخذ يديه أيهما شاء ان شاء الاصيل  
 وان شاء المحال عليه ولا سبيل له على الكفيل حتى يتولى المحال على المحال عليه أفاده في البحر (قوله وبرئ الكفيل  
 بأداء الاصيل) لان براءة الاصيل توجب براءة لادين عليه وانما عليه المطالبة بدين الاصيل والذي يقول  
 بأن الكفيل عليه دين يقول انه دين حكمي يسقط باداء واحد أفاده في البحر (قوله الا اذا برهن) أي الاصيل  
 أفاده في البحر (قوله على أدائه) أي أدائه نفسه (قوله قبل الكفالة) ولو برهن أنه قضاء بعد ما يبرأ انتهى بحر  
 عن الخاتمة (قوله فيبرأ فقط) أي ولا يبرأ الكفيل لانه عومل باقراره وفيه نظر لان الفرض أن المكفول به دين  
 واحد وقد يقال ان المطالبة لاقرار الكفيل والطالب يجحد الوفاء وقد تكون البيئة منقورة وقيد بالبرهان لانه  
 لو أقر الطالب أنه استوفى فان الكفيل يبرأ هذا ما ظهر لي وفي هذا الاستثناء نظر فان هذا ليس من باب البراءة  
 وانما تبين أن لادين على الاصيل أفاده الشيخ زين (قوله كما لو حلف) فان الحلف يفيد براءة الحالف فقط من غير  
 القنية وعزوه الفرع الثاني الى البحر في غير محله بل هو في المنع كما ذكرنا وظاهره أن الضمير يرجع الى الاصيل  
 وحيد فهو مشكل لانه مدع ولا يمين عليه وقد يصور بأن المدعي المال فكفل به انسان وأكبره المدعي عليه  
 ولم يوجد برهان لحلف المدعي عليه فانه يبرأ دون الكفيل (قوله ولو أبرأ الطالب الاصيل الخ) محال براءة  
 الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذ لم يكفل بشرط براءة الاصيل فاذا كان كذلك برئ الاصيل دون الكفيل لانما  
 صارت حوالة (قوله كما مر) أي قبيل كماله المال حيث قال المواقف أثناء التوائد ببراء الاصيل يبرأ الكفيل الا  
 كفيل النفس (قوله الا اذا صالح الخ) استثناء منقطع فانه في هذه الصورة وجد تأخر لا تأخير من الطالب (قوله  
 المكاتب) بصيغة اسم المفعول (قوله عن قتل العمد) أي صالح المكاتب ولي الدم عن قتله عمدا سواء ثبت القتل  
 بالبيئة أم بالاقرار جوى عن الخاتمة وانما قيد بالعمد لان دية الخطأ على عاقبته وانظر ما لو استمك شيئا رخصه  
 انسان هل يكون في حكم المثلثة الاولى الظاهر نعم (قوله المالح) بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول وهو ولي  
 الدم (قوله الى عتق الاصيل) وهو المكاتب ومثله العبد المحجور اذ الزمة شيء يطالب به بعد عتقه فكفل به انسان  
 فان المطالبة تأخر عن الاصيل الى اعتاقه ويطالب بكفيله للمحال والمستثنان في الخاتمة مع لالا بأن الاصيل انما  
 تأخرت عنه المطالبة لا عساره ومفهوما أن الاصيل لو كان معسرا ليس للطالب مطالبة ويطالب الكفيل  
 لو كان موسرا انتهى بحر (قوله ولا ينكس) الحكم أي براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل والتأخير عنه  
 لا يوجب التأخير عنه ولا رجوع للكفيل اذ أبرأ الطالب الى الاصيل أي براءة اقاط لا براءة دفع بخلاف  
 ما اذا وجهه الدين أو تصدق به عليه فانه الرجوع على الاصيل (قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلا) يعني أن قولهم  
 التأخير عن الكفيل لا يوجب التأخير عن الاصيل محال اذ كفل حالاً ثم أجله أما اذا وقعت الكفالة بالمال الحال  
 مؤجلا ابتداء فانه يتأجل عليها الانصراف الاجل الى الدين فانه أضاف الاجل الى نفس الدين فتكون المطالبة  
 عليه ابتداء مؤجلة ولا تكون المطالبة عليه مؤجلة ابتداء لا بعد ثبوت التأجيل في حق الاصيل فيبدأ جمل  
 في حق الاصيل فيبدأ جمل في حقهما أفاده الشافعي وهذا التعديل هو المناسب وأما قول المواقف لا تأجيله على  
 الكفيل الخ فلا يظهري لنا فانه يقول المصنف ولا ينكسر تأمل وذكر في الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل  
 على رجل ألف درهم حاله من ثم مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين أن أضاف الكفيل الاجل  
 الى نفسه بأن قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضى  
 به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا انتهى وفيها قبل هذا ما نصه ولو كان الدين عليه حالا وكفل  
 به رجل مؤجلا صححت الكفالة وتأخر عنها جميعا الا أن يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لا جمل الكفيل خاصة  
 فلا تأخر الدين حيث ذهب الاصيل كذا في خزائن المنهين (قوله وفيه بشرط الخ) طاهره أن الصبر الى البحر  
 المتقدم في العبارة السابقة وهذه العبارة ليست فيه بل الذي فيه من النهاية أن ابراء الاصيل وتأجيله يرتدان  
 بالتدوير ابراء الكفيل يرتدان بالتدوير ابراء الاصيل لا يتوقف على قبول الكفيل براءة

للتطالب الا اذا حاله الكفيل على مد يونه  
 وشترط براءة نفسه فقط (وبرئ) الكفيل  
 (باداء الاصيل) اجبا على الا اذا برهن على  
 ادائه قبل الكفالة فيبرأ فقط كما لو حلف بحر  
 (ولو أبرأ) الطالب (الاصيل أو أخر عنه) أي  
 أجله (برئ الكفيل) تبعا للاصيل الا كفيل  
 النفس كما مر (وتأخر) الدين (عنه) تبعا  
 للاصيل الا اذا صالح المكاتب من قتل العمد  
 بماله ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت  
 مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة  
 الكفيل الآن أشياء (ولا ينكس) اعدم  
 تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالحال  
 مؤجلا تأجل عن حاله لان تأجيله على الكفيل  
 تأجيل عليه وفيه بشرط قبول الاصيل  
 الا براءة والتأجيل لا الكفيل



بارد وصاروا لولوا برأ الطالب الكفيل فقط برئ وان لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه  
المطالبة فقط وهي فقط بالابراء ولو ذهب الدين له أي الكفيل ان كان غنيا أو تصدق عليه ان كان فقيرا بشرط  
القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وجبة الدين اغير من عليه الدين تصح اذ اسقط عليه والكفيل مسقط على الدين  
في الجملة انتهى وفيها يشترط قبول الاصيل البراء لا الكفيل لان الدين ثابت على الاصيل فاسقاطه عنه يحتاج  
الى قبول منه أما الكفيل فلا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة وهي فقط بالابراء وفي الجواب يشترط  
قبول الاصيل البراء فان ردت هار تدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبوله انتهى  
(قوله الا اذا وجهه) غنيا أو تصدق عليه أي فقيرا فلا بد من قبوله كما هو حكم الهبة والصدقة والكفيل مسقط على  
الدين في الجملة فصحة لان شرط هبة الدين لغير من هو عليه وكذا صدقة التسلط على الدين وقد وجد (قوله  
وفي فتاوى ابن نجيم) يحمل على الصورة المستثناة فلا تنافي (قوله وهو المختار) حمله في المخ عن التنية بأن الناس  
لا يريدون به تفي التعلق أصلا أي بالبراءة أو بالدفع واللام يكرر طلبه على الكفيل وانما يريدون تفي التعلق الحسي  
وان لا تعلق به تعلق المطالبة انتهى والظاهر أن المراد به التضييق لان مطالبته الاصيل لا تسأل به هذا القول (قوله  
لا يحمل على الاصيل) لانه بموت الكفيل يعلق حق الغرماء بعين التركة فيتمتع بها وأما في المكفول عنه فحقهم  
تعلق بالدين أي الذي في ذمه فيكون مرفعا على ما كان انتهى وفي شرح الجمع وهو أولى من إعمال الدرر  
بأن الكفيل انتم الدين مؤجلا فلورب هو بالمجمل وهو ككفر في المؤجل بالمالية يكون ربا فان التزم الكفيل  
تبرع ولا يرافيه على أن الورثة قد عجلوه (قوله فلو أذاه وارثه الخ) وكذا اذا أذى الكفيل قبل مضي الاجل  
فيما اذا أخر الطالب الاصيل خاصة لا يرجع على الاصيل ما لم يرض الاجل بمحيط (قوله خبر الطالب) في أخذه من  
أي التركة كتنشأ لان دينه ثابت على كل واحد منهم ما تكافى حال الحياة درر (قوله صالح أحدهما) أي الاصيل  
والكفيل (قوله مثلا) فالمراد البعض (قوله الا أن المسئلة مربعة) بل هي مربعة باعتبار كون المصالح الاصيل  
أو الكفيل ومحيط الاستدراك على قول المصنف واذا شرط براءة الكفيل وحده الخ ولما كان قوله برئنا شاء لا  
لهذه الصورة استثناءها (قوله أو براءة الاصيل) والوجه فيها أن براءة الاصيل توجب براءة الكفيل (قوله كانت  
فصلنا الكفالة) أي في القدر المصالح عنه لافي الكل (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على نفسه انتهى على  
(قوله رجع بالالف) لانه مبادلة فذلك الدين فيرجع به (قوله صالح الكفيل الخ) قيد بالصلح لان الكفيل بالتفرض  
لوقضى الدين الذي على الاصيل على أن يبرئه عن الكفالة فتعمل جاز القضاء والابراء يخرج عن التنازع (قوله لم  
يصح الصلح) هذا في كفاية التضرر باتفاق ومصورته أعطاه عشرة ليبرئه عن الكفالة بالذمة فأبرأه لم يسله العرض  
باتفاق الروايات وفي براءته عن روايتان بجر (قوله وهو) أي الكفيل (قوله باطلا له) متعلق بيم المذكور  
بعده والباء للبيانية (قوله بيم الكفالة بالمال) نقل في البقرة قل قل ما ذكره المؤلف عن التنازع (قوله لو كان  
كفيلة بالنفس والمال وصالح على حسين بالشرط برئ أي بشرط البراءة عن الكفالة والمراد أنه برئ من  
الكفالة وان كان الصلح باطلا (قوله لا قراره بالقبض) لان لفظ الالى لا انتهاء الغاية والمتكلم وهو رب الدين هو  
المتهم في هذا التركيب فلا بد أن يكون ثم مبتدأ وليس الا الكفيل المخاطب فأفاد التركيب براءة من المال  
مبتدأ عن الكفيل كانه قال دفعت الالى فلا يرجع على واحد منهما (قوله ومضاده) أي التعليق (قوله براءة  
المطلوب للطالب) فلا توجه للطالب عليه مطالبة (قوله لا قراره) أي بالقبض من الكفيل والدين الواحد  
لا يقبض مرتين (قوله كالكفيل) أي كبراءة الكفيل له بعد هذه المقالة من الطالب (قوله وفي قوله برئت)  
لان قوله برئت يحمل بإبرائه أو بالاداء فلا يثبت الرجوع بالشك حوى (قوله أو أبرأناك لا) لانه ابتداء اسقاط  
لا قرار منه بالقبض الا يرى أنه كيف نسب الفعل الى نفسه والكفيل لا يملك الدين الا بالابتداء فلا يرجع بالاتفاق  
انتهى حوى أي ويرجع الطالب على الاصيل بدنه لانه انما أبرأ الكفيل من المطالبة (قوله كقول أنت في حل)  
فانه اسقاط باجماع الاثمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في البراءة بالابراء دون البراءة بالقبض ذكره المحبوبي  
قال في النهر والظاهر أنه لا يرجع الى الطالب في البيان لظهور أنه ما حمله لا أخذه منه شيئا انتهى (قوله قيل  
وهو قول الامام) قال في النهر واختار المصنف قول محمد لان الفتوى عليه وفي شرح التكرمان ذكر قول محمد  
مع الامام كافي المفتاح انتهى (قوله وهو) أي قول أبي يوسف (قوله أقرب الاحتمالين) هما براءة الاستيفاء

الا اذا وجهه أو تصدق عليه درر قلت وفي  
فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل أجل  
المهم ما وعزاه للمساوي الفتوى فليجوز وفي  
التنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى  
يجي الاصيل فقال لا تعلق لي عليه اعان على  
عليك حل ببرأ أجاب نعم وقبل لا وهو المختار  
(واذا حل) الدين المؤجل (على الكفيل)  
بعونه لا يحمل على الاصيل (قوله فلو أذاه وارثه  
لم يرجع لوكفالة بأمره الا الى أجله خلافا  
لغيره) كما لا يحمل (المؤجل) (على الكفيل)  
اتنفاها (اذا حل على الاصيل) أي بعونه  
ولو ما تأخير الطالب درر (صالح أحدهما  
رب المال عن الف) الدين (على نفسه) مثلا  
(برئنا الا) أن المسئلة مربعة فاذ اشترط  
براءته أو براءة الاصيل أو براءة  
واذا اشترط براءة الكفيل وحده كانت نفسا  
لا كفاية للاسقاط الاصيل الدين (فيبرأ  
هو) وحده عن نفسه مائة (دون الاصيل)  
فتبقى عليه الف فيرجع عليه الطالب  
بجمعه مائة والكفيل بمضاهية لولوبأمره  
ولو صالح على جنس آخر جزم بالالف كما  
(صالح الكفيل الطالب) الصلح (ولا يجب المال على  
الكفالة لم يصب) الصلح (ولا يجب المال على  
الكفيل) خاتمة وهو باطلا فبم الكفالة بالمال  
والذمة بجر (قال الطالب لا كفيل برئت  
الى من المال) الذي كفايته (رجع)  
الكفيل بالمال (على المطلوب اذا كانت  
الكفالة بأمره) لا قراره بالقبض ومضاده  
براءة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل  
(وفي قوله) كالكفيل (برئت) بلا الى  
(أو أبرأناك لا) رجوع كقول أنت في حل لانه  
ابراء لا قراره بالقبض (خلافه) لا يوجب  
في الاول (في برئت فانه جملة الاول أي الى  
قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية  
وهو أقرب الاحتمالين فكلان أول مبرر وزا  
لهنا



وبراءة الاسقاط (قوله واجهوا أنه لو كتبه) أي انظر البراءة بآب كتب في الصلح ويري الكفيل من الدراهم  
 التي كفل بها فهو وراجع الى مسئلة الخلاف (قوله عملا بالعرف) فان العرف أنه انما يكتب عليه ذلك اذا وجد  
 الايضاح فبطلت الكتابة اقرارا نهرو وغيره (قوله وهذا) أي ما تقدم من التفصيل في المسائل الثلاث (قوله يرجع  
 اليه) وظاهره حتى برئت الى الاحتمال أن المعنى برئت الى لاني أبرأتك (قوله لمراة) أي أنه قبض أو لم يقبض  
 والمهرود متعلق بالبيان (قوله اتفاقا) حكاه في البحر عن النهاية والفتح قبيل حيث قال وقيل في جميع ما ذكرنا  
 اذا كان الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه الخ (قوله ومثل الكفالة الخوالة) فان قال المالك للمالك عليه  
 برئت الى وجمع المحتمل عليه على الميسل وان قال أبرأتك لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط (قوله وبطل  
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) كسائر البراءات من غنى مبيع أو مهر أو فدية في الماتق وشرحه (قوله والمعراج)  
 عبارة كافي الخ قبيل المراد بالشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه أصلا كدخول الدار ومجي  
 الفرد لانه غير متعارف أما اذا كان متعارفا فانه يجوز كافي تعليق الكفالة للماتق الايضاح لو كفل بالمال والنفس  
 وقال ان وأفتك غدا غانا بيري من المال فوا غدا يبرأ من المال فقد جوز تعليق الماتق الكفالة بالمال  
 وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض يجوز أعلق البراءة عن البعض من البعض يجوز ذكره في مبسوط  
 شيخ الاسلام فعلم أن المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف واختاره في صفة التعليق محمول على هذا  
 فرواية عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف في الجواز فيما اذا كان متعارفا انتهى (قوله ترجيح الاطلاق)  
 أي الطلاق عدم صحة تعليق البراءة ولو بشرط سلامة لأن فيه ما يملك المطالبة والتفكيكات لا تقبل التعليق  
 بالشرط واما المطالبة كقولك الدين لانها وسيلة اليه وتعليقه لا يقبل التعليق بالشرط فكذا هي وفي المذق  
 والفتاوى الصفة أي صفة التعليق قال المراف في شرحه ويمكن جعله على ما اختاره في الفتح فيعمل على ما اذا كان  
 التعليق بشرط ملائم متعارف (قوله قيد بكفالة المال) أي باعتباره أن الكلام فيه ما والاظم يذكر القيد في  
 المتن انتهى حابي (قوله لأن في كماله النفس تفصيلا مذكورا في الخمانية) قال فيه اذا علق براءة الكفيل بالنفس  
 بشرط فهو على وجوه في وجهه يجوز البراءة ويبطل الشرط فهو أن يكفل رجلا بنفس رجل فأبرأ الطالب عن  
 الكفالة على أن يملكه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المالك فقول له على  
 مال ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع واحد  
 روايتي الخوالة والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجهه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل  
 كفل بنفس رجل وبعاه عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال الى الطالب ويبرئه عن  
 الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجهه لا يجوز كلاًهما وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة  
 فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى مخ (قوله  
 لا يبرأ من أصل الخ) مقيد بما اذا لم يبرأه الطالب من الأصل أو الكفيل فان اخره أن يبرأه من أصله أو كفو  
 المفتح (قوله بامره) متعلق بالكفيل وقيد به لانه لو كفه بغير أمره يبرأه لانه لا ملك له ولا تعلق فيه انتهى حابي  
 عن النهر (قوله ليدفعه الى الطالب) متعلق بأذى واعلم أن الاداء ككفيل شاملا للاداء على وجه الاقتضاء  
 بأن قال لا آمن أن يأخذ من الطالب حقه فخذ قبل أدائك وللاداء على وجه الرخصة بأن قال خذ هذا المال  
 وادفعه الى الطالب وهذا الشمول وان كان محتملا بالنظر الى عدم الاسترداد لكنه لا يلائم قوله وان ربح  
 طالبه ونذرتة فيما يتعين بالتعيين الخ فان هذا الحكم خاص بما اذا كان الاداء على وجه الاقتضاء اذا عرفت  
 هذا فالشارح أتى المتن على عمومه فان قوله ليدفعه الى الطالب صادق بالامرين وقيد ما مضى بقوله حيث  
 قبضه على وجه الاقتضاء فهي حينة تقيد بالحنينة تعليل ولا يخفى حسنة انتهى حابي ملخصا ولو أطلق عند  
 الدفع فلم يبين أنه على وجه القضاء أو الرخصة يقع من القضاء شرعا لالاية عن القنية وقرع عليه أن الربح يكون  
 للكفيل عند الاطلاق أو البهود انتهى وقوله وان كان محتملا بالنظر لعدم الاسترداد أي حتى في الرسول مثله  
 في العناية ومعراج الدراية والكافي وفي غاية البيان له ولاية الاسترداد ومثله في شرح الوفاة لصدر الشريعة  
 والكفاية قال المحنبي يعقوب باشا وهو الظاهر لانه أمانة محضه ويد الرسول يد المرسل وكأنه لم يقبضه فلا يبرأ  
 حتى الطالب وهو المتبادر من عبارة الهداية انتهى سري الدين (قوله وان لم يدفعه طالبه) ان وصليته وطالبه

واجهوا أنه لو كتبه في الصلح كان اقرارا  
 بالقبض عملا بالعرف (وهذا) كاه (مع غيبة  
 الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان)  
 لمراة اتفاقا لانه المحمل ومثل الكفالة الخوالة  
 (وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط)  
 الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج  
 وأقره المصنف هنا وفي فقرات من  
 المال ثم كفه لانه انما يتفرقات من  
 ظاهر الزباني وغيره ترجيح الاطلاق قيد  
 بكفالة المال لأن في كماله النفس تفصيلا  
 مذكورا في الخمانية (لا يبرأ من أصل ما أدى  
 الى الكفيل) بأمره ليدفعه الى الطالب (وان  
 لم يدفعه طالبه)

مفعول يعطى الثاني أقاده الخالي (قوله بلك الاسترداد بحر) قال الجوى في شرحه قار في البحر سئل هل يعمل  
نفيه من أدائه فأجبت بأنه ان كان كفيلا بالامر لم يعمل نفيه لانه لا يملك استرداده والا عمل للمكته وجه هذا ظهر  
أن اكتماله فوجب دينا للطالب على الكفيل ودنيا للكفيل على المكفول عنه لكن دين الطالب حال ودين الكفيل  
موجب الى وقت الاداء ولذا لو أخذ به الكفيل من الاصيل ردها أو أبراء أو وهب منه الدين مع فلا يرجع بأدائه  
كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من أن الرجوع أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لأن المضم فيها انما هو بالنسبة  
الى الطالب وهو هذا لا ينافي أن يكون لتكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى انتهى (قوله وأقره المصنف)  
وصاحب النهر والجوى فلا عبرة بما يخالفه (قوله طاب له) سواء قضى الدين هو أو قضاء الاصيل بحر (قوله  
خلافا للثاني) لأن الخراج بالنظر الى هذا الخلاف لو تصرف المودع في الوديعة وبيع عن يده وذكره الواني  
وأما الفاضل اذ يرجع وجب رده على المالك ويجبر على الدفع لانه لا حرج للقاصب في الرجوع بخلاف ما اذا أجز  
المقصوب ثم رده فان لا يجره أن يتصدق به أو يردّه الى المقصوب منه ومالك الاجر بالعقد مع مخلصا (قوله ونذب  
رده) فلا يجبر كافي الهداية أي لا يجبر من القاضي عليه وهو لا يملك عدم الوجوب ديانة بل وجوب الرذ  
أو التصدق ظاهر عبارة شيخ الاسلام غير أنه زعم الرذ أقاده الكمال (قوله أقره المصنف نفسه درر) صورة  
المستلة في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في رجل كفل عن رجل بألف درهم  
بأمره فقضاء الألف قبل أن يعطيه صاحبها أنه أن يأخذ منه قال لا وان رجع فيه الكفيل فان الرجوع له الا أنه أحب الى أن  
وان كانت الكفالة بكثر حنطة فقضاء الذي عليه الاصيل فباعه فربح فيه الكفيل فان الرجوع له الا أنه أحب الى أن  
يدفعه الى الذي قضاه ويرده عليه ولا أجبره على ذلك في القضاء وقال أبو يوسف ومحمد هو له ولا يردّه على الذي  
قضاء الكثر انتهى فأن ترى عدم التقييد بقضاء الاصيل وقد عارض العلامة الواني الدرر بأن عبارة ما وهمة  
لما هو ليس بقصود وهو كون الرجوع الغير الطيب مخصوص بصورة قضاء الاصيل الدين بنفسه وليس كذلك انتهى  
وقد علمت أن نذب الرذ قول الامام فقط وظاهر عبارة الجامع عن الامام حيث قال انه أحب الى الخ أنه لا يجبر  
عليه ديانة وهو الذي مال اليه صاحب النهر وتبعه الجوى (قوله كذا قدود) بأن أخذ الكفيل من المطلوب التناقض  
به بعد اخباعه بألف ومائة (قوله الاشبه نم) الاولى أن يقول ولو غنيا على الاشبه لانه اذا كان فقيرا لا خلاف  
في الحكم وان كان غنيا فبني رويان والاشبه أن يطيبه فانه نحر الاسلام لانه انما رده عليه لانه حقه انتهى أقاده  
الشيخ زين (قوله يبيع العينة) هي بكسر العين المهملة السلف معي به لأن فيه مبالا من الدين الى بيع العينة انتهى  
واني وفي مسكبر أنهم مشتقة من العين وهو بناء على القول بجواز الاشتقاق من أسماء الاعيان فانه الجوى (قوله  
أي يبيع العين بالرجع نسبة) بأن يبيعه ثوبان او عشرة بخمسة عشرة رغبة في نيل الزيادة فيبيعه بعشرة  
وتصل خمسة وخمسة وربع صورته أن يشتره بأكثر من قيمته لبيعه بأقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتره البائع من  
ذلك الغير بالاقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيسدهم بائعه الى المشتري المدينون ثم يزاعن شراء  
ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن ونحو صور آخر (قوله المستقرض) وهو الكفيل (قوله ليضحي دينة) أي مثلا  
(قوله وهو مكروه) قال محمد بن ابي ابيع في ذبي كاشمال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا وقد ذهبهم الشارع عليه  
فقال اذا بايعته بالعينة واتبعتم اذ ناب الابل ذلتم وظهر علىكم عدوكم أي اذا اشتغلتم بالحرف عن الجهاد الخ  
وقال أبو يوسف هذا البيع في ذبي كاشمال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا وقد ذهبهم الشارع عليه  
ما يخرج به المدافع ان فعل صورة يعود فيها اليه هو أو يرضه كعود النوب اليه في الصورة المتقدمة وكذا اذا أقرضه  
خمس عشرة ثم يبيعه ثوبان او عشرة بخمسة عشرة وبأخذ الخمسة عشر القرض التي دفعها له فلم يخرج منه  
الا عشرة فقد عاد اليه بعض ما خرج منه يكون مكروها بعضه حتى يخرج ما واما ما يرجع اليه الله من فلا كراهة فيه  
الا خلاف الاولى قال ابو العود ما ذكره في الفقه يصلح أن يكون فوفيقا بأن يقال قول محمد بالكراهة يحصل على  
ما اذا عاد اليه كل أو بعض ما خرج منه وقول أبي يوسف بعدمها يصلح على ما اذا لم يعد اليه شيء منه وكذا الحديث  
يصلح على ما حل عليه قول محمد ففسطاط عاصه كيف قال أبو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث المقتضي  
لذم (قوله عن مبرة الاقراض) الاضافة للبيان فان الاقراض كالحمل للبر أو المبرة بمعنى البر والاضافة الى  
معنى من أي الاحسان الناشئ منه (قوله وزيادة الرجوع) أي الذي رجه التاجر (قوله لانه احضمان الخسران)

ولا يعمل نفيه من الاداء لو كفيلا بأمره  
والاعل لانه حينئذ يملك الاسترداد بحر وأقره  
المصنف آتاه فقدم قبله ما يخالفه فيعز  
(وان رجع) الكفيل (طاب له) لانه غناه لمكة  
حيث قبضه على وجه الاقتضاء فلو على وجه  
الرسالة فلا تسببه أسنة خلافا للثاني (ونذب  
رده) على الاصيل اذا قضى الدين بنفسه درر  
(فما يبيع بالدينين) كمنطقة لا فبها لا يبيع  
كذا وقد لا يندب ولو رده هل يطيب للاصيل  
الاشبه نم ولو غنيا عن ذاية (أصل) الاصيل  
(كفيله يبيع العينة) أي يبيع العين بالرجع  
في شدة لبيعه المستقرض بأقل ليضحي دينة  
اخترعه أكلة الربا وهو مكروه مذهوم رجا  
لما فيه من الاعراض من مبرة الاقراض  
(فعل) الكفيل ذلك (فالمبيع للكفيل  
(وزيادة الرجوع عليه) لانه الماقدو (لا) نفي  
على (لا) لانه احضمان الخسران



أي نظر إلى قوله على كانه أمره بالشراء أي لنفسه وما خسره فعليه وضمان الخسران باطل لأن الضمان لا يكون  
 إلا بغيره والخسران غير مضمون على أحد حتى لو قال بائع في السوق على أن كل خسران يلحقك ففعل أو قال  
 لشترى العبدان أبق عبدك فعلى لم يصح (قوله أو توكل بجهول) ومعنى قوله على ينصرف إلى الثمن فإذا كان  
 الثمن عليه يكون المبيع له فأنفى من قوله أي عن قوله اشترى لكنه فاسد لعدم تعيين مقداره ونحوه فلا تصح  
 الوصالة كما لو قال اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها انتهى مع فالخاسر أن هذه الصورة إما أن ترجع  
 إلى الكفالة الفاسدة أو الوكالة الفاسدة (نقطة) أشد من بيع العينة البياعات الكاثرة الآن كبيع العسل  
 والزيت ونحوه ما بالطرف ثم اسقاط مقدار معين بدل الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك أنه في حكم القصب  
 المحترق فأبى من يبيع العينة الصحيح المختلف في كراهته هذا ما قاله محمد بن سلمة لخبار بلخ (قوله كفل من رجل)  
 لو قال كفل رجل لرجل بما ذاب له على فلان لكان أوضع وصورة المسئلة في الجامع محمد بن يعقوب عن أبي  
 حنيفة في رجل تكفل عن رجل بما ذاب له عليه من حق أو بما قضى له عليه من حق فذاب المكذول عنه فجاء المدعي  
 بالكفيل فأقام عليه البينة أن له على المكفول عنه ألف درهم قال لا تسمع بينة على الكفيل حتى يحضر المكفول  
 به انتهى ووجه ذلك أن الكفيل التزم ما لا يقضي به في المستقبل فمال يقض به لا يجب شيء على الكفيل لأن شرط  
 وجوب المال على الكفيل القضاء على الأصل ولم يوجد الشرط وهذا ظاهر فيها إذا كفل بما قضى له عليه  
 أما إذا كفل بما ذاب له عليه فكذلك لأن معنى ذاب وجب مستعار من ذوب النظم كذا ذكره الطرزي والمحقق  
 وإن كان ما ضاير إليه المستقبل كقوله لم أطال الله بقاءك وأدام عزك فلما كان كذلك قلنا الكفيل كفل بجمال  
 يجب على الغائب بعد عقد الكفالة لا قبله ودعوى المدعي على الكفيل مطلقة من ذلك حيث لم يترخص لوجوب  
 المال بعد عقد الكفالة بل يحتمل أنه كان واجبا قبل الكفالة وذلك لا يدخل تحت الكفالة ففسدت الدعوى فلم تسمع  
 البينة انتهى شلبي عن الاتفاقين وجهما الله تعالى (قوله عبارة الدرر لم يسمع) النسخة التي يدي فيها ضعيف  
 وعلى النسخة الأخرى لا ينفذ فيها من تقدير الضمير (قوله حتى يحضر الغائب الخ) وما ذكره في البحر رده في المنع ورده  
 المحكي وما ذكره في النهر تبعه يعقوب باشا ومعدى أفتدى رده الوافي فأرجعه إلى موافقاتهم أن شئت (قوله وإن  
 برهن الخ) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما سبق وهو الكفالة بما ذاب له أو بما قضى له عليه مكي عن الكشاف (قوله  
 قضى بالمال على الكفيل) انما قبلت البينة هنا ولم تقبل في المسئلة المتقدمة لأن ثمة المكفول به مال مفيد وهو  
 ما على الكفيل بعد عقد الكفالة ودعوى المدعي وقعت مطلقة لم يترخص من ذلك ففسدت الدعوى فلم تقبل وهذا  
 المكفول به مال مطلق ودعوى المال مطلقة أيضا فسدت الدعوى فقبلت البينة لأنها باينة على صحة الدعوى  
 انتهى اتفاقنا وقال الجوى وهذا وإن كان فيه قضاء على الغائب إلا أنه نعمي وكم من شيء يثبت شعنا ولا يثبت  
 قصدا كما إذا ادعى عبدا أن الحاضر اشترى من مولا الغائب ثم أعتقه فأنكر الحاضر الشراء والاعتاق كان  
 الحاضر خصما عن مولا حتى إذا أثبت العبد الشراء والعتق نفذ على الغائب حتى إذا حضر ليس له أن يدعيه  
 (قوله قضى عليها) فأنه أنه لو حضر المكفول عنه لا يحتاج إلى إقامة البينة عليه انتهى شلبي عن الغاية (قوله  
 لأن المكفول به الخ) قد علمت بيانه مما تقدم (قوله وهذه) أي المسئلة الثانية (قوله ولو خاف الطالب) أي الدائن  
 (قوله موت الشاهد) أي جزمه الصادق بالشاهد من أي موت من يشهد له بالمال على الغائب (قوله يتوابع) أي  
 يرافق (قوله مع رجل) ليقوله بأنه كفل من فلان قال الكمال وهذا كله استقصاء استقصاه علمنا وأما مسألة  
 للمعوق (قوله وكذا الحوالة) قال الجوى في شرحه في الجامع الكبير جعل المسئلة مربعة إذا الكفالة اطمطقة  
 مثل كفلت بمالك على فلان أو مقيده بألف درهم وكل ما بالامر أو بدونه وقد علمت أن المقيدة أن كانت بالامر  
 كان القضاء بها عليها ما والا فعلى الكفيل فقط وأما المطلقة فإن القضاء بها عليها سواء كفلت بالامر أو لا  
 لأن الطالب لا يتوصل إلى إثبات حقه على الكفيل إلا بعد إثباته على الأصل انتهى ثم قال وكذا الحوالة على هذه  
 الوجوه ونحوه في البحر (قوله كفالته) أي الشخص أي شخص كان والدرلة التبعة يجرى له ويسكن والمراد به هنا  
 ضمان الثمن عند استحقاق المبيع (قوله تسليم منه لمبيع) أي تصديق منه وإقراره بأن المبيع ملك البائع وأنه  
 لاحق له فيه حتى لو ادعى بعد ذلك أن الدار ملكه لا تسمع دعواه لأن إقدامه على الكفالة إقراره بأن البائع مالك  
 لها وقت البيع فلا تصح دعواه بعد ذلك (قوله كشعة) أي إن كفالته بالدرلة تسليم للشفعة فلا تسمع دعواه

أو توكل بجهول وذلك باطل (كفيل)  
 عن رجل (بما ذاب له أو بما قضى له عليه)  
 أو ب (بما ذاب له أو بما قضى له عليه)  
 وفي الهداية وهذا ما مضى أريد به المستقبل  
 كقوله أطال الله بقاءك (فقاب الأصل)  
 فبرهن المدعي على الكفيل (أن له على)  
 الأصل كذا لم يقبل (برهانه حتى يحضر)  
 الغائب فيقضى عليه فيلزمه بطلان الأصل  
 (وإن برهن أن له على زيد الغائب كذا) من  
 المال (وهو) أي الحاضر (كفيل قضى)  
 بالمال (على الكفيل) فقط (ولو زاد بأمره قضى)  
 عليه ما (فالكفيل الرجوع لأن المكفول)  
 به هنا مال مطلق فأنه على الغائب  
 ما تقدم وهذه مسألة إثبات الدين على الغائب  
 (ولو خاف) الطالب موت الشاهد يتوابع  
 مع رجل ويدهى عليه مثل هذه الكفالة فيقتر  
 الرجل بالكفالة وينكر الدين فيقضي به على الكفيل والأصل  
 على الدين فيقضي به على المال على الغائب وكذا  
 ثم يبرأ الكفيل فيبقى الدين على الغائب وكذا  
 الحوالة وقامه في التبع والبر (كفالاته)  
 بالدرلة تسليم منه لمبيع كشعة فلا دعوى له







فأما ضمان الخ (قوله فانه آمن) مصدر على تقدير مضاف أي ذوامن والاضافة لادنى ملازمة (قوله لم يضمن) مثله  
كل هذا الطعام فانه ليس بمعلوم فأكله فثبت لا ضمان عليه وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت  
مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر انتهى أشياء (قوله والمستلة بجهاها) أي فذلك وأخذ ماله (قوله ضمن) أما  
لو قال له إن أصكل ابنك سبع أو ألق ماله سبع فأنا ضمن لا يصح حثية وذلك لما تقدم من أن السبع  
بما لا يكفل وإن فعله جبار (قوله هذا وارد الخ) أقول صحة الضمان لا من حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكره  
من حيث أنه غرضه لأن الغرض يوجب الرجوع إذا كان بالشروط كما في عبارة الاشياء الآتية انتهى أبو السعود  
(قوله إذا حصل الغرض في ضمن المعاوضة) الذي في عبارة الاشياء أن يكون في ضمن عقد معاوضة وهو كذلك  
في بعض النسخ أي من بيع صحيح أو فاسد والتقييد بعقد المعاوضة بعيد الاحتراز عن عقود التبرعات ونقل  
البيروني عن المبسوط أن الغرض في عقد المعاوضات هو المثلث المرجوح بخلاف عقد التبرع كالهبة والصدقة  
انتهى أبو السعود في حاشية الاشياء ومما دخل في ضمن عقد المعاوضة ما في الدرر لو قال الطمان أي طمان الماء  
اجعل الخنطة في الدلو فجعلها فيه فذهب ما كان فيه إلى الماء والطمان مسكان على ما به يضمن لأنه صار غارا  
في ضمن العقد انتهى (قوله أو ضمن الفارصة السلامة) كالصورة المتقدمة في المنصف فان التعاقب المذكور  
فيه يرجع إلى أنه ضمن له أن يسلم ماله وقوله نصا يرجع إلى قوله ضمن (قوله ونعمانه في الاشياء) تذكر ما فيها  
وحاشيتهم السيد أبي السعود بتصرف فقال لا يوجب الرجوع إلا في ثلاث مسائل الأولى إذا كان الغرض  
بالشرط كالزوجه امرأة على أنها حرة ثم استغنت فانه يرجع على الخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية  
أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد إذا استغنت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة  
البناء لو بنى المشتري ثم استغنت الدار بعد أن يعلم البناء إليه ~~الكونه~~ فغرورا من جهة البائع وقوله بعد  
أن يسلم البناء إليه يتعلق بمرجع وتعتبر قيمة البناء وقت أن يسلمه المشتري للبائع فلو كلفه المستحق هدمه فقال  
إن البائع غزني وهو غائب قال الامام لا يلتفت إلى قوله وبؤصير يدم البناء ويدفع الدار إلى المستحق ولا يرجع  
بقيته بعد حضوره وانما يرجع لو مسكان البناء قائما فبسلمه المشتري للبائع فهدمه البائع وبأخذ النقص  
وأما إذا هدمه المشتري فلا شيء له على البائع فان هدم المشتري بهضمه كان له مواخذة البائع بقيمة ما بنى من البناء  
وان أراد المشتري نقض كل البناء ولا يسلم البناء للبائع كان له ذلك وقول الامام قال الثاني وإذا قال الأب لاهل  
السوق بايعوا ابني فتدأنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا عليه فغروروا كذا لو قال بايعوا عبدي فقد  
أذنت له فبايعوه وطلقه دين ثم ظهر أنه عبد الغريب رجعوا عليه فغروروا إن كان الآذن حرا ولا قبله العتق وكذا  
إذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتبا ولو مديرا الغار كما استظهره الحوى ولا بد في الرجوع من اضافته إليه بأن يقول  
انه ابني أو عبدي أو مديرا أو مكاتبا ولو مديرا الغار كما استظهره الحوى ولا بد في الرجوع من اضافته إليه بأن يقول  
الوديعة أن يودع آخر شيئا بناء على أنه ملك المودع بكسر اللام فهلك الوديعة في يد المودع ثم استغنت  
بعد الهلاك فلما كان ضمن المودع بوضع يده على ملكه بغير إذنه بمنزلة غاصب الفاسد وللمودع الرجوع  
بما ضمن على المودع لأنه غمره بأن الوديعة ملكه وصورة الاحارة آجر دابة مثلا على أنها ملكه فهلك  
في يد المشتري ثم استغنت ضمن المشتري المستاجر كما تقدم في الوديعة وكذا ما كان بعنى الوديعة والاحارة كرب  
المال في المضاربة وأحد الشريكين في الشركة وفي العارية والهبة لا رجوع يعني إذا هلك العين المتعارة  
أو الموهوبة في يد المستعير أو الموهوب له ثم استغنت وضمنها المشتري لم يرجعها بما ضمنه على المعير أو الواهب  
لأن القبض كان لنفسه فكان المستعير أو الموهوب له هو المتفع به هذا القبض دون المعير أو الواهب انتهى (قوله  
هو ضمان الكفالة) أي كضمان الكفالة لا كضمان الائتلاف انتهى حوى (قوله للكفيل منع الاصيل من السفر)  
طاهره أن للكفيل ملازمة الاصيل إن كانت حالة وإن لم يلزمه الطالب وقد عزم بعض إلى الخاتمة (قوله  
لو كفالاته حالة) احتراز بالحالة عن المؤجلة فليس له منعه ويقال إن ثبت فخرج معه إلى أن يهل وقت الكفالة  
ويبقى أن يلزم بان يعود معه إلى الطالب أي في الكفالة بالنفس حوى (قوله ليخلص الخ) الأولى ليخلص الخ  
من الخلو لا من التخصيص لأن الإبراء ليس في وسع الاصيل حتى يخلصه به (قوله وفي الكفيل بالنفس) عطف  
على محذوف تقديره هذا في الكفيل بالمال وفي الكفيل بالنفس انتهى (قوله أي لو بأمره) نص عليه صاحب

قائه آمن فذلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال  
إن مسكان مخوف أو أخذ ماله فانا آمن  
والاستلزام بها (ضمن) هذا وارد على ما تقدمه  
بقوله ولا تصح بجهاها الأصل أن الغرض يرجع  
النسبة لآلية والأصل أن الغرض في ضمن المعاوضة  
على الغار إذا حصل الغرض في ضمن المعاوضة  
أو ضمن الغار صفة السلامة للغرض فغرورا  
ونعمانه في الاشياء ومتر في الراجحة فغرورا  
ضمن الغرض في الحقيقة هو ضمان الكفالة  
للكفيل منع الاصيل من السفر ولو كفالاته  
حالة ليجلسه منها بلاء أو إبراء وفي الكفيل  
بالنفس يرده إليه كما في الصغرى أي لو بأمره



من قام من غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع (٥٦٤) وإن لم يشترطه كالأمر بالإزالة عليه وبقيته الأفي مسائل أمره بتعويض عن هبته وبأوامر من كذارته  
 وبأداء ذكاة ماله وبأن يهب فلا ناعني  
 أضاف كل وضع تلك المدفوع إليه المال  
 المدفوع إليه مع بالملك مال فان المأمور  
 يرجع بالشرط والافلا وغامه في وكالة  
 السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط  
 الكفيل للمصلحة بما له على الروح من  
 الدين لا يبرأ بتجديد النكاح بينهم ما ثوب غاب  
 عن دلال لضمان عليه ولو غاب عنه ما حب  
 الحوت وقد ساروم وانفق على غن فعلية  
 قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه  
 في حانوت فذلك ضمن الدلال بالاتفاق  
 ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام  
 لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب  
 تبين انه مسروق فقال ردت على الذي  
 أخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في  
 مصر كذا فاذا أخذت مالي فلك عشرة منه  
 يجب أجرة لمثل لا يزاد على عشرة مائة  
 وأفتيت بأن ضمان الدلال والسما والتمن  
 للبائع باطل لانه وكيل بالاجر وكروا  
 أن الوكيل لا يصح ضمانه لا يصير عاملا  
 انفسه فليحذر (فاضة) ذكر الرسومي  
 في موافقه أن مصادرة الاطال لا رباب  
 الاموال لا يجوز الا افعال بيت المال مستدلا  
 بأن عررضي الله عنه صادر بأمره انتهى  
 وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله  
 وأخذ منه اثني عشر ألفا ثم دعاه لاجل فاني  
 رواء الحياكم بغيره وأرا بعمال بيت المال  
 خد منه الذين يجيئون أمواله ومن ذلك  
 كتبه اذ اوفى هو الى الاموال لان ذلك دليل  
 على خيانتهم ويلحق بهم كسبه الاوقاف  
 وتظارها اذ اوفى هو اذ ما طوا انواع المهور  
 وبنا الا ما كس فلما كس أحد أموالهم منهم  
 وعزاهم فان عرف حبانهم وقف معين  
 رد المال اليه والوضع في بيت مال شهر  
 وجر في التخصيص لو كفل الحال مؤجلا  
 ناجر عن الاصيل ولو قرض الا الدين واحد  
 قلت وقد علمنا أن صاحبها تأجيل القرض  
 ويحیی أن الله مدون الفرق قبل حلول  
 اذ جل وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه  
 فاذا حل منه ابوفيه واستحسن أبو يوسف

الصغرى أيضا والحاصل أنه اذا كفل بنفسه بأمره لم يكن له منعه من السفر لانه لا مطالبة له بكفيل عليه  
 إلا أن يجده فيسقط تناخا فيه وكذلك في الكفالة بالمال فانه لا يلزم ولا يجبه فيها الا بالأمر كما في الترح  
 ولا يأثم الاصيل بعدم التمكين فله الهرب بخلاف ما اذا كان بأمره أبو السعود من بعض الافاضل (قوله من قام  
 عن غيره بواجب الخ) ذكر وانه اذا أمره أن يتقوى في بناء داره فانفق المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أنفق  
 انتهى أي وان لم يشترط الرجوع وهذا ليس بواجب وقوله بأمره متعلق بقام (قوله أمره بتعويض عن هبته) قال  
 في الهندية لو وهب رجل مالا لاجنبي ثم ان الموهوب له امر رجلا ليعوض الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل  
 جازولا يرجع على الأمر الا اذا قال له الأمر في الأمر على أن ترجع بذلك على فحقن الرجوع انتهى والاستثناء  
 بالنظر اهذه فمبلغ فان التعويض ليس بواجب على الموهوب له (قوله وبأداء ذكاة ماله) أي من مال المأمور  
 ومنه ما لو قال أحج عني رجلا بكذا أو اعتق عني عبدا عن ظهاري هندية (قوله وبأن يهب فلا ناعني أفا) أي  
 مثلا فتكون الهبة عن الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على القابض وللا أمر أن يرجع في الهبة والمدافع  
 يكون متعاضدا ولو زاد على ان ضامن ففعل جائز الهبة ويضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة خاتية  
 (قوله يملك المدفوع اليه) كتابت مع يملك الثمن بمقابلة ملك المشتري المبيع فاذا أمر المشتري رجلا بأن يقضى عنه  
 الثمن صح ورجع وكذا لو أمر العاصب رجلا أن يدفع عنه بدل ما غصبه فان المقصود منه يملك البدل بمقابلة  
 المقصود وطاهر أن الهبة اذا كانت بشرط العوض فيها يرجع على الأمر بالتعويض وان لم يشترط الرجوع  
 لان المدفوع له يملك العوض بمقابلة ما وهبه أو لا ويحذر وهذا الاصل لا يظهر في نحو أنفق على ولا في أنفق على  
 عيال فان الرجوع فيها ثابت من غير اشتراطه مع أن المدفوع اليه الهبة يملكها الا في مقابلة مال دفعه (قوله  
 والافلا) كما اذا أمره أن ينام عن كذارته أو يبيع عنه فان المدفوع اليه الطعام أو المال لا يملكه مقابل ملك مال  
 فلا يرجع المأمور بالذفع الا بشرط الرجوع (قوله الكفيل للمصلحة الخ) صورته اختلعت من زوجها ودفعته  
 بدل خلعها وأرا عليه دين ليس من متعلقات هذا النكاح فكمهل به رجل عن الزوج للمصلحة ثم انهما تعاقدتا  
 النكاح بينهما فالكفالة على حالها (قوله لا يبرأ بتجديد النكاح) أي لا يبرأ عما كفه بتجديد النكاح بين المتعاضدين  
 لانه ليس بمسقط لما ثبت على الكفيل (قوله لضمان عليه) لانه وكيل بالاجر فهو أمين فلا يضمن الا بالتفريط  
 (قوله وقد ساروم) أما اذا غاب قبل المصادرة فهو أمانة كما سبق أول البيوع (قوله ثم رضى في حانوت) أي عند  
 صاحب الحانوت كما يأتي (قوله ضمن الدلال) لعدم الاذن من المالك بذلك الوضع (قوله دلال معروف) ظاهر  
 تقييده به أنه اذا لم يكن معروفا بالدلالة لا يبرأ الاحتمال أنه يبيع بذلك ويحذر (قوله في مصر كذا) ولو مصر الأمر  
 (قوله لانه يصير عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره (قوله رواء الحياكم وغيره) أخرج في الدر  
 المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خراش الارض قال أخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة  
 قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وغزمتني اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد الى العمل فابيت فقال لم وقد سأل  
 يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان يوسف بنى ابن بنى وأنا ابن امية وأخاف أن أقول بغير  
 علم وافق بغير علم وأن يصير ظهري وديني عرضي ويؤخذ مالي انتهى بجر (قوله ويلحق بهم كسبه الاوقاف) قال  
 السبد الحوى هذا مما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان حكام زماننا  
 لو أفتوا بهذه وصاروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت أعيانها ولا بيت المال بل يصرفونها  
 فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر منك انتهى قلت الفاعل لذلك عمرو ابن عمر (قوله وبنا الا ما كس) في نسخة  
 وعمر والامام كس التي لا تتال الا بعظيم المال (قوله وفي التخصيص الخ) هي الصورة المستتمة من أن التأخير  
 عن الكفيل لا يلزم منه التأخير عن الاصيل الا في هذه الصورة وقد سبق له مبسوطه كذا في البحر ونقص قبله عن  
 التناخا فيه والفاضية أنه يتأخر عن الكفيل ولا يتأخر عن الاصيل فاعلم ما قولان (قوله قبل حلول الاجل)  
 قرب حلوله أم بعد كما في مداينات القنية راحم الترح الطحاوي وفي المتن قال رب الدين مديوني بريد السفره  
 الكفيل وان كان الدين مؤجلا وبعضهم فصل بأنه ان عرف المديون بالمطل والتسويق بأخذ كفيل لا فلا ذكره  
 العلامة عبد البر (قوله واستحسن أبو يوسف الخ) والقياس أن لا يصح التكفيل بها لانها لم تكن ديناصحها  
 (قوله وقاس عليه في المحيط بنية الديون) أي الموجه فيؤخذ بها كميل لغير المديون رفقا بالناس وهذا ترجيح



من صاحب المحيط فانه العلامة المذكور (قوله لكنه مع الفارق) قد يقال ان الدين اقوى لانها لا تنقسم  
بعض المدة ولا بالموت بخلاف النفقة على أنه وافق ما في المتن ولا شك أن ما رجع صاحب المحيط فيه رفق (قوله  
قالوا يلزم) هو ما في المتن وقد علمت الخلاف فيه (قوله يعلم) أي هذا يعلم أو أنه صفة للكفيل لأن الكفيل  
المجهول لا يتوثق به (قوله حبس من قد كفه) إذا كان بأمره كما سبق وقد تنازع العاملان وهو جاز وأراد في انظة  
حبس فهو إما مرفوع أو منصوب (قوله لم يرجع) أي على الأصل وكذا إذا حل على الأصل بموته لا يحل  
على الكفيل بجر (قوله ما التأميل ثم) ما مصدرية والتأجيل فاعل مقدم على فعله وقد أجاز به بعضهم أو مبتدأ  
وخبر ويحل المعنى من قبل تمام التأجيل وفي قوله ثم براعة قطع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (باب كماله الرجل)

شروع فيما هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد (قوله دين عليهما) أي ناستويا فيه حصة وسبباً فلما اختلفنا صفة  
كان كان ما على أحدهما وجلاً وما على صاحبه حالاً فان أدى صح تعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى  
عكسه لا يرجع لأن الكفيل إذا عمل ديناً وجلاً ليس له الرجوع على الأصل قبل الأول ولو اختلفا سبباً كان  
كان ما على أحدهما قرصاً وما على الآخر ثمن يبيع فانه يصح تعيين المؤدى لأن النية في الجانبين المختلفين معتبرة  
وفي الجنس الواحد لفرق (قوله وكذلك كل عن صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى  
الكفيل فجعله عن صاحبه فانه يصدق انتهى بجر (قوله زائد على النصف) والمراد أن يكون زائداً على ما عليه  
ولو كان دون النصف أو أكثر منه (قوله لجهان جهة الاصل على النيابة) لأن الأول دين والنائب مطالبة فوقع  
عن الأولى اقوتها ولا معارضة في الزيادة فوقع عن الكفالة (قوله لا أدى الى الدور) لأنه لو وقع في النصف عن  
صاحبه لكفالة كان له أن يرجع عليه به وإلا صاحبه أن يرجع بهين ما يرجع به المؤدى لأن أداء نائبه يعني كنيته  
بأمره ~~كأن~~ أدائه بنفسه ولو أدى بنفسه يرجع فكذلك أدائه وليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشيء على  
ما توقف عليه واللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيتمتع الرجوع المؤدى اليه والحق أن هذا  
الوجه باطل لأن رجوع المؤدى عنه لا يسوغ شرعاً لاعتبار أنه كانه أدى بنفسه واحتسبه عن المؤدى لأنه  
اعتبار باطل وكيف يكون أداء الإنسان عن غيره سبباً لأن يرجع عليه ذلك الغير بمنزلة آخره هذه مجازفة عظيمة  
انتهى شئني لمخصان السكول وقوله بهين ما يرجع به الأولى بنفسه لأنه كاد أنه يتنفسه وهو إذا أدى بنفسه وفلما  
بالرجوع يرجع بالنصف (قوله بالتعاقب) فلو تكفلا عن الأصل بيمين الدين هاشم كفسل كل واحد منهما  
عن صاحبه فهي كالمسئلة الأولى لأن الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفسلا عن الأصل بالجميع  
بجر (قوله كل واحد منهما بجميعه) قيد به لأنه لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي  
كالمسئلة الأولى (قوله بأمره بالجميع) فلو كفل كل عن الأصل بالجميع متعاقباً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه  
بالنصف فكذلك الأولى (قوله وبه هذه القيود) أي الثلاثة التي أخذنا محترزاتها (قوله لا يكون الكل كفالة هـ) هنا  
فلا رجحان فوقع شاعراً بخلاف المسئلة الأولى فان الاصل ترجع على الكفالة ثم يرجع على الأصل لأنهما  
أدباً عنه دينه بأمره أحدهما بنفسه والآخر بنائبه (قوله آخذ) بالمذهب من المواخذ وكذا يقال فيما بعد وفي  
القسم ومن الآخذ التناول والسيرة والايقاع بالشخص والعشوية وينتدب مع جملة من رابعه من أحد  
المعاني ما عهد السيرة فتأمل (قوله ولو اختلفت القواعد الخ) قيد به ما لا شريك العنان لو اختلفت قواعد دين لم يأخذ  
الفرع أحدهما إلا بما يخصه سوى (قوله آخذ الفرع) قال في الدستور الفرع من له الدين ومن عليه الدين  
(قوله لتضمنها الكفالة) فكان للفرع ما أن يطلب بجميع الدين أيهما أشارا لأن الكفالة ثبت بعدد المفاوضة  
قبل الافتراق فلا تبطل بالافتراق انتهى اتقاني (قوله كما مر) أي في الشريعة انتهى على (قوله كما مر) أي في تعليل  
المسئلة الأولى من أنه أصل في النصف وكفيل في الآخر فآذا يصرف إلى ما عليه بجهة الاصل فانه زاد على  
النصف كان الزائد على الكفالة فيرجع انتهى سوى (قوله كاتب عديبه كتابة واحدة) بأن قال مثلاً كاتبك على  
ألف إلى عام انتهى وقيد بالكتابة الواحدة لأنها لو تعددت لا يصح على القياس (قوله مع استحسانا) والقياس  
أن لا يصح لأن فيه كفالة المكاتب والكفالة يدل الكتابة وكل منهما بائناً فاده باطل لأن الكفالة تبرع والمكاتب  
لا يملكه والكفالة انما تصح بالدين الصحيح وبطل الكتابة ليس بدين صحيح فعند الاجتماع أولى وجه الاستحسان

لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية  
لشربلالي لكن في المنظومة الهبية  
لو قال مديون مراده المرفوع  
وأجل الدين عليه ما استقر  
وطلب التكفيل قالوا يلزم  
عليه اعطاء ككفيل يعلم  
لو حبس الكفيل قالوا جازله  
إذا أراد حبس من قد كفه

لأنه قد كان ذا لاجله  
حبس فليجازه بنفسه  
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل  
لا شك أن الدين في ذال الحال حل  
عليه فالوارث ان اذا لم

يرجع به من قبل ما التأميل ثم  
(باب كماله الرجلين)

(دين عليهما لا آخر) بأن اشترياه منه عبداً  
بمائه (وكفل كل عن صاحبه) بأمره (جاز  
ولم يرجع على شريكه إلا بما آذاه زائداً على  
النصف) لرجحان جهة الاصل على النيابة  
ولأنه لو رجع بنفسه لأدى الى الدور دور  
(وان كفل العسر رجل بشئ بالتعاقب) بأن  
كان على رجل دين فأكفل عنه رجلاً من كل  
واحد منهما بجميعه منفرداً (ثم كفل كل  
من الكفيلين) عن صاحبه) بأمره بالجميع  
وبهذه القيود خالفت الأولى (وما إذا  
أحدهما يرجع بنفسه على شريكه) ليكون  
الكل كفالة هذا (أو) يرجع ان شاء (بالصل  
على الأصل) لكونه كفل بالكل بأمره (وان  
أبداً الطالب أحدهما أخذ) الطالب  
الكفيل (الآخر بكاه) بحكم كفالاته (ولو  
اختلفت المادواض) وعليهما دين (أخذ الفرع  
أياً شاء) (منها بكل الدين) لتضمنها الكفالة  
كما مر (ولا يرجع) على صاحبه (حتى يؤدى  
أثر من النصف) لما مر (كاتب عديبه كتابة  
واحدة واصل كل) من العبدين (عن صاحبه  
مع) استحساناً (و) حيلة ذمة (ما أدى أحدهما  
رجع على صاحبه بنفسه) لاستوائهما



أن تصرف الإنسان يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد أكر تصحيح هذه الكفالة بأن يجعل المال كام على كل واحد  
منهم ما في حق المولى وفي حق نفسه وعق الآخر يعلق بأدائه فيطالب المولى كل واحد منهما بجميع المال  
بحكم الاصل لا يحكم الكفالة وأيهما أذى عنق لأن المال في الحقيقة مقابل بينهما حتى انقسم عليهم ما نصارت  
كفالاته بما عليه اصاله وكفالة المكاتب بما عليه اصاله جائزة فكان كل واحد منهما ما أصيلا في الكل كفيلا عن  
صاحبه بالكل ولا تظهر الكفالة الا في حق صاحبه فانما ضرورية فتتقدر بقدرها فتكون مطالبة المولى لكل  
منهما بحكم الاصل لا يحكم الكفالة فاذا أذى أحدهما شيئا وقع عن كل البديل فيقع نصف ذلك عن صاحبه  
لاستوائهما في رجوع به عليه والحال على ذلك تصحيح تصرف الإنسان ونشوف الشارع الى العتق (قوله المعتق)  
بالنصب يدل من قوله يا شاة وكذا قوله والاخر ويحفل الرفع على تقدير مضاف مبتدا أي أخذ المعتق ثابت  
بالكفالة الخ (قوله فان أخذ المعتق) بالمد (قوله بل في حقه بعد عتقه) قيد به لانه المتوهم فلو كان يؤخذ به  
حالا لوجب عليه حالا ولوى وذلك كدين الاستهلاك المدين وما لزمه بالتجارة باذن المولى فيطالب السيد  
بتسليمه رقبته أو التضياع عنه والمعتبر في هذا الرجوع أمر السيد بالكفالة لا أمر العبد على ما مال اليه الكمال  
لأن الرجوع في الحقيقة عليه قال في النهروانيت مقيدا عندى أن ما فوى عنده أي الكمال هو المذموم  
في البدائع فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخاص بالان ضمان العبد فيما لا يؤخذ به حالا  
صحح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره ونهائه فيما يؤخذ به حالا ان كان بأمر السيد صحح ورجع به حالا  
عليه وان كان بأمر السيد صحح ورجع عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم (قوله أو استقرض) أي وهو  
محبور عايه ومنه ما إذا لزمه بشراة كذلك (قوله أو استهلك ودية) أي وكذبه المولى بجر (قوله وعدم  
مطالبة أسرته) لأن العبد وما في يده ملو له وهو جواب سؤال نشأ من قوله لخلوله على العبد (قوله ويرجع  
عليه بعد عتقه) لأن الطالب لا يؤخذ الا بعد العتق فكذا الكفيل لقيامه مقامه انتهى بجر (قوله لو بأمره) أي  
العبد (قوله ولو كفل موقلا تاجل) فلا يلزم الكفيل حالا لانه التزم المطالبة بدين مؤجل والطالب ليس له  
أن يطالب بالدين المؤجل في الحال من (قوله فمات العبد) بأن ثبت موته يبرهان ذى البدأ ويصدق المتدعي  
فلو لم يكن غمير هان ولا تصديق لم يقبل قول ذى البدأ انه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال الحبس نهضا  
القيمة وكذا الودعة المجرودة نهاية (قوله فبرهن المدعى أنه له) قيد به لانه لو ثبت ملك المدعى باقرار ذى البدأ  
أو بتكوله عند التصليف فانه يقتضى بقيمة العبد على المدعى عليه ولا يلزم الكفيل بشئ لأن اقرار الاصيل لا يعتبر  
حجة في حق الكفيل لأن الاقرار حجة فاصرة فيقتصر على المقر ولا يعود الا اذا أقر الكفيل بما أقر به الاصيل  
ظهيرية (قوله لجوازها بالاعيان المضمونة) أي بنفسهم او فيها يجب على ذى البدأ العين فان هلك رد القيمة فكذا  
الكفيل انتهى سوى (قوله ولو أذى على عبدا مالا) معلوم القدر بأن قال أخذ منى كذا بالقص او استهلكه  
(قوله برئ الكفيل) لانها تبطل بعوث المكفول به اذا كان حرا وكذا اذا كان عبدا التذمر تسليحه بعد موته (قوله  
غير مدين) سواء كان مأذونا ولا نهرا (قوله مستغرق) فان كان عليه دين يستغرقه أي يستوفيه وما في يده  
لا تصح كفالاته لحق الغرماء وانظر ما لو كان عليه دين الا انه لم يدر تفرقه والظاهر صحة الكفالة ويوفى من الفضل  
والباقي يطالب بعد العتق وفي الهتدي وان كان على العبد دين وقد كفل من المولى أو عن أجنبي بمال باذن  
المولى لا يلزمه شئ مادام رقبته فاذا عتق لزمه ذلك انتهى (قوله لان الحق له) قال في النهروان كان الاصلح أن  
لا تصح الكفالة لانها انما تصح من يصح منه التبرع ولا الم تصح من الهى غير أن أمر السيد فكل طهره حتى تباع  
رقبته في دين الكفالة اذا كفل غير السيد باذنه فاذا لم يكن عليه دين كان الحق في ماله مولا فحصل اذنه في  
كفالاته انتهى (قوله فاذا عتق فأذاه) نص على المتوهم فانه اذا ذاه حال رقه لا يرجع بالاولى (قوله بعد ذلك) أي  
بعد انعقادها غير موجبة (قوله كفالة المولى) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله برقبته) أي وبا كسابه ان كانت  
(قوله وهذا) أي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأثبت شراره وجوده فيما رأيت من نسخ المتن  
المجردة والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الحوالة)

أوردنا بعد الكفالة لانها لا تختص بالدين ولا تشمل العين بخلاف الكفالة فلهذا تسمى اقتراضا

(ولو أعتق) المولى (أحدهما) والمسئلة  
بجاءها (صح وأخذ) أي شاة... ما بحصة  
من لم يمتعه (المعتق بالكلية) ككفالة والاخر  
بالاصالة (فان أخذ المعتق رجع على صاحبه)  
الكفالاته (وان أخذ الاخر لا) لاصالته  
(واذا كفل) شخص (عن عبدا مالا) ووصفا  
بكونه (لم يظهر في حق ولده) بل في حقه  
بعد عتقه (كأن لزمه باقرار أو استقرض  
أو استهلك ودية فهو) أي المال المذكور  
(حال وان لم يسمه) أي الملول لخلوله على  
العبد وعدم مطالبته لعسرة والكفيل غير  
مستغرق يرجع عليه بعد عتقه لو بأمره ولو كفل  
موقلا تاجل (أذى) شخص (رقبة  
عبد فكفل به رجل فمات) العبد (المكفول)  
قبل تسليحه (فبرهن المدعى أنه) كان له ضمن  
الكفيل (قيمه) لجوازها بالاعيان المضمونة  
سكامة (ولو أذى على عبدا مالا فكفل بنفسه)  
أي ليس العبد (رجل فمات العبد برئ الكفيل)  
سكامة (ولو كفل عبدا غيره مدينون  
مستغرق من سيده بأمره جاز) لأن الحق له  
فإذا عتق فأذاه (أو كفل سيده عنه) بأمره  
على الاخر (لا تعادها غير موجبة للرجوع  
لأن كلامهم لا يستوجب ديناً على الاخر  
فلا تغلب وجبته له بعد ذلك) كما لو كفل  
رجل من رجل بغير أمره فبلغه فاجاز  
الكفالة (لم تكن الكفالة موجبة للرجوع) لما  
قلنا (و) قالوا (فائدة كفالة المولى من عبده  
وجوب مطالبة باذنه بالدين من سائر أمواله  
وفائدة كفالة العبد عن مولا تعلقه) أي  
الدين (برقبته) وهذا لم يثبت المصنف متنا  
في شرحه والله أعلم  
(كتاب الحوالة)

أن في كل التزام (قوله في لغة النقل) وحروفها كيف اتركت دارت على معنى النقل والزوال انتهى من  
 وفي المصباح قوله نحو لا نقله من موضع الى موضع وحول هو نحو لا يستعمل لازما ومتعديا وحركات  
 الرداء نقلت كل طرف الى موضع الآخر وأحلت الشيء حالة نقله أيضا (قوله نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة  
 المحال عليه) فلو دفع المحال عليه الدين الى المحيل ضمنه لانه استهلك ماله على حق المحال كما اذا استهلك الرهن  
 أحد بضمنه للمرتهن لانه يستحقه انتهى مري الدين عن الفسخ (قوله وهل فوجب البراءة) أي براءة المحيل من  
 الدين المصحح ثم وفي التارخانية وعليه الفتوى فهو وجه حمل الخلاف في البدائع بين المتأخرين ونسب الشارح  
 البراءة من الدين الى أبي يوسف والبراءة من المطالبة فقط الى محمد وجه قول أبي يوسف دلالة الاجماع على أن  
 المحال لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وجهه منه صح ولو أبرأ المحيل أو وجهه له لم يصح ولو لا انتقاله الى ذمة المحال  
 عليه لما صح الاول ولصح الثاني وفي الواني صريح ما في الهداية أن الخلاف لفرحيث قال وإذا تم الحوالة برئ  
 المحيل من الدين وقال زفر لا يبرأ قال وهو الذي في المنظومة انتهى بتصرف واتفق القولان على عود الدين  
 بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غير ماء المحيل بعد موته قبل قبض  
 المحال وعلى أن توكل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن المحال لو وهب الدين للمحال عليه  
 كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالتسخير وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا أحاله  
 المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن لا يسقط حق حبه مع أن هذه المسائل تباين كونها نقل للدين  
 وانما كان كذلك لأن الحوالة اعتبرت تأجيلا في بعض الاحكام وجعل الحقول به المطالبة لا الدين واعتبرت  
 في بعض الاحكام ابراء وجعل الحقول به المطالبة والدين (قوله والدائن محال ومحال له) تبين في هذه العبارة  
 صاحب الدور وقال السكال في الفسخ واما صلة له مع المحال الفاعل فلا حاجة اليها بل الصلة مع المحال عليه  
 لفظة عليه فهما محال ومحال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبعده عليه انتهى وفي الجوى وقول الفقهاء  
 للمحال المحال له افولانه لا حاجة الى الصلة انتهى وظاهر كلام صاحب الدرر أن هذه الالفاظ اصطلاحية  
 أي للفقهاء وفيه تأمل (قوله ويراد خامس الخ) ظاهره ينبغي أن الحصة ذكرت في النسخ وقد علمت ما ذكره وعبارة  
 ويقال للمحال حويل أيضا انتهى ودليل جوازها قوله صلى الله عليه وسلم مطل الفنى طم وإذا أحيل أحدكم  
 على ملي فليحتل رواء أحمد وابن أبي شيبه قال السكال والحق الظاهر أنه أمر باحاطة هو دليل جواز نقل الدين  
 شرعا والما بالذمة فان بعض الامليات عنده من اللاد في الخصومة والتعسير ما تذكره به الخصومة والمصارعة في علم  
 من حاله هذا لا يطلب الشارع اتباعه بل عدمه لما فيه من تكثير الخصومات والظلم وأما من علم فيه الملامة  
 وحسن القضاء فلا شك في أن اتباعه مستحب لما فيه من التخصيف على المديون والتيسير عليه ومن لا يعلم حاله  
 فبإباحته (قوله فالفرق بالصلة) وهي اللام في الاول وعلى الثاني (قوله وقد تحذف من الاول) لزيادة  
 اذ كما علمته من كلام الجوى (تبين) رخص الحوالة الايجاب والقبول والايجاب من المحيل والقبول  
 من المحال عليه والمحال عليه ما لا يجاب أن يقول المحيل للطالب أحلتك على فلان بكذا والقبول من المحال  
 عليه والمحال أن يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول وارضاه هذا مذكرا  
 بدائع ويشترط في المحيل العقل والبلوغ وهو شرط النفاذ فتشقق حوالة الصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه  
 ولا يشترط حريته للصحة فتصح حوالة العبد ماذونا أو مجبورا غير أنه ان كان ماذونا رجع المحال عليه للمحال  
 والا فبعد العتق ولا يشترط صحته أيضا فتصح من المريض ورضا المحيل حتى لو كان مكرها لا تصح ويشترط في  
 المحال العقل والبلوغ وهو كما رقتة قد احتياله موقوف على اجازة وليه ان كان الثاني أم لا من الاول ومنها  
 الرضا حتى لو احتال مكرها لا تصح وكونه في مجلس الحوالة على الصحيح فلو كان المحال غائبا من المجلس فبلغه  
 الخبر فجاز لم يعقد ويشترط في المحال عليه العقل والبلوغ فلا يصح قبولها من صبي مطلقا سواء كانت بأمر المحيل  
 أو بدونه ولو قبل عنه وابه لا تصح لكونه من الضار ومنها الرضا ولو أكره على قبولها لم يصح وكونه في المجلس  
 وهو شرط ادعاءه ويشترط في المحال به أن يكون دينه لازما له لو ما لا تصح بديل الكتابة فما لا تصح به الكفالة  
 لا تصح به الحوالة وتتمام بيان ذلك في البحر والهندية (قوله والمال محال به) أي ومحال به (قوله والحوالة شرط  
 لصحتها) ذكر الحوالة ليس فيه كبير فائدة (قوله رضا الكل) أي من يتأني منه الرضا فخرج المحال به ونخرج

(هي) لغة النقل وشرعا (نقل الدين من ذمة  
 المحيل الى ذمة المحال عليه) وهل فوجب  
 البراءة من الدين المصحح ثم فسخ (المديون محيل  
 والدائن محال ومحال له ومحال ومحال له)  
 ويزاد خامس وهو حويل فتح (ومن يقبها  
 محال عليه ومحال عليه) فالفرق بالصلة وقد  
 تحذف من الاول (والمال محال به) الحوالة  
 (شرط لصحتها رضا الكل بلا خلاف الا في  
 الاول) وهو المحيل



بالرضا الاكراه فلا تصح مع اكرام المحجل أو المحتال أو المحتال عليه قال في المنع أمارضا الا قول فلان ذوى المروات قد يأنفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من الرضا وأما رضا الثاني وهو المحتال فلا ينقل حقه الى ذمة أخرى والذمة متفوتة فلا بد من رضاه وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلا ينقل الزام الدين ولا الزام بلا التزام انتهى (قوله فلا يشترط على المختار) لأن التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحجل لا يتضرر بل فيه نفعه لأن المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن يأمره درر (قوله بل قال ابن الكمال) بعد ما نقل عن محمد في الزيادات أنه لا حاجة الى رضا المحجل وقد أفاد ذلك في التبيين والمقصود من هذه العبارة الجمع بين التقلين وكذلك هو المقصود بعبارة الاكمل وهي لا تنافي جمع ابن الكمال (قوله للرجوع عليه) قال في البحر انها كانت بغير رضا المحجل وكان له دين على المحال عليه فله مطالبته به وان لم يكن له دين عليه فلا رجوع للمحال عليه لأنه قضى دينه بغير امره كذا في السراج الوهاج (قوله فلا اختلاف في الرواية) فيحصل قول من اشترط الرضا على أن المحتال عليه لا يرجع على المحجل الا اذا كانت الحوالة برضا وقول من لم يشترطه على محض في ذاتها (قوله لكن استظهر الاكمل) أي في العناية حيث قال والتظاهر أن يقال الحوالة قد يكون ابتداء أو ما من المحجل وقد يكون من المحال عليه والاول احواله وهي فعل اختياري ولا يتصور بدون الارادة والرضا وهو محمل وجه رواية القدوري والثاني احتسبال يتم بدون ارادة المحجل بارادة المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات انتهى وحاصله أن الحوالة في كلام القدوري بمعنى الاحالة وفي كلام الزيادات بمعنى الاحتسبال انتهى جوي قلت ويحصل أن من شرط الرضا ارادته انها لا تصح مع الاكراه فلا ينافي معتمدا بدون رضا واكرام كما اذا لم يعلم المحجل واحتمال الطالب على رجل برضا (قوله وأراد بالرضا القبول) أي لا عدم الرد من غير قبول (قوله فان قبولهما) أي المحتال والمحتال عليه وفي نسخة قبولها أي الحوالة (قوله شرط الانعقاد) أي في قولهما خلافا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده ولو كان المحتال فاتباع الجلس فباعه الخبير فجاز لم ينقد عندهما خلافا له والصحيح قولهما انتهى بغيره ومثله يقال في المحتال عليه (قوله لكن في الدور وغيرها) كالطائفة والبرازية واذا حمل على هذه الكتب على قول أبي يوسف زال التنافي وقد سبق أن الصحيح قولهما (قوله أو نائبه) كذا في قولنا قبل عنه الحوالة في المجلس درر (قوله ورضا الباقيين) الذي في النسخة ياء وواحدة ما راد بالجمع ما فوق الواحد ولو جاء على قياس قوله لاحضورهما انال الباقيين ياءين (قوله لاحضورهما) قال في الدرر أعدم اشتراط حضور الاول وهو المحجل فبان بقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بمحمل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة انتهى (قوله وأقره المصنف) مستشهدا بما في البرازية والخاتمة وكلامهما صريح في أنه لا بد من قبول المحتال عليه عند علمه (فرع) في البرازية ولو أحاله على أنه متى شاء يرجع على المحجل يجوز ويرجع الى أيهما شاء انتهى قال في النهر لأن هذه ككفالة معنى انتهى (قوله وتصح في الدين) ولا بد أن يكون الدين لا محتمل على المحجل ولذا قال في الخلاصة رب الدين إذا أحال رجلا على رجل وليس للمحتال له على المحجل دين فهذه وكالة وليست بحوالة انتهى وأما الدين على المحال عليه فليس بشرط اه بجر (قوله المعلوم) قيد به لأن الحوالة بالجوهول لا تصح قال البرازي احتسبال ما لا يحبه ولا على نفسه بأن قال احتل بما يذوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال انتهى وانما شئت بالدين لأنها قبل شرعي والدين وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة بالنقل الشرعي جاز أن يؤثر في الوصف الشرعي فان قال الدين وصف ثابت في الذمة وهو عرض فكيف يقبل النقل قلت الاحكام الشرعية بها احكم الجواهر لأن الشرع حكم بينائنا بعد المباشرة (قوله لافي العين) لأن العين لا تثبت في الذمة فلا ينشأ ثقلها من ذمة الى ذمة فلا تصح فيها وهذا في الحوالة المطلقة أما المقيدة فتصح الحوالة بها قال في الكافي الاصل أن الحوالة نوعان مقيدة بدين على المحال عليه أو بعين في يده بنصب أو ودعة أو غير ذلك ومطلقة وهو أن لا يقيد بها بكل ما ذكر كأن يجعله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين اه (قوله ولا في الحقوق) كأن يجعله بحق الشفعة الثابت له على المشتري وقد اشار الشارح الى تمثيل الحقوق بحق الفازي وحق المشتق في الوتف (قوله وبه) أي بما في الجوهرة (قوله من غنمة محزنة) قيد بها بالاحراز لأنه التوهم حتى لو مات أحد الغائبين بعده يورث نصيبه بخلاف ما قبل الاحراز فلا يورث فلا تصح به الحوالة

فلا يشترط على المختار شرط بلانية عن الواجب بل قال ابن الكمال انما شرطه القدوري للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل أن ابتداءها من المحجل شرط ضرورة والا لا وأراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الا نه قاد بغير من البدائع لكن في الدور وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا الباقيين لا حضورهما وأقره المصنف (ونصح في الدين) المعلوم (لا في العين) زاد في الجوهرة ولا في الحقوق انتهى وبه عرف أن حوالة الفازي بجهة من غنمة محزنة لا تصح

بالاولى (قوله وصكذا حواله المستحق) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وهذا) أى عدم صحة الحوالة  
 بمعلومه فى لوقت (قوله ظاهر) لتصر يحتمل باختصاصه بالديون لا بتبناها على التقل نهر (قوله وأما المقيدة) بأن  
 يقول له أحاطك بمعلومى على الناظر وقبل الحال فى المجلس ورضى الناظر (قوله كالا حواله على المودع) بجماع أن  
 كلا منهما أمين ولادين عليه (قوله والا لا) أى ان لا يكن مال الوقف فى يد الناظر فلا تصح الحوالة (قوله لانها  
 مطالبة) الذى فى التمر لانها الثبوت المطالبة انتهى أى ولا مطالبة على الناظر اذ لم يصل اليه مال الوقف فاذا  
 لا يقيد عقدها فائدة والعقد وانما شرع ليعتدب عليها فائدتها (قوله ومقتضاه) أى مقتضى بحث صاحب البصر  
 فى مال الوقف المسلم للناظر وهو الى آخر العبارة من كلام صاحب النهر قال اولى أن يؤخر انتهى (قوله بحق الغيبة)  
 أى الحرزة لان الامام أمين ولادين عليه (قوله وعندى فيه تردد) كذا نقله المولى واقتره ويؤيد العصة ما ذكره  
 فى المغنم أنه يورث عنه لتأ كد ما كره فيه وقد وجد الجماع للقباس فيها وفى الوديعه (قوله من الدين) على المعقد  
 براءة مؤقتة أى بعدم التوى وفائدة براءة المحيل أنه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كقبلا  
 من ورثته ومن الضر ما يخافه أن يتوى حقه كذا فى شرح المجموع وفى الوولو الجلية ولو وجبه المحتال الدين لم يجز  
 لانه برئ منه بالحوالة فالهبة لم تصادف محله فلم تصح فبقيت الحوالة على حالها ولا يشترط قبض المحتال به  
 فى المجلس ليراه الا اذا تضمنت الحوالة صرفا ولو كان له دين على آخر جبايا اذ هذه اولى عليه زيف أو ورق فأحال  
 عنه اذ به لياخذ من غيره جازان حصل نقد فى مجلس المحيل والمحال كفى بتلخيص الجماع (قوله من المحتال)  
 أى والمحال عليه على ما فى البحر وغيره ويكفى رضا المحتال عليه وان لم يكن حاضر فى المجلس على ما سلف (قوله  
 فلا يرجع المحتال على المحيل) أى اذا كانت الحوالة باقية أما اذا فسخت الحوالة فان للمحال الرجوع بدينه على  
 المحيل وبذلك كل من المحيل والمحال نقض الحوالة وبالنقض يبرأ المحتال عليه كذا فى البرازية ولو تعددت الحوالة  
 كان الاخير ناقضا لما قبله بغيره (قوله الا بالتوى) وزان حصى والفعل منه توى بكسر الواو ويهذى بالهمزة  
 انتهى (قوله هلاك المال) هو الملقى للعوى وأما الاصطلاح فما ذكره المصنف (قوله لان برأيه) أى المحيل من  
 الدين (قوله مقيدة بسلامة حقه) أى المحتال اذ هو المقصود ببراءة المحيل براءة عقل واستيفاء لبراءة اسقاط  
 فلما تعذر الاستيفاء وجب الرجوع وقد تأيد ذلك بما جاء عن عثمان رضى الله تعالى عنه موقعا ومر فوجعا  
 فى المحتال عليه اذ مات فمات قال يعود الدين الى ذمة المحيل ثم يعود الدين الى ذمته بنسخ المحتال وعليه  
 هل يحتاج الى التراجع الى القاضى لانص فيه وقبل بنسخ كتابيغ اذا هلك قبل القبض (قوله وقيدى فى البحر)  
 حيث قال وهو موقوف بأن لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا لما فى الذخيرة وجب لأحال رجلا له عليه دين على  
 رجل ثم ان المحتال عليه أحاله على لذى عليه الامر برئ المحتال عليه الاول فان توى على الذى عليه الاصل  
 لا يعود الى المحتال عليه الاول انتهى (قوله ولا ينفقه) أى لكل واحد مما ذكره وتواء عليه طاهر لانه لا ينفقه على  
 مطالبته به بعد الدين مع عدم البيئة (قوله فلسا) بالتعقيب يقال أفلس الرجل اذا صار ذافلس بعد أن كان ذا  
 دراهم ودانير فاستعمل مكان اقتصر كذا فى طائفة الطائفة للعلامة عمر السبكي وأما كان نوابا عليه لانه يجوز  
 عن الوصول الى حقه لانه ليس هناك ذمة يتلقى بها حقه ولا تركه واذا لم يبق للدين محل ثبت فيه سقط فكان  
 توى (قوله بغير عين) الاوضح أن يقول بأن لم يترك عين الخ أى توى بالمحال به وكذا يقال فى الدين ولا بد فى الكميل  
 أن يكون كفى لا بجمعه فلو كفى البهض فقد توى الى غير المكفول به كالا بهنى (قوله وكفى) هذا  
 هو المعتمد وسواء كفى بأمره أو بغيره أو كانت حاله أو مؤجله أو كفى حاله أو كفى المسكول له فاء فى البحر  
 (قوله وبأن فلسه الحاكم) يقال فلسه القاضى اذا قضى بأفلامه حين فاهره حاله كذا فى الطائفة وعنده  
 لا يتحقق الا فلاس بالقضاء لانه يتوهم ارتفاعه بحدوث ماله فلا يعود بتلخيص القاضى على المحيل ولان المال  
 غادر رائج فقد يصح الانسان فقيرا ويصير غنيا وبالعكس برهان وقال المصنف فى كتاب الجبر والمؤلف فى شرحه  
 وعندهما الجبر على الحر بالانه والفعله به أى بقوله ما يفتى صيانة الماله فيكون فى تصرفات تقبل الفسخ  
 وتقبل بالهزل كمنضبر وأما ما لا يهمله ولا يبطله الهزل كمنكاح وطلاق واستيلاء وتدبير وجوب زكاة وفطرة  
 وجع وعبادات وزوال ولا يفتى به وجده عنه وفى حصة اقراره بالعقوبات وفى الانفاق وفى حصة وصاياه بالقرب  
 فهو فى هذه كالأفع انتهى بتصرف (قوله أى فى موته فلسا) بأن قال المحتال مات الحال عليه بلا تركه وقال

وكذا حواله المستحق بمعلومه فى الوقت على  
 الناظر نهر ثم قال بعد وقتين وهذا فى الحوالة  
 المطلقة طاهرا أو ما المقيدة فى البحر ان المال  
 فى يد الناظر يفتى أن تصح كالا حواله على  
 المودع والا لا لا سيما مطالبة انتهى ومقتضاه  
 صحتا بحق الغيبة وعندى فيه تردد (وبرئ  
 المحيل من الدين) والمطالبة بجمعا (بالقبول)  
 من المحتال للحوالة (فلا يرجع المحتال على  
 المحيل الا بالتوى) بالقصر ويهلك المال  
 لان برأيه مقيدة بسلامة حقه وقيدى فى  
 البحر بأن لا يكون المحيل هو المحتال عليه  
 مانا (وهو) بأحد صدين (أن يجهد) الحال  
 عليه (الحوالة ويصالح ولا ينفقه) أى كمال  
 ويحيل (أو يموت) الحال عليه (فلسا) وهو  
 صدين ودين وكميل وقال لا يجزى ما وبأن فلسه  
 الحاكم (ولو اختار ما فيه) أى فى موته فلسا



المحيل عن تركه بزازية وعلم أن فلا بالتخفيف (قوله وكذا في مونه قبل الاداء وبعده) الايمان بهذه المسئلة صحيح  
 بالنسبة لقول المتن فالقول للمعتال مع عينه وليس بصحيح بالنسبة لقوله على العلم لما أن العين فيها على البتات  
 تكون على نقي فعل نفسه وهو القبض انتهى حاشي قال في البرازية قال المحيل مات المحال عليه بعد أداء الدين  
 اليك وقال المعتال بل قبله ونوى حتى في الرجوع فالقول للمعتال لنفسك بالاصل انتهى (قوله على العلم) أي  
 نقي العلم يعني يحلف أنه لا يعلم بشاره (قوله بعينه) على العلم لانكاره عود الدين فتح (قوله أي بمنزلة ما حال) أي  
 بعد ما دفع المحال به الى المعتال لانه قبل الدفع لا يطالبه الا اذا طوب ولا يلزمه الا اذا لزم ولو ذهب  
 المعتال الدين للمحال عليه فله الرجوع على المحيل لانه دفع حكما بغير وفيه حال المشتري بالنظر على انسان  
 فبترع اجنبي بقتضاء الثمن من المشتري لم يرجع المعتال عليه على المشتري وان تبرع عن المعتال عليه يرجع  
 وان لم يبين فالقول لا تبرع وان ميتا أو غائبا عن المعتال عليه ما لم يعلم خلافه باقرار الدافع (قوله بأمره) قيد  
 به لانه لو قضا بنفسه أمره يكون متبرعا ولو لم يدع المحيل ما ذكر (قوله مثل الدين) انما لم يقل ما إذا لانه لو كان  
 المحال به ورواهم فأذى دنانير أو عكس صرفا يرجع بالمحال به وكذا اذا أعطاه مرضا أو زينا فابذل الجياد أو صالحه  
 بنى فانه يرجع بالمحال به (فرع) الماء وبقضاء الدين يرجع بما أدى الا اذا أدى أجود أو جنسا آخر (قوله لانكاره)  
 قال في البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بأمره الا أن المحيل يدعي عليه ديناً وهو يكروا القول  
 للمتكرا انتهى (قوله وقبول الحوالة) أي من المعتال عليه ايس اقرار بالدين فيجوز انفسكا كما عنه وحينئذ يكون  
 التقيد بالدين من المحيل تقييداً بلا دليل انتهى مخ موضعاً (قوله فالقول للمحيل) الا أن يكون المحيل قال  
 للمعتال عليه ضمن عن هذا المال لان قوله ضمن عن لا يحتمل الوكالة لانه أمره بالضم من عنه وانما يصير ضمنا  
 عنه اذا كان على المحيل دين فكان اقراراً بالمال انتهى محيط (قوله لانه منكر) أي لان المعتال يدعي عليه الدين  
 وهو ينكره (قوله ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة) أي مجازاً قال في المخ فان قلت الحوالة حقيقة في نقل الدين  
 ودعوى المحيل أنه أحالة لقبضه خلاف الحقيقة بلا دليل قلت أجيب عنه بأن دعواه ذلك دعوى ما هو من  
 محتملات اللذ وهو الوكيل فان لفظ الحوالة يستعمل فيها مجازاً لما في الوكالة من نقل التصرف من الموكل  
 الى الوكيل فيجوز أن يكون مراده من لفظه ذلك فيصدق لكنه مع عينه لان في ذات نوع مخالفة لظاهر واقعه  
 تعالى أهل انتهى (قوله بماله) الاظهر أن ما موصولة أو موصوفة واللام جارة ويجوز أن تكون كلمة واحدة واللام  
 مجرورة بالباء (قوله ودبعة) المراد بها الامانة فتم العارية والموهوب اذا تراصبا على رده أو قضى القاضى به والعين  
 المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة وعبر الجوى كساحب النهر بين الامانة (قوله صحت) لانه أقدر على التسليم  
 أي أكونها مضمينة عنده موجودة فكانت أولى بالجواز من الحوالة بالدين (قوله لان الحوالة مقبوضة بها)  
 أي بالوديعة اذ لم يلتزم التسليم الا منها فلفافات ما تعين تسليمه بطلت الحوالة (قوله فانه) أي المعتال عليه  
 وهو الغاصب لا يبرأ من الحوالة اذا هلكك العين المقصوبة عنده (قوله لان من له بخله بخلفه) لو قال لان بخله بخلفه ليم  
 القبي لكان أولى وأختم هذا التعديل أنه لو هلك المقصوب لا يرد بل بأن استحق بالينة صار مثل الوديعة كذا  
 في شرح العيني (قوله وتصح أيضا) أي كاتصح بالوديعة والمقصوب (قوله بدين خاص) كأن يقيد هابدين له عليه  
 من قرض ونحوه (قوله وحكمها) أي المقبضة (قوله أن لا يملك المحيل مطالبة المعتال عليه) أي بما حال عليه  
 من دين أو عين تعلق حق المعتال به (قوله ولا المعتال عليه دفعها للمحيل) حتى لو دفع ما رضاه من المعتال لانه  
 استهلك ما تعلق به حق المعتال له انتهى درر (قوله مع أن المعتال اسوة لغرماء المحيل) أي لو مات المحيل قبل قبض  
 المعتال كان العين والدين المحال بهما بين غرمائه بالمحصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره  
 لان المعتال لم يملكه به الزوم فملك الدين من غير من هو عليه بغير وقال في الدرر بعد قول المتن مع أن المعتال اسوة  
 لغرماء المحيل بعد مونه يعني أن هذه الاموال اذا تعلق بها حق المعتال كان ينبغي أن لا يكون المعتال اسوة لغرماء  
 المحيل بعد مونه كافي الرهن مع أنه اسوة لهم لان العين التي بيد المعتال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير  
 علوكا للمحال بعد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رغبة لان الحوالة ما وضعت للتفليك بل للنقل فيكون بين الغرماء  
 وأما المرتب من تلك الموهون يد أو حبس ما فثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره  
 أن يشاركه فيه انتهى وفي البحر واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المعتال على المحال عليه بمصة الغرماء

وكذا في مونه قبل الاداء وبعده (قوله فالتقول  
 له المعتال مع عينه على العلم) انتهى كونه بالاصل  
 وهو امره زياحي وقيل القول للمحيل بعينه  
 ومع طالب المعتال عليه المحيل بما أي بمنزلة  
 ما (أحال به) مذهبنا قضاء دينه بأمره (قوله  
 المحيل) انما (أحال بدين) ثابت (على ما يك)  
 لم يقل قوله بل (ضمن) المحيل (مثل الدين)  
 للمعتال عليه لانكاره وقبول الحوالة ليس  
 اقراراً بالدين أصحها بدونه (وان قال المحيل  
 للمعتال أحلتك) على فلان يعني وكذا  
 (لتقبضه) فقال للمعتال (بل) أحلتني بدين  
 على عليك فالقول للمحيل (أحاله بماله عند  
 الحوالة يستعمل في الوكالة) بان أو دفع ربح لا  
 زيد) حال كونه (وديعة) بان أو دفع ربح لا  
 ألقاها محلها غريمه (صحت فان هلك)  
 الوديعة (برئ) المودع وعاد الدين على المحيل  
 لان الحوالة مقبوضة بها بخلاف المقبوضة  
 بالمعصوب فانه لا يبرأ لان من له بخله بخلفه ونصح  
 أبايدين خاص فصارت الحوالة المقبوضة  
 ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك المحيل  
 مطالبة المعتال عليه ولا المعتال على دفعها  
 بعد مونه



لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات المجهيل وله ورثة لا غرماء استحقاقه في البصر وأقره من بعده أن الدين أي  
المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين ورثته يعني أن لهم المطالبة به دون المحتال فيضم إلى تركته انتهى وحينئذ  
فيبيع الخويل الزكة (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) أي فتختلف العقيدة في الأحكام فيطالب فيها المجهيل المحتال  
عليه بالبيع أو الدين وبقيدر المحتال عليه أن يدفعها إلى المجهيل إذ لا تعلق لحق المحال بما عنده أو بما عليه بل حقه  
في ذمة المحتال عليه وفي ذمته سعة انتهى دورر والمحال عليه فيها الرجوع على المجهيل بعد أدائه إن كانت برضاء  
ولو كان الدين مؤبلا في حق المجهيل تأجل في حق المحال عليه ولا يجل بموت المجهيل ويجل بموت المحال عليه انتهى  
بجر (قوله بطل) أي البيع أي فدل أنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع انتهى دورر أي وبطلت الحوالة  
التي في ضمنه (قوله لأنه شرط ملائم) قال في الدرر أنه يؤكد موجب العقد إذا الحوالة في العادة تكون على  
الاملاء والاحسن قضاء فصار كشرط الجودة انتهى (قوله في الحوالة الفاسدة) كالمسورة المذمومة  
في الشرح (قوله فهو) أي المؤدى وهو المحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق  
الرجوع من المحال عليه كالموابع سلعة بمن وأحال البائع به تنصا فاستحققت السلعة بعد الدفع فالمحال عليه  
بالتجار المذكور وقال في المنع وعلى هذا إذا باع الأجير المستأجر وأحال بالنعم ثم استحق المستأجر من يد المشتري  
وهو قد أدى الثمن إلى المستأجر فهو بخير إن شاء رجع بالنعم على المؤجر المجهيل وإن شاء رجع على المستأجر القابض  
انتهى وفي الهدية الموضع لدى كانت الحوالة فيه فاسدة إذا أدى المحتال عليه المال هو بالتجار إن شاء رجع على  
القابض وإن شاء رجع على المجهيل انتهى خلاصة (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بأن يكون الشرط  
من المحتال أو المحتال عليه وعبارة الدورر ولو أحال على أن يعطى من ثمن دار المجهيل لا وهي مادقة أيضا (قوله  
مثلا) ادخل به الاجابي فان الحكم واحد لعله (قوله نعم لو أجاز) أي المجهيل يبيع داره وعبارة الدورر إذا أمره  
بالبيع فحينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء انتهى وفي الهدية ولو أمر المجهيل بذلك حتى جازت لا يجبر  
المحتال عليه على الاعطاء قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع بخلاف ان كان البيع مشروطا في الحوالة  
يجبر عليه انتهى (قوله بشرط الاعطاء من ثمن داره) وذلك الشرط يكون من المجهيل أو المحال ووجه الصحة  
أنه أحال على المحال عليه بما يقدر على أدائه لأنه يملك بيعها (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب  
الاداء قبل البيع انتهى دورر (قوله يجبر على الاداء) لتحقيق الوجوب انتهى دورر (قوله فلو مال ضمنت لك) لأن  
ضمن كالم يصدق بنفسه وبالباء كما في القاموس (قوله إلى شهر) أي بعد شهر (قوله تصرف التأجيل إلى الدين)  
ظهير لطالب بعد رضاه الطالب إلا بعد شهر قال في البصر وإذا أراد أن يجيله على فلان فلم يقبل المكحول له الحوالة  
برئ الكفيل عن الضمان وإن مات فلان أي المحال عليه لم يكن للطالب أن يطالبه بالمحل حتى يمضي شهر  
وظاهره أن الحوالة لا تبطل (قوله وصكره من السفينة) تعريب سفته بضم السين ورفع التاء وهو النسي الحكم  
وسمى هذا الترضيه لا أحكام أمره وهو فرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق بأن يقرض ماله عنده  
لخوف عليه ليرد عليه في موضع أمس وإنما كرهت لأنه عليه السلام نهى عن فرض جزئها ولاه غلبك دراهم  
بدراهم فإذا شرط أن يدفع في بلد آخر صار في حكم التأجيل والتأجيل في الاعيان لا يصح سوى بذهب  
(قوله بضم السين) والفاء ساكنة وانى (قوله فكانه حال خطر الطريق) أي به يينا فالداسبة المهيضة الكتاب  
الحوالة انتهى حلي وهذا ما ذكره الكردي وقال العلامة الوائى إنما وردت هنا لاسم شبه الحوالة من جهة  
أنه يقرض تاجر ثم يجبل ما عليه لغريم له في بلد كذا أو صديق له قالبا انتهى بتعريف أي ثم يجبل المقرض  
مألى المستقرض لغريم أي لا اثن له أي لا مقرض (قوله وقالوا الخ) ظاهره أنه متفق عليه وليس كذلك بل  
قبل أن الكراهة في هذا الفعل مطلقا وهو الذي يفيد إطلاق هذا المتن وحافظ الدين في السكر قال الشارح  
وقيل إذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به انتهى وجرم به هذا القيل في المقرض والواقعات الحسامية  
والكمالة للشهد على ذلك جرى في صرف البرازية ثم لم ينص بصورة الشرط ما في الواقعات رجل أقرض رجلا  
على أن يكتب له بيم إلى بلد كذا فاه لا يجوز أن أقرضه بغير شرط وكتب بجاز سوى (قوله ولا تعارفة) قال  
في الترمي فأنما يجبل ذلك عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن ذلك العمل لذلك  
فلا انتهى حاشا أن الحل على القول بعدم الاشتراط له ما إذا لم يعارف ذلك لأن المتعارف كالمشروط

فبإسلاف الحوالة المطلقة كتاب طه خسر  
وغيره (بائع بشرط أن يجبل على المشتري  
بالتن غير ماله) أي للبائع (بطل ولو باع بشرط  
أن يجبل بالتن مع) لأنه شرط ملائم كشرط  
الجودة بخلاف الأول (أدى المال في الحوالة  
الفاصلة فهو بالتجار إن شاء رجع على  
المحتال) (الناقص وإن شاء رجع على المجهيل)  
وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازية  
وفيها ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها  
الاعطاء من ثمن دار المجهيل مثلا ليجزه عن الوفاء  
بالتن ثم لو أجاز بزازية لهما المحتال عليه  
بشرط الاعطاء من ثمن داره ولكن لا يجبر  
على البيع ولو باع يجبر على الاداء (ولا يصح  
تأجيل عقدها) فلو قال ضمنت بمالك على  
فلان على أن أحيل إلى الدين لأنه لا يصح  
أن تصرف التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح  
تأجيل عقد الحوالة بجزء من المحل (وكرهت  
السفينة) بضم السين وتنفذ وقع التناهي  
أقرض لاسطة وط خطر الطريق فكانه حال  
خطر الطريق المتوقع على المقرض فكان  
في معنى الحوالة وقالوا إذا لم يكن المنفعة  
مشروطة ولا متعارفة فلا بأس به فروع  
في التمر والجوز من صرف البرازية



(قوله ولو أن المستقرض (الخ) اختصر العبارة وهي لا بأس بقبول هدية الغريم واجابة دعوته بلا شرط وكذا لو  
 قضى أجود مما يقضى بحل بلا شرط وكذا لو قضى أدون ولو أخرج في الوزن ان كثر لم يجوز ان قل جاز وما لا بد من  
 في تساوت الموازين ولا يجري بين الكيلين لا يسلم له بل يردعه والدرهم في مائة يردعه بالاتفاق واختلفوا في نهفه  
 قبل ~~مكثرو~~ وقيل قليل ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجوز لانه مشاع يحتمل القسمة انتهى وانظر ما لو  
 استقرض نصف دينار فأوفى ديناراً وهب الزائد فانه من المشاع الذي لا يحتمل القسمة ثم رأيت في تبين المحارم  
 للعارف سنان أفندي بعد أن نقل عن قاضيه من مثل ما عن البرازية قال وفيه لا يحتمل القسمة يجوز ذكره  
 في باب الربا (قوله على المحتال) الأول عن المحتال وهي في نسخ كذلك (قوله يقبض دين الحوالة) أي من المحتال  
 عليه (قوله لم يصح) لتكون المحيل يعمل لنفسه لا يتقيد بالبراءة المؤبد بحرف في شرح قول المصنف هي نقل الدين  
 (قوله لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة) كما أن الكفالة بشرط براءة الأصل حوالة انتهى هندية (قوله  
 لأن المشهود عليه غائب) نظير هذا ما في الهندية عن الخانية ما إذا كان المحتال غائباً أراد المحيل أن يقبض ماله  
 من المحتال عليه وقال أحله بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أصدقه ولا أقبل ينسبه  
 لانه قضاء على الغائب وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحيل أنه وصيه انتهى (قوله ولا ينفذ) أي وحلف  
 الجاحد انتهى (قوله وجعل بمجوده فسخاً) هي مسألة قوى الدين السابقة في المصنف وقد سبق أن الرجوع أغاها هو  
 لأن براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال (قوله مسح) لأن تصرفه ما يقيد بشرط النظر وان كان المحيل  
 أملاً لا يجوز لأن فيه تضيقاً لمال اليتيم على بعض الوجود من في عبارة لأن الوصي يتصرف لليتيم على وجه  
 الاحتياط ومالا احتياط فيه لا يجوز انتهى (قوله قلت) بحث لانه مصنف وأصله للعلامة عبد البر شراح النظام  
 الوهباني خاتمة لو ظهر للميت مال كان له كدين له على مولى أو ودعة عند رجل أو مديون ولم يعلم به القاضى  
 يوم موته حق قضى بطلان الحوالة ويعود الدين على المحيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك ان لم يكن المحتال  
 أخذ شيئاً من المحيل يرجع بدينه في الذي ظهر للميتال عليه وان كان قد أخذ شيئاً من المحيل رده عليه ما أخذ  
 ولو كان القاضى يعلم أن الميت ديناً على منس فليس فعلى قول الإمام رحمه الله تعالى لا يقضى بطلان الحوالة بحط  
 رجل أحال رجلاً لا بد من له عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لا يدرى أين هو لمصرته ويجزئه فأراد المحتال  
 أن يرجع بمجده على المحيل لم يكن له أن يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته انتهى جواهر رجل أحال على رجل  
 بقدر من الغلة ثم باع المحتال من المحتال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه بيع جواهر الفتاوى الكل من  
 الهندية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء)

أصله قضاي لانه من قضيت الآن الياء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاضية صحاح (قوله تقع في الديون)  
 أي التي تقع الكفالة والحوالة فيها (قوله والبياعات) أي وما يتبعها من الحقوق والاستحقاق (قوله أعقبا  
 بما يقطعها) أي أعقب الديون والبياعات بما يقطعها أي يقطع المنازعات فيها وكان ينبغي ذكره عقب الدعوى  
 والشهادة قال في النهر ويمكن أن يقال أرادوا بيان من يصلح للقضاء أي للعكم لتصح الدعوى فلذا ذكر قبلها (قوله  
 ويقصر) لذكر القصر صاحب الجبر نقلا عن القاموس (قوله لغة الحكم) قال في الجبر انه يستعمل لغة بمعنى  
 الحكم والفراغ والهلال والاداء والانها والمضى والمنع والتقدير (قوله فصل الخصومات) أي الفصل الواقع  
 فيها بيان الحق أصاحبه ومنع البطل والزامه فالقصر يرجع الى معنى القمع فيكون العطف في التعريف للتفسير  
 والأولى أن يزيد على وجه مخصوص ليخرج فصل الخصومات من الامم والمحكم (قوله وقيل غير ذلك) منه  
 ما في البدائع انه الحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم الحوادث اما قطعاً بأن كان عليه  
 دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب والسنة المتواترة أو المشهورة أو الإجماع واما ظاهراً بأن أقام عليه  
 دليل ظاهراً يوجب غالب الرأي وأكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل  
 الابتدائية التي اختلف فيها الفقهاء والتي لا رواية للسلف فيها فلو قضى بما أقام الدليل القطعي على خلافه لم يجوز  
 لانه باطل قطعاً وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن أقاويل الفقهاء لم يجوز لأن الحق لا بدوهم  
 الى آخر ما في البصر وهذا في الناقض المتجد اما المقلد فيجب عليه القضاء بما تقدم المذهب كما هو منصوص في مشوره

ولو أن المستقرض وهب منه الزائد لم يجوز لانه  
 مشاع يحتمل القسمة (ولو توكل المحيل على  
 المحتال بقض دين الحوالة لم يصح) ولو شرط  
 المحتال الضمان على المحيل صح وبطال بالائتاء  
 لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة  
 خاتمة وفيها عن الثاني لو غاب المحال لم يصدق وان  
 جاء المحال وأداه عليه غائب فلو حاضرا  
 برهن لأن المشهود عليه كان القول له وجعل  
 وجد الحوالة ولا ينفذ كان القول له وجعل  
 بمجوده فسخاً فرفع الأب أو الوصي إذا  
 احتال بمال اليتيم فان كان خير اليتيم بأن  
 كان الثاني أملاً مسح سراجية والام يجوز كما  
 كان الثاني أملاً مسح سراجية والام يجوز كما  
 في مضاربة الجوهرة قلت ومضاده عدم  
 الجواز لو نساها أو توارها وبه جزم في الخاتمة  
 والوجه لانه حينئذ اشتغال بما لا يقيد  
 والعقود انما شرعت للفائدة انتهى والله اعلم

(كتاب القضاء)

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون  
 والبياعات اعقبها بما يقطعها (هو) بالتدوين  
 لغة الحكم ونسراً (فصل الخصومات وقطع  
 المنازعات) وقيل غير ذلك كما بط في  
 المطولات

فهو معزول بالنسبة الى خلافه قال في البحر ولو قضى بذهب غيره وهو يعلم بذلك لم يتخذ وان كان ناسيا فله ان  
يطلبه وفي بعض الروايات مع قضاؤه عنده خلافا لهما انتهى **فروع** القضاء انما يكون في حادثة أي من خصم  
على خصم بدعوى صحيحة فخرج ما ليس بمحاذنة وما كان من العبادات وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة  
في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما فائدتها تسليم الثاني الاول قضاء قال الجوى في شرحه وبالجملة  
ليس في التنفيذ حكم ولا في الاثبات بل هو راجع الى الحاكم الاول الا ان يقول الثاني حكمت بحكمه الاول  
والزمت بموجبه ومقتضاه واذا عرف هذا علم ان التنفيذ الواقع في ديارنا ليس من الحكم في شيء اذ غاية الحاطة  
القاضي الثاني بحكم الاول على وجه التسليم له ومعنى ما سأتى من قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض أمضاء  
أي ألزم الحكم به يعني اذا حصلت فيه خصومة من مدعى على خصم انتهى وركنه قول وفعل فالقول كالزمت  
وحكمت وقضيت وأنفذت عليك القضاء وأفعته واطلب الذهب منه أو ظهر أو صرح مندى أو علمت أو أرى بفتح  
الهمزة لا بضمها لانه بمعنى الظن والفعل ان لم يكن موضعا للحكم فليس بحكم كالأداء تسه مكلفة بتزويج نفسها  
فزوجها وان كان موضعها فظاهر كلامهم انه حكم كالأداء باع مال اليتيم من نفسه أو باع ماله من اليتيم لم يجز  
البيع لأن بيع القاضي قضاء منه وانه لا يصلح قاضيا لنفسه وفي بيع الخالية وصرح به محمد في الاصل اذا حضر  
الورثة الى القاضي فطلوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير والتركه عقار قال أبو حنيفة لا تقسم بينهم باقرارهم  
حتى يقبوا يئنة على الموت والمواريث ولا أقضى على الغائب والصغير به ولا هم لأن قسمة القاضي قضاء منه  
وقال أبو يوسف ومحمد أقسم ذلك باقرارهم ولا يشترط أن يكون المتدعيان من بلد القاضي اذا كانت  
الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لاني ولايته فالجميع الجواز كما في البرازية والخلاصة واما  
أن تفهم خلاف ذلك فانه غلط قاله في البحر وشرطه المحكوم عليه وله أو من يقوم مقامه كوكيل ووصي ومثل  
على وقف وأحد الورثة أو يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فالقضاء بلا خصم حاضر غير  
صحيح وقد صرح بعدم صحته الشارحون عند قواهم لا يقضى على غائب كما سنبينه ان شاء الله تعالى وصرح  
في البدائع هنا أنه من شرط القضاء اقليمه أي قواهم القضاء على الغائب يمتد في أظهر الروايتين عن  
أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها محمول على ما اذا كان القاضي شافعيًا والافسك وما وقع في بعض  
المصنف كالكيفية من أنه في حق الخنثى أيضا ضعيف واذا قضى القاضي في مجتهده فيه قضاء مستوفيا شرائطه  
الشرعية فليس لاحد نقضه وهو لي يصح رجوعه في الخلاصة والبرازية للقاضي أن يرجع عن قضائه ان كان خطأ  
وان كان محتلفا فيه أمضاء وقضى فيما يأتي بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضائه نقضه ثم ان كان في حقوق  
العباد كالطلاق والعقاق والقصاص وظهور أن الشهود عبيد أو محدودون في قذف ان قال القاضي نهدت  
فالضمان في ماله ويمز للجنابة وان أخطأ بضم الدية وفي الطلاق والعقاق ترذ المرأة والعبد الى الزوج والمولى  
وفي حقوق الله تعالى اذا حذو بان الشهود عبيدا وقال نعمدت الحكم بضم من ماله الدية وفي الخطأ بضم  
من يت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينه أو باقرار المدعى له أما اذا أقر القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كالأول رجوع  
الشاهد من الشهادة لا يبطل القضاء انتهى وفي الفسخ القضاء فرض كفاية فلو امتنع الكل انما والى المان  
أن يكرم من يعلم قدره عليه انتهى وفي شرح المتن فان لم يصلح له الا واحد تعين ولو غيره أصل أو خاف العجز  
والخيف كره ولو غير أهل أو علم عجزه حزم قطعا انتهى (قوله على ما نعلمه) أي من بحر الكامل ونصف البيت  
الثاني الحام من محكوم (قوله ابن القرم) بالغين المجهمة صاحب القواعد البدوية (قوله أطراف) أي اركان  
(قوله كل قضية) أي حادثة (قوله حكمية) مندوبة الى الحكم من نسبة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسر  
(قوله بصددها) بتشديد الدال ويأوح معنى يظهر (قوله حكم) تقدم أنه ينقسم الى قول وفعل (قوله ومحكوم به)  
وشرطه أن يكون معلوما (قوله وله) وهو المذموم وينشترط أن تكون دعواه صحيحة وأن يكون ممن قبل شهادة  
لقاضي له واما طلبه الحكم من القاضي في حقوق العباد بعد وجود الشرائط ليس بشرط (قوله ومحكوم عليه)  
وهو المذموم عليه وقد تقدم قريبا ما يتعلق بالقضاء على الغائب وسأتى (قوله وحاكم) وشرطه العقل والبلوغ  
والاسلام والحزبية والسمع والبصر والنطق والبالغة عن حد القذف وأن يكون مولى الحكم دون سماع  
الدعوى فقط لا المذكورة والاجتماع وقد نظم الجوى شروطه فقال من الطويل

وأركانها ستة على ما نعلمه ابن القرم بقوله  
أطراف ~~كل قضية حكمية~~  
ست بلوح بعد هذا الفتح  
حكم ومحكوم به وله ومح  
كروم عليه وحاكم وطريق



شروط القضاة على كذا • تعوز سببا في طلبة لا على  
بلوغ واسلام وعقل ومنطق • قضج به فصل الخصومة قد حلا  
بوليه حكمادون سمع الدعوة • وحوية سمع والابصار قد تلا  
وفقدان حد القذف قد شرطوا له • كذا قال زين الدين في البحر مجلا

(قوله وطريق) هو البيئة أو الاقرار أو النكول انتهى حلي (قوله واحد) أي أهل صفته أو ولايته والمراد أن  
كلام من القضاء والشهادة يرجعان إلى شيء واحد وهو أن يكون حرا مسلما بالغيا قاعدا لا وكونه غير أهلي  
ولا محدودا في قذف ولا أمر ولا آخرس لأن حكمه مبني على حكمها ولما كانت أوصاف الشهادة أشهر عرفت  
أو صافه بأوصافها واستتب الطرسوس في انفع الوسائل من هذه القواعد أن الصمم ليس بمائع لأن الأصم له  
شهادة معتبرة شرعا فيجوز تقليده القضاء وأما الأطروش وهو الذي يسمع القوى من الأصوات فلا يصح جواز  
نوليته انتهى (قوله أي أدائها) أي لا تحملها لأنه يصح التحمل حال الرق والكفر لا الأداء (قوله ويرد عليه) الإراد  
لصاحب النهر وهو غير وارد لأن قولهم أهل الشهادة أي على المتضي عليه والكافر يشهد على مثله فيقتضي عليه  
فالتقييد بالمسلمين في حق من يقتضي عليهم فيكون تعريف القاض خاص ومعلوم أن الشاهد على المسلم يشهد على  
الذي فيقتضي عليه (قوله وشرط أهلها الخ) تكرار مع قوله واحد أهل الشهادة انتهى حلي قلت انما  
ذكره ليرتب عليه قوله بعد والفاسق الخ (قوله والشهادة أقوى) فيه إشارة إلى رد ما ذكرناه قريبا من صاحب  
البحر في شرح قوله أهل الشهادة حيث قال وليس المراد أن القضاء مبني على الشهادة بل يلزم منه شيء أقوى  
على الضعيف وانما المراد أنهم ما يرجعان إلى شيء واحد وهو أن يكون حرا مسلما بالغيا قاعدا لا لأن حكمه  
مبني على حكمها لكن أوصاف الشهادة أشهر عند الناس تعرف أوصافه بأوصافها انتهى (قوله فلذا) على  
العلية (قوله يستقي) أي يترتب عليه (قوله والفاسق أهلها) الفاسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في المقرب  
وشرعاً ارتكاب كبيرة أو الأصرار على صغيرة كافي الخيانة والعدالة اجتناب البكائر والأصرار على صغيرة  
واجتناب ما يحل بالمرأة فإذا ارتكب ما يغفلها خرج عن كونه عدلاً وان لم يصرف فاسقا به • تبينه • قال في البحر  
سئل عن نولية الباشا بالقاهرة قاضيا للحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضها المولى من السلطان فاجبت بعدم  
الصحة لأنه لم يفوض إليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح انتهى (قوله لكنه لا يخلد) لأن القضاء من باب  
الامانة والفاسق لا يؤمن في أمر الدين لقلة مبالاته (قوله كقابل شهادته) مما يدل على أنه يأثم بقبول شهادته  
قولهم وجوب السؤال عن الشاهد سر أو علانية طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق على قولهما المفق به فانه  
يقتضي أن يأثم بتركه لأنه لا تعرف من حاله حتى لا يقبل الفاسق بجر (قوله به يفتي) مقابله ما ذكره بعضهم من  
أن الأولى أن لا تقبل شهادته وان قبلها جاز وما ذكره بعضهم أنه لا يصح قضاء الفاسق لأنه لا يؤمن عليه لفسقه  
وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني ويخفى أن يفتي به خصوصاً في هذا الزمان قال في النهر لو اعتبر  
هذا لاستدباب القضاء خصوصاً في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو الأصح كما في الخلاصة وأصح  
الأقوال كما في العمادية (قوله وقيد) أي قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل انتهى حلي (قوله على  
ظنه) أي القاضي صدق الفاسق في شهادته فان لم يغلب على ظنه صدقه بأن غلب حكم كذبه عنده أو تساوى  
فلا يقبلها أي لا يصح قبولها أصلاً هذا ما يعطيه المقام (قوله واستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الفاسق  
الذي يأثم القاضي بقبول شهادته (قوله إلا أن يفرق بينهما) الفعل مبني للفاعل وضميره إلى الثاني ويدل به  
ما في البحر حيث قال الآن يكون أبو يوسف قارناً بينهما انتهى (قوله وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي  
المسائل التي عرضت على سلطان زمانه فأمر فيها بأمر (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد  
التساوي في عدمها الآن فليست من يقدم (قوله الأفضل في العلم) أي الأزيد فيما ذكر (قوله ان كانت دينوية)  
لأنه لا يؤمن من القول عليه بخلاف الدينية لأنها من الدين انتهى وسيجيء مقامه في باب القبول وعدمه (قوله  
قال) ضميره يرجع إلى الشيخ أمين الدين لأن هذه العبارة لم توجد للمصنف في شرحه (قوله وجعل الصدوق)  
أي كتاب القاضي إلى قاض في حادثة على عدول القاضي الكتاب هذا ما ظهر لي وليس المراد وثيقة الموثق فانه  
لا يعمل بالخط عندنا (قوله ثم نقل) أي المصنف في شرحه (قوله من شرح الوهبانية) للعلامة عبد البر (قوله

(وأهل أهل الشهادة) أي أدائها على  
المسلمين كذا في الخواني السعدية ويرد عليه  
أن الكافر يجوز تقليده القضاء ليحكم بين  
أهل الذمة ذكره الزبلي في التحكيم (ونشرط  
أهلها بشرط أهليته) فان كلاً منهما من باب  
الولاية والشهادة أقوى لأنها لازمة على  
القاضي والقضاء يلزم على الخصم فلذا قبل  
حكم القضاء يستقي من حكم الشهادة ابن  
كمال (والفاسق أهلها فيكون أهله لكنه  
لا يخلد) وجواباً بأنهم مقلده كقابل شهادته به  
يفي وقيد في القاعدة بما إذا غلب على ظنه  
صدقه فليست درر واستثنى الثاني الفاسق  
ذو الجاه والمروءة فانه يجب قبول شهادته  
بإزائه قال في النهر وعنده فلا يأثم أيضاً  
بنولية القضاء حيث كان كذلك إلا أن  
يفرق بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه  
فراجع في معروضات المفتي أبي السعود  
لما وقع التساوي في قضية زماناً في وجود  
العدالة ظاهرة أو رد الأمر بتقديم الأفضل  
في العلم والديانة والعدالة (والعدول لا قبل  
شهادته على عدوله إذا استكانت دينوية)  
ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب  
باشا (فلا يصح قضاؤه عليه) لما تقرر أن  
أهل أهل الشهادة قال المصنف وبه افتي  
مفتي مصر شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد  
العال قال وكذا جعل الصدوق لا يقبل على  
عدوله ثم نقل من شرح الوهبانية



أنه لم ينقلها) أي نقل مسئلة قضاء القاضي على عدوه (قوله وينبغي النفاذ للقاضي عدلا) سواء كان بعلمه أو بينة وهذا بحث العلامة عبد البر (قوله ان بعلمه) أي قضى القاضي العدو على عدوه بعلمه (قوله واعتدله) أي بحث ابن وهبان وفيه أنه لم يذكر اعتداله بل ظاهره اعتداده ما قدمه ولا يقال يبدل على اعتداده قوله واختار بعض العلماء لأن مثل هذه العبارة لا تبدل على اعتداده (قوله ان كان عدلا صرح) أي مطلقا سواء كان بعلمه أو بينة وهو الذي بحثه المصنف (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) أصله للمصنف حيث قال وقد فضل الشيطان أي العلامة ابن وهبان وعبد البر شارحه عما اتفقت كلمتهم عليه في كتبهم المتقدمة من أن أهل الشهادة فخر صلح لها صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتدله المصنف) أي في مسئلة حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه أفق محقق الشافعية الرمي) الذي نقله شارح الوهبانية عن الرافعي عن الماوردي جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه فارتباط ظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة فلم يل في المذهب قولين (قوله ومن خطه نقلت) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح أن يكون مفعولا لنقلات (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي) أصله لناظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم بعض المتفهمة من التهود أن من خاصهم نخما في حق أو أذى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهم بالعداوة وليس كذلك بل اعانته بنحو الخ (قوله ووصي) أي فيما أوصى عليه (قوله وشريك) أي فيما هو من مال الشركة (قوله والقاسق لا يصلح مقبلا) أي لا يصلح تولية الامام القاسق مقبلا (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) قال فيه أن أولى ما يستلزم به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الواقعات السريعة طاعة الله عز وجل والناسك بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتد على رأيه وذمته في استخراج دقائق الفقه وكنوزة وهو في المعاصي حقيق بانزال الخذلان عليه فقد اعتد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله نورا فلا من نور انتهى (قوله وبه جزم في الكنز) لو قال وقدمه في الكنز لكان أولى لأنه ذكر القواين وقدم هذا (قوله لأنه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لأنه قد تعرض على النص الضروري قصد الغرض فاسد وربما عورض بالنص فيه في فساد النص قال في الهندية وينبغي أن يكون متزها عن خوارم المرواة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح أن الاقتناء غير مكره ما كان أهلا وعلى ولي الأمر أن يبحث عن يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شرائط الفتوى أن يكون حائطا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الأغنياء وأعيان السلطان والأمراء بل يكتب جواب من سبق غنيا كان أو فقيرا حتى يكون أبعد عن الميل ومن آداب أن يأخذ الكتاب بالحكمة ويقرأ المسئلة بالبر مرة بعد أخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه أن لا يرمي بالكاغد كما اعتاده بعض الناس لأن فيه اسم الله تعالى وتعتظيم اسمه تعالى واجب وإذا أجاب المفتي ينبغي أن يكتب عقب جوابه واقعه أعلم وهو ذلك ويجب أن يكون المفتي حليما زينا في القول منبسط الوجه مرابطا ولا ينبغي له أن يخرج للفتوى إذا لم يسأل عنه وإذا أخطأ رجع ولا يستخف ولا يأف ويشتراط أن يحفظ مسائل أحامه ويعرف قواعده وأساليبه ولا يجب الاقتناء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل ان قدمت الأغراض ولا ينبغي في حال تغير أخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو فرح ومدافعة الاخبين فان أفق معتقدا أن ذلك لم يمنع عن ذلك الصواب بحث فتواء وان خاطر والاولى أن يسرع بالفتوى وان أخذ وزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ جرة ممن يستفتي فان جعل له أهل البلدة رزقا جازوا ان استخرجوا والاولى كونها بأجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام أن يفرض لمدرس ومفتي كفاية ولكل أهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يفرض به أهل بلد بما يتطابق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم ولا يفهم والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزانة المفتين وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا استفتي في مسئلة استوى وارثي ونعم ثم أفق تعظيها الامر الاقتناء اه (قوله حذر نسبة الخطأ) الاولى أن يقول حذروا أما حذروا فعنه ا حذروا قال في القاموس وحذروا حذروا وقد يتون الثاني أي حذروا انتهى (قوله ولا خلاف في اشتراط اسلامه) قال في البحر فشرط المفتي اسلامه وعدالته ولزم منهما اشتراط بلوغه وعقله فترد فتوى العاسق والكافر وغير المكلف اذا لا يقبل خبرهم وتشرط أهلية اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة ضبط

أنه لم ينقلها عندنا وفيه في النفاذ للقاضي عدلا وقال ابن وهبان هنا ان بعلمه لم يجوز وان بشهادة العدو بمحض من الناس جاز انتهى قلت واعتدله القاضي محب الدين في منظومته فقال ولو على عدوه قاض حاكم ان كان عدلا صرح ذلك وانهم واختار بعض العلماء فضلا ان كان بالعلم قضى لن بقلا وان يمكن بمحض من الملا وبشهادة العدو قبل لا قلت لكن نقل في البحر والعين والزبلي والمصنف وغيرهم عند مسئلة التقليد من الجواز عن الناصبي في تهذيب أدب القاضي للضفاف أن من لم تجزئها دونه لم يجوز قضاؤه ومن لم يجوز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو صريح أو كما صرح فيما اعتدله المصنف كما لا يخفى فليعتد به أفق محقق الشافعية الرمي ومن خطه نقلت أنه لو قضى عليه ثم أثبت عداوته بطل قضاؤه فليعتد وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي ثم اعانته بنحو الصدادة بنحو قذف وجرح وقتل ولي لا يخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصي وشريك (والفاسق لا يصلح مقبلا) لأن الفتوى من أمور الدين والقاسق لا يقبل قوله في البيانات ابن مالك زاد العيني واختاره كذا من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في مسئلة وفي شرحه عبارات بليغة وهو قول الاثمة الثلاثة أيضا وظاهر ما في التحرير أنه لا يجهل استفتاؤه اتفاقا كما بطله المصنف (وقيل نعم) يصلح وبه جزم في الكنز لأنه يجتهد حذروا نسبة الخطأ ولا خلاف في اشتراط أهلية وعقله



كافي الروض للاحتراز عن غلب عليه الفقه واليه ولان اشتراط الاجتهاد يفي عنهم ما علم منه أن شرط  
 التيقظ انما هو في المفتي المجتهد وفي الهندية أجمع الفقهاء على أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد  
 ظهيرية وذكر في الملتقط اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له أن يفتي وان لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له  
 أن يفتي الا بطريق الحكاية فيصكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية انتهى وفي الهندية قال  
 القاضي الامام أبو جعفر رحمه الله وهو صاحب كتاب الاقضية بعد ما بين أهل القضاء ولا ينبغي لاحد أن يفتي  
 الا من كان هكذا ويريد أن المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي الا أن يفتي بشئ قد  
 سمعه فانه يجوز وان لم يمكن عالما بما ذكرنا من الأدلة لانه حاكم بما سمع من غيره فانه بمنزلة الراوي في باب  
 الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من العقل والنضبط والعدالة والفهم محيطا واشتراط العدالة بناء على  
 أن القاسق لا يصلح مقبلا ( قوله فيصيح افتاء الاخرس ) حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قبل له يجوز هذا  
 فترك رأسه أي ثم جاز أن يعمل بأشارته هندية والى ذلك يشير عموم المصنف في قوله ويكتفي بالإشارة منه وفي المنع  
 عن القوائد الزينية الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقراء بالنسب والاسلام والكفر  
 كذا في التنقيح ويزاد عليه الا مان كافي أنفع الوسائل والاعلام بسره فلان ومكانه والاستخدام فلو حلف  
 لا يستخدم فلانا فأشار اليه بشئ من الخدمة خنت في عينه خدمه فلان أم لم يخدمه كذا في العمادية في بحث  
 احكام السكون انتهى ( قوله بعد دعوى صحيحة ) قال في البحر شرائطه أن يكون به مد تقدم دعوى صحيحة  
 من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتاء صريح به الامام السرخسي قال وهذا شرط  
 تنفيذ القضاء في المجتهدات ذكره العماد في فصوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع  
 عليه وفي فتاوى قاضيخان انما يتخذ القضاء عند شرائط القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينفذ انتهى  
 فاذا حكم شافعي بوجوب بيع عقار لا يكون حكما بل لاشئ للجار عدم حادثة الشفعة وقت الحكم به وهكذا  
 في نظائره كما ذكره العلامة قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم انتهى ( قوله ولو في مجالس القضاء )  
 وسواء كان في المعاملات أو الديانات انتهى من ( قوله على الاطلاق ) سواء اجتمع معه أم لا وقبل اذا كان الامام  
 في جانب وصاحبه في جانب خير المفتي وفي جامع الفصولين ولو اختلف فيها أصحابنا فلو مع أبي حنيفة أحد  
 صاحبيه يأخذ بقوله ما لظاهره والصواب فيها ولو خالف بأحنية صاحبه فلو كان اختلافهم بحسب الزمان  
 كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة يختار قولهما لاجماع  
 المتأخرين على ذلك وفيه بعد اذ لا قيل بخير المجتهد ويعمل بما أدى اليه اجتهاده وقيل يأخذ بقول أبي حنيفة  
 انتهى ( قوله وعبارة النهر ) وكذا نقله الحموي وصاحب الهندية عنه فترية الحسن بعد مرتبة زفر  
 قال الحموي واذا كانت في المسئلة قولان معصيان يفتي بأيه ما شاء يعني وليس له أن يفتي بهما في حادثة واحدة  
 كما وقع لبعض منتهى زماننا انتهى ( قوله وصح في الحاوي ) مقابل الاطلاق الذي في المصنف ( قوله  
 قوة المدرك ) للمدرك مصدر بمعنى الادراك أي الادراك القوي من المختلفين وقوته ترجع الى قوة الدليل أو المراد  
 محل الادراك وهو الدليل ( قوله والاول أضبط ) لا طراده في الخاص والعام وهو من لا يدرك قوة المدرك على أنه  
 قد يظهر قوة له بحسب ادراكه ويكون الواقع بخلافه أو بحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع  
 عليه ثم هذا اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب قال في البصر وصح في الحاوي القدسي أن الامام اذا  
 كان في جانب وهذا في جانب أن الاعتبار قوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بخير قول الامام  
 مع أنهم مقلدون له قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم أر منه جوابا الا ما فهمته الآن من كلامهم  
 وهو أنهم نقلوا عن أصحابنا أنه لا يحل لاحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا ونقل في السراجية أن هذا  
 سبب مخالفة عصام للامام وكان يفتي بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل آخر فيفتي به  
 فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم أما في زماننا فيكتفي بالحفظ كافي القنية وغيرها فيقبل الافتاء بقول  
 الامام بل يجب وان لم يعلم من أين قال وعلى هذا فصح في الحاوي مذهب على هذا الشرط وقد صحوا  
 أن الافتاء بقول الامام فينتج من هذا أنه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أفق المشايخ بخلافه لانهم انما  
 اتوا بخلافه لفقد الشرط في حقهم وهو الوقوف على دليله وأما نحن فلنا الافتاء وان لم نقف على دليله انتهى

وشرط بعضهم بيقظه لا حريته وذكره  
 ونظفه فيصيح افتاء الاخرس لاقتضائه  
 ( ويكتفي بالإشارة منه لامن القاضي ) لزوم  
 صيغة مخصوصة كحكمت وأزمت بعد  
 دعوى صحيحة وأما الاطرش وهو من يسمع  
 الصوت القوي فالاصح المصنف بخلاف  
 الاصم ( ويفتي القاضي ) ولو في مجلس  
 القضاء وهو الصحيح درر ( من لم يخاف  
 الله ) ظهيرية ويستخرج ( وبأخذ القاضي  
 ) كالمفتي بقول أبي يوسف ثم يقول بحديثه بقول زفر  
 ثم يقول أبي يوسف ثم يقول بحديثه بقول زفر  
 والحسن بن زياد وهو الاصح منية وسراجية  
 وعبارة النهر ثم يقول الحسن قنده وصح  
 في الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول أضبط  
 نهر



(قوله اذالم يكن مجتهدا) اصح ما قيل في حقه المجتهد ان يكون قد جوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها وفتونها ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس هندية (قوله وغيره) بالرفع عطفا على المصنف (قوله وقد مناه اول الكتاب) في رسم المفتي قبيل كتاب الطهارة (قوله اعلم الخ) معلوم مما قبله لان المقلد يتعين عليه اتباع معتقد المذهب (قوله وانما ينفذ القضا الخ) محل هذا في القاضي المجتهد اما المقلد فعليه العمل بمعتقد مذهب علم فيه خلافا أولا (قوله والا فلا) لاحتمال ان يكون قد اجمع عليه العصاة او من بعدهم وقد بين ذلك صاحب الهندية في فصل ترتيب الدلائل للعمل بها (قوله واذا اشكل الخ) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشككة كتب الى فقهاء غير المصر لذي هو فيه فالمشاوره بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق الذين كتب اليهم القاضي على شيء ورأى القاضي بوافق رأيهم وهو من اهل الرأي والاجتهاد امضى ذلك برأيه وان اختلفوا ايضا فيما بينهم نظر الى اقرب الاقوال عنده من الحق اذا كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفقه اخذ بقول من هو اقنعه واروع عنده انتهى (قوله وقضى بماراه) هذا فبين الاجتهاد ورأى (قوله فيجوز ترك رأيه برأيه) الذي في الهندية عن المحيط وان شاوور القاضي رجلا واحدا كفي ولكن مشاوره الفقهاء احوط وان اشار ذلك الرجل الى شيء ورأى القاضي بخلاف رأيه وذلك الرجل افضل واقنعه عنده لم تذكر هذه المسئلة هنا وقال في كتاب الحدود ولو قضى برأى ذلك الرجل أرجو ان يكون في سعة من ذلك وان لم ينهم القاضي رأيه لا ينبغي ان يترك رأيه نفسه ويقضى برأى غيره انتهى (قوله واتباع رأيهم) جميعا او المعقد منه عند الاختلاف (قوله المصر شرط لنفاذ القضا في ظاهرها رواية) فلا يصير مقلدا في القرى وان كتب في هذا وهم ذلك انتهى هندية (قوله وفي رواية النوادر لا) وهو المختار انتهى هندية (قوله اخذ القضا برشوة) سواء دفعها القاضي او غيره لم يولى السلطان برزية (قوله بعلمه شر بلاية) وان يغير عمله بنفقة ضاؤه وعلى المرتضى وقما قبض بجر (قوله لا ينفذ قضاؤه) فلا تصح عقوده ونسوخه وقد لعن عليه الصلاة والسلام الرائي والمرئى والرائس ايضا وهو من ينشئ بينهم وتؤخذ الرشوة على يده وينبغي ان يشترقضاة هذا الزمان به هذا الوحيد ولا سيما قضاة مصر وهم من يتولى بالرشوة فاذا هو تب عليه يذمى انه انما يذله صيانة للمصعب عن وقوعه في أيدي الجهال والفاسق والله لا يخفى عليه شيء اه جوى وفي السراج الوهاج معزيا الى الشيايع قال ابو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرئى فبغى للقاضي الذي يختصمون اليه ان يطل كل قضاياه انتهى (قوله لكن في الفتح) استدرك الى ما مر من نقله عن جامع الفصولين اه حلي (تممة) الرشوة بالتبليط الجعل وارثنى اخذها واسترني طلبها ورأى حاجاه وصانعه ورشاه لا ينفذ الرشوة وأصلها من رشاء الفخ اذا تدرأه الى أمة لتزقه والبرطيل بالكسر الرشوة وفي المثل البراطيل تنصر الا باطيل كناية مأخوذة من البرطيل الذي هو المعول لانه يخرج به ما استر وفتح الباء على لغة فعليل بالفتح وفي الخاتمة الرشوة منها ما هو حرام من الجائزين وذلك في موضعين أحدهما اذا قلنا القضا بالرشوة حرم على المعلى والاخذ الثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي لم يقضى له حرم من الجائزين سواء كان القضا بحق او بغير حق ومنها ما هو حرام على الدافع اذا دفع وهو ما اذا دفع الرشوة خوفا على نفسه او ماله فهو حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا طمع في ماله فرشاه ببعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليدوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يجعل للاخذ ان يأخذ فان اراد ان يجعل للاخذ يتأجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه تصح هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى أو لا يدوى أمره عند السلطان وان طلب منه ان يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعد ما سوى اختلافه فيه قال بعضهم لا يجعل له ان يأخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه برزوخا لاجساد الجهر وقال في الهندية ونوع منها ان يمدى الرجل الى رجل مالا يسوى أمره فيما بينه وبين السلطان ويعينه في حاجته وهو على وجه الوجه الاول ان تكون حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يجعل للمدعى الاعطاء ولا لاهدى اليه الاخذ الوجه الثاني ان تكون حاجته مباحا وان على وجهين أيضا الاول ان يشترط انه انما يمدى اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يجعل لاحد الاخذ وهل يجعل للمدعى الاعطاء تكاه واقية منهم من قال لا يجعل ومنهم من قال لا يجعل والحيلة في حل الاخذ

(ولا يخير اذالم يكن مجتهدا) بل المقادير  
 الف معقد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض  
 هو المختار للفتوى كالبطلان المصنف في فتاويه  
 وغيره وقد مناه في اول الكتاب وسبغ وفي  
 الله ستاني وغيره اعلم ان كل موضع قالوا  
 الراى فيه لا قاضى فالمراد قاض له ملكة  
 الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ  
 القضاة في المجتهد فيه اذا علم انه يجتهد فيه والا  
 فلا (واذا اختلف مفتيان) في جواب حادثة  
 (اخذ بقول افقه) هما بعد ان يكون  
 اورهما (سراجية) وفي الملتقط واذا اشكل  
 عليه امر ولا رأى له فيه شاوور العلماء ونظر  
 احسن آقا وباهم وقضى بماراه صوابا لا بغيره  
 الا ان يكون غيرة اقوى في الفقه ووجوه  
 الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه ثم قال وان  
 لم يكن مجتهدا فعليه تنليدهم واتباع رأيهم  
 فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه (المصر شرط  
 لنفاذ القضا في ظاهرها رواية وفي رواية  
 النوادر لا) فيفتن في القرى وفي عقار لا في  
 ولايته على الصحيح خلاصة (وبه ينهى) برزايه  
 (اخذ القضا برشوة) لاساطان اولقوه  
 وهو عالم بما اوبشناه جامع المصوبات  
 وقساوى ابن نجيم (اوارثنى) هو او امرأته  
 بعلمه شر بلاية وحكم (لا ينفذ قضاؤه)  
 ومنه ما لو جعل لموايه مبلغا في كل شهر  
 يأخذه منه وينقض اليه قضاة ناجية  
 فتاوى المعتصم في الفتح



والاعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحاجة يوم ما إلى الليل ليقيم به عمله بالمال الذي يريد دفعه اليه فتصح  
 الاجارة ويستحق الاجير الاجر ثم المستأجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر  
 قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي استأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط كتبليغ  
 الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في فتاوى الخلاصة وهل يحمل "لا تعطى الاعطاء بدون هذه الحيلة"  
 تكلموا فيه قبل لا يحمل "وقيل يحمل" وهو الاصح هذا اذا اعطاء قبل أن يسوى أمره أما اذا اعطاء بعد أن يسوى  
 أمره ونحوه من ظلمه يحمل "لا تعطى الاعطاء ويحمل" لا "خذ الاخذ" وهو الاصح كذا في المحيط الوجه الثاني  
 اذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يدعى ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ رحمهم الله  
 تعالى وعامتهم على أنه لا يكره هذا اذا لم يكن بينهما مهادة قبل ذلك بسبب من الاسباب وأما اذا كان بينهما  
 مهادة قبل ذلك بسبب صداقة أو قرابة فاهدى اليه كما يهدي قبل ذلك ثم ان المهدي اليه فام لا صلاح أمره  
 فهذا أمر حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان والكرم بالكرم انتهى وفي حاشية المكي "عن الفخ" أما اذا كان  
 الاهداء بلا شرط ولكن يعلم يقينا أنه انما يدعى اليه ليعينه عند السلطان فشا يخضع على أنه لا بأس به ولو قضى  
 حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مبرور من كراهيته فروع  
 انتهى وفي القنية ما يدفعه المتعاشقان رشوة يجب رده ولا تملك ولو أبرأ من الدين ابلغ مهمه عند السلطان  
 لا يبرأ وهو رشوة ولو أجب الاضطرار عند امرأته فقال ابرئني من المهر فاضطجع معك فابرأته قيل يبرأ لان البراء  
 للتوذر الداعي الى الجماع وقال عليه الصلاة والسلام تم ادوا نكاحا وبخلاف البراء في الاول لانه مقصور على  
 اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وفي صلح المهرج فجزا المصانعة لا وصيا في أم وال البتاني وبه  
 يفتي ومن الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يأخذه الشاعر وفي البرازية وقع بين الزوجين مشاققة فقات  
 لا أصالحه حتى يهبطني كذا جاز ولو أجب الاخ أن يزوج أخته إلا أن يدفع اليه كذا قد دفع له أن يأخذ منه فاعا  
 أوهالك لانه رشوة بجر وفي الخلاصة الهدية ثلاثة حلال من الجلبيل للتوذر وحرام منهم اوهو الاخذ للاعانة  
 على الظلم وحرام على الاخذ وهو الاهداء للكف عن الظلم وحيلته الاستئجار المتقدم انتهى بنصرته وما مشى  
 عليه المصنف من عدم نقاذ قضائه اذا ارتشى أحد أقوال أشار اليه في الجبر فقال وحكي في فصول العمادى  
 فيه اختلافا قيل لا يتخذ فيما ارتشى فيه ويتخذ فيما سواه وهو اختيار شمس الأئمة وقيل لا يتخذ فيما وقيل يتخذ  
 فيهما وهو ما ذكره البزدوى ووجهه في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل أمر الرشوة فيما اذا قضى بحق  
 ايجابا فاسقا وقد فرض أن الفسق لا يوجب العزل فولايته فائمه وقضاؤه بحق ولم لا يتخذ وخصوص هذا الفسق  
 غير مؤثر وغاية توجيهه أنه اذا ارتشى يكون عاملا لنفسه أو ولده يعني والقضاء عمل لله تعالى اه قلت ليس هذا  
 مرادهم وانما مرادهم أنه قضى لنفسه يعني والقضاء لنفسه باطل وهذا القول أحسن وظاهر أن خصوص هذا  
 الفسق مؤثر في عدم النماذات انتهى وفيه أن معنى بطلان القضاء لنفسه أن يقضى في حادثة لنفسه وليس المراد  
 أن يقضى لغيره بحق وقد أخذ رشوة فتأخر (قوله ففسق بأخذها) قبل القضاء أو بعده لا فرق بين رشوته ورشوة  
 ولده ومن لا تقبل شهادته اذا علم بذلك وفي المفتاح العدل من يأمر بالشرع وينهى بنواهيه والفسق هو الخروج  
 عن أمر الله تعالى بارتكاب الكبيرة كاستماع الفناء والرقص وأخذ الرشوة وغير ذلك انتهى حوى (قوله لانها  
 المعظم) أى معظم ما يفسق به الناس (قوله وجوبا) أى يجب على السلطان عزله برأية وقيل انه يحسن عزله  
 (قوله وقيل لا يعزل) وظاهر المذهب أنه لا يعزل (قوله وفي الخلاصة الخ) هو أحد أقوال تقدمت في قضاء الفاسق  
 وهو أنه لا يعزل (قوله ثم صلح) أى بالطاعة أو الاسلام (قوله في فسقه) أى بالرشوة (قوله ونحوه) كفسق آخر  
 (قوله واحقه في البصر) قال فيه نقلا عن السراج قال أبو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم أنه مرتش  
 ينبغي للقاضي الذي يختصمون اليه أن يطل كل قضاياء انتهى وقال قبله فصار الحاصل انه اذا فسق لا يعزل  
 ويتخذ قضاياء الا في مثله هي ما اذا فسق بأخذ الرشوة فانه لا يتخذ في الحادثة التي أخذ بسببها وذكر الطرسوسى  
 أن من قال باستحقاقه العزل قال بفسقه أحكامه ومن قال بعزله قال يطلانها انتهى (قوله اتفقوا في الامارة  
 والسلطنة الخ) قال في فتاوى قاضيخان من الردة والسلطان بسير سلطانا بأمرين بالمبايعة معه يعتبر في مبايعة  
 مبايعة اشرا فم وأعيانهم الثاني أن يتخذ حكمه على رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس ولم يتخذ

من قلد بواسطة الشفعة ما كان قد احتسب  
 ومثله في البرازية بزيادة وان لم يحمل الطالب  
 بالشفعة (ولو) كان (عد لا ففسق بأخذها)  
 أو بفسق بها ونحوه لانهم المعظم (استحق  
 العزل) وجوبا وقيل يعزل وفي الخلاصة عن  
 ابن السكيت وابن الملك وفي فتح القدير  
 الذواد ولو فسق أو ارتد أو فسق ثم صلح أو أوجر  
 فهو على قضائه وما قضى في فسقه ونحوه باطل  
 واعلم في العزل وفي الفتح اتفقوا في الامارة  
 والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق لانها  
 مبنية على القهر والظلمة

فيهم حكمه لجهزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالباطل باهية بخار ان كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه  
لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل انتهى (قوله الوالي كالتقاضي) أي  
الوالي اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل كذا في البحر من أول دعاوى الخانية فالاستدراك  
على ذكر الاتفاق في عدم عزل الوالي (قوله وينبغي أن يكون موقوفاً به) من وثقت به أثق بالكسوف في مائة  
ووفوقاً اتقنته وظاهر كلام البحر أن الاتفاق لا يستحب فانه قال لأن القضاء من أهم أمور المسكين فكل من كان  
أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى انتهى (قوله في عفاقه) هو كافي شرح  
الكرمانى للجوارى الكف عن المحارم وخوارم المروءة (قوله وعقله) هو على ما قاله الاكثر قوة إدراك الكليات  
كافي التحرير والمراد بكونه موقوفاً به في عقله أن يكون كاملة فلا يولي الا حق وهو ناقص العقل وفي المستطرف  
الخفة غريزة لا تنفع فيها الحيلة وهي داء واداء الموت وفي الحديث الا حق أبغض الخلق الى الله تعالى اذا حرمه  
أعز الاشياء عليه وهو العقل ويستدل على صفته من حيث الصورة بطول النجاسة لأن محرجها من الدماغ في  
أفراط طول حيلته قل دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أحمق وصفته من حيث الافعال ترك نظره  
في العواقب وثقت به من لم يعرفه والمحجب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والجهل  
والخفة والسهو والظلم والغفلة والسرور والخيلاء ان استغنى بطر وان اقتصر قنط وان قال غش وان شغل بخل وان  
سأل الخ وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان خذل قهره وان بكى صرخ وان اعتبرنا هذه الخصال وجدناها  
في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العاقل من الاحمق قال عيسى عليه الصلاة والسلام ما جلت الاكبر والابرص  
فأبرأتهم ما عالجت الاحمق فلم يبرأ انتهى بحروفي الجوى ومن علامته أي الاحمق أيضاً صفر الرأس وطول العنق  
قال الشاعر  
صفر الرأس وطول العنق • شاهد اعدل بفرط الحق

(قوله وملاحة) قال الخصاص أهل الصلاح من كان مستورا ليس بمعتول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة  
سلم الناحية صكاه من الاثرى قلب السوء ليس بمعاقر للنيب وليس بسبب لرجال ولا يثقف للمصنات  
ولا معروف بالكذب انتهى جوى (قوله وفهمه) قيل الفهم قوة من شأنها أن تعد النفس لا كساب الآراء  
والمطالب والذكاوة تلك القوة جوى (قوله وعلمه بالسنة) هي أقواله عليه الصلاة والسلام وافعاله وتقريره  
وهو سكونه عند أمر يعاينه من مسلم جوى (قوله والآثار) التي وردت عن الصحابة والتابعين وقال ملا على  
في شرح النجدة ومصطلح أهل الأثر أي أهل الحديث والخبر قال السهاوى الاثر لغة البقية واصطلاحاً الاحاديث  
مرفوعة أو موقوفة على المحدث وان قصده بعض الفقهاء على الموقوف ويمكن أن يراد بأهل الأثر من يتبع أثر  
النبي صلى الله عليه وسلم على ما روي عنه من الآثار (قوله والاحتياط) هو ثقة بذل الجهد وداوى الطاقة في تحصيل ذي كلفة وعرفا هو  
ذات من الفقيه في تحصيل حكم شرعى خلق حال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحسن من نفسه الجهد من المزيد  
عليه وشرط الاجتهاد الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيهاً النفس أي شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية  
وكونه حاكماً الكتاب الله تعالى مما يتعلق بالاحكام وعلمها بالحديث من شأنها أن تأسسها ومنه وخوا بالقياس وهذه  
الشرائط انما هي في حق المجتهد المطلق الذي يفتى في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة  
ما يتعلق بذلك الحكم مثلاً الاجتهاد في حكم يتعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح  
والمراد هنا الاجتهاد بالمعنى الاول اهـ جوى (قوله لتعذره) أي لتعذر وجوده في كل حين جوى أي والقضاء  
محتاج اليه في جميع الاحيان فلا يتباطى به والتعليل يفيد أنه لا يكون أولى لأن التعذر لا يتأتى - قوله (قوله)  
فيصح تولية العاصي) لأن المقصود من القضاء وهو اصال الحق الى مستغنى يحصل بالعمل بفتوى غيره بحرو وقال  
ابن الغرر ليس مرادهم بالجاهل العاصي المحض بل لا بد من تاهل العلم والفهم وأقله أن يحسن بعض الحوادث  
والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدر المشايخ وكيفية  
الابراء والاصدار في الوقائع والدعاوى والخصم انتهى جوى (قوله لكر في أيمان البزازية) قد يقال في جوابه  
أن المراد بالاتقاء ما يعمل به القاضي بأن يرفع السؤال الى المفتي بصورة اذ اذرفت حادثة كذا الى القاضي فيما اذا  
يحكم على أن مخافة الديانة للقضاء في نادر من المسائل (قوله بالظاهر) أي من الالفاظ وعبادات عليه القرائن

لكن في أول دعوى الخانية الوالي كالتقاضي  
فليحفظ (وينبغي أن يكون موقوفاً به عفاقه  
وعقله وملاحة وفهمه وعلمه بالسنة والآثار  
ووجوه الفقه والاجتهاد بشرط الاولوية)  
لتعذره على أنه يجوز خلو الزمان منه فمستند  
الاكتفاء به في تولية العاصي ابن كمال  
وبحكم بفتوى غيره لكن في أيمان البزازية  
المفتي يفتي بالديانة والقاضي يفتي بالظاهر



(قوله دل على أن الجاهل الخ) هذا من كلام البرازي ساقه منفصلا عما ذكر بكلام وقال في البصر إلى أن قال  
 دل على أن الجاهل (قوله لا يمكنه القضاء بالفتوى) أي في كل حادثة يجوز أن تكون الفتوى بالديانة (قوله فلا بد)  
 هذا متفرع على محذوف يدل عليه الكلام تقديره خصوصاً في الفروع والدماء ونحوهما يزيد الضرر فيهما  
 من سفك الدماء واختلاط الأنساب (قوله عالماً) أي لا عاتياً (قوله ديناً) أي لا فاسقاً ليناط في شأن ما ذكر  
 (قوله كالكبريت الأحمر) أي وذلك كالكبريت الأحمر في القماموس الكبير يت من الجارة الموقف بها  
 والياقوت الأحمر والذهب وأجودهم معدنه خلف التيه يواذي القل انتهى (قوله وأين العلم) عبارة البرازي وأين  
 الدين والعلم وهي أنسب (قوله فيما ذكر) أي من كونه موقفاً في علمه وأما ته الخ (قوله كإسطه ابن المهام)  
 حيث قال ولقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد وأما غير المجتهد ممن يحفظ قول المجتهد فليس بجفت  
 والواجب عليه إذا شئ أن يذكر قول المجتهد سأبي حنيفة على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زمانها  
 من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي وطريق نقله ذلك أحد أمرين إما أن يكون له فيه  
 سند إليه أو يأخذه من كتاب معروف نداوله الأيدي فهو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة  
 للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور وهكذا ذكره الرازي انتهى قال ابن بادشاه في شرح التحرير والختار  
 أن الراوي عن الأئمة إذا كان عدلاً فافهم كلام الإمام ثم حكى ما نقله قوله فإنه يكتبني به وقيل العواب أنه إذا وجد  
 عالماً لا يجهل الاستفتاء من غيره وإن لم يكن في بلده أو ناحتته إلا من لم يبلغ درجة أهل العلم فلا ريب أن رجوعه  
 إليه أولى من الإقدام على العمل بلا علم أو البقاء في الحيرة والعصبية والجهالة انتهى (قوله ولا يطلب القضاء الخ)  
 لقوله عليه السلام من طلب القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده أي يلهمه رشده ذكره  
 الشهيدي ولأن من طلبه اعتمد على نفسه فيحرم ومن أجبر عليه فوكل على ربه فيلهم وقال في السراج في حقه لأن  
 في طلب القضاء إذ لا لاواهانة بالعلم لأن كل متعرض بهان انتهى قال في البحر وهو يفيد منع العلم عن السؤال  
 مطلقاً إلا للحاجة والنهي في قوله لا يطلب تعريض أي لا يحمل كافي فتح القدير (قوله بقلبه) أراد بهذا أن يفرق بين  
 الطلب والسؤال قالوا قل للقلب والثاني للسان وفي النبايع الطلب أن يقول للإمام وأني والسؤال أن يقول  
 للناس لو لاني الإمام قضاء بلده كذا لا يجيبته إلى ذلك وهو بطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام انتهى (قوله طالب  
 الولاية لا يولي) فن طلب القضاء أو النظارة أو الوصاية لا يولي وعلمه بأن الطالب موكل إلى نفسه وهو عاجز  
 فيكون سبباً للتضييع الحقوقي وفي وصايا البرازية قال أبو طيع البلخي أفني منذئذ وعشرين سنة لما رأيت فيما  
 عدل في مال ابن أخيه قط انتهى فلا ينبغي أن يقلد الوصاية أحد وقد قيل اتقوا الواووات الوكالة والوصاية  
 والولاية اه بحر (قوله إلا إذا تعين) استثناء من المصنف فإن تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه  
 الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين اه بحر (قوله أو كانت التولية مشروطة) فإنه إذا طلبها في هذه  
 الحاجة فإنه يطلب تنفيذ الشرط وهذا ما يجنبه صاحب النهر مخالفاً لما بحث أخيه في البحر حيث قال وظاهر كلامهم  
 أنه لا يطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف لا إطلاقهم انتهى (قوله أو أذني الخ) فإنه طلب العود  
 من القاضي الجديد وحينئذ يقول له القاضي أبت أنك أهل للولاية ثم يوليه نص عليه المصنف سوى (قوله  
 لجاهل الذكر) هو بالخاء المجرمة غير المشهور انتهى على (قوله ويختار المقلد) بصيغة الفاعل ويصح ضبطه بصيغة  
 اسم المفعول ويكون فيه مجاز الأول (قوله لا قدر) أي الأتم قدرة على تنفيذ والاولى من غيره من هو أكثر علماً  
 وفهماً وحلماً وغير ذلك أي عند انصاف شخصين مثلاً بصفتان القضاء يختار منهما ما ذكر قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من قلد غيره عملاً وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وعمل القضاء من أهم  
 أمور الدين وأعمال المسلمين انتهى نسخ وفي معروضات المفتي أبي السعود لما وقع التساوي في قضاة زمانها  
 في وجود العدالة ظاهراً رد الأمر للتشريف بتقديم الأفضل في العلم والديانة والعدالة انتهى درة شقي (قوله فظا  
 أي سني الخلق) (قوله غليظاً) أي قاسي القلب وقيل أن يغليظ حتى يهاب في غير موضعه وغليظ الرجل أشد فهو غليظ  
 أي غير لين (قوله جباراً) أي متكبراً مقللاً يفضي وقيل هو الحامل غيره على الشيء قهراً وخلبة (قوله عنيدا) أي  
 معانداً للحق وهو الجانب الحق المعادي لأهل وقيل من يعرف الحق فيأباه قال البدر العيني لأن المقصود من  
 القضاء رفع الفساد وهذه الأشياء يبعينها فساد (قوله لأنه خليفة رسول الله) أي في أمضاء الأحكام الشرعية (قوله

دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى  
 أيضاً فلا بد من كون الحاكم في الدماء  
 والخروج عالماً دينياً كالكبريت الأحمر  
 وأين الكبريت الأحمر وأين العلم (ومثله)  
 فيما ذكر (المفتي) وهو عند الأصوليين  
 المجتهد أما من يحفظ أقوال المجتهد فليس  
 بجفت وقتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام  
 كإسطه ابن المهام (ولا يطلب القضاء) بقلبه  
 كما بسطه ابن بادشاه في الخلاصة طالب الولاية  
 (ولا يسأله بلسانه) في الخلاصة طالب الولاية  
 لا يولي إلا إذا تعين عليه القضاء أو كانت  
 التولية مشروطة له أو أذني أن المنزل  
 من القاضي الأول بفهرجسة نهر قال  
 واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء  
 للحامل الذكر ثم قاله (ويختار) المقلد  
 (الاقدر والاولى به ولا يكون قاطعاً غليظاً  
 جباراً عنيداً) لأنه خليفة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم

وفي إطلاق اسم خليفة الله (الإضافة للبيان) قوله خلاف) من أجاز حمله على المعنى المتقدم ومن منع كأنه واقع  
 تعالى أعلم لأنه جعله مما يخص الأنبياء كما دم وداود (قوله التقليد أي أخذ القضاء) الذي في نسخ المتن الذي شرح  
 عليه المصنف التقادير وبن ياء وفسره بقبول تقليد القضاء من السلطان قال وهذه العبارة أولى مما وقع في بعض  
 نسخ الكفر من التقليد أي النصيب من السلطان انتهى قالوا وقع من الخارج انما يناسب التقادير وبن ياء ومعنى  
 الأخذ القبول (قوله الحيف) ويراد به الجحف بالجميع والنون (قوله يكفى أحدهما في الكراهة) لأن الغالب هو  
 الوقوع في محظوره حينئذ انتهى (قوله وان نعين عليه) أي مع خوف الحيف قال في النسخ ومحل الكراهة ما إذا لم  
 يميز عليه فإن انحصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه إلا أن كان السلطان يمكن أن يفصل الخدم ومات  
 ويتفرغ لذلك انتهى ومع هذا النص لا وجه لبحث صاحب الجهر بقوله ولم أر حكم ما إذا خاف الجور مع التعيين  
 ومقتضى كلامهم في الشكاح أن لا يجوز له القبول تقدماً للمعزم على المبيع وان كان فرضاً انتهى على أن في كلامه  
 تشافى لمن تأمله (قوله ثم ان انحصار الخ) قال في الاختيار ومنه المختار ومن نعين له يفترض عليه الولاية  
 ولو امتنع لا يجبر عليه انتهى (قوله والتقليد) الأولى والتقليد (قوله والتركة عزيمة عند العامة) لأن الغالب  
 خطأ من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافه قال في البرازية وترد الدخول أصح دينا ودينياً انتهى  
 ومقابل قول العامة عكس ما في المصنف قال في الهداية الصحيح أن الدخول فيه رخصة طمعا في إقامة العدل  
 قال عليه الصلاة والسلام عدل ساعة خير من عبادة سنة وعن مسروق أنه قال لأن أقصى يوم واحد بالحق  
 والعدل أحب إلى من سنة أغزر وحاشي سبيل الله والتركة عزيمة فاعله يخطئ ظنه فلا يوافق ولا يعينه عليه غيره  
 انتهى (قوله ويحرم على غير الأهل الدخول فيه) كالصالح على ما اختاره ابن القيس قال ولا ينبغي أن ينسب  
 إلى مجتهد من السلف فضلا عن إمام الأئمة قبوز ولاية القضاء التي هي أشرف مناصب الإسلام بعد منصب  
 الإمامة إلى بعض السوقة الذين لا يعقلون الأمور المعاشية فضلا عن كبرها قال في المختار الأولى أن يكون  
 القاضي مجتهدا فإن لم يوجد فيجب أن يكون من أهل الشهادة مؤثقا في دينه وأمانته وعقله وفهمه عالما  
 بالفتوى والسنة وكذلك المقتضى فجزاه الله عن امتنا خيرا انتهى قلت وهذا قد ورد في زماننا فيفضي إلى سد باب القضاء  
 كقول من قال ان أخذ القضاء برشوة أو ارتشى لا ينفذ قضاؤه (قوله فضة الأحكام الخمسة) أو أراه قوله وكره  
 تحريم الخ (قوله ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار) لأن العصاة تقلدوه من معاوية والحق كان  
 بيد علي رضي الله تعالى عنه في نوبته والتابعين تقلدوه من الجاهل وكان جارا أفسق أهل زمانه والعادل هو  
 الواضع كل شيء وضعه وقيل المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط سواء كان في العقائد أو في الأعمال  
 أو في الأخلاق وقيل غير ذلك وسئل الصديق رضي الله تعالى عنه عن العدل وهو على المنبر فأجاب على البديهة  
 العدل أن تأتي إلى أخيك • • • مماثلة في الناس أن يرضيك

(قوله فيحرم) ولا يصح لأن المقصود لا يحصل به بجر (قوله ولو فقد وال الخ) قال في جامع الفصولين وكل مصر  
 فيه وال مسلم من جهة التكذار يجوز منه إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الأباي  
 لا تبلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفار فهي مودة ومحاربة وأما في بلاد عليها ولاية ككفار فيجوز للمسلمين  
 إقامة الجمع والاعباد وبصر القاضي قاضيا يرضى المسلمين ويجب عليهم طلب والمسلم انتهى وعبر بالخوار  
 وأراد العفة فلا ينافي وجوب إقامة الجمع والاعباد (قوله مع العزل) في الفصول بمجرد استيلاء الباغي لا تعزل  
 قضاة أهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم لم يرضوا بالباغي بعده لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم ينفذهم سلطان  
 العدل ثانيا إذا باغى صار سلطانا بالقهر والقبلة انتهى (قوله نفذه) حيث كان موافقا أو مختلفا فيه كما في سائر  
 القضايا وهو مصرح به في فصول العمادى ويدل على أن القاضي لو كان من البغاة فإن قضاؤه ينفذ كسائر  
 الفاسق من أهل العدل لأن الفاسق يصلح قاضيا في الأصح وهذا هو المعتمد من أقوال ثلاثة بجر (قوله وبه جرم  
 المناهي) قد علمت المعتمد (قوله فإذا تقلد القضاء الخ) أشار به إلى أن المولى بمجرد توليته لا يتأخر عن النظر فيه  
 فوض له خان تأخر لغيره عذر عزله الإمام بجر (قوله طلب ديوان قاض قبلة) فيبعث المولى اثنين أو واحدا  
 ماء أو بالقبضاهما من الموزول أو أمينه ويبالأن منه شيئا فشيئا ويجمعان كل نوع في خريطة ليكون أسهل  
 للتناول ثم إذا قبضاه ختم عليه خوفا من التغيير وذلك لأن القاضي يكتب نسختين أحدهما في يده لاحتفال

وفي إطلاق اسم خليفة الله خلاف تنازلية  
 (وكره) تحريم (التقليد) أي أخذ القضاء  
 (من سلف الحيف) أي الظلم (أو العجز) بكفى  
 أحدهما في الكراهة ابن كمال (وان تعين  
 عليه أو أمناه لا) بذكره فتح ثم ان انحصار  
 فرض عيننا والاكتفاية بجر (والتقليد  
 رخصة) أي مباح (والتركة عزيمة) عند  
 العامة بزازية فالأولى عدمه (ويجوز  
 غير الأهل الدخول فيه قطعاً) من غير تردد  
 في الحرمة فقبضه الأحكام الخمسة (ويجوز  
 تقليد القضاء من السلطان العادل والجار) لأن  
 ولو كافر إذ كرهه مسكين وغيره إلا إذا كان  
 ينفعه عن القضاء بالحق ويحرم ولو فقد وال  
 لقلة كفاية وجب على المسلمين تعيين وال  
 وإمام للجمعة فتح (ومن) سلطان الخوارج  
 (وأهل البيت) وإذا صحت التولية مع  
 الموزول وإذا رفع قضاء الباغي إلى قاضى  
 العدل نفذه وقبل لا وبه جزم المناهي (فإذا  
 تقلد القضاء طلب ديوان قاض قبلة)



الحاجة اليها والاخرى في يد الخصم وما في يده لا يؤمن عليه والديوان في الاصل جريدة الحساب ثم أطلق على الحساب ثم أطلق على موضع الحساب وهو عزب والاصل دقان فأبدل أحدها بالضعفين والآخر بالضعف ويقال ان عمر أول من دقن الدواوين في العرب أي رتب الجرائد لعمال وغيرها والمراد به هنا المراقطة التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها والسجلات جمع سجل وهو ورقة كتاب قاضي والمحاضر جمع حضر وهو ما كتب فيه خصوصية المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الاقرار من المدعي عليه أو الانكار والحكم بالبنية أو النكول على وجه يدفع الاستدعاء وكذا السجل والملك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والجهة والوثيقة تتناولان الثلاثة وفي العرف الآن السجل ما كتبه الشاهدان في الواقعة وبقى عند القاضي وأبصر عليه خط القاضي والجهة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضي اعلاه وخط الشاهدين أسفله وأعطى للخصم بغير تحريف (قوله يعني السجلات) قد علمت ما فيه (قوله وتطرق في حال المحوسبين) فيبحث القاضي ثقة بحسبهم في السجل ويكتب أسماءهم وأخبارهم وبسبب حبسهم ومن حبسهم وفي شرح أدب القاضي يجب على القاضي كتابة اسم المحبوس وأبيه وجده وما حبس بسببه وتاريخه فاذا عزل بعث النسخة التي فيها تمسؤهم الى المتولي ليتطرق فيها انتهى وفي الجوى وثبت بسبب الحبس عند الاقل ليس حجة بعدها الثاني في حبسهم لان قوله لم يبق حجة انتهى (قوله فعلى الامام) وكذا فانتهى كالباشاء جوى (قوله فمن لزمه أدب) كأن كان من أهل الإغارة والتاء من راجع الى جوى (قوله والا أطلقه) ليس على ما ينبغي لانه يمكن أن لا يلزمه أدب ويتعلق به قضية فالأولى ما في البحر وغيره من شرح الادب ومن لم يكن له قضية خلى سبيله انتهى (قوله وثققة) مبتدأ خبره في بيت المال أي أن ثققة المحبوسين الذين ليس لهم مال في بيت المال وكذا وتهم وكذا أسرا المشركين وينبغي أن يولى على هذا الأمر رجلا صالحا يثبت أسماءهم عنده ويدفع نفقتهم وأدمهم شهران شهر ويدعوهم الى رطل ويدفع اليه يده (قوله أوفات عليه ينة) أعظم من أن تشهد بأصل الحق أو يحكم القاضي عليه انتهى بحر (قوله أزمه الخبير) أي أدام حبه من مخ (قوله وقيل الحق) أفاده البيهقي والكمال قال الشيخ زين واظهار ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرد في كل اقرار اذا المحبوس لو أقرب بسبب عقوبه حادثة كالزنا فسال اني أقررت عند القاضي المعزول بالزنا لم يقم الحق على فان القاضي لا يقبله عليه لان ما كان في مجلس المعزول بطل اكن المولى يستقبل الامر فان اقرار أربع مرات في أربعة مجالس حقه انتهى وان حل الاقرار في كلامه على الاقرار المزمع للحكم مع الحل على الثاني (قوله والنادى عليه) أي أمر مناديا يشادى كل يوم في محله وقت جلوسه من كان يطالب فلان ابن فلان المحبوس يحى فليحضر حتى يجمع بينهم ما كان حضر واحد وادعى وهو على انكاره ابتدأ الحكم بينهم ما والاثنان عليه أي بما يجب بسبب ما يرى فان لم يحضر أحدا أخذ منه كفيلا بنفسه (قوله فان أبي) عن اعطاء الكفيل أو كان لا كفيل له (قوله وعمل في الودائع) أي ودائع البنائى مثلا التي وضعها المعزول في أيدي الامناء (قوله وغلات الوقت) جمع غلة وهي ما ينصل من ريع الاوقاف جوى قال وما في الكتاب كانه ينبغي على عرفهم من أن الكل تحت يد أمين القاضي وفي زماننا أموال الاوقاف تحت يد نظارها وودائع البنائى تحت يد الاوصياء ولو فرض أن المعزول وضع غلة وقت أو دية يقيم تحت يد أمين عمل فيه القاضي بما ذكر انتهى (قوله يينة) بغيرها مثلا على من هي تحت يده انما يقيم لان وناظر الوقت ان هذه الغلة لو وقف فلان انتهى (قوله أو اقرار ذي اليد) وأما اقرار غيره فلا يقبل بحر وغيره (قوله ومضاده) أي مفاد قوله وما (قوله وثبه ابراهيم) اعلم في تناواه والذي في البحر مثل ما في النهر حيث قال فطاهره أنه لو شهد مع آخر لا تقبل شهادته انتهى (قوله انه سلمها له) سواء قال ذواليد انم الزيد مثلا أو قال لا أدري ان هي وكذا لو قال سلمها الى وفي اعلان وقال المعزول بل فلان قال قول المعزول واقراره غير مقبول لانه بهذا الاقرار ثبت انه مودع المعزول ويد المودع كيد ولو أنكر تسليم المعزول لا يقبل قول المعزول وهذه صور أربع والخامسة ما ذكره بالاستثناء المؤلف (قوله الا اذا بدأ ذواليد بالاقراره غير) أي قبل الاقرار بتسليم المعزول (قوله فيسلم) بالبنا للمجهول أي المترقب (قوله ويضمن) مبنيًا للفاعل والمفعول (قوله قيمته) ان كان قيمته أو مثله ان كان ثمنًا (قوله باقراره) البنا للسببية وهو متعلق بضمين (قوله يسه) أي يسلم مادكر من القبة أو المثل (قوله ويتضمن في المجهول) قدمه دفعا لقول من كره لفضائه ويانا لكونه فيه أفضل لانه عليه

في السجلات (وتطرق في حال المحبوسين) في حبس القاضي وأما المحبوس في حبس الوالي فهلى الامام انما في أحوالهم فمن لزمه أدب أذبه والا أطلقه ولا يبيت أحد في قبيله الا رجلا مظلوما يديم وثققة من ليس له مال في بيت المال بحر (قوله أقر) من هم (بحق) أوفات عليه ينة (قوله أزمه الخبير) المحبوس ذكره مكين وقيل الحق (والنادى عليه) بقدر ما يريد ثم يلقاه بكفيل بنفسه فان أبي نادى عليه ثم رآه طائفة (وعمل في الودائع) ولم وغلات الوقت بيينة أو اقرار (ذى اليد) ولم به (قوله المولى) بقول المعزول لا تصافه بالرجاء وشهادته لا تقبل خصوصه انما يرفع نفسه دور ومضاده ردها ولو مع آخر نهر قلت اكن أفق قارى الهادية بقوله أو تبعه قلت اكن أفق قارى الهادية بقوله أو تبعه ابن قسيم تنبيه (الا أن يقر ذواليد أنه) أي المعزول (سألها) أي الودائع والغلات (اليد) فية بل قوله فيها) انما الزيد الا اذا بدأ ذواليد بالقرار لا غير ثم أقر بتسليم القاضي اليه فأقر القاضي أنم الاقرار فيسلم للمعزول أو قول ويضمن المقر قيمته أو مثله للقاضي باقراره الثاني يسلمه ان أقره القاضي (ويضمن في المجهول) ويضمنه في وسط البلد

الصلاة والسلام قضى فيه وكذا الخلفاء بعده ولأنه عبادة والمجاهدوا وضعت قال الجوى كذا قالوا وهو صحيح  
بالتنظر زمانهم أما بالنظر في تناقضهم أن أهل لا يحترمون المأجد ولا يقدررون قدرها ويرى بما يحسدون قيم بالجنابة  
ويقتلون فيها ما لا يليق اتهم ولا يمنع الشرك من دخوله للقضاء لأن لهجاسته فحجاسة اعتقاد على معنى التشبيه  
وأما الخائض فتخبر بهاها يخرج اليها القاضي أو يرسل نائبه كمن لو كانت الدعوى في دابة وأعلن في المسجد  
فتعمل غير الجامع لكنه أرل لأنه أشهر ثم الذي تقام فيه الجماعات وإن لم تصل فيه الجمعة قال في البحر والحاصل أنه  
يجلس له في أشهر لا ما كن ومجامع الناس وليس فيه حاجب ولا بواب وهو الأفضل وفي شرح أدب القاضي وله  
أن يقض بواب يمنع الخصوم من الازدحام ولا يباح للبواب أن يأخذ شيئا على الاذن في الدخول وإذا أخذ البواب  
شيئا وعلم القاضي به فقضى كان القضاء بالرشوة ولا يتخذ اه ويجتاز مسجدان وسط البلد أى وفي السوق  
ولا يجتاز مسجدان طرف البلد زيادة المنفعة ويجوز أن يحكم في بيته وحيث شاء إلا أن الأولى ما ذكرناه  
بحر ولا يقضى حال شغل قلبه بفرح أو غضب أو هم أو حاجة إلى الجماع أو برد أو حر شديد أو مصادفة  
الاثنين ولا يفتى أن يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد بالوس فيه للقضاء ويخرج في أحد من بيته وأعدل  
أحواله (قوله وبسته برالخ) أى نذبا كافي الذي قبله (قوله على المذمى) وقيل في بيت المال (قوله على المتقصد) وهو  
في المصر من نصف درهم إلى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم إلى أربعة بحرو البرازية وبه سعي  
بأعوان الوالى على الاضمار وهو المراد بانه شخص تأييده أبو الوالى عود من العاية وأطلق بعض المشايخ  
الذهاب إلى باب السلطان والاستعانة بأمره أو لا يستعانة به قبل الهجر عن الاستعانة بالقاضي ~~لأنه~~  
يدنى به إلا إذا هجر القاضي وإذا ثبت غمزه عن الحكم ورعا به بقدره فإن نوارى الخصم في بيته ختم القاضي  
على بابه وجعل بيته عليه صناديد أعلاء وأسد فلا حق يصيق عليه الأمر فيخرج واختلعه والى تسير الباب  
والاصح أنه يهره إذا كان غير شريك والتسوير الضرب بالسامير ولللعان الختم على باب المديون وإن لم يتوار  
في بيته تضيقا عليه حتى يقضى الدين انتهى (قوله والفقيه) هو مدرس الفقه (قوله أوفى دارة) لأن العادة  
لا تقيد بمكان والأولى أن تكون الدار في وسط البلد كالمسجد انتهى جوى (قوله ويأذن عوما) للناس ولا يمنع  
أحد إلا لكل أحد - قاضي مجلده انتهى (قوله ويرثه هدية) أهله بدكر الرذاه لا يضعها في بيت المال وهو  
قول عامة المشايخ وقيل يضعها فيه فإن جاء المال ثلث ردت اليه وانما يرثها لأنها تشبه الرشوة وعلى هذا كانت  
المصاية رضى الله تعالى عنهم (قوله ومفاده الخ) لا يظهر إذا لا يلزم من اختصاصه صلى الله عليه وسلم  
بأنه لم يعدم قبول الهدية لها إذ قد قبلها غيره وهو في بيت المال (قوله أنه ليس للامام) أن السلطان  
وسلف في فصل الجزية أن هدية أهل الحرب للامام تصرف في مصالح المساكين قال في البحر عن الفق و كل من  
على للمسلمين مما لا يحكمه في الهدية حكم القاضي انتهى فظنهم أنه يحرم قبولها على الوالى والمفتى وليس  
كما قال فقد ذكر في الخاتمة ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لأن ذلك من حقوق  
المسلم على المسلم وانما يمنع منه القاضي انتهى إلا أن يراد بالامام امام الجامع انتهى (قوله ويجوز للامام) أن يحل  
الامام على امام الصلاة التناهي بين عبارتيه ما وان حل على الخليفة تنافي هذا مع ما قبله والذي يدل عليه  
كلامهم في السير جواز قول الامام الهدية من أهل الحرب وصرفها في مصالحها (قوله لأنه انما يهدى الى العالم  
لعله) أنه قاصرة لقول قال لأنه انما يهدى اليهم للعلم والوعظ والاقناع لكان أعم وقد يقال ان العلم متحقق في الجميع  
فاعتبره (قوله السلطان والباشا) يجب أن يفيد بأن لا يكون له ما خصومة وليس له قبولها من المصطفى انتهى  
جوى ووجه القبول نعم ما ان هدية - ما من بيت المال وهو من مصادره والظاهر أنه مقيد بما اذا غلب الحل  
أما اذا غلب الحرام أو استويا فإنه لا يقبل منه ما رلوقال فيما سبق ولا خصومة لهم ام هدير (قوله وقوله المحرم)  
خرج ابن ابي عمير (قوله أو من جرت عاتيه) ظاهر العطف يقتضى أنه يقبل من القريب وإن لم يكن له عادة  
بالاهداء وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه كالأجنبي لا بد أن يكون له عادة والا فلا يقبله منه إلا أن يكون فقره  
ثم ليسر لأن الظاهر أن المانع ما كان إلا الفقرا انتهى بحر (قوله بقدر عاداته) فإن زاد رد الرائد وقدمه فخر الاسلام  
بان لا يزيد ماله فإن زاد قبل بقدر ما زاد ماله جوى (قوله ولا خصومة لهما) فإن كان لهما خصومة ردها  
قال في النهر أما اذا تمت الخصومة فينبغى أن لا يتردد في جواز قبولها قالت إلا أن يكون ممن لا تلهى خصومته

ويستدبر القلة لخطاب ومدرس خاتمة  
وأجرة المحضر على المذمى هو الاضع مجموع  
الجزية وفي الخاتمة على المتقصد وهو المص  
(وهذا السلطان) والمفتى والفقيه  
(أو في دارة) ويأذن عوما (ويرثه هدية)  
التسكير للتقبل ابن كمال وهو ما يهبط  
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن كمال  
ولو تأذى الله - يدى بالرد بطلية مثل قيمتها  
خلاصة ولو نذر الرذاهدم معرفته أو بعد  
مكان وضعها في بيت المال ومن خصوصياته  
عليه السلام أن هداياه لا تتأخر خاتمة وقدره  
أنه ليس للامام قبول الهدية والالم تأخر  
خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتى والواما  
قبول الهدية لأنه انما يهدى الى العالم  
بغلاف القاضي (الامن) أربع السلطان  
والناسا الشباه وبحرو (قرينه) المحرم (أو من  
جرت عاتيه بذلك) بقدر عاداته ولا خصومة  
لها مدر



حكمة نظارا لوقوفه وما شرع بها انتهى حوى قلت وعلى بحث صاحب النهر نص ابن ملك في شرح المجمع قال  
 في الهندية ولا ينبغي له أن يستقرض الامن صديقاً وخليفته كان قبل أن يستقضى ولا يخاف من اليه ولا يهتم  
 أن يعين خصماً وكذلك الاستعارة انتهى (قوله ويرد اجابة دعوة خاصة) هو بفتح الدال الضيافة عند جهور  
 العرب وتيم الرب بكسر الدالها وذكرها قطرب بالضم وغلطوه انتهى حوى (قوله وهي التي الخ) وقيل العاة  
 دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وقيل ان كانت من الخمسة الى عشرة خاصة وان جاوزت العشرة فخاصة  
 وما في المصنف أصح ما قيل في تفسيرهما سراج وهو الملقب ببحر (قوله ولومن محرم) هذا قولهما وقال محمد يجهها  
 لما فيها من صلة الرحم وذكر المصنف أنه يجهها بالاختلاف واختاره المؤلف في الكافي قال في البحر قال الحسن  
 أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الامن محرم أو من اعتاده انتهى وهو الذي أفاده المؤلف بقوله وقيل هي  
 كالهدية فهو قول صحيح (قوله ومعتاد) ولو كان من عادته الدعوة كل شهر مرة فدعاه كل اسبوع بعد القضاء  
 لا يجهها ولو اتخذ له طعاماً أكثر من الاقل لا يجهها الا أن يكون له مال قد زاد تارة خانية (قوله وفي السراج)  
 قال في المنع وقيل في السراج الوهاج جوار حضور القاضي الدعوة العاقبة بما اذا كان صاحبها ممن يعتاد  
 اتخاذها قبل القضاء أما اذا لم يكن كذلك لا يحضرها لما في ذلك من التهمة (قوله وشرح المجمع) قال في شرحه  
 لابن ملك نداء عن الكفاية لو كان المضيف حتما لا يجهها دعوته وان كانت عامة انتهى والحاصل أن الخاصة  
 لا يجهها مطلقا والعامة يجهها المعتاد من غير خصوصية (قوله ويشهد الجنادة الخ) لما رواه البخاري في كتاب  
 الادب من حديث أبي أيوب الانصاري رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 للمسلم على أخيه ست خصال ان ترك شيئا منها فقد ترك حقاً واجبا عليه لا تحب به لم عليه اذا قبله ويحب به اذا دعاه  
 ويشتمه اذا عظم ويعوده اذا مرض ويحضره اذا مات ويسعه اذا استنصحه يعني وحق المسلم لا يسهط  
 بالقضاء لكن لا يطيل مكنته في ذلك المان والوجوب في الحديث يعني الثبوت لا الوجوب المطلق عليه عند  
 الله تعالى حوى (قوله ويسرى وجوباً بين الخصمين الخ) لان في عدم التسوية مكسرة لقلب الاتحاف بينهما  
 بين يديه ولا يجلس واحد على يمينه والاخر على يساره لان لليمين فضلا ولذا كان عليه السلام يخص به الشيعين  
 وأطلق في التسوية بينهم ما شمل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والحز والعبد والسلمان  
 وغيره والمسلم والذي بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يديه عليه ويكون بعدهما  
 عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يمكنهما من التربع والاقعاء والاحتباء ويكون اعوانه قدام يديه وأما قيام  
 الاخصام بين يديه فليس مبرورفاً وإنما حدث لما فيه من الحاجة اليه والتام مختلفا لحوال والادب وقد  
 حدث في هذا الزمان أمور وصفها فيعمل القاضي يقتضي الحال كذا في الفتح يعني فهم من لا يفتن الجلوس  
 بين يديه ومنهم من يستحقه دون الآخر فيعطى كل انسان ما يستحقه حوى ولا يجب عليه التوسية بالقلب  
 وان كان أفضل بحر (قوله واقبالا) المراد به تسوية النظر من الجانبين مكي عن البدر العيني في البناية في نقد  
 يكون قوله ونظرا مستدركا (قوله ويمنع عن مسابقة أحدهما) أي الكلام معه خفية في الولولية ولا ينبغي  
 للذي يقوم بين يدي القاضي ان يسار أحد الخصمين في مجلس الحكم لانه نائب القاضي انتهى وهو الجواز الذي  
 يمنع الناس من التقدم اليه بل يقسم بين يديه على البعد ومعه سوط والشهود يتقربون مكي عن النهر (قوله  
 والاشارة اليه) مستدركا بمقابلته (قوله ورفع صوته عليه) أي أكثر من الآخر ولا ينبغي له رفع صوته لذهاب  
 بهاته به ولانه ينبغي الحلم ورفع الصوت يتنافيه غالباً (قوله ولغضك في وجهه) لانه اغراء على خصمه درر (قوله ثم  
 لو فعل ذلك معهما جاز) أي انه لو سار معهما أو أشار اليهما معاً جاز (قوله في مجلس الحكم) ولا يكثر في غيره لانه  
 يذهب المهابة انتهى أبو السعود وفي المصباح مزح مزاح من باب تفع وزاحة بالفتح والاسم المزاح بالضم وهو  
 الدعابة وما زحت مزاح من باب قاتل انتهى وفي الصحاح الدعابة بالضم المزاح من دعب لعباه فعلى هذا المزاح  
 اللعب انتهى وتحصل أن المزاح بالضم اسم مصدر من مزح وبالكسر مصدر مزاح (قوله ولا يلقنه حجة) لان فيه  
 تهمة وكسر قلب الآخر واعانة أحد الخصمين انتهى مكي (قوله عيني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في  
 وجهه لا بأس بتلقين الخفية انتهى وفي الفتح يكره تلقين المذمى وان عرفه عدلاً أمينا كذا في الحقائق انتهى (قوله  
 فيما لا يستفيد به زيادة) بأن يقول اعلم بقول له أشهد أن ما إذا استفاد به زيادة علم كان ادعى بأنف وخسمائة وشهدا

(و) برذاجية (دعوة خاصة وهي التي  
 لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي)  
 ولومن محرم ومعتاد وقيل هي كالهدية  
 وفي السراج وشرح المجمع ولا يجهها دعوة  
 شهم وغير معتاد ولو عامة للتهمة (ويشهد  
 الجنادة ويعود المريض) ان لم يكن اهـ ما  
 ولا يجهها ما دعوى شري لا يجهها  
 (وبسوى) وجوباً (بين الخصمين بلوسا  
 واقبالا واشارة ونظرا ويمنع عن مسابقة  
 أحدهما والاشارة اليه) ورفع صوته عليه  
 (والغضك في وجهه) وكذا القيام به بالاولى  
 (وضيافته) ثم لو فعل ذلك معهما معاً جاز  
 نهر (ولا يمزح) في مجلس الحكم (مطلقاً)  
 ولو اقره الذهاب به بها بته (ولا يلقنه حجة)  
 وعن الثاني لا بأس به عيني (ولا) باتن  
 (الشاهد شهادة) واستغن عنه أبو يوسف  
 فيما لا يستفيد به زيادة علم



يألف والمذهبي عليه ينكر خمسة فيقول القاضي يمكن أن المذهبي أبرأه فيذكر أن ذلك فوفقا كما ذكره القاضي  
أفاده أبو السعود عن العناية ورد به على الشربلائي أن هذا مثال لما يستحسن فيه التلقين وأنه جائز وفي الجوى  
عن البرهان مثل ملا الشربلائي الآن الوجه ما قاله أبو السعود لأن فيه زيادة علم ثم رأيت الكمال نص في المسئلة  
على عدم القبول اتفاقا فاتفق الكلام وانقطعت الاوهام (قوله زيادة فيجربته) عن محمد أي فاتفقوا أن قول القاضي  
باري حكي لم يصل إلى تجر به تشيخه (قوله برأيه) منه في القضية وهو أغلبي (قوله حكي الخ) وحكي أن خادما هو  
أكبر خدام الخليفة جاء مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فأمره أبو يوسف بالمساواة فلم يمتثل فقال يا غلام  
اتقني بعمر والخصام يبيع هذا الخادم وأرسل عنه إلى أمير المؤمنين فاستوى وانقضت الدعوى فذهب الخادم  
إلى الخليفة وقصر عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو باعك لأجرت بيده ولم ارتد إلى ملكي انتهى (قوله حكي  
بالقلب) المراد الميل إلى القضية وأما ميل حب لا يمان أو يثوة أو رغب فلا يمنع بل القضاء عليه به أنه أجزا  
ويحتمل أن المراد الميل إلى الجور بقرينة الاستثناء (قوله بلسان لا يعرفه الآخر) لأنه كالمسارعة (قوله حكي إذا كان  
في التقليد خلل) بأن دفع على تقليد القضاء رشوة (قوله قضى بحق الخ) أما إذا علم أنه يماطل أو شك فيؤمر  
بإستئنافه لا إقامة الحق أو تحقيقه (قوله بالاستئناف) بإقامة الدعوى بين المتخاصمين وسماح البيعة والمحو (قوله  
لم يلزمه) وعبرة البحر من البرأية لا ينرض ذلك على القاضي وأفاد أن استئنافه جائز (قوله نسخة السجل) أي  
النسخة التي تلت من السجل بصورة الحادثة التي بين الخصوم والحكم (قوله ألزمه القاضي) الضمير إلى القاضي  
هو ذلك لأن في ذلك بقاء الحكم ودفع المهمة عن القاضي بخلاف استئناف الحكم (قوله بلا إيفار صدور) أصله  
أو غار قلبت الواو ياء قال في الصحاح الوغرة شدة وقد حاز ومنه قيل في صدره وغر بالتسكين أي ضغن وعداوة  
وقد من الغظ انتهى أبو السعود وفي المبوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضي أن يعتذر لامة قضى عليه ويبينه  
وجه قضائه وأنه فهم بجهته ولكن الحكم في النسخ كذا فله يمكن غيره ليكون ذلك دفع لشكاية الناس ونسبته  
أنه جاره عليه ومن يسمع بطل فربما يفسد العامة عرضه وهو يرى (قوله وهل يقبل قصص الخصوم) أي عالة المأم  
بالدعوى كقوله أني سأفرت بحال المضاربة ومكنت به أشهر أو بعته يلبدة كذا واشتريت به عروضاً أخرى ونحو ذلك  
وليس المراد القصص الخارجة عن متعلقات الدعوى (قوله لا) لأن المجلس لسماح الدعوى والبيانات والاقرار  
والحكم بأن يقول ادعى عليه أن لي عنده مال مضاربة سافر به وفترط فيه فضاغ وأريد قضيه فخصم المدهى عليه  
بهم أو ينكره (قوله والاخذها) لأنها بمنزلة الكلام المباح الذي يسمعه (قوله ولا يأخذ) عبارة النهر ولا يؤاخذ  
أي القاضي بما في قصته (قوله الا إذا اقتر بلفظه صريحاً) بأن يشول المضارب وأن يركب مال المضاربة بساحل  
البحر بلا حافظ لا يجي من يحميه بلفظ وقد ضاع والله تعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في الحبس) •

هو من أحكام القضاء إلا أنه لما اختلف بأحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة وهو موافق المنع مصدر حبس كضرب  
ثم أطلق على الموضع سوى (قوله هو مشروع بقوله تعالى أو تنفوا الخ) أراد أنه مشروع بالكتاب وقوله بعد  
وحبس عليه الصلاة والسلام الخ إشارته إلى مشروعيته بالسنة وهو ثابت بالإجماع أيضاً فان الصحابة رضوا الله  
تعالى عنهم ومن بعدهم إجماعاً وأعليه كالأزيلي (قوله أو تنفوا من الأرض) لأن المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع  
الطريق انتهى حلي وليس المراد النفي عن جميع الأرض لعدم ثابته (قوله واحد الخ) وهو مكان في زمنه  
عليه الصلاة والسلام وفي زمن الصديق وعمر وعثمان في المسجد أو الدار التي يربط وقيل إن عمر رضي الله تعالى  
عنه اشترى داراً بمكة بأربعة آلاف درهم واتخذها محبسا (قوله من نصب) أي قاربي (قوله فتقبه الموصون)  
أي ونسب الناس منه كذا في الفتح انتهى حلي (قوله من مدر) المدر محركة قطع الطين اليابس أو العطن الذي  
لا رمل فيه واحدته باء والجارية ومدر كفرح قاموس (قوله وسماح محبسا) هو بالتشديد لقوله موضع  
التضييس (قوله بفتح الباء) من إطلاق اسم الحال على المحل أو على الحذف والإيصال أي محبسا في نفسه (قوله  
ونكسر) فهو اسم فاعل من التضييس والتسبب إليه مجازية (قوله الأتراني) من رأى العلية (قوله كيبا) قال في  
الفتح الكيس حسن التاني في الأمور والكيس المنسوب إليه الكيس انتهى وفي القاموس الكيس خذ الحق  
والجماع والطيب والجود والعقل والغلبة باليكاسة والكيس بكية الطريق انتهى (قوله مكيبا) بالبناء للفاعل

والفتوى على قوله فيه يات على بالقضاء زيادة  
تجربته برأيه وفي الولو الجدية حكي أن أبا  
يوسف ساقته مؤنة قال الله -م لك أنه لم أت  
لم أدل إلى أحد الخصم من حكي بالقلب إلا في  
خصومة نصراني مع الرشيد لم استويينهما  
وقضيت على الرشيد ثم بكى انتهى قات  
ومفاده أن القاضي يقضى على من ولاه وفي  
الملتقى ويبيع لمن ولاه وعليه وسجى  
• فروع • في البدائع من جلة أدب القاضي  
أنه لا يكلم أحد الخصمين بلسان لا يعرفه  
الاخر وفي التتارخانية والا حوط أن يقول  
للخصم من أحكم بينكما حكي إذا كان  
في التقايد خال يصير بينكما بهكيبهما قضى  
بحق ثم أمره السلطان بالاستئناف بمحض  
من العلماء لم يلزمه برأيه طلب المذهب  
عليه نسخة السجل من القاضي له ايعرضه  
على العلماء أو معج أم لا فامتنع ألزمه  
القاضي بذلك جواهر الفتاوى وفي الفتح  
مضى أمكن إقامة الحق بلا إيفار صدور كان  
أولى وهل يقبل قصص الخصوم أم لا فامتنع  
لأنه ضام لا والاخذها ولا يأخذ بها فافهم  
الا إذا اقتر بلفظه صريحاً  
• (فصل في الحبس) •

هو مشروع بقوله تعالى أو تنفوا من الأرض  
وحبس عليه الصلاة والسلام الخ  
بالتسليم في المسجد وأحدث السجين على  
رضي الله عنه وبناء من نصبه ماء فافهم  
فتقبه الموصون فينبغي غيبه من مدر وسماح  
تضييس الباء ونكسر وضع التضييس  
وهو التذليل وفيه بقوله على رضي الله  
عنه  
الأتراني كيبا كيبا • ثبت بعد ما فاع محبسا  
• صناعه بناو أم بنا كيبا •



وانه مول أي مكيسا الغيري أو كيسي ربي ونحسب أن يكون على ضبطه وقوله ثبت في رواية أنه ثبت في البيت  
روايات منه تدل على كراهة في البصر (قوله محسبا) المحسب ككظم وصحت العين وسحب بناء على رضي الله تعالى عنه  
والنحس بالكسر أي من غير تشديد النحر الملتصق أو ما كان مطلقا من قسبا وموضع الاستدراك بالفتح النحس والظن  
والاضلال وقد خاص بالعهد بنحس خيسا وخيسا نافذ ورونتك وفلان لازم موضعه والجيفة أرواح ويخاص  
أنفه أي يرغم ويذل انتهى قاموس بتصرف فانت ترى المصنف ياتي بمعنى النحل أيضا (قوله حمينا) ذكره بعد  
الحسن لتأكيد أي ما هنا بلغنا في المنع (قوله وأميننا) وفي رواية وأميننا وهو منصوب بينت أو ثبت وأراد به  
السبحان فأراد يثبت جعلت ليصبح تسلطه على أميننا هذا المعنى كقوله متفلاسا يفاور بحما ويصح أن يكون  
وصفا لخيسا كذا في قوله وأشار به إلى أنه لا يتقرب كالسبح الذي كان من نصب (قوله أن يكون موضع) الأولى  
حذف الباء والمقصود ذكر ما بعد الموضع من الصفات (قوله ولاوطاء) الوطاء ككتاب وسحاب خلاف القطاء  
قاموس وهو يدل على أنه القراض وقد يقال أنه ما بعد النور منه فيكون من عطف الخاص (قوله ومفاده) أي  
قوله ليضرب فيوفي ووجه الاقادة أن التوفية واجبة وما لا يتأق الواجب إليه فهو واجب وهو في الحبس لا يتأق  
غالب الا بهذه اللغة والأولى ذكر هذا التعليل بعد قوله ولا يطأ ~~من أحد الخ~~ كقوله المصنف في شرحه (قوله  
ولا يمكن) بالبناء للجهول (قوله أن يدخل عليه) على تقدير من الجارية (قوله لا يحتاجه للمشاورة) عبارة  
الكمال ولا يمنع من دخول أهل وجيراه للإسلام عليه لأنه قد يفتى إلى المقصود من الإبقاء بمشورتهم ورأيهم  
انتهى وهي أولى (قوله ولا يمكن هذه طويلا) لم يبين قدر الطول والظاهر أنه موكول إلى العرف (قوله ومفاده  
الخ) لم يقدم ما يفيد أي لأنه ذكر الأقارب والجيران والزوجة ليست منهم ما ويب هذا التخلل حذف صدر عبارة  
النهر وهي وإذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته إن كان فيه موضع ستره وفيه دليل على أن زوجته  
لا تحبس معه لو كانت هي الحابسة له وهو الظاهر انتهى على من يرد أنه أن التقييد بالحابسة لم يستفد  
بما تقدم بل يفيد أن المحبس معه مطلقا بقرينة تعليق دخوله على احتياجه للجماع وعبارة المؤلف في باب  
النفقة وفي البصر من مآل الفتاوى ولو خيف عليها القصاد تحبس معه عند المتأخرين انتهى ونقله في البصر هنا  
ونقل عن الجازية مانه واستحسن بعض المتأخرين أن تحبس المرأة إذا حبس الزوج (قوله من وطء جاريته)  
مثلها الزوجة ويحصل هذا على ما إذا احتاج إلى الجماع أيوافق ما تقدم وفي الفتح وقبل منع منه لأن الجماع ليس  
من الحوائج الأصلية ووجه الجواز أن اقتضا شهوة الفرج كقتضا شهوة البطن (قوله فقيره) كالواجب والنحل  
أفاده المصنف (قوله وفي الخلاصة) مقابل ما في المصنف (قوله والألا) راجع إلى قوله ولم يجد من يخدمه  
والى قوله بكفيل فإن وجد من يخدمه لا يخرج مطلقا ~~هذا إذا لم يجد الكفيل~~ قال في الفتح وإن لم يكن له  
خادم يخرج لأنه قد يورث بوجوب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الدين مقضيا لتسبب في هلاكه انتهى (قوله  
ولا يخرج لمعالجة) لا مكانها فيه (قوله ولوله ديون) على الناس واحتاج إلى الدعوى عند القاضي (قوله خرج)  
أي القاضي يخرج به الخ (قوله إذا امتنع عن كفارة الظهار) أي مع قدرته بجر فان تأخرها بضرب الزوجة  
(قوله والانساق على قريبه) وذلك لأن حبسه بضربا أقرب له وطء مقته بعض المدة ولوم مقته أو مقراض  
عليها (قوله والقسم بين نسائه) لأن في حبسه فوت الحق والكلام على حذف مضاف تقديره وترك أو معطوف  
على كفارة سطا عليه امتنع والمراد أنه وقع منه بالتعل وقوله بعد وعظه متعلق بذلك المحذوف أي بامتنع (قوله  
ما في الوهبانية) الأولى أن يقول وفي شرح الوهبانية بيت الأصل

وان فريضرب دون قيد تأديا وحكم نكول عن طلاق منكر

فأما لما شاربها بتبديل الشطر الأخير عما ذكره المؤلف ومعنى شطر الأصل الأخير أنه إذا حلف الخصم بالطلاق  
بناء على جواز لقوله المبالا قبلين بالله فنكل الخصم فحكم القاضي لا ينفذ في منكر أنه لا يجوز فقه المذته رجا  
الاقراء بالحق ومعنى في الشطر البديل أن المحبوس إذا كان متعتلا لا يؤدي المال بطين عليه الباب ويترك له ثمة  
يلقى منها الخبز والماء انتهى وقيل الرأي فيه لقاضي وهو الذي أفاده الشارح بعد قوله وهل يطعن الباب فالأولى  
أن يذكره هنا ويقول وقيل الرأي فيه لقاضي (قوله لا إذا خاف الخ) استثناء منقطع (قوله أو يقول) أو القضي  
فانه نص في البرازية عليهما (قوله ولا يجزى) أي من ثيابه (قوله وعن الثاني يؤجره قضاء دينه) وعليه حل ما في

(صقته أن يتركه) ونحوه ليس به قراض  
ولاوطاء) ليضرب فيوفي ومفاده أنه لو حبس  
له به منع منه (ولا يمكن استد أن يدخل عليه  
للاستئناس إلا أقاربه وجيرانه) لا يحتاجه  
للمشاورة (ولا يطأ) ثون هذه طويلا  
ومفاده أن زوجته لا تحبس معه لو هي  
الحابسة له وهو الظاهر وفي المتن يمكن من  
وطء جاريته لو فيه خلوة (ولا يخرج الجوة  
ولا الجماعة ولا الحج فرض) فقيره أولى  
(ولا الحنة وجنارة ولو) كان (بكفيل)  
في الخلاء يخرج بكفيل الجنارة  
فيما في وفي الخلاصة يخرج بكفيل الجنارة  
أصوله وفروعه لا غيرها م وعليه التسوي  
(ولو من مرضا أضاء ولم يجد من يخدمه  
يخرج بكفيل والألا) به يفتى ولا يخرج  
لمعالجة ~~سبب بل ولا يتكسب فيه~~  
ولوله ديون خرج ليضام ثم يحبس ثانية  
(ولا يضرب) المحبوس إلا في ثلاث إذا امتنع  
عن كفارة الظهار والانساق على قريبه  
والقسم بين نسائه بعد وعظه والضابط  
ما يورث بانذاره لا إلى خلف أشباه قلت  
ويراد ما في الوهبانية  
وان فريضرب دون قيد تأديا  
وتطمين باب الحبس في العنت يترك  
(ولا ينفذ) إلا إذا خاف فزاره فيقيد  
أو يقول إلى حبس الأوص وهل يطعن  
الباب الرأي فيه لقاضي برأية (ولا يجزى  
ولا يؤجر) وعن الثاني يؤجره قضاء دينه



الحديث انه باع حرًا في دينه أي أجره بجزء (قوله لا قاضي فيه) بأن ملت أو عزل اه منح (قوله لازمه لئلا ينهارا) لأن ملازمته تتعلق به وليس له أن يمنع عن الكسب والدخول في بيته وإلى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لصاحب الحق اليد واللان أراد باليد الملازمة وباللسان التقاضي على وجه العطف والمنع عما ذكر انما يشترط بالولاية ولا ولاية عليه بخلاف القاضي فان له ولاية المنع والحبس انتهى منح (قوله بأن العبرة في ذلك لصاحب الحق) قال المصنف ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لأن القاضي يعين مكان الحبس عند عدم إرادة صاحب الحق أمّا لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك والله تعالى أعلم انتهى (قوله ينبغي الخ) عبارة الجوى قالوا ينبغي أن لا يجاب فيما إذا طلب حبه في مكان المصروف أو في المكان الذي يسمى في ديوان بالعرفانة انتهى (قوله نصيبا للمنة) على أنه مذهب من المصنفين ولا يجعلون مع الرجال والظاهر أنه يفرد كل خنق جعل مستثنى (قوله ولو دنا) ظاهره أنه لا يجيب في أقل منه (قوله بطلب المذموم) قيد لا بد منه فلا يجيب به بدون طلبه إلا في قول شرح جوى (قوله لم يجلب حبه) لأنه حيث أقرت بين عدم مطالته بخلاف ما إذا ثبت بالبيعة انتهى جلي (قوله بل بأمره بالأداء) ينبغي أن يقيد هذا بما إذا لم يتمكن القاضي من أداء ما عليه بنفسه وذلك كما إذا دعى عيناً في يد غيره أو دعيته بغيره أو دعيته بغيره من أنم التي في يده أو دعيته عليه بغيره من أنم التي في يده وذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للقاضي أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه يدفعه إلى المالك غير محتاج إلى أمره بدفع ما عليه وقد قالوا إن رب الدين إذا غفر بحسن حقه له أن يأخذه وإن لم يعلم به المديون فالقاضي أولى به وتبعه الجوى وغيره (قوله فان أبي حبه) أي إذا دعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه (قوله وعكسه السرخصي) لأنه إذا ثبت بالبيعة ترجماء يعمل ويقول ما علمت أن على ديني إلا الساعة فإذا علمت قضيت ولا يتأني ذلك في الإقراراء جلي (قوله وسوى بينهما في الكثرة) أي في عدم تجهيل حبه لأنه لا يمكن أن يوفى فلا يجلب حبه قبل أن يتبين حاله بالأمر والمطالبة بذلك انتهى جلي (قوله في أول مرة) أي من إبانته بعد الأمر بالدفع (قوله والثالثة) أي من مرآت الأباء ولا وجه لذلك الثالثة بعد الثانية إلا أن تكون الواو بمعنى أو إلى التحصيل (قوله فليكن التوفيق) هذا التوفيق لا يظهر في القول باتية ولا على ما قاله السرخصي لأنه لا يمكن جعل حبس المقر لا المذكر فلا يظهر أن يقال يجلب حبس المقر في الثانية والثالثة ولا يجلب حبس المنكر في الأولى والظاهر أن ما في المتن قول رابع ولم يذكر حكم التكرار وأما في البصر حيث قال وما في تهذيب القلانسي وهو إذا ثبت الحق باقرار أو بحكم بذكره أو بينة فطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حبه أمر يجيبه في كل عين يقدر على تسليمها وفي كل دين لازمه بدلا من مال كفن المبيع وبدل الفرض والمقصود ونحوه أو بالتزامه بعد كماله والكنالة أولى كما لا يخفى ولتعمل الحكم بالنكول بخلاف من قيد ثبوت الحق بالبيعة أو بالإقرار انتهى وكلام التهذيب مبني على القول بالتسوية بين البيعة والإقرار (قوله ويجيب المديون) أطلقه فشمع الحزامديون والعبء المأذون والعبي المحجور فانهم يجيبون لكن العبي لا يجيب بدين إلا بتلا ليل يجيب والده أو وصيه فان لم يكن أو نأمر القاضي رجلا جميع ماله في دينه بجزء من البرازية (قوله هو بدل مال) دخل فيه بدل المفسوب ونعمان المتدمات مع أنه فيها لا يجيب إذا دعى الفقر مكي عن النهر (قوله أو ملتزم به) يدخل فيه ما التزمه بعد الصلح عن دم العمد والخلع مع أنه لا يجيب فيها إذا دعى الفقر انتهى مكي عن النهر وما ذكره الشارح عبارة القدوري وقد عدل حافظ الدين كما صنف عنها المأزم عليها قال أبو السعود فما كان ينبغي فهو يتنكة العدو بعزجه العبارتين فليست مثل (قوله مثل الثمن) أي غير المبيع ولو قبل قبضه أو كان على البائع بعد فسخ لبيع باقالة أو خيار وكذا رأس مال السلم بعد الإقالة (قوله ولو لمصلحة كالاجرة) الواجبة لأنها من المنافع انتهى بجزء (قوله ولو دعى) يرجع إلى الثمن والقرض قال في البصر أطلقه فأفاد أن المسلم يجيب بدين الذي والمستأن وعكسه انتهى (قوله والمهر المجهل) أي ما شرطه تجهيله أو تعرف مكي عن النهر وهذا ما عليه انتهى فلا يجيب في المؤجل ويصدق أي في الأصار وقابله ما في الأصل أنه لا يصدق فيه في الصداق بلافصل بين وجهه ومجهله (قوله وما لزمه بكفالة) فلا يصدق في دعوى الأصار لأن التزمه باختياره دليل يساره إذا الظاهر أنه لا يلتزم إلا ما يقدر على أدائه انتهى مكي عن البرهان (قوله ولو بالدين) أخذه من عموم الكفالة قال صاحب النهر ولم أره صريحاً (قوله أو وكفيل الكفيل) الأولى التحصيل بالو أو ليفيد أنه حبس الجميع قال في البصر وأشار المؤلف إلى حبس الكفيل والأصل

(وإذا قام بين يدي صاحب الحق اهانة) له ولو كان يملك لا قاضي فيه لأنه لا يملكها ولو كانا حتى يأخذ حقه جوى آخر القناري (وتعين مكانه) أي مكان الحبس عند عدم إرادة صاحب الحق (للقاضي إلا إذا طالب المذموم مكانا آخر) فيجيبه لذلك قنية وأفق المصنف تبعاً للقاري الهـ داية بأن العبرة في ذلك لصاحب الحق لا القاضي انتهى وفي النهر ينبغي أن لا يجاب لو طلب حبه في مكان المصروف ونحوه فروع في البصر من المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نصيبا للمنة (وإذا ثبت الحق للمذموم) ولو دنا وهو سدس درهم (بيينة مجلب حبه بطلب المذموم) ظهور المطلب بالكاره (والا) يثبت بيينة بل باقرار (لم يجلب) حبه بل بأمره بالأداء فان أبي حبه وعكسه السرخصي وقوى بينهما في الكثرة والدور واستفاد منه الزباني والأول مختار الهـ داية والوقاية والجمع قال في البصر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفي حنية المذموم لو ثبت بيينة يجيب في أول مرة وبالإقرار يجيب في الثانية والثالثة دون الأولى فليكن التوفيق (ويجيب) المديون (في) كل دين هو بدل مال أو التزم به قدره وجميع وماتق منيل (الثمن) ولو لمصلحة كالاجرة (والقرض) ولو لذمى (والأمر المجهل وما لزمه بكفالة) ولو بالدين أو كسبيل الكفيل وإن كفوا برأية لاه التزمه به فقد ظاهراً



وهذا هو المقدم خلاف الفتوى فاضحان  
 لتقديم المتن والشروح على الفتاوى بحسب  
 ما ينفذ في هذه الاختيار ليدل الخلق هنا  
 خطأ قنينة وزاد القلانسي أنه يجب أيضا  
 في كل عيب يقدم على تسليحها كالعين المصوبة  
 (لا يجب) (في غيره) أي غير ما ذكر وهو  
 تسع موبد لخلع ومقصوب ومتناب ودم  
 عمد وعنف وحظ نريك وأرض جناية ونفقة  
 قريب وزوجة وموكل مهر قلت ظاهره  
 ولو بعد طلاق وفي نفقات البرازية ثبت  
 اليسار بالاختيار هذا بخلاف سائر المديون  
 لكن أفتى ابن نجيم بأن القول به بينه عالم  
 يثبت فناء فرائجه ولو اختارنا قال المديون  
 ليس يدل مال وقال الدائن أنه ممن متاع  
 قال القول للمديون عالم يبرهن رب الدين  
 طرسي بجنا وأفتى في النهر فرع  
 لا يجب في دين موجب وكذا لا يمتنع من  
 السر قبل حلول الاجل وان بعدولة السر  
 معه فاذا حل منه منه حتى يوفيه به أتع  
 وقت مناه في الكفالة (ان اذى) المديون  
 (الفقر) اذا الاصل العسرة (الآن يبرهن  
 ضربه على غناه) أي قدرته على الوفاء ولو  
 باقتراض أو بتقاضى غيره (فجيبه) حيث  
 (بما رأى) ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات  
 المدة ط قال أبو حنيفة اذا ~~كان~~ ان المهر  
 معسوقا بالعسرة لم أحسبه وفي الخاتمة  
 ولو فقره ظاهرا لم منه عاجلا وقبل يثبت  
 على افلاسه وخلي عليه نهر وفي البرازية  
 قال المديون حلقه أنه ما يعلم ان مهر  
 أجابه القاضي فان حلف جبهه بطله وان  
 فكل خلاه وأقره المصنف وغيره

معا الكفيل بما التزمه والاصيل بما التزمه بدلا عن مال والكفيل بالامر بحسب الاصيل اذا جيس كذا في المحيط  
 وفي البرازية يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا انتهى (قوله وهذا)  
 أي الحبس في الاربعة المذكورة في المصنف ولا يصدق في دعوى المقر (قوله خلافا لفتوى قاضيان) حيث  
 رجع الاقتصار على أنه لا يجب الا في ثمن المبيع والمقرض انتهى - على فلا يصدق في دعوى الاعسار فمما وجعل  
 المهر وما التزمه بكفالة من القسم الثاني الذي لا يجب فيه اذا ادعى الفقر وقيل القول للمديون في الكل وقيل  
 يحكم الزى الا في النفقة والعلاوية والعينية لانهم يتكفون في لباسهم مع فقرهم وساجتهم والى بالأكسر  
 الهبة والجمع أزياء ومعه الكرايم في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية انتهى ووجه الحبس في هذه  
 الاشياء وان ادعى العقراء اذا ثبت المال في يده ثبت غناه والمراد بان في اليسار والا فالدين قد يكون دون  
 التصاب ويجب به بعد في اذا دخل المال في يده ثبت قدرته على ايفائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه من عقد  
 التزمه كالمهر والكفالة ثبت أيضا لان اقله على مباشرة ما يلزم ذلك المال دليل القدرة عليه فيجبه ولا يجمع  
 قوله اني فقير لانه كالمناقص لوجود دليل اليسار ولا يجب فيه فمما هذا أفاده الكمال وقد اعتبر في هذه العلة الحال  
 الغالب والاقتضاء فعل ما ذكر مع الاحتياج والاحكام تناط بالغالب ولا يفي على النادر حكم (قوله ثم هذه  
 في الاختيار ليدل الخلق هنا) أي فيما يجب به وان ادعى المقر (قوله وزاد القلانسي) أي في تهذيبه وقد ذكرنا  
 عبارته (قوله كالعين المصوبة) ومنها الأمانة اذا امتنع الامين من دفعها غير متع عليها كما فاته يجب عليها  
 وصارت مفعولية انتهى بحر (قوله ومقصوب) تقدم من التهذيب جبهه وفي المنع عن أنفع الوسائل جعل  
 ذلك في الاقرار بالغصب أي لافي الميث بالبرهان ونصه وفي أنفع الوسائل قوله ويدل المقصوب معناه اذا اعترف  
 بالغصب وقال انه فقير وقال المقصوب منه موصر هكذا ذكره القناني وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير فمما  
 نقلناه عنهم انتهى (قوله ومتلف) أي ويدل متلف وكذا يفتقر في المعطوفين بعده (قوله ولو بعد طلاق) أي وقد  
 اجل اليه وحل به (قوله بالاخبار هنا) أي في النفقات فان سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار بحر (قوله  
 بخلاف سائر المديون) أي باقي المديون غير دين النفقة حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان قال الكمال فان شهد  
 شاهدان عنده انه قادر على قضاء الدين أبدي حبه وان قالوا انه ضيق الحال أطلقه وهذا فيما لم يقبل في دعوى  
 الفقر أما ما يقبل فيه دعواه فلا يجب الا اذا ثبت يساره (قوله ما لم يثبت غناه) أي فعبر بالثبوت والتمسك بأن  
 يكون بالثبوت ويمكن أن يقال ان الثبوت في دين النفقة يكون بالاخبار وفي غيره بالاشهاد فعبارة غيره مينة  
 (قوله فالقول للمديون) فلا يجب ان ادعى المقر الا أن يثبت غناه (قوله في دين موجب) ظاهره ولو الاجل  
 قريبا لا يفتقر قبل السفر (قوله وان بعد) أي السر بحيث يحل الاجل قبل قدومه (قوله اذا الاصل  
 العسرة) في حق كل أحد لانه خلق هدم المال فتح والمذى يدعى امر اعراضا وهو الفنى فلم يقبل منه الابينة  
 بحر (قوله أي قدرته على الوفاء) أشار به الى انه ليس المراد بالفنى غنى الزكاة (قوله ولو باقتراض) أي  
 لو وجد المديون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم فيجب ان يسر براء الظلم وقد ثبت ظله بوجوه من يقرضه  
 حوى (قوله أو بتقاضى غيره) أي اذا علم القاضي عسره لكن له مال على آخر فاته يتقاضى غيره فان  
 جيس غيره الموصر لا يجب به انتهى برازية وقياس ما مر أنه لو لم يتقاضى الدين من غيره يجبهه وان علم عسره  
 لقدرة على الوفاء وهذا لانه اذا كان بالقدرة على الاقتراض ~~يكون~~ موصرا فعلى وقاد يسه من غيره أولى  
 اه حوى (قوله حيثئذ) أي حين اذ قام البرهان في القسم الثاني وفي الاول ولوج ادعاء الفقر هذا  
 ما يعطيه كلام المؤلف وفيه انه باقامة البرهان ثبت يساره وثابت اليسار يوجب جبهه فعله في القسم الثاني ما اذا  
 لم يتم الطالب برهانا فادعى المطلوب الفقر فيجبهه حيثئذ بما رأى (قوله بما رأى) فان غلبه على ظنه أنه  
 لو كان له مال فترج عن نفسه سأل عنه وأطلقه حوى لانه للضرر والتسارع الى قضاء الدين وأحوال الناس  
 فيه متفاوتة بحر (قوله هو الصحيح) وقدره في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن بأربعة وفي  
 رواية الطحاوي بنصف حول انتهى (قوله لم أحسبه) عبارة الامام لا أحسبه انتهى أي لا احكم بجبهه وظاهره  
 ولو في الاشياء الاربعة (قوله ولو فقره ظاهرا) أي انه غير مشكل أما المشكل فلا تقبل بينة الاعسار بعد الحبس  
 الا بعدة في المدة المفوضة الى رايه أفاده الحوى عن الخاتمة (قوله وفي البرازية الخ) انما يظهر في القسم الاول  
 أما الثاني فيصدق في دعواه المقر ولا يجب فلا حاجة الى الصلح (قوله وان ~~يكون~~ خلاه) ولو قبل



الحبس فغ (قوله قلت الخ) مرتبط بقوله جارأي (قوله ان الرأي لمن له ملكة الاجتهاد) تبع المؤلف فيه القهستاني  
أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا ام حلي (قوله والا على ما يظهر) قدم عن الخاتمة أن  
قوله ان كان ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل بيته على افلاسه وعلى سبيله (قوله لا وجوبا) فبعد مضي المدة التي  
يطلب على القاضي فيها انه لو كان معه مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يقم المدعي بنسبة يساره من غير حاجة الى  
السؤال فتح (قوله من جبرانه) أي أو أصدر قاضيه وأهل محله حوى (قوله ويكتفى عدل) لان ما يبيده الاخبار  
يكتفى فيه بقول الواحد كالأخبار بالتوكيد والازل حوى عن الخاتمة والاثان أحوط كذا في الشارح قوله  
بغية دائن) فلا يشترط لسماعها حضور رب الدين وكيفية ان يقول الخبر ان حاله حال المعسرين في نفقته  
وكسوته وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلاينة ام يجوز وفي أنفع الوسائل أن الافراج لمضى المدة مع  
اخبار واحد بحال الحبس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى انه معسر انتهى  
من (قوله وأما المستور الخ) وأما القاسق فلا يقبل خبره بجر (قوله بجنا) استضمنه الحوى وصاحب البر  
(قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يعني عنه قوله سابقا بغية دائن (قوله الا اذا تنازع في البسار والاعسار) أي  
في شرط لفظ الشهادة فلا يستلزم راجع الى قوله ولا لفظ الشهادة كما هو من شرح القهستاني وكذا قبول خدم  
الواحد انما يقبل عند عدم التنازع والا فلا بد من البيعة كما في البحر عن السراج والظاهر أنه يشترط حضور  
الخصم عند التنازع أيضا لتمام البيعة في وجه الخصم (قوله قلت لكننا الخ) لا وجه للاستدلال ولو جعله عند  
ذكره بعد قوله لا وجوبا كان أظهر وقد فعل كذلك صاحب أنعم احوال (قوله وهي ليست بحجة) في البحر عن  
أنفع الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعسار بعد البسار أمر حادث فتكون شهادته بأمر حادث  
لا بالنبي فيه عليه السلام وفي الوافي فيه أن اليهود يقولون انه ضيق الحال كثير العيال وهذا ليس في  
(قوله خلاه) أي أطافه من الحبس لان عسرته ثبتت عنده حتى المطر الى الميسرة فلا ية تجب به بعده يكون  
ظاهرا (قوله مال يتيم) يعني ولو كان الوصي حاضرا نهر أو الولي مكي (قوله ووقف) قاسم صاحب البحر على  
مال التيم وتبعه من بعده عليه (قوله قبل تنليه) أسقط جله بعد هذه ولا بد من ذكرها وهي رأي الحبس أن  
يخرج حق يقضى بافلاسه كما في البحر وغيره (قوله يريد تناوبل حبسه) اتفاقا كما يدل عليه تعميم الاشياء الاتي  
بعد (قوله وقدره) يؤخذ منه معرفة ثبوت الدين وقالي في البصرة ان كان القاضي يعلم بالدين ومداره وصاحبه الخ  
(قوله أو كفيلا) أي ثقة بالمال والنفس بجر عن الخاتمة (قوله الا اذا ثبت اعساره) ولو بغير واحد أو بظهور حاله  
عنده كما سلف (قوله في غيبة خصمه) أي وقد علم وعلم الدين وقدره أي وان لم يرد التحويل على الحبس بقيته  
وقائمه ذكر هذه العبارة افادته هذا التعميم كما أشرنا اليه (قوله لان الثلاثة الخ) هذا يشهد انه لا يجب به قبل  
الثلاثة فلا فائدة في ذكر اليهودين (قوله شربت) أي عينت وجعلت (قوله لا بلاه الاعذار) أي لا اختبار  
ذوي الاعذار أي لا اختبار حال من ادعى الاعذار ويحتمل أن الهمزة للسلب والابلا بمعنى الافناء أي لازالة  
الاعذار يعني انه لا عذر له بعد هذا الثلاثة تبلى الاعذار وتنتهي (قوله وسبي غنائه في البحر) قال المصنف  
والشارح هناك والقاضي يحبس الحر المدين لبيع ماله لدينه وقضى دواهم دينه من دواهمه يعني بالأمر  
وكذا لو كان دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استصفا فالأخذ في التمنية لا يبيع القاضي عرضه  
ولا عساره للدين خلافا لما فيه أي بقوله ما يبيده مما قد ينفي اختيار وصحة في تعميم القديري ويبيع  
كل ما لا يحتاجه للعالم انتهى وفي القهستاني وان كان له ثياب يلبس او يمكن أن يبيع بأقل منها يبيدها  
ويؤذى سوى ما يشرى مما يبيده وكذا المالك انتهى ولا يواخره في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لو كان له  
على أجرة أو ذي سوى قوته وقوت عياله كافي للمغنى وغيره اه (قوله ولم يمنع غرماء عنه) مرتبط بقوله المصنف  
سابقا وان لم يظهر له مال خلاه (قوله على الظاهر) أي من رواية وهو قول الامام وقال بالمنع عنه ان يكونه منظارا  
بانظار الله تعالى وهو أقوى من انظار العبد بالتأجيل ومعه لا لزوم للامام ان ينظر الى قدرته على الايفاء  
وهو يمكن كل حين فلا زومه كمالا يحضيه والدين حال بحلاف لاجل فانه لا مماناة له قبل ضيقه ووكان  
المدين قادرا فظهر الفرق وبطل القياس (قوله فلا زومه) أحسن القول في الملازمة ما روى عن محمد  
انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على أهله ولا من القضاء ولا من الوضوء



والخلاصة أنه لا يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن أحب والصحيح أن الرأي فيه صاحب الدين أن شاء لا يلزمه  
بغيره وان شاء بغيره ولا عبرة برأي المدين (قوله لا يلبس) لأن اللبس ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الكسب  
في يده لئلا يلزمه لا تفيد ولا يمنع من دخول بيته لغائط وغذاء الا اذا اعطاه الدائن الغداء وأعد له مكانا  
لغائط وان كان على المدين السعي ولا يمنع من ذلك لازمه الا اذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فله منعه  
من السعي وليس له أن يجلس في الشمس أو على الثلج أو في مكان يتضرر به (قوله ويستأجر المرأة) أراد بيان  
ملازمة المرأة والاستقرار ليس يلزم بل المصار على ملازمة المرأة لها قال في البحر وملازمة المرأة أن يلزمها  
امرأة فان لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس  
له غير ذلك ثم قل عن التواقات له عليها حتى لا أن يلزمها أو يجلس معها أو يقبض على ثيابها لأن هذا ليس  
بحرام فان هربت إلى خربة أن كان يأمن على نفسه ويدخل عليها ويحبسها دون غيرها دأما يحفظ نفسه لأن له  
ضرورة في هذه الخلوة كما قال الواقفين هرب بمتاع انسان ودخل داره أن يدخل عقبه لئلا يخذله انتهى (قوله  
الاضرر) أي بين بأن لا يمكنه من دخول داره فيقتضيه بدفع الضرورة بغير (قوله وكلفه في البرازية الخ)  
مبارتها ان كان في ملازمته ذهاب قوته كلفه أن يقبض كلفه لا بنفسه ثم يحل نفسه (قوله لقياءها على الخ)  
فلا تقبل ما لم تأيد بغيره وهو الحبس وبعد مضي المدة تأيدت اذا اظهر أنه لو كان له مال لم يحمل ضيق السجن  
ومرارته (قوله وصححه عزى زاده) وصاحب النهاية وهو ما اختاره عامة المتأخرين كما في الهداية (قوله وصححه  
غيره بولها) وبه أفنى محمد بن الفضل واسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد  
وأعاد الضمير وتنشأ على الرهان باعتبار أنه يئنه (قوله والمقول عليه رايه) قال في الحاشية وينبغي أن يكون مفوضا  
إلى رأي القاضى ان علم أنه وقع لا يقبل يئنه قبل الحبس وان علم أنه قبل يئنه وفسر الطرسوسى الوقاحة  
بالاغلاط على الذى فى القول واللين بالانطاف فيه (قوله فان علم الخ) بقى ما اذ لم يعلم من حاله شيئا والظاهر  
أنه لا يقبلها سوى (قوله لأن اليسار عارض) فيئنه معها زيادة علم (قوله فتقدم) الأولى حذف الفاء (قوله وقع  
بجنا) عبارة الله لم لأن يدعى الذى أنه موسر وهو يشول اعسرت وأقام يئنه بذلك تقدم لأن معها علما بأمر  
سار وهو حدوث ذهاب المال وقال في التهرى ويغنى أن يكون معنى المسألة أنه بين سبب الاعسار وشهدوا به  
انتهى (قوله واعتمده في التهرى) ورد على أخيه رده على الكمال بأنه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار  
بعد الاعسار (قوله ان لم يبينوا) أي شهود اليسار عند المعارض (قوله قيات) لأن المتصور منها دوام الحبس  
عليه وفي الحاشية فان شهدوا أنه موسر قادر على قضاء الدين جاز و<sup>في</sup> ولا يشترط تعيين المال انتهى وفي  
البرازية ولا يشترط بيان ما به اليسار انتهى (قوله والا) بأن يئنه مقدار ما يملك (قوله لأنها قامت للمحبوس)  
بأثبات ملكه لهذا القدر وفيه أنهم علوا قبول يئنه اليسار بأن الشهود شهدوا على قدرته على قضاء الدين  
والقدرة عليه انما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك ليكون قدر الدين مهلوما في نفسه  
فاذا قلت لأجل هذا المنة فمن كيف لا تقبل اذا صرحوا به وقد يقال أنه يقتضى الضمى ما لا يقتضى  
في التصدي (قوله وأبد حبس المارس) أي في القيد (قوله أنه يساع ماله) رلوعر وضاعفارا (قوله فلا يئنه  
حبسه) بل يساع عليه ما يوفى به دينه (قوله ولا يحبس الخ) مراده أن النفقة الواجبة المجتمعة داخله تحت قوله  
لا في غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر إلا أن تثبت المرأة يساره مخ (قوله ان ادعى الفقر) والقول قوله مع يئنه  
مخ (قوله بل يحبس الخ) اضربا انتقالا ولا يحبس عند الايام الا اذا كان موسرا (قوله اذا برهنت على يساره  
بأبها) مكتر مع قوله حتى لو برهنت على يساره ثم هذه العبارة ذكرها المصنف بعد قوله لا اصل في دين فرعه  
فتدبرها المؤلف ووضعه هاهنا لزيادة التثام لها بما قبلها (قوله أن يئنه عليه ما) أي على الزوجة والولد لأنها  
لحاجة الوقت وهو بالمتع قصدا ماله فيحبس له دفع الهلاك عنه ألا يرى أن له أن يدفعه الأب بالقتل اذا أشهر  
السيف عليه ولم يمكنه دفعه إلا به سوى قال الكمال ويتحقق الامتناع بأن تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض  
النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كذا في القاضى ذلك فأما مجرد فرضه الوالت حبسه لم يحبسه  
لأنه القوي يستحق بالظلم وهو بالمتع بمد الوجوب ولم يتحقق له (قوله أو على اصوله) ذكرها وانما وان علوا بغير  
(قوله وفروعه) وان سفلوا بغير (قوله وظاهره يئنه) أي بالزوجة والاصول والفروع (قوله الا في ثلاث)

لا لئلا الآن يكسب فيه ويستأجر المرأة  
مراة تلازمه ما قبله فرغ لو اختارها لمحبوب  
الحبس والطالب الملازمة في حجره ما دابة  
يحبس الطالب الاضرد وكلفه في البرازية  
بكتفيل بالنفس والطالب الملازمة بلا امر  
فاحش لومة تراجعه (ولا يقبل برهانه على  
افلاسه قبل حبسه) اقباه على الذي  
وصححه عزى زاده وصححه غيره قبولها  
والقول عليه رايه كما ترخان علم اعساره  
قباه بالالا نهر فاحفظ (ويئنه يساره  
أحق) من يئنه اعساره بالقبول لأن اليسار  
عارض والبيئات لا تثبت نعم لو بين سبب  
اعساره وشهدوا به فتقدم لا يثبتها أمرا  
عارض فصححنا واعتمده في التهرى وفي القنية  
ان لم يبينوا مقدار ما يملك قلت والالم يمكن  
قبولها لأنها قامت للمحبوس وهو منكر  
والبيئته متى قامت للمحسور لا تقبل (وأبد  
حبس الموسر) لأنه جزاء الظلم قلت وسجى  
في البحر أنه يساع ماله لئنه عندهما وبه يئنه  
وحيث فلا يئنه حبسه فتدبره (ولا يحبس  
لما مضى من نفقة زوجته وولده) ان ادعى  
المقروان نفى بها لأنها ليست بدل مال  
ولا لئنه بغيره على ما ترحى لو برهنت على  
يساره حبس يطلبها (بل يحبس اذا) برهنت  
على يساره بطالبها كالمولى (أي أن يئنه  
عليها ما) أو على أصوله وفروعه فيحبس  
احياءهم بغير قلت وهل يحبس لغيره لو أبى  
لم أره وظاهره رتقيدهم لا أكثر ما ترعن  
الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يئنه

وعدها اذا امتنع عن الاتفاق على قريبه اى والقريب غير الاصول والقروع لانهم لا يدخلون في الاقارب  
ولا تفرض لاحد من الاقارب الاذى الرحم المحرم (قوله قناتر عند الفتوى) أقول لا يدل عن المصريح الى  
التقييد المأخوذ من ذكر العدد (قوله بدين الصغير) أى بسبب امتناعه عن قضاء الدين المترتب بذمة الصغير فأداه  
في المنع عن السراج وفي البحر لا يجبس الصبي على دين الاستهلاك وله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له ثب  
ولا وصى والرأى الى القاضي فيأذن في بيع بعض ماله للايفاء وان كان له ثب أو وصى فانه يجبس ان امتنع من  
قضاء دينه من ماله ولا يجبس الصبي الا بطريق الأدب حتى لا يتجاسر على مثله اذا باشر سيديا من أسباب  
التهدي قصد اتماما اذا كان خطأ فلا كذا في البوط (قوله لا يجبس أصل الخ) لانه عقوبة ولا يستحق الوالد عقوبة  
لاجل الولدان التأخيف لما كان حراما حرم الجبس لانه موقه كمال والمراد بالاصل ما يعم الجذب اتم وفي المحظ  
ولا يجبس الابوان والجدان والجدتان الا في النكحة لولدهما انتهى وقيد بالاصل لان الولد يجبس بدين أصله  
ويجبس القريب بدين قريبه كما في النكاحية (قوله بل يقضى القاضي الخ) قال في البحر وطاهر اطلاقهم أنه لا فرق  
بين المومر والمعسر ولكن ينبغي أن ينتبه شئ وهو أنه اذا كان مومرا وامتنع من قضاء دينه وقدمه قداما لا يجبس  
فالقاضي يقضى دينه من ماله ان كان من جنسه والاباءه القاضي كيه مال المعسر من الممتنع عن قضاء دينه  
والصحيح عندهما يبيع عقاره كمنقوله انتهى (قوله من عين ماله) أى ان كان الموجود من جنس حق الدائن (قوله  
أو قيمته) أى ان لم يكن من جنس حقه (قوله ولا يـ تخف قاض) ولو بعد ذر عناية بخلاف الوصى حيث يملك  
الاباء الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضى الموصى بذلك دالة على تجزؤه وبخلاف المستعير فان له الامارة  
ان شرطها لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وقيد المصنف باستخلافه قاضيا بالخرج التوكيل والاباء  
فان لقاضى ذلك بلا اذن السلطان بخلاف استخلاف القاضي لان المستخلف يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصى  
يكون فوق الفساد في القضاء أكثر قوله اذ ادعوا الى (قوله في الخليفة بين كونه موافقا لمذهبه أولا ثم  
واذا أمر القاضي الخليفة أن يسمع القضية والشهادة ولا يكتب الا قراره) يتلوع الحكم بفعل ما أمره للقاضي  
وايسر له أن يحكم وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في استخلاف قاض فخر رجلا وادن له في الاستخلاف  
جازه الاستخلاف ثم وثقه وفي البرازية والنائب يقضى باسمه واعد الفصل والدا القاضي يقضى باسمه واعد  
النائب انتهى (قوله لا في المصريح) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله فان قاضى القضية) دالة ان قوله يملكها  
(قوله تغليد او عزلا) بيان للاطلاق (قوله فانه يستخلف بالتفويض) بشرط أن يكون المستخلف مع الخطية  
أما اذا لم يكن معها فلا لان من شرائط افتتاح الجوه بخلاف من سبقه الحدث فاستخلاف من لم يشهد الخطية  
حيث يجوز لان المأمور به ما بان وليس ينتفع والخطية شرط الاقتراح وقد وجد في حق الاصل انتهى فتح (قوله  
للاذن دلالة) لانه اتوقفته لو عرض في وقته ما يمنعه بثبوت الى خلاف معلوم أن الانسان غرض الاعراض  
فكان المولى له اذنه في الاستخلاف دلالة فتح ولا يمكن انظار الامام الاظم لانهم لا يمكن التأخير عن اوقت  
بخلاف تأخير سماع الخصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم فانه ان جرحا وطاهره جوار الاستخلاف  
وان لم يكن سبق حدث كما اذا عرض الخطيب ايسر له لاستخلاف ابتداء الايمان اه أى من غير سبق حدث أما اداسقه حدث  
ملا خسرو) من أن الخطيب ايسر له لاستخلاف ابتداء الايمان اه أى من غير سبق حدث أما اداسقه حدث  
فيجوز لجوز الاستخلاف في الصلاة ضرورة كذا ذكره في شرحه (قوله وقدمه رضى الجمعة) قال في البحر وقد صرح  
العلامة محب الدين بن جرباش شيخ شيخنا في الجمعة في تعداد الجمعة بأن اذن السلطان باقامة الخطبة بشرط أول  
مرة لا باني فيكون الاذن من صاحب التولية انظار الخطيب واقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لـ خطيب اه  
(قوله بغير تفويض منه) أى من السلطان منح (قوله كوكيل وكل) أى باذن فانه لا يتصرف بغيره وبغيره  
بموت الموكل بغير (قوله ولا يـ بورت السلطان) قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وأمره فهم على حالهم  
اتهى (قوله بل بعزله) أى بعزل السلطان (قوله واعتمده في الدرر) أى في متها حيث قال ولا يعزل أى نائب  
القاضي بخروجه أى القاضي عن القضاء وقال في الملتقى فتابه لا يعزل بعزله ولا يجوز له هو نائب السلطان  
الاصل انتهى فالصحيح يرجع الى عدم عزل النائب بموت القاضي أو بعزله (قوله وتما في الاشياء) قال فيم اقتصر  
من ذلك اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل

فأتمل عند الفتوى ونسب حاس الولي  
بدين الصغير (لا) يجبس (أصل) وان  
(في دين فرعه) بل يقضى القاضي دينه من  
عين ماله أو قيمته والصحيح عندهما يبيع  
عقاره كمنقوله (قوله لا يجبس أصل الخ) لانه عقوبة ولا يستحق الوالد عقوبة  
لاجل الولدان التأخيف لما كان حراما حرم الجبس لانه موقه كمال والمراد بالاصل ما يعم الجذب اتم وفي المحظ  
ولا يجبس الابوان والجدان والجدتان الا في النكحة لولدهما انتهى وقيد بالاصل لان الولد يجبس بدين أصله  
ويجبس القريب بدين قريبه كما في النكاحية (قوله بل يقضى القاضي الخ) قال في البحر وطاهر اطلاقهم أنه لا فرق  
بين المومر والمعسر ولكن ينبغي أن ينتبه شئ وهو أنه اذا كان مومرا وامتنع من قضاء دينه وقدمه قداما لا يجبس  
فالقاضي يقضى دينه من ماله ان كان من جنسه والاباءه القاضي كيه مال المعسر من الممتنع عن قضاء دينه  
والصحيح عندهما يبيع عقاره كمنقوله انتهى (قوله من عين ماله) أى ان كان الموجود من جنس حق الدائن (قوله  
أو قيمته) أى ان لم يكن من جنس حقه (قوله ولا يـ تخف قاض) ولو بعد ذر عناية بخلاف الوصى حيث يملك  
الاباء الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضى الموصى بذلك دالة على تجزؤه وبخلاف المستعير فان له الامارة  
ان شرطها لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وقيد المصنف باستخلافه قاضيا بالخرج التوكيل والاباء  
فان لقاضى ذلك بلا اذن السلطان بخلاف استخلاف القاضي لان المستخلف يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصى  
يكون فوق الفساد في القضاء أكثر قوله اذ ادعوا الى (قوله في الخليفة بين كونه موافقا لمذهبه أولا ثم  
واذا أمر القاضي الخليفة أن يسمع القضية والشهادة ولا يكتب الا قراره) يتلوع الحكم بفعل ما أمره للقاضي  
وايسر له أن يحكم وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في استخلاف قاض فخر رجلا وادن له في الاستخلاف  
جازه الاستخلاف ثم وثقه وفي البرازية والنائب يقضى باسمه واعد الفصل والدا القاضي يقضى باسمه واعد  
النائب انتهى (قوله لا في المصريح) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله فان قاضى القضية) دالة ان قوله يملكها  
(قوله تغليد او عزلا) بيان للاطلاق (قوله فانه يستخلف بالتفويض) بشرط أن يكون المستخلف مع الخطية  
أما اذا لم يكن معها فلا لان من شرائط افتتاح الجوه بخلاف من سبقه الحدث فاستخلاف من لم يشهد الخطية  
حيث يجوز لان المأمور به ما بان وليس ينتفع والخطية شرط الاقتراح وقد وجد في حق الاصل انتهى فتح (قوله  
للاذن دلالة) لانه اتوقفته لو عرض في وقته ما يمنعه بثبوت الى خلاف معلوم أن الانسان غرض الاعراض  
فكان المولى له اذنه في الاستخلاف دلالة فتح ولا يمكن انظار الامام الاظم لانهم لا يمكن التأخير عن اوقت  
بخلاف تأخير سماع الخصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم فانه ان جرحا وطاهره جوار الاستخلاف  
وان لم يكن سبق حدث كما اذا عرض الخطيب ايسر له لاستخلاف ابتداء الايمان اه أى من غير سبق حدث أما اداسقه حدث  
ملا خسرو) من أن الخطيب ايسر له لاستخلاف ابتداء الايمان اه أى من غير سبق حدث أما اداسقه حدث  
فيجوز لجوز الاستخلاف في الصلاة ضرورة كذا ذكره في شرحه (قوله وقدمه رضى الجمعة) قال في البحر وقد صرح  
العلامة محب الدين بن جرباش شيخ شيخنا في الجمعة في تعداد الجمعة بأن اذن السلطان باقامة الخطبة بشرط أول  
مرة لا باني فيكون الاذن من صاحب التولية انظار الخطيب واقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لـ خطيب اه  
(قوله بغير تفويض منه) أى من السلطان منح (قوله كوكيل وكل) أى باذن فانه لا يتصرف بغيره وبغيره  
بموت الموكل بغير (قوله ولا يـ بورت السلطان) قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وأمره فهم على حالهم  
اتهى (قوله بل بعزله) أى بعزل السلطان (قوله واعتمده في الدرر) أى في متها حيث قال ولا يعزل أى نائب  
القاضي بخروجه أى القاضي عن القضاء وقال في الملتقى فتابه لا يعزل بعزله ولا يجوز له هو نائب السلطان  
الاصل انتهى فالصحيح يرجع الى عدم عزل النائب بموت القاضي أو بعزله (قوله وتما في الاشياء) قال فيم اقتصر  
من ذلك اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل



القاضي يدل على أن الفتوى أنه لا يعزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان  
في نصب النقيب انتهى (قوله لا ما ذكره ابن الغرس) أي في القواكه البدرية من أن نائب القاضي في زمانه يعزل  
بعزله وبموته فانه نائب عنه من كل وجه انتهى مخ (قوله لو أهلا) أي لو كان النائب أهلا للقضاء فان كان رقيقا  
أو محدودا في قذف أو كافر لم يجوز (قوله بل لو قضى فضولى) ولو من غير اختلاف أصلا كما في البصر (قوله في غير  
نوبته) أي نوبة القضاء أي في غير الأيام التي عيها الامام لقضاءه فيها (قوله وأجازه) أي في الأيام المعينة له (قوله  
قال وبه علم الخ) لاثرة هذه العبارة بعد التصريح بمضاهيها قبل ومضاهيها بعد التصريح بمضاهيها قبل ومضاهيها بعد التصريح بمضاهيها قبل  
انقلب وانما أخذ حكمه من صحة اجازة حكم المستخلف من خاص غير أدون فانه حينئذ بمنزلة الفضولي (قوله  
في الاشياء) قال فيه امن أحكام العبيد ولا يلي أي العبد امر عاقما الاية من الامام الا عظم فله نصب القاضي  
نسيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو أذن السلطان له بعد بانقضاء فقهه بعد عتقه جاز لا يعيد اذن  
انتهى (قوله بخلاف صبي بلع) قال في أحكام الصبيان عن البرازية السلطان أو والي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج  
الى تفيد جديد انتهى ولم يذكر كونه قاصيا الا أنه يدخل في عموم الوالي (قوله خرج الحكم) فانه اذ ارفع حكمه  
الى قاض أمضاء ان وافق مذهبه والا بطل لان حكمه لا يرفع الخلاف كما يأتي في التصحيح انتهى حلي (قوله  
ودخل الميت الخ) ودخل قاضي أهل البني فان قاضي أهل العدل يتقدم قضاياه ما كان عدلا كذا في كتاب  
الخراج من سير الاصل انتهى بجبتي (قوله لانه نكرة) أي قاض (قوله قبل ذلك كذلك) أي قبل الرفع أمضاء  
بعد الرفع اليه (قوله نفذ) أي جعله بحكمه نافذا لازما وهذا منه واجب فليس له أن يرده فلورده فرفع الى ثالث  
أمضى قضاء الاول ورد الثاني كافي للمضى وغيره قه سناي (قوله والعمل بمقتضاه) عطف لازم (قوله لو اجتهدا  
فيه) أي لو كان الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه فانه يجنبه  
بالاولى بل عما اذا كان الحكم لا دليل عليه أو خالف كتابا أو سنة أو إجماعا وحينئذ يتفق من هذا القيد بما  
سيأتي أي من قوله الا ما خالف كتابا الخ اه حلي مزيدا من قوة ما ذكر اذا كان الاحتلاف في المقضى به أما اذا  
كان في نفس القضاء فتبين روايتان الصحيح أنه لا يتفذلان محل الخلاف لا يتوجه قبل القضاء فان قضى وجد محل  
الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجع أحدهما وذلك مثل القضاء على الغائب وللغائب وقضاء الحدود  
في قذف وشهادته بعد التوبة بجرع الزبلي وفيه من الفسخ اذا رأى المصلحة في القضاء على الغائب أو له حكم  
ينفذ ولا يشترط الى أمضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا (قوله عالم باختلاف الفقهاء فيه) هذا  
في القاضي المجتهد وفي الفتية القاضي المقلد اذ قضى بخلاف مذهب لا يند في النسخ الفتوى على قوله ما  
انه لا ينفذ قضاؤه في المجتهد فيه بخلاف رأيه فاسيا أو عامدا لان التارك لمذهب عمدا لا ينفذ الا لهوى باطل  
لا قصد جيل وأما الناسي فلان المقلد ما قلده المذهب لا المذهب غيره وهذا كاه في المجتهد أما القاضي المقلد  
فانما رآه ليحكم بذهب أبي حنيفة ولا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وادعى في البصر  
أن المقلد اذ قضى بذهب غيره أو رواية ضعيفة أو بقول ضعيف نفذ وأقوى ما قلده ما في البرازية ان لم يكن  
القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهب نفذ وليس له غيره نقضه وله نقضه عن محمد وقال الثاني ليس له  
أن ينقضه انتهى وما في الفسخ يجب أن يعزل عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى  
الامر أن هذا منزل منزلة الناسي لمذهب وقدمت عنهما في المجتهد أنه لا ينفذ فالمقلد أولى انتهى ثم تصرف وأقره  
الحوى قال الشرنبلالي ونقل هذا في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا صريح الحق الذي بعض عليه بالنواجد  
اتهمى وقوله باختلاف الشفهاء قال العلامة على المتقدمي الفقهاء جمع فقيه وهو في لسانهم المجتهد حوى (قوله  
فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه) ورجع غير واحد أنه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بالخلاف في المسئلة أم لم يعلم  
أقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف لا سيما في زماننا فان قضاء زماننا لا معرفة لهم عداهم فضلا عن علمهم  
بمذاهب بضية المجتهدين انتهى ابن الغرس في القواكه ثم نقل عبارة الخلاصة الاتية وقد سلف أن هذا في المجتهد  
(قوله وكأنه يسيرا) وجهه ما ذكره ابن الغرس من قوله فان قضاء زماننا الخ وخبر كان مخدوف تقديره أفتى به  
(قوله بعد دعوى صحيحة) ظرف لقوله أزم أي أزم القاضي الحكم بعد دعوى صحيحة صادرة بين يديه انتهى  
حلي والاولى أن يرجع الى قوله حكم قاض يعني انما يشهد اذا وقع حكمه بعد دعوى الخ ولا يشترط احضار

وفي فتاوى المصنف وهذا هو المقصد  
في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس  
لما اشتهر للمذهب (ونائب غيره) أي غيره  
المفتون له (أن قضى عنده أو) في غيبته  
(وإجازة) القاضي (مع) قضاؤه لو أهلا بل  
لو قضى فضولى أو هو في غير نوبته وأجازه  
ببطلان المقصود رسول رأيه بجرع قال وبه  
علم دخول الفضولي في القضاء فخرج  
على الاشياء والمنظومة المحبة لوقض له بعد  
فقد قضى غيره مع ولو حكم بنفسه لم يصح  
ولو قضى فضولى مع بخلاف صبي بلع وإذا  
رفع اليه حكم قاض خرج الحكم ودخل  
الميت والمعزول والمخالف له لانه نكرة  
في سياق الشرط فيتم قافه م (آخر) قيد  
اتماني اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن  
كمال (نفذه) أي أزم الحكم والعمل بمقتضاه  
لو اجتهدا فيه عالم باختلاف الفقهاء فيه  
فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه ولا ينفذ فيه الثاني  
في ظاهر المذهب زبلي وعيسى وابن كمال  
ليكن في الخلاصة وينبغي بخلافه وكأنه يسيرا  
وليجف بعد دعوى صحيحة من خصم على  
خدم حاضر

شهود الاصل بل يكفي اثبات قضاء القاضي قال في البرازية قاضي بلدة حكمكم على رجل بعمال وسجل ثم مات  
القاضي وأحضر الذي خصمه المحكوم عليه عند قاض آخر ورهن على قضاء الاول أجبره الثاني على أداء  
المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولا بد من نسبية القاضي ونسبه وكذا في كل فعل لا بد من نسبية القاعل  
ونسبه بغير تصرف (قوله فيحكم بذهب) أراد بالحكم الاقتناء بقرينة قوله كان اقتناء ولانه لا حكم من غير دعوى  
اتهم حلي والاولى أن يكون قوله كان اقتناء راجعا الى حكم الاول الذي صدر من غير دعوى صحيحة (قوله  
وسيجي آخر الكتاب) أي في مسائل شتى قبيل الفرائض ونذكر عبارته مع المصنف لما زيد ايضاح فيها وهي شرط  
نفاذ القضاء في الجهات من حقوق العباد أن يصير الحكم في حادثة بأن يتقدم دعوى صحيحة من خدم على  
خصم حاضر منازع شرعي فلورهن بحق على آخر عند قاض فتضي به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية  
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه اذ قد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان اقتناء فيحكم بذهب فلورفع اليه  
أي الى الحنفى قضاء مالكي بلاد دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه اعدم تقدم ما ينعنه من ذلك  
لمخرج قضاء المالكي مخرج الفتوى اعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حقوق  
العبادات انتهى (قوله وانه اذا رتب الخ) عطف على الضمير المستتر في سيجي فان هذا الحكم مذكور هناك أيضا  
اتهم حلي وقيد بالارتباب لانه اذا لم يرتب فيه لا يعترض له انتهى ذكره المؤلف هناك قال صاحب النهر بعد أن  
نقل عن الجرائد أنه اذا رتب الخ ولم أجده لغيره ونسبه الجوى (قوله قال) أي صاحب الجرائد انتهى حلي (قوله لترك  
ما ذكر) أي من الدعوى والحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بنية تشهدون على حكم القاضي ولان لا يكتب له  
القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه انتهى بمرقلت وقد يكتب على وثيقة القاضي الاول من غير إقامة  
بنية على حكم الاول وفي المخ فيكون معناها كما ذكره بعض المتأخرين احاطة القاضي الثاني علميا بأمره  
القاضي الاول وانه غير متردد له والله تعالى أعلم انتهى (قوله وقد توافوا في زماننا القضاء بالوجوب) قال  
ابن الغرس في الفواكه البدرية ذكر الموجب في القضاء لا يعرف للسلف وانما كانت صرائح فيقال متلافى له  
بالدار أو بالغرس أو بأن يسلمه العين البيعة أو بأن يقبضه الدين الى غير ذلك من الامور التي يتوجه بها القضاء شرعا  
وهذا هو الاصل في هذا الباب يعني التصريح بعين المحكوم به ثم تعرف القضاء بالموجب فوسعا ونسرا  
ثم هزات الى أن آل الامر أن يقول قضيت بالوجوب من لا يعرف دلولة في الاصل فضلا عن دلولة في تلك  
القضية الشخصية انتهى (قوله وهو عبارة الخ) الموجب معناه لغة ما وجبه الشيء وقضاء واصطلاحا عبارة  
عن المعنى المتعلق بما أي بعدد أضيف ذلك العقد اليه أي الى الموجب في ظن القاضي فهو عالم به حاكم وقوله  
شرعا مرتبط بأضيف اليه وقوله من حيث انه أي القاضي يقتضي به أي بذلك المعنى وهو مرتبط بالمتعلق منسلا  
اذ باع يما صحها وقضى القاضي بوجبه فوجب ذلك البيع في هذه الصورة مقتضاء وهو خروج العين البيعة  
عن ملك البائع ودخولها في ملك المشتري واستحقاق التسليم وانقضاء في كل من الثمن والمثل الى غير ذلك  
من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المنافي الى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا  
هو الموجب هنا وهو الذي اقتضاء عقد البيع (قوله من حيث انه يقتضي به) خرج بذلك ما اذا قضى شافعي ببيعة  
بيع عقاروه وجبه فانه لا يكون حكما منه بأنه لا شفعة للجار لعدم حادثه او كذا اذا قضى حنفى لا يكون حكما  
بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من واجبه لان حادثها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها انتهى  
أفاده في الجرائد يمكن هذا الموجب منسلا بالحكم من حيث انه يقتضي به فتأمل (قوله فاذا حكم حنفى بوجوب  
بيع المدبر الخ) أي لو باع مدبره ثم حصل في ذلك البيع التنازع والتداعي عند القاضي الحنفى فاستوفى وحكم  
بوجوب ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه الحكم بطلان هذا البيع فالوجوب فيه هو المعنى  
الذي أضيف الى ذلك البيع المحكوم به في ظن القاضي شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا (قوله ولو قال الموثق)  
أي أو القاضي (قوله وحكم بقتضاء) أي يقتضي بيع المدبر (قوله لا يصح) لانه لا مقتضى لهذا البيع عند  
الحنفى فهو حكم باطل لانه في له وكان للقاضي الشافعي أن يحكم ببيعة ذلك البيع ولا ينعنه من ذلك ما فعله  
القاضي الحنفى لان بيع المدبر باطل عنده فلا يتوجه الحكم بقتضاءه اذ لا مقتضى له اذ البيع لا يقتضي بطلان  
نفسه اه من الفواكه (قوله وبه يظهر الخ) الذي ظهر من عبارته المختصرة أن بينه التباين وانما يعلم العموم من

والا سكان اقتناء فيحكم بذهب لا غير  
وسيجي آخر الكتاب وانه اذا رتب الخ في حكم  
الاول له طلب شهود الاصل قال وبه عرف  
أن ما في زماننا لا يقتضي لترك ما ذكره  
تعارفوا في زماننا القضاء بالوجوب وهو  
عسارة عن المعنى المتعلق بما أضيف اليه في  
ظن القاضي شرعا من حيث انه يقتضي به  
فاذا حكم حنفى بوجوب بيع المدبر كان معناه  
الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم  
بقتضاء لا يصح لان الذي لا يقتضي بطلان  
نفسه وبه يظهر أن الحكم بالموجب أعظم نهر



عبارة ابن الفرس فانه قال في القواكه انه يلزم أن الموجب في بيان الحكم أعظم من المقتضى فيصدق الموجب  
بدون المقتضى في بعض صور القضاء كما في صورة بيع المذبر السابقة انتهى ويحقق المقتضى والموجب في صورة  
القضاء وجوب البيع الصحيح وقد تقدمت قال في القواكه والحاصل أن الموجب ههنا يصدق بالمقتضى وبدونه  
وصورة الصدق أكثر وأغلب استعمالاً فلهذا يتبادر أن الموجب دائماً هو المقتضى وانما حدثت نسبة العموم  
والخصوص بينهما ولم نجعلهما على حد سواء فيصدق المقتضى على كل ما يصدق الموجب لانه قد وجد ادعى  
التفسير عن المعنى الاصل في انظر الموجب دون المقتضى والاصل في الانفاظ البقاء على المدلولات الاصلية  
ولا يصار الى التفسير الا بدليل وداع وذلك ادعى هو أن اصطلاح الموثقين والمتشرعين في التعبير بالموجب دون  
المقتضى في كل حادثة وراياً للموجب نارة يكون صحة الشيء وتاويله لانه كما سبق فاقضى الحال تفسير الموجب  
عن مدلوله الاصل وهو ما أوجبه الشيء الذي هو معنى المقتضى الى معنى اصطلاحى علم من اصطلاح الموثقين  
والمشترعين وهو ما عترف به المؤلف من انه المعنى المتعلق بالحق ولا شك انه أعظم (قوله الاما عرى عن دليل يجمع)  
ذكره بعد ذكر الكتاب والسنة والاجماع والمراد به كما رأيت بهامشه فهو القضاء بسقوط الدين عند تركه طالبة  
الدائن سني (قوله أو خالف كتاباً) أى غير قطعى الدلالة كآية متروكة التسمية أما مخالفة القطعى منه فكفر بمخالفة  
القطعى من السنة المتواترة والمتشهوره فأفاده السعدى في التلويح (قوله لم يختلف في تأويله السلف) مراده بالسلف  
من سلف الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وعن سائر الأئمة (قوله كتركوا التسمية) أى كالتضاء بلزوم عن  
متروكة التسمية عما أعلم أن الشافعى رضى الله تعالى عنه جعل متروكة التسمية عدا حلالاً أكله محضاً يبيع له قوله  
تعالى أو فتنأهل لغير الله به في بيان المحرمات فجعل المحرم ما أهل عليه بغير ذكر الله لا المسكوت عليه عدا  
وجعل عليه قوله تعالى ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه فسق على جعل الواو للعمال أى حال كونه فسقاً  
ولا يكون فسقاً الا بالاهلال بغير ذكر الله تعالى وعندنا متروكة التسمية عدا لا يحل أكله ولا يبيع أخذ بهذه الآية  
وقوله تعالى وانه واوه للعطف والضمير الى الكل المأخوذ من لانا كلوا أو الى الموصول الذي هو ما وجعل الواو  
حالية كما وجه به الشافعى رضى الله تعالى عنه فيكون قيد الانهى مما لم يذكر اسم الله عليه فيجوز به هذا التقيد  
بالمية وما ذكر عليه غير اسم الله مردود بأن التأكيديان واللام بغيره ولو سلمنا الحالية فلا نجعلها قيداً للنهى بل  
إشارة الى المعنى الموجب كالتشرب بالخمر وهو حرام وبهذا أى بقوله وعندنا المتصيد لانه ناق لأصحاب ظهر  
ضعف ما ذكره بعضهم أن القضاء بما ذكر جائز عندنا لا عند أبي يوسف (قوله أو سنة مشهورة) أو متواترة  
دلائلها غير دعية كما سلف واحترز بالمشهورة عن القريب قبله (قوله كطليل) أى كالحكم بحل المطلقة ثلاثاً  
بغير عقد المحلل عدا بقول سعيد بن جبير (قوله كل المتعة) أى كالتضاء بمصلحة نكاح المتعة (قوله أو كبيع أم الولد)  
أى كالتضاء بمصلحة بيع أم الولد من قاض قلنداد الطاهرى فانه يقول بمصلحة بيعها (قوله على الاظهر) وعليه  
الفتوى وهو قول محمد بن سنان على أن الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم (قوله وقبل ينفذ) وهو قوله ما بناء على  
عدم الرفع لما يلزم عليه من تضليل بعض الصحابة وفي الفتح انه متوقف على قضاء قاض آخر أو ابطالاً وقد  
سلف في الاستيلاء وفي الهندية عن البدائع فيستظران كان القاضى الثانى يرى انه يجتهد فيه بنفذ قضاءه ولا يردّه  
وان صك كان يرى انه قد خرج من هذا الاجتهاد وصار متفقاً عليه لا ينفذ بل يردّه (قوله ومن ذلك ما لو قضى  
بشاهد وعين) ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام لا على قول الثانى وفي أقضية الجامع انه يتوقف  
على قضاء قاض آخر هندية (قوله بتعيين الولى واحداً من أهل المحلة) يعنى انه القاتل وحلف الولى كما ذكره  
الشارح قال بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعى في القديم اذا كان بين المدعى عليه وبين القاتل عداوة  
ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجوده قبل اقامة قريية فان القاضى  
يحلف ولّى القاتل على دعواه فاذا حلف قضى عليه بالقصاص وعندنا فيه الدية والقسمه كذا في المحام  
فاذا قضى بالقود ثم رفع الى قاض آخر ينفذه لان هذا القضاء مخالف للاجماع هندية (قوله أو بمصلحة نكاح  
المتعة) قال في الهندية اذا تزوج امرأة عشرة أيام فأجازة قاض من القضاة جازلانه عند زفر اذا تزوج امرأة  
الى شهر يصح ويطل ذكر الوقت فلو قضى بجواز هذا النكاح ينفذ بخلاف متعة النساء وصورته اذا طال اتمتع بك  
مدة كذا انتهى وفي الظهيرة وفي غيرها أن صورة المتعة أن يقول لامرأة متعنى نفسك بكذا من الدراهم

(الاما عرى عن دليل يجمع أو) خالف كتاباً  
لم يختلف في تأويله السلف كتركوا التسمية  
(أو سنة مشهورة) كطليل بلا وطء لمخالفة  
حديث العسيلة المشهور (أو اجاعاً) كل  
المتعة لاجماع الصحابة على فساده وكبيع  
أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح  
(و) من ذلك ما (لو قضى بشاهد وعين)  
المدعى لمخالفة الحديث المشهور البيه على  
من ادعى واليمين على من أنكر (أو بقصاص  
بتعيين الولى واحداً من أهل المحلة أو بمصلحة  
نكاح المتعة أو الموت

ذكر مدة أو لا وصورة الوقت صورة المتعة إلا أنه لا يكون إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع التوقيت (قوله أو بصفة  
 بيع مع معتق البعض) في الهندية عن الظاهرية رجل أعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين أعتقه أحدهما  
 وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخلفاء أن  
 القاضي يحل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ أن ما ذكره الخلفاء ليس فيه شيء من  
 أصحنا ولو لا قول الخلفاء قلنا أنه يتقدم قضاءه لأنه قضاء في فصل مجتمعه فيه اهـ (قوله أو بسقوط الدين بنقض  
 سنين) قال في الهندية لو قضى بإبطال المهر من غيرينة ولا إقرارا أخذ بقول بعض الناس أن قدم النكاح يوجب  
 سقوط المهر لأن الظاهر سقوطه أما بالابقاء أو بالأبراء فهذا القضاء باطل انتهى (قوله أو بصفة طلاق الدور)  
 كما إذا قال إن مائة كذا فأتى طالق قبله ثلاثا فإن القياس تلفو وتطلق ثلاثا لأن صحة تعليق الثلاث تؤدى إلى  
 إبطاله ولو قضى قاض بصفة التعليق وبطلان الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) هو باب التعليق من  
 كتاب الطلاق (قوله وقضاء عبده) استشكل بأن العبد يصلح شاهدا عند مالائه ونهرج فيصلح قاضيا فإذا اتصل به  
 أمضاء قاض آخر ينفذ كما في الحدود وفي القذف انتهى هندية (قوله مطلقا) هو أمضاء على حر أو عبد  
 بالغ أو صبي مسلم أو كافر انتهى حلي (قوله أبدا) ليس فيه كبير فائدة (قوله وعدها في الأشياء) أفاد أنه في  
 الأشياء لم يرد توفها وهو كذلك قال الجوى والكلام على المسائل التي يتقضى فيها قضاء القاضي مستوفى في  
 الشارح والبرازية وجامع النصارى والخانية والمعرفة والمعجم في أراد ذلك فليراجع هذه الكتب المذكورة اهـ  
 (قوله نيف أو أربعين) أي بما ذكره المصنف والشارح فذكر زيادة عليه قضى بإطلاق الدهوى بنقض سنين أو فزق  
 بين زوجين ليجزه عن النفقة حال غيبته أو حكم بصفة نكاح مزنية أيه أو ابنته أو بصفة نكاح ثم مزنيته أو بنتها  
 أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلارضها أو بعدم وقوع الثلاث على الحامل أو بعدم وقوعها على  
 غير المدخول بها أو بعدم وقوع طلاق الطائض أو بعدم وقوع الزنا على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكافة  
 أو بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه أو بنصف الجواهر من طلق امرأته قبل الدخول بها بهـ وقضى المهور  
 والتجهيز أو بالتهادة على خطأ أيه أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين أو عاين ديوانه وقد نسي  
 أو بشهادة شاهد على صلح لم يذكر ما فيه إلا أنه يعرف خطه وختمه أو بشهادة من شهد على قضية شتومة من غير  
 أن تقرأ عليه أو قضى لولده بشهادة الأجنبي أو حكم بالجر على مفسد مستحق له أو بإطلاق عضو المرأة عن القود  
 بناء على قول البعض أنه لاحق لهم فيه أو بصفة ضمان الخلاص وألزمه تسليم الدار عند الاستحقاق أو بإزياده  
 في معلوم الإمام من أوقاف المسجد أو بعدم غلظ الكفار مال المسلم المحرر زيارتهم أو بجواز بيع درهم بدرهمين  
 أخذ بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أو بصفة صلاة المحدث أو بالقسامة على أهل الحلة بثلث المال  
 قياسا على النفس أو بحد القذف بالتعريض أو جرعة في رقيق اعتق الميت منهم واحدا أو بعدم جواز تصرف  
 المرأة في مالها بغير إذن زوجها بجرع فوائده الفقهية وذكر في الهندية في القرعة نقاد القضاء لأن مالكا  
 والشافعي رحمه الله تعالى يقولان بالقرعة كذا في العمادية (قوله وذكر في الدرر لما ينعذب مع صور) حيث  
 قال فإن أمضى قضاء من حد في قذف وتاب أو قضاء الإعي أو قضاء امرأة بحد أو قود أو قضاء قاض لا مرأته أو  
 قاض بشهادة المحدث والتاب وبشهادة الإعي وقاض لا امرأة بشهادة زوجها وقاض بحد أو قود بشهادتهم انقضى  
 حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث انتهى حلي وفي هذه الأخيرة نظرفاته تقدم في المسائل المذكورة أنها إذا قضى  
 في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين لا ينفذ قضاءه بشهادة امرأة واحدة يكون أولى بعدم النفاذ  
 (قوله منها ما لو قضت المرأة بحد وقود) كذا في الخانية وذكر الشيخ الإمام نجر الدين على البردوى في مقدمة قضاء  
 الجامع أنه لا ينفذ هندية (قوله وسيجي متنا) أي في باب كتاب القاضي إلى القاضي (قوله خلافا لما ذكره المصنف  
 شرعا) أي هذا وقد علمت أنهم ما قولان (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية والافقة قال تعالى وما اختلف  
 فيه إلا الذين أوتوه وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم البينة ولا دليل لهم والمراد أنه خلاف  
 لا دليل له بالنظر للمخالف والافاقائل اعتمد دليله ثم مسائل الخلاف التي لا يتفها هي ما تقدمت من قوله  
 إلا ما خالف كتابا الخ (قوله الأصح ثم) وقيل إنما يعتبر الخلاف في الحد الأول قال في القمع وعندى أن هذا  
 لا يقول عليه فإن صح أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي مجتهدون فلا شك في كون أهل اجتهدا والافقلا ولا شك

أو بصفة بيع عبده (معتق البعض أو بسقوط  
 الدين بنقض سنين أو بصفة طلاق الدور  
 وبقاء النكاح) كما في بابه (وقضاء عبده  
 وصبي مطلقا) قضاء (كافر على مسلم أبدا  
 ونحو ذلك) كالنهرين بين الزوجين بشهادة  
 المرضة (لا ينفذ) في الكل وعدها في  
 الأشياء فدا وأربعين وذكر في الدرر لا ينفذ  
 سبع صور منها ما لو قضت المرأة بحد وقود  
 وسيجي متنا خلافا لما ذكره المصنف شرعا  
 والاصل أن القضاء يصح في موضع الاختلاف  
 لا الخلاف والفرق أن الأول دليل لا الثاني  
 وهل اختلاف الشافعي معتبر بالاصح ثم صدر  
 الشريعة



أنهم أهل اجتماع ورغبة ويؤيده ما في الذخيرة خالع الأب الصغيرة على صداقها واداء خيراها ما صح عند مالك وبرئ  
 الزوج عنه فلو قضى به قاض نفذ وثل شيخ الاسلام عطام بن حمزة عن أبي صغيرة تزوجها من صغير وقبل أبوه وكبر  
 الصغيران وبينهما غيبة متطاعة وقد كان التزوج بشهادة النسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث إلى شافعي المذهب  
 ليطلب هذا النكاح بسبب أنه كان بشهادة النسقة قال نعم (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) يعني نفس  
 الموت ووقته لا يتعلق به حكم يرى عن التخيير (قوله بخلاف يوم القتل) فإنه يدخل تحت القضاء ويعتبر تاريخه  
 ومثل القتل النكاح ونحوه فلو أقامت امرأة بينة أنه تزوجها يوم النحر بمكة فقضى بينهما ثم أقامت امرأة  
 أخرى البينة على أنه تزوجها يوم النحر بمكة فاستأنف لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر التاريخ  
 (قوله فلورهن على موت أبيه في يوم كذا) أي وأن ما ترك ميراثه (قوله قضى بالنكاح) فيجعل لها المداق  
 والميراث مع الابن لأن يوم الموت لا يدخل تحت الحكم والميراث يستحق بسبب سابق على الموت فجعل تاريخ  
 الموت وعدمه بمنزلة واحدة فتقبل البينتان جميعا ويقضى بحق كل واحد منهما لأن العمل بهما ممكن وقال  
 قاضي خان في توجيه المسئلة أن حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في أي وقت يموت يكون ماله لورثته فصار  
 كأن الابن أقام بينة على موت الأب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع من قبول بينة المرأة (قوله وكذا جميع العقود)  
 من البيع والوصية والهبة والصلح ونحوها (قوله والمدابيات) كالأرض والوديعة المستهلكة فإن حكمها  
 كالقتل في تعلق القضاء بها كما سلف في النكاح (قوله الأفي مسئلة الزوجة التي معها ولد) صورتها كافي  
 ولو لولائية رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشر سنين وأنه وارثه ولا وارث له سواء أقام  
 بينة على ذلك فجاءت امرأة ومعهما ولد فأقامت بينة أن والدهما تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها  
 ووارثه مع ابنه هذا قال الامام رضي الله تعالى عنه استحسنت في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد وأبطل  
 بينة الابن على القتل وكان هذا الملاحضات في أمر التسبب بدليل أنها ألزمت البينة على النكاح ولم تأت بالولد  
 فالبينتان لا يثبتون الابن دون المرأة وهو قولها أيضا (قوله من الأول) وهو يوم الموت الذي لا يدخل تحت القضاء  
 (قوله ادعاء ميراثا) فيقول كل هذا لي ورثته من أبي من لا والمدعي في يد ثالث (قوله فلا سبقة وما تاريخا)  
 فإن لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا فأنصافا فوجه القبول أن النزاع وقع في تقدم المالك قصدا (قوله برهن  
 الوكيل) أي بقبض الدين (قوله فادعى المطلوب) أي المطلوب منه الدين (قوله موت الطالب) بعد التوكيل  
 فليس له حق القبض منه (قوله مع الدفع) أي دفع الطالب الوكيل وهذا ليس فيه حكم حتى يقال إن يوم الموت  
 دخل تحت الحكم وإنما هو دفع للدعوى (قوله من أبيه) أي أبي ذي اليد (قوله وبرهن ذواليد) وهو ابن من  
 ادعى عليه الشراء (قوله على موته) أي موت أبيه (قوله لم تسمع) وهو قول عمر الحافظ قال في القضية وهو  
 المواب ووجهه والله تعالى أعلم أن ذكر اليوم بالغ من الطرفين فكانت دعوى الشراء من الأب مجردة عن ذكر  
 الوقت وقد أثبتت بالبينة فيقضيه وأما لو نظرهما لكان دعوى ابن المتوفى دفعا فتسمع فائتأمل (قوله وقبل  
 تسمع) هذه من المستثنى بالنظر لهذا التعليل (قوله وسره) أي الحكم في الفرق بين الموت والقتل قال في  
 الاجناس فرق محمد بينهما بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم ويأباه أن القتل ظاهرا لا بعري  
 عن قصاص أو دية وفي قبور بينة المرأة على النكاح في المسئلة السابقة في زمان متأخر استقام ما لازم بالقتل  
 لا امتناع أن يكون مقتولا في زمان ثم بقي حيا فالتزوج والحاصل أن ثبوت القتل لم تمنع حقا لازما لا يعتد  
 ببينة المرأة انقضت اسقاط هذا الحق ولا كذلك بينة الابن على الموت لأن بينة المرأة لا تتضمن اسقاط حق الابن  
 لأنه يرث معها كما يثبت إذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه وإثباته فلم هذا لا يمنع قبول بينتها  
 انتهى يرى ملخصا (قوله ليس محلا للنزاع) لأنه لا يتعلق به حكم وسبب الارث منعده قبله وفي أي وقت يموت  
 يكون ماله لورثته (قوله ليرتفع) أي النزاع بإثباته أي الموت (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) إن الكذب دعوى  
 وكذا بالنكول قال في القضية ادعى عليه جارية أنه اشتراها بكذا فأنكر فحلف فكل فقضى عليه بالنكول تحمل  
 الجارية لاداعي ديانته وقضاء كما في شهادة الزور اه وفي الجور وأن شاهدان أو ثلاثة (قوله ظاهر أو باطنا) المراد  
 بالنفاذ ظاهرا أن يسلم القاضي المرأة إلى الرجل ويقول على نفسك إليه فإنه زوجك ويقضى بالنفقة والتسم  
 وبالنفاد باطنا أن يحمل له وطؤها ويحمل لها التمكين فيما بينهما وبين الله تعالى لأن الرجال عبيد الله والنساء أماؤه

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف  
 يوم القتل) فلورهن على موت أبيه في يوم  
 كذا ثم برهنه بالنكاح ولو برهن على قتله فيه  
 ذلك قضى بالنكاح ولو برهن على قتله فيه  
 فبرهن أن المقتول نكحها بعده لا تقبل  
 وكذا جميع العقود والمدابيات الأفي مسئلة  
 الزوجة التي معها ولد فإنه تقبل بينتها  
 بتاريخ منقض القضاء القاضي به من يوم  
 القتل أشاء واستثنى محشوها من الأول  
 مسائل منها ادعاء ميراثا فلا سبقة وما تاريخا  
 مسائل الوكيل على مكانته وحكم برهن أنه  
 المطلوب موت الطالب مع الدفع برهن أنه  
 يبراه من أبيه منذ سنة وبرهن ذواليد على  
 موته منذ سنتين لم تسمع وقبل تسمع وسره  
 أن القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع  
 والموت من حيث أنه موت ليس محلا للنزاع  
 ليرتفع باثباته بخلاف القتل فإنه من حيث  
 هو محمل للنزاع كما لا يخفى (وينفذ القضاء  
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا)

وللمولى ولاية اجباراً رفاقته على النكاح وولاية الله عليهم ما أتم من ولايته ما على أنفسهم (قوله حيث كان المحل قابلاً) وإن دلت المرأة تحت زوج أو كانت معتقة أو مرتدة أو محرمة بمصاهرة أو برضاع لا ينفذ لأنه لا يقبل الانشاء وهل يشترط حضور الشهود وقت القضاء في صورة التزوج عامتهم على الاشتراط وهو المعقد وإذا قلنا بعدمه وهو الوجه كافى فتح القدير من النكاح فوجهه أنا نجعل حكم الحاكم انشاء معتضى في ضمن صحة القضاء والنايات القضاء لا تراعى فيه شرائطه (قوله والقاضى غير عالم بزورهم) فلو علم القاضى كذب الشهود لم ينفذ بجرع النسخ (تبيينه) أشار المصنف بنفاذ القضاء الى أن قضاء القاضى يصل ما كان حراماً في معتقد المعتضى له قال في الولو الجلية ولو قال لها أنت طالق البينة فقامه الى قاض يراها رجعية بعد الدخول فقتضى يكونها رجعية والزوج يرى أنهم ابائنة أو ثلاث فانه يتبع رأى القاضى عند محمد فيحلها المقام سوى (قوله كبيع) صورته ادعى المشتري على غيره أنه باء هذه الجارية بكذا فأنكر فأنقاهم شهود زور فقتضى به المشتري نفذ القضاء باطنياً عنده وحل له وطؤها سواء كان الفسخ المذكور مثل قيمة الجارية أو أقل بما يتغابن الناس أو أكثر لأنه مباحة وقيل لا ينفذ في الاكثر لأن طريق تصحيح القضاء باطنياً أن القاضى يقضاه بصيرته مثلاً ذلك التصرف وانما يصير مثلاً فيما له ولاية الانشاء للبيع وله الولاية في انشاءه بالقيمة أو بما يتغابن فيه لافي الاكثر لأنه تبرع بمقدار الفسخ وليس للقاضى ولاية انشاء التبرع فلو كانت الدعوى من جانب البائع بأن ادعى أنه اشترى منه الجارية حل للمشتري وطء الجارية بعد القضاء بشهادة الزور (قوله وطلاق) بأن ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأقامت على ذلك شهود زور فقتضى القاضى بالفرقة بينهم ما وتزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول الامام لا يصلح للزوج الاول وطؤها ظاهراً وباطناً ويحل للزوج الثاني وطؤها ظاهراً وباطناً علم بحقيقة الحال أن الزوج الاول لم يطلقها بأن كان الزوج الثاني أو لم يعلم بحقيقة الحال بأن كان أجنبياً هندية لمصدا (قوله أقول على) هذا دليل الامام وهو ما روى أن رجلاً ادعى على امرأته نكاحاً بين يدي على رضى الله تعالى عنه وأقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهم افتات ان لم يكن بداً أمير المؤمنين فتزوجني منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهد الزوجان ولو لم ينفذ العقد بينهم ما بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبهم اورغبة الزوج وقد كان في ذلك تحميمهم من الزنا وكان الشهود زوراً بدليل القصة انتهى درر فان كانت هذه الرخصة مشككة جذا فان الحرام المحض وهو الشهادة الكاذبة كيف يكون به بالفضل أجيب عنه بأما لم نجعل الحرام المحض به بالفضل بل القاضى بحكمه صار كأنه أنشأ عقداً جديداً ولا يشترط له حاضرة الشهود على قول العامة وهو ليس حراماً بل هو واجب لأن القاضى غير عالم بكذب الشهود والقضاء مرتب على الشهادة وهي صدق عنده بناء على حل حالهم على الصلاح فترتب الحل على انشاء عقد لازم من القاضى (قوله ظاهراً فقط) أى ينفذ ظاهراً لا باطنياً لأن شهادة الزور رجعة ظاهراً لا باطنياً فنفذ القضاء كذلك لأن القضاء ينفذ بقدر الجدية درر (قوله شربلاية عن البرهان) وقهستانى عن الحنفى وفى البحر عن الفخ وقول أبى حنيفة هو الوجه (قوله بخلاف الاملاك المرسله) يعنى أن الاملاك المرسله تخالف العقود والفسوخ من حيث ان القضاء ينفذ فيها ظاهراً فقط وذلك لأنه في نكاح النكاح يقدّم النكاح على القضاء بطريق الاقضاء كأنه قال انكحتم اباء وحكمت بينكم بذلك فطعنا لا نازعة ولا كذلك الاملاك المرسله لأن الملك لا يبدل من سبب وليس لبعض الاسباب أولى من البعض لتراحمها فلا يمكن اثبات اسباب سابقا على القضاء بطريق الاقضاء وإذا لم ينفذ القضاء فيها باطناً لا يصلح للمعتضى له الوطء والاكل واللبس وحل للمعتضى عليه لكن يفعله ذلك سرّاً لأنه لو فعله جهراً فقه الناس أو عزروه كذا في الولو الجلية ولو حذف الاملاك كان أولى ليشمل ما إذا شهدوا بدين زوراً ولم يبينوا سببه فانه لا ينفذ أى باطنياً (قوله حتى لو ذكر) أى الذى (قوله سبباً معيناً) كأنه شراء (قوله يمكن انشاؤه) أى بقضاء القاضى كبيع (قوله والا لا ينفذ) أى باطنياً (قوله كالارث) مثل به لامتفق عليه وهو كذلك لأنه ان كان كالمطلق فظاهر وان كان كالكلى لسبب فهو لا لا يتكرر قال فى البحر والعلم أن الارث حكمه حكم الاملاك المطابقة فلا ينفذ القضاء باطنياً اتفاقاً وأما في الخلاف في باب اختلاف الشاهدين في الارث هل هو مطلق أو بدى وبالمثهور أنه مطلق واختار فى المصنف أنه بسبب وفى البدائع والميراث ومطلو القسوة فى الدعوى وبه نقول انتهى وفى الحوى فى النسب عنه روايتان وحيلة من لا وارث له أن يثبت النسب من نفسه بأن يدعى شخصاً مجهول

حيث كان المحل قابلاً والقاضى غير عالم  
بزورهم (فى العقود) كبيع ونكاح  
(والفسوخ) كطالة وطلاق أقول على رضى  
الله عنه شاهد الزوجان وقالا وزفروا بالاناء  
ظاهر فقط وعليه العتوى شربلاية عن  
البرهان (بخلاف الاملاك المرسله) أى  
المطابقة عن ذكر سبب الملك فظاهر فقط اجماعاً  
لتراحم الاسباب حتى لو ذكر سبباً معيناً  
فعلى الخلاف أن ذلك بايجز انشاؤه والا  
لا ينفذ تماماً فلا ريب



السبب انه ابنه أو بنته ويتيم شاهدي زور في قضي القاضي بالنسب محيط (قوله وكالو كانت المرأة الخ) الاولى  
 جعلها مسئلة مستقلة مفهومة والشرطين السابقين فانه فيما ذكر لا ينفذ القضاء أصلاً بخلاف الارث فانه لا ينفذ  
 بالتمام فقط (قوله كالتقضاء باليمين الكاذبة) ظاهره انه لا ينفذ في هذه أصلاً واظهار النفاذ ظاهر الان القاضي  
 ملأ الى القضاء حيث لا ينفذ ولا نفرة الا النفاذ ولو ظاهراً قال في البحر قديماً بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا ينفذ  
 قالوا الواقعة أن زوجها أبانها ثلاثاً فأنكر في نفسه التضي وخفف والمرأة تعلم أن الأمر كما قالت لا يسعها  
 الاقامة معه ولا أن تأخذ من ميراثه شيئاً وهذا لا يشك اذا كان ثلاثاً بالطلاق المحلقة الانشاء قبل زوج آخر  
 وفيما دون الثلاث مشكل انه يقبل الانشاء وأجيب بأنه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهذا ما يقض به  
 لا عترافه ما به وانما ادعت الشقة ذكره الشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها باجماع انتهى وقام التماريع  
 في المطولات (قوله أي مذهب) كالحنفى اذا حكم بمذهب الشافعى ونحوه وبالعكس وأما اذا حكم الحنفى  
 بمذهب اليه أبو يوسف ومحمد أو نحوه ما من أصحاب الامام فليس حكم بخلاف رأيه انتهى دور وهو اذا لم يقع  
 التمسيد من الامام بأن يقضى بجميع المذهب والا فهو معزول كما لا يخفى (قوله وقبل بانفاذ يقضى) تنقل في الصغيرى  
 عن الكافى (قوله لا ينفذ انفاذاً) هو قوله ما رواه واحدة وهو رواية عن الامام وقيل لا ينفذ عنده في رواية  
 ووجهه صاحب المدر بأنه ليس بخطا يمين وقال الكمال اختلاف في الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يقضى  
 بقوله ما لان التمسيد لمذهب عمدة الايشة الا لهوى باطل لا يصح دليل وأما النساى فلان المقلد ما قلده الا ليحكم  
 بمذهب لا يذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فأما المقلد فله ولا ليحكم بمذهب أى حنيفة رحمه الله تعالى  
 فلا يعلل المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى ونقل هذا فى البرهان بن الكمال ثم قال وهذا  
 سريخ الحق الذى يعض عليه بالزواج انتهى شربلالية (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو  
 ولو حاكم القاضي بحكم مخالف مقلده ماسع ان كان يذكرو

وبعد

وبعضهم ان كان سهواً جازمه عن الصدر لا عن صاحبيه يصدر

انتهى وقد افادت عبارة الوهبانية الخلاف ولم ينفذ الموقوف فيما غيره (قوله لمذهب ماسع أصلاً) أى مطلقاً عامداً  
 أو ناسياً وذكره فى شرح الماتنى باطناً من ماسع أصلاً يحرر وهو أولى بتقييده بالمعتمد (قوله وأما أمر الامير) قال  
 فى الوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ فى أدب القاضي للعصاف ينفذ وهو الاسع انتهى (قوله لا يقضى  
 على غائب) أطلق فى عدم القضاء عليه وهو متيدين بالاثبات الحق بيينة رواه ٥ غائب وقت الشهادة أو غائب  
 بعد ما وبعد الترقية وسواء كان غائباً عن المجلس حاضر فى البلد أو غائباً عن البلد وأما اذا أقر عند القاضي  
 فغائب قبل أن يقضى عليه ففى عليه وهو غائب لان له أن يطعن فى البيينة دون الاقرار ولان القضاء بالقرار  
 قضاء اعانة واذا نفذ القاضي اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان أو ديناً أو عقاراً الا أنه فى الدين يسلم اليه جنس  
 حقه اذا وجد فى يد من يكون مقرباً بأنه مال الغائب المتزول لا يبيع فى ذلك العروض والعقار لان البيع قضاء  
 على الغائب فلا يجوز بجرع شرح الرىادات للعتابى وانما لم يصح القضاء بالبيينة على الغائب لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لعلى رضى الله تعالى عنه ولا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام  
 الاخر علمت كيف تقضى ولان القضاء انقطع المنازعة ولا تنازعة هنا لعدم الانكار فلا يصح كذا ذكره الشارح  
 (قوله على غائب) مراده به ما يعم الميت (قوله أى لا يصح) قال فى البحر اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على  
 النفاذ أعم من كون القاضي شافعي ايراه أو حنفي ايراه والظاهر أنه فى حق من يراه لا جماع الحنيفة أنه  
 لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد فى شرح أدب القاضي ولو كان أعم لزم عدم مذهب أصحابنا وأنهم  
 انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى للمفقود لافى نطاق الغائب انتهى بتصرف (قوله بل ولا ينفذ) هذا  
 الاضراب لا يتم لانه اذا كان لا يصح لا ينفذ قال فى البحر والذى ظهر لى من كلامهم أن المذهب عن أصحابنا  
 عدم صحة القضاء على الغائب وأن القاضي الذى يراه اذا قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف  
 فى نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات المشايخ انتهى (قوله كوكيله) سواء كان وكيله  
 بالخط ومعه المدعى أو وكيله للقضاء كالتوقيع عليه البيينة فوكل يقضى عليه كذا فى القنية وفيها قامت البيينة

وكالو كانت المرأة محترمة بقهره كذا وردة  
 ونالو علم القاضي بكذب الشهود حيث  
 لا ينفذ أصلاً كالتقضاء باليمين الكاذبة زياى  
 ونكاح الفسخ (قضى فى مجتهد فيه بخلاف  
 رأيه) أى مذهب يجمع وابن كمال (لا ينفذ  
 مطلقاً) ناسياً وعامداً عندهما والائمة  
 الثلاثة (وبه يقضى) يجمع ووقاية وداتى وقبل  
 بالنفاذ يقضى فى شرح الوهبانية للشرى لالى  
 قضى من ليس بمجتهد كالحنفية زماناً بخلاف  
 مذهب عامداً لا ينفذ انفاذاً كذا ناسياً  
 عندهما ولو قيد بالسلطان يبيع مذهب  
 كرمه اذا قيد بالخلاف اكره معزولاً عنه  
 انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت  
 ولو حاكم القاضي بحكم مخالف  
 مذهب ماسع أصلاً يسطر  
 قلت وأما أمر الامير يقضى صادق ولا يجتهد  
 فيه نفذ أمره كما قدمناه عن سير التماريع  
 وغيره فليحفظ (لا يقضى على غائب ولا له)  
 أى لا يصح بل ولا ينفذ على المشتبه به بحر  
 (لا يجزى رتابه) أى من يقوم مقام  
 الغائب (حنيفة كوكيله)

على وكيل فغاب وحضر موكله أو بالعكس أو على مورث فمات وحضر وارثه أو قامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر بقضى على الذي حضر بطلب البينة انتهى حوى لمخصا (قوله وصيه) أي وكان الوصي ممن طرف الميت والا مكان منصوب القاضى فهو بآية الشرع كما سيجى موفى القاية وشرحها نقه ستانى الالبحضرة نأقبة حقيقة بآية لغائب ولو بواسطة كوكيله وأيه ووصيه وأبى الاب ووصيه ووصى وصيه على ترتيب انتهى (قوله وتولى الوقف) فانه يقضى عليه وان لم يكن أصيلا وظاهره انه يقضى عليه فيما يتعلق بوقفه سواء كان يصرف الى نفس الوقف كعمارة أو الى مستحق ربه مع غيبهم (قوله ينتصب خصما عن الباقيين) فيما للميت وعليه لكن ان كان في عين فلا بد من كونهما في يد الوادي عينا من انكره على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصما وان لم يكن في يده شيء بجر (قوله وكذا أحد شريكي الدين) أي ينتصب خصما عن الآخر في الارث وفاقا في غيره عندهما وهو الاستقصان بجر (قوله وأجنبي) أي لم يكن وصيا ولا وارثا على خلاف فيه (قوله وبعض الوقوف عليهم) قال في التنية وقف بغير أخوين مات أحدهم وبقي الوقف في يد الحي وأولاد الميت فأقام الحي بينة على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي في قول وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو على وكيله اذا كان الواقف واحدا انتهى (قوله مخرج المهر) تفسير المهر ثياب نصيب القاضى وكيله عن الغائب ليسمع انصومة عليه بجر (قوله كما سيجى) أي قريبا (قوله بأن يكون ما يذى على الغائب) وهو الشراء منه (قوله سيبا ما يذى على الحاضر) وهو الملكية وانما قبلت لارالب أصل بالنسبة الى المذهب فيكون الحاضر نايبا عن صاحب الدب وهو الغائب كالوكيل حوى (قوله ولو شري أمة الخ) فربيع على التقييد بقوله لا محالة (قوله ثم ادعى) أي على البائع (قوله لا محالة أنه طلقها) أي فلا يكون ما يذى على الغائب وهو انه تزوجه سيبا محالة ما يذى على الحاضر وهو المولى من ردة (قوله مثاله كما اذا دعى) الاولى حذف قوله مثاله لا غناء كاف المنة عن قوله كما اذا دعى دارا أي اسم امه ولد وأبكر ذواليد (قوله تسع وعشرين) قال في المنع وذكر في النهي بعد أن علم به لامة شرط كل من ادعى حقا لا يثبت عليه الا بالانضاء على الغائب فالتضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر فائدة في مسائل منها أقام بينة أن له على فلان الغائب كذا وأن هذا كذيل عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو أقام بينة انه كذيل له بكل ماله على فلان وأن له عليه الفاضحة قبل اكتماله يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكسالة بالامر لان الكسالة المطلقة لا توجب المال على الكذيل ما لم يوجب له الاصيل فصارت كانه عاق الكسالة بوجوب المال على الاصيل فانصب الحاضر عن الغائب خدما ومنها أن القاذف اذا قال أنا عبد فلان فلا حظ على وأقام المقتوف بينة أن فلا فاعته حد وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها قال له يا ابن الزانية فقال القاذف امة أمة فلان فأقام المقتوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب على الاب الغائب وبالحذف على القاذف ومنها لو أقام بينة أن أبوى الميت كذا ناعا لو كين له أعتقه ماله ولداه ما هذا الولد ومات وانه مولد ووارثه قضى بولاه الميت له على الحاضر وكان قضاء بالولاء على الابوين وحزبة المولودين بهد عتقه ما ومنها ما لو قال لداث العبد الماذون نعمت دينك عليه ان اعنته مولاه فأقام رب البينة على الكفيل أو مولاه اعنته بعد الضمان واهيد المولى غائبان يقضى بالضممان وكان قضاء بالعتق على الغائب والغائب ومنها ما لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فأقام المدعى أو الشاهد بينة أن مولاه أعتقه قبل الشهادة قضى على المولى بالعتق وعلى المدعى عليه بالحق ومنها ما لو ادعى شيأ في يد رجل أنه اشتراه من فلان وأقام بينة يقضى بالملك والشراء وهذه مسألة المصنف ومنها ما لو قذف عبدا فأقام المقتوف بينة أن مولاه كان أعتقه ادعى كمال الحد قضى بالعتق على السيد وبالحذف على القاذف ومنها ما لو أقام العبد المشتري بينة أن البائع كان أعتقه فانه يقضى بالعتق على البائع ويطلقان شراء المشتري منه وكذا الوادى أن سبيدى اعماه وفلان وقد أعنتى وأقام بينة ومنها ما لو قال لرجل ما يابعت فلانا على وأقام المدعى بينة أنه باع فلانا عبدا بكذا قضى بالثمن على المشتري وبلزومه على الكفيل ومنها ما لو أقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأنا شفعها فأنت كرو وأقام بينة عليه بالشراء من فلان قضى على الغائب بالشراء منه وعلى الحاضر لزوم الشفعة ومنها

واجب عليه رمثول الوقف) أقاد بالاحتشاء  
أن القاضى انما يحكم على الغائب والميت لا  
على الوكيل والوصى فيكتب في الدليل انه  
حكم على الميت وعلى الغائب بغير ذكوله  
وبغير وصيه جامع القضاة ومن  
وبغيره عدم المهر فان أحد الورثة كذا  
بالكتاب عدم الباقيين وكذا أحد شريكي  
ينتصب خصما عن الباقيين وكذا أحد شريكي  
الدين وأجنبي يده مال يتيم وبعض الموقوف  
عليه سم أي لو الوقف نايبا كما في باب (أو)  
نأقبة (شرا كوسى) نصبه (القاضى) خرج  
المهر كما في رأو حكم أن يكون ما يذى  
على الغائب سيبا لا محالة ولو شري أمة ثم  
ادعى أن مولاه تزوجه من فلان الغائب  
واراد دعيه بزوج لم يقبل لا محالة  
أنه طلقها وزال الغيب ابن كمال (لما يذى على  
الحاضر) مثالا (كما اذا) ادعى دارا  
رجل و (برهن) الذي (على ذى الدار)  
أشهر (الدار) من فلان الغائب في تمام  
الحال (على ذى الدار) الحاضر مان ذلك  
حكم على الغائب (الدار) على الوكيل وأبكر  
لم يغير لان الشراء من المالك سبب الملكية  
لا محالة وله صور كونه مرة ذكره في النجاشي  
نساء وشري



مالو قال رجل لفلان على ألف فافضها فأقام الأمور بينة أنه قضاء ما يقضى بقض الغائب والرجوع على الأمر  
 ومنها مالو قال غيره العبد الذي في يدي لفلان فاشتره لي وانقد الثمن وأقام الأمور بينة أنه فعل ذلك فبقي بالسرا  
 من فلان ويلزوم مثل الثمن على الأمر ومنها مالو قال رجل اشترى لهذا ما داني في ضمن وأقام بينة أن فلانا يملك  
 كذا واني قضيتك عنك فبقي بالقضاء على الغائب وبالدين على الحاضر ومنها الكفيل بأمر أقيم بينة على الاصيل  
 أنه أوفى الطالب قضى بالايضا للمطالب ويلزوم منه على الاصيل ومنها مالو أقيم بينة على أنه على فلان أنفا  
 وأنه أحاط بالدين الذي له عليك قضى بالدين على فلان ويلزوم المطالبة على الحال عليه وهذا بناء على أنه لا يشترط  
 في الحوالة رضی المحتال عليه وقد تقدم أنه شرط ومنها مالو أقيم بينة على رجل أنه كان فلان عليك ألف احلت  
 بها على واديتها اليه قضى بالايضا لفلان ويلزوم مثلها على المحيل وذلك لأنه لا يشترط كون الاحالة بدين على  
 المحتال عليه ومنها مالو طالب البائع المشتري بالثمن فأقام بينة أنه أحاط بالثمن على فلا يقضى على فلان بوجه  
 المال وبرائة المشتري من الثمن ومنها مالو قال ان جنى عليك فلان فانا كفيل ببنقه فقام بينة أنه جنى عليه  
 فلان قضى عوجب الجناية على فلان ويلزوم احضار الكفيل الاصيل ومنها مالو أقيم بينة على رجل في يده  
 دار أقيم ذرا ليد بينة أن فلانا وهما الواسل أو ودع أو باع قضى بالهبة وماله ما وعى الحاضر بالبيع ومنها  
 مالو أقيم ذرا ليد بينة أن المذمى باعها من فلان وقبضها تبطل بنية المذمى ويلزم السراء الغائب ومنها مالو قال  
 ذوالبد أو دعنيته فلان فطلب تخليصه به فشكل تقضى عليه فذل على فلان الغائب وألزم الحاضر الدفع ومنها  
 مالو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بأمره أو من غاصبه منه وحلف المذمى ما يعلم دفع زيد فبقي عليه فذل على  
 فلان وفيه نظر ومنها مالو أقيم بينة على عبد أن مولاه أعتقه وأنه قطع يده بعد ذلك أو استندان منه أو اشترى  
 أو باع منه ومنها ما قيل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأنات طالق فأقامت بينة على الحاضر أن فلانا  
 طلق امرأته ومنها مالو أقيم الحاضر على القاتل بينة أن الولي الغائب قد عفا والمرااد المطالبة بالدية لوجود  
 العفو من بعض الاولياء تقبل البينة في جميع هذه الأمور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها  
 انتهى بتصرف (قوله لا يقبل) لأن الشرط ليس بأصل بالنسبة الى الشروط بخلاف السبب فان قضى بقدر  
 قضى على الغائب ابتداء فمستأنى (قوله في الاسع) مقابله ما عن البردوى وبعض من المتأخرين أنه يقضى  
 في الشرط كما يقضى في السبب (قوله اعدم ضرر الغائب) مفهوما أنه لو لم يضره ضرر كما اذا حلق زيد طلاق امرأته  
 بدخول الدار والظاهر أنه في حكم الاقول لازوم الضرر (قوله ومن حيل اثبات العتق الخ) هي من جملة  
 الصور السابقة قريبا (قوله ومن حيل الطلاق) الى آخر المسائل مفترعة على الضعيف كما صرح به في المنع لانها  
 من قبيل الشرط المنفرد للغائب انتهى حلي قار في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لا خلاف  
 المشايخ انتهى منع (قوله حيلة الكفالة) بأن تذهي المرأة على رجل أنك قلت ان طلقك زوجك فانا كفيل بما عليه  
 من مهرك ما تقر بالكفالة وأذكر الطلاق فأقامت بينة به قضى بالطلاق وبالكفالة ومثلها الصورة الآتية (قوله  
 ومن أراد أن لا يرنى الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا اقوله ومن أراد أن لا يرنى  
 وصنيعه يوهم أن ذلك سائغ كذا وبأيس كذلك بل مثله من أكبر الكبائر (قوله فبرهن عليها بالطلاق) ظاهره  
 أن برهان الطلاق يثبت الزوجية مع أنه لا تلازم بينهما ما كان المراد برهن عليها بالطلاق وبالكساح فهو ظاهر  
 (قوله يمهذ في أظهر الروايتين) هذا محمول على ما إذا قضى للمفقود لافي مطلق الغائب كما إذا أقيم القاضي  
 ابن المفقود وكلا في طلب حقوقه فأتى برجل وقال ان لابي الغائب على هذا الرجل ألف درهم واني أخاف  
 أن يتوارى هذا الرجل فان القاضي يقبل بينة الابن على المال ويحكم به لأن المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي  
 تصرف في ماله بخلاف ما إذا كان غائبا غير مفقود الخ (قوله ويرجع في الفتح توقفه) صنعه يقتضي أن هذا قول  
 ثابت مع أنه عين القول بعدم النفاذ ويدل له ما في البصر حيث قال وقد مضى اختلاف التعصم في نفاذ القضاء  
 على الغائب فصحح الشارح عدمه وفي الخلاصة والبرازية والفتوى على النفاذ ويرجع الاول في فتح القدير وأنه لا بد  
 من امضاء قاض آخر لان الاختلاف في نفي القضاء انتهى حلي (قوله اشترى بالخيار) أي وأراد أن يرد في المدة  
 باختفى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصما عن البائع ليرده عليه وذكر فيه اصحاب البصر قواين  
 من غير ترجيح (قوله اختفى المكفولة) صورته كفيل بنفسه على أنه ان لم يواف به غدا فديته على المكفيل فغاب

(ولو كان ما يذهب على الغائب شرطا لما  
 يذهب عليه على الحاضر كما اذا اذمى عبد على  
 مولاه أنه علق عتقه بتطليق زوجة زيد وبرهن  
 على التطليق بقبية زيد (لا) يقبل في الاصح  
 إذا كان فيه ابطال حق الغائب) فلو لم يكن  
 كما اذا حلق طلاق امرأته بدخول زيد الدار  
 يقبل اعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات  
 العتق على الغائب أن يذمى المذمى أن مالكة  
 الشاهد عبد فلان فبرهن المذمى أن مالكة  
 الغائب أعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة  
 الكفالة بهر ما علقه بطلاقها ودعوى  
 كذالة بنفقة العدة سائلة بالطلاق ومن أراد  
 أن لا يرنى فحيلة ما في دعوى البرازية اذمى  
 عليها أن تزوجها الغائب طلقها وانقضت  
 عتقها وتزوجها فأنقضت بزوجة الغائب  
 وأنكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى  
 ما بين أن تزوجها الحاضر ولا يحتاج الى إعادة  
 البينة اذا حضر الغائب (ولو قضى على غائب  
 بالانابة يمهذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا  
 ذكره ملا خسر وفي باب خيار العيب وقيل  
 لا يمهذ ويرجمه غير واحد وفي النية والبرازية  
 وجميع الفتاوى وعليه انتهى ويرجع في الفتح  
 توقفه على امضاء قاض آخر وفي البصر والمعهذ  
 أن القضاء على المضر لا يجوز الا بضرورة  
 وهي في خمس مسائل اشترى بالخيار فتوارى  
 اختفى المكفولة

الطالب في القدر فلم يجده الكفيل حتى مضى القدر ١٠٠ المال ولورفع الكفيل الامر الى القاضي فتنصب وكيله  
عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف كذا  
في جامع القسولين بجر (قوله حلف ليوفيه اليوم الخ) سواء كان حلفه بطلاق أو عتاق منجزاً أو معلقاً بأن علق  
المديون العتق أو الطلاق على عدم قضائه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحث فان القاضي نصب  
وكيلاً عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث الخائف وعليه الفتوى خاتمة وذكر الشيخ شرف الدين المغربي  
أنه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي يترقى بمقتضى على المختار المفتى به كافي كبر من  
كتب المذهب المعتمد ولو لم يكن غلة قاض حثت على المنع به انتهى (قوله قضيت) تريد ايقاع الطلاق عليه فانه  
ينصب من يقبض اهما (قوله اذا توارى الخضم) أي اختفى في بيته ولا يحضر مجلس القاضي (قوله فالتأخرون  
أن القاضي نصب وكيله) بعد أن يبعث أميناً الى باب داره فينادي على بابه ثلاثة أيام ثم ينصب عنه وصيلاً  
لادعوى وهو قول أبي يوسف استحسنه وعمل به (قوله أنه قول الكل) أي النصب عن الخصم المتوارى وهو الذي  
تعطيه عبارة الكل (قوله ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) إلا أن يرضى الغرماء وللورثة  
حق استخلاصها فاذا أراد الوارث استخلاص التركة ونفذ المال يجبر بالدين على القبول أما لو قالوا نحن نؤذي  
الدين ولم يكن المال نقداً كان للقاضي أن يبيع التركة ويقضي حق الغرماء والتركة باقية على ملاك المورث  
عند ابن سطة فليس بساتبة ولو وهب الوارث شيئاً من المستغرقة ثم سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ (فرع)  
لو علق طلاقها بخول دار فلان قلت فلان وعليه دين مستغرق قد خلتها فاعلى ما سبق عن ابن سطة أنه يبحث  
وقال أبو الليث لا يبحث لانه وار كان عليه دين فتدزات عن ملكه بالموت وهذا يتوقف عتق الوارث على قضاء  
الدين ولو كان ملك الميت لطل انتهى مخ بصرف (قوله يقرض القاضي مال الوقف الخ) أي ينصب له ذلك  
لانه لكثرة اشتغاله لا يمكن أن يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الدفع لغيره والدفع باقرض أنظر للقيام  
مضمونا والوديعة أمانة ويضيق للقاضي أن يتفقد أحوال الذين أقرضهم مال الأيام أي ونحوهم حتى لو اختلف  
واحد منهم أخذ منه المال لأن القاضي وإن قدر على الاستخلاص انما يقدر من الغنى لا من الفقير ولهذا لا يعلق  
قرضه من المعسر ابتداء فكذلك لا يتركه عنده انتهى بجر وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه مهندية (قوله  
والغائب) وله بيع منقوله عند خوف الغائب اذا لم يعلم بمكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بعنه اليه (قوله  
واللحظة) أي وله اقراض اللحظة من الملتقط بجر والظاهر أن التشديد بالملتقط انفاً (قوله من ملي) في الصباح  
رجل ملي على فعل غنى مقتدر ويجوز الابدال والادغام انتهى وفي تاج الشريعة يقرض القاضي من النقبات  
والثقة المالى الحسن المعاملة انتهى فلا يباكره من المعسر كسلف وفي تهذيب القلائد ويصدق القاضي فيما قاله  
من التصرف في الاوقاف وأول الايتام والغائبين من أداء وقبض انتهى وفي الخزانة اذا أجاز الاب أو الجد أو  
القاضي الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت باقل من أجر المثل انتهى (قوله حيث لا وصي)  
ولو منصوب القاضي لأن القرض من التصرف في ماله وهو ممنوع عنه مع وجوب وصيه كافي القضية (قوله  
ولا من يقبله مضاربة) فيه أن مال المضاربة أمانة غير منه ومن فتنها أن يكون القرض أولى كذا بحثه الجوزي  
(قوله ويكتب الصك) هو كتاب الاقرار بالمال وغيره فارسي معرب جوي قال في التبع وهو الجدة (قوله لا يقرض  
الاب) اختلاف التصحيح في اقراض الاب ولو لنفسه والمعتد ما في امتون قال في البحر ولم أر حكم الجدة في جواز  
اقراضه على رواية جواز للاب والظاهر أنه كالاب اتواهم الجدة اب الاب كلاب الا في مسائل انتهى أي وليت  
هذه منها (قوله لانه لا يقضى لولده) فانه ربما يشكر المستقرض أي فيحتلج الى قيام بيته وانما يسمعها ويقضى بها  
القاضي وهو لا يقضى لولده فان في الشربلية فتنتي العلة المدونة لجواز اقراضه انتهى (قوله ولا الوصي)  
ولو منصوب القاضي كافي جامع القسولين ولو فعله لا يعد خيانة فلا يعزل به وليس له أن يستقرض لنفسه على  
الاصح وفي جامع القسولين لو استقرض الوصي مائة أي القيمة ويرجع به ثم أنفق عليه مدة يكون متبرعاً اذا صار  
ضامناً فلا يتخلص مالم يرفع أمره الى الحاكم وقيدنا بالاقراض لأن الوصي البيع نسيئة ومنه متولى الوقف  
فليس له اقراض مال المسجد فلو أقرضه نهي إلا أن يكون أحرز قال في جامع القسولين لو أقرض مال المسجد  
أياً أخذ عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يبيع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف

حلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن جعل  
أمرها يبيدها ان لم تصل نفقة فتغيب  
الخامسة اذا توارى الخصم فالتأخرون أن  
القاضي نصب وكيله في الكل وهو قول  
الشافعي خاتمة قلت ونقل شرح الوهابية عن  
الشافعي أن القاضي أنه قول الكل وان  
شرح أدب القاضي أنه قول الكل وان  
القاضي يبيع التركة المستغرقة بالدين  
الوكيل (ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين  
للقاضي لا للورثة) لعدم ملكهم حيث كان  
الدين اقبرهم (يقرض القاضي مال الوقف  
والغائب) واللفظة (والوصي) من ملي  
وتن حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربة  
ولا مستغلاً بغيره وله أخذ المال من اب  
مبذرو وضعه عند مدل قنية (ويكتب الصك  
الاب) يد بالجنحة (لا) يقرض (الاب) ولو  
قاضي لانه لا يقضى لولده (ولا الوصي)  
ولا الملتقط فان أقرضوا نهموا الجور من



لو أحرز انتهى (قوله بخلاف القاضي) أشار به إلى الجواب عما وجهت به الرواية الأخرى من أن الأب له أن يقرض  
لأن ولايته أعم من ولاية القاضي لأنها في النفس والمال كولاية القاضي ويزيد عليه بزيادة النفقة المانعة  
من ترك النظر فالظاهر أنه إنما يقرض ممن يأمن بعوده وحاصل الجواب أن الاعتبار في جواز القرض وعده  
ليس بقرب القرابة ولا بزيادة الولاية بل لتتمام القدرة على الاسترجاع بعد وجود أصل الولاية ولا قدرة للأب عليه  
بخلاف القاضي فإنه لو لم يجد التهود أو توعية قضى بعلمه أو استخرج أفاده الكمال (قوله وفي جاز للملتقط)  
هذا في مقام الاستدلال على قوله ولا الملتقط أي فالتعبد عند عدم جواز التصديق به بأن يظن أن صاحبه  
يطلبه فإن عرقه حتى غلب على الظن عدم طلبه فله أن يقرضه كماله أن يتصدق به مع النعمان عند الطلب (قوله ولو  
قضى بالجور الخ) قال في الهدية ثم قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين خطأ وعمد فان أخطأ  
فهو وجهان الأول أن يكون في حق الله تعالى الثاني أن يكون في حق العباد ففي الثاني أن أمكن التدارك والرد  
بأن قضى بمال أو صدقة أو طلاق أو عتاق ثم ظهر خطأه بأن ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف  
يبطل القضاء ويرد العبد رقيقاً والمرأة إلى زوجها والمال إلى من أخذ منه وإن أخطأ فيما لا يمكن رده بأن كان قضى  
بالقصاص واستوفى لا يقتل المقتضى له بالقصاص وإن يقن أنه قتل بغير حق وبغير صورة القضاء شبهة مانعة من  
وجوب القصاص ولكن تجب الهدية في مال المقتضى له وهذا كله إذا ظهر خطأ القاضي بالينة أو بإقرار من المقتضى  
له فأمّا إذا ظهر ذلك بإقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى له حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقتضى له وإن أخطأ  
وكان ذلك في حق الله تعالى بأن قضى بحد الزنا أو بحد السرقة أو بحد شرب الخمر واستوفى النطق والرجم والحد  
ثم ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فنهان ذلك في بيت المال وإن كان القاضي نعمد الجور  
فيما قضى وأقر به فالنعمان في ماله في هذه الوجوه كلها بالجنابة والائلاف وبه زار القاضي على ذلك لا رنكابه الجرمية  
العظيمة قال ويعزل عن القضاء انتهى بروع تصرف (قوله انهزل) وفي المحيط أنه لا ينزل ولكن يستحق العزل  
هندية (قوله وفيه الخ) ليس في عبارة المخ (قوله إذا غلب جوره ورشوته) الاظهر أن الواو هي أو (قوله ردت  
قضاياه) هذا صريح في عزله (قوله وشهادته) أي إذا كان شاهداً وهذا ضعيف وقد قدم صاحب البحر عنه ما ذهب  
قال أبو حنيفة لو قضى القاضي زماناً بين الناس ثم علم أنه من نسي ينفى للقاضي الذي يختصمون إليه أن يبطل كل  
قضاياه انتهى على أن الشاهد تردّد شهادته بنفسه من غير تكرار فليست قبل وليراجع (قوله القضاء مظهر لاثبت) أي  
مظهر لحق الخصم لأنه ثابت عند الله قبل الحكم لاثبت أي حكم لم يكن قبله وهذا لا يظهر إلا إذا كان القضاء  
صادف الواقع فأمّا إذا خالفه كالثبات بشهادة الزور المتقدمة فربما فهو مثبت تأمل (قوله ويخصص بزمان الخ)  
أي بتخصيص من الامام قال في مختصر الظهيرية إذا قلد الامام رجلاً القضاء يوماً أو مجلساً جاز ويتوقف بالزمان  
والمكان وفي الخلاصة السلطان إذا قلد القضاء رجلاً واستثنى خصومة أو رجلاً معيناً صريح الاستثناء ولا يصير  
قاضياً في تلك الخصومة ولو قال لا تسع حوادث فلان حتى أرجع من السفور لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى  
لا ينفذ انتهى بيري (قوله خمسة) أنت الهدد لتأويل السنة بالعام أو الحول (قوله فلا تسمع الآن بعدها) أي لنهي  
السلطان عن سماعها بعدها وهذا الحكم باق بعد موت السلطان الذي نهى لأنه من عادتهم أنه إذا نفى سلطان  
عرض عليه قانون من قبله فليقبله ذكره صاحب البحر وفي الحوى أخبرني أستاذي يحيى المنقاري أن السلاطين  
الآن يأمرون قضائهم في جميع ولايتهم أن لا يسمعوا دعوى بعد خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث انتهى  
وذلك لقطع الخيل والتروير وما في الخلاصة المدعى والمدعى عليه إذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة  
وفي المبسوط بعد ثلاثين وثلاثين وفي فتاوى العتابي بعد ست وثلاثين لا تسمع إلا أن يكون المدعى غائباً أو مجنوناً  
وليس له ولي أو المدعى عليه واليا جازاً يخاف منه وذلك فيما عدا الارث والوقف كإي سرّة الفتاوى فذلك قبل  
صدور النهي عن سماعها وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها إلا في المستثنى ولم يقيّدوا  
دعوى الارث والوقف بمدة فيما رأيت الآن فإن في معين المفتى أن القاضي لا يسمعها من حيث كونه  
قاضياً أم لو حكمه الخصمان في تلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله أن يسمعها انتهى والظاهر  
أن هذا محله عند التبعاد أما عند اقرار المدعى عليه بما ادعى به المدعى فلا مزية في أمر القاضي بالدفع مثلاً  
وبدل على هذا التعليل بقطع الخيل والتروير (نقطة) لا تسمع الدعوى ممن رأى رجلاً يتصرف في أرض زماناً

بجلائها القاضي ويستثنى اقراضهم لا ضرورة  
كمرك ونمب فيجوز اتفاقا بجر ومضى جاز  
للملتقط التصديق فالأقراض أولى (ولو  
قضى بالجور فالفرم عليه في ماله ان سعهدا  
واقربه) أي العمد (ولو خطأ فالفرم على  
المقتضى له) دور في المنع معز بالسراج قال  
محمد لو قال نعمدت الجور ان عزل عن القضاء  
وفيه من أبي يوسف اذا غلب جوره ورشوته  
ودت قضاياه وشهادته فروع والقضاء مظهر  
لا مثبت ويخصص بزمان ومكان وخصومة  
حتى لو أمر السلطان بعد خمس عشرة سنة  
خمس عشرة سنة فسمها لم ينفذ قات فلا تسمع  
الآن بعدها





وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم  
بعد وجود شرائطه الا في ثلاث اربعة ورجاء  
صلح آقارب واذا استعمل المذني لا يصح  
رجوعه من قضائه الا في ثلاث لو يعلمه أو يظهر  
شفاؤه أو بخلاف مذهبه \* فعل القاضي  
محكم

وانه لو اختلف في المحكم لا اختلاف الشهادة فشهد شاهداه وكلاه في الخصومة الى فلان الفقيه وشهد الاخر  
انه وكلاه بخصومة الى فقيه آخر لا يجوز حكم احدهما لان حكم المحكم توسط والمتوسطون في ذلك يختلفون  
لاختلاف الذكوة فالرضا باحدهما لا يكون رضا بالآخر فكان التقييد مفيد بخلاف ما اذا اختلفا في تعيين  
القاضي فان الشهادة جائزة وتعين احدهما لان القاضي انما يقضي بحكم الشرع البينة على المدعي واليمين  
على من أنكر وهذا لا يختلف فلا يخفى التقييد فلم يصح وان حكمه لا يرفع الخلاف بخلاف القاضي في جميعها  
قال الحلبي ومحل هذه المسائل باب التحكيم انتهى وهي تزيد على سبع عشرة خصوصا اذا انظر الى تفصيل الحد  
والقود والدية ومن جملة ما يخالف فيها القاضي انه لا يحكم باللعان بين الزوجين كما في البرجندي (قوله لا يجوز  
للقاضي) أي يجب على القاضي الحكم بقتل المدعي عند قيام البينة مثلا على سبيل الفور ولو أخر أم ترك  
القرض ويكفر اذا لم يره واجبا كما قيده ابن ملان في شرح الجمع وفي شرح الكنتز للزبلي أن القضاء واجب عليه  
بعد عدم التماس حتى لو امتنع بأنم ويستحق العزل ويعزرائته (قوله لينة) أي عند القاضي في الشهود كما اذا شهد  
ثلاثة عنده في حادثة ثم قال واحد منهم قبل أن يقضي القاضي بشهادتهم أستغفر الله كذبت في شهادتي  
فسمع القاضي مقالته من غير تعيين شخصه فأسألهم عن ذلك فقالوا كنا على شهادتنا فان القاضي لا يقضي  
بشهادتهم أفاده البيري (قوله ورجاء صلح آقارب) قال في اسان الحكم اذا اختصم الى القاضي الاخوة أو  
بنو الاعمام ينبغي أن يدفعهم قليلا ولا يجعل بالقضاء بينهم لعلهم يصطلحون لان القضاء وان وقع بحق ربما يكون  
سببا للعداوة بينهم قال العلامة الشيخ صالح وهذا لا يختص بالآقارب بل يفعل بين الجانب لان القضاء يورث  
الضغينة فيجوز عنه ما أمكن انتهى وفي البيري ما يبيده وهذا لا ينافي وجوب القضاء فورالانه محمول على  
ما اذا لم يطمع القاضي في حصول الصلح وبزيده ما في الاختيار وخرائه الا كدل أنه اذا طمع مع القاضي في ارضاء  
الخصمين لا بأس بردهما ولا يتعد الحكم بينهم لعلهم يصطلحوا ولا يردهما أكثر من مرتين وان لم يطمع أنفذ  
القضاء انتهى والطمع بظهور قرينة يستدل به على رجاء الصلح أبو السعود مخلصا (قوله واذا استعمل المذني)  
مراده ما يعتمد المذني عليه اذا ادعى دفعا وفي البيري أنه اذا ادعى زيد على بكر حقا فسمع القاضي دعوى زيد وطلب  
منه البينة فاستعمل زيد فانه يمهله وكذا اذا أقام البينة فادعى بكر ما به تندفع دعوى زيد فطلب القاضي منه  
بينة الدفع فاستعمل فانه يمهله أيضا وهذا اذا ادعى دفعا صحيفا فان كان فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه انتهى وبقي  
أخرى يؤخر فيها القضاء اذا لم يعتمد على فتوى أهل مصره فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء  
وهي في الخلاصة (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) قيد بالرجوع لانه لو أنكر القضاء وقال الشهود قضى كان  
القول قوله على المشتكى به ذكره ابن القرمس (قوله لو يعلمه) أي وقد تبين له أن علمه كان وهما كما اذا اعترف عنده  
شخص لشخص ببلغ وغابا عنه ثم شخصه ان تداعيا عنده فحكم على احدهما طنا منه أنه ذلك المستترف ثم تبين له  
أنه غيره له نقضه بل يجب عليه نقضه أفاده ابن وهبان في شرح منظومته تنبيهه شرط القضاء بالعلم عند الامام  
رضي الله تعالى عنه أن يعلم حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير حجة خالص لله تعالى كبيع وقرض  
أو نكاح زوج أو قتل عمد أو حد قذف ولو علم قبل القضاء في حق العباد ثم ولي فرغت اليه تلك الحادثة أو علمها  
في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرغت اليه لا يقضي عنده وقال لا يقضي هذا حاصل ما في الفتح جوى (قوله  
أو ظهر خطؤه) من حيث الحكم الشرعي كحقي قضى بعمدة هبة المشاع الذي يحتمل القسمة ثم ظهر له أنه أخطأ  
انتهى جوى (قوله أو بخلاف مذهبه) وهو لا يعلم لا يتعدلانه قضى بما هو باطل في اعتقاده فلا يتعد ولونسي  
مذهبه وقضى على أنه مذهب نفسه ثم تبين له أنه مذهب خصمه صح عند الامام لا عندهما كما في أدب القاضي  
وهذا اذا لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد فان كان مع قضاؤه ولا يكون لغيره أن يبطله انتهى تنوير الازهان  
وقد سبق ما في ذلك من أن المقلد ليس له أن يخالف معتقد مذهب (قوله فعل القاضي حكم) اختلف فيه فقل  
صاحب التبيين والتممة والذخيرة أنه محكم وصريح به في سوغ المحيط والامام السرخسي وصريح به محمد  
في الاصل قال اذا حضرت الوثة للقاضي وطلبوا القسمة وفيهم وارث غائب أو صغير والتركة عقار قال أبو حنيفة  
لا أقسم بينهم باقرارهم حتى يقمروا بينة على الموت وانهم ورثته وقال أبو يوسف ومحمد تقسم بينهم باقرارهم  
فأبو حنيفة قال لا أقسم بينهم بقولهم ولا أقضي على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء منه انتهى

والذي اعتمد ابن القرم وقال انه الصواب والتحقيق أن الفعل لا يكون حكما به جزم الكمال ونص الامام قاطع  
 للشبهة فانه نص محمد في المصوط عنه أنه يكون حكما كما رأيت والذي يظهر أن من قال انه ليس بحكم يشاء على  
 قول صاحبين فانهم ما لا بقصة التركة في المسئلة السابقة وماذا لا لا يكونه ليس حكما والظاهر كما قال بعض  
 أن مراد مشايخنا بالفعل هنا ما صدر من القاضي بغير لفظ حكمت وقضيت وانفذت القضاء وغير ذلك من لصيغ  
 المختصة به (قوله فلوزوج البتية من نفسه أو ابنه لم يجز) لانه حينئذ يكون حكما لنفسه أي أو لابنه والثاني  
 لا يقضى بذلك اجماعا ويرد على ذلك أن القاضي له أن يعزرا أحد الخصمين اذا أساء الادب بين يديه بأن قال قضيت  
 على بالجور أو ارتشيت أو ما أشبه ذلك اذ هو في ذلك حاكم لنفسه وهي أيضا بما يوجب فيه حق العبد ولم يحصل  
 فيها دعوى فهذه المسئلة تخالف الاصل من هذين الوجهين وأوجب بأن المشايخ استحسنوا ذلك صيانة لمجلس  
 القضاء ورحمة بالمادة الفساد (قوله الا في مـ ثلثين) استثناء من قوله فعل القاضي حكم لا بما يليه (قوله كان وكيل)  
 فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالفة كان له نقضه اشياء من القاسمية (قوله كان له اعطاء غيره) مثله  
 بما اذا لم يجعله القاضي رتبة له أو كن من فقراء القرابة وحكم له به قال في منتخب المحيط الرضوي للعلامة العيني  
 مانعه قال أرضى هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فقراء قرابته وأولاده أيضا وصرف العلة اليهم أولى  
 من صرفها للاجانب ثم اصرف الى ولد الواقف أو صل لانه أقرب الى الواقف كداد كره هلال بن يحيى طائفا بزع  
 الاقرباء غيرهم من الفقراء أو لولاه أو اعطى القاضي بعض القرابة ولم يقض لهم بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف كان  
 لقاض آخر أن ينقض ذلك لأن فعله كعمل الواقف انتهى وقدم المؤلف في القاعدة الحاء مـ أن تقرير القاضي  
 في المراتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقريره غير فيلزم حينئذ وهي في أوقاف الخصاص انتهى يرى مختصرا  
 وفي الظهيرية ولو حكم بأن لا يصرف الا اليه نفذ حكمه انتهى (قوله أمر القاضي حكم) كثره بعد إقامة البرهان  
 على المدعى عليه سلم الدار اليه وكالا امر يدفع الدين ويحبس الذي عليه الحق كما في الاشياء وقوله حكم هو أحد  
 قوانين وجزم في العمادية وجامع الفصولين بأنه لا يكون حكما (قوله الا في مـ مـ مـ الوقف المار كورة) قال  
 في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بمضى قرابة الواقف فأمر القاضي بأن يصرف شي من الوقف  
 اليه كان بمنزلة القنوي حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر سح اشياء (قوله القاضي يحلف غريم الميت الخ)  
 ولو قالت الورثة لا تريد دين الطالب ولا نستعمله لا يلتفت القاضي الى ذلك ولا يدفع اليه شي حتى يستخلصه من  
 المين ليس للورثة بل للميت لانه قد يكون له غريم آخر انتهى شرح أدب القاضي أي فلا يكون للورثة حق فيها  
 فلا يلتفت الى قوله مـ قال في البحر ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة وثبته بالبيعة  
 وعزاه الى الولو الجية وهل التحليف واجب أو مندوب قال المقدسي لم أره وقد قيد بالقاضي لأن الوصي له أن يدفع  
 دين الميت اذا اقتربه عنده قال في الملتقط وصي علم يدين الميت باقراره أو بالمعاينة يؤذى وان كان بالشهادة  
 لا يؤذى قبل القضاء فان خاف أن يضمن وقد علم بالدين بالاقرار لا يؤذى كذا من خلف وشداد وفي الثانية رجل  
 مات وعليه دين محيط بجميع ماله وأكثه فادعى رجل على الميت ديناً وبهز عن إقامة البيعة قال أبو يوسف ليس  
 له أن يستخلف أصحاب الديون ولا الورثة وان كان له بيعة بتمها على الوصي وان لم يكن له وصي أقام عنه القاضي  
 وصيا وان كان في مال الميت فضل عن الديون كان له أن يستخلف الورثة انتهى أي على نقي العلم (قوله أنه حلف  
 المحقرة) قال البرزوي هي من لا تكون برزت بكرا كنت أو ثيبا ولا يراها غير المعارم من الرجال أما التي جاءت  
 على المنصة فآهال أجنب كما هو عادة بعض الدلا لا تكون محقرة سوى قلت وكذلك من زفت  
 في التاموسية على عادة مصر وسياق لذلك مزيد في محله ان شاء الله تعالى (قوله الابشاهدين) هي عبارة الاشياء  
 وظاهره أنه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهده مع قال الشيخ صالح ولعل ذلك  
 لاختلاف الروايتين (قوله من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشري) كما اذا أوصى رجل لرجل وأمره  
 أن يتصدق على فقراء بلدة كذا بما قد يتوارد كان الوصي بعيدا عن تلك البلدة ولم يوصى بتلك البلدة مديون له  
 عليه ألف درهم ولم يجز الوصي الى تلك البلدة سيلا فأمر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء  
 فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت فائقة عليه انتهى (قوله أن للسلطان مخالفة شرط  
 الواقف) فيجوز له احداث وظيفة أو مرتب اذا كان المقر في الوظيفة والمرتب من مصارف بيت المال (قوله

فلوزوج البتية من نفسه أو ابنه لم يجز الا في  
 مسئلة من اذا أدت الولي للقاضي بتروجها  
 كان وكيله اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء  
 كان له اعطاء غيره أمر القاضي حكم الا في  
 مسئلة الوقف المذخور فأمس قدر  
 فلوصرف غيره مع القاضي يحلف غريم  
 الميت ولو اقتربا الراض لا يقبل قول أمين  
 القاضي انه حلف عند رتبة لا يشاهد بن  
 من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس  
 بشري لم يجز من العهدة انتهى وقدم  
 في الوقف من المملوكة المحببة معر الامام  
 ان السلطان مخالفة شرط الواقف



لوعاليه قري ومن ارجع أفق علامة الوجود الملقى أبو السعود منى السلطنة السلمانية بأن أوقاف المولى  
والامراء لا يراعى شروط الانها من بيت المال أو ترجع اليه بأن كان الواقف رقيق بيت المال في عنقه نظراته  
وهذا ليس على اطلاقه بل بالقبول ما اذا لم يثبت له من الملك فيه وتفصيل المانم فيها أن الواقف لارض من  
الارض لا يخلوا ما أن يكون مالكا لها من الاصل بأن كان من أصلها حين من الامام على أهلها أو تلقى المالك من  
مالكها بوجه من الوجوه أو غيرها فان كان الاقل فلا خفاء في صحة وقفها لوجود ملكه وان كان الواقف غيرها  
فلا يخلوا ما أن تكون وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له أو بشرائه من بيت المال من غير أن تكون ملكه  
فان كان الاقل فان كانت مواتا أو ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من بيت المال لا يصح وان وصلت  
الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مسوق فان وقفه صحيح لانه مالكها ويراعى فيها شروطه سواء كان  
سلطانا أو أميرا أو غيره وما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها الشرائط فمحمول على ما اذا وصلت الى الواقف  
باقطاع السلطان له من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه انتهى ملخصا من النسخة المرضية (قوله وأنه يعمل  
بأمره) أي السلطان (قوله وان غير الشرط) قد علمت ما فيه (قوله بأنه) الضمير الى الثاني (قوله متى كان في الوقف  
سعة) بفتح السين المهملة (قوله ولم يقصر) أي الذي أحدث له السلطان وظيفه في الوقف (قوله لا يمنع)  
أي لا يحرم عليه تناوله وان خالف السلطان في ذلك شرط الواقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الواقف  
بالطريق المتقدم أو أنه انما يجب بذلك اعتمادا على أن سعة الوقف غالباً تدل على أن أصله من بيت المال (قوله  
يجبس المولى) سواء كان وصيا أو اباً فان لم يكن له أب ولا وصي يأمر القاضي رجلا ليبيع ماله في الدين خلاصة  
وسواء كان الدين ديناً استهلكه أو لا كما أطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم شارحها) أي العلامة عبد البر  
(قوله فائتأمل فيه) الذي يظهر في التوفيق أن كلام الخانية في معنى ما ذون له وكلام الخلاصة في محجور عليه  
وهو صريح بعبارة حيث قال العبي المحجور عليه لا يجبس بدين الاستهلاك ولكن يجبس الوصي أو أبوه الخ  
(قوله فانه الشريفي لاني) وأقاده أيضا الطرسوسى أخذ من عبارة الخلاصة (قوله كأنظم الشارح) أي العلامة  
عبد البر (قوله ويرتفع بيع) أي ينقض القاضي (قوله ولو لمصالحها) أي ولو كان كل من الاب والوصي مصالحا  
حيث كان الأصل النقص (قوله والأصل النقص) الواو له ال انتهى حاشي (قوله يسطر) جملة استشفافية افادت أن  
هذا الحكم مطرف في كتب المذهب والمصارع معنى المادى (قوله والدوصى) أي لا العبي وقوله وللشأديب بعض  
بصوره في أن بعض مشايخ المذهب صوّروا العبي المقصد التأديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين  
لم يجبس أب) المراد به ما يملك الوالدين والاجراء والجدات وقيد بالدين لانه يجبس في النفقة تعزيراً ذكره عبد البر  
(قوله ومكاتب) بفتح التاء أي فلا يجبس مولاه في دين المكاتب ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يجبس في غير مال  
المكاتب وسبأني والصحيح هو الاول (قوله وعبد مولاه) ولو كان ما ذون لاني المولى لا يستوجب على عبده ديناً  
(قوله كمكس) أي لا يجبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين  
وان كان مديوناً يجبس فيه لان اكسابه حق الفرما فيجبس ليعاود الى ديونهم مما عايد به ويجوز يجبس المولى  
بحق الاجاب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يجبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا  
يجبس الخ) الا قد في العبارة أن يقول وكذا يجبس بدين مكاتبه غير مال المكاتب (قوله وفي غير جنس الحق  
يجبس) أمالو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله سبدا) مفعول مقدم ومكاتبه فاعل مؤخر  
(قوله والعبد فيها بخير) أي وله فضلهما بغير رضا المولى ذكره الشارح أيضاً (قوله ذوالكتب) باسكان التاء  
(قوله المحزر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذوى الذي حررها قال العلامة عبد البر مسئلة البيت من القنية رقم  
للقاضى عبد الجبار وأبي حامد ثم قال فقيه الحق دين وله كتب ملق بعضها عن أستاذ موأصل بعضها بنفسه فهو  
موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وان كان فقيراً في حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر  
يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (باب الحكيم) •

هذا أيضاً من فروع القضاء والحكم في حكمه أحاط رتبة من القاضي فان القاضي يقضى فيما لا يقتضى الحكم  
لاقتصار حكمه على من رضى بحكمه وعموم ولاية القاضي ومشرعيته بالسنة فقد روى عن أبي شريح أنه قال

لوعاليه قري ومن ارجع رأيه به على بأسره وان  
غابر الشرط فليحفظ قلت وأجاب صديقى  
أفندي بأنه متى كان في الوقف سعة ولم يقصر  
في أدائها خذته لا يمنع قنبيه وفي الوهبانية  
يجبس المولى بدين الصفة ببر حتى يوفيه أو  
يظهره مقر الصفة فقلت لكن قد تم شارحها عن  
قاصد بيان الحرز والمبد والبالغ والصبي في  
الحبس سواء فليتناقل نفسه هنا فانه الشريفي لاني  
قال وليس للقاضي البيع مع وجود أب أو  
وصي وهي فائدة حسنة قلت وهي في القنية  
ومنى باعاً للقاضي نقضه لو أصلح كما نظم  
الشارح فضممته له من غير البعوض فقلت  
ويقتض بيع من أب أو وصيه  
ولو أصلح الأصل النقص بسطر  
ويجبس في دين على الطفل والد  
وصي وللتأديب بهس بصور  
وفي الدين لم يجبس أب ومكاتب  
وعبد مولاه كمكس وموسر  
ثم لو ائتم به مديوناً يجبس المولى بدينه لانه  
لا فرما وكذا يجبس بدين مكاتبه الا فيما كان  
من جنس المكاتبه في عناق الوهبانية  
وفي غير جنس الحق يجبس سبدا  
مكاتبه والعبد فيها بخير  
وفي غيرها  
ويجبس ذوالكتب الصحاح المحزر  
على الدين ذوالكتب ما هو موسر  
• (باب الحكيم) •

يا رسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شيء اتوني فحكمت بينهم فرضي عن القري فان قال عليه الصلاة والسلام  
ما احسن هذا وعامة في الفتح (قوله جعل الحكم في مال لا لغيره) الاولى ما في الحوى حيث قال هو لغة مصدر  
حكمت الرجل بالثبوت فوضت اليه الحكم وتحكم في كذا فعل ما اراد انتهى وبطل لغة على المتع ايضا يقال  
حكمت الرجل تحكما اذا منعه مما اراد (قوله هو قولية الحصين) اي جنسه يشمل ما اذا تعذر الخسوم  
وقوله حاكما المراد به ما بين الواحد والمتعدد (تبيينه) قال بعض علمائنا كثر قضاة عهدنا في بلادنا صالحون  
لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة ويجوز ان يجعل حاكما بترافع القضية اليه واعتزل بعضهم ذلك بان الرفع ليس على  
وجه التحكيم بل على اعتقاد انه قاض ماضى الحكم وحضور المدعى عليه قد يكون بالاشتغال والجبر فلا يكون  
حاكما الا ترى ان البيع قد ينهك - ابدأ بالاعتاطي لكن اذا تقدمه بيع باطل او فاسد وترتب عليه التعاطي  
لا ينعقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذلك هنا ولا هذا حال الشك القاضي النافذ حكمه اعز من الكبريت  
الاحمر اه وبعض اهل العلم من الشافعية يعبر عنه بأنه قاض ضرورة اذا لا يوجد قاض فيما علمنا في بلادنا الا وهو  
راش ومرئش (قوله لفظه) اي التحكيم ويحتمل ان لا يحد راجع الى الحصص الصادق بالحصصين بان يقول له  
حكمتك ذنبا ومثله لو قال احكم بينكما فلا (قوله مع قول الآخر) وهو الحكم ان ابتداء الحصص والحصصان  
ان ابتداء الحكم قنائل قال في المحيط فلو سكر رجل فلم يقبل لا يجوز حكمه او بتعديده التحكيم (قوله لا الجزية)  
فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بغير (قوله فصيح تحكيم ذمتي ذمتي) قال في الهندية ثم المراد من عدم  
جواز تحكيم الذمتي انه لو كان الذمتي حكا بين المسلمين لا يجوز اما لو كان لذمتي - كما فيما بين المسلمين فانه يجوز  
وذكر في المبسوط وان حكم الذمتي بين اهل الذمة بزلانه اهل للشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون  
راضيا به ما عليه في حقه ما كنف ايد الطان اياه وتقليد الذمتي يحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين  
المسلمين باطل فكذلك التحكيم كذا في النهاية انتهى (قوله صلاحته بفساد) انما افاد ذلك ولم يقولوا صلاحته  
للههادة لان الشاهد لا يشترط اهليته وقت التحمل وانما يشترط وقت الاداء فطوا اما القاضي والمحكم فينظر  
اهليتهما وقت التقليد والتحكيم وزيد في الحكم اشتراطهما فيه انتهى بغير تصرف (قوله كما مر) اي في قوله  
والحكم كالتقاضى (قوله وتشترط لاهلية المدكورة) نصريح بما علم (قوله رفته) فلو سكر عيدا او صبيا او غيبا  
في حق المسلمين او محدودا في قد لم يصح بغير صرية او العامة في احكام يجب اذ يجوز عدم ما هندية (قوله  
بمخلاف الشهادة) فتعتمد في الاهلية فيها عدم الاداء فقط (قوله وقد سأل الخ) قصد حكاية قول مقابل لدول  
المصنف كما هو الحكم في مقلدوا طاهر رضاعنه (قوله ورضيا بحكمه) اي بوجه كما هو قضية العطف على قوله  
فحكيم بينهم او ظاهره انه اذا لم يرض به لا يصح وهو ما افاد قول المصنف بعد فان حكمهم لم يطل حكمه  
بعزلهما انتهى وفي الهندية لكل من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه ما اذا حكم له ما اه ولو قال بتحكيمه  
بدل قوله بحكمه ليخرج ما اد حكمه مكرهين او كان احدهما مكرها فانه لا يبنى حكمه اكان اولى وفي الهندية  
اذا حكم بين رجلين ولم يكونا حكا فقل لا بد حكمه رضيا بحكمه وأجر ما فهو جازر واد الاصطلاح بان على ان  
يبعث كل واحد حكمه من اهل ذمة وجازر واد اقصى احدهما على احد الخصمين وقضى الاخر على نفسه لا يجوز  
(قوله في غير حدود) قال في الهندية ويصح التحكيم فيما يملك كان قبل ذلك باعده ما هو حقوق العباد  
ولا يصح في غيره وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والذكاح ونهين  
السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والتدفع انتهى ملخصا وفي التمهيد الثاني والغير شامل للطلاق والعناق  
والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيع وكذا غيره من المجتهدين كالطلاق المضاف وهو الصحيح  
من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا امتنعوا عن الاقامة كدليل تجاسر العوام في الحرانة لو استعنى فقهنا فافق  
يطلان البين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى انتهى ملخصا (قوله وقود) صححه  
في الفتح وذكر في الاصل صحته قياسا على غيره من الحقوق وصححه في شرح ادب القسطنطيني (قوله ردية على عاقلة)  
لان العاقلة لم ترض بحكمه وحكم المحكم انما يتخذ على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز  
الا ان يكون القاتل اقرب بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه هندية (قوله بعد وقوعه) اي التحكيم قبل  
الحكم به بان عزله قبل الحكم صح فلو حكم عليه بعد ذلك لا يتخذ حكمه عليه كافي الهندية (قوله كما يترد احد

(هو) افقة جعل الحكم في مال لا لغيره وعرضا  
(قوله الحصين حاكما يحكم بينهم - ما ذكره  
لفظه الدال عليه مع قبول الآخر) ذلك  
(ونشره من جهة المحكم) بالكرس (العقل  
لا الجزية والاسلام) فيصح تحكيم ذمتي  
(و) شرطه (من جهة المحكم) بالفتح  
(صلاحته لافضائه) كما مر (ونشره لاهلية  
المدكورة) وقوله (اي التحكيم) (و) وقت  
(الحكم جميعا فلو سكر عيدا لا يتخذ كما هو  
فما في اود قبا فانه لم يتم حكم لا يتخذ كما هو  
الحكم (في مثل ذلك) يفتح اللام مستندة بخلاف  
الشهادة وقوله ما نه لو استعنى العبد بغير  
فتوى صح وعرضا عدي افسدى لاهيته  
(حكا رجلا) فلو ما اذ لو حكا اول من يدخل  
المسجد لم يجوز اجامه اليه (و) حكمه بينهم  
بينة او اقرارا وسكون (و) صديا بحكمه  
بينة او في غيره من حدود وقود ردية على عاقلة  
(نص لوفى غيره من حدود وقود ردية على عاقلة  
الاصل ان حكمه الله كحكم المولى انتهى ملخصا  
لا يجوز بالصلح ولا يجوز بالتحكيم (و) من  
احدهما ابتداء اي انشأ كما يترد واحد  
(كما) يترد احداهما فليس



العاقدين) أي ينقض العقد ونقضه في مضاربة فينبذ المضاير بهزله أن علم به بخبر رجلين مطلقاً أو قسراً  
 عدل أو رسول غير مؤتمن لا يعلم لا ينزل فان علم والمال عروض باءها ولو نسيته ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك  
 فضها في هذه الحالة ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجهه ولا يملكه حينئذ (قوله وشركة) فان **كلا**  
 من الشريكين له فضها ولو مالها أمتعة (قوله ووكالة) فلام وكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وينت العلم  
 بشافهته به ويكتابه وبارسال رسول غير مؤتمن لم يكن عدلاً ولا حراً ولا كبيراً ولو وكيل عزل نفسه بشرط علم موكله  
 (قوله بلا التماس طالب) يعني أنه يملك الموكل العزل ان لم يكن الوكيل ولا يخصصه بطلب الخصم فليس  
 للموكل أن يعزله (قوله ولا يتعدى) قال في الجراء علم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في أربع الخزبة  
 والنسب والنكاح والولاية ولم يصترحوا بجوازها في المحكم ويجب أن لا يتعدى الا في مسألة قد تقدمت  
 في الكلام على مسائل الفرق بين المحكم والقاضي (قوله وألزم الشريك) أي شياً من المال المشترك بجزء (قوله لان  
 حكمه كالصالح) أي والصالح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضياً بالصالح وما هو في معناه انتهى  
 بجزء (قوله ثم استثناء الثلاث) أي الحذف والتعدد والدية (قوله وغير ذلك) كما اذا من صهرته بشهوة وانتزاعها منكم  
 الزوجان حكم المحكم بينهما بالحل على مذهب الشافعي يصير حكمهما على الاصح اذا حكم المحكم بينهما بما يرى  
 أما اذا كان الحكم المحكم على خلاف ما يراه المحكم فالصحيح عدم النفاذ (قوله يجب بلا يحل) يعني اذا استل  
 المقتضى عن هذه المسئلة وأما ما يجب كتمه للمصلحة يجب بلا يحل وعلى القول الاول بسكت ولا يجب بشئ  
 انتهى حلي (قوله وسع اخباره) أي المحكم له وأما ما يخرج الحق من المحكوم عليه عند دعائه أو ادعاء  
 أن الشاهد فاسق هذا ما ظهر (قوله حال ولايته) لان اخباره حينئذ قائم مقام شهادة رجلين انتهى ابن كمال  
 (قوله لا تنقض ولايته) فالحق بواحد من الرعايا انتهى ابن كمال (قوله ولا يصح حكمه لا بويه الخ) فبدعي ذكر  
 لان الحكم للاخوة وأولادهم والاعمام جائز كشهادته له سم وكذا الابن امرأته وزوج ابنته ان كان حياً  
 لان كان ميتاً بجزء (قوله فلا بد من اجتماعهما) لانه أمر يحتاج الى الرأي والرضا برأي الاثنين فيما يحتاج فيه  
 الى الرأي لا يكون رضا برأي الواحد انتهى مخ (قوله ان وافق مذهب) لانه لا فائدة في نقضه ثم ابرامه وفائدة  
 هذا الامضاء أنه لا يكون لقاض آخر يرى خلافه نقضه اذ ارفع اليه لان امضاء غيره نقضه ابتداء ومثل القاضي  
 محكم ثان بعد محكم الاول (قوله والا يطله) أي لا يعمل بمقتضاه لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلا يلزم  
 القاضي اذا خالف رأيه بجزء (قوله لان حكمه لا يرفع خلافاً) لقصور ولاية المحكم على المحكمين دون غيرهما  
 والقاضي الذي رفع اليه حكمه غيرهما وأما اذا قضى قاض فرفع الى قاض بعده لا يرد لان القاضي له ولاية  
 على الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل اذا صادف القضاء محله بأن يكون فصلًا مجتمداً فيه (قوله وليس له  
 تفويض الحكم الى غيره) لان الخصمين لم يرضيا بتحكيمه غيره فان قوض وحكم الثاني به برضاها أو أجاز  
 المحكم الاول لم يجوز الا أن يجيزه الخصمان ومنهم من قال يجوز كالوكيل اذا أجاز بيع الوكيل الثاني وكالقاضي  
 اذا لم يأذن في الاستخلاف اذا أجاز حكمه خليفته فانه يجوز وتسامه في الهندية وفيهم من قوله لان الخصمين  
 لم يرضيا بتحكيمه غيره انهما لو قضا اليه ذلك مسح (قوله وحكمه بالوقف) أي يلزمه (قوله لا يرفع الخلاف)  
 أي خلاف الامام فانه يقول بعدم لزومه (قوله بشرطه) بأن يكون صادراً من أهله في محله قال في شرح المائتي  
 من الوقف ولا يشترط المرافعة في كل موضع يحتاج فيه لحكم الحاكم بمقتضى كوقف واجارة مشاع اهـ (قوله  
 ولا يرضيه) عبارة البحر لانه يخفيه أي حكم المحكم (قوله عد في البحر منها سبعة عشر) هي التي ذكرناها سابقاً  
 وبهناك على أنها مذكورة في غير محلها انتهى حلي وفي قوله منها الإشارة الى أنه انزيد على ذلك وهو كذلك  
 اذ بقى الامان فليس له أن يحكم فيه كما ذكره البرجسدي وان توقف فيه صاحب البحر (قوله ولم أره) البحث  
 اصحاب البحر أقول صرح صدر الشريعة بأنه يلى الحليس حيث قال وفائده أي التحكيم الزام الخصم فان  
 المتبايعين اذا حكم المحكم بجزء المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بعبءه انتهى  
 حلي (قوله وكذا لم أر حكمه قبول الهدية الخ) قال في البحر وكذا لم أر حكم قبول الهدية واجابة الدعوة وبأنه  
 أن يجوز له لتهاء التحكيم باقراغ أنه أن يهدي اليه وقته من أحدهما فينبغي أن لا يجوز واقعه تعالى أعلم  
 وأسأله العظيم

(في مضاربة وشركة ووكالة) بلا التماس طالب  
 (فان حكم لزمهما) ولا يطل حكمه بغيرهما  
 (لا بدور عن ولاية شريكة) ولا يتعدى  
 حكمه (الى غيرهما) الا في مسألة ما لو حكم  
 أحد الشريكين بغيره ولا يجوز لغيرهما  
 وألزم الشريك تعدي الشريك القائب لان  
 حكمه كالصالح بجزء (قوله حكمه في حبيب مبيع  
 فتعدي برده ليس للبائع رده على بائعه  
 الا برضا البائع الاول والثاني والمشتري)  
 بحكمه فتعدي ثم استثناء الثلاث فيسبده  
 التحكيم في كل الجتهادات حكمه يكون  
 الكتابات راجع وفسخ المبيع من المضافة الى  
 الملك وغير ذلك كحكم هذا بما يعلم ويكتب وظاهر  
 الهداية أنه يجب بلا يحل فتأمل (ومع  
 اخباره باقرار أحد الخصمين وبهداية الشاهد  
 حال ولايته) أي بقاء حكمه لهما (لا يصح  
 اخباره بحكمه) لا تنقض ولايته (ولا يصح  
 حكمه لا بويه وولده وزوجته) كحكم  
 القاضي (بخلاف حكمهما) أي القاضي  
 والمحكم (عليهم) حيث يصح كاشهاده  
 (حكماً لرجلين فلا بد من اجتماعهما) على  
 المحكوم به (وبعض القاضي حكمه ان  
 وافق مذهبه والا يطله) لان حكمه لا يرفع  
 خلافاً (وليس له) للمحكم (تفويض الحكم  
 الى غيره) حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف  
 على الصحيح خاتمة (المورفع الى موافق)  
 لمذهبه (حكم) ابتداء (بلزومه) بشرطه  
 (ولا يرضيه) لانه لم يشع معتبراً والحاصل أنه  
 كالأقاضي الا في مسائل عد في البحر منها  
 سبعة عشر منها الوارد ان يعزل فاذا أسلم  
 احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها  
 لو رد الهمادة لثمة فغيره ولها ويغني  
 أن لا يلى الحليس ولم أره وكذا لم أر حكم  
 قبول الهدية وينبغي أن لا يجوز أن يهدي  
 اليه وقت التحكيم

• (باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره) •

اراد بالكتاب المكتوب والمصدر جميعا والتقدير في بيان احكام فعل القاضى الذى هو كتابته وفي بيان ما يكتب فيه  
القاضى وذلك لانه تكلم على انه يكتب اليه في غير حد وقود وهو تكلم على الفعل والمفعول وأورد على المنصف  
كل دور ان المناسبات تقديمه على التحكيم لان هذا من القضاء الذى هو أولى من التحكيم وأجيب بأن كتاب القاضى  
لا يتحقق في الوجود الا بضايفين والقضاء السابق كالتحكيم يتحقق بدون ذلك فكان كالمركب بالسبب اليهما  
(قوله وغيره) عطف على كتاب (قوله الى القاضى) اطرافه فأفاد أن قاضى مصر يكتب الى قاضى مصر آخر  
والى قاضى السواد والرساق ولا يكتب قاضى الرستاق الى قاضى مصر مراح وفيه لو كتب القاضى الى الامير  
الذى ولاه أصلى الله تعالى الامير ثم قصر القصة وهو معه فى المصر بخلافه ثقة يعرف الامير فالاستحسان أن الامير  
امضاءه لانه متعارف ولا ياتى بالقاضى أى يأتى فى كل حالة الى الامير ليخبره بشرطنا فيه شرط كتاب القاضى  
الى القاضى انتهى والعلة تفيد أنه لا يتقيد الامير بأمر لاهل (قوله فى كل حق) من الدين والنكاح  
والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والابصاء والموت والورثة والقتل اذا كان موجه المال والسبب من المحي  
والميت والغصب والامانة لمحرومة من ودية وعارية ومصارعة والامانة منقولة أو عقار أو هو الماروى عن محمد  
وعليه المتأخرون وبه يفتى للضرورة بغير (قوله استهـ انا) والقباض أن لا يجوز لأن كتابه لا تكور أقوى من  
مبارته وهو لو أخبر القاضى فى محله لم يبعد بغيره كتابه أولى لانه قد يترور وانما جوزناه لانه على رضى الله تعالى  
عنه وللمسابقة انتهى (قوله فى غير حد وقود) اجماعا لا فى رواية من مالت عبي (قوله للشفعة) أى شفعة الدلية  
من الشهادة ولأن مبناها على الاسقاط وقبوله فيهما معنى فى اثباته ادرر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر)  
قال فى الدرر والا حسن أن يقال ان قوله فان شهدوا الخ ليس بمقصود فى هذا الباب بالدات بل فوطئة لقوله  
وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم قال القهـ ستانى ان السكيب يكون الى القاضى ولو كان الخصم حاضرا وذلك  
لامضاء قاس آخر كما اذا دعى رجل على رجل ألفا وأقام بينة وحكم هائم اصطلم أن يأخذ منه فى بلد آخر وحاف  
أن يشكره يكتب به لامضاء قاضى ذلك البلد والمبسط أن الكتابة غير واجبة على القاضى ولا بأس أن يكتب  
القاضى الطالب بشفعة يكتب فيها كما لا بأس بأن يعمل ذلك من بيت المال ان فيه حصة وعلى هذا اجرة الكتاب  
اتهى (قوله ليضبط) فلا يفسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها ولا يحتاج الى كتابة الحكم  
لانه قد تم بحضور الخصم نفسه أو من يقوم مقامه الا اذا غاب بعد الحكم عليه أو بعد الحكم بغيره يكتب ايـ لم  
له حقه أو يفسد حكمه انتهى زبلى (قوله وكتاب الحكم هو السجل الحكيمى) قال فى المغرب السجل كتاب الحكم  
وقد سجل عليه القاضى به فالسجل كتاب قاض كتب فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر أو لا انتهى درر  
وفى المصباح السجل كتاب القاضى والجمع سجلات وسجلت الرجل اصبحت لا كتبت له كتابا وسجل القاضى بالتشديد  
قضى وحكم وأثبت حكمه فى السجل انتهى وقوله وقائع الناس أى وما يحكم به القاضى وما يكتب عليه مخ  
فى القهستانى السجل بكسر السين والجيم وتنديد اللام والخمئتان مع التشديد والعق مع سكون الجيم والكسر  
اغات انتهى وفى الكفاية المصنوع ما كتب فيه الدعوى قبل جواب الآخر فان أجاب أو أقام اليه متوقيع  
واذا حكم فسجل وفى المغرب المحضر ما جرى بحضور القاضى من وصف الدعوى وأسماء الشهود ودرهم انتهى  
(قوله لانه حكم على الغائب) وهو لا يجوز ولو حكم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه فخذ بخلاف الكتاب الحكيمى  
حيث لا يتخذ خلاف مذهبه لان الأول محكوم به فله والى الثانى ابداء حكمه فلا يجوز له انتهى (قوله وهو نقل  
الشهادة حقيقة) لان الكتاب لم يسم بهما بغير (قوله ويسمى الكتاب الحكيمى) منسوب الى الحكم باعتبار  
ما يؤول اليه بغير (قوله راس بسجل) لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا أن لا يفضل الكتاب دون  
السجل انتهى (قوله وقرأ الكتاب عليهم) أى على شهود الطريق ولو حضر الخصم هنا تركه فى قوله وختم عندهم  
ليعود على معهم لكان أولى (قوله أو اعلامهم) فكفى الاعلام على ما فى المشافهة قهستانى وفائدة استنطاق ذلك  
أن يفتظروا ما فيه فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما بغير قال القهستانى وهو شرط  
لجميع الشهادات عند الامام انتهى وهذا قيل يفتى أن يكون معهم نسخة أخرى مفعولة استعينوا بها  
على الحفظ (قوله وختم عندهم) على الكتاب بعد طيب ولا اعتبار بالختم فى أمه فلو أنكسر خاتم القاضى أو كان

(باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره)  
اراد بغيره قوله والمراد بقضى الخ (الناسخ)  
بكتب الى القاضى فى كل حق يفتى  
استحسانا (غير حد وقود) للشفعة (فان شهدوا  
على خصم حاضر حكم بالحكم) هو السجل  
بحكمه (اجنداد) كتاب الحكم هذا  
الحكمى (أى الحجة التى فيها حكم القاضى هذا  
فى عرفهم وفى عرفنا كتاب كبير تضبط فيه  
وقائع الناس) وان لم يكن الخصم حاضرا لم  
يحكم لانه حكم على الغائب (وكتب الشهادة)  
الى قاس يكون الخصم فى ولايته (لجكم)  
القاضى (المكتوب اليه بمانه الى رايه وان كان  
مخالف لراى الكتاب) لانه اذا داه حكم  
(وهو) نقل الشهادة حقيقة ويبنى  
(الكتاب الحكيمى) وراس بسجل (وقرأ)  
الكتاب عليهم) أو اعلامهم (وختم عندهم)  
أى عند شهود الطريق



الكتاب منشور لم يقبل وانما قال عندهم لانه لا بد ان يشهدوا عنه ان الختم بمحضرتهم والمفتي به انه لا يشترط  
الختم الا اذا كان الكتاب في يد المذمى وليس بشرط اذا كان في يد الشهود فاستثنى (قوله وسلم الكتاب اليهم)  
في مجلس يصلح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كافي الكرمانى (قوله وشهرتهما) فلو كان العنوان  
من فلان الى فلان لا يقبل لان مجرد الاسم والكنية لا يتعرف به ولو هكك أي حنيفة وابن أبي ليلى لان الناس  
يشتركون في الكنى ومن الشروط ان يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتب لم يقبل جوى ويكتب فيه اسم المذمى  
والمذمى عليه على وجه يقع التمييز بذكر جهة ما ويذكر الحق فيه ويذكر الشهود ان شاء وان شاء اكتفى بذكر  
شهادتهم بجر (قوله واحكم حتى الثاني الخ) فلا يشترط القراءة عليهم ولا التسليم اليهم فالشروط انما هي عند  
الطرفين كافي الهداية ومذهبه أوسع وان كان الاحتياط فيما قاله ذخيرة (قوله وليس انظر كالبيان) فان  
أبا يوسف ابتلى بالقضاء وعين وقائه ورأى ما فيه المصلحة وهما لم يعابانه أى فيفتى بقول المعين وفيه أن محمدا  
قولى قضاء الرى (قوله أى لا يقرؤه) والا فبقرؤه لا يترتب عليه حكم نهر (قوله لا يجوز انحصار) فان كان  
قرا استغنى عن الكتاب وان أذكر وقال المذمى معى كتاب القاضى طالبه بالبينه عليه وهذا معنى قوله وشهوده  
أى شهود الكتاب وهم شهود الطريق اما رجلان أو رجل وامرأتان يشهدان على أنه كتاب القاضى فلان  
(قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وهو شاهد القاضى الكتاب لهم انه كتابه (قوله الا اذا أقر انحصار) انه كتاب  
القاضى فيثبت استغنى عن الشهادة جوى ولا يلزم المكتوب اليه أن يسأل من الشهود أن القاضى الكتاب  
عادل أم لا فى ظاهر الرواية وفى التوارد أنه لازم فلو قالوا انه غير عادل لم يقبله فاستثنى (قوله بخلاف كتاب الامان  
في دار الحرب) معناه كافي العناية اذا جاء الكتاب من ملكهم بطلب الامان مخ أى فلا يشترط بينة على انه كتاب  
الملك والاظهر حينئذ أن يقول من دار الحرب بدل فى (قوله لانه ليس يلزم) فان الامام ان شاء أعطى الامان  
وان شاء منع (قوله ويلحق به البراءات) عبارة الاشياء ويمكن الحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زمانا ان كانت  
الادلة انه لا يترور وان كانت العلة الاحتياط فى الامان لحق الدم فلا انتهى أى فلا يمكن الحاقه بكتاب الامان  
وقوله بالوظائف متعلق بالبراءات وفى ذلك الاحتياط فى الامان على أن العلة عدم التزوير فان التزوير قد ظهر فيها  
وقطعت الايدي بسبب ذلك واستظهر به من الفضلاء علة أخرى للحاق وهو شدة المشقة فى تحصيل  
الشهود لانه مذكرا لاطلاع الشهود على طلب الامان من أهل الحرب كتعذر اطلاعهم أيضا على السلطان المتدوب  
اليه تلك البراءات جوى والمراد بالبراءات الفرمانات السلطانية بتقرير انسان فى نظرا ووظيفة تدريس ونحوه  
(قوله ودقيرىاع) عطف على كتاب الامان فانه منصوص من أهل المذهب لا ملحق بكتاب الامان وهو صريح  
عبارة الاشياء اما مسئلة البياع فقد نقل عبد البر فى شرح المنظومة عن البرازية مانعه أمجة بلح فالوايد كار البياع  
بخط البياع بحجة لازمة ما به فان قال البياع وجدت بخطى أن على فلان كذا لم قال السر خسى وكذا خط  
السعار والصراف اه فرضوع المسئلة فيما عليه لافعاله وفى أبى السعد نقله عن خزانة الاكل البياع من يعتمد  
على قوله من أهل الخبرة فى البيع والشراء لا الدلال لانه لا يعتمد على قوله فى الشهادة فكيف فى الكتابة انتهى  
(قوله وصراف) هو بائع أحد البعدين بالآخر أو كل واحد منهما بعتله قال ويطلق على من يعرف الجيد من الردى  
انتهى (قوله وصراف) هو المتوسط بين البائع والمشتري وجهه مما سرة انتهى ونص الخزانة صراف كتب على  
نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطالب من الورثة وعرف الناس خط  
الميت يحكم به فى تركته انتهى وقد علمت وضعه فيما عليه لافعاله وفاد أن خطه المأمور به وان كان فى غير  
دقيره وقد علم حكمه ما لم يعلم خطه من نحو الصراف أو علم وقد كتب على اناس ماله فلا يعمل بكل ذلك ومثل ذلك  
فيما يظهر ماله كان له كاتب معلوم الخط سواء كان يكتب بنفسه أم لا فانه يعمل به فيجب الاقتصاد على ما ذكرنا  
من أنه فيما عليه فقط من غير زيادة وليس لاحد أن يقيس لمنع القياس الا أن بل قد ذكر الجوى أن القياس منع من  
بعد الاربع مائة واستشكل الطرسوسى العمل بالخط فى هذه المسائل ونقل استشكله عن والده بأن الاصحاب  
أنكروا على مالك قبول الشهادة على الخط وقالوا ان الخط يشبه الخط وهذا لم يستبرأوا هذا وان وجهه لا يتبين قال  
فى الاشياء ورواه ابن وهبان بانه لا يكتب فى دقيره الاماله وعليه انتهى وهو توسيع منه فى الدائرة والافاضل وضع  
المسائل كتابته فيما عليه وقد رأيت النصوص المستند اليها انما هي فيما اذا كتب البياع أو الصراف ما عليه

(والم) الكتاب (اليهم بعد كتابة عنوانه فى  
باطنه) وهو أن يكتب فيه اسمه واسم  
المكتوب اليه وشهرتهما (فلو كان) العنوان  
(على ظاهره لم يقبل) قبل هذا فى عرفهم وفى  
عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به واكتفى  
الشافى بأن يشهدهم انه كتابه وعليه الفتوى  
كفى المزمينة من الكفاية وفى المتن وليس  
انظر كالبيان (فاذا وصل الى المكتوب اليه  
نظر الى ختمه) اقولا (ولا يقبله) أى لا يقرؤه  
(اد جنىور انحصار وشهوده ولا بد من اسلام  
شهوده ولو كان لذى على ذى) لشهادتهم  
على فعل المسلم (الا اذا أقر انحصار  
اليهم) أى اليهود (بخلاف كتاب الامان)  
فى دار الحرب (حيث لا يحتاج الى بينة) لانه  
ليس يلزم فى الاشياء لا يعمل بالخط الا فى  
بياع وصراف ومسار

فلا يعمل بما يكتبه انه اذ لم يقل به احد وانما اخذ بعض من لا معرفة له من تعميم ابن وهبان في الرد على  
الطرسوسي وقد قال الحموي في الرد على ابن وهبان ومن أين لنا ذلك فقد يكتب ما ليس كذلك انتهى لاسيما  
اذا كان تاجرا غير مأمن أو غير مسلم كما هو المذهب في تجارة هذا الزمان فكيف يعمل بخطه فيما له ولا أظن  
الافتاء بهذا الأجهل من مقلد أهل هذا الزمان بأصل نص الخزانة منشورة تعليل ابن وهبان بقوله لانه  
لا يكتب فيه الامالة وعليه مع أن موضوع الكلام فيما عليه فقط وانما بسط الكلام بهذه الزيادة فترتب  
عليها هذه المقسدة العظيمة وعبارة الخزانة صريحة في أن ذلك فيما عليه وقد علمت اعتراض الطرسوسي عليه  
لخالفت لأصل المذهب هذا وقد فرق ابن وهبان بين الصراف حيث يعمل بخطه فيما عليه دون الشاهد  
بما حاصله كما ذكره عبد البر أنه لا يلزم من كتابة الشاهد خطه بقاؤه في حقال الرجوع ولانه ما لم يؤد الشهادة  
لا يكون الخط ملزما حتى لو قال هو خطي ولا أشهد به لا يلزمه بخلاف الصراف لانه لو اعترف بالخط وأنكر لا يقبل  
منه لاسيما والعادة وضع التجار أموالهم عند الصرافين بلا شهادة بل يكتب بخطه والخط والدرهم عند الصراف  
يحفظهم فيؤمن التزوير ولانه يبعد أن يضع الإنسان خطا في دراهم عنده أنما القير والامر بخلافه انتهى قال  
العلامة عبد البر وهذا الفرق فيه ما يقبل وما يرد لانه لو أنكر الصراف كونه منقول الدقة أو البديع ما كتب به  
خطه لم لا يقبل منه سيما وقد برت العادة بالكتابة قبل القبض انتهى وقد علمت من فرق ابن وهبان أن الموضوع  
كتابة الصراف مثلا فيما عليه لاسيما (قوله وجوز محمد الخ) قال في الوهبانية وشرحها العلامة عبد البر  
ولا يعمل القاضي وراور شاهده بخطه لا بد أن يتذكر (أو) اشتل البيت على ثلاث مسائل من الكافي الأولى  
القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق من الحقوق او شهادة تشهد ورجل بحق من الحقوق  
وهو لا يذكر ذلك لا يسمعه أن يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره سواء كان خطه محررا عنده في قطره محتوما بمخاطبة  
أو لم يكن وسواء شهد عنده فهو دأه حكم بذلك أو لم يكن لانه لا بد من تذكره هذا الامام الثانية الراوي مثله سواء  
الثالثة الشاهد عنده وذكر الخصاص أن الشرط عند الامام أن يتذكر الحادثة والتاريخ ويصاح المال وصفته  
حتى لو لم يتذكر شيئا منها يتبين أنه خطه وخاتمه لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور وعن الثاني أنه ان قطع انه خطه  
وخاتمه يشهد بشرط أن يكون مستودعاً في عالم تتساوله الايدي ولم يكن في يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب اسمه  
والا لا يشهد وان شهد عند القاضي يقبله لكن يسأل منه ان شهد من علم أو عن الخط ان قال عن علم قلبه وان قال  
عن الخط لا قال الخلواني يفتي بقول محمد اذا عرف خطه أو كان الخط في حوزته انتهى وفي الوهبانية ويعمل بالمهرورز  
عندهما قال شارحها أشار بهما إلى قول صاحبين قائم ما يقولان ان كل واحد من ذكر يعمل ما كان  
محرورا عنده في قطره محتوما بمخاطبة انتهى مختصرا وفي القاموس القمطر كسجل ما يسان فيه الكتب كاتمة طرة  
وبالتشديد شاذ انتهى المراد منه (قوله قبل وجه يفتي) نقل الحموي عن العميون أن الفتوى على قولهما وكذا نقله  
العلامة عبد البر في رسالته المذمومة بالخط عنها ولم يتكلم فيها على خط الصراف والمصارف والبيع وانما تكلم فيها  
على مسئلة ما اذا قضى المالكى معقدا على الخط ونسبه خبيل هل لعنني الله واستغرق الرسالة فيها  
وفي متعلقاتها وفي خزانة الاكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوي اذا رأى خطه  
ولم يتذكر الحادثة قال في العميون والمستوى على قولهما اذا اتقن انه خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة  
على الصك وان لم يكن الصك في يد الشاهد لان الخط نادرا وأثر التغيير يمكن الاطلاع عليه وقلما يشتم الخط  
من كل وجه فاذا اتقنه جاز الاعتماد عليه فوسعة على الناس حموي بتصرف (تقنة) نقل أبو الوفاء عن أبي بصير  
عن الأجناس ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الذين كانوا قبله عماله رسوم في ديوانهم أجريت على الرسوم  
الموجودة فيها أو كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا انتهى والظاهر أن هذا في الوقت الذي جهلت حصاره  
وقد رجعت في ديوان القضاء كما ذكره في الوقت وليس المراد منه أنه يعتقد على محله في كل ما رسم فيه والاخاف  
ما سلف في الثانية رجل في يد ضبعة فجاء رجل وأدعى أنه ما وقت راضى مكافيه خطوط المدول والقضاة  
الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لان القاضي انما يقضى بالحقبة وهي البينة  
أو الاقرار أو السكول أما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وفيها أيضا ادعى على رجل ما لا فأنكر المذمى  
عليه فأخرج المذمى خطا باقرار المذمى عليه بذلك فأدكر أن يكون خطه فاستكتب وكان بين الخططين مشابهة

وجوز محمد راور شاهده



ظاهرة اختلافاً فيه فقال بعضهم يقضى على المدعى عليه وقال آخرون لا يقضى وهو الصحيح ولو قال هذا خطي  
ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدر مضمون لا يصدق ويقضى عليه وان لم يكن الخط  
على وجه الرسالة امكن على وجه ما يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقراراً وان كتب الخط  
بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقراراً وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا على أو لم يقل وان كتب بين  
يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال اشهدوا على بما فيه كان اقراراً وحل لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا لا يحل  
لهم ان يشهدوا بما فيه انتهى وفي حاوي الزاهد من فملى القضاء بالصكوك القديمة بلا شاهد معاملة دقتر صك  
قديم لم يوجد أحد من وقت كتابته وفيه الحكم بالينة أو بالاقرار الملك أو المسبل أو الوقف وقال الحاكم  
في آخره كفته تذكرة وجبة وقت مناس الحاجة أو وقت الاحتياج اليه يقوم مقام الشاهد حتى جاز الحكم به  
ان كان في يده ان لم يتهمة الخصم بالتغيير والتزوير فيه وان اتهمه كذلك يستجاب من كان في يده على عدم التغيير  
والتزوير فيه فان حلف بمحكم به أيضاً لا يقوم مقام الشاهد وان لم يحلف على ذلك بطل كونه حجة حتى لو أقام  
من كان الصك في يده يئنه انه صك فلان القاضي وما فيه من المحصن حكمه بطل يئنه وأما قضاء الوقف  
وهذا في ما ذكره قاضيخان المواقف لاصل المذهب (قوله ان يئنه) أي بأنه خط من يروي عنه في الاول  
وبأنه خط نفسه في الاخير من انتهى حلي قات وكذلك ان يئنه أنه خط نفسه الذي كتبه من جماع شيخه (قوله  
وجوزها الثاني الخ) جعله في المنع رواية عنه قال وجوزها محمد وان كان في مصر واحد (قوله ويطل الكتاب  
الخ) لا يجوز له الشهادة على الشهادة فبوت الاصل قبل اداء الفروع الشهادة تبطل شهادة الفروع فكذا هذا  
انتهى حلي (قوله وأجازة الثاني) يقضى المكتوب اليه به حلي (قوله وكذا بوت المكتوب اليه) لان الكاتب  
لما خصه فقد اعتمد عدله وأمانته والقضاء متفقون في ذلك فصح التعيين انتهى حاوي (قوله الا اذا هم بعد  
تخصيص) لانه اعتمد الكل فكان مكتوباً اليهم حلي (قوله وجوزة الثاني) واستحسنه كثير من المشايخ نهيلاً  
للامر بغير (قوله أيا كان) من المدعى والمدعى عليه (قوله كما سبأ في متنا في باب) أي باب الشهادة على الشهادة انتهى  
حلي (قوله خلافاً لما وقع في الخاتمة هنا) أي من بطلان شهادة الفروع بمتنا في باب لا شهادة لامر  
الاجموت الاصل أي أمره أو سفره (قوله في جوزة الخ) شرطه عند الامام أن يهلم في حال قضائه في المصر الذي  
هو قاضيه به بحق غير حذال من قرض أو بيع أو طلق رجل امرأته أو قتل عمداً أو حذف وأما اذا علم  
قبل القضاء في حق العباد ثم ولي فرغت اليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصره ثم حذف فرغت  
اليه لا يقضى عنده وقال لا يقضى ولو علم في رستاق مصر عنده ما يقضى واختلف المشايخ على قول الامام  
وسواء كان مقامه الرستاق أم لا وأصل هذا أن قضاء القاضي في القرية والمنازة لا ينفذ عند الامام ومحمد ونص  
أصحاب الامالي من أبي يوسف أنه يشهد قضاؤه في السواد وكذا في النوادر عن محمد ولو علم بصادق وهو قاض  
في مصره ثم عزل ثم أعيد الى القضاء عند الامام لا يقضى وعندهما يقضى وأما في حذال الشرب والزنا فلا ينفذ  
قضاؤه بعلمه انما طأ انتهى فتح الله (قوله اكن في شرح الوهبانية الخ) قصد به هذا الاستدلال فائدة أن ذكر الامام  
في حذال القاضي لا يقضى بعلمه على المعتمد (قوله والمختار الآن) هو قول المتأخرين أفاده أبو السعود في حاشية  
الاشياء وفي الدرر روى ابن سماعة عن محمد أن القاضي لا يقضى بعلمه وان استغاد العلم في حالة القضاء حتى يكون  
مع شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غالطاً فيقول فيكون علمه مع شهادة شاهد آخر معنى الشاهد (قوله  
مطلقاً) أي سواء كان في حقوق العباد الخالصة أو كان في حذال الشرب والزنا فلا ينفذ (قوله مطلقاً) سواء علم حال  
قضائه أو قبله ثم وليه وسواء سكر منه أو لا وبطل عليه قوله بعد غير أنه يعزير (قوله غير أنه يعزير الخ) لان التعزير  
بالثمة له أصل في الشرع (قوله يثبت الحيلولة) من الاثبات أي بأمر جهابذة أو بأمر الزوج بعدم مخالطة زوجته  
مخالطة الزوج والسيد بعدم الاستخدام قهراً والوطء والغاصب بأن يدفع المقصوب للمالك أو يجعله تحت يد أمين  
يحفظه (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب ورجاء الثواب فهو اقرباء (قوله لا القضاء) ظاهره أنه لا يقهر  
من ذكر على الحيلولة فان المزمع القضاء (قوله بل من قاض مولى من قبل الامام) فلا يقبل من قاض رستاق الى  
قاض مصر وانما يقبل من قاض مصر الى قاض مصر آخر ومن قاض مصر الى قاض رستاق منع عن الدراج  
(قوله واعقده المصنف والكمال) قال الكمال والذي ينبغي أنه بعد هذه الشهادة الاصل والكتاب لا فرق

وشاهدان يئنه به قبل به يقضى (ولا يئنه من  
مسألة ثلاثة أيام بين القاضي كالشهادة على  
الشهادة) على الظاهر وجوزها الثاني بحيث  
لا يعود في يومه وعليه الفتوى شرب لالينة  
وسراجية (ويطل) الكتاب (بوت الكتاب  
وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني أو بعد  
وصوله قبل القراءة) وأجازة الثاني (وأما  
بعد هذا خلا) يطل (ويطل) (يجنون الكتاب  
ورثته وحده فذف وعماه وفقه بعد عدله)  
لخروجه من الاهلية وأجازة الثاني (وأما  
بوت المكذوب اليه) وخروجه من الاهلية  
(الا اذا هم بعد تخصيص) اسم المكتوب  
اليه (بجلاف ما لو لم يئنه) (بوت  
وعليه العمل خلاصة) (لا) (بوت  
الخصم) أيا كان لقيام وارثه أو وصيه مقامه  
قلت وكذا لا يبطل بوت شاهد الاصل كما  
سبأ في متنا في باب خلافاً لما وقع في الخاتمة هنا  
فانه مخالفت لما ذكره بنفسه فقه قتيبه (و) اعلم  
أن (الكتاب بعلمه كقضاء بعلمه) في الاسع  
بغير من جوزة جوزها ومن لا فلا الا أن المعتمد  
عنده حكمه بعلمه في رستاق أو حذال وفيها  
الامام يقضى بعلمه في حذال الشرب والزنا  
قات فهل الامام قبل كذا فائدة هنا في الحدود لم  
أره لكن في شرح الوهبانية لا شرب لال  
والهنا والآل أن عدم حكمه بعلمه مطلقاً كالا  
يقضى بعلمه في الحدود الخالصة فقه تعالى كزنا  
وغيره مطلقاً غير أنه يعزير من به أنرا لسكر لثمة  
وعن الامام ان علم الحيلولة على وجه الحسبة  
وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسبة  
لا القضاء (ولا يقبل) كتاب القاضي (من  
يحكم بل من قاض مولى من قبل الامام يئنه)  
اقامة (الجمعة) وقيل يقبل من قاض رستاق  
الى قاض مصر أو رستاق واعقده المصنف  
والكمال



أى بين أن يكون من قاضي رستاق وغيره (قوله ولي بعد كتابة هذا المكتوب) فهو موه أنه إذا وصل إلى قاضى ولي  
قبل هذا المكتوب يقبل وهو كذلك جريا على قول الثاني الذى عليه العمل أن التعميم ابتداء يصح أقاده الحلقى  
(قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أى والخطاب انما وقع ان كان قاضيا وقت (قوله ليس لاتبه أن يقبله) لأنه  
كتب الى غيره وكذا الوجه جعل الخطاب لثائب الحكم يملأه كذا وصاه به ليس للمتوب أن يقبله لأنه لا يقبل  
الكتاب الا المكتوب اليه من (قوله والمرأة تقضى في غير حدة وقود) أى قصاص لأن القضاء يستحق من  
الشهادة وشهادتها جائزة في غير الحدود أى وغير التورود ولذا يجوز قضاؤه عيني (قوله لم يفلح) كذا وقع  
في المنع والذى في البصر لم يفلح في الحوى من رواية البخارى خاب قوم ولوا أمرهم امرأة انتهى ووجه عدم  
فلاحهم أن رتبهم ناقص العقل فلا يصلح تدبيرهم (قوله انها تستحق وظيفة الشهادة) بناء على أن قول الكمال  
في عبارته التي هي كعبارة المؤلف في الاوقاف متعلق بناطرة وشاهدة ونظر فيه صاحب المهر بأن عرف الواقفين  
مراعى ولم يفتق تقرير أى شاهدة في وقف في زمن ثانيا علمنا فوجب صرف الفاظهم الى ما تعارفوه وإذا كان  
هذا المعنى لم يخطر ببال واقف ولم يسر ذهنه اليه وانما أراد أى الواقف من الشاهد الشاهد الكامل فكيف  
يسرف لفظه الى غير مراده وأيده بما ذكر العلامة عبد البر من دخول أولاد البنات فيه لودق على ذريته  
لأن عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهابهم غالبا سواء فاعتبر عرفهم وبدخلهم أيضا في الوقف على  
ولده وولد ولده لأن فيه نص محمد بن أحمد بن رقاد ضم الى ذلك أن اس في هذا الزمان لا يشهدون سوى ذلك  
ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم انتهى وإذا عرف هذا فافتقر رهاق شهادة وقف ابتداء غير صحيح ذكره  
الحوى وقامه فيه وأما تقرير رهاق فهو وظيفة الامامة فلا شك في عدم صحته لعدم أهليته أخلافا لما ذكره بعض  
الجهلة أنه يصح ذلك تنبى لأن صحة التقرير تعتمد وجود الأهلية وجواز الاستنابة فرع صحة التقرير انتهى  
أبو الهود وفي الاشياء اذاولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح فوائده لأن قوله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة  
في تولية غير الأهل وإذا عزل الأهل لم يزل وفيه قيد النظم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يزل له تناول  
المعلوم ولا يفتق الفقهاء المزلون معلوما لأن مدرستهم شاعرة عن مدرستى انتهى والذي يظهر في تعريف  
أهلية التدريس أنها معرفة من طرق الكلام وموهوم ومعرفة المفاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال  
على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويتدر على أخذ المسائل من المعكيب وأن يكون له قدرة  
على أن يسأل ويحجب اذا شئله ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل  
من المفعول وغير ذلك وإذا قرأ لا يلى وإذا حل قارى بحضوره رد عليه انتهى مختصرا وفي البصر وأما لظنتها  
فصحة وقودى مصر امرأة تسمى بصرة الدجارية الملاء صالح بن أيوب انتهى (قوله اختار) أى الكمال  
في المسيرة هي رسالة في الكلام سائر بها عقيدة الغزالي (قوله لبناء عالين على السمر) أى الرسول يحتاج الى  
مباشرة الدكور بالعلم وقامة الجميع عليهم وغير ذلك مما لا يكون الامن المذكور والحوار لا يقتضى الوقوع قال  
في بدو الامالى وما كانت يباغت أى (قوله ليس غيره ابطاله) بل يتقيد بالاجاع لأن نفس القضاء مجتهد فيه فان  
شرى كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص انتهى عيني (قوله والخلى) أى فيجمع قضاؤه  
في غير حدة وقود قال في البصر ينبغي أن لا يصح قضاؤه في الحدود والقصاص لشبهة الاثنية انتهى (قوله أولول  
الامام) أولولاه أو زوجته هندية (قوله خلافا لخواهر والمتقط) راجع الى قوله كالموقفى للامام الذى  
قلده أولولاه الامام كابدل عليه عبارة المنع (قوله لا يقضى القاضى لمن لا تقبل شهادته) قال في الهندية  
ولا يجوز للقاضى أن يقضى لو كبله ولا لو كبل وكبله وكذا لا يقضى لو كبله وان علا ولا لو كبله وان سفل  
ولا يجوز للقاضى أن يقضى لعبده ولا لمكاتبه ولا لعبيدهم لا تقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذا لا يجوز له  
أن يقضى لشريكه شركة مفوضة أو عتاقا اذا كانت الخصومة في مال هذه الشركة كذا في شرح الطحاوى  
من لا يجوز شهادة القاضى له لا يجوز القضاء كالمولدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوى  
وفي معنى الحكم بما يجرى مجرى القضاء الاقناء ينبغي للمفتى الهروب من هذا متى قدر انتهى أى وكان هناك  
مفت غير حوى (قوله لا يقضى لنفسه ولا لولاه) لأنه لا يصلح شهادته في ذلك ومن لا يصلح شهادته الا يصلح  
قاضيا (قوله لا في الوصية) المناسب أن يقول الا في الوصية صورته راجل له على القاضى دين أو على بعض أقاربه

(كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة  
المسلمين فوصل الى قاضى ولي بعد كتابة هذا  
المكتوب لا يقبل) لعدم ولايته وقت  
الخطاب جواهر الفتاوى وفيها الوجه  
الخطاب للمكتوب اليه ليس لاتبه أن يقبله  
(والمرأة تقضى في غير حدة وقود وان أم  
المولى لها) نظير البخارى لم يفلح قوم ولوا  
أمرهم امرأة (وشاهدة) فصح  
(ووصية) لاتبه (وشاهدة) فصح  
تقرير رهاق التورود الشهادة في الاوقاف ولو  
بلا شرط الواقف يجوز قال وقد أفتيت  
فيمن شرط الشهادة في وقفه لولده  
فان ترك بقا أنها تستحق وظيفة الشهادة  
وفي الاشياء من أحكام الانثى اختار  
في المسيرة جواز كونها مربية لارسله لبناء  
عالين على السمر (ولو قضت في حدة وقود  
عالين على السمر) يرى جواز (فأما  
رفع القاضى آخر) بخلاف من يجمع عيني  
ليس لغيره ابطاله خلافا من يجمع عيني  
والخلى كالموقفى جاز وعلم أنه اذا وقع  
للناتقى حادثة أولولاه فاناب غيره (قضى  
نائب القاضى له أو لولده جاز) قضاؤه  
نائب القاضى الذى قلده القضاء أولولاه  
(كالموقفى للامام) سراجية وفي البرازية كل من  
الامام سراجية وعليه يصح قضاؤه وعليه  
تقبل شهادته ولا يفتى في حدة وقود  
انه خلافا لخواهر والمتقط فليحفظ  
(وبقضى النائب بمأثم دوابه عند الاصل  
وعكسه) وهو قضاء الاصل بمأثم دوابه  
عند النائب فيجوز للقاضى أن يقضى بثلاث  
الشهادة بخلاف النائب وعكسه خلاصة  
من فروع لا يقضى القاضى ان لا تقبل  
شهادته الا اذا ورد عليه كتاب قاضى ان  
لا تقبل شهادته فحينئذ يقضى به الشاهد  
ولا يقضى لنفسه ولا لولاه الا في الوصية



من لا تقبل شهادته فثبتت رب الدين فاذى رجل أنه وصى الميت وأقام يثمة على ذلك عند هذا القاضي المديون  
فمضى بوصايته جازاً سحاً لأنه صلح شاهد في هذه الحالة فيصلح قاضياً فلو دفع إليه الدين بعد القضاء بوصايته  
صح الدفع وبرئ من الدين لدفعه إلى وصى الميت ولو كان هذا القاضي دفع الدين أولاً إلى رجل يزعم أنه وصى  
الميت ثم شهد الشهود عنده بوصاية المدفوع إليه فمضى بتلك البيعة لم ينفذ قضاءه ولا يبرأ من الدين لأنه بعد قضاء  
الدين لا يصلح شاهد هذا الرجل لأنه يشهد لنفسه باعتبار أنه يثبت برأته من الدين وشهادة المراء لنفسه لا تقبل  
فكذلك قضاءه حتى لو عزل هذا القاضي أو مات فإن القاضي الثاني يظل القضاء الأول ولا يجعل ذلك المدفوع  
إليه وصياً ولا يبرأ القاضي ولا ذريته من الدين انتهى (قوله ولو في حياة امرأته وأبيه) الأولى أن يقول ولو بعد  
موت امرأته وأبيه إذا كان في غير أرث لأن المتوهم هو حالة الموت (قوله وأنه يقضى فيما هو تحت نظره من  
الأوقاف) وهذا معنى قول الناظم أو كان يتطرق (قوله لا ثم العرس) بكسر العين واللام عوض عن المضاف إليه  
أي عرسه (قوله محزر) خبر مبتدأ محذوف أي هذا الحكم محزر (قوله وبعد وفاة) أي وفاة أبيه وزوجته يقضى  
في الأميرات له فيه (قوله مقضى به) فاعل خلا أي أن خلا المقضى به عن كونه من التركة الموروثة جازاً القضاء  
به كما إذا كانت الدعوى في وقت خاص بها (قوله ويقضى الخ) أي لو وقف واقف وقفه على قاضى بلكذا أو على  
العلماء وكان القاضي عالماً فيجوز قضاء القاضي في ذلك الوقف وإن كان يستحق منه بأحد الوصفين

(مسائل شتى)

صفة المسائل (قوله أي متفرقة) منه قوله تعالى إن سئلكم عن أي لختلف الجزاء في الرازي الكبير أنهارات  
في أبي بكر وأبي سفيان وفي الدور المنتورة في صاحب نخلة كان غصن منها تدل في بيت فقير فكان إذا جاء لينثر  
ثمرة وسقط شيء منه في بيت جاره تأخذه الصبيان فكان ينزل إليهم ويأخذ منهم حتى كان يأخذ الثمرة من ثم  
الصبي فتسكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعا صاحب النخلة وقال له أعطني نخلة من المائنة ولا نخلة في الجنة  
فقال يا رسول الله ليس لي ثمرة أطيب منها وأذهب ركان عندهما رجل يسع كلامهم ما ذهب إليه واشترى منه  
النخلة بأربعين نخلة على ساق واحد وأشهد به ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاه النخلة فأرسل  
النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الفقير وأعطاه النخلة انتهى بحر (قوله يمنع صاحب سفل) بكسر السين وضمها  
ضد العلو جوى (قوله عليه علو) بضم العين وكسر هاء مع سكون اللام فيهما جوى (قوله من أن يتد) أصله يوتد  
حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة من باب ضرب والوتد القطعة من الخشب أو الحديد يدق في الحائط  
ليعلق عليه شيء أو يربط به وفي الجوى وأشار المصنف إلى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهذا من سفله  
وقيد المصنف بالتصرف في الجدار بما ذكر احترازاً عن تصرفه في ساحة السفلى وفي الخاتمة حذر من السفلى بغير  
والمحذور له ذلك عند الإمام وضى الله تعالى عنه وإن تصرفه في العلو وعندهما الحكم معلول بعبارة الضرر انتهى  
(قوله يمنع) أي الكاف وتشديد الواو وتجميع على كوات كعبة وحبات (قوله أوضم) وتجميع على كوى بالمد  
والقصر كدبة ومدى جوى (قوله وكذا بالعكس) قال البدر العيني وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلو  
أن يبنى على العلو شيئاً أو يبتأ أو يضع عليه جذوعاً أو يحدث كنيفاً اهـ (قوله وقال لكل فعل ما لا يضمر) ظاهرة  
اعتماده لأنه استحسن ويدل له ما في الجوى من الترميع المختار لفتوى أنه إن أضرب بالسفل يمنع وإن لم يضمر  
لا يمنع انتهى ثم قال ومختار الصدر الشهيد أنه إذا أشكل لا يملك وإذا لم يضمر يملك انتهى وذكر مثل ذلك  
في صاحب العلو (قوله ولو أنه دم السفلى الخ) قال الجوى اتفقوا على أنه ليس له أن يهدم سفله لافيه من إبطال  
حق صاحب العلو في سكناه اهـ وفي الذخيرة السفلى إذا كان لرجل وعلوه لا تخفف السفلى وجذوعه  
وهو أدبه وواريه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلو سكنه في ذلك وذكر الطرسوسى أن الهوادى  
ما يوضع فوق السقف إما من قصب أو عريش أو زكرا بن وهبان أنه المصنوع (قوله لم يجز على البناء) أما  
إذا هدمه أجبر على بنائه لأنه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كالأهـ إذا قتل المرحون والمولى  
إذا قتل عبده المديون مجزى وصلى وفي الجوى وهذا أصل كل من أجبر على فعل مع شريكه إذا فعله بشريكه فهو  
متطوع لأنه طريقا وهو المطالبة بشاركته في الفعل كغيريهما أي أحدهما من كرهه ففكرى الآخر وسفينة  
أو دار أو حمام أو طاحون فأصل أحدهما أو عبده مشتركين فقضاء أحدهما وإن كان لا يجبر كعلو وسفل

وحذر الشريفة لاني في شرحه للوهابية حصة  
قضاء القاضي لأم امرأته ولا امرأة أبيه  
ولو في حياة امرأته وأبيه وأنه يقضى فيما  
هو تحت نظره من الأوقاف وزاديتين فقال  
ويقضى لأم العرس حال حياتها  
وعرس أبيه وهو حق محزر  
وبعد وفاة إن خلا عن نصيبه  
جبراً من مقضى به تقبصوا  
ويقضى بوقف مستحق لريه  
بوصف القضاء والعلم أو كان يتطرق  
هذه (مسائل شتى)

أي متفرقة وجازاً شتى أي متفرقة  
(يمنع صاحب سفلى عليه علو) أي طبقة  
(لا تخر من أن يتد) أي يدق الوتد (في سفله)  
وهو البيت المتصانف (أو يتقب كوة) يفتح  
أوضح الطاقة وكذا بالعكس دعوى المجمع  
(بلا رضا الآخر) وهذا منه وهو القياس  
يجز وقال لكل فعل ما لا يضمر ولو أنه دم  
للمنفذ بلا ضمير به لم يجز على البناء لعدم  
التعدي ولذى العلو أن يبنى ثم يرجع عما  
أنفق إن بنى بأذنه أو أذن قاضى والأدعية  
البناء يوم بنى وعنه في الصبي



سقط فبناءه ذو العلو لا يكون منطوقا لانه لا يجبر على بنائه فكان فيه مضطر البطل الى حقه فاذا بناه وفوقه علو  
منع رب السفلى من الاتفايع به حتى يؤدى قيمته ويعتبر وقت البناء في الصحيح انتهى وفيه ويجب أن لا يضمن  
لو على بناء السفلى على قدر ما كان عليه انتهى أى لا يضمن القدر الزائد كافي الفتح ثم قال وكذا اذا انهدم بعضه  
أى يضمنه على ما تقدم لانه لا يمكنه الاتفايع بنصيبه الا ببنائه فلا يكون منطوقا انتهى ولو بنى صاحب السفلى  
هل يجبر صاحب العلو على البناء قال في البحر ظاهره أنه لا يجبر على ذى العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافه  
والظاهر الثاني وفي جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق في ذلك الاخر لذى العلو حق قراره  
ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى قال في المطلق والحق مانع وقد اجتمعا في معنى ما انتهى  
وفي الفتح نقلا من كتاب الحيطان رجل أراد أن يهدم داره ولاهل السكة ضرر لانه يجرب السكة المختار أنه يمنع  
فلو هدمه مع هذا وكان قادرا على بنائه الاصح أنه لا يجبر ومن كتاب الغصب من الخلاصة رجل هدم داره  
فانهدم دار جاره لا يضمن انتهى ملخصا (قوله زائفة) من زاعت الشمس اذا مالت وتسمى المحلة والسكة زائفة  
ايها من طرف الى طرف وفي تهذيب ديوان الادب الزائفة الطريق الذي حاد عن الطريق الاعظم (قوله  
مثله) أى طويلا (قوله يمنع أهل الاولى عن فتح باب) لان قصه للمرورو ولاحق لا أهل الاولى في المروور  
في الزائفة المتشعبة كما ذكره بعد بل هو لا أهلها بانفسهم ولذا لو بيعت دار في المتشعبة لم يكن لأهل الاولى  
شفعة بخلاف أهل الثانية فان لاحدهم أن يفتح بابا في الاولى لانه حق المروور فيها قال العلامة المقدسي هذا اذا  
فتح في باب يدخل منه اليها أما في الجانب الاخر غير نافذة فلا انتهى حوى وما ذكره المصنف هو المعتمد وقيل  
لا يمنع (قوله لا للاستضاءة والريح) الاصح منعه من الفتح لنص محمد عليه في الجامع لان المنع بعد الفتح لا يمكن  
أى لا يمكن مراقبته ليل او نهارا في الخروج مطلقا ولا رعايته بعد تركيب الباب وطول الزمان حسان  
المروور ويستدل عليه بتركيب الباب فيكون بتركيبه بمحمد نفسه دعوى حق المروور يكون القول قوله للظاهر  
وهو فتح الباب اه حوى (قوله بخلاف نافذة) فانه أن يفتح بابا فيها للمروور فان المروور فيها حق العائنة وهو  
منهم (قوله وفي زائفة مستديرة) أى متشعبة عن أخرى (قوله أى نهاية سعة اعوجاجها) أى وهي غير نافذة  
وبالاولى اذا كانت نافذة وتبع الشارح في هذا الصبي والظاهر أنه ليس بقيد ويجوز (قوله لا يمنع) قال العلامة  
ممكن هذا اذا كانت مثل نصف الدائرة أو أقل حتى لو كانت أكبر من ذلك لا يمنع فيها فتصور صورتان يكون له  
فتح الباب في الاولى دون الثانية انتهى وكأنه لانها اذا زادت على نصف الدائرة لم تكن كالساحة (قوله لانها  
كساحة مشتركة) غاية الامر أن فيها اعوجاجا ولذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار فيها انتهى بحر (قوله  
بخلاف مالو كانت مربعة) مفهوم التقييد بالمستديرة (قوله فانها كسكة في سكة) أى فليس لأهل الاولى  
الفتح في المربعة (قوله هذه الصورة) الصورة في هذا المثل اختلفت رقاواكم اقربية الفهم من المقام فتمت  
زقاق غير نافذ أراد انسان من أهله أن يتخذ طينا فيه ان ترك من الطريق قدر المثل للناس ويرفعه سرعا ويفعل  
في الاحياء مرة لا يمنع وكذا لو أراد أن يبنى مصطبة ولوله دار في سكة ودار أخرى في سكة أخرى ظهرها في الاولى  
له فتح باب لها لان أهل هذه السكة شركاء فيها من أعلاها الى أسفلها وفي التفتة زقاق غير نافذ اشترى رجل  
في القصوى دارا فأراد أن يهدمها ويجعلها طريقا فافذ ليس له ذلك انتهى زاد في البرازية ولو أراد أن يجعلها  
مسجدا ذلك ولن شاء أن يصلى فيه ولا يجعلها طريقا وجعل العمادى الخان كالمسجد ولوله دار في محلة  
عامرة أراد أن يخرجهما اخلف الاقتا بالجواز والمنع واذا تضرع الجيران بالهدم المختار أنه ليس لهم جبره على  
البناء قال الامام في سكة غير نافذة ليس لأصحابها يهدمها ولا يفتها بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس  
كان لهم الدخول للزحام الكل من البحر (قوله ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا)  
البيان هو ما يكون بسبب الهدم وما يوجهن البناء أو يخرج من الاتفايع بالكلية وما يمنع الخواص الاصلية كسكة  
الضرر بالكلية واختاره لاقتضى وأما منع أى ضرر نافذ باب الاتفايع بملكه حوى وذكر الرازي في كتاب  
الاختصاص أن الله اذا كانت مجاورة لدور أراد صاحبها أن يبنى فيها تنورا للغير لانه كما تكون في الدكاكين  
أو دكان الطحن أو دكان القصارين لم يجر لأن ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التعرض عنه فانه يأبى منه  
الدخان الكثير الشديد وروح الطحن ودق القصارين يوجهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالتداوة ويمكن

(زائفة مستطيلة) أى سكة طويلة  
(يتشعب عنها) سكة (مثلاها) المكن (غير  
نافذة) الى محل آخر (يمنع أهل الاولى من  
المرور لا للاستضاءة والريح  
فتح باب) (في القصوى) القصر نافذة على  
البحر (ولا حق لهم في المروور بخلاف  
النافذة) (وفي زائفة مستديرة) أى  
اتصل (طريقها) (لا يمنع لانها  
بالمستطيلة) (لا يمنع لانها  
مشتركة في دار بخلاف مالو كانت مربعة  
فانها كسكة في سكة ولذا يملكهم نصيب  
البرازية انتهى ابن كمال بهذه الصورة

زائفة غير نافذة زائفة نافذة زائفة مستديرة  
زائفة مربعة (ولا يمنع الشخص من تصرفه  
في ملكه الا اذا كان الضرر بينا) بخلاف ضررا  
(بيننا) فمنع من ذلك وعلى الفتوى  
ببرازية واختاره في العمادية وأقوى  
قارى الهداية



التعريف عنه بأن يبنى حائطاً بينه وبين جاره وبخلاف التفسير الصغير المعتاد في البيوت **أ** بحر وفيه أصاب ساحة  
 في القسمة فأراد أن يبنى عليها ويرفع البناء ومنعه الآخر فقال يستدعي الرمح والشمس له الرفع وله أن يتخذ حائما  
 أو تنورا وان كف عما يؤذي جاره فهو أحسن فقد جاء في الحديث أن من آذى جاره ورثه الله تعالى داره وقد  
 جرت فوجد كذلك والحاصل أن الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين الاستحسان في جواب هذه المسائل  
 وأفتى طائفة بجواب القياس المروي انتهى أي وهو الجواز مطلقا (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطاق) قال  
 الجوى نقلا عن العلامة المقدسي أعلم أني وجدت في تهذيب الفلاني قولاً ينبغي اختياره في فتح الكوة  
 في البناء المشرف على ساحة الشخص أو داره وهو أنه إن كانت الكوة للطليل يمنع وإن كانت للضوء لا يمنع قلت  
 والأولى هي التي في أسفل البناء التي يمكن الطل منها والثانية هي التي في أعاليه أو عليها شبالة الظاهر أنها  
 للضوء **أه** (قوله واحتمد المصنف) أي في كتاب القسمة (قوله وينبغي أن يقول على ظاهر الرواية) وهو القياس  
 وقد علمت أن غالب المتأخرين على جواب الاستحسان وهو التفصيل (قوله فالعمل على المتون) قد يقال إن  
 هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في نحو المتون المتقدمة (قوله وكذا إذا أشكل) هو المقصود من العبارة  
 (قوله قال المحشي) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من سابقه ومن نقله عنه ~~كثيرا~~ ولا حاجة إلى هذه العبارة  
 للاستغناء عنها بما قبلها (قوله مع قبض) قيد به لأن دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر  
 القبض بحر وليس إلا - تراعى دعوى الزمراء به ما دعى الهبة بدون التسليم أبو السعود (قوله في وقت)  
 طرف الهبة لا لا دعى انتهى حلي وذلك كما إذا دعى أنه وهبها له في رمضان (قوله ومفاده) أي مفاد قوله أولم يقل  
 ذلك انتهى - **حلي** (قوله من أقوال أربعة) الأول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان الثاني كفاية الامكان  
 مطلقا أي من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو التحد الثالث ما ذكره عن الخجندی الرابع كفاية  
 الامكان إن التحد وجه التوفيق لأن تعددت وجوه وهذا الخلاف يجري في كل موضع حصل فيه التناقض  
 من المدعى أو من شهوده أو من المدعى عليه كما في البصر (قوله أنه يكفي من المدعى عليه) لأن الظاهر عند الامكان  
 وجوده ووقوعه والظاهر جهة الدفع لا في الاستحقاق انتهى بحر (قوله بعد وقتها) كشأن وهو ظرف للشراء  
 كقبوله انتهى حلي (قوله في صورتين) يعني ما إذا قال بجدنيها أو لا انتهى حلي (قوله وقبله) كشعبان (قوله  
 لوضح التوفيق في الوجه الأول) وهو ما إذا كان الزمراء به وقت الهبة وهذا التعديل انما يظهر فيما إذا قال  
 بجدنيها أو ما إذا لم يقله فالذي فيه امكان التوفيق (قوله وطهور التناقض في الثاني) أي التناقض بين الدعوى  
 والبينة والافالمدعى لا تناقض منه لأنه ما دعى الشراء سابقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما يكون من  
 متكلم واحد يكون من متكلمين متكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل ووكيل والاولى في البرازية ولم  
 أر إلا أن الثانية صريحة في ظاهر من الروي بحر قال أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن  
 في رسالة الأبرار عن فتاوى الشيخ الشلي حيث حكى الإجماع على أن دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع فيه  
 دعوى مورثه أن لو كان حيا كما إذا أقر مورثه بشيء ما يخصه من التركة وأبرأه عما تسمع دعوى الوارث  
 بعده الخ وإذا عرف هذا في الأبرار فكذا في غيره من بقية الموانع كالوارث المدعى في حق لامن جهة الارث حتى  
 مضى خمس عشرة سنة وقواهم لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة إلا في الارث يعمل على ما إذا لم تمض الخمس  
 عشرة سنة قبل موت مورثه **أه** (قوله كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج إلى  
 اثبات الأول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعى (قوله لأن به التناقض) هو المصنف قال العلامة المقدسي  
 ينبغي أن يكون أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لأن الذي حصل سابقا على مجلس القاضي  
 لا بد أن يثبت عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كاثبات بالبيان فكأنهما في مجلس  
 القاضي فالذي شرط كونهما بمجلسه يتم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق **أه** (قوله بتدقيق الخصم)  
 أي بأن يستدفع في كلاميه (قوله ويقول المتناقض تركت الأول) قال في المنع ويرجع التناقض بأن يقول  
 تركته وأدعى بكذا انتهى (قوله وبكذب الحاكم) كن ادعى أنه كفل عن مدونه بألف فأنكر الكفالة  
 وبرهن الدائن أنه كفل عن مدونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول له منه المال ثم إن الكفيل ادعى على المديون  
 أنه كفل عنه بأمر وبرهن على ذلك تقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لأنه صار مكذبا شرعا بالتضام وكذا

حتى يمنع الجار من فتح الطاق وهذا جواب  
 المشايخ استشهدنا وجواب ظاهر الرواية  
 عدم المنع مطلقا وبه أفتى طائفة كالإمام  
 ظاهر الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه  
 في الفتح وفي نسخة المحشي وبه يفتي واحتمده  
 المصنف ثم قال وقد اختلف الأئمة وينبغي  
 أن يقول على ظاهر الرواية انتهى قلت  
 وحيث قد مر من متنه وشرحه فالعمل على  
 المتون كما تقر من أرا قد برزت وفي  
 مالوا أشكل هل يضتر أم لا وقد حذر محشي  
 الأسماء الممع قياسا على مسألة أسفل  
 والعلو أنه لا يندأ أضتر وكذا إذا أشكل  
 على المختار للفتوى كما في الخاتبة قال المحشي  
 وكذا تضمر في ملكه أن أضتر أو أشكل  
 منع وإن لم يضتر لم يمنع قال ولم أر من  
 عليه فلا يفتن فانه من خواص كتابي **أه**  
 (ادعى) على آخر (هنة) مع قبض (في وقت  
 فمثل) المدعى (بينة فقال) قد (جدنيها)  
 أي الهبة (فاشترتها منه) أولم يقل ذلك  
 أو بجدنيها ومفاده الاستغناء بامكان  
 التوفيق وهو مختار شيخ الإسلام من أقوال  
 أربعة واختار الخجندی أنه يكفي من المدعى  
 عليه لامن المدعى لأنه مستحق وذلك واقع  
 والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق بزازية  
 (فأقام بينة على الشراء بعد وقتها) أي  
 وقت الهبة (نقل) في صورتين (وقبله لا)  
 لوضح التوفيق في الوجه الأول وطهور  
 التناقض في الثاني ولو لم يذكرها ما تار بها  
 أو ذكر لاحدهما تقبل لا مكان التوفيق  
 تتأخر الشراء وهل يشترط كون الكلامين  
 عند القاضي أو الثاني فقط خلاف وينبغي  
 ترجيح الثاني بحر لأن به التناقض  
 والتناقض يرتفع بتدقيق الخصم ويقول  
 المتناقض تركت الأول وأدعى بكذا  
 وبكذب الحاكم





الا انه اتي في حق الجوده وذلك باطل كانه قال جبارا لا انه باطل جبارا فهو كمن قال  
افلان على ألف درهم ودينارا لادينارا فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره موصولا انتهى حلي مزيدا  
عن العناية (قوله في دعواه الزايفه) ومثله البهريه لاتحاد الحكم فيها وكذا المنة وقوله في النهاية نوافر  
بشخص حقه ثم قال انه مستوفى أو حصص يصدق موصولا لا مقصولا انتهى شري لا اية (قوله لان قوله جبارا)  
عنه لقوله ولو اقترى بعض الجبار فالاولى ذكره موصولا به (قوله مفسر) بفتح السين المستدقة من التقدير بمبالغة  
الفسر وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يقي منه احتمال التأويل وحكمه وجوب  
العمل به وهذا غير ما قد ساء من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل التي بعده (قوله لانه ظاهر)  
الظاهر ما احتمل غير المراد احتمالا بعيدا والنص يحتمل احتمالا أبعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا (قوله  
لأن على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والتب والولاء فانها  
لا ترتب بالردا ما لا ثلاثة الاول في البرازية قال لا آخرنا بعد ذلك فترد المقرنة ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل  
الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بمجرد المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق  
لا يبطل بالرد كما لا يبطل بمسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العناق في شرح الجمع أنه لا يرتد  
فيهما بالرد (قوله فترد المقرلة) كما اذا قال ليس لي عليه شيء أو قال هي لك أو هي افلان انتهى فتح أي ولم يصدق  
فلان والافه وتحويل بغير وقيد بترد المقرلة لان المنزلة لوردا اقرا نفسه كذا أن اقترى من المبيع أو النكاح ثم قال لم  
اقبض وأراد تخليف الآخر أنه اقبضه أو قال هذه لفلان ثم قال هو لي وأراد تخليف فلان أو اقترى من ثم قال كنت  
كاذبا لا يخلف المقرلة في المسائل كما عاهد الامام لانه متناقض كقوله ليس لي على فلان شيء ثم اذى عليه مالا  
وأراد تخليفه لم يخلف وعند أبي يوسف يخلف للعادة والفتوى على قول أبي يوسف قال الصدر الشهدا رأى  
في التخليف الى الثاني وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين  
أقرب يخلف له الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يخلفه وهذا انما هو عند المتأخرين في الاختصاص انتهى (قوله  
ثم صدقه) قيد بكون التصديق بعد الرذال لانه لو قبل الاقرار أو لا ثم رده لم يرتد وكذا البراءة عن الدين وهو به لانه  
بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد وقالوا ان البراءة يرتد بارتد  
الا فيما اذا قال المديون أبرأني فأبرأه فانه لا يرتد وكذا البراءة الكفيل لا يرتد بالرد (قوله في مجلسه) قيد به لينهم  
ما اذا لم يكن في مجلسه بالاولى انتهى حلي (قوله فلا شيء للمقرلة) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني  
دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم (قوله الابحثة) أي بينة (قوله أو اقرا ثانيا) الاولى ثان ويكون  
صفة للاقرار فانه نكرة (قوله وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد) كما عاهد فان المقرلة يرد بارتد الاقرار  
بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنكر فان له أن يصدق لانه أحد العاقلين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد انتهى  
حلي من الهداية وفي البحر المحاصل أن كل شيء يكون له ما جبهما اذا رجع المنكر الى التصديق قبل أن يصدق  
الا حرا على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لواحد كاهبة والصدقة والاقرار  
لا ينفقه اقراره بعده انتهى أي لا ينفقه رجوعه الى التصديق انتهى أبو السعود وحاصل مسائل الاقرار  
بالمال انه لا يخلو ما أن يرد مطلقا يبطل الاقرار وانما أن يرد بالجهة التي عينها المقر وحولها الى أخرى فان لم يكن  
بينهما منافاة وجب كما اذا قال له على ألف بديل قرض فقال بديل غصب وان كان بينهما منافاة كان قال عن  
عبد لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الالف وان يرد لنفسه ويحوله الى غيره فان  
صدقه الغير يحول اليه والافلا (قوله ما كان لك على شيء قط) ذكر قط اتفاق دعوى (قوله ولو بعد القضاء) أي  
قضاء الثاني يلزم المال على المنكر (قوله الا في المسئلة الخمسة) سميت بذلك لان فيها خمسة أقوال انتهى حلي  
(قوله كما ينبغي) أي في فصل دفع الدعوى من كتاب الدعوى انتهى حلي (قوله في فصل الاستسراء) أي طلب  
شرايئ انتهى حلي (قوله ان لم يصالحه) راجع الى قوله قبل برهانه قال في المنع وهذا اذا لم يصالح أما اذا أنكر  
فصالحه على شيء ثم رهن على الايقاع أو الابرأ لم يسع برهانه على الايقاع انتهى (قوله ولو اذى الايقاع) لدين  
المدعي (قوله قبل برهانه) ولا يكون صلحه بطلا لدعوى الايقاع لان غير الحق قد يقضى دفعا للصومة (قوله  
وقبل لا عليه الفتوى) قال صاحب البحر وإنما في وجه عدم سقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره الشارح

(صدقه في دعواه الزايفه لو) بين (موصولا  
والالا) لأن قوله جبارا مفسر فلا يحتمل  
التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر أو نص فيجتمل  
التأويل ابن كمال (أقترى من ثم اذى) أن بعضه  
قرض وبعضه ربا وبرهن عليه (قبل) برهانه  
قضية عن علماء الدين يسجي في الاقرار (قال  
لا تخلك على ألف) درهم (فترده) المقرلة  
(ثم صدقه) في مجلسه (فلا شيء) للمقرلة الا  
بجدة أو اقرارا ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه  
الحق لواحد (ومن اذى على آخر ما لا يقال)  
المدعي عليه (ما كان لك على شيء) فترده  
المدعي على (أنه له عليه) (ألف وبرهن) المدعي  
عليه (على القضاء) أي الايقاع (أو الابرأ  
ولو بعد القضاء) أي الحكم بالمال اذا دفع  
بعد قضاء الثاني صحيح الا في المسئلة الخمسة  
كما ينبغي (قبل) برهانه لا مكان التوفيق لان  
غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للصومة  
وسجي في الاقرار أنه لو برهن على قول  
المدعي أن ما يبطل في الدعوى أو شهودي كذبة  
أو ليس له عليه شيء مع الدفع الى آخره وذكره  
في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستسراء  
(ثانيا) قبل (لو اذى الخصم على آخره فأنكر)  
المدعي عليه (برهن المدعي) على الخصم  
(ثم برهن المدعي عليه على العترة أو)  
(الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق)  
بأن اذى عبودية شخص فأنكر فبرهن المدعي  
بصالحه ولو اذى الايقاع ثم صالحه قبل برهانه  
على الايقاع بغير رهن برهن أن له أربعة مائة ثم  
أقر أن عليه للمنكر ثلثمائة سقط عن المنكر  
ثانمائة وقبل لا عليه الفتوى ملقط

(قوله فأن تقع المقاصة) فله أن يطالبه بثلاثة (قوله كما رأيتك) أو ما جرى بيني وبينك عاملة أو مخالطة  
 أو خلطة معناه أو لا أخذ ولا إعطاء أو ما اجتمعت معك في مكان كذا في القبح (قوله لتعدرا توفيق) لأنه لا يكون  
 بين اثنين معاملة من غير معرفة انتهى (قوله لأن المحتجب) هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقريضة قوله حتى  
 لو كان الخ وقيل من لا يراه كل أحد اعظمته (قوله بالنسب على باب) النسب بالسكون وقيل يحرك لتبيين الشر  
 (قوله حتى لو كان الخ) هذا تصرف من قاضيهان وتيممه صاحب النهاية على التقييد بالمحتجب (قوله نعم لو ادعى الخ)  
 هذا أمر بتبطل كلام محذوف مفهوماً من المقام تقديره وإذا لم يكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم أدفع  
 إليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دافعا غير دافع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ (قوله  
 المذعى عليه) أي الذي ادعى عليه الدفع قال في البحر أمالو ادعى إقراره بالدفع إليه أو التصايفي أن يسمع لأن  
 المناقص هو الذي يجمع بين كلامين وهو عالم بجمع واحد أو أصله وبرهن (قوله لأن التناقض) أي من القبر  
 بأصول أو الإبطال) بأن ادعى إقراره أنه وصله منه كذا أو أصله وبرهن (قوله لأن التناقض) أي من القبر  
 (قوله لا يمنع صحة الإقرار) أي إقراره بالدفع إليه (قوله ثم يحده صح) أي يحده بمعنى صحة وجوده أنه  
 لا يكون متناقضا ولا يسمع البينة بإقراره السابق وفيه أن البيع عقد مستحق من إيجاب وقبول صادرين منهما  
 فكيف صح وجوده (قوله بلائع باطل) هذا انما يظهر لو أقر بيع عبده بلائع والبرهن بالطلاق والواقع  
 الذي لا يكاد أن يخلط أن البيع لا يكون إلا بين فلو قيل بصحة الإقرار ثم بالبحث عن تعيين النكاح لكان له وجه  
 (قوله أنه باعه) أي أن لا يخرب باعه أمته (قوله منه) لا حاجة إلى قوله منه لأن دعواه باعه يعني عنه انتهى حلي  
 (قوله عيبا) أي قد عيبا بوجوب الرد (قوله أي المشتري) لو رجع العيب إلى البائع لكان أول لأن البراءة من العيوب  
 تكون من البائع غالبا بأن يقول به كذا وأما برى من الرد فمما فيه من العيوب ثم البراءة يكون من المشتري (قوله  
 للتناقض) لأن اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة إلى غيره فيقتضي وجود العقد إذا صدق  
 بدون الموصوف لا تنعقد وروقه كرهه يكون من اقتضاء وصف السلامة إلى غيره فيقتضي وجود العقد إذا صدق  
 كذا بأسر عابئة ما عني من إكراهه بالعدم كما تقدمت نظائره وقد يجاب بأن المقر ما يسهل به كذا بشرط إذا  
 حكم القاضي بما يحال إقراره وفي هذه المسئلة لم يقض ببيع حتى ساقض الخصم فلم يكن مكد باشرعا وفيه  
 نظر (قوله لا مكان التوفيق ببيع وحده) أي قوله أو لا لم أبهها لأن فقط أي ما بشره وقوله أنه برى إليه  
 من كل عيب أي إلى وكيله وفل الوكيل كدهل الموكل (قوله ومنه واقعة) أي من جسد مسئلة المسئف  
 وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوسع ومرة قد دفع المبيع مع سكون الراي (قوله أذنت الخ) بدل  
 من واقعة (قوله تشيل) أي دعواه أي وبطالب بالبرهان عليها (قوله لا احتمال أنه زوجه أبوه وهو صعب)  
 أي فأنكاره الكساح يحتمل على نفي مباشرته به وهو لا ينافي وقوعه بطريق الإجماع فلا وإذا كان كذلك  
 فلا يناقض دعوى الطاع على المهر بعد (قوله جميع صك) فارسي معرب والجمع آسك وصكالة وصكوك انتهى  
 وأشار بقوله جميع إلى أنه يطل سواء استدل على شيء واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله آخره) بالرفع  
 أي يطل آخر الصك المشغل على أشياء إذا أصل في الجمل الاستئصال والصك يكتب للاستئصال فلو أنصرف  
 إلى الكل كان مبطلا فيكون ضده ما قصد له فيصرف إلى ما يليه ضرورة كذا في التبيين (قوله أن العرجة)  
 أي على أن العرجة في الخط كالكسوت في النطق فيكون الانشاء راجعا إلى ما بعد العرجة كما يرجع في السكوت  
 إلى ما بعده (قوله وعلى نصرافه) أي الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل أوسع (قوله في جمل)  
 أي منطوق بها كقوله امرأته طالق وعبدته حر وعليه المثنى إلى بيت الله تعالى إن شاء الله تعالى وأما الصك  
 فبني أبو حنيفة على أصله وهما أخرجا صورة الصك من عمومها بعارض اقتضى تخصيصه من الصك من عموم عام  
 الشرط المتعقب بلامعاطفة (قوله وأعتبت بشرط) سواء كان الشرط انشاء أو غيره انتهى حلي عن البحر  
 (قوله وأما الاستثناء بالالخ) أي الواقع له طأ والواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعناقين وطلاقا وعتقا  
 (قوله فلا خير) أي اتفاقا كما علم في آية رذ شهادة المحذود في القصد فأن قوله تعالى الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
 قوله وأولئك هم الفاسقون لا إلى قوله ولا تتبوا لهم شهادة أبدا وإن شاءوا فآمنوا بالذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
 من الآخر بجزء (قوله الاقرنة) أي فيه مل بها الأول أوله في (قوله فلا قول) ولو قال لا يشاراه لكان (قوله

وتأنيته لأنه لا مكان المذعى عليه باحدا ودمته  
 غير مشغولة في رعه فأن تقع المقاصة واسه  
 أعلم (وان زاد) كلمة (ولا أعرفك) ونحوه كما  
 رأيتك (لا) يقبل له ذرا توفيق وقيل يقبل  
 لأن المحتجب أو المحذوف قد يتأدى بالنسب على  
 بابيه فبما مر بارضاء المنصم ولا يعرفه ثم يعرفه  
 حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى  
 إقراره المذعى عليه بالوصول أو الإبطال صح  
 درر في آخر الدوى لأن التناقض لا يمنع صحة  
 الإقرار (أدفع عبده) من فلان (ثم يحده  
 صح) لأن الإقرار بالبيع بلائع باطل إقرار  
 برأيه (أدعى على امرأته باعه أمته) منه  
 (وقال) الآخر (لم أبهها صك قط فبرهن)  
 المذعى (على الشراء) منه (فوجد) المذعى  
 (سها عيبا) وأراد ردها (فبرهن الدائع أنه)  
 أن المشتري (برى إليه) من كل عيب بها  
 لم تقبل) بينة البائع للتناقض وعن الثاني تقبل  
 لأن مكان التوفيق ببيع وحده لا ينافي  
 ومنه واقعة صرحت به (قوله أنه زوجه أبوه  
 وطالبته بالمهر) رفاة رفته فادى أنه  
 خلعها على المهر تقبل لا يبال أنه زوجه أبوه  
 وهو صعب ولم يعلم خلاصة (يطل) جميع (صك)  
 أي مذوب (كتب ان شاء الله في آخره) وقال  
 آخره فقط وهو واضح ان راجع على دفع  
 واستواء أن العرجة لم أصل السكوت وعلى  
 انصرافه لا على جمل عطفت به أو أعتبت  
 بشرط وأما الاستثناء بالأو أخواتها فلا خير  
 الاقرنة فله مائة درهم وسون دينار الا  
 درهماين



أيقاعيتين) أي منحزتين ليس فيهما تعليق بقريضة المقابلة نحو أنت طالق وهذا حزان شاء الله اه حلي (قوله وبعد  
 طلاقين معلقين) نحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله أو طلاق معلق وعق معلق)  
 نحو ان دخلت الدار فانت طالق وبعدى حزان شاء الله وأشار به الى أنه لا فرق بين الشيعتين من جنس واحد  
 أو من جنسين والخلاف هذا في الطلق وأما في الصك فهي المسئلة المتقدمة وأما أن اتفاقهما جامعهما نحو  
 في الايقاعيتين وأما في المعلقين فمقدمهما وخالف أبو يوسف (قوله ولو بلا عطف) فهو قول عطف  
 أي اذا وقع الشرط بعد جعل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينها أي في اللفظ أو فريضة في الخط (قوله  
 فلا خير اتفقا) مراده بالخير ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوت لغو) اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما  
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أي قصداً لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله  
 الا بغيره تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت المرأة  
 الثانية في البين كما لو قال هذه طالق وسكت ثم قال وهذه طلقت الثانية بجر (قوله فقال عرسه) الاولى التي أتت  
 كما هو في نسخة (قوله أسلمت بعد موته) أي وقدمات وهي على دينه ظاهر الميراث (قوله تحكيم الحال) أي  
 استعجاله فان سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى وفي التصريح بالاستصحاب الحكم بقاء أمر شدة  
 لم يطق عدمه (قوله كما يحكم الخ) هذه العبارة لم تكن في أصل المصنف وإنما الذي فيه قوله بعد كما في أصل وجعل  
 المصنف وجه الشبه فيها كما كون القول للورثة فيها (قوله في مسئلة جريان ماء الطاحونة) أي المستأجرة اذا  
 قال المستأجر لم أتمكن من الانتفاع بماء العدم جريان مائهم او قال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء في الحال  
 ويحكم به فيما مضى (قوله للدفع) أي يدفع دعوى المدعي كما في المسئلة السابقة (قوله كما في مسلم مات الخ) ظاهره  
 أنه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع الشارع هنا ليس على ما ذهب في فلو أن المصنف من غير زيادة مسئلة  
 الطاحونة للكان أولى (قوله فأرثه) بصيغة المضارع (قوله لأن الطاحونة الخ) أي وهو الاسلام ولو كان القول  
 قوله الكان تحكيم الحال موجباً لاستحقاقها الارث (قوله لا قرب أوقاته) وأقر به ما بعد موت الزوج (قوله  
 وقع الاحتلاف الخ) بأن مات رجل له أبوان ذميان وولد مسلم فقتل ماتا غنياً كافراً وقال ولد المسلم مات مسلماً  
 فالميراث للولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة ماتت زوجي مسلماً وقال اولاده الكفار كافراً وصدق المرأة  
 اخو الميت وهو مسلم فتبني بالميراث للمرأة والاخ دون الاولاد قال صاحب البحر ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل  
 تكفي دعوة المرأة انه مات مسلماً وتبني المقتضى (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالابن من يرث بكل حال فابنت  
 والاب والام كالابن وقد بدل الابن لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يتبعه فالفاسي يتأني في  
 ذلك والفرق أن استحقاق الاخ مشروط بعدم الاب بخلاف الاب لانه وارث على كل حال وكل من يرث في حال  
 دون حال فهو كالاخ (قوله لا وارث له غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا يدفع اليه شيء  
 لا قبل التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي بينة تقول لا نعلم له وارثاً غيره ومثل اقرار المودع بما ذكره المودع أن الميت  
 أقرباً من هذا ابنه أو أبوه أو مولاه اعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بأخيه أو جده أو أنه مولى المولاة أو الموصى له بالكل  
 أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لأن ذلك لا يثبت (قوله يدفعها اليه وجوباً) لا قراره أن ما في يده  
 ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين الموصوبة كلودبعة انتهى (قوله قيد بالوارث) أي الذي هو الابن  
 ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه أقرب قيام حتى المودع وملكه فيها الا أن يكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك  
 بعد موته لئلا زال ملكه فانه أقرب له بملكه ما في يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه للحال وفي فصل الشراء  
 وان أقرب زال ملك المودع لكن لا ينفذ في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كقراره بالو كالة يقبض  
 الوديعة (قوله فان أقرباً مني) سواء كان متصلاً بالاول بأن قال هذا ابنه وهذا الاخر أيضاً أو منفصلاً بأن أقرباً مني  
 في مجلس آخر جوى (قوله اذا كذب الابن الاول) حكم مفهومه ظاهر (قوله لانه اقراره على الغير) لعمدة اقرار  
 للاول لعدم من يكذب (قوله ان دفع للاول بلا قضاء) هذا هو السواب فق وبقائه ما في غاية البيان أن المودع  
 لا يفرم لابن الثاني شيئاً باقراره لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف (تنبيه) لو أقرب بالوديعة لرجل ثم قال لا بل  
 وديعة فلان أو قال غصبت هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقتضى به بالاول ويضمن للثاني  
 قيمته وكذا في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الاصل الاول فانه لفلان كان بائناً وكذا

وأما الاستثناء بان شاء الله بعد جلوس  
 ايقاعيتين فاليهما اتفاقاً فابعد طلاقين معلقين  
 أو طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند  
 الثالث وللآخر عند الثاني ولو بلا عطف أو به  
 بعد سكوت فلا خير اتفقا فاعطفه بعد سكوت  
 لغو الا بغيره تشديد على نفسه وغناه في  
 البحر (مات ذمي فقتل عرسه أسلمت بعد موته  
 وقالت ورثته قوله صدقوا) تحكيم الحال  
 (كما يحكم الحال في مسئلة) جريان ماء  
 (الطاحونة) ثم الحال انما يصلح حجة لا دفع  
 لا للاستحقاق (كما في مسلم مات فقال عرسه)  
 الذميمة (ألم قبل موته) فأرثه (وقالوا  
 بعده) فالقول هو لان الاحتلاف في كفو  
 لا قرب أوقاته ففرع وقع الاختلاف في كفو  
 الميت واسلامه فانه لو لم يفرع (هذا ابن مودعي)  
 (قال المودع) بالدفع (هذا ابن مودعي)  
 بالكلية (الميت لا وارث له غيره دفعها اليه)  
 وجوباً كسولة هذا ابن دائي قيد بالوارث لانه  
 لو أقرباً مني وصيه أو وكيله أو المشتري منه  
 لم يدفعها (فان أقرباً مني) (باب آخر لم يدفع)  
 اقراره (اد كذب) الابن (الاول) لانه اقرار  
 على الغير بمن لثاني خطه ان دفع للاول  
 بلا قضاء رباحي

لو قال هذه الحنطة والشعير لفلان الا كرامن هذه الحنطة فانه لفلان اذا كانت الحنطة اكثر من الكز كذا في  
الاصل لمولانا محمد من الدهري انتهى بحر ملخصا (قوله بين الورثة) سواء كان الوارث من محبب او لا (قوله كذا  
بفسخ المتن والشرح) اي باسقاط لاوله فيما وقع له والذي يدي فيه اذ كرا وكلام المستفي في الشارح منه (قوله  
لم يكفلوا) - بقى للجهول مضعف العين واو الورثة او الغرماء اي لا يأخذ الاض من منهم كقيل ولا قصر على نفي  
الكفيل لان القاضي بعد يتلوم كاد كره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يطلب على ظنه أنه لا وارث له غير  
ولا غريم له انما قال لان من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم باتقاء الشريك المستحق معه بقدر الامكان وقد ر  
مدته مفوض الى رأي القاضى وقدره الطولى بحول والمراد بالتأني تأخير القضاء الى المدة المذكورة كناية  
البيان لا تأخير الدفع بعد القضاء وطاق في نفي الكفيل فم الكفيل بالتمس والمال (قوله خلافا لما) نقلا لا يؤخذ  
منهم كقيل بالغس أو بالسعود من فاج الشريعة لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله بله الى المكفول له)  
ولان حق الحاضر ثابت قطعا أو ظاهرا فلا يؤخر لاجل الموهوم كذا قالوا وفيه أن القاضي يتاوم (قوله ولو ثبت)  
اي ما ذكر من الورثة او الغرماء (قوله ولو قال الشهود ذلك) اي لانهم لا يروننا أو غير ما غيره وما ذكره المصنف  
والشارح فيه نوع اجمال والتعميل ما قاله الصدر الشهيد اما الذي لو برهن على أنه مات مورثه وتر كها  
ميراثا الورثة ولم يذكر واحد من الورثة ولا قالوا الا نعلم له وارثا غيره فانه لا يقضى له وانما عدهم وقالوا الا نعلم  
له وارثا غيره ما ذكره فان كان من لا يجب فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان من يجب بحال تأني ثم قضى  
وان شهد وأنه ابنه أو وارثه وأما مات وتر كها ميراثا ولم يقولوا الا نعلم له وارثا غيره ثم القاضي زمانا ثم قضى  
ولا يأخذ منه كقيل لانه خلافا لما او يدفع لاحد الزوجين أو غير النصيبين عند أبي يوسف وعند محمد أقالها  
انتهى وروى عن الامام أنه قال في أخذ الكفيل هذا من احاط ببعض الفتاوى وهو ظالم وعلى بالهض ابن ابي ابي  
قاضي الكوفة وأورد أنه مجتهد والجهل بما جردون خطأ فلا وجه له في الظلم وقد قال الامام كل مجتهد  
مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عهده وان خطأ الحرف في الواقع والجواب ما قاله  
في التلويح الفتاوى في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا اذا لم يفسد عليه الا بدل  
الوسع وقد فعل فلم يزل خلفاء له الا أن يكون الدليل الموصول الى الصواب بينا فخطأ المجتهد لتقصيره وتركة  
المبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما فعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا  
على أن طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى اي ومنه طعن الامام على ابن ابي ابي (قوله ارنا) احتز من  
دهري فهو الشراء فان الحاضر لا يتصب خصما من العائب (قوله مجتهد ذواليد دعواه اول مجتهد) هذا التعميم  
غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان به - تلزم سبق الجحد وقد أجعلوا انه لا يؤخذ الكفيل في صورة  
الاقرار والصواب أن يدل قوله وبرهن عليه بخوله وثبت ذلك فيشمل النبوت بالاقرار ولا كفيل فيه انما قالها  
وبالبيان وفيه الخلاف وبه قط قوله مجتهد دعواه اول مجتهد انتهى حابي مزيدا (قوله خلافا لما) اي في صورة  
الجحد فضلا لا يترك في يده طلباته مجتوده فلا تظر في تركه في دعواه راجع الى قوله وترك باقية في يد ذي اليد  
لا لقوله بلا كفيل فانه لا خلاف فيه وله أن الحاضر ليس بخصم من الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض  
بلا خصم كما اذا رأى شباني يد انسان يعلم أنه لغيره لا يتزعم منه بلا خصم وقد ارتفع جهوده بقضاء القاضي  
بالكل (قوله خصم المات) الا وضع عن الميت (قوله حتى تقضى منها ديونه) وتعمد من اوصاءه (قوله ثم انما  
يكون خصما) اي عن بقية الورثة فيما يدي على الميت (قوله بشروط ثمانية) الاول أن يقول ثلاثة كون العين  
كلها في يده وأن لا تكون مفقودة وأن يصدق الغائب أن الارث من الميت كما في الجوى (قوله ببسطة في البحر)  
ليس جميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه أحكام وهي ثمانية وهذا فيه (تبيهات)  
الاول انما يتصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا استطاعت العين لم تقدم بين الحاضر  
والغائب فان قدمت وأودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كدائره والله فلا يتصب الحاضر خصما عنه  
ذكره الثاني من مشايخنا الثاني انما لا تسمع دهري الغائب اي بعد قضاءه على الحاضر بشرط أن يصدق  
أن العين بينه وبين الحاضر أمالوا أنكر الارث وادعى انه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء  
على الحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينه فالخامس انه انما يتصب الحاضر خصما عن الباقي بشرط

(تركة دعوت بين الورثة او الغرماء بينهم ولم  
يقولوا نعلم) كذا بفسخ المتن والشرح  
وعبارة الدرر وغيرها لا نعلم (له وارثا  
أو غريم لم يكفلوا) خلافا لما  
المكفول له ويتلوم القاضي مدة ثم يقضى  
ولو ثبت بالاقرار كذا قالوا ولو قال الشهود  
ذلك لا انما قالوا (ادعى) على آخر (دار الله  
ولا خصه الغائب) ارنا (وبرهن عليه) على  
ما دعاه (أخذ) الذي (نصف الذي)  
مشاعا (وترك باقية في يد ذي اليد بلا كفيل  
مجد) ذواليد (دعواه اول مجتهد) خلافا  
لها وقولها ما شهد ان خرافة ولا تعاد  
الينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الامم  
لا تنسب أحد الورثة خصما للميت حتى  
تقضى منها ديونه ثم انما يتصب  
بشروط ثمانية - وبسطة في البحر



ثلاثة كون الدين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب أنها ارث عن الميت المعين • الثالث  
 انما يمكن ثبوت بعض الورثة ولا يحتاج الغائب اذا حضر الى اثبات آخر أن لو ادعى الجميع وقضى به أموالوا دعى  
 حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقيين • الرابع ادعى ميتا فقال ذواليدانه ملكي ورثته من أبي فلو قضى  
 له أي يبرهان المدعى بظهور على جميع الورثة لأن العيين كلها في يده غير مقسومة فليس لاحد منهم  
 أن يتدعيه بجهة الارث اذ صار مورثهم مقضيا عليه فلما ادعاه أحدهم ملكا مطلقا لا ارثا لا نصيب الورثة مقضيا  
 عليهم فلهم أخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذ قضى عليه • الخامس اذا كان الورثة بكارا  
 غيبا وصغارا نصب القاضي وكيلًا عن الصغير لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء  
 على جميع الورثة • السادس اذا ثبت المدين دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفي جميع دينه مما في  
 يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بجمته • السابع يختلف الوارث على الدين اذا ذكر رأى على العلم  
 وان لم يكن للميت تركته • الثامن لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى للدين على الميت نصب القاضي وكيلًا لدعوى  
 كافي أدب القاضي للخصاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى حلي بنصرته (قوله والحق الفرق  
 بين الدين والدين) فان أحد الورثة لا يتصب خصما عن الباقيين في دعوى عين على الميت الا اذا كانت في يده وأما  
 في دعوى الدين عليه فانه يتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركته لأن حق الدائن شائع في جميع التركة  
 بخلاف العين المدعى بها وظاهره في الهداية والنهاية والعناية أنه لا بد من كون عين تركته كلها في يده في دعوى  
 الدين أيضا قال في البحر وما في الفتح والحق وغيره سهو وقد علمت أن ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما  
 اذا كان هو المدعى ارث لعين على ذى اليد فان ثبت كان القضاء بالارثه وبقية الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم  
 وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بأن مورثك باعهما في منسلا وأثبت الشراء تندفع دعوى الارث  
 في حق الحاضر والغائب أفاده أبو السعود (قوله فيما ذكر) من اخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذى اليد  
 وقيل بوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الجوى ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه اتفاقا  
 لاحتياج المقول الى الحفظ والنزع من يده ابلغ في الحفظ كيلا يلفه أما العقار فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول  
 على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر لحاجته الى الحفظ والترك في يده ابلغ فيه لأن المال بيد الذميين اشد  
 حفظا وبالا نكار صار ضامنا ولو وضع عند عدل كان امينا كذا في السكافي والفتح وغيرهما وبجوت العلامة  
 المقدسي بأن النزع من يد الظاهر ابلغ في الحفظ لاحتمال هروبه أو تحيله بوجه ما فليتأمل انتهى ومنه في البحر فانه  
 سكي مقابل الاتفاق قيل (قوله انه لا يؤخذ) أي المنقول لومة تر هذه العبارة فوهم أن العقار لم يجزعه واعي عدم  
 أخذه لومة تر اولى كذلك فان الحكم في ما واحد كما علم مما سبق (قوله أوصى له بثلث ماله) وكذا لو قال ثلثي  
 افلان أو سدسي فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لو قال ثلث مالى وقت ولم يزد قال في البرازية من الوصايا  
 ان كان ماله دراهم أو دنانير فقله باطل وان ضياحا صار قعاعا على الفقراء ولو قال ثلث مالى فانه تعالى الوصية باطلة  
 عندهما وعند محمد يصرف الى وجه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز (قوله يقع ذلك على كل شيء)  
 وهل تدخل الديون في الوصية في النهاية لا وكلام الشارع في الوصايا يفيد دخوله في الوصية بالمال لانه يصير  
 مالا بالاستيفاء فتناولته الوصية خصوصا قالوا انها اخت الميراث وهو يجري فيها (قوله لانها اخت الميراث)  
 أي والميراث يجري في الكل فكذا هي (قوله مالى أو مائة مائة مائة الخ) أما لو قال لله على أن أهدي جميع  
 مالى أو ملكي فانه يدخل فيه جميع ما يملكه وقت الحلف بالاجماع فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا  
 استقاد شيئا صدق بمنه وفي مسئلة المنفذ دخل الموجود وقت القول في المنجز أما لو كان معلقا بالشرط فهو  
 قوله مالى صدقة لمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند العين والحادث بعده (قوله فهو على جنس  
 مال الزكاة) فدخل السوائم والنقدان وعروض التجارة بلغت نصيبا أو لا سواء كان عليه دين مستغرق لها  
 او لا لأن الاعتبار بجنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها وانما اقتصر على ما فيه الزكاة لأن  
 ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى ولا تدخل الارض العشرية عند العارفين ولا الخراجية اتفاقا (قوله  
 أسكت منه قدر قوته) المتأخرون قدروا هذا القدر فقالوا في المحترف يملك لنفسه وعياله قوت يومه وصاحب  
 الضلع وهو أجرة الدار وهو ما يملك قوت شهر وصاحب الضيعة يملك قوت سنة وصاحب التجارة يملك قدر

والحق الفرق بين الدين والدين (ومثله) أي  
 مثل العقار (المنقول) فيما ذكر (في الاسم)  
 دور لكن اعتمد في الملتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا  
 ومثله في البحر قال وأجبهوا أنه لا يؤخذ  
 لومة تر (أوصى له بثلث ماله يقع) ذلك على  
 كل شيء لانها اخت الميراث (ولو قال مالى  
 أو مائة مائة صدقة فهو على) جنس (مال  
 الزكاة) استصاها (وان لم يجز غيره أسكت  
 منه) قدر (قوته)

ما يكفيه الى أن يجزئ له شيء (قوله أن يبيع ملكه) أي عما يجيب فيه الزكاة (قوله فلا يلزمه شيء) قال العلامة  
 المقدسي "منه يعلم أن الاعتبار الملك حين الخنت لا حين الخلف ووجه المسئلة أنه حين الخنت لا مال له (قوله لزمه  
 بقدر ما يملك) ولا يلزمه شيء بعد لانه بمنزلة النذر على الأيمل وكذا إذا قال فيما بعد (قوله وصح الإيصاء) أي من شخص  
 لشخص على صغيره أو تركته (قوله فصم تصرفه) أي من غير علم بالإيصاء وإذا تصرف بعد قابلية فلا يمكن  
 من إخراج نفسه منه والافله إخراج نفسه إذا علم عدم القبول (قوله لا يصح التوكيل بلا علم) فلو باع الوكيل  
 قبل العلم فهو فضولي أفاده أبو السعود ومثله الأذن للعبودية والصبي بالتجارة فلا يثبت إلا بعد العلم والامر باليد  
 حتى لو جعل أمرها ليدها لا يصير الأمر بيد صاحبها ما لم تعلم ولو طافت نفسها قبل العلم لم يقع خاتمة وفي شرح الجمع  
 لابن ماث إذا قال المولى لأهل السوق يا بعل عبيدي فلا يابصر ما أدون ما قبل العلم بخلاف ما لو قال أدن لعبيدي  
 فلان ولم يشهد بين الناس فعلم العبيد به شرط (قوله خلافة) فلا توقف على العلم كتصرف الوارث ملكا ولا ولاية  
 حتى لو باع أحد مال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم بموته جاز (قوله والوكيل نيابة) أي من الموكل فالموكل  
 أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة إبقاء ولاية الموكل فلا بد من العلم فلو أودع القاء عند رجل ثم  
 قال المالك أمرت فلانا بقبضها منه ولم يعلم فلان بكونه مأمورا بالقبض فقبضه وثلف عنده فلكم المالك بالخيار في  
 تضمن أيهما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأوراء كورقتف عنده لا ضمان على أحد لان المستودع دفع  
 بالأذن ولو لم يعلم أحد ما قال المأمور فدفع على ربيعة فلان لا دفعها إلى صاحبها أو دفعها إلى تكون عندي  
 لصاحبها فدفع فضاءت فله المالك تضمن أيهما شاء عندهما (قوله) الوصاية والوكالة يفترقان في مسألة الكتاب  
 وفي أن الوصاية لا تقبل التخصيص والوكالة تقبله وفي أنه يشترط في الوصي أن يكون حرا مسلما بالغ عاقل  
 الوكيل وفي أن الوصي إذا مات قبل تمام المسئلة نصب القاضى غيره ولو مات وكيل القاضى لا ينصب غيره إلا عن  
 المفقود للحفظ وفي أن القاضى يعزل الوصي بجذبه أو تمهة بتعلاف وكيل القاضى وفي أن الوارث يملك اعتناق  
 الموصى بمقتضى خبرنا وعليه قاضنا ونسبنا وكاتبه ولاية الوصي إلهاء قل (قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال  
 لا يشترط في الخبر بهذه الاستدراك ونهاه عمله وله أن فيها الزام من وجه دون وجه في شرط أحد شرطى الشهادة  
 أما العدد أو المدة (قوله في الأصح) راجع للعاسقين وقيل لا يقبل خبر القاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر  
 القاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة قاسقين نفذ ولو أخبره  
 بالعزل فيمن ذكر وتصرف صح نصرته لعدم عزله (قوله كإخبار السيد بجناية عبده) فانه إذا أخبره أحد  
 من ذكر ثم باعه كان مختارا للفداء فلا يكون مختار له بإخبار غيره من ذكر في دفعه البائع أو المشتري إلى ولى  
 الجناية فيما إذا باعه بعد أن أخبره فاسق مثلا بالجناية وانما يدفعه إذا لم يعلم بجنائه المشتري أما ان لم يفكر  
 مختارا للفداء فقدمه على شرائه مع العلم به وبأنه إذا اعتق العبد كان الطلب بالارش عليه أفاده أبو السعود  
 (قوله والشفع بالبيع) فإذا أخبر الشريك مثلا بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلا أو مستورا من مثلا  
 سقطت شفعته لان أخبره مستور فبكونه لا بعدد لما للشفعة (قوله واليك بالكنكاح) فلا يكون سكوتهما  
 رضا الا إذا أخبره عدل أو مستوران مثلا أما إذا أخبره مستور بشكاح ولها فسكت لا يكون ذلك رضا  
 منها (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) فانه إذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع وإذا أخبره عدل أو مستوران لزمته  
 حتى إذا ترك الشرائع يلزمه قضاؤها وبالاصح انه يكفي فيه خبر القاسق كافي المفتاح حوى (قوله وكذا الاخبار  
 بعيب لم يرد شرا) فلو قال له رجل عدل أو مستوران هذه العين معيبة وقدم على شرائها يكتفون راضيا  
 بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وجهر ما ذون) فإذا أخبر المأذون بجهره عدل أو مستوران جهر لا إذا أخبره  
 فاسق (قوله وفصح شركة) أي من أحد الشريكين لا يثبت الفسخ عند الآخر إلا بإخبار عدل أو مستورين فيمنع  
 عن التصرف في مال الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاض) فهو على الحكم السابق قال في الجروبي  
 أن يراد أيضا عزل القاضى ولم أره انتهى فذكره على وجه البحث (قوله ومتولى وقف) أي وعزل متولى وقف  
 أي على القول بصحة عزله بلا شرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف انتهى بغير بحث قال أبو السعود رأيت  
 بخط الشرف الغزى مجتنبى الاشياء أن الناظر لم يجهلوه وصيان كل وجه ولا وكيلا كذلك بل يشبه بالوصى  
 حتى مع تقربيه في مرض موته وشبه بالوصى كليل حتى ان الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف

فإذا ملك غيره (تصدق بقدره) في الجهر  
 قال ان فعات كذا فاعا ملكه صدقة فحيلة  
 أن يبيع ملكه من رجل بثوب في مندبل  
 ويقضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به بخيار  
 الروية فلا يلزمه شيء ولو قال ألف درهم من  
 مالي صدقة ان فعلت كذا فافعه له وهو يملك  
 أقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب  
 شيء (وصح الإيصاء بلا علم الوصى) فصم  
 تصرفه (لا) يصح (التوكيل بلا علم الوكيل)  
 والتصرف أن تصرف الوصى خلافه والوكيل  
 نيابة (فله علم) الوكيل بالتوكيل (ولو لم  
 يبرأ) فاسق في صح نصرته ولا يثبت عزله  
 إلا بأخبار عدل أو فاسق ان صدقه عناية  
 (أومستورين أو فاسقين) في الأصح  
 (كإخبار السيد بجناية عبده) فلو باعه كان  
 مختارا للفداء (والشفيع بالبيع) واليك  
 بالكنكاح (والم الذي لم يهاجر) بالشرائع  
 وكذا الاخبار بعيب لم يرد شرا وجهر ما ذون  
 وصح شركة وعزل قاض ومتولى وقف



وأما على قول محمد فهو ووكيل عن الموقف عليهم كذا ذكره في الاشياء قلت وقول محمد مشكل اذ مقتضى كونه  
وكيلاً عنهم أن لهم منزلة مع أن الظاهر من كلامهم أنه لا يصح بل لو عزمه القاضي لا يصح اذا كان منصوب  
الواقف الا بغيره انتهى قلت المراد أنه نظيره في التصديق لهم وعدم عزل الواقف اياه من كل وجه (قوله أحد  
شطري الشهادة) ما العدد والعدالة (قوله ويشترط سائر الشروط في الشاهد) أي الخبر من الحر به والبلوغ  
وان لا يكون اعمى ولا محدوداً في قذف مع العدد والعدالة والمعنى ويشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد مما ذكر  
لأنه لا يشهد بحضور مجلس القضاة وهذا كما عند الامام لا عندهما كما سبق (قوله وقيد) أي قيد عزل  
الوكيل بكون الخبر لا بد أن يكون فيه أحد شطري الشهادة (قوله بالعزل القصدي) وأما اذا كان حكمه بغير عزل  
قبل العلم به وذلك مثل موت الموكل وجنونه مطبقاً فيبقى (قوله وبما اذا لم يصدق) فادام صدق الخبر به منزله  
ولو فاسقاً انزل وقد استغنى عن هذا بقوله سابقاً وقاسقاً ان صدقه (قوله غير المرسل) سبق فلم وصوابه كافي بالبر  
غير الخضم فلو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً حتى اذا أخرجه سقط طلبه (قوله فانه يعمل  
بخبره) أي الرسول مطلقاً وان كان فاسقاً او صغيراً او كذبه وظاهره أن ذلك يجري في كل ما ذكره في عزل بذاته  
ونسقط الشفعة بعدم الطلب بعده ويكون سكوت الكري بعد رضا وقس الباقي مما يأتي فيه ذلك (تنبيه)  
ثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم ما فيه كذا في سرى الدين (قوله كما سيجي في باب) أي باب عزل  
الوكيل (قوله وان لم يزل جعلتكم أمينة) بأن قال بيع هذا العبد ولم يرد (قوله عبد الدين الفرماء) وحكم الوارث  
حكم الفريم ناذ لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملاً له يرجع عليه بماله من العهدة ان كان العاقد وصي  
الميت وان كان القاضي أو أمينة هو العاقد يرجع عليه المشتري بجمع عن الشارع (قوله عند القاضي)  
المناسب زيادة أو أمينة (قوله اوضاع) أي ذلك العبد من يد القاضي أو أمينة قبل التسليم إلى المشتري (قوله  
كالامام) وينبغي أن يعمل نائب الامام كالامام لان الامام ائمة اقل قوله بلايين لكونه نائباً عن الامام فعلى هذا  
يقبل قول امين بيت المال بلايين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدي إلى تباعدهم عن قبول هذه الامانة فتتدخل  
مصالح الناس فيبقى (قوله بخلاف نائب الماطر) راجع إلى قوله ولا يختلف حال في البحر نائب الناظر كهو  
في قبول قوله فلو اذني ضياع مال الوقف او فريضة على المستحقين وانكر وقال قوله كالاصل لكن مع الجين وبه  
طارق امين القاضي فانه لا يضمن عليه كلقاضي انتهى (قوله تعدد الرجوع على العاقد) والاصل انه اذا تعذر  
تعلق الحقوق بالعاقد تعلق بأقرب الناس إلى العقد واقرب الناس اليه من يتفجع به ألا ترى أن القاضي لا يأمر  
بيعه حتى يطلب الفريم حوى (قوله ولو باعه الوصي) سواء كان وصي الميت أو وصي القاضي حوى (قوله  
أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه في الامر فلا يرجع عليه عند عدمه بالاولى (قوله فاستحق  
العبد) أي من يد المشتري (قوله لانه وان نفسه الخ) هذا التعليل انما يظهر في وصي القاضي وأما وصي الميت  
فالوجه فيه انه عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته (قوله فترجع الخ) الاول حذف  
الماء (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملاً ولحقه بهيبته ان يرجع به على من يقع له العمل (قوله  
هو الاصح) أقام وقوع خلاف وهو انما هو في رجوعه عما نذر للمشتري في الاولى وللوصي في الثانية وقبل  
لا يرجع اذا ضمن للمشتري والاول اصح وجمع مجرد الاثمة عدم الرجوع فيما اذا ضمن للوصي فتد اختلف  
الاصح كافي الفتح أما دينة الذي له على الميت فيرجع به من غير خلاف لانه لم يصل اليه (قوله كان الهالك من مالهم)  
لانه نائب عنهم في القبض (قوله لما نذر) من انه عامل لهم فلا يضمن (قوله أمر كقاضي عدل) في التنازلي  
شرح عليه المصنف زيادة عالم (قوله قضى به) أي بما ذكره اشار به إلى أن افراد الصبي باعتبار المذكور ولا حاجة اليه  
لان المظن بأمر (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالاية الشريفة ومن طاعته صدقه (قوله ومنعه محمد حتى  
به ابن اخيه) أو يشهد بذلك مع القاضي عدل ومعناه أن يشهد القاضي والعدل على شهادة الدين شهدوا به  
الحق لا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهداً على فعل نفسه واستبده في الفتح عادة أي استبده شهادة  
القاضي عند الجلاء ثم لاكتفاء بعدل واحد غير القاضي في حق ثبت بشاهدين فان كان زافاً لا بد من ثلاثة أحرار  
اتهم (قوله واستغنوه في زماننا) لقادراً كثر قضائه لان أكثرهم يتولون بارشاً فأحكامهم باطلة والتداول  
غير ممكن (قوله وفي العيون وبه يفتي) قال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القاضي للمصدر الشهيد

فهو عشر بشر يشترط فيها أحد شطري الشهادة  
لا لفظها (ويشترط سائر الشروط في الشاهد)  
وقيد في الخبر بالعزل القصدي وبما اذا لم  
يصدق وبكون الخبر غير المرسل ورسوله فانه  
يعمل بحبره مطلقاً كما سيجي في باب (بائع قاض  
أو أمينة) وان لم يزل جعلتكم أمينة في بيعه  
على الصحيح ولو الجنية (عبد الدين الفرماء  
وأخذ المال فضاغ) فانه عند القاضي  
(واستحق العبد) أو ضاع قبل تسليمه  
(لم يضمن) لان أمين القاضي كالقاضي  
والقاضي كالامام وحكم كل منهم لا يضمن  
بل ولا يختلف بخلاف نائب الماطر (ورجع  
المشتري على الفرماء) تعذر الرجوع على  
العاقد (ولو باعه الوصي لهم) أي لاجل  
الفرماء (بأمر القاضي) أو بلا أمره  
(فاستحق العبد أو مات قبل القبض) للعهد  
من الوصي (وضاع) الثمن (رجع المشتري  
على الوصي) لانه وان نصبه القاضي  
عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه  
(وهو يرجع على الفرماء) لانه عامل لهم  
ولو ظهر بعده للميت مال رجع الفريم فيه  
بدينه هو الاصح (أخرج القاضي الثالث  
للقراء ولم يعطهم اياه حتى ذلك كان)  
الهالك (من مالهم) أي الفقراء (والثلثان  
لأورثه) الأمر (أمر كقاضي عدل) (رجع  
أوقطاع) في سرقة (أو ضرب) في حد  
(قضى به) بما ذكر (وهو له) لوجوب  
طاعة ولي الامر ومنعه محمد حتى يماين  
الجنة وانما هو في زماننا وفي العيون  
وبه يفتي

انه صرح رجوع محمد الى قوله - ما رواه هشام عنه انتهى فالجواب ان محمد وافقه ما اولاهم رجوع الى ما ذكر عنه  
ثم صرح رجوعه الى قوله ما انتهى (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) اي ضرورة احياء الحق ولان التليان في مثله  
قلنا منع وظاهر الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عدا ما اى على قول محمد سواء كان قتلا  
او قطع او ضربا فلو قال قضيت بطلاقها او بعقته او ببيع او نكاح او اقرار لم يقبل قوله وفي التهذيب ويصدق  
فيه اقال من التصرف في الاوقاف و اموال اليتام والغائبين من اداء وقبض (قوله وقيل يقبل لو عد لا عالما) فائله  
ابو منصور لان عدم الاعتماد انما عطل بالفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاستصحاب ان المسئلة  
مطورة عند الامام في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا يولى القضاء ولا يؤخر بأمره بالاتفاق انتهى  
فقال ابو منصور كشف عن مذهب الامام انتهى فالاولى حذف هذا القيل لكونه عين ما في المصنف (قوله وان  
عد لا جاهلا) مقابل للمصنف (قوله فاحسن تفسير التبرائط صدق والا لا  
المقربة وسألتم عن الزنا وعن المزي بها الخ فوجدته اقتر كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجوع وقول في حد  
السرقه انه ثبت عندى بالحنة انه اخذ نصابا من حرره شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة فحينئذ  
يجب تصديقه وقبول قوله منع (قوله فالتقضاء اربعة) لان القاضي احاط عالم اوجاهل وفي كل احاط عدل او فاق  
(قوله اى سببا شرعيا) للحكم بحقيقة يقبل قوله لانتفاء التهمة انتهى منع وانما اول الحجة بالسبب ليم الاقرار  
(قوله عند الشهود) لاحاجة اليه لانه مقتر (قوله لانكاره الضمان) اى والنول قول فاني الضمان وظاهره  
انه لا يضمن مطلقا مع أن الدهن اذا نجس يمكن تطهيره ويتقنع به في غير مسجد واداجل على انه لا يضمنها طاهرة  
بل نجسة كان ظاهرا (قوله وامر الدم عظيم فلا يهمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقتل  
او يضاف واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخصمين يمين في الدم (قوله صدق قاض) وكذا لاسمان على القاطع  
والاخذ لو اقتر بما اقتر به القاضي ووجه عدم الضمان على الثاني أنهم المتوافقان أنه فعل ذلك في قضائه  
كان الظاهر شاهد له اد القاضي لا يقضى بالظهور ظاهرا ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على  
القاضي (قوله وكذا لو زعم) اى المقضى عليه (قوله لانه اسند فعله الى حالة معهودة منافية للضمان) فصار كما اذا  
قال طلقت أو اعتقت أو انا مجنون وجنونه معهود ولو اقتر القاطع والاختلاف في هذا الفصل بما اقتر به القاضي بضمنان  
لانهما اقترابا بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره  
بجلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق وجعل بعضهم هذا أصلا فقال الأصل أن المقر اذا اسند  
اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكر ومنه الوفاة الوصي بعد ما بلغ اليقين انتفت  
عليك كذا وكذا من المال وانكر اليقين كان القول قول الوصي لكونه اسنده الى حالة منافية للضمان (نقطة)  
السلطان اذا عزل قاضيا لا يهمل ما لم يصل اليه الخبر في لو قضى بقضايه بعد العزل قبل وصول الخبر اليه جاز  
قضاؤه وعن ابي يوسف أنه لا يهمل وان علم به زلة ما لم يتقدم غيره مكانه ويصل صيانة حقوق الناس ولومات رجل  
ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل  
التم درهم جياذ فقصاه زبوا وقال أنتفها فان لم ترج فردتها ففعل فلم ترج قال ابو يوسف انه ان بردها عليه  
استحسانا لان ما قبض من الدراهم ليس حقه بل هو منسل حقه وانما يصير حقه اذ ارشوه به فادام  
يرض به لم يصير حقه فيه فيكون القابض متصرفا في مال الدفاع بأمره فلا يبطل حق القابض وهذا بخلاف  
مالواشترى شيئا فوجده معيبا فارد أن يردّه فقال له البائع به فان لم يبع رده على فخره على البيع فلم يشره  
احد لم يردّه وذلك لان المقبوض عين حقه الا انه معيب فلم يكن قول البائع بعد اذ ناله بالتصرف في ملك البائع  
فكان متصرفا في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد حوى تصرف اذا قال المقر لاسمع اقراره لا تشهد على  
وسعه أن يشهد عليه خلاصة الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما اقتر به لاسمعه أن يشهد بتسارعية فلورجع  
للمقر له وقول انما نهيته ليعذر وطلب منه الشهادة فتقولان اشياء (قوله فله اخذ عشرين مائة ولى الخ) فله في الاشياء  
عن صاحب الانوار قال ثم بالغ في انكاره قال الشيخ خير الدين المبالغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى  
على عشرين الفامثلا ولم يلحقه فيها مائة فاذا فصل عشرين مائة صايات مائة لئلا يئيم وقد جاءت القواطع  
بصرته فاهو الا بهتلك على الشروع وظالة غطت أبصارهم انتهى (قوله للمتولى العشر في مسئلة الطاحونة)

الاف كتاب القاضي للضرورة ولعل يقبل  
لو عد لا عالما (وان عد لا جاهلا ان استفسر  
فاحسن) تفسير (التبرائط صدق والا لا  
وكذا) لا يقبل قوله (لو) كان (فاحقا) عالما  
سكان او جاهلا للثمة فالتقضاء اربعة (الا ان  
يعاين الحجة) اى سببا شرعيا (سبب دهن  
لانسان عند الشهود) فاذى مالكة فماتة  
(وقال) الصاب (كانت) الدهن (نجسة  
وانكره المالك فاقول لاصاب) لانكاره  
الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على  
عدم النجاسة (ولو قتل رجلا وقال قتلته  
ردته اولئك ابي لم يسمع) قوله لا يوقى الى  
فتح باب العدول فانه يقتل ويقول كان القتل  
لذلك وامر الدم عظيم فلا يهمل بجلاف المال  
اقرار برأيه (صدق) قاض (معزول) بلا يمين  
(قال) لا يخذل منك التناقض به (اى  
بالاكت (لنكر ودفعت اليه اوقاف قضيت  
بقطع يدي في حق وادعى زيد اخذه) الا ان  
(وقطعه) اليد (ظاهرا) اقتر بكونه ما (اى  
الاخذ والقطع (في) وقت (قضائه) وكذا  
لوزم فعله قبل التقليد او بعد منافية للضمان  
لانه اسند فعله الى حالة معهودة منافية للضمان  
فصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما في غير  
قضائه فالقاضي يكون مبطلا من الشريعة  
مفرغ من نقل الاشياء من بعض الشافعية  
اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ  
عشرين مائة من اموال اليتامى والاوقاف  
وفي الحانية للمتولى العشر في مسئلة الطاحونة



هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على أنها غير محترمة وفي الاشياء ومعاملة الخائفة رجل وقف ضيقة على مواليه  
فكانت الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل  
بالمقاطعة لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه  
الطاحونة لأن القيم ما يأخذ إلا بطريق الأجر فلا يستوجب الأجر بدون العمل انتهى قال البيهقي والصواب  
أن المراد بالفسخ أي المجهول للقيم في هذا الوقف أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجره مثله رذاذاً في تلخيص  
المصنفين قاض نصب قيماء على غلات مسجد وجعل له شيئاً مما يأخذ كل سنة حل له العشر لو كان أجر  
مثله وفي حرانة الأكل وليس للقيم من الغلة إلا أجر عمله بمنزلة الأجرة فأجره على قدر العمل وفي الولو الجبة القيم  
لا يأخذ إلا بطريق الأجر لأن القيم بمنزلة الأجنبي والأجنبي يستحق الأجر بإزاء العمل انتهى ملخصاً (قوله  
قلت لكن الخ) لا وجه لهذا الاستدلال ولا يصح استدراكه على الأولى لأنه قول لبعض الشافعية فلا يستدل  
عليه بالمذهب (قوله لا يجعل لهما أخذ الأجر به) أي بسببه (قوله كأنكاح صغير) قال في الخلاصة يصل للقاضي  
أخذ أجرة على كسبه السجلات وغيره بقدر أجرة المثل هو المختار ولا يصل أخذ شيء على نكاح الصغار وفي غيره يصل  
ولا يصل أخذ الأجرة على إجازة بيع مال النسيم ولو أخذ لا يتخذ البيع انتهى جوي (قوله وقامه في شرح الوهبانية)  
قال فيه والاصح أنه أي الأجر بقدر بقدر المنفعة وقد تزيد منفعة الوثيقة في اجناس مختلفة بمائة على مشقة  
ألف ألف في القود ونحوها قلت وفي العمدة مادية عن الملتقط وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول عليه  
ولا يلحق ذلك بنفسه أصحابنا رحمهم الله تعالى وأي مشقة للكاتب في كثرة النسخ وانما له أجر مثله بقدر مشقته وبقدر  
صنعه وعمله كما يستاجر الحكام والنقابات في مشقة قليلة وفي شرح الترمذاني عن النصاب يجب بقدر العناء  
والتعبد وهذا أشبه بأصول أصحابنا وفي كتاب السجلات العجم أنه يرجع في الأجرة إلى مقدار طول الكتاب  
وقصره وصعوبته ومهولته انتهى (قوله وفيها الخ) هذه الآيات للعلامة عبد البر في شرح الوهبانية ومعارنه  
تكميل هل يستحق القاضي الأجر أم لا قال الزاهد في شرحه للقود لا يستحق الأجر وانما يستحقه إذا لم  
يكن له في بيت المال شيء وفي القنية عن ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي إذا تولى قسمة التركة  
لا أجر له وإن لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم للخصم وشرح بكر خوارزمزاده وقال له الأجرة إذا لم تكن مؤنته  
في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البيهقي ما أجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمان لقساد  
القضاة إذ لو أطلق لهم لا يقتنعون بأجر المثل فاحببت الحاقه فقلت وذكر الشيخين الأولين ثم ذكر البيت الأخير بعد  
كلام يعلق بالمفتي (قوله قال رحمه الله) دعاء من المؤلف وهي موجودة في بعض النسخ (قوله وإن كان قاضياً)  
أي للتركات مثلاً (قوله على قدره) أي قدر الخط أي والعناء وقد سبق ما فيه من أن الكف أولى احترازاً عن  
القبيل والقبال وصيانة لما الوجه عن الابتدال انتهى (قوله أذ ليس) أي المفتي (قوله في الكتب) أي في الكتابة  
(قوله بمصر) أي يلزم ويجب عليه وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبي المحاسن طالو الأباس المفتي أن يأخذ  
شيئاً من كتابه جواب الفتوى وذلك لأن الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبنان ومع هذا  
الكف من ذلك أولى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### (كتاب الشهادات)

بجها وإن كانت في الأصل مصدرًا باعتبار أنواعها فإنها تكون في حد غير زنا وبشرط المذكورة في الشاهدين  
وحد الزنا وبشرط أربعة ذكور وفي الأموال ويكتفي رجل وامرأتان وغير ذلك (قوله أخرها عن القضاء)  
وإن كان المتبادر تقديراً عليها لأن القضاء موقوف عليها إذا كان ثبوت الحق بها وفي الجوى أخرها  
لأن القاضى يحتاج إليها عند الإنكار فكان ذلك من تقية حكمه أولاً لأن الشهادة انما تقبل في مجلس القضاء  
ولا تكون ملزمة بدون القضاء انتهى (قوله خبر فاطم) تقول منه شهد الرجل على كذا وتطلق على الحضور  
ومنه قوله عليه السلام الغنية إن شهد الواقعة أي حضرها (قوله أخبار صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق  
يخرج الأخبار الكاذبة (قوله لاثبات حق) يخرج قول التاتل في مجلس القضاء أشهد بكذا البعض العرفيات  
(قوله مجاز) من حيث المناسبة للصورية (قوله كاطلاق العين عمل القموس) فإن حقيقة العين عقدية أقوى به  
عزم الحالف على الفعل أو الترتل في المستقبل والقموس الملقب بها كذب هذا (قوله بلفظ الشهادة) فلا يجزئ

قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي  
والمفتي لا يجعل لهما أخذ الأجر به كأنكاح صغير  
لأنه واجب عليه ويجوز له أن يدر كسبه ما لان  
فإن الكتابة فيجوز لهما على قدر كسبه ما لان  
الكتابة لا تلتزمهما وقامه في شرح الوهبانية  
ونعم قال رحمه الله  
وأيضاً له أجر وإن كان قاضياً  
وإن لم يكن من بيت مال مقدر  
ورخص بعض لانعدام مقدر  
وفي مصرنا قال قول الأول بمصر  
وجوز المفتي على كتب خطه  
على قدره أذ ليس في الكتب بمصر  
(كتاب الشهادات)  
أخرها عن القضاء لأنها كالوسيلة وهو المقصود  
(هي) لفظة خبر فاطم ونحوها (أخبار صدق  
لإثبات حق) فخرج فاطم لافها على الزور مجاز  
بإطلاق العين على القموس (بلفظ الشهادة



التعبير بالعلم ولا اليقين في تعيين لفظها (قوله في مجلس القاضى) خرج به اخباره في غير مجلسه فلا يعتبر وانما قيد بالقاضى وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقيد حكمه بمجلس بل كل مجلس حكمه فيه كان مجلس حكمه حوى اى بخلاف القاضى فانه يتقيد بمجلس حكمه المعين من الامام ويجعل ولايته (قوله كافي عن الامامة) وطلاق الزوجة فليت الدعوى شرط بصحة ما للقبيل كل شهادة حسبة كذلك (قوله طلب ذى الحق) يشجل الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والا دمي في حقوقهم (قوله بان لم يعلم اذ والحق) اى بشهادته (قوله وخاف) اى الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بالطلب في حق آدمى الا اذا لم يعلم بشهادته ذوالحق وخاف الشاهد ان لم يشهد ضاع حق المدعى (قوله شرائط مكانه واحد وهو مجلس القضاء) وهو من شروط الاداء كفى البحر والاولى ان يقول شرط مكانه (قوله العقل الكامل) فلا يصح تحميلها من مجنون وصبي لا يعقل (قوله وقت التجرى) لاحابة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحميلها من اعمى ولا يشترط لتحمل البلوغ والحريه والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيا عاقلا او عبدا او كافرا او غاسقا ثم بلغ العبدى وعنى العبد واصل الكافر وناب الفاسق فشهد واعند القاضى تقبل بجر (قوله وشرائط الاداء سبعة عشر) منها ما يرجع الى الشاهد وهى البلوغ والحريه والبصر والنطق والعدالة وهى شرط وجوب القبول وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجزى الشاهد الى نفسه مغفلا ولا يدفع عن نفسه مفرما وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الرضى للتيه والوكيل لموكله وان يكون ذا كراهة فلا يجوز اعتماده على خطه من غير ذكر عنده خلا فالحسما وما يرجع الى الشهادة وهو اتفاق الشاهدين وهذه هى الشروط العامة في جميع انواع الشهادة واما ما يخص بعضها فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة بالحد والفصاح وتقديم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتها للدعوى فيما يشترط فيها فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند مكانه وقيام الراتحة في الشهادة على شرب الخمر الا بعد مسافة والاصالة في الشهادة بالحدود والفصاح وتقدم حضور الاصل في الشهادة على الشهادة بهذه سبعة عشر والمكان واما العقل فشرط في التحمل والاداء وكذلك البصر واما ما عاينه المشهود به فشرط لتحمل الاداء فهى عشرون (قوله الضبط) اى ضبط الشاهد المشهود عليه بان يكون غيبا وشاك وان يكون ذا كراهة (قوله والولاية) اى يكون للشاهد ولاية على المشهود عليه بان يكون من اهل دينه او من دينه حتى حرابا فاعا (قوله لو المدعى عليه مسلما) اما لو كان كافرا فقبل شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الاولى حذف القدرة لان الشرط التمييز بالفعل (قوله بالسمع) هذا زائد عن الشروط وباعتباره تكون احدا وعشرين (قوله ومن الشرائط) اى المتقدمة فان ذلك داخل تحت قوله ان لا يجزى لنفسه مغفلا الخ (قوله ولاداء) فلا تقبل شهادة الاصل افرعه كعكسه (قوله دينية) اما الدينية فلا تمنع الشهادة (قوله لفظ شهد) بالفظ المضارع فلا يجوز شهدت لان الماضى موضوع للاخبار عما مضى ولو قال شهدت احمل الاخبار عن الماضى فيكون غير مخبر في الحال (قوله لتضمنه معنى شهادة) دخل في ذلك الشهادة بالتسامع فانها من مشاهدتها كما وانما اخرجت عن القياس (قوله وقسم) فانه قد استعمل في القسم نحو اشهد ان قد كان كذا اى اقسم (قوله فتعين) احتياطا واتباعا لانه لا يجوز العلم ولا اليقين ولا يتخلو هذا عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره (قوله حتى لو زاد فيما اعلم) اى يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال اشهد بكذا او قال لقان على الف درهم فيما اعلم اوفى ظنى لا تقبل كالوقال لاحق فيما اعلم فانه لا يصح الاقرار او قال لقان على الف درهم فيما اعلم او قال المعتدل هو عدل فيما اعلم لا يكون تعديلا ويؤخذ مما تقدم انه اذا قرئ عليه صل ولم ينهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه وفي المتن اذا سمع صوت المرأة ولم يرتضها فشهد ان كان عنده انها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها وان رأى شخصها واقرت عنده بحل له ان يشهد عليها (قوله بموجبها) بفتح الجيم اى بمات توجبه وتقتضيه (قوله بعد التركية) اشراط التركية قولها مساو هو والمفق به شرعا ليلية (قوله الا في ثلاث قدمناها) رجاء الصلح بين الاقارب واستعمال المدعى واذا كان عند القاضى رية شرعا ليلية (قوله بعد وجود شرائطها) هى المتقدمة (قوله ابن ملك) في شرح المجموع في بحث القضاء بشهادة الزور (قوله واطلق الكافى) في رسالته الجامعة بسيف القضاء على البغاة كذا في المخ (قوله ويجب ادائها) اى عينا لقوله بعد ان لم يوجد به وكم التحمل حكم الاداء فان شهد بها عند الطلب والتعين فرض قال الامام

في مجلس القاضى ولو بلا دعوى كافي عنق الامة وسبب وجوب الطلب ذى الحق وخوف فوت حقه بان لم يعلم اذ والحق وخاف فونه ربه ان يشهد بالطلب فغ (شرطها) احد وعشرون شرائط مكانه واحد وهو مجلس القضاء وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر (بين المدعى والمدعى عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولا داء زوجية او داء دينية او دفع مفرم او جزاء غنى كالحى (وركنها اربعة) لا غير اتسعه معنى شهادة وقسم واخبار للحال فكله يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني فمقدمة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل الشك (وحيثما وجوب الحكم على القاضى بوجوبها بعد التركية) بمعنى اقتراضه فورا الا في ثلاث قدمناها (فلا تمنع) بعد وجود شرائطها (انتم) لشركه الفرض (واستحق الغزل) انفسه (وعز) لا تركا به ما لا يجوز شرعا زيا (وكفران لم ير الوجوب) اى ان لم يقتض اقتراضه عليه ابن ملك واطلق الكافى كفه واستظهر المصنف الاول (ويجب ادائها)



الرازي في أحكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب الشهاداء إذا ما دعوا إلى العمل والاداء لكن في العمل على  
 المتعاقدين الحضور اليهم بالاشهاد ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهما في الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي  
 لأن القاضي يأق اليهم بالبرزاية ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقط عن الباقيين ويتعين  
 لو لم يكن الاشهادان للعمل والاداء والاشهاد على المبيعات والمداينات مندوب الا القدر اليسير كالتحيز والماء  
 والبقول وفي الكاكي ويضرب الاشهاد في العقود الا في التسكاح فانه يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي  
 واحدا انتهى وفي البرازية لا بأس للرجل أن يتصرف في تحمل الشهادة طلب منه أن يكتب شهادته أو يشهد على  
 مقدأ وطلب منه الاداء ان ~~يكون~~ ان يحضره فله الامتناع والا لا انتهى وانما وجب اي فرض لقوله تعالى  
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه فهو نهي من الكتمان فيكون امر باضته وفسر الامام الرازي  
 الكتمان به قد القلب على ترك الاداء باللسان وفسر البغوي آثم بشار وأما قوله يمسح قلبه بالكتمان وليس في القرآن  
 وعبد أشد منه ولذا استدلوا انهم الى رئيس الاعضاء وهو الآلة التي يقع بها كتمانها الماعرف أن اسناد الفعل الى محله  
 أقوى من الاسناد الى الجمله فقوله أبصرته يعني آكد من قولك أبصرته (قوله بالطلب) اي طلب المسمى  
 (قوله ولو حكم كما مر) في شهادة رجل لا يعلم بهما ذوالحق وخاف فوته يجب عليه الشهادة وان لم يطلب نقله الشيخ  
 زين عن السكال ونظر فيه المقدسي بأن الواجب في هذا اعلام المسمى بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد  
 والا لا يحتمل أنه تركه (قوله بشروط سبعة) ذكر منها خمسة منها أن يتعين عليه الاداء وهو المنسار  
 اليه بقوله ان لم يوجد بطله فان لم يتعين بأن كانوا اجابة فأدى غيره عن تقبل شهادته فقبلت لم يأثم بخلاف ما اذا  
 أدى غيره فلم يقبل فان من لم يزد عن يقبل يأثم بامتناعه السادس أن لا يخبره عدلان يطلان المشهود به فلو  
 شهد عند الشاهد عدلان أن المسمى قبض دينه أو أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن المشتري احتق العبد أو أن الولي  
 عضعن القتال لا يسمع أن يشهد بالدين والتسكاح والبيع والقتل وان لم ~~يتمكن~~ الخبر عدولا فالتحيز والشهود  
 ان شأوا شهدوا بالدين مثلاً واخبروا القاضي بخبر الخبيرين وان شأوا امتنعوا عن الشهادة وان كان الخبر عدلا  
 واحدا لا يسمع ترك الشهادة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شيء تصرف المالك وشهد عدلان عندهما أن هذا  
 الشيء لقان آخر لا يشهدان انه لاه تصرف بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهادة بالتسامع اذا شهد  
 عدل عدلان بخلاف ما سمعته من وقع في قلبك صدقه لم يسمعك الشهادة الا اذا علمت يقينا انهما كاذبان وان  
 شهد عندك عدل لك أن نذمت بما سمعت الا أن يقع في قلبك صدقه وينبغي ذلك جميعه في ككل شهادة انتهى  
 بالمعنى السابع أن لا يقف الشاهد على أن المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر أقرت خوفا وكان  
 المقر له ساطانا وكان المقر في يد عيون من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي وأخبره أنه كان  
 في يد عيون من اعوان السلطان انتهى (قوله منعا عدل القاضي) فله أن يمتنع من الاداء عند غيره العدل لانه ربما  
 لا يقبل ويخرج ولو غلب على ظنه انه يقبل لشهرته مثلا ينبغي أن يتعين عليه الاداء اه بجر (قوله وقرب مكانه)  
 فان ~~كان~~ كان بعيدا بحيث لا يمكنه أن يفتد الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم  
 لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعاء بقبوله) فان علم انه لا يقبلها لا يلزمه  
 قال الجوزي فلو نكح ينظر حكمه (قوله او يكونه أسرع قبولا) فان كان أسرع وجب الاداء وان كان هناك  
 من تقبل شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكأنه لعدم ظاهرووجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق  
 حموي (قوله اي بدل الشاهد) ال للجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ولولزم الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم  
 يؤذ بالاعذر ظاهر ثم ادى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتتمكن الشبهة فانه يحتمل أن تأخيره كان لاستحلاب الاجرة  
 قال السكال والوجه القبول ويحمل على العذر من نسيان ثم تذكر أو غيره انتهى قال العلامة عبد البر وعندي  
 أن الوجه ما قال شيخ الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان (قوله لكن له اخذ الاجرة) في الجنب عن الفضل في تحمل  
 الشهادة فرض على الكفاية ~~كان~~ اذا تم والاضاعت الحقوق وعلى هذا السكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة  
 على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي  
 قول يجوز لعدم تعينه عليه انتهى شلبي (قوله وبه تقبل) بأن كان شيئا لا يقدر على المنى ولا يجد ما يستاجر به  
 دابة وهذا التفصيل لما حب التوازن (قوله الحديث أكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يخرجهم الحقوق

بالطلب ولو حكم كما مر ولكن وجوبه بشروط  
 سبعة مبسوطة في البصيرة منها عدالة  
 قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله أو بكونه  
 أسرع قبولا وطلب المسمى (لوفي حتى  
 العبد ان لم يوجد بطله) اي بدل الشاهد لانها  
 فرض كتابية تعين لو لم يكن الاشهادان تعمل  
 أو اداء وكذا السكاتب اذا تعين لكن له أخذ  
 الاجرة لا للشاهد حتى لو أركبه بلاه سذر لم  
 تقبل وبه تقبل الحديث أكرموا الشهود

ويُدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس وفي القضية اليهود في الرستاق واحتج إلى إداة  
 شهادتهم بيلزمهم كراهية الدابة قال لا روايته فيه ولكن سمعت من المشايخ أنه يلزمهم انتهى (قوله مطلقا) سواء  
 كان مهيأ قبل مجيئهم أو وضعه لاجلهم ومحمد منهم مطلقا وبعض المشايخ فصل (قوله وبه يفتى بجر) نقله عن ابن  
 وهبان في شرحه لمنظومته (قوله ويجب الإداة) أي يفرض أتما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله  
 تعالى) وجه قبول الشهادة بلا طالب فيما ذكر أم حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بآنيته  
 والشاهد من سلة من عليه ذلك فكان قاطعا بالخصومة من جهة الوجوب وشاهد من جهة فصل ذلك فلم يحق  
 إلى خصم آخر انتهى وبعضهم جعل القائم بالخصومة القاضي (قوله عذمتها في الأشياء أربعة عشر) ذكرتها  
 طلاق المرأة وعتق الأمة وتبديرها ومنها الوقت قال قاضيه أن ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان  
 الوقت على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد  
 لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما بدونها وبه فتى أبو الفضل الكرمي وهو المختار عمادية ومنها هلال  
 رمضان قال قاضيه أن الذي ينبغي أنه لا يشترط الدعوى فيه كما لا يشترط عتق الأمة وطلاق الحرة وفي  
 العمادية عن فتاوى رشيد الدين الشهادة بهلال عيد القنطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الأضحية اختلاف  
 المشايخ فانه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال القنطر ومنها الحدود غير حد القذف والسرقة  
 ومنها النسب وفيه خلاف كمن صاحب الخيط القبول من غير دعوى لأنه يتضمن حرمان ماله الله تعالى  
 حرمة الفرج وحرمة الأمومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ومنها الخلع فإن الشهادة عليه بدون دعوى  
 المرأة فضولة اتفاقا وبسقط المهر عن ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تبع ومنها الأيلاء والطهار  
 والمصاهرة وبشرط أن يكون المتهود عليه حاضر أو منها الحرة الأصلية عندهما والعصم اشتراط الدعوى  
 في ذلك عند الإمام كما في العتق العارص ومنها النكاح فإنه يثبت بلا دعوى كالأطلاق لأن حل الفرج والحرمة  
 حق لله تعالى ونها عتق العبد مذهبهم إلا أن العاصب عندهم فيه حق الله تعالى لأن الحرة يعلق بهما فوق  
 الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والخنزير والحدود ولد الم يجوز استرقاق العبد ورسالة  
 من إبطال حق الله سبحانه وتعالى وقال الإمام لا بد من عتقه من دعوى والغالب فيه من العبد لأن دفع الحرة  
 عائدا له من ماله كونه من يونه مبتدلا كمالا وقد غلبت الأربع عشرة مسألة وقوله عذمتها الخ يفيد  
 أن هناك مسائل أخر وهو كذلك وفي التي ذكرها بعد وفاة أعلام صاحب الأشياء ذكر شهادة الحرة بعد عتق  
 الزنا وحد الشرب مستثنين وزاد الشهادة على دعوى مول العبد نسبه (قوله بلا عذر فسق فترد) نسوا عليه  
 في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في النسبة أنه في الكل وهو في الطهيرية والبيعة انتهى أشياء  
 وفي البحر عن القضية أجاب بعض المشايخ في شهودته هـ وبالحرمة العليقة بعد ما حروا شهادتهم خمسة أيام  
 من غير عذر أنها لا تقبل أن كانوا عاقلين بنهم ما يعيشان عيش الأرواح ماتت من امرأة وورثتهم من اليهود أنه أقز  
 بجرمتها حال العصاة ولم يشهدوا بذلك سال حياته لا تقبل إذا كانت هذه المرافعة حد الرجل وسكتوا لأنهم فسقوا  
 انتهى وتقدم أن اليهود في حق العمد إذا حروا شهادتهم بعد توفر الشرط عليهم لا تقبل (قوله كطلاق امرأة)  
 حرة أو أمة وقيل القبول في النهاية عما إذا كان الزوج حاضرا أم إذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد البر وكذا  
 يشترط حضور المولى في صورة الأمة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على المتهور تقبل وإن أنكر  
 الزوجان (قوله أي بآلة) هذا السيد لم يذكره صاحب الأشياء في الموضع ولا يحسوها بما رأيت غير أن التقيد به  
 ظاهر لأنه إذا أطلقها رجع بالإنكار بعد معيشتهم عيش الزوج لأنه به تدمر أحماؤها (قوله وعتق أمة)  
 لأن شهادتهم بحرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يحل حبسها في عتق الأمة وطلاق المرأة خلاف (قوله  
 وتبديرها) جعل ابن وهب أن القبول يختلف بالنسبة إلى الأمة والعبد كلف عتقهما فتقبل في الأمة عند الكل  
 وفي العبد يجرى الخلاف لأن التبدير فيها يتفق من حرمة فرجها على الورثة بعد موت السيد (قوله وتبديرها)  
 قد علمت أنه على الخلاف كما ذكره ابن وهبان (قوله وهل يقبل جرح الشاهد حسنة) جرح يفتح الجيم معنى  
 قبحه ثم قوله حسنة يحتمل أن يحل من جرح يعنى أن الجرح يفعل ذلك حسنة ويحتمل أنه حال من الشاهد  
 ذكره بعضهم (قوله قبلت ثمانية عشر) أي بزيادة عتق العبد وتبديرها والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعتق

وجوز الشافعي إلا كل مطلقا وبه يفتى بحر  
 وأقره المصنف (و) يجب الإداة (بلا طالب  
 لو) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهي  
 كسيرة عذمتها في الأشياء أربعة عشر  
 قال وفي آخر شاهد الحرة شهادة بلا عذر  
 فسق فترد كطلاق امرأة) أي بآلة (و) عتق  
 أمة) وتبديرها وكذا عتق عبد وتبديرها جرح  
 وهانية وكذا الرضاع كسيرة أم ترضيها به  
 وهل يقبل جرح الشاهد حسنة الظاهر أنهم  
 أكونه حقا لله تعالى أشاء قبلت ثمانية عشر



الامة وتديرها في الاربعة عشر انتهى حلي وفيه أن عتق العبد من جلة الاربعة عشر (قوله وليس لنا مدعى حسبة) (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى انهم لا تسمع المدعى الا من المتولى فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا جني بالاولى اشياء (قوله وسترها في الحدود) اي كتمانها حال في الهداية والشهادة بخبر فيها الشاهد في السر والاطهار لانه بين حبيبتين اقامة الحد والتوقي عن الهتك والستر افضل انتهى قال الكاكي والحسبة ما يختص به الاجر في الآخرة وفي الصحاح احتسب بكذا أجزأه تعالى والاسم الحسبة بالكسر والجمع الحسب انتهى (قوله ابر) فالشهادة جائزة ما فهم من ازالة الفساد أو نقله فكان حسنا وليس فيها اشاعة فاحشة لان مقصود الشاهد ارتفاع الاشاعة (قوله من ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله تعالى واقادانه في الصميم (قوله الائتنتك) قال في البحر اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمت به فيجب كون الشهادة أولى لان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والفواحش وانما يطلب السر لا احتمال خلوا الارض من ذلك بالتوبة والندم وهذا انما يكون في غير الائتنتك وأما فيه فلا يتعين الاخلاء بالنظر اليه لاقامة الحد عليه قال وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة القسبة يهرم منه ما يحرم منها ويحل منه ما يحل منها انتهى بالمعنى (قوله والاولى الخ) هذا كالا ستدر العمل قوله ابر لانه رجاء بعد عدم التمرس بالشهادة في السرقة أصلا ويلزم منه ضياع حق الغير فاستثنى السرقة وأثبت لها حكما خاصا وهو أنه يأتي بلفظ يفيد الضمان من غير قطع (قوله اخذ) الاخذ أعم من كونه غصبا أو على ادعاء أنه ملكه ودعا عند المأخوذ منه وغير ذلك فلا تستلزم الشهادة بالاخذ مطلقا ثبتت الخديما كمال لكن قد يقال مع هذا الاحتمال لا احياء للمعنى فيه (الطيفه) حكى الفهر الرارزي في التفسير أن هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فاذا في رجل على آخر بأنه أخذ ماله من بيته فاقر بالاختصاص الفقهاء فاقطع يده فقال أبو يوسف لانه لم يقرب بالسرقة وانما اقرب بالاخذ فاذا في المدعى انه سرق فاقر بها فاقطع رعاهاهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما اقرب بالاختصاص ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقراره بدهه بما يسقط الضمان عنه فيجبوا انتهى (قوله ونصاها للزنا أربعة) وذلك يشير الى نذب السر لانه قلما يشهد به أربعة بصفته الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقوله ثم لا أقول بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالمفهوم فالاجماع عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم لان الاول مانع والثاني مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في المساواة مثبت في حق الرجال للمساواة (قوله ليس منهم ابن زوجها) هذا مقيد بما اذا كان الاب مدعيا أو أم الابن حية أما اذا فقد اقبوز قال في البحر وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما خمسة بين شهادتين منهم على أخيه أنه زنى بامرأة أيهم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا او كانت امهم حية (قوله بالزنا) اي بزنا نفس المولى (قوله ولا حد) اي على المولى ويستخلف اذا أنكره المعتق واختلفوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيما رجلا ن عدلان لان موجبها التعزير عنده وعندهما لا بد فيه من أربعة كالزنا واما بيان البهية فالامام انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء انتهى أبو السعود (قوله فاستقها القاضي) أي حكم بعقوبته وكذا قوله ورجعه (قوله ضمن الاولان قيمته لمولاه) لاقلاف رقبته المملوكة على السيد (قوله دينه) انظر هل المراد بالدينه هنا قيمته لانه رقيق أو دينه الا حرار الحكم القاضي عليه بالحزمية ويدل لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا لكانت الدينه للسيد ولا بد (قوله والقود) أما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء أبو السعود (قوله لما لقتله) اي ان اصبر على كفره انتهى حلي عن المع (قوله بخلاف الاثني) اي مقبل في الشهادة على اسلامها شهادة النساء لانها لا تنزل الى القتل اذا اصررت على الكفر (قوله ومثله رقة مسلم) اي حكما وتقييد او على (قوله رجلا ن) انما لم تنيل شهادة النساء لحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتخلفين بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص وفي خزانة الاكل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه ولا يراه ثم رفع الى آخر امضاء انتهى (قوله الا المعلق فيقع) اي اذا كان بعض الشهود ذنوة ولا يحد صورته رجل قال ان ضربت الخمر حلاو كى حرقتم رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا محال لها في الحدود ولو قال ان سرقت من فلان شيئا ينبغي أن يضمن المال ولا يقطع وهو قول أبي يوسف والفتوى عليه

وليس لنا مدعى حسبة الا في الوقف على المرجوح فليحفظ (وسترها في الحدود ابر) الحديث من ستر سترها لاولي الكتمان الائتنتك (و) الاولى أن (يقول) الشاهد في السرقة أخذ احياء للمعنى (لا سرقة) رعاية لستر ونصاها للزنا أربعة رجال ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهدا بعقوبته ثم أربعة بزنا محصنا فاعتقه القاضي ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة دينه له أيضا لو وارثه (والبقية المسدود والقود) منه (اسلام) كافر ذكر (لما لقتله بخلاف الاثني) بجر (و) مثله (وقد مسلم رجلا ن) الا المعلق فيقع

(قوله كما ترى) الذي مر في أونا إذا شهد به رجلان (قوله وللولادة) أي في حق ثبوت النسب دون الميراث ذكره  
 فاضينان (قوله للصلاة) منعتن بالآخرة أفاده الجوى (قوله وللارث) أي تقبل شهادة القابلة باستمالة الصبي  
 الارث عندهما (قوله والبراءة) أي الشهادة عليها فإن شهدت أنها بكر يؤجل العنين سنة فإذا مضت فقال  
 وصلت إليها رأيت أن قلن انهما بائع لم يكر تخبر فان اختارت الفرقة فترق الحال وكذا في رد البيع إذا  
 اشتراها بشرط البكارة إن قلن انهما بائع لم يكر تخبر فان اختارت الفرقة فترق الحال وكذا في رد البيع إذا  
 الدعوى والتصديق إذا دلوا بشهادتهن لم يكر تخبر البائع وكان القول قوله بلا غير تمسكه بالأصل وهو البكارة (قوله  
 ومحبوب النساء) كالأماء المبيعة من فحورن وقرن (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقله عدلة ذليلى ودليته قوله  
 صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال الطرأ به والجمع المحلى بالالف واللام يراد به  
 الجنس ليتناول الأقل وهو الواحد انتهى (قوله والثنتان) وكذا الثلاث أحوط لمناقضه من معنى الإلزام انتهى  
 (قوله والأصح قبول رجل واحد) إذا شهد بالولادة فإن جاءتهما فتدنى نظري عليهما وكان عدلا أمّا إذا قال  
 نعمت المرأة فلا أفاده في البصر (فرع) لو شهد عندة نسوة عدول أم المرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة وقيل  
 تعديل المرأة ولا تقبل ترجمتها حرة الأكل (قوله وفي البرجندى عن الملتقط الخ) ذكر الجوى في شرحه عن  
 الحاروي القدسي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدية لتلايهن الدم ومثله في خزانة  
 الفتاوى وفي خير مطلوب خلافة قال شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيم يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة  
 الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وإن مست الحاجة لعدم حضور العدول  
 في هذه المواضع لأن الشارع لما شرع طريقه فأمره من الحمامات والصبيان عن الملاعب والأشياء مما  
 يستحق به الحبس كان التعمير مضافا إليهم لا إلى الشارع انتهى وقد تقدم أن العقد جواز دخول الحمام إذا لم  
 يشتمل على معصية ومعطلوم أنه قد يجرى من لا معصية منه كعسر ومطلوم والصدان غير مكلفين حتى يتوجه  
 خطاب المصالح عليهم ما علة لا يظهر على أن المعصية لا تنافي فإفادته الأحكام التي ترى أن من في حالة الجهر  
 تجري له وعلمه الأحكام فاه طهر ما في الحاروي وحراه المقتير ليس بالحاجة قال الجوى في الملتقط من كتاب  
 المواريت إذا دعت امرأة الميت إلى أن يحصل تعرض على امرأة ثقة أو امرأة أتت فان لم يوقف على شيء من  
 علامات الحمل فسم ميراثه وإن وقف على شيء من علامات الحمل يوقف نصيب ابنته ونحوه عن أبي يوسف ومحمد  
 (قوله ووصية) أي الإيصاء إذا الكلام مع الصبي بحال قال في الشريعة لآلية ولعل الحال لا يفرق في الحكم بين  
 الشهادة بالوصية والإيصاء انتهى (قوله واستمالة صبي) هذا قوله وعندهما ثبت بشهادة القابلة وهو الأربع  
 كما سلف (قوله إلا في حوادث صبيان المكتب) الذي في الملتقط عدم التقييد بصبيان المكتب فيم صبيان  
 الحرفة فالظاهر أن التقييد بصبيان المكتب هنا اتفاق أبو السعود (قوله أو رجل وامرأتان) لقوله تعالى  
 فان لم يكنوا رجلين فامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدوا حال كونهما رجلين فليشهد رجل  
 وامرأتان ولولا هذا التأويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عند الاختلاف  
 بالرجال حتى إذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف الحكم إلى الكل حتى يجب الصمان على الكل عند الرجوع  
 انتهى (قوله قد كراحداهما الأخرى) ولا تذكر الأصح الاجتماع (قوله لا يكتر حرجهن) أي ولعدم ورود  
 الشرع به (قوله وخصن) أي خصه بغير شهادتهن (قوله وثوابها) كالأجل بشرط الجوار مع الدليل  
 لكل مذكور في المطولات (قوله من المراتب الأربع) وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط  
 آخر لجمعها وهو التمسح حتى لو قال أنهن مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند  
 العامة وقيد الأوزجندى بما إذا قال لهذا المذني على هذا المذني عليه به يفتي خلاصة (قوله ورؤية هلالان)  
 أي هلال رمضان (قوله لوجوبه) أي لوجوب القبول (قوله العدل الخ) قال العلامة هذا المراد أحسن ما قيل  
 فيه أنه المقترب للصحة كما في غير المصر على لهذا من صلاحه وصوابه أكثر من فاداه وخلفه مستعملا للصدق  
 مجتنبًا للكذب ديانة ومروءة وهو مروي عن أبي يوسف انتهى (قوله ومنه) أي عما يطعن به فيه (قوله الكذب) ذكر  
 بعضهم أن الكذب من الصفات إن لم يترتب عليه ما يصبره كبيرة كمال مال مسلم أو قدهه ويحوز ذلك (قوله لما مر أنه  
 يتأقت) قياس ماذنه يتوقت بالوارد (قوله وقول معتد) ظاهره أنه إذا طاق أو امره بالقضاء به أن يجوز القضاء به

ولا يحد كما ترى (وللولادة واستمالة الصبي  
 للصلاة عليه) وللارث عندهما والشافعي  
 وأحمد وهو أرجح فتح (والكارة ومحبوب  
 النساء فيما لا يطاع عليه الرجال امرأة) حرة  
 مسلمة والثنتان أحوط والأصح قبول رجل  
 واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملتقط  
 أن العلم إذا شهد منه مرد في حوادث الصبيان  
 تقبل شهادته انتهى فليصط (و) نصيبها  
 (أنه يراه من الحقوق سواء كان) الخلق (ملا  
 أو غيره) كمنكاح وطلاق ووكالة ووصية  
 واستمالة صبي (لو) (للارث رجلان)  
 إلا في حوادث صبيان المكتب فاه يقبل فيها  
 شهادة المعلم... (أو رجل وامرأتان) والفرق بينهما أقوله  
 تعالى قد كراحداهما الأخرى ولم تقبل  
 شهادة أربع (أو رجل وامرأتان) (أو رجل وامرأتان)  
 وشهدن الأئمة الثلاثة بالأموال وثوابها  
 (ولم يزل) من المراتب الأربع (لصط)  
 أنهم يسلطونهم بالمسارعة بأجمع وكل مالا  
 يشترط فيه هذا الصط كطهاره ماء ورؤية  
 هلال وهو اختيار لا شهادة (أقوالها)  
 والعدل لوجوبه في البناء مع العدل من  
 لم يطعن عليه في بطن ولا مرج ومسه الكذب  
 لم يطعن عليه في بطن ولا مرج ومسه الكذب  
 لخروجه من البطن (لا معصية) خلافا  
 للشافعي (فلقوصي) شهادة فاسق (مصد)  
 وانما (الان يجمع منه) أي من الأعضاء  
 بشهادة العاصي (الامام ولا) يشهد لما مر أنه  
 يتأقت ويبيد زمان ومكان وحادثه وقول  
 معتد حتى لا يحد فصاره بأقوال صعبة



وقد ذكرنا أنه لا يجوز العمل بالقول الضعيف إلا للإنسان في خاصة نفسه إذا احتسب كان له رأي وبهضم منع  
العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الإطلاق ولا عند التصريح ويحترق ويحتمل أنه راجع إلى القضاء في ذاته  
وان لم يقيد بذلك إلا ما (قوله ذي المروعة) هي آداب نفسانية تعمل على محاسن الاخلاق وجعل العادات  
والهيمزة وتشديد الواو فيه لفتان والمراد القاسق ذو المروعة ككاس (لمرلة في مقابلة النص) وهو قوله تعالى  
وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى عن ترشون من التمهده (قوله على حاضر) أي خصم حاضر والمراد  
جنس الخصم ليسهل المتداعين (قوله مواضع) الأولى أشياء (قوله بأن لا يشارك في المصغرة) لم يشترط هذا  
في جامع الفصولين شرب ليلية (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل أن  
المعتبر هو حصول المعرفة وانتفاع الالتباس بأي وجه كان وقال في أثناء الفصل السابع في تحديد العقار  
ودعواه ما نصه كالمكان الرجل معروفا منهم ورأبهم أو ببقية لا بأية وجده يكتب في كراما شتر به وجهالة أي به  
وجده لا تشر التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به انتهى (قوله وعندهما أي في الكل)  
وجوباً فيما يتركه ولا يطل الحكم انتهى حوى وفي الملتقط صبي احتلم لا قبل ثم ادنه مال أسأل عنه ولا بد أن  
يتأني بعد البلوغ بعد ما يقع في قلوب أهل محله ومسجده أنه صالح أو غيره انتهى (قوله ان جهل بحالهم) قال  
في الملتقط القاضي إذا عرف الشهود بجرح أو عدالة لا يسأل عنهم انتهى (قوله سراً) بأن يبعث الرقعة ويقال لها  
المستورة لسترها عن أعين الناس وفيها أسماء الشهود إلى المزكي ويكتب في ذلك البياض من ذنب الشاهد وحليته  
ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزكي الذي بعث القاضي إليه عدالة بأن يكتب هو عدل جاز الشهادة وان لم  
يعرفه بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بفسق لم يصرح به بل يكتب تحزراً عن هذا الستر أو يكتب الله تعالى  
اعلم به إلا ادعاه غيره وخاف أنه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البداية وفائدة السر أن المزكي  
إذا جرح الشاهد يقول القاضي للمدعي هات شاهداً آخر ولا يقول أنه يجر روح وفي هذا صيانة عن هذه حرمة  
المسلم وصيانة حال المزكي ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم إذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما  
الجرح أولى لأن مذهبهما أن الجرح والتعديل يثبت بقول واحد كما لو كان في كل جانب اثنان وعند محمد  
توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعده فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل  
أولى بالاجماع ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا لا وفي  
الطهريية القاضي إذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فضله قال نصير لا يقبل ولا بن سلة قولان  
في البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فشهد لم تقبل إلا في أربعة أصبي والعبد والكافر على  
المسلم والأعشى إذا شهدوا فرتت فزال المانع فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة • ردت فلان قبل في الاعادة

في غير ما أربعة في العدة • أعشى وكافر صبي عيب

وفي البحر يفرق بين المردوداته وبين المردود دلالة فالتاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول فإنه لا يقبل مطلقاً  
إليه أشار في السوازل لذلك كاجير الوحيد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة قائمة فإذا انقضت قبلت (قوله  
وعلى) بفتح اللام مصدر على الأمر ظهور وانشر وفي المصاح على الأمر علونا من باب تعد ظهور وانشر فهو عال  
وعلى علنا من باب تعب فاعه هو على وعلى والاسم العلانية بأن يجمع بين المزكي والشاهد الذي زكاه ويقول  
للمزكي هذا هو الذي ركبته حوى قال في البحر لوزكي من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف بشرط تعاريفهما  
كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا ليفيد أنه لا بد من تقديم زكية السر إلى العلانية كان أولى لما في الملتقط  
عن أبي يوسف لا قبل زكية العلانية حتى يزكي في السر انتهى بحر (قوله لانها كما في القرن الرابع) به تغير  
أحوال الناس فظهرت الخيانة والكذب وأبو حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهداهم صلى الله عليه ولم  
بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أتاه ثم الدين يلوهم ثم الذين يلونهم ثم يمشون  
الكذب حتى يحلف الرجل قبل أن يستخلف ويشهد قبل أن يستشهد انتهى زبلي وهذا بناء على أن القرن  
خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم انتهى حلي وقال ابن حجر في شرح البهاري يطلق القرن على  
مدة من الزمان واختلفوا في تحديد هامن عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة

وما في القضية والمجتبي من قبول ذي المروعة  
المصادقة بقول الثاني بحر وضعه السكال  
بأنه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل وأقره  
المصنف (وهي) ان (على حاضر يحتاج)  
الشاهد (إلى الإشارة إلى) ثلاثة مواضع  
أعني (المصنف والشهود به لوعينا) لا ديناً  
(وان على غائب) كما في نقل الشهادة (أوصيت  
فلا بد) لقبولها (من نسبته إلى جده فلا يقبل  
ذكر اسمه واسم أبيه وصناعته إلا إذا كان  
يعرف بها) أي بالصناعة (لا محالة) بأن  
لا يشارك في المصغرة (فلو قضى بالذكر  
الجلد فخذ) فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف  
نقضى لو عرف بأية فقط أو ببقية وحده كفى  
جامع الفصولين وملتقط (ولا يسأل عن  
شاهد بلا طعن من الخصم إلا في حد وقود  
وعندهما يسأل في الكل) ان جهل بحالهم  
بحر (سراً وعلاية يقضى) وهو اختلاف  
زمان لانها كما في القرن الرابع





أن ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كبرها معروف العدة التي نقل الإجماع على أن تزكيتها العلانية  
كالشهادة أو هو محمول على ما إذا اتفقت التزكية سرًا أو إن كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الإمام أحمد  
مراد أنه وضعف لنقل الإجماع المتقدم (أو قوله بما سمع) أي أن كان من المسوعات وقوله أو رأى أي أن كان  
من المرييات وقد يكون الشيء مسموعًا ومرئيًا باعتبارين (قوله في مثل البيع) فإن تقدمه بإيجاب وقبول  
كان من المسوعات وإن تعاطى كان من المرييات وفيه يشهدون بالأخذ والعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز برأية  
ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لأن الحكم بالشراء بمن يجهول لا يصح ويشهد بالملك بالشراء  
لأن الملك المطلق لأن الملك المطلق ملك من الأصل والملك بالشراء حادث انتهى (قوله والاقرار) هو باللسان  
من المسوعات (قوله ولو بالكتابة) أعلم أنه إذا كتب إقراره بين يدي شهود ولم يقل شيئًا لا يكون إقرارًا ولا تحمل  
الشهادة بأنه إقرار ولو كان مصدرًا مرسومًا بأن كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد ذلك على كذا لأن  
الكتابة قد تكون لتجربة وهذا ما عليه عامتهم وإن كتب وقرأ عند الشهود ولم يشهدوا به وإن لم يقل أشهدوا  
على وكذا لو قرأه غيره وقال الكتاب أشهدوا على به ولو كتب عندهم وقال أشهدوا على بما فيه ان علموا بما  
فيه كان إقرارًا أو إفلا والكتابة في حق الآخر لا بد أن تكون مصدرية معنوية وإن لم تكن لغائب (قوله وحكم  
الحاكم) يكون من المسوع أن كان بالقول ويحكمون من المرييات أن كان فعلا (قوله والغصب والقتل) من  
المرييات (قوله وإن لم يشهد عليه) لو قال له وإن قال لا تشهد على لكان أفرد لما في الخلاصة لو قال المقتول لا تشهد  
على بما سمعت تسعه الشهادة أه فاعلم حكم ما إذا سكت بالاولى وإذا سكت بشهادة مع علم ولا يقول أشهدني لأنه  
كذب بجر (قوله ولو ختفي يارى وجه المقتول) وإن لم يروه وهو كالمه لا يحمل لهم الشهادة إلا إذا دخل بيتا فرأى  
رجلا يخرج وجلس على بابة وأمس له مسلك غيره فسمع إقراره من الباب من غير رؤية وجهه حل له أن يشهد بما  
أدركه الخصاص وأفاد ذلك المصنف بعد (قوله لكن لو فسر لا تقبل) إذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول  
عند التفسير فإن الشهادة بالنساع تقبل في بعض الحوادث لكن إذا صرح لا تقبل (قوله أو يرى شخصها مع  
شهادة اثنين الخ) ولو شهدا عندهم مع عدم رؤية الشخص لم يجزه أن يشهد كما عن ابن مقاتل وقيد برؤية الشخص  
لأنه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنبية كما قال به بعض مشايخنا عند التعريف شرعا لآلية وإلى  
هذا مال خواهر زاده وبعضهم قال لا يصح العمل عليها بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين وأطلق في شهادة  
الاثنين فحمل تعريف من لا تقبل شهادته لها كالأب والزوج وبه صرح في جامع الفصولين (قوله ويكفي هذا  
للمشاهدة) فتجاوز الشهادة بذلك بإخبارهما كذا في جامع الفصولين وفيه فإن عرفها بأسمائها ونسبها عدلان ينبغي  
للعديلين أن يشهدا الفرع على شهادتهم ما يشهد عند القاضي عليه بالاسم والنسب وبالخلق أصالة انتهى ودخل  
ابن محمد بن الحسن على أبي سليمان فسأله عن الشهادة على المرأة فقال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى  
يشهد عنده جماعة أنها فلالته وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لأنه أسبر على الناس بجر عن الفقيه فلم يشترط  
ذكر اسم الأب والجد (قوله لأن عند الاداء) كذا وقع في المنع وفيه حذف اسم أن (قوله فيضره) لأنه بغض  
بغير حق فبين يجب شرعا (قوله على أن ما كخط كاتب واحد) متعلق بمحذوف تقديره تدل والاولى حذف  
الكاف من كخط كما هو في المنع وهو كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لأنه لا يزيد على أن يقول  
هذا خطي وأنا حذرت له لكنه ليس على هذا المال وثمة لا يجب فكذا هنا من (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ)  
هذا قول القاضي التتبي والعامة على خلافه كما في البحر ونحوه قال القاضي التتبي أن كتب مصدرًا مرسومًا  
وعلم الشاهد حل له الشهادة على إقراره كالأقتر كذا وإن لم يقل أشهد على به وعلى هذا إذا كتب للغائب  
على وجه الرسالة أما بعد ذلك فلا على كذا يكون إقرارًا لأن الكتاب من الغائب كان خطاب من الحاضر فيكون  
متكلمًا والعامة على خلافه لأن الكتابة قد تكون لتجربة انتهى (قوله ولا يشهد على شهادة غيره) ولو شهد به شاهد  
غيره فإنه لا بد منه أن يشهد لأنه حل غيره حوى (قوله فلو فيه جاز) لأنها حينئذ ملزمة والتعليل يفيد أن  
القاضي قضى بها حوى (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي  
لا يسع له أن يشهد على شهادته انتهى حلي فإن حمل ذلك على أنه قبل القضاء به ارتفعت المناقاة (قوله  
وقوله) عطف على تصوير انتهى حلي (قوله لا بد من التصيل) مصدر فعل المضعف في المواضع الثلاثة انتهى

(ر) الشاهد (له أن يشهد بما سمع أو رأى في  
مثل البيع) ولو بالتعاطى فيكون من المري  
(والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرييًا  
(وحكم الحاكم والغصب والقتل وإن لم يشهد  
عليه) ولو ختفي يارى وجهه المقتول فإنه  
(ولا يشهد على محجب بسماعه منه إلا إذا  
بين القائل) بأن لم يكن في البيت غيره لكن  
لو فسر لا تقبل دور (أو يرى شخصها) أي  
القائلة (مع شهادة اثنين) بأنهم أفلانة بنت فلان  
ابن فلان) ويكفي هذا الشهادة على الاسم  
والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين  
مخرج في الجواهر من محذوف لا ينبغي لفتواه  
كتب الشهادة لأن عند الاداء يفضيهم  
المدعى عليه فيضره (وإن كان بين الخطبين)  
بأن أخرج المدعى خط إقرار المدعى عليه  
فأنكر كونه خطه فاستكتب فكتب ويبين  
الخطبين (مشابهة ظاهرة) على أسما كخط  
كاتب واحد (لا يحكم عليه بالمال) هو الصحيح  
خاتمة وإن أفتى قارى الهداية بخلافه فلا  
يقول عليه وإنما يقول على هذا التصحيح لأن  
قاصيضان من أجل من يعمد على تصديقه  
كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الأقراء  
واعتمده في الأشياء لكن في شرح الوهبانية  
لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال إن  
كان الخط على وجه الرسالة مصدرًا معنويًا  
لا يصح وقد سأل بالمال ونحوه في الماتنط  
وقسوى قارى الهداية فراجع ذلك (ولا  
يشهد على شهادة غيره) عالم يشهد عليه  
وقيد في النهاية بما إذا سمع في غير مجلس  
القاضي فلو فيه جاز وإن لم يشهد به شرعًا لآلية  
من الجوهرة ويخالفه تصوير صدر الشريعة  
وغیره وقوله لا بد من التصيل

حلي (قوله وقبول التصيب) فلما شهدوا عليها فقال لا أقبل فإنه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل انتهى  
 قضية قال في البحر وغيره أن يكون هذا على قول محمد من أنه لا يصح ولا وكيل أن لا يقبل أما على قولهما  
 أنه يصح فلا يطل بالرد (قوله على الاظهر) وهو قول العامة وقال بعض لا يصح ووجه المخالفة أن الاوابع  
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة الشهادة بالحكم  
 نفسه انكروا ما بعد القضاء بها كما ذكرنا من الجوى ويقال في الثاني أيضا ان اشتراطه قول محمد لا قوله ما قبله  
 (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضائه اذا كان معينا له فلو كان  
 هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضائه لكان أظهر وفي حاشية الشلي عن الكافي لو سمع قاضيا يشهد  
 قوما على قضائه كان لا سامع أن يشهد على قضائه بغير أمره لان قضاء القاضي حجة ملزمة ومن عاين حجة حل له  
 الشهادة بها كما لو عاين الاقرار والبيع انتهى لكن قد سئ أن القاضي اذا حكم في غير نوبة القضاء وأجازها فيها  
 صح قد بر (قوله كفى عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا  
 البيانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة وبقي خبر العدل والمستورين في عزل الوكيل وجر  
 المأذون واخبار البكر بالكاح ولم او اخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها  
 الا حدة عشر الانية في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بنهاية ثم ود على عينه عذر  
 حضورها كافي دعوى القضية (قوله منها اخبار القاضي) الاولى حذفه للاستغناء عنه بما نقله من النظم ومعناه  
 أن القاضي اذا جلس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى أنه معسر فإنه لا يصدق ويحجب به مدعيه رايها  
 فاذا أخبره عدل بعد هذه المدة بافلاسه فإنه يقبل خبره وبطلته (قوله أي تركيبة السر) عندهما ورتب محمد  
 تركيبه على مراتب الشهادة الأربع المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد شر بلائية مختصرا والخلاف  
 اذا لم يرض الخصم بتركيبه الواحد فان رضى جازا جاعا جوى (قوله فتشهادة اجماعا) فيشترط فيها ما يشترط  
 فيها الا لفظ الشهادة واظهار أن المراد عدلان أو عدل وعلتان • تنبيه • ينبغي للقاضي أن يختار في مركز  
 الشهود من هو أخير بأحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع عدالته عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير  
 طماع ولا فقير ولا يجمع بالمال فان لم يكن في جيرانه ولا أهل سوقه من يشق به اعتباره واتر الاخبار بجر (قوله  
 وترجمة الشاهد) ويشترط أن لا يكون المترجم أعمى عند الامام وهذا اذا لم يعرف القاضي لفته فان كان عارفا  
 بلسان الشاهد والنظم لم يجز ترجمة الواحد والاولى أن يقال لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم أن الاولى  
 كون القاضي عارفا باللغة التركية وانما المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاءه سال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ترجم يهودى كلامه فخان فيه فقتل جبريل عليه السلام بحديث طويل وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زيد بن ثابت أن يعلم العربية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم كلامه اذا بينه وأومعه وترجم كلام غيره  
 اذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان بفتح التاء ومنه الحميم في الصحيح وقد نصم التاء به اللهم  
 وقد نفع الحميم به التاء والجمع تراجم انتهى (قوله والخصم) هو أعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي)  
 وكذا من المركي الى القاضي في الدعوى (قوله وبان تركيبة عيب) أي لمولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه وأحد  
 الزوجين للاخر (قوله في تقوم) أي تقوم صيد ومتلف بأن كسر نفس للخصم شيئا فادعى أن قيمته مبلغ كذا  
 فأبكر المدعى عليه أن يكون ذلك البتة وفيكفي في اثبات قيمته قول العدل الواحد وذكر في البرازية من خيار  
 العيب أنه يحتاج الى تقويم عدلين لمعرفة النقصان ويحتاج الى التفرقة بين التوقيين ويستثنى من كلامه تقويم  
 نصاب السرقه فلا بد فيه من اثنين كافي العاية (قوله وأرش يقتدر) أي في نحو الشجاج (قوله والسلم) يسكون  
 اقلام للضرورة بمعنى السلم فيه انتهى حلي أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بجر (قوله وافلاسه) أي اذا أخبر  
 القاضي عدل بافلاس المحسوس بعد مضي المدة أطلقه مكتنبا به ذكره عبد البر (قوله العيب) أي اذا اختلف  
 البائع والمشتري في اثبات العيب يكفي في ثبانه بقول عدل ويظهر من الاظهار ضميره الى العدل والعيب  
 مفعول مقدم (قوله وصوم على ما تر) أي من رواية الحسن أنه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة (قوله  
 أو عند علة) من غيم أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله اذا الشاهد بن جبر) أي العدل الواحد فيسعهما  
 أن يشهدا على سونه ذكره عبد البر (قوله والتركيبه للذي الخ) وهل يكفي فيه تركيبة الكافر الواحد بجر جوى

وقبول التصيب وعدم التهي به التصيب  
 على الاظهر من التمهيد بفضاء القاضي  
 صحيحة وان لم يشهد هذا القاضي عليه وقيد  
 أبو يوسف بمجلس القضاء وهو الا حوط ذكره  
 في الخلاصة (كفى) عدل (واحد) في اثني  
 عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار  
 القاضي بافلاس المحسوس بعد المدة  
 و (التركيبه) أي تركيبة السر وأما تركيبة  
 العلانية فتشهادة اجماعا (وترجمة الشاهد)  
 والخصم (والرسالة) من القاضي الى المرئي  
 والاثنان أحوط وبارت تركيبة عيب وصي  
 ووالد وقد نظم ابن وهبان منها أحده عشر  
 فقال  
 ويقبل عدل واحد في تقوم  
 ورح وأرش يقتدر  
 وترجمة والسلم هل هو جيد  
 وافلاسه الارسل والعيب باهر  
 وصوم على ما تر أر عند علة  
 وبوت اذا الشاهد بن جبر  
 (والتركيبه للذي)



(قوله بالامانة في دينه) بأن يكون محافظا على ما يعتقد شريعة على ما هو الظاهر (قوله ولسانه) بأن لم يهتد عليه كذب (قوله ويده) لعل المراد به المعاملة أو أن لا يكون سارفا (قوله وأنه صاحب بقطعة) أي ليس عفا ولا معتوه (قوله سألو عنه عدول المشركين) قال أبو السعود من هنا يعلم أن العدالة لا تستلزم الاسلام انتهى أي في حق الكافرو الاول أن يقول سأل أي القاضي وفي البحر يسأل القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لأن السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل فيكون بذلك فاسقا في دينهم (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) في الخلاصة أن أبا حنيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سماعه فانه قدم مع من ألف وما تقي رجل غير أنه يشترط الحفظ وقت السماع وفي وقت الرواية فلا بد عنده للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى إذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن أنه خطه وتناغم لا ينبغي له أن يشهد وان شهد فهو شاهد زور منخ ولا يكتفى تذكر مجلس الشهادة (قوله وجوزاه لوفى حوزة) نسبة الزيلعي إلى محمد قال التلبي في حاشيته عن الخلاصة ولكن يشترط أن يكون الصك مستودعا لم تتداره الايدي ولم يكن في يد صاحبه من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خاتمه فيه فان لم يكن كذلك لا يسمه أن يشهد انتهى وفي البحر - حوزة أبو يوسف للقاضي والراوى دون الشاهد وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب اذا تيقن أنه خطه وان لم يتذكر توسعة للناس ثم أن الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المتيقن به وشهد وقبلا بقوله فللقاضي أن يسأله هل منهم من علم أو من خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا انتهى ملخصا وظاهر كلام المؤلف ككيفية أن صاحبين متفقان وقد علمت مافي البحر ونحوه في العيني والزيلعي قال أبو السعود ويمكن دفع الثاني بأن عن الثاني روايته (قوله بعالم بعيانه) أي لم يقطع به من جهة المعاينة بالعين أو بالسماع انتهى كمال ومثال الثاني العقود (قوله الا في عشرة) صحتها مذكورة هناك تناوشرها قول المتن ومن في يده من الخ انتهى حلي قلت بل العاشر قوله وشراطة (قوله منها العتق) ذكر شمس الاثمة السرخسي أن الشهادة بالسماع في العتق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعلى أبي يوسف الجواز فالمعتمد عدم القبول فيه كالذي بعده وفي البحر شرط الخصاص للقبول في العتق عند أبي يوسف أن يكون مشهورا ولا معتق أبو ان أو ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط وفي شرح العلامة عبد البر الساسة الشهادة في العتق قالوا لا يحل عندنا خ لا قال الشافعي ثم نقل عن الحلواني ما تقدم (قوله والولا عند الثاني) أي في القول الاخير له والقول الاول له كالامام ثم التحل عالم بعيان اعتناق المولى وقول محمد مضطرب والظاهر أن المعتمد قول الامام اعدم تصحيح قول الثاني على أن بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبها والدليل للامام كافي الزيلعي أن العتق ينبغي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة ~~فما ينبغي عليه~~ (قوله والمهر على الاصح) أي من روايتين عن محمد لان المهر تبع للنكاح ذكره عبد البر وفي البحر عن الظهيرية والبرازية والخزاعة ونحوه في الخلاصة كافي الشريعة لا يسه أن فيه روايتين والاصح الجواز فان حمل مافي هذه الكتب على أن الروايتين عن محمد فلا منافاة (قوله والنسب) سواء جازين - ما النكاح أولا بغير بخار أن يشهد أنه فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده أو هذين عندهما فهستاني أي وان لم يعمين الولادة على هراشمو الفتوى على قولهما ذكره عبد البر قال في البحر والشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكمهم الا بعد دعوى المال الا في الاب والابن انتهى وأراد دعوى المال التفقة أو الارث أبو السعود - نسبة في الاصل مصدر نسب من باب طلب ثم استعمال في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال يتهم نسب أي قرابة وفي البحر في دعوى العمة لا بد أن يبين أنه عم لا يسه أو لأمه أو لهما ويشترط أيضا أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا اذا برهن على أنه أخ الميت لا بويه لا يعلمون له وارثا غير يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية (قوله والموت) فاذا سمع من الناس أن فلانا مات وسمعه أن يشهد على ذلك وان لم يعمين الموت ولزوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأة سمعت أن زوجك مات لها أن تتزوج ان كان الخبير عدلا انتهى ولو شهد رجل بالموت وأخبر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل أخيرا بالحياة أو الموت ولو كان كلاهما معا عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت والقتل كالموت فيترتب عليه أحكام كجانبه عليه الامامتان الشيخ زين والشهاب المقدسي لاس جهة ترتب الفصاح

تكون (بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب بقطعة) فان لم يعرفه المسلمون سألو عنه عدول المشركين اختيار وفي الملل قط عدل نصراني ثم أسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها) أي الحادثة (كذا القاضي والراوى) لمساومة الخط للخط وجوزاه لوفى حوزة وبه تأخذ بغير عن المتيقن (ولا) يشهد أحد (بالمعاينة) بالاجماع (الا في) عشرة على مافي شرح الوهبانية منها العتق والولا عند الثاني والمهر على الاصح بزازية (والنسب والموت)

وفي المحيط لوجاء خبر موت انسان فسمعوا له ما صنع على الميت لم يسمعه ان يجفهر مرة حتى يخبره ثقة انه عاين  
موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غلطاً أو حيلة لقسمة المال انتهى ولو قال الخبر انما دفناه وشهدنا  
بجنازته تقبل لانها تكون شهادة على الموت وفي البحر وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الميت بين ان يكون  
مشهوراً أو لا وقد في المعراج معزي الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالماً أو من العمال اما اذا كان تاجراً  
أو مثله فانها لا تجوز الا بالمعاينة انتهى قال العلامة عبد البر ولا يظفر بهذه الرواية في حق من الكتب في غير  
فتاواه اه فتكأنه لم يسم له هذا القيد لعدم استناده الى نص (قوله والنكاح) على سمع به من جمع عنده وعداين  
عندهما ان يشهد به فهستاني وفي القنية نكاح حضره رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة  
بأذن وليه والآن يجهد هذا الشاهد يجوز للسامع ان يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذا تجوز الشهادة  
بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة ومع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسمعه  
ان يشهد أنها زوجته وان لم يعاين عند النكاح انتهى ورثه من رأى رجلاً وامرأة بينهما انسا ط الأزواج  
أنها عرسه انتهى دور (قوله والدخول بزوجه) فانها تقبل بالسماع ويترتب على قولها أحكام كالعدة والمهر  
والنسب أقام العلامة عبد البر (قوله وولاية القاضى) أى كونه قاضياً في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس  
بأن يشهد به فهستاني وان لم يعاين تقليد الامام انتهى عبد البر وفي البحر من المعراج أن الأمير كالقاضي  
في زاد الامرة كذا في خزانة المفتين (قوله وأصل الوقف) بأن يشهد أن هذا وقف على موضع أو جماعة كذا  
وهل ذكر المصرف شرط في الكافي عن المروغيات نعم وفي الحزانة يشترط على المختار ان كان وقفاً قائماً  
ينصرف الى الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المروغيات اذ لم يكن الوقف قد بدأ بالبدء من ذكر واقفه انتهى شلبي  
(قوله قبل وشراطه على المختار) ولا وجه لذلك قيل فانهم ما قولان معصمان قال في البحر وفي القبول العمادية  
من العاشر المختار أن لا تقبل الشهادة بالشهرة على شرائط الواقف انتهى وفي المجتبى الحق وأما قبل على شرائط  
الوقف انتهى واعلم في المعراج وقوا في فتح القدير بقوله وأنت اذا عرفت قوله في الواقف التي انقطع  
ثبوتها ولم يعرف لها مصادر وشرايط أنه يسألهم اما كنت في وارس القضاء لم تتوقف عن فهم ما في المجتبى  
لان ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع انتهى قال في البحر اعلم في هذا بابك عند الضرورة والمضى أعم قلت  
هو لم يجعل دليلاً وانما هو استئناس للتقوية وظاهر ما نقله عبد البر أن الافتاء على هذا التمسك به قال  
في الشهادة بالتسامع بعضهم قال يحل على أصله دون شرائطه واليه مال السرخسي وهو الأصح لان أصله يشتر  
بمخلاف شرائطه وفي التجميع والمزيد أنه المأخوذه وفي الذخيرة أنه المختار انتهى فتوجه وهو المأخوذه  
من علامات الافتاء التي تقدم على غيرها ثم رأيت في الهنديه عن السراجية أن عليه الفتوى (قوله في باب)  
أى باب الوقف تنبيه ليس معنى الشروط أن يبين الموقوف عليه بل أن يقول يبدأ من غلها بكذا والباقي  
كذا وكذا انتهى ومثله الوقف أصلاً وشروطاً لم تذكر في ظاهر الرواية وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم  
قال يحل وبه ذهبهم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشلبي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب  
الوقف أن قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف قول محمود به أخذ النقيب أبو الليث وهو المختار انتهى (قوله  
هو كل ما يتعلق به محته) كأن يكون منجزاً مسلماً لجمع ولا آخر بلهجة لا تتقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط  
محته (قوله والا) أى الاتوقف عليه محته كذا كراهات من امام ومؤذن أو تأييد فانه لا يشترط فيه رواية  
عن الثاني وعليه الافتاء (قوله بذلك) أى بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعاينة اذا  
أخبر بها من يثق به استخداً فادفع المخرج ونعطيل الاحكام ادلا بحضرها الا انكاح لا يحضره  
كل أحد والدخول لا يتف عليه أحد وهذا الموت لا يعاينه كل أحد وسبب التمسك بالولادة ولا يحضرها  
الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا الوزير ونحوه من الخواص وسبب كذا الوقف تتعلق به وكذا  
بمسار أحكام تبقى على مزالدهور فلا تقبل في التسامع أدى الى المخرج ونعطيل الاحكام وتسامع في الحوى  
(قوله من يثق بالشاهد به من خبر جماعة الخ) قال في النساوى الصغرى الشهادة بماتة شهرة في النسب وغيره  
بطريق الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقية أن يشترط سمع من قوم كثيرين لا يجوز فوطوهم على الكذب  
ولا يشترط في هذا العدالة بل يشترط التواتر والحكمية أن يشهد عنه عدلان من الرجال أو رجل وامرأتان

والنكاح والدخول بزوجه وولاية  
القاضي وأصل الوقف قبل وشراطه على  
المختار كما ترى بابه (و) أصله (هو كل ما يتعلق  
به محته وتوقف عليه) والافتاء شراطه (قوله  
الشهادة بذلك اذا أخبر بها) من خبر جماعة  
(من يثق) الشاهد به (ب) من خبر جماعة  
لا يشترط فوطوهم على الكذب بلا شرط  
عدالة



باعت الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاولى يعنى النسب والنكاح والقضاء لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم  
 قواطعهم على الكذب أو خبر عدلين بلفظ الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة  
 كذا في باب النسب من شهادات خواهر وزاده وكذا ذكر عدالة الخبير في الموت صاحب المختصر شربلالية  
 وفي الزباني ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة وفي شهادة الواحد  
 بخبر الموت قولان محمدان ووجه القبول أن الموت قد يتفق في موضع لا يصح كون فيه الا واحد فلو قلنا انه  
 لا يسمع الشهادة الا بعدد اذاعت الحقوق (قوله أو شهادة العدلين) يعنى أن الشهرة لها طريقان حقيقي وهو  
 بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهير الدين أن الاشتباه بشهادة عدلين أو رجل واحد  
 بلفظ الشهادة قد يكون اشتباها ويوقع في قلبه أن الامر كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله فيمكن العدل) أى  
 بالنسبة للشهادة وأما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقولهم اذالم يماين الموت الواحد قالوا بخبر بذلك عدلا  
 مثله واذا جمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقتضى بهادتهما انتهى أفاده أبو  
 السعد ودلا بد أن يذكر ذلك الخبر أنه شهد موته أو جنازته ودفعه - حتى يشهد الاخر معه شلبي عن السكالك (قوله  
 ولو أننى) في شرح العلامة عبد البر عن قناوى رشيد الدين أنها تجوز اذا جمع من محدود في قذف أو النسوان  
 أو العبيد اذا كان الصدق ظاهرا ولا يجوز من الميمان الا اذا كان عيضا كلامه معتبرا انتهى (قوله وقيد شارح  
 الوهبانية) عبد البر نقله عن السير الكبير (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضا أو عتارا سوى (قوله  
 سوى رقيق) بيم العبد والافسة (قوله علم رقه) لوجه هذه الجملة والذي أوقعه في ذكرها عبارة الشربلالية  
 ونصها قوله سوى الرقيق المعبر يعنى اذالم يعرف أنه رقيق لا يشهد به بمعاينة البعد وفي غير المعبر يشهد برقه  
 انتهى أى بمعاينة البعد ومراده أن الذى يعبر عن نفسه لا يشهد برقه بمعاينة البعد الا اذا علمت رقه له وهذا المعنى  
 لم يفده المؤلف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه ولم يعلم رقه ثم يأتى بعفو عنه لا يصاب المحرز (قوله يعبر عن نفسه)  
 هذا بنفسه لا كبير الواقع في عبارتهم - م سواء كان ذكرا أو أنثى كفى النهاية والوجه فيه أن له ما يدعى على أنفسهما  
 تدفع يد الغير عنهما فأنعم دليل الملك حتى لو ادعى الحزبة الأصلية يكون القول قولهما وأما الغير الذى لا يعبر  
 وهو كالمنازع لا يده فله أن يشهد بالملك فيه لذي اليد (قوله فلك أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان  
 المحكم ظاهرا وانما جازت الشهادة بالشئ الواضع اليد لان اليد أقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع  
 الدلالة في الاسباب كلها فيكتفى بها بصورة رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى تلك العين في يد آخر والاول  
 يدعى الملك بـ مع أنه أن يشهد أم المذعى سوى (قوله ان وقع في قلبك ذلك) أى اذا شهد بذلك قلبك وصدقه  
 وأسنده هذا القيد في الظهيرية الى صاحبين قالوا يعنى المشايخ يحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد  
 في الرواية قال الصدر الشهيد يحتمل أن يكون قوله قول الكل وبه أخذ قال الراوى هذا قولهم به ما اذا اصل  
 في حل الشهادة اليقين فعندنا - ذكره يصار الى ما يشهد به القلب لان كون البعد مستورا بسبب افادتها غلظ الملك  
 فاذا لم يقع في القلب ذلك الظن لم يفد مجرد اليد ولهذا قالوا اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كاس أو كبا في يد  
 جاهل ليس في آياته من هو أهل له لا يسمع أنه يشهد بالملك له فعرف أن مجرد اليد لا يكتفى شربلالي ويشترط ان لا  
 يحبره عدلان بأنهم لغيره فلو أخبراه لم تجز الشهادة بالملك خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة  
 الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه للاول فلا يحل لك أن تتنصع عن الشهادة الا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد  
 صادق فحينئذ لا يحل لك أن تشهد أنه للاول انتهى شلبي في الحاشية عن الخاتبة وكما جاز له أن يشهد أنه ملك بوضع  
 اليد جاز له شراؤه ان لم يكن رآه قبله في يد غيره فان كان وأخبره بانه قال الملك اليه أو بالوكالة منه حل الشراء والا لا  
 كما اذا رأى جارية في يد انسان ثم رآها في يده أخرى وقالت أنا - مرة الاصل لا يحل له أن ينكحها وأفاد المصنف  
 بعبارته أنه عاين اليد وواضع اليد فلو لم يعاينها - وانما سمع أن فلان كذا فلا تجوز له الشهادة لانه مجازفة كالمو  
 عاين الملك لا الملك لانه لم يحصل له العلم بالحدود - تنبيه - نقل الصدر - ام الدين في شرح أدب القاضي أنه ان  
 عاين الملك دون الملك بان عاين محمد وداينسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه  
 القياس أن لا يحل وفي الاستحسان - ان يحل لان النسب مما يثبت بالتسامع والشهرة فيصير المال المعروف بالتسامع  
 والمالك معروف فترفع الجهالة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة لا يراها الرجال ولا تخرج

أو شهادة العدلين الا في الموت فيجب على  
 له - بدل ولو أننى وهو المختار ملتقى وقع  
 وقيد شارح الوهبانية بأن لا يكون المعبر  
 متهم ما كوارث وموصى له (ومن في يده شئ)  
 سوى رقيق (علم رقه) (يعبر عن نفسه)  
 والافه وكتاع (فلك أن تشهد به) (أنه له)  
 ان وقع في قلبك ذلك) أى أنه ملك  
 (والالا) ولو عاين القاضي ذلك جاز له  
 القضاء به برأية

فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة بريدية اذا عاين الملك ووقع في قلبه ان الامر  
 كما اشهر وهذا فاصبر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولو لم يدع مع مثل هذا الضاعف حقوق الداس لان فيهم المحبوب  
 ولا يبرأ صلا ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات الدس بالتسامع  
 وفي نعمة اثبات الملك به وهو لا يمتنع وانما يمتنع اثباته قصدا عيني تبعا للزباني وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو  
 النص وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضيعة لولا  
 الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة انتهى وفي البرازية شهدا ان فلان بن فلان  
 مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت فتم ادم ما باطله لانهم ما شهدوا بذلك لم يعايناه به ولا راياه في يد المذبحي  
 ولو شهد دابة تتبع دابة وترضع منها له ان يشهد بالملك والتناج انتهى (قوله أي اذا ادعى المالك) تتبع فيه  
 صاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التناج الواقع بين قول من قال انه يقضي بعماليته وضع اليد كما في الخلاصة  
 والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بهما مع نفسه ولو نواز عنه ولا برؤية نفسه في يد  
 انسان فعمل صاحب البحر كلام الاقرار على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى وورده  
 المتقدم وحل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكما به ما يجبت لو ادعى الخصم لا يقبل منه  
 فلا ينافي انه يقضي قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام نفسه لا صحة له وقد صرح بذلك الشارح اول  
 كلامه وأما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا فلا يتوهم ارادته قال  
 السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة تختلف بها بين المتقدمين الذين يجوزون للقاضي  
 القضاء بعلمه وبين المتأخرين الذين لا يجوزونه فمافي البرازية والخلاصة على مذهب المتقدمين ومافي الشارح على  
 مذهب المتأخرين (قوله وان فسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا ينبغي للشاهد به ان يطاق  
 الشهادة ولا يفسرها انتهى حوى (قوله الا في الوقت) وذلك لان الشاهد به يكون سنة عشر من سنة وتاريخ  
 الوقت مائة سنة فينبقى القاضي أنه يشهد بالتسامع فالافصح كالكسوت اليه أشار طه بر الدين (قوله بل  
 في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدور وذلك المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي  
 الذي ترد به الشهادة في غير الوقت والموت (قوله واسكنه الله) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقت  
 ان الشهادة لا ينبغي ان يكون مشهورا معروفا انتهى وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جلهم وأما السماع من  
 الداس الذي وقع في العبارة الاولى لا يبعد ذلك لانه كقول الشاهد ما أنا منهم بالتسامع فتنه في البحر من المحيط  
 اذا شهدوا أنه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا ان أب هذا المذبحي مات وهذه الدار كانت له يوم أو شهر  
 أو سنة مات فهو جائز انتهى أي بخلاف ما اذا لم يعايناه الاب كما تقدم ولوراءه على حمار يوم لا يشهد أنه له  
 لاحتمال أنه ركب به بالعارية ولوراءه على حمار خمسين يوما أو أكثر فمروا في قلبه أنه له وسعه ان يشهد أنه له لان  
 الظاهر ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اهـ (قوله وصححه شارح الوهبانية) لم أره فيه قال الحوى  
 في شرحه من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية أن يمتنع خصما ولم يمتنع تقبل  
 ويجوز شهادة الداس لمديونه ولو فلتا سماعا ومن جنس دينه ولو شهد لمديونه بعدم مونه لم تقبل لان الذين لا يعلق  
 بمال المديون حال حياته يعلق به بعد وفاته وتقبل شهادة المديون لذاته وشهادة أجير الواحد لانه متاذه لا تجوز  
 في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجيرا يوما أو مشاهرة أو مسانحة استحسانا ولو لم يمتنع الاجارة وأعاد  
 شهادته تقبل بخلاف الاجير المشرك حيث تقبل شهادته لانه غير ملوك لا رقبة ولا منعة انتهى والله تعالى  
 أعلم واستغفر الله العظيم

(باب القبول وعدمه)

القبول للقول لغة حمله على الصدق كما في المصباح (قوله لائحة المصباح) أي لائحة القضاء بشهادته أي وقد ذكره  
 محملا لا يقبل وكما يصح القضاء بشهادة المصباح يصح بشهادة الاعلى والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة أحد  
 الزوجين مع آخر لصاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه انتهى خراة  
 المفتين والظاهر ان هذا محمول على قاض يراى لا الحنفى (قوله كما حقه المصنف تبعا ليعقوب باشا) أقاد عنه  
 ان كل شهادة يكون برب وذاها الفسق اذا قبلها يصح كلفيت والناحية والمغنى ومن يعاب بالطيور أو الطنور

أي اذا ادعى المالك والا لا (وان فسر)  
 الشاهد (للقاضي ان شهادته بالتسامع  
 أو بما يشاء السيد ردت على المصباح الا في  
 الوقت والموت اذا) فسر او (قالا أخبرنا به  
 من تنق به تقبل على الاسم) خلاصة بل  
 في العزيمة عن الثانية معنى التفسير  
 بقوله لا تشهد الا ما سمعنا من الناس أما لو قال  
 لم أره اين ذلك ولكنه اشترع عندنا جازت  
 في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره  
 والله أعلم  
 (باب القبول وعدمه)  
 أي من يجب على القاضي قبول شهادته  
 ومن لا يجب لاس بسمع قبولها أو لا يصح  
 لائحة المصباح مثلا كما حقه المصنف تبعا  
 ليعقوب باشا وغيره



أو يغنى للناس ومن يظهر سب الشف ومن ارتكب ما يحذر ويصع قبول شهادة الا على اقول مالك بقبولها  
مطلقا كالصير أما المملوك لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه وكذا السيد لعبد  
ومكاتبه والاجير لما ذكره كذا من يقول على الطريق أو بأكل قيمه لانه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجتهدا فيه  
ولم يصترحوا بكونه فسادا حتى يدخل في حكمه انتهى (قوله تقبل من أهل الاهواء) قال في المقرب أهل الاهواء  
من زاع عن طريقه أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة وانما قبلت لان فسقهم من حيث الاعتقاد  
وما أوقعه فيه الاتية فصار كمن يشرب الخمر أو يأكل كل متروك التسمية وعدم مسسته بهما ذلك بخلاف الفسق  
من حيث التعاطي انتهى والاهواء جمع هو مصدر هو يتهم من باب تهم اذا أجه واشتهر ثم يسمى به المهوى  
والمشتهى محمودا كان أو مذموما ثم غلب في المذموم والاهواء محذورا هو المضرب بين السماء والارض والجمع أهوية  
وأهل الاهواء ليسوا بطائفة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله كعبير) أهله طائفة  
نافون لدرجة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون يانا لأهل الاهواء في ذاتهم لان  
تقبل شهادته منهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر منه تعالى والقائلون ان العبد يخلق أفعاله نفسه  
(قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهريين وغيرهم من الاخبار كذا في القهستاني فهم من أهل الاهواء  
وان لم تقبل شهادتهم (قوله وخروج) هم المكشرون للفتن وطلمة والزبير ومعاوية (قوله ونشيه) ذكر بدلهم  
القهستاني المرجحة وهم النافون شررا المذنب مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالجمعة والندوارج وغلاة  
الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسكين كذا في المصنف انتهى فسد هؤلاء الفرق لبيان  
أهل الاهواء في ذاتهم لان تقبل شهادته منهم ويدل عليه ما في البحر من النهاية أن أصول الهوى سنة وذكر  
ما ذكره المؤلف (قوله وتمايل) هم القائلون بخلق الذات من الصفات (قوله فصاروا اثنين وسبعين) فرقة كلهم  
في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي التاجية وهي من كانت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه في الحديث وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا ما كان على ما أنا عليه وصحابي  
انتهى (قوله الا الخطائية) نسبة الى أبي الخطاب محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن أبي زنب الاسدي الاجدع  
خرج أبو الخطاب بالكوفة وحارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وأظهر الدعوة الى جعفر  
فتبرأ منه جعفر ودعا عليه فقتل هو وأصحابه قتله وصاحبه عيسى بالكوفة لانه ادعى أن عليا الاله الا كبير وجعفر  
الاله الاصغر قال في مجمع البلدان الكوفة بالضم محلة بالكوفة وما وقع في بعض العبارات بالكائن قصر يف  
(قوله يرون الشهادة لشيعتهم) أي واجبة قهستاني (قوله واكمل من حلف أنه محق) ويقولون المسلم  
لا يحلف كذا انتهى ولو عبر بأوبدل الواو وتكون طحاكية الخلف لكان أولى لانها قولان كاف في البحر وغيره  
(قوله لا لبدعهم) لانها غير مكفرة اذا لم يعتقدوا الاعتقاد رئيسهم تنبيه قيد صاحب المراج قبول شهادة  
صاحب الهوى بأن لا يكون صاحبه ماجنا ويكون عدلا في ما عليه انتهى قال في البحر وهذا القيد ليس في ظاهر  
الرواية انتهى قلت الذي يظهر أن هذا القيد بشرط وجوب القبول للشيء فكيف يصح صاحب الهوى (قوله  
ولم يبق لذههم ذكر) لقنائهم (قوله ومن الذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة النصاري بعضهم  
على بعض ولانه من أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على جنسه والفق من  
حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب عما يعتقده محرم دينه والكذب محظور في الاديان كلها جوى (قوله  
لوعدا في دينهم) قال في الولو الجية تركية الذي أن يركب بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب نقطة  
ويركبه المسلمون ان وجدوا والافيسال من عدول الكفار وذاكر الذي لا تقبل شهادته انتهى بحر (قوله  
الافى خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يجحد لم تجز شهادتهما وكذا لو شهد  
عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت جاز وأجبرها  
على الاسلام ولا تقتل وهذا قول الامام انتهى قال العلامة المقدسي ينبغي أن يكون الكافر الذي كذا لا يجبر  
ولا يقتل كالأسلم مكرها أو سكران وهو كذلك في الولو الجية والمخط ونصه لو شهد على اسلام النصراني رجل  
وامرأتان من المسلمين وهو يجحد أجبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل دينه وهو يجحد  
فشهادتهما باطلة لان في زعمهما أنه سرتة ولا شهادة لأهل الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهد على نصراني

(تقبل من أهل الاهواء) أي أصحاب بدع  
لا تكفر كعبير وقدر ورفض وخروج ونشيه  
وتعطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا  
اثنين وسبعين (الا الخطائية) صنف من  
الروافض يرون الشهادة لشيعتهم واكمل  
من حلف أنه محق فردهم لا لبدعهم بل لانه  
الكذب ولم يبق لذههم ذكر بحر (و) سن  
(الذي) لوعدا في دينهم جوهرة (على  
مثله) الا في خمس مسائل

سبت وعوم - يون - سلم - أي والتركة في تقي الثالثة في إذا شهد عليه بعين اشراها من - لم - المسلم - لم يشكر - يسبح  
الرابعة فيما إذا شهد أربعة على نصرى أنه رأى عمالة له ذاتا - استكرهها فإنه يجذر رجل وحده - الخ - سنة  
فيما إذا ادعى مسلم عددا في يد كافر فشهد كافر أن أنه عدده وقضى به فلا انقضى المسلم تقي (قوله وتبديل) في  
شهادة الذي على مثل بلا لامة أي المشهود عليه قبل القضاء لأنه لو قضى عليه انتهى على - لم يشهد - رة الا حاصر  
(قوله وكذا بعد لو يعقوب كقوله - بحر) قال فيه عن انوار البلية نصرانيان شهدا على نصراني يبيع يد أو فصاص  
ثم أتم المشهود عليه بعد انقضاء بطلت الشهادة لأن - صام من القضاء في العتوبات اه - وهل يجب الدية - كر  
لخصاف انها يجب الدية قبل انه قول الحق وقيل عنده يند انقضاء فيما دون النفس ويقضى بالدية في الآخر  
وعندهما يقضى بالدية فيما اه - شرب - لاية (قوله وان احتلما ملة) لأن الكفر كله - واحدة (قوله والذي على  
المخاف) لأن الذي أعلى حاله لا يكون من أهل دار ما ولد - يقتل - لم بالذي ولد - يقتل بالمستأنس مع (قوله له  
عكسه) التصور ولا ينفى عليه لونه - ر - مع (قوله على مثله) ر لوجه فيه أنه له ولية على احدى قوفه مع  
اتحاد الدار) ككونهم في دار لا سلام فيهما دار حكمها بخلاف المصلحة فيجب الدار بحدود دار الحرب كما  
أقاده الجوى (قوله لان اختلاف دارهم) قال في العروة يستثنى من الحرب على مثله ما اذا كانا في دار  
مختلفين كالهريج والحبش لا تقصاح الوفاة بينهم اولها دار يوارثان والدار يختلف باختلاف المصلحة والمالك اه  
واندى في المنع ويحرم في الهستاني التعيين - ا - كما من دارين فيفيد أنهم صاروا في دار واحدة من دار  
لا قبل شهادتهم على الآخر لان الارث يجمع في هذه الصورة لوجود اختلاف الحكمي وهذا هو الظاهر  
خلاف لما أقاده الجوى فاه - اذا كانا في دارهم - لا لوجه له - يشهدانه لأن دار الحرب ليست دارا حكم  
ظية تأمل (قوله وعدو) اعدو - يشرح خبره ويحرم له - ويحل بعرف بالعرف - ع - راية (قوله لا هاهنا  
التدبير) فيدل على كمال دينه وعداله ان اعداءه عدلون وابنه بأمر رأى به يد اشره ولم يسم به  
وقد قبلوا شهادة المسلم على الكافر مع - بهم - من اعداءه الدية حوى (قوله بحدود لاية) شهادة  
المعدوف على القاذف والمطروح عليه الظاهر - الى - انا مع - رسول ولية على السائل والجروح على الجراح  
والزوج على امرأته بالزنا اذا كان قد فها أولا فامداوة يس - فاجوهه - مع - الم - عفة أو انهم دون كل من حصر  
تخصافي حق وادعى عليه أن يصير عدوه فيشهد بينهما باعداوة بل العداوة انما تثبت به واحد كرامة وفي القضية  
ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يسو بينهما أو يوجب - معه - أو يدفع - مع - نفسه مدبرة وهو الصحيح وعليه  
الاعتقاد اه - ولا قبل شهادة من فيه عداوة دينية على عدوه ولا على غيره بل تكون فادحة في جميع الناس  
فان الضيق لا يترأ حتى يكون فاسق في حق شخص لا في حق غيره ولو ادعى شخص عداوة احقر يكون اعترافا  
منه بفسق نفسه ولو شهد الشاهد على آخر فحاصم المشهود عليه الشاهد قبل القضاء لا ينفع الدعا بشهادته  
الا اذا ادعى أنه دفع اليه كد التلاي شهادته عليه وطلب الرد وثابت دعواه - سنة أو اقرار أو سكول قبل شهادته  
وهو جرح مقبول وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهابية لم تفت عليه في - ح - ح -  
أصحابنا ويصح أن يكون الجواب فيه على التخصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه لا يتقدم وان - بشهادة من العدول  
ويعض من الناس في مجلس الحكم - بطلب خصم شرعي - شهد - ذكره الجوى - وبيان كلام الرجندى فيفيد  
أن شهادة العدو ولعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على أن العلة التهمة أما اذا كانت العلة الفسق ولا فرق  
وقد اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال أبو السعود واعل في الم - مثله قولهم من علم بالادول ومنهم من عالى  
بالثاني اه (قوله بلا اصرار) فان أصر عليها أو هرج بها أو استخف أو دن عالم يسدى به فهي كبيرة فادكره  
بعضهم (قوله على صفائره) الاولى أن يقول على خطئه (قوله وهو موه في العدالة) قال ابن حجر أحسن ما قر  
فيها عن أبي يوسف أن لا يأتى بكبيرة ولا بصرة على صغيرة ويكون - ستره - أكثر من حكمة وصوابه أكثر من خطئه  
ومرواته طاهرة ويستعمل الصدق ويحجب الكذب ديانة ومرواة - تهي - قال القهستاني من اجتناب الجائر  
وفعل مائة حسنة وتجاوزته عن صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة تيسر ليس بعدل انتهى (قوله كل - فعل  
يرفض المرواة والخصم كبيرة) عبارتها بعد أن قل اشول بأن الكبيرة ما فيه حد من الخبايا قال واحدا  
لم يأخذوا بذلك وانما - واعلى ثلاثة معان أحدها ما كان شيعا بين المسلمين وفيه هلك حرمة والثاني أن يكون

عن ما في ادشجاء ونمطل بالسلامة قبل  
السما والداعة ولو به قوته فتور  
(وان اختلاف ملة) كالجود والصارى  
(و) الذي (على الم - أ - من - ع - ح -  
ولا مرة على مثله في الانع (وتنسل منه  
على) - تناس (منه) مع اتحادها (ان  
اختلاف دارهم - ما يطعم الوفاة كما يمنع  
التوارث (و) - بدل من (عدو) - (الدين)  
لانهم من التدبير بخلاف لاية فاه  
لأنهم من القول عليه كما - يتي - وأما  
السد من اسديفه فتقبل الادا كانت  
العداوة متناهية بحيث يصر كل  
في مال لا حرق قواى المصنف والمصنفين  
الم - نام (و) من (م - ع - ع -  
بلا صرار) ان اجنب الدار كرها  
وناب صوابه على صفائره در و بهاء ل  
وهو من العداوة وفي الخلاصة كل - وهل  
يرى من الم - رواة والدرم لبيرة وأقران  
المثال



فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون مصرّا على المعاصي  
والفجور انتهى وتعقبه في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح انتهى ولذا نظر المحقق فيما ذكره الشارح عنها  
قال إلا أن يراد الكبيرة من حيث منع الشهادة (قوله ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير أن الحكم بزوال  
العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر الإدمان انتهى جوى عن الكمال  
وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة المختار اجتناب الاسرار على الكبار فلو ارتكب كبيرة مرة قبل شهادته  
قال الجوى ولا بأس بذكر أفراد سقطت عدالتهم نص عليها أنها إذا تركت الصلاة بجماعة بعد كون الإمام لا طعن  
فيه في دين ولا حال وإن كان متأولاً في تركها بأن يكون معتقداً فضيلة أول الوقت والإمام يؤخر الصلاة أو غير  
ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذلك ترك الجمعة من غير عذر فتم من أسقطها مرة واحدة كل طوائف ومنهم  
من شرط ثلاث مرات والأول أوجه وذكر الاستحباب أن من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الأكثر  
ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم العدة أو موانسة الضيف انتهى والاعانة على المعاصي والحث  
عليها كبيرة ولا تقبل شهادة الطغفيل والقاص والمجازف في كلامه والمنصورة بالاختلاف ولا من يحلف في كلامه  
كثيراً ولا تقبل شهادة البصيل والذي آخر الفرض بعد وجوبه غير عذر إن كان له وقت معين كالصلاة بمنزل  
عدالته وإن لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والشافعية تؤيد كراهية المعاصي عن قاضيه  
أن الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وركوب بحر الهند لانه مخاطرة بنفسه  
ودينه من سعة في دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لأجل المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور وقام ذلك  
في المطولات (قوله لو أهدر) بأن يتركه خوفاً على نفسه وكما قبل شهادته تصح امامته واختلاف في وقته واختيار  
أن أول وقته سبع وآخره اثنا عشر ذكره في الخلاصة وهو سنة للرجال سنة للنساء إذا جاع الفتوة ألد  
وابن عباس لا يجبر ذبيحة الألف ولا شهادته اهـ من (قوله ابن كمال) عبارته والألف لا يخل بها عدالة  
إذا تركه استخفافاً بالدين قال الرازي لم يرد بالاختلاف الاستهزاء لأن الاستهزاء بشئ من الشرائع كفر وإنما  
أراد به التواني والتسكّل اهـ حلي (قوله ونحوه) بفتح الخاء لأن عمر قبل شهادة علقمة الحمصي ولأنه قطع  
منه عضو ظلم فصار كمن قطع يده ظلماً (قوله وأقطع) إذا كان عدلاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع  
يد رجل في السرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل ثم دنه (قوله وولد الزنا) لأن فسخ الوالد لا يوجب فسخ  
أولاد ككفرهما من (قوله كاتى لومشكلا) في كل الأحكام شرعية لآلية والأولى أن يقول وهو كاتى (قوله  
وعنيق لعقته) لأن شرباً يقبل شهادة قبيحاً على وهو عنيقه وقبح بفتح القاف والباء مؤنثان انصاف فخذ  
سبويه ذكره الدجى في مشتهر الأسماء والألقاب (قوله لجز النفع بآيات العتق) لأنه لو لا شهادتهم ما تحصّل النفع  
ودفع البيع المقضي لإبطال العتق (قوله ومن محرم رضاها) كآبته منه (قوله أو مصاهرة) كآبته امرأته وبنتها  
وزوج بنته وامرأته وأبنته لأن الأملاك بينهم مقبرة والأيدى متعبرة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض  
فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته أقربائه ولأذا اهـ درر (قوله إذا امتدت الخصومة) أي سبى كافي القنية  
والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهان وقياس ذلك أن يطرد في كل قرابة والنسب فيه أنه لما كثر منه التردد مع الخصام  
صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه اهـ قال أبو الوفاء السمرقندي والتقييد بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة  
لأنه محرم اهـ (قوله تقبل لو عدولا) قال في البحر ينبغي حمله على ما إذا لم يساعد والمدعى في الخصومة ولم  
يكثر ذلك منهم توفيقاً اهـ (قوله على عبد كافر مولاه) لأن هذه شهادة قامت على إثبات أمر على الكافر  
فقد أوزم منه الحكم على المولى المسلم نحن على أن استحقاق مال المولى غير مضاف إلى الشهادة لأنه ليس  
من ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق مال المولى لا بحالة بل بيقين عنه في الجملة اهـ (قوله لا يجوز  
عكسه) وهو ما إذا كان العبد مسلماً مولاه كافر (قوله كافر) أي في العبد الكافر وسيد مسلم والوكيل الكافر  
وموكاه مسلم وزاد في الأشياء عليه ما أثبتت فوكيل كافر كافر أبداً بكفره بكل حال كونه على خصم كافر  
فيتمتق إلى خصم مسلم اهـ (قوله ووجهه في الدرر) قال فيها وجه الاستحسان أن المسكين لا يحضر موت  
المصاري والوصايا تكون عند الموت غالباً بسبب ثبوت التسبب التكليف وهم لا يحضرون نكاحهم فلم تقبل  
شهادته لتصاري على المسلم لم في إثبات الأوصياء الذي بناؤه على الموت والتسبب الذي بناؤه على التكليف أذى

قال ومضى ارتكب كبيرة مرة سقطت عدالته  
(و) من (ألف) لو أهدر ولا يؤبه تأخذه بحر  
والاستهزاء بشئ من الشرائع كفر ابن كمال  
(ونحوه) وأقطع (وولد الزنا) ولو بالزنا  
خلافاً لما لا (ونحوه) كاتى لومشكلا  
والأفلا شكال (وعنيق لعقته وعكسه)  
الانتماء لما في الخلاصة شهدا بعد عتقهما  
أن النكاح كذا عند اختلاف بائع ومشتري  
تقبل لجز النفع بآيات العتق (ولا أخيه وعه  
ومن محرم رضاها أو مصاهرة) إذا امتدت  
الخصومة ونحوه مدعى على القنية وفي  
الخصومة والشهود والمدعى عليه تقبل  
الجزافة فخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل  
لو عدولا (ومن كافر على عبد كافر مولاه  
مسلم أو) على وكيل (كز كافر موكاه مسلم  
لا يجوز عكسه) لقيامها على مسلم قلدا  
وفي الأول نعم (و) تقبل (على ذي ميث  
وصيه مسلم إن لم يكن عليه دين مسلم  
وفي الأشهاد لا تقبل شهادة كافر على مسلم  
الاتباع استماعاً أو ضرورة في مسلمين  
في الأوصياء شهدا كافرين على كافر أو مسلم  
إلى ٥٥ رواه من مسلم عليه حق للميت  
وفي الأدب شهدا أن النصراني ابن الميت  
مدعى بـ مسلم يتيق وهذا استحسان  
ووجهه في الدرر

الى ضياع الحقوق المتعلقة بالابصاء فثبتت ضرورة كفايتها شهادة القابلة انتهى قال الشريفي والذى  
 يظهر لي أن هذا مقيد بما إذا كان الخصم المسلم مقربا لدين منكر الاوصاف فتقبل شهادة الذمير لانها شهادة على  
 التصرف في الميت أما لو كان الخصم المسلم منكر الدين كيف تقبل شهادة الذمير عليه وبشال في صورة القسب  
 محله إذا اقتربا لدين وانكر النسب اه (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم يجمع عامل وهم الذين يأخذون  
 الحقوق الواجبة كالتراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس يفسق فبعض العصابة رضى الله تعالى عنهم  
 عمال اه (قوله كرتيس القرية) هو المسمى بشيخ البلد وهم من أعوان الناس على الظلم لغيرهم غير ظلم الناس  
 لانفسهم خاصة (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصرف) الذى يجمع عنده المال ويأخذ طوعا  
 وفي القهستاني عن الجواهر لا تقبل شهادة عمل الوقف على الصحيح اه (قوله والمعرفون) بالواو ولا وجهه  
 والصواب المعروف كما هو في نسخ (قوله والعرف) في جميع الاصناف) هم شايخ الحرف (قوله ومحضر قضاة  
 العهد) أى الذى يحضر لاعداد اللغاة لتبواهم الرشا واعداد المرواة فيهم والمراد بالعهد الزمان أى قضاة زمنهم  
 وكيف الحال في زمننا (قوله والوكلاء المتعبد) لعل المراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه  
 قد شوهدهم قلة المبالاة في الاحكام واخذ الرشا وغير ذلك واعابوا ما فعلوا لان الناس لا يصدقون منهم  
 الا الاعانة على اغراضهم بحملهم ولم يقصدوا التوكيل - حقيقة فقط (قوله والصكك) بضم الصاد اه - يجمع صكك  
 بهتها قال في البرازية من اشهادت واصكك تقبل في الصحيح وقيل لانهم يكتبون اشترى وباع وسمن الدرك  
 وان لم يقع والكتابة كالتكلم قلنا الكلام في كتاب غلب عليه الصلاح ومنه يعق نرى يكتب انتهى حموى (قوله  
 وضمان الجهات) بضم الضاد وتشديد الميم قال الكمال عاذا على من لا تقبل شهادته مانعه ولذا كل من شهد  
 على اقرار باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق النجاسين مقاطعة أو شهد على وثيقته اه وقال المشايخ  
 ان شهدوا على عليهم الاعانة لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من - اشترى السلطان على ضمان  
 الجهات وعلى المحبوبين عندهم والذين في رتبهم اه (قوله كفاطة سوق النجاسين) كن بأحدها بقطة من  
 المال يجعلها عليه - كما يوجد في بعض الكتب بالخط المجهج مع نجاس وهو بيع الدواب والرقيق والمهم  
 الخاصة بالبيع والفتح من نجس من باب نصر ذا غرز - ونز الدابة يعود وشعره يماى الله - موس وقد جعل  
 في الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لعن الشاهد) أى بان يقال لعن الله  
 شاهد ذلك وليس المراد لعن الماهي لعدم جوازهم (قوله ورعاياهم) أى ورعاياهم مال والدواب (قوله لا تقبل)  
 لجهلهم ويحكم خوفانته اه عبد البر (قوله كنهادة المزارع لرب الارض) فاهم لا تقبل افساد الارمان اه  
 ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة (قوله المخبرين) أى والذين يؤجرونهم - عمل  
 فان بعض الناس رضى شهادة أهل الصناعات الخبيثة وأوردت هذه المثلثة على هذا طهار عفا عنهم - م - لا يفلا  
 وكسهم أطيب المكاسب اه - من (قوله وهي حرفة آبائه وأجداده) ظاهره أنهم اذا كانت حرفة لهم لا بد من  
 ولو كانت دينية في ذاتها وهو خلاف ما به طية الكلام الآتي (قوله فلا شهادة) فيه نظر لانه شاف لما قدمه بعق  
 صاحب البحر قريبا من أن صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح  
 اه أبو السعود (قوله لم يعرف في هذا العدة) قال القهستاني بعد قول النجاشي ومن اجنب الا حذر ولم يصح  
 على الصفا وروى صوابه على خطه مانعه كان عليه أن يريده إذا رأى في تعريف العدة وهو أن يجنب  
 الافعال المذمومة على الدابة وعدم المرواة كالبول في الطريق اه وهو يقتضى رضى شهادة ذي الصناعة الرديئة لظلم  
 المرواة بها وان لم تكن معصية فتأمل (قوله لا تقبل من اعنى) في شئ من الحقوق دينيا أو عيانا منقولا أو قارا  
 قهستاني والعلة فيه أن الراء يقتضى التمييز بالاشارة بين الشهود والمشهد عليه ولا يعير الا هي - بالغم -  
 فيحصى عليه التاقيين من الخصم اذا النعمة تشبه النعمة (قوله ولو قضى مع) أى فاض ولو حقيقيا كما يشبهه  
 احلافه أو يحمل على فاض يرى قبولها كما لا يكتفى (قوله وما حاز بالسماع - ح - لا للثاني) وجرم به في المصايب  
 من غير ذكر خلاف كما في الحموى قال صدر الشريعة وقول أبي يوسف أطهرا - وهو ترجع له لكن فيما اذا عمل  
 وهو بصير واذى وهو اعنى وفيما اذا اذى وهو بصير فعنى قبل التسليم اه أبو السعود (قوله مطلقا) - سواء  
 كان فيما يجزى فيه التامع ام لا وفي البحر ولا تقبل شهادته - كانت بالاشارة وبالكتابة (قوله بالاولى)

(والعمال) لا سلطان (الا اذا كانوا أعوانا  
 على الظلم) فلا تقبل شهادتهم اقلية طلبة -  
 رئيس القصرية والجاني والصرف  
 والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع  
 الاصناف ومحضر قضاة العهد والوكلاء  
 المدة والصكك وضمان الجهات مقاطعة  
 سوق النجاسين - حتى حل لعن الشاهد  
 انهم ادته على باطل فتح وبجر وفي الوهاية  
 امير كبريادى فتم له عمله ونوابه ورعاياهم  
 لا تقبل كنهادة المزارع لرب الارض وقيل  
 اراد بانه مال المخبرين أى بحسب فله ثقة به  
 وهي حرفة آبائه وأجداده والا فلا صوابه  
 لوديشة فلا شهادة لم يعرف في هذا العدة  
 فتح وأقره المصنف (لا) تتسل (من اعنى)  
 أى لا يقضى - ما ولو قضى مع وهم قوه  
 (مطلقا) ولو عدا لاد - بل المصايب  
 وما جاز بالسماع - ح - لا فالتامع وأقاد عدم  
 قوله لا حرس - مطلقا بالاولى





بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق تقبل (قوله وشاهد الزور الخ) حذبه يقتضى أنه ذكر ذلك  
 في البصر وقد اقتصر فيه على الاولين فلو قال وفي الملقط وساق العبارة لكان أولى (قوله لو عدل لا تقبل)  
 قوله لانه لا تعرف قوله ويقيد بالعدل لان غير العدل اذا شهد بزوجته تقبل شهادته انتهى مخ (قوله لكن  
 سيجي ترجيح قولها) قال في المنع وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد انتهى (قوله ومسجون)  
 ولو تعدد ولذا عبر في الدور والمنع بشهادتهم على بعض والتعليل يقيد به (قوله وكذا لا تقبل شهادة الصبيان)  
 ظاهر عبارة المصنف ومباراة المقرى يقيد أنه لا تقبل شهادة البالغ الذي حضر الملاعب لنفسه بالحضور  
 (قوله منع الشرع مما يستحق به السجن) قد تقدم البحث فيه بأنه قد بسجن الشخص من غير حرم والمنع انما  
 يظهر في حق المسجون والنساء في الحمام لا في الصبيان لعدم تكليفهم (قوله صغرى ونسب لالة)  
 ما في الشر نبلالة نقله عن المقرى قال اولي شر نبلالة عن المقرى (قوله في القتل) ولا تقبل في نحو الاموال  
 والشجاج (قوله بحكم الدية) الا وضع في حكم الدية وهو متعلق بتقبل أى لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت  
 بالنساء وتظهر ذلك أنه يحكم بالدية مع شهادتهن بالعد (قوله الملم) ولولا يقرآن (قوله والزوج لزوجها  
 وهوها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد لو ادعى ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد  
 لسيده ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره انتهى مخ (قوله وبما عليها) أى وعلمه (قوله الا في صلتين)  
 الاولى قد دفها الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة الثانية شهد الزوج وأخبر بأنم أقرت بالزنا فقلان وهو يدعى  
 ذلك لم تقبل ولو قال المذمى أنا أذنت لها في نكاحها الا اذا كان دفعها المهر باذن المولى (قوله ثم تزوجها) أى  
 قبل القضاء انتهى وانظر ما لو طلقها وانقضت عدتها والمسئلة بها اهل يقضى بها والمناجب للموقف ذبابة  
 مسئلة أخرى يزيد التفرع بها وضوحا وهي أنه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم ير ذلك الحاكم شهادته حتى طلقها  
 بانثا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخاتمة (قوله فلم منع الزوجية) لو الحكمية كافي المعتدة (قوله  
 لا تحمل) أى لا تمنع الزوجية عند الحمل فلو حمل أحد هما حال الزوجية وأذى بعد انقضاء العدة يجوز  
 (قوله وأداء) كافي المسئلة المنقولة من الخاتمة (تنبيه) العبرة في الهبة وقت الارقة الرجوع فلو وهب لاجنبيه  
 ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه وفي اقرار المريض زوجته وقت الاقرار فلو أقر لاجنبيه ثم نكحها ومات  
 وهي زوجته صح وفي الوصية وقت الموت لا وقت الوصية بغير (قوله والفرع لاصله) ولو كان فرعاً من وجه  
 كوله الملاعة لا تقبل شهادته لاصوله أو قوله أو لقروعه لثبوت نسبه من وجه بدليل صحة دعواه منه وعدمها  
 من غيره وتحرم من نكحته ووضع الزكافيه ولا ارت ولا ثقة من الطرفين حوى (قوله الا اذا شهد بالجد الخ) محل  
 هذه المسئلة بعد المعصية لانها شهادة الاصل لقروعه انتهى حلى ثم ان صاحب المخطب جعل ذلك في صورة  
 مخصوصة وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فاذا عت أنه من زوجها هذا بعد الزوج ذلك فشهد أبوه وابنه على اقرار  
 الزوج أنه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهم ما لانها شهادة على الاب وفي المنع من طرح العلامة عبد البر نقلها  
 عن الخاتمة القبول مطلقاً من غير تقييد بحق قال المصنف وعل وجه القبول أن اقدامه على الشهادة على ولده  
 وهو أعز عليه من ابنه دليل على صدقه فتدنى التهمة التي ردت لاجلها الشهادة (قوله الا اذا شهد على أبيه لانه)  
 في مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائر من الفتاوى خمس الاثمة الا وزجندى من أن الام  
 وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها الفوقان الشهادة تقبل حسبية من غير دعواها  
 فصار وجود دعواها وعدمها سواء (قوله والام في نكاحه) الواو للعال ووجهه الشريف الحوى بأن فيه  
 جزم مع اللام وأخذ السيد أبو السحود من كلام الا وزجندى السابق أن القبول هنا أولى لان الام لم تدع  
 والشهادة في الطلاق مقبولة حسبية (قوله الا في مسئلة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) أل في القاتل للبشر  
 الصادق بالمتعد وصورتهما كافي الحلي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلاً عدا ثم دوا به التوبة أن الولي قد عفا عنا  
 قال الحسن لا تقبل الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق  
 الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى قال البيهقي الذي رأيناه في تلخيص الكبرى وخزانة الاكل وعن  
 الحسن في ثلاثة قتلوا رجلاً عدا ثم تابوا وأقر واحد منهم أنه عفا عنا لا يجوز وان قال اثنان عفا عنا وعن هذا  
 قال أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى والفتوى على قول

وشاهد الزور لو عدل لا تقبل بل أبداً لا تقط  
 لكن سيجي ترجيح قولها (قوله مسجون)  
 شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا سيما  
 الاشياء فيما يقع في الحمامات وان مست  
 الحاجات لمع الشرع مما يستحق به السجن  
 وملاعب الصبيان وحمامات النساء فذلكان  
 انحصار مضاف اليهم لان الشرع برأيه  
 صغرى ونسب لالة لكن في الفتاوى تقبل  
 شهادة النساء وصدق في الفتاوى تقبل  
 شهادة الدية كسبيلهم در الدم انتهى فالتسبه  
 عند الفتوى وقد مناقب قول شهادة المعلم  
 عند الفتوى (والزوج لزوجها)  
 حوادث الصبيان (والزوج لزوجها)  
 (قوله وبما عليها) أى وعلمه (قوله الا في صلتين)  
 (قوله وأداء) كافي المسئلة المنقولة من الخاتمة (تنبيه)  
 العبرة في الهبة وقت الارقة الرجوع فلو وهب لاجنبيه  
 ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه وفي اقرار المريض زوجته  
 وقت الاقرار فلو أقر لاجنبيه ثم نكحها ومات  
 وهي زوجته صح وفي الوصية وقت الموت لا وقت الوصية  
 بغير (قوله والفرع لاصله) ولو كان فرعاً من وجه  
 كوله الملاعة لا تقبل شهادته لاصوله أو قوله أو لقروعه  
 لثبوت نسبه من وجه بدليل صحة دعواه منه وعدمها  
 من غيره وتحرم من نكحته ووضع الزكافيه ولا ارت ولا ثقة  
 من الطرفين حوى (قوله الا اذا شهد بالجد الخ) محل  
 هذه المسئلة بعد المعصية لانها شهادة الاصل لقروعه  
 انتهى حلى ثم ان صاحب المخطب جعل ذلك في صورة  
 مخصوصة وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فاذا عت أنه من  
 زوجها هذا بعد الزوج ذلك فشهد أبوه وابنه على اقرار  
 الزوج أنه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهم ما لانها  
 شهادة على الاب وفي المنع من طرح العلامة عبد البر نقلها  
 عن الخاتمة القبول مطلقاً من غير تقييد بحق قال المصنف  
 وعل وجه القبول أن اقدامه على الشهادة على ولده  
 وهو أعز عليه من ابنه دليل على صدقه فتدنى التهمة التي  
 ردت لاجلها الشهادة (قوله الا اذا شهد على أبيه لانه)  
 في مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائر  
 من الفتاوى خمس الاثمة الا وزجندى من أن الام  
 وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها  
 الفوقان الشهادة تقبل حسبية من غير دعواها فصار وجود  
 دعواها وعدمها سواء (قوله والام في نكاحه) الواو للعال  
 ووجهه الشريف الحوى بأن فيه جزم مع اللام وأخذ السيد  
 أبو السحود من كلام الا وزجندى السابق أن القبول هنا أولى  
 لان الام لم تدع والشهادة في الطلاق مقبولة حسبية  
 (قوله الا في مسئلة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) أل في  
 القاتل للبشر الصادق بالمتعد وصورتهما كافي الحلي عن  
 الاشياء ثلاثة قتلوا رجلاً عدا ثم دوا به التوبة أن الولي  
 قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا أن يقول اثنان منهم  
 عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف  
 تقبل في حق الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي  
 تلخيص الكبرى والفتوى على قول



أبي يوسف انتهى ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لآدم لنفسه بل شهادتهما الثالث ولا تهمه فيها لعدم الاشتراك  
 لوجوب القتل على كل واحد منهما كالألفم بجزء منفعة انتهى وأما على قول الحسن بالقبول فقد قبلت شهادة  
 الإنسان لنفسه بالنظر لهما وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فإنه ذكر من الحسن فيما إذا قال الثلاثة  
 مفاعنا لا يجوز فإن عبارتي الاشياء واليبري متفقان على عدم القبول فيما إذا قال مفاعنا فقط عند الحسن  
 والظاهر أن أبا يوسف معه إذ لم يذكر خلافاً إلا في الثانية فإن أريد بالوجهين الثالث والشاهدان وافق بمن  
 عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول اليربي والذي رأيت الخ فإنه يقيد بالخالفين بين اليربارتين (قوله لعبد) (قوله لعبد)  
 أي وأمه وأمه ولدته وتقبل عليهم قهستانى (قوله ومكاتبه) لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إن لم يكن عليه دين  
 ومن وجه إن كان لآل الحال وقوف مرعى حوى (قوله والشريك لشريكه) سواء كانت شركة أم لا  
 أو شركة عقد عتقاً أم مفادضة أو وجرها أو منافع (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما تقبل  
 أفقد التهمة حوى (قوله برق) فإذا طعن المذمى عليه في الشهود أنهم عبيد فعلى المذمى إقامة البينة على حريتهم  
 (قوله وحده) فلو قال هم محدودون في ذنوبهم على الطاعن إقامة البينة حوى وله الطعن ولو بعد الحكم  
 ولو عدلهم الخصم قبلها فله الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه (قوله وشركه) أي إذا ادعى الخصم  
 أن الشاهد شريك المذمى وأقام بينة تقبل شهادة بینه ولا يكلف المذمى إقامة بينة على أنه ليس شريكه  
 على الظاهر لأنها بينة نقي (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معينا لا تقبل لأنه يدفع عن نفسه بما أمر بما (قوله)  
 ما لم يكن خراج كل أرض معينا) فإن الشاهد بثبوت هادته لا يجوز لأنه مفتحا ولا يدفع بما أمر بما وكذا يقال فيما  
 بعد (قوله شهدوا على ضبعة) أي يعودون دفعها لغيرهم أما إذا كانت الجماعة معينين فلا مانع من القبول فيما يظهر  
 (قوله يشهدون بنسب من مصالحه) بأن شهدوا على قطعة أرض أنهم سكنتم كذا في الهندية (قوله وفي النافذة  
 الخ) صورته أذى أهل السكة قطعة أرض أنهم سكنوا وشهد بعضهم أن كان الشاهد لا غرض له إلا اثبات  
 نفع عام لا جزم فغنى له تقبل وإن أراد أن يدفع بإفهامه لا تقبل (قوله وكذا في وقف المدرسة) ومثلها شهادة أهل  
 المحلة بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد بالجامع وشهادة أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل  
 فالمعقد القبول في الكل وقيد بالشهادة بوقف المدرسة لأن شهادة المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته بإجارة  
 ونحوها لا تقبل لأن له حصة في المشهود به فكان متمما انتهى بجر (قوله والاجر الخاص) وذلك لأن منافعه  
 مستحقة للمستأجر ولهذا لا يجوز له أن يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته للمعجر كانت شهادة  
 بالاجر لأن شهادته من جملة منافعه فلا تـجل شهادته في تجارة استأذنه ولا في شيء آخر انتهى شلي وقيد بالخاص  
 لأن شهادة المشتري كالتحيا تقبل لأنه لا يستوجب أجرا إلا بعمله فإذا لم يستوجب بإجارته شيئا انقضت التهمة  
 عن شهادته انتهى ومثل الاجير الخاص شهادة المستأجر لا جبر بالمستأجر والمستعير للمعجر بالاستعارة انتهى بجر  
 (قوله أو مشاهرة) وكذا ما يورثه كافي الخلاصة (قوله أو الخادم أو التابع) بجر الفرق بين المذمى كورين وقد يقال  
 أن المراد بالخادم من يخدم بغير أجر والتابع من يكون يعيش في منزل المشهود له من غير خدمة كالأمر في البيت  
 والمراد بالتلميذ الصناع التابعون لكبيرهم (قوله من القنوع) بالضم المراد به السؤال كما هو أحد معانيه ويطلق  
 على التذال ومن دعاهم نـأل الله القناعة ونعوذ به من القنوع ويطلق على الرضا بالقسم فهو ضيق وفي المثل  
 خبر القنى القنوع وشرا القنوع والخضوع والفعل كنوع واسم الفاعل قانع وقنيع أما القناعة فالرضا بالقسم كالفتح  
 بجر كالفعل كمرح واسم الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت أن قوله لا من القناعة  
 يعني أن المراد بالقنوع أما السؤال وأما التذال وعلمت أن القنوع يأتي بمعنى القناعة (قوله ومفاده) أي الحديث  
 الخ صرح به في الفتح ونقله عنه في الترتيب لآية (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال الناس من التزين بزي فتن  
 والتشبه بين الفعل والقول فالقول مثل كونه محلا للواطة والقول مثل تليين كلامه باختياره تشبها بالنساء  
 انتهى مقرب وجعل بعضهم الواو في قوله والقول يعني أو فأحدهما كاف لأن التشبه بقوله حرام للرجال  
 وجعل القهستانى المفت خلقه بقرعة امرأه واحدة في الشهادة وهو غريب (قوله ومغنية) ولو بشر في حكمة  
 قهستانى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصوتين اللتين المقنية والتأخيه وصف الصوت بصفة صاحبه أعلم  
 أن الفرق بينهما هو أجمع المال حرام بلا خلاف والتروح كذلك خصوصا إذا كان من المرأة لأن رفع الصوت بها

(وبالعكس) لا تهمه (وسـ) يـلـl



حرام بلا خلاف انتهى شلبي (قوله حرمة رفع صوتها) ظاهره أنه يحرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها الاجنبي وفيه نظر وفي الهندية عن شرح أبي المكارم فلا تسمع شهادة مفضية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع لهم انتهى وهو ظاهر (قوله ويذبحي تقييده الخ) مثله كل من أتى بابا من أبواب الكفار أفاده الكمال (قوله بأجر) أطلق في مكين وفي التهستاني وأنا محقق في مصيبة الناس ولو بلا أجر فتقبل عن ناحت في مصيبة نفسها أشار إليه في الكافي وغيره انتهى والنوح التذية وتعداد المهاجرين انتهى وفي القاموس ناحت بكى واستبكى غيره (قوله بزيادة اضطراوها) أي وفي النوح تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليطهر قوله فكان كك الشرب للتداوي (قوله فكان كالشرب) أي شرب محترم للتداوي فإنه يجوز عند الثاني للضرورة (قوله وعدو يبيع الدنيا) كشهادة المقتول ولبه على القاتل والجروح على الجراح والمذوف على القاذف والمطروح عليه الطريق على الفاطح فليس كل من خاصم شخص في حق يبيع مدواه كما توهمه بعض المتفهمة بجر (قوله تقبل له لاهليه) هذا يفيد قبولها الغير عدوه وعليه ويذبحي تقييده بما إذا لم يقبل به كما يأتي انتهى شلبي (قوله عالم يفسق بسببها) وهي الرواية المنصورة والاطلاق اختيار المتأخرين وفي التهستاني ما يفيد أن ما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزمانا انتهى ويذبحي أن يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتار (قوله سواء شهد على عدوه أو غيره) أولاهما انتهى شلبي (قوله على العالم) ليس بتقدير دليل التفريع والتعليل انتهى شلبي (قوله والعالم الخ) أي به دفعها لتوهم أن العالم المدرس (قوله من يفسد الخ) السبب والناس زائدان والمراد بالخارج من التركيب فهم منه والظاهر أن المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض أئمتها (قوله ويجازف في كلامه) هو المصنف ثم منه الذي لا يتجرى الصدق فإن من كثر كلامه كثر سقطه وروى أن الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فعادته الخليفة وقال لم رددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة أنا بعد له فإن كان صادقا فلا شهادة له بعد وإن كان كاذبا فكذلك لأنه إذا لم يسأل في مجلس الكذب فلا يبالى في مجلسي فعدوه الخليفة انتهى (قوله أو يجلب فيه كثيرا) أي وإن كان في صدق فإن جرائته على ذلك تقتضي أنه يبار به يوم الدين ولا ندر بما ذاء ذلك إلى الكذب فيه (قوله أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم) كما أنك وأهلهم فإن كان ذلك يصدونه أحيانا لا يؤثر في إسقاط العدالة لأن الإنسان قلما يخلو منه هندية وحذر ابن وهبان مثله الشتم حيث قال والفقهاء ذلك أن الشتم لا يحكموا بما أن يكون بما فيه أو بما ليس فيه في وجهه أو في غيبته فإن كان في غيبته فهو غيبة وانما أوجب القسوة وإن كان في وجهه ففيه أسامة أدب وأنه من صريح رعاي الناس وسوقتهم الذين لا مروءة لهم ولا حياء فيهم وإن ذلك مما يوجب إسقاط العدالة وكذا إذا كان السب بآهنة والابعاد كما يفعله من لا خلاف لهم من السوق انتهى أي وإن كان بما ليس فيه فهو كذب وحكمه ظاهر (قوله لأنه) أي الاعياد (قوله كترك زكاة) أي من غير عذرويه أخذ الفقه (قوله أو ج) قال في المغفرات وتأخير الخير لا تستطاع وصافي زمانا انتهى (قوله أو ترك جماعة) استخفا فأبأن لا يستعظم أمرها كما يفعله الدوام أو جماعة أو فسقا لا يجوز شهادته وإن تركها متأولا بأن كان الامام فاسقا فذكره الاقتداء به ولا يجوز كنهه أن يصرفه فهذا لا يقطع العدالة هندية (قوله أو جمعة) أي ثلاث مرات على ما في المغفرات بجماعة ورغبة منهن من غير عذر وإن تركها بعذر المرض أو بعد المصرا أو بناويل فسق الامام لا ترة هندية (قوله أو أكل فوق شبع) من لا أكثرين والظاهر أن المراد بالشبع ما لا يضرمه ويجازد عليه ما يضرمه هو الذي يحرم (قوله بلا عذر) راجع إلى الثلاثة قبله ومثال العذر في الأكل مؤانسة الضيف والتقوى على الصوم (قوله وخروج الفرجة قدوم أمير) القنوى على أنهم إن خرجوا للتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار بطل العدالة ظهيرة (قوله وركوب بحر) أي بحر الهند لأنه إذا ركب البحر إلى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنها مكنت دار الحرب وتكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك ما لا ويرجع إلى أهله غنيا فإذا كان لا يبالى بما ذكر لا بأس أن يأخذ من عرض الدنيا فيشهد بالزور وقال ظاهر الدين لا يمنع قال العلامة عبد البر والذي يظهر أن المانع ليس الركوب مطلقا بل مع ما اقترن به وهذا حين كان الهند ككرا كما يرشد إليه التعليل كيف والنص القطعي بإباح ركوب البحر مطلقا لا عند ظن الهلاك وما زال السلف يركبون البحار من غير انكار ونص القرآن أعظم دليل على الجوار انتهى بصرف وفي التهستاني وقبل يشهد ركب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب انتهى (قوله وأيس سرير)

لحرمة رفع صوتها درر ويذبحي تقييده  
بما أوتمت عليه ليظهر عند القاضي كما  
في مدمن الشرب على اللهو ذكره الوافي  
(قوله في مصيبة غيرها) بأجر درر وقض زاد  
(قوله في مصيبة غيرك) بجره الوافي  
العقب فلو في مصيبة تقبل وعمله الوافي  
بزيادة اضطراوها وانساب صبر واختيارها  
في مكان كالشرب للتداوي (قوله وعدو يبيع  
الدنيا) جعله ابن كمال عكس الفرج لا صله  
تقبل له لاهليه واضد في الوهبانية والهيبة  
في قوله عالم يفسق بسببها فالواو والحقه فسق  
لأنه عنه وفي الاشياء في تارة فاعده إذا  
اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة للدنيا  
لا تقبل - واهتم على عدوه أو غيره لانها  
و- في وهو لا يجوز وفي فتاوى المصنف لا تقبل  
شهادة الجاهل على العالم الفسقة بترك ما يجب  
تأمله شرعا بخفة ذلك لا تقبل شهادته على مثله  
وغيره وللمساكن تهزيره على تركه ذلك ثم قال  
والعالم من يذبحي (قوله ويجازف في كلامه) أو يجازف  
بجنى ويذبحي (قوله أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم) لأنه  
فيه كذا أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم لأنه  
معصية كبيرة كترك زكاة أو جمع على رواية  
فوريته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل  
وق شبع بلا عذر وخروج الفرجة قدوم  
أمير وركوب بحر وأيس سرير



الى قوله أو قرحل ذلك فيما يظهر على من شهر بذلك (قوله أو الى قبله) ظاهره ولو بني بناء مع أن الائمة يقولون  
بعدم الكراهة فيه قال ظاهر أن يقيد هو وما بعده بالصرا (قوله وشتم للادابة) محمول على الاعتقاد أخاذه  
في الهندية (قوله وفي بلادنا يشقون بائع الدابة) فيجري فيه التفصيل في الاعتقاد وعدمه (قوله يستقصي)  
بالصاد للمهلة أي يسأل (قوله فيما يشقون) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية  
لعبد البر والشري بل لا يقرض بالياء المثناة تحت والقاف انتهى جابى (قوله ولا شهادة الاشراف من أهل العراق  
لتصميمهم) فإذا ثبت أحداهم نائبة أي سيقوم به فيشهد به وبشفع فلا يؤمن أن يشهد بالزور انتهى عبد البر (قوله  
ولا من انتقل الخ) لأنه لا يكون أملا للشهادة فلا يعتمد عليه منخ والظاهر أن يقال ولا من انتقل من مذهب  
الى مذهب لأنه ممنوع منه كما تقدم والغالب من أحوال المتقلين عدم الثقة بهم في أحوالهم ثم بعد كذا بقى هذا  
رأيت المصنف آخر الباب نقل عن الجواهر ما نصه ان انتقل اليه لقلة ممبالاة في الاعتقاد والجرأة على  
الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتقوله ويعلل به اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته انتهى (قوله  
وكذا بائع الاكفان والحنوط) قال شمس الائمة انما لا تقبل اذا اشكر لذلك العمل وترصده أما اذا كان يبيع  
الشياب ويشتري منه الاكفان فيجوز شهادته هندية عن الذخيرة وتعليل المؤلف يدل على هذا (قوله وكذا الدلال)  
قال في الهندية عن الفخ ان أهل الصناعات الدنية كالزبال والحائك والطبايع الاصح أنهم لا تقبل لانهم قد تولوا  
قوم صالحون في عالم يعلم القادح لا يبنى على ظاهر الصناعات وكذا النحاسون والدلالون انتهى ويحصل أن المراد  
الدلال اذا شهد على البيع فانه قال في الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بمنا هذا الشيء  
من فلان لا تقبل شهادتهما انتهى (قوله والوكيل) أي بالنكاح (قوله لو بائعات النكاح) أي لا تقبل بائعات  
النكاح لانها شهادة على فعله (قوله تقبل) لأنه شهد بشيأ النكاح لا بعقد (قوله بالنكاح) أي بائعته ولا يذكر  
الوكيلة أي امه كان وكيلاً فيه كذا ظهر لي في فهم هذا المقام (قوله وله نصه) أي ما ذكره المصنف في كتاب الاجارة  
من كتابه المسمى بالمعين (قوله والصكاكين) الصحيح أنهم لا تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الهندية عن  
الذخيرة والغياثية والعق (قوله والمضربين والوكلاء المتعلقين على أبوابهم) أي القضاة وهو متعلق بالناني وحذف  
من الأول نظيره قال غير الدين لما سئل عن شهادة أمه وان الحاكم والوكلاء على أبواب القضاة قال لا نسع شهادتهم  
لانهم ساعون في ابطال حق المستحقين فهو في خلاف نسيم (قوله أخرج من الوصاية) نص على المنعهم لأنه اذا لم  
يخرج فثبتت له الميت بدني أو غيره باطلة سواء كانت الورثة كباراً أو غاراً ولو شهد على الميت بدني قبلت  
على كل حال هندية (قوله بعد قبولها) أما اذا لم يقبل بعد موت الموصي ولم يرده شهد فالقاضي يقول له اتقبل  
لوصاية فان قبل أبطها وان رد أمضاها وان لم يجز بشئ توقف القاضي منقط (قوله للميت) ولا للتميم هندية  
(قوله أبداً) أي وان لم يخاصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أي شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) أي لا تقبل  
عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول الثاني لما قيل ان الفتوى  
والقضاء على قوله في الوقف والقضاء (قوله لان بقطرة منها) فيه حذف اسم ان (قوله فترده شهادته) أي من غير  
ادمان هذا مخالف لما في الكافي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون ذلك ظاهراً منه فان من شرب الخمر مرة ولا  
يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلاً وان شربها كثيراً وانما شرطه الله اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج  
سكران فلعيب به الصبيان فانه لا مروءة مثله ولا يحترز من الكذب عادة وفي فتاوى قاضيان لا تقبل شهادة  
مدمن الخمر ولا مدمن السكر لأنه كبر في الذخيرة لا يجوز شهادة مدمن الخمر زبلي وعيني وفي النهاية الادمان  
شرط في الخمر أيضاً في حق سقوط لعدالة انتهى فهذه نقول صريحة في عدم الفرق في اشتراط الادمان بين الخمر  
وغيره فبإذ كره الشارح تعالى صاحب البحر لا يقول عليه أبو السعود وقد تقدم أنه يشترط الاشتهار في كل من اتى  
باباً من أبواب البكار (قوله وما ذكره ابن الكمال) من أن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يقطع العدالة الا بالاصرار  
عليه (قوله كما حزره في البحر) حيث قال فيه وهو غلط لما قدمناه من المتأخر من التصريح بأن شربها كبيرة  
ولمخالفة الحديث المشهور في البكار انما سبع وذكره منها شرب الخمر انتهى بل المحاضر الادمان عليها الاشتهار  
لانها صغيرة (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت أنها يشترط فيها أيضاً (قوله يشترط الادمان) اعلم أنه اختلف  
في الادمان هل هو بالفعل أو بالنية على قولين محصيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال ولا يذهب

أو الى قبله أو شمس أو فروطه على وصحة  
ورفاه وشتم للادابة وفي بلادنا يشقون  
بائع الدابة فتح وغیره وفي شرح الوهبانية  
لا تقبل شهادة الخيل لأنه اجله يستقصي  
فما يشقون من الناس فيأخذ من زيادة على  
سنة فلا يكون عدلاً ولا شهادة الاشراف  
من أهل العراق لتصميمهم ونقل المصنف عن  
جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب  
أبي حنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا  
بائع الاكفان والحنوط لنفسه الموت وكذا  
الدلال والوكيل لو بائعات النكاح أما لو شهد  
أنه امرأته تقبل والحنوط لنفسه الموت وكذا  
ولا يذكر الوكيل برأية وتسهيل واعتقاده  
قد روي أفندي في واقعة وذكره المصنف  
في اجازة معينة من زبالا برأية ولمحسه أنه  
لا تقبل شهادة الدلالين والصكاكين  
والمضربين والوكلاء المتعلقين على أبوابهم  
ونحوه في فتاوى مؤيد فاده وفيها وصي  
أخرج من الوصاية بعد قبولها لم يجز شهادته  
للميت أبداً وكذا الوكيل بعد ما أخرج من  
الوكالة ان خاصم انفاطوا لا فكتللاً عند أبي  
يوسف (ومدمن الخمر) لغیر الخمر  
ببطرة منها بركب الكبيرة فترده شهادته  
وما ذكره ابن الكمال غلط كما حزره في البحر  
قال وفي غير الخمر يشترط الادمان لا شره

عليك أن الادماني بالعمز أمر حتى لا يصلح أن يكون مدار العدم قبول الشهادة سوى ومحملة أن ابن الكمال  
يحمل إلى ترجيح اشتراط الادماني بالفعل لابانية أبو السعود (قوله على الله) أي لأجل الله وهو معروف  
وأصله ترويح النفس بما لا تقتضيه الحكمة انتهى والمراد به أن لا يكون للتداوى فيدخل في الله والشرب  
للأعياد (قوله لشبهة الاختلاف) والاصح الحرمة نعم لو شرب لفصة نبي في حلقه ونحوه مما ينفسه لا بحالة  
كان مباحا فهو سنان (قوله ومن يلعب بالصبيان) حكى عن أبي الحسن أن شيخا لو صار مع الأحداث في الجامع  
لم تقبل شهادته انتهى غاية البيان والمراد بالصبيان الأحداث المشتهون لا الأطفال الصغار لتسلية هم عن البكاه  
أو لطلبهم ويدل عليه التعليل بعدم المروءة ويحتمل أن المراد بهم مايم ماذكروا ويحمل على الكثرة وحرره (قوله  
والطيور) جمع طير وهو جمع طائر واللعب بالكسر فعل قصده مذهب جميع طاله الراغب فهو سنان وإنما  
ردت شهادته لأنه يورث غفلة وهو محمول على ما إذا كان يقف على عورات النساء لصعوده مسطحة ليطير طيره  
انتهى بجر (قوله للاستثناس) أو لجل الكتب كافي ديار مصر والشام بجر أي سابقا (قوله إلا أن تجزأ جام غيره)  
أي المملوك فتفرخ في وكرها فبأكل ويبيع انتهى بجر وان لم يصعد السطوح (قوله لا كله للحرام) اللام زائدة  
قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور وبذلك المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من استغل  
بأكل الحرام جوهره (قوله والطيور) بالضم فهو سنان (قوله وكل أهوشنيج) من عطف العام في المحيط  
الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض يتظر أن كانت مستثناة  
بين الناس كالمزمار والطناير لم تجز شهادته وان لم يكن شفيعا لا يمنع قبولها إلا أن يتناحز بأن يرقصوا به  
فيدخل في حد المعاصي والكبائر فقه طه بالعدالة انتهى (قوله نحو الحداء) أي للابل ولم يذ صكر الشعر  
وفي الهندية الشاعر إذا كان يهجو ولا تقبل شهادته وان كان يمدح وكان أغلب مدحه الصدق قبلت والذي يعلم  
شعر العرب أن كان تعلم لأجل العربية لا تبطل عدالة وان كان فيه غش انتهى (قوله وضرب القصب) الذي  
في البحر وغيره القصب والظاهر أن المراد به ما واحد وهو الزمر في القباب لأنه هو الذي يرقصون حوله ويدله  
ما في المعراج حيث قال الملاهي نوعان محرم وهي الآلات المطربة من غير غناء كالمزمار سواء كان من عود  
أو قصب كالشباب أو طنبور حديث أبي أمامة أن الله بعثني رجة للعالمين وأمرني بحق المصارف والمزمارين ولأنه  
مطرب مصدع عن ذكر الله تعالى والنوع الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور  
ويكره في غيره وهو مكروه للرجال على كل حال لا تشبه بالنساء ونقله في الفتح ولم يعقبه بجر والشبابية سميت به  
لما فيها من الشباب بالكسر وهو النشاط ورفع اليدين (قوله ومن يغني للناس) وردت الشهادة لإعلان الصدق  
للفسق فهو سنان وفي ضياء العلوم الغناء على وزن فعال صوت المغني والغني كثرة المال فالقول مدود والناس  
مفصولة (قوله وكلام سعدى) لا ينهز بل كلامهم مطلق (قوله وأما المغني لنفسه لدفع وحشته) كهم هو على  
قول غير شيخ الإسلام فإنه عم المنع وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا يقدح في شهادته (قوله ولوفيه  
وعظ وحكمة) كافئ بقصائد ابن القارض ونحوها (قوله ومنهم من أجاز الخ) محله ما لم يكن على الآلة فتند  
نقل البرازي في المناقب الإجماع على حرمة الغناء إذا سكن على آلة كالعود وفي البناء والغناء في التغني للهو  
معصية في جميع الأديان انتهى وفي الفتح التغني المحرم هو ما كان عملا لا يحمل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحية  
ووصف النحر المهيأ أو الحانات والهيئات لم أودى إذا أراد المتكلم هجاء لا إذا أراد أن ينادي شعرا لا يستشهد  
به أو أنه لم فصاحته وبلاغته (قوله في العرس) والولية ومنهم من جوزه أي استغفبه نظم القوافي وفصاحة اللسان  
والخلاف المذكور في غير الآلة والله وكاسبو (قوله والمذهب حرمة مطلقا) كذا نقل في شرح المتن عن البحر  
وعبارة البحر ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفي البناء والغناء في التغني للهو معصية في جميع الأديان قال  
في الزيادات إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذكر منها الوصية للمغنين والمغنيات خدموا  
إذا كان من المرأة انتهى فقديت نص المذهب على حرمة فانتقطع الاختلاف انتهى وأنت خير بان ماذكروا  
من النصوص لا يؤيد الإطلاق في عبارة البناء والغناء مقيدة بالله وعبارة الزيادات تفيد التقيد بالثبوت  
وأنما يكون بها إذا كان للناس لأن الوصية تنصرف إلى التعارف ولا يقال مغنية أو مغن عرفا إلا أن عرف به  
وقد تبع المؤلف في ذكر الإطلاق المصنف في شرحه والصحيح ما في الهندية عن خزانة المغنين لا تقبل شهادة من

وأنما قال (على الله) ليخرج الشرب  
للتداوى فلا يبقط العدالة لشبهة الاختلاف  
بالصبيان) لعدم صوته وكذبه غالبا كافي  
(والطيور) إلا إذا أمسكها للاستثناس  
فيباح إلا أن تجزأ جام غيره فلا لا كله للحرام  
صحيح وعناية (والطيور) وكل أهوشنيج  
بين الناس كالطناير والمزمارين وان لم يكن  
شديا نحو الحداء وضرب القصب فلا إلا إذا  
غش بأن يرقصوا به خاتمة لدخوله في حد  
الكبار بجر (ومن يغني للناس) لأنه يهيمهم  
على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى  
أقصدى يفيد تقييده بالآلة فقاتل  
وأما المغني لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به  
عند العامة عناية معصية العبي وغيره قال  
ولو فيه وعظ وحكمة لجاز اتفاقا ومنهم من  
أجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه  
ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا  
انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقة  
فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية  
أنه كبيرة ولو لنفسه وأقره المصنف



يفق للناس ويسمعهم أمالو كان لا يسمع نفسه - ق يزيل الوحشة عن نفسه من غير أن يسمع غيره فلا بأس به  
ولا نسقط عدالة في الصحيح اه - قته القراءة بالالحن أياها قوم وحظاها آخرون واختار أنها كانت  
لا تخرج الحروف من نظمها وقد رهاقها بالافلا (قوله أو يجلس مجلس الغناء) أي وإن اشتغل عنه بذكر  
ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء بجمع عن الملقط وقوله ولا من يسمع الغناء أي وإن لم يجلس  
مجلسه لغير ما قبله وينبغي أن يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره (قوله أو يجلس المعبور) كجالس المجاعة والانتكات  
فإنه محترمة بل تؤدي إلى الكفر كما قد شوهد مرارا وليس عند قائلها شيء من الدين كما يفيد بعض الآثار  
(قوله ومراده من يرتكب كبيرة) بشرط إعلانها قهستاني عن النظم وكذا نقله في الشريعة لبلية عن الفتح فيصل  
قوله سم من يأتي بأيا من الكبار على الاتيان به شهرة ولذا قال به منهم أو يرتكب ما يحسد به ما شأنه أن يحسد به  
ولا يكون ذلك إلا بشهرار وإطلاع اليهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحسد به بالفعل انتهى من شرح الملتقى  
وبه علم أن قيد الشهرة يأتي في كل مذكر قال الزيلعي الأوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة ماذ كره المتكلمون  
أن الصغيرة والصغيرة اسمان إضافيان لا يعرفان بذاتهما - ما بل بالاضافة فكل ذنب إذا نسبته إلى مادونه  
فهو كبيرة وإذا نسبته إلى ما فوقه فهو صغيرة انتهى وقيل أصح ما نقل فيه عن الحلواني ما كان شنيعا بين المسلمين  
وفيه هتك حرمة الله والدين فهو كبيرة انتهى (قوله أو يدخل الحمام بغير أزار) لأن إبداء العورة فسق وقبيح  
في الذخيرة بما إذا لم يعلم رجوعه عنه انتهى در منق (قوله أو طاب مطلقا) قال في الفتح ولعب الطاب  
في بلادنا أنه أي التردد لانه يرى وي طرح بلا حساب وأعمال فكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله  
أهل الفلاة فهو حرام مطلقا اه (قوله أما الشطرنج) هو بكسر أوله ولا يفتح والسين فيه لغة قاموس وجعل  
الجوى الكسريه مختارا (قوله فلتشبه الاختلاف) علة مقدمة على ما رواها قال مالك والشافعي بإباحته  
وهو مروي عن الثوري واختاره ابن الشحنة إذا كان لا يضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم أنه انتهى بجمع  
(قوله شرط) أي لسقوط العدالة به (قوله أو يقامر) في القاموس قامرة مقامرة وقارة مقمره كصبره واهنه  
مغلبه وهو التقامر انتهى (قوله حق بفوت وقتها) أي فليس المراد بالترك عدم العمل أصلا (قوله أو يحلف عليه  
كثيرا) قيده الزيلعي كالاتقاني بالكذب وهو يشهد أن كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة  
لا تزد به شهادته لانه إنما يشهد به إذا كثر منه أبو السعود بصرف (قوله أو يذكر عليه فسقا) أي ما يكون به  
فاسقا كالشتم والقتل والغناء (قوله أو يداوم عليه) لأن المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالبا الاختلال  
ببعض المطلوب (قوله أو يأكل الربا) أي يأخذ القدر الزائد على ما يستحق (قوله قيده بالشهرة) لأن الإنسان  
قلما يجوس العقود الفاسدة وكل ذلك كاربافلو أطلق عدم القبول عن قيد الشهرة للزم المخرج (قوله ولا يخفى  
أن الفسق) أي ولو بأكل مال البتيم (قوله يمنعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع (قوله  
الابعد ظهوره) انظر هل يكفي في الظهور له أخبار الشاهدين له والمراد بالشهرة حقيقة أن يشتهر عند جماهير  
(قوله فالحل سواء) أي من أكل مال البتيم والربا خلافا لما فترق فقال بأكل مال البتيم مرة تزد ويشرط الشهرة  
في الربا (قوله أو يأكل كل على الطريق) أي في الطريق على حد ودخل المدينة على حين غفلة ولا بد أن يكونا يمر  
من الناس وانما ندله لا اسم على ترك المروءة وإذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من الكذب  
بشتم وانظر حكم ما لا يهذأ كلا عرفا كعاطي شرب وهو من فصب ونحوه (قوله وكذا كل ما يحل بالمروءة) عدوا  
منه من الرجل عند الناس وكشف رأسه في موضع يعتد به خفة وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح  
المفضي إلى الاستخفاف وحمية الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقهاء قبا ولعل هذا لا حرج من مخلات  
المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ولم يشترطوا في محل المروءة الا دمان وينبغي اشتراطه بالولي ولا تقبل  
شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق والمروءة الدين والصلاح رقيب على السمات الحسن ووجه اللسان وتجنب  
السفوف والمجون والارتفاع عن كل خلق دني انتهى والسفوف رقة العقل (قوله ليستحي من جانب البركة)  
بجلاف كشفها للبول والفاطما الذي يجد ما يستعريه فانه لا يفسق به انتهى أبو السعود (قوله أو يطهر سب السلف)  
السب هو التكلم في عرض الإنسان بما يبعبه والسلف في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل آباؤه  
والجمع اسلاف انتهى قهستاني (قوله لسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سب باب المسلم فسوق وقتاله كفر

قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء أو يجلس  
مجلس الغناء زاد المعنى أو يجلس المعبور  
والشرب وإن لم يسكر لأن اختلافه - م  
من يرتكب ما يحسد به (للفسق ومراده  
أو يرتكب كبيرة قاله المصنف وغيره  
أو يدخل الحمام بغير أزار) لأنه حرام  
(أو يلبس ببرد) أو طاب مطلقا فاسق أو لا  
أما الشطرنج فلتشبه الاختلاف شرط واحد  
من ستة فلذا قال (أو يقامر بشطرنج أو يترك  
في الصلاة) حتى يفوت وقتها (أو يحلف عليه)  
كثيرا (أو يلبس به على الطريق أو يذكر عليه  
فسقا) أشباه أو يداوم عليه ذكره سعدى  
أنفسه معنى الكافي والمعراج (أو يأكل  
الربا) قيده بالشهرة ولا يخفى أن الفسق  
يمنعها شرعا إلا أن القاضي لا يثبت ذلك  
لأنه يظهره فالحل سواء (أو يداوم عليه  
أو يبول أو يأكل كل على الطريق) وكذا كل  
ما يحل بالمروءة ومنه كشف عورته ليستحي  
من جانب البركة والناس حضور وقد ذكر  
في زماننا فتح أو يداوم سب السلف) ظهور  
فسقه بخلاف من يحفه لانه فاسق مستور  
من السلف قال المصنف وانما قيدنا بالسب بها  
منهم والافلا ولي أن يقال سب المسلم  
لسقوط العدالة بسب المسلم وإن لم يكن  
من السلف كافي السراج والنهاية



وفيها الفرق بين السلف والخلف أن السلف الصالح الصدر الأول من التابعين منهم أبو حنيفة ٢٥١ رضى الله عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير

وبالكون في الشر بجر وفيه من العناية  
عن أبي يوسف لا أقبل شهادة من سب  
العصابة وأقبلها عن يبرأ منهم لأنه يعتقد  
دينه وإن كان على باطل فلم يظهر فسقه  
بخلاف الساب (شهدا أن أباهما أوصى  
الدين فان ادعاه صحت) شهادتهما استحصانا  
كشهادة دائي الميت ومديونية والموصى  
أهم ما روي به ثلث على الأوصياء (وان  
أنكر لا) لأن القاضي لا يملك إجبار أحد  
على قبول الوصية عيني (كما) لا تقبل  
(وشهدا أن أباهما) الغائب (وكلا يقبض  
ديونه وأدى الوكيل أو أنكر) والفرق  
أن القاضي لا يملك نصب الوكيل من  
الغائب بخلاف الوصي (شهد الوصي)  
أو وصي الميت (بحق للميت) بعد ما هزله  
القاضي عن الوصاية ونصب غيره أو بعد  
ما أدرك الورثة (لا تقبل) شهادته  
للميت في ماله أو غيره (خاصم أولا)  
خلول الوصي محل الميت ولذلك لا يملك  
عزل نفسه بالأعزل فاض فكان كالميت  
نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف  
الوكيل فإذا قال (ولو شهد الوكيل بعد  
ماله للموصي) ان خاصم في مجلس  
القاضي ثم بعد عزله (لا تقبل) اتفاقا  
للتهمة (والأقليات) لعدمها خلافا  
للثاني فجعله كالوصي سراج وفي شهادة  
الزباني كل من صار خصما في حادثة  
لا تقبل شهادته في حادثة كان بعرضه  
أن يصير خصما ولم يتصب خصما لا تقبل  
وهذا أن الاصلان متفق عليهما وتعامه  
فيه فبعدنا مجلس القاضي لأنه لو خاصم في  
غيره ثم عزله قبلت عندهما كما لو شهد  
في غير ما وكل فيه أو عليه جاءم القناوي  
وفي البرازية وكلا بالخصوصية عند القاضي  
لخاصم المطلوب بألف درهم عند  
القاضي ثم عزله ثم شهد أن أو كاه على  
المطلوب مائة دينار لا تقبل بخلاف ما  
وكاه عند غير القاضي وخاصم وتعامه فيها  
(ك) ما قبلت عندهما خلافا للثاني  
(شهدا أن ابنه يدينه إلى الميت) (رجلهم ثم)

قال ابن الأثير في النهاية السب الشتم يقال سبه بسبه سبوا سبوا يقبل هذا محمول على من سبه أو قاله بغيرنا ويل  
وقبل اغتال ذلك على جهة التغليب لأنه يخرج به إلى الكفر والفسق أقول هذا خلاف الظاهر انتهى (قوله  
منهم أبو حنيفة) كذا ذكره الكردي في مناقبه وتبعه صاحب العناية (قوله عن أبي يوسف) الظاهر أن حكم  
هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول شهادة أهل الأهواء وانما نسب لابي يوسف لأنه محترجه (قوله  
من سب العصابة) لأنه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى فاستأنى وفي المنع لأنه لا يأتي به  
الا مذهب العقل والضعف لا تقبل شهادته انتهى بالمعنى (قوله عن يبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الأهواء  
غير المكفرة (قوله شهدا أن أباهما) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا شهدا  
بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحصانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للثمة بهود النفع (قوله ادعاه)  
أي الأوصياء المفهوم من أوصى (قوله استحصانا) ويصكون وصي القاضي لا وصي الميت كما حرره المقدسي  
ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل الا في مسألة غريمي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا  
لانهم ما يتران على أنفسهم بشروط ولا به القبض المشهود له فانفتحت التهمة ونبت موت رب الدين باقرارهما  
في سقمهما (قوله كشهادة دائي الميت) أي رجل بأنه وصي وكذا فيما بعد (قوله ووصيه) انما ملك للقاضي نصب  
الثالث لاقرارهما بما بالعجز عن القيام بأموال الميت انتهى وفيه تأمل (قوله ثلث على الأوصياء) مرتبط بالاخيرة  
(قوله الغائب) أمالو كان حاضرا لا تسمع هذه الدعوى اذا تسمع الدعوى بالوكيل لأنه من العقود الجارية  
(قوله أو أنكر) صورته أن يدعي صاحب ودية عليه تسليم وديعته الموكل في دفعها فيصعد وينهدا به ويقبض  
ديونه بجر أي فلا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج إلى الفرق في صورة الدعوى فبهم ما وأما في صورة الانكار  
فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو أن القاضي لا يملك إجبارها على قبول الوصية (قوله الوصي) أي وصي  
لقاضي (قوله أو وصي الميت) في نسخة أي (قوله بحق للميت) أوليائهم واحترز بذلك عن شهادته بدين عليه  
فانما تقبل كما في الهذلية (قوله بعد ما عزله القاضي) وليس له عزله إلا بجنحة ومعهوم هذا التقيد كالذي بعده  
معلوم بالاولى (قوله في ماله أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره (قوله خلول الوصي محل الميت) هذا  
لا يظهر الا اذا بقيت وصايته أما اذا عزل عنها فلا يظهر الا باعتبار ما كان (قوله فكان كالميت نفسه) أي مكانه  
شهد نفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) عبارة بجملة وتفصيلها في الهذلية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل  
بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يحاصم تقبل وهو قول أبي حنيفة وعندهما الله تعالى كذا في الذخيرة  
ولو وكاه بكل حق قبل فلان بحضوره القاضي لخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الالبس ردت وان شهد بغير  
آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكائه وأنكر فلان وكالته وأثبتها بالبينه ثم عزله وشهد ردت شهادته للموكل في كل  
حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فيثبت تقبل كذا في السكاني (قوله اتفاقا  
للتهمة) أي تهمة تصديق نفسه فيما خاصم فيه (قوله والأقليات لعدمها) لأن الموكل حي وهو قائم في حق نفسه  
دون الوكيل وللوكيل أن يخرج نفسه من شامس الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فاذا عزل قبل  
الخصوصية لم يلحقه تهمة فيه شهد به فقبل شهادته انتهى مع (قوله فجعله كالوصي) فلا تقبل شهادته مطلقا (قوله  
متفق عليهما) فيه أن أبي يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يحاصم مع انه بعرضه أن يجخاصم (قوله  
وتعامه فيه) قال فيه فن جنس الاقول الوكيل بالخصوصية اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفيع  
اذا طلب الشفعة أي عند القاضي وخاصم المشتري ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني الوكيل  
اذا لم يجخاصم والشفيع اذا لم يطلب وشهد تقبل شهادتهما اه (قوله ثم عزله) أي الموكل قبل الخصوصية عند  
القاضي (قوله عندهما) وعند أبي يوسف هو كالوصي (قوله أو عليه) أي الموكل (قوله عند القاضي) متعلق بقوله  
وكاه (قوله بألف درهم) متعلق بخاصم (قوله تقبل) لأنه مال آخر لأن المائة دينار مال آخر غير الذي خاصم به  
أولا (قوله وخاصم) أي فانها لا تقبل مطلقا وذلك بأن أنكر المدعي عليه وكالته فانها بالبينه ثم عزل وشهد ردت  
شهادته للموكل في حق كل قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فيثبت تقبل وقد نقلناه  
عن السكاني (قوله لم تقع الشر كة له) أي لا شاهد في ذلك أي فيما في الذمة وانما ثبتت الشر كة في المقبوض  
بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن أحدا لا يدين إذا قبض شيئا من التركة بدنه شاركة

شهدا أنهما مالان لشاهد يدين على الميت لأن كل فريق يشهد بدينه في الدقة وهي تقبل حقا في كل فريق الزمعة في ذلك



الفريق الآخر قصر كل شاهد لنفسه انتهى (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كالشاهد كل فريق لا خبر بأن  
 الميت أوصى له بالثلث فانها لا تقبل اتفاقا لان حقه سهم في التركة وهو الثلث وهو مقسوم بينهم ما فهم شهادة  
 في مشتركة بينهم بخلاف شهادة اثنين أن الميت أوصى بهذا المعين لهذين الشخصين ثم شهد المشهود لهما الشاهدان  
 بعين آخر فانه لا شركة في ذلك (قوله فانها مقبولة في ظاهر الرواية) لعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن العيب  
 فان شهادته لا تقبل للتهمة (قوله ولو شهد في ماله) بأن شهد المذكور بشئ على الميت (قوله ولو لصغير) أو لصغير  
 وكبير جميعا على أجنبي كافي الهندية (قوله أي فسق) قال في المصباح جرحه بلسانه عابه ونقصه ومنه جرح  
 الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترتبه شهادته وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد انتهى بجرحه بهذا المعنى الذي ذكر  
 لم يوافق واحد منهما الا أن يكون بتقدير مضاف أي اظهار (قوله بمجرد عن اثبات حق لله الخ) في القهستاني  
 المجرد ما لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المشهود عليه عن اثبات حق الله تعالى كالحد  
 فلا يدخل التعزير لانه يدفع بالتوبة لان التعزير اذا كان حقا لله تعالى بسقط بالتوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط  
 بها ويدل عليه أنهم مثلوا المجرد باسكال الرابع مع انه يوجب التعزير وباقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير  
 قديمين ارادة الحد ودانتهى بجرح (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله  
 والا لا تقبل) لا حاجة اليه لانه نفس المتن انتهى حلي (قوله بعد التعديل الخ) هذا التفصيل فيما اذا ادعاه  
 الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وبرهن عليه ردت شهادته أفاده صاحب الكافي  
 وفي النهاية يمكن دفع الضرورة أي من المدعى عليه من غير تلك التبريان يقول شاهد الجرح ذلك لانه مدعى  
 سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم ولا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة أي فاذا شهد عليه جهرا  
 فقد أشاع الفاحشة مع امكان كتمانها انتهى وفي القهستاني وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا بإشاعة  
 الفاحشة المحترمة بالنص بالضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي سرا انتهى ومحل عدم قبول  
 المجرد أيضا ما لم يكن ضرره متعديا فيجوز اثبات فسق أي بمجرد في رجل عند القاضي اذا كان ضرره عاما كرجل  
 يؤذي المسلمين يده واسانه فيمنعه من ذلك ويخرجه عن البلد ولا يأس باعلام السلطان به ليزجره أفاده في البحر  
 (قوله ولو قبله قبلات) أي من حيث كونها طعنا في العبد الحق يمنع القاضي من قبول شهادتهم والحكم بها  
 حتى يعتدوا فاذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن أثبت أمر افهم بسقطهم  
 عن حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل  
 على الجرح المجرد فانه وان قال بذلك يقول أنهم لو عدلوا بعده تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره  
 الوافي مجيبا به عن ابن الكمال حاصله أن مراده أن الشهادة بافسق المجرد ليست شهادة حقيضية سواء كانت  
 قبل التعديل أو بعده بل هو اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد أي قبل التعديل فادام تمكن شهادة لا يكون  
 مما نحن فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لا في الاعم فتقول ابن الكمال لا تعتبر أي لا يعتد  
 بشهادة ولو قبل التعديل انتهى اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة الماطعون فيهم به اذ اعتدوا وأنت ترى أن هذا  
 راجع الى ما ذكرناه أولا (قوله وذكر وجهه) حيث قاله جوابا عن سؤال حاصله لما اذا قبل خبر الواحد قبل  
 التعديل وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل لان نصاب شهادة ولا بد أن يكون غير مجرد مانعه أقول تحقيقه  
 ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد و بعد  
 التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها اذا لم يوجد الجرح المعتبر من القواعد  
 المقررة أن الدفع أسهل من الرفع وهو السرفي كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغيره مقبول  
 بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد انتهى وهذا لا ينافي قبول شهادة الماطعون فيهم  
 بالجرح المجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجه عن حيز القبول وهو ما أراده ابن الكمال  
 (قوله ردها) أي ردت شهادة الطاعن بالفسق المجرد ولو قبل التعديل أي فلم يعتبرها أي على أنها شهادة مخترجة  
 لا ماطعون فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على أن هذا مراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان قلت أيس  
 الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البيئة على عدالتهم يمنع القاضي من قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك  
 للطعن في عدمهم لا لثبوت أمر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة

بخلاف الوصية بغير عين كما قد وصايا لجمع  
 ونسجه وسبب هتمة (وتشهادة وصي لوارث  
 كبير) على أجنبي (في غير مال الميت) فانما  
 مقبولة في ظاهر الرواية كالمشهود الوصيان  
 على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل  
 بزيادة (ولو) شهدا (في ماله) أي الميت (لا)  
 بخلافهما ولو لصغير لم يجز اتفاقا وسبب  
 في الوصايا (مسك) ما لا تقبل (الشهادة  
 على جرح) بالغ أي فسق (بمجرد) من اثبات  
 حق لله تعالى أو العبد فان تضمنته قبلات  
 والا لا تقبل (بعد التعديل ولو قبله قبلات)  
 أي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على  
 الجرح المجرد كذا اعمده المستفتى بها  
 لما قرره صدر الشريعة وأقره ملا خسر و  
 وأدخل تحت قولهم الدفع أسهل من الرفع  
 وذكر وجهه وأطلق ابن الكمال ردها تبعا  
 لعمدة الكتب

على فقههم مقبولة استطاعوا عن حيز الشهادة ولم يقولهم بحال التعديل انتهى (قوله وذكروا وجهه) حيث قال  
 انما لا تقبل البيعة على الجرح المجزئ لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة غناء تقبل فيما يدخل تحت الحكم  
 وفي وضع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على المعدلة وكونه بعدها (قوله وفيه) أي كلام  
 النفاية حيث جعل عدم قبول التفسيق المجزئ في الشاهد المعدل وهو يفيد أنه يقبل في غير المعدل (قوله  
 لم يلتفت) الاولى لا يلتفت أي لا يعتبرها على أنها شهادة مسقطه لشهادة المشهود ولو عدلوا بل تمنعه عن الحكم  
 الى أن يعدلوا فاذا عدلوا قبل شهادتهم قال الى الكلام السابق (قوله ولكن يركب الخ) ولو كانت شهادة مقبولة  
 لما طلب التركية بعدها (قوله وجعله) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا على قولهما الخ قد علمت أنه لا حاجة  
 الى ذلك وأن الخلاف لفظي (قوله على الجرح المجزئ) الاولى الايمان بالبلاء وفي نسخة المقر دولا حاجة اليه بل  
 زيادة محضة (قوله بأنهم فسقة الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وضع القاضي  
 الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وضع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد صار  
 بهذه الشهادة فاسقا لان فيها اشاعة العاصية بالضرورة وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت بشهادة الناسق  
 انتهى بحر وفي القنية من الحدود لو قال له يا فاسق ثم اراد أن يثبت فسقه لا تقبل انتهى (قوله وزاوة) بخلاف  
 ما اذا شهدوا أنهم زنوا أو شربوا أو سرقوا يقبل وهو في الاول محمول على ما اذا كان السبب متقادما في الثاني  
 على غير المتقادما والثالث في الشرب روال الريح وفي غيره بشهر قال العلامة المقدسي ويمكن أن يعرف عما هو  
 أظهر من ذلك بأن قولهم شربة أو زنا أو كلمة وباسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوجههم  
 بما ذكر بخلاف الماضي من قولهم شربوا أو زنوا أو نحوها انتهى بتصرف وفي الكلام الاتي ما يفيد أنهم قالوا  
 زنا أو سرقوا أو شربوا كذا أو شربوا بغيره ولم يتقدم العهد انتهى فيجعل ما هنا على أنهم لم يقولوا  
 ذلك (قوله أو على اقرارهم أنهم شهدوا بزرور) اعترض بأن شهادة اقرارهم الداخل تحت الحكم وأجيب بأن  
 فيه حثك الست وبه ثبت الفسق والمشهود به لا يثبت بشهادة الناسق وفيه أن الشهادة على اقرار الشهود  
 تكون حكاية لله تعالى عن قولهم فهو وكأنه شهادة على اقرار المذنب بقصدهم أفاده الوافي (قوله أو أنهم اجراء في هذه  
 الشهادة) انما لم تقبل لان الشهادة على جرح مجزئ ولا استحار وان كان أصرا زائدا على الجرح ولكنه لا ختم  
 في اثباته اذ لا تعاقب بالاجرة انتهى (قوله فلا تقبل الخ) هذا تكرار محض مع ما تقدم (قوله على الجرح المركب)  
 انما كان مركبا بالنظر لما يترتب عليه من رد شهادتهم فكان هو وما يقرب عليه شيئا (قوله فأقر المذنب  
 بفسقه الخ) انما قبلت لانهم ما شهدوا باطهار الفاحشة وانما حكموا اطهارها عن غيرهم فلا يصحرون فسقة  
 بذلك والاقرار بما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على اقراره لانه لا يرتفع بالتوبة وفي حراة الاكل  
 لو برهن على اقرار المذنب بفسقه أو بما يطل شهادتهم يقبل وليس هذا بجرح واعاها من باب اقرار الانسان  
 على نفسه اه (قوله أو أنهم عبيد) أي اذا أقام البيعة أنهم عبيد لان الرق حق الله تعالى فاستأى ولا يتوقف  
 الطعن بالرق على دعوى سيده أو إثباته لا يخصص في الشهادة بل اذ أخبر القاضي بفسقه ما سقط شهادتهم  
 والا حسن أن يكون بالشهادة واذا أسألهما القاضي فضلا أعتقنا سيده ما وبرهننا ثبت عقد السيد في عيته  
 فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في حراة الاكل (قوله أو محمد ودون في قذف) انما قبلت لانها ليس فيها  
 اشاعة فاحشة لان الاطهار حصل بالقصاص وانما حكموا اطهارا العاصية عن الغير (قوله أو انه ابن المذنب)  
 أو ملوكا أو أحد الزوجين (قوله أو قاذف الخ) قال القهستاني انما قبلت لانها فوجب حقاؤه وهو الحد (قوله  
 أو أنهم زنوا وصدوه) فيه أن هذه شهادة اثبته وهي توجب القذف عليهم ولا توجب حقاؤه تعالى ولا لعبد  
 الا أن يفرض أن الشهود أربعة (قوله كما ترى بابه) أي باب حد الشرب من أن التقدم فيه بدهاب الريح  
 وفي غيره بشهر (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه أن هذه شهادة لا توجب حقاؤه تعالى ولا لعبد اعدم نعيم  
 ولي الدم ولا حقاؤه أنه قتل عدا بحق كأن قتل المقتول ولي القاتل (قوله أو شركه المذنب والمذنب مال)  
 يشتركون فيه درر وليس المراد أنه أقام شاهدين على أنه ما شركه في المذنب به ولا كان اقرارا بالمذنب به اه  
 بل هي قائمة على اقراره بحر مزيدا (قوله وأعطى هم ذلك مما كان له) انما قبلت لانه خدم في ذلك  
 يثبت الجرح بناء عليه انتهى (قوله لا دعواه الخ) مال الزباني عدم التبول اذا ادعى انه اعطاهم من ماله بسو

وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي ومضى  
 زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال  
 وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة  
 ولكن يركب الخ وهو ستر أو هلنا فان عدلوا  
 قبلها وعزاه للمضمرات وجعله البرجندي  
 على قولهما الا قوله قننه (مثل أن يشهدوا  
 على شهود المذنب) على الجرح المجزئ (بأنهم  
 فسقة أو زناة أو أسكافا أو شربوا الخ  
 أو على اقرارهم أنهم شهدوا بزرور أو أنهم  
 اجراء في هذه الشهادة أو أن المذنب سطل  
 في هذه الدعوى أو أنه لا شهادة لهم على  
 المذنب عليه في هذه الحادثة) فلا تقبل بهذا  
 التعديل بل قل درر واعتده المصنف  
 (وتقبل لو شهدوا على) الجرح المركب  
 (أو اقرار المذنب بفسقه أو اقراره  
 بشهادتهم بزرور أو بأنه استأجرهم على هذه  
 الشهادة) أو على قرارهم أنهم لم يصيروا  
 الخماس الذي كان فيه الخ مبيح (أو أنهم  
 عبيد أو محمد ودون في قذف) أو أنه اب  
 المذنب أو أبوه صاية أو قاذف والمقدوف  
 بقصبة (أو أنهم زنوا وصدوه أو سرقوا  
 كذا) وبه (أو شربوا الخ) ولم يتقدم  
 العهد (كما ترى بابه أو قتلوا النفس عدا  
 عبيد) أو شركه المذنب والمذنب مال  
 (أو أنه استأجرهم بكذا أو أنه لا شهادة  
 أو أنه سطل) ذلك مما كان له من  
 المال ولو لم يقبل لم ينعزل له دعواه أو أنه لا  
 له بده ولا ولاية عليه



(أو أني صالحهم على كذا ودفعته اليهم) أي رشوة ٢٥٨ والأفلاص بالمعنى الشرعي ولو قال ولم أدفعه لم يقبل (على أن لا يشهدوا على زورا

و) قد شهدوا زورا) وأنا اطلب ما أعطيتهم  
واعاقبت في هذه الصور لانها حق الله  
تعالى أو العبد دعت الحاجة لحياتهم  
(شهد عدل فلم يبرح) من مجلس القاضي  
ولم يطل المجلس ولم يكذب الشهود  
(حتى قال أو همت) أخطأت (بعض شهادتي  
ولا مناقضة قبلت) شهادته بجميع ما شهد به  
لوعدا لولوبعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة  
وجرح قلت لكن عبارة الملتقى تقتضي قبول  
قوله أو همت وأنه يقضي بما يقضي وهو محتمل  
السر خفي وغيره وظاهر كلام الاكل  
وسعدى ترجحه فتنبه وتبصر (وان) فانه  
الشاهد (بعد قيامه من المجلس لا) تقبل على  
الظاهر احتياطاً وكذا الوقوع الغلط في بعض  
الحدود والنسب هداية (بينه انه) أي  
المجروح (مات من الجرح اولى من بينة  
الموت بعد البر) ولو (أقام اولياءه) يقول  
بينه على أن زيد جرحه وقتله وأقام زيد  
بينه على أن المقتول قال ان زيد لم يجرحني  
ولم يقتلني فبينه زيد اولى من بينة اولياء  
المقتول) مجمع الفتاوى (وبينة الغبن) من  
يتيم بلغ (أولى من بينة كون القيمة) أي قيمة  
ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت (مثل  
التمس) لانها تثبت أمر الزائد اولا بينة  
الفساد أرفع من بينة الصحة دور خلافا لما  
في الوهبانية أما بدون البينة فالقول لمذني  
الصحة منية (وبينة كون المتصرف) في نحو  
تدبير أو ذم أو حرمه (ذاعقل اولى من  
بينة الورثة مثلا) كونه مخلوط العقل  
أو مجنوناً) ولو قال الشهود لا ندري كان  
في صحة أو مرض فهو على المرس ولو قال  
الوارث كان يمدني بصدق حتى يشهد أنه  
كان صحيح العقل برأيه (وبينة الاكراه)  
في اقاربه (أولى من بينة الطوع) ان اراد  
واحدة تاريخهما فان اختلفا أولي بوزن  
قبيحة الطوع أولى منقطع وغيره واعتدله  
المصنف وابنه وعزى زاده فروع بينة  
الفساد أولى من بينة الصحة شرح وهبانية  
وفي الاشياء اختلف المتابعان في الصحة  
والبطالان فالقول لمذني البطلان وفي الصحة  
والفساد لمذني الصحة

لان دعواه صحيحة لما قيم من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لا تقبل  
الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لم يدع قبله حقا ~~ممكن~~ القضاء به ودعوى الاستخبار  
وان كانت صحيحة لكنه يدعي الغبر وليس له ولاية الزام غيره لغيره انتهى (قوله أو أني صالحهم على كذا الخ)  
قال في البر وكذا اذا ادعى اجنبي أنه دفع لهم كذا الثلاث يشهدوا على فلان بهذه الشهادة وطلب رده وثبت اقام  
بينه أو اقرارا ونكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته انتهى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة  
عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احترام من المستور بجرح (قوله فلم يبرح) أي لم يفارق مكانه مصباح (قوله  
ولم يكذب الشهود) قدبه لانه اذا كذب لا تقبل شهادته (قوله حتى قال أو همت) أو شككت أو غلطت أو نسيت  
معراج قال في المغرب وهم في الحساب غلط من باب ليس وأوهم مثله اه (قوله بعض شهادتي) يفيد أنه لو قال  
أو همت الحق انما هو اقلان آخر لا لهذا لم يقبل انتهى بجرح (قوله ولا مناقضة) كما اذا قال هو فلان ثم قال فلان  
آخر (قوله قبلت شهادته) لانه قد يتلى بالغلط لهابة مجلس القاضي فوضع العذر فيقبل اذا تدارك في أو انه  
(قوله بجميع ما شهد به) لانه صار حقا لمذني فلا يطل بقوله أو همت واختاره في الهداية (قوله لوعدا لا)  
لا حاجة اليه (قوله ولوبعد القضاء) ولا يضمن اذا رجع بعده جزا معراج (قوله وعليه الفتوى) أي على القبول  
بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لا معنى للاستدلال بعبارة والخلاف صريح بين أهل المذهب (قوله قبول  
قوله أو همت) لان ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عندها بجرح (قوله وظاهر كلام الاكل وسعدى  
ترجيحه) واقتصر عليه فاضمان وعزاء الى الجامع الصغير والتعاليق المتقدمة انما تظهر عليه (قوله لا تقبل)  
لجواز انه غرر الخصم بالذم او قبله الرابح بشرط عدم البراح بما اذا كان موضع شبهة ~~ممكن~~ الزيادة والنقصان  
والا فلا بأس بإعادة الكلام وان برح من المجلس مثل أن يترك لفظ أشهد أو اسم المذني أو المذني عليه أو الإشارة  
الى أحد الخصمين شريلالية وانما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة وبيان اسم المذني والمذني عليه  
والإشارة اليهما بشرط القضاء انتهى (قوله وكذا الوقوع الغلط في بعض الحدود والنسب) فان كان الشاهد عدلا  
لم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكذب الشهود ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود  
حدود الدار مثلا لانه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدتين ثم تداركوا  
في المجلس أو غيره يقبل عند امكان التوفيق بأن يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع فلان واشتراه  
المذمور (قوله أولى من بينة الموت بعد البر) يعني تقدم عليه او كانه لان فيه اسناد الى السبب الظاهر  
قال الشريلاي وكان الاولى ذكر هذه ونحوها في باب ما يدعيه الرجلان (قوله لم يجرحني ولم يقتلني) لا يقال  
بينه زيد على النفي لانها أقيمت على القول (قوله وبينة الغبن) على مشتر من وصي يتيم (قوله أولى من بينة كون  
القيمة) وهي بينة المشتري (قوله ما اشتراه) أي المشتري (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف  
القيمة انتهى حلي (قوله خلافا لما في الوهبانية) فانه ذكر فيها تقديم بينة الطوع على الذكر وبينة الطوع بينة  
الصحة وغيرهما العلامة عبد البر فقال

وينتأكله وطوع أقيمتا . فتقدم ذات الذكر صحح الأكثر

(قوله أما بدون البينة الخ) قال عبد البر اذا اختلف المتابعان أحدهما بذني الصحة والاخر بذني الفساد  
فالقول قول مذني الصحة والبينه بينة من بذني الفساد باتفاق الروايات انتهى (قوله من بينة الورثة مثلا) أي في  
صورة التدبير ومن بينة الزوج انه كان مجنوناً حال الخلع وكذا اذا أقام وليه برهانا انه كان مجنوناً وقت الخصومة  
وأقامته الميراثية ~~ممكن~~ كان على الاقربين أن يثبتوا كافي الدور (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق أو عتاق منح أي  
والمذني بذني الصحة والمذني عليه بذني المرض (قوله كان يمدني) الظاهر أن المراد انه كان مختلط العقل للمقابلة  
وذكر البيهقي أنهم اذا اختلفا في الجسد والهزل فالقول لمذني الهزل الا أن يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى  
الهزل اه (قوله واعتدله المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تكرار مع مثله الغبن (قوله فالقول لمذني  
البطلان) لانه منكر للعقد والظاهر أن البينة بينة الصحة لانها أكثر اثباتا فان بينة البطلان لم تقدم امر اجديدا  
جوى (قوله لمذني الصحة) والبينه بينة الفساد باتفاق الروايات ان كان بذني فساد بشرط فاسد أو أجل فاسد  
وان كان بذني فساد في صلب العقد بأن ادعى الشراء بألف ورطل من خمر أو أكرالا بخمير وروايتان وظاهر



الرافعة عنه كالاول (قوله الا في مسألة الاقالة وفي الماتقط اختلاف في البيع والرهن فالبيع أولى اختلاف في المبات والوفاء فالوفاء أولى استصحابا شهادة قاصرة عنها غيرهم تقبل كأن شهدا بالدار بلا ذكر أنهما في يد الخصم فتشهد به آخران أو شهدا بالملك في المهدود وآخران بحدود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرف الرجل بعينه فتشهد آخران أنه المسمى به درر شهد واحد فقال الجاقون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى شهادة النقي المتواتر مقبولة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عديدين مسلم ونصراني فتشهد نصرانيان عليه بما بالعتق قبلت في حق النصراني فقط اشياء قلت وزاد محشيها خمسة أخرى معزية للبرازية انتهى

#### (باب الاختلاف في الشهادة)

مبنى الباب على أصول مفسرة منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر من الذي باطله بخلاف الأقل للاتفاق فيه ومنها أن الملك المطلق أزيد من المقيد لثبوته من الاصل والملك بالسبب متغير على وقت السبب ومنها موافقة الشهادة لظن لفظا ومعنى وموافقة الشهادة للدعوى معنى فقط ويستفهم (تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقعها على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله لوجوب اقامته على كل أحد فكل أحد خصم فكان الدعوى موجودة (فأدلى واقتضا) أي وافقت الشهادة الدعوى (قبلت والا) توافقها (لا) تقبل وهذا أحد الأصول المتقدمة (فلو ادعى ملكا مطلقا فتشهد به) (بسبب) كسراء أو ارث (قبلت) لكونه بالأقل مما ادعى فمطابقا معنى كماله (وعكسه) بأن ادعى بسبب وهذا مطلقا (لا) تقبل لكونه بالأكثر كما زعمت وهذا في غير دعوى ارث وتنازع وشرا من مجهول كإبطه الكمال واستثنى في البصر ثلاثة وعشرين

الرافعة عنه كالاول (قوله الا في مسألة الاقالة) هي لو ادعى المشتري أنه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل التقديرات البائع الاقالة فانقول للمشتري مع أنه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب فماتت هي لانه بمنزلة الاختلاف في الثمن فان البائع يدعى ثمنًا أقل والمشتري يدعى الثمن الاول (قوله فالوفاء أولى) سواء اقيمت البيتان أو لم تنقما كما في شرح العلامة عبد البر عن المحيط (قوله فتشده آخران) لانه يحتاج الى هذا الاثبات يدعي عليه حتى يصير خصما وبسا الهما القاضي أعني سمع تشهدون أنها في يده أو عن معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انهم في يده فظنوا أن ذلك يطلق لهم الشهادة درر (قوله شهادة النقي المتواتر) أي عند الناس بان علم الكل عدم كون المذمى عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه أي بأنه أقرضه فيها كذا مثلا وبقي بقراغ ذمته لا يلزم تكذيب الثابت للضرورة والضرورة وما لا يدخلها الشك وأما اذا لم يتواتر فلا تقبل بيته الا في عشر مسائل مذكورة في الاشياء من القضاء وفي التواتر عن الثاني شهدا عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجابة أو كناية أو طلاق أو عناق أو قتل أو قصاص في زمان ومكان وصفات غير من المشهود عليه أنه لم يكن غيصة يومئذ لا تقبل الا أن تتواتر ووجه عدم قبولها أن الشهادة متضمنة للمساعدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنقي وتماه في حوائج الاشياء (قوله اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا ادعى أخ وأخت أرضا فشهد لها زوجها ورجل آخر رزقي حقا وحق أخيهما واذا شهد ابني لمن لا يجوز شهادتهما حاله ولغيره لا يجوز ان لا يجوز له انفسا واختلاف في الاثر والمعتد عدم الجواز كما يفيد من اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز أن تطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما في الظهيرية (قوله قبلت في حق النصراني) ويكون ان يعده معني اليه من أحد الشريرين فيجوز فيه الخبرات المشهورة (قوله خمسة أخرى) منها الفظة في يد كافر ومسلم فأقام صاحبها شاهدين كافرين عليها سمع على ما في يد الكافر خاصة استحصانا ومنها مات كافر فاقسم ابناءه تركته ثم أسلم أحدهما فتشهد كافرين على أيه يدين قبلت في حق الكافر خاصة ومنها شهد كافرين بسرقة ثوب على مسلم وكافر لا تقبل في القطع وبقي على الكافر نصف الثوب انتهى ويرى واقعه سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### (باب الاختلاف في الشهادة)

يقال اختلف القوم اذا ذهب كل واحد منهم الى خلاف مذهب اليه الاثروا اختلاف الشهادة شامل لمخالفتها للدعوى ولا خلاف الشاهدين انتهى (قوله مبنى الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر مبنى لا اسم مكان لأن المكان هو الباب (قوله منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل الخ) ليس هذا من الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها انتهى ثم يلاية (قوله لا تقبل بلا دعوى) لأن ثبوت دعوى توقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل انتهى مخ (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا يشترط فيها الدعوى لأن اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد خصم في اثباتها فصار كأن الدعوى موجودة انتهى مخ (قوله بأكثر من الذي باطله) لأن المذمى مكذب اهم (قوله ومنها أن الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا اصل مستقل (قوله اثبوته) أي المطلق من الاصل أي غير مقيد بوقت بشرية المقابلة فكأنه تنازع (قوله لفظا ومعنى) واختلاف لفظهما الذي لا يوجب اختلاف المعنى لا بصر مخ كالشكاح والترويج والهبه والعطية (قوله معنى فقط) كما اذا ادعى غصبا فتشهدا باقراره به (قوله لتوقعها) أي الحقوق (قوله وهذا أحد الأصول المتقدمة) لم يعتبر تقدم الدعوى في حق العباد وعدمه في حق الله تعالى اصلها مع اعتبارها أصلا فيما تقدم لما تقدم من أنه لا دخل له في هذا الباب (قوله بسبب) حال من لشهر الجور والعائد على الملك انتهى حاشي (قوله أو ارث) تبع فيه الكثر والمثهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البصر عن الفخ وسيد كره الشارح فلو أسقطه هنا لكان أولى اه حاشي (قوله وهذا في غير دعوى ارث وتنازع وشرا من مجهول) اما الارث فإنه مساو للملك المطلق كما قد مناه وأما التنازع فان المطلق أقل منه لانه يفيد الاولية على الاحتمال والتنازع على اليقين ولو ادعى التنازع وشهدا على التراء لا تقبل الا أن يوفق المذمى فيقول اتعت عندى ثم بهت منه ثم اشتريته فاقبل كما في البصر وأما التراء من مجهول فكما اذا ادعى انه ملكه اشتراه من رجل وشهدوا على الملك المطلق فاقبل وانظر في الظاهر المساواة لانه لما لم يبين البائع صادقانه لم يذكره فكأنه ادعى الملك المطلق انتهى حاشي (قوله واستثنى في البصر ثلاثة وعشرين) حق العبارة أن تذكره بقول المصنف فاذا وافقتا قبلت والا لا كما فصل صاحب البحر بعد عبارة



لأنه يجب مطابقة الشهادتين لفظاً ومعنى (الآتي اثنين وأربعين مسألة مبسوطة في أصول الفقه) زاد ابن المصنف في حاشيته على الأشباه ثلاثة عشر آخر  
تركتها خشية التطويل (بطريق الوضع) لا التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة (ولو شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت)  
لاتحاد معناه (كذلك الشهادة والعقبة ونحوهما) ٢٥٦ ولو شهد أحدهما بالقول والاخر باليمين أو مائة ومائتين أو طلبة وطلقتين أو ثلاث ردت

لاختلاف المعنيين (كأنه لو أدى غصياً أو قتلاً  
فشهد أحدهما به والاخر بالانقضاء به)  
لم تقبل به ولو شهد بالانقضاء به قبلت (وكذا)  
لم تقبل (في كل قول جمع مع فعل) بأن  
أدى أنا فشهد أحدهما بالدفع والاخر  
فلا قرار به إلا تسمع للجميع بين قول وفعل فنية  
الأذا اتحد اللفظ كشهادة أحدهما ببيع  
أو قرض أو طلاق أو عتاق والاخر  
فلا قرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء  
والانقضاء فإنه يقبل في الانشاء بعت  
واقترض وفي الاقرار كنت بعت واقترضت  
فلم يمنع القبول بخلاف شهادة أحدهما بقتله  
بعدم البتة والاخر به يسكن لم تقبل لعدم  
تكرر الفعل بتكرار الالة محيط وشرب لالية  
(وتقبل على ألف في) شهادة أحدهما  
(بألف) والاخر بألف (ومائة أن أدى)  
المذمى (الاكثر) لا الاقل (الآن يوفق  
بالتضاد) وأبراه ابن كمال وهذا في الدين  
(وفي العدين تقبل على الواحد كما لو شهد  
واحد أن هذين العبدان له وآخر أن هذله  
قبيل علي) العبد (الواحد) الذي اتفقا  
عليه (اتفاقاً) درر (وفي العقد لا) تقبل  
(مطلقاً) سواء كان المذمى أقل المائتين  
أو أكثرهما عزى زاده ثم فرغ على هذا  
الاصلي بقوله (ولو شهد واحد بشراء عبده  
أو كائنه على ألف وآخر بألف وخمسمائة  
ردت) لأن المقصود اثبات العبد وهو  
يختلف باختلاف البدل فلم يتم العبد على  
كل واحد (ومثله العتق بمال والصالح من قود  
والرهين والخلع إذا أدى العبد والقاتل  
والراهن والمرأة) ألف وشتر مرتب  
أذم مقصودهم اثبات العبد كالمز (وان أدى  
الاخر) كالولي مثلاً (فكدهوى الدين)  
أذم مقصودهم المال فتقبل على الأقل أن  
أدى الاكثر كما مر (والاجارة كالبيع)  
لو (في أول المدونة) للمعاجة لاثبات العقد  
(وحسن الدين بصدقه) لو المذمى المؤجر  
ولو المستأجر فدعوى عقد اتفاقاً

الكثرة التي هي نظير هذه قال صاحب العرفي بيانها لأدى المديون الايفاء فشهد على ابراهيم الدين أو على أنه خله  
يقبل أدى الغصب فشهد بالانقضاء به قبل أدى الكفيل الايفاء وشهد على البراءة تقبل ولا يرجع الكفيل  
على الاصل ويرجع الطالب على الاصل كانه أبرأ الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصل أدى عشرة  
آلاف فشهد بالبيع عشرة آلاف تقبل لأن المبلغ في عرفنا هو القدر فانهم يقولون قبضت مبلغ كذا أي قدره  
أدعت على زوجها أنه وكل وكيلاً فطلقها وشهد أنه طلقها بنفسه تقبل. أدعت الطلاق وشهد بالخلع تقبل  
لأن وجه التوفيق يمكن أدى المديون الايفاء وشهدوا أن المذمى صالح المذمى عليه بمال معلوم تقبل أن كان  
الصالح يجنس الحق بطول ابراهيم من البعض بالانقضاء أدى عليه خمسة دنانير بوزن معروف وشهدوا بها بوزن  
مكة تقبل أن تساوى الوزن أو وزن مكة أقل لا أكثر أدعت أنها اشترت هذه الخارية من زوجها بمهرها وشهدا  
أن زوجها أعطاهما إياها مهرها من غير أن يجري العقد بينهما تقبل أدى المديون الايفاء إلى الدائن متفرقا  
وشهد شهوده بالايفاء مطلقاً أو بوجه لا تقبل قاله المستثنى ثلاثة عشر قلت أنا بما يـون من ذلك يهذف لامن  
الاخيرتين لكن ما يأتى في الفروع صريح في ذلك قال وسيأتي قريباً ثمانية ذكرت منها أربعة عند قوله وكذا  
في كل قول جمع مع فعل والأربعة الباقية هي الايداع والغصب والعارية والمديون الثانية والعشرون الشراء  
من مجهول المذكورة في التشرح الثالثة والعشرون إذا أدى القبض مع الشراء فشهد على الملك المطلق تقبل  
اه (قوله تركها) أي هنا خشية التطويل والاقتداء ذكرها مع زيادة ابن المصنف في الوقف (قوله بطريق الوضع)  
خرج ما لو شهد أحدهما بأنه قال لها أنت خلية وشهد الاخر أنه قال لها أنت بريئة حيث لا تقبل لأنهما لفظان  
متباينان وإن اشتركا في لازم واحد وهو البيئونة لأن معنى خلية لغة غير معنى بريئة انتهى بجر (قوله واكتفيا  
بالموافقة المعنوية) فيمكن بالاقول في مسألة الألف والألفين والمائة والمائتين والطفقة للثلاث (قوله ولو شهد  
أحدهما بالنكاح الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يشترط عند الامام في الموافقة أن تكون بين اللفظ بل بعينه  
أو مرادفة ولذلك رجعت مسائل من المستثنيات إلى هذا (قوله لاتحاد معناه) هذا التعليق منه لا يظهر الا على  
قوله ما أنما على قوله فيعتبر اللفظ أيضاً (قوله ونحوهما) كما إذا أدى ابراهيم فشهد أحدهما به والاخر على أنه  
وهبه له أو تصدق عليه به أو ملكه منه (قوله ردت) هذا هو المذهب وقيل بقضي في الطلاق بالاقول اتفاقاً (قوله  
لم تقبل) وجه عدم القبول أن اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فنفع قبول الشهادة وهذا بخلاف  
ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر بالانقضاء فانهما تقبل لأن صيغة الانشاء  
والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في الانشاء بعت واقترض وفي الاقرار كنت بعت واقترضت  
فلم يمنع قبول الشهادة محيط (قوله قبلت) لأنه لا يشترط التطابق في الشهادة والمذمى كاشتراط تطابق  
الشاهدين شرب لالية (قوله جمع مع فعل) بأن يكون القول من أحدهما والفعل في لفظ الاخر (قوله لاتحاد  
صفة الانشاء والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والاقول زيادة لفظ كنت ولا حاجة إلى اثبات لفظ كنت  
لأنه يقول في الاقرار بعت ونحوه مريد به الاخبار (قوله لعدم تكرر الفعل) أي الواحد وهو القتل هنا أي  
عدم ما كان تكرر (قوله محيط وشرب لالية) الاولى شرب لالية عن المحيط فانه نقله عنه (قوله لا الاقل)  
فلا تقبل لأن المذمى كذب من شهد بالزيادة (قوله الآن يوفق) أي المذمى (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط  
الموافقة بين الشهادتين لفظاً بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الإشارة راجع إلى معلوم من الاصول السابقة  
(قوله قبلت على العبد الواحد) أي الذي عينه أحدهما (قوله سواء كان المذمى الخ) وسواء كان المذمى هو  
البائع أو المشتري انتهى درر (قوله وهو يختلف باختلاف البدل) فان البيع بألف غير البيع بألف وخمسمائة  
فاختلاف الشهادة لا يختلف الثمن وأيضاً فان المذمى يكذب أحد شاهديه اه درر (قوله أذم مقصودهم اثبات  
العقد) أي وهو يختلف (قوله كالولي مثلاً) بأن يقول مولى العبد أعتقك على ألف وخمسمائة والعبد يدعى  
الألف أو قال ولي القصاص صالحة على ألف وخمسمائة والقاتل يدعى الألف وكذا الباقيات انتهى درر  
(قوله أذم مقصودهم المال) أما العقد والعتق والطلاق فثبت باعتراف صاحب الحق انتهى (قوله لو المذمى المؤجر)  
إذا حاجته إلى اثبات العقد أي إذا سلمت العين المؤجرة إلى المستأجر اتفقت بهما أو لا فشهد أحدهما أنه أجره بألف  
والاخر بألف وخمسمائة والمؤجر يدعى الاكثر يقضي بألف انتهى (قوله ولو المستأجر فدعوى عقد اتفاقاً)



لأنه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به ولا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت  
العقد للاختلاف فتح (قوله بالاقل أى بألف) الاولى أن يقول بألف أى بالاقل لا يصح كون اشارة الى أن  
الالف مثال لا قيد (قوله مطلقا) سواء كانت الدعوى من الزوج أو المرأة والمدعى يدعى الاقل أو الاكثر انتهى  
درر (قوله خلافا لهما) فقال لا تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ كالبصيح لأن المقصود من الجلوتين اثبات السبب  
أى العقد والنكاح بألف غير النكاح بألف وخسمائة وله أن المال في النكاح تابع ولهذا يصح بالتسمية المهر  
ومن حكم التابع أن لا يغير الاصل ألا ترى أنه لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا  
اتفق على ما هو الاصل وهو الملك ولا الحل فوجب القضاء به واذا وجب بقى المهر مالا مقصودا فوجب القضاء  
بأقل المقدارين انتهى درر (قوله ولزم في صحة الشهادة) أى بأنه ملئت لوارث وهذا الجزع عندهما لان ملئت  
الوارث يتجوز في حق العين ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة وبطل لوارث الغنى ما كان صدقة  
على المورث الفقير والمتجوز يحتاج الى النقل لثلا يكون استحباب الحال متبنا وعند أبي يوسف لا يلزم لأن  
الوارث يملكه خلافة عن مورثه حتى يرثه بالعيب ويرثه عليه فسلارت الشهادة بالمملك للمورث شهادة به لوارث  
(قوله بشهادة اوث) الاولى في شهادة (قوله انه أن يشهد بملكه عند موته) الضمير ان لم يمت اهـ على وهذا  
يقضى أن هذا ليس جزاعا أنه منه قال في المنع فالجزع أن يقول الشاهد مات وتركها ميراثا أو ما يقوم مقامه من  
اثبات ملكه وقت الموت أو اثبات يده أو يده من يقوم مقامه فإذا أثبت الوارث أن العين كانت لمورثه أى من  
غير جزع لا يقضى له انتهى ومراد الشارح أن الجزع بذكر مريض كما كالمثال الذى ذكره وحكمه بما فيه استغنى (قوله  
أويده) انما كان ذلك مثبنا لأن الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت أن يدعى بالاسم وباب ويدين ما كان يده  
من المقصوب والودائع قد لم يبين فالظاهر من حاله أن ما في يده ملكه بخلاف اليد عند الموت دليل الملك آثاره  
في الدرر (قوله فيغنى ذلك عن الجزع) فإذا أقام الوارث بينة تشهد على دارم فلا أنما كانت له يده وأنه أعرض  
أو أودعها أو أخرجها أو اغتصبها منه الذى هو في يده فانه بأحد ما لا يكاف البينة مات وتركها ميراثا فانه قد  
لأن يده ولا كيد لم يثبت (قوله لان الايدي) أى أيدي الواضعين أي يدهم على شئ (قوله قلب) أى نصير يدهم  
اذ لو كانت له يده لم يثبت في وقت الذى يصعد فيه الكدوب ويرجع فيه العاصى (قوله بواسطة الضمير)  
فان المودع اذا مات تجهلا من الوديعة ولا حاجة اليه لانه لا ضمان وانما هو في يده اذ يده (قوله من يدين  
سبب الوارث) أى الخاص كالاخوة بقصد كونهم الاب ومثل الح اسم وله يد في الشهادة فله ان يقول هو  
مولاه أعققه ولا أعلم له وارثا غيره لان هذا المولى متبنا (قوله رابع) أى في شهادة بالارث أما الشهادة  
بالتب فقد سبق أنه يثبت بالتب مع قال في البرازية شهدا أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا لم يدر  
الميت فشهادتهما باطلة لانهما شهدا بميت لم يباشريه ولا رأياه في يده انتهى (قوله ولا كرام الميت ليس  
بشرط) فلو شهدا أنه جد أو أبويه ووارثه ولم يسم الميت قبل بدون ذكر اسم الميت مع (قوله وان شهدا يدعى  
الح) يعنى اذا كانت دار في يد رجل فادعى آخر أنها له وأقام بينة أنها كانت في يده لا تقبل وقال الثاني قبل (قوله  
لتزوج يد الحى) على لقوله بمجهول وذلك أنه يحتمل انها كانت يدها أو وديعة أو اجرة أو غصب فلا يثبت  
بإعادتها انتهى درر أى فلا يقضى بالشك قال في الدرر أنه أن يقول ان المدعى عليه أحدث البذخ فيه به فنفى  
للمدعى ويؤمر المدعى عليه بالتبشير اليه ولكن لا يصح يراى المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعده على أنه  
ملكه تقبل (قوله انما كانت ملكه) أى فتقبل لان الشهادة بالملك لمنقضى قبوله لان الاصل بقاء ما كان على  
الذى عليه كان (قوله أو قر) عطف على شهد (قوله بذلك) أى بملك المدعى (قوله دفع للمدعى) ثم ادعى  
المدعى عليه انما كانت يده منة ونحوها ثبت (قوله معلومة الاقرار) أى اقرار المدعى عليه انما كانت في يد  
المدعى عليه قبلا خذبه (قوله وجهالة المتزبه) ظاهره أن ما شهد عليه أنه أقرب من الدار التي في يده كانت له لان  
ولم يعاين الدار (قوله وجهالة المتزبه) من كون اليد أمانة أو ملكا لا تبطل الاقرار أى في حق المدفع (قوله لا يابيد  
المنقضية) أى يد الحى أم لا يد الميت كصوره الجزع السابقة فانه مقبولة (قوله المفتى به نعم) لانه أقرب باليد وادعى انها  
بغير حق فبواخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا بدهان (قوله قبلت بألف) ولا يكون رده من المدعى  
تكذيبا لانه لم يكذب فيما شهد به وانما كذب فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد به بنى ثم شهد عليه بان

(وضع النكاح) بالاقل أى (بألف) مطلقا  
(سختها) خلافا لهما (ولزم) في صحة  
الشهادة (الجزع بشهادة اوث) بان يقول  
مات وتركها ميراثا لم يدعى (الا أن يشهد  
بملكه) عند موته (أويده أو يدين يقوم  
مقامه) كمن أجروا منه ميراثا لم يدعى عند الموت  
فيغنى ذلك عن الجزع لان الايدي عند الموت  
تقلب يدها بملك بواسطة الله ان فإذا ثبت الملك  
بث الجزع ضرورة (ولا بد مع الجزع) الذى كور  
(من بيان سبب الوارث) بيان (انه أخوه  
لا يده وأنه أو لا أحدهما) ونحو ذلك ظاهرة  
وبقى شرط ثالث (و) هو (قول الشاهد  
لوارث) أو لا أعلم (له) وارثا (غيره) ورابع  
وهو أن يدرك الشاهد الميت والا فباطلة لعدم  
معاناة السبب ذكرهما البرازى (وذكر كرام  
الميت ليس بشرط وان شهدا يدعى) سواء  
قالا (منه) أو لا (ردت) اقبامهما بمجهول  
لتزوج يد الحى (بجواز مالوه) ودانها كانت  
ملكه أو اقرب المدعى عليه بذلك أو شهدا شاهدان  
أنه أو زانه شفى يد المدعى دفع للمدعى  
لعله يدينه أو قرار وجهالة المتزبه لا تبطل  
الاقرار والاصل أن الشهادة بالملك المنقضى  
مقبولة رابعا اليد المنقضية تنقزع اليد لا الملك  
بزوجه أو اقربانه كان يد المدعى بغير حق  
هل يكون اقراره باليد المدعى به نعم جامع  
القولان في خروج هذا شهدا بألف وقال  
بغير حق



ولا تقبل الادا اذى الالف فاذا اذى خمسة واثم والمثل بماله لا تقبل (قوله ولا يشهد من علمه حتى يقر المذمى به) قال في التبيين بهنى يجب عليه أن لا يشهد بالالف كلها اذا علم أنه قضاء منها خمسة واثم حتى يقر المذمى به انقبض خمسة واثم كي لا يصير معينا على الظلم اه حلي (قوله شهد بسرقه بقرة) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في شاهدين شهدا بجمعها على أنه سرق بقرة واختلفا في لونها قال أجزا الشهادة وأقطعها وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزى الشهادة ولا تقطع اه له أن العمل في السرقه يكون لا غالبيا والألوان يشابهان أو يجتمعان فيكون السواد من جانب وهذا يصير والبياض من جانب آخر وهذا يشاهده وأطلق في اللون فمثل جميع الألوان وهو الصحيح وله ما أن السواد غير البياض فلم يتم على كل نصاب شهادة وصار كالغصب لأن أمر الحداهم كانه كورة والافوة وعلى هذا الخلاف لو اذى سرقه ثوب مطلقا فقال أحدهما هروى والاخر مروى انتهى حلي وتكلم الشارح على القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحزبه نقلا (قوله وهذا اذا لم يذكر المذمى لونها) أي فلا قبول اتفاقا لانه كذب أحد شاهديه (قوله من ثبوته بمجرد بيان سببه) قوله المقدسي وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر الميت يكفى فيه تخليف خصمه مع وجود بينة وان في هذا الاحتياط وهو توفير مال الميت لوارثه ترك احتياط آخر في وفاة من يشهد به الذي يجنبه عن الجنة وتضييع حقوق الناس كغيرين لا يجحدون من يشهد له سم على هذا الوجه (قوله والاحتياط لا يجنى) قد علمت أن الاحتياط في عدم اشتراط ذلك وأن اشتراطه ضعيف (قوله كالمشهد بالماضي أيضا) لأن اسناد المذمى أي ملكه لاماضى يدل على أن نفي الملك في الحال اذا فائدة للمذمى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسنادا لملكه الى الماضي لأن اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لأن ما لا يعرفان بقضاهه الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزعا ينبت باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المالك اذا كان يعلم ثبوت ملكه بيقين يعلم بقضاهه بقينا كذا في جامع النصولين والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (باب الشهادة على الشهادة) •

انما آخرها لانه افرع عن شهادة الاصل ولا نه اجتزلة المركب من المفرد والقياس بأي جوازها لانها عبادة بدنية وهي لا تقبل النيابة وجوزت استصحابا لما نه قد يعرض على الاصل هو أرض يتعذر الحضور معه فلو لم تقبل شهادة الفرع لضاعت الحقوق وهي بدل عن شهادة الاصول قال الزبلي ولا يقال لو كان الفرع بدلا لما جاز أن يشهد مع أحد الاثنين اذا لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل لانا نقول لم يجمع بينهما لان الفرعين ليسا بدلا عن الذي يشهد معهما بل عن الذي لم يحضر (قوله وان كثرت) أي تعددت ويشترط الشروط المذكورة في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق) منه الوقف والتعزير وقضاء القاضي وكنايه والنسب ذكر ذلك في البحر (قوله الا في - وذوقود) وجوزها الامام مالك في الحدود (قوله وجاز الاشهاد مطلقا) أي وان لم يكن بالأصل عذر قال في خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم - هم العذر من مرض أو سفر أو موت شهد الفروع انتهى (قوله وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية) حيث قال لكن في قضاء النهاية وغيره أن الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الاصل انتهى حلي (قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها) الاولى أن يقول فانه نقله عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح المتن فانه قال فيه لكن في قضاء النهاية عن قاضيان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الاصل كذا ذكره القهستاني قال الحلي وأنت رأيت عبارة القهستاني وأنه ليس فيها نقل النهاية عن قاضيان (قوله وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيان في القضاء خطأ والصواب ما ذكره هنا أي في باب الشهادة على الشهادة قال في الدر المنقى بعد ذكر عبارة القهستاني السابقة وتعقبه بعضهم بأنه خطأ وأن قاضيان وغيره ذكره هنا كغيره فأصاب وخالفه فخطأ انتهى ثم قال لكن نقل البرجندي عن الخلاصة والقهستاني عن الخزانة وكذا في البحر والمنع والسراج وغيرها انه اذا خرج الاصل عن أهلية الشهادة بأن خرس أو فسق أو وهى أو جن أو ارتد بطل الاشهاد انتهى أي وبالموت خرج الاصل عن الأهلية وفيه انهم يجوزوا الشهادة بعد الموت نصافى مستثناة (قوله أو مرض) أي مرضا لا يستطيع معه حضور مجلس الحاكم انتهى من (قوله أو سفر) ظاهره السفر كغيره من المتن أن سفر الاصل يهتق بأن يجازى بيوت مصره فاصدا ثلاثة أيام وان لم يسافر ثلاثا وظاهر كلام

الا اذا شهد به آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المذمى به شهد بسرقه بقرة واختلفا في لونها قطع خلافا له ما واستظهر من صدر الشريعة قوله ما وهذا اذا لم يذكر المذمى لونها ذكره الزبلي اذى المديون الا يصل منه ثوبا وشهادة مطلقا ورجله لم تقبل ومبانية شهد في دين الحى بأنه كان عليه كذا انقبل الا اذا سألها ما تلخص من بقائه الا ان نقالا لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بقرات ويحاله ما في معنى الحكم من ثبوته بمجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يجنى اذى ملكا في الماضي وشهادة في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهد بالماضى أيضا جامع النصولين انتهى والله أعلم

### • (باب الشهادة على الشهادة) •

(هي مقبولة) وان كثرت استصحب انما في كل حق على الصحيح (الافى حدوقود) - فوطهما بالثبوت وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعذر حضور الاصل موت أي موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا (أو مرض أو سفر)



وكتفى الثاني بغيره بحيث ينفذ أن يبيت  
بأهله واستمسك به غير واحد في القهستانى  
والسراجية وعلمه الفتوى وأقره المصنف  
(أو كون المرأة مخدرة) لا تخالط الرجال وإن  
خرجت لحاجة وسام قنية وفيها لا يجوز  
الامتناع لسلطان وأمير وهل يجوز له حبوس إن  
من غير ما كم المحصنة ثم ذكره المصنف في  
الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند الثاني  
قيد الشكل لا إطلاق بجواز الاشهاد لالاداء  
كأمر (و) بشرط (شهادة عدد) نصاب ولو  
رجلا وامرأتين وما في الحياوى غلط بغير  
(عن كل أصل) ولو امرأة (لا تغاير فرعى هذا  
وداك) خلافا للشافعى (و) كيفيتها (أن يقول  
الأصل شاطئ الفرع) ولو بأنه بغير (اشهد  
على شىء) (أشهد بكذا) (ويكنى سكوت  
الفرع ولو رده ارتد قنية ولا ينبغي أن يشهد  
على شهادة من ليس به بدل عنه حوى  
(و) يقول الفرع أشهد أن فلانا أشهدنى على  
شهادته بكذا وقال لى أشهد على شهادتي بذلك  
هذا أوسط العبارات وفيه خمس شينات  
والأفصر منه أن يقول أشهد على شهادتي  
بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا  
وعليه فتوى السرخسى وغيره ابن كمال وهو  
الأصح ثانيا القهستانى عن الراهدى (ويكنى  
تعديل الفرع لأصله) إن عرف الفرع  
بالعدل والمال لم تعدل الكل (كأى كنى  
تعديل أحد الشاهدين صاحبه) في الأصح  
لأن العدل لا يتهم بمثله (وإن سكنت) الفرع  
(عنه نظار) القاضى (في حاله) وكذا لو قال  
لأعرف حاله على أصح شربلاية ونرج  
المجمع وهذا لو قال ليس به بدل على  
ما في القهستانى من الخطأ فتنبه (وتبطل  
شهادة الفرع) بأمر ورهيم سمع الشهادة  
على الاظهر خلاصة وسببها ما يضافه  
ويخرج أصله من أهليتها كفتى وخرس  
وعنى (بأنكار أصله الشهادة) كقولهم  
مالنا شهادة أولم نهدمهم أو أشهدناهم  
وغاطنا ولو شلوا فمكتوا قبلت خلاصة  
(شهدا على شهادة اثنين على فلانة) فلان  
العلانية

المشايع انه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام وليألفها كما أفتى به في الثانية مع (قوله واكتفى الثاني بغيره الخ)  
وعن محمد بن جبر الشهادة كيف ما كان - وروى عنه انه اذا كان الأصل في زاوية المسجد فشهد الفرع في زاوية  
أخرى تقبل والا قطع صرح به عنهم افضال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصراة هي (قوله واستصنه  
غير واحد) قال الكمال كنى من المشايخ أخذوا بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكره محمد في السير  
الكبرى انتهى (قوله لا تخالط الرجال) هو تعريف المخدرة كما في القنية (قوله لا يجوز الا لشهاد لسلطان وأمير) أى  
على شهادتهم ما اذا كانا في البلد الأعلى قول محمد على ما سلف (قوله ذكره المصنف في الوكالة) نقله المصنف هذا  
عن السراج عن الذخيرة وعبارة الذخيرة اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم إن كان في صحن هذا القاضى  
لا يجوز لأن القاضى يخرج من صحنه حتى يشهد ثم يعيده إلى الصحن وإن كان في صحن الولي ولا بد منه  
الخروج لانه شهادة يجوز انتهى وذكر في البصر أن صاحب التهذيب يجوزها لغير الأصل ويمكن حله على ما ذكر  
من التفصيل انتهى (قوله عند الشهادة) أى أدائها عند القاضى متعلق بتعذر وما عطف عليه (قوله كأمر)  
في قوله وجازا الاشهاد مطلقا (قوله وما في الحياوى) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا تغاير فرعى  
هذا وذلك) لو قال لا تغاير فرعى - ما كان أولى وانما لم يشترط التغاير كما قال الشافعى - وفى الله تعالى عنه  
لأنهما كرجلين شهدا بحق ثم شهدا بآثار (قوله ولو ابى) مستدرك ما ساقى متنا (قوله أشهد على شهادتي الخ)  
لانه لا بد من التعميل والتوكيل وهما يسكنون بشيئين ولا بد أن يشهد عنده كما يشهد عند الشافعى لينقله  
إلى مجلس القاضى وهو بالشين الثالثة قال الحوى وغيره قيد بقوله أشهد لانه لا بد منه أن يشهد على شهادته وإن  
جمعها منه بل لا بد من التعميل وقيد بقوله على لانه لو قال أشهد على لم يجز لاحتمال أن يكون أمر أبان يشهد بمثل  
شهادته بالكذب وقيد بقوله شهادتي لانه لو قال أشهد على بكذا لم تجز الشهادة لانه لفظ محمل لاحتمال أن يكون  
الاشهاد على نفس المتهود به فيكون أمرا بالكذب انتهى (قوله ولو رده ارتد) حتى لو شهد به بعد ذلك لا تقبل  
(قوله ولا ينبغي) الظاهر أن ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب ثم رأيت في البصر عن الحزاة الفرع اذا  
لم يعرف الأصل بعد الله ولا غيره فهو مسمى في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط انتهى وقالوا الاسماء أغفر  
من الكراهة اه (قوله هذا أوسط العبارات) قال صاحب الهداية وغيره الأمر أوسطها وهو الذى عليه  
القدورى وذكر أبو نصر شارحه انه أولى وأوسط (قوله والأفصر منه) والأطول ثمان وست والقصر أربع وثلاث  
(قوله وغيره) كافيه واستأذنه أبي جعفر وروى أن أبا جعفر كان يجالس في ذلك علماء عصره فأخرج الرواية  
من السير فانقادوا له انتهى (قوله ويكنى تعديل الفرع لأصله) في ظاهر الرواية وهو الأصح لأن الفرع ناقل عبارة  
الأصل إلى مجلس القاضى وبانتقل فتنهى حكم النيابة فيصير أجنبيا فيصح التعديل انتهى صفرى (قوله لأن  
العدل لا يتهم بمثله) أى تعديل مثله ولو أنهم يمتثلون لشهادته على نفس الحق بأنه اغما يشهد له بصير قوله  
مقبول عند الناس وإن لم تكن له شهادة انتهى شلى (قوله لأن العدل لا يتهم بمثله) لم يظهر منه في هذه العلة (قوله  
نظر الناس في حاله) كما اذا حضر نفسه (قوله لأعرف حاله) مثله ما اذا قال لا تخبرك لانه يحتمل أن يكون جرحا  
وأن يكون توقفا فلا يثبت الجرح بالشك صفرى (قوله فتنبه) قال في الدر المنثور في البصر وغيره اذا قال  
الفرع للقاضى أنا أتهم في الشهادة فإن القاضى لا يقبله وهذا لا ينافى ما ذكره المؤلف لأن ثنى السرعة العداقة عن  
الأصل لا ينافى وثوقه به في هذه الشهادة أفاده أبو السعود قال وأما ذكر أسماء الأصول وأسماء آياتهم وأجدا هم  
فواجب والا كان مجازفة برجندى فلو قال لا تعرفهما أو لا نسميهما لا تقبل اتفاقى (قوله يتهمهم عن الشهادة)  
ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله كفتى) أدخلت الكاف الجنون والارتداد (قوله وعنى)  
الظاهر أن يجزى الخلاف في شهادة الا على هنا (قوله وبأنكار أصله الشهادة) بخلاف أنكار الرواية متقبل  
ولو أنكر المروى عنه كما وقع لمحمد مع أبي يوسف في بعض مسائل الجامع الصغير وقد عمل المشايخ برواية محمد وفى  
الخلاصة لونهاء عن الرواية وسعه الرواية اه (قوله أولم نهدمهم) أى ثم ما توا أو غابوا فشهد الفرع لم تقبل لعدم  
الشرط وهو التعميل وفى الفتح لانه وقع في التعميل نهائى خبره ما بوقوعه وخبره الأصول بعدمه ولا ثبوت مع  
التعارض (قوله أو أشهدناهم وغاطنا) فيه أن الشاهد لو قال أو همت بعض شهادتي تقبل بالشروط المتقدمة  
فلما لم يجعل هذا مثله (قوله قبلت خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالنطق (قوله فلانة) هو وفلان من غير



أل يعبر به عن بن آدم وجه ما عن البهائم أكلهم في المصباح وقوله القلاية أي المصرية مثلا (قوله قيل له هات  
شاهدين) أي فلا يشترط أن يعرف القريح الشهود عليه بعينه (قوله ولو مقرة) لأن الشهادة على المعروفة  
بالنسب قد تحققت والمدعى يدعي الحق على الحاضرة فاعلمها غيرها فلا بد من تعريفها بالنسبة بغير (قوله لانه  
كالشهادة على الشهادة) إلا أن القاضي لكامل ديانته ووفور ولايته يتفرد بالنقل (قوله ويلزم مدعي الاشتراك  
البيان كما بسطه قاضيان) قال فيها القاضي إذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال  
فقال المدعى عليه استأنا فلان بن فلان القلاية والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البينة انه  
فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحي - أوفي هذا الفخذ أوفي هذه الحارة  
أوفي هذه البلدة رجل غربي بهذا الاسم بقوله القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالأول  
القاضي يشار له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما انتهى ملخصا وفي البصر عن البرازية أقر  
ان عليه فلان بن فلان القلاية كذا فجاء رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر سمى بذلك صدق  
قضاء ولا يقضي عليه بالمال انتهى وقد يقال ان كلام قاضيان في المدعى عليه وهذا متع (قوله حتى ينسبها  
الى فخذها) لأن التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وينبغي لا يخصص بالفخذ بسكر الخاء وسكونها تخفيفا  
فسره في الهداية بالقبيلة الخاصة والشارح بالجد الأعلى وذكر الزمخشري أن العرب ست طبقات شعب بنفخ  
الذين وقبيلة وعارة و بطن ونفخ وفصيلة فخر شعب وكذا ربيعة وجير ومذحج سميت به لأن القبائل تشعب  
منها وكأنه قبيلة وقريش عارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة قال في البصر عن الخلاصة والحاصل  
أن الاعتبار هنا حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك في الإيضاح وفي الحجم ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لأنهم ضيعوا  
أناهم اه (قوله لم تقبل) لعل وجه عدم القبول أي فيه ما ينافيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم شرب ليلية  
(قوله من ظهر أنه شهيد زور) ذكرنا أو اتى والزور الكذب والشرك والقوة وهذه وفاف بين العرب والفرس  
والرأي والعقل والباطل ونهر يصب في دجلة وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عدا (قوله بأن أقر الخ) أو شهد  
بقتل رجل أو موته فجاء حيا أو شهد برؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وليس بالسجاء له ولم ير الهلال وهو ذلك  
اتهم دور (قوله ولم يدع سهوا ولا غلطا) في البصر من فتح القدير ولو قال غلطت أو ظننت ذلك قيل هما بمعنى  
كذبت لا لقراره بالشهادة بغير علم وجعله ما في الشرح كذبت ولا تعزير وهو الظاهر (قوله لانه من باب النفي)  
لأنه تقوم على أنه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك شلبي (قوله عزير بالشهير) فيبعثه القاضي الى سوقه ان كان  
سوقيا أو الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر في أجمع ما كانوا يقول أنا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه  
وحذروا الناس منه (قوله وإذا) أي صاحبان شربه وجده ورجعه في الفتح وقال انه الحق انتهى (قوله أن  
يسخمي وجهه) يقال سخم وجهه إذا سوده من السخام وهو سواد القدر وقد جاء بالخاء المعجمة من الاسم وهو  
الاسود وفي المعنى ولا يسخم وجهه بالخاء كمال (قوله ان رجعا مصرًا) مثل أن يقول شهدت في هذه الزور  
ولا أرجع عن مثل ذلك فتح (قوله ضرب أجماعا) أي وشهر (قوله وان تأتبا الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو على  
الخلاص المذكور قيل (قوله لرأي القاضي) لأن القبول والرد إليه فيكون تعريف حاله في التوبة اليه وقيل  
يفتقر بعام وقيل ينصفه لانه بمعنى الزمان يتغير الحال شرب ليلية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل  
شهادته بعد توبته لو فاسقا (قوله لا تقبل شهادته) إذا تعرف توبته (قوله وعن الثاني تقبل) لأنها قد تظهر  
بالندم والتأسف على ما وقع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### • (باب الرجوع عن الشهادة) •

مناسبتة لما قبله من شهادة الزور ظاهرة فإن الرجوع يقتضى سبق وجودها وهو مما يعلم به كونها زورا وهو  
وان كان رفا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة فلذا ترجع يساب وصاحب الهداية  
ترجعه بكتاب نظرا الى انه مبين لها ومبين الشئ قسم برأسه غير مندرج تحتها والرجوع مصدر رجوع من سفره  
وعن الامر يرجع رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب وهو في الاصطلاح نفي  
ما أنبته (قوله وشهود) كشهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادتي (قوله شرطه مجلس القاضي) فلا يصح  
عند غير القاضي ولو شرطيا منع وفي المحيط ولو ادعى رجوعهما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والخضمان

وقالا أخبرنا ما يعرفتها وجاء المدعى بإسراة  
لم يعرفها انتهى قبل له هات شاهدين انتهى  
قلاية) ولو مقرة (ومثله الكتاب الحكيم)  
وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه كالشهادة  
على الشهادة فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه  
كلف اثبات أنه هو ولو مقرة الاحتمال التزوير  
بغير ويلزم مدعي الاشتراك البيان كما بسطه  
قاضيان (ولو قال فيها التهمة لم يجز حتى  
ينسبها الى فخذها) بكدها وتكنى نسبها  
لزوجها والمقصود الاعلام (أشبهه على  
شهادته ثم نهى عنها لم يصح) أي نفيه فله  
أن يشهد على ذلك دور وأقره المصنف هنا  
لكنه قد تم ترجيح خلافه من الخلاصة  
(كافر ان شهدا على شهادة مسلمين ككافر على  
كافر لم تقبل كذا شهادتهما على القضاء لكافر  
على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه  
وعلى قضاء أبيه) في الصحيح دور خلافا لما نقله  
(من ظهر أنه شهيد زور) بأن أقره على نفسه  
ولم يدع سهوا ولا غلطا كما هو من باب النفي (عزير  
ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي) عزير  
بالشهير) وعليه التنوي سراجية وزادا  
ضربه وجبه مجمع وفي البصر وظاهر كلامهم  
أن للقاضي أن يسخم وجهه إذا رآه سياسة  
وقبل ان رجع مصرًا ضرب أجماعا وان تأتبا  
لم يهزأ بجماعا وتقدر بض مدة توبته لرأي  
القاضي على الصحيح لو فاسقا وتناولوه عدلا  
أومسورا لا تقبل شهادته أباقات ومن  
الثنائي تقبل وبه يفتي صفي وغيره

#### • (باب الرجوع عن الشهادة) •

(هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو  
أنكره حالا) يكون رجوعا (و) الرجوع  
(شرطه مجلس القاضي) ولو غير الأول



لا تسمع منه البينة ولا يحلف عليه لأن الرجوع لا يصح ولا يسير موجبا للضمن إلا باتصال القضاء به كالتشهاد  
 انتهى وإلى ذلك أشار صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى قال الكمال استبعد بعض المحققين توقف  
 صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمن وترك بعض المتأخرين من مصنفى الفتاوى تعويلا على هذا  
 الاستبعاد انتهى وفي الدر المختار وأقرب نفعين توقف صحة الرجوع على القضاء أو بالضمن والرد على  
 من استبعده وإن كان بعض المتأخرين قلده (قوله لأنه نسخ) أي التشهادة فيقتصر على مقتضى به الشهادة  
 من مجلس القاضي من (قوله أرفوية) في المنع ولأن الرجوع فوبه وهي على حسب الجناية فعمل الرجوع نصفا  
 وقوة وأنى الشارح بأوه هو ظاهر لأنه قد يرجع للتوبة بل قد يكون قصد اتلاف الحق أو لكون الشهود عليه  
 غره بمال وبعد القضاء قد يظن بجهله أنه اتلاف على الشهود له مع أنه اتلاف لحاله بالقرارة أخاذه في البحر (قوله  
 والعلاية بالعلاية) قال الكمال أنت تعلم أن العلاية لا توقف على الاعلان بمثل الذنب بخصوصه مع أن ذلك  
 لا يمكن بل في مثله مما فيه علاية وهو أنه إذا أظهر للناس الرجوع وأشهدهم عليه وبلغ ذلك القاضي بالبينة عليه  
 كيف لا يكون معناه انتهى (قوله أو أراد بينهما) عند المجز من البرهان دور (قوله ونصينه إياهما) أي وأدى  
 أن ذلك القاضي الذي وقع رجوعهما عنده منهما أي حكم عليهما بالضمن انتهى حلي (قوله وجعل انشاء  
 للحال) كالوَأَقْرَبُ عند القاضي أنه رجوع عند غير القاضي فإنه صحيح وإن أقرب رجوع باطل لأنه يجعل انشاء للحال  
 ذكره في المنع (قوله صفات) أي من الاعتبار لا يقضى القاضي بها (قوله ولا ضمان) لأنهما لم يتلفا شيئا على أحد  
 (قوله ومز) أي الشاهد أي جزمه الصادق بالوحد والاعتداد (قوله ولو عن بعضها) كالشهود أبا وأبناهما  
 أو بآباءهم وولدهما ثم رجعا في البناء والولد لم يقض بالأصل من (قوله لأنه فسق نفسه) وشهادة القاسق لا تقبل من  
 (قوله لم يفسخ الحكم) لأن آخر كلامهم ينقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولأنه في الدلالة على الصدق  
 مثل الأول وقد ترجع الأول باتصال القضاء به من (قوله مطلقا) سواء كان حال الشاهد في العدالة عند الرجوع  
 مثل حاله عند الشهادة أو أدنى أو أعلى وقبل أن كان أعلى فنقض القضاء انتهى حلي (قوله لترجمه) أي الخبير  
 الأول من الشاهد والوضع التصريح به إذا ظهر أنه الضمير راجع إلى المحضكم وفيه تهافت (قوله ويرد)  
 أي المقضى له انتهى (قوله وتلزم الدية) أي ولي القتل (قوله أن الحاكم إذا أخطأ الخ) وهنا قد أخطأ بعدم  
 التخصيص عن حال الشهود (قوله وضمانا تلقاه للشهود عليه) مثل العقار فيضمنه الشاهد برجوعه اتفاقا  
 لأنه ضمان اتلاف وإن كان النصب لا يتحقق فيه عند عهد وبسقط الضمان منهما في مسائل ضمنهما نصف المهر  
 ثم أقربه برده إليهما ضمنهما قيمة العبد ثم أقربا باتفاق ضمنهما قيمة العين ثم وهما المشهود له لا مشهود عليه ردهما  
 إليهما رجوع الواهب في هبته بقضاء بهما ضمن الشاهد برده الضمان ورث الشخص المشهود عليه الشيء الذي  
 وقع الرجوع عن الشهادة به بعد ما ضمن الشهود برده الضمان بخلاف ما لو اشتراء مات الغريم فملا بهما مشهودا  
 أنه أبرأه من الدين ثم رجعا لم يضمنا للطالب لأنه نوى عليه بالاقلام الكل من العناية وقوله أن تلقاه أشار به إلى  
 أنه لو لم يصف التلاف إليهما إلا بضمنان كالوشهدا بنصب قبل الموت فمات المشهود عليه ورث المشهود له المال من  
 المشهود عليه ثم رجعا لم يضمنا لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق  
 يضاف إلى آخرهما وجودا فيضاف إلى الموت ذكره الزيلعي (قوله مع تعذر تضمين المباشر) وهو القاضي (قوله  
 لأنه كالمبا إلى القضاء) أي من جهتهم ما فإن القضاء واجب عليه عند ظهور عدل التماس حتى لو امتنع بأنهم يستحق  
 العزل ويعزرون في تضمينه صرف الناح من تقلده وتعذر استيفاء مؤنه من الذي لأن الحكم ماض فاعتبر التسبب  
 (قوله بما إذا قبض المال) قال في المنع بعد تظلمه وقد علمت المعقول عليه في المذهب وهو ما في متنه (قوله فكلا قول)  
 لأن الضمان مقيد بالمائة في المعنزال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء لا ترى أن المقضى عليه لا يجوز  
 له أن يتصرف فيها وأجاز له في ذلك وفي الدين لا يزول ملكه منه حتى يقبضه فلا يرجع عليه قبله  
 لم تحقق المائة إذ لا مائة بين أخذ العين وإيجاب الدين وفي العين تحقق انتهى حلي (قوله لم يضمن)  
 لبقائه من يبق بكل الحق (قوله ضمنا النصف) لأنه لما رجع الآخر ظهر أن رجوع الأول أذ لم يبق إلا من يقوم به  
 النصف وإنما لم يجب على الرابع الأول لما منع وهو بقاء من يبق بشهادته كل الحق فلا زال المانع برجوع آخر تعين  
 أن يكون التخصيصا إليهما ما يجب فرائضه عليهما (قوله ضمن التسع) العلة فيه ما تقدم (قوله فإن رجعا)

لأنه فسخ أو توبة وهي بحسب الجناية كما قال  
 به الصلاة والسلام السرا بالسر والعلاية  
 بالعلاية (فلو أدى) المنهوه وعليه  
 رجوعهما (لا يقبل) إفساد الدعوى بخلاف  
 ما لو أدى وقوعه عند قاض وثمة به إياهما  
 ملتقى أو برهن أنهما أقرا برجوعهما عند  
 غير القاضي قبل وجعل انشاء للمال ابن  
 (فإن رجعا قبل الحكم بهما سقطت ولا ضمان)  
 وعزروا عن بعضها لأنه فسق نفسه جامع  
 الفسوقين (وبعد لم يفسخ الحكم مطلقا)  
 لترجمه بالقضاء (بخلاف طهور الشاهد  
 عبد أو محرر وداني فذف) فإن القضاء يطل  
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو قضا صا ولا يضمن  
 الشهود لما ستر أن الحاكم إذا أخطأ فأنقروم  
 على المقضى له شمس تكلمة (وشمنا ما إذا فاه  
 للمشهد وعليه) اتسم ما تمهت ببيع ثم ردتهم  
 المباشر لأنه كالمبا إلى القضاء (قبض الذي  
 المال أم لا بيقى) بغير رزية وخلاصة  
 وخزانة المقتبض وفيه في الوفاية والكفر  
 والدرر والملتقى بما إذا قبض المال له دم  
 الاتلاف قبله وقبل أن المال هذا مكادول  
 وإن دينا فكلا في وأقره القهستاني (والهبة  
 فيه إن يقي) من الشهود (لا لمن رجع فإن  
 رجع أحدهما ضمن النصف وإن رجع أحدهما  
 ثلاثة لم يضمن وإن رجع جميع آخر ضمنا النصف  
 وإن رجعت امرأة من رجل وأمر أن يرجع  
 ضمن الرجوع وإن رجعتا فالنصف وإن رجعت  
 ثمان نسوة ومن رجل ومن نسوة لم يضمن  
 فإن رجعت أخرى ضمن (أنه مع رجوعه) أي إذا  
 ثلاثة أرباع النصاب (فإن رجعا)



أي الرجل والنسوة وغلب جانب المدعى (قوله فالغرم بالاسداس) لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل  
عند الامام (قوله وقال علي بن النصف) لأن كل النسوة كرجل واحد (قوله كالزوجين فقط) أي ضمن النصف  
اجمعا لبقا نصف الحق بالرجل فصار كالشهادة ستة رجال فرجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في النكاح الخ)  
هذا اذا لم يطلقها أو طلقها بعد الدخول كما يدل عليه التعليل أما اذا كان قبل الدخول ورجع فمأخذ كراهي  
عن المحيط شهد أنه تزوجها على ألف وهو مهر مثلها والزواج يذهب بغير نسبة فقط في طلقها ثم رجع فعليه ما  
فضل ما بين المتعة إلى خمسة مائة انتهى (قوله شهد بمهر مثلها) أي بقدر مهر مثلها وكذا يقال فيما بعد (قوله  
أو أقل) الحاصل أن المذني إما الزوج وإما الزوجة وعلى كل أما أن يكون المشهود به مهر المثل أو أكثر منه  
أو أقل فإن كان المذني الزوج وشهد الشاهدان ثم رجعا فلا ضمان في الصور الثلاث كما في الهندي عن الذخيرة  
وإن كان المذني الزوجة لا يضمنان إلا في صورة ما إذا كان المشهود به أكثر من مهر المثل كذا في الكافي  
إذا علمت ذلك فقد تضمن كلام المصنف والسار هنا أربع صور لأنه إما أن يكون المشهود به مهر المثل أو أقل منه  
في صورة ما إذا كان المذني الزوج أو الزوجة إلا أنه بزيادة الأقل لم التكرار فإن صورة الأقل ذكرها المصنف بقوله  
ولو شهد بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها وذكر الصورتين الباقيتين وإن زاد عليه ضمانها وهي المدعية (قوله  
إذا التلاف بعوض الخ) هذا التعليل ظاهر فيما إذا كان المذني الزوج لأنهما أطلقا عليها البضع على ما يليه من الزوج  
وكذا فيما إذا كان المذني الزوجة لأنهما أطلقا المال بالبضع لأنه يكون متقوما بالدخول في الملك والحالة هنا حال  
الدخول في الملك (قوله وإن زاد عليه) الذي في المنع والكثير زاد البضير التي ذواته قوله به ضمانها وعلى أفراد  
البضير يكون الضمير راجعا إلى المشهود به (قوله لو هي المدعية) لأنهما أطلقا على الزوج قدر الزيادة بغير عوض  
أنهى حلي أما إذا كان هو المذني فلا ضمان كما علمت (قوله ولو شهد بأصل النكاح) هذا التركيب يوهن أن  
الشهادة في المسئلة الأولى ليست على أصل النكاح مع أنها عليه فلو قال ولو بأقل فلا ضمان لكان أخصروا وضع  
وقد علمت أنه لا فرق في هذه بين كون الدعوى منه أو منها خلافا لما في الحلبي لأنه لا ضمان على اليهود إلا في صورة  
واحدة وهي ما إذا أذنت هي وكان المسمى أصح من مهر المثل انتهى (قوله لتعذر المماثلة بين البضع  
والمال) يعني أن منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالتقويم إذ التضمن يستدعي المماثلة  
ولا مماثلة بين البضع والمال وانما يضمن ويتقويم بالملك من الزوج اظهرا لخطر حتى يسان من الاشتغال  
ولا يملك مجانا لحصول التسليم به أفاده الحوي ولا ضمان هنا على الزوج لتفاد القضاء بما شهد به (قوله فانقص  
عن قيمة المبيع) أما لو شهد بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لأنه اتلاف بعوض من (قوله أو زاد) أما لو شهد بمثل  
القيمة أو أقل فلا ضمان (قوله للاتلاف بلا عوض) على المستثنين (قوله ضمان القيمة) وذلك لأن المقضي به في  
هذه الشهادة المبيع دون الثمن إذ لا يمكن القضاء لشهادتهما بإيقاعه وإذا كان المقضي به المبيع فقط ونوال  
المبيع بلا عوض فيضمنان القيمة (قوله ضمان الثمن) لأن الثمن يصير مضمونا به لأن القضاء بالثمن لا يقاونه  
ما يقطع من الإيقاع بل انما شهدوا به بعد ذلك وإذا صار الثمن مضمونا به ضمانا لرجوعهما أفاده الكمال (قوله  
فإن شاء ضمن الشهود قيمته حالا) وهي ألف ويرجعون بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل (قوله أخذ  
المشتري) أي بالثمن (قوله برئ الآخر) أي من مواخذته فقط والافاشهود ويرجعون على المشتري بالثمن إذا  
ضمنوا القيمة حالا (قوله وقامه في خزانة المقتنين) حيث قال فإن اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري  
ويتصدقون بالفضل فإن رد المشتري المبيع بسبب الرضا أو تقابل رجع على البائع بالثمن ولا شيء على اليهود وإن  
رد بقضاء الضمان على اليهود بجهالة وان أديا رجعا عما أديا انتهى حلي (قوله ضمانا للمال الخ) لأنهما قد  
يفترقان قبل الدخول بنحو وطء ابن الزوج وذلك بمنزلة النسخ فيوجب سقوط المهر فتر راعيه ما كان على شرف  
السقوط (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادة انتهى حلي (قوله للحرمة الغليظة) أي للقضاء بها قال في المنع لأنه  
لم يقض بشهادة شهود الواحد لأنه لا يفيد لأن حكم الواحد حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة انتهى  
(قوله فلا ضمان) لأنه لا تقوم للبضع حالة الخروج ذكره الكمال ونقل عن التهمة أنهم ما يضمنان ما زاد على مهر المثل  
لأن الاتلاف بقدر مهر المثل اتلاف بعوض وهو منافع البضع التي استوفاهما انتهى (قوله ضمن شهود الدخول  
ثلاثة أرباع المهر) لأنهم قد روي عليه بثهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي

فالغرم بالاسداس) وقال علي بن النصف  
كالزوجين فقط (ولا يضمن راجع في النكاح  
شهد بمهر مثلها) أو أقل إذا التلاف بعوض  
كالاتلاف (وإن زاد عليه ضمانها) لو هي  
المدعية وهو المسمى من زيادة (ولو شهدا  
بأصل النكاح) على المعتذر لتعذر المماثلة بين  
البضع والمال (بجسلاف ما لو شهدا عليها  
بقبض المهر أو بغيره ثم رجعا) ضمانها  
لا تلافهما المهر (وضمن في البيع والشراء  
ما نقص عن قيمة المبيع) لو الشهادة على البائع  
(أو زاد) لو الشهادة على المشتري للاتلاف  
بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن ولو  
في شهادة واحدة ضمانا القيمة ولو في شهادتين  
ضمنوا الثمن يعني (ولو شهدا على البائع بالبيع  
بألفين إلى سنة وقيمتها ألف فان شاء ضمن  
الشهود قيمته حالا وإن شاء أخذ المشتري  
إلى سنة وإياها اختار برئ الآخر) وقامه  
في خزانة المقتنين (وفي الطلاق قبل وطء  
وخلوه ضمانا للمال) المسمى (أو المتعة)  
إن لم يسم (ولو شهد أنه طلقها فلا ضمان  
أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا  
ضمنان نصف المهر على شهود الثلاث  
لا غير) للحرمة الغليظة (ولو بعد وطء أو خلوه  
فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول  
وآخران بالدخول ثم رجعا وضمن شهود  
الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق  
وبعد اختيار (ولو شهدا بدينق رجعا ضمنا  
القيمة) لمولاه (مطلقا) ولو معسرين لأنه ضمان  
اتلاف (والولا للمعتق) أعدم تقول العتق  
البرء بالضمنان فلا يقوّل الولا هداية



أن يضمنا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول فزروا عليه نصف المهر وقد سكن على شرف السقوط وقد  
اختص الفريق الاول بضمنا نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهم ما فيصيب  
الاول ثلاثة أرباع والثاني ربع انتهى حلي (قوله ما تقصه) وهو ما بين قيمته مدبر او غير مدبر فحق لانه بالتدبير  
فان بعض المنافع لانه لا يضرجه عن ملكه بخير يسع (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد منا أن الفتوى  
أن قيمته مدبر نصف قيمته لو كان قنا انتهى فعليه يكون الملازم نصف القيمة لانه القاتل بالتدبير (قوله وعلمه  
في البحر) قال في المنع منه وان مات المولى والعبد يصرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمة مدبر الا انهما ازالا  
الباقى عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وصلى في ثلثيه وضمن الشاهدان  
ثلث القيمة اذا عمل العبد الثلثين ولم يرجعاه على العبد فان هجر العبد عن الثلثين ترجع به الورثة على الشاهدين  
ويرجع به الشاهدان عند هما انتهى (قوله وان شاء) أى المولى اتبع المكاتب ولا يضمن اليهود (قوله  
وتصدق بالفضل) ان كان بدل الكتابة الذي أخذاه من المكاتب أكثر من القيمة التي ضمنها للمولى (قوله  
وفي الاستلاد) أى اذا شهدا عليه بأنه أقر مثلا أنم أتم ولده ثم رجعا (قوله ونعمانه في العتيق) حيث قال ولو شهدا  
أنه أقر أن أمته ولدت منه والمولى ينكر فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد للمولى حتى يضمنان له نقصان قيمته  
فاذا مات المولى يضمنان للورثة باقى قيمته وان رجعا للمولى ميت ضمنا جميع قيمته للورثة وان كان معها ولد  
والمولى حتى يضمنان نقصان قيمته وقيمة جميع الولد واذا مات المولى فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنان له  
شيأ ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما اذا كانت تركه والا فلا شئ له معاً على الابن وان كان معه شريك  
فانما يضمنان لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى قيمة الام ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما ان ترك  
مالا ولا يرجعان عما أخذ منهما شريكه ولا يضمنان لشريكه ما أخذ الولد بالارث وان رجعا به مد وفاة المولى  
فان لم يكن للولد شريك فلا ضمان عليهما وان كان له شريك في الميراث يضمنان له حصته من قيمة الولد ومن جميع  
قيمة الام ولا يضمنان له ما ورثه الولد ولا يرجعان على الولد بما أخذوا منه شريكه وان شهدوا به مد وفاته والمستثني  
بما لاها فقتل به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمنا جميع قيمته للورثة وان كان معها ولد ضمنا قيمته وقيمة الولد  
كلها وما أخذ بالارث انتهى حلي (قوله وفي القصاص الدية الخ) أى اذا شهدا بأن قاتلا قتل فلا حاجة لقتل  
المقتضى بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهما الدية لا القصاص لان القتل منهما ليس مباشرة ولا تسببا لان الدية  
ما يقضى اليه غالباً ولا يقضى بالشهادة هذان العفون مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدوا به في النفس  
أو ما دونه انتهى (قوله في مال الشاهدین وورثاه) في البحر عن السراج أن الدية التي على الشاهدین تكون  
في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا يجرمان الميراث بأن كانا ولداً للشهود عليه فانهما يرثانه انتهى  
(قوله لعدم المباشرة) بل المباشرة اختياراً ولي الدم فان امتنعاه منه اعترض بعد الشهادة وهذا مما يقطع نسبة  
القتل الى الشاهد والاولى زيادة والتسبب كما تقدم وشمل كلامه ما اذا رجع الولي مع الشاهدین أو لم يرجع لكن  
ان يرجع معهما خير اولى بين تضمن اولى ادية أو الشاهدین كما لو جاء الشهود بقتله حياً وأبى ما ضمن لا يرجع  
على صاحبه عنده وعندهما لهما الرجوع عليه لانهما عاملان له انتهى (قوله ولو شهدا بالعفو) أى ثم رجعا  
(قوله لا إضافة التالف اليهم) لان الشهادة في مجلس القاضى صدرت منهم وبالحكم عليها (قوله بعد القضاء)  
أما قبل القضاء فيبطل شهادة الفروع كما تقدم في الباب الذي قبل هذا (قوله لم تشهد الفروع على شهادتنا)  
لانهم أنكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد انتهى بحر (قوله  
أو أشهدناهم وغلطنا) هذا قولهما وقال محمد يضمنون لان الفروع تعلموا شهادة الاصول فصار كأنهم حضروا  
ولهما أن القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضى يقضى بما يباين من الجهة وهي شهادتهم (قوله فلا ضمان لان)  
ما مضى من القضاء لا يقتض بقولهم وهم لم يرجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ضمن  
الفروع فقط) لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد الشهود عليهم بالخيار ان شاء ضمن الاصول أو الفروع (قوله  
ولو ادية) بان زكوا شهود الزنا فرجهم فاذا شهدوا عبيداً أو مجوس ورجع المزكى فادية على المرحسكين منه  
بالرجوع عن التزكية مع علمهم (قوله يكونهم عبيداً) أما اذا ثبتوا عليها وزعموا أنهم أحرار فلا ضمان  
عليهم ولا على الشهود ولا نقض الشهود حتى القذف لانهم قد فروا حياً وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت

(وفي التدبير ضمنا ما تقصه) وهو ثلث قيمته  
ولومات اولى عتق من الثلث ولا ضمانا  
قيمته ونعمانه في البحر (وفي الكتابة يضمنان  
قيمته) — لها وان شاء اتبع المكاتب  
ولا يفتق حتى يؤدى ما عليه اليهما) ونصفا  
بالفضل والاولا مولاه ولو هجر عاد لمولاه ورث  
قيمته على اليهود (وفي الاستلاد يضمنان  
نقصان قيمتها) بأن تقوم قسمة وأتم ولد ولو جاز  
بهما يضمنان ما بينهما (فان مات المولى  
عتقت وضمننا) بقيس (قيمته) أمة (للورثة)  
ونعمانه في العتيق (وفي القصاص الدية) في  
مال الشاهدین وورثاه (ولم يقتصا) لعدم  
المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنان لان  
القصاص ليس بمال اختيار (ومن شهود  
التمصاص ايسر بمال اختيار) لا إضافة التالف اليهم  
أو مع رجوعهم) بعد القضاء  
(لا شهود الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم  
وغلطنا) وسكذوا قالوا رجعا عنهما  
لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم  
(ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب  
الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولو رجع الكل  
ضمن الفروع فقط (ومن المزكون) ولو ادية  
(بالرجوع) من التزكية (مع علمهم يكونهم  
عبيداً)







أي من حيث أنه لا يعارضه غيره فيه من غير نظر إلى حكم شرعي قد دخل فيه فوكيل المسلم ذقبا يبيع خرو - فزير  
ومحرم حلالا يبيع مديد لكن هذا النظر يكره على التقييد بقوله جائز هذا الغاية أن على أن الأصل في الأشياء  
الاباحة (قوله ابن كمال) قال في الإيضاح أعلم أن من شرط الوكالة أن يكون الموكل من تلك التصرف  
لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه وقيل هذا على قوله - ما قاما على قوله فالشرط أن يكون الوكيل  
حاصلا بلا يملكه الوكيل فأما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط - حتى يجوز عنه فوكيل المسلم الذي  
بشراء المحر وقيل المراد به أن يكون مالكا تصرفه نظر إلى أصل التصرف وإن امتنع في بعض الأشياء بعارض  
الشيء انتهى (قوله فلا يبيع فوكيل مجنون وصبي) من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله مطلقا) سواء كان ضارا  
أو نافعا أو مترددا بينهما (قوله وصبي يعقل) الظاهر أن العقل يفسر بما فسر به العقل في جانب الوكيل وذلك  
بأن يعقل أن البيع سالب للمبيع جالب للثمن وأن الشراء بالعكس (قوله بشرط لاق) وجه ضرره أن فيه الزام  
المهر أو بعضه وأجراج العصمة منه وإزائه النفقة في المدة وأما الزامه نفقة الزوجة فهو في مقابلة استناعه به  
ولو بالتدبير وغير ذلك صور نادرة (قوله بلا إذن واهبه) متعلق ببيع (قوله وتوقف فوكيل مرتدة) أي إذا وكل المرتدة  
أحدًا توقف وأما جعله وكيلًا فلا توقف فيه قال في البحر وما يرجع إلى الوكيل أي من الشرائط فلا يبيع  
فوكيل مجنون وصبي لا يعقل له البلوغ والحزبية وعدم الردة فيبيع فوكيل المرتدة ولا يتوقف لأن المتوقف ملكه  
والعلم للوكيل بالوكيل فلو وكاه ولم يعلم فتصرف توقف على إجازة الموكل أو لو وكيل بعد علمه ونبت العلم بالمشافهة  
أو الكتاب إليه أو الرضا إليه أو بإخبار رجلين فضولين أو واحد عدل أو غير عدل وصدقة الوكيل انتهى (قوله  
خلافهما) فقالا هو نافذ من (قوله لعارض الشيء) من إضافة الموصوف إلى صفته (قوله ثم ذكر شرط الوكيل)  
في نسخة الوكيل (قوله به قبل العقد) أي يعقل أن الشراء جالب للمبيع سالب للثمن والبيع على عكسه ويعرف  
الغبن الفاحش من البير بجره شرح الهداية ثم قال ولا حاجة إلى علمته الغبن الفاحش من أي - بربطه  
بيع الوكيل عند الإمام بما قبل وكثر انتهى ورواه المصنف بأن التعريف للمم - يرفي ذاته لا بالطر للوكالة على  
أن المتقرب به أنه لا يجوز باغبن الفاحش كما يأتي قريبا (قوله محجورا) نعت لكل - من - ما وأمرده للمعطف بأحوال  
في الإصلاح وصيها وصبيها وصبيها انتهى (قوله تبعا للكر) أي حال كونه تابعيا لعدم القول بالكثرة وذكر  
صاحب الهداية محترضا به عن بيع المأزل والمكره انتهى (قوله بكل ما يشره الموكل بنفسه) هو أولى  
من قول الكزبي كل ما يبعده فانه يشمل المدة وغيره من الخصومة وغيرها انتهى منع لا يقال الاستقراض يشره  
لنفسه بنفسه ولا يملك الوكيل به لانه يقول نص في الخاتمة أن وكل بالاستقراض أن أضاف الوكيل الاستقراض  
إلى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل انتهى (قوله بنفسه) جواب عما يقال أن الوكيل يملك التصرف  
فبما وكل فيه مع أنه لا يملك الوكيل وحاصل الجواب أن الوكيل يملك التصرف لغيره لنفسه انتهى (قوله وأورد  
على هذا القيد الأب والوصي إذا وكل في مال الصبي فانه يبيع مع اسم - يتصرفان فيه - بوجهما (قوله فتشمل  
الخصومة) تفريع على الكلية (قوله فمع خصومة) هي في اللغة الجدول والخصم الخصام والجمع خصوم  
وقد يجمعون للجمع والاشتباه والمؤث في الشرع الجواب بنعم أولا وفسرها في الجوهر بالدعوى العصبية  
أو الجواب المبرح (قوله في حقوق العباد) تشمل بعضها وجميعها وفي البرازية ولو وكله بكل - قوله وبخصومه  
في كل حق له ولم يميز الخصام به والخصام فيه جاز انتهى (قوله برضا الخصم) أطبق فيه فتشمل الطالب والمطلوب  
بهم (قوله وجوزاه بالرضا) الخلاف في لزوم لافي الجواز أهم أن التوكيل فيها تصرف في خاص - منه  
فلا يتوقف على رضا غيره وله أن الجواب مستحق على الخصم وهذا يستحضره والده من متعاقبون في الخصومة  
فلو قلنا بلزومه بتضرره فيتوقف على رضا (قوله وعليه فتوى أبي الليث) وقال الحلواني بغير المنق (قوله  
والخيار للفقير تفويضه للعاكم) في البرازية من الماء - لوم المقرآن تفويض الخيار إلى قضاء العهد من العباد  
كأهل المقر من أن علمهم ليس بجهة ومن فوض الخيار إلى القاضي كان هذا المألوا من أحوال قصاتهم من الدين  
والصلاح - فمكنه - قال عبد الله بن جعفر كان على - لا يحضر الخصومة وكان إذا خصم في شيء وكل عقلا  
قال في النهاية وأما كان يختار عقلا لانه كان ذكيا حاضر الجواب حتى حكى أن علميا - استقبله يوما ومعه غزله  
فقال على - مداعبه أحد الثلاثة أحق فقال - قيل أما أنا وعزى فعاقلان انتهى (قوله إلا أن يكون الموكل الخ)

وان امتنع في بعض الأشياء بعارض الشيء  
ابن كمال (قوله فلا يبيع فوكيل مجنون وصبي)  
لا يعقل مطلقا (قوله وصبي يعقل ب) تصرف صار  
(قوله مطلقا) وجهه وصحة وصحة وصحة  
(قوله بلا إذن واهبه) (قوله ولا يبيع) مع  
(بما تردد بين ضرر وفهم كبيع وإجازة أن  
أمره وألا توقف على إجازة واهبه) كما لو يشره  
بنفسه (قوله فلا يبيع فوكيل مجنون وصبي)  
لأنه إذا وكل أو مكاتب أو توقف فوكيل مرتدة فان  
أمره لم ينفذ وإن مات أو لحق أو قتل لا خلافا  
لهم (قوله) مع (قوله) فوكيل - لم ذقبا يبيع خرو  
أو خنزير) وشراهم ما كما يترقى البيع العام  
روى محرم حلالا يبيع مديد (قوله) وان امتنع عنه  
الموكل (قوله) عارض الشيء كما قد مناقضه ثم ذكر  
شرط الوكيل فقال (إذا كان الوكيل يعقل  
العقد ولو صبي أو مجنونا) لا ينبغي أن  
الكلام إلا أن في صحة الوكالة لافي صحة بيع  
الوكيل فلذلك لم يقل ويقتضيه به (قوله) (قوله) (قوله)  
ضابط الموكل في نفسه فقال (يعقل ما يبيعه) (قوله)  
الموكل (قوله) لنفسه فتشمل الخصومة فلا  
قال مع (قوله) الخصومة في - فوق العباد برضا  
الخصم وجوزاه بالرضا وبه قالت الثلاثة  
وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره  
الكتاب ووجهه في النهاية والخيار للعاكم  
تدريسه للعاكم رد (الأن يكون الموكل  
(صريضا)





وشبه العفو المندوب اليه ثابتة في غيبته بل هو الطاهر للتدب الشرعي قال تعالى وأن تغفوا أقرب للتقوى  
ولم يذكر المصنف التوكيل باثباتهما لدخولهما تحت قوله فصح بخصوصية لأن التوكيل باثباتهما هو التوكيل  
بالخصوصية فهما التوكيل باثبات حد الزنا والشرب باطل اتفاقا إذا لا حق لأحد فيه بل تقام البيئة حسبة  
ويجوز التوكيل باستيفاء التعزير مطلقا لأنه حق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله بغيبة) وكله عن المجلس  
أما إذا كان حاضرا فيصح وهذا في الاستيفاء فقط فإن المصحق قد لا يحسن الاستيفاء فلا يمنع التوكيل  
بطل الحق أما الإيفاء فلا يصح مطلقا المأمور (قوله وحقوق عقد) مبتدأ خبره قوله يتعلق به وجلة قوله لا بد من  
إضافته في محل تبرصفة قوله عقد والمراد بالاضافة المعنى الأقوى وهو الاستناد بأن يقول بعثت آجرت صالحة  
(قوله لا بد من إضافته إلى الوكيل) أي من استناده في الصيغة بأن يقول بعثت هذه الدار وبعثت دار فلان  
وأما إذا أسنده إلى الموكل بأن أخرج الكلام مخرج الرسالة يكون فضوليا (قوله واجارة) ولو وكيل بها الخاصة  
في اثباتها وقبض الاجر وحسب المستأجر به فان ذهب الاجر للمستأجر أو أبرأه جازان لم يكن بعينه وبعينه وان  
بعينه لا كذا في كافى الحاكم (قوله مادام حيا) أما إذا مات الوكيل قال المصنف تنقل الحقوق إلى وصيه لا الموكل  
وان لم يكن وصي يرفع إلى الحاكم نصب وصيا عند القبض وهو المقتول وقيل ينتقل إلى موكله ولاية قبضه  
فيحتمل عند الفتوى محبط (قوله ان لم يكن محجورا) شامل للزادى لم يجز عليه بسفه والعبد المأذون والصبي  
المأذون فان كان محجورا تتعلق الحقوق بالموكل كالرسول والقاضي وأمينه ولو قبضه مع هذا صح فيه  
لأنه هو العاقد فكان أصلا فيه ثم إذا عتق العبد تلزمه العهدة والنهي إذا باع لا تلزمه وظاهر كلام المصنف  
أن العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بغير حال  
أو مؤجل وبين الوكيل بالشراء فان كان بغير مؤجل فهو على الموكل لأنه في معنى الكفالة أي وهو لا يملكها  
وان كان بغير مؤجل فهو على الوكيل لكونه ضمن بغير ضمانه في البصر (قوله كسليم مبيع) أطلقه فعمل  
ما إذا قبض الوكيل الثمن أولا وما إذا قال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض  
الثمن فانه جائز عنده ما خلا فالشراء ولو نسيه من البيع حتى يقبض الثمن لم يجز بيه حتى يقبض الثمن من  
المشتري ثم يقول بعثت بهذه الدارهم التي قبضت منك كذا في البرازية (قوله وقبض غ) أي من المشتري  
والمطالب به وكيه وان لم يقبض منه ومن أحكام وكيل البيع انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل  
بالشراء ولا يجبر على التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسمار فانما به ملان بالاجر ويشال للوكيل  
أحل الموكل على المشتري (قوله ورجوع به عند استحقاق) شامل لما إذا كان الوكيل ياتمه وقبض الثمن من  
المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلم إلى الموركل  
وهو يرجع على موكله وما إذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع الوكيل دون  
موكله (قوله بين حضور موكله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لأنه العاقد حقيقة) لأن العقد يشوم  
بالكلام وهو منه (قوله وحكما) فان أحكام العقد ترجع إليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال  
القاضي الامام أبو العالي ان العهدة على الموكل لأنه إذا كان حاضرا كان كالمباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله  
تعلق الحقوق بالموكل اتفاقا) هذا في ما في الخلاصة والبرازية ووكيل شراء العبد جاء إلى مالكه فقال بعث  
هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لأنه خالف حيث أمره أن لا يرجع إليه العهدة  
وقد رجعت وقال أبو القاسم الصغار والصحيح أن الوكيل يبر فضوليا ويتوقف العقد على اجازة الموكل انتهى  
وفي الرمز انه إذا أضاف العقد إلى الموكل صار كالرسول انتهى ثم إذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق إلى الوكيل  
لأن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ترد فيه المقدسي (قوله مقوله) أي المصنف (قوله لا بد) أي من إضافته  
إلى الوكيل (قوله فيه ما فيه) قد علمت انه لا يكون وكلا إذا أضافه إلى نفسه وإذا أضافه إلى الموكل ففيه  
الخلاف السابق وفي المنع وقيد بالوكيل لأن الرسول لا ترجع الحقوق إليه بشرطه الاضافة إلى مرسله  
لما في البرازية والرسول في البيع والطلاق والصفاق والتكاح إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بأن أضاف  
إلى نفسه بأن قال طلقك وبعتك ورجعت فسلاته من ذلك لا يجوز لأن الرسالة لا تتضمن الوكالة لانها موقوفة  
وان أخرج مخرج الرسالة جازبان يقول ان مرسل يقول بعثت منك انتهى (قوله بشرط الموكل عدم تعلق

بغيبته وكله عن المجلس ملحق (وحقوق عقد  
لا بد من إضافته) أي ذلك العقد (إلى الوكيل  
كسليم مبيع) من امرائه (قوله مادام  
حيا ولو مات حيا) (ان لم يكن محجورا  
لنسيم مبيع وقبضه وقبض من ورجوع به  
عند استحقاقه وخصومة في عيبه بالافضل  
بين حضوره وكله وغيبته) لأنه العاقد حقيقة  
وحكم المالك في الجوهره لو حضر أو غاب  
على أخذ الثمن لا العاقد أصح الأقاويل  
ولو أضاف العقد إلى الموكل تعلق الحقوق  
بالموكل اتفاقا ابن مالك فيحفظ فقوله لا بد  
فيه ما به ولا أقال ابن السكيت يكتفى بالاضافة  
إلى نفسه فهو (بشرط) الموكل (عدم تعلق  
الحقوق به) أي بالوكيل (انتهى) بالحل جوهره



الحقوق به لغو) كالوهم به من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن وكالوكله بالمبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالتهم  
باطل ولو كتب المالك باسم الموكل لا يقطع حقه في قبض الثمن إلا أن يقر الموكل بقبضه ولومات الموكل أو جبن  
بعد البيع في الوكيل حتى قبض الثمن (قوله في الأصح) هو قول أبي طاهر وقال الكرخي يثبت للوكيل ثم ينقل  
إلى الموكل انتهى ولا يعتق الموكل قبل قبض الوكيل فانه ينفذ اعتاقه لكونه أعتق ملك نفسه قال في البحر ولاثرة  
لهذا الخلاف لاتفاقهم على تلك الأحكام (قوله لأن الموجب لاعتق وانفساد الملك المستقر) هذا التعديل  
يناسب قول الكرخي ولا حاجة اليه على قول أبي طاهر انتهى حلي (قوله حتى لو أضافه إلى نفسه لم يصح)  
هذا ينافي في البرازية حيث ذكر فيها الوكيل بالطلاق والاعتاق إذا أخرج الكلام بخروج الرسالة بأن قال فلان  
أمرني أن أطلق أو أعتق ينفذ على الموكل لأن ههنا ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام  
في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن أضافه إلى نفسه مع الإتيان بالنكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق  
أنه في الأول أضافه إلى الموكل - مني لأنه بناء على ملك الرقة وتلك للموكل في الطلاق والعتاق فأما في النكاح  
فقدمة الوكيل قابلة للمهر انتهى وقوله بأن أضافه إلى نفسه بأن قال طلقت هذه المرأة أما إذا قال طلقت امرأتي  
طلقت امرأته وكذا أعتقت مبدئي ووهبت مالي والحاصل أن الإضافة إلى الموكل أن يقول أن فلانا طلق امرأته  
وضوء أو طلقت امرأة فلان أو هذه المرأة طالق فإن الإضافة - مني موجودة والإضافة إلى نفسه بأن يقول  
طلقت امرأتي وضوء يقع عليه وفي الجهتي وكذا أن يرتب من عبدة فلان بدنيته أو بدنيته غيره أو يستقرض له ألفا فانه  
يضيف العقد إلى موكله ومن نفسه فيقول أن زيد يستقرض منك كذا أو بتر من عبدة كذا أو بتر من عبدة كذا ولو قال  
هب لي أو أعرفي أو أقرضني أو تصدق علي فهو للوكيل (قوله أو انكار) اعتبر به بأنه لا فرق في الإضافة بين أن  
يكون الصلح من اقرار أو انكار فإن زيد إذا أدى على عمرو ووكيل على أن يصالح عن مائة فإذا قال زيد  
صالح من دعوى المدعى على عمرو بمانعة وقبل الوكيل هذا الصلح ثم الصلح سواء كان من اقرار أو انكار إلا أنه  
إذا كان من انكاره وفداء معين في حق المدعى عليه فالوكيل صغير محض فلا ترجع الحقوق إليه وإذا كان من  
اقراره يكون كالبيع فترجع الحقوق إلى الوكيل أبو الهود عن الحموي (قوله حتى لو أضافه لنفسه وقع  
النكاح له) هذا ينافي قوله سابقا حتى لو أضافه إلى نفسه لم يصح على أن التفريق خاص بالنكاح كما علمت (قوله  
بمهر) إذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) إذا كان وكيله أو لا يلبى قبض مهرها كما أن الوكيل بالخلع لا يلبى قبض  
البذل ويصح ضميمة مهرها وتخبر المرأة بين مطالبة أو والزوج فإذا أخذت من الوكيل لا ترجع إلى الزوج  
ولو ضمن وكيل الخلع البذل صح وإن لم تأمره المرأة بالضمن ولذا يرجع قبل الأداء انتهى بمهر (قوله والمشتري)  
أي من الوكيل (قوله الإبراء عن دفع الثمن للموكل) لا يوكيل من الوكيل للموكل فحينئذ لا يقدر على المنع أخاه  
عزى زاده ولو دفع الموكل بالشراء الثمن إلى الوكيل فاستلمه وهو مسرر كان للبائع - بس المبيع ولا مطالبة له  
على الموكل فإن لم ينفذ الموكل الثمن إلى البائع باع القاضي الجارية بالثمن إذا رضى بالافلا انتهى خزائن المفتين  
(قوله صح) لأن الثمن المقبوض حق الموكل وقد وصل إليه ولا فائدة في الأخذ منه ثم الدفع إليه (قوله ثم تقع  
المقاصة بين الوكيل لو وحده) أي لو كان وكيل المبيع وحده مديونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه  
من الدين ويضمن الوكيل للموكل لأنه قضى دينه بمال الموكل وأما إذا كان الموكل فمطعون المشتري أو كل  
من الموكل والوكيل مديون فتنقح المقاصة للموكل فيه ما رمل المقاصة في جانب الوكيل - بل يقول فيما إذا باعه  
من دأته بدنيته فانه يصح ويرى ضمن الوكيل للموكل كما في الذخيرة (قوله بخلاف وكيل تيم) متعلق بقوله وإن  
دفع له صح وعبارة العيني وصح يقيم وصورته إذا باع الوصي مال التيم ودفع المشتري للتيم لا يخرج عن العهدة  
انتهى حلي بل يجب عليه الدفع للوصي ثانياً لأن التيم ليس له قبض ماله فكان الدفع إليه تضييعاً انتهى  
أبو الهود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني أن الوكيل في الصرف إذا صار في قبض الموكل بدل الصرف  
يطل الصرف لا فترق أحد العاقلين من غير قبض انتهى حلي (قوله مع مولاه) متعلق بقوله ما ذرن (قوله  
فلا يملك قبض ديونه) لأنه أعلى منزلة من الوكيل لأنه يصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله ما لم يكن عليه دين)  
الاقص في التعبير ما إذا كان عليه دين الخ ويكون محترز قول المصنف لا دين عليه (قوله لأنه انفرماه) أي لأن  
الحق فيما يده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فاستثنى عن الخزائن حتى

(والمالك يثبت للموكل ابتداء) في الأصح  
(فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد  
نكاح زوجته به ولو نكح (هما) ثانياً) على  
الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته  
لأن الموجب للعتق والفساد للملك المستقر  
(وفي كل عقد لا بد من إضافته إلى موكله)  
يعني لا يثبت حتى من الإضافة إلى موكله حتى  
لو أضافه إلى نفسه لم يصح ابن كمال (كنكاح  
وخلع وسلم عن دم عدا وانكاحاً وعتقاً على  
مال وكاتبه وعبدة ونسباً وجارة وألحاح  
ورهن وإقراض) وشركة ومضاربة وفي  
(تتعلق بموكله) لا يملكونه فيها غير محضاً  
حتى لو أضافه لنفسه وقع النكاح له فكان  
كالرسول (فلا مطالبة عليه) في النكاح  
(بمهر وتسليم) للزوجة (ولا يشتري الأباء عن  
دفع الثمن للموكل وإن دفع له صح ولو مع نهي  
الوكيل) استحصانا (ولا يطالبه الوكيل ثانياً)  
لعدم السائد فتم تقع المقاصة بين الوكيل  
لو وحده ويضمنه موكله بخلاف وكيل تيم  
وصرف عيني (ومثله) أي مثل الوكيل عبد  
(ما ذرن لا دين عليه مع مولاه) فلا يملك  
قبض ديونه ولو قبض صح استحصانا ما لم يكن  
عليه دين لأنه لا غرماء بزارية (فرع) التوكيل  
بالاستقراض باطل لا الرسالة دور

لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لأن البذل فيه لا يجب ديناً في حقه المستقرض بالعقد بل بالقبض والامر  
بالقبض لا يصح لأنه ملك الغير بخلاف البيع فإن حكمه ينبت بالعقد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور  
في الأخيرة ونحوه في الخاتمة أن المأمور بالاستقراض ان تصرف في عبارة نفسه بأن قال للمقرض أقرضني  
عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه لا لغيره أن يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الآخر بأن قال  
منه لا أن فلانا استقرض منك عشرة دراهم فقبل المقرض كانت العشرة لغيره لا لغيره لكن المأمور في هذه الصورة  
رسول لا وكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة (قوله والوكيل بقض المقرض صحيح) بأن يقول  
رجل أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه انتهى وفي هذه الصورة منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض  
لا يصح لأنه ملك الغير والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

أفرد هـ ما ياب على حدة وقد مرهما على سائر الأبواب لكثرة أحكامهما وكثرة الاحتجاج إليهما انتهى (قوله  
الاصل) أي في باب الوكالة بالشراء (قوله أنها ان عمت) كأن يقول أبيع ما رأيت يصح لأنه قرض الامر إلى رأيه  
فأي شيء يشترطه يكون مختلفاً لا دور (قوله أو عمت) بأن علم الموكل فيه للوكيل والموكل (قوله وهي جهالة النوع  
المحض) قال السيد الجوى والجنس والنوع والصنف المنطقي غير مراد هنا بل المراد بالجنس ما يشمل أصنافاً  
على عرف أولئك والنوع الصنف فمن وكل بشراء معين فلا حاجة له إلى شيء أو غيره مع فلا بد من تسمية جنسه  
ونوعه كعبد جنسي أو هندي أو جنسه ونوعه كعبد بنسب ليس المراد بالوكيل به معلوماً لكنه لا اختيار انتهى واحتراز  
بقوله المحض عمت ترددين الجنس والنوع كالعبد والدار فبعض التفصيل الآتي (قوله كدابة بطلت) فإن الدابة اسم  
لما يرب على وجه الأرض وعمر القليل والبغال والحمير قد جمع أجناساً وكذا الثوب لأنه يتناول الملبوس من  
الاطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته بهر أو إذا اشترى الوكيل وقع الشراء له انتهى مخ (قوله وان متوسط  
الخ) قال الاتفاق نقله عن قاضيهم في شرحه والثالثة ما يكون بين الجنس والنوع كالأوكا وشراء عبدة  
أو جارية بين الجنس أو الصنف بأن قال تركيا أو هندياً أو رومياً بصحت الوكالة وان لم يبين الثمن أو الصنف لا يصح لأن  
اختلاف العبيد والحواري أكثر من اختلاف سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فكانت بين الجنس  
والنوع وكذا الدار ملحقة بالجنس من كل وجه لأنها تختلف بقلة المرافق وصحكتها فإن بين الثمن ألحقت  
بجهالة النوع وان لم يبين ألحقت بجهالة الجنس والتأخرون قالوا في دارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لأنها تختلف  
 باختلاف المحلة وبما سمي من الثمن وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القنطرة أو الثمن لأن الحنطة  
تتناول القليل والكثير فالتميز بين المقدار أو الثمن لا يصح انتهى على في الحاشية (قوله هروي) منسوب إلى هرة  
مدينة بخراسان قمت زمن عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتفاق كان قال اشترى بخراسان ولم يسم الثمن فهو  
جائز إذا اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتفان الناس في مثله وكذلك كل جنس سواء من الثياب فإن  
سمى له ثمناً زاد على ذلك الثمن لم يلزم الأمر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الأمر فإن وصفه صفة وهي له ثمناً  
فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الأمر انتهى (قوله وفرس أو بغل) قيد بالفرس والبغل  
للاختلاف في الشاة فمن جعلها من هذا القبيل وفي التبريد جعلها من المتوسط وجزم به في الجوهره فقال  
الوكالة باطله وما اشترى الوكيل فهو لنفسه وأما لحرق في البرازية وفي الحمار نصير المنة معلومة بحال الموكل  
وكذا البقر فلو كان الموكل قال بترى فاشترى حاراً صرياً وكان واحداً من الدواب فاشترى له فرساً أطلق بالمولد يلزم  
المأمور انتهى مخ (قوله بما يصحله حال الأمر) وذلك كما قلنا في الفرس وقال الاتفاق جعل جهالة النوع عتوا  
لأن التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الامتثال لكن تصرف الوكالة إلى ما يليق بحال الموكل انتهى  
(قوله فراجع) عبارة لأن الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن ينظر في حاله انتهى على (قوله لأنه من  
القسم الأول) أي من أقسام الجهالة وهي البسيرة (قوله وبشراء دار) هذه الجهالة المتوسطة وجعل صاحب  
الهداية الدار من الجهالة الفاحشة لأنها تختلف اختلافاً شديداً باختلاف الأراض والجيران والمرافق  
والمحال والبلدان فتعذر الامتثال وتبع المصنف كصاحب الكثر قاضيان ووفق صاحب البحر فحمل ما في  
الهداية على ما إذا كانت تحتان في تلك الدار اختلافاً فاحشاً وكلام غيره على ما إذا كانت لا تتفاضل انتهى

والوكيل بنفس المقرض صحيح نفسه  
(باب الوكالة بالبيع والشراء)  
الاصل أنها ان عمت أو عمت أو جهلت جهالة  
بسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرس  
عت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة  
بطلت وان متوسط عمت والألا (قوله بشراء  
أو الصنف كترك عمت والألا (قوله بشراء  
توب هروي أو فرس أو بغل مخ) عما يصحله  
حال الأمر ر بلى فراجع (وان لم يسم ثمناً)  
لأنه من القسم الأول (وبشراء دار أو حديقاً





بهلك من مال الوكيل وفي الخاتمة رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له عبدا فوضع الوكيل  
 الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بألف درهم وجاء بالعبد الى منزله فأراد أن يدفع الدراهم  
 الى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وذلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد  
 كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم على كمال امانة  
 في يده قال القاضي أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وذلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله  
 فإنه يصدق في ثبوت الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولو هلك بعد حبه) قيد بالهلاك لانه لو ذهب عنه عنده  
 بعد حبه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن يحير الموكل ان شاء أخذه بجميع  
 الثمن وان شاء تركه انتهى (قوله فهو كبيع) هلك في يد البائع والبايع اذا حبس المبيع لاستيفاء الثمن يسقط  
 هلاكه فكذا هذا ولا رجوع للوكيل سواء اتى بوثقينة مع غم أو تمسكوا ولو كان وكيل بالاختيار وقضى  
 الوكيل الدار ليس له أن يحبسها عن الموكل بالاجرة ولو شرط تجهيلها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل  
 الاجرة عن الوكيل ويرجع على الموكل وقبل يسقط عن الموكل (قوله وعنه) والشأن من (لانه مضمون بالخبر  
 للاستيفاء بعد أن لم يكن وهو الزم بعينه) هلك بقاء قل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته  
 رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعنه فريض جميع قيمته انتهى (قوله خلافا لابي) حيث قال  
 ان الوكيل نائب فادخله الاصيل فلا يعتد بالسائب وتعتبه الشريعة الجوى بأن الوكيل نائب في أصل العقد  
 أصيل في الحقوق وحينئذ فلا اعتبار بحضرة الموكل (قوله ولو صليا) أشار الى أنه لا فرق في الوكيل بين كونه  
 محجورا عليه كالعبد والعبي أو لا وان كان الحقوق لا تعلق به نظرا الى كونه عاقدا (قوله فيسقط العقد بمسارقة  
 صاحبه) أي له أي للوكيل والذي فيما شرح عليه المصنف فيسقط العقد بمسارقه صاحبه وبه دل الضمير للوكيل  
 والمآل واحد (قوله والمراد بالسلم الاسلام) بأن يوكل رب السلم شخصه ببيع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله  
 لا قول السلم) بأن يوكل المسلم اليه من يقص له رأس السلم لأن الوكيل اذا قبض رأس السلم الى المسلم و  
 في ذمته وهو مبيع ورأس المسلم منه وقد وكل في نفسه ولا يجوز أن يبيع ادنسا له بغير شرط أن يكون الثمن  
 لغيره واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاددا لفسخه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه  
 الى الآخر على وجه التملك منه كان قرضا انتهى ثم يجوز توكيل المسلم اليه ببيع السلم فيه (قوله ان رسالة  
 في العقد) ويتنقل كلامه الى المرسل فصار قص الرسول قبض غير العاقدة لم يصح ويرد على ذلك حرمة العقد  
 بين الرسول والآخر خلافا عن القصاص فالخلص أن يوكاله في الصرف ولو بالامر (قوله واستيفاءه) تنوّل  
 بهما الاولى تغديها قبله - مثله الرسول (قوله فاشترى صعبه) قيد به ليميد أن اريادة كثيرة فلو كانت قبله  
 عشرة ارطال ونصف الامر لانها تدخل بين الوزين فلا يتحقق حصول الريادة انتهى غاية البيان (قوله  
 خلافا لها) فالرأى العشرين لانه زاده خبرا (قوله ولو اشترى مالابساوي ذلك) بأن اشترى مالا يواي العشرين  
 منه درهمين بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شتر كشرائه مهر ولا لان الامر باول السبعين وهذا هو قول  
 فلم يحصل مقصود الامر (قوله كغير موزون) بأن وكاله بشرائه ثوب هروي بعشرة فاشترى ثوبا بين هروي  
 بعشرة يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لأن ثمن كل واحد منهما مجهول لا يعرف الا بالحرر بخلاف  
 اللحم لانه وزون مقدر فيقسم الثمن على أجزائه وقوله ولو وكاله بشرائه ثوب بعينه) مثله انوكيل بالاسمعة  
 الا أن لم أره من بخار هي حادثة لفتوى جوى وفي كافي الحاكم واذا وكل رجلا بشرائه ثوبا بعينه فاشترى  
 الوكيل ثم فاشترى ثوبا بعينه ووطنها فقبلت منه فانه يد راعها الحقة وتكون الامة ولا هلا امر ولا يثبت  
 النسب ولو اشترى نصف المعين فالشرا موقوف ان اشترى باقيه قبل الحصة ومثل الموكل عند أحصائها التزانه  
 ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي وأرم القاضي الوكيل ثم ان الاول اشترى  
 الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالاجماع وكذا كل ما في تبينه ضرر وفي تنقيصه عيب كالعبد والامة والادابة  
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكله ببيع حده فباع نصفه أو جزءا منه معلوما فانه يجوز عند الامام سواء باقى  
 منه أو لا وان وكاله في شراؤه شيء ليس في تبينه ضرر ولا في تنقيصه عيب فاشترى نصفه يلزم الموكل  
 ولا يتوقف لومه على شراؤه الباقي (قوله بالسكاح) أي بسكاح بعينه والنسب وصحبه بعد قول المصنف

(ولو) هلك (بعد حبه فهو كبيع) ميبك  
 بالنسب وعند الثاني كره (ولا اعتبار بمسارقة  
 الموكل) ولو حضر اكما العقد المصنف تبعا  
 له بخلاف المصنف وابن مالك (بل فارقته  
 الوكيل) ولو صليا (في صرف وسلم فيسقط  
 العقد بمسارقة صاحبه قبل القبض) لانه  
 الماقد والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم  
 لانه لا يجزى ان كان (والرسول فيهما) أي  
 المصنف والسلم (لا تعبر بمسارقه بل بمسارقة  
 مرسله) لان رسالة في العقد لا القبض  
 واستيفاءه التوكيل ميبك (وكاله بشرائه  
 عشرة ارطال لحسم بدرهمين شترى صعبه  
 بدرهمين اجماعه عشره بدرهم لم الموكل  
 منه عشرة ونصف درهم) خلافا لها  
 والثلاثة قلت له ماء وبارطال منه ثوبه  
 فيسقط الزاد على انوكيل ولو اشترى  
 مالا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير  
 مورد (ولو وكاله بشرائه ثوبا بعينه) بخلاف  
 الوكيل بالسكاح اذا تزوجها لفسخه مع مائة



لا يشتره لنفسه انتهى حلي (قوله والفرق في الواني) أي الفرق بين التوكيل بشراء معين وبينه بنكاح معينة  
مذكور في الواني محسني الدرر أقول ذكر الزملي حيث قال لأن النكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت  
أمره لأن الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف إلى الموكل فكان مخالفا باضاقة إلى نفسه فأنزل وفي الوكالة  
بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة إلى الموكل فكل شيء أتى به لا يعتبر مخالفا به إذ لا يعتبر  
في المطلق إلا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى لو خالف مقتضى  
كلام الأمر في جنس الثمن وقدره كان مثله انتهى حلي قلت حمله أن النكاح من العتود التي تضاف إلى الموكل  
ولا تصح له إلا بالاضافة بخلاف الشراء فإنه يكون للموكل ولو أضافه الوكيل إلى نفسه كما يعلم مما مر (قوله غير  
الموكل) بالجزء من ثمن وهو مطابق في التكثير لأن اضاقة لا تفيد تعريفه فتوغل في الإيهام واحترزه  
عما إذا وكله بشراء مني بعينه وكان ذلك الشيء نفس الموكل كما لو وكل عبدا رجلا بشراءه من سيده فاشتراه  
فإن الشراء يقع للوكيل ويبقى انتهى حلي (قوله لا يشتره لنفسه) جواب لو انتهى حلي (قوله بالاولى) قال  
في البحر وأشار بقوله لنفسه إلى أنه لا يشترى لموكل آخر بالاولى فلو اشتراه للثاني كان للأول أن لم يقبل وكالة الثاني  
بحضرة الأول والافهول الثاني وإن كان الأول وكله بشراءه بألف والثاني بمائة دينار فاشتراه بمائة فهو للثاني  
لأنه يملك شراءه لنفسه بمائة فيملك شراءه لغيره أيضا بخلاف الفصل الأول انتهى حلي قال العلامة المقدسي  
فلو أضافه إلى الثاني ينبغي أن يكون للثاني كما لو قبل وكالة الثاني بحضرة الأول أو شراءه بمائة دينار فاشتراه  
للأول انتهى (قوله عند غيبته) فإن صرح بأن يشتره لنفسه والموكل حاضر كان المشتري له لأنه أن يعزل  
نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من غير علمه انتهى حلي عن البحر (قوله دفعا للفرق) أي انما منع شراؤه  
لنفسه لأنه يؤدي إلى تقرير الأمر من حيث أنه اعتد عليه ولا تفيه عزل نفسه ولا يملكه إلا بمحض من الموكل  
كذافي الهداية (قوله فلو اشتراه) تقرير على قوله حيث لم يكن مخالفا انتهى حلي (قوله بغير النقود) أي فيما  
إذا لم يكن مسمى وقوله أو بخلاف مسمى أي فيما إذا سمي الثمن حلي عن الهداية وأطلق في المخالفة فعمل المخالفة  
في الجنس والقدر تنبيه في البحر عن الواقعة الحسامية قال الأسير (جل اشترى بألف فاشتراه بمائة دينار  
أو بغيره من جازوه أن يرجع على الأسير بالالف والوكيل بالشراء بألف درهم إذا اشترى بمائة دينار أو بغيره من لا يلزم  
الموكل شيء اه وفي خزانة المفتين من الصرف الأسير إذا أمر رجلا أن يفديه بألف ففداه بألفين يرجع بالالفين  
عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء انتهى (قوله إلا إذا أوفاه للموكل أو شراءه بماله) التفصيل كما في التبيين والبحر أن  
يقال إن أضاف العقد إلى مال أحد هما كان المشتري له وإن أضاف إلى مال مطلق فإن اتفقا على نية أحد هما كان  
له وإن اختلفا حكم العقد وان اتفقا على عدم النية كان للعاقدة عند محذور حكم العقد عند أبي يوسف إذا عرفت  
هذا فقوله إلا إذا أوفاه للموكل يجب حله على ما إذا لم يضاف العقد إلى مال نفسه سواء أضافه إلى مال الموكل أو إلى  
مال مطلق وسواء تقدم الثمن من ماله أو من مال الموكل وقوله أو شراءه بماله المراد منه الاضافة إلى مال الموكل  
كما في الهداية وغيرهما سواء اتفقا على وجود النية لأحدهما أو عدمها أو اختلفا وسواء تقدم من ماله أو من مال  
الموكل وقوله ولو تناكذا في النية يعني عند الاضافة إلى مال مطلق ومنه قوله ولو اتفقا وقوله روايتان أراد به قول  
المصاحين كما قدمنا انتهى حلي وفي هذا ما يقيد صحة تعيين الوكيل فلو وكله واشترى عبدا وبين جنسه وثمنه  
والآخر مثل ذلك فاشترى عبدا واحدا بذلك الجنس والثمن فإنه يعمل بتعيينه وإن مات فعلى من عين وذكر  
الشراح أنه إذا تقدم مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان انتهى وذكر في بيع الفضولي أن من قضى  
دينه بمال الغير صار مستقرا في ضمن القضاء فيضمن مثله إن كان مثليا وقيمه إن كان قيميا هو من يبيع الخاينة  
امرأة أمرت زوجها أن يبيع جارية يشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشترت الجارية الثانية لنفسه  
وجعلت من جاريته ديناً على نفسي قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه وكذا  
لو قال الزوج بعد الشراء هذه الجارية التي امرتني بشرائها اشتريتها لنفسه قالوا الجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج  
انتهى حلي (قوله فملك) الصواب اسقاطه لما فانه لقوله وهو حلي (قوله قائم) لاجابة إليه انتهى  
حلي (قوله لا يخبره من أمر ملك استثنائه) يجعل الشراء للموكل وذلك لأن الوكيل بشراء مني بعينه لا يملك  
شراءه لنفسه به يمثل ذلك الثمن في حال غيبته (قوله فكذلك الحكم) أي يكون القول للمأمور ولأنه أمين يريد

والفرق في الواني (غير الموكل لا يشتره  
لنفسه) ولا موكل آخر بالاولى (عند غيبته  
حيث لم يكن مخالفا) دفعا للفرق (الموكل له من  
بغير النقود أو بخلاف مسمى) لفافته أمره  
المن وقع الشراء للوكيل (وان) بشراء  
غيره من ضمن المخالفة عيني (أو شراء بماله) أي  
شئ (بغير عينه) فاشترى للوكيل إلا إذا أوفاه  
للموكل (وقت الشراء) (أو شراء بماله) أي  
بمال الموكل ولو تناكذا في النية فروايتان  
بالتقديرا جازوا ولو اتفقا أنها لم تقضه فروايتان  
(زعم أنه اشترى لنفسه فان) كان العبد  
موكله بل شريته لنفسه فان (قوله له أو ور)  
(ميناوه وحى) قائم (قوله له أو ور)  
اجماعا (مطلقا) تقدم الثمن أولا لا يخبره من  
أمر ملك استثنائه (وان تناو) الحال أن  
(الثمن متقود فكذلك) الحكم



(والا) يكن منقودا (فالقول للموكل) لانه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو منقود (فكذا) أي يكون له امرود (ان الثمن منقودا) لانه أمين (والا فلا امر) للثمة خلافا لهما (فالبيع في هذا العمر وفيما به أنكر الامر) أي أنكر ٢٧٣ المشتري أن يهرأ أمره بالشراء (أخذه عمرو

والغا انكاره) الامر لما اقتضته لافتراره  
بتوكيله بشو له بعق لعمرو (الا أن يقول  
عمرو لم أمر به) أي بالشراء (فلا) بأخذه  
عمرو لان اقرار المشتري ارتد برده (الا  
أن سلمه المشتري اليه) أي الى عمرو لان  
التسليم على وجه البيع يسع بالتعاطي  
وان لم يوجد نقد الثمن لعرف (أمره  
بشراء شيئين معينين) أو غير معينين اذا  
قوله للموكل كالمزجر (و) الحال أنه  
(لم يسم غنا فاشترى له أحدهما بقدر  
قيمه أو بزيادة) بسمية (يتخابر التماس فيها  
صح) عن الأمر (والا) ادليس  
لو كبل الشراء الشراء بفن فاحش  
اجامجه لاف وكبل البيع كاسيحي  
(و) كذا (بشرائه ما بالف وقبضه ما سواه  
فاشترى أحدهما بنفسه أو أقل صح  
(و) لو بالاكتر ولو بغيره (لا) يلزم الأمر  
(الأن يشترى الثاني) من المعينين مثلا  
(بما يق) من الألف (قبل الخصومة)  
لحصول المقصود وجوزاء ان بقي ما  
بشترى به الأمر (و) لو أمر رجل  
مديونه (بشراء شيء) من مديون له عليه  
وعينه أو (عين) البائع صح (وجعل  
البائع وكبله لاف من دلالة تغير الثمن  
بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان  
توكيل المجهول باطل ولذا قال (والا)  
يعين (فلا) يلزم الأمر (ونصد على  
المأمور) فلهلاكه عليه خلافا لهما وكذا  
الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه  
أو يصرفه بناء على تعيين الموقوف  
الوصيات عند عدم تعيين الموقوف  
المعاوضات عندهما (ولو أمره) أي أمر  
رجل مديونه (بأن يصدق بما عليه صح)  
أمره بوجه له المال لله وهو ماله (كما)  
صح أمره (لو أمر) الآخر (المستأجر  
بمرقة ما استأجره بما عليه من الاجرة)  
وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة  
ويصدق عليها صح اتفاقا لا ضرورة لانه  
لا يجزئ الاجر كل وقت لجعل المؤجر  
كالمؤجر في القبض هل وفي شرح الجامع

الخروج عن هذه الامانة قبيل قوله (قوله لانه ينكر الرجوع عليه) بالثمن والقول للموكل (قوله والا)  
أي وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا انتهى حلي (قوله التهمة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه  
فلم أر الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل انتهى حلي (قوله خلافا لهما) يوم أن خلافا في الصورتين  
الداخلتين تحت الاعم أن خلافا فيما اذا كان منكرا حيا والثمن غير منقود فقط انتهى حلي فمسا لان القول  
في ذلك للمأمور لانه يملك استئناف الشراء فلا يثبتهم في الاخبار عنه بغير (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار  
(قوله بقوله بغير) تصوير للاقرار ودان المسئلة على أن يعنى لقان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي  
لان قوله لفلان يحتمل أن يكون له فاعمة فلان انتهى وصورة الاضافة أن يقول ببيع عبدك من فلان كما في الفسخ  
من الفضولي (قوله الا أن سلمه المشتري اليه) قيد بالتسليم لان امر الوكيل أجزت بعد قوله لم أمره لاعتباره والعبد  
فاشترى لان العقد نافذ على المشتري والاجابة انما تلحق الموقوف لا الجائر مزجراج (قوله لعرف) لم يولد  
الترخي وهو المعبر في باب المعاوضات المالية اقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله معينين)  
انما اقتصر عليه لتأني الكلام عند تعيين فانه في المعينين فقط (قوله اذا نواه للموكل) قيد في غير المعينين (قوله  
كجاءت) قري في قوله وان بغير عينه فالشراء لو كبل الا اذا نواه للموكل وأق به تنبيه على ذكر الحكم هنا قري  
وان لم يكن في عبارة البصر (قوله صح عن الأمر) لان التوكيل مطلق أي عن قيد العينة وقد لا يتفق الجمع بينهما  
(قوله بخلاف وكبل البيع) فله أن يبيع بغير فاحش عند الامام حلي (قوله أو أقل صح) لانه قابل الاكبر مما  
وقبضه ما سواه فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان أمر الشراء كل واحد منهما بنفسه ثم ان الشراء بهما موافقة  
وأقل منها مخالفة الى خير وبالزيادة الى شر قلت الزيادة أو كثر انتهى بغير (قوله من المعينين مثلا) أي أو الجماعة  
وليس المراد غير المعينين أيضا لعدم تأني ذلك فيه (قوله لم يحصل المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء  
الخ) فيجوز شراء أحدهما بغير عينه (قوله بشرائه شيء معين) لاجابة اليه مع قول المترجمين انتهى حلي  
(قوله وعينه) انما جاز لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز انتهى (قوله وجعل الساع وكبله  
بالقبض) راجع الى الصورتين (قوله بخلاف غير المعين) أي من يبيع وبائع (قوله لان توكيل المجهول باطل)  
هذا تعليل غير الاقوله من قوله بناء الخ على أنه جار فيما ذكره لان البائع قد يكون مجهولا في الصورة الاولى فالاولى  
الاقتصار على ما يأتي (قوله فلهلاكه عليه) اذا لم يقبضه الأمر وان قبضه الأمر فهو يسع بالتعاطي (قوله  
خلافا لهما) فقا لا يلزم الأمر بقبض المأمور (قوله أن يسلم) أي يعطيه عند التسليم عليه أو به عند الدفء  
بما عليه (قوله بناء الخ) هذا بيان لدليل لكل اما لصاحبان فقاء ان الدراهم والمداين لا يتعينان في المعاوضات  
دينا كان أو عينيا لا ترى لوتابعها عينان من ثم تصادفان لادين لا يبطل العقد فساد الاطلاق والتقييد فيه سواء  
فيصح التوكيل ويلزم الأمر لان يده كيد وللامام أنها تتعين في الوكالات ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالمعين منها  
أو بالدين ثم استهلك العين أو أسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا غليك الدين من غير من عليه الدين من  
غير أن يوكله بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى بدين على غير المشتري انتهى بغير وفي الحوى والتعليل الصحيح  
أن غليك الدين من غير المدين لا يجوز فكذا التوكيل به وانما جاز في المعين لكونه أمره بالقبض ثم بالملك  
لا توكيل للمدين بالتخليك وفي الأمر بالاسلام والشراء والصرف جهة الممتلك فلم يصح وذلك لان دراهم الوكالة  
لا تعبر قبل التسليم بخلاف وبعد على الصحيح فلو قال غيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فو أراه الدراهم  
ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرق أو اشترى جارية بألف لم يملك الموكل ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل  
فسرق من يده لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك فخذ الشراء عليه وان هلك بعد الشراء فالشراء للموكل  
ويرجع بمثله فان اختلف في كون الهلاك قبله أو بعده فالقول للأمر مع عينه (قوله بوجه له المال لله) أي والفقر  
نائب عنه والباء للسببية (قوله وكذا لو أمره بشراء عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجزئ الاجر) أي المزجر  
وهو يدل مما قبله (قوله فجعل المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستأجرة انتهى حلي (قوله كالمزجر) بكسر الجيم  
انتهى حلي (قوله وبعد الوجوب) بأن مضت المدة أو شرطت لها وهذا في المصنف لانه قال بما عليه وبغيره  
اذ لم يكن عليه لا يجوز وهو ما صرح به قاضيان فتنبه (قوله قبل على الخلاف) فالامام لا يجيزه الا اذا عين  
المبيع أو البائع ولا يتخذ على الأمور عنده ونهذه عندهما على الأمر فيهما (قوله لانه أمين) اذى الخروج

المصنف بقاضيه ان كان ذلك قبل وجوب ٢٩ ط ث الاجرة لا يجوز بعد الوجوب قيل على الخلاف الى آخره وراجع الى أمره (ان رآه  
بأن دفع) الا انه (فاشترى قيمته كذا قال الا امر اشترى بجمعه وقال المأمور) ل (كله صدق) لانه أمين



عن عهدة الامانة والا امر يتدعى عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر (قوله فالقول للا امر) لانه خالف حيث اشترى  
جارية أي مثلا ساوى خمسمائة بألف وهو غبن فاحش فيقع له فيضمن خمسمائة دور (قوله في الكل) أي  
في مورد الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مقدرا لنصف الثمن (قوله لكن جزم الواني بانه تحرر) وهو غير مستد  
فيما قاله الى نص صريح بل قال أثناء كلامه مؤيد الجعنة لا يقال اذا كان الغبن فاحشا يلزم العبد على الا امر  
سواء حلف أو لم يحلف فلا يكون لليمين فائدة ويكون قول الشيخ بلايين في موضعه لا مانع من فائدته أن المأمور  
قد يتضرر ببقاء العبد فلا يستصنف الا امر يحقل أن يقتربا بشرائه بأكثر من خمسمائة بما يتغابن فيه الناس  
ويتصادق عليه فلا بد في تصديقه من بين ثلاث بقوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق خفي وهو  
كون مقدار الغبن اليسير موضوعا عن الوكالة انتهى وادعاء التعريف من الا فاضل من غير نقل من مذهبه - و  
ظن بهم وتخطئة لهم في غير محلهما (قوله فالقول للا امر) لكون المأمور مخالفا بشرائه بالغبن الفاحش (قوله  
لكن في الاشياء الخ) أي وهذه المسئلة الاولى التي جعل القول فيها للمأمور وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن  
قوله صدق لانه أمين لا يفيد في اليمين عنه ولا يصح أن يكون استدراكا على ما قبله لانه في الموكل وهذا في الوكيل  
فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من الضمان فالدول قوله وان اراد الرجوع فلا بد  
من البينة (قوله الا في أربع) الاولى الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بدموت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه  
له فانه لا يقبل قوله الا بينة كما في الولوالجية وقيل على صاحب الاشياء ليس له هذا الاستثناء أصل بل هو مخالف  
للمسرح واية وقد اعترض بعض المفتين بظاهر عبارة الاشياء وتقرير الكلام بما يدفع الابهام أن الوكيل اما أن يكون  
وكيلا يقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره أو دين استقرضه الموكل بنفسه ووكله في قبضه واذا ادعى الوكيل  
ايصال ما قبضه لموكله اما أن تكون دعواه في حياة موكله أو بعد موته وفي كل منهما ما يقبل قول الوكيل بيمينه  
ابراء ذمته بكل حال وأما سرية قوله على موكله ابرأ غريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله  
بالتقبض واما بعد موته فلا تثبت به براءة الغريم الا بينة بقيمة أو تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو أنكروا  
ايصاله لموكله وأما الوكيل يقبض ما امتداه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا أنكر قبضه على  
المدعى به كما بعد موته فلا بد من البرهان اجمعي مستشهدا على ما ذكره بعبارة الولوالجية الثانية اذا ادعى الوكيل  
بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا الآن فقد مال الا امر دليل على أنه اشترى للا امر بخلاف  
ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لان الشراء ظهر الآن والوارث يذعه  
في زمن سابق والوكيل ينكره فلا تقبل الدعوى الا بينة الثالثة اذا قال بعد عزله بعتة أمس وكذبه الموكل صورته  
وكله بالبيع ثم قال له في غد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعتة أمس لم يصدق لانه حكى أمر الابل انشاء  
للحال وكذا الوكيل بالاعتاق ولو قال الوكيل بعتة وأما وكيلا فقال الا امر عزلتك لم يصدق الموكل اه الرابعة  
اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعتة من فلان بألف درهم وقبضها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه  
لا يصدق ان كان المبيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذبه الورثة في البيع لا يصدق الا أن يقيم  
بينة أنه باع في حياة الا امر فان لم يقيم البينة رد البيع ونحو الوكيل الثمن للمشتري كذا في كافي الحاكم هذا اذا  
كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهرا فيه فلم يصح اخباره  
أما لو كان هالكا فالوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى الموكل  
حال الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول المتكرا تسمى يرى (قوله يتصالحان) لان  
الموكل والوكيل نزلا منزلة البائع والمشتري وقد اختلفا ووجه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما  
فيلزم المبيع المأمورا (قوله وكذا) أي يتصالحان (قوله على الاظهر) وهو قول أبي منصور وعليه المعظم لان  
البائع بعد استيفاء الثمن أجنبي عنها وقبله أجنبي عن الموكل اذ لم يجر بينهما عقد فلا يصدق عليه في الخلاف  
فيتصالحان وقيل لا تحالف لانه ارتفع الخلاف بتصديق البائع وصحة فاضيان تبعا لفقهاء أبي جعفر فالتصحيح  
قد اختلف (قوله وان اختلفا في مقداره) أي في نسبة مقداره كادل عليه التصوير (قوله فالقول للا امر بيمينه)  
لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بخالفته اه (قوله لانها أكثر اثباتا) أثبت الضمير  
باعتبار كون البرهان بينة (قوله بشراء أخيه) المراد به قريب ذورحم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

(وان) كان (قوته نصفه فالقول للا امر) بلا  
يمين دور وابن الكل تبع اصدار الشريعة  
حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبعهم  
المصنف لا يمكن جزم الواني بانه تحرر  
وصوابه بعد الحلف (وان لم يدفع) الا لف  
(وقوته نصفه فالقول للا امر) بلايين فانه  
المصنف تبع للدور كما مر قلت لكن في الاشياء  
القول للوكيل بيمينه الا في أربع فبالبينة  
فتنبه (وان) كان (قوته الفاتحان ثمن يفسخ  
العقد) بينهم ما (فيلزم) المبيع (المأمور) كذا  
لواضحه (بشراء ميم من غير بيان ثمن فقال  
المأمور اشترى به كذا) وان (صدقه بآدمه)  
على الاظهر (وقال الا امر بنصفه تحالفان)  
لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف  
(وان اختلفا في مقداره) أي الثمن (فقال  
الا امر اشترى بشراءه بيمينه) فان برهنا قدم  
بألف فالقول للا امر أكثر اثباتا (و) لو أمر  
برهان المأمور لانها أكثر اثباتا (وقال الا امر  
(بشراء أخيه فاشترى الوكيل فقال الا امر  
ليس هذا) المشتري (بأخي فالقول له) بيمينه  
(ويكون الوكيل مشتريا لنفسه) والا أصل  
أن الشراء متى لم ينفذ على الا امر ينفذ على  
المأمور



بمخلاف البيع كما مر في خبر الشريط وعق  
العبد عليه) أي على الوكيل (لأنه عتقه على  
موكلاه فبأنه خذ به خاتمة) (ولو أمره عبدا  
ابشراء نفس الأمر من مولاه بكذا ودفع  
لمبلغ (فقال) الوكيل (السيد اشترته لنفسه  
فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المال  
(ولو أنه لبيده) (وكان الوكيل سفيرا) (وان  
قال) الوكيل (اشترته) ولم يقل انفسه  
(فالعبد) (ملك) (للمشتري) (والألف للسيد  
فيه) (ما) (لأنه كتب عبده) (وعلى العبد ألف  
أخرى في) (الصورة) (الاولى) بدل الاعناق  
(كما على المشتري) (ألف) (مثله في الثانية)  
لأن الأول مال المولى فلا يصلح بدلا (وشراء  
العبد من سيده اعناق) فلفوا أحكام  
الشراء فلذا قال (فلو شري) (العبد) (نفسه إلى  
المطاع) (شراء بجر) (كأنه في حصته  
إذا اشترى لنفسه من مولاه ومعه رجل) (آخر  
(وبطل) (الشراء) (في حصة شريكه) (بمخلاف  
مالو شري الأب ولده مع رجل آخر فانه يصح  
فيه) (ما يوع الحلية من هبة الاستحقاق  
والرقا انعقاد البيع في الثاني لا الأول لأن  
الشرع جعله اعناقا ولذا بطل في حصة  
شريكه لزوم الجمع بين الحقيقة والجواز) (قال  
العبد اشترى نفسه من مولاه فقال مولاه  
يعني نفسي لفلان ففعل) (أي باعه على هذا  
الوجه) (فهو لا تصرف) (فلو وجد به عيب ان علم  
به العبد فلا رد لأن علم الوكيل كعلم الموكل  
وان لم يعلم فالرد للعبد اختيار) (وان لم يقل  
فلان عتق) (لأنه أي تصرف آخر ففعله عليه  
وعليه الثمن فيهما زال جبره به فبأنه باشره  
مشتريا بذن المولى درره فرع الوكيل) (أ  
خالف أن خلافا في خبري الجنس كبيع بألف  
درهم فباع ألف ومائة فلهذا ولو بعمائه دينار  
لا ولو خبر خلاصة ودرره والله أعلم

(فصل لا يعتد وكيل البيع والشراء)

والاجارة والصرف والتم وهو (مع من  
ترد شهادته) (لأنه موقوف على التوبة  
لا من عبده ومكاتبه) (إذا أطلق له المولى  
كبيع من شئت

يفيد أن الولاء للوكيل (قوله بمخلاف البيع) فانه يطل ويرق على ملك الموكل (قوله ولو أمره عبدا) الاولى حذفه  
لأنه أوجب ركنا كلفظة فان المقصود أن العبد أمر رجلا أن يشتريه من سيده (قوله ودفع المدافع) فإذا لم يدفعه  
عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على المال) لأن بيع العبد منه اعناق وشراء العبد نفسه قبول الاعناق  
ببدل فصار كأنه اشترى نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه فالمطالبة بالألف الاخرى  
على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح (قوله فيهما) أي في صورتين ما إذا قال لنفسه أولا (قوله فلا يصلح بدلا)  
لبطلان الاداء فيهما لأن المؤدى مملوك للسيد قبل الشراء وقبل العتق (قوله صح الشراء) ولو كان شراء حقيقة  
لكان فاسدا لجهالة الاجل وكذا قال في البحر ولا يطل بالشروط الفاسدة فلا يدخله خبر الشريط (قوله ومعه رجل  
آخر) صفقة واحدة (قوله فانه يصح فيهما) أي في الحصة وعقد حصة الأب ولا يضمن عند الامام لشريكه  
لانعدام التعدي علم الشريك حاله أولا انتهى درر من الاعناق (قوله لأن الشرع جعله اعناقا) لأن ما وقع من  
العبد لم يكن صيغة تفيد الشراء فلم تعد انعقاد البيع في حق العبد (قوله للزوم الجمع) جواب - وقال حاصلا لماذا  
لم يجعل اعناقا في حق العبد ومفيد الله في حق صاحبه وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن ذلك لا يثبت  
لأنه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهي الصيغة الصادرة ومعناه الجازي وهو الاعناق ومعناه الحقيقة  
وهو ثبوت الملك له (قوله ففعل) أشار به إلى أنه يتم بقول المولى بيع ولا يحتاج إلى قول العبد قبلت وهو الذي  
في المعراج معزيا إلى الظهيرية (قوله فهو لا تصرف) لأن العبد يجوز توكيله في شراء نفسه لأن الشراء يقع  
على ماله وهو أجنبي عن نفسه من حيث المالية وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لأن العبد في يده نفسه  
والمبيع إذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق حبسه لأنه بالقد بصر محليا  
بينه وبين المشتري فصار قابضا بالشراء محوي (قوله فالرد للعبد) لأن الوكيل أصل في الحقوق والرد منها (قوله  
وان لم يقل لفلان) بأن قال يعني نفسي أو أطلق بأن قال بع نفسي أما الأول فلا بد منه لأنه قول لا معنى له  
اعناق معنى وان كان يعم النظار فلم يقع أمثالا أو أمثالا الثاني فلا ان المطلق يصلح لاداء فلا يقع امثالا بالثالث فبق  
لنفسه لا بعدد البيع والشراء انتهى (قوله وعليه الثمن فيهما) أما في الاولى فليكونه وصيلا ويرجع بمادفع على  
الآخر وأما في الثانية فليكونه أصيلا (قوله لول جبره) جواب - وقال حاصلا أن الركيل هنا مجبور عليه  
فلا ترجع الحقوق اليه وهو انما يظهر في المسئلة الاولى (قوله ومائة) أي من الدراهم (قوله ولو بعمائه دينار) قال  
الشارح في باب ما يجوز من الاجارة ان الوكيل بالبيع بألف درهم لو باعه بألف دينار لا ينفذ بيعه (قوله  
خلاصة ودرر) نقله في الدرر عن الخلاصة فالاولى الاقتصار على الخلاصة والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل لا يعتد وكيل البيع والشراء)

(قوله وكيل البيع الخ) يشمل المضارب الا اذا كان بمنزلة القيمة فانه يجوز انما قاله متصرف لنفسه من وجه وفيد  
بالوكيل لأن الوصي لو باع منهم بمنزلة القيمة فانه يجوز انما قاله متصرف لنفسه من وجه وفيد  
وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف وأجر من لا تقبل شهادته لا يجوز عند الامام فاذا ابردار الوقف  
من ابنه البالغ أو أخته لم يجوز عنده الا بأكثر من أجرة المثل كبيع الوصي ولو أجز من نفسه يجوز لو خيرا والا انتهى  
وقيد بوكيل العقد احترازا عن وكيل القبض كالوكل شخصه بقبض دين على أبيه أو ولده أو مكاتب لولده أو عبده  
فقال الوكيل قبضت الدين وهذا وكذبه الطالب فالقول قول الوكيل انتهى (قوله ونحوها) كأنه روي في قوله  
يتزوج فزوجته بنته ولو كبيرة أو من لا تقبل شهادته لا يجوز بزانية قوله مع من ترد شهادته) (ولو بمنزلة القيمة  
في احدي روايتين عن الامام وقيد بقوله لأنه لو عقد على من ترد شهادته للموكل كآبيه وابنه ومكاتبه وعبده  
المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه ويحكم عدم بيعه لنفسه بالاولى بجر (قوله للثمة) وهذا  
موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصاريها من نفسه من وجه انتهى (قوله  
لا من عبده ومكاتبه) وابنه الصغير وشريكه معاوضة ما شريكه عنانا فيجوز عقده معه اذا لم يكن ذلك  
من تجارتهم ما وقيد في المديونة العبد بغير المديون أما لو كان مديونا فانه يجوز معراج (قوله كبيع من شئت)  
لستدركه المقدسي بأن الوكيل مجبر بالوكالة يبيع من شاء فلا يجوز إلا أن يبيع على يده من هو لا حتى يكون  
اطلاقا ورده المحوي بأن كون الوكيل يبيع من شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع



عن ذكر موضع تهمة (قوله كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة) أي عند عدم الإطلاق (قوله أي بعه) أشار به  
إلى أن المصنف أطلق في محل التقيد (قوله لأشراؤه بأكثر من القيمة) أي من تردها منه له والحكم كذلك إذا عقد  
شراعه من لا تردها منه له كما يأتي (قوله كالوابع بأقل منها) أي من تردها منه له ويجاز مع غيره عنده (قوله  
وكذا يسير عنده) أي لا يجوز عنده (قوله الأمن نفسه) أي وقد أمره بالبيع عن لا تقبل شهادته له قال في السراج  
لو أمره بالبيع من هؤلاء فإنه يجوز اجتماعا إلا أن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولادين عليه فلا يجوز  
قطعه وإن صرح به الموكل انتهى وهذا لا ينافي ما في البرازية أنه يجوز لنفسه فأن محله إذا صرح له بالعقد من نفسه  
(قوله بما قل أو كثر) ولو بغير فاحش عنده لأن التوكيل مطلق فيجوز على إطلاقه وقد عيل الإنسان من الشيء  
فيتجوز فيه بغير (قوله وخصاء الخ) لأن التصرفات لدفع الحاجات فتتبعها واقعها والمتعارف بالبيع بمن  
الثمن وبالتقيد بولاه ذاتية التوكيل بشرائه القم والجهد والانتصبة بزمانه ما في القم بأيام الشتاء والجهد بأيام  
الصيف والانتصبة بزمانه ما قال القم أبو جعفر في زمانه لا جارة تكون على الخلاف أيضا لأن المتعارف  
الاجارة بالدرهم والدنانير وفي الخلاصة التوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم  
التقيد من الأمر فان عين شيئا تعين انتهى (قوله كذا يدرهم) أما إذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بغير يدرهم  
(قوله شرا من وجه) أي ولا يجوز أن يشتري بالغب الفاحش (قوله كما أفاده المصنف) حيث قال وبغير أن  
يكون الحكم كذلك في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة وقد أفتيت بذلك في جندى عينه السلطان للسفر  
مع جماعة لمقاتلة بعض الأعداء والمكان المعين إليه بعيد يحتاج إلى مصرف صك كثير فوكل رجلا ببيع غلاله  
فباعها نسيئة فكتب في رقعة الفتوى لا يجوز ذلك لوجود الدلالة الظاهرة على إرادة خلافه اه وفي أبي السعود  
ومقتضاه أن البيع بالنسيئة إذا لم يكن متعارفا كببيع الأمن الغلال بطلاق لم يكن له ذلك على ما عليه الفتوى  
ويضمن وهي حادثة الفتوى انتهى (قوله إلا في بعه بالنسيئة بألف الخ) وأما لو قال بعه إلى أجل من غير تعيين الثمن  
فباع بالنقد قال الإمام السرخسي الأصح أنه لا يجوز بالاجماع انتهى (قوله وإنما تقيد) بكسر الهمزة عطفا على  
وقد سأل عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة انتهى حلي (قوله لكن في البرازية) استدراك على تقيد بزمان  
والأولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين الأمر إلى آخره استغناء عن ما عاين الزواهر (قوله وبهذه  
في الأصح) ويجوز التقيد بالزمان على إرادة التسهيل على الوكيل وللموكل منزلة متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت  
وكالته بعدها قال في الخاتمة دفع الوصي المال إلى رجل لبيع عن الميت في هذه السنة فأخذوا حرم بالخروج من  
قابل جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لأن ذكر السنة يكون للاستحجال دون التقيد كما لو وكل رجلا بأن  
يعتق عبدا أو يبيعه غدا فأعتق أو باع بعد الغد جازا انتهى أي ويكون ذكر الغد للاستحجال لا للتوقيت قول واحد  
ولو قال بيع أو اشترا أو أعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان والصحيح أنها لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى  
الأن يدل الدليل على خلافه (قوله وكذا الكفيل) أي بالنفس كما تقدم هناك انتهى حلي (قوله لكنه لا يطالب  
الابعد الأجل) فإن قلت ما فائدة كونه كما لا قبل الأجل قلت فائدته أنه إذا سلم قبل الأجل يرى كما تقدم هناك  
أنه حلي فلو قال كملته إلى ثلاثة أيام كان كفيلا بعد الثلاثة كما لو قال لا مرأته أنت طالق إلى ثلاثة أيام  
يقع الطلاق بعدها أو باع عبدا بكذا إلى ثلاثة أيام يصير مطالبا بعدها قال الخوافي وهذا على خلاف ما ينظره  
الناس وهذا إذا لم يذكر الغاية الأولى فلو قال أنا كفيل من هذا اليوم إلى عشرة أيام كان كافلا حالا إلى انتهاء  
وانتهت الكفالة في قولهم (قوله بخلاف لاتباع الأبيشود الخ) قال في الهندية أن شرط في العقد شرطا لا يفيد  
أصلا بل ينسره لا يجب على الوكيل مراعاته كد بالني أو لم يؤكده كما إذا قال بعه بألف نسيئة أو قال لا تبعه  
إلا بألف نسيئة فباعه بألف فقد يجوز على الأمر وشرط شرط ما يفيد من وجه ولا يفيد من وجه أن أكده بالنق  
يجب مراعاته وإن لم يؤكده بالنق لا يجب مراعاته كما إذا قال بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكده  
بالنق نفذ على الأمر وإن أكده بالنق لا ينفذ على الأمر كما في الذخيرة وترد لهما بالثا وهو ما إذا كان مفيدا  
محمضا والظاهر من نصوصهم تعيين ما عينه حينئذ (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها  
حكم الواقعة وليس بكافي فني الهندية عن المحيط إذا أمر أن يبيع برهن أو يكفيل فباع من غير برهن أو من غير  
كفيل لم يجز أكده بالنق أو لم يؤكده إلا أنه فيما ذكره الشرط دائرين القاعدة وعدمها ما في الهندية مفيد محض

(فيجوز بعه لهم بمثل القيمة) اتفاقا (كما يجوز  
عقده معهم بأكثر من القيمة) اتفاقا أي بعه  
لأشراؤه بأكثر من القيمة اتفاقا كالوابع بأقل  
منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا كذا يسير  
عنده بخلافه ما ابن مالك وغيره وفي  
السراجية لو صرح بمجموع جاز اجتماعا الأمن  
نفسه وطفله وعبده غير المديون (وصح بعه  
بما قل أو كثر وبالعرض) وخصاء بالنسيئة  
وبالنقد وبه بنتي برازية ولا يجوز في الصرف  
كذا يدرهم بغير فاحش اجتماعا لانه بيع  
من وجه شرا من وجه صرفية (و) صح  
بالنسيئة أن التوكيل بالبيع (للاجارة وإن)  
كان (للحاجة لا) يجوز (كالمراة إذا دفعت  
غزلا إلى رجل لبيعه لها وبه من النقد) به  
يقف خلاصة وكذا في كل موضع قامت  
الدلالة على الحاجة كما أفاده المصنف وهذا  
أيضا أن باع بما يبيع الناس نسيئة فان طول  
المدة لم يجز به بنتي ابن مالك وفي عين الأمر  
شرا من وجه انتهى (قوله بالنسيئة بألف فباع  
بالنقد بألف جاز) قلت وقد مر أن الخالف  
إلى خيري ذلك الجنس جاز والالا وانها تقيد  
بزمان ومكان لكن في البرازية التوكيل إلى  
عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الأجل  
وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الأبعد الأجل  
كما في تنوير البصائر وفي زواهر الجواهر قال  
بعه بشهود أو برأى فلان أو علمه أو معرفته  
وباع بدونهم جاز بخلاف لاتباع الأبيشود  
أو الأبيشود فلان به بنتي قلت وبه علم حكم  
واقعة الفتوى



(قوله لم يضمن) لأنه لم يكن مخالفاً أي وقد اشترى بغير حق فاحتر ولا يبيع ولا يملك ولا يملك على الموصى (قوله  
بجلاف لا يشترى لا يعرفه فلان) فإنه يضمن باعتقاده لأن خلافاً قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى  
وبالاسم ما عرفه ومفهوم وجه (قوله وصح أخذه) أي الوكيل وهو من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله وهذا  
وصح كفاً) أي جازله ذلك لأنه أصيل في الحقوق وقبض الفتن منها والكفاة توثيقه والارتهاق وثيقة الجواب  
الامتياز فمفهومه ما فلا ضمان عليه أن ضاع الرهن أي للموكل (قوله أو قوى المال على الكفيل) وصورة التوى  
أن يرفع الحادثة إلى قاض يرى براءة الأصل بالكفاة ثم مات الكفيل مطلقاً ومن هنا قيل المراد بالكفاة الحوالة  
وقيل بل الكفاة على حقيقتها فان التوى يتحقق فيها بأن مات الكفيل والمكفول عنه مطلقاً كذا في شرح الهداية  
اتهي وانى ونظامه فيه (قوله وتقيده شرائط) بمثل القصة قيد بالشراء لأن الوكيل بالكساح إذا تزوجه بأكثر  
من مهر مثلها فإنه يجوز لعدم التهمة وللوكيل أن يشتري بالنسيئة ويكون التأجيل الواقع في العقد بعده - ق  
للوكيل والموكل أما الواقع بعده فهو حق الوكيل خاصة كما سبق والمراد أنه يشتري بقدر مثل القيمة فلا يتخذ بغير  
التعدين كالكيل وموزون دين في الذمة كما في الجوى (قوله وغني بغير) الواو بمعنى أو قال في القاسوس غنية  
في البيع بغية غنا وبجملته قد دعه والتعدي أن يضمن بعضهم بهما انتهى فالمراد بالتعديان المداع فقولهم  
لا يتعديان الناس فيه أي لا يصدع بعضهم بعضاً لنفسه وطهوره وقولهم يتعديان الناس فيه أي يصدع بعضهم  
لنفسه انتهى بغير تصرف (قوله وهو ما يقوم به مقوم) هو ما صدع وقال نصربن يحيى ما يتعديان الناس فيه  
في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما يخرج عن ما هو ومما لا يتعديان الناس فيه  
ووجهه أن التصرف يكثر وجوده في العروض ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الفيل لقلته التصرف  
انتهى ولا يعلم الشراء باله بن ولو كان وكيلاً بشرامع بن وان كان لا يعلم الشراء لنفسه وفي الهداية أنه يتخذ  
على الأمر وهو قول العامة ولا نفي فيه من السلب (قوله) قال في البحر حاصل مسائل الفقيه أن من أبايعه في  
فيه عن يمين الفقيه دون فاحشه وهو تصرف الاب والجد والوصى والتولى والمضارب ووكيل شرائع بغير  
عينه وما يعني فيه بغيره وفاحشه أي على قول الامام في تصرف الوكيل بالبيع وشراعه بغيره والمأدونة  
صدياً وعبد أو المالك كاتب وشريك العنان والمناوض وما لا يعني فيه بغيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع  
عن لا تقبل شهادته وفي بيع رب المال مال المضاربة وفي العاصب إذا ضمن القيمة مع يمينه ثم ظهرت العيب  
وقبته أكثر مما إذا أوصى ثلث ماله وتصرف في مرض موته بغير فائه يكون من الثالث ولو يبرأ من تصرف  
المريض المستغرق بالدين وفي بيع الربض من وارثه وعامة في جامع المصولين (قوله لا يتخذ) لأنه لا كان  
معلوم بين الناس ما يخرجه المعين منه فلا يقبل الزيادة (قوله لا يطلق التوكيل) أي عن الاجتماع والافتراق  
فصار كالوكيل ببيع مكيل ولجوه أفاده الجوى (قوله والا لا) لضرر الشركة وهي عيب تنقص به القيمة  
فلا يراد بالطلق (قوله وقوله ما استه) ان قال الاتقاني وأصل ذلك أن أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق  
في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء فيه بر المعارف الذي لا ضرر فيه ولا تهمه وعندهما كلاهما سواء  
انتهى (قوله والفقهاء خلافه) الذي في الجريدة علمت أن المتفق به خلاف قوله انتهى وفي الجوى عن الرض  
وقياس قواه ما أنه لا يتخذ أصلاً وكذا قول الامام (قوله وقيد ابن الكمال الخلاف فيما يعيب) حيث قال وبما  
فترماه يتبين وجه اختصاص الخلاف بما يعيب بالشركة انتهى قال في البحر والمراد من العيب ما في بيعه  
شراً حراً لا ضرراً في بيعه كالخطبة والشعر فيجوز اتصافاً كذا في المعراج انتهى وضمن المؤلف قيد  
معنى جعل فداء بني (قوله اتصافاً) أي من الامام وصحابه والفرقة أن في الشراء تحقق التهمة فله شراء  
لنفسه إذا لم يوافق أهله بغيره أما التوكيل بالبيع فيصادف ملكه بغيره إطلاقه بالأمر بالشراء يصادف  
ملك الغير فلا يعتبر فيه الإطلاق والتقييد (قوله ببيع) قيده لأنه لو رده عليه بغير شرط أو رده فهو على  
الأمر ولو لم يرد فضاء قبل القبض فإنه جازله الأمر (قوله بالبيع) قيده لأن  
الوكيل بالاجابة إذا أمر وسلم ثم طعن المستأجر فيه ببيع قبل الوكيل بغير قضاء فإنه يلزم الموكل ولم يعتبر  
اجابة جديدة بغير (قوله يمينه) أي رده عليه بالان بينة مطلقاً متعدياً (قوله رده الوكيل على الأمر)  
سواء كان قبل قبض الفتن أو بعده والخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فليأقر الموكل ببيع

دفع له مالا وقال اشترى زيتاً بغيره فقلان  
ذهب واشترى بلامه رقبته فقلان الزيت  
لم يضمن بجلاف لا يشترى لا يعرفه فلان  
فليعقل (و) صح (أخذ وهذا وكفاً بالتمن  
فلا ضمان عليه أن ضاع) الرهن (في يده  
أو قوى) المال (على الكفيل) لأن الجراف  
النسبة يتأني الضمان (وتقيده شرائط) بمثل  
القصة وغني بغير) وهو ما يقوم به مقوم وهذا  
(إذا لم يكن مهره مهر وفاوان كان) مهر  
(مهر وفا) يمين الناس (كفيل بغيره) وموز  
(ولا يصدع) على الموصى وان قلته  
وجين (لا يصدع) واحد أبا يفي بغيره وبناية  
الزيادة) ولو فدا واحد أبا يفي بغيره وبناية  
(وكاه ببيع) بغيره نصفه صح (لا يطلق  
التوكيل) وقال ابن باع الباقي ببيع الموصى  
جازر والا لا وقواه ما استه) ان قال الاتقاني وأصل ذلك أن أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق  
في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء فيه بر المعارف الذي لا ضرر فيه ولا تهمه وعندهما كلاهما سواء  
انتهى (قوله والفقهاء خلافه) الذي في الجريدة علمت أن المتفق به خلاف قوله انتهى وفي الجوى عن الرض  
وقياس قواه ما أنه لا يتخذ أصلاً وكذا قول الامام (قوله وقيد ابن الكمال الخلاف فيما يعيب) حيث قال وبما  
فترماه يتبين وجه اختصاص الخلاف بما يعيب بالشركة انتهى قال في البحر والمراد من العيب ما في بيعه  
شراً حراً لا ضرراً في بيعه كالخطبة والشعر فيجوز اتصافاً كذا في المعراج انتهى وضمن المؤلف قيد  
معنى جعل فداء بني (قوله اتصافاً) أي من الامام وصحابه والفرقة أن في الشراء تحقق التهمة فله شراء  
لنفسه إذا لم يوافق أهله بغيره أما التوكيل بالبيع فيصادف ملكه بغيره إطلاقه بالأمر بالشراء يصادف  
ملك الغير فلا يعتبر فيه الإطلاق والتقييد (قوله ببيع) قيده لأنه لو رده عليه بغير شرط أو رده فهو على  
الأمر ولو لم يرد فضاء قبل القبض فإنه جازله الأمر (قوله بالبيع) قيده لأن  
الوكيل بالاجابة إذا أمر وسلم ثم طعن المستأجر فيه ببيع قبل الوكيل بغير قضاء فإنه يلزم الموكل ولم يعتبر  
اجابة جديدة بغير (قوله يمينه) أي رده عليه بالان بينة مطلقاً متعدياً (قوله رده الوكيل على الأمر)  
سواء كان قبل قبض الفتن أو بعده والخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فليأقر الموكل ببيع



فيه وانكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيه ولو انكر  
الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقرباه جميع في حق نفسه لا الموكل بزاوية وبهذا يرجع  
المشتري بالثمن على الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده ولو اعطى الوكيل الثمن للموكل ثم وجده  
المشتري العيب فالقضية به ان الرذ على الوكيل (قوله لا يرد) الا انه ان كان الرذ قضاء للوكيل ان يخصم الموكل  
فيلزم بينة او نكوه لان الرذ بالقضاء فمع لعدم ولاية القاضي غير ان الاقرار بجهة قاصرة عن حيث الفسخ  
كان له ان يخصم ومن حيث التصور لا يلزم الموكل الا بجهة ولو كان الرذ بغير قضاء لا يكون له ان يخصم بالنقده  
لانه بيع جديد في حق ثالث والبائع ثالثهما (قوله الاصل في الوكالة المخصوص) حتى لا يصح بيان الجفص  
بل حتى بين النوع او الثمن وفي المضاربة المخصوص فعلان الايداع والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال  
المضاربة في نوع والآخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل الى الوكالة  
الحقة (قوله فان باع الوكيل نسيته) لو قال المصنف فلو اختلفا فيما عساه الموكل قال قول الاول ليشمل  
ما ذكر ويشمل ما اذا باع الوكيل بخصمه مائة فقال الا امرأتك يا أمي او قال امرأتك بدنيا او بجنطة او شعير  
او قال بكفيل وقال الوكيل بغيره فالقول للامرأتك اذا انكر اصل الامر (قوله علالا بالاصل) على المصنفين  
(قوله لا يتصرف أحد الوكيلين) اشار بالتعبير بالنفاذ الى ان تصرف أحدهما موقوف ان تصرف  
بمضرة صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجازه لم يجوز في قول الامام وقال ابو يوسف يجوز  
(قوله معا) ينبغي اسقاطه ليعين استثناء ما اذا وكلهما على التعاقب على (قوله او مات أو جن) أي لا آخر  
فلا يجوز للاخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين فأت أحدهما لا يتصرف الحي الا بأمر  
القاضي انتهى بمر (قوله الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الاتفراد لانه رضى برأى كل واحد  
منهما على الاتفراد وقت تركه فلا يتغير به ذلك (قوله بخلاف الوصيين) فانه اذا أوصى الى كل منهما بكلام على  
حده لم يجوز لاحدهما الاتفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة وفي الوكالة يثبت حكمهما  
بنفس التوكيل انتهى (قوله كما ينبغي في باب) ينبغي قريبا أيضا في قوله بخلاف الوصاية انتهى على مزيدا  
(قوله في خصومة) أي فان لاحدهما ان يخصم وحده لانهما كانا وصيين فأت أحدهما لا يتصرف الا بالاجتماع  
على الخصومة والنكاح كما يتبع لانه يلزم على القاضي وبغيره (قوله بشرط رأى الآخر) حتى لو بشر  
أحدهما بدون رأى الآخر لا يجوز منه فاذكره الامام العيني في رخصته انتهى من (قوله الا اذا اتفقا الى القبض)  
الاولى الا اذا انتهت أي الخصومة (قوله لم يعرض) أي بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى الرأى وتعبير المثنى فيه  
كالواحد (قوله بخلاف معوض) ظاهره ولو المعوض معينا وغير معين فانه لا يتفرد أحدهما به دون الآخر  
لانه مما يحتاج الى الرأى (قوله وتعلق بمشيقتهما) حكما اذا قال طلقاها ان شئت او مثل ذلك اذا جعل امرها  
بيدهما ففهما يكون تقوى يضاهي تقصير على المجلس أي الذي هما فيه لكونه تليكا في التفويض أو يكون تعليقا  
في شرط ففهما الوقوع العاقل لان المعطو يشترط لا ينزل عند وجود أحدهما (قوله قلت وظاهره معافى على  
لم يعرض) أي نظر الى المعنى كانه قبل لم يقع فيه ما تعوض ولا تعلق بمشيقتهما (قوله فحق العبارة) أي حقه  
الواضح والافهى معجزة على ما سلف (قوله وفي تدبير) أي لمعين لانه كالاتفاق لا يحتاج الى الرأى انتهى من  
فلا حد هما الاتفراده (قوله بخلاف اترادها) فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه لا مكان اجتماعهما  
وللموكل كل فيه غرض صحيح لان حفظ اثنين ليس كحفظ واحد وفيه أن هذا باق في القبض (قوله فلو قبض  
أحدهما) أي وهلك المعقبوس في يده (قوله لعدم أمره بقبض شيء منه) جواب عن سؤال ورد على قوله كانه  
ساحله ينبغي أن يضمن النصف لان كل واحد منهما - أمور بقبض النصف (قوله وفي تسليم حبة) أي او قوبه  
معين فان لاحدهما الاتفراد اتفقا وان لم يعين الموهوب له لا يتفرد أحدهما منه ما يتردد عند الثاني  
(قوله بخلاف قبضهما) فليس لاحدهما الاتفراد والعلة ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء  
(قوله وبخلاف الوصاية) عطف على قوله بخلاف اقتضاء (قوله لاثنين) ولو تعاقبا (قوله والمضاربة) أي  
اذا عقدت معهما عقد المضاربة معا فليس لاحدهما الاتفراد لان المضاربة مما يحتاج الى الرأى (قوله والقضاء)  
أي اذا ولاهما قضاء محله أو واحدة (قوله فان هذه السنة) كالأول

(و) لو باع امرأته فبها عدت لان بركة ولزم  
الوكيل الاصل في الوكالة المخصوص وفي  
المضاربة المخصوص (قوله فله بقره) فان باع  
الوكيل (قوله فله بقره) في الاختلاف (في  
أطلقت صدق الا مروي) في الاختلاف (في  
المضاربة صدق المضارب) عملا بالاصل  
(لا يتصرف أحد الوكيلين) معا  
كوكلا كما يكذا (وحده) ولو الآخر عبدا  
أو مدينا أو مات أو جن (الا) فيما اذا وكلهما  
على التعاقب بخلاف الوصيين كما ينبغي في باب  
و (في خصومة) بشرط رأى الآخر لا حدته  
على الصحيح الا اذا انتهت الى القبض فحق  
يجتمع جوهرة (وهو معين وطلاق معينه  
لم يعرض) بخلاف معوض (قوله الوكيلين) فانه يلزم  
وتعلق بمشيقتهما (قوله الوكيلين) فانه يلزم  
اجتماعهما علالا لتعلق طاله المصنف قلت  
وظاهره معافى على لم يعرض كما يعلم من المعنى  
والدرر فحق العبارة ولا علقا بمشيقتهما  
قد بر (و) في تدبير ورده عيني كودية  
وعاريتوه فموجب وسيع فانه خلاصة  
بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما من  
كاه لعدم أمره بقبض شيء منه وحده سراج  
(و) في تسليم حبة بخلاف قبضها ولو الجدية  
(وقضاء دين) بخلاف اقتضائه عيني  
(و) بخلاف الوصاية لاثنين (و) كذا  
(المضاربة والقضاء) والتكليم (والتولية  
على الوقف) فان هذه السنة كالأول



معاً أو متعاقبا ولا في ظاهر العقد خسر وإن اعتبر قوله بخلاف القضاء بهما رد عليه استرداد العين وقبض  
 الهبة فانه ذكرهما فالناسب حينئذ أن يجعلها قاتبة (قوله فليس لاحدهما الانفراد) لأن ما ذكر يحتاج إلى  
 الرأي وفي الاشياء التي المنقوض إلى الاثنين لا يمكن أحدهما كالوكيلين والوصيين والتأخيرين والتأخيرين  
 والحكمين والمردعين والمشروط لهم الاستبدال والادخال والاخراج انتهى ومعه إذا كان الناصب للتأخيرين  
 فاضبوا أحدهما والواقف ما لو كان كل منهما منسوب فاضى بلفظ فيقردهما بالتصريح كافي الوصيين  
 فأنه جاء في هذا التفصيل (قوله فان للواقف الاخراج دون فلان) لأن الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل  
 ومشرطه لغيره فهو مشروط لنفسه بيري (قوله والوكيل بفضاء الدين الخ) أهم من هذه عبارة الاشياء حيث  
 قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الآتية انتهى وعلمه في المقتضات  
 بأن فعل ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو من مال موكله) فيه نظر فقد ذكر في تنوير البصائر أنه يجبر على الدفع  
 إذا كان عنده مال الموكل ويستخرج (قوله إذا لم يكن له وكل على الوكيل دين) أي وقد أمره بفضاء دينه مما  
 عليه فانه يجبر كما يفيد مفهومه (قوله قال) أي المصنف (قوله لا يجبر عليه) أي على البيع (قوله ولو بطلبها)  
 أي ولو كان التوكيل بطلبها وقوله على المصنف راجع إليه أما إذا لم يكن بطلبها فلا خلاف في عدم الاجبار (قوله  
 وعنى) مثله التدبير والكتابة كافي الاشياء (قوله لكونه متبرعا) على قوله لا يجبر (قوله إذا وكله بدفع عين) كما  
 لو قال ادفع هذا الثوب إلى فلان فيجبر على الدفع لأن الثوب يحتمل أن يكون له فلان فيؤثر بالدفع إليه انتهى  
 خاتمة وكذا رد الوديعة لأنه من باب دفع الأمانة إلى أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهدة ضمانها  
 بمجرد الدفع للوكيل أو لا إذا وصفت للمالك لم أرى والظاهر الثاني إذا كان وكيله من جانب المالك  
 في استردادها خفيش يبرأ الناصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشياء والتصويب والأمانة سواء لكن  
 لا يجبر عليه الجمل اهـ سوى (قوله شرط فيه أو بعده) قال النبي رحمه الله تعالى في الكافي هذا إذا كان له ليط  
 على البيع مشروطا في عقد الرهن فان كان بعد تمام الرهن ذكر خمس الاثنية للسرخسي أنه في ظاهر الرواية  
 لا يجبر المدين على البيع لأن رضا المدين بالرهن قد تم بدونه وهو مكمل في نفسه ليس في ضمن عقد لازم  
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن التوكيل بالبيع بعد الرهن بطريق أصل العقد وبمركباته شروط فيه قال شيخ  
 الاسلام خواجه زاده ونظر الاسلام البرزوي هذه الرواية أصح لأن محمد رحمه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع  
 الصغير والاصل ولم يفسد بين أن يكون البيع مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على أنه مجبر في الحالتين  
 انتهى من تنوير البصائر (قوله أو بطلب المدين) معناه بوكالة المدين والمراد أن المدين عليه وكل بمطالبة المدين  
 وإنما أجبر الوكيل فيهما بالتعلق حتى الغير هو المدين بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدين غاية الضرر  
 مع تعلق حقه بالوكيل انتهى (قوله خلافا لما أفق به فاري الهداية) هذا التركيب ظاهر في أن فاري الهداية  
 يخالف في هذه الصور الثلاث مع أن مخالفته في مسألة المتي قال في النع أقول ما ذكره ولا نأمن أنه لا يجبر  
 وهو الذي هو لنا عليه في هذا المختصر مخالف لما أفق به شيخ الاسلام سراج الدين فاري الهداية فانه مثل هل  
 يجبس الوكيل في دين وجب على موكله إذا كان له وكل مال تحت يده أي يدوكيله واستنع الوكيل من إعطائه  
 سواء كان الموكل غائبا أو حاضرا فأجاب أنما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل  
 أمر الوكيل بدفع الدين أركان كفيلا ولا لا يجبس انتهى - لمي والذي في تنوير البصائر أن عدم الجبر إنما هو  
 إذا كان له مال بالدفع من مال نفسه وهو مراد فاري الهداية فيكون هو المصنف (قوله وظاهر الاشياء أن  
 لوكيل بالاجر يجبر) قال في الاشياء ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وإنما يجبر الموكل قال في الخاتمة  
 الوكيل بالبيع إذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال وكل أي الموكل باستيفاء  
 الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكلا بالاجر كلاهما لا يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب إذا باع  
 مال المضاربة وفي المال ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل رب المال  
 بالامانة فاموذك المصنف أي صاحب الاشياء في القن الثبات فيما اقرق فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل  
 لوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا انتهى وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما الذي يبيع بالاجر كالباع  
 والمصارف فيعمل كاجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لأنه وصل إليه بدل عمله كالمضارب

فليس لاحدهما الانفراد) بغير الا في مسألة  
 ما إذا شرط الواقف النظر له أو الاستبدال  
 مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان  
 اشياء (والوكيل بفضاء الدين) من ماله  
 أو من مال موكله (لا يجبر عليه) إذا لم يكن  
 له وكل على الوكيل دين وهي واقعة  
 الشئى كالبطله العمادي واعقده المصنف  
 قال ومضاده أن الوكيل يبيع عين من مال  
 الموكل لو فاء دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر  
 الوكيل بغير مطلق ولو بطلبها على المصنف  
 وعنى وعنه من فلان ويبيع منه لكونه متبرعا  
 الا في مسائل إذا وكله بدفع عين تم غاب  
 أو يبيع رهن شرط فيه أو بعده في الأصح  
 أو بطلب المدين وغاب المدين عليه اشياء  
 خلافا لما أفق به فاري الهداية قلت وظاهر  
 الاشياء أن الوكيل بالاجر يجبر بقره



ولا تنس مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير البصائر فلهذا أوفى وفي فروق الاشياء التوضيح بغير رضا الخدم لا يجوز عند الامام الا أن يكون الموكل حاضرا بنفسه أو مضافا أو مضافا أو محذورا ٢٨٠ (الوكيل لا يוכל الا بأذن آمر) (لوجود الرضا الا) اذا وكله (في دفع زكاة) فوكل آخره ونم دفع

اذا ربح انتهى جوى (قوله واقعة الفتوى) وهي ما اذا كان وكيله بقتضاء دين مما عليه أي فانه يجبر أي فتزاد على ما تقدم من مسائل الاجبار وهي بهائس (قوله قلله أوفى) قد قدمنا ما فيه وبما ربه من مخصصة وظاهر اطلاق المؤلف أنه لا فرق بين أن يكون أمورا بقتضاء الدين من مال نفسه أو من مال الآخر وليس كذلك فانه اذا كان أمورا بقتضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو من مال الآخر يجبر قال في النصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقتضاء الدين من مال نفسه وفي مقتضات كفاية الذخيرة اذا قبل الاتفاق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم احتج لا يجبر اذا كان وكيله بقتضاء الدين وقبل الوكالة انتهى ثم قال فقد ظهر لك أن الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأمورا بقتضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقيد وهو غير مناسب وبما ذكرنا نظرنا في ذلك أن الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان أمورا بقتضاءه من مال الآخر وحيث قد يتضح الحال انتهى (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة انتهى جلي (قوله لا يוכל الا بأذن آمر) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه والناس محتشمون في الآراء انتهى والمراد أنه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بمقتضى العقد فيما ترجع فيه الحقوق الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه أصليا فيها (قوله لوجود الرضا) تعطيل لمحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) أطلقه فشمع الدمع لمعبر وغيره من (قوله بخلاف شراء الانحية) أي اذا وكل الوكيل فيها فاشترى فانه يكون موقفا على اجازة الا قول ان اجازة جاز ولا فلا انتهى (قوله صح) ويرى المديون بالدفع اليه لأن يده كيد ذكروا الشارح واذا وكل الوكيل بالقبض أي بقبض الدين بلا اذن فدفع له المديون فان وصل الى الوكيل الاول برى والا فان وكل من في عياله برى والا فان ملك المال في يد الثاني كان للغيرم تضمينه ولثاني الرجوع على الوكيل الاول الخ (قوله لحصول المنصود) لأن الرأي يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد راعى الثمن لانه لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهم ما في الزيادة واختيار المشتري هاية (قوله والتفويض) في البحر عن البرزنية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كبله لا يملك الثاني في توكيل ثالث (قوله فنية) محصل ما فيها أن الاذن في التوكيل بشو له اصنع ما شئت يختص به يصح التوكيل فيه كالبيع والشراء دون ما لا يصح توكيل الوكيل فيه كالطلاق فانه مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه لا يحلف به فية يوم غيره مقامه انتهى (قوله فأجازة الوكيل الاول صح) وهو المعقود وقيل تصح في الحضرة من غير توقف على الاجازة ووجه المعقود أن توكيل الوكيل للمسلم يصح بالعدم فيكون الثاني في فضولي لا يتم بمجرد حضرة الاول حتى يجيز (قوله صح) لأن المقصود حضوره أي وقد حضر (قوله الا في طلاق وعناق الى آخر المعاطيف) هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا اذن له صريحا في التوكيل به فلا شبهة في الصحة (قوله وبراءة عن الدين) كان ينبغي أن يصح لانه لا يقبل التعليق بالشرط كالبيع انتهى بجر (قوله خلافا للثانية) راجع الى المحسومة فقط قال فيها وان خاصم الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل بالبيع (قوله وان فعل أجنبي فأجازة الوكيل الاول جاز) طاهره أن الاجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان الفضولي بعد اجازة محذوف بصبر وكيل لما علم أن الاجازة لا حقة كالوكالة الساجدة أخاه الحلبي (قوله فانه يتفزع عليه) أي على الاجنبي بجر (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا امر اخر اجمعه سواء كان الوكيل الاول حيا أو ميتا انتهى بجر (قوله بموت الاول) أي الموكل الاول وكان ينبغي التصريح به انتهى جلي (قوله وفي البحر الخ) كالا استدراك على قوله فلا يعزل بمزل موكله (قوله وعزله من صنعه) مبتدأ وخبر (قوله بخلاف اعمل برأيتك) فليس له المزل لان العزل كف من العمل (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم أول الكتاب انتهى جلي (قوله وتقييد طلاقه بالمجلس) أي ان طلق في المجلس صح والا لا درر (قوله فلا يتقيد به) فان طلق بعده صح انتهى درر (قوله لم يجز نصرته في حقه) لأن جهة التصرف مبنية على الولاية لان التفويض عليك وهو محاية تقتصر على المجلس فاذا انتهت الثانية انتهت الاولى انتهى درر (قوله مال صغيره الخ) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المسلم راجع الى الذي والحربي (قوله أو شري واحد منهم به) أي بمال الصغير فيقيد به لانه لو شري له بمال نفسه كان مشترا بنفسه انتهى بجر وتبعه الجوى (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير في نفسه وماله حرة لولاه ما لقاوا اسلامه ان كان الصغير

الا خبر جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الانحية انصبة الثانية (و) الا الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل (من في عياله) صح ابن ملك (و) الا (عند تقدير الثمن) من الموكل الاول (له) أي لو كبله فيجوز بلا اجازة لحصول المنصود درر (والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيتك (كالاذن) في التوكيل (الا في طلاق وعناق) لانها مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه فنية (فان وكل) الوكيل غيره (بدنهما) بدون اذن وتفويض (ففعول الثاني) بغيره أو غيبته (فأجازة) الوكيل (ادول صح) وتعلق حقوقه بالعاقدة على الصحيح (اد في) ما ليس بعدد فهو (طلاق وعناق) المتعلقة بالشرط فكان الموكل علقه بالشرط الاول دون الثاني (وابراء) عن الدين فنية (وخصوصة وقضاء دين) فلا تصح في الحضرة ابن ملك خلافا للثانية (وا فعل أجنبي فأجازة الوكيل) الاول (جاز الا في شراء) فانه يتفزع عليه ولا يتوقف متى وجد نقادا (وان وكل به) أي بالامر أو التفويض (فهو) أي الثاني (وكيل الامر) وحيث اذن (ولا يعزل بعزل موكله أو موته) ويعزلان بموت الاول (كأمر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والثانية له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيتك قال المصنف فعليه لو قبل للقبضى اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض الا عزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك المعاضات لا الطلاق والعناق والتبرعات به ينشئ زواجر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فوضت اليك امر امرأتي صار وكيله بالطلاق وتنشيد طلاقه) بالمجلس بخلاف قوله وكنتك في أمر امرأتي فلا يتشبه به درر (من لا ولاية له على غيره لم يجز نصرته في حقه) وحيث اذن (فاذا باع عبدا أو مكاتب أو ذمي) أو حربي عيني (مال صغيره الخ) المسلم أو شري واحد منهم به أو زوج صغيره كذلك) أي حرة مسلمة (لم يجز) لعدم الولاية





(و) لا (الصلح) اجاعا بجر (ورسول التقاضي)  
علائك القبض لا الخصومة) اجاعا بجر ارسلتك  
أو كن رسولا عنى ارسال وأمرتك بقبضه  
وكيل خلا فالزايحي (ولا يملكهما) أى  
الخصومة والقبض (وكيل الملازمة كالأيلك  
الخصومة وكيل الصلح) بجر (وكيل قبض  
الدين يملكها) أى الخصومة خلا فالهما  
لو وكيل الدين ولو وكيل التقاضي لا يملكها  
اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا وأما  
وكيل قسمة وأخذ شفعة ورجوع هبة ورد  
بها بقبضها مع القبض اتفاقا بين ملك (أمره  
بقبض دينه وان لا يقبضه إلا بقبضه  
الأدره الم يجوز قبضه) المذكور (على  
الامر) لخالفته فلم يصروكلا (و) الامر  
(له الرجوع على الغريم بملكه) وكذا لا يقبض  
درهما دون درهم بجر (فلو لم يكن للغريم بيعة  
على الايقاع فقبض عليه) بالدين (وقبضه  
الوكيل فضاغ منه ثم برهن المملوك على  
الايذاء) للموكل (فلا يسلل له) للمدين (على  
الوكيل وانما يرجع على الموكل) لأن يده  
كيد ذخير (الوكيل بالخصومة إذا لم يكن  
الخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء لا يجبر  
الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه  
انبره الا في ثلاث كما مر (بخلاف الكفيل)  
فانه يجبر عليه بالانكسار (وكله بخصوماته  
وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون  
وكيلا فيما يدعى على الموكل جاز) هذا  
الموصى كـ (فلو أنبت) الوكيل (المال له)  
من لموكله (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على  
الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه دور (وصح اقرار  
الوكيل بالخصومة) لا بغيرها مطلقا (بغير  
الحدود والقصاص) على موكله (عند  
الامتناع دون غيره) استصاها (وان انزل)  
الوكيل (ب) أى بهذا الاقرار حتى لا يدفع  
اليه المال وان برهن بعده على الوكالة  
للسناقض دور (وكذا إذا استثنى) الموكل  
(اقراره) بأن قال وكلتك بالخصومة غير جاز  
الاقرار بصلح التوكيل والاستثناء على الظاهر  
ازية (فلو أقر عنده) أى التقاضي (له) يصح  
(وشرح) به (عن الوكالة) فلا يسمع خصومته

حيث قال وفي التقاضي السفري التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان  
التقاضي هو الذي يقبض الدين لأن التوكيل بالتقاضي توكيل بالقبض والا فلا اه وتقل في المنع عن السراجية  
أن عليه الفتوى (قوله ولا الصلح) لأنه غير ما وكل فيه (قوله علائك القبض) لأنه بمنزلة الرسول في القبض منح (قوله  
خلا فالزايحي حيث جعل أمرتك بقبضه رسالا انتهى حلي ورد عليه بأن افعلك كذا توكيل ولا فرق بينه وبين  
أمرتك بكذا (قوله ولا يملكها ما وكيل الملازمة) لأن الملازمة لا تقتضيها ما اه منح (قوله كالأيلك بالخصومة وكيل  
الصلح) لأنها غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها) من أحكامه انه يقبل قوله في دعوى القبض والهلال  
في يده والدفع الى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى  
لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه ونفى المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله بجر عن السفري  
(قوله يملكها) حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو ابرائه لله ل عنده (قوله خلا فالهما) لأن القبض  
غير الخصومة وليس كل من يؤمن على المال يهتدى في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاهم باقلا تشل  
البيعة عليه فلا يبرأ لكن تقصير الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه با يوقف الامر الى حضور الغائب (قوله  
ولو وكيل القاضي) يعنى اذا وكله القاضي بقبض ديون الغائب (قوله كوكيل قبض العين) فانه لا يلى الخصومة  
لأنه أمين محض فأشبهه الرسول حتى ان من وكل وكيل بقبض عبده فأقام ذوال اليد البيعة أن الموكل باعه ورقب  
الامر حتى يحضر الغائب (قوله فيملكها) فتسمع البيعة عليه أن موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وأن الهبة  
يعوض وأن حصته في القسمة كذا (قوله وكذا لا يقبض درهم دون درهم) فيكون به مخالفا ولو استوفى جميعه  
بعد فلو هلك يهلك عليه لخالفته ويرجع الامر على الغريم كما في المسئلة السابقة (قوله كيد) وفي نسخة بديه  
لأن يد الوكيل كيد الموكل وهذا هو الذي في المنع والجر وغيرهما وفي نسخة لأن يده أمانة ولا يصلح تعديلا  
لمقابلته وانما يحسن لقوله فلا يسلل له على الوكيل (قوله الا في ثلاث) اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجب  
الحمل عليه والقصاص والامانة سواء وفيما اذا وكله يبيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان  
وكيلا بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه انتهى منح (قوله كما مر) أى في شرح قوله والوكيل بقبضه  
الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أى بالخصومة ويراجع تدويرها ويحتمل أن تدويرها أن يكفل  
عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمه انه وادعى الطالب اتفاقا فانه يخاصم فيما ثبت على المدينون (قوله لا يسمع  
على الوكيل) أى ويحكم بالمال على المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه حلي عن الشرع لالاية (قوله بالخصومة)  
متعلق بالوكيل انتهى حلي قال في الدرر وسواء كان موكله المدعى فأقر بامتناع الحق أو المدعى عليه فأقر  
بشؤنه عليه انتهى (قوله لا بغيرها) أى لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة كالوكيل بالصلح أو بالقبض  
أو بالملازمة (قوله مطلقا) أى سواء كان بمجلس القاضي أو غيره وفي الحلبي أى بجدة أو قصاص أو غيرها انتهى  
(قوله بغير الحدود والقصاص) أحاطا فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله لا شبهة بجر (قوله استصاها) راجع  
الى قوله وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه أن التوكيل صحيح وخصمه تتناول ما يملكه وذلك مطلق الجواب  
بالاقرار والانكار دون أحدهما بما ينصرف اليه بجر بالامانة وصح أبو يوسف اقراره مطلقا وأبطله زفر  
مطلقا وهو القياس لأنه وكيل بالامانة والامانة لا يتناول ضده (قوله أى بهذا الاقرار)  
الواقع في مجلس الناس ومن ذلك الاب والوصى اذا أقر في مجلس القاضي لا يصح اقراره ما ولا يدفع المال  
اليه كما في الهداية (قوله حتى لا يدفع اليه المال) أى بأن وكله أن يخاصم عنه عن دعوى يبيع فأقر عليه بانه يباع  
فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله وكذا إذا استثنى الموكل اقراره) موصولا ومفصولا قال في البحر  
والحاصل انها على جهة أوجه الاول أن يوكله بالخصومة فيصير وكيل ليهما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون  
وكيلا بالانكار فقط الثالث محله فيصير وكيل بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لأن الموكل ربما يضره الانكار  
بأن كان المدعى به أمانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الردية به ويصح قبله فقيه فائدة الرابع أن يوكله  
بالخصومة جائزا لاقرار فيكون وكيل ليهما الخامس أن يوكله بغير جائز الاقرار والانكار ففقه اختلاف  
المأخوذ به (قوله ولا يصير به مقرا) لأنه يمكن أن يوكله بالاقرار خوفا للشغب والخصومة وان لم يكن عليه شيء  
فإن كل أحد لا يقدريه كذا طهرلى في توجيهها فان أراد الخصم اثبات المال عليه بسبب التوكيل فلا اقرار

لا يقضى القاضي به (قوله وبطل فوكيل الكفيل بالمال) صورته ان كان لرجل دين على آخر وكفل به رجل فوكل  
الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من المذني عليه الام الى لم يصح الوكيل انتهى عيني (قوله لا يصير عاملا  
لنفسه) قال العلامة العيني لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره ولو صحها هذه الوكالة صار عاملا لنفسه ساعيا  
في براءة ذمته فانعدم الركن فبطل انتهى قال في البحر واذا بطلت الوكالة في مسألة الكتاب وقضيه من المدين  
وهلك في يده لم يملك على الطالب اهـ وأورد عليه انه كما هو ساع في براءة نفسه ساع في تحصيل المال للطالب (قوله  
كما لا يصح لو وكله بقبضه من نفسه) لما ياتي من استحالة ونه قاضيا ومقتضا (قوله أو عده) أي المأذون  
المدينون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث نه حط العبد على نفسه من بيع الغريم له كذا طهرلى (قوله الا اذا  
وكل) فيه ضمير يرجع الى الدائن والمدينون بالنصب مفعول (قوله ويصح) قال في البحر وأورد على بطلان فوكيل  
الكفيل بالمال المال بانه عامل انفسه فوكيل المدينون ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه والتحقق  
في جوابه ما في منية المذني من قوله ولو وكله ببراءة نفسه يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به فريج ذمته فهو عامل  
لرب الدين باسقاط ذمته وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه انتهى اذا علمت ما ذكر  
ولا وجه لقول المؤلف لان الوكيل متى عمل انفسه طلت الا ان يعمل على ما اراد اكان العمل لنفسه محضا (قوله  
ويصح عزله قبل ابرائه نفسه) ولو كان ذلك تخليكا كما قال الرباعي ونسبه العيني لم يصح رجوع الدائن عنه  
قبل ابرائه نفسه بجر (قوله أو وكل احتال المحيل الخ) فيه أن المحيل نقل الدين من ذمته لالا حلة وصار احتيا  
هلم لم يصح فوكيله بالنفس وأجيب بانه ساع في تحصيل براءة نفسه فانه اذا مات المحال عليه ماله وان ذكر  
الحالة ولا بيان رجوع الدين على المحيل (قوله فنية) عبارة فنية كما في الخ ولو وكله بقبض دينه على فلان فآخر  
به المدينون فوكله ببيع ساعه واباهة فانه الى رب الدين ماله واخذ النمر وهلك عاقب من مال المدينون لاستحالة  
أن يكون قاضيا ومقتضا والواحد لا يصلح أن يكون مقتضا بل المطلوب والطالب في القضاء والاقتضا  
انتهى (قوله بخلاف الكفيل بالدين) محتمل الكفيل بالمال فان الدرهم عيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه  
يجوز فوكيل الكفيل بالدين بالخصوص لان الواحدية يوم به انتهى والاولى أن يقول بدل الخصوصية بقبض  
المال (قوله والرسول) أي قبض الدين ببيع ساعه وكذا ما بعده انتهى (قوله ووكيل الامام) مقتضى كونه  
سفيرا انه لا يلحقه عهد وهو كذلك كما سياتي (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معربة  
الى كفالة التيسر ولا يخفى أن المقابلة تقتضى أن يقول حيث يصح بوكيلهم انتهى حلي ويجوز كفالة الوكيل  
بالقبض والوكيل بانسكاج بالمهر لانه قاع انتهى بصرف الحقوق عنه كما علم من الطهس انتهى (قوله بخلاف  
العكس) يعني اذا كان كذا بالدين فوكل في قبضه فانه لا يصح الوكالة ولا تطل الكفالة وهو قوله سائبا وبطل  
فوكيل الكفيل بالمال (قوله وكذا كل ما تمت الى قوله بطلت وكذا) نذكر ارجح مع ما قد اها انتهى حلي  
والذي في من المصح الذي ياتي الوكيل بقبض الدين اذا كفل مع وطلت الوكالة تقدمت عن الكفالة أو آخرت  
اهـ ولا نكرار فيها ولا نحتاج (قوله لما ادا) من انها أقوى (قوله لما زاته بصير عاملا لنفسه) فان حق الاصل  
لانه من حقوق المصدق وهو رأسه لا يشكك هذا فوكيل الامام ببيع العتاق لانه صغير ومعه ولا يلحقه  
عهد أو الوعد (قوله ورجع) أي على المشتري (قوله اطلانه) هذا يقتضى الترخ كذا في هذه كما مر جبه  
في الزميلة انتهى حلي وقد ذكر المسئلة في الحاية وفاقها اعطى الهدية من غير تعرض لهذا التفصيل  
وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكمل بالتمن من المشتري لا يصح كعاقبته من في الهدية ولو صالح الا امر  
عن الثمن الذي على المشتري على عدل الوكيل بعينه وقضى الوكيل الثمن من المشتري كان ذلك جائزا وبرا  
المشتري وبصير العبد له وكذا لا يكون فوكيل أن يرجع بشئ لا على الامر ولا على المشتري انتهى (قوله لا)  
أي لا يرجع على المشتري (قوله فصدقه امرم) ويصح انما الوكيل بالبيعة مع اقرار المدين بجر (قوله  
أمر بده) أي أمر اجار سراج (قوله علاما راره) لا ما يدهه لخص منه اذ المدينون يقتضى منهاها  
انتهى من (قوله ولا يصدق لو اذى الامام) أي لا يثبت الاجام بمجرده مع (قوله واد امر المريم مع  
الدين اليه) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أمكر الوكيل لادى امرم على الطالب بجر أو الرجوع عليه  
اهـ وكل القاضين ورهى تشبيل وبرا وان أمكر عاقبه قال حتى يرى انتهى بجره وظهره بانكاره مع جبه

(و بطل فوكيل الكفيل بالمال) لا يصح  
عاملا لنفسه (كما) لا يصح (لو وكله بنفسه)  
أي الدين (من نفسه أو عده) لان الوكيل  
متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المدين  
ببراءة نفسه ببيع ويصح عزله قبل ابرائه  
نفسه ان شاء (أو وكل احتال المحيل بنفسه  
من الماله عليه) أو وكل المدينون ويصح  
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضيا  
وهو مقتضى ما قبله (بخلاف الكفيل بالدين  
والرسول ووكيل الامام ببيع ضمانهم لان كلا منهم  
ما يروى) حيث يصح ضمانهم لان كلا منهم  
سفير (أو وكيل بقبض الدين اذا كفل مع  
وكيل الوكالة) لان الكفالة أقوى لازوما  
من البيع (بخلاف العكس وكذا كل ما  
تمت الى قوله بطلت وكذا) نذكر ارجح مع ما قد اها انتهى حلي  
صحت كفاية الوكيل بالقبض بالدين بطلت وكذا  
تقدمت الكفالة أو آخرت (لا يخلو) دليل  
البيع اذا سمن الثمن للناقص من المشتري لم يجز  
لما يروى بصير عاملا لنفسه (فان اذى بكم  
العقار رجع) اطلانه (وبدونه لا) لتبعه  
(اذى انه دليل الغائب بقبضه) لانه قد تقدم  
انه رجع أصبغه اليه (فان سمن الغائب  
ولا يصدق لو اذى الامام) (فان سمن الغائب  
فصدقه) ان الوكيل (وهو) ورجعت (والا  
أمر المريم مع الدين اليه) أي الغائب



افساد الاداء بانكاره مع يمينه (ورجع)  
 الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو  
 سلكا) بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة  
 (وان ضاع لا) عـ لا تصدق به (الا اذا)  
 كان قد (ضمنه عند الدفع) لقد رما يأخذه  
 الدائن ثانيا لا مأخذه الوكيل لانه امانة  
 لا تجوز بها الكفالة زيلعي وغيره (او قال له  
 قبضت منك على اني أبرأتك من الدين) فهو  
 كمن لو قال الاب للخت عند اخذ مهر بنته آخذ  
 منك على اني أبرأتك من مهر بنتي فان اخذته  
 البنت ثانيا رجع الختن على الاب فكذا هذا  
 بترزية (وكذا) يضمنه (ادالم بصدقه على  
 الوكالة) يوم صورتي السكوت والتكذيب  
 (ودفع له ذلك على زعمه) الوكالة فهذه  
 اسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى  
 الوكيل هلاكا او دفعه او كاله صدق) الوكيل  
 (بجلفه وفي الوجوه) المذكورة (كلها)  
 الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر  
 الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على  
 اقراره بذلك أو اراد استخلافه لم يقبل لعمه  
 في نقض ما أوجبه للغائب نعم لو برهن أن  
 الطالب يجهل الوكالة وأخذ من المال تقبل  
 بجر ولو مات الموكل وورثه غيره أو ووجه له  
 أخذه فأنما ولو هالك كان منه الا اذا صدقه على  
 الوكالة ولو أقر بالدين وأنكر الوكالة حلف  
 ما علم أن الدائن وكاله عيني (قال اني وكيل  
 بتبعض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع  
 اليه) على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو  
 دفع لم يملك الاسترداد مطلقا (وكذا)  
 الحكم (لو ادعى شراءه من المالك وصدقه)  
 المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار على الغير (ولو  
 ادعى اتفاله بالارث او الوصية منه صدقه)  
 أمر بالدفع اليه (لاتفاقه ما على ملك الوارث  
 اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد  
 من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر  
 (ولو أنكر موته أو قال لا أدري لا) يؤمر به  
 ما لم يبرهن ودعوى الایماء كوكالة فليس  
 لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت  
 أنه وصي

(قوله مع يمينه) وهذا اذا دفع مع تصديق وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلفه الا اذا عاد الى التصديق وان دفع  
 عن تكذيب ليس له أن يحلف وان عاد الى التصديق انكبه يرجع على الوكيل (قوله عـ لا تصدق به) لانه تصدق به  
 اعترف انه محق في القبض وهو مطلق في هذا الاخذ منه ثانيا أي باعتبار زعمه والمطلوب لا ينظم غيره (قوله  
 الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع) يجوز في ضمنه التشديد والتخفيف فعني التشديد أن يضمن الغريم الوكيل فالضمير  
 المستتر عائذ الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التصديق أن يضمن الوكيل المال الذي أخذه وصورته أن يقول  
 الغريم للوكيل نعم أنت وكيله لكن لا آمن أن يجهل الوكالة ويأخذ مني ثانيا فبضمن ذلك المأخوذ فالضمير المستتر  
 عائذ الى الوكيل والبارز الى المال انتهى بجر (قوله لقد رما يأخذه) في نسخ باللام وفي نسخ بالباء واللام تناسب  
 التشديد (قوله على اني أبرأتك من مهر بنتي) ومثله فيما يظهر اذا ضمن له (قوله ودفعه ذلك على زعمه) فانه  
 يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء الاجابة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه فهذه اسباب الرجوع وهي ثلاثة  
 (قوله فان ادعى الوكيل هلاكا) فيما عدا مسائل الرجوع الثلاثة (قوله وفي الوجوه المذكورة) وهو ما اذا دفع  
 مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخذ قبضت منك على اني أبرأتك من الدين اهـ (قوله  
 ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان المؤذي صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محتملا فصار كما اذا دفعه الى  
 فضولي على رجاء الاجابة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجابة هداية وهو أحد قوانين كافي جامع الفصولين قال  
 العلامة المقدسي وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا سمع منه عدم الامانة انتهى حوى (قوله لم يقبل) أي ماذكر  
 اما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وأما بالنظر الى ارادة الاستخلاف فالمراد به انه لا يمكن من استخلافه  
 ولو قال لم يقبل وليس له استخلافه لكان ظاهرا (قوله ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه حقه ويريد الدفع  
 الرجوع فيه (قوله تقبل) لان التمس من الموكل لان الثابت بالبيان كاتبات بالعيان (قوله وورثه غيره) أي  
 مديونه (قوله أو ووجه له) أي وحب الموكل الدين للمديون (قوله الا اذا صدقه على الوكالة) فبأخذه فأنما ولو حكما  
 لا حالكا (قوله حلف ما علم) الذي في عبارة العيني ما يعلم أن الطالب وكاله بقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه  
 وان نكل قضى عليه بالمال للوكيل انتهى وفي بعض نسخ ما يعلم (قوله فصدقه المودع) واذا لم يصدقه لا يؤمر  
 بالدفع بالاولى (قوله لم يؤمر بالدفع اليه) لانه اقرار بعمال الغير انتهى من (قوله خلافا لابن الشحنة) فيه أن ابن  
 الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلامعارضة انتهى حلي (قوله مطلقا) أي  
 صدقه أو كذبه أو سكوت انتهى حلي وفي البحر من كتاب الحياكم واذا قبض رجل وديعة فقال رب الوديعة  
 ما وكلتك وحلف على ذلك وضمن المستودع رجع على القايض ان كان بعه وان قال قد هلكت مني أو قال  
 دفعته الى الذي وكنتي وقد صدقه المستودع رجع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ فان كان كذبه في الوكالة أو لم يصدقه  
 ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المال ككـ له أن يضمنه انتهى ولو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قبل لا يضمن  
 وكان ينبغي الضمان لانه منه هامن وكيل المودع في زعمه أي والمنع من وكيل المودع كالمنع من المودع قبل  
 هذا قياس مع الفارق لان المنع من المودع فيه جبر ومن وكـ له لا جبر فيه فاني يتأني القياس انتهى  
 سري الدين ولو أثبت الوكيل انه وكيل في قبضها فادعى الامين دفعها الى الموكل أو الى الوكيل فالقول له  
 في براءة نفسه انتهى (قوله لانه اقرار على الغير) أي بأنه باع ماله أي وأنه وكـ له في قبضه فهو حله للمستثنين  
 (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصي له لا الوكيل كما توهمه العيني لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدي  
 الوكالة أصلا انتهى حلي من شرح الهداية لتناهي زاده وفيه أن الوكيل بهذه الدعوى صار وارثا أو موصى له  
 وخرج عن الوكالة (قوله لاتفاقه ما على ملك الوارث) أو الموصى له (قوله اذا لم يكن على الميت دين مستغرق)  
 فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر الشان ضم ولو ادعى مديون الى الوصي يبرأ أصلا انتهى جامع  
 الفصولين واعل المراد بالاستغرق ما يحتاج كلها أو بعضها في قضائه (قوله ولا بد من التلوم الخ) لم يبين مقدته  
 والظاهر تفويضه الى رأي القاضي (قوله فيهما) أي في صورتي الوارث والموصى له (قوله لاحتمال ظهور وارث  
 آخر) أي ودين يمنع الوصية أو بعضها (قوله لا يؤمر به) أي بالدفع لعدم اتفاقه ما على ملك المدي (قوله فليس  
 لمودع ميت ومديونه الدفع) ان كان عينا في يد المقر لانه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو انصب  
 بعد موته فلا يصح كالأقر أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان ديناء على المقر فلي قول محمد الاخير وهو قول

أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم انتهى بغير (قوله فدفع إلى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله  
أو أقراره) أي أقرار الموكل (قوله لأن جوابه) أي المطلوب عما تقدم (قوله تسليم) أي أقرار بالدين وبألو كالة  
قال السيد المحوى وقد جملوا دعواه الأبقاء لم يثبت ولم يثبت الأبقاء بغير دعواه فلا يؤمر به (قوله عالم  
لا يصلح تعليلا والتعطل ماذا كرو من أن الو كالة ثبت ولم يثبت الأبقاء بغير دعواه فلا يؤمر به (قوله عالم  
يرهن) فإذا برهن على دعواه الأبقاء مثلاً قبل على الوكيل وان كان وكيله بالقبض لأن الوكيل به وجه جميل  
بالخصوصية (قوله وله تخلف الموكل) أي على أخذه واستيفائه ولو كان غائباً فليقتضى أن يحكم له به دفعه  
حضره حلف أنه لم يقره مثلاً في الحكم على حاله وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل فإن كان المال  
هالكاً عد الوكيل فلا سبيل له عليه ولو أقام البينة على القصاص فإن شاء أخذه الموكل وإن شاء أخذه من الوكيل  
لو غائباً فإن قال الوكيل قد دفعته إلى الموكل أو غلبت معنى فالتقول قوله مع عينه وإن قال أمرني فدفعته إلى وكيل  
له أو غريم أو وجهه إلى أوقضاء من حق كان على عليه لم يصدق وسن المال انتهى (قوله لا الوكيل) ولو على العلم فإن  
في البحر أشار المؤلف إلى أنه لا يمين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل انتهى ولكن العلم لا يظهر به لأن  
هذه اليمين على هذا الوجه لا يميناً بها ثم رأيت الوالي نقل عن صدر التريبعة ما يقتضي هذا البحث وأخبر أن  
المدعي عليه يريد بذلك إبطال وكالته كأنه يقول له إن صحة وكالته وحق خسرته مع موافقة على بقاء  
الدين وأنت تعلم أن أدنى إياه فوكالته ما طلع فانه أن أنكرت أدنى فاحلف بالله ما فعله مال والحق أن ما فعله وهو  
قريب إلى الصواب (قوله خلافاً من) مقال أحله على علمه فإن أبي خرج عن الو كالة لأن البينة ما جاز صاعداً  
عليه ما فيها من إسقاط حقه في الخصومة جاز أن يستلحق ليشكل فيثبت هذا المعنى وإن الوكيل قام مقام  
الموكل في الخصومة والقائم عن غيره لا يستلحق فيما يدعي فله من الاستيفاء كالوصي انتهى (قوله ولو  
وكاله بعيب في أمة) أي في رد أمة بيب عيب انتهى دور (قوله لم يرد عليه) أي لم يرد الوكيل على المدعي انتهى  
حلي (قوله حتى يحلف المدعي) يعني لا يسي القاسي بالرد عليه حتى يحضره برهان ويحلف أنه لم يرس بالبعيب  
ينتهي حلي (قوله وأمرق) أي بغير هذه المسئلة حيث لا ردة الزامة على السامع وبين الذي قلها حيث يدفع الغريم  
المال إلى الوكيل انتهى حلي (قوله أن القصاص ما يسع لا قبل) انتهى (قوله لو فشاها) بالرد لكما القصاص فصا  
لأنه رد بعيب قضاء والرد كذلك فصح والقصاص بالعقود والمروح ماس على الصحة وإن طهر الخطأ لأنه ينقض  
طاهراً وباطناً عد الامام انتهى حلي (قوله بخلاف من) أي من مسألة الدين لأن الدار له يمكن ما استدرد  
ما قبضه الوكيل إذا طهر الخطأ عد كونه القصاص لم ينقض باطلاً لأنه ماقضى لا يجزئ التسليم فلم يكن قصاصاً  
في العقود والسروح (قوله خلافاً من) حيث لا لا يؤخر القضاء في الدين لأن قصاص القاضى عندهما ينقض  
طاهراً فقط إذا طهر الخطأ انتهى حلي (قوله فلو ردها) مناص لما تقدم من أن القاضى لا يرضى بالرد اللهم إلا أن  
يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء موقوفاً على حضر المشتري وكذب السامع معنى القصاص على  
الصحة وإن صدق استردها نأمل انتهى حلي (قوله عن ركة) لما علم أن هذا اتفاق وبمدرقه وجدت الحلي  
ذكر مثله (قوله ما ويا الرجوع) أن ما ويا جعل الذي قبضه من الموكل عوضاً عن صدق به من حال نفسه انتهى  
أبو الهود (قوله إذا لم يصف إلى غيره) أي إلى غير ما دفع إليه وذلك صادق بأن يرضيه إلى دراهم الموكل أو يطلق  
ومنه ومنه صرح به المؤلف في قوله أو أضاف لعقد إلى دراهم نفسه (قوله فلو كان وقت إيداعه مستهلكاً)  
ومثله الشراء والمدقة وجهاً صريح في البحر (قوله لأن الدراهم تعتبر في الو كالة) فإذا طهرت الدراهم قبل  
الاتفاق أو قبل الشراء بها في التوكيل بالشراء بطلت الو كالة فإذا أسق عشرة من عنده كان متبرعاً فلا يكون له  
أن يرجع على الموكل لأنه خالف الأمر بمقدار المال الموكل لأن المورث أمره بأن يرضى من ماله لا من حال نفسه  
فلما أتى من ماله نفسه خالف ولأنه خالف الأمر بمقدار المال الموكل لأن المورث أمره بأن يرضى من ماله لا من حال نفسه  
بالتون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المع ومن غير استه والبيع ولو فيه ما أن الدراهم التي أمره بقبضها  
من مدونه كأنه فائمة وقد صدق من ماله مع قبضها فلا يكون منعه رده وجبت الحلي ذكر مثله  
وفي الخلاصة الوكيل يبيع الدينار إذا استلزمه أربعين ديناراً لا يبيع ولو كبل بالشراء إذا اشترى ما أمره به  
ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم فلا حرج ثم نقد البائع غيرها ولو اشترى بدنانير غير هاتم نقد دنانير الموكل فالشراء

ولو لا وصي قد دفع إلى بعض الورثة برى عن  
حسنة فقط (ولو وكاله دفعه من مال فاذى  
العريم ما سقط حق وكاله) فاذى أو أقراره  
أو أقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال)  
ولو غائباً (البينة) أي الوكيل لأن جوابه  
في لم عالم يبرهن وله تخلف الموكل لا الوكيل  
لأن النيابة لا تجزئ في الدين خلافاً من (ولو  
وكاله بعيب في أمة واذى الدائم أن المشتري  
رثى بالبعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري)  
والسرق أن القصاص ما يسع لا قبل (المال)  
بخلاف ما ذكره خلافاً من (ولو وكاله)  
على الدائم ما بعيب من الموكل وصدقه على  
أما ما بعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري  
المسألة من دليل له لعله يبرهن أنه طهر  
شأنه فلا ينقض باطلاً حلية (والمأمور  
بأن يرد) على أهله أو (أو القصاص)  
ليس (أو الشراء أو الصدق) من فله  
أما ما دفع إليه ومعه من ماله (أو ما  
الرجوع كذا قيد الخامسة في الأشياء)  
قبضه لم يكن متبرعاً بل يقع القصاص  
استقصانا (إذا لم يصف إلى غيره) فلو كان  
وقت إيداعه مستهلكاً ولو لم يصفه إليه  
نقد أو أضاف العقد إلى دراهم نفسه من  
وصار مستهلكاً لنفسه من ماله لا ينافي لأن  
الدراهم تدعى في الو كالة سبابة وزانية نعم  
في المتن لو أمره أن يقبض من مدونه ألهما  
ويصدق صدقاً بالقابض على الدين  
جاءت





لانه اعماخلى صيله اعتماد على انه يمكن من اثبات حقه حتى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء  
المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا أو كانت الوكالة من غير الناس الطالب أو من جهته لتسكنه  
من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم نطق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه  
الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة قوله ان يتركها بالكلية انتهى  
(قوله كما ينبغي) أي قريبا (قوله ولو الو كالة دورية) لو قال كوكالة دورية لكان أولى والمعنى انه ليس للموكل  
عزله لكن مقتضى تركه ان علة عدم صحة العزل نطق حق الغير وليس كذلك بل العلة عدم الامكان هذا  
ولا وجه لمبالغة بلو انتهى (قوله في طلاق وعتاق) مثله أخرى ولو دخلت على الطرف أضاف كانه  
قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فان العزل فيها لا يصح أفاده الحلبي ولكن قال في الخلاصة المختار  
انه يملك عزله بمحضه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم انتهى وفي ضربة المفق قال مشايخنا  
يملك عزله في الفصول كلها انتهى وهذا ان شاء الله هو المعتمد انتهى بجزر أي في غير التوكيل بسؤال الخصم  
(قوله وسيجي عن العيني خلافا) يأتي قريبا لكنه ساقه في مقام عزل الوكيل نفسه وهناك عزل الموكل  
وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) أي بالعزل فان لم يبلغه لا يعزل لانه تمسك بعد الامر فلا بد من العلم  
وفضه انه يلزم الوكيل بشرط علم الوكيل وحمل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة أما اذا وكله ولم يعلم به افله  
عزله وان لم يعلم به كذا في البرازية (قوله كارسول) فانه يعزل وان لم يعلم به (قوله ولو عزله) بصيغة المصدر  
مبالغة على قوله فلا موكل العزل (قوله به يفتي) وقيل لا يصح لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوجهين  
وهي لم تحقق بعد انتهى الحلبي (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) سيأتي في الامر وعزل وهو شرط لا يعزل  
ما لم يسه الكتاب (قوله بخيرا) خرج لمحبوب والمعتوه وصلى الذي لا يغير (قوله الموكل أرسلي الخ) الجملة منقول  
القول واحترزه عماد اشهد على عزله حال غيبة الموكل فانه لا يعزل انتهى كذا وقع التعيين بالموكل في الامر  
وشرح المحوى والمخ واصل الاول الوكيل لتظهر فائدة الاحتراف (قوله عددا وعدالة) منصوب على الحال  
المدينة أو منعه من التصرف فيه وهو على غير المذهب في أحد نظري العدالة (قوله سوا المتقدمة  
في المتفرقات) وهي احكام السيد بجنابة عبده والتبعية بالبيع والذكر بالفسخ والمسلم الذي لم يصر بالشرايع  
والاحكام بغير لم يرد شراء وجزم ما دون وفسخ شركه وعزل قاض ومتولى وقف انتهى (قوله فل) قد حرمه  
(قوله وقرع على عدم رومها من الجانيين) لم يذكر المصنف سابقا الا كونها من العقود الغير اللازمة وأما كون  
عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يعز من له ولا وجه للتفرع والاولى كما فعله المصنف أبى بكتب قوله  
وعدم رومها مستأد وقوله من الجانبين خبر أي وعدم اللزوم المتقدم في عبارة ثابت من الجانبين بعدم روم  
من جانب الموكل قد سبق وهما بين عدمه من جانب الوكيل (قوله فلو وكيل أي بالخصومة) عزل نفسه اذا علم  
موكله فان علم ان عزل الا اذا تعلق به حق الغير كما تقدم فانه لا يعزل بعزل الموكل المصريح الا يعلم الخصم فكذا  
هذا وتأمله (قوله وبشرائه العين) كما اذا وكله أن يشتري له عبدا مباحا اذا اراد الوكيل أن يشتريه لنفسه أو يوكل  
من يشتريه فاشترائه هو الاول لانه لا يملك عزل نفسه عند غيبة الأمر الا اذا اشتراه أكثر مما وكل به أو بخلاف  
حس ما وكل به انتهى زاربه (قوله لا الوكيل - كحاج) فانه يصح عزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل  
اعدم تصرفه اه الحلبي والاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله بشرط علم موكله (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل  
(قوله وبشرائه بعينه) فانه يصح عزله نفسه من غير علم الموكل حتى كان له أن يشتري لنفسه (قوله وامام)  
أي امام جمعة وعبد (قوله كتاب طه في الجواهر) قال في المنع من حواهر المتأوى قال المصنف هل من فاشي مادة  
عزل نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه القضاء في هذا امر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو حاس في شئ أيا ما  
ويقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج بشاعة الناس وحس للقضاء هل يفد قضاؤه قال لا يعزل الا اذا  
علم به السلطان ورضي بعزل نفسه وهذا كلكل وكيل بشرائه من معين لم يصب من تقرير الموكل لشدته هذا الامام  
وللمسلطان المنع من هذا الامر اليه فضل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه القيام به  
الامام في باب الصلاة اذا صار اماما لمزله التيامم او لم يكن له أن يعزل نفسه الا اذا صار محال لا يمكنه المضي و  
حينئذ يستحق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا تعطيل صلاة القوم فكذلك هذا مادام

كما ينبغي ولو الوكالة دورية في طلاق وعاد  
على ما حقه البرازية وسيجي عن العيني  
لا فقه قضاة (بشرط علم الوكيل) أي في  
الخصومة أما الحلبي فثبت وعزل قوله  
العلم كارسول (ولو) عزله (قوله وهو الشرط  
في العتاق) أي بالشرط به يفتي نرج  
وهو باقية (ونثبت ذلك) أي العزل (بشهادة  
ثلاثة) مكتوب بعزله (وارسله رسولا  
غيرا) عدلا أو غيره (بشهادة أو عدلين  
صفراء أو حمر) (أو عدلين) (أو عدلين)  
المصنف في مشرق الباب الثاني (أو عدلين)  
الرسول (الاولى رسالة البشير لا  
عزله بالثمن والثمن ولو لم يرد  
بالعزل فلا تمس أحد نظري الشهادة  
عددا وعدالة (قوله خواتم) المتقدمة في  
المتفرقات وقد مضى انه متى صدقه قبل ولو  
فانما انشأ ابن مالك وقرع على عدم  
رومها من الجانبين بقوله (فلكو وكيل) أي  
بالخصومة وبشرائه العين لا الوكيل كان  
وطلاق وعتاق ويبيع ماله وبشرائه بعينه  
منه سكت في الاشياء (عزل نفسه بشرط علم  
مورثه) وكذا بشرط علم السامعان والعزل  
فان وامامه حواهر الا لا كتاب طه في  
الجواهر



وكلمه بقض الدين، لك عزله ان بقض حاضرة المديون وان) وكلمه (بجضرته لا) تعلق حقه به كما مر (الا اذا علم به) بالعزل (المديون) حينئذ يعزل ثم فرع عليه بقوله (فلودفع المديون دينه اليه) أي الوكيل ٤٨٨ (قبل علمه) أي المديون (بعزله يبرأ) وبعده لا يدفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل) الموكل ببيع

الرهن (نفسه بحضرة المرتين ان رضى به) بالعزل (مع والالا) اتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعى عند غيبته كما مر وليس منه فوكيله بطلاقها بطلبها على الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا قوله كلما عزلت فانت وكيلى امزله بكلمة وكلت فانت معزول عني (وقول الوكيل بعد التبول بحضرة الموكل أغتت فوكيلي أو أنابرى من الوكالة ليس بعزل بل بحود الموكل) بقوله لم أوكأ لا يكون عزلا (الا أن يقول) الموكل للوكيل (والله لا أوصيك بشئ فقد عرفت أنها وليت معزول) فبلى لكنه ذكر في الوصايا ان بحوده عزل وجه المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على التوكيل ~~الوكيل~~ أثبت انتهى. الثاني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلمه بان بحود ما هذا التكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم يعزل بالبحود انتهى فليحفظ (ويعزل الوكيل) بالعزل (بنهاية) الشئ (الموكل فيه) كما لو وكله بقض دين (فقبضه) بنفسه (أو) ركه (شكاح فزوجته) الوكيل بزارية ولو باع الموكل والوكيل معا ولم يعلم السابق فبيع الموكل أولى عند بحوده عند أبي يوسف بن تركان ويخير ان كان الاختيار وغيره (و) يعزل (بموت أحدهما وجنونه مطبقا) بالكسر أي مستورا سنة على الصحيح درو غيرهما لكن في الشرح لبلالية عن المصنفات شهر اوبه يتي وكذا في القهستاني واللباقاني وجعله قاضيان في فصل فيما يقتضى بالجنون قول أبي حنيفة وأن عليه بالفتوى فليحفظ (و) بالبحكم (بلحوقه صريحا) ثم لا تعود بموده مسألا على المذهب ولا بافاقته بجر وفي شرح الجمع واعلم أن الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال (الا) الوكالة اللازمة (اذا وكل الراعي العدل أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا يعزل) بالعزل ولا (بموت الموكل وجنونه) كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا يعزلان بموت الموكل

للقضاء لا يملك عزل نفسه لما فيه من تقرير السلطان وإبطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان أنه يعجز عن القيام به فانه يعزله عنه ويكون ارجحه بأقامة غيره مع كمال الصلاة اذا سبقه الحدث يعزل بالاستخلاف والافلا وان لم يعزل بعزله نفسه فله أن يعود اقتضائه اقيام ولاية كما كانت انتهى نقله الحلبي (قوله ان بقض حاضرة المديون) أي ان صدر التوكيل في غير حاضرة المديون (قوله وان وكله بحضرته لا) انظر ما لو وكله بالقبض في غيبته وعلم على العلم مثل الحضور الطاهر نعم (قوله لتعلق حقه) أي المديون لانه يصير بعزله من غير علمه مغرورا فانه قد يدفع ما عليه له والواضح أن يقول لما فيه من الضرر (قوله ولو عزل العدل) الظاهر أن التقييد بالعدل جرى على الغالب والا فالتوكيل ببيع الرهن لا يقتصر على العدالة (قوله بحضرة المرتين) متعلق بعزل ويعلم منه حكم ما اذا كان بقض حضرته (قوله عند غيبته) متعلق باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه أنه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الظاهر عند غيبه المدعى عليه فيكون متعلقا بقوله عزله أما عند حضور المدعى عليه فملك الوكيل عزل نفسه لعدم الضرر (قوله وليس منه) أي مما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاقة (قوله لانه لا حق لها فيه) قال العلامة المقدسي فلو أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي أن لا يملك عزله انتهى حوى (قوله ولا قوله كلما عزلت فانت وكيلى) أي فانه لم يتعلق به حق الوكيل (قوله لعزله بكلمة وكلت الخ) قال السيد الحوى وقيل بعزله بقوله كلما ~~كلت~~ فانت معزول وهذا غير صحيح لانه تعلق العزل وهو باطل وفي النهاية يملكه بقوله عزالتك عن جميع الوكالات فيعمل المطلق والتجزؤ الا لا تقي الى غير حكم الشرع يجعل الوكالة لازمة وصحيحة أنه يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزالتك عن الوكالة المجردة وهو الصحيح كما في الشارح وبه يفتى كافي الخلاصة انتهى (قوله وجه المصنف الخ) أخذنا هذا من ذكره الزيلعي في مسائل شتى بعد القضاء أن جميع العقود تنفسخ بالبحود اذا وافقه صاحبها بالقرارة (قوله لكن أثبت القهستاني اختلاف الرواية) وكذا نقله الحوى حيث قال وفي الوالولية في الفصل الثاني من الوصاية لو بعد الوصاية فهو رجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فيه روايتان وعلى اختلاف بحود الوكالة من الوكيل أو الموكل وبحود التركة وبحود الوديعة من المودع وبحود المتاعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع أنه يكون رجوعا وعليه الفتوى لان بالبحود صار مجازا عن النسخ حتى لا يفتقر انتهى قال العلامة المقدسي يحتمل أن التصحيح في خصوص الوصية أو في الجميع انتهى قلت ولما دار الثاني (قوله وقدم الثاني) وهو كون بالبحود عزلا (قوله وعلمه الخ) هذا يؤيد ما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع (قوله ويخير ان) أي المشرعان في صورتين لتفرق المسئلة عليهما انتهى حلى به وتنحنى القواعد أن المعتمد قول أبي يوسف (قوله وينزل بموت أحدهما الخ) لو حال وتبطل اسكان أولى ووجه البطلان أن التوكيل قد صرف غير لازم فيكون له حكم ابتداء فلا بد من قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض (قوله وجنونه مطبقا) فبذلك لا يملك الاغناء فكذا لا تبطل الوكالة بالاغناء لا تبطل بتبطل الجنون انتهى حوى (قوله بالكسر) قال في البحر عن المصباح والامامة تنفسخ الباطل على معنى أطبق الله عليه الخ والجنون اعدامهما كما يقال أعدم الله وأجنه أي أصابه به ما وعلى هذا فالاصل مطلق عليه فنفذت الصلاة تخفيفا ويكون الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا انتهى (قوله أي مستوعبا) وقيل دائما (قوله سنة) قد ربه بمحمد فوط جميع العبادات به فقد ربه احتياط انتهى بجر (قوله شهر) وهو قول أبي يوسف اعتمادا على ما به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لا يحق طواف الصلوات الخمس به (قوله وبالبحكم بطوقه) أي بطوق أحدهما موكلا كان أو وكيله لا يعني اذا ارتد فوكل فلحق وقب بالبحكم بلحاظه لان تصرفات المرتد قبله موقوفة عند مفكذ أو كالتة فان أسلم ندم وان قتل أو لحق بدار الحرب بطلت الوكالة قائما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالتة الا أن يموت أو يقتل على ردة أو يحكم بلحاظه (قوله ولا بافاقته بجر) أخذه بخسام من عدم عودهما بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) هذا باطل لاقه ينال التفصيل بالآتي والاولى الاقتصار عليه (قوله اذا وكل الراهن) بدل مما قبله بدل بعض من كل (قوله أو المرتين) عطف على العدل انتهى حلى ولا يصح عطفه على الراهن لان المرتين لا يملك البيع (قوله كالوكيل بالامر باليد) بأن قال فكلت في أن تجعل أمر زوجتي بيدها (قوله والوكيل ببيع الوفاء) قال في جامع الفصولين باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا يعزل بموته الوكيل انتهى والبيع الجائز هو بيع الوفاء لا مطلقا انتهى بجر قال العلامة المقدسي وهو ظاهر



بجلاف الو كاة بالخصوصة أو اطلاق برتبة  
قلت والحاصل كما في الصر ان الو كاة بيع الرهن  
لا تبطل بالعزل حقيقيا أو حكميا ولا بالخروج من  
الاهلية بمجنون وورثة ومعتق - راعى من  
اللازمة لا تبطل بالحقيق بل بالحكمي  
وبما فروج من الاهلية قلت فاط لا في المودر  
فيه نظر (و) يعزل (ب) بافراق أحد الشركاء  
ولو بتوكيل ثالث بالتصرف ( ) وان لم يعلم  
الوكيل ( ) لانه عزل حكمي (و) يعزل  
(ب) بمزركاه لو مكتبا وبجرحه ( ) أي - وكاه  
(لوماذونا كذلك) أي علم أولا لانه عزل  
حكمي كما مر وهذا (اذا كان وكيل  
في العقود والخصوصة أما اذا كان وكيل في  
قضاء دين واقضائه وقضى ودية فلا) يعزل  
بمجرد ولو عزل المولى وكيل عنه  
المأذون لم يعزل (و) يعزل (ب) بتصرفه  
أي الوكيل (ب) نفسه - ما وكل فيه تصرفا  
بمزال الوكيل من التصرف - والالا  
كلو طلقها واحدة والعدة باقية) فلا وكيل  
بطلبها أخرى لانه المثل ولو اوتد الزوج  
أو الحق وقع طلاق وكيله ما بهيت العدة (ونعقد  
الوكالة اذا عاها) أي الموكل (قديم  
ما ك) كان وكاه ببيع ما مع موكله ثم ر  
عليه بما هو معني على ذلك (أو بقر آخر)  
أي ترك ما ك - لانه العدة بخلاف ما لو  
فجدد الملك - فزوج في المقتطع عزل وك  
لا يعزل ما لم يملك الكتاب وكل ثمانية عشر  
قل قوله مع ودية - لا دفع البية فتمه  
أدفعها إلى ابنه - لانه ما عدها ودية  
لو بصر الوكيل بالدفع أو رآه عمله عليه رث  
من الخلق قضاء وأما في الا حرة فلا لا قدر  
ما يورهم أن له عليه وفي الاشياء قال لمديونه  
من جالبه لامة - لانه من أحد ما عده  
أو قال لث كذا فادفع اليه لم يصح لانه لو بصر  
بجهول فلا يبرأ منه مع اليه وفي الو كاة  
ومن قال أعطى المال فليس حصر  
فأعطاه لم يبرأ والمال حصر  
وبعه وبع بالقد أو ببع للمال  
في ما عده ودية  
في ما عده ودية

لانه من البائع انتهى حوى والاول أن يقول انه لم يحق للمشتري (قوله بجلاف الو كاة بالخصوصة)  
فاسم وان كانت لازمة الوكيل فيها يعزل بموت الموكل وجنونه (قوله أو اطلاق برتبة) فانه جعل فيها ذلك من  
الوكالة اللازمة كما تقدم فخصه عنه في شرح قوله فله موكل العزل وتقدم لنا أن المختد أنم باغير لازمة فيه (قوله  
أو حكميا) كالموت (قوله وفيما عداها) فان الوكيل يعزل فيها بالموت والمجنون الخ ياتي قول المتن كالوكيل  
بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء انتهى حلى فالاول ذكرهما مع الو كاة ببيع الرهن (قوله فاطلاق المودر)  
حيث قال وأما اذا تعلق به حق الغير فلا يعزل فانه يظل الو كاة بالخصوصة بالتقاس الطالب والحكم فيم ليس  
كذلك انتهى مع (قوله ويعزل بافراق أحد الشركاء ولو بتوكيل ثالث) لو قال وتبطل الو كاة بافراق  
الشركاء ولو كانت الو كاة بتوكيل ثالث لكان أو منع قال في المنع أطلقه فتمهل ما اذا افترقا بطلان الشركة  
كهلالة الماين أو أحدهما قبل الشراء فبطل الو كاة انفسية وماذا وكل الشركاء أو أحدهما ~~وكلا~~  
للتصرف في المال فلا امرقا ان عزل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرف ما بالادن في التوكيل انتهى (قوله يعز  
موكله) أي عن أداء بدل الكتابة (قوله وبجرحه) اعماثت العزل بهما لان قيام الو كاة يعتمد قيام الا حرة وبطل  
بالعزل والخروج (قوله وهذا) أي العزل بالعزل والخروج (قوله أما اذا كان وكيل) أي عن المكاتب والمأذون ثم عزوا  
بجرحه (قوله فلا يعزل بمزركاه) لان ما يوجد انظر من انشاء التصرف لانه قضاء الدين واقضائه فكذا  
لا يوجد ان عزل وكيله بها أفاده في الرهن (قوله لم يعزل) لانه كالمطرح الحاص بمجر (قوله ويعزل بتصرفه نفسه)  
لا قضاء الحاجة به كالموكله باعتراف عنه أو بتكليفه فاعنه الموكل أو كتابه أو شراعي امرأة أو شراعي ففصل  
بنفسه أو بطلاق فطاعها لانا أو واحدة وانقضت عتقها أو باخلع عاها بنفسه حوى (قوله ولو ارتد الزوج  
أو الحق) الذي في البصر وغيره ولو ارتد الزوج وقع طلاق الو كيل عليها مادامت العدة وطوقه بموته انتهى  
الأن يحمل الحقوق في كلام المؤلف على ما اذا لم يحكم به في كلامهم على ما اذا حكم به لانه هو الذي عدله  
الموت (قوله ثم رده عليه عما هو فسخ) كان رده عليه بسبب قضاء لانه لم يقع من الموكل تصرف وان ردها  
لا يكون فسخا لانعود الو كاة كما ووكاه في هبة نهي ثم رده الموكل ثم رجع في هبة لم يكن لوكيل الهبة ولو وكاه  
بالبيع ثم رده الموكل أو آجره - لانه فهو على وفاته في طاهر الرواية ولو وكاه أن يواحد رده ثم آجره الموكل نفسه  
ثم انقضت الاجارة يعود على ذلك انتهى فية (قوله بجلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه  
من مشتريه فلا يعود التوكيل لعدم وجود قديم الملك واعاها فملك مستأنف ومثله فيما يطهر لونه ما بهي زوج  
آخر وقد طلقها لانا (قوله لا يعزل ما لم يملك الكتاب) لانه مرل قصدي يشترط فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب  
اليه (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وباعده لا) أي الا اذا علم في المرل القصدي (قوله لا يبيع الوكيل بالدين) لانه  
فعل ما أمر به ولم يكن منه ذبا بالنسيان (قوله ابرأه عليه) أي اجمالا ولا يكن في ظنه أنه عشرة فبين أنه مائه  
(قوله يرى من الكل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة (قوله لا يقدروا ينزهم أن له عليه) وهو عشرة والاول  
ذكر اسم اتي (قوله لانه تو كيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حتى هلك لم يضر لجواز أن غير رسوله يأتي تلك  
العلامة يرى هازيا إلى المقتطعات ويحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة فاحشة تؤدى إلى المنارمة  
أما اذا كانت يسيرة كما اذا قال حالت عبد ان يباعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فأيما ما باع كان جائزا انتهى أبو  
السعود في حاشية الاشياء - فخرج قال في الو كاة ببيع رجل غاب وأمر ببيعه أن يبيع الامة ويبيع بها إلى فلان  
فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسله حتى ذلك لا يضر لان استأذ لا يضر عليه عادة فلا يبرأ من تأخير الاداء  
ضامنا (قوله وفي الو كاة الخ) هذه الايات ليست منها على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ)  
قال العلامة عبد البر ورأيت بخط بعض العلماء بطرزة القضية في هذا الموضع هذا الجواب اعني بتقيم على قوله ما  
واقفه أعلم بالصواب (قوله وبعه وبع بالتقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما أن يبيع بالبينة وقوله أو ببيع  
نظامه مني اذا قال له بعه وبعه فلما حازله أن يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال لمصاريه خذ هذا المال  
مضاربة واشتره البر بعه فله أن يشتري غير البر لان هذا الكلام مشروط منه بخلاف ما اذا قال بعه بالتقد أو قال بعه  
من فلان فلا يجوز له الخافقة وقامه في شرح الو كاة (قوله عاها) أي الوكيل (قوله فلو يجوز) أي للوكيل  
التغير أي المصلحة (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) - وورده دفع إلى آخر ما لا وقال انضبه ديني فقال



الأمور فعلت وقال الدائن لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وقول الوكيل - قدم  
على قول الموكل أنه ما دفع وعلى قول الدائن أنه ما قبض لكن في حق البراءة فقط لا في سقوط حق الدائن حتى  
كان القول قوله أنه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل (قوله كذا قول رب الدين) أي أنه يقدم قوله على قول  
الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه والخمس يعني الموكل يجبر على الدفع ثم الموكل ان كذب الطالب وصديق  
الوكيل - حلفه فان حلفه لم يظهر رقبته وان نكل ظهر وسقط حقه وان عكر حلف الوكيل ومثل ما ذكر  
في الدين من التفصيل يقال في الوديعة (قوله ولو قبض الدلال الخ) صورته أخذ الدلال الفلاني إلى صاحبه  
فضاع بماله بين ما بالنصف (قوله يشتر) أي ينصف بين البائع والدلال قال الساطع فينبغي أن يفصل ان كان  
البائع اذن له بالقبض في أن لا يضمن والا ضمن رب السلعة أي اياه فان ضمن المشتري يرجع على الدلال مالم  
يكن رسولا في الدفع إلى البائع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الدعوى) •

(قوله لا يفتي مناسبتنا الخ) وهي أن الوكيل بالخصومة بل وغيرها قد يحتاج إليها (قوله بقصدية الانسان الخ)  
أي من غير تقييد بمنازعة ولا مالم لا دعوى ولا تعرض فيه إلى الدفع من حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال  
من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على دعوى الحرب وهي أن يقال بالفلان وكذا الدعوة والدعوة بالدفع  
والكسر اسمان منه والدعوة بالدفع أيضا المنة والحلف والدعاء إلى الطعام ونضم وبالكسر في التسبب (قوله والغها  
للتأنيث) لفظة بعض العرب قال في المصباح وبعض العرب يؤنثها بالالف أي والبعض بالتاء (قوله لكن جزم  
في المصباح) العبارة مختلفة قال في المصباح رجوع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الأصل كما سيأتي وبفتحها  
محافظة على ألف التأنيث فقوله كما سيأتي أراد به ما ذكره به هذا بقوله وقال بعضهم الكسر أولى وهو المتهوم  
من كلام سيبويه لانه ثبت أن ما بعد ألف الجمع لا يكون الا مكسورا وما فتح منه فهو لا يقاس عليه انتهى  
علي (قوله فيها) أي في الدعوى والفتاوى انتهى حلي (قوله وشرا قول) أي ان قدر عليه والافتك في كتابه  
قال في خزانة المفتين ولو كان المذني عاجزا عن الدعوى عن ظهر القاب يصحكت دعواه في صحيفة ويذكر بها  
قد سمع دعواه انتهى (قوله عند القاضي) فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بغيره وأراد بالقبول الملتزم  
خارج غيره كما يأتي (قوله بقصدية طلب حق قبل غيره) هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج  
عنه دعوى ابناء الدين والارباؤه عنه بغير رتبة العلامة المقدسي بأن هذا انما يكون من جانب المذني عليه لا دفع  
الدعوى أي ليس بدعوى وأيضا اذا علم أن الديون تقضى بأمثالها فالأفضاء دعوى دين والارباؤه دعوى غلبت  
معنى انتهى وقوله طلب حق يقيد أنه حال المنازعة فخرج الاضافة حال المسألة فانها دعوى لغة لا شرعا انتهى  
(قوله خرج الشهادة) فانها وان كانت قول مقبولا الا أنه يتصدى به اثبات حق لقبه وكذا الاقرار وأورد على  
التعريف عينا الاستحقاق فانه قول مقبول يتصدى به طلب حق قبل الغير وأجيب بأنه خرج بالطالب فان المراد  
به طلب خاص وهو ما كان بلفظ الدعوى ونحوه (قوله دخل دفع دعوى التعرض) أي بقوله أو دفعه وصورته  
أن يقول ان فلانا يتعرض لي في كذا بغير حق وأطالبه بدفع التعرض فانم اتسع فينها القاضي عن التعرض له  
بغير حق فإدام لاجته له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد جهة تعرض بها (قوله بخلاف دعوى قطع النزاع)  
أي بينه وبين غيره بأن يذهب إلى القاضي ويقول ان كان لقان على شيء يتبعه ولا يشهد على نفسه بالبراءة فلا  
يجبر المذني على الدعوى لأن الحق له (قوله وهذا) أي زيادة قوله أو دفعه انما يحتاج إليها الخ (قوله الامر  
الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج إلى زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدي ما يشمل  
الاعتبار فان الدفع ليس عديا لان المراد به كفه عن المنازعة (قوله لهذا القيد) الاوضح أن يقول لم يمتنع إلى  
زيادة أو دقته (قوله والمذني عليه بخلافه) أي متلبس بخالفته وهو من اذا ترك لا يتكلم بل يجبر على الخصومة  
اذا تركها انتهى جوي (قوله فلو في البلدة قاضيان الخ) أشار به إلى أن الجبر في أصل الدعوى لا في يده  
بين يديه والتفريق لا يظهر (قوله فالتحيار للمذني عليه) سواء أراد كل واحد قاضي محله أو قاضي محله الآخر  
تهي حلي عن الجبر وسيأتي أن هذا محله في قاض يقضى على أهل محله بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله  
ربه أفتيت مرارا) تعقبه العلامة المقدسي وذكر أنه ينبغي التحويل على قول أبي يوسف لموافقة تعريف المذني

كذا قول رب الدين والخمس يجبر  
ولو قبض الدلال مال البائع  
بإسائه منه وضاع يشتر

• (كتاب الدعوى) •

لا يفتي مناسبتنا الخ  
قوله بقصدية الانسان الخ  
والغها للتأنيث فلا تسمع  
الواو كدعوى وقساوى  
المصباح بكسرها أيضا  
التأنيث ونحوه (قوله مقبول)  
بقصدية طلب حق قبل غيره  
والاقرار (أو دفعه) أي دفع الخصم  
حق نفسه (دخول دفع دعوى التعرض  
فتسمع به يفتي بزيادة بخلاف  
النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اراد بالحق  
في التعريض الامر الوجودي فلو اراد ما يعم  
الوجودي والعدي لم يمتنع لهذا القيد  
والمذني من اذا ترك دعواه ترك أي لا يجبر  
عليه (والمذني عليه بخلافه) أي يجبر عليها  
ولو في البلدة قاضيان كل في محله فالتحيار  
للمذني عليه عند مجرده بغيره بزيادة ولو  
افتيت مرارا بغير

والمدعى عليه وأن ما ذكره لا وجه له لأن كلام من القضاة بالقاهرة ليست ولايته مخصوصة بأهل ناحيته بل قوايته  
على أن يحكم على كل من يتدعى عنده من أى محلة كانت من البلد بل ومن القرية انتهى قلت وهو الذى ذكره  
المؤلف بعد عن المصنف (قوله ولو الولاية لقاضيين) قال فى المنع وكل عبارات أصحاب المناوى تضيد أن فرص  
المسئلة التى وقع الخلاف فيها بين أبي يوسف ومحمد فيما إذا كن فى البلدة قاضيان كل قاض على محله وأما إذا  
كانت الولاية لقاضيين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فباعتبار المدعى فى الدعوى فله الدعوى مدعى أى قاض  
أراد أنه إذا تظهر فائدة فى كون العبرة للمدعى أو للمدعى عليه انتهى وفى التعليق تأمل (قوله لازم اعتباره)  
أى أمر السلطان أى المحل به (قوله له من الخ) قال فى المنع لاقية من منع غير من اختياره المدعى عليه من القضاة  
من سماع هذه الدعوى وبصيرة من ولا بالنسبة اليها (قوله كما ترمز مرارا) من أن القضاة يتقيد (قوله وهذا الخلاف)  
أى بين أبي يوسف والقائل باعتبار المدعى ومحمد والقائل باعتبار المدعى عليه والاولى تقديم هذه العبارة قبل قوله  
قال المصنف (قوله على حدة) أى لا يقضى على غير أهلها (قوله فى مجلس واحد) ليس قيد أبل المدار على  
عموم الولاية كما تقدم فلما اقتصر على قوله والولاية واحدة لكان أحسن وبمعنى باتحادها ومها (قوله لما أنه  
صاحب الحق) هذا ما يطالبه كلام المتقدم وهو يفيد اعتبار المدعى ولو كان أحد القضاة باعد المدعى عليه  
وهذا التعليق منه أولى من تعليقه السابق بقوله إذا تظهر فائدة فى كون العبرة للمدعى أو للمدعى عليه (قوله  
كوكيل ووصى) الاول كوكيل وينبى (قوله وأهلها) أدخله فى البصرى الشروط ونظم الجوى الشروط وقوله  
أباطل باسمى شرائط دعوة • قتلان من نطامى لها حلا  
مخضرة خصم وانقضاء قص • ومجلس حكم بالعدالة سربلا  
صككاته معلومة المدعى به • وإكاته والعفل دام له الملا  
تذال لسان المدعى من شروطها • والزامة - صماه الطم كلا

(قوله فلا يقضى على غائب) وصحح الانساع الشهادة عليه الا اذا التمس المدعى ذلك بالكتاب الحكيمى (قوله  
والا حق يبرهن أو يحلف) أو لحكاية الخلاف قال فى البصران كان فى المصر أو قريته حيث لو أجاب بيث  
فى منزله وان كان أبعد منه قيل بأمره بإقامته البينة على موافقة دعواه لا حصار حصه والمسيرى هذا  
يكفى فإذا أقام بأمره انسابا لخصمه وقيل يحلفه القاضى فان نحل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر  
بإحضاره انتهى قال قاضيان فإذا أقام البينة فثبت لخصمه لا للنصاء انتهى قال الشلبى وعمل قضاة  
زعماء على خلاف ما تقدم فإذا أتى بهم شخص فقال فى دعوى على شخص بأمره بإحضاره من غير أن  
يتنفس والمدعى عن دعواه ليهلوا مصتهامى فسارها وهدا منهم غلة همد كروه أو سهل به انتهى (قوله ولا يقال  
مدعى قب) لم أر مدعيته بمن انتهى حلى وفى طلبة الطلبة ولا يقال مدعى به وبه وان كان يتكلم به المتقدمة  
الا انه مشهور فهو خير من صواب مجبور انتهى حوى (قوله وبه الخ) قال فى المصاح وقد ينضم الادعاء معنى  
الاخبار فتدخل الباء جوارا فيقال ملان يدعى بكرم فعالة أى يجبر بثلث من نفسه انتهى (قوله وكومها ملزمة)  
فلا تصح دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله انتهى بمر (قوله وطهورة) أى اللذب وهو بالجر مطما  
على يقين (قوله معروف بالقرن) وهو أن يأخذ من الأغنياء من (قوله أنه اقضها الياء) نقدا مع (قوله  
دعوى واحدة) طاهر التقيد عاذا كراهة اذا دعاها فى مقام كان له أو اذا دعاها قرضا فثبت أن تسمع دعواه (قوله  
وبه جزم ابن القرس) الا أنه لم يستند الى نقل عن المتابع انتهى فتح وثق من الشروط واشترطه فطيد على الجرم  
فلو قال أظن لم تسمع الدعوى بمر (قوله حتى لو سكك) لا يظهر التصريح (قوله وسحقته) فى شرح قول المصنف  
وقضى بكونه مرة (قوله تعلق البقاء) أى جاعا عالم المكلم (قوله المقدر) أى المحكم (قوله تعلق المعاملات)  
متعلق بتعلق أى والمعاملات يجرى فيها الزيادة والنقصان والاقرار والجود والتوكيل وعبر ذلك فكانت  
الدعوى مما يقتضى جأه لانه لو أملت اصاعت أحواله (قوله فلو كان ما يقصه منقولا) أى محمود وغيره دبعة  
أما المقربة لا يلزم احضاره لانه يأخذ من المقر وكذا لو كان ودبعة لا يصح الامر باحضاره اذا الواجب فيها  
التحلية لا النقل (قوله أنه فى يده) ولو قبل الدعوى بنة اذ ثبت يده فى الرمان المسمى ولم يثبت خروجه من يده  
فتبقى ولا تزول بشك ذكره صاحب جامع الصوابين بمنا وأقره فى البحر (قوله فعلى العريم احضاره) قدوة ليهيد



فعلى الغرم احضاره اشارة الى الدعوى والشهادة والاستخلاف (وذكر) المدعى (قيمة ان تعذر) احضار العين بان كان في نقلها مائة وان قلت ابن كمال معزنا للحرانة (بملاكها أو غيبتها) لانه مثله في (وان تعذر) احضارها (مع بقائها كرسى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي أمينه) ليشار اليها (والا) تكن باقية (اكتفى) في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمته انصح فيحلف حصمه أو يجبر على البيان درر وابن ملك وامسداو (ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو قيمة الكل بجله كفى ذلك) الاجال على الصحيح وتقبل بينته أو يحلف حصمه على الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة) لانه لما صح دعوى الغصب ببيان فلا يصح اذا بين قيمة الكل بجله بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها اصابا فاما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العبد لا الدين فلولا ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما اذا يقضى (وقد اختلف في بيان المذكورة والاثرة في الدابة) فشرطه أبو الليث أيضا واحتماره في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن أيضا وعمامة في العمادية (وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه) أي مكان الايداع (سواء كان له حمل أو لا وفي الغصب أن له حمل وموتة فلا بد) لعمدة الدعوى (من بيانه والا) حمل له (لا) وفي غصب غير المثل بين قيمته يوم غصبه على الطاهر عمادية (ويشترط التصديق في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو) كان العقار (مشهورا) خلافا لما اذا عرف الشهود الدار بهيها فلا يحتاج الى ذكر حدودها) كالأدعى عن العقار لانه دعوى الدين حقيقة محر (ولا بد من ذكر بلد قسم الدار ثم المحلة ثم السكنى) فيبدا بالاعلام ثم الاخص فالأخص كما في النسخ

وجوبه (قوله اشارة الى الخ) لان الاعلام بأقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول (قوله بان كان في نقلها مائة) فيه أن هذا من قبيل الرضى والصبر فذكره هنا هو حال في ابضاح الاصلاح الا اذا تعسر بان كان في نقله مائة وان قلت ذكره في الحرانة حضر الحماكم عنده أو بعث أميننا انتهى حابي (قوله لانه مثله) الاولى لانها انتهى حابي وهو على نقله وذو قيمته (قوله والا) اكتفى بذكر القيمة (تكرر مع قوله وذو قيمته ان تعذر احبلى) قوله وقالوا (ادعى الخ) قال في الدرر ولو قال غصبت مني عين كذا ولا أدري قيمتها قالوا اتسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا أدري أهوها لك أو قاتم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ما له فلو كلفه بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة فوجه العين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن العين فان كلام الكافي لا يكون كافيا لالبداهة التحقيق انتهى حابي (قوله ولهذا) أي لسماع الدعوى في الغصب وان لم يذكر قيمته (قوله مختلفة الجنس) كتاب ودواب فان فتحها أو اوما (قوله وتقبل بينته) أي على القيمة (قوله أو يحلف) أي من عدم البرهان (قوله لانه لما صح) على الحقيقة (قوله عمادية) قال الشيخ عمر مؤلف التمهيد ينبغي أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة جوى والتفويض يكون من أهل الخبرة فيما يظهر لا بقول المدعى (قوله وهذا كله الخ) أي الا اكتشاف بذكر القيمة اذا ادعى العين (قوله لا الدين) أي قيمة المستهلك (قوله اشترط بيان جنسه ونوعه) فيه أنه عند دعواه العين لا يكفي ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها ونوعها ثم يذكر القيمة فالقيمة انما أغنت عن الحضور فحينئذ لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل فائسما ولذا قالوا في التعليل لذكر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشرط أن يكون في معلوم وقد تكرر مشاهدته لانها خلف عنه وفي الخبر ان كان العين غائبا وادعى أنه في يد المدعى عليه فأنكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته انتهى (قوله وقد اختلف في بيان المذكورة والاثرة في الدابة) أي المستهلكة اما القاعة فهي حاضرة بالمجلس مشار اليها واداك كان هذا في الدابة ففى الرقيق أولى (قوله فشرطه أبو الليث أيضا) أي كما بشرط بيان القيمة (قوله بان السن أيضا) أي كما بشرط بيان القيمة والمذكورة والاثرة (قوله وفي دعوى الايداع) أي أنه يشترط في صحة دعوى الايداع بيان مكانه لانه لا يلزمه التخليد الا في مكانه ولا تاتر للقيمة ادمطوبه من الوديعه (قوله وفي الغصب الخ) قال المصنف في الغصب ويجب رد عين المغصوب في مكان غصبه قال المؤلف لتفاوت القيم باختلاف الاماكن انتهى ومقتضاه أن يجب بيان المكان مطلقا الا أن هذا في الهالك وكلام المصنف في القائم (قوله والاحمل له) الموافق لقواعد ولا يمكن له حمل (قوله يوم غصبه على الطاهر) بصيغة الفعل والمصدر وطاهره جريان خلاف ويسأل في الغصب مانسه وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا انتهى (قوله ويشترط التصديق) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فيصار الى التصديق بأن يقول ينحس الى كذا أو يلاصق أولاد كذا أما اذا قال أحد حدوده كذا صح ولا يدخل الحد عند الامام وأفسده أبو يوسف لان الحدود تدخل فالاحتيال فيعاذر أولاد الطريق والنهر والسور والحدود في نصل حداه على ظاهر المذهب (قوله في دعوى العقار) بوزن سلام افه كل ملك ثابت له أصل كالأدار والخل وربما أطلق على المتاع والجمع عقارات انتهى وصرح مشايخنا بأن الباء والنخل من المنقولات وأنه لا شفعة فيها اذا بيعا لغيره فان بيعا بها وجبت شفعان انتهى بحره وهو محمول على ما اذا لم تكن الارض محسنة والاشتراك فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار الحق بالعقار انتهى أبو السعود ويأتي بيانه في الشفعة ان شاء الله تعالى (قوله كما يشترط في الشهادة) لانه بها يصير معلوما عند القاضي انتهى زبلي (قوله الا اذا عرف الشهود الخ) فيه أن المقصود اعلام القاضي به مرفقهم لا يحصل ذلك (قوله كالأدعى عن العقار الخ) ظاهره ولو غيره فموضع في جامع الفصولين لو ادعى عن مبيع لم يقبض لا بد من احضار المبيع بمجلس الحكم حتى ثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة انتهى ومقتضاه أن يضمن في العقار وذو حدوده يقوم مقام احضاره (قوله ثم السكنى) الذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام بأقصى ما يمكن وهو الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم يبين حدود الدار لان أقصى ما يمكن في التعريف هذا هو والشارح تبع ما في جامع الصحايب وذكره الحاكم القضي أبو نصر في شروطه والذي يظهر الاول (قوله كافي الدب) أي اذا ادعى على رجل



اسمه جعفر من لا فان عرف والارقي الى الاخص فيه قول ابن محمد فان عرف والارقي الى الجذات هي (قوله ويكتفى  
بذكر ثلاثة) لان ثلاثة حكم الكل اه في الجوى وقال زفر لا بد من ذكر الحدود الاربع لان التعريف  
لا يتم الا بها ولذا قال غلط في الرابع لا يتقبل ربه فالت الثلاثة وعليه القوي وهذه احدى المسائل التي  
يفق فيها بقول زفر كما اشترت الى ذلك في منظوم في السماع بصقود الحدود فيما يفتى به من اقوال زفر بقول

دهوى المقارب بالابد اربعة من الحدود وهذا بين وجلي

اتهي (فرع) لو اصاب في بيان الحدود واخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة بغير (قوله وغلط فيه لا) هو المقتضى به  
(قوله باقرار الشاهد) كذا في البصروي في الجوى والغلط انما يثبت باقرار المذمى انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط  
يثبت به ما املوا ذمى المذمى عليه الغلط لا تسع هذه الدعوى ولو اقام بينة لا تقبل ويانه في البصروي وغيره  
ولو غلطوا في حد او اثنين ثم تدار كوا في المجلس او غير المجلس عند امكان التوفيق بجمع والتوفيق ان يقال  
انه كان لربق دار فلان فتبين ان فلانا باع داره او اسمه كان فلانا ثم صار فلانا اتهي جوى (قوله واسماء اناسهم)  
جمع نسب في منسوب اليه قال في البصر عن البرازية المقصود الاعلام اتهي وعن الملقط ربما لا يجد الا بدكر  
الجذ واذا لم يعرف جذه لا يقرب عن غيره الا بدكره واليه اودكر حرفته او وطنه او مكانه او حليته فانما القبر  
هو المقصود فيحصل بما قل او كثر اتهي ولو ذكر المبد مولاه وابا مولاه يكتفى على المقتضى به (قوله انه اى العقار)  
تخصيصه لان الكلام فيه والا فالتقول كذلك كما تقدم ولذا جعل صاحب البصر الضمير راجعا الى  
المذمى الشامل للمنفرد والعقار قال ولم اخصه بالعقار كما فعلت ارجح اكونه شرطا فافهم اتهي وفي كلامه  
اشارة الى ان ذلك في الدعوى اما اذا شهد واعتقل قول انه ملك المذمى نقل وان لم يشهد وانما في يد المذمى عليه  
بغير حق لانهم شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض والبيعة تكون على مذهب العارض  
ولا تكون على صاحب الاصل اتهي (قوله ويريد عليه بغير حق الخ) تكرر مع ما تقدم اتهي حلي (قوله لسان)  
من احتمال كونه مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده (قوله بل لا بد من بينة) اى لعمدة القضاة بالملك ولا يتعطل  
ذلك لعمدة الدعوى افاده صاحب البصر (قوله لاحتمال تزويرهما) لان المالك قد يهدى بعض العقار عادة فاما ان  
يواضع اثنان ويقر أحدهما باليد ويرى الآخر عليه بالملك ويأمر في انهم وادى لا يطلب ثم يودع في وضع اليد  
ثم يدفع المالك مطلا بمحضكم الحاكم (قوله اما بيته) قال العلامة المقدسى هذا التعديل لا يعمل لا يمكن  
حضوره الى مجلس الحكم كسيرة بروروى كيرة ونحو ذلك فينبغي ان يلحق بالعقار انما اتهي جوى (قوله  
ثم هذا) اى اشتراط البيعة على اليد او علم القاضي (قوله اذا ادعى العقار ملكا مطلقا) ظاهره انه يصح دعوى  
العقار بلا بيان سبب وقال في البصر تظهر عما ذكرناه واطلاق اصحاب المتون انه يصح في دعوى الملك المطلق  
في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية عن مشايخ فرغاة ان الشرط في بلادهم ينادون به بيان السبب  
ولا تسع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه بينها فيه وظاهره اعتماد الاقل (قوله لان دعوى الفعل) اشارة الى  
الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كالتصريح على ذى اليد تصح على غيره ايضا  
فانه يدعى عليه التملك والتقليد وهو كما يتحقق من ذى اليد يتحقق من غيره ايضا فقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة  
الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك التعرض من بارالة اليد وطلب ازالها لا يتصور الا من صاحب اليد  
وباقرارها لا يثبت مسكونه ذاب لاحتمال المواضع افاده في البصر (قوله لتوقفه على طلبه) او لتوقفه على  
اى القضاء على طلبه زاد الشلبي اوله في التاجيل اى في نحو الدين (قوله ولا حقل رهنه الخ) اى وانما ينزل  
ما ذكره بالمطالبة (قوله وبه) اى بالطلب (قوله فانهم) اشارة الى ان ذكر مسكونه بغير حق غير لازم في العقار  
والمنقول لان المطالبة انفى عنه (قوله دينا) اى في الدمة (قوله نقدا وغيره) نعم في الوزون (قوله ذكر وصفه)  
انه جيد او ردي لانه لا يعرف الا به وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان في البلد بقود مختلفة اما اذا كان  
في البلد بقود واحد فلا جوى عن شرحه بذكر اتهي ولوا. تنفى عن ذكر الدين با دخله في جملة التلبات  
التي ذكر حكمها بعد لكان انصر (قوله وفي نحو فرض) اى وفي دعوى نحو الفرض الخ ولا بد ان يذكر  
انه اقرضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وصيلا باقراض والوكيل في الاقراض مقبر ومعد  
لا يطلب بالاداء ويذكر ايضا انه صرف ذلك الى حاجته نفسه ليس بمر ذك بنا عليه باجاء لان القرض عند

(ويكتفى بذكر ثلاثة) فلو ترك الرابع صح وان  
ذكره وغلط فيه لا يلتزم لان المذمى يختلف  
به ثم انما يثبت الغلط باقرار الشاهد فصول  
(وذكر اسماء اصحابها) اى الحدود (واسماء  
اناسهم ولا بد من ذكر الجذ) لكل منهم ان  
لم يكن (الرجل) (مهورا) الا لاكتفى باسمه  
لحصول المقصود (وذكر) (انه) اى العقار  
(في يده) اى بيمينه (ويشيد) عليه (بغير  
حق ان كان) المذمى (منقول) (لمباشر) (ولا  
ثبت يده في العقار) تصاد فها بل لا بد من  
بينته او لم تراض (احتمال تزويرهما بخلاف  
التقول اما بيته ثم هذا ليس على اطلاقه  
بل (اذا ادعى) العقار (ملكه مطلقا) ماني  
دعوى الغصب (دعوى) (الشراء) (مرضى  
اليد) (قلا) (بينة) (لأن دعوى الفعل  
كالتصريح على ذى اليد تصح على غيره ايضا  
برازية) (وذكر) (انه بطالبه) (توقفه على  
طلبه) (احتمال رهنه) (واجبه) (بالثمن وبه  
استغنى من زيادة بغير حق فافهمه) (ولو كان)  
ما يدعيه (دينا) (يكتفى) (لانه لا يعرف الا به) (ولا  
اوفره) (ذكر وصفه) (لانه لا يعرف الا به) (ولا  
بدى دعوى التلبات من ذكر الجنس والنوع  
والصفة والقدر) (بب الوجوب) (فلو ادعى  
كثرة دين عليه ولم يذكر شيئا لم تسع واذا ذكر  
في السلم) (المطالبة في مكانه) (وفي  
نحو غرضه) (واستلزام)



أي يصدق لا يصير دينا في ذمة المستقرض إلا بصرفه في حوائج نفسه انتهى فلو كان باقيا ضد المستقرض  
لا يصير دينا عنده انتهى ونحو القرض عن المبيع فإنه يتعين مكان العقد لا يفساه (قوله ونحوه) أي من الغصب  
والاستئثار لا يثبت من مكانه مما لا تسليم انتهى وانما مر أن محل ذلك فيما له حل ووفته رذا واقعه أعلم مثل ذلك  
في البحر بالحنطة (قوله ويسأل القاضي) أي بالمطلب المذموم وقيل إن كان المذموم جاهلا يسأل القاضي المذموم  
عليه بدون طلبه انتهى سراجية (قوله لعدم وجوب جوابه) الأولى أن يعطى بهدم الباعث على السؤال فتأمل  
(قوله فيها) انما قد زعمه فرار من استعمال قضي الآتي في كلام المصنف في حقيقته ويجازيه لأن الإقرار حجة  
ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه إلى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الأمر بانطراح عمل منعه بالإقرار  
كما صرح به في التبيين انتهى حلي بخلاف البيضة فإن الشهادة خبر محتمل وبالقضاء تصرف حجة وسقط احتمال  
الكذب انتهى وفي البرازية وبه ثلاثة أيام إن قال المطلب في دفع وانما يمهله هذه المدة ثم كفا يجلسون  
في كل ثلاثة أيام أو جماعة فإن كان يجلس كل يوم وسع هذا أمهله ثلاثة أيام جاز فإن مضت المدة ولم يأت بالدفع  
حكمه انتهى بجر (قوله بلا طلب المذموم) واعلامه المذموم عليه أنه يريد القضاء عليه أدب غير لازم انتهى (قوله  
والاحكام الحاكم) وتختلف الأخرى أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه أنه كان كذا فيشترى بجر وانما يظهر  
لو كان يسرع وانظر حكم الأخرى الذي لا يسرع ولا يستصاف الأب في مال العبي ولا الوصي في مال اليتيم  
ولا المتولي في مال الوقف (قوله بعد طلبه) لأن اليمين حقه انتهى بجر وهو أولى في التعليق (قوله الا عند الثاني  
في أربع) قال في البحر ثم أعلم أنه لا تخلف إلا بعد طلب عند ما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستصاف  
بلا طلب في أربعة مراضع في الرضا بالعيب بخلاف المشتري باقعه ماضية بالعيب والشفع باقعه ما أبطلت شفعتك  
والمرأة إذا طلقت فرض الذقة على زوجها الغائب تخلف باقعه ما خذ لك زوجك شيئا لا أعطاك الذقة والرابع  
يخلف المشتري بالله ما بعث انتهى حلي والأولى أن يخلف باقعه ما خرج عن ملكك لأنه أعم وأنظر للمذموم عليه  
أبو الهود من يدا ولا يجوز للمذموم عليه الانكار مع علمه بالحق إلا في دعوى العيب فإن الباعث انكاره ليقم  
المشتري البيضة عليه فيمكن من الرد على باقعه وفي الوصي إذا علم بالدين شربة لالية من الأشياء (قوله فإن)  
أي البرازية (قوله وأجمعوا الخ) الأنسب أن يقول والافى دعوى الدين على الميت اتصافا وصوره التخلف هنا  
أن يقول له القاضي باقعه ما استوفيت أي حقت من المديون ولا من أحد إذاه اليك عنه ولا قبضه لك فاهن  
بأمرك ولا أبرأته منه ولا شبأ منه ولا حلت بشي من ذلك أحدا ولا عندك به ولا بشي منه رهن انتهى حلي  
من البحر (قوله بل يجلس) هذا قول الإمام وقال يستصاف (قوله وكذا لزوم السكوت) أي فاته يجلس (قوله  
عند الثاني) وعندهما إذا لزم السكوت يؤخذ منه كفيل ثم يستل جبرانه عسى أن يكون به آفة في لسانه أو سمعه  
فإن أخبره وأنه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فإن سكت ولم يجب بنزله منكر انتهى أي فيصاف من غير مجلس (قوله  
ثم نقل عن البدائع الخ) المتبادر أنه راجع إلى مسئلة السكوت وليس كذلك بل هو راجع إلى المتن قال في البحر  
وفي الجمع ولو قال لا أقول ولا أنكر فالقاضي لا يستصافه قال الشارح بل يجلس عند أبي حنيفة حتى يقرأ ويشكر  
وقال يستصاف وفي البدائع الخ الأشبه أنه انكار انتهى وهو تصحيح أقوالهما كما لا يخفى فإن الأشبه من ألفاظ التصحيح  
كافي البرازية انتهى حلي (قوله لأن اليمين حق القاضي) الأولى كافي البحر من القضية لأن التخلف حق القاضي  
أهني لو أبرأه الخصم عنه لا يصح برأية (قوله فلورهن عليه يقبل) لا يصلح تفرضا على ما قبله فانه لو حلف  
عند قاض ثم رهن المذموم يشترط كاسياقي انتهى حلي (قوله الا إذا كان خلفه الأول عنده) أي عند قاض  
فيكني أي لا يحتاج إلى التخلف نائبا عنه ذاولا موقع الاستثناء كما لا يخفى انتهى حلي (قوله ونقل المصنف عن  
القضية) هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فإن تلك فيما إذا حلف عند غير قاض وهذه فيما إذا حلف عند القاضي  
باستحلاف المذموم لا القاضي قال في البحر قيد بتخلف القاضي لأن المذموم عليه لو حلف بطلب المذموم منه بين  
يدي القاضي من غير استحلافه فهذا ليس بتخلف لأن التخلف حق القاضي كذا في القضية ولكن يذفي ذكرها  
عند قول المصنف حلفه بطلبه اه حلي بتصرف ما (قوله لم يضمن) ولو أدى له على هذا الشرط رجوع عما أتى  
لأن هذا الشرط باطل انتهى (قوله حديث البيضة على المذموم) نعمه واليمين على من أنكر والدليل منه  
من وجهين الأول أنه عابه الصلاة والسلام قدس بينهما والقسمه تنافي الشركة الثاني أن اليمين لا تفراق

في مكان القرض ونحوه بجر فليحفظ (ويسأل  
القاضي المذموم عليه) من الدعوى فيقول  
انه اذمى عليك كذا فإذا تقول (بهدهمتها  
والا) نسدر صحيفة (لا) يسأل امدم وجوب  
جوابه (فان أقر) فيها (أو أنكر) فبرهن المذموم  
قضى عليه (بلا طلب المذموم) (والا) يبرهن  
(حلفه) الحاكم (بعد طلبه) إذا لم يبرهن عليه  
اليمين في جميع الدعاوى الا عند الثاني في أربع  
على ما في البرازية قال وأجمعوا على التخلف  
بلا طلب في دعوى الدين على الميت (وإذا  
قال) المذموم عليه (لا أقول ولا أنكر) لا يستصاف  
بل يجلس (يقرأ ويشكر) درر وكذا لزوم  
السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال  
في البحر وبه أقيت لما أن السكوت على قول  
الثاني فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن  
البدائع الأشبه أنه انكار فيستصاف قديما  
بتخلف الحاكم لأنهم سألوا (اصطالحا على أن  
يخلف عند غير قاض ويكون بريئا منه وباطل)  
لأن اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا  
عبرة باليمين ولا نكول عند غير القاضي (فلو  
برهن عليه) أي على حقه (يقبل والا) يخلف  
ما لا عند قاض (برأية الا إذا كان خلفه  
الأول عنده فيكني درر ونقل المصنف عن  
عن القضية أن التخلف حق القاضي فإلم  
يكن باستحلافه لم يعتبر (وكذا لو اصطالحا أن  
المذموم لو حلف فأنخصم ضام له ال وحلف  
أي المذموم (لم يضمن) انحصار لأن فيه  
تغير النزع (واليمين لا ترد على مدع)  
نكاح بيت البيضة على المذموم



لان لام التعريف فحصل على الاستفراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذا لم يكن هنالك معهود فيكون المعنى  
أن جميع الايمان على المتكرين فلورذ اليقين على انه في ازم الخرافة لهذا النص (قوله وحديث الشاهد واليمين)  
هو ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين - لم ي عن التبيين (قوله عيني) مباركة ولانه يرويه ربيعة  
عن سهل بن أبي صالح وأنكره سهل فلا يبقى حجة بعدما أنكره الراوي فضلا عن أن يكون معارضا لمصاح  
المشاهير انتهى (تبيينه) قال القائلاني في شرح البخاري من كتاب الرهن المحكمة في كون البيعة على المذبي  
واليقين على المذبي عليه أن جانب المذبي ضعيف لان دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي  
البيعة لانها لا تجلب لنفسه انفعالا وتدفع عنها ضررا فثبتت قوتها بضعف المذبي وجانب المذبي عليه قوي لان  
الاصل فراغ ذمته فاصبحت في حجة ضعيفة وهي اليقين لان الحالف يجب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر  
فكان ذلك في غاية الحكمة انتهى وقد أشار إلى أر ضعف اليقين من حيث ما ذكره والا فالخير اذا كانت غموسا  
مهلكة لصاحبها تأمل (قوله أن يحلف المذبي) المناسب أو انه يود ويأني بضميرهم بعد بدل الاسم الظاهر  
(قوله أو على أن الشهود) أي أو طلب المذبي عليه من القاضي أن يحلف الشهود على أنهم صادقون كما يدل عليه  
المساق انتهى حلي (قوله لا يجيبه القاضي) كما يجب ذلك اذا اطلب منه اختلاف المذبي فانه لم ياتي  
ببينة بناء هذه الدار قنية (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طله والطلبة بالهمزة البعيدة والطلاب اسم  
صدر طالب كالطلبة بالكسر انتهى أفاده ما عده في القاموس (قوله لان اقطا شهد عند يمين) وان لم يقل بالله  
فاذا اطلب منه الشهادت في مجلس القضاء قال شهد فقد حلف ذكره الخوارزمي (قوله لاننا امرنا باكرام الشهود)  
أي وفي التصليف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حيث قد (قوله وبينه الخارج) أي الذي ليس ذا يد  
حوي (قوله وهو الذي لم يذكره سبب) السبب كشراء وارث فالملوك ما يترضى لذات دون الذات لا ينفق  
ولا اثبات انتهى شلي (قوله أحق من بينة ذي اليد) أي أولى بالقبول منها لان الخارج أكثر اثباتا واطهارا  
لذلك ذي اليد ظاهرة فلا حاجة الى البيعة يعني لو اذى خارج دار أو منقول ملكا مائة أو ذواليد اذى كذلك  
وبرهنا ولم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذي اليد ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق  
يقضى لذى اليد وفي الظهيرة وان اذى الخارج الملك مؤرخا واذى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا  
وصورته دار في يد رجل اذى رجل أنما داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بيعة أنه اشتراها من فلان منذ  
سنتين وهو يملكها وفيها قضى بها المذبي الخارج انتهى سري الدين ثم يستوى الجواب بين أن يكون  
الخارج مسلما أو ذميا أو مستأما أو عبدا أو حرأ أو امرأة أو رجلا انتهى شلي عن الاتفاق وبقر لما في هذه  
المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بينة ذي اليد أولى (قوله لانه المذبي) أي وذو اليد  
مذبي عليه لا تطابق تعريف المذبي والمذبي عليه عليهما (قوله كتاب) صورته أقام حلال منها بيعة على أنها  
ولدت هذه وذو اليد أولى لان بينة قد دلت على مادلت عليه بيعة الخارج أي على ظاهره ومعه ترجيح اليد فكان  
أولى انتهى عيني (قوله وكما) صورته أقام حلال منها بيعة أنه نكحها فذو اليد أولى فالمراد بالملك ما يملك  
الحكسي (قوله كما يجبي) أي فيما يذعه الرجلان والأولى ذكر هذه المسئلة في مقامها (قوله وقضى القاضي الخ)  
ذكر الشارح أن الكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام  
واقرا على مذهب صاحبه وحيث لم يقدم على اليقين دل على أنه بذل الحق أو أقروا ذابلا أو أقروا بوجوب على  
القاضي الحكم به فكذلك اذا نكل (قوله حقيقة) راجع الى التكلول (قوله لم يرض) هو آفة باللسان مع الكلام  
أصلا (قوله وطرش) يقال طرش بطرش طرشا من باب علم أي صلا وطروشا وه والاصم (قوله في الصحيح) وقيل  
اذا نكل بحسبه حتى يجب كذا في شرح الاقطع وأما اذا كان به آفة الخرس فتقدم صورة تخليفه فربا ياتي  
حكم تخليف الاطرش (قوله أحوط) أي على وجه انتدب قال في الكافي في القاضي أن يقول اني اعرض  
ملك اليقين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما اذى وه - هذا لانه لا اعلامه بالحكم اذ هو مجتهد فيه  
فيكاته مظنة الخلفاء وهن أبي يوسف ومحمد أن التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالتكلول مرة لا يتقدم الصحيح  
أنه يتقدم انتهى (قوله وهل بشرط القضاء) الأولى وهل يفترض كأي دل عليه كلامه بعد (قوله على فلو الكول)  
قال البدر الحوي لم يبين الفور بماذا يكون انتهى قلت هو ظاهر وهو أن يقضى عقبه من غير تراخ قبل تكراره

وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن  
مهي بن بل أنكره الراوي عيني (برهن) المذبي  
(على دعواه) يطلب من القاضي أن يحلف  
المذبي أنه عني في الدعوى أو على أن  
الذم هو صادقون أو مجتهدون في الشهادة  
لا يجيبه (القاضي الى طلبته لان الحكم  
لا يوجب زينة فكيف الشاهد لان اقطا شهد  
عند يمين ولا يكره اليقين لاننا امرنا باكرام  
الشهود ولذا الوا (علم الشاهد أن القاضي  
يجعله) ويعمل بالحدود (له الامتناع من  
أداء الشهادة) لانه لا يلزمه بزانية (وبينة  
الخارج في الملك المطلق) وهو الذي لم يذكره  
سبب (أحق من بينة ذي اليد) لانه المذبي  
والبيعة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب  
كتاب وسكاح فالبيعة لذى اليد اجماعا كما  
سجي (وقضى) القاضي (عليه ينكح مرة)  
لونه دولة (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله  
لا أحلف أو) حكما فان (سكت) وعلم أنه (م)  
غير آفة (لم يرض وطرش في الصحيح) راجع  
وعرض اليقين لا ينافي القضاء أحوط (وهل  
يشترط القضاء على فور الكول خلاف)  
درر ولم أر فيه ترجحا قاله المستفيض



أوردته على القولين (قوله الا في ثلاث) هي أن يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن يشهد له الخصم أي  
المدعي وأن يكون لرجاء الصلح بين الأقارب وظاهره أنه لا خلاف (قوله لا يلتفت اليه) لأنه أبطل حقه بالنكول  
فلا يقضيه القضاء انتهى درر (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) تفريع على قوله فان أقر أو أنكر الخ فهي  
الأقرار والبرهان والنكول (قوله سبعا) فيه أن القضاء في الأقرار مجاز كما تقدم والقسامة داخله في اليمين وعلم  
القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد به كرها ابن القرس فرجعت الى ثلاث فتأمل (قوله وقسامة) هي من  
طرق القضاء بالذبة بجر (قوله على المرجوح) وظاهره ما في جامع الأصول أن الفتوى أنه لا يلتفت بعلمه لفساد  
قضاة زمان بجر (قوله والسابع قرينة) ذكر ذلك ابن القرس قال في البحر ولم أره الى الآن غيره انتهى  
(قوله خالية أي من انسان غير القاتل) (قوله اذ لا يمتري أحد أنه قاتله) والقول بأنه ذبح نفسه أو أن غير ذلك  
الرجل قوله ثم نورد الحاشية مذهب احمد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل انتهى ابن القرس ونظم  
الشريف المحوي طرق القضاء فقال

سأهدي لمن رام القضاء مرقاه • بهابهتدي ان مظل الخطب أعضاء  
يعز وقراره كقول قسامة • وبينه • لم به يا أبا العلاء  
كذلك الذي يبدو له من قرائن • اذا بلغت حد اليقين لحصلا

(قوله ينبغي) الظاهر أن الانبعاث لا يجوز لأن التصريح في الوقوع في الحرام واجب (قوله وان أبي خصمه) هذه  
غيره ثم انك وقوله بأن غلب على ظنه أنه محق تقدم أن الشك ظنير (قوله البينة لو أقامها بعد عين) أي  
بعد القضاء بالمدعي لأن حكم اليمين انقطاع الخصومة للحال وقال الى غاية احضار البينة عند العامة  
وهو الصحيح وقبل انقطاعها مطلقا (قوله خلافا لما في شرح المجمع من المحيط) عبارة ابن مفلح في شرح المجمع  
وفي المحيط اذا قال ليس لي بينة على هذا ثم أقام البينة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لأنه كذب بينة وتقبل عند  
محمد لأنه يحتمل أنه كان له بينة ونسبها انتهى فقد ذكر خلافا في المسألة لكنه لم يتعرض لليمين وبه ما شئت عن  
السراجية ترجيح قول محمد (قوله ويظهر كذبه) فيه عاقبة شاهد الزور ولو الحق بيمينه عين طلاق أو عتاق  
يتبع عليه (قوله خلاف أي المدعي عليه) أنه لم يكن له عليه شيء (قوله ثم أقامها) لاحاجة اليه (قوله وعليه الفتوى)  
وهو قول أبي يوسف (قوله خلافا لطلاق الدرر) حيث قال فيها والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب  
عقوبة شاهد الزور انتهى قار كلا معام فيما يفتي بسبب وغيره الآن هذا قول وهو مقابل ما عليه الفتوى  
والمناسب أن يقول وقبل لا يبحث مطلقا ويرى عليه في الدرر انتهى (قوله وان ادعاء بسبب) كقرض (قوله انه  
لا دين عليه) ظاهره أنه لو حلف أنه لم يقرضه بحث وهو ظاهر (قوله ثم وجد البراء أو الایفاء) بحث فيه  
العلامة المتقدمي بأن الاصل في الثابت أن يبقى على ثبوته وقد حكمتم لمن شهد له بشيء أنه كان له أن الاصل  
بقاؤه واذا وجد الدية ثبت والاصل بخاؤه انتهى (قوله وعليه الفتوى) أي في التفصيل الذي في المصنف  
ومقابل اطلاق الدرر بمسألة الزباني بل هو الذي عن اطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المنع ويستغنى بعبارته هنا عن  
قوله أولا وعليه الفتوى طلاق الخاتمة (قوله ولا تخلف في نكاح) مجرد عن المال عند الامام رضي الله تعالى  
عنه بأن ادعى رجل على امرأة أو هي عليه نكاحا لا آخر ينكر أو اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت  
النفقة وأنكر الزوج يتخلف اتفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف بينهم مبني على  
تفسير الانكار فقالا ان النكول اقرارا لأنه يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان اقرارا أو بدلا عنه والاقرار  
يجري في هذه الاشياء وقال الامام أنه بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء لأنه انما يجري في الاعيان وقائده  
الاستخلاف القضاء بالنكول فلا يستخلف وانما قلنا ان البذل لا يجري في هذه المسائل لأنها لو كانت صادقة لا يطل  
لانكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يصح ولو قال في دعوى الولاء عليه لست انا مولاه بل أنا امرأ ومعتق  
فلان آخر ولكن أبحث له ولا في لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وصورة الاستخلاف في النكاح على  
قوله ما أن يقول في يمينه ما هي بزوجة لي وان حكمت زوجة لي فهي طالق باتن لأنها لو كانت صادقة لا يطل  
النكاح بمجرد ادعاء حلف بيني معطلة ان لم يقل ما ذكر (قوله أنكروه هو أو هي) قال في البحر ثم الدعوى في  
هذه الاشياء تصور من أحد الخصمين أي ما كان الا في الحذف والاعيان والاسئلة تيلاد وقد فرغوا فعلى قول

قلت قد علمنا أنه يفترض القضاء فورا اذ في  
ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يخلف  
لا يلتفت اليه والقضاء على حله) ما من درر  
فبلغت طرق القضاء ثلاثا ولا نورد هنا في الاشياء  
سبعا بينة واقرار ويمين ونكول عنه  
وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع  
قرينة فاطمة كان ظهور من دار خالية انسان  
خائف بسكين متلوث بدم فدخلوها فورا  
فأوامد بوجاهته أخذ به اذ لا يمتري أحد  
أنه قاتله (ثم ان فيما يفتي عليه ينبغي أن  
يرضى خصمه ولا يخلف) فمرزا عن الوقوع  
في المرام (وان أبي خصمه الا حلفه ان اكبر  
وأيه أن المدعي على حلف والا) بأن غلب  
على ظنه أنه محق (لا) يخلف برأية (وتقبل  
البينة لو أقامها) المدعي وان قال قبل اليمين  
لا يثبت سراج خلافا لما في شرح المجمع  
من المحيط (بعد عين) المدعي عليه كما تقبل  
البينة بعد القضاء بالنكول سانية (عند العامة)  
وهو الصحيح اتول شرح اليمين المساجرة  
أحق أن ترد من البينة العادلة ولان اليمين  
كلها عن البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم  
انه لا يثبت كانه لم يوجد أصلا بجر (ويظهر كذبه  
بأقامتها) أي البينة (لو ادعاء) أي المال  
(بلا سبب يخلف) أي المدعي عليه ثم أقامها  
حتى يبحث في يمينه وعليه الفتوى طلاق  
الخاتمة خلافا لطلاق الدرر (وان ادعاء  
بسبب يخلف) أنه لا دين عليه (ثم أقامها)  
المدعي على السبب (لا) يظهر كذبه لجواز أنه  
وجد القرض ثم وجد البراء أو الایفاء  
وعليه الفتوى فتولين وسراج وشي  
وغيره (ولا تخلف في نكاح) أنكروه  
هو أو هي

الام في هذه المسائل محل بيانها المطولات (قوله بعد عدة) أم قبله من العدة ثبت بقوله وان كذبته لانه  
امر بملك استة امة لئلا ولو ادعتا فيهما في موضع الخلاف (قوله بعد عدة) ولو ثبتا ثبت بقوله لانه  
يلاك الاستئناف لو كان المذمى زوج ولو كانت هي من موضع الخلاف (قوله تدعيه الامة) ولو كان لولد  
ميتا وكذا اذا ادعت الامة على مولدها انها استتعت سقطت بين الخلق وصارت أم ولد فهو على هذا الخلاف  
افاده سري الدين (قوله لثبوتها باقراره) ولا يعتبر بحدوثها انتهى سري الدين (قوله وبالعكس) بأن ادعى مجهول  
الحال على رجل أنه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال عليه أنه أبوه وهذا في دعوى نسب مجهود عن  
المال أما اذا ادعى ما لا بدعوى النسب بأن ادعى رجل على رجل أنه أخوه وقدمات الاب وترك ما له في يد هذا  
وطالب اليراث أو ادعى على رجل أنه أخوه لايه وطلب من القاضي أن يرضى له النعمة وأنكر المذمى عليه ذلك  
فالقاضي يحلفه اتفاقا انتهى حوى قول القاضى يثبت الاستحلاف عند أبي يوسف ومحمد في السب المجهود دون  
دعوى حق ترك ولو لم يكر بشروط أن يثبت النسب باقرار المقر أو يرى بكون النسب بحيث يثبت بالقرار اذا كان  
بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجري الاستحلاف في النسب المجهود عند هذا أيضا بيانه أن اقرار  
الرجل يصح بجمعة بالوالدين ولولد والزوجة والمولى لانه اقرار على يده وليس فيه تحميل النسب على الغير  
ولا يصح اقراره بما سواه من ويصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين ولزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء  
لان فيه تحميل النسب على الغير اذ ادعت في الزوج قرارها بالولد وتتم بدو ردة الولد فبذلك (قوله  
ادعاء الاعلى أو الاسفل) بأن ادعى رجل على رجل معروف أنه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر الاسفل قوله  
وحدوا لمان) هذان مما لا يحلف فيهما اتفاقا على قول الامام هاهنا على قولهما فان انكول وان كان  
اقرارا عندهما لكنه اقرار فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات واللعان في معنى الحدان انتهى (قوله والعنوى الخ)  
هو قول صاحبين (قوله بالنسب) نظرا الى دعوى الامة (قوله أو انزق) نظرا الى انكار المولى (قوله  
فلا بد تحليفه) قال الفاضل سعدى وينبغي أن يقول العبد انه قد رأى عما خلق عليه من حق ولا يشور ربي  
كي لا يكون قاذفا مولاه انتهى سري الدين ويحلف عن السب وصورته باقائه ما زنت بعد ما حلف بعق عبدك  
اه بجر (قوله وكذا يحلف السارق الخ) هو من جملة المستثنى قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يستحلف  
في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السرقة الا ان طلب المروق منه  
بضمان المال استحلها فان نكل عن ايمين سمعه المال ولم ينطعه وذلك لان الدعوى تنقسم امرين للثمان والقطع  
والضمان لا يستوي بالانكول فوجب اثبات أحدهما واسقاط الآخر (قوله لاجل المال) أي يطلب المسروق  
منه فلولم يطلب المال لا يحلف لان اليمين لا تلزم الا بطلب الخصم (قوله كما بسطة في الحدود) ونحوه ويحلف  
في التعزير يعني اذا ادعى على آحر ما يوجب التعزير وراد تحليفه اذا أنكر فان القاضي يحلفه لان التعزير محض  
حق العبد ولولا هذا لمثل لعبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذ امكن صاحب الحق  
منه أقامه ولو كان حق الله تعالى سكاك هذه الاحكام على عكس هذا والاستحلاف يجري في حقوق العباد  
سواء كانت عقوبة أو مالا انتهى وتعالى عن بيان التعزير محض حق العبد بخلاف المسئلة في حصول التعزير  
ان حق العبد غائب فيه ولهذا قال عزى زاده بي كلامه تدافع انتهى قلت لا يحلف حق العبد من حق الله تعالى  
فلا يستقل عبد بحق لان الذي به حقه هو الحق تعالى الا حرام السامى فكلامه الثاني وقول بان قوله  
في لة تدفع عينها) أي على قولها ما (قوله فلا يحلف) لان الوثبات لا يحكم عليهم الا ما ألزمت به من مآثر وعت  
لم يجوز اقرارها وكذا ألزمت بكساح غائب فانه يصح اقرارها على أحد قواين ولكن بطلان الكذب وتدفع  
عنها اليمين (قوله في إحدى وثلاثين مسألة) تقدمت في الوقت اه حلي وذكرها في البحر هنا (قوله الاستحلاف)  
السين ولنا لما طلب كما يفيد كلامه بعد (قوله عين حصة) في طاهر أو الافه وفي الحقيقة خصم الاصيل (قوله  
ولا يحلف) لو قال وقرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ لكان أسبك (قوله الا اذا ادعى عليه العقد) شامل  
للاربعة انتهى حلي أي عقديع او شراء أو حارة وحينئذ يكون التحليف على فعالهم (قوله أو يصح اقراره)  
مختص بأوكيل كما أشار اليه بقوله كأوكيل الخ افاده الحلي (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله فان اقراره صحيح)  
لم يبيح اقراره بأي شيء ولا يجرى (قوله الا في ثلاث ذكرها) هي الوصية بالثمن اذ اوجب المشتري عينا فاداد

(ورجعة) جدها هو أو هي بعد عدة  
(وفي ابلاء) أنكره أو أحدهما بعد المدة  
(واستيلاد) تدعيه الامة ولا ياتي بكسبه  
انثبوتها باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى على  
مجهول أنه قتل أو أبوه وبالعكس (ورق)  
عنافة أوه والاة ادعاء الاعلى أو الاسفل  
(ورق ولعان والعنوى) وفي هذه المسئلة الخ  
(في الاشياء السبعة) وفي هذه المسئلة الخ  
أموالية الولد بالنسب أو لرق والمال في أن  
الاقوى في التحليف في الكل الا في الحدود ووهنا  
حدود ولعان فلا يجب اجماع الادانته من  
حقا بان خلق متفق عليه برأيه فلا بد  
منه فان نكل ثبت العتق لا الرابا (و) كذا  
(في السارق) لاجل المال (فان نكل  
في السارق لم يقطع) وان أقر به قطع وقطعوا  
بنيحاف في التعزير كما بسطة في الحدود  
المسوق ادعى كتابه عليه دفع عينها أن  
المسوق ادعى كتابه عليه دفع عينها أن  
تدفع ولا يحلف في المسئلة (التي به تعزير في  
احدى وثلاثين مسألة) وقدر على الزول  
الا تحلف في الحلف) وقدر على الزول  
بقوله (طو ذيل والوصى وانكول وأبو  
اله عينه لا الاستحلاف) وله طلب عين حصة  
(ولا يحلف) أحد منهم (الاداء) ادعى عليه  
العدد أو (بصح اقراره) على الاصيل فيسقط  
حينئذ لو ابل بالبيع فان اقراره صحيح على  
الموكل وكذا انكول وفي الخلاصة كل موضع  
لواقة لزومه فذا انكره يستحلف له في ثلاث  
دكرها



أن يرد به بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه ذلك  
ويطلب حق الرد الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان أقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى  
المدين أن الموكل أبرأه من الدين وطلب بين الوكيل على العلم لا يحلف وان أقر به لزمه انتهى مخ (قوله والصواب  
في أربع وثلاثين) أي بضم الثلاثة الى ما في الخاتمة انتهى حلي (قوله وزاد ستة أخرى في البحر) هذا وما بعده  
تقدم في الوقف منه لا انتهى حلي (قوله لابن المصنف) خطأ والصواب لا شيخ شرف الدين كما تقدم في الوقف  
انتهى حلي والذي لابن المصنف يسمى زواجر الجواهر كما تقدم له مرارا (قوله لا وردتم اكلها) أقول كيف يوردها  
وقد أوردتها في الوقف حلي وفي نسخة لسردتها (قوله أي القطع) في بعض كتب الفقه البت بدل البتات  
وهو أولى وقد ذكر في القاموس أن البت القطع وأن البتات الزاد والجمع البتات والجمع البتات انتهى بحر  
يتصرف (قوله بأنه ليس كذلك) هذا في التقى أو أنه كذلك في البتات (قوله على العلم) أي على تقبضه (قوله  
لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا) فلو حلف على البتات لا تمنع عن اليقين مع كونه صادقا فيه ضرورة ما هو بالصواب بالعلم  
فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا أو مرقا وهذا أصل مقرر عندنا انتهى درر (قوله يتصل به) أي يتعلق  
حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله يحلف البائع على البتات) يعني أن يشتري العبد اذا ادعى أنه سارق أو آبق  
وأثبت اباقة أو سرقة في يد نفسه وادعى أنه آبق أو سرق في يد البائع وأراد التصليح يحلف البائع بالله ما أتى باقه  
ما سرق في يده وهذا تحليف على فعل الغير درر (قوله فرجع الى فعل نفسه) وهو تسليمه سلما (قوله لانها آكد)  
أي لان بين البتات آكد من بين العلم انتهى حلي (قوله ولذا تعتبر طلقا) أي ولا تكون بين البتات آكد من بين  
العلم تعتبر في فعل نفسه وفعل غيره انتهى حلي (قوله بخلاف العكس) يعني أن بين العلم لا تسكن في فعل نفسه  
انتهى حلي قال في البحر في كل موضع وجبت فيه اليقين على العلم بخلاف على البتات كفي وسقط عنه وعلى  
عكسه لا ولا ينقض بشكوكه على ما ليس واجبا عليه انتهى (فرع) مما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال  
مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا سمعت من زوجة وبنت وورثة فللورثة أن يحلفوا وزوجته وابنته على أنهم ما  
لا يعلمان بشيء من تركه المتوفى بطريقه بحر عن الغنية (قوله كودع الخ) وكوكيل البيع اذا ادعى قبض الموكل  
التمن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فامرأته طالق ثم قال انه دخل يحلف على البتات بالله انه دخل اليوم  
مع انه فعل الغير لكونه ادعى علمه بذلك أفاده في البحر (قوله سبق الشراء) أي من عمر ومثلا (قوله وهو بكر) الأولى  
وهو زيد وهو تفتير الخصم (قوله لما مر) أي من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعلمه من التفريع  
(قوله كذا اذا ادعى دينيا) بأن يقول رجل لا تسرق لي علي مائة ألف درهم غات وعليه الدين ولا بينة له فيصلف  
الوارث على العلم أفاده في الدرر وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث أن القاضي يراه  
أولا عن موت أبيه ليكون خصما فان أقر بموته سأل عن الدين فان أقر به بدتوفيه المدي من نصيبه فقط وان  
أنكر فبرهن المدي استوفاه من التركة والا فان طلب عينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف انتهت والا قضى  
عليه فيدتوفى من نصيبه ان أقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدي فلا شيء عليه ولا حلفه على البتات ما وصل  
اليه قدر المال المدي ولا بعينه فان نكل لزمه القضاء والا لا ودعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف  
على العلم ومدي الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فله أن يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون  
في اليقين ورأى العلم الاول به ويعلم الثاني ولو ادعى أحد الورثة دينيا على رجل للميت وحلفه ليس الباقي تخلفه لان  
الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الامرة انتهى لخمس (قوله أو عينيا على وارث) صورته أن يقول ان هذا  
العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويبدل بغير حق ولا بينة له فان الوارث يحلف على العلم انتهى درر (قوله اذا علم  
القاضي كونه) أي العين ميراثا والا حلف على البت ذكره عزى زاده (قوله أو أقرب المدي) هو كما سبق في  
التصوير (قوله أو برهن الخصم عليه) يمكن تصويره بأن ادعى مدعى على شخص أن هذه العين له وبحجزه إقامة  
البينة فطلب عينه على البت فقال انه سارق وأراد اليقين على العلم فانكر المدي فالتفتا قام الوارث بينة على مدعى  
فانه يحلف على العلم أي فالشرط في تخلفه الوارث على العلم في دعوى العين احد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو  
يعني أو (قوله الوارث) أي أنهم ما حق موروث وانكر الخصم (قوله يحلف المدي عليه على البتات) أي انهما  
ايسا بحق مورثه (قوله كرهوب وشراء درر) يعني لو وهب رجل لعبد اقتضاه أو اشترى رجل من رجل عبدا

والصواب في أربع وثلاثين لما مر من الخاتمة  
وزاد ستة أخرى في البحر وزاد أربعة عشر  
في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر  
لابن المصنف ولولا خشية التطويل لا وردتم  
كلها (التصليح على فعل نفسه يكون على  
البتات) أي القطع بأنه ليس كذلك  
(و) التصليح (على فعل غيره) يكون (على  
العلم) أي أنه لا يعلم أنه كذلك لعدم علمه بما فعل  
غيره ظاهرا اللهم (الا اذا كان) فعل الغير  
(شأنه لي به) أي بالمال الفوتوح عليه بقوله  
(فان ادعى) مشتري العبد (سرقه العبد  
او اباقه) وفي ذلك (بصواب) البائع (على  
البتات) مع أنه فعل الغير وانما يصح باعتبار  
وجوب تسليمه سلما فرجع الى فعل نفسه  
بخلاف على البتات لانها آكد ولذا تعتبر طلقا  
بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح  
الجميع عنه هذا اذا قال المالك لا علم لي به  
ولو ادعى العلم حلف على البتات كودع ادعى  
قبض ربه او فزع على قوله وفعل غيره على العلم  
بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق الشراء) وهو بكر  
شراء زيد ولا بينة (بصواب خصمه) وهو بكر  
(على العلم) أي أنه لا يعلم أنه اشتراه قبله الممر  
(لدا اذا ادعى دينيا أو عينيا على وارث اذا  
علم القاضي كونه ميراثا أو أقرب المدي  
أو برهن الخصم عليه) فيحلف على العلم  
(ولو ادعاهما) أي الدين والعين (الوارث)  
على غيره (يحلف) الذي عليه (على البتات)  
آرهوب وشراء درر

فجاء رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئنه فأراد استخلاف المذني عليه يختلف على التناهي انتهى حالي عن الدرر رأى  
أنه ليس بعدده والاولى كوهوب ومشتري أو كهبه وشراء لا موافقة لفظاً (قوله فان نكل فان الخ) الشرطية الثانية  
جواب الشرطية الاولى وظاهره أن القود يعلق على التود في غير النفس وهو كذلك قال في القساموس والقود  
بحركة انصاف (قوله حبس حتى يقرأ ويحلب) عند الامام وفي الشلبي عن الاتفاقى أو يوت جو عالان الانفس  
لا يلائم سائل الاموال فلا يجرى فيها البذل الذي هو مودى الى نكار واذا امتنع القصاص واليمين حق  
مستحق بحسبه وفي الخبنة في كيفية الصلح في القدر روايان في رواية يثتلف على الحاصل بالله ما عليك  
دم ابنه فلان مثلاً ولا يملك حتى يربب الدم الذي يدعى وفي رواية يختلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان  
ولى هذا عداوة فبما سوى القتل من القطع والشجة يختلف على الحاصل بالله ما عليك قطع هذا العبد وله عليك  
حق به بها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص انتهى (قوله فيجرب فيها الابتذال) فانه  
لو قال اقطع يدي فتنطعها لا يجب الصمان ولكن لا يباح وهذا البذل مفيد لاندفاع الخط وممة به فصار كقطع اليد  
للاكلة وقطع الس للوجع انتهى بحر والوسع التبر بياض كما بر غيره وهو كذلك في نسخة (قوله خلافاً له ما)  
فما لا يلزمه الارش فيه المثل السكول قرار فيه شبهة عمد هـ ما لا يثبت به القصاص ويجب به المال انتهى بحر  
(قوله قال المذني في نسخة الخ) قيد بقوله انه لو كان له يئنه عادلة حاضرة ونهية مراضاى مـ ما هو وخبر بين  
الاستخلاف وبين إقامة يئنه كدافى القية (قوله في لم يدر) أراد به ذوره هـ اذ به أو محل يئنه وبين محل المذني  
دون مسافة القصر كما يفهمه الكلام الآتى (قوله لم يختلف) لأن ثبوت الحق في اثنين مرتب على التميز إقامة  
اليئنه فلا تكون حقه دورته (قوله خلافاً له ما) لأن اثنين هـ به بالحديث فاذا طاله به بحسبه وروى الطحاوى  
أن محمد ارفع الامام والحديث قوله عليه السلام لا تدعى شئ يئنه فقال له فقال صلى الله عليه وسلم ان يئنه فقال  
يختلف ولا يسأل فقال عليه الصلاة والسلام ليس لك الا هذا اهداك أو يئنه وفي الاستدلال به يئنه صلى الله  
عليه وسلم انما جعل له اليمين عند فقده اليئنه (قوله وبأنا) انما ضاعى) بناب المذني اذا كان عالماً فان كان المذني  
يجعل ذلك فالضاعى يطلب به من غير طلب اذ جرى (قوله في نسخة الخ) وهى قول المذني في يئنه حاضرة  
الخ (قوله فيما لا يثبت به) وهو الحد ودقانه لا يثبت بها كفيلاً (قوله كفيلاً) ولا أبى بالمب وكبلاً بمصومته  
قال في الكافي وله أن ياب وكبلاً بمصومته حتى لرغاب الاصيل الى يئنه اليئنه على الوكيل فيئنه عليه  
وان أعطاه وكبلاً له أن يظالمه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعماه كفيلاً من الوكيل له أن يطلب بالكفيل  
بنفس الاصيل لو كان المذني ديناً لا يئنه يئنه وفى من ذمة الاصيل دون الوكيل فلو أخذ من كفيلاً بالمال  
له أن يطلب كفيلاً بنفس الاصيل لأن الاستيلاء من الاصيل قد يكون أيسر وان كان المذني منقولاً له أن يطلب  
منه مع ذلك كفيلاً بالعين الحاضرة ولا يئنه المذني عليه وان كان مقارناً يصحاح الى ذلك لانه لا يسأل الخبيب  
وصحاح أن يكون الواحد كفيلاً بالافس وكبلاً بالمصومة لان الواحد يقوم به ما ولو قتر وغاب ففى لانه مصوم  
اعانه انتهى (قوله ثقة يؤمن هروبه) فسرهم فى اخرى بأن لا يئنه نفسه ولا يهرب من البلد أن تكون له دار  
معروفة وحانوت معروف لا يسكن فى بيت بكرة او يترك داره انتهى رادى شرح المطومة وأن لا يسكنون  
لحواصه معروفاً بالمصومة وأن يكون من أهل المصر لا عرايا انتهى قال في العروبة يئنه أن يكون اليئنه ثقة  
بوظائنه بالوقوف وان لم يكن له ملك فى دار وحانوت لانه لا يتركها ويهرب انتهى قال الحوى وكذا استكرى  
فانه لا يهرب ويترك علفوته من الديوان انتهى وانما أخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحصاها بالان فيه نظر فانه مذكور  
وليس فيه كثير ضرر بالمذني عليه وهذا لان الحضوره تحقق عليه بمجرد الدعوى فصحح الكفيل باحصائه  
والكفيل ان أخذه القاضى منه بأن قال اعط كفيلاً نفسك سواء أمره الطالب أم لا فلا يبرأ الا اذا سلم الى  
القاضى أو رسوله ولا يبرأ اذا سلم الى المذني وان أضاف الى المذني بأن قال اعط كفيلاً نفسك من طالب ثان  
الجواب على العكس اهـ (قوله ولو وجبها) ضد اخامل والوجيه من له حظ ورثة والخال من خل رجل حول  
من باب قد تضاف الى ساعة لاحظه انتهى صحاح (قوله الكفيل) على تقدير رأى (قوله لازمه هـ) ويدور  
امره أي غادار ولا يلزمه مكاناً معيناً ولا يلزمه في المسجد لانه يئنه لذكروا اذا انتهى الى داره ذكر في الابدات أنه  
اما أن يئنه مذكور في الدحول معه ويجلس معه على باب الدار لانه لو تركه يئنه وحده يهرب من جاب

(روى في انب) (جاءد القود) اجاعا فان يئنه  
فان كان في النفس حبس حتى يئنه أو يئنه  
وهو اذ يئنه يئنه (لأن ان طرف خلقت  
وقاية انفس كمالان فيرى في الاية  
خلافاً له ما (قال المذني في نسخة حاضرة) في  
المهر (وطالب يئنه لم يئنه) خلافاً  
له ما لو حاضرة في مجلس الحكم لم يئنه  
انما اقول لانه من المهر حاضراً انما قال  
ذلك وروى في المذني في العينة بمدة المهر  
(وبأنا الضاعى) في نسخة الخ (قوله في نسخة الخ)  
بشمة (كفيلة ثقة) يؤمن هروبه بحر طائفة  
(من هـ) ولو وجبها والمال حاضرة في  
طاهر المذهب عيسى (قوله ثلاثة أيام) في  
الصحيح ومن لم يئنه الى مجامع الزاني وصح  
(فان مـ مـ مـ) اعطاء (دلائل) الكفيل  
(لاره) بهه أو أم يئنه



(مقدار مدة التكفل) لتلايغيب (الآن  
يكون) الخصم (غريبا) أي مسافرا فيلازم  
أو يكفل (الى انتهاء مجلس القاضي) دفعا  
للضرر حتى لو لم وقت سفره يكفله اليه ويظهر  
في زيه أو يـ تخبره فانه لو أنكر المدعي بزانية  
(قال لا بينة لي وطلب عينه فحلفه القاضي  
ثم برهن) على دعواه بعد اليمين (قل ذلك)  
البرهان عنه - د الامام (منه) وكذا لو قال  
المدعي كل بينة آتى بها فهي شه و د زورا وقال  
اذا - لفت فانت بري من المال خلف ثم  
برهن على الحق قبل خاتبة وبه جرم في السراج  
كما (وقيل لا) يقبل فانه لو كان في الحادية  
وعكسه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع  
لي ثم آتى بدفع أو قال الشاهد لا شهادة لي ثم  
شهد والاصح القبول لجواز التمسك به ثم  
التذكر كما في الدرر وأقره المصنف (أدعي  
المدعيون الايصال ~~أنه~~ كذا المدعي) ذلك  
(ولا بينة له على مدعاه فطلب بينة فقال  
المدعي اجعل حتى في الختم ثم استخلف في له  
ذلك) قنية (واليمين بالله تعالى) لحديث من  
كان حائفا فليحلف بالله تعالى أو ليدرو هو قول  
ر الله خزانة وظاهره أنه لو حلفه بغيره لم يكن  
يميناً ولم أره صريحا بغير (لا بطلاق وعناق)  
وان ألح الخصم وعليه المتوى تارة خاتبة  
لان التحليف به ماحرام خاتبة (وقيل ان  
صحت الضرورة فترضى الى القاضي) اتباعا  
لابعض (فلو حلفه) القاضي (به فذلك قضى  
عليه) بالمال (لم يثبت) قصاؤه (على) قول  
(الاكثر) كذا في خزانة المفتين وظاهره أنه  
مفترع على قول الاكثر أما على القول  
بالتحليف به ما فيعتبر نكوله ويتنفي به والا  
فلا فائدة بغير واعتمده المصنف قلت ولو حلف  
بالطلاق أنه لا مال عليه ثم رهن المدعي على  
المال ان شهدوا على السبب كالاقرار ان لا  
يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان  
السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في  
الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال  
صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح  
الوهابية لا يثبت لابي وقته تقدم (ويقال  
بذكر أوصافه تعالى) وقيد به بعضهم  
بما سبق ومال خطير

آخر انتهى وان كان الخصم امرأة لازمها وبمسرها قبض على ثيابها فان مرتبت ودخلت خربة لا بأس  
بدخوله عليها اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيدا عنها يحفظها بعينه لان في هذه الخطوة ضرورة انتهى  
(قوله مقدار مدة التكفل) فان لم يأت بينة أمره أن يحلف سديله ولا يقبل دعوته الا باحضار البينة كما ينبغي  
(قوله أي مسافرا) أشار به الى أن حكم المقيم هو بد السفر كالفريق قال في المح والمرا من الغريب المسافر (قوله  
دفع الضرر) بأخذ الكفيل وبالإلزامه أزيد من ذلك (قوله أو يـ تخبره فحلفه) أن يثبت اليهم أمينا فان قالوا اعد  
للفروج معنا يكفله الى وقت الخروج انتهى بصر (قوله قال لا بينة لي الخ) هذه المسئلة من ثمة قوله وتقبل البينة  
لو أقامها بعد عين كما أشار اليه الشارح هنا بكفوله وان قال قبل اليمين لا بينة لي فكان المناسبات أن يذكرها هناك  
انتهى - لمي (قوله قبل ذلك البرهان) لان اليمين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادلة كما مر (قوله فهي شهود  
فرد) لان الشهادة تنطبق بالشهود ويجب عليهم أدائها ويا تم كاعتها وهذا القول منه لا يثبت زورا بعدل لانه قبل  
الشهادة ولانه في غير ما لو لم ولانه جرح مجزئ (قوله أو قال) أي المدعي وحلف بثناء الخطاب (قوله في الختم)  
المرا دبه والله أعلم المقدفاته قال في القاء وس ان الختم كخبر آلة يتقدم بها فراجع والمقصود احضار الحق (قوله  
لحديث من كان حائفا) صدره كما في الجوى لا تخفوا يا بآئكم ولا بالطواغيت في كان حائفا الخ (قوله انه لو حلفه  
بغيره) أي بغير هذا اللفظ المخصوص انتهى - لمي (قوله لم يكن يميناً ولم أره صريحا) قال العلامة المنذرى ذكرها  
في كتاب الايمان أنه لو قال والرحمن الرحيم والقادر كل ذلك يمين وصرح في روضة القضاء بأن الرحمن الرحيم وسائر  
أسمائه تعالى تكون يميناً انتهى ونحوها هنا في تحليف الاخرس أن يقال له عهد الله عليك بل صرح بهذا في غيره  
انتهى جوى ملخصا (قوله لا بطلاق و تاق) فهو هو الملح غاية قال العلامة الشافعي في حاشية الزيلعي وقد كررنا هذا  
من مسائل ذكرها الخلاف في آخر كتاب الحيل ان قال كل امرأة لي ما اتى ونوى كل امرأة تزوجها باليمن  
أو بالهند أو بالند أو في بلد من البلدان له نية ولا يثبت وان ابتدأ اليمين بحسب ما يقول هو الله ويدغم ذلك حتى  
لا يثبتهم المستخلف فان قال المستخلف انما أحلفك بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستخلفه بالله والطلاق والعناق  
والمنى وصدقة ما يملك يقول نعم وينوي نعم من الانعام وكذا لو قيل له نسائك طلاق ونوى نساءه الور أو  
الاميان أو العرجان أو المماليك أو اليهوديات فيكون له نية وان أراد أن يحلف أنه لم يفعل كذا أو احضر المملوك  
ليحلف بعتقه قال يضع يده على رأس المملوك أو ظهره ويقول هذا حتر يعنى ظاهره ان كان فعل فلا يعتق المملوك  
وان حلف بعتق المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى بمكة أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يثبت ان كان  
فعله في غير ذلك الموضع وان حلف بطلاق امرأته يقول امرأتى طالق ثلاثا ونوى عملا من الاعمال كالخبز  
والفصل أو طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حث ولو بلغ سماعا عن رجل كلام  
فأراد السلطان أن يحلفه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغك عني فإذا قال بلغني هذا كذا وكذا فان شاء  
حلف له بالعناق والطلاق أو حلفه الذي حلفه هذا ولا يمنع به الا هذه السابعة فلا يتم عليه  
وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرعنا وان شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكلية كقوله مثلاً غير البلد  
الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوي عدم التكلم لبيان تكلمه ثم اراد عكسه أو ينوي زمنا غير الذي تكلم فيه  
انتهى ملخصا (قوله وان ألح الخصم) أي داوم طلب اليمين به ما جوى (قوله وظاهره أنه مفترع على قول الاكثر)  
أقول هو صريح المتن لا ظاهره كما لا يخفى انتهى حاجي (قوله والا فلا فائدة) قال العلامة المنذرى قد تكون  
فائده اطمئنان خاطر المدعي اذا حلف فريعا كان شتبا عليه الامر ان يمين ونحوه فاذا حلف به بما صدقه  
انتهى وفي شرح المتن عن الباقلاني الفاسدة الاقرار بالمدعي اذا حلف عنه (قوله واعتمده المصنف) حيث قال  
وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتحويل عليه لان التحليف انما يقصد لتجته واذا لم يقض بالكلية عنه  
فلا يثبت الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء المطامير ان عن المغر والله أعلم بابا وانتهى (قوله  
لان السبب لا يستلزم قيام الدين) لاحتمال وفاته أو ابرائه أو هيبته منه وهذا التفصيل هو المتيقن به كما في شرح  
عبد البر (قوله وقد تقدم) فانما ذكره هنا تنجيلا للفائدة بذكر الخلاف (قوله ويعلقه بذكر أوصافه تعالى)  
أي يشهد كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم  
من العلانية لان هذا عليك ولا قبلك هذا المال وهو كذا وكذا ولا شيء منه (قوله بضاسق ومال خطير)

فلا يغلط على معروف بالصلاح ولا حقير المال (قوله والاختيار فيه) أي في اليمين بأن يقول له قل والله أو بالله  
أو الرحمن أو القادر على ما سلف (قوله وفي صفته) أي التعليل (قوله كيلا تتكرر اليمين) أي وهو غير مستحق  
إذا استحقق يمين واحدة (قوله لا يستحب) وقبل لا يجب وقبل لا يشرع قال في الكافي لأن في التعليل بالزمان  
تأخير حق المدعي في اليمين إلى ذلك الزمن انتهى قال العلامة المقدسي وكذا في المكان لأن فيه التأخير إلى  
الوصول إلى ذلك المكان المغلط به فلا يشرع كذا في التبيين جوى قلت وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مدلوله  
ولو علل بمخالفة المشروع لكان أولى (قوله اليهودي) نسبة إلى يهود سمى بني عري وقيل نسبة إلى يهود ابن  
يعقوب عليهم ما السلام (قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى) قال في البدائع ولا يخلف على الإشارة إلى  
صحف معين أي من التوراة بأن يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة وهذا لا يجزئ لأن مقتضى اليمين بغيرها  
فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى الحرف المحرف فيكون تحليف تعطي بالمسكوك كلام الله تعالى شريطة أن يكون  
حيث أن المجموع ليس كلام الله (قوله والصراحي) نسبة إلى قرية سميت بالنصرة ولد قبل في الواحد نصري على  
القياس (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتر ويختلف ليهودي الخ ولو قصر في لحن على قوله بالله فهو  
كاف لأن الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم والمسلم لا يكون عظم في قلوبهم فلا يجاسرون على اليمين الكتابية اه  
(قوله واوثنى) قال في المصباح أوثنى الصم من حشيت وجرو ونيره وجمع ونر وسد وأسدر ونان ويسب  
اليه من يتدين بعبادته انتهى (قوله بأن الدهرية) في الدين يكرهون لسابع وسولون نهى له رحم تدفع  
وأرض تبلى وما يهلكها إلا الدهر قال في القاموس الدهر قديمه بقى الأسماء خبثي وأزس الطويل والحمد  
المدود والنسبة والدهري وينضم القائل ببقاء الدهر موعده فاني شرحه قطع أما لسانية فان كانوا يؤمنون  
بأدريس عليه السلام استعملوا بالذي أنزل الله على أدريس عليه السلام وبأن كانوا يعدون الكواكب  
استعملوا بالذي خلق الكواكب انتهى انتهى (قوله فيما يتخللون) لازم له مقتضى وجود الله فضلا عن تعظيمه  
(قوله أن يقول له الثاني) أي عهدي الله ولا يقول له تحبب بالله ما له يد عليك حق فانه لا يكون جوابا ولو أشار  
بهم لانه يسميهم كما قال أحلف ولست في بكر بيبا فده فتسأل (قوله فادأوه أرمه أب نعم صرحنا) وان  
أشار بأنه زكاري كان محتملا ويقتضى عليه قية (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله ولا فاشدنه) وبما مل  
معامله الأحرس انتهى عبد لير (قوله ولو عني بيبا) أي وهو أسم أحرس (قوله فادأوه) مراده ما لم يخذ  
كما أن المراد بوصيه ما يشمل وصي الجدة أفاده العلامة عند الترتيل (قوله أو من نفسه لقاسي) السواب يقول ثم  
من نفسه القاضي لانه إنما يجب عنه ما اقتضى سبق ذكره أفاده عند الترتيل وهل يحلصون على العلم لكونه محال على  
بالغير أو على البت يحذر من أن هذا مخالف لما تقدمت في الباب من تحري في الاستخلاف في الحلف (قوله لا اراهة  
دخولها) لقاض وغيره من حيث اسم الجمع السباطين لاس حيث انه ليس له حق لدخول والظاهر أنها غير محبة  
لأن المرادة عند إطلاقه وقد أقيمت بتعريض مسلم لازم الكيفية مع اليهود انتهى بجر (قوله في دعوى سبب  
يرنعم) أي سبب ملك ولو حكما وبسبب ضمان (قوله يرنعم) أي رافع ذلالة والفسيلق والرد (قوله أي على  
صورة انكار المنكر) هذا معناه الاصطلاح أما معناه الدعوى فالجواب من كل شيء ما بين وثبت وذهب ما سواه  
كما في القاموس ويمكن اعتباره هنا أنه يخلف على الثابت والمستقر لأن يكون قوله أي على صورة الخ تسبب  
مرادوا عما كان على صورته لأن المنكر يقول لم يكن يدايع ولا إطلاق ولا غيب (قوله أي بالله ما يدعي  
نكاح قائم) هذا التحليف في النكاح على قوله محمول على ما إذا كان مع النكاح دعوى المال أما إذا تجرد عنها  
فان الإمام لا يرى الحلف فيه والمذهب قولهما وهو التحليف قاله المقدسي (قوله وما يجب عليك رده) السواب  
ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا منله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى وإلى بعض ذلك أشار المؤلف بقوله  
أو بدله (قوله وما هي بأش منك) هذا في الباش الواحد وأما إذا كان بالثلاث يخلف بالله ما طلقته ثلاثا  
في النكاح الذي يدعي كوفي لرجعي يخلف بالله تعالى ما هي طالق في النكاح الذي يسكن وهو على قوله لأن  
(قوله وما بعث) أي أو ما غصبت أو ما طلق لا حمان أنه رده أو جسد النكاح بعد الابانة (قوله خلافتناي)  
فقال اليمين تستوفي لمحق المدعي فيجب مطابقتها لدعواه والمدعي هو السبب إلا إذا عرّض المدعي عليه  
بما ذكرنا بأن يقول المطلوب عند طلبه قديمه قد بيع الشخص شيئا ثم قابل فيخلف حينئذ على الحاصل

(والاختيار) فيه وفي صفته إلى الثاني  
ويجوز له أن لا يتكرر اليمين (قوله له)  
بأن يكون كل من التعليل لا يقتضي له به أي  
بالسكوت لأن مقتضى الحلف بالله وقد حصل  
زيماني (لا) يستحب التعليل على المسلم (زمان  
ولا يجزئ) كذا في الحاوي فظاهر أنه مباح  
(وبتخالف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة  
على موسى والصراحي بالله الذي خلق النار)  
على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق المسلم  
مبغاط على كل مجتهد ولو اكتفى بالله كالمسلم  
كفى اختيار (والوثنى بالله تعالى) لانه يشرع  
وان يدعيه وحرم ان لا يخل بأن الدهرية  
لا يقتضيه تعالى فاق عليه مما إذا يعلمون  
وبقي تحليف الأحرس أن يقول له القاضي علمت  
عهد الله وما أقدمت أن كذا وكذا فادأوه أرمه  
رأسه أي نعم صار حلالا ولو قسم أيضا كس  
به ليهيب بقطعه ان عرفه بالزاد ان باره ولو  
عني بيبا فادأوه أرمه أرمه أرمه أرمه أرمه  
شرح وهما به (ولا يعلمون) يوثق بها (اهم)  
لله رده وأما حذر (وتخالف القاضي)  
في دعوى سبب (مع على الحد) أي على  
صورة سكار له أرمه أرمه أرمه أرمه أرمه  
ما بينه كذا (قائم) ما بينه كذا (قائم) ما  
يجب عليك رده) لو فادأوه أرمه أرمه أرمه أرمه  
هي بيبا (قوله الآن) مع على بالحد  
مسلم (في دعوى النكاح) ويبيع ويشتري  
وطلاق (في دعوى النكاح) لا على السبب أي بالله  
ما أنت وما بعث خلافتناي أطراف الحد في  
عليه بيبا لا حمان طلاقه وأقالته









(وقبض بعض ثمن والتول للمسكر) بمينه  
وقال زفر والشافعي يتحالفان (ولا) تحالف  
إذا اختلفنا (بعد هلاك المبيع) أو خروجه  
عن ملكه أو تعيبه بما لا يرتبه (وحلف  
المشتري) إلا إذا استهلكه في يد البائع غير  
المشتري وقال محمد والشافعي يتحالفان  
ويصحح على قيمة الهالك وهذا لو ائتمن دينافلو  
مقايضة تحالفنا لاجتماع المبيع كل منهما  
ويرد مثل الهالك أو قيمته كما لو اختلفنا في  
جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأن قال  
أحدهما دراهم والاخر دينار يتحالفان ولم  
المشتري رد القيمة سراج (ولا) تحالف (بعد  
هلاك بعينه) أو خروجه عن ملكه كعبد بن  
مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم  
اختلفنا في قدر الثمن لم يتحالفنا عند أي حذيفة  
رحم الله (الآن برضى البائع بترك حصته  
الهالك) أصلا فثبت تحالفنا هذا على  
تخرج الجمهور وسرف مشايخنا على الاستثناء  
إلى عين المشتري (ولا في) قدر (بدل كتابة)  
لعدم لزومها (و) قدر (رأس مال بعد اقالة)  
عقد (السلم) بل القول للعبد والمسلم اليه ولا  
يعود السلم (وان اختلفنا) أي المتعاقدان  
في مقدار الثمن بعد اقالة (ولا بينة) (تحالفنا)  
وعاد البيع (لو كان كل من المبيع والثمن  
مقبوضا ولم يرده المشتري إلى بائعه) بحكم  
الاقالة (فان رده اليه بحكم الاقالة لا) تحالف  
خلاف الحمد (وان اختلفنا) أي الزوجان (في)  
در (المهر) أو جنسه (قضي لمن أقام البرهان  
وان برهننا فللمرأة إذا كان مهر المثل شاهدا  
للزواج) بأن كان كماله أو أقل (وان كان  
شاهدا (لها) بأن كان كمالها أو أكثر  
(فبينته أولى) لانها بخلاف الظاهر  
(وان كان غير شاهد لكل منهما) بأن كان  
بينهما (فالتنازع) للاستواء (ويجب مهر المثل)  
على الصحيح (وان عجزا) عن البرهان (تحالفنا  
لم ينسخ النكاح) لتبعية المهر بخلاف  
البيع

بالثمن فلان وأنكر المشتري ومثله نعمان العهدة كما في المحوى (قوله وقبض بعض ثمن) التقييد ببعض الثمن  
اتفاقا إذا اختلف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع (قوله بعد هلاك المبيع) أي عند المشتري انتهى  
حلي عن قاضي زاده وقيد به لانه اذا هلك عند البائع قبل قبضه انفسخ البيع (قوله أو تعيبه بما لا يرتبه) كحبل  
وولادة من المشتري (قوله وحلف المشتري) لانه يشكر زيادة الثمن (قوله الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري)  
أي فانهما يتحالفان لقيام القيمة مقام العين انتهى حلي عن البحر وأما اذا كان المستهلك المشتري فانه بعد قبضه  
ولا تحالف في الاختلاف في الثمن اذا هلك بعد القبض فتأمل (قوله وهذا) أي الاقتصار على عين المشتري (قوله  
لان المبيع كل منهما) أي فكان العقد قائما ببقاء الباقي منهما (قوله ويرد مثل الهالك) أي ان كان مثليا (قوله  
أو قيمته) أي ان كان قيميا (قوله في جنس الثمن) كالف درهم وألف دينار (قوله تحالفنا) لانهم لم يتفقوا  
على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ بجر (قوله لم يتحالفنا) أي والقول قول المشتري بمينه (قوله هذا على تخرج  
الجمهور) أي جعل الاستثناء منصرفا إلى التحالف قال ابن ملك الآن برضى البائع بترك حصته الهالك من الثمن  
لان الهالك قد خرج من أن يكون مبيعا بترك حصته فصار كأن المبيع هو الحلي وحده فلم يبق الاختلاف  
بينهما الا في ثمن الحلي فثبت التحالف انتهى حلي (قوله الاستثناء إلى عين المشتري) اعلم أن المشايخ اختلفوا في هذا  
الاستثناء فالعامة على أنه منصرف إلى التحالف لانه كور في كلام القدوري فتقدير الكلام لم يتحالفنا  
الا اذا ترك البائع حصته الهالك فيتحالفان وقال بعضهم انه منصرف إلى عين المشتري المقدر في الكلام  
لان المعنى ولا تحالف بعد هلاك بعضه بل الممين على المشتري الآن برضى الحلي أي حينئذ لا يمين على المشتري لانه  
لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يحلف المشتري انتهى فيكون القول قوله بلا يمين وهذا انما يظهر  
أن لو كان الثمن منفصلا وكانت قيمة العبدين سواء أو متفاوتة معلومة أما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازعا  
في القدر المتروك لها فلم أره والظاهر أن القول قول المشتري في تعيين القدر وبحر (قوله ولا في قدر بدل كتابة)  
أي اذا اختلف المولى والمكاتب فلا تحالف عند الامام لان التحالف في المعاوضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازم  
وقالا يتحالفان وتفسخ الكتابة كالبيع وان أقام أحدهما بينة قبلت وان أقامها فينية المولى أولى لاثباتها  
الزيادة (قوله بل القول للعبد والمسلم اليه) مع عينية بجر (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم  
لا تشمل النقض لانه اسقاط فلا يعود ويغني أخذ من هذا التعليل أهمما لو اختلفنا في جنسه أو نوعه أو وصفته  
بعدها أن يكون الحكم كذلك انتهى بجر بخنا (قوله ولا بينة) أما اذا وجدت لأحدهما عمل بهاله وان برهننا فينية  
منبت الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم (قوله وعاد البيع) حتى يكون حق السانع في الثمن وحق المشتري  
في المبيع كما كان قبل الاقالة أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكن مقبوضين  
أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول منكر الزيادة مع عينية هذا ما ظهر لي (قوله لا تحالف) أي والقول قول  
المنكر مع عينية ولا تفسخ الاقالة هذا ما ظهر لي (قوله خلافا للحمد) أي فانهما يتحالفان عنده وتفسخ الاقالة  
ويعود البيع ويرد البائع السلعة على المشتري هذا ما ظهر لي ولم أر المسئلة موضحة فيما يدي من الكتب (قوله  
أو جنسه) كما اذا ادعى أن مهرها هذا العبد وادعت أنه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحدا في صورة  
وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بجر عن الظهيرية والهداية  
(قوله قضى لمن أقام البرهان) لانه تورد دعواها انتهى درر (قوله فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج) لان  
الظاهر يشهد له وبينه المرأة ثبت خلاف الظاهر انتهى درر (قوله أو أقل) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشهادة  
أن يكون كقولها فقط بل المراد ذلك أو أن يكون ما ادعاه أكثر من مهر المثل فهذا تصوير مراد (قوله لاثباتها)  
خلاف الظاهر) عمله للصورتين وانما كان خلاف الظاهر في الأخيرة لان بينته تشهد بخلاف ما شهد له مهر المثل  
(قوله بأن كان بينهما) ليس المراد أنه متوسط بينهما بل المراد أنه أقل مما ادعته وأكثر مما ادعاه وبه عبر في الدرر  
(قوله فالتنازع) أي التناقض أي الحكم التنازع من المهر بكسر الهاء وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه عناية  
(قوله للاستواء) أي في الاثبات لان بينتهما تثبت الخط وليس أحدهما بأولى من الآخر درر  
(قوله تحالفنا) وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر لانه صار مقررا بما يدعيه خصمه أو باذلا انتهى درر (قوله لتبعية  
المهر بخلاف البيع) فان في الدرر ولا يفسخ النكاح لان عين كل منهما بطل ما يدعيه صاحبه من التسمية



فبقي العقد بالتسمية وهو لا يفسد النكاح فالمهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم التسمية تفسده كما ترى في البيوع  
وبعضه القاضي فطما المنازعة بينهما انتهى (قوله لان اول التسليعين) هما تسليم المهر وتسلم المرأة نفسها  
والسابق هما تسليم مهمل المهر و ذكر تخريج الكرخي في تقدم التعالف عند الهجر من البراءة في الوصوه كاهما  
يعني فيما اذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه أو كان بينهما  
فهي خمسة أو وجه وأما في تخريج الرازي فلا تعالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يحسب مهر المثل شهاددا  
لاحدهما وفيما عداه فالقول قوله يعنيه اذا كان مهر المثل مثل ما يقوله أو أقل وقواه مع عينها اذا كان مثل ما  
ادعته أو أكثر أو بالسعود عن المنايا واختلاف شراح الهداية في ترجيح القولين (قوله في بدل الاجارة) أي قدره  
بأن ادعى المؤجر أنه أجر شهر أو أجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء) لو ابدل الاستيفاء بالتمكين من الاستيفاء لكل أو  
أنه أجر شهر أو ادعى المستأجر أنه أجر خمسة (قوله أدنى قدر المدة) بأن ادعى المؤجر  
قال في البحر ثم أعلم أن المراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعد عدمه لم يعرف أنه قائم مشامه في وجوب  
الاجراء في العقد الصحيح (قوله بخلافه) لان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض البيع في حكون  
كل من انما قد يرد على الآخر وهو كذا يكون كل من العقد دين معاوضة يجرى فيها التسليم فالتعسف به  
واقعت المدة ثلاثة اشهر المدة في حق ايراد العقد عليهم فكانت قائمة بقاها انتهى درر المختار قوله وبديهي  
المستأجر) وأي تسكن ثبت قول الآخر انتهى درر (قوله ولو برهنا فاليقظة في وجوب الخ) نظرا الى اثبات الزيادة  
ولو اختلفا فيساقطة قدم جهة كل في زائد يدعيه بأدنى المؤجر شهر أو شهرين (قوله في حصة قضى  
بشهرين بعشرة انتهى درر) (قوله وبعد لا) أي وبعد الاستيفاء لا تعالف والمراد بالاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله  
والقول للمستأجر) أي اذا كان الاختلاف في اجرة فلو كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستأجر بعد  
الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر وكانهم زكوا التنبية على ذلك لما هو  
اه أبو السعود (قوله لانه قد ادعاه المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر وكانهم زكوا التنبية على ذلك لما هو  
المنفعة فيه بكل جزء من المنفعة كانه قد ادعاه ابتداء فصار ما بقي كالمعقود بالعقد في تعالفه فيه بخلاف ما اذا  
عقد بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عند ابتداء بل بالجملة معقود عليه فادعاه في ذر السطح  
في بعضه بالهلال قد عرف كما ضرورة (قوله فكل جزء كعقد) أي كعقد عليه (قوله وان اختلف الزوجان الخ)  
قيدا باختلافهما لا اختراعا عن اختلاف نسائ الزوج دونه فان منع النساء يمتنع على الواحدة ان كن في بيت واحد  
وأما كانت كل واحدة منهن في بيت على حدقة في بيت كل امرأتينها وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترط  
بعضهن مع بعض كذا في خزانة الاكل والندانية ولا حتراف من اختلاف الاب وابنة فبما في البيت قال في خزانة  
الاكل قال أبو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته فالتساع كله لابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله  
فمناع البيت لاب انتهى ثم قال قال محمد رجل زوج ابنته وهي وخنته في داره وعياله ثم اختلفوا في مناع البيت  
فهو لاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما علمهم من النسيان انتهى ولا حتراف من اسكاف وعطارا خلتا في آلة  
الاسكاف كفة أو آلة العطار بر وهي في أيديهما فانه يقضى بهما يبيع اوله يطر الى ما يبيع لانه لا يبيع لانه  
قد يقضه لنفسه أو يبيع فلا يبيع مريحا ولا حتراف من اختلاف المؤجر والمستأجر في مناع البيت فان  
القول فيه للمستأجر لكون البيت مضافا اليه بالكنى ولا حتراف من اختلاف الزوجين في غير مناع البيت  
وكان في أيديهما فانه كما لا يخفى بينهما انتهى بهر وقد ذكرنا المؤلف بعد بعض ما ذكر (قوله قام  
النكاح) أي سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح أو بعده (قوله هو فلهما كان في البيت) وأما الفسة  
فهو كل ما يفتن به من الطعام واللبز وأثاث البيت وأصله ما يفتن به من الزاد وهو اسم من متعته بالتسقيط  
اذا أعطيت ذلك والجمع امتعة بهر عن المصباح (قوله فالقول اكل واحد منهما فاصالحه) والمصالح الامامة  
والقبول والتقليد وقوا طيبان والاصلاح والنعطق والكتب والفرس والدرع الحديد والاصالح لها الحار والدرع  
والاساور وخواتيم النساء والخلل والخطال ونحوها (تنبيه) في كون القول له اذا لم تقرا المرأة أن هذا المتاع  
اشتراه فان اقترنت بذلك سقط قولها لانها اقترنت بأن المال الزوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال  
الا بالينة انتهى بدائع وحسبك اذا ادعت انها اشترته منه مثلا فلا يثبت انتقاله على الانتقال اليها منه جهة

(ويبدأ بيته) لان اول التسليم عليه فيكون  
اول التسليم عليه عليه طهره (وبصحة) التمسك  
أي بهل (وهو نكاحا) حكما لسقوط اعتبار  
التسمية بالتعالف (فيغني بقوله لو كان كفايته  
أو أقل وبقوله لو كفايته أو أكثر به لو يجرى  
أي بين ما ندعيه ويتعصبه (ولو اختلفا) أي  
المؤجر والمستأجر (في بدل الاجارة) أدنى  
قدر المدة قبل الاستيفاء (المنفعة) فهاذا  
وتراد ابدى بين المستأجر لو اختلفا في  
البدل والمؤجر لو في المدة ولو برهنا فاليقظة  
للمؤجر في البدل وللمستأجر في المدة  
(وبعد لا والقول للمستأجر) لانه منكر  
للازيادة (ولو) اختلفا (بعد) التمسك  
(استيفاء البعض) من المنفعة (بخلافه) من  
العقد في الباقي والقول في الماضي للمستأجر  
لان عقد ما ساعة ف ساعة فكل جزء منه قد  
بجملته (وان اختلف الزوجان) ولو  
على وجهين أو مكانين أو صفين والصغير  
بجملته أو ذقنة مع مسلم فام النكاح أو لا  
في بيت لهما أو لا حدهما خزانة الاكل لان  
المدة لا بد لاهل البيت (في مناع) هو عما كان  
في البيت) ولو ذهب ارفضة (فالقول اكل  
واحد منهما فاصالحه مع بيته)



أو نحو ذلك ولا يكون استتاعها بعشره ورضاء بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك مستحداً تفهمه النساء والعوام  
قد أقيمت بذلك مراوا انتهى بحر ومثله يقال فيه قدسبر (قوله فالقول له) أما إذا كان يبيع ما يصلح لها فجعل  
القول له ظاهراً وأما إذا كانت تبيع ما يصلح لها والمستتر في قوله أنه المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول  
في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص به لانه عارض يد الزوج أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال  
في العناية أفاده الشربلالي وفي البحر قالوا إذا كان الزوج يبيع ما يصلح لها فالقول له تعارض الظاهرين  
وهذا إذا كانت تبيع ما يصلح له يقبل قوله لما ذكرنا مشكله في العيني (قوله تعارض الظاهرين) ظاهر  
صلاحه لها وظاهر اصطناعه أوبىعه أي فتساقطا ورجعنا إلى اعتبار السيد وهي وما في يدها في يده وبهذا  
الحل ظهر أنه لا وجه لتوقف السيد أي السعد فانه قال واعلم أن في التعليل بتعارض الظاهرين تأملاً لانه حيث  
استوى في القوة لا يصلح أن يكون تعارضهما من جهة واحدة كما هو مقتضى براءة من راجعت عبارة المدر في أحد  
فيها التعليل المذكور انتهى فانه لم يجعل التعارض من جهة أي بل هو مسقط والمرجع السيد فتأمل (قوله  
والقول له في الصالح لهما) كالفرش والامتنعة والاولى والرفيق والمواشي والنقود وشمل كلامه ما إذا كان في يده  
الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكل في الخزانة لو كانت رأته ليلتها التي زفت اليه في يده لا يخصص  
أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بين الزوج الا ان يكون الرجل معروفاً بعبارة جنس منها فهو له  
اتى وكذلك إذا اختلف حال الحياة فيما يصلح بهما قالوا له إذا كان الاختلاف ليلته الزفاف فالقول لهما  
في الفرش ونحوها لجرى العرف فلما أن الفرش والصناديق والخدم تأتي به المرأة فيبقى اعتمادها لغتوى  
الا أن يوجد نص في حكمه ليلته الزفاف بخلافه فيتنسج انتهى بحر (قوله بخلاف ما يختص بهما الخ) جواب سؤال  
ورد على الكلام السابق تقريره إذا كان القول في الدعوى لدى اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون  
القول للزوج أيضاً في المختص به لانه في يده (قوله وهو) أي ظاهرها (قوله لانها خارجة) أي من اعتبار الظاهر  
إذا اظهر أنه لانه في يده (قوله في المشكل) والجواب في غير المشكل إلى ما ترجوى أد أن القول لكل  
فيما يختص به (قوله الصالح لهما) على حذف أي التصيرية (قوله ولورقيقة) مستغنى عنه بما يأتي في المتن انتهى  
حلي (قوله وهي المسبعة) أي التي فيها سبعة أقوال لأرباب الاجتهاد (قوله تسعة أقوال) الا قول ما في الكتاب  
وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمرأة بهما مثلها والباقي الرجل يعني في المشكل في الحياة والموت  
الثالث قول أبي ليلى المتاع كله واهما ما عليها فقط الرابع قول ابن ميمون وشريك هويتهما المتاع قول  
الحسن البصري كله لهما وله ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد بن المشكل للزوج  
في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله تعالى  
عنه الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع انتهى حلي عن البحر (قوله  
هما كالحز) لانهما يدا معتبرة وله أن يد الحز أقوى وأكثر من صفة فافقت (قوله فالقول للبر) قال الفهستاني  
وقوله الكل مشعر إلى وقوع الاختلاف في مطلق المتاع على ما ذكرنا في الاسلام كافي المصنف لكن في الحقائق  
قبده بما إذا كان الاختلاف في الامتنعة المشككة انتهى بتصريف ذكره أبو السعود (قوله ولحلي في الموت)  
سرا كان أورد رقيقة اذ لا بد للبيت فبقيت يد الحلي بلا معارض هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد  
وصدر الاسلام وشمس الأئمة الحلواني وقاضيان وفي رواية محمد بن الزعفراني للمزني ما يراه انتهى درر (قوله  
لان يد الحز أقوى) علة للمسئلة الاولى وقوله ولا بد للبيت علة للمسئلة الثانية (قوله فهو للرجل) تصحده عنده  
وهي رقيقة والرفيق لا ملأه (قوله قبل أن تختارته بها) الظاهر أنه قيد اتفاق بل الحكم مستكذبت ولو بعد  
الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح (قوله فهو على ما مضى في الطلاق) فهما كالحز في ما انتهى من  
عن السراج (قوله طلقها ومضت العدة فالتك) للزوج قد استفيد هذا من التعميم السابق في قوله قام  
النكاح أولاً وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما إذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكل لو ارث الزوج  
ولا اعتبار بالزوج وان كانت حية لانها صار أجنبية قال وان مات قبل انقضاء العدة كمن المشكل للمرأة  
في قول أبي حنيفة لانها ترث فلم تكن أجنبية فكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق ولم يشرط طهر الجواب  
فكذلك يكون القول لو ارثه (قوله ولما ذكرنا الخ) لا فائدة في ذكرها بعبارة البحر خالية عنها (قوله كأنه لم يطلقها)

الا إذا كان كل منهما يبيع ما يصلح  
كلاهما فالقول له تعارض الظاهرين درر  
وغيرها (والقول له في الصالح لهما) لانها  
وما في يدها في يده والقول لدى اليد بخلاف  
ما يختص به لان ظاهرها أظهر من ظاهره  
وهو الاستعمال (ولو أقام ما بينه يفضي  
بينهما) لانها خارجة خالية والبيت للزوج  
الا أن يكون لهما بينة بحر وهذا لو بين  
(وان مات أحدهما) (فالقول) فيه (لحلي)  
في المشكل) الصالح لهما (والقول) في المشكل بينهما  
ولو رقيقة قال الشافعي ومالك الحسن البصري  
وقال ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن البصري  
الكل لهما وهي المسبعة ومضى في الثانية تسعة  
الكل لهما (ولو أحدهما معاملة) ولو أذونا  
أقول (ولو أحدهما معاملة) هما كالحز (فالقول  
أو مكتاباً أو قالوا الشافعي لان يد الحز  
للحز في الحياة ولحلي في الموت) لان يد الحز  
أقوى ولا بد للبيت (اعتقت الامة) أو المكتوبة  
أو المدبرة (واختارت نفسها في البيت قبل  
العقده وللرجل وما بعده قبل أن تختار نفسها  
العقده على ما مضى في الطلاق) بحر وفيه  
فهي على ما مضى في الطلاق للزوج ولو رثته  
طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولو ارثها  
بعد لانها صار أجنبية لا بد لها ولما ذكرنا  
أن المشكل للزوج في الطلاق فكذلك لو ارثه  
أما لو مات وهي في العدة فالمشكل لهما كأنه لم  
يطلقها بديل ارثها ولو اختلف المخرج  
والمتاجر في متاع البيت



الذي سبق في لتعليل انه لا يدعى امت (قوله فاقول للمستأجر مبيته) لان البيت مضاف اليه بالكى وقد سبق  
ذلك في المنزلات (قوله فهو بينهما الخ) لانه قد يتقدم نفسه او البع فلا يصلح من بها (قوله وعلى منته بدرة) هي  
كيس فيه ألفا و عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار انتهى خاموس والظاهر أن المراد بها المال الكثير وانظر  
هل هـ ذاقيد حتى تسمع دعوى الفقير ويكون القول له في مجزء العبد (قوله ودلت بدارة) يفهم مفهومه بالاولى  
(قوله فهو لا معروف باليسار) وهذا كلذي يمدد مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استبطلت  
من فرع القلام أن من شرط - معاد الدعوى أن يكذب المدعى بظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية  
فلو ادعى فقير بظاهر القدر على - لأم والاعطية قرض أو غير مبيع لا تسمع فلا جواب لها ثم رأيت ابن القرس  
في الفوائد الفقهية في اطراف القضايا حكمية مصرح به وقوله أم هل هو مقول أو قاله نفقهها فقال ومن شروط  
صحة الدعوى أن يكون المدعى به محال للثبوت بأن لا يكون مستحيلا عقلا أو عادة فان الدعوى والحال  
ما ذكر ظاهر الكذب لان المستحيل العاقل كالمستحيل العقلي مثال المستحيل عادة دعوى من هو معروف  
بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أو صفة مائة ألف دينار ذهباً نقداً دفعة واحدة  
وانه تصرف فيها لنفسه وانما يطالبه بردها فخل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي لخروجها عن مخرج الزور  
والفسور ولا يسأل من المدعى عليه عن جواب انتهى قلت اللهم الا اذا ادعى انه تمسبه مالا عظيما كان ورنه  
من موره المعروف بالفقر فينشده تسمع انتهى والفتب انتهى في (قوله الذي هو) الاولى هي بضم الميم والثانية وكذا  
يقال في ادعاء (قوله وآخر يذهبها) بجعلها على البر (قوله وآخر يذهبها) أي يبرئها بجمعها (قوله ولا شيء للماذ)  
كاه والله تعالى أعلم لانهم أقوى منه يد او كانه هو أجبرهم في العمل (قوله وآخر راكب) أي بغيرها (قوله)  
بخلاف البقر والغنم) أي اذا كان عليهم ارجلان أحدهما قائدا والآخر متوقف فهي للساوق الا أن بقود شاة معه  
فتكون له تلك الشاة وحدها بغير من نواذرا إلى أن يكون الساوق اقرا أو لغنم معه شاة أو بقرة  
بقودها فتكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق ويكون الباقي قائدا والله تعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

(فصل في دفع الدعاوى)

قال في البحر كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعده أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع  
ودفعه صحيح وان كثر الخيارات والدفع من غير المدعى عليه لا يصح ودفع أحد الورثة يصح وان ادعى على غيره  
انقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدع على أحد الورثة بغير من الوارث الاخر أن المدعى أقز يكونه مطلا  
في الدعوى تسمع انتهى (قوله ذكر من لا يكون خصما) لان معرفة المالكات قبل معرفة الاعدام فان قيل  
الفصل مشغل على فـ كـ من يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق لان حيث انفسد عنناية (قوله)  
أو دعيه) لا يشترط في الدفع دعوى ايداع الكل وان كان ذلك متبادرا منه لما في الاختيار أنه لو قال التمس على  
والنصف ودعيه عندي اقلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز انتهى واقصر النصف على  
الدفع بما ذكر فلا حترارها اذا زاد وقال كانت دارى بهتامن فلان وقبضها ثم أودعنيها أو ذكره في وضالم تندفع  
الا أن يقرأ المدعى بذلك ولو أجاب المدعى عليه بأنها ليست لي أو هي لفلان ولم يرد لا يكون دفعا سوى الخصم (قوله)  
أو دعيه زيد الغائب) هذه مما فصل حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حبيل الولو الجبسة (قوله زيد  
الغائب) أطلق في الغائب فشمع ما لا كان بعيدا عن وقاية عذر الوصول اليه أو قريبا انتهى خلاصة وغيرها  
(قوله وبرهن عليه) وكذا اذا علم القاضي ايداع هذا الاخر فلا يعلم لان الاول أقز في يده أما لو علم القاضي  
أن الغائب خصما من هذا الذي كانت له ثم أودعها هذا أخذها وردها فان علمه بمنزلة البينة قال العلامة  
المقدس في غيبى أن يكون هذا على قول من يجوز في زمانا قضاء القاضي بعلمه وعلى ما اختاروه من قول محمد  
لا يتأق انتهى ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب بين المدعى المتعلقه القاضي فان حلف على العلم كان خصما  
وان نكل فلا ضرورة كذا في خزانة الاكل وان ادعى أن الغائب أودعه عنده يعلقه الحاكيم باقته لقد أودعها  
اليه على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير يكن غامضا وهو القبول رازية قال البدراعي في الشرط  
اثبات هذه الاشياء دون المالك حتى لو زهدوا بالثبوت للغائب دون هذه الاشياء لم تندفع المحصورة وبالعكس تندفع

القول للمستأجر مبيته و ليس للمؤجر الا ما  
عنه من ثياب بيته ولو اختلفت اسكان وطار  
في آلات الاسكان كقوة وآلات العطارين وهي  
في أيديهم ما فهم بينهم بلا نظر لايصلح اكل  
منه ما وقع منه في السراج (رجل معروف  
بالفقر والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه  
بدرة وذلك بدارة فادعاء رجل عرف باليسار  
وادعاء صاحب الدار فهو لا معروف باليسار  
وكذا كئاس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة  
يقول) الذي هو على عنقه (هي لي وادعاء  
صاحب المنزل هي لصاحب المنزل وجلان  
في سفينة بمراد فاذ هو كل واحد السفينة  
وما فيها وأحد - ما يعرف ببيع الدين  
والآخر بأنه ملاح فالدين الذي يعرف  
بيعه والسفينة ان يعرف أنه ملاح) ولا  
بالظاهر ولو فيه لاراكب وآخر عمل وآخر  
يجذب أو آخر يده اركابهم بالمدعي بين  
الثلاثة أملا ما ولا شيء له اذ رجل يقود  
قطارا بل وآخر راكب ان على الكل تسام  
لاراكب فكلوا له والقائد أجبره وان لا  
شيء عليه فاراكب ما هو راكبه والباقي  
للقائد بخلاف البقر والغنم في منزلة  
الاكل  
(فصل في دفع الدعاوى)  
انما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون  
خصما (قال ذو البديهة النبي) المدعى  
منقولان أو عتارا (أو) دعيه أو عتاربه  
أو أجريه أو دعيه زيد الغائب أو غيبه  
منه) من الغائب (وبرهن عليه) على ما ذكر







أو أقر ذوال اليد بخصومة كان (قول) ذوال اليد (شترته) أو اتهمته (من) (٢٠٩) غائب أو لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بأن

(قال المدعي غيبته) من (أو) قال (سرق من) وبناء للمنفعة وللسر عليه فكانه قال سرقته من بخلاف نصب من أو غيبته من فلان الغائب كما يجب حيث تدفع وهل تدفع بالمدر الصحيح لا برأية (وقال ذوال اليد) في الدفع (أو ادعى عليه فلان وبرهن عليه لا) تدفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ما لي ثم قال في مجلسه انه ودعيه عندي) أو رهن (من فلان تدفع مع البرهان) على ما ذكره ولو برهن المدعي على مسألة الأولى بغيره خصما ويحكم عليه) لسبق اقراره بالدفع برأية (وان قال المدعي انه شترته من فلان) الغائب (وقال ذوال اليد) أو ادعى عليه فلان ذلك) أي بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بلائنه (دفع الخصومة وان لم يبرهن) لتوافقه ما أصل الملك للغائب الا اذا قال اشترته به ووكاني بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يؤمر بالادعاء عليه من قضاء على الغائب باقراره من بغيره ثم اقتصر بالرد وغبرها على دعوى الشراء فبذلك انقضى فلما قال (ولو ادعى انه غيبته من فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذوال اليد ان هذا الغائب اودعه عنده بدهنت) لتوافقه ما ان اليد لذلك الرجل (ولو كان مكان دعوى الغيب) دعوى (سرقه لا) تدفع برأية ذوال اليد ادعاء ذلك الغائب خصما برأية وفي شرح الوهبانية لا شترته لاني لو انقضاء على الملاءم وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني - وما للاول - في الصحيح والمدة رهن أو شراء امالته تدفع خصم لكل - فروع - قال المدعي عليه في دفعه يؤول الى المجلس الثاني صفري - للمدعي تخالف مدعي الادعاء على البتات درر وله تخالف المدعي على العلم وقامه في البرأية - وكل ينقل آمنه فبرهن انه آمنه فقبل للدفع لا لاعتق ما به من الاول ابراهمه والله تعالى اعلم

ما أحالوا المدعي على رجل تمكن من خصمته ولم يل المدعي هو ذلك الرجل ولو انقضى بطل حقه كما مر (قوله بد الخصومة) كيد الملك فان القاضي يقضي ببرهان المدعي لان ذوال اليد لما زعم ان يده يده لكان اعترف بكونه خصما (قوله كان قال ذوال اليد اشترته) اطلق في الشراء ثم الفاسد كما في أدب القاضي للخصم قوله أو اتهمته أي وقبضته ومنعها الصدقة كما في البصر وهذا كما ترى ليس فيه الادعاء ما ذكر من غير ان يدعي ذوال اليد ان المدعي باعها من الغائب فلوا دعي ذلك أي وبرهن تقبل وتدفع الخصومة وكذا اذا ادعى ذوال اليد ذلك وان لم يدع تلقى الملك من الغائب (قوله أو لم يدع الملك المطلق) الغيب في يدع يرجع الى المدعي لا الى ذى اليد والوضح اظهاره لدفع القضية وقد سبق بيانه (قوله وبناء للمنفعة) نص على التوهم وموضع الخلاف فان محمد ايجاه ان الغيب فلو بناء للمنفعة هو على اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله بخلاف غيبته من) أي بالبناء للمنفعة فان الخصومة تدفع فيه لاحتمال ان الغائب غير ذى اليد (قوله أو غيبته من فلان) قال في البصر وقيد دعوى الفعل على ذى اليد لا شترته من دعواه على غيره فدفعه ذوال اليد بواحد ثم اذكرناه وبرهن فانها تدفع كدعوى الملك المطلق كما في البرأية اه (قوله وهل تدفع) أي خصومة المدعي اذا ادعى انه ملكي وهو في يده غيب فدفعه ذوال اليد بأحد الوجوه المذكورة قبل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح ان لا تدفع بل تتوجه الخصومة عليه (قوله لما قلنا) لم يذكرنا لعلنا لم نذكرنا على المدعي الا في الاولى وهي بد الخصومة وأما العلة الثانية وهي دعوى الفعل عليه فهو انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غير ذى اليد وتصح دعوى الفعل (قوله قال) أي ذوال اليد (قوله ولو برهن المدعي) تطويل من غير فائدة والاخصر الاوضح ان يقول الا اذا برهن المدعي على ذلك الاقرار وحصله ان ادعاء المدعي اقراره في غير مجلس الحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله ينع لدفع) أي دفع ذى اليد بأنه عارية من فلان (قوله ذلك) أي الذي تدعي الشراء منه وقيد به للاحتراز عما لو ادعى الشراء من فلان الغائب الملك وبرهن ذوال اليد على ايداع غائب آخر منه لا تدفع ذكره في البصر (قوله لم تدفع) أي الخصومة لانه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هو منه لانكار ذى اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري انتهى بجر (قوله وان لم يبرهن) لم يذكر عين ذى اليد وفي البناية ولو طلب المدعي يمينه على الادعاء بخلاف على البتات انتهى (قوله لتوافقه ما ان أصل الملك للغائب) فيكون وصواها الى يده من جهته فلم تكن يده بد خصومة (قوله الا اذا قال) أي المدعي (قوله ووكاني بقبضه) أي من ذلك أعني وضع اليد فأخذه لكونه أحق بالحفظ عينو (قوله باقراره) أي باقرار ذى اليد والاقرار بجهة قاصرة لا تسري على المالك (قوله وهي محيبة) لا يجب أصل الظهور الوجه فهو كالوادعي الشراء بالبرهان ولم يدع التوكيد بالقبض ثم بعد ذلك هذا رأيت العلامة أبا السعود نقل عن المحقق انه لا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول (قوله ولو كان مكان دعوى الغيب سرقه لا تدفع) أي دعوى سرقه الغائب وفيه أنه ما توافقنا ان اليد لذلك الرجل قال صاحب البصر وقد سئل بعد تأليف هذا المحل يوم من رجل أخذ متاع أخيه من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاختبة على ذى اليد فأجاب بالبرهان فأجبت ان ادعت المرأة غيب أخها وبرهن ذوال اليد على الرهن ادعت وان ادعت السرقه لا والله تعالى أعلم (قوله لم يكن الثاني خصم الاول) حتى يحضر المالك بمنزلة المنة ميراثه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما للاول انتهى عبد البر وهو العلة فيما بعد (قوله أما المشتري فخصم لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعي الشراء أو الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصما للمشتري والرهن والمدعي الشراء (قوله يؤول الى المجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر اطلاقه بيم ما طال فصله ونصر (قوله للمدعي تخالف مدعي الادعاء على البتات) أي عند عدم برهان من المدعي أي لاعلى العلم لانه وان كان فعل الغير ليس غامضا به وهو القبول وفي الذخيرة لا يخلف ذوال اليد على الادعاء لانه مدع الادعاء ولا خلف على المدعي انتهى فيصل على وقوع خلاف (قوله وله) أي للمدعي عليه اذا ادعى الدفع بالادعاء ونحوه وحجز من البتات ولم يصدقه المدعي في الدفع وطلب يمين المدعي فعلى العلم أي باقائه ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا يتعلق به انتهى بجر (قوله ابنه لك) ذكر ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى بأحد الامور الخمسة المتقدمة ونصه فان قبل ذوال اليد خصم ظاهر أو دفع الخصومة من نفسه تابع اثبات الملك للغائب وهذه البيئة لم تنبته فكيف يثبت التابع بلائنه الاصل قلنا هذه



البينة تقتضي أمرين أحدهما الملك للعائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره  
بالإرضاء وثانيهما دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة كمن وكل وكيله لا ينقل أيمته فأقامت البينة  
أنه أعتقها فتقبل في قصره الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العناق ما لم يحضر العائب والله تعالى أعلم وأستغفر  
الله العظيم

• (باب دعوى الرجلين) •

أي على ثالث أو دعوى أحدهما على الآخر ومناسبة تأخر هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان  
اذ لو احدث قبل المتعدد انتهى أبو السعود (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يكن ذا يد والخارج المدعى  
لأنه خارج عن يده فأسند إلى المدعى يجوز وانما قدمت بينة الخارج لأن الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى  
بالحديث وفيه خلاف الشافعي وانما كان الخارج مدعي الصدق فعرفه عليه (قوله وان وقت أحدهما فقط)  
أي سواء لم يوقتا أو وقتا مستويا أو وقت أحدهما فقط أما لو وقتا واحدا سبق فيه قدم انتهى (قوله  
وغمرته) أي غمرة الخلاف المعلوم من المقام (قوله تاريخ غيبة) أي غيبة العبد عن يده (قوله فلم يوجد التاريخ)  
أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ في حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام  
فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بينة الخارج (قوله ولو حالة الانفراد)  
الذي في المنع نقلا عن جامع الفتاوى أقول يقضي للمؤرخ عند أبي يوسف لأنه يترجح المؤرخ حالة الانفراد انتهى  
فينبغي استقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه ينحل أنه يقضي للمؤرخ حال صدور التاريخ منه ما  
وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما إذا أراضاه عنه منه ما بل القضاء للسابق (قوله وينبغي أن يقضي  
بقوله) الذي في المنع وينبغي أن يقضي (قوله ولو برهن خارجان على شيء) أي على ملك شيء في يد ثالث ملكا مطلقا  
ومنه ما لو أقام بينة على عبد في يد رجل أحدهما بذهب والآخر بدينه فهو بينهما ما والوقف وغلته من قبيل  
المطلق قال في القنية دار في يد رجل أقام عليه رجل بينة أنها وقف عليه وأقام قيم المسجد بينة أنها وقف المسجد  
فان أرخا فمضى للسابق منه وان لم يؤرخا فمضى بينهما فانه انتهى وفي الاسعاف لو شهدا ثلثان على اقرار رجل  
بأن أرضه وقف على زيد ونسبه وشهد آخران على اقراره بأنها وقف على عمرو ونسبه يكون وقف على السابق وقتا  
ان علم وان لم يعلم أو ذكر أو وقتا واحدا تكون القلة بين الفريقين أنسا فامن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بق منهم  
وكذلك حكم أولاد عمرو وإذا انقرض أحد الفريقين رجعت إلى الفريق الباقي لعدم المزاحم انتهى وقيل  
بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضي له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضي له بالكل لأن  
المتنقضي له صار ذا يد بالقضاء له وان لم تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الآخر ولو لم يبرهن صاحب  
صاحب اليد فان حلفاها ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استصفاق حتى لو أقام البينة بعد ذلك يقضي بها وان  
نكل له ما جعلا يقضي به بينهما نصفين ثم بعد ذلك إذا أقام صاحب اليد البينة أنه ملحقه لا تقبل بجر (قوله  
قضى به اهما) لما روي عن أبي موسى أن رجلين اذ عيا بهما سيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات  
كل واحد منهما ابشاهدين فتسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه أبو داود ودولان البيهقي  
من حجج الشرع فيجب العمل به اما ممكن وقد أمكن هنا لان الأيدي قد تتوالى في عين واحدة في أوقات مختلفة  
فيعتقد كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيحكم بالنصف بينهما ونظامه في الزيادة (قوله  
فان برهن في نكاح) أي مع الماسياتي ولا وجه للتفريق فالأولى الاتيان بالألاستثنائية (قوله سقطا) وفترق  
القاضي بينهما حيث لا مرجع وإذا كان ذلك قبل الدخول فلا شيء على واحد منهما ما بجر (قوله تعذرا لجمع)  
لان الحمل لا يقبل الاثارة التوقييد برهاتهما معا لانه لو برهن مدعي نكاحهما يقضي له به ثم برهن الآخر  
على نكاحها لا يقبل كما في الشراء اذا ادعى من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان أيضا  
لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا (قوله قضى به) أي بالنكاح بينهما فائدة القضاء تظهر فيما يترتب  
عليه ولا يلزم جمع على وطء (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول لأن الموت متم للمهر (قوله  
ولو ولدن) أي ثم ماتت (قوله ونظامه في الخلاصة) قال فيها ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كما في البحر (قوله وهي لمن صدقته) قال في التبيين حاصله انهما اذا تنازعا

• (باب دعوى الرجلين) •  
(تقدم حجة خارج في ملكه مطلق) أي لم يترك  
له سبب كما تر (على حجة ذي اليد وان وقت  
أحدهما فقط) وقال أبو يوسف ذو الوقت  
أحق وغمرته فيما لو (قال) في دعواه (هذا  
العبد في غاب عن مسندهم وقال ذو اليد  
لمسند سنة قضى للمدعي) لأن ما ذكره تاريخ  
غيبة لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين  
فقضى بينة الخارج وقال أبو يوسف يقضي  
للمؤرخ ولو حالة الانفراد وينبغي أن يقضي  
بقوله لأنه أوفق وأظهر (ولو برهن خارجان  
القصة وابن وأقره المصنف) ولو برهن خارجان  
على شيء قضى به اهما فان برهناني (دعوى  
نكاح سقطا) تعذرا لجمع لوجبة ولو بينة  
قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر ويرثان  
ميراث زوج واحد ولو ولدت ثبت النسب  
منهما ونظامه في الخلاصة (وهي لمن صدقته

في امرأه وأما البينة فان أرخا وكان تاريخ أحدهما أقدم كان أولى وان لم يؤرخا واستوى تاريخهما كان  
مع أحدهما قبض ~~كذلك~~ كالدخول بها أو نقلها إلى منزله كان أولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع إلى تصديق المرأة  
وفي البحر والخاصل أن سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار ثم ذواتها ثم الخ (قوله)  
إذا لم تكن في يد من كذبه الخ) فلو وجد أحدهما لا يعتبر قولها إلا أن عكبه من قولها أو من الدخول به دليل  
على سبق عقده وفي الظاهرية لو دخل أحدهما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت أولى انتهى (قوله)  
هذا إذا لم يؤرخا) مثل عدم التساوي بينهما إذا أرخا تاريخا مستويا وأرخ أحدهما أقدم في البحر (قوله)  
فالسابق أحق بها) ولا يعتبر مع السابق وضع يده ولا دخول كونه صريحا وهو فوق الدلالة (قوله) فهي لمن  
صدقته) أن لم يكن لأحدهما يد أي أو دخول وقوله أولي اليد أي أن كانت يده ولا يعتبر تصديق معه (قوله)  
ولم أر من يده عليه) ذكره في البحر حيث قال فالخاصل كما في البرازية أنه لا يرجح أحدهما إلا بسبق التاريخ  
أو باليد أو باقرارها بدخول أحدهما انتهى وكان ينبغي أن يذكر يد أو بشارة من أحدهما فقط كما علمته انتهى  
(قوله وان برهن الآخر) أي بعد الحكم فلا قول موجب الاقرار (قوله قضى له) لأنه نورد عواء والبرهان أقوى  
من التعادق مع (قوله الا اذا ثبت سبقه) بأن أرخ الأول تاريخا مع البرهان وأرخ الثاني تاريخا سابقا وأقام  
البرهان (قوله لان البرهان مع التاريخ الخ) قد علمت أن كلامه ورخ لان بقوله يصدق الا عند التاريخ  
منه ~~ما~~ لما كان الثاني سابقا كان له قول لم يؤرخ أحدهما أو قوله مع التاريخ أي السابق (قوله)  
طهرت نكاحه) أي ثبت نكاحه مع أحدهما برهان ووضع يده (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق الخارج  
بالتاريخ فإنه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الخاصل من التبيين والبحر وقد مع المصنف صاحب الدرر في ذكر  
هذه العمارة حال الشبهة التي هي موجودة في النسخ بصورة التي ولعله شرح ادليس فيه زيادة على المتقدم  
انتهى (قوله برهان على شيء) فلهذا ما ذكره من خارج على ذي يد أن كذا أو دعه الذي في يده فإنه يقتضي به  
بينهما ما نصير وكذا الارث فلو ادعى كل من خارجين الميراث من أبيه وورثه قضي به منهما ما أقام المصنف  
باعتبار كل على دعوى الشراء مجزئة أنه لو ادعى أحدهما شراؤه ومساواه شره فقط يكون مدعى العتق  
أولى فان العتق بركة القبض ذكره في حرة الاكمل (قوله ما كل نفسه) لاستوائهما في السبب لكنه يعبر بذكر  
بعد فصار كفضولي باع كل منهما من رجل وأجر المالك البيه فان كلامه ما يجزئ لأنه يرد عليه شرط عقده  
فقل رغبته في تلك الكل انتهى (قوله بنصف النسي) أطلق فيه فشميل المنفرد وغيره لكن إن كان أحدهما برهن  
على الشراء والنقد استرد نصف مادفعه والمراد النسي الذي عينه أحدهما وإن كان خلاف ما عينه الآخر كان  
ادعى أحدهما أنه اشتراه بمائة والآخر بما تيسر أخذ لاول نصفه بحكمه وبين والآخر نصفه بمائة (قوله وان ترك  
أحدهما بعد ما قضى لهما) قد علم أنه بالنقد أنه بالنصف لا يجبر على أخذ مائة من الدرر (قوله لا يساخه)  
أي لا تساخ السبع في النصف بالنقد لأنه صار مقصدا عليه بالنصف لصاحبه (قوله ولو قبله قل) لأنه يرد على  
الكل ولم يفسح بسببه والعود إلى المصنف للمزاحة ولم يوجد وتطير نساهم أحد لشبهتين قبل النقص وتغير  
الاول تسليبه بعد النقص اه بحر (قوله لتسابق تاريخا أرخا) لأنه أثبت الشراء من لا ينارعه فيه أحد  
فدفع الآخر به وهذا كما علمت فيما إذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم يرجح أحدهما تاريخا ولا  
المؤرخ فقط لأن ذلك بائعهما لا يرجح له (قوله وهو الذي يد الخ) لأن عكبه من قبضه يدل على موثراته  
ولا سيما استويا في الاثبات أي وراد أحدهما باليد فلا تقييد الثانية بالثالث قال في البحر راجح أم لا  
أخرى غير دعوى خارج على ذي يد وحاصلها أن خارجا إذا ادعى كل الشراء من ثالث وردها فقدم ذو اليد في  
الوجود الثلاثة وأما خارج في وجه واحد فكان ينبغي إفرادها وأثبت مقتضى بأن قوله وهو الذي يدان لم يؤرخا  
يرجع إلى مطلق متعبر لا يتبدل كونها رجبي (قوله وهو الذي وقت الخ) لاولي تقديمه على قوله وهو الذي  
يدلانها من قلة الاولى وأما كل المدعى لدى وقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحفل الآخر أن يكون قوله  
أو بعده فلا يقتضي له بالشك ووطءه أن ذلك باتفاق في الملك بسبب تقدم المطلق أن هذا قول الثاني (قوله)  
وان لم يؤرخا الخ) لا حاجة إليه وقوله والشراء أحق من هبة) أطلق في الشراء هبة ما يدفع يكون أولى منها لكونه  
مما اوصه كذا بحقه صاحب البحر ورده لمقتضى بأن الاولى تقديم الهبة كقولهم ما شروعه وعما كان الشراء أولى

إذا لم تكن في يد من كذبه ولم يكن دخل  
من كذبه (بها) هذا إذا لم يؤرخا  
فالسابق أحق بها) فلو أرخ أحدهما فهو  
صدقته أولي اليد برزاية قلت وعلى ما مر  
عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ أحدهما ولم  
أر من يده عليه فقامل (وان أقرت أن لا يجزئ  
له فهي له وان برهن الآخر قضى له ولو برهن  
أحدهما وقضى له فبرهن الآخر لم ينص  
له الا اذا ثبت سبقه) لان البرهان مع التاريخ  
أقوى منه بدونه (كالم يقض برهان خارج  
على ذي يد طهرت نكاحه الا اذا ثبت سبقه)  
أي ان نكاحه أسبق (وان) ذكر ادب الله  
بأن (برهان على شيء) من ذي اليد فكل  
أحدهما بنصف النسي) ان شاء (أو تركه) انما خبر  
أنه يرد على البينة عليه (وان تركه) أحدهما بعد  
ما قضى لهما لم يأخذ الا حركه (لا يساخه)  
بالنقد ولو قبله (وهو) أي ما ادعى الشراء  
(للسان) تاريخا (ان أرخا) ويرد الباقي  
ما قبله من الآخر (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)  
يدان لم يؤرخا وأرخ أحدهما) أو ادعى  
ماره (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)  
أحدهما فقط (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)  
لم يؤرخا فقط (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)  
(والنسي) أحق من هبة



منها الكونه معاوضة من الجانبين ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض والمراد بالهبة الهبة غير الموقوفة اذ لو كانت بعوض كانت بيعا كما في المحيط قال في البحر ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض واطلق في الهبة والمراد بها المسئلة اذ دعوى غير المسئلة لا تقيد والمسئلة موضوعه في خارجين اذ هما فلو كانت في يد أحدهما والمسئلة بها لها فانه يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ فهو للاسبق وان أرخت احدهما فقط فلا ترجح لهما محيط وان كان المذمى في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاريخ فهو له (قوله وصدقة) قال في البحر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للترجع فيها ولا ترجح للصدقة بالضرورة لان أثر اللزوم يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجع يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بأن كانت لحررم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى (قوله ورهن ولو مع قبض) انما تقدم الشراء عليه لانه يفيد الملك بعوض للمالك والرجوع لا يفيد الملك للمالك فكان الشراء أقوى وقد علمت أن الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه كذا يخاد من البحر وقوله ولو مع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسع (قوله وانجدها للملك) أما اذا كان الملك مختلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أبو السعود بل يستويان كما يأتي (قوله استويا) لان كلاهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتخذ لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى بحر (قوله وهذا) أي الاستواء اعلم أن صاحب البحر والهندية جعل ذلك فيما اذا كانت العين في أيديهما وبعبارة البحر مدان صرح بأن مذمى الشراء والهبة مع القبض خارجان اذ هما على ثالث نصها وقد يكون ما خارجا عن الاحتراز عما اذا كانت في يد أحدهما والمسئلة بها لها فانه يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ فهو للاسبق وان أرخت احدهما فلا ترجح لهما كما في المحيط وان كانت في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاريخ فهو له كدعوى ملكه طلق وهذا اذا كان المذمى مما لا يقسم كالعبد والداية وأما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمذمى الشراء لان مذمى الهبة أثبت بالبيئة الهبة في الكل ثم استحق الاخر فله بالشراء واستحقاق نصف الهبة في شاع يحتمل القسمة يطل الهبة بالاجماع فلا تقبل بيئة مذمى الهبة فكان مذمى الشراء منفردا بإقامة البيئة انتهى وتلاها عن المحيط وكلام المؤلف يشهد أن ذلك فيما اذا اختلف الملك واستويا والحكم واحد لان الاشاعة تتحقق في حال اختلافه أيضا (قوله لان الاستحقاق) أي استحقاق مذمى الشراء النصف (قوله من قبيل الشروع المقارن) أي وهو يطل الهبة بالاجماع فينفرد مذمى الشراء بإقامة البيئة فيكون أولى (قوله لا الطاري) رديه على العمادى في جعله ما قبل القسمة وما لا يقبلها سواء وجعل المسئلة من الشروع الطاري أي وهو لا يفسد الهبة والصدقة (قوله والشراء والمهر سواء) يعني اذا اذمى أحدهما الشراء من ذى اليد وادعت المرأة أنه تزوجها عليه فهما سواء لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عند ما قال محمد الشراء أولى (قوله وترجع هي نصف القيمة) لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو نصف الثمن) أي ان كان ثمنه (قوله لما حق) أي من تفرق الصفقة عليه (قوله والمراد من السكاح) أي المحكوم عليه بأنه أحق من الهبة والصدقة والرهن فأطلق الشيء وأراد أنه الترتيب عليه (قوله مغلطا للجامع) أي بين الفصولين وهو ابن قاضي سجاوية حيث قال أقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبنتين لو استويا بأن تكون منكوحة لاهبة لا تخرب بأن يجب أمته المنكوحة فينبغي أن لا تطل بيئة الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحلله على السلاح وكذا الصدقة مع السكاح وكذا الرهن معه ووجه غلطه أنه فهم أنهم ما تنازعوا في أمته اذمى أحدهما أنه ملك بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس ذلك مراد الهبل المراد بالنكاح المهر كما يدل عليه لواحق كلام المحيط والعمادى (قوله لو تنازع في الامة) أي وبرهنا (قوله ولا مرجح) كسبق التاريخ (قوله فتكون ملكا الخ) لعدم المناقاة وهذا بحث لصاحب الجامع قال في البحر ولم أره صريحا (قوله استحصانا) لان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أولى والقياس أن الهبة أولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله ولو العين معهما استويا) ولو كانت في يد أحدهما فانه أولى الا أن يورثا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى له انتهى (قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ) انما تقدم السابق لانه أثبت أنه أول المالكين فلا يتلقى المالك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه (قوله او شرا مؤرخ) أشار به كره بعد ذكر الملك الى أنه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب

وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يورثا لم يورثا واتخذ الملك فالاسبق احق اقوته ولو أرخت احدهما فقط فالمؤرخة أولى ولو اختلف المالك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح أن الكل لمذمى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشروع المقارن لا الطاري هبة الدريد والشراء والمهر سواء في نصف وترجع هي نصف القيمة وهو نصف الثمن او نصف المسمى هذا اذا لم يورثا وارثا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان أحق فيسبب بالشراء لان النكاح احق من هبة او رهن او صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر كما حذره في البحر مغلطا للجامع نعم يستوي النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا منكوحة لا تخرب (قوله استحصانا) قد ضاحق من هبة بلا عوض مع انتهاء البيع ولو ولو به فهي أحق لا سيما مع انتهاء البيع ولو برهن أقوى من الرهن ولو العين معهما استويا مالم يورثا واحدهما السابق (وان برهن نه رجا على ملك مؤرخ او شرا مؤرخ



قال البدر الصني وأما الصورة الثانية أي صورة الشراء فقلنا المدا على الشراء من شخص واحد فقد اتفقا  
 أن الملك في أثبت منهما التلق من جهة في زمان لا يراجه فيه أحد كل أول انتهى (قوله غير ذي يد) إنما يقيد به  
 بما للهداية لا تدعى الخارجين الشراء من ذي يد فقد تمت في قوله ولو برهن خارجان على شيء قضى به  
 إماما فلا حاجة في التعميم بهر (قوله قال سابق أحق) هذا قولهما وقال محمد لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق  
 أصلا (قوله أو مختلف عيني) تباع فيه الزمان وهو تابع لصاحب الكافي قال في البر وهو سهل يقدم السابق  
 أيضا وفي خزانة الكل وذكر في الكتاب لو وقتا وقتين فصاحب الوقت الأول أولى قال في البر والذهب  
 من الشارح أنه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونفى ما قاله قريش من قوله ولو برهن الخارجان على الملك  
 والتاريخ فلا سبق أحق قال العلامة المقدسي كلام الزبلي محمول على ما إذا اشترى الخارجان من شخصين  
 وإن تقدم شراء أحدهما من أحدهما لا يقتضي سبقه الآخر وقد علموا بهذا فلو اشترى من متعدد ولم يعتبروا  
 سبق التاريخ (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه انتهى عيني (قوله استويا) لأن الوقت  
 أحدهما لا يدل على تقدم الملك بل هو أن يكون الآخر أقدم فيقضى به بينهما نصفين ثم يخرج كل واحد منهما أن شاء  
 أخذ منه فالبعد نصف الثمن وإن شاء تركه انتهى بهر (قوله فذو الوقت أحق) لأنهما اتفقا على أن الملك لا يتلق  
 إلا من جهته فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين أنه تقدمه شراء غيره بهر (قوله ثم لا بد من ذكر  
 المذموم وهو دالخ) العبارة للبرازية اختصرها ردها كافي البهران كان المبيع في يد البائع يقبل من غيره ذكر  
 ملك البائع وإن كان في يد غيره والمذموم نفسه أن ذكر المذموم أنه البائع يملكها أو قالوا سلمها إليه  
 وقال سلمها إلى أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ملكي اشترتها منه وهي لا تقبل فإن شهدوا على الشراء  
 والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تبطل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا  
 باليد البائع دون الملك اختلفوا انتهى (قوله أن لم يكن المبيع في يد البائع) أي وهو يدعى الشراء منه وبرهن  
 فانه لا يحتاج إلى شهادة اليهود بملك البائع لم يات به وضع يد (قوله ولو شهدوا بيده) أي بيد البائع دون الملك  
 أي والمبيع ليس في يده (قوله وذو اليد على الشراء منه) إنما كان ذو اليد في هذه أولى لأن الأول وإن كان يدعى  
 أولية الملك فهو هذا تلقى منه ولا تنافي كما إذا أقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه انتهى (قوله كالساج) هو ولادة  
 الحيوان ووضعه عنده من تحت عنده بالبناء فله مولود ولدت ووضعت مغرب وصورة أقام كل من الخارج  
 وذو اليد بينة على الساج صاحب اليد أولى لأن البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد وترهب بينة ذي اليد  
 باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح والقضاء بينة الخارج هو الأصل وانما عد لنا عنه بغير الساج وهو ما روى جابر  
 ابن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البينة أنها ناقته تبعت عنده وأقام الذي هي في يده بينة  
 أنه ناقته تبعتها فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لادى هي في يده وهذا حديث مشهور فصارت مسألة  
 الساج مخصوصة كافي المحيط والمراد تناجيه في ملكه أو ملك بائعه أو ملك مورثه قال في جامع الأصول برهن  
 كل من الخارج وذو اليد على ساج في ملك بائعه حكم لذي اليد إذا كل منهم ما خصم عن بائعه فكان بائعهما  
 حضرا وأدعى ملكا بتناج فانه يحكم لذي اليد ولو برهن أنه له ولذي ملكه وبرهن ذو اليد أنه له ولذي ملكه بائعه  
 يحكم به لذي اليد فلا يترجح تناج في ملكه على تناج في ملك بائعه انتهى وفي القنية كما تقدم بينة ذي اليد إذا ادعى  
 أولية الملك بالساج عنده فكذلك إذا ادعى عنده مورثه أو محل تقديم بينة ذي اليد في الساج إذا لم يدع الخارج  
 تناجا ومعتق أو لا كان الخارج أولى لأن بينة الساج مع العتق أكثر اثباتا لأنما أثبتت أولية الملك على وجه لا يصدق  
 عليه أصلا وبينة ذي اليد أثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه بخلاف ما إذا ادعى الخارج العتق  
 مع مطلق الملك وذو اليد ادعى الساج فبينة ذي اليد أولى والوجه في البر وفي جامع الأصول برهن الخارج  
 أن هذه أمته وولدت هذا القرن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعي لأن ما إذا ميا في الأمة ملكا  
 مطلقا فيقضى به للمدعي ثم يصدق القرن تبعا انتهى وبهذا يظهر أن ذا اليد إذا تقدم في دعوى الساج إذا لم يتنازعا  
 في الام مالو تنازعا فيها في ملك مطلق وشهدوا به وبساج وله فانه لا يقدم بهر والضهير في قوله أو برهن على سبب  
 ملا لا يكثر كالساج للخارج وذو اليد فلو كانا خارجين ادعى كل دابة في يد آخر وبرهن على الساج فانهما  
 يستويان فيقضى به بينهما كافي إمامكم (قوله وما في معناه) لا يكثر (قوله كسج لا يعاد) كالتياب القطع

من واحد (غير ذي يد) (أو) برهن (خارج على  
 ملك وزخ وذو يد على ملك وزخ أقدم  
 قال سابق أحق وإن برهن على شرا متفق  
 تاريخهما) أو مختلف عيني وكل يدى الشراء  
 (من) رجل (آخر) وقت أحدهما فقط  
 استويا) أن تعدد البائع وإن شهد ذو الوقت  
 أحق في لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يقيد  
 ملك بائعه إن لم يكن المبيع في يد البائع  
 ولو شهدوا بيده نقولان برازية (فان برهن  
 خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه  
 أو برهن على سبب لا يكثر كالساج)  
 وما في معناه كسج لا يعاد وغزل قطن



وحاب المان واتخاذ الجين والبدو المرعز اوجز الموقوف فاذا ادعى خارج وزيد ان هذه ثيابي نسجت عندي  
اولي حق حطب عندي اوجيقي اولي دي اتخذ اوصوفي جرح عندي فانه يقدم ذواليد كافي التاج والعلة مافي التاج  
والجين بصفة وبضعتين كقبيل قاموس والمرعز اذا شددت الزاي قصرت واذا خفت ممددت والميم والعين  
مكسورتان وقد يقال مرعزا بفتح الميم مخففا ممدودا وهي كالصوف تحت شعر العنز مغرب قال في البحر ولا بد  
من الشهادة بالملك مع السبب الذي لا يتكرر كالشاج اه (قوله ونحوها) قد ذكر بعضه (قوله ولو عند بائعه) او عند  
مورثه كما تقدم فحكم التاج يجري على مافي عنده من كل غير متكرر (قوله فذواليد احق) اطلقه فمثل ما اذا  
ارتخا واستوى تاريخهما أو سبق احدهما أو لم يترخا أصلا أو رخت احدهما فلا اعتبار بالتاريخ مع التاج  
الا من ارتخ تاريخا مستحيلا بأن لم يوافق من الدابة مثلا لوقت ذى البدو وافق وقت الخارج فحينئذ يحكم  
للخارج ولو خالف منه للوقتين اختلف البيتان عند عامة المشايخ وتزل في يد ذى البدو في رواية وفي رواية ينصف  
اتهي جامع الفصولين وسأني (قوله عليه) أي على ذى البد (قوله فعلا كغصب أو ودبعة) قال في البحر وقيل  
يكون كل منهما مدمعا للملك والتاج فقط اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذى البد كغصب والاجارة والامارة  
فبينة الخارج أولى وان ادعى ذواليد التاج لأن بيته الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا للفعل  
على ذى البد اذ هو غير ثابت أصلا كما ذكره الشارح انتهى ولو ادعى الخارج فعلا وتسايا قدم بالاول قد دبر  
(قوله في رواية) الاولى أن يقول في قول ومقابله مافي العمادية من الفقيه أنه يقضي به الذي البد لانه بدعي ملك  
التاج والآخر بدعي الاجارة أو الاجارة والتاج أسبق منهما يقضي لذي البد (قوله أو كان سبييا يتكرر) عطف  
على ادعى أي فانه يقضي للخارج بمنزلة الملك المطلق (قوله كبناء) أي كما اذا ادعى ذواليد أن هذا لا جرح ملكي  
بنيت به حاطي وادعى الخارج كذلك يقدم الخارج لانه يمكن تكرره (قوله وغرس) قال في شرح الجوى  
والحنطة مما يتكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يفر بل التراب فيميز الحنطة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى  
كل انهم احنطه زرعهما وأقاما برهاناهما يقدم الخارج والفعل يفرس غير مرة فاذا تنازعا في أرض ونخيل  
أي كل بدعي غرسه وبرهاناهما يقضي للخارج بهما وكذا الارض المزروعة بهي أنها أرضه زرعهما كل بدعي  
ذلك أما اذا كان الزرع مما يتكرر فظاهر والاصح كان تيمم الارض كأي الخلاصة والحاصل أن المظن واليه  
في كونه يتكرر أو لا يتكرر وهو الاصل لا التبع (قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر تصل اليه ببأل  
عنه فان أخبروا أنه لا يضرب الامرة كان لذي البد والآخر ادعى خارج وزيد أن هذا النصل  
له ضربه يده وأقاما برهاناهما فهو على هذا (قوله لانه الاصل) أي كون المدي للخارج المبرهن (قوله وانما عدلنا  
عنه بجديت التاج) سبق ما فيه (نقطة) من صار مقضيا عليه في حادثة لا نسمع دعواه بعده الا اذا برهن على  
ابطال القضاء أو على تعلق الملك من المقضي له أو على التاج كأي العمادية والبرازية (قوله بلا وقت) قد دبر لانها  
لو أرنا يقضي به لصاحب الوقت الا خبر كذا في خزنة الاكل (قوله وتزل المال) أي لا على وجه القضاء (قوله قلنا  
الاقدام) أي من الخارج على الشراء الذي ادعاء والاقدام من ذى البد على الشراء الذي ادعاء (قوله اقرار  
منه بالمال) فصارت بيته كل واحد منهما كأنها قامت على اقرار الآخر وفيه التنازع بالاجماع لتعذر الجمع (قوله  
ولو أثبتنا قبضا الخ) هذا في غير العقار أما في العقار فان وقت البيتان ولم يثبتنا قبضا فان كان وقت الخارج أسبق  
يقضي لصاحب البد عندهما فيجعل كأن الخارج اشترى أو لا ثم يباع قبل القبض من صاحب البد وهو جائز  
في العقار عندهما وعند محمد يقضي للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان أثبتنا قبضا يقضي  
بها لصاحب البد بالاجماع وان كان وقت صاحب البد أسبق يقضي به بالخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا  
اتهي عيني (قوله بقوة الدليل) بأن يكون احدهما متواترا والآخر من الاحاد أو كان احدهما مفسرا والآخر  
بمخالفين المفسر على الجمل والمتواتر على الاحاد لقوة فيه (قوله لا يكثره) ولذا لا ترجع الآية بآية أخرى  
ولا الخبر بالخبر ولا احد القياسين بقياس آخر (قوله في ذلك) أي في الاقامة المأخوذة من اقام أي في حكمها  
(قوله ولا حذلا عدلية) أي فلا يتبع الترجيح بها لاحتمال ان يجادل الآخر ما هو عدل فلا يستقر الحكم على حالة  
(قوله فالمسئلة من اثنين) لوجود كسر بخبر جسه ذلك وهو النصف (قوله ونعول الى ثلاثة) فمما حجب الجسج  
بضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاثا انتهى (قوله ميراث) يعني اذا اجنعت

(وحاب المان وجرعة صوف) ونحوها ولو عند  
بائعه درر (قوله والبد احق) من الخارج  
اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فلا كغصب  
أو ودبعة أو اجارة ونحوها في رواية درر أو كان  
سبييا يتكرر كبناء وغرس ونسج نزع وزرع  
بر ونحوها أو أشكل على أهل الخبرة فهو  
للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بجديت  
التاج (وان برهن كل) من الخارجين أو ذوى  
الايدي أو الخارج وذى البد عيني (على  
النسرا من الآخر بلا وقت سقطا وتزل المال)  
المدي به (في يمين معه) وقال محمد يقضي  
للخارج قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه  
بالمال ولو أثبتنا قبضا ثم تنازعا في دار  
(ولا يرجع بزيادة عدد الشهود) فان الترجيح  
عنده نافذة الدليل لا يكثره ثم فرغ على هذا  
الاصلي بقوله (قلنا اقام احد المدهين  
شاهدين والآخر أربعة فهو ما سواه) في ذلك  
(وكذا لا ترجع بزيادة العدالة) لان الاعتبار  
أصل العدالة ولا حذلا عدلية (داني في  
آراءه رجل نصفها وآخر ثلثها برهان  
فلا قول ربعها والباقي لا آخر بطريق المنازعة  
وهو ان النصف سالم لمدعي السكل بلا منازعة  
ثم استوت منازعة مافي النصف الاخر  
فينصف (وقالا الثلثة والباقي للثاني  
نطبق العول) لان في المسئلة كلا ونصفا  
فالمسئلة من اثنين ونعول الى ثلاثة واعلم أن  
أواع المسئلة أربعة ما يقسم بطريق العول  
اجماعا ورعاية ميراث



سهم القراض في التركة وضاعت التركة عن الوفاة ما تقسم على طريق العول فان مات وترك زوجا واختا  
شقيقة واختا لام فالحصة من ستة وعول الى سبعة (قوله وديون) صورته اجتمعت الديون المتفاوتة وضاعت  
التركة عن الوفاة تقسم التركة بين ارباب الديون بطريق العول بان مسكان لاجل الغريمين على الموقوف مائة  
ولا تخرسون والتركة مائة (قوله ووصية) يعني اذا اوصى لرجل بثلث ماله ولا تخرب ربع ماله ولا تخرب سدس ماله  
ولم تجز الورثة حتى عادت الوصايا الى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول بحر وقيد الزيل في الوصية هنا بما  
اذا كانت بدون الثلث (قوله ومحاباة) أي الوصية بالمحاباة يعني اذا اوصى بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف  
درهم من هذا الرجل بألف درهم واوصى لا تحران يباع العبد الذي يساوي ألفي درهم بألف درهم حتى حصلت  
المحاباة لهما ثلاثة آلاف درهم كل واحد منهما بطريق العول (قوله ودرهم مرسلة) كما اذا اوصى لرجل  
بألف ولا تخرب بالعين كان الثلث بينهما بطريق العول (قوله وسعاية) صورته اوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه  
واوصى بأن يعتق هذا الاخر كما وهذا لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول وبه قطع من كل  
واحد منهما حصته من السعاية (قوله وجناية رقيق) ادخل في هذه صورتين جناية العبد الرقيق وغيره المذبر  
والمذبر وصورته الاولى عتقا من رجل وقتل آخر خطأ فذهب ما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولي  
القتيل وثلثه للآخر وصورته الثانية مذبر حتى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى اولياء الجناية كانت القيمة بينهما  
بطريق العول (قوله وهي مسئلة الفداء بين) وهي فداء ولي يباع عبدا من رجل بألف درهم وفصول آخر باع  
نصفه لا تخرب بمائة فأجاز المولى البيهين جميعا بغير المشتريان فان اختارا الاخذ اخذا بطريق المنازعة ثلثا لـ  
ارباعه لشترى الكل وربعه لشترى النصف عندهم جميعا (قوله ولا تخرب نصف ذلك) أي نصف المال وهي  
الثانية أو نصف العبد وهي الثالثة قال في البحر والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لا تخرب باجازت  
الورثة المال بينهما ارباعا عند أبي حنيفة وعندهما الثلثا الثالثة اذا اوصى بعبد بعينه لرجل ونصفه لا تخرب  
وهو لا يخرج من الثلث أو يخرج واجازت الورثة كان العبد بينهما ارباعا عند أبي حنيفة وعندهما الثلثا الثانية  
(قوله وهو خمس) الاولى عبدا دون بين رجلين أدانه احد المولىين مائة يعني باعه شيئا بثمن مائة وأدانه اجنبي  
مائة فبيع العبد بمائة عند أبي حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى الدائن وبين الاجنبي اثلاثا لثلاثة للاجنبي  
وثلثه للمولى لان أداته تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه الثانية اذا أدانه اجنبي مائة واجنبي آخر خمسين  
وبيع العبد عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما ارباعا الثالثة عبدا قتل رجلا خطأ وآخر مائة  
وللمقتول مائة اوليان فدما احدهما بغير مولى العبد بين الدفع والقضاء فان قدى المولى يضدى بمائة عشر  
ألفا خمسة آلاف لشريك العاني وعشرة آلاف لولي الخطافان دفعه يقسم العبد بينهما اثلاثا عند أبي حنيفة  
وعندهما ارباعا الرابعة لو كان الجاني مذبرا والمثلة بماله او دفع المولى القيمة الخامسة ام ولد قتلت ولها  
واجنبا عدا ولكل واحد منهما وليان فمما احد ولي كل واحد منهما مائة الى التعاقب سعت في ثلاثة ارباع قيمتها  
وكان لها كس من ولي الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عند أبي حنيفة  
وعندهما ارباعا بطريق المنازعة كذا في البحر والذي في التبيين فيعطى الربع لشريك العاني آخر النصف  
الاخر بينه وبين شريك العاني أو لا اثلاثا لثلاثة لشريك العاني أو لا والثلث لشريك العاني آخر اربعة وعندهما  
ارباعا (قوله في غير اربعة شائعا) الاولى أن يقول في ذمة أو عين شائعا لانه لا يعقل التبعض في الذمة والاولى  
أن يقول شائعا في البعض دون الكل (قوله أرميرا) أي ومنى وجب قسمة العين بميزا أي على وجه التميز دون  
الشروع (قوله أولا حدهما شائعا) الاولى زيادة في البعض بأن يقول أولا حدهما في البعض شائعا أي أو  
وجبت القسمة لاحدهما الخ وبعبارة البحر والاصل لا يبيح حنيفة ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو  
بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة حواجة ومنى وجب قسمة العين بحق ثبت  
على وجه التميز وكان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل كانت القسمة نزاكية انتهى وبيانه  
ان الحقوقي متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة لان الذمة متعة فيضرب بمسكول واحد فيقسم جقه  
في العبد وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت  
فيه حق احدهما الا لا تخرب ان يراجه فيه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث

وديون ووصية ومحاباة ودرهم مرسلة  
وسعاية وجناية رقيق ويطريق المنازعة اجماعا  
وهي مسئلة الفداء بين ويطريق المنازعة  
عنده والعول عنده ما وهو ثلاث مسائل  
مسئلة السلب واذا اوصى لرجل بكل ماله  
أو بعبد بعينه ولا تخرب نصف ذلك ويطريق  
العول عنده والمنازعة عنده ما وهو خمس  
مسئلة السلب واذا اوصى لرجل بكل ماله  
والاصل عنده أن لقسمته متى وجبت لم ي  
ثابت في عين أو ذمة شائعا في اربعة أو خمسة  
أو لا حدهما شائعا ولا تخرب في الكل المنازعة



وفيه حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع فاذا ثبت الحقائق على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا  
اذا كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخرى الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل يراحم  
صاحب البعض في كل شئ اما صاحب البعض لا يراحم صاحبه في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل  
واحد منهم اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة مفرز رواته غير الشائع  
الماخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما  
وجبت بحق ثابت في الذمة لانه حق كل واحد منهما في موجب الجناية وموجبها يكون في الذمة فكانت  
القسمة فيها عولية فعلى هذا يخرج المسائل اه (قوله والا) بأن يثبت في وقتين مختلفين أو على وجه التميز فمنازعة  
خفة وفي الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا  
التركة اذا اجتمعت مع ديون متفاوتة فان حقهم ثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المراض فكانت في معنى  
الميراث وكذلك الوفاة في العبد والمدير اذا فسخا غير انسان وقتل آخر خطأ حتى اصحاب الجناية ثبت في وقت  
واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو وقت دفع قيمة المدير لان موجب جناية الخطأ لا يملك قبل القبض وانما يملك  
عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت  
في معنى الميراث وأما مسألة الفضولي فوقت ثبوت الحقين فيها مختلف لان الملك ثبت عند الاجازة فتدنا  
الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وكذا القسم الرابع مسائله الخمس وقت ثبوت الحقين مختلف أما مسألة  
الادانة فلا ان الحق ثبت فيها بالادانة ووقتها مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا أو آخر خطأ ولا يقتول عدوا وليان  
الخ فانه اذا اختار المولى دفع العبد أو قيمة المدير ووقت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكت كان في القصاص  
والمال بدل من القصاص الذي هو حقه الاصل فسيببه بسبب أصله وهو القتل فكان وقت ثبوت حق الساكت  
وقت القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذ العبد المدفوع يثبت عند الدفع لا قبله لانه صفة في الصلوات لا قبل  
قبل القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلم يمسكن في معنى الميراث فكانت القسمة نزاعية وفي جناية أم الولد  
وجوب الدية للذي لم يدفع مضاف الى القتل لما قلنا واقتلان اخيه وقتها فكانت نزاعية عندهما (قوله  
نصف لا بالقضاء) لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما يسهل تسكون يده بحقة فسلم النصف لمدعى الجميع  
بلا منازعة فبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى واجتمع بينة الخارج وذى اليد فيماني يد  
صاحب النصف فتقدم بينة الخارج (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يتضح (قوله ويأني في الكافي) هذه  
المدلة في الجمع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كلها والاخر ثلثها والاخر نصفها  
وبرهن كل على ما ادعاه فلتفرض اسم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين لينا ومدعى النصف نصرا فهي مقسومة  
بينهم عند أبي حنيفة بالمنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وهي خمسة اثمان الدار وروبعها المثلث وثلثها  
لنصر بيانه انما يحصل الدار ستة اثمان الى النصف والثلثين واغل مخربهم خمسة في يد كل منهم سهمان  
ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذا يدوان بينة الخارج أولى في الملك المطلق فاجتمع كامل  
وليت على ما في يده نصير كامل يدعى حصة كله وليت نصفه وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدي وبقى ثلث  
آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فسلم لكامل نصف ما في يده وهو سهمان والنصف الآخر وهو سهم  
بينهم ما نصفان فيضرب بخارج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثنى عشر ثم كامل ونصير اجتمعا على ما في يد  
ليت وهو أربعة فلكامل يدعى كله ونصير ربعه لانه يقول حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقى لي  
دس من الدار وهو سهمان سهم في يد المثلث وسهم في يد كامل وثلاثة من الأربعة سلمت لكامل وتنازعاني سهم  
فيضرب بخارج النصف في اثنى عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجتمع كامل وليت على  
الثمانية التي في يد نصير فأربعة سلمت لكامل بلانزاع لان لينا يدعى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده واربعه  
في يد نصير واربعه في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لاستوائهما في المنازعة فحصل لكامل ستة  
وليت سهمان ثم اجتمع كامل ونصير على ما في يده ليت نصير يدعى ربع ما في يده وهو سهمان فسلمت لكامل  
واستوت منازعتهم في سهمين فصارت لكل واحد منهم سهم فحصل لكامل سبعة ونصير سهم ثم اجتمع ليت ونصير  
على ما في يد كامل فليت يدعى نصف ما في يده أربعة ونصير يدعى ربع ما في يده سهمين وفي المال سعة فبأخذ ليت

وعندهما في ثلثهما على الشروع فهو رواية  
والاغتصاظة فلا يثبت (ولو الدار في أيديهم ما  
فهي للثاني) نصف لا بالقضاء ونصف به لانه  
خارج ولو في يد ثلاثة وادعى أحدهم سهمها  
وأخر نصفها وآخر ثلثها وبرهنوا وقعت عنده  
بالمنازعة وعندهما بالمول وببانه في الكافي

أربعة ونصيرهم من قبلي في يد كامل سهمان فحصل لكامل على محافي يد نصير ستة ومحافي يد نصير سبعة ومحافي يد نصير ثمانية  
 سيمان بجمعه خمسة عشر وثلاثين سنة وهي ربع الدار لانه حصل له محافي يد نصير سهمان ومحافي يد كامل أربعة  
 فذا الستة والثلاث وهو نصير ثلاثة وهي ثمن الدار لانه حصل له محافي يد نصير سهمان ومحافي يد نصير كامل سهمان  
 وذا ثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة أعانها الكامل وبها سهمان لث وثمان واحد لنصير  
 وهذا قول الامام وقال بالمول تقسم ويصانه أن الدارينهم اثلاثا لكامل والمثلث اجتماع على محافي يد نصير  
 فكل كامل يده كله وليت نصفه فبأخذ كل عدده نصف وهو ثمان فيضرب الكامل بكامله سهمان وليت نصفه  
 سهمان فغالت الى ثلاثة ثم لكامل والنصير اجتماع على محافي يد نصير الكامل يده كله ونصير ربعه ومخرج  
 الربع أربعة فيضرب بربعه سهمان وكامل بكاه أربعة فغالت الى خمسة ثم ليت ونصير اجتماع على محافي يد كامل فليت  
 يده نصف ما في يده ونصير ربعه والنصف والربع يخرجان من أربعة فجعل ما في يده أربعة لأن في المبالغة  
 قصفه سهمان لث وربعه سهمان نصير وربع كامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة وأربعة وانكسر حساب الدار  
 على هذا وهي ثمانية فضر بنا الزلثة في الأربعة فصار اثني عشر ضر بناها في خمسة صارت ثنتين ضر بناها  
 في أصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وثمانين في يد كامل واحد ستون فلكامل مائة وثلاثة لأن ربع ما في يده  
 وهو خمسة عشر سلم له وأخذ من نصير ثلثي ما في يده وهو أربعون ومن ليت أربعة أنجاسه وهي ثمانية  
 وأربعون فصار المجموع مائة وثلاثة وليت نخون لانه أخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلاث  
 ما في يد نصير وهو عشرين والثلاث وهو نصير سبعة وعشرون لانه أخذ خمس ما في يد نصير وهو ثمان وعشرون  
 ما في يد كامل وهو خمسة عشر انتهى على نصير فوهذا كله اعتبار وتقدير (قوله تاريخه) أي تاريخ البيضة  
 وانما ذكر الضمير بتأويل البرهان حوى (قوله شهادة الظاهر) قال في المنع لان علامة الصدق ظهرت في وافق  
 تاريخه منها فترجعت بيته بذلك في الأخرى ظهرت علامة الكذب فيصير ردها اه (قوله فلولم يؤرخا قاضي بها  
 لذي اليد) الظاهر أن حكمه وافقه السنها كذلك (قوله فلهما ان كانت في أيديهما) لان أحدهما ليس بأولى  
 من الآخر (قوله قاضي بها) لانها أشكل أي أو خلف سقط التاريخان فصار كأنهم لم يؤرخا (قوله هو الأصح)  
 مقابلة أن البيتين تطلبا في مخالفتهم ما ليس لظهور كذب الفريقين وتترك في يد من كانت في يده (قوله وهذا  
 أولى مما وقع في الكفر) اذ نصير المصنف بقوله وان لم يوافقه ما لعمومه أولى من نصير الكفر بخوله وان أشكل  
 انتهى على أصل هذا صاحب البحر (قوله برهن أحد الخارجين) على الذي عليه وهو زيد (قوله من زيد)  
 أي الكائن من زيد (قوله على الوديعه منه) يعني أنه أودعه عنده (قوله استويا) فيقتضي بالعين بينهما نصيرين  
 (قوله نصير غصبا) حق يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بالافتراف حتى يرثى الى صاحبه  
 بخلاف ما اذا خالف بالقول بلا جهود ثم عاد الى الوفاق حوى أي وهذا قد جده الوديعه فكان كل من الخارجين  
 يده على زيد غصبا (قوله الناس احرار) لان الدار دار الحرية أولاد آدم وحواهم على ما السلام وقد كانا  
 حرين (قوله الا في الشهادة) أي فلا يكتفى فيه بظاهر الحرية بل يسأل عنه اذا ضمن الخصم بالرق ما اذا لم يطمع  
 فلا يسأل كافي الذين وذلك لان الظاهر يدفع به الاستحقاق وفي الشهادة ثبات الاستحقاق في المشهود به  
 بقول الشاهد وظاهر الحرية لا يكتفى بذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل موجب له فان قال الشهود  
 نحن احرار لم نكف قط لم يقبل قولهم ما بالثبوت الى قبول شهادتهم حتى يأتيها بالبينه على ذلك والافهما صحت فان  
 في قولهم انا احرار لم نكف قط بحسب الظاهر وفي أي السعود على الاشياء تفيد في الشهادة اذ انهم شاهدان  
 لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان وانى لا قبل شهادتهما حتى أعلم أنهم احراران ونصيره  
 في الحد اذا قذف انما زعم القاذف أن المتذوف عبده فانه لا يحد القاذف حتى يثبت المتذوف حرية بالجنة  
 وفي القصاص اذا قطع به انسان وزعم القاطع أن المتطوع يده عبده فانه لا يقتل بالقتصاص حتى يثبت حرية  
 وفي الدية اذا قتل انسانا غلاما وزعمت العاقلة أنه عبده فانه لا يقتل عليه بدية حتى تقوم البينة على حرية  
 وقال البيهقي لو كان المذنب به حرة أو مملوكا لم يسأل القاضي عنهم طعن الخصم أولا بالاجماع اذ لان في القذف أي  
 مثلا الزام الحد على القاذف وفي القصاص ايجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خفاء ايجاب الدية على العاقلة  
 وذلك لا يجوز الا باعتبار حرية الشاهد فلو ثبت الحرية بالجنة لا يجوز التضامن من ذلك (قوله والقتل) أي

(ولو برهن على تشايج راية) في يد سهمان  
 أو أحدها أو غيرهما (وأن خافني من وافق  
 سهمان تاريخه) بشهادة الظاهر (فلولم يؤرخا  
 قاضي بها الذي اليد واهما ان في أيديهما  
 يد ثالث وان لم يوافقه ما) بأن خالف أو أشكل  
 (فلهما ان كانت في أيديهما) أو كانا خارجين  
 فان في يد أحدهما قاضي سهمان هو الأصح  
 قلت وهذا أولى مما وقع في الكفر والخارجين  
 والملاقاة نصير برهن أحد الخارجين على  
 انصاف من زيد (والآخر على الوديعه)  
 منه (استويا) لانهم باطنته برهنوا (الناس  
 احرار) بلا بيان (الاف) اربعم (الشهادة  
 والحدود والمصاص والقتل) كذا في نسخة  
 المصنف وفي نسخة والعقل و... اية الاشياء  
 والدية



خطأ وموجه الديتوهي العقل فأك التسخ الثلاث واحد وفي حاشية الاشياء للمعوى وقد مثل الشيخ عبيد  
 الفنى العبادى هل الاصل في الناس الرشيد أو السفيه وهل الاصل في الناس الفقير أو الغني وهل الاصل في  
 الناس الامانة أو الخيانة وهل الاصل في الناس الجرح أو التعديل فأجاب الاصل الرشيد والفقير والامانة والعدالة  
 وانما على القاضي أن يسأل عن الشهود سراً وعلى اللان القضاء ببق على الجهة وهي شهادة العدول فيعرف  
 عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان انتهى وفي قوله وفيه صون لقضائه عن البطلان نظر قد بره انتهى  
 ووجهه أنه اذا قضى بشهادة السابق يصح قضاءه (قوله آخر أم لا) بيان لجهول الحال ولو حال في الحرية بوجهها  
 لكان أوضح (قوله واللابس الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضح اليد بلا برهان ومثل يصدق بيمينه نظر  
 يأتي كدنه في التنبه الا ترى (قوله أعق من أخذ الكم) لأن نصريح اللابس أظهر لا قضائه الملك فكان  
 صاحب يد ولا أخذ خارجاً وذو اليد أولى بخلاف ما اذا أقام أخذ الكم البينة حيث يكون أولى والعله المذكرة  
 تجري فيما بعد (قوله أولى من رديشه) لأن ~~تصريحه~~ في ذلك الموضع دأبل على تقديمه قال الشربلاني نقل  
 الناطق هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما نصين بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرج فانها  
 بينهما قول واحد كما في الفاية وبوخذمنه اشترى كهما اذا لم تكن مسرجة انتهى (قوله بمن علق كوز بهما)  
 احترز بذكر الكوز عما لو كان له بعض جلها فلو كان لاحدهما من وللاخر مماثلة من كانت بينهما شربلالية  
 عن التبيين والحل بكسر الحاء ما يحصل على ظهر رأس جوى (قوله لأنه أكثر تصرفاً) أنه لجميع المسائل  
 (قوله والجالس على البساط والمتعلق به سواء) لا بطريق القضاء لأن الجالس ليس يمس عليه لأن اليد تثبت  
 بكونه في يده أو ينقله من موضعه وفي الجوى كان ينبغي أن يكون القاعد أحق من المتعلق (قوله وطرفه مع آخر)  
 فيتمتع بينهما لأن يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يد أحدهما في الآخر فلا يرجح به لما رآه لا ترجيح  
 بالأكثرية انتهى ذكر (قوله الغير منسوجة) الاولى أن يقول المنسوجة باللق واللام لأن غير منسوجة اسم الفاعل  
 لا يضاف إلا في ال أو ما أضيف إلى ما فيه ال كالضارب رأس الجاني (قوله لأنها ليست بثوب) فلم يكن في يده  
 شيء من الثوب فلا يراحم الآخر انتهى ذكر (قوله حيث لا يقضى لهما) لا بطريق الترتل ولا غيره لأن الجالس  
 لا يدل على الملك انتهى ذكر قال في الشربلالية كذا قال في العناية وبخلافه ما في البدائع لو اذ عباداً وأحدهما  
 ساكناً فلهي للساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شيئاً من بناء أو حفر فلهي لصاحب البناء والحفر ولو لم  
 يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنهما فلهي بينهما وكذلك لو كانا جيبهما إلا أن اليد على  
 العقار لا تثبت بالكون فيهما وإنما تثبت بالتصرف انتهى (تنبيه) قال في البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما  
 يكون المذهب في يده يجب عليه العيّن لساخبه اذا طلب فإن حلف برئ وإن شك يقضى عليه بالتكول انتهى  
 شربلالية (قوله وهنا) أي في مسألة البساط اذا كانا جالسين عليه ومباراة العيّن ولو تنازعا في بساط أحدهما  
 فاعده عليه والاخر متعلق به فهو بينهما فان يحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء وكذا اذا كانا جالسين عليه  
 بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بما لا احتمال أنها في يد غيرهما وهنا علم أنه ليس  
 في يد غيرهما انتهى (قوله لمن جذوه عليه) جمع جذع يكون للخلعة وغيرها والمراد الأخشاب التي ترص على  
 الجدران لاجل تركيب السقف عليها وذلك لأنه في يد صاحب الجذوع لأن يده استعمال والحائط ما بين الاله  
 (قوله أو متصل الخ) الاوضح أن يقول أو هو متصل ببنائه اتصال تريع (قوله بأن تدخل أنصاف لبنانه) أي  
 متلاقداً لا يجر والجرواختلف في صفة اتصال التريع مع فقال الكرخي صفة أن يكون الحائط المتنازع فيه  
 متصلاً بجائطين لاحدهما من الجانبين جميعاً والحائطان متصلان بجائط له بمقابله الحائط المتنازع قيسه حتى  
 يصير مربعاً يشبه القبة فيثبت يكون الكل في حكم شيء واحد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي الحائط  
 المتنازع فيه بجائطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بجائط له بمقابله الحائط المتنازع فيه  
 ومباراة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الاخر في هذا الحائط والطرف الاخر في الحائط الاخر حتى يصير في معنى  
 حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت اليد على البعض ثبوتاً على الكل وهو من مروى عن أبي يوسف ومعه في  
 التريع فيما قاله الكرخي أظهر وفي الهندية وذكر الطحاوي أن كان متصلاً بجائط واحد يقع به الترجيح قالوا  
 والصحيح رواية الطحاوي (قوله ولو من خشب) عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من ابن ولو من خشب

وحينئذ (فلو اذى على جهول الحال) آخر  
 أم لا (أنه عليه فأنكر وقال أنا حتر الاصل  
 قال قول له) أقسم بالاصل (واللابس) الثوب  
 (أحق من أخذ الكم والراكب) أحق (من  
 أخذ الجام ومن في السرج) أولى من رديشه  
 وذو جلها من علق كوز بهما (لأنه أكثر  
 تصرفاً والجالس على البساط والمتعلق به  
 سواء) كجاسيه وراكبي سرج (كمن معه  
 ثوب وطرفه مع آخر لا حد يشبه) أي طرته  
 الغير منسوجة لأنها ليست بثوب (بخلاف  
 جالسي دار تنازع فيها) حيث لا يقضى لهما  
 لاحتمال أنهما في يد غيرهما وهنا علم أنه ليس  
 في يد غيرهما بحيث (الحائطان) بأن تدخل  
 عامه أو متصل به لبنات الاخر ولو من خشب  
 أنصاف لبنانه في لبنات الاخر ولو من خشب  
 فبان تكون الحشية مسكبة في الاخرى



الخ (قوله دلالة) على ذلك كون صاحب اتصال الترييع أولى (قوله على أنهما) أي الحائظ المتنازع فيه والحائظين المتصلين به (قوله ولذا سمى بذلك) أي لكونهما بنينا معاً على اتصال الترييع قد علمت تضيق اتصال الترييع على قول الكرخي وهو ظاهر وتسميته به على قول أبي يوسف باعتبار الترييع في حائظيه بالبنات (قوله يبقى مربعا) هذا العمل يظهر على قول الكرخي (قوله لا لمن له اتصال ملازقة) بأن يكون الحائظ المتنازع فيه ملازقاً للحائظ أحدهما من غير ادخال فيه (قوله أو نقب وادخال) هذا محتمل في حائظ الخشب بأن تكون الخشبة مركبة في الأخرى قال البدر العيني وإن كان الجدار من خشب فالتريع أن يكون ساج أحدهما مركباً على الآخر وأما إذا نقب وأدخل فلا يكون مربعا فلا عبرة به ولا باتصال الملازقة من غير ترييع لعدم المداخلة فلا يدل على أنهم بنينا معاً انتهى ومثله فيما يظهر الثقب في جدار نحو اللين (قوله أو هرادي) جمع هردي فصبغات تضم ملوية بطاقت من الكرم فترسل عليها تصبغات الكرم كذا في ديوان الأدب وصحح فيها الخاء والهاء جميعاً وأذكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الأصل والكافي للشهيد بالخاء وفي الجامع الصغير وشرح الكافي بالهاء لا غير انتهى سلب في الحائشة ملصقا وفي الملح هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب وفي الوافي هي جمع هردي بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الدال المهملة تنقيص وقصر الهمزة نوع من النبات وقيل نصب يوضع فوق الحائظ فهي كالزرب أو المكعب ومثل الهرادي البواري وهي والبوري والبورية والبوري والباري والباري والبارية المحصر المتسوج والي يسمي نسب الحسن بن الربيع الواري شيخ البصري ومسلم كافي القاموس (قوله وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الأول الجرجاني وقال في المحيط الأبدى في الحائظ على ثلاث مراتب اتصال ترييع واتصال ملازقة ومجاررة ووضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائظ سوى هذا فأولاهم صاحب الترييع فإن لم يوجد فصاحب الجذوع فإن لم يوجد فصاحب المحاذات انتهى (قوله وقامه في المينى وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ما لا يشترط أنهما في أصل العلة ولا يعتبر بالكثرة والقلّة بعد أن يبلغ ثلاثة وانما شرط الثلاثة لأن الحائظ تنقي للثقف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة فغالباً فصارت الثلاثة كالنصاب له ولولا أحدهما ثلاثة وللا حراً أقل فهو لصاحب الثلاثة اختصه الإمام والنياس المتأصلة وقدروى عنه أيضاً صاحب الجذوع الواحد أو الاثنين حتى الوضع لا تحكمهما بالحائظ لصاحب الجذوع أي الثلاثة فأكثر بالظاهر وهو يصلح للدفع لئلا يستحق فلا يؤمر بالقطع إلا إذا ثبت بالبيئة أن الحائظ لصاحب الجذوع غنيته يؤمر بالقطع انتهى (قوله فلا يسقط بإبراء) أي من رفع الجذوع لأن الإبراء لا يكون في الإبراء بل مما في الذمة (قوله ولا يصلح) بشئ عن الوضع لجهاالة مدة الوضع (قوله وبيع) أي إذا باع لواحد أو الموضوع على حائط داره فقلت تخرى حق المطالبة بالرفع (قوله وإجارة) أي إذا أجر داره منه لا تسقط المطالبة بالرفع بالإجارة (قوله أشياء من أحكام الساقط لا يهود) ذكره وعزاه إلى البرازية في فصول الاستحلاف ولم أقف عليه فيها فراجع ويحذر المقام وسيأتي للشارح في العارية عن الأشياء تلزم العارية فيها إذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المير الجدار ليس المشتري رفعها وقيل نعم إذا شرطه وقت البيع قلت وبما قيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما انتهى (قوله وذويت) أي قد وضع يده عليه (قوله في حق ساحتها) بالخاء المهملة هي مرصعة في الدار أو بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العلوي يداً أحدهما والسفل في يداً الآخر والساحة في أي يدهما ولو يكن إلهما ينة وحلفا وكل منهما يده في البيع يترك السفل في يد صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولما صاحب العلو حق المرور في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان انتهى (قوله فهي بينهما نصفين) لأنهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الامتعة وكسر الحطب وهو ذلك ولم تكن في يداً أحدهما دون الآخر انتهى اتفاقاً وفي أبي السعود عن الشيخ شاهب أن القسمة تكون على الرأس في الساحة والشفعة وأجرة القسام والنواب أي المأخوذة طما والعاقلة وما يرى من المركب خوف الفرق والطريق انتهى اتفاقاً (قوله كالطريق) فإنه يستوى فيها لصاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاقاً وصاحب بيت وصاحب بيت (قوله فإنه يتقدر بالارض) لأن التسريب يحتاج إليه لاجل سقي الارض فعند كثرة الاراضي فكثرة الحاجة إليه فيقدر بقدر الاراضي مخ (قوله برهنا أي الخارجان الخ) اشار به إلى أن البدلات ثبت في العقار بالتصادق وكذا بالكول عن البين لا احتمال أنهما

لدلالته على أنهما بنينا معاً ولذا سمى بذلك لأنه حينئذ يبقى مربعا (لأن له) اتصال ملازقة أو نقب وادخال أو (هرادي) (قوله أو نقب) وطابق يوضع على الجذوع (بل) يكون (بين الجدارين لوتنازعا) ولا يختص به صاحب الهرادي بل صاحب الجذوع الواحد أو اثنين منه خاتمة ولولا أحدهما جذوع ولا تخر اتصال فلذي الاتصال ولا تخر حتى الوضع وقيل لذي الجذوع ملحق وقامه في العيني وغيره وأما حق المطالبة برفع جذوع وضعت نعتا فلا يسقط بإبراء ولا يصلح وهو وضع وإجارة أشياء من أحكام الساقط لا يهود ولا يهود (قوله وذويت من دار) فيها بيت كثيرة (كذي بيت) منها (في حق ساحتها) فهي بينهما نصفين (قوله برهنا) أي الخارجان



في يد غيره ما وان ادعى أنها في يد أحدهما فكذلك لانها ما يمكن أنهما تواضعا على ذلك انتهى (قوله على يد لكل منهما) أي أن لكل منهما يد فيها منع ولعل معناه أنها كانت في أيديهما لانها في حالة الدعوى خارجان (قوله بأن ابن) بتشديد الباء أي شرب لبنا وهو الطوب الذي يصفى قال في التبيين وحسب هذا ابن ابن أحدهما أو بين أو فرس أو فعل شيئا آخر مما يدل على أنها في يدهما انتهى أي فإنه يقضى له بها (قوله لوجود تصرفه) قال الزيلعي لأن المتكهن من هذه الأشياء دليل على أنها في يده وحصل ذلك اذ لم يقم الا تخبرها كما لا يخفى (قوله لان ما ثبت في زمان يحكم ببقائه) فتها دهم ثبت الملك في الحال والماضى (قوله فالتقول له) فلا تقبل دعوى أحدهما عليه أنه عبده عند انكاره الا بيينة انتهى دور وهذا لان الأصل أن يكون لكل انسان يد في نفسه بائنة له في الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الالهة ومع قيام يد على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتنافي بين اليدين جوى (قوله كن لا بهر من نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لا قراره بعدم يده) حيث أقر على نفسه بالملك وثبت رقبته بدعوى ذي السند انطالية عن المعارض لا بقراره فلا يقال ان اقراره بالرق صار محض فالواجب أن لا يصير خصوصا وهو يمكنه التدارك بعد ذلك بدعوى الحرية المتأخر أن التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب دعوى النسب) •

لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في بيان دعوى النسب وانما تقدم الاول لانه أكثر وقوعا فكان أهم ذكرها منع (قوله الدعوة نوعان) قال الاتفاق الدعوة الى الطعام بفتح الدال والدعوة في النسب بالكسر وهذا أكثر كلام العرب فاما دعوى الاباب فيقتضون في النسب ويكسرون في الطعام كذا رأيت في امالي ثلث وحسبنا ذكر الجاهري (قوله وهو أن يكون أصل العلوق في ملك المذمى) أي حقيقة أو حكما كما اذا وطئ مجارية ابنة فولدت واذا طاه فإنه يثبت ملكه فيها ويثبت حق الولد ويضمن قيمتها الولد كما تقدم ثم بعد رقي هذا رأيت الاتفاق في جعل الدعوة ثلاثة ناسخا دعوة شبهة وصورة دعوة الابالخ (قوله وهو بخلافه) بأن لا يكون العلوق في ملك المذمى (قوله واستنادها لوقت العلوق) مطف على معاول قال في الدرر والاولى أولى لانها أسبق لاستنادها انتهى طبعي (قوله مبيعة) ولو بها جوارا للبائع أو المشتري أو لها الى وقت الولادة جوى والطاهر أنه على قولهما ما والا لثقة الخيار عنده ثلاثة أيام (قوله استصانا) والقياس أن لا يثبت وبه قال زفر والشافعي لأن بيعه اقرار منه بأنها أمة فبالدعوة يصير منقضا (قوله العلوق بالخ) قال في المنع ونساء مبسقى النسب على الخلفاء فيعني فيه التناقض فتقبل دعوته اذ يثق بالعلوق في ملكه بالولادة الاول فإنه صكك البينة المحالة في اثبات النسب ثم اذ الطاهر عدم الزامهما أو امر التسبب على الخلفاء فقد يظن المرء أن العلوق ليس منه ثم يظهر أنه منه فكان عذرا في إسقاط اعتبار التناقض انتهى (قوله فيفسخ البيع) لعدم جواز بيع أم الولد منع (قوله ويرد الثمن) لأن سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع منع (قوله ولكن اذا ادعى المشتري قبله الخ) قال في حاشية أبي السعود على شرح العلامة مسكين والحاصل أن البائع اذا ادعى ولد المبيعة فلا يخلو ما أن غيب به لاقل من ستة أشهر أم لا والثاني لا يخلو ما أن غيب به لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو ما أن يصدق المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو ما أن يصدق المشتري في الدعوة أم لا بأن ادعى مع البائع أو بعده أو لم يتدع أصلا وكل ذلك لا يخلو ما أن يكون الولد المذمى نفسه حيا أو ميتا والاول لا يخلو ما أن يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه كالعق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والجلد والهبة أم لا وكذلك الام على هذا التقسيم اما أن تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما أن يكون المشتري أوقع بها ما لا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو ما يمكن وهو البيع وما عطف عليه والتزويج اذا عرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولد المبيعة ينظر اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر وهو حي لم ينف بالتعق أو بالتدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتقييد بالحياة لا حصره عن الوفاة حيث لا يثبت نفسه لان الحرق لا تثبت لاميت ولا حياه والتقييد بعدم اتصافه بالعق والتدبير لا حصره اذا ادعى المشتري أو غيره فادعى البائع حيث لا يثبت نفسه أيضا لان ثبوت النسب به يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما لا يبعد وقوعه لا يتنقض بخلاف ما اذا ادعى بعد أن أوقع المشتري فيه تصرفا يمكن نقضه حيث يثبت نفسه وتنقض

(على يد لكل منهما) في أرض نفسي بيدهما  
قنصف (ولو برهن عليه) أي على اليد  
(أحدهما أو كان تصرفه فيها) بأن بين  
أو برهن (قضى بيده) لوجود تصرفه (ادعى  
الملك في الحال وشهد الشهود أن هذا العين  
كان ملكه تقبل) لان ما ثبت في زمان يحكم  
ببقائه ما لم يوجد المزيل دور (مضى يعبر من  
نفسه) أي بعقل ما يقوله (قال أنا حتر  
فالتقول له) لانه في يد نفسه كالبائع (فان قال  
أنا عبدا لفلان) انكر ذي اليد (قضى به) لذي  
اليد (كن لا بهر من نفسه لا قراره بعدم يده  
قلو كبروا دعى الحرية تسع مع البرهان)  
لما تفر أن التناقض في دعوى الحرية لا يمنع  
صحة الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب دعوى النسب)  
الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو أن يكون  
أصل العلوق في ملك المذمى ودعوة تحرير  
وهو بخلافه والاول أقوى لسبقه واستنادها  
لوقت العلوق واقتصار دعوة التحرير على  
الحال ويستضعف (مبيعة ولدته لاقل من ستة  
أشهر ونذيت فادعى) البائع (ثبت نسبه)  
منه استصانا بالعلوق في ملكه وبني النسب  
على الخلفاء فيعني فيه التناقض (و) اذا ادعت  
استندت (صارن أم ولد فيفسخ البيع ويرد  
الثمن و) لكن (اذا ادعى المشتري قبله ثبت  
نسبه) (منه) لوجود ملكه واما يتدبيره

هذه التصرفات والتقييد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما اذا ادعاه بطلان النسب منه  
ينبت ولا يتصور ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه أو قبله حيث لا تعتبر دعوة البائع لان دعوة  
البائع أقوى لاستنادها الى وقت العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق  
في ملكه ونعامة فيها (قوله وأمينها) بالرفع عطفا على نسبه (قوله وقبل يحمل) لم يذكر انظمة قبل في عبارة المنع  
وغيره (قوله ثم استولدها) فيه أن الشراء وقع قبل الولادة (قوله لان دعوته تحرير) فيه أنها دعوة استيلاء أيضا  
الآن يقال انها دعوة تحرير بعد دعوة البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد موت الأم) أي وقد ولدت  
لا قبل من ستة أشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستفيد منه الحزبية التي لا تزي الى قوله صلى الله عليه  
وسلم أعتقها ولدها فان ثبت لها حق الحزبية وله حقيقة الحزبية والحقيقة أولى من الحق فيستوعب الادنى ولا يضرة  
فوات التبع أفاده المصنف (قوله لقوات الدليل) وهو الولد لان حريتها ستعادم من الولد كما تروا ان الولد  
استغنى بالموت عن النسب (قوله وقال حصنه) أي الولد والخلاف مبني على أن مالبة أم الولد غير مشقوقة عند  
أي حقيقة في العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندها مشقوقة فيضمنها دارد الولد دونها. يجب على البائع  
رد حصة ماسلم له وهو الولد كي لا يتجمع بدل ومبدل في ملكه ولا يجب رد حصة الأم وتمكن من ماله على قوله ما  
رد عن الأم من البائع ثم يرجع البائع بضمها لانه لم يطل البيع لم يجب فيه الثمن ولا يملك حصة الأم من حصة المبيع منه  
حصة بل يجب على المتعاقدين رد الثمن وأوجب بأنه لعل مرادهم ما ذكرنا على أن الغالب تساوى الثمن  
والقيمة انتهى (قوله والولد) الواو بمعنى أو المجزأة للجمع (قوله كقولهم) أي تراعى الأم لا الولد فادعى البائع  
أنه أصح دعوته رتب نسبه منه ولو اعتنق الولد لا الأم لم تنص دعوته في حق الولد ولا في حق الأم أما القول  
فلا نهان صححت بطلان اعتنائه واعتنائه بدعونه لا يحتمل البطلان وأما الثاني فلا نهان صححت بطلان دعونه في حق  
الاصول لم تصح في حق التبع ضرورة انتهى من (قوله لانه أيضا يحتمل الإبطال) لتبوت دعوى أم الأم الحزبية  
كاستناع التملك للغير انتهى من (قوله ورد حصة أمها) أي فيما اذا اعتنق المشتري الأم أو غيرها فقط دون  
الولد (قوله وكذا حصنها أيضا) أي في التدبير والاتفاق وأما في الموت فترد حصنها أيضا عند أي حقيقة قولها  
واحد وقد تقدم قريبا (قوله على الصحيح من مذهب الإمام) لان أم الولد قيمة لها أم ولد وتضمن بالعقد  
بما أخذ بزعمه (قوله وثله في الدرر والمنع من الهداية) ونظر فيه الاتفاق بأن محمد انص عن الإمام في الجماع  
الصغير في الاصل أن الولد يرث بالحصة من الثمن وكذا الكرخي والطحاوي كل منهما في محتمله وكذا شمس  
الائمة البيهقي في الشامل والامام في غاية وأبو القاسم في شرح الجماع الصغير فظهر أن ما جرى عليه في الهداية  
مرجوح وإن صححه كما ذكره عزى زاده وكيف يقال يسترد كل الثمن والبيع لم يطل في الجارية حيث لم يطل  
اعتناقه بل يرث حصة الولد فقط كما في الزباني والشرقي على هذا بين الموت والعتق أن الفاسي كذب البائع فيها  
يزعم من كونها أم ولده حيث جعلها ممتنة من المشتري فطل زعمه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فواخذ  
بزعمه فيترد حصنها أيضا درر عن الكافي وطريق رد حصة الولد في اعتناق المشتري الأم ثم دعوة البائع الولد  
أن يقدم الثمن على قيمته ما وتعتبر قيمة الأم يوم النكاح لانها دخلت في ضمانه بالنكاح وقيمة الولد يوم الولادة لانه  
صار له قيمة بالولادة كذا في الرمر وغيره (قوله على خلاف ما في الكافي عن البسوط) من أنه لا يرث حصنها عنده  
أيضا وقد تقدم ذلك في عبارة السانقة (قوله وقبل لا يرث حصنها في الاعتناق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا  
من ثقة عبارة الواو فلا يترفع بأنه مكرر لانه عين ما في البسوط (قوله لا أكثر من حواين) مثله تمام الحواين  
حاجي عن الشريفة (قوله ثبت النسب بتدقيقه) اذ عدم ثبوت دعوى له رعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم  
يطل بيعه للجزم بأن الولد ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لان دعوى تحرير يراد غير المالك ليس  
من أهله (قوله على المعنى القوي) أي أم كانت زوجته وأنت منه بولد وبنت أم ولده بالمعنى الاصطلاحي  
وهي من استولدها في ملكه المتقدمة من بين أم في غيرها (قوله نسكا) أي أن المشتري أنسكهها به  
أن دخلت في ملكه واستولدها ويطلق لولد حاكم ولد الأمة الغير المكوحة يكون لامشتري والنسب ثابت  
من البائع وفي الشريفة لا يفي الولد عبدا وهو كالأجنبي إذا ادعاه لانه صادقه ما أن الولد من البائع  
لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبق في الملك من من يثبت

وقبل يحمل على أنه نسكها بها ثم استولدها ثم  
اشتراها (ولو ادعاه) أي مع ادعاه البائع  
(أو بعده) لان دعوى تحرير البائع استيلاء  
فيكون أقوى ثم (وكذا) يثبت من البائع  
(لو ادعاه بعد موت الأم) البائع بعد موت  
للقوات الاصل (ويأخذ) البائع بعد موت  
أمه (ويسترد المشتري كل الثمن) وقال حصنه  
(واعتناقهما) أي اعتناق المشتري الأم والولد  
(كقولهم) أي الحكم (والدبير والاتفاق)  
لا أيضا لا يحتمل الإبطال ورد حصة أمها على الصحيح  
من مذهب الإمام كما في الفقه الثاني والدرر  
ونظيره في الدرر والمنع من الهداية على خلاف  
ما في الكافي عن البسوط وسائر المواهب  
وان ادعاه بعد دعوتها أو دونها فترد حصنها  
وعليه رد الثمن والتدبير واتفاق بالاتفاق انشده  
لا يرث حصنها في الاعتناق بالاتفاق انشده  
وايضط (ولو ولدت) الأمة المدة كقولهم  
(لا أكثر من حواين) أي من حواين  
الانترد (نسكا) أي نسكها به (وهي أم  
ولده) على المعنى القوي (نسكا)



فكان حاديا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العلق للولد ولا حق العلق  
للأمة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع عند دعوى تحرير وتحرير المالك ليس باهل لها انتهى (قوله جلا) علم  
لقوله نكاحا أي فهو ولد نكاح لا زنا خلاخ (قوله حكمه كالأول) يعني يثبت نسبه وأميته ويفسخ البيع  
ويرد الثمن لاحتمال أن يكون العلق في ملك البائع انتهى دور وشرب لامية قال أبو السعود والحاصل أن رد  
الدعوى فيما اذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر لولا التصديق لافرق فيه بين ما اذا جاءت به لافرق من عشرين أو لا كثر  
الامن جهة ثبوت الاستيلاء للام بعد التصديق ونقض البيع ورد الثمن أي في الأقل منهم مادون الا كثر انتهى  
بصرف (قوله والا لا) أي لا يصدقه بأن كذبه ولم يذعه أو ادعاه أو سكته فانه لا يجري حكم الأقل فيه فهو أعم  
من قوله ولو تنازعا (قوله ولو تنازعا) فقال البائع بعته ملك منذ شهر والولد منى وقال المشتري لا كثر من ستة أشهر  
والولد ليس منك (قوله فاقول للمشتري اتفاقا) لانه ينكر دعوى البائع نقض البيع (قوله وكذا البينة  
له عند الثاني) لانه أثبت زيادة مدة للشراء (قوله خلافا لثالث) فقال البينة بين البائع لانه يثبت نسب الولد  
واسعة لادالة ونقض البيع دعوى عن الكافي (قوله والا لا آخر لا كثر) أي ولم يكن بينهما ستة أشهر  
(قوله ثبت ذبهما) أي التوأمين من البائع لانهم ما خلفا من ماء واحد واذا صحت الدعوى فيهما كانت في حكم  
أول مسئلة من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتأمل وفي الاتفاق من المغرب يقال هو أو أمان كما يقال هما  
زوجان وقوامهما أو أمان وهما زوج خما أه (قوله لكون العلق في ملكه) أي فهو كالبينة الشاهدة له على  
مدعاه وهذا يفيد تقييد المصنف بقوله باع من ولد عنده أي وعلق عنده أما إذا كان العلق عند غيره والوضع  
عنده فهي دعوى تحرير (قوله لان البيع يحتمل النقص) أي وماله من حق الدعوى لا يحتمل له فتمتنع البيع لاجله  
(قوله أو رهنه منه) كذا في نسخة ولا وجود لما منه فيه شرح عليه المصنف ولا في أصله الذي نقل عنه  
وهو الدرر والضمير في الافعال راجع الى المشتري (قوله يعني علقا) يأتي محترزه (قوله وهو حرة الاصل)  
أي في الذي أعنته لان الذي من البائع ظهر أنه حر الاصل فاقضى كون الآخر أيضا كذلك لاستحالة كون  
أحدهما محررا الاصل والاخر رقيقا وقد خلفا من ماء واحد (قوله حتى لو اشتراها حلي) قال في التبيين هذا  
إذا كان العلق في ملكه وأما إذا لم يكن العلق في ملكه بأن اشتراها بعد الولادة واشترى أمه ما وهي حلي  
بهما أدبها فجاءت بهما لا كثر من عشرين فثبت نسبهما أيضا لانهم لا يفترقان فيه لما ذكرنا لكان لا يعتق الذي  
ليس في ملكه وان كان المشتري قد أعنته لان هذه الدعوى دعوى تحرير ادمم العلق في الملك فلا يملكه الا من  
علق الانشاء فلذا شرط لغزول العلق عليه أن يكون في ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق  
في ملكه حيث يعتق انجب الانساب دعوى استيلاء فيستند ومن ضرورته عتقه بما يربط أنهما محررا الاصل فثبت  
انه باع حرا انتهى حلي (قوله فلا تصح دعواه أبدا) وان بعد العبد وهذا عند الامام وعند من تصح دعواه  
ان بعد العبد ووجه قول الامام أن الاقرار بالنسب من الامير اقرار بما لا يحتمل النقص فلا تصح دعوى المقر بعد  
ذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر أنه ثابت السب من الغير والنسب اذا ثبت لا يتنقض بالحدود  
والتكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت النسب منه وصار كالذي لم يصدقه ولم يكذبه انتهى (قوله  
وقد أفاده) هو نظيره لا عينه (قوله الغائب) اتصافي (قوله خلافا لهما) نقلا لا تصح دعوى المقر بعد جهود المقر له  
ان يكون ابنه لان اقراره له بطل بجهود المقر له فصار كأنه لم يقر وقد تقدم فوجبه قول الامام وذكر المؤلف  
(قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بأن يقول هو ابني (قوله كما زعمه ملاحسرو) راجع الى المتني الذي هو  
السهو ونصه قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال منى صح اذا اقراره بأنه منى تعلق حق المقر له  
اذ ثبت نسبه من رجل معين حتى يفتي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني هذا الولد لا يملك ابطال حق  
الولد فاذا عاد الى التصديق صح أقول قد وقع العبارة في العمادية والاستروضية هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم  
قال هو مني صح اذا اقراره بأنه الخ الظاهر أنه سهو من الناسخ الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي  
أن يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البنوة والثانية نفيها والثالثة العود الى اثباتها والمذكور  
فيها العبارتان فقط انتهى حلي (قوله كما أفاده الشربلالي) راجع الى المتني الذي هو عدم السهو  
ونسبه والذي يظهر لي أن الملاحظة الثالثة وهي قوله ثم قال هو مني صح ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد

جلا لاصره على الصلاح بقى لو ادعت فيما بين  
الأقل والا كثر ان صدقه حكمه كالأول  
لاحتمال العلق قبل بيعه والا لا ولو تنازعا  
فأقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند  
الثاني خلافا لثالث شرب لامية وشرح مجمع  
وفيه لو ادعت عند المشتري ولدين أحدهما  
لادون ستة أشهر والا لا كثر من ستة أشهر (باع  
الأول ثبت نسبهما بالانصديق المشتري باع  
من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتركة ثبت  
نسبه) لكون العلق في ملكه (وكذا) الحكم  
لان البيع يحتمل النقص (وكذا) لو كاتب  
(لو كاتب الولد أو رهنه منه أو أجره أو كاتب  
الأم أو رهنها أو أجرها أو زوجها ثم ادعاه)  
غيب نسبه وترد هذه التصرفات بخلاف  
الاتفاق كما مر (باع أحد التوأمين  
المولودين) يعني علقا وولدا (عنده وأعتقه  
المشتري ثم ادعى البائع الولد) الآخر ثبت  
نسبه ما وبطل علق المشتري (بأسر فوقيه  
وهو حرة الاصل لانهم ما علقا في ملكه حتى  
لو اشتراها حلي لم يطل عتقه لانها دعوى  
تحرير فتصحر حلي وغيره وجزم به المصنف  
ثم قال وحيلة ما قاط دعوى البائع أن يقر  
البائع أنه ابنه منه فلا تصح دعواه  
أبدا مجتبي وقد أفاده بقوله (قال) عرو (لصبي  
منه) أو مع غيره يعني (هو ابن زيد) الغائب  
(ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه) خلافا لهما لان  
وصلية (بعد زيد بنونه) لا حاجة الى  
النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى  
لو صدقه بعد نكاحه صح ولد الوفا لصبي  
هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح نفيه لانه  
بعد الاقرار به لا يفتي بالنفي فلا حاجة الى  
الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادية  
كما زعمه ملاحسرو كما أفاده الشربلالي



الافرار به لا يفتى بالافق فلا يحتاج الى الاقرار به بعد فليتأمل انتهى وأنت خير بأن استظهرنا انما نسلنا  
وان كان صحيحا لا يفتى السهو عن عبارة الكتابين نظرا الى التمثيل انتهى - لمجي (قوله وهذا اذا صدقه الابن الخ)  
التفصيل انما ياتي في الاقرار بصبي يعبر عن نفسه (قوله وأما بدونه فلا) لانه اقراره على الغير بأنه جزؤه انتهى درر  
أي فلا يتم الا بتصدق ذلك الغير (قوله قبل) لانه اقراره على نفسه بأنه جزؤه انتهى درر (قوله وبين جهة الارث)  
قال في جامع الفصولين اذا ثبتت الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث انتهى (قوله ولو ادعى بنوة العمة) عبارة  
الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد مع بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم ابيه كما في  
العمادية اه - لمجي (قوله ولا تصح) أي ينة الارث كما في جامع الفصولين (قوله ولو اقر) أي المذمى عليه (قوله به)  
أي بالنسبة وبالورث (قوله والدافع على الابن) على معنى من أو متعلق بمحذوف أي ويرجع الدافع على الابن  
(قوله ولو أنكر) أي المذمى عليه دعوة النسوة (قوله والصحيح تخليفه) أي تخليف المنكر على العلم أي على أنه  
لا يعلم أن ابن فلان فإذا أراد الولد أخذ المار كلف إقامة البينة على مدعى (قوله ثم يكلف الابن) أي بهذا الخلف  
(قوله وقامه في جامع الفصولين) حيث قال ولو نكل بصبر مقر انساب وموت وصار كالواقر به مما صرح بها  
وأنكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما في إقامة البينة على إثبات المال ولكن يجعله خصما  
في حق التخليف على المار وأخذ منه في حقه بما انتهى (قوله من الفصل السابع والعشرين) هو في الثامن  
والعشرين (قوله والاسلام ما لا يظهر رد له بل اتوجه به على كل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام بما  
ولا يحصل له الجزية مع العجز من تحصيلها واستشكاه الاكل بمخالفة لقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك  
ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لا يمكن الالفة مع الكفار مانع قوي أنه ترى أن آباءه كذروا مع ظهور  
أدلة التوحيد ويؤيده أن الذميمة المطلقة أحق بولدها المسلم ما لم يمتل الأديان أو يخف أن يألف الكفر للنظر  
قبل ذلك واحتمال الضرر بعده وأجاب بأن قوله تعالى ادعوهم لا يأتيهم بوجوب دعوة الاولاد لا يأتيهم ومذمى  
الذنب أب لان دعوته لا تختمل الذنوب فتدبرحت الايمان وكفرا لا يابى بهود والاصل ما لا يترى الى  
انتشار الاسلام بعد الكفر في الآفاق وأما الحضنة فترى كماله الا يلزم منه رفق انتهى بخلاف ترك الذنب هذا  
فإن المصير بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لا محالة انتهى (قوله وجزم ابن الكمال بأنه يكون مسلما) أي تبعا للدار  
وابن الكفار بالدعوة كما صرح به فيه لأن حكمه حكم دار الاسلام وفيه أنه لا عبرة للدار مع وجود أحد  
الابوين انتهى - لمجي قال في المنع فلو كانت دعوتهم دعوة النسوة فالمسلم أولى ترجيحاً للاسلام وهو أوفر النظارين  
انتهى (قوله ان ادعى) هذا اذا كان النكاح بينهما طاهرا وان لم يكن النكاح طاهرا بينهما ما يقتضى بالنكاح بينهما  
هندية عن شرح الطحاوي (قوله والافقية تفصيل) قال في الهندية ولو ادعى الزوج أولا أنه ابنه من غيرها وهو  
في يده يثبت النسب من غيرها فيه ذلك اذا اذنت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولا أنه ابنه  
من غيره وهو في يده ما فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح طاهر لا يقبل قوالها فهو  
ابنه ما وان لم يكن بينهما نكاح طاهر فاقول قوالها لا يثبت نسبه منها اذا صدقه فاقول قول الغلام أي ما صدقه  
الغلام لا يعبر عن نفسه أما اذا صدق كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق طاهر فاقول قول الغلام أي ما صدقه  
يثبت نسبه منه بتصديقه = ذاق السراح الوهاب (قوله فهو لمن صدقه) فلو لم يصدقهم ما جعلا فانطاهر  
أن العبرة لقوله (قوله لان قيام أيديهم ما الخ) أنه لقوله فهو ابنه ما والاولى ذكره عنده (قوله ولو ولدت أمة) أي  
من المشركي وادعى الولد حوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يفرم الولد حتى لو كان الاب ميتا تؤخذ من تركته  
ولا ولا للمستحق عليه لانه علق حر الأصل وانما قدر الرق ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدد ومحلها (قوله يوم  
المصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يفرم قيمة الولد يوم القضاء (قوله لانه مفرور) أي والامة  
ملا للمستحق والولد جزؤها فاستوجب المستحق النظر اليه والمفرور معذور وقد بى الامر على سبب صحيح  
فوجب الجمع بين الظن بينهما = يمكن وذلك يجعل الولد حر الأصل في حق الاب ورقته في حق المستحق  
لان استحقاق الأصل يجب استحقاق الجزء فيه ضمن الاب قيمة يوم المصومة (قوله فلذا قال) أي اكون المفرور  
من اعتمد في وطنه على ملاك بين الخ أي ولم يبق بد الشراء فهو لم أن قول المصنف أو لا اشتراها اتفاقا (قوله وكذا  
الحكم لو ملكها بسبب آخر) كالمالكها أجرة عين له أجرة أو اتهمها أو تصدق بها إليه أو وصى له في الأمان

وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا اذا  
عاد الابن الى التصديق لابقاء اقرار الاب ولو  
أنكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل  
وأما اذا اقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقرار  
عن الغير فروع لو قال استوارنه ثم  
ادعى أنه وارثه وبين جهة الارث مع  
اذ الشاخص في انساب عفو ولو ادعى بنوة العمة  
لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن أنه أقر  
أن ابنه تقبل اثبوت النسب باقراره ولا تصح  
الا على خصم هو وارث أو دائن أو مدين  
أو وصى له ولو حضر رجلا يدعى عليه  
مخالفة له وهو مترتب أولا فله اثبات نسبه  
بالبينة = هذا القاضي بمحض ذلك الرجل  
ولو ادعى انما من أبيه فواقر به أسرا بالدفع  
اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء  
بأنه من الدافع والدافع على الابن ولو  
أنكر قيل للابن برهن على موت أبيك وأنت  
وارثه ولا يمين والصحيح عليه على العلم بأنه  
ابن فلان وأنه مات ثم يكلف الابن البينة بدان  
وغاها وجامع الفصولين من الفصل السابع  
والعشرين (ولو كان) المسمى (مع مسلم  
وكافر فقال المسلم هو عبيد وقال الكافر  
هو ابني فهو حر ابن الكافر) لانه الحر يباع  
والاسلام ما لا وجزم ابن الكمال بأنه يكون  
مسلم لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه  
للعنه وليحفظ قال زواج امرأة لمجي معها  
هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره  
فهو انما ان ادعى ما والا فية تفصيل  
ابن الكمال وهذا (لو غيره وبرهان أن كان  
معه) فهو لمن صدقه لان قيام أيديهم ما  
وقرأه ما يفيد أنه منهم ما (ولو ولدت أمة  
اشترأها فادعت تحت غرم الاب قيمة الولد) يوم  
المصومة لانه يوم المص (وهو حر) لانه مفرور  
والمفرور من بطلان امره معتدا على لا يمين  
أو نكاح فله بد منه ثم تستحق فلذا قال  
(وكذا) الحكم (لو ملكها بسبب آخر)



رجوع المفرو وبما تضمن لا يعم هذه الصورة بل يقتصر على المشتراة والمجعولة أجرة والمنكوحه بشرط الحزبة  
 لا الموهوبة والمتصدق بها والموصى بها أفاده أبو السعود (قوله وارثه له) أي لومات الولد وتركه مالا فهو لا يـ  
 ولا يفرم شيئا لأن الارث ليس بعوض من الولد فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله فان قتله  
 أبوه) انما غرم لأن المتع تحقق بقتله (قوله لا شيء عليه) لأن المتع لا يتحقق فيما لم يصل اليه (قوله لزمه بقدره)  
 اعتبار البعض بالكل (قوله في صورتين) أي موري المالك والتزوج وانما يرجع في صورة المشتراة والمجعولة أجرة  
 كما تقدم أما في صورة المالك فلا يتبع ماله كغيره بل يشرطه من البدل لوجوب سلامة البدل في البيع  
 والمسلم النقص للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كغيره لا يملك البدل ولأنه ضمن سلامتها  
 من عيب والاستحقاق عيب وأما في صورة النكاح فلا الاستحقاق من قبيل التزوج بشرط الحزبة صار كوصف  
 لزم للتزوج قتل أي المزوج فانه لا ما كسبل بملازم في هذا العقد بخلاف ما إذا أخبره رجل أنها حرة أو أخبره  
 هي وتزوجها من غير شرط الحزبة حيث يكون الولد حرة فانه لا يرجع على المخبر بشي لأن الاخبار بسبب محض  
 لأن العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما يأخذ حكم العلة بالفرو وذلك بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة  
 (قوله ولو هالكه) يعني إذا هلك عند المشتري فضمنه أي المستحق قيمتها وقيمة الولد فانه يرجع على البائع بغيرها  
 وقيمة الولد لا بما تضمن من قيمته لانه لما أخذ المستحق قيمته صار كأنه أخذ منها وفي أخذ العين لا يرجع الا بالثمن  
 فكذلك في أخذ القيمة (قوله وكذا لو استولدها المشتري الثاني) فان المشتري الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن  
 وقيمة الولد (قوله فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقيمة الولد أيضا لأن البائع الاول ضمن  
 لثاني سلامة الولد في ضمن بيعه ولم يسل له حيث أخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في الثمن والرد بالعيب ولا يـ  
 حذيفة أن البائع الاول ضمن للمشتري سلامة أولاده دون أولاد المشتري منه لأن ضمان السلامة انما يثبت  
 بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لمباشرة باختياره فينقطع به سبب الاول  
 بخلاف الثمن لأن البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يسل له فلا يسل له ببقائه الثمن وبخلاف الرد  
 بالعيب لأن المشتري الاول استحقه سليما ولم يوجد انتهى منع (قوله مانعها) أي منافع يضعها كافي الزيلعي  
 (قوله التناقض في موضع الخلفاء) منه الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطأ يصدق  
 في دعواه الخطأ وله أن يتزوج به بعد ذلك وهذا مشروط بما إذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق أو صدق  
 أو كك ما قلت أو شهد عليه فهو بذلك أو ما في معنى ذلك من الثبات الانطلي الدال على الثبات النفسي ومنه  
 تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم عواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه  
 فانهم اتهم دعواهم لقيام العذر لهم حيث استحبوا الطلاق في الزوجية وخفي عليهم م الميراث ومنه أذى  
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل لأنه لا يحن عليه العتق ومنه استأجر دارا ثم ادعى  
 ملكها على المؤجر وأنها صارت الى المستأجر ميراثا من أبيه اذ هو عاينها ومنه استأجر نوبا مطويا في جراب  
 أو منديل أو غير ذلك فلما اثره قال هذا متاعى فسمع دعواه ونقض بينه فالدعوى مسوعة مع التناقض  
 في جميع هذه الصور ومطلنا المطلق العذر على الراجع على المتق به انتهى من حوائى الاشياء (قوله لا تسمع  
 الدعوى) أي من أي مدعى كان كغيره من دائر ومودع هذا وقد تقدم أن دعوى أنه وارث تسمع على الدائن  
 والارثيون (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائر الميت كما هو المتبادر من البيرو واستظهر الجوى  
 أنه مدعيون الميت (فرع) قال في خزانة الاسكندر لومات رجل في بالديده وتركه مالا وادعى رجل عليه دين  
 وورثته في بالديده قطع عنه فان التناضي بنصبه وصيا وصع بينه ونقض له بالدين ولو لم يكن منقطع مالا تسمع  
 بينه على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) استثناء منقطع قال المقدسي هذا صادق بطلان ووجه جميع ماله  
 في حياته ثم مات وهذا لا يكون خصما لمن له دين نعم ان كان فيما وهبه عين موصوبة ونحوها كان خصما للمدعى بها  
 فيجعل على أن الهبة صدرت في مرض الموت لانها تكون وصية وفي البرازية أن الموصى له بجميع المال أو بجزءه  
 على الثلث خصم لعدم الوارث لأن استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فيلحق بالوارث جوى  
 (قوله لكونه زائدا) أي على الثلث كما تقدم وفي نسخة زائد أي صاحب يد والصواب الاول كما ذكر في البرازية  
 (قوله ليبره من فية كن من الرد) لانه ان قبله بغير قضا لم يكن له الرد انتهى وظاهر أن ذلك فيما إذا كان ياتعه غلظه

بأي سبب كان عيبا (كما لو تزوجها على أنها  
 حرة فولدت له ثم استعقت) غرم قيمة ولده  
 (فان مات الولد قبل ان يولد له) لانه حرة  
 أبيه) لعدم المتع كما ذكر (وارثه له) لانه حرة  
 الاصل في حقه فبره (فان قتله أبوه أو غيره)  
 وقبض الاب من دينه قدر قيمته (غرم الأب  
 قيمته) للمستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض  
 شيئا لا شيء عليه وان قبض أقل لزمه بقدره  
 عيب (ورجع بها) أي بالقيمة في صورتين  
 (كما يرجع بغيرها ولو هالكه) على بائعها وكذا  
 لو استولدها المشتري الثاني لكان البائع  
 المشتري الاول على البائع الاول الذي أخذه  
 كما في المواهب وغيرها (لا يشرها) الذي أخذه  
 منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما  
 مر في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل  
 التناقض وغالبها رفي متفرقات القضاء  
 ويحجى في الاقرار وفروع التناقض في  
 موضع الخلفاء عنو لا تسمع الدعوى على غريم  
 ميت الا اذا وهب جميع ماله لا جنبي وسأله  
 فانهم تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز للمدعى  
 عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى  
 العيب ليبره من فية كن من الرد

بالشراء من آخر ما اذا كان موروثا او موهوبا او موصى به او ساجا فلا يشكر البتة وصورة ان لا يكون عالما  
بالعيب قبل البيع والا كان راضيا به فلا يشكر من الرد قال الجوى ويطبق بدعوى العيب دعوى استحقاق  
المبيع فيسوغ المشتري انكاره حتى يثبت مدعى الاستحقاق ليقدر المشتري من الرجوع على بائعه بالثمن  
اذ لو اخذه المستحق منه باقراره لم يرجع وزيد عليه ما لو كاله والوصية فلا يثبت كون المدعى وصيا ولا ورثا  
الا بدعوى على خصم جاحد فيلحق هذا من حيث ما ايضا حتى لو دفع اليه المال بغير دهره وان كان وكيل او وصى قبل  
التيوت بغير ان يثبت موخفا (قوله اذاهم بالدين) أى او بالنسب كذا يفهم من عبارة العلامة الحاتوني في فتاواه  
انتهى ابو السعود ريلق بالوصى أحد الورثة اذ ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق لزمه الكل من حصة  
وان انكر فاقبعت عليه البينة يلزم من حصة وحديثهم دعوى والظاهر ان في المستثنين قواين ابو السعود ويأتى  
ما يفيد (قوله دعوى دين على ميت) قال في تنوير الاذهان من ادعى ديته على الميت أى وبرهن عليه بحلفه  
القاضي لا يطلب الوصى والوارث ثباته ما استوفيت من المدينون ولا من أحد اذاه البتة ولا قبضه فاقبض  
بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيئا منه ولا أحلت بشئ من ذلك أحد ولا حنك له ولا بشئ منه وعن كذا في البرازية  
قال في الوالدية وفي كل موضع يدعى حقاني التركة وأثبت بالبينة فانه يحلف بغير خصم أنه ما استوفى حقه  
انتهى وفي شرح الكثرة صاحب الضرر لم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن على حلفه وبقي أن يحلف  
احتياطا (قوله واستحقاق مبيع) من متبرع من اذ استحق المبيع بالبينة للمستحق عليه تحليف المستحق  
بأقنه ما بعته ولا وجهه ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آبق)  
أى دعوى تقضى آبق وصورة جبر القاضي آبقا لرجل واذا دعا وأقام بينة أنه عبده يستحلف بالحق ما باق  
في ملكه ولم يخرج يبيع ولا هبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك صيانة لقضائه عن البطلان وتطهر المن هو عاجز  
عن التفرقة من مشروعه موهوبه ويطبق بهذه المسائل ما اذا قامت البينة للفرم المجهول حاله بأنه معدم  
فلا بد من عينه أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يردى حقه عاجلا لان البينة اقامت على الظاهر  
وله غيب ماله والوهم والشهود أن له عليه دراهم سواء قالوا لا تعرف عددها أم لا تقبل ثلاثة ويحلف على  
تق ما زاد عنها اذا كان المدعى يدعى الزيادة انتهى ابو السعود لمنسار قوله الاقرار لا يجامع البينة الا في أربع  
هي خمس ويطبق بذلك البينة اذا اقيمت لامقاط العين عن قبيل قوله مثال ذلك القاضي قالوا ان القول قوله  
فما قبضه ولكن تقبل بينته على ما دعا له من العين عنه والمودع اذا ادعى ارضا أو الهلاك تقبل بينته لامقاط  
العين عنه وفيه تأمل ويزاد القيم فلو خوصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة  
على اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضي فانه اذا أقر يخرج من الخصومة وما لو أقر وارث على مورثه  
بدن فانه يسمع البينة عليه ويلزم الدين بنية الورثة (قوله وكالة) يعنى لو أقر وكالة رجل بقض دين عليه لموكله  
فان الموكل يقيم بينة اذ لو دفعه بلاينة يتضرر راد لا تبرأ ذمته اذا أنكر الموكل وكالته (قوله وصاية) يعنى اذا  
أقر المدعى عليه بالوصاية وصورة رجل قال للقاضي ان فلان بن فلان الفلاني أقامنى وصيا ومات وله على هذا  
كذا أقرنى بهذا كذا فذمته المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها لانه اذا دفع  
اليه المال اعتمادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا أنكر الوارث أو لو دفع بعد البرهان تبرأ ذمته  
أفاده صاحب تنوير الاذهان (قوله واثبات دين على ميت) صورة ادعى على بعض الورثة دين على الميت فأقر  
الوارث بالدين فانه يتوفى من نصيبه قدر ما يخصه من الدين ولطالب أن يقيم بينة على حقه ليعلم حقه  
في كل التركة وكذا اذا أقر جميع الورثة تقبل بينته لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقه هم وحق دائن آخر  
وفي الميراث اختلقوا فيما اذا أقر المدعى عليه بعد اقامة البينة هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة قبل يقضى  
بالبينة لا بالانكار واقامة البينة استحق عليه الحسب فلا يمال الحق السابق بالاقرار اللاحق ولان زيادة  
التعدي الثانية بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار اللاحق في بطلان انتهى موخفا (قوله واستحقاق عين من مشتر)  
فان المشتري اذا أقر بالاستحقاق المستحق لا يمكن من الرجوع بالثمن على بائعه فاذا اقيمت عليه البينة أمكنه  
وقد تقدم أنه يسوغ له الانكار مع العلم لا ببل هذا التمسك (قوله ودعوى الآبق) أى اذا ادعى على شخص  
أن العبد الذى عنده آبق منه وأقر واضع اليد بذلك فلا أن يطلب البينة في ذلك لاحتمال أن الغير يملكه منه

وفي الوصى اذا ادعى له بالدين لا تحلف مع  
البرهان الا في ثلاث دعوى دين على ميت  
واستحقاق مبيع ودعوى آبق • الاقرار  
لا يجامع البينة الا في أربع • وكالة وصاية  
واثبات دين على ميت واستحقاق عين من  
مشترو دعوى الآبق



(قوله على حق مجهول) أي ادعى به مدع (قوله إذا اتهم القاضي وصى بيمين ومتول وقف) قال في التلمية  
لو أن رجلا ادعى على رجل أنه استلم ماله وطلب التصديق من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شراي  
وقد خان في الرج ولا أدري قدره لا يلتفت إليه وكذا لو قال باقني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره  
وأراد أن يحلف الوارث لا يحميه القاضي وكذا المدينون إذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال  
نسبت قدره وأراد تحليف الطالب لا يلتفت إليه قال شمس الأئمة الحلواني الجهادية كما تنفع قبول البيعة تنفع  
الاستخلاف إذا اتهم القاضي وصى باليمين أو قيم الوقف ولم يدع عليه شيئا معلوما فإنه يحلف نظر اليمين والوقف  
انتهى حوى (قوله وفي رهن مجهول) أي لو ادعى الرهن رهننا مجهولا ولا أي كتوب فأذكر المرتهن فإنه يحلف وقده  
بعض الفضلاء عازيا إلى القيمة بما إذا ذكر المدعي قدر الدين الذي وقع به الرهن (قوله ودعوى مرقعة) فيه نظر فإن  
قاضيضان ذكر أنه يشترط ذكر القيمة في الدعوى إذا كانت يسيرة ليعلم أن ما نصاب أم لا فأما فيما سوى ذلك فلا حاجة  
إلى بيانها أبو السعود دوا على ذلك في حق القطع لا الضمان كما يفهمه كلامه (قوله ونصب) قال في الدرر والفرود ولو  
قال نصب مني هين كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنها تسمع  
الدعوى لأن الإنسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة أتضرر وفائدة دعوى مع هذه الجهادية  
القاسحة توجه اليه على الخصم إذا أنكر والجبر على البيان إذا أقر أو نكل عن اليمين اهـ (قوله وخيانة مودع)  
فإنه يحلف ما خان فيما اتفق فإن حلف بري وان نكل يجبر على بيان قدر ما نكل منه وقيل لا يحلف حتى يتقدر  
شيئا يحلف عليه وذكر بعض الفضلاء أن سماع الدعوى في هذه المسائل مع الجهادية متفق عليه إلا في دعوى  
الوديعة ودعوى الغصب حيث يشترط لسماعها فيه ما يبين القيمة من بعض المشايخ انتهى وبني زيادة دعوى  
السرقعة كما يعلم من الحوى (قوله إلا في مسئلة الخ) قال الشيخ الطوري الحصر ممنوع لأن ما إذا اختلفا في قدر  
الثمن أو المبيع ولا يثبت تحالفها ولو اشترى أمية بألف وقبضها ثم تغاير لا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن تحالفا  
ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو قيم ما قبل التمكن في المدة تحالفا حوى وفيه أن كلامه في هذه المسائل  
مدع وعده عليه (قوله وألزم بيانه) لأنه أقر بقيمة مجهولة فإن أخبرني يحلف على ما يدعيه المغموب منه  
من الزيادة فإن حلف لا يثبت ما ادعاه المغموب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي أن قيمته مائة  
فإن حلف أخذ من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المغموب منه فيه أنه حلف أقوله في ذلك فلو كانت  
هذه اليمين على ما ذكره من القيمة بأن يحلف أن قيمته ما ذكره وحاصله أن يمين المدعي عليه أن يمينه مائة  
ويعين المدعي أن قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) أي أن قيمته لم تكن مائة والظاهر أن ثمة هذا اليمين ثبوت  
الخسارة إذا ظهر (قوله ولو ظهر) أي الثوب (قوله بين أخذه) أي الثوب بما دفعه من الدراهم لا بقيمة الثوب  
في ذاته وإن كانت أنقص أو أزيد لأن المالك لم يرض إلا بدفعه بالمائة (قوله أو قيمته) بأن يردده ويأخذ القيمة التي  
دفعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (كتاب الاقرار) •

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ولجمال الذي عليه الحق أمره بالاملال فلو لم يقبل اقراره لما كان للامال معنى  
وقوله كونه اقوامين بالقسطندهما لله ولو على أنفسكم والمراد به الاقرار زبلي والسنة فقد قبل صلى الله عليه  
وسلم اقراره معز والغامدية والاجماع فقد أجمعت الأمة على أن الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا الخذ  
والقصاص باقراره فأولى المال والمعقول فإن العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجعت  
جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لو الولاية اهـ (قوله مناسبتة الخ) قال السيد الحوى مناسبتة بعبارة  
أن المدعي إما أن يقر له المطلوب أو ينكره واللائق بالمسلم الاقرار بالحق أي كما أن اللائق بالمدعي أن تكون دعواه  
حقا فتمه على ما بعده وهو الصلح لثبته على الإنكار غالبا ثم إذا حصل الصلح شيء إما أن يستمر مع فيه بنفسه  
ونقدم طريقه في البيع أو بغيره وهو المضاربة وإن لم يستمر مع قائما أن يحفظه بنفسه ولا يحتاج إلى بيان حكمه  
أو بغيره وهو الوديعة انتهى (قوله وهو) أي الاقرار أقرب أي لحال المسلم (قوله لقلبة الصدق) أي من المدعي  
في دعواه ومن المقر فبما أقر به لأن العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجعت جهة  
الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لو الولاية بخلاف اقراره في حق غيره (قوله هو لغة الاثبات) فإذا كان

لا يحلف على حق مجهول إلا في ست إذا اتهم  
القاضي وصى بيمين ومتول وقف وفي رهن  
مجهول ودعوى مرقعة ونصب  
• لا يحلف المدعي إذا حلف المدعي  
• ودع • لا يحلف المدعي الجبر قال وهو  
عليه إلا في مسئلة في دعوى الجبر قال وهو  
غيرية يجب حفظها أشياء قلت وهو مالو  
قال المفعول وبمنه كانت قيمة ثوب مائة وقال  
الغاصب لم أدرك ولكنها لا تباع مائة صدق في بيانه  
والزم بيانه فلو لم يبين يحلف على الزيادة ثم  
يحلف المغموب منه أيضا أن قيمته مائة ولو  
ظاهر خبر الغاصب بين أخذه أو قيمته فليحفظ  
واقفه أعلم •  
• (كتاب الاقرار) •  
مناسبتة أن المدعي عليه إما منكر أو مقتر وهو  
أقرب لقلبة الصدق (هو) لغة الاثبات يقال  
قوال في إذا ثبت



حسب ما يقال أقتره وإذا كان قولنا يقال أقتره فلا قرار أثبات لما كان مقررا لا بين الجود والتبوت جوى وفى المنع  
وهو فى اللغة أفعال من قر الشيء إذا ثبت وأقتره غيره إذا ثبت (قوله لأنه لو كان لنفسه يكون دعوى) ولو كان  
الأخبار الغير على الغير يكون شهادة (قوله ثم قرع على كل من الشبهين) تبع فيه المصنف ولم يتقدم ما يفيد  
الشبهة وإنما تقدم أنه أخبار من وجه بالنظر لترتب بعض أحكام الأخبار على إنشاء من وجه من حيث  
ترتب بعض أحكام الانشآت عليه فالمعنى أنه يعطى حكم الأخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاء فى بعض  
آخر وأما بالنظر للفظه فهو أخبار من ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فلوجه الخ) ملحة مقدمة على المألول  
(قوله صح إقراره) لأن الأخبار فى ملك الغير صحيح لكن بالنظر للمقتر (قوله إذا ملكه برهة من الزمان) أى قليلا  
من الزمان حتى لو تصرف فيه لغير المقر له بعد ملكه لا ينفذ تصرفه وينقض تصرفه فى ملك غيره كما يؤخذ من  
القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كما قال أبو السعود أنه لو ادعى شخص عينا فى يد غيره فتمد له بم شخص فردت  
شهادته لثمة وقضوها كتفرد الشاهد ثم ملكها لغيره ثم ادعى شخص عينا فى يد غيره فتمد له بم شخص فردت  
لغيره أى ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على البائع أى لا تقصار إقراره عليه فلا ينعى لغيره (قوله صارت  
وقفا) بخلاف ما إذا غصب ضيعة من رجل فوقها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه والفرق أن فعل الغاصب  
إنشاء فى غيره ملكه فلا يصح لأن شرطه من ملكه بخلاف الإقرار لكونه أخبارا لا إنشاء (قوله مكرها) حال من  
الضهير المضاف إلى الإقرار وإنما لم يصح إقراره به مكرها لقيام دليل الكذب وهو الإقرار وأخبار أخبار  
يحتل الصدق والكذب فيصور تخلف مدلول اللفظ الوضعى عنه (قوله ولو كان إنشاء لم يصح لعدم التظلم) أى لأنه  
يمنع فى الإنشاء تخلف مدلول لفظه الوضعى عنه (قوله وصح إقرار العبد المأذون به فى يده) ولو كان إنشاء  
لا يصح لأنه يصير تبرعا عنه وهو ليس أهلا له (قوله والمسلم بخمر) فيؤمر بالتسليم للمقر له ولو كان إنشاء لكان  
تقبل المسلم الخمر من غيره وهو لا يملكه ولا يملكه لغيره والذى فى الدرر فصح الإقرار بالخمر للمسلم قال الشربى لآلى  
يعنى الخمر القاطعة لا المشتهكة إذ لا يجب بدلها للمسلم نفس عليه فى المحيط واليه الإشارة بقول المصنف حتى  
يؤمر بالتسليم إليه انتهى وهو صحيح أيضا (قوله وبصح داره مشاعا) أى الدار القابلة للتسعة فإنه يصح الإقرار  
بها لكونه أخبارا ولو كان إنشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للتسعة لا تتم ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت  
وحمام صغيرين فإنهما يصح فيه وتم بالقبض (قوله به يفتى) مقابلة أنها تسع كافى جامع الفصولين (قوله  
لأنه أخبار) أى لا سبب للزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجود المدعى به على المقر الإقرار فصح كونه  
قال الطائفة بلا سبب لوجوبه عليه أولزومه بإقراره وهذا باطل لما علم من كلامه مشايخنا أن الإقرار ليس سببا  
للملك (قوله لم يجل له) أى لا يجوز له أخذه جبراد بانه كإقراره لا مراً أنه بجميع ما فى منزله وليس لها عليه شئ  
اتمى بصره أى ولو كان إنشاء لم يجل أخذه كإقراره (قوله ثم لو أنكر الإقرار) أى وقد ادعى ما أقتره لكونه ملكه  
ولم يبين على مجرد إقراره لما تقدم (قوله وأما دعوى الإقرار فى الدفع) بأن أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقتر  
أنه لاحق قبل المدعى عليه أو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقتر أن هذه العين ملك المدعى عليه (قوله لا يصح)  
كما إذا وهب شيئا لآدمان فلم يقبل ثم قبل وهذا فى الإقرار بما يرتد أمافه لا يرتد بالرد كالرق والنسب فإنه لو أقتر به  
ثم أدها المقر بعد رده يقبل ميسوط والعقود اللازمة مثل النكاح مما لا يرتد بالرد ولو قال لها تزوجتك أمس  
فقلت لا ثم قالت بلى وقال هو لازم النكاح لأن إقراره لم يسلط إذا النكاح عقد لازم لا يطل بغير دجود  
أحد الزوجين فيصح تصديقه بها بعد التكذيب فيثبت ولا يعتبر أنكاره بعد انتهى سرى الدين ملخصا (قوله  
لأنه إقرار آخر) أى وقد صدقته فيه فيلزمه قالة العلامة عبد البر (قوله ثم لو أنكر إقراره الثاني) أى وإذا أدها المقر له  
لكونه ملكه وأقام بينة عليه لا تسع ولو أراد تخليفه لا يلتفت إليه لتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه  
الإقرار الأول وعدم علم القاضي بما يرجع إلى الإقرار تسع الدعوى وتقبل البينة قالة عبد البر (قوله قال البديع) هو  
استاذ صاحب القنية فإنه عبر فيها بقال استاذنا قال عبد البر يعنى القاضي البديع وفى نسخة قال فى البديع  
بوليت صوابا (قوله والاشبه) أى بالصواب والقواعد (قوله واعنده ابن الشحنة) ونظمه فى بيت فقال  
وقد صوب القاضي البديع قبولها • وعندي لوجه الصحيح المنور

وشربا (أخبار يفتى عليه) لغير (من وجه  
إنشاء من وجه) قد بدله لأنه لو كان  
لنفسه يكون دعوى لا إقرارا ثم قرع على  
كل من الشبهين فقال (ظ) لوجه (الأول)  
وهو الأخبار (صح إقراره بحال يلو لغير)  
ومتى أقتر ملك الغير (يلزمه تسليمه) إلى  
المقر له (إذا ملكه) برهة من الزمان أنفاذه على  
نفسه ولو كان إنشاء لم يصح لعدم وجود المال  
وفى الأشباه أقتر بجمهورية عبيد ثم شرأها  
عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم شرأها  
أو رثها صارت وقفا أو أخذته بزمه  
(ولا يصح إقراره بطلاق وعنا فى مكرها)  
ولو كان إنشاء لم يصح لعدم التظلم (وصح  
إقرار العبد المأذون به فى يده والمسلم بخمر  
بصح داره مشاعا والمرأة بالزوجة من  
غير ثمود) ولو كان إنشاء لم يصح (ولا تسع  
دعواه عليه) بأنه أقتره (بشئ) معين (بشأ  
على الإقرار) له بذلك به يفتى لأنه أخبار  
يحتل الكذب حتى لو أقتر كاذبا لم يجل له لأن  
يحتل الإقرار ليس سببا لآدم لآدم لو سلمه برضاء كان  
لإقراره هبة وهو الواجب برأيه (الآن  
يقول) فى دعواه (هو ملكي) وأقتر به  
أو يقول لى عليه كذا وهكذا أقتره فتسع  
اجماعا أنه لم يجل الإقرار سببا للوجوب  
ثم لو أنكر الإقرار هل يجل القنوى أنه  
لا يجل على الإقرار بل على المال وأما  
دعوى الإقرار فى الدفع فتسع عند العامة  
(ول) لوجه (الثاني) وهو الإنشاء (لورد)  
المقر له (إقراره ثم قبل لا يصح) ولو كان أخبارا  
اصح وأما بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد  
المقر إقراره فصدق له لأنه إقرار آخر ثم لو  
أنكر إقراره الثاني لا يجل ولا تقبل عليه  
بينة قال البديع والاشبه قبولها واعنده  
ابن الشحنة وأقتر الشربى لآلى







من الخاتمة رجل قال جميع ما في يدي لقان فان شمس الاثمة السرخسي يرجع في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان  
 انتهى (قوله وحق) لو قال عنيت به حق الاسلام لا يصديق لانه لا يراد حقاً وعليه التعويل كذا في التبيين  
 وفي تركه قاضي زاده انه اذا وصله صدق حوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمستراد كافي الشافعي  
 قال السيد الحوى بقى لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الحافوي قال تبيننا الشيخ حسن التبريزي لا ي  
 ان يرجع فيه للوردة انتهى وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فليصر بالنقل قال العلامة المقدسي  
 ينبغي ان يصح في حق الشفعة او التطرق وهو انتهى وفيه ان الوارث قد يعلم قال رجوع اليه لاستكشاف  
 ما عنده فان علم ووافق حمل به (قوله والقول للمقترض حلقه) فانه لما كذب في ما بين واذى شيئا آخر بطل اقراره  
 بتكذيبه وكان القول للمقترض اذى عليه انتهى (قوله ولا يصديق في اقل من درهم في مال) لان الاقل منه  
 لا يمتد ما لا عرفا انتهى حوى وظاهر البصر انه يلزمه درهم ولا يجبر على بيان وجبته ولو قال لقان على دار  
 او عبد لا يلزمه شي او مال قليل او درهم عظيم او درهم لزمه درهم (قوله اي نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشرع  
 حتى اعتبر صاحبه غنياً وأوجب عليه مواساة الفقراء في العرف حتى يصح من الاغنياء عادة انتهى مع  
 (قوله وقيل ان المقر فقير الخ) قال في المنع والامح انه على قوله موقوف على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل  
 عند الفقير عظيم واضعف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان الماتين في الزكاة عظيم  
 وفي السرقة والمهر المنة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية وحواشي الهداية انتهى (قوله في مال  
 عظيم) بالرفع فان تقديره في قوله على مال عظيم وكذا يقال في نظائره (قوله لو يئد الخ) مراده انه قال له على مال  
 عظيم من الذهب اخذ نصابه ومن الفضة اخذ نصابها ومن الابل اخذ نصابها فان قال من نصاب او كتب اعتبر  
 النصاب بالقيمة (قوله لانها ادنى نصاب يؤخذ من جنسه) جواب سؤال حاصله ان ادنى نصاب الابل خمس  
 فانه يؤخذ فيها اشاة وحاصل الجواب ان مادون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه  
 وان وجبت فيه الزكاة وتقرر ذلك ان الخمس من الابل وان حركات ما لا عظيماً فظمه لما لا كسبي فصار له  
 جهتان جهة الغنى بتلكها فاعوجبنا الشاة فيها وجهة عدم العظم الحقيقي فتلقاها بدم جواز صدقة فيها منها  
 افاده الحوى والظاهر انه يعتبر في البقر والغنم نصابهما اذا بين بهما كما يـ متخاض من المنع (قوله ومن ثلاثة  
 نسب) لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصديق في اقل منه للتيقن به وينبغي على قياس قول الامام ان يعتبر فيه حال المقر  
 منخ (قوله ثلاثة) لانها ادنى الجمع أي جمع الكثرة على أحد قولين (قوله عشرة) عند الامام وقال النصاب والاصل  
 ان رعاية الكثرة واجبة لكنه اعتبر العرف لغة وهما اعتبار شرعا حوى (قوله لانها ادنى اسم الجمع) فكأن  
 هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه انتهى والاضافة في اسم الجمع لبيان ثم ان العشرة نهاية جمع القطع لا الكثرة  
 فلو قال لانها اقل مدلول جمع الكثرة لكان أولى وهذا على أحد قولين فيه (قوله وكذا درهمان درهم) قال  
 المعلي في المنهاج وان قال كذا درهمان لزمه ما بينه قال الاتفاق كان ينبغي ان يلزمه في هذا أحد عشر لانه اول  
 العدد الذي يقع حمزة منصوباً هكذا نقل عن أهل اللغة فلا يصديق في يائه بدرهم والقياس فيه ما قاله في مختصر  
 الاسرار اذا قال كذا درهمان لزمه عشرون لانه ذكر حلة وفسر هاء درهم منصوب وذلك يكون من عشرين  
 الى ثمانية فيجب الاقل وهو عشرون لانه متيقن انتهى (قوله ولو خضه لزمه مائة درهم) كذا روى عن محمد  
 وان قال كذا كذا درهم بالخض لزمه ثمانمائة والتوجيه في غاية البيان وفي السراج وان قال كذا درهمان  
 لزمه عشرون وان قال كذا درهمان خض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع او بالكون لزمه درهم واحد  
 لانه تفسير المجهول (قوله وفي درهم الخ) وكذا الوصف الذي يشار يلزمه تماماً لان التصغير يكون لصغر الحجم والاستحسان  
 ونخلة الوقت فلا يفسر الوزن بالشك انتهى (قوله او درهم عظيم) انما لزمه درهم لان الدرهم معلوم القدر فلا  
 يزاد قدره بقوله عظيم لانه وصف انتهى تبين قال العلامة المقدسي ينبغي اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب  
 من أعظمها عملاً بالوصف المذكور انتهى حوى (قوله والمعتبر الوزن المأثور الاجمعة) قال صاحب الهداية  
 ويصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك لان المطلق من اللفاظ ينصرف الى المتعارف وهو غالب نقد  
 البلد ولا يصديق في اقل من ذلك لانه يريد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء لو قال على ألف  
 درهم فهو على ما يتعارفه أهل البلد من الاوزان والعدود وان لم يكن شيئاً متعارفاً يحمل على وزن سبعة فانه

(وزنه بيان ما جهل) كذا في حق (بدي  
 قيمة) كطلس وجوزة لا بما لا قيمة له كبة خنطة  
 وجلده مئة ومئة حوزة لانه رجوع فلا يصح  
 (والقول للمقترض حلقه) لانه المذكر  
 (ان ادنى المقر له) من درهم في مال  
 (ولا يصديق في اقل من درهم في مال  
 ومن النصاب) أي نصاب الزكاة في الامح  
 اختيار وقيل ان المقر فقير اقتصاب السرقة  
 وصحح (في مال منطو) لو بينه (من الذهب  
 والفضة ومن خمس وعشرين من الابل) لانها  
 أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن قدر  
 النصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة  
 نسب في اموال عظام) ولو فسر به بـ بر مال  
 الزكاة اعتبر قيمته كما مر (وفي درهم ثلاثة  
 و) في (دراهم) او دنانير او نصاب (كثيرة)  
 عشر (لانها ادنى اسم الجمع) وكذا درهمان  
 درهم) على المعنى ولو خضه لزمه مائة درهم  
 وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر  
 الوزن المعتاد الاجمعة زباني



الوزن المعترف في الشرع وكذلك في الدين باعتبار المناقيل الا في موضع متعارف فيه بخلافه انتهى شلي  
وفي الكافي وان كان نقدا بالمد مختلفا فهو على الاقل من ذلك انتهى ولا يصح ان ادعى وزنا دون ذلك انتهى  
بصرف فقوله الاجبة ان اريد بها البيان فالامر ظاهر وان لم يكن بيان فاجبة حرف البلد قدبر (قوله أحد  
عشر) لانه ذكر عدد دينهم بين بغير حرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر وأكثر تسعة عشر  
والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه انتهى منع (قوله لان نظيره الخ) لو قال لان اقل نظيره واحد  
وعشرون لكان أولى قال في المنع لانه فصل بينهما بحرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون  
وأكثر تسعة وتسعون والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه انتهى (قوله فعمل على التكرار) أي  
تكرار لفظ كذا الاخير (قوله زيد ألف) فيجب ألف ومائة وأحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بأربعة أعداد  
مع الواو اء أبو العود (قوله زيد عشرة آلاف) فيه أنه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال أحد عشر والقباس  
لزم مائة ألف وعشرة آلاف الخ (قوله وهكذا يعتبر نظيره أبدا) قال في المنع وكلما زاد معطوفا بالواو زيد عليه  
ما جرت به العادة الى ما لا يتناهى انتهى (قوله لان على للايجاب) قال الاتقاني أما قوله على فاعلم ان اقرارا  
بالدين بسبيل الاقتضاء وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب ومحل الايجاب الذمة  
والنائب في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والنائب اقتضاء كاشا ثبت نصا ولو نص  
فقال لفلان على ألف درهم دين كان مقرا بالدين لا بالعين فكذلك هنا انتهى (قوله وقبلي للضمان قالبا)  
قال الاتقاني لان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال لفلان قبلي ودبعة وقبلي أمانة  
غلب استعماله في الايجابات والمطلق من المصطلح يصرف الى ما هو الغالب في الاستعمال انتهى قال  
الرحماني كل من قبل بنى مضاعفة وكتب عليه بذلك حكما فالكاتب الذي يكتب هو القبالة بالفتح  
والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة انتهى (قوله لانه يحتمله مجازا) وذلك لان لفظ على وقبلي ينشآن عن الوجوب  
وهو متحقق في الوديعة اذ منظرها واجب فقوله له على كذا أي يجب له على حفظ كذا فأطلق على وجوب  
الحفظ وهو المال وأراد الحال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبلي فقد تقدم أنها تستعمل في الامانة (قوله لتقرره  
بالسكون) فلا يجوز تغييره بعد ذلك كذا في المغيرات من الاستثناء والشروط انتهى (قوله عندي) أي له وكذا  
يقال في الجميع (قوله عملا بالعرف) ولان هذه المواضع محل للعين لا الدين اذ الدين محله الذمة ثم العين تحتمل  
أن تكون مضمونة وأمانة والامانة أدناها ما فيصم عليها لليقين به وهذا لان كلمة هذه للطرف ومع لقران  
وما عداها لما كان معين فيكون من خصائص العين ولا يحتمل الدين لاستصانة كونه في هذه الاماكن فتعذر  
الامانة منع تصرف (قوله كان اقرارا بالشركة) في الحموى لو قال له في مالي ألف درهم أوفى دراهمي هذه فهو  
اقرار ثم ان كان بمزا فوديعة والشركة انتهى (قوله بخلاف الاقرار) الا وضع أن يقول بخلاف ما لو كان  
اقرارا كما أن الاوضع فلا بد فيها من التسليم (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافي له على الاقرار الذي  
هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة انتهى وان لم يصفه الى نفسه بأن قال  
هذا المال لفلان يكون اقرارا ونظيره لو قال ثلث دراهمي هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم لفلان  
يكون اقرارا اه (قوله ولا يرد) أي على هذا الاصل فان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرارا لكن الاضافة  
في الطرف لا المظروف وهو المقربة (قوله ولا الارض) أي ولا يرد على مفهوم الاصل أنه اذا لم يصفه الى نفسه  
يكون اقرارا اما اذا قال الارض التي حدودها كذا الولد لفلان وهو صغير (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع  
ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبضه فلا فرق بين الاظهار رأى الاقرار  
والقبض بخلاف الاجنبي فانه يشترط في قبضك القبض دون الاقرار ولو كان في مسئلة الصغير شي مما يحتمل  
الشبهة ظهر الفرق بين الاقرار والقبض في حقه أيضا لا فقاره الى القبض مفرزا انتهى (قوله الا أن يكون  
مما يحتمل القسمة) أي وقدم ملكه بعضه (قوله للاضافة تقدير) على قوله ولا الارض أي انما كانت بما كافي  
هذه المسئلة وان لم يوجد فيها الاضافة صريحا لان فيها اضافة تقديرية كأنه قال أرضي الخ والدليل عليها أن ملكه  
اياها معلوم للناس فالخاضع الى نفسه التي تقتضي التملك اما أن تكون صريحة أو تقديرية تعلم  
بالقرائن كان كذا مشهورا بين الناس أن ملكه وجه هذا يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تملك كاول اضافة فيها

(وكذا كذا) درهم (أحد عشر وكذا وكذا  
أحد وعشرون) لان نظيره بالواو واحد  
وعشرون (ولو ثلث بلاواو فأحد عشر) اذ لا  
نظيره فعمل على التكرار (ومعها ثمانية واحد  
وعشرون وان ربيع) مع الواو (زيد ألف)  
ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس زيدة مائة  
ألف ولو سبع زيد ألف ألف وهكذا يعتبر  
نظيره أبدا (و) لو قال له (على أوفى) له (قبلي)  
فهو (اقرار بدين) لان على للايجاب وقبلي  
لضمان غالب (وصدق ان وصل به هو ودبعة)  
لانه يحتمله مجازا (وان فصل لا) يصح لتقرره  
بالسكون (عندي أوفى أوفى يني أوفى  
كسبي أوفى سندوقي) اقرارا (امانة) ملا  
بالعرف (جميع مالي أو ما أملكه) وله من  
مالي أو من دراهمي كذا فهو (هبة لا اقرار)  
ولو عبرتني مالي أو بني دراهمي (من التسليم)  
بالشركة (فلا بد) اضافة الهبة (من التسليم)  
بخلاف الاقرار والاصل أنه متى أضاف المقتز  
به الى ملكه كان هبة ولا يرد ما في يني لانها  
اصافة نسبة لملك ولا الارض التي حدودها  
كذا الطاعلي فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه  
في يده الا أن يكون مما يحتمل القسمة فيشترط  
قبضه مفرزا انتهى للاضافة تقديرية لا بدليل  
قول المصنف أقول لا يخرج من لم يقبضه لكن  
من المعلوم أكثر من الناس أنه ملكه فهل  
يكون اقرارا أو تملكيا ينبغي الثاني فيبراهي  
فيه شرائط التملك فراجع



(قال لي عليك ألف فقال اتزنه أو اتفده أو أجليق به أو قضيتك أياه أو أبرأتني منه أو صدقت به عن أو وهبتني أو أحلتك به على زيد) ونحو ذلك (فهو أقرار له بها) لرجوع الضمير اليها في كل ذلك عزمي زاده فكان جواباً وهذا إذا لم يكن على سبيل الاستمراء فان كان وشهد (٢٣١) الشهود بذلك لم يلزمه شيء أما لو ادعى الاستمراء لم

يصدق (ولا ضمير) مثل اتزن الخ وكذا انتحاس أو ما استقرضت من أحد سواك أو غرك أو قبلك أو بعدك (لا) يكون أقراراً لعدم انصرافه إلى المذكور فكان كلاماً مبتدأً والاصل أن كل ما يصلح جواباً لا ابتداءً يجعل جواباً وما يصلح للابتداء لا للبنا أو يصلح له ما يجعل ابتداءً فلا يلزمه المال بالثبوت احتياطاً وهذا إذا كان الجواب مستقلاً فلو عزمه متعلق كقوله نعم كان أقراراً مطلقاً حتى لو قال أعطني ثوب عبدى هذا أو أفتح لي باب دارى هذه أو حصص لي دارى هذه أو أسرج فرسى هذه أو أعطى سريجهما أو بخلهاها فقال نعم كان أقراراً منه بالعبد والدار والداية كأي قال ليس لي عليك ألف فقال لي فهو أقرار له بها وإن قال نعم لا وقيل نعم لأن الأقرار يجعل على العرف لا على دلائل العربية كذا في الجوهر والفرق أن لي جواب الاستدعاء المتي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي (والايباء بالأس) من الناطق (ليس بأقرار عمال وعق وطلاق ويبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف اختار ونسب وإسلام وكفر) وأمان كافر وإشارة محرم لسيد والشيخ رأسه في رواية الحديث والطلاق في أنت طالق هكذا وأشار بثلاث إشارة الأشياء ويراد اليقين ككفاه لا يستلزم فلا فاعلاً ولا يظهر سره أو لا يدل علىه وأشار حيث عمادية فصرح بطلان إشارة الناطق إلا في نسيح فليفظ (وان اقتردين مزجل وادعى المقر له حوله لزمه) الدين (حال) وعند الشافعي موجباً ليمينه (كأقراره بعد في يده أنه رجل وأنه استأجره منه) فلا يصدق في تأجيل واجارة لأنه دعوى بلا حجة (و) حيث (يستلزم المقر له فيها بخلاف ما لو اقتر بالاراهم السود فكيف في صفها) حيث (يلزمه ما أقتره فقط) لأن السود نوع والأجل عارض لنبوتها بالشرط والقول للمقر في الدعوى والمنكر في الدوام (س) فأقرار الكفيل بدين موجب (فان القول له في الاجل لنبوتها في كماله الموجب بالشرط) (وشراء) أمة (متقدمة أقراراً بالمال لا بائع) (و) في جراب وكذا الاستدعاء (متقدمة)

فلا حاجة إلى ما ادعاه المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذا الفروع تقتضي التسوية أي في التميز بين الاضافة وعدمها فيفيد أن في المسئلة خلافاً انتهى فثبتاً قل (قوله فقال اتزنه) اصله اتزنه قلت الواو تاء وأدخمت في التاء (قوله ونحو ذلك) كالحل بها غرماء أو من شئت منهم أو اضعتها أو يحتال بها على أو قضى فلان عنى جوى أو خذها أو تناولها أو استوفها منع (قوله لرجوع الضمير اليها في كل ذلك) يمكن إعادة وكأنه قال اتزن الألف التي لك على وهو (قوله فكان جواباً) الذي في المنع فيكون أقراراً والمعنى فيكون جواباً لا رداً ولا ابتداءً فيكون اثباتاً لا نقول (قوله وهذا إذا لم يكن على سبيل الاستمراء) يستدل على الاستمراء بالقرائن (قوله وما يصلح للابتداء) كصدقت على أو وهبت لي وما استقرضت من أحد سواك وهو (قوله لا لبنا) أي على كلام سابق بأن يكون جواباً عنه (قوله أو يصلح له) كاتزن (قوله فلا يلزمه المال بالثبوت) وذلك لعدم التيقن بكونه جواباً وبالثبوت لا يجب المال (قوله وهذا) أي التعميل بين ذكر الضمير وعدمه (قوله إذا كان الجواب مستقلاً) بأن يفهم منه معنى تام من غير نظر إلى غيره (قوله فلو عزمه متعلق) بأن لا يتأق في فهمه إلا بالنظر إلى ما قبله (قوله كان أقراراً مطلقاً) ذكره بضمير بأن يقول نعم هو على بعد قوله لي عليك ألف أولاً (قوله حتى لو قال أعطني ثوب عبدى الخ) قال العلامة المقدسي لقائل أن يقول نعم جواب في الجمل في الانشاء وهذه الأمور انشاء مع أنه قد يقوله ليدفع به الكلام فكانه يقول ماذا تقول ويمكن أن يقال الكلام المذكور وإن كان انشاء لكنه متضمن للخبر فمجموع جوابه انتهى جوى (قوله بالعبد) أي والثوب جوى (قوله والداية) أي والسرج كما يفيد الجوى (قوله لأن الأقرار يجعل على العرف) أي وهو ما فيه سواء (قوله والفرق) الاوضع تقديمه على قوله وقيل نعم (قوله من الناطق) استوفيه عن الآخر فان اشارته فاعمة مقام عبارته في كل شيء من بيع واجارة وهبة ودين ونكاح وطلاق وعناق وإبراء وأقرار وقصاص على المعقضية الا الحدود ولوحده قدف والتمهدة وتمهل اشارته ولو قادراً على الكتابة على المعقود ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معهودة وأما معقود المساب فالنوى على أنه ان دامت العقلة إلى وقت الموت يجوز أقراره بالاشارة والاشهاد عليه (قوله ونسب) بأن قبل له أهلاً ابناً فأشار بهم (قوله وكفر) بأن قال له قاتل أنت فقد كذا الما كثر فأشار بهم (قوله وإشارة محرم لسيد) فاذا أشار إلى شخص يده على طيرة قتله يجب جرائه على المشتري (قوله والشيخ رأسه في رواية الحديث) أي اذا أجاز فيه بالاشارة وهي ملحقه بمقتله أو فناء (قوله والطلاق) أي وإشارة عدد الطلاق المتلصط به (قوله هذا وأشار بثلاث) فالاشارة صبيحة لهذا الملبم فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة أشاء قال فيها ولم أو لأن حكم أنت هكذا مشيراً بأصبعه ولم يقل طالق انتهى والظاهر عدم الوقوع لأنه ليس من صريح الطلاق ولا كتابته لأنه ليس بلفظ يحتمله وغيره (قوله ويراد اليقين الخ) ظاهره أن جميع الايمان يبحث فيها بالاشارة لأن المذكوراً مشككاً وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب فأشار بالضرب لا يبرأ وحلف لا يضرب فأشار بالضرب لا يثبت اذا كان مثله من يشاره والذي في المنع من ايمان البرازية اذا حلف لا يظهر سره فلان أو لا يخشى أو لا يعلم فلا يستر فلان أو حلف ليكتن سره أو ليخفيه أو ليستره أو حلف لا يده على فلان فأخبره بالكتابة أو برسالة أو كلام أو ما له أحد أو كان سره فلان كذا أو أحسب فلان فلان بكان كذا فأشار برأسه أي نعم خفت في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم فلان فأشار إليه بشيء من الخدمة خفت في عيونه خدمه فلان أو لم يخدمه انتهى (قوله لأنه دعوى بلا حجة) قال الجوى لأنه أقتره على نفسه وادعى حتماً على المقر له فأقراره بجهة عليه ولا تقبل دعواه بلا حجة انتهى (قوله لنبوتها بالشرط) الاوضع أن يقول ثبت بالشرط ويكون يما للشروط عارض وعبرة الجوى والاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول لا منكر في العارض انتهى (قوله لنبوتها في كفاية الموجب بالشرط) فالاجل في الكفاية نوع جوى (قوله متقدمة) فإذا لم تكن متقدمة فإلى بالحكم المذكور (قوله والاستدعاء) أي طلب اياداه عنده درر ومثله يقال في الاستيهاب والاستخبار (قوله ولو من وكيل) أي وكيل واضع اليد والاستكاح في الامة يمنع دعوى الملك فيها ودعواه في الحرعة يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه انفسه) هذا متفق عليه وأما حكونه أقراراً بالملك لدى اليد ففيه روايتان مصححتان ويتقن على عدم افادة ملك المدعى عليه جوى المقتره بالغير انتهى شرعية لالية (قوله واخبره) قال في جامع الفصولين الحاصل من جملة ما مر أن المدعى لو صدر عنه ما يدل على أن المدعى به ذلك المدعى

وقول الزدبعة بجر (والاعارة والاستيهاب والاستكاح ولو من وكيل) فكل ذلك أقرار باليد مع عدم رادله به ولا غير مودته بوجاهة المدعى



عليه بطل دعواه لنفسه واغبره لتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملكه المتدعي  
عليه بطل دعواه لنفسه واغبره لانه اقرار بعدم ملكه لا يثبت المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه  
فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا للشك انتهى شريفة لالية (قوله بـ ما) أي بالوكالة والوصاية (قوله لعدم  
التناقض) لان ابراء الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة به لا يقتضي عدم صحة دعوى مال لنفسه على ذلك  
الرجل انتهى دور (قوله وصحة في الجامع) أي صحيح أن الاستيلاء والاستجار والاستعارة ونحوها اقرارا بالملك  
للمساوم منه والمستاجر منه والمستعار منه في الجامع الصغير (قوله خلافا لتعصيم الوهبانية) من أن ما ذكر  
لا يكون اقرارا بالملك الذي يدل ان المبيع مثلا يحتمل أن يكون في يد البائع عارية أو غصبا أو يكون وصيلا  
أو فوضا ليا لم يقتض ثبوت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا ما في الزيادات (قوله ووفق شارحها) أي بين  
ما في الجامع الصغير والزيادات (قوله بأنه ان قال يعني) أي مثالا (قوله كان اقرارا) بالملك لانه جازم بأنه ملكه  
وقد طلب شراءه منه (قوله لا) لانه يحتمل أن يقصد بذلك استظهار حاله هل يدهي الملكية وجواز البيع له أولا  
(قوله صك البيع) أي وثيقة المداينة (قوله فانه) أي ما ذكر من كتابة الاسم والختم (قوله ليس باقرار بعدم  
ملكه) أي فله أن يذهب به بذلك لنفسه واغبره أي فقله أن يبيع هذا أولى بأن لا يكون اقرارا بعدم ملكه  
(قوله وهكذا المكيل) كناية وقفية خبطة (قوله والموزون) كناية ومن زعفران (قوله احتسانا) والقياس  
أن يلزمه المعطوف ويرجع في قياس المعطوف عليه اليه وبالقياس أخذنا لامام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
(قوله وفي مائة وثوب) فهو مائة وثلاثة مائة وعبدانتي شلبي (قوله لانها مبهمة) قال في التبيين وجهه  
الاستحسان أن صنف الموزون والمكيل على عدد مبهمة يكون بياناً للمبهمة عادة لان الناس استعملوا تكرار التفسير  
عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما ثبت في الذمة وهو المكيل والموزون واكتفوا بذكر  
مرة أكثر أسبابه ودورانه في الكلام بخلاف الثياب وغيرها مما ليس من المقدرات لانها لا يكثر التعامل بها  
لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات فلم يستعملوا ذكرها لعدم دورانها في الكلام والاحتفاء  
بالشأن للكثرة ولم توجد فيقي على القياس بخلاف قوله مائة وثلاثة أثواب حيث يكون الاثواب تفسيراً للمائة  
أي ما يستوي فيه المقدرات وغيرها لانه ذكر عدد من مبهمة وأغبرها تفسيراً فيصرف اليه ما فيه يكون  
بياناً لها وهذا بالاجماع لان عادتهم جرت بذلك ألا ترى أنهم يقولون أحد وعشرون وثلاثة وخمسون درهماً  
فينصرف التفسير اليه الاستواء في الحاجة اليه انتهى (قوله وفي مائة وثلاثة أثواب) أو دراهم أو شياه  
(قوله فانصرف التفسير) أي بالأثواب (قوله اليها) يعني أنها تكون تفسيراً لهما لا استواء المعطوف والمعطوف  
عليه في الحاجة الى التفسير (قوله نلزمه الداية فقط) لان غصب الدار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد  
بضمهما (قوله والاصل أن ما يصلح طرفة ان أمكن نقله لهما) كقوله في قوصرة وطعام في جوارق أو في سفينة (قوله  
لما) لان الاقرار بالعصب اخبار عن نقله ونقل المطروف حال كونه مطروفاً لا يتصور الا بنقل الطرف فصار  
اقراراً بعصبه ما ضرورتا انتهى وهذا ما صرح على العصب وفي الجوى قضى به ما معاً عليه لانه اقرار بالمطروف  
حال كونه مطروفاً وهو عام (قوله فيصير) هو ظاهر الحكم أخذنا من الاصل قال الاستيعاب في شرح الكافي  
ولو قال غصبك كذا وكذا أرمع كذا أو يكذا وعليه كذا الزمناه جميعاً لان هذه الالفاظ تقتضي الصاق أحدهما  
بالآخر ونسبه اليه فيرد عليهما الغصب دفعة واحدة ولو قال كذا من كذا أو كذا على كذا الزمناه الا قول فقط لانه  
يقتضي الانفصال والتمييز لا الجمع بينهما انتهى (قوله وبخاتم) بأن يقول هذا الخاتم لك انتهى جوى (قوله نلزمه  
حلقته) الحلقة بسكون اللام في حلقه الباب وغيره والجمع حلق يقتضين على غير قياس وقال الاصمعي بكسر  
الاول كتصعة وقصع وبدره وبدر حكي يونس عن ابن الاعلاء أن الفخ لغة في السكون (قوله وفصه) هو ما يركب  
في الخاتم من غيره وفي القاموس الفص الخاتم مئنة والكسر غير لحن وهم الجوهرى أي في ادعاء اللحن جوى  
(قوله جميعاً) دن اسم الخاتم بشمله ما ولا يدخل الفص في بيع الخاتم من غير تسمية انتهى شلبي (قوله جفته)  
بفتح الجيم غده (قوله وحائله) جمع جمالة بكسر الحاء علاقته (قوله ونعله) حديثه (قوله بيت مزين بسور  
وسرر) يقتضي هذا التفسير أن يلزم البيت أيضاً وفي الجوى وقيل يتخذ من خشب وشباب وهو ظاهر (قوله  
العبدان) بيم النون جمع عود كدود وجهه ديدان والدود جمع دودة صحاح (قوله في قوصرة) وهي وعاء من قصب

بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى  
ببعضها لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل  
الاقرار وصحة في الجامع خلافاً لتعصيم  
الوهبانية ووفق شارحها اقراراً بان جميع  
ان قال يعني هذا كان اقراراً وان قال اتبع  
هذا لا يفيد مسألة كتابته ونحوه على صك  
البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه (وله على  
مائة درهم كلها دراهم) وكذا المكيل  
والموزون استعسانا (وفي مائة وثوب ومائة  
وثوبان يفسر المائة) لانها مبهمة (وفي مائة  
وثلاثة أثواب كلها اثياب) خلافاً للشافعي  
قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف  
التفسير اليها بالاستواء في الحاجة اليه  
(والاقرار بداية في اصطبل نلزمه) الداية  
(نقط) والاصل أن ما يصلح طرفة ان أمكن  
نقله لهما (قوله نلزمه المطروف فقط) خلافاً لمحمد  
على ما والاصل المطروف فقط كقوله درهم في  
وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم في حبة  
درهم دور قلت ومنه أنه لو قال داية في حبة  
درهم ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم أره  
دوير (وهاتم) نلزمه (حلقته وفصه) جميعاً  
(وبسيف جده) وحائله ونعله وبجمله (بجاء  
بضم بيت مزين بسور وسرر) العبدان  
والناسوة ونحوه في قوصرة





أو بيع أو اقراض أو أبيع أو اقراض أو أبيع أو اقراض ولم يبين  
سببا (لغا) وحل محمد الميهم على السبب  
الصالح وبه قالت الثلاثة (و) أما (الاقرار  
للمبيع) فانه (صحيح وان بين) المقر (سببا  
غير صالح منه حقيقة كالاقراض) أو عن  
مبيع لان هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير  
في الجملة أشباه (أقر بشرط الخيار) ثلاثة  
أيام (لزمه بالخيار) لان الاقرار اخبار فلا  
يقبل الخيار (وان) وصليته (صدقه المقر له)  
في الخيار لم يعتبر صدقه (الا اذا أقر بعدد)  
بيع (وقع بالخيار له) فيصير باعتبار العقد  
اذا صدقه أو برهن فلذا قال (الا أن يكذبه  
المقر له) فلا يصح لانه منه كسر والتول له  
(كأقراره بدين بسبب كفاية على أنه بالخيار  
في مدة ولو) المدة (طويلة) أو قصيرة فانه  
يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد أيضا  
بخلاف ما مر لان أفعال لا تقبل الخيار  
زيلي (الامر بكتابة الاقرار اقرار - كما)  
فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال  
للكمال اكتب خط اقرارى بألف على  
أو اكتب بيع دارى أو طلاق امرأتى صح  
كتب أم لم يكتب وحل للكمال أن يشهد الا  
في شهود خاتية وقدمنا في الشهادات  
عدم اعتبار مشابهة الخططين (أحد الورثة  
أقر بالدين) المسمى به على مورثه وجمعه  
الباقون (يلزمه) الدين (كله) يعني ان وفي  
ماورثه به برهان ونشرح بجمع (وقيل صدقه)  
المقر مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت  
وبهذا علم أنه لا يحصل الدين في نسبه بمجرد  
اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ  
هذه الريادة درر (أشهد على ألفت في مجلس  
وأشهد رجلين آخرين في مجلس آخر) ببيان  
السبب (لزم) المالان

أو بيع أو اقراض أو أبيع أو اقراض أو أبيع أو اقراض (بأن قال الحل باع متى أو أقرضني اتهمو درر) قوله أو أبيع الاقرار) بأن قال الحل ثلاثة كذا  
(قوله لغا) لانه في صورة التفسيرين مستحيلا لعدم تصورهما من الجنين لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكم لانه لا يولى  
عليه وأما الثاني فلا نـ مطلق الاقرار يتصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كما اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا  
(قوله وحل محمد الميهم على السبب الصالح) لان الاقرار حجة موجبة فيجب اعماله ما أمكن حمله على السبب  
الصالح لانه يمكن أنه ورثه أو وصى له به فلا يصح الى الابطال مع امكان الصفة (قوله لان هذا المقر الخ) قال  
العلامة الاتقاني بخلاف ما لو أقرض بيع أن عليه ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهل أن يستحق  
الدين بهذا السبب بتجارة وليه لانه يتجر له ان كان لا يتجر هو بنفسه بخلاف الجنين انتهى (قوله أقر بشرط  
الخيار) بأن قال له على ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة أو عارية قاعة أو مستهلكة على اني بالخيار ثلاثة  
ايام انتهى مخ (قوله لزمه) لوجود الصيغة الملزمة حوى (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود من الخيار  
هو الفسخ ولما لم يحتمل الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار ولزمه المال (قوله لم يعتبر) الاولى صدقه بلعله  
ان وصليته (قوله الا اذا أقر بعدد) أي بدين لزمه بسبب عقد الخ بأن يقول له على ألف غن مبيع بخيار (قوله  
لانه منكر) أي للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول فيها المنكر (قوله أو قصيرة) الاولى صدقه  
انتهى حلي وانما اجازت الكفاية مطابقة ومقيدة لان حكمها هو نازوم الدين وهو يصح مطلقا وقيدا  
فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار  
ينافي حكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهما إضافة (قوله اذا صدقه)  
فاذا كذبه لزمه المال من غير شرط والقول لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر اتقاني (قوله لان الكفاية  
عقد أيضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف ما مر) أي من قوله أقر بشي كما بيناه عن المنع (قوله  
لنهما افعال) لانهما قرض وغصب وودعة وعارية (قوله اقرار كما) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان  
متحدين حقيقة بل المراد أن الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار انتهى حلي عن الدرر (قوله يكون  
بالبنان) بالبناء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالبنان والظاهر أنهم من  
قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كذب أو لم يكتب انتهى حلي (قوله خط اقرارى) أي الخط الدال على اقرارى  
فلاضافة من اضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية (قوله عدم اعتبار مشابهة الخططين) هو الصحيح فاذا  
ادعى عليه حقا وانظر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبهه الخط لا يقضى عليه وقال بعضهم  
يقضى به وعليه قارى الهداية (قوله وجهه الباقون) أما لو أقر وابه جميعا فالحكم ظاهر (قوله يلزمه الدين كله)  
أي في قول أصحابنا منع (قوله دفع الضرر) أي من المقر أي لانه انما أقر بما يتعلق بكل التركة (قوله مع آخر) أي  
مع شاهد آخر (قوله وبهذا) أي بقبول شهادة المقر مع آخر أنه على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو أقر وزمه جمع  
المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع مفرم عن نفسه والشهادة كذلك  
لا تقبل فقبولها دليل أن اقراره الاقل لا يعتبر ولا يلزمه به دين وهو مشكل فان اقرار الانسان حجة في حق  
نفسه واقتضاه مظهر لا مثبت ولو جعل هذا الفرع محترجا على قول الفقيه لكان ظاهرا لانه لم يدفع به هذه  
الشهادة مفرما عن نفسه (قوله فلتحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير ملزم الا بالقضاء (قوله أشهد على ألفت  
في مجلس الخ) هذه المسئلة على وجوه لانه اما أن يضيف اقراره الى سبب اول والاقل اما أن يكون السبب  
متحدا أو مختلعا فان أضاف الى سبب واحد بأن قال له على ألف درهم غن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك  
المجلس أو مجلس آخر أن اعلان على ألف درهم غن هذا العبد والعبد واحد لا يلزم الا مال واحد على كل حال في  
قواهم جميعا وان كان السبب مختلعا بأن قال له اعلان على ألف درهم غن هذه الجارية ثم قال اعلان على ألف درهم  
غن هذا العبد يلزمه المالان في قواهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني اما أن يكتب به صكاء على نفسه  
فان كان الصك واحد لزمه مال واحد وان كان كتب صكين وأقر بمذاثم لم يلزمه المالان ونزل اختلافهما  
بتملة اختلاف السبب وان لم يكتب صكاً لكنه أقره مطلقا فان تعدد الاقرار والاقل عند غير القاضي والشأنى  
عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضي لكن في مجلسين فاذا على الطالب مالين والمطلوب يقول  
انه واحد فان قول الطالب وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فردا فاما ان واحد



(الفان) كما لو اختلف السبب بخلاف  
ما لو اختلف السبب أو الشهود أو شهد على  
صك واحد أو أقرب عند الشهود ثم عني  
الناضي أو به كسبه ابن ملك والاصل  
أن المعترف أو المكر إذا أعيد معترفاً كان  
الثاني عين الأول أو منكراً فغيره ولو نسي  
الشهود أي موطن أم موطنين فهما مالان  
مالم يعلم اتحاده وقيل واحد وتما في الثانية  
(أقرب ثم أذهي) المقر (أنه كاذب في الإقرار  
يختلف المقر له أن المقر لم يكن ككاذبا  
في إقراره) عند الثاني وبه يفتي بدر (وكذا)  
الحكم بجري (لو أذهي وارث المقر) فيصنف  
(وان كانت الدعوى على ورثة المقر له  
فأبى بن عليهم بالعلم بالانعالم أنه كان كاذبا)  
صدر الشريعة

• (باب الاستثناء وما في معناه) •

في كونه مغيرا كالشرط ونحوه (هو) عندنا  
(تكمم بالباقي بعد النسيان اعتبارا بالحاصل من  
مجموع التركيب ونفي وإثبات باعتبار الإجراء  
فالقائل له عشرة الاثلاثه له عبارة نان مطوّه  
وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي أن يقول  
ابتداء على سبعة وهذا معنى قولهم تكمم  
بالباقى بعد النسيان أي بعد الاستثناء (وشرط  
فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الافترقة  
كنفس أو سهال أو أخذهم) به يفتي (والد  
بينهما لا يضر) لأنه للتنبيه والتأكيد (كمره  
لث على ألف درهم يافلان الا عشرة بخلاف  
لث على ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه) مما  
يعد قاصدا لان الأشهاد يكون بعد تمام  
الإقرار لم يصح الاستثناء (في استثنى بعض  
ما أقرب به صح) استثناء ولو لا كثر عند  
الاكثر (ولمعه السابق) ولو مما لا يقسم  
كهد العبد لفلان الا ثلثه أو ثلثيه صح على  
المذهب (و) الاستثناء (المستعرق بأصل ولو  
فيما يملك الرجوع كوصية) لان  
الصل ليس برجوع ل هو استثناء  
الصحيح - ومرة

عند الكل تعدد المجلس أو اختلف وان أشهد على الأول واحد وعلى الثاني جماعة فالمعتمد لزوم مال واحد عند  
الجميع وان أشهد على كل إقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود وان تغيروا كان المال  
واحد وبعض المشايخ قالوا اذا كان ذات في موطنين وأشهد على إقراره شاهدين عند أبي حنيفة يلزمه المالان  
جميعا سواء أشهد على إقراره الثاني لاثنين أو غيرهما قال شمس الأئمة الحلواني كذا ذكر الخشاف والظاهر  
أن الخلاف بينهم فيما اذا كان الإقراران في موطنين أما اذا كانا في موطن واحد ككون المال واحد اتفق  
(قوله الفان) بدل كل من قوله المالان (قوله أو الشهود) هذا لم يوافق أحد القولين السابقين فان القول الأول  
حاصله أن اتحاد الشهود يوجب التعدد واختلافهم لا يوجب به والثاني اعتبر اختلاف المواطن فتأمل (قوله  
ثم عند القاضي) أعاص كان واحد لأنه أراد إقراره عنده تنبئته على نفسه خوف موته أو وجوده (قوله  
أو به كسبه) لأنه يخبر عما يلزمه في مجلسه (قوله والاصل أن المعترف) كما إذا عني سببا واحد الحال في الإقرارين  
(قوله أو المنكر) كما إذا أقرب بألف ثم أقرب بألف عن هذا العبد وهذه لم تذكر في جملة الصور المتقدمة (قوله  
أو منكر) كما إذا أقرب بألف ثم بألف أو أقرب بألف عن عبد ثم بألف عن عبده ومرة إعادة المعترف منكرا ما إذا أقرب  
بألف عن هذا العبد ثم أقرب بألف والمثله الأولى هي الخلفية هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد المواطن على  
القولين السابقين فكونه غيرا عند التسكير على هذا التفصيلين (قوله وقيل واحد) لان المال لا يصح  
بالشك (قوله عند الثاني) وعندهما لا يلتفت إلى قوله (قوله فيصنف) أي المقر له أنه لم يكن المورث كاذبا فيما أقرب  
(قوله وان كانت الدعوى) أي من المتز ومن وارثه (قوله انالانعلم) بدل مما قبله واقفه سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

• (باب الاستثناء وما في معناه) •

لما ذكر الإقرار بلا تغيير شرع في بيان وجبه مع التغيير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استثناء من النفي  
وهو لغة العطف والرد فالاستثناء ما صرف القائل أي رده عن المستثنى فيكون حقة في المتصل والمنفصل  
لان الأهي التي عدت الفعل إلى الاسم حتى نصيبته فكانت بمنزلة الهمزة في التثنية والهمزة تعدى الفعل  
إلى الجنس وغير الجنس حقة وفاها فكانت ما هو عنزها انتهى جوى (قوله ونحوه) مثل قوله على ألف عن عبد  
لم أقبضه فان قوله لم أقبضه في معنى الاستثناء انتهى عيني (قوله هو عند ما نكلم بالباقي بعد النسيان) وعند الشافعي  
رضي الله تعالى عنه أخرجه بعد الدخول بطريق المعارضة واستشكل بوقوعه في الطلاق ونحوه اذ لا يحتمل  
الرجوع والرفع بعد الوقوع وتظهر غمرة الخلاف في نحوه على ألف الا مائة أو خمسين عندنا يلزمه تسعة مائة  
لأنه لما كان تكلم بالباقي وكان مانعا من الدخول ككأن في التكلم به وان وصل فراغ الدم فكانت  
قال تسعة مائة أو خمسمائة ونحوه وعندنا ما وصل ألف صار الشك في الخرج فيخرج الأقل وهو خمسون  
والباقي بحاله كذا في التبيين وسبأ في السرعة والنسيان يضم النساء وبأيا ما سم من الاستثناء (قوله باعتبار  
الحاصل الخ) كالتأكيد لما قبله فان التكلم بالساق بعد النسيان لا يتأني الا بالنظر لما بعد الا وما قبلها فالمتصل  
من مجموع له عشرة الاثلاثه على سبعة (قوله باعتبار الإجراء) أي اللفظية فصدر الجملة الاستثنائية نفي  
وعجزها إثبات أو بالعكس (قوله فالقائل له عشرة الاثلاثه) أي فالمقر بسبعة بشروطه عبارة نان (قوله وهذا)  
الظاهر أنه راجع إلى قول المصنف هو تكلم بالباقي الخ ولا حاجة إليه حيث ذى إلى قوله باعتبار الحاصل  
من مجموع التركيب (قوله بشرط قبّه) أي في اعتباره شرعا (قوله لأنه للتنبيه) أي تنبيه المتكلم لما يليق إليه  
من الكلام (قوله والتأكيد) بتعيين المقر له وفي الجوى عن الجوهره اذا كان المادى غير المقر له يضر (قوله  
ولو لا كثر عند الأكثر) أي من الحق وقال القراء استثناء لا كثر لا يجوز لان العرب لم تتكلم به والدليل على  
جوازه قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم  
سلطان الا من اتبعك من الغاوين ولا تمنع منه وان لم تتكلم به العرب اذا كان موافقا لطريقهم كاستثناء  
الكسور لم تتكلم به لعرب وهو صحيح (قوله ولو في) يدل الرجوع قال في الجوهره اختلفوا في استثناء الكل  
فقال بعضهم هو رجوع لانه يبطل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم  
قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولو كان رجوعا بطلت الوصية



لان الرجوع فيها جائز انتهى (قوله بمعنى لفظ الصدر) كسأني طواق الانساني (قوله أو مساو له) فهو سائي  
طواق الزوجاني أو عبيدي أحرار الأعمال كسأني طواق الانسانية وتتحقق ذلك أن الاستثناء إذا وقع بغير اللفظ  
الاول أم يمكن جعله تكليفا بالحاصل بعد التنبأ لانه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لا مبرر يرجع  
الى اللفظ فبالنظر في غير المساوي الى ذات اللفظ أمكن أن يجعل المستثنى بعض ما تناوله الصدر والامتناع  
من خارج بخلاف ما إذا كان ذلك بغير اللفظ فانه لم يجعل تكليفاً بالباقى بعد التنبأ انتهى مع (قوله إذا الشرط  
ايها المقيم) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يشترط اتمام المعنى أفاده المصنف (قوله  
ويكون المستثنى القيمة استحصانا) عندهما والقياس أن لا يصح وهو قول محمد وزفر لان الامتناع اخراج بعض  
ما يتناوله صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهو لا يتصور في خلاف الجنس  
(قوله لثبوتها في الذمة) أي المذكورات لانها مذكورات وهي جنس واحد معني وان كانت أجزا صورية  
لانها ثبتت في الذمة غنائاً ما لا يشاركها من غيرها من المكيلات والموزونات لان  
الكلي والوزني يبيع بأعيانها من بأوصافها حتى لو عينا اطلق العقد بأعيانها ولو وصفها ولم يعبأ بآثار  
حكمه ما حكم التميز فكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معني فالاستثناء فيها تكليفاً بالباقى معني  
لا صورة كانه قال ثبت لك في ذمتي كذا الا كذا أي القيمة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح  
قياساً واستحصانا كما إذا قال فلان على مائة درهم الا ثوباً لان ما يلبسه غير معلومة لكونه متغافراً في نفسه فيكون  
استثناء المجهول من المعلوم فيفسد فلا ينافي ما يأتي ولان الثوب لا يجانس الدراهم لاصوره ولا وجوبها في الذمة  
وعامة في الاتقاني (قوله لاستفراقه بغير المساوي) أي وهو يوجب البقاء وايها المقيم البقاء كاف (قوله فيحزر) الظاهر  
أن في المسئلة روايتين مبينتين على أن الدراهم والدنانير جنس واحد وجنس ان احاطي (قوله على الاصح) لانه  
ذكر كلمة الشك في الاستثناء فينبى ألقها ما في رواية أبي حفص يلزمه ثمة لان الشك في الاستثناء يوجب  
الشك في الاقرار فكانه قال على ثمة مائة أو تسعة مائة وخمسون قالوا والاول أصح لان الشك حصل في  
الاستثناء فظاهره كافي وصح قاضيان في شرح الزيارات رواية أبي حفص وهو الموافق لقواعد المذهب كما  
في الرمز حوى والاول رواية أبي سليمان (قوله الاشياء) لان استثناء الشيء استثناء الأقل عرفاً وجبنا النصف  
وزيادة درهم فقد استثنى الأقل اه شاي (قوله فيحكم بخروج الأقل) وتتحقق القلة بالنقص عن النصف بدرهم  
(قوله أو فلان) فيبطل ولو قال فلان شئت لانه علق وما تجزوا المازوم حكم التجزؤا التعليق ولان مشيئة فلان  
لا توجب المالك شاي قال في المختار وكذا ان علق اقراره بمشيئة من لا تعلم مشيئته كالجن (قوله أو علقه بشرط على  
خطر) قال في المنع وكذا كل اقرار علق بشرط على خطر ولم يتضمن دعوى أجل كان حلفاً فلك ما اذعت به  
وان تضمن دعوى أجل كذا جاء رأس الشهر فلك على كذا الزمة للعالم ويستصنف المقر له في الاجل ومن التعليق  
المبطل له على ألف الا أن يبدل غير ذلك أو أرى غيره وكذا لو قال فيما أعلم أو قال انهدوا على أن له كذا فيما أعلم  
فلا يلزم به شيء اه ملخصاً أو قال على ألف في شهادة فلان أو علمه لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء  
لانها لا تصاق ولو قال وجدت في كتابي أي دفترى أنه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لانه  
لا يكتب في دفتره الا ما عليه للناس صيانة عن التسميان والبناء على العادة الظاهرة فعلى هذا لو قال البياع وجدت  
في بادي كاري بخطي أو كتبت في بادي كاري يدي أن فلان على ألف درهم كان اقراراً ملزماً وفي الولوالجية ولو قال  
في ذكرى أو بكتابي لزمه انتهى حوى وقد تقدم ذلك بسبب وطاوان موضوع الكلام فيما عليه لا فيما له وتصوير  
الاقرار بما عليه في كتابه هو ما ذكرهنا قال الجوى ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نقله عن الولوالجية  
قال العلامة المقدسي في الرمز وأنت خير بأن كتاب فلان غير مأمون عليه من التغيير بخلاف كتاب المقر انتهى  
وهذا ينبغي أن لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابته وانه لا يعمل بكتابته ماله على الناس لانه اثبات حق  
على غيره بمجرد كتاب المدعى ولا نظيره في الشريعة فالأقضاء يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه  
ينجز) تبع فيه المصنف وهو متبع صاحب البحر قال الجوى نقله عن الشارح ولو قال اشهدوا أن له على ألفاً  
ان مت فهو عليه مات أو عاش وایس هذا تعليل قالان وانه كائن لا محالة ومراوده أن يشهدهم تبرأ ذمته  
ويشهدوا بعدموته ان مجرد الورثة فربما يرجع الى ما كيد الاقرار انتهى ومنه يعلم أن قوله في البحر وان بشرط كائن

وهذا (ان كان) الاستثناء (بمعنى لفظ الصدر  
أو مساو له) كما يأتي (وان بغيرهما كعبيدي  
أحرار الاهؤلاء أو الاسالمات ونحوها وراشدا)  
ومثله نسائي طواق الاهؤلاء أو الازنوب  
وعمرة وهند (وهم الكل صح) الاستثناء وكذا  
ثالث مالي زيدا الا ألفاً والثالث ألف صح فلا  
يتحقق شيئاً إذا الشرط أيها المقيم البقاء لا حقيقة  
حتى لو طلقها استثناء الأربعة أصح ووقع ثلثان  
(كما صح استثناء الكلي والوزني  
والمعدود الذي لا تتفاوت أحاده كالفلوس  
والجوز من الدراهم والدنانير ويكون  
المستثنى القيمة استحصانا لثبوتها في الذمة  
فكانت كالجنين (وان استغرقت) القيمة  
(جميع ما أقر به) لاستفراقه بغير المساوي  
(بخلاف) له على ديناراً مائة درهم  
لاستفراقه بالمساوي فيبطل لانه استثناء  
الكل بجزء لكن في الجوهره وفي غيرها على  
مائة درهم الا عشرة دنانير قيمتها مائة أو  
أكثر لا يلزمه شيء فيحزر (واذا استثنى عدد من  
بينهم حارف الشك كان الأقل يخرجاً فهو له  
على ألف درهم الا مائة) درهم (أو ثمة بن)  
درهماً يلزمه ثمة مائة وخمسون على الاصح  
بجزء (واذا كان المستثنى مجهولاً ثبت الاكثر  
ثموله على مائة درهم الاشياء أو) الا (قليلاً  
أو) الا (بعض الزمة) أو خمسون (لوعود  
الشك في المخرج فيحكم بخروج الأقل) ولو  
وصل اقراره بان شاء الله أو فلان أو علقه  
بشرط على خطر لا يثبت كان مت فانه ينجز  
(بطل اقراره)



فتجيز كل ألف درهم ان متلزمه قبل الموت منظور فيه ولقائل أن يقول ان قوله ان مت في عبارة الشارح  
يحتمل وجوه الى الاقرار الى الشهادة وأجيب بأن تصرف العاقل بسان عن العيب وذلك يجعله شرطا  
للتباعد فلا يقال المقر أدت تعلق الاقرار ورثي بالغاء كلامه فلنا تعلق حق المقر بجمع ذلك كما في الرضا تهى  
مختصرا قلت بلى لو كان الكلام من أول الامر بصيرة صاحب البصر والظاهر ان لزوم حاله كما قال لتعلق  
حق المقر ولا يجعل وصية وقد استفيد هذا من قوله فلا يقال المقر أدت الخ (قوله ان المعقولا) وعليه الفتوى  
كما قدمه فيه وظاهر الرواية عن صاحب المذهب قبوله وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له ذكر هذه الأقوال  
في الطلاق (قوله ومع استثناء البيت من الدار) لانه جزء من أجزائها ويصح استثناء الجزء من الكل (قوله  
منهما) أي من الدار والبيت (قوله لدخوله تبعا) أي لدخول البناء. حتى وتبع اللفظ والاستثناء تصرف  
في الموقوف وذلك لان الدار اسم لما أدبر عليه البناء من البقعة وبحت صلاحه وباقه لا ينكر أن البناء جزء  
من الدار لا يرد المنصوص (قوله واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله هذا العبد الاسود (قوله الا اذا قال  
بناؤه الزيد والارض له) وروى كما قال (قال في الخ لانه لما أقرب بالبناء يرد صار ملكا فلا يخرج عن ملكه  
باقراره له) وروى بالارض اذا لم يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء يملوك له فاذا أقر  
بالارض لغيره تبعها البناء لان اقراره مقبول في حق نفسه ونحوه يخرج جنس هذه المسائل. بلى على أن دعواه  
لنفسه لا يمنع صحة الاقرار به لغيره وأن اقراره لا يقبل في حق غيره انتهى. لمخصا (قوله واستثناء نفس الخاتم)  
في فصل الخاتم تناولا للفظ الخاتم تبعا لما تقدم في الباب السابق من ان اسم الخاتم يشمله ما  
قاله يعقوب باشا ويمكن الجواب بأن التمول المذكور سابقا لشمول الحكمي والقصدي وأراد بالتمول  
المتنفي هنا القصدي ذكره الشربلاني عن قاضي زاده (قوله ونحوه البستان) أي بغير اصولها قال في البناية  
وكذا لو قال ذا البستان لفلان الا نخله بغير اصولها فانه لا يصح لدخول النخل تبعا بخلاف ما لو استثنى نخله  
باصولها لان الاصل يجب في الاقرار قصد الاستعانة (قوله وطوق الجارية) أي تشكك بأنهم نصروا ان الامة  
لا يدخل معها ما لا يعتاد له من لا غيره كالكافور اذا أن يحمل على طوق حديد أو نحاس لا قيمة له كثيرة  
وفيه فطر جوى عن المقدسي (قوله حال منها) أي حال كون قوله ما قبضه موصولا بالكلام الا قول فلوم يصد  
لم يصدق افاده المصنف (قوله فان سلمه الى المقر) قال حفيد السدي حواشيته على صدر المشرعة لقائل  
أن يقول فيمن باع سلعة بغير يلزم المشتري دفع الثمن او لا ثم لم يبيع المبيع فالأقرار بوجوب الثمن لا يلزمه قبض  
المبيع فكيف يؤثر البائع بالتسليم أولا والجواب أن ذلك فيما اذا كان المبيع حاضرا أما اذا كان غائبا فلا بد  
من اضراره فقد ذكر في الهداية لو كان المبيع غائبا عن حضرته ما لم يشرى أن يمنع عن تسليم الثمن  
حتى يحضر المبيع لئلا يمكن من قبضه عقب تسليم الثمن انتهى جوى بتصرف وقال العلامة على بن خانم  
المقدسي لعلمهم ارادوا بآية تسليم هذا الاضمار ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أولا لانه ليس  
ببيع صريح (قوله عملا بالصفة) قال في الخ أي وان لم يوجد ما ذكر من القيد أي وهو التسليم لا يلزمه لانه أقوله  
بالالف على صفة فيلزمه على الصفة التي أقر بها فاذا لم توجد لا يلزمه انتهى (قوله وصل أو فصل) هذا مذهب الامام  
وقال ان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله لانه رجوع) أي عما أقر به وذلك لان الصدور واجب  
وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه اذا ما من عبدي بأن به البائع الا يتاخر له شترى منع كونه المبيع بخلاف  
الابن وما ذكره المصنف احد وجوه اربعة في المسئلة الثانية أن يقول المقر العبد بكذا ما يملكه وانما يملك  
عبد آخر وسلمته اليك والحكم فيه كالأول الثالث أن يقول العبد عبدي ما يملكه وحكمه أن لا يلزم المقر شيء  
الرابع أن يقول المقر لم ابعك هذا العبد وانما يملك عبدا آخر وحكمه التحالف لان كلامه ما مدع ومنكر فاذا  
حلفا اتنى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يفتى عليه بشيء والعبد سالم في يده وايضا ما ذكر في الدرر (قوله  
او مال قمار) الانسب تأخيرها بعد لينسلط لفظ الثمن على الجزو الميته والدم وهو عطف على ثمن قتال  
(قوله فيلزمه مطلقا) عنده وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا يكفي الممسئلة الاولى (قوله الا اذا صدقه)  
أي المقر (قوله أو أقام) أي المقر واعقد المصنف في تعيين مرجع الضمير من المقام والظهور (قوله لا احتمال  
حله عند غيره) أي في مذهب غيره كما اذا باع ما اشتراه قبل قبضه من بانه بثمن اقل مما اشتراه به قال ياذ هذه

بلى لو ادعى المشتري هل يصدق لم اره وقد منا  
في الطلاق أن المعقولا فليكن الاقرار كذلك  
لما تعلق حق العبد طاله المصنف (ومع استثناء  
البيت من الدار لا استثناء البناء) من  
لدخوله تبعا فكان وصفا واستثناء الوصف لا  
يجوز (وان قال بناؤه لي وعرضه لك فكما  
قال) لان العرضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال  
وارضها لك كان البناء أيضا لدخوله تبعا الا  
اذا قال بناؤه الزيد والارض له عروقه فكما قال  
(د) استثناء (فصل الخاتم ونحوه البستان وطوق  
الجارية كالبناء) فيما تر (وان قال) مكلف  
له على ألف من ثمن عبده ما قبضته (الجملة  
منه عبده وقوله) (ومع ولا) باقراره حال منها  
ذكره في الحاوي فله على (وهينه) أي من  
اله وهو في يد المقر (فان سلمه الى المقر  
الالف والالا) عملا بالصفة (وان لم يصدق  
العبد) (لزمه) (الالف مطلقا) وصل أو فصل  
وقوله ما قبضته لقوله رجوع (كقوله من  
ثمن خمر أو خنزير أو مال قمار أو جزأ وميته  
أو دم) فيلزمه مطلقا (وان وصل) لانه رجوع  
(الا اذا صدقه أو أقام بنية) فلا يلزمه (ولو قال  
له على ألف درهم حرام أو بانه سي لا زمة  
مطلقا) وصل أو فصل لا احتمال حله عند غيره



(ولو قال على زورا او باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا) بأن صدقه (لا يلزمه) (والاقرار بالبيع تلبيته) هي أن يثبت أن تأني امرأ باطنه على خلاف ظاهره فأنه (على هذا التفصيل) ان كذبه لزم البيع والا لا ٣٣٨ (ولو قال له على ألف درهم زيوف) ولم يذكر السبب (فهو كما قال على الاصح) بحر (ولو قال له ١٠ ألف)

من غن متاع او قرض وهي زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال (من غصب ثوبه يبعه الا أسأها زيوف او نهرجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال ستوفة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانهم ادراهم مجازا (وصدق) يمينه (في غصبته) أو أودعني (ثوبا اذا جاء غصب) ولا يمينه (و) صدق (في له على ألف) ولو من غن متاع مثلا (الا أنه يصدق كذا) أي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة (متصلا وان فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزبافة (ولو قال لا آخر) أخذت منك ألفا وديعة فهلكت في يدي بالاعتد (وقال الآخر بل) أخذتها مني (غصبا ضمن) المقر لا قراره بالاخذ وهو سبب الضمان (وفي) قوله انت (أعطيتني وديعة وقال الآخر) بل (غصبته) مني (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان وديعة) أو قرضي (منك فأخذته) منك (فقال) المقر له (بل هو لي أخذ المقر له) لو قام على اليمين لا قراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال أسر) فلا يا (فرسي) هذه (أو توي هذا فركبه أو أبسه) أو أعزته توي أو أسكنه بيتي (ورده أو خاط) فلان (توي هذا كذا فقبضته) منه وقال فلان بل ذلك لي فالحقول للمقر استصاانا لان اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة (هذا ألف وديعة فلان لا بل وديعة فلان فالألف للأول وعلى المتر) ألف (مثله لثاني بخلاف هي افلان لا بل له لان) بلاد كرايداع (حيث لا يجب عليه للثاني شيء) لانه لم يقربايداعه وهذا اذا كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه أيضا كقوله غصبت لابا مائة درهم ومائة دينار وكرة منطقة بل فلان لزمه لكل واحد منهما ما كله وان كانت بعينه فهي للأول وعليه للثاني مثلها ولو كان المتر واحد يلزمه أكثرهما قدر أو أفضلهما (ما وصفا) نحو له ألف درهم لا بل ألفان أو ألف درهم جيا دلا بل زيوف أو عكسه (ولو قال الدين الذي لي على فلان افلان أو الوديعة التي عند فلان) هي افلان فهو اقراره وحق القبض للمقر (لكن لو سلم الى المقر بري) اقرارا خلاصة لكه مخالف لما مر أنه ان أضاف لنفسه كان حجة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القديسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمي في كتاب الدين مارية صح

عندنا حرام وربا وعند الشافعي يجوز هذا البيع وليست زيادة أحد الثمنين حراما ولا ربا وظاهر هذا التعليل انهما اذا اتفقا على ذلك لا يلزم المترني (قوله ولو قال على زورا او باطلا) أي هو على حال كونه زورا او باطلا او من جهة ذلك فهما منصوبان على الحال او التميز (قوله هي أن يثبت الخ) قال الشارح في التذنيب آخر الصرف هو أن يظهر اعتدادهما لا يريدانه يلحق اليه ظروف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل انتهى (قوله ان كذبه) أي المشتري البائع (قوله زيوف) جمع زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الامة يقال زافت الدراهم تزيف زيفت وارتأت والمراد به ما رده بيت المال جوي (قوله ولم يذكر السبب) كمن مبيع أو غصب أو وديعة (قوله على الاصح) أي اجماعا وقيل على الخلاف الآخر (قوله وهو زيوف مثلا) أي أو نهرجة وهي التي يردّها التجار ولا يردّها غيرهم جوي (قوله لم يصدق مطلقا) أي عنده وقال يصدق ان وصل (قوله صدق مطلقا) لان الغصب لا يقتضي السلامة لان الغاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة وانما صدق فيه ما مفصولا لان زيوف والنهرجة نوع من الدراهم وفيه يقبل مفصولا فإداه المصنف (قوله لانهم ادراهم مجازا) فكان هذا من باب التغيير فلا يصح منه سولا (قوله وصدق يمينه في غصبته أو أودعني) لان الغصب والوديعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلا) أي أو قرضا (قوله أي الدراهم الخ) أي ان كل عشرة من دراهم هذا الاثني وزن خمسة مناقيل لا وزن سبعة منها (قوله لا الوصف كالزبافة) فلذا لم يصح له على ألف من غن متاع الا انها زيوف فهو كما لو قال وهو زيوف (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد أي ثم بعد اقراره بالاخذ أي ما يوجب براءته وهو الاذن بالاخذ والا تخبر ينكر مكان القول له يمينه فان نكل عنه لا يلزم أمالو قال له بعد قوله أخذتم أو وديعة بل أخذتم فأقرضايكون القول للمقر لانهم ما تصادقا على أن الاخذ حصل ياد ذن وهو لا يوجب الضمان ثم ان المالك يدعي عقد القرض والمقر ينكره فالحقول له ومنه لو قال أخذتها يمينه بعد قوله ما تقدم فأداه المصنف (قوله لا انكاره الضمان) قال المصنف لانه لم يقرب سبب الضمان بل أقربا لاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقررا على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكر والقول قول المنكر اه (قوله لا قراره باليد ثم بالاخذ منه) أي ثم ادعي الاستحقاق بعد فلا يصدق بل ابرهان (قوله استصاانا) هو قوله وقال القول المقر له باليد لانه أقوله باليد ثم ادعي عليه الاستحسان فيقبل اقراره دون دعواه عليه فيجب الرد (قوله لان اليد في الاجارة ضرورية) قال في المنع وجه الاستحسان أن اليد في الاجارة تثبت ضرورة استيفاء المدة ودفعه عليه وهو المنافع فلا يكون اقرارا لهما باليد مقصودا فلا يظهر في حق الاستحقاق على المتر اذا المقر في الاجارة أو اقر يثبتا بة من جهته فيكون القول قوله في كيفية هذا بخلاف الوديعة والقرض لان اليد فيهما مقصودة فيكون اقرارهما اقرارا لهما باليد اه تصرف (قوله وعلى المتر أمثلة للثاني) لان الاقرار يصح للأول وقوله لا بل وديعة فلان اضرب عنه ورجوع فلا يقبل قوله في حق الاول ويوجب عليه ضمان مثله للثاني لانه أقوله للأول ثم رجوع وشهد به للثاني ورجوعه لا يصح وشهادته فيضمن له منع (قوله بخلاف هي افلان الخ) لانه أقوله للأول ثم رجوع وشهد به للثاني ورجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل انتهى منع (قوله لزمه ايضا) للثاني ألف لانه أقوله بشي تقبله الذمة بان كان دينا أو قرضا وهي تقبل حق وفاشي (قوله وعليه لثاني مثلها) لما تقدم في الوديعة (قوله ولو كان المقر له واحدا) وقد زاد في أحد الاقراين قدر او وصفا (قوله او عكسه) راجع الى المستلثين والقياس ان يلزمه الملالان وبه قال زفر كما اذا اختلف جنس المالين بأن قال افلان ألف درهم بل ألف دينار فانه يلزمه الملالان بالاجماع (قوله فهو اقراره) أي للمقر له قال في شرح الملتقى وان تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقر لو قال غصبت بعضها انتهى (قوله وحق القبض المقر) فبأخذ ما ذكر ويدفعه للمقر له قال في شرح الملتقى ولو وجد المودع ضمن للمقر له اذا تلف (قوله بري) أي اذا أقر المقر أنه اذن كذا في شرح الملتقى (قوله لما مر أنه الخ) قال المصنف ولا يفتي أن هذا مخالف لما تقر في كلام المحققين من انه ان أضاف الى نفسه لا يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون حجة فيراعى شروطها والله أعلم انتهى (قوله ولذا قال في الحاوي القديسي) عبارته كما في المنع قال الدين الذي لي على زيد فهو له مروي ولم يسلطه على القبض لكن قال واسمي في كتاب الدين مارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح انتهى (قوله فان قال الخ) استعبد منه انه اذا سلطه على قبضه أو قال هذه الجمله صح على أنه اقرار وان اتفقا لا يصح

أقرار أي بل هبة (قوله فتأمل عند المتن) العبرة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر  
وقالوا إذا أضاف المال إلى نفسه بأن قال عبدي هذا فلان يكون هبة إلى كل حال وإن لم يضاف إلى نفسه بأن  
قال هذا المال فلان يكون أقراراً انتهى وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

ومن قال ديني ذاك صح دفعه \* إلى ذاك حيث التصديق يذكر

قال شارحهما عبد البر مسئلة البيت من الثقة وغيرها قال المقر له بالدين إذا أقران الدين فلان وصدقه فلان صح  
وحق القبض للأول دون الثاني لكن مع هذا لو أتى إلى الثاني برئ وجعل الأول كالأول والثاني كالموكل  
انتهى وظاهره أنه يكون فلان بمجرد التصديق وإن لم يقل اسمي عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا  
التصديق مفيداً للمالك المقر له وكان المقر كالموكل عن المقر له وإن جعل ما في الحادي على أن المقر له كان ساكناً  
ومسئلة البيت فيما إذا وجد منه فصدريق حصل التوافق وزال الثاني والاضطراب والله تعالى أعلم بالصواب  
وأستغفر الله العظيم

### • (باب أقرار المريض) •

أقر المريض بيمين على حدة لا خصامه بأحكام إمام لأصح وأحره لأن المرض بعد الصحة انتهى منع  
(قوله وحده متر في طلاق المريض) قال أبو الليث هو أن لا يقدر أن يصل فاعلم وهذا أحب وبه أخذنا  
في الجوهرية وذكرنا في الطلاق أن الأصح أن من يجز عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض  
وأن أمكنه القيام به فيه انتهى سري الدين وعليه لو أقر في مرض لا يملك هذه الصحة ومات فيه فانه يكون أقراراً صحته  
(قوله وسجي في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قبل مرض الموت أن لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتد  
في التجريد بزانية والمختار أنه ما كان القالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش فهو متعلق عن هبة الذخيرة  
(قوله لا جني الخ) المراد من الأجني من لم يكن وارثاً وإن كان ابن أخته (قوله بأثر عمر) وهو ما روي عنه أنه قال  
إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والاثري منته كالمسلم لانه من المقدرات فيعمل على أنه ماله  
من النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك به القياس وهو أن لا ينفذ إلا من الثلث لأن الشرع قصر تصرفه على الثلث  
وعلى حق الورثة بالثلثين فكذا أقراره أفاده المصنف قال الاتقيافي الذي في مبسوط خواهر زاده هو الذي  
في الأصل عن ابن عمر (قوله إذا علم ملكه لها في مرضه) أي فيكون أقراره له تملكه والملك في المرض وصية  
وهو معنى ما أفاده الحوى أن أقراره بالعين للأجنبي صحيح إن كان أقراره حكاية وإن كان بطريق الابتداء يصح  
من الثلث كما في فصول العمادي وقد مثل العلامة المقدسي عن المراد بالحكاية والابتداء فأجاب أن المراد  
بالابتداء ما يكون صورته صورة أقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي  
أقر به ماله وانما قصد إخراج في صورة الأقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن الإنسان  
يريد أن يتصدق على فقير ولكنه يعرض عنه بين الناس وإذا خلا به تصدق عليه كماله على ذلك من الورثة  
فيحصل منهم إيذاء في الجملة بوجه تارة ما بالحكاية فهي على حقيقة الأقرار انتهى وقول المقدسي بأن يعلم الخ فيفيد  
إطلاقه أن التقيد من المؤلف بقوله في مرضه انتفاي (قوله وآخر الأثر عنه) لأن قضاء الدين من الحوائج  
الأصلية لأن فيه تفريق ذمته ورفع الحائل بينه وبين الجنة فيقدم على حق الورثة (قوله مطلقاً) سواء علم  
بيئته أو علم بالأقرار حوى وسواء كان لوارث أم لأبعدين أو بدين (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف)  
انما ساوى ما قبله لانه لما علم ببيئته انتفت التهمة عن الأقرار منع قال في المبسوط إذا استقرض مالا في مرضه  
وعاين الشهود ودفع المقرض المال إلى المستقرض واشترى شيئاً بألف درهم وعاش الشهود قبض المبيع وتزوج  
امرأة بمهر مثلها واستأجر شيئاً بمائة الشهود فان هذه الديون تكون مساوية لديون العصة وذلك لانها  
وجبت بأسباب معلومة لا مرد لها ولانه بالقرض والشراء لم يفوت على غرماء العصة شيئاً لانه يريد في التركة  
مقدار الدين الذي تعلق بها وصق لم يعرض لخرقة هم بالابطال فقدم مطلقاً انتهى شلبي وفي التعليل الثاني نظر  
لاحتمال استهلاك ما اقترضه أو ما اشتراه (قوله أو بمائة فاض) أهل هذا مبنى على أن الناضي يقتضي بئله  
وهو مرجوح (قوله فقدم على ما أقر به في مرضه مونه) حتى لو أقر من عليه دين في مرضه لا جني بدين  
أو عين مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو دبة أو غصب يتقدم دين العصة ولا يصح أقراره في حق غرماء العصة

وإن لم يبق له لم يصح قال المصنف وهو المذكور  
في عامة المعتمديات خلافاً للامة فتأمل عند

المتنوى

### • (باب أقرار المريض) •

يعني مرض الموت وحده متر في طلاق المريض  
وسجي في الوصايا (أقراره بدين لأجنبي فافذ  
من كل ماله) بأثر عمر ولو بعين فكذلك إلا  
إذا علم ملكه لها في مرضه فبقيد بالثالث ذكره  
المصنف في مبيته فليحفظ (وآخر الأثر عنه  
ودين العصة) مطلقاً (وما لزمه في مرضه  
بسبب معروف) بيئته أو بمائة فاض (قدم  
على ما أقر به في مرضه مونه)



فان فضل شيء من التركة يصرف الى غرما المرض اتقاني وانما قدم عليه لان المريض مجبور عن الاقرار بالدين  
 ما لم يفرغ من دين صحة فالدين الثابت باقرار المجبور لا يزاحم الدين الثابت بلا جهر كعبد مأذون اقرب دين بعد  
 غيره فالثاني لا يزاحم الاول حوى وفي الحوى ولشأن حق غرما الصحة تعلق بمال المريض مرض الموت  
 في اول مرضه لانه مجز عن قضائه من مال آخر فالأقرار فيه مصادف حق غرما الصحة فكان مجبوراً عليه  
 وندفعه (قوله ولو اقربه وديعة) أي لم يتحقق ملكه لها في مرضه والا كانت وصية (قوله كنسكاح) شاهد  
 أي للشهود وانما جعل النكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه من الحوائج الأصلية منع (قوله أما الزيادة)  
 أي ان لم تجزها الورثة (قوله والمريض ليس له أن يقضي دين بعض الغرما دون بعض) سواء كان غرماً وصية  
 بعضهم مع بعض أو مرض كذلك تعلق حق كل الغرما بما في يده والتقييد بالمريض بقيد أن الحرف في المجبور  
 لا يمنع من ذلك (قوله فلا يلزم له ما) من السلامة أي بل يباح له صون فيها وانظر هل هذا هو المراد من قوله  
 والمريض ليس له أن يقضي الخ فيجوز له القضاء لاحتمال السلامة من هذا المرض واذامات لا يلزم له ما يجز  
 (قوله الا في مستلزم الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين بعض الغرما لما فيه من اسقاط حق الباقي  
 فاذا حصل للغرما مثل ما قضى ولم يبق قط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرما في معنى التركة  
 لا في ماله فاذا اشترى عبداً أو في ثمنه من التركة فعلى التركة حاصل لهم لم يسط منه شيء بخلاف ما فعله انتهى  
 (قوله لو بمثل القيمة) والزيادة تبرع فهي وصية (قوله بخلاف اعطاء المهر ونحوه) أي كايها اجرة عليه وذكروا  
 ليعيد الحكم فيها وفيما ذكره المصنف بعد (قوله وما اذا لم يؤد) أي وبخلاف ما اذا لم يؤد بدل ما استقرض أو غن  
 ما اشترى في المرض (قوله فان البائع) أي والقرض (قوله اسوة) بضم الهمزة وكسر هاء ريم ما قرى في السبع  
 (قوله في الثمن) الاولى أن يقول في التركة (قوله كان أولى) قتياب ويقضى من غنمها له فان زاد ردة في التركة  
 وان نفع حاص من ردة كالايجي (قوله ثم اقرب دين) وقد تساوى الدينان صحة أو مرضاً (قوله للاستواء)  
 في الثبوت في ذمة المقر (قوله ولو اقرب دين ثم يوديعة تحاص) قال الحوى في شرحه وذلك لانه لما بدأ بالاقرار  
 بالدين تعلق حق الغريم بالالف التي في يده فاذا أقر أنها وديعة يريد أن يسط حق الغريم منها فلا يسطق  
 الا انه قد أقر بوديعة تعذر تسليمها به فصار كالتملك فتكون ديناً عليه ويساوى الغريم الاخر في الدين  
 ولو أقر بوديعة ثم يدين فصاحب الوديعة أولى به لانه لما بدأ بالوديعة ملكها المقر بدينها فاذا أقر بدين لم يجز  
 أن يتعلق بمال الغير (قوله الوديعة أولى) يعني أن الف المدين يصرف للوديعة من غير محاصة فيه ويلزمه  
 ما اقربه (قوله وهو مديون) أي بمستغرق قال أبو السعود في حاشية الاشياء ما نصه ليس على اطلاقه بل بقيد  
 أن لا يلقى له من المال القارغ عن الدين ما يمكن خروج الفدر المبرأ منه من ثلثه ولا بد من قيد آخر وهو أن يكون  
 له وارث ولم يجز (قوله للثمة) عليه أبو السعود في حاشية الاشياء بقوله لأن ابراء الوارث في مرضه ودية وصية  
 وهي للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث الا تن (قوله لادبائة) محله اذا كان له شيء في الواقع (قوله الا المهر) أي اذا  
 قالت في مرضه ونهال المهر على عليه ولم يكن له مهر (قوله على الصحيح) مقابله ما في المنع عن البراز به معزياً  
 الى حبل المصنف قالت فيه ليس على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافاً لما في  
 انتهى (قوله بخلاف) راجع الى قوله فلا يصح (قوله كما يسطه في الاشياء) وتبعه المصنف في المنع فاذ لا وليس  
 هذا من قبيل الاقرار للوارث كما لا يخفى انتهى قال العلامة الحوى كل ما في المصنف أي صاحب الاشياء  
 لا يشهد له مع نصهم بأن اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شك أن لامتعة التي يدين بنت ملكها فيها  
 طاهر باليد فاذا قالت هي لك أبي لاحق في ماله يكون اقراراً بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء  
 او لاحق عليه وليس لي عليه شيء ونحوه من ورأني لنفسك الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه  
 ويجعله صريحاً فيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متفقاً على ما في هذه المسئلة ما نصه اقول  
 ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقراراً للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفق شيخ الاسلام امين الدين بن  
 عبد العال المصري قلبي العلامة عبد البر وليس هذا داخل تحت صور التي ذكرها مستدلاً بها  
 وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما في اقراره من التهمة خصوصاً ان كان بينها وبين زوجها  
 خصومة كزوجها قال البيهقي الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التي ولا نزاع في عدم صحة

(ولو) اقرب (وديعة) وعند الشافعي الكل  
 سواء (والدب المعروف) ما ليس يتبرع  
 (كنسكاح) شاهدان بهر المثل (أما الزيادة)  
 فبإذله وان جاز النكاح هنا (ويصح شاهد  
 واتلاف كذلك) أي شاهد (والمريض  
 ليس له أن يقضي دين بعض الغرما دون  
 بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وادبائة  
 أجرة) فلا يلزم له ما (الا) في مستلزم  
 (اذا قضى ما استقرض في مرضه أو تقدم  
 ما اشترى فيه) لو بمثل القيمة كافي البرهان  
 (وقد علم ذلك) أي ثبت كل منهما (بالبرهان)  
 لا باقراره للثمة (بخلاف) اعطاء المهر  
 ونحوه (ما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع  
 اسوة للغرما) في الثمن (اذا لم تكن اليمين  
 المبيعة (في يده) أي يد البائع فان كانت كان  
 أولى (واذا أقر) المريض (بدين ثم اقرب دين  
 فحاصل أو فصل) للاستواء (ولو اقرب دين  
 ثم يوديعة تحاص) بعكسه الوديعة أولى  
 وبراءة مديونه وهو مديون غير جائز أي  
 لا يجوز (ان كان اجنبياً وان) كان (وارثاً  
 فلا يجوز) (مطلقاً) سواء كان المريض مديوناً  
 او لا لثمة مديونة (قوله لم يكن لي على هذا  
 عليه كما أفاده بقوله) (قوله لم يكن لي على هذا  
 المطالب شيء) يشمل الوارث وغيره (صحيح)  
 قضاء لادبائة) فترفع به مطالبة الديانة طالبة  
 الاخرة ساوى الا المهر فلا يصح على الصحيح  
 برأية أي انه ودية عليه غالباً بخلاف اقرار  
 البنت في مرضها بأن الشيء الفلاني ملك أبي  
 أو أي لاحق في ماله أو أنه كان عندى عارية  
 فانه يصح ولا تنعكس دوى زوجها فيه كما يسطه  
 في الاشياء

ذلك لا وارث في مرض الموت وما استند له المصنف مفرور في اقرار بصيغة النبي في دين لاني عين والدين وصف  
قائم بالذمة وانما به يراد بالاعتبار قبضه انتهى وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار لا وارث فيه نظر (قوله  
فاختتم هذا التصريح) قد علمت ما فيه وأن الاعتماد على ما في عامة المقربات (قوله أو مع أجنبي) سواء تصادقا  
في الشركة أو تكاد باوآ بآز محمد للاجنبي بقوله وحظه اذا تكاد باوآ في الشركة أو أنكر للاجنبي الشركة  
انتهى حوى (قوله بعين) فثبت على الدين المذكور في الحديث ومثال العين أن يقر المريض بأن هذه العين  
ودبعة وارث أو عارته أو غصبتها أو رهنها منه (قوله بطل) أي على تقدير عدم الاجازة والافهم موقوف  
انتهى من لكنه لو طلب سلم اليه ثم ان مات يرد لاحتمال صحة الاقرار بالتصديق صحة المريض انتهى حوى عن الرمز  
(قوله ولنا حديث الخ) رواه الدارقطني لكن قال في المبسوط ان الزيادة شاذة انتهى (قوله الا أن بصيغة قبضة  
الورثة) فاذا صدقوه في اقراره حال حياة المقتول لا يحتاج الى تصديق آخر بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على  
الثالث فإنه لا يتخذ الا باجازة الورثة بعد موت الموصي أقاده العمادى (قوله وأوصى (وجه الخ) حكم المسئلة  
صحيح في ذاته طال الشربلاى وهي مذكور في كتاب القضاء من فرائض العتاي الا أنه لا يوافق من مثله المصنف  
لان موضوعها الاقرار بالاعتلاظة أن هذا الاقرار يكون وصية ويؤخذ من التقييد بقول المصنف  
الا أن بصدقه أنه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر وحزره (قوله وأما غيره) أي ولو كان دارحم أقاده  
الشربلاى (قوله فرضا أو ردا) المناسب زيادة أو نقصا (قوله أقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى  
بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الخائصة رجل أقر في مرضه بأرض في يده أنه ما وقف ان أقر بوقف  
من قبل نفسه كان من الثالث كما وأقر المريض بوقف عبده وان من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو ورثته  
جازى الكل وان لم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثالث وفي منية المفق مثله وسواء أئند الوقف الى حال العصة  
أولم يئند فهو من الثالث الا أن يجبر الورثة أو يصدقه في الاستاد الى العصة ولو كان المستند اليه مجهولا أو معروفا  
ولم يصدقه ولم يئند بآزمات ولا وارث له الايت المال فاطلما أنه يكون من الثالث لان التصديق منه  
أو من الوارث شرطى كونه من جميع المال ومترع عليه صاحب الاموال أنه لا يعتبر تصديق السلطان فيها  
اذا لم يكن له وارث الايت المال وهذا من قول من كلام شيخنا وان قاله الطرسوسى تهفها انتهى بنصرف  
وفي شرح الشربلاى وان أجاز ورثته أو صدقه فهو من جميع المال انه مناهر باقراره لا منى ولو لم يصدقه  
لغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا أطلقه قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة طاهر  
لتعنه اقراره على غيره وإبطال حق العامة وأما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان انما  
لما تقدم من صحة وقف السلطان شيأ من بيت المال على جهة عامة ثم لا يفتى أن المقراد المبهمة لغيره ولا كونه  
وارث تجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية ولنا فيه رسالة وإعمال ما فهمه الطرسوسى  
كما مثله المصنف عنه من أنه يكون من الثالث مع عدم اعتباره تصديق السلطان أنه فافهم من كل المال (قوله  
فلو على جهة عامة) كبناء القنطرة والنقور اهـ حابى (قوله صح تصديق السلطان) لان له أن يفعل ذلك من بيت  
المال (قوله وكذا الوقف) أي أنشأ وقف في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فإنه يتقدم الجميع تصديق  
السلطان (قوله خلافا لزمه الطرسوسى) أي من أنه لا يعتبر تصديق السلطان ويكون من الثالث كما يؤخذ  
من عبارة العلامة عبد البر السابقة (قوله أو غصبه) بأن أقر أنه قبض ما غصبه وارثه منه (قوله ونحو ذلك)  
كان يقر أنه قبض المبيع فاسد دأمنه أو أنه رجع فيما ورده له مريضاً حوى (قوله لا يصح) جعل الوصية  
في المصنف شرطية وأجاب عنهم (قوله لو قومه لمولاه) ما كافي العبد والمكاتب اذا عجز وحققه اذا لم يجهز نفسه  
(قوله ولو فعله) أي ما ذكر من الاقرار (قوله اعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله وورثته المقر له من  
ورثة المريض) صورته أقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن من أبيه ثم مات المقر من ذلك الابن فقط وأبى أحداهما  
والد المقر (قوله جازا قراره) عند أبي يوسف آخره ومحمد لخروجه من كونه وارثاً حوى (قوله بدبعة مستأجرة)  
أي معلومة اعدم التهمة ولو كذباه ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه بينة فلا فائدة في تكذيبه  
ولو كانت الدبعة غير معروفة لا يقبل اقراره بائنه لا كها الا أن بصدقه بقية الورثة أغنى تبين (قوله والحاصل  
الخ) فيه مخافة للاشياء ونفها وأما مجرد اقراره لا وارث فوقوف على الاحارة سواء كان بهر أو دين أو م

قوله لا فاختتم هذا التصريح فإنه من مفردات  
كتاب (وان أقر المريض لوارثه) بصدقه أو مع  
أجنبي بهر أو دين (بطل) خلافاً لآفة  
ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بهر  
(الا أن بصدقه) بنية (أو رثة) فلو لم يكن  
وارث آخر أو وصى له وجهه أو وصى له  
الوصية وأما غيره فافترى الكل فرضاً أو رداً  
في جهة أو وصية شربلاى وفي شرحه  
لاوهاية أقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة  
عامة صح تصديق السلطان أو فانه وكذا  
لو وقف خلافاً لما زعمه الطرسوسى فليحط  
(ولو) كان ذلك (أمراراً بصدقه) أو  
غصده أو رثته وفيه ذلك (عليه) أي على  
وارثه أو بعد وارثه أو مكانه لا يصح لو قومه  
لمولاه ولو فعله لم يثر ثم مات جاز كل ذلك  
اعدم مرض الموت من ورثة المريض جاز  
المريض ورثته المدر له من ورثة المريض جاز  
اقراره كقراره للاجنبي جاز وسببى  
الصرفية (بجملته اقراره) أي لوارثه  
(بصدقه مستأجرة) فانه جائز وصونه  
أن يهودى بصدقه أو رثته أو وارثه  
فاستدلوا بجوهرة والحاصل أن الأوراد  
أوراد بوقف الا في ذلك سداً أو ردى



منها اقراره بالامانة كلها ومنه النفي كلاحقلى قبل ابي اوى وهذه الحيلة في ابرار المر يضر وارثه ومنه هذا الذي افلانى ذلك ابي اوى كان عندي عارية  
وهذا حيث لا قرينة وقامه فيها فليحفظ ٣٤٢ فانه مهم (اقر فيه) اى في مرض موته (لوارثه يوصى في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرثه) برازية

منه ابرار اى الاى ثلاث لو اقر بالتلاف وديعته المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده وديعة او بقبض ما قبضه  
الوارث بالو كالة من مدونه كذا في تلخيص الجامع ويخفى أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو حال الشركة  
او العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه ايثار البعض فاعتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا الكتاب انتهى  
(قوله اقراره بالامانات) اى بقبض الامانات التى عند وارثه وهو وان بجنه صاحب الاشياء الخافاها لها بالوديعة  
فقد ذكر ذلك نصا في المحيط ومثله في كافى الحاكم (قوله وهذه الحيلة) اى قوله لاحقلى قبله (قوله ومنه) الاولى  
ومنها كما قال في سابقه (قوله هذا) ليس منها وقد علم ما فيه وأنه يخالف اماناته المعترات (قوله وهذا حيث  
لا قرينة) لم يذ كر ذلك في ادشياء أصلا وحيث كان هذا اقرارا بين لوارث وأنه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقيد  
(قوله يوصى في الحال بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصحة من هذا المرض (قوله يرثه) اى ان كان له وارث  
غيره ولم يمتدحه (قوله نصرت فان المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته (قوله وانما ينقض) اى التصرف  
المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقض أمانا لا ينقض كالكساح فالأمر فيه ظاهر وفي نسخة بالتأني وفي  
نسخة تنقض (قوله والعبرة لكونه وارثا الخ) قال المصنف في شرحه اعلم أن الاقرار لا يخلو أمانا أن يكون المقتله  
وارثا وقت الاقرار دون الموت أو عكسه أو وارثا فيه ما ولم يكن وارثا فيما بينهما فالأول كأن أقر لأخيه ثلاثا  
ولله يصح الاقرار اعدم كونه وارثا وقت الموت والثاني ينظر فان كان وارثا عند الموت بسبب كان فاعلم عند  
الاقرار بأن أقر لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره وان صار وارثا بسبب جديد كالترويج  
وعقد الموالاة جاز على المعتمد والثالث هو كأن أقر لامرأة ثم أباها وانقضت عدها ثم تزوجها أو والى رجلا  
فأقر له ثم فسخ الموالاة ثم عقد هاتيا لا يجوز عند الثاني لأن المقتضى في الطلاق وفسخ الموالاة ثم عقد هاتيا وعند  
محمد يجوز لأن شرط امتناعه اقراران يتيق وارثا الى الموت بذلك الباب ولم يبق انتهى بتصريف (قوله وبخلاف  
الجهة) الطاهر أنه لا بد من النص في الجهة والا فلا اعتبار لها (قوله وترك منها وارثا) الظاهر أن قول المؤلف  
منها انفا في ويحصل كلام المصنف على أنه ترك وارثا مكراما أقر به (قوله ولو أقر فيه لوارثه) مستدرك بقوله  
سابقا أو مع أجنبي بعين أو دين (قوله وهو من أهل التصديق) بأن كان يعبر عن نفسه كما يأتي (قوله لمسا) من أنه  
قرار لوارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار (قوله ولو لم يثبت) الانسب في التعبير فلو عرف نفسه أو كذبه  
لا يثبت نسبه وصح اقراره ويكون ذلك منه وم قوله مجهول نسبه وقوله وصدقه قدير (قوله لعدم ثبوت النسب)  
تكرار لفائدة فيه (قوله يعنى باثنا) اى فالشرط الينونة ولو صغيرة أما الرجعية فهى زوجة (قوله اى في مرض  
موته) اى ومات أثناء العدة وان مات بعدها صح الاقرار (قوله فلهذا قل من الارث والدين) اقيام ائتمه يبقا  
العدة وباب الاقرار كان منذ البقاء الزوجية فرما أقدم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها ولا تهمه  
في أفله ما فثبت انتهى دور (قوله حتى لا تصير شركا في أعيان التركة) ولو كان ارثا لشارك فيها (قوله فاذا مضت  
العدة) اى سواء كان الاقرار قبل مضيا أو بعده والطاهر أن مثله ما اذا أقر لها وهى زوجة في مرض موته  
ثم طلقها وانقضت العدة ثم مات (قوله وان أقر اطلاقا) لا يعنى أن قوله سابقا وان أقر لأجنبي الخ مندرج في هذه  
شرط لالية قال السيد الجوى وكان الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله ولو أقر لأجنبي ثم أقر به وقته لأن الشرط  
الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضا انتهى أبو السعود (قوله أو في بلد هوفيا) أو لحكاية الخلاف قال الجوى  
في شرحه والطاهر أن المراد بلد هوفيه كفاى القنية لاسقاط رأسه كذا ذكرنا بعض لأن فيه حرجا انتهى (قوله والا  
لم يمتدح تصديقه) لأنه في يد غيره فينزل منزلة البهيمه منخ (قوله وحينئذ) يخفى حذفها فانه يتركها بقى الشرط بلا  
جواب انتهى حلى (قوله ولو المقتصر مريضا) لا حاجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض انتهى جوى (قوله  
شارك الغلام الورثة) لأن المشاركة في التركة من ضرورة ثبوت النسب انتهى (قوله فان انتهت هذه الشروط) اى  
أحدها وهى ثلاثة (قوله يؤخذ المقر الخ) اى ولا يثبت النسب لأنه اذا كان ثابت النسب كان غنيا عن الثبوت من  
المقر وان كان لا يولد مثله لكان مكذبا بظاهره في النسب وان لم يصدق لا يثبت لأن الحق لا يثبت بدون تصديقه  
وقوله يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لأن هذا في مجرد الاقرار بانسب لا الاقرار بالمال أيضا  
وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهى ما اذا أقر لأجنبي ثم ادعى بوقته فانه اذا لم توجد هذه الشروط لم يملك المال

وفي القنية نصرت فان لم يرض نافذة وانما  
ينقص بعد الموت (والعبرة لكونه وارثا وقت  
الموت لا وقت الاقرار) فلو أقر لأخيه ثلاثا  
ولله صح الاقرار اعدم ارثه (الا اذا صار  
وارثا) وقت الموت بسبب جديد كالترويج  
وقد المر الالة) فيجوز كذا ذكره بقوله  
(فلو أقر لها) اى لأجنبية (ثم تزوجها) صح  
بخلاف اقراره لأخيه المحبوب) بكفرا وابن  
(اذا زل جهه) بأسلامه أو بموت الابن  
فلا يصح لأن ارثه بسبب قديم لا جديد  
(وبخلاف الجهة) لهاى مرضه (والوصية  
لها) ثم تزوجها فلا تصح لأن الوصية عليك بعد  
الموت وهى بنت وارثه (أقر فيه أنه كان له  
على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها  
وله) اى المقر (ابن ينكر ذلك صح اقراره)  
لأن الميت ليس بوارث (كما وأقر لامرأة في  
مرض موته بدين ثم مات قبله وترك) منها  
(وارثا) صح الاقرار (وقيل لا) فاقله ببيع  
الدين صير فيه ولو أقر فيه لوارثه ولا جنى  
بدين لم يصح خلافا لمحمد عادية (وان أقر  
له جنى) شبهة لندسه (ثم أقر بشقونه)  
وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه)  
مستند الوقت المعلق (و) اذا مات (بطل  
اقراره) لمسا ولو لم يثبت بأن كذبه أو عرف  
نسبه صح الاقرار اعدم ثبوت النسب  
شركة لالية من زباليان يصح (ولو أقر ان طلقها  
ثلاثا) يعنى باثنا (ميه) اى في مرض موته  
(وله الاقل من الارث والدين) ويدفع لها  
ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير  
شريكا في أعيان التركة شرعية لالية (وهذا  
اذا) كانت في العدة (وطلقها بسواها) فاذا  
مضت العدة جاز اعدم لثمة عزيمة (وان  
طلقها بلاسواها فلها الميراث بالغاما بلغ ولا  
يصح الاقرار لها) لأنها وارثه اذ هو فار  
وأهمه أكر الماشايح لظهوره من كتاب  
الطلاق (وان أقر اطلاقا مجهول) النسب في  
سولده أو في بلد هوفيا وهما في السن بحيث  
(يولد مثله لانه ابنة وصدقه الغلام) لو عمرا  
والا لم يمتدح تصديقه كما مر وحينئذ (ثبت نسبه  
وله) المشر (مريضا) اذا ثبت (شارك)  
الغلام (الورثة) فان انتهت هذه الشروط







ولد الزنا والله ما يرث من جهة الام فقط فلا وجه لتوقف في ذلك انتهى (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) لأن  
 اقرار غيرهم لا يلزمهم لأن كلامهم في يد نفسه زباني (قوله أنه حيتن كالمناج) فيكون لمن في يده حيث اذاعه  
 وانظر لو كان في يد غيره وادعاه هرة فطافوا الظاهر أن الحكم كذلك لما فيه من المصلحة (قوله ولو كان المقر  
 عبد الغير) أي فاذن أنه ابنه أو أبوه أو أنه زوجها أو كانت أمة فأقر أنها زوجته (قوله وصح التصديق من المقر)  
 بنسب أو زوجية (قوله والعدة بعد الموت) بمذاعلم أن المراد بموت المقر في جانب الزوجية الزوج واذن صح اقراره  
 كان له الميراث والمهر أبو السعود (قوله الاتصديق الزوج بعد موته) هو قول الامام وقالوا الحكم فيها كالأولى  
 (قوله لا تقطع النكاح) أي بعلاقته حتى يجوز له أن يتزوج أختها وأرثها سواء (قوله بخلاف عكسه) أي فان  
 النكاح لم يقطع بعلاقته (قوله ولو أقر رجل) مثله المرأة لتساده بالحد وابن الابن فانه في حكمكم غيرهما  
 عما فيه تعميل على الغير إلا أن يخص كلام الدرر بالابن (قوله لا يبرهان) بيم ما إذا أقامه المقر أو المقر  
 على المقر عليه وهو من حل عليه النسب (قوله ومنه اقرار اثنين) أي من ورثة المقر عليه فينعدي الحكم  
 إلى غيرهما وانما قيد اثنين لأن المقر لو كان واحدا اقتصر حكم اقراره عليه أما اقرار ورثة المقر لا يثبت  
 النسب فانه كتصديقه (قوله وكذا الوصقة المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو الورثة) يعني عنه قوله  
 ومنه اقرار اثنين ويمكن التفرقة بينهما بأن صورة الأولى أقر اثنين من ورثة المقر عليه فثبت النسب وصورة  
 الثانية أقر المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا باثنين عاقلين  
 وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريبا ما ينبغي له لكن هذا بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيصدق  
 ولو المصدق امرأة واحدة كانت هي الوارثة فقط مع المقر (قوله حتى يلزمه) برفع يلزم لأن حتى للتفريع لا للغاية  
 (قوله من الغفلة) أي إذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله والحضانة) فيه أنه يشترط في لزوم هذا الأحكام  
 تصديق المقر وهو لا يكون محضونا فإراد بالحضانة الضم إليه فإذا كان المقر بنتا بالغه يحضن عليها ولا يقال  
 تطهر في فرع المقر إذا مات منه قلنا الظاهر أن الحضانة كالارث لا تطهر في غير المقر (قوله ورثته) أي المقر  
 ويكون مقتصر عليه ولا ينتقل إلى فرع المقر ولا إلى أصله لأنه بمنزلة الوصية أبو السعود عن جامع الأصول  
 (قوله لأن نسبه لم يثبت) قال في المغ وهذا لأنه أقرب شقين بالنسب وبما تصفاق ماله بعده وهو في النسب مقر على  
 غيره فبرء وفي استحقاق ماله مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لأن ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له  
 فيضعه حيث شاء حتى كان له أن يوصي بجميع المال فلذا كان له أن يوصي به لهذا المقر له والطاهر أن المقر يرث  
 المقر لأنه صدقه وهو اقرار ولو لكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله والمراد غير الزوجين) أي المراد بالوارث الذي  
 يمنع المقر من الارث لأنه وصية من وجهه لأن نسبه لم يثبت فثبت حق الرجوع وارث من وجهه حتى لو أوصى  
 لغيره بأكثر من الثلث لا ينفذ إلا بإجازة المقر له مادام المقر مصر على اقراره لأنه وارث حقيقة قوله فليصرر عند  
 الموت الذي يظهر أن كلام الزباني هو الصواب قال الشافعي في الحاشية نقل عن الانتفاي الاقرار بنسب  
 الاخ والمتم بمنزلة الابن بالمال وهذا الوارث في مرضه وصدقه المقر له ثم أنكر المقر النسب ثم أوصى لاخر بجميع  
 ماله كان المال للموصي به بالجوع ولو لم يوص له لا أحد كان المال لبيت المال لأن رجوعه لما صح بطل الاقرار  
 أصلا وينبغي لأن تعرف أن الرجوع عن الاقرار بالنسب يتم إذا صح إذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب  
 كما نحن فيه لأن النسب لم يثبت لكونه محملا على الغير وليس له ذلك أما إذا ثبت النسب أي بأن كان على نفسه  
 كالأول لا يصح الرجوع بعد ذلك لأن النسب لا يحقل التقض بعده ونه انتهى المراد منه وفي الشريعة لا يسهل من  
 الاختيار واذن صح الاقرار بهؤلاء أي بنحو الولد والوالدين لا يملك المقر الرجوع فيه لأن النسب إذا ثبت لا يطل  
 بالرجوع وله الرجوع إذا أقر من لا يثبت نسبه كقرابة غير الولد لأنه وصية معنى انتهى المراد منه ويدل عليه  
 فعله بشروطه لأن نسبه لم يثبت وما ذكرناه عن المنع من قوله لأنه أقرب شقين الخ فقوله ان بالتصديق يثبت النسب  
 مناقض له وقد تفقت كلهم في التمهيل على أن النسب لم يثبت فالذي تحرر أن الاقرار بالنسب بان لم يكن فيه  
 تعميل على الغير ووجد التصديق لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه تعميل على الغير وصدقه المقر له فله الرجوع  
 قال كلام في مقامين قد بر (قوله ومن مات أبو الخ) قال في البدائع إذا أقر وارث واحد بوارث كثر تركا إنفاذا  
 يأبى لا يثبت نسبه عندهما وقال أبو يوسف يثبت وبه أخذ الكرخي لأنه لما قبل في الميراث قبل في النسب

(ولا بد من تصديق هؤلاء) أي الولد إذا كان  
 لا يبرهن نفسه (لما رآه حيتن كالمناج  
 ولو كان المقر عبد الغير اشترط تصديق  
 موله) لأن الحق له (وصح التصديق من  
 المقر) بعد موت المقر (لبقاء النسب  
 والعدة بعد الموت) (الاتصديق الزوج بعد  
 موته) مفرقة لا تقطع النكاح بيمته ولو هذا  
 ليس له غسلها بخلاف عكسه (ولو أقر رجل  
 بنسب) فيه تعميل (على غيره) لم يثبت من  
 غير ولا بد كما في الدرر أنه تساده بالحد وابن الابن  
 كما قال (كالاخ والتم والجدة وابن الابن  
 لا يصح) الاقرار (في حق غيره) الا يبرهان  
 ومنه اقرار اثنين كما صرف في باب ثبوت النسب  
 فاحفظ وكذا الوصقة المقر عليه أو الورثة  
 وهم من أهل التصديق (ويصح في حق نفسه  
 حتى يلزمه) أي المقر (الأحكام من النفقة  
 والحضانة والارث إذا تصادق عليه) أي على  
 ذلك الاقرار لأن اقرارهما جهة عليهم ما (فان  
 لم يكن له) أي لهذا المقر (وارث غيره مطلقا)  
 لا قريبا كذوي الارحام ولا بعدا كولي  
 الموالاة عني وغيره (ورثته والأولاد) لأن نسبه  
 لم يثبت فلا يرثهم الوارث المعروف والمراد  
 غير الزوجين لأن وجودهما غير مانع قاله ابن  
 السكيت ثم للمفسر أن يرجع عن اقراره أنه  
 النكاح ثم الرجوع زباني أي وان صدقه المقر  
 وصية من وجهه (زباني) من المنصف عن شروح  
 كتابي البدائع (لأن من قبل المنصف النسب  
 الميراثية أسبغ بالحد) أي يثبت النسب  
 ولا يصح الرجوع (بابه) يثبت النسب (ومن  
 مات أبو



(فأقر بأخ شاركة في الارث) فيستحق نصف نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لما تقر بأن اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقر لو أقر لأخ بدين حل يصح قال الشافعية لأن ما أذى وجوده إلى نفسه انتفى من أصله ولم أره لانتفاء صريحه وظاهر كلامهم نعم فليراجع (وان ترك) شخص (ابن له) على آخر مائة فأقر أحدهما بقبض أبيه خسين من مائة فلا شيء للمقر (لأن اقراره ينصرف إلى نصيبه) (وللاخر خسون) بعد حلفه انه لا يعلم أن أبيه قبض شطر المائة قاله الاكمل قلت وكذا الحكم لو أقر أن أبيه قبض كل الدين لكنه هنا يخالف لحق الغريم زباني

• (فصل في مسائل شتى) •

(أقرت الحرة المكنت بدين) لا أثر (فكذبها زوجها) اقرارها (في حقه أيضا) عند أبي حنيفة (فقبض) المقر (ولا لازم) وان تضمن الزوج وهذه إحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا يمتد إلى غيره وهي في الاشياء وينبغي أن يخرج أيضا من كان في اجارة غيره فأقر لا خربدين فان له حقه وان تضمنر المسأجر وهي واقعة العتوى ولم نرها صريحة (وعندها لا) تصدق في حق الزوج فلا قبض ولا لازم درر قلت وينبغي أن يعول على قولهما اتمام وقضاء لأن الغالب أن الاب يعلم اقراره أو يبعث أقرارها ليتوصل بذلك إلى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقعت عليه مرارا حين اثبت بالتضاء كذا ذكره المصنف (بجوهولة الذنب) أقرت بالرق لانسان) وصدة المقر له (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها زوجها) (سبح في حقه خاصة) فولد علق بهد الاقرار رقيق خلافا لمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه اتمام من طلاقها كما حقه في الشرع لا (وحي الأولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يطل النكاح) وعلى حق الأولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل اقراره) وبأنها وقته أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بآثر (بجوهول الذنب)

وان كان أكثر من واحد بان كانا رجلين أو رجلا وامراة فصارا يثبت الذنب باقرارهم بالايجاب لكمال التصالب ويستحق حظه من نصيب المقر انتهى حوى (قوله فأقر بأخ) وان كالمقر له أولاد فلا يشترط في المقر أن يكون وارثا للمقر له بل ولو في الجملة (قوله لأن ما أذى حقه وجوده وهو الاقرار إلى نفسه) أي عدم حقه انتفى أي حقه وجوده وعندهم شرط صحة الاقرار أن يكون وارثا لو صححنا الاقرار من الاخ لكونه وارثا بالابن لم يطلان صحة الاقرار لخروجه عن كونه وارثا بوجود الابن (قوله وظاهر كلامهم نعم) أي يصح الاقرار لأن مقتضى ما ذكره هنا أن المقر اذا كان نصيبا شهادة يثبت الذنب وان كان التصالب من الورثة والافعل بالاقراء به في حق نفسه وان لم يثبت الذنب بقدر (قوله لأن اقراره ينصرف إلى نصيبه) وذلك لان المائة صارت ميراثا بينهما فلما أقر أحدهما باقتضاء أبيه ذلك صح في نصيبه خاصة لا في نصيب أخيه فيجب حصة الاخر كما كانت فيجعل كان المقر استوفى نصيبه ولأن الدينون تقضى بأمثالها وقد أقر المقر أن أبيه أخذ خسين فوجب ثم تلقى قسما صامعا على المدينون فقد أقر بدين على الميت وهو لا ينفذ في حق الوارث الاخر وينفذ في حقه خاصة والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما إذا أقر عليه بدين آخر (قوله بعد حلفه) أي لأجل الاخ لا للخصم لأنه لم يطالب بازيد عما عليه ولو نكل شاركة المقر في نصيب المائة (قوله لحق الغريم) فيختلف بالله ما به لم أن أبيه قبض دينه فان نكل برئت ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه وهذا لا ينافي أنه يخلف في الاولى لحق الاخ واليه يشير قوله لكنه هنا يخالف لحق الغريم وقد سبق هذا إلى ذهني في الجمع بين العبارتين ثم رأيت أبا السعود وفق به وان دفع به ما أبداه الحلبي من التنافي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في مسائل شتى) •

(قوله المكنت) أي العاقلة البالغة أي وهي حرة أو مأمونة (قوله فكذبها زوجها) أما إذا صدقها فبظهر في حقه اتهامها (قوله أيضا) أي كما يصح في حقه اقراره بدينه (قوله ولا يمتد إلى غيره) لان كونه حجة انما هو في زعم المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والخمرة بخلاف البيعة فام حجة في حق المصكل لان حجته بالتضاء وهو عام حوى (قوله وهذه إحدى المسائل الست) الثانية لو أقر المأجر بدين لا وفاء له لان من عين المؤجرة للادائن يبعها القضاء دينه وان تضمنر المسأجر قال الشيخ صالح في هذا الشارة إلى أن رب الدين إذا أراد حبس المدين وهو في اجارة الغير يحبس وان بطل حق المسأجر قاله نفسه ما وافق بحث المؤلف الا في الثالثة لو أقرت بجوهولة الذنب بأنتم سأت أبي زوجها وصدة لها الاب انفسح النكاح بينهما انتهى ومثل الاب الجدة الرابعة اذا أذى ولادته المبيعة وللمدعي أخ ثبت نسبه ونعتدى إلى حرمان الاخ من الميراث للابن الخامسة المكاتب اذا أذى نسب ولد حرة في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه السادسة باع المبيع ثم أقر أن البيع كان طينة وصدة المشتري فله ادر على بائعه بالعيب انتهى (قوله فلا قبض ولا لازم) لان فيه منع الزوج عن غشيانها اقرارها فيما يرجع إلى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قولهما ما يأمرها القاضي بالدفع ويبيع عليها ما يبيع في الدين (قوله لأن الغالب الخ) فيه نظر اذا العلة خاصة والمدعي عام لانه لا يظهر فيه ما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل بذلك إلى منعها بالحبس عنده لا يظهر أيضا اذا الحبس عند القاضي لا عند الاب فإذا المأول عليه قول الامام انتهى اذ لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترجيح (قوله رقيق) عند أبي يوسف لانه حكم برقيقها وولد الرقيقة رقيق انتهى درر (قوله خلافا لمحمد) لانه تزوجها بشرط حرية الأولاد فلا تصدق في ابطال هذا الحق انتهى درر (قوله يرد عليه اتقاص طلاقها) قال في المذهب ان طلاقها ثنتان وعدتم احبضتان بالايجاب لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها انتهى ويؤخذ الجواب عن هذا الايراد من قوله لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها انتهى وذلك لان العبرة في الطلاق للنساء عندنا وكذا بالحبس فما ذكر من وظائفها لقي لا تتصلق انتهى (قوله وفرع على حقه) الاولى أن يقول على قوله لا في حقه (قوله بجوهول الذنب) قيد به احتراز عن علم نسبه وحرية فلا يصح اقراره بالرق لتكذيب البيان له كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الفري ويصح هذا الاقرار من الجهول ولو كان صياحيا كما في تنوير الازهان ويستثنى منه اللقيط حيث لا يصح اقراره بأنه عبد لفلان الا اذا كان بالغاً أبو السعود وفي الاشياء مجهول الذنب لو أقر بالرق لانسان وصدة المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حريته بالتضاء



حرر عبده ثم اقتر بالرق لانسان وصدقه (المقره له وارث يستغرق التركة (والا فیرث) الكل أو الباقي كافي وشري لالية (المقره فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر) ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حريته بالظاهر وهو يصلح للدفع لالاستحقاق (قال) رجل لا خير لي عليك ألف فقال في جوابه (الصدق أو الحق أو اليقين أو نكر) كقولها حقاً ونحوه (أو كتر لفظ الحق أو الصدق) كقولها الحق الحق أو حقاً حقاً (ونحوه أو قرن بها البر) كقولها البرحق أو الحق برالح (فاقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين لا يكون اقرار لانه كلام تام بخلاف ما ذكرناه لا يصلح للإسداء فجعل جواباً فكأنه قال ادعيت الحق الخ (قال لامة يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا آفة أو قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجدتها واحداً منها) أي من هذه العيوب (لاترتبه) لانه نداء أو شقة لا اخبار (بخلاف هذه سارقة أو هذه آفة أو هذه زانية أو هذه مجنونة) حيث ترد بأحد هالته اخبار وهو التحقيق الوصف (وبخلاف بائناً أو هذه المطلقة فعلت كذا) حيث تطلق امرأته لتكنه من اثباته شرعاً فجعل ايجاباً ليكون صادقاً بخلاف الاول درر (اقرار السكران بطريق محظور) أي نوع محرم (صح) في كل حق فلو اقر بقود أقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة فيضمن المسروق كما بسطه سعدى افندي في باب حد الشرب (الاي) ما يقبل الرجوع كالردة و (حد الزنا وشرب الخمر وان) سكر (بطريق مساح) كشربه مكرها (لا) يعتبر بل هو ~~بالانغماء~~ في سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء (المقره اذا كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر انه يرتد بالردة (الاي) ست على ما عناه بالاشياء (الاقرار بالحزمية والنسب وولاء العتاقة والوقف) في الاسعاف لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكأنها

أما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل أو بالتقصا في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنایات والحدود أحكام العبيد وفي التنف يصدق الا في حصة زوجته ومكاتبه ومدير موام ولده ومولى عتقه اه (قوله صح اقراره في حقه) حتى صار رقيقاً له (قوله والا) صادق بأن لم يكن لها وارث أصلاً أو وارث لا يرث الكل كأحد الزوجين (قوله فارثه لعصبة المقر) لانه لمات انتقل الولاء اليهم بخلاف مالمو كان حياً انتهى درر وذلك لان اقراره بالرق لا يظهر في حقهم فلو كان عصبة أولاده من قبل الاقرار أحرار يرثون ومن بعده من أمة ارتقاء لا يرثون قد بر (قوله لانه لا عاقلة له) اذ الذي أعنته صار رقيقاً والمقره لم يظهر حكمه في حق ذلك العتيق (قوله لان حريته بالظاهر) لا تناظرنا فيها الى ظاهر حزية المعتق حال اعتاقه (قوله الصدق أو الحق) ظاهر تقديره ادعيت فيما يأتي أن يقر بالنصف ولا يمين بل يصح الرفع على الاخبار عن مبتدأ تقديره مدعاً مثلاً (قوله أو كتر لفظ الحق) الاولى حذف ما بعد ذكر وليسجل الالفاظ الثلاثة تكثيراً وتعميراً بها صرح في الدرر (قوله البرحق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يتعين جواباً والذي في نسخة الدرر البرالح وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحصل على الابدال (قوله لانه نداء) أي فيما عدا الاخيرة أي وقصد المنادي اعلام المنادي واحضاره لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا الوفا لا امرأته بكافرة لا يفرق بينهما انتهى درر (قوله أو شقة) في الاخبار أي ولم يكن لتحقيق الوصف وفي نسخة شقية ويحتمل أن أو بمعنى الواو فان كل أمثلة النداء تصلح للشم وينفرد الشتم في الاخيرة (قوله حيث ترد) أي لو اشترأها من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم (قوله بخلاف الاول) فان السيد لا يتكهن من اثبات هذه الاوصاف فيها (قوله محرم) لاساحة اليه (قوله صحيح) لتكليفه شرعاً لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم اشياء (قوله أقيم عليه الحد في سكره) لانه لا فائدة في انتظامه (قوله وفي السرقة) عطف على قوله بقود (قوله يضمن المسروق) ولا يحد للشبهة (قوله وشرب الخمر) أي اذا أقر وهو سكران بأنه شرب الخمر الذي هو فيه أو غيره لا يصح اقراره فلا يقام عليه الحد وانما ترتب على البينة مثلاً الاحكام (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله في سقوط القضاء) أي قضاء صلاة أزيد من يوم وإليه تستسقط بالانغماء بالسكر (قوله وتامه في احكامات الاشياء) حيث قال واختلاف التصحيح فيما ذكره ~~مكرها~~ اه وهو ضطر وأطلق واختلاف التصحيح فيما ذكره من الاشربة المتخذة من الحبوب أو العسل واقتوى على انه ان سكر من محرم يقع طلاقه وعتاقه انتهى ملخصاً (قوله بطل اقراره) قال في الاخيرة من أقتر لانسان بشئ وكذبه المقره فقال المقر أنا أقيم البينة على ذلك لا تقبل بينته انتهى يري ولو عاد المقر في الاقرار ثانية وصدقه المقره كان للمقره أن يواخذ به اقراره الثاني تارة خائفة والمعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب (قوله على ما هنا) سبأ في الزيادة والمراد بقوله هنا المصنف (قوله الاقرار بالحزمية) فاذا أقر أن العبد الذي في يده سرتبته حريته وان كذبه العبد (قوله والنسب) قد تقدم في باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يبر عن نفسه ومن جملة ما يشترط تصديقه مولى المتأقاة الا أن يحمل انه اذا عاد الى التصديق بعد الرد يقبل كما قلنا ويدل على ذلك عبارة البحر في المتفرقات فانه قال وقيد بالاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانه لا يرتد بالردة أما الثلاثة الاول ففي البرازية قال لا تخرا ناءه بل فرد المقره ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالردة كما لا يبطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالردة والطلاق والعتاق لا يبطلان بالردة لانهم مالم يمسقط بتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة فني شرح الجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا أن اه فتصور المسائل المذكورة هنا مثل تصوير الرق الا الطلاق والعتاق لماعل به (قوله والوقف) قال في الاشياء ان المقره اذا رده ثم صدقه صح كافي الاسعاف (قوله قبله) ولورده قبل القبول لا يرتد بالردة عند البعض ويرتد عند آخرين أبو السعود (قوله ويزاد الميراث) فلا يعمل ردة الوارث ارثه من المورث (قوله والنكاح) أي اذا رده أحد الزوجين ثم عاد الى التصديق صح (قوله كافي متفرقات قضاء البحر) قد علمت من عبارته المذكورة هنا انه توقف فيه (قوله واستثنى مستثنى) أي من قولهم الابرأ يرتد بالردة كما أنه يستثنى من قولهم الابرأ لا يتوقف على القبول الابرأ عن بدل الصنف والسلم فانه يتوقف على القبول لا بطلاء بحر فاذا كان الابرأ في هاتين المسألتين لا يرتد بالردة وان لم يقبله بعد فن باب أولى



أذارت ثم قبله فانه لا يطل وبهذا الاعتبار قد هما مستثنى عما نحن فيه (قوله وهما ابراه الكفيل) أى عن المال المكفول به أو عن النفس فانه من قبيل الاسقاط يتم بالاسقاط فليس لطالب أن يطالب بموجب الكفالة بعد ذلك الا ابراه (قوله بعد قوله أرتنى) فانه قائم مقام القبول (قوله وفى صدقه فيها) أى فى الاقرار بعين أو دين والابراه والوكالة والوقف هذا ما قصد به عبارة العلامة عبد البر (قوله لا يرتد بالرة) قد علمت أن من جهة مرجع الصير والوكالة وهى عقد غير لازم فكيف لا يرتد بالرة ويمكن تصويرها فيما إذا وكله بشراء معين وقبل الوكالة فاشترى بمثل ما عين له من قدر الثمن ثم ادعى أنه رد الوكالة فلا يقبل (قوله وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراه) ذكره العلامة عبد البر فى ابراه الدائن مدونه من الدين وعبارته بعد ذلك هذه المسئلة وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراه اختلف المشايخ ولو قال أرتنى من مالك على فقال أبرأتك فقال لا أقبل فهو يرى وفى بعض النسخ هبة الدين عن عليه لا يتم الا بالقبول والابراه يتم لكن للمديون حق الرد قبل موته ان شاء انتهى (قوله والضابط) قال العلامة عبد البر عن تقويم الدبوسى الصدقة بالواجب أى التابت فى الدنة اسقاط كصدقة الدين على الفقير وهبة الدين له قسم بغير قبول ~~وهكذا~~ اسقاطا تاما تتم من غير قبول الا أن ما فيه عليك مال من وجه قبل الارتداد بالرة وما ليس فيه عليك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتنبه له انتهى (قوله وطلاق) عطف على ابطال (قوله أو قبضت الجميع) صورته اقترال وارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل ديناً سمع دعواه منع عن الخيانة (قوله ثم ظهر فى يد وصيه) هذا انما يظهر فى مسئلة الوصى لا فى غيرها فلو ساق المصنف يتبناه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى فى يد الوصى شيئاً وقال هذا من تركه والذى او ادعى على رجل ديناً لو سمع دعواه فيما ذكر كان أنسب فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) أى لم يذكر (قوله وتحققه) المراد انه أثبتته والافضلة من غير اثبات لا يعتبر (قوله ولا تناقض) هذا وارد على ما اذا قال الوارث للوصى قبضت تركه والذى ولم يبقى حق من تركه والذى لا قليل ولا كثير وحاصل الايراد كما فى المنع وأصله لابن وهبان أن قولهم النكرة فى سياق النفي ثم انتقض لان قوله ولم يبقى حق نكرة فى سياق النفي ففى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك لتناقضه والتناقض لا يقبل دعواه ولا يثبت ثم أجاب بما ذكره المؤلف (قوله على أن ابراه عن الاعيان) أى الصادق ومن الوارث للوصى والمعنى لو ابقينا عموم البكرة لا يصح ما ذكره وظاهر هذا ولود كرت وقت الصلح حيث كان الصلح عنها الله بالاعيان بدلها مستهلكة (قوله كما أفاده ابن الشحنة) لعله فى غير هذا المحل فانه لم يذكره هنا عند ذكر هذه المسئلة (قوله أن يقال بأنه) نعم يقال معنى فقهه فانه بالباء (قوله بأنه يختلف المتزلة) على أنه لم يكن بعضه ربا بل كله دين ثابت فى دينه شرعا (قوله لزمه مهر بالدخول) وظاهره سقوط الحد للشبهة ولعدم الاقرار بالاربابه أصريحا (قوله ولو كان الوقف بخلافه) قال فى الاشياء اقترال الموقوف عليه بأن فلا يصدق معه كذا وأنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح فى حق المفترق دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلاء على أن الواقف يرجع عما شرطه له وشرط ما اقتربه المفترق ذكره الخصاص فى باب مستقل انتهى فانه قال اقترن فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دونى ودون الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته ولمعنى الاقرار له بذلك قال نعم أصدقه على نفسه والزمه ما اقتربه هذا الرجل مادام حيا فإذا حدث عليه الموت ردت الغلة الى من جعلها الواقف له قلت وعلى أى شئ تصرف اقراره قال لما صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولزمعنى الاقرار به ألزمته ذلك وجعلته كان الواقف هو الذى جعل ذلك له منزلة وعلمه أيضا بقوله لجواز أن الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه انتهى قلت يؤخذ من هذا أنه لو علم القاضى أن المفترقا اقترن بذلك لاجل أخذ شئ من المال من المفترق عوضا عن ذلك لكانى يستبعد بالوقف أن ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب نفعه كما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار بالواقع فى رمانا ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى يرى (قوله ولو جعله لغيره) بان انشأ الجعل من غير اسقاط المحسن المقابلة وسباق ما يفيد أن الجعل انشاء (قوله أو اسقطه للاحد) لانه اسقاط للجعل ولا يسطر حقه وقيد بقوله لا للاحد لانه لو اسقطه لمعين صح قال فى الاشياء وسنلت عن واقف شرط مرتب بالرجل معين ثم من بعده لاقره ففرع عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل للقراء فأجبت بالانتقال انتهى فانه يفهم منه الصحة ~~لكنه~~ ينتقل بعد موته لمستحقه

وهما ابراه الكفيل لا يرتد و ابراه المديون بعد قوله أرتنى فأبراه لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتعقظ وفى وكالة الوهبانية وفى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرة وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراه خلاف والضابط أن ما فيه عليك مال من وجه يقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد كابطال ضابط جيد فليحفظ (صالح أحد الورثة وهذا ضابط جيد فليحفظ) أو قال لم يبقى حق من و ابراه ابراه عامما أو قال لم يبقى حق من تركه أبى عند الوصى أو قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم طهرى) يد وصيه من (التركة شئى لم يكن وقت الصلح) وتحققه (تسمع دعوى حصته منه على الاصح) صلح البرازية ولا تناقض لم قوله لم يبقى حق أى عما قبضته على أن ابراه عن الاعيان باطل وحينئذ فالوجه عدم صحة ابراه كما أفاده ابن الشحنة واعتدله الشربلى وسنخه فى الصلح (أقر رجل) (بمال فى صلح وأشهد عليه) به (ثم ادعى أن بعض هذا المال) المنزبه (قرض وبعضه ربا عليه) فان أقام على ذلك (بينة تقبل) وان كان تناقضا لافاهم انه منظر الى هذا الاقرار شرح وهمانية قلت وحزب شارحها الشربلى أنه لا يفتى بهذا الفرع لانه لا عدل فى اقتران غايته أن يقال بأنه يختلف المتزلة على قول أبى يوسف المختار لانه شئى منه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف فيما رتق در (أقر بعد الدخول) من خالى كتاب الصلح ثابت فى نسخ المنى ساقط من نسخ الشرح (أنه طلقها قبل الدخول لزمه مهر) بالدخول (ونصف) بالاقرار (أقر المنسوط له الربع) أو بعضه (أنه) أى ربع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو ~~كان~~ كتاب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو اسقطه للاحد (لم يصح)



(قوله وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو أقر أنه يستحقه فلان دونه مع ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح  
تنوير الأذهان والاولى الاقتصار على قوله كذا أو قوله على هذا (قوله فراجع) ثم ذكر هنا أي في الاقرار وذكروا  
في الوقف مسألة أخرى هي الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط مع مطلقا وادقان  
فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح انتهى قال في حاشية الاشياء وينبغي أن تقيده صحة  
التفويض من الناظر بما اذا لم يمنعه من التفويض وقال في الساقط لا يعود وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير  
السؤال عنها ولم أجدها في الاصل صريح بعد التفتيش منها أن بعض الذرية المشروط لهم الربع اذا أسقط حقه  
لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا أسقط لغيره بأن فرغ عنه الا انه في التمة وغيرها أن المشروط له  
النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض على وجه العموم مع تفويضه والا فان كان في صحته لم يجوز ان كان  
عند موته جاز بقاءه على أن لا يوصى أن يوصى الى غيره ومنها أن الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في أصل الوقف  
كشرط الادخال والاخراج والزيادة والخصان والاستبدال فأسقط حقه من هذه الشروط وينبغي أن يقال  
بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن أسقط حقه في شيء كعامل ما يناسب كلام جامع القصور ان الا اذا أسقط  
المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يقطع كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط  
الواقف حقه لنفسه أو لغيره فان قلت اذا أقر المشروط له الربع أو بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان هل  
يقطع حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الخصاص في باب مستقل (قوله القصص  
المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله في الاول) هو قوله في على وظاهره انه لا خلاف في قوله  
فيما أعلم مع أنه بعد ما ذكره في على أي معلوم (قوله لزمه اتفاقا) لان قد في مثله للتحقيق (قوله قال غصبا)  
مثله أقرضا فلان كما في ابن ملك (قوله مثلا) فالمراد أنه أشركه معه غيره ولو واحدا (قوله وأزله زفر  
بعثرها) لانه أضاف الاقرار الى نفسه وإلى غيره فيلزمه بخصه (قوله يستعمل في الواحد) قال تعالى  
انا أرسلنا وانما قلنا بذلك وان كان مجازا لما ذكره من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثه) لان اقراره  
للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره للثاني وانما الله فاستحقاقه على مسألة الدين اذا أقر به  
هكذا (قوله لم يقع ديانة) أما اذا كان ذلك بين يدي القاضي فلا يصدق في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه  
وبه صرح في حواشي الاشياء كما وأقر أن هذه المرأة مملوكة من لا ثم أراد أن يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقته  
المرأة فله أن يتزوجها لان هذا مما يجري فيه الغلط وكذا لو طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها وقال لم أكن تزوجتها  
حين الطلاق صدق وجاز الشكاح بغيري (قوله فأنق بهضم) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فحينئذ  
وقهستاني وقد سلف (قوله الاقرار بيني وبينك الخ) كقوله ان فلانا أقرضني كذا في شهر كذا وقد مات قبله ونحو  
ما اذا أقرت أن المهر الذي لي على زوجي فلان أو لوالدي فانه لا يصح حوى عن شرح المنظومة والقنية وفيه  
أن عدم الصحة فيه لكونه هبة دين لغيره من هو عليه ومنه اذا أقر أنه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد مع  
بحوده لان الاقرار بالبيع بغير ثمن باطل كافي فاضحان وهو إحدى روايتين كافي ولو بالبيعة ومنه اذا تزوج  
بنته ثم طلبوا منه أن يتزوج بعض شيء من الصداق فالأقرار باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب ولو بالبيعة قال  
البيروني يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في زماننا (قوله ولو جهر بعد هبتها على الاشبه) صورته  
وهبت لزوجه مهرها ثم أقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البر في خلاصة  
والصغرى قال رجل أقر لامرأته بمهر القدرهم في مرض موته ومات ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت  
مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر المذكور لكن في فصول العمادي  
ما يقتضي أن الاقرار انما يصح بمهر المثل انتهى ملخصا ثم نقل عن المصنف أن الهبة في المهر تخالف الابراء  
فلو أبرأته منه ثم أقر به لا يصح اقراره (قوله يلزمه) لحدوثه بعد الابراء العام وان قامت البينة بالاقرار ولكن  
قد سبق أول الاقرار أن بناء ثبوت المال على مجرد الاقرار لا يصح (قوله قلت ومفاده) أي مفاد التضييد بالسبب  
الحادث (قوله انه) أي الغريم (قوله يقاء الدين) أي الذي أبرأته منه فليس دينا حادثا والفرق بين هذه العبارة  
والعبارة السابقة أنه قال في الاولى انه فلان على كذا وفي الثانية قال دين فلان باق على والحكم فيهما واحد وهو  
البطلان (قوله كالاول) أي انه باطل (قوله الفعل في المرض) كالاقرار فيه بين وكالتزويج والعقود والهبة

وكذا المشروط له النظر على هذا) كما ترى  
الوقف وذكره في الاشياء عدة وهنا وفي الساقط  
لا يعود فراجع (القصص المرفوعة الى  
القاضي لا يؤخذ رافعه بما كان فيها من  
اقرار وتنقض) لما قدمنا في القضاء انه لا  
يؤخذ بما فيها (الا اذا أقر) بل يقطع صريحا  
(قال له على) أي في على أو فيما أعلم أو  
أحب أو أظن لاشي عليه خلافا للثاني في  
الاول قلنا هي للثالث عرفا ثم لو قال علمت  
لزمه اتفاقا (قال غصبا فلانا) من فلان (ثم  
قال كنعنة أنفس) مثلا (وإدعى  
الغاصب) كذا في نسخ المتن وقد علمت  
سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وإدعى  
الطالب كما عبر به في الجمع وقال شراحه أي  
المغصوب منه (انه هو وحده) غصبا (لزمه  
الاتكاه) وأزله زفر بمشروها قلنا هذا  
الغصبي يستعمل في الواحد والظاهر أنه يجبر  
بذله دون غيره فيكون قوله ثكائة عشرة  
رجوعا فلا يصح ثم لو قال غصبا كنعنا  
اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد (قال)  
رجل (أوصى أبي بنات ماله ليدل له ورو  
بل لسكر فالثلث للاول وليس لغيره شيء) وقال  
زفر ليل كل ثلثه وليس للابن شيء قلنا هذا  
الوصية في الثلث وقد أقر به للاول فاستحقه  
فلم يصح رجوعه بمسألة للثاني بها بخلاف  
الدين ما دام من الكل الكل من المجمع واثقه  
أعلمه فروع أقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل  
الا اذا أقر بالطلاق بناء على افتاء المصنف ثم  
بين عدم الوقوع لم يقع ديانة قنية افراد  
المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فأنقضى  
بعضهم بصحته ظهيرة الاقرار بشي محال  
وبالدين بعد الابراء منه باطل ولو جهر بعد  
هبتها على الاشبه نعم لو ادعى دينا بسبب  
حادث بعد الابراء العام وأنه أقر به يلزمه  
ذكره المصنف في فتاويه قلت ومفاده أنه لو  
أقر بيقينه الدين أيضا حكمه كالاول وهي  
واقعة الفتوى فتأمل العمل في المرس



والحاجة (قوله أحط من فعل العصة) فإن الإقرار فيه بدین مؤخر عن دين العصة والتزوج بتقد فيه بمهر المثل وتبطل الزيادة بخلاف العصة والعق وما بعده في المرض تنقضي الثلث وفي العصة من الكل (قوله الا في مسئلة استناد المناظر النظر لغيره) المراد بالاستناد التقويض فانه اذا قوضه في عصبته لا يصح الا اذا شرط له التقويض واذا قوضه في مرضه مع (قوله بلا شرط) أي شرط الواقف التقويض له أما اذا كان هناك شرط فيستويان (قوله تنقضي) أي انتهى من التمتع (قوله وعصامة في الاشياء) قال فيها لو اختلفا في كون الإقرار لوارث في العصة أو المرض فالقول للمدعي المرض أو الصغير أو الكبر فالقول للمدعي الصغير وكذا الوطابق أو اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وكذا اذا أسنده الى جنونه المهور ولو أقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في العصة كان بمنزلة الإقرار في المرض انتهى (قوله وفي الوهبانية) هو شارحها العلامة عبد البر وبيت الاصل

أقر بألف مهران مع مشرقا • ولو وهبت من قبل ليس يغير

(قوله أقر به المثل) قدمه سابقا عنه عن شرح الوهبانية (قوله فيئنة الایهاب) أي المقامة من الورثة ثم ما وهبته له هبة هبة قبل هذا الإقرار (قوله واستاد بيع) بالنصب مفعول لأقبلن أو مبتدأ خبره جملة أقبلن (قوله فيه) أي في مرض موته (قوله أقبلن) أي اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كما في المشتري لو أقر في المرض الذي مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في عصبته وقبض الثمن وادى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وانما صح إقراره بالبيع لانه غير مجبور عليه فيه الا أن يكون فيه عناية لا يخرج من الثالث أما لو كان القبض بعناية شهود الإقرار صح ولو كان في الدين وعصامة في شرح العلامة عبد البر (قوله وليس بلا تشهر الخ) هذا نصوب العلامة عبد البر لا بيت الاصل وهو

وليس بإقرار مقالة لا تكن • شهدا ولا تخبر يقال فينظر

يعني اذا قال لا تشهدوا أن فلان على ألف درهم لا يكون إقرارا لانه منى عن اثبات سبب الوجوب بالزور قاله ابن وهبان وأنه ليس بنهي عن إقامة الشهادة لأن النهي عنها لا يصح ولا يجل فلا يحصل كلامه عليه فيحصل على إرادة النفي أي لا شهادة على ذلكم بكذا ولو قال هكذا لا يكون إقرارا قاله عبد البر (قوله فعده) بالنون وتشديد الدال أي لا نعت ذلك في حكم الإقرار (قوله تخلف) ينظر فيما اذا قاله ابتداء فقال السكراني انه لا يكون إقرارا وعليه عامة مشايخ بلخ وقال مشايخ بخاري الصواب أنه إقرار وفي القنية وهو الصحيح واعتمده في المنية وزعمه شمس الأئمة أن فيه روايتين وجه كونه إقرارا أن النهي عن الاخبار صح مع وجود الخبر عنه لقوله تعالى واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذا عوربه ذمهم عن الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات فكذلك في النفي فكانه أثبت الخبر عنه وكأنه قال فلان على ألف درهم فلا تخبره بأنه على ذلك ولو قال ذلك كان إقرارا انتهى من شرح العلامة عبد البر لهما وجه كونه غير إقرار ما تقدم في لا تشهد (قوله ومن قال ملكي ذاذا) أي لهذا الشخص (قوله كان منشأ) أي لقلبك فيعتبر فيه شرائط الهبة (قوله فهو مظهر) أي مقترن بخبر فلا يشترط شروط الهبة وقد سبق هذا مفعلا (قوله لي اليوم) بصريح الياسمين (قوله منها) أي من دعاوى اليوم أو ما تقدمه أما اذا كان بسبب حادث فتسمع أقاؤه ابن وهبان ولو قال تركت دعوى على فلان وفوضت أمري الى الآخرة لا تسع بعد (قوله فذكر) بتخفيف الكاف مع اشباع الراء أي يشكره الشرع ولا يقبله واقعه تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الصلح)

(قوله مناسبتة أن انكارا المقرب للخصومة) يعني أن الصلح يتبىب من الخصومة المترتبة على انكارا المقرب إقراره أي فتناسب الصلح والإقرار بواسطتين ولكنهما مناسبتة خفية تبع فيها المصنف وقد تقدمت مناسبتة أول كتاب الإقرار وقال الشريف الحوي في وجه المناسبة أن الصلح قد يكون من إقرار أو أن كلاهما يحصل به قطع المنازعة انتهى (قوله اسم من المصالحة) لو قال ما قال الحوي اسم المصالحة لكان أظهر (قوله ويقطع الخصومة) عطف تفسير كما يفيد الحوي فانه فسر رفع النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) أي فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله فيما يتعين) انما اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم الاسقاط وحده لعدم جريانه في الاحيان (قوله فيتم بالقبول) أي من المطلوب اذا بدأه بطلبه بأن ادعى شخص على شخص دراهم ونحوها فطلب المتدعي



عليه الصلح على نصها فحقان المذموم صالحتك على ذلك فلا يشترط قبول المذموم عليه لأن ذلك اسقاط من المذموم وهو يتم بالمسقط وحده وهذا النعمان يظهر في صورة الاقرار (قوله وشرطه العقل) لاسا حجة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصبي لا بعقل (قوله ففصح من صبي مأذون) ويصح عنه بأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاها مدع وأقام البرهان (قوله ان عري) بكسر الراء أي خلا وأما بقصها فحقها حل ونزل (قوله عن شريرين) بأن كان نفعها محضاً أو لا نفع فيه ولا ضرر أو فيه ضرر فغيرين فإذا ادعى الصبي المأذون على انسان ديناً وصالحه على بعض حقه فإن لم يكن له عليه بينة جاز الصلح اذ عند انعدامها لا حق له الا الخصومة والخلق والمال أنفع منهما وان كانت البينة لم يجوز لأن الخطأ تبرع وهو لا يملك ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما إذا أخر الدين فإنه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله ومكتاب) فإنه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر انتهى درر (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما إذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر أو كان فيه ضرر فغيرين (قوله معلوما) سواء كان مالا أو منفعة بأنه صالح على خدمة عبده بعبته سنة أو ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكنى دار أو قنائه ما لم يجرى ويجوز ويكون في معنى الاجارة ونخرج ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح عن الحرم والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لأن في الصلح معنى المعاوضة فلا يصلح للعوض والبس لا يصلح عوضاً في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلوميته كن ادعى حقاً في دار أو ادعى عليه قبله حقاً في سائرته فتصالحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لأن جهالة الساقط لا تنفي الى المنازعة كذا في الدرر (قوله وكون المصالح منه حقاً) أي للمصالح ثباتاً في الهل لاحقة الله تعالى فخرج بقولنا أي للمصالح ما إذا ذهبت مطلقة على زوجها أن صيافي يد أحدهما ابنتها منه فصالحها على شيء لتترك الدعوى فإنه يحال لأن النسب حق الصبي لا حقه مضافاً لذلك الاعتراض من حق غيرها وخارج بقولنا ثباتاً في الهل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على أن يبرئه من الكفالة لأن الثابت للطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وأنهما صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنه كما يأتى (قوله كالمقصص) انما جاز الصلح عنه لأن الهل فيه يصير معلوماً كافي حق الاستيفاء فكان الحق ثباتاً في الهل فيملك الاعتراض عنه بالصالح اهـ (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كأن صالحه عن سببه بما دون قذف أما التعزير الذي هو حق الله تعالى كقوله في اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وحزره (قوله أو مجهولاً) كأن ادعى عليه قدراً من المال فصدوخ (قوله كحق شفعة) يعني اذا صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شيء على أن يبرئ المدار للمشتري فالصلح باطل اذ لا حق للشفيع في المحلل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابلته (قوله وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في سابقه وقد كفاية الكفالة بنفس لانه لو صالحه عن كفالة المال يكون اسقاطاً لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحده قذف) بأن قذف رجلاً فصالحه على مال على أن يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ما بالأكاذم ولا عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بأن أخذت ابناً أو سارقاً من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال على أنه لا يرفعه الى رولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لأن المصالح بالصلح تصرفاً أما باستيفاء كل حقه واستيفاء بعضه أو اسقاط الباقي أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه (قوله ويطلب به الاول والثالث) لرضا الشفيع بسقوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني) لو قبل الرفع للماكم ظاهره أنه يطلب بالصلح أصلاً وهو الذي في الشريعة لانه من قاضيان فإنه قال بطل الصلح وسقط الحدان كان قبل أن يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يطل الحد وقد سبق أنه انما سقط بالعمول لعدم الطلب حتى لو عاد وطلب حد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي أخذ عوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه ثم لو دعا المقتوف فلا حد لانه العفو يلزم لطلب حتى لو عاد وطلب حد حتى فإفاد أنه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الآن يحمل ما في الغاية على البطلان لعدم الطلب (قوله لا حد زنا) أي لا يصح الصلح عنه قال قاضيان زنى رجل بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد أحدهما الصلح فتصالحا معاً أو أحدهما على معلوم على أن يعفو وكان باطلاً وعقوبه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده انتهى

(وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي مأذون ان عري) صلحه (عن شريرين) (ص) من عبده مأذون ومكتاب) لو فيه نفع (د) شرطه أيضاً كون المصالح عليه معلوماً ان كان يحتاج الى قبضه (و) كون المصالح عنه حقاً يجوز (الاغتياض منه ولو) كان (غير مال كالمقصص والتعزير) (و) كان (المصالح عنه) (أو مجهولاً معلوماً كان) (المصالح عنه) (عالملاً يجوز الاعتراض لا) يصح لو المصالح عنه (كحق شفعة وحده قذف عنه) وبينه بقوله (كحق شفعة وحده قذف وكفالة بنفس) ويطلب به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للماكم لا حد زنا



(قوله وشرب) قال قاضيان الامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده اهـ وقد علمت معنى الاطلاق (قوله من المذمى عليه) متعلق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المذمى وطلب الصلح من المذمى عليه (قوله وطلب الصلح) مستغنى عنه بالمصنف (قوله لانه اسقاط) هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول وان هذا في الاقرار فتأمل (قوله لانه كالبيع) أي ولا بد فيه من الايجاب والقبول ولو قال المشتري أو لا بد في قبالي بعتك فانه لا يكتفى عن القبول (قوله وحكمه) أي أثره الثابت له منع (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لما رآه عقدي رفع النزاع انتهى (قوله ووقوع الملك في مصالح عليه) أي للمذمى سواء أقر المذمى عليه أو أنكره جوى (قوله وعنه) أي وقوع الملك للمذمى عليه في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك وان لم يحتمل كقود وبراءة فالحكم براءة المذمى عليه عن ذلك (قوله لومقرا) قيد في قوله وعنه وأما اذا كان منكرا فالحكم براءة من الدعوى سواء كانت فيما يحتمل التملك أولا فأفاده الجوى (قوله وهو صحيح) أقوله ته الى الصلح خبر وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومعنى جواز الصلح اعتباره حتى يملك المذمى بدل الصلح ولا يترده المذمى عليه ويظل حق المذمى في الدعوى والمراد بقوله الا صلحا أحل حراما أي لعينه كالخمر وقوله أو حرم حلالا أي لعينه كالمصالحه على ترك وطء الضرة وأما دفع الرشوة دفع الظلم فيما يزول ليس يصح أحل حراما ولا بسحت الا على من أكله قال محمد في السير الكبير بلغنا عن الشعبي جابر بن زيد أنه قال ما وجدنا في زمن الجاهلية أو زياد بن زياد شيئا أخيرا للنامن الرضى انتهى (قوله مع اقرار الخ) قال الاكل الحصر في هذه الاوضاع ضروري لان الخصم وقت الدعوى أمان يسكت أو يكلم بحسب ما هو ولا يخلو عن النفي والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بعمل النزاع لانه سقط بقولنا يجيبا انتهى منع (قوله وحينئذ يقبض) زيادة حينئذ اقضت زيادة الفاء التقريرية في المصنف وقوله فيه أي في هذا الصلح انتهى منع فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى لو صالح عن دار بدار وجبت فيهما الشفعة انتهى جوى (قوله والرد يصيب) بخوان كان بدل الصلح عبدا مثلا فوجد المذمى فيه عيبا له أن يردّه وظاهر اطلاقه أنه يردّه بغير العيب وقاضيه وقد ذكره الطحاوي أفاده الجوى (قوله وخيار روية) فيردّ العوض اذا رآه وكان لم يره وقت العقد وكذلك يردّ المصالح عنه ان كان لم يره (قوله وشروط) بأن تعاطا على شي فشرط أحدهما الخيار لنفسه مثلا (قوله ويقسده جهالة البديل) ذكره هنا وان استفيد من اشتراط معلومية المصالح عليه لانه ذكره في ردّ التقرير على أنه كالبيع (قوله لانه يسقط) هذه أقوله لاجهالة المصالح عنه أي والساقط لا تنفي جهالة الى المنازعة (قوله وشروط القدرة على تسليم البديل) استئناف واقع موقع التعليل لقوله ويقسده جهالة البديل ولا يصح عطفه على يسقط انتهى جلى (قوله ان كلا فكل أو بعضا فبعضا) المصنف صريح في البعض لقوله - منه فلو قال الموافق بعد المتن وان استحق الكل ردّ الكل لكان أوضح (قوله كما ذكرنا) أي ان كلا فكل وان بعضا فبعضا اهـ جلى (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة أنه اذا استحق الثمن فان كان مثلياً رجع مثله وان كان قيميا رجع بقيته ولا ينفسخ العقد فالصلح يجري على هذا (قوله ان احتج اليه) قال العلامة ممكن وانما يشترط التوقيت في الاجراء الخاص حتى لو صالحا على خدمة عبده أو سكنى داره يحتاج الى التوقيت وفي المشترك لا يحتاج اليه كما اذا صالحه على صبغ ثوب أو تركيب دابة الى موضع كذا أو جعل طعام اليه انتهى (قوله ويطل بموت أحدهما) أي ان عقده لنفسه جوى - فرع - اذا أقر المذمى في ضمن الصلح أنه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح - يطل اقراره الذي في ضمنه وله أن يذهب به بعد ذلك والمذمى عليه اذا أقر عند الصلح بأن هذا الشيء للمذمى ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المذمى انتهى وقد أرفعه الجوى في شرحه (قوله وبطل المحل) قبل الاستيفاء ولو قبض بعضه بطل فيما بقي ف يرجع بقدره وما ذكره من البطلان بالموت والهلاك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المطلوب لا يطل الصلح والمذمى يستوفيه أو المذمى فكذلك في خدمة عبد وسكنى دار ويقوم وارثه مقامه ويطل في تركيب دابة وليس ثوب ولو كان بخدمه عبد فقتله الدافع بطل أو الاجنبى ضمن قيمته واشترى بها عبد بخدمه ان شاء وغنامه في الجوى وظاهر المتون اعتماد قول محمد (قوله وكذا لو وقع عن منفعة) أي الصلح عن دعوى منفعة وأقر بها وفيه أن المنفعة منفعة ملك المذمى عليه ولا يصح استيفاءه منفعة ملك (قوله ابن كمال) قال في الايضاح لكن

وشرب مطلقا (وطلب الصلح) كاف عن القبول من المذمى عليه ان كان المذمى به عما لا يتعين بالتعيين (كأدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك لانه اسقاط للبهض وهو يتم بالمسقط وان كان عما يتعين) بالتعيين (فلا بد من قبول المذمى عليه) لانه كالبيع جوى (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) ووقوع الملك في مصالح عليه وعنه لومقرا (وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار) فالأول حكمه (صحيح ان وقع من مال بمال) وحينئذ (يقبض فيه) أحكام البيع (صكا الشفعة والرد يصيب وخيار روية وشروطه يسقط جهالة البديل) المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على تسليم البديل (وما استحق من المذمى) أي المصالح عنه (يرد المذمى) حقه من العوض (وما البديل ان كلا فكل أو بعضا فبعضا) المذمى (بجسده استحق من البديل يرجع) المذمى (بجسده من المذمى) كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمه (و) حكمه (كأجرة ان وقع) الصلح (من مال بمنفعة) كخدمته عبد وسكنى دار (من مال بمنفعة) كخدمته عبده (ان احتج اليه) بشرط التوقيت فبطل (ويطل بموت أحدهما والا لا كصبيغ ثوب) (ويطل بموت أحدهما) وبطل المحل في المدة (ويطل بموت أحدهما) من منفعة بمال أو بمنفعة من جنس آخر اب كمال لانه حكم الاجارة



(والاخير ان) أى الصلح بسكوت وانكار  
(معاوضة في حق المذمى وفداء عين وقطع  
نزاع في حق الآخر) وحينئذ (فلاشفعة  
في صلح من دار مع أحدهما) أى مع سكوت  
أو انكار لكن للشفيع أن يقوم مقام المذمى  
فيبدل بجنته فان كان للمذمى بينة أقامها  
الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة لأن  
باقامة الشفيع تبين أن الصلح كان في معنى البيع  
وكذا لو لم يكن له بينة تخلف المذمى عليه فنكل  
شربلا بة (وتجب في صلح) وقع (عليها  
بأحدهما) أو باقرار لأن المذمى يأخذها من  
المال فيؤاخذ برزقه (وما استحق من المذمى  
وذا المذمى حصته من العوض ورجع  
بالخصومة فيه) فيضام المستحق للملوك  
العوض من الغرض (وما استحق من البذل  
رجع الى الدعوى في كله أو في بعضه) هذا  
اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع  
بالمذمى نفسه لا بالدعوى لأن أقامه على  
المباينة اقربا للملكية هي وبغيره (وهلاك  
البذل) كلا أو بعضا (قبل التسليم) أى  
لامذمى (كاستحقاقه) كذلك (في الفصلين)  
أى مع اقرار أو مع سكوت وانكار وهذا هو  
البذل بمباينة واللام يبطل بل يرجع بمثله  
عيني (صالح من) كذا نسخ المتن والشارح  
وصوابه على (بعض ما يذهب) أى عين  
يتبعها لجواز في الدين كما هي في لوائدى  
عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو  
من غير هاصح فاستأنى (لم يصح) لأن ما قبضه  
من عين حقه وحصله محضه ماله كره بقوله  
(الزيادة شئ) آخر كتوب ودرهم (في البذل)  
فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما سبق (أو)  
يلحق به (البراء من دعوى الباقي) لكن  
ظاهر الرواية العصة مطلقا شربلا بة ومضى  
عليه في الاختيار ومزاه في العزيمة للبرازية  
وفي الجلاية لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن  
رواية ابن جماعة

انما يجوز من منفعة بمنفعة ادا كاتما تخلف في الجنس انتهى كما اذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبد بغيره  
ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى دار على سكنى دار فانه لا يجوز لانه لا يجوز استئجار المنفعة بنفسها  
من المانع فكذا الصلح انتهى حلي (قوله أى الصلح) يشير الى تقدير مضاف في المصنف وقوله بسكوت وانكار  
الباء بمعنى في أى الصلح الواقع في سكوت وانكار والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها اسببية لأن سبب الصلح  
الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى أو (قوله معاوضة في حق المذمى) لانه يأخذ عوضا عن حقه في رزقه  
انتهى دور (قوله وفداء عين وقطع نزاع في حق الآخر) اذ لو لا لبني النزاع ولزم اليين قال الزبلي وهذا في الانكار  
ظاهر لانه تبين بالانكار أن ما يعطيه لقطع الخصومة وفداء العين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والانكار  
وجهة الانكار داجية اذا اصل فراغ الذم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده عوضا عما وقع بالشك  
انتهى (قوله فلاشفعة في صلح من دار مع أحدهما) لانه يزعم أنه يستحق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح  
ويدفع خصومة المذمى عن نفسه لانه يشتريها وزعم المذمى لا يلزمه اذ دور (قوله فيبدل بجنته) أى فينوصل  
الشفيع بجنته المذمى الى اثبات الدعوى عليه أى على المذمى عليه المنكر أو الساكت (قوله لأن باقامة الشفيع)  
حذف اسم أن (قوله تخلف) أى الشفيع المذمى عليه أن الدار لم تكن للمذمى (قوله أو باقرار) لا حاجة اليه  
للاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقراره تجري فيه الشفعة (قوله عن المال) أل عوض من الغدير (قوله فيه)  
أى في البعض المستحق (قوله تلحق العوض من الغرض) لأن المذمى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومته  
من نفسه ويبقى المذمى في يده بلا خصومة أحد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهر أيضا أن المذمى لم يكن له  
خصومة فيرجع عليه انتهى من (قوله هذا اذا لم يقع الخ) أى وهذا أيضا اذا كان المصالح عنه مما يقبل القصاص  
فلو كان مما لا يقبله فانه يرجع بقيمة البذل كالفصلين فاذا كانت الدعوى فيه فأنكر المذمى عليه أو سكت  
وصالح المذمى على جارية فاستولواها المذمى ثم أخذها مستحق وضمنه قيمة الولد والعرقان المذمى يرجع  
الى الدعوى لكن لو أقام بينة عليها أو نكل المذمى عليه من العين رجع بقيمة الجارية والولد ولا يرجع بالقصاص  
لأن الصلح فيه عفو وهو لا ينتقض ومثله في عدم النقص العتق والنكاح والخلع حوى في حاشية الاشباه (قوله  
فان وقع به) بأن عبر بلفظ البيع عن الصلح في الانكار والسكوت (قوله قبل التسليم) وأما هلاكه بعد تسليمه  
فيمثل على المذمى لدخوله في ضمانه (قوله في الفصلين) فان كان عن اقراره رجع بعد الهلاك الى المذمى وان كان  
عن انكاره رجع الى الدعوى واذا هلك بعضه بغيره يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره ويبقى  
في الباقى من (قوله واللام يبطل) بأن كان دراهم أو دنانير فان الصلح لا يبطل به لانه لا يتعينان في العقود  
والفسوخ فلا يعلق العقد بما عند الاشارة اليها وانما يعلق بمثلها ما في الذمة فلا يمتد ورغبه الهلاك انتهى من  
(قوله كذا نسخ المتن والشارح) لعله هو الذى وقع له والذي في نسخة الشارح التي يمدى على (قوله أى عين  
يتبعها) نفسير لما يخصص لعمومه ما قاما شمل الدين اه حلي موضعنا (قوله لجوازه في الدين) لجوازه اسقاطه  
وهو له التخصيص المذكور أى انما كان هذا الحكم خاصا بالعين لجوازه الخ (قوله فلو اذمى عليه دارا) نزع  
على أن وتقبل له انتهى حلي (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر أنه اذا كان على بعض شائع منها كذلك لفصله  
المذكورة (قوله فلو من غير هاصح) الاولى تأخير عن قوله لم يصح وعلمه ليكون منه وما للتقييد بقوله منها ولينسب  
من الفصل بين لو وجوابها وهو قوله لم يصح بأجنبي وهو قوله فلو من غير هاصح (قوله من عين حقه) أى بعض  
عين حقه أى واستيفاء البعض واسقاط البعض لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين انتهى من (قوله كتوب  
ودرهم) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين القين والمثلي (قوله فيصير ذلك) أى المزيد من التوب أو الدراهم (قوله  
أو يلحق) منصوب بأن مضرة فيكون مؤولا بصدره مجرور معطوف على مجرور الباء انتهى حلي أى أو بالحقاق  
البراء ويطلق بضم الباء من الأفعال (قوله البراء من دعوى الباقي) في البرازية عن محمد أبراتك عن هذه الدار  
أو عن خصومتي في هذا أو من دعواي وبرئت من هذه الدار جازر لاحق له فيها وفي الواضحات ان قوله أبر أنك  
من خصومتي في هذه الدار خطاب لمواحد فله أن يخاصم غيره في ذلك بخلاف برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه  
مطلقا فيكون هو يرتاحوى وتعلمه فيه (قوله العصة مطلقا) ولومن غير هذه الحيلة فلا تلحق الدعوى بعده وان  
برهن أبو السعود (قوله في العزيمة) ووجهه كافي الجوى أن البراء لا تقي حينا ودعوى والبراء عن الدعوى



صحيح فان من قال لغيره ابرأ منك عن دعوى هذه العين صح ولو اذعاه بعد لم تسمع انتهى (قوله وقولهم) جواب عن  
سؤال وارد على ظاهر الرواية تقديره كيف صح الصلح على بعض العين المتدعاة مطلقا مع أنه يلزم منه البراءة  
عن باقيها وقد قالوا ابرأ عن الاعيان باطل ومقتضاه أن لا يصح وكذا يرد على رواية ابن جماعة اذا ضمن الابراء  
(قوله عن دعوى الاعيان) الاولى حذف دعوى لان البراءة عن دعواها صحيحة كما زوياني قريبا (قوله  
ولم يصير ملكا لمدعي عليه) هو المقصود من المقام أي أن مدعي بطلان البراءة عن الاعيان أنها لا تصير ملكا  
للمدعي منها بل لا يخل له المدعي أخذها وان وجدها وليس معنى البطلان المذكور أنه يدعى المدعي بها بعد الابراء  
منها (قوله وأما الصلح على بعض الدين) مدعى وقوله سابقا أي عين يدعيها (قوله أي قضاء لادبائه) هذا اذا لم يبرأ  
الغريم من الباقي والابري ديانة كما لا يخفى (قوله وتعامه في أحكام الاشياء من الدين) قال فيها من الخاتمة  
الابراء عن العين خصوصا ابراء عن ضمانات وميراثات في يد الغاصب ولو كانت العين من تلكه مع الابراء  
وبرئ من قيمتها انتهى فقوله اسم الابراء عن الاعيان باطل معناه أنها لا تكون ملكا بالابراء والا فلا براء عنها  
اسقوط ضمانها صحيح أو يحمل على الامانة فهي ملحة ما أي أن البطلان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان  
أمانة لانها اذا كانت أمانة لا تلحقه عودتها فلا وجه للابراء عنها وتأمل وحاصله أن الابراء المتعلق بالاعيان  
أما أن يكون عن دعواها وهو صحيح بخلاف مطلقا وان تعلق بنفسها فان كانت مضمومة ها لكان صح أيضا  
كالدين وان كانت قائمة فعلى البراءة عنها البراءة عن ضمانها ولو هلكت وتغيرت البراءة من عينها كادامانة  
لا تضمن الا بالتمتع الذي علمها وان كانت العين أمانة فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى أنه اذا طر بها مالكها أخذها  
ويصح قضاء فلا يصح القاضي دعواه بعد البراءة هذا مخلص ما استدل به من هذا المقام (قوله وقد حققته  
في شرح الملتقى) نصه قلت وقولهم الابراء عن الاعيان لا يصح معناه أن العين لا تصير ملكا لمدعي عليه  
لأنه يبق على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح عن بعض الدين فإنه انما يبرأ من باقيه في الحكم له في الديانة  
ولذا لو طر به أخذته فهو الثاني ويرجى في غير هذه أو أما الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح بخلاف انتهى  
حاجي (قوله ولو باقرار) ويكون معاني حقه ما وان عن انكار أو سكوت فهو يصح في حق المدعي كالمسقط (قوله  
أو بمنفعة) أي يصح الصلح عن دعوى المال بالمنفعة ويكون في معنى الاجارة اذا كان عن اقرار أو عن دعوى  
المنفعة قال في البهران الصلح عن دعوى المال مطلقا والمنفعة جائز كصلح المستأجر مع المؤجر عند انكاره الاجارة  
أو المدة المدعى بها أو الاجارة وكذا الورثة اذا صلحوا الموصى له بالخدمة على مال مطلقا والمنفعة ان اختلف  
جنسها لان اتحاد انتهى مع وقوله لان اتحاد هذا هو المشهور ويؤيده ما في اللؤلؤ الجنية حيث قال اذا ادعى سكنى  
دار فصالحه على سكنى دار أخرى مدة معلومة جازوا جارة السكنى بالسكنى لا يجوز انتهى (قوله عن جنس آخر)  
الاولى التعبير عن (قوله ولو باقرار) أي لو كان الصلح صدر من صاحب الاقرار العبد (قوله والا لا) أي ان كان الصلح  
عن انكار أو سكوت لا يثبت الولاء منه ينكر العتق ويدعى أنه حر الاصل (قوله الابينة الخ) أي الا أن يقيم المدعي  
البينة بعد ذلك فتقبل بينته في حق ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لانه جعل مقتضا الصلح فلا يهود  
رقيقا مع (قوله بأخذ البذل) منه ليق ينزل قال الحوى ولو كان المدعي كاذبا لا يجعل البذل ديانة انتهى قوله ومن  
دعوى الزوج) لو أسقط لفظ الزوج ماضى (قوله على غير منقوجة) أما لو كان لها زوج أي ثابت لم يثبت نكاح  
المدعى فلا يصح الخلع شرعيا لية (قوله وكان خطا) ظاهره أنه ينقص عدد الطلاق فيملك عليهم المطلقة ولو تزوجها  
بعد ما اذا كان عن اقرار قطاها وما اذا كان عن انكار أو سكوت فعليه له بزمه تقدير (قوله ولا يطيب  
لومبطلا) هذا لا يخص هذه المسئلة بل يجري في كل مسائل الصلح (قوله لم يصح) لانه لمن جعل ترك الدعوى  
منها فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة منها كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالصلح على ما كان  
عليه قبل الدعوى لان الفرقة لم توجد وكانت الدعوى على حاله البقاء النكاح في زعمها فلم يكن نية  
يقابلها عوض فكان رشوة انتهى درر والظاهر أنه لا يجوز لها التزوج بغيره معناه أنها بزمها (قوله ومن  
العصاة في درر البهار) لانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم خالعه على أصل المهر لا لزيادة فسطح الفصل لا لزيادة  
انتهى درر (قوله هذا) فبذبه لانه لو كان اقل خطا قطاها ظاهر الخوض به في نفسه المالك الاموال  
لانه ليس من قبارة أي ولا يجوز له أن يعترف الا بزمه من باب رقة وتبرأ منه في نفسه ليس من الجارة

وقوله اسم ابراء عن الاعيان باطل معناه  
بطلان لبراء عن دعوى الاعيان ولم يصح  
ملك لمدعي عليه ولا الوطء بثلث الاعيان  
بطلان له أخذها لأنه لا يصح مع دعواه  
في الحكم وأما الصلح على بعض الدين ويصح  
ويرأى عن دعوى الباقي أي قضاء لادبائه فلذا  
لو طر به أخذته فهو الثاني وتعامه في أحكام  
الاشياء من الدين وقد حققته في شرح الملتقى  
و (بمع) الصلح (عن دعوى المال مطلقا)  
ولو باقرار أو بمنفعة (وم) عن دعوى  
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن دعوى  
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن دعوى  
والرق وكان عتقا على مال) ويثبت لولا  
باقرار أو بالابينة درر قلت ولا يهود  
بالبينة رقيقا ولذا في كل موضع انقام بينة  
بعد الصلح لا يثبت المدعى لانه بأخذ البذل  
باختياره من بائنا فلا يثبت (و) عن دعوى  
الزوج (النكاح) على غير منقوجة (و) فان  
خطاها) ولا يثبت لومبطلا ويجعل لها زوجا  
اعدم الدخول ولو اذعاه المرافة فسلحها  
لم يصح وفاة ونقابة ودرر ومات في صحته في  
الجنس والاختيار ويصح العصة في درر البهار  
(وان قتل العبد المأذون له رجلا مملوكا لم يجز  
صلحه عن نفسه) لانه ليس من قبارة فلم يلزم  
المولى



فلا ينفذ في حق المولى من (قوله لكن يسقط به القود) لانه صحيح بينه وبين اولياءه المقول لانه مكلف فيصنع  
 تصرفه في حق نفسه (قوله وصالحه المأذون) على تقدير مضاف أي صالح اولياءه (قوله لانه من تجارته) لان  
 استخلاصه كشرائه من (قوله والمكاتب كلهم) فيجوز صلحه من نفسه لخروجه عن يد المولى فلو ادعى أحد  
 رقبته كان هو الخصم ولو جنى عليه كان له الارش ولو قتل فقيته لورثته تؤدى منها كتابته وبحكم بحريته في آخر  
 حياته والفضل لهم اه جوى (قوله المنهوب الهالك) انما قيد بالهالك لانه لا خلاف في الصلح بالاكثر عند قيامه  
 اذ لا نظر للقيمة حينئذ ملاقاتي (قوله قبل القضاء) اما بعد القضاء لا يجوز لان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة من  
 فمرد الزيادة على القيمة أبو الوالد (قوله جائز) عند الامام ووجهه ان حق المالك في الهالك باق وهالك على ملكه  
 وكفنه عليه فاعني ان يكثر من قيمته لا يكون وبإقراره على المالكية يكون في مقابلة المودة السابقة حكما  
 لا القيمة وعند ما لا يجوز اذا كان بغير فاحش لان حقه في القيمة فالزائد عليه بالانتهى ومحلى ذلك اذا لم يكن  
 مثليا صولح عنه على مثله في شرح المجمع لابن مالك لو كان المنصوب مثليا فهلك فالصالح عليه ان كان من جنس  
 المنصوب لا يجوز الزيادة وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا (قوله كصلحه بعرض) هذا محل اتفاق ولو كانت  
 قيمة العرض أكثر وهذا مستغنى عنه بقول المصنف فيما يأتي وكذا لو صالح بعرض (قوله لانه مقدر شرعا) قال  
 في الدرر لان القيمة في العتق منصوص عليها ونقرر الشرع ليس أدنى من تقرير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اه  
 (قوله لعدم الربا) لانه قول بصورة بصورة على قوله أرقية بصورة على قولهما وعلى كل فلا يربا (قوله ولو في نفس مع  
 اقرار) تفسير لا تطلق أي - وان كان العمد في النفس أو مادونهما وسواء كان الصلح عن اقرار أو انكار أو سكوت  
 (قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال فلا يصدق فيه الربا فلا يطل الفضل انتهى درر (قوله  
 كذلك) أي ولو في نفس مع اقرار انتهى حاشي (قوله لا تصح الزيادة) أفاد بالتقييد بالزيادة صحة النقص ويجعل  
 اسقاطا (قوله لان الدية في الخطا مقدرة) أي شرعا لانها في الخطا اماماتة من الابل أخماسا بزيادة عشرين من  
 ابن مخاض فهي خمسة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فلا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح  
 في دعوى الدين على أكثر من جنسه (قوله بغير مقاديرها) كعروض أو حيوان غير ما ذكر (قوله بشرط المجلس)  
 اذا كان ما وقع عليه الصلح ديني في الذمة (قوله لتلا يكون ديني بدين) أي اقترعا عن دين وهو الديني بدين  
 وهو ما وقع عليه الصلح (قوله أحدها) كالابل مثلا (قوله بغير غيره كجنس آخر) فلو قضى القاضي بأحد مقادير  
 الدينة فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لان الحق تعبر فيه بالقضاء فكان غيره من مقادير الدينة كجنس آخر  
 أو أمكن الحل على المعاوضة من وفي الجوهرة النيرة قال الكرخي اذا قضى القاضي بالدية مائة بغير فصالح القاتل  
 الولي عن المائة بغير على أكثر من مائتي بقرة وهي عنده ودفع ذلك جاز لان قضاء القاضي عين الوجوب في الابل  
 فاذا صالح على البقرة فالبقرة الآن ليست بمسحقة وبيع الابل له بالبقرة جائز وان صالح عن الابل بشئ من المكمل  
 والموزون أو جل فقد عاوض ديني بدين فلا يجوز وان صالح عن الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر مما يتغابن فيه  
 جاز لان الزيادة غير متعينة وان كانت لا تغابن فيها لانه صالح على أكثر من المسحوق (قوله فسد) لان هذا صلح  
 عن مال فيكون نظير الصلح عن مال الدينون (قوله ويسقط القود) أي في العمد أي مجازا ان سمى نحو خروان فسد  
 بالجهالة فوجب الدية قال في المخ في الكلام على العمد ثم اذا فسدت التسمية في الصلح كما اذا صالح على دابة أو ثوب  
 غير معجب بالدينة ن المولى لم يرض بسقوط حقه مجازا فيصالح الى موجه الاصل بخلاف ما اذا لم يسم شيئا  
 أو سمى الخمر ونحوه حيث لا يجب شئ لما ذكرنا أي من أن القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم يوجد وفي قوله فيصالح  
 الى موجه الاصل نظر لانه القصاص لا الدينة وبعد خطور ذلك بالذهن رأيت سرى الدين بدينه عليه (قوله بالصالح  
 عن دم عمد) محله ما اذا صدر التوكيل من الجاني (قوله لازم بدله الموكل) هذا طاهر فيما اذا كان الوكيل من طرف  
 الجاني ولا يظهر اذا كان من طرف لولي لانه آخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب الدين اذا كان  
 الموكل هو المدعي لان الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فشمل الصلح بأقسامه الثلاثة وبه صرح  
 العيني (قوله يدعيه على آخر) الاولى يدعيه عليه آخر لما علمت أن التوكيل من طرف المدعي عليه (قوله لانه  
 اسقاط) أي لا قود عن القاتل ورض الدين عن المدعي عليه (قوله فيلزم الوكيل) أي ويطالب به الموكل (قوله  
 لانه مبيد كبيع) أي والحقوق في عقد البيع ترجع الى المباشرة فكذلك فيما اذا كان بمنزلة فيلزم الوكيل ما صالح

لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبديل بعد  
 حقه (وان قتل عبده) أي للمأذون (ويجوز  
 عدا وصالحه) المأذون (عنه جائز) لانه من  
 تجارته والمكاتب كلهم الحز (والصلح عن  
 المنصوب الهالك على أكثر من قيمته قبل  
 القضاء بالقيمة جائز) كصلحه بعرض (فلا تقبل  
 مائة الفاصب بعده) أي الصلح على (أن قيمته  
 أقل مما صالح عليه ولا رجوع للفاصل) على  
 المنصوب منه بشئ (لو صادف بعده انما أقل)  
 جبر (ولو اعتق) ويرى عيدا مشتركا في الصلح  
 المومر (الشريك على أكثر من نصف قيمته  
 لا يجوز) لانه مقدر شرعا يطل الفضل اتفاقا  
 (كأن يبيع في المسئلة الاولى) على أكثر من  
 قيمة المنصوب (بعد القضاء بالقيمة) فانه لا  
 يجوز لان تقدير القاضي ثالث أربع (وكذا لو  
 صالح بعرض صحيح وان كانت القيمة أكثر من  
 قيمة منصرف تلف) لعدم الربا (و) مع (في)  
 الحناية (العمد) مطلقا ولو في نفس مع اقرار  
 (بأن أكثر من الدينة وادرس) وبأقل لعدم  
 الربا (وفي الخطا) كذلك (لا) تصح الزيادة  
 لان الدينة في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير  
 مقاديرها صح كيف كان بشرط المجلس اه  
 يكون ديني بدين ودين من القاضي أحد ما يصير  
 غير مكفئ آخر ولو صالح على خمر فسد قلزم  
 الدينة في الخطا ويسقط القود لعدم ما يرجع  
 اليه اختيار (وكل) زيد (عمر) بالصالح عن دم  
 عدا أو على بعض دين يدعيه (على آخر من  
 مكمل وزون) (لزم بدله الموكل) لانه اسقاط  
 فكان الوكيل مبيدا (الا أن يضمنه الوكيل)  
 فلو أخذ منه (كأن يبيع الصلح) من الوكيل  
 (عن مال ببال من اقرار) فيلزم الوكيل لانه  
 مبيد كبيع



عليه ثم يرجع به على الموكل (قوله مطلقا) أي سواء كان في دم محددين أو غيرهما وهذا انما يظهر في جانب المذمى عليه اذ هو في جانبه فدايعين وقطع نزاع وهذا انما يعود الى الموكل لا الى الوكيل (قوله صالح عنه) أي من المذمى عليه قال الزبلي وهذا مفروض فيما لم يجعل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخوانه أما اذا كان من معاوضة فبعضى على المذمى اذا كان شرا من اقرار (قوله بلا أمر) فبديه لا نفلو كن بأمر نفذ الصلح على المذمى عليه وعليه البطلان في صورة الضمان فالبدل على المصالح عند الامام الخواري وذو كرشح الاسلام أنه عليه وعلى المذمى عليه أيضا فيطالب المذمى به أي ما شاء فهو ستافى عن المحيط (قوله مع ان ضمن المال) لأن الحاصل للمذمى عليه البراءة وفي مثله يستوى المذمى عليه والاجنبى لأنه لا يلزم للمذمى عليه شيء كما لا يلزم للاجنبي والمقصود من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضى المذمى عليه اذ لا حظ له فيه والمذمى يتفرق بالصلح فيما لا معاوضة فيه غير أنه لم يرض بغيره فحقه بما فاقه فاسلم له العوض من جهة المتبرع صح انتهى (قوله أو أضاف الصلح) أي البديل الذي وقع عليه الصلح الى ماله بان يقول صالحتك على ألف من مالي أو على عيدي فلان لأن الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المذمى وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي أشار الى نقد أو عين وانما صح فيه لأن المعروف المشار اليه كالمضاف الى نفسه لأنه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون له كذا في الصلح (قوله أو كذا) أشار به الى الصورة الرابعة وهي صورة الاطلاق بأن قال على ألف (قوله وسلم المال) أي في الصورة الرابعة (قوله مع) لأنه بالتمسك حقيقة ثم وضد فصار فوق النعمان والاضافة الى نفسه (قوله والابطل في الصورة الرابعة) هذا النقص هو من الصور كما يستفاد من الدور (قوله فهو وقوف) لأنه لم يمس للمذمى عوض فلم يبق حقه بما لا عدم رضا فان أجاز المذمى عليه جازولته الشروط لا التزامه باختياره وان رده بطل لأن المصالح لا ولاية له على المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور أربعة جعل الرابعة بشقيها وهما التسليم وعدمه صورة واحدة كلزبلي (قوله وانخلع) أي اذا صدر من فضولي عن المرأة ببدل فان ضمنه أو أضافه الى مال نفسه وأشار صرح ولزمه وكان تبرعا وان أطلق ان سلم مع والوقوف على اجازته ما قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع ألف المشار اليه أو العبد المشار اليه مثل ألف المذكور حتى جعل القبول الى المرأة انتهى (قوله ادعى وقفه دار) أطلق فيه فم الوقفية من نفسه وغيره (قوله ولا ينفقه) مفهومه أنه اذا وجد البيئة لا يجوز الصلح لأنه لا سلطة فيه ولا نفق له ~~مكون البيئة~~ قدرته والقاضي قد لا يبدل (قوله وطالبة) أي للمذمى ولبيد كرهل بطيب المذمى عليه الارض اذا كان المذمى صادقا والظاهر انهم لا تطيب (قوله لو صادقا في دعواه) فيه أنه اذا كان صادقا في دعواه كيف بطيبه وفي زعمه أنه واقف وبطل الوقف حرام عليك من غيره موقوف مأخذه بمجرد رثته وتلك كف دعواه فكان كذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما أخذه لتلك دعواه لا ليطال وقفه وعسى أن يوجد مدع آخر (قوله فالثاني باطل) أي اذا كان الصلح على مبدل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اضمحل على عوض آخر فالثاني هو الجائز وبضمح الاول كالبيع أبو السعود (قوله وكذا النكاح بعد النكاح) فلا يلزمه الا المهر الاول ولا ينسخ المهر الاول اذا النكاح لا يحتمل النسخ والمثله ذات خلاف قال في جامع الفتاوى تزوج امرأة بألف ثم تزوجها بألفين فالمرء ألقان وفيل ألف وفي النية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر ثبت التسمية ان في الاصح سوى في حاشية الاشياء (قوله والحالة بعد الحوالة) أي اذا صدرت حوالة على شخص فله انما اذا صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لأن الدين ثبت في ذمة الاول بالحوالة عليه فلا ينتقل بالحوالة الثانية على غيره (قوله والصلح بعد الشراء) يعني اذا اشترى شخص دارا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فله المانع فهذا الصلح باطل اتناقضة فان أقدمه على الشراء منه دليل ثم مال البائع ثم الدعوى والصلح بعد تناقضة قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل انتهى (قوله الكسالة) فلو أخذ منه كفيلا ثم أخذ منه كفيلا آخر صح ولا يبرأ الاول بكفالة الثاني كما في الحاشية (قوله والشراء) أي اذا كان بغير النسخ الاول بان كان بأزيد منه أو انقص فانه ينسخ الاول والعبد الثاني قال في المحرر اذا تعدد الايجاب والقبول انفعده الثاني وانسخ الاول ان كان الثاني بأزيد من الاول أو انقص وان كان مثله لم ينسخ الاول انتهى ذكره في البيوع (قوله والابارة) هي مثل البيع لانها بيع المدفع (قوله عن النكاح) انما خصه لأن ما ذكره لا يتأتى عند الاقرار

(أما اذا كان عن النكاح لا يلزم الوكيل مطلقا بغير دور) (صالح عنه) فضولي (بلا أمر مع ان ضمن المال أو أضاف الصلح الى ماله أو قال على هذا أو كذا وسلم) (المال مع وصار تبرعا في الشكل الا اذا ضمن بأمره عزى زاده) (والا) بطل في الصورة الرابعة (فهو وقوف فان أجاز المذمى عليه جازولته) (البدل) (والا بطل وانخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام) (الحاشية) (فان الصلح ادعى وقفه دار ولا ينفقه فماله المذمى انقطع والمصروفه جازوطالبة) (البدل) (لو صادقا في دعواه وقيل) (فان له صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع مدعى وبيع الوقف لا يبيع) (كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا) (النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة) (والاصل ان كل عقد وصالح بعد الشراء) (والا باطل الا في ثلاث مذكورة في أعيد فالأشياء المكتنزة والشراء والابارة) (يوع الاشياء المكتنزة) (المدعى عليه) (نية بعد الصلح) (فلا تراجع) (أقام) (المدعى عليه) (نية بعد الصلح) (عن النكاح ان المذمى قال قبله) (قبل الصلح) (ليس لي قبل فلان حق)



(قوله فالصلح ماض على الصلحة) ولا تقبل اليقظة لاحتمال أنه ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية  
فانه اقرار من المذمى أنه يبطل في دعواه وذكر الشريعة في رسالة الابرا عن هشام عن محمد بن قيس المسئلة  
انه انما صلحه على اعتبار أنه فدى عينه بالصلح واقتداء اليقين بالمال جائز فكان اقدمه على الصلح اعترافا  
منه بصلحه الصلح فبطلت دعواه بذلك انه لم يصح الصلح صار متناقضا والمنافضة تمنع صحة الدعوى وافاد تعليل  
الثانية فهو ما ذكرنا (قوله قال المصنف وهو قيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى بكثرة صلحه  
ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بدل الصلح انتهى أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بعده أي بعد الصلح بالاقرار أي  
من المصالح أي لا باليقظة على اقراره سابق على الصلح اهـ يتصرف (قوله ثم نقل) أي المصنف (قوله من دعوى  
البرازية) عبارة عن المنتقى ادعى ثوبار صلح ثم برهن المذمى عليه على اقرار المذمى أنه لا حق له فيه أي على  
اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بهدم حقه ولو قبل الصلح يبطل  
الصلح وعلمه بالاقرار السابق كققراره بعد الصلح هذا اذا اتخذ الاقرار بالملك بأن قال أنه ميراث لي عن أبي ثم قال  
لاحق لي من هذه الجهة فأما اذا ادعى مالكا لجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حق  
بالشراء أو بالهبة لا يبطل انتهى (قوله فيحترز) لا يحتاج الى تحرير لأن ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتخذ  
الاقرار بقيد لعدم صحة الصلح اذا أقر المذمى ولا اشكال فيه (فرع) ذكر المصنف من آخر الدعوى من الخلاصة  
لو ادعى أنه استعارة ردية فلان وحلكت عنده فان ذكر المالك الاشارة وأراد التضمن فصالحه ماضى العارية على مال  
ثم أقام يمينه على العارية قبلت يمينه وبطل الصلح اهـ (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض  
(قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخ من مسلم (قوله ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض ثلاثا  
والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالدعوى أنها أمته فقالت أنا حرة الأصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت يمينه  
على أنها حرة الأصل يبطل الصلح اد لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الأصل ومن الباطلة الصلح عن  
دعوى حرة عن دعوى حرة نائمة أو غيبية أو تصوير محرم (قوله وحترز في الاشياء الخ) الذي تحرر واعتاد  
ما ذكره المصنف من هذا التفصيل قال في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى  
فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر المالك أو غلط في أحد الحدود يصح انتهى  
وفي شرح الطحاوي فلا يصح أي الصلح الذي هو فاسد من قبله ما كما اذا ادعى خرا أو خيرا فصالح عن  
الدعوى على شيء آخر فالصلح فاسد وكذا لو ادعت المرأة على زوجها أنها حرة عليه بالطلاق الثلاث فصالحها  
على مال على أن تترك الخصومة فالصلح فاسد لانه غير جائز من قبله ما جيعا انتهى (قوله وقبل اشتراط الدعوى)  
تطويل من غير فائدة فلو قال وقبل يصح مطلقا المكان أو وضع وقد علمت المفتي به وما استدل به صدر الشريعة  
من أنه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح لا يقيد بالطلاق بل انما يصح الصلح فيه لأن  
الدعوى يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح (قوله عن دعوى حق الشرب) هو نصيب الماء وكذا  
مرور الماء في أرض على ما يظهر (قوله وحق الشفعة) أي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليقين أما  
الصلح عن حق الشفعة الثابت فلا يجوز لما مر أنه غير مال لا يجوز الاعتراض عنه (قوله في أي حق كان) ولو كان  
مما يقبل الاعتراض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بأن ادعى أنه كفره أو ضلله أو رماه بسوء ونحوه حتى  
توجهت عليه اليقين فافتداهما بدراهم فانه يجوز على الأصح منع (قوله دعوى حق) ولو حذفت ولو عن الابراء  
منه منع (قوله ونسب) كما اذا ادعت أن هذا ولده منها فصالحها الترتل دعواها (قوله بأن كان دينا بعين) وفي  
شفعة بدين ومثله فيما يظهر العين بالعين وأحد القدين بالآخر (قوله منها أبدا) ومثله اذا صلحه على سكة حتى  
يموت المذمى أو على شفعة مجهولة وليحترز الوجه في ذلك اذ عدم الصحة لكونه جزء المذمى فلا وجه لقوله أبدا وان  
كانت الجهة المدة فلا وجه لقوله منها قدس (قوله الى الخصام) لانه أجل مجهول فيؤدي الى المنازعة (قوله  
أو صلح مع المودع الخ) الصلح في الوديعة على وجوه أحدها أن يدعى صاحب المال الايداع فقال المودع  
ما أردتني شيئا ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح يبنى جوازه على زعم المذمى وفي زعمه أنه  
صار خاصا بالحدود فيجوز الصلح معه والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المودع  
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعى عليه الاستتال ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم

فما صلح ماض على الصلحة (ولو قال) المذمى  
(بعده ما كان لي قبله) قبل المذمى عليه (حق  
بطل) الصلح بمجرد قال المصنف وهو قيد  
لا مطلق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية  
أنه لو ادعى المالك لجهة أخرى لم يبطل فيحترز  
(والصلح من الدعوى الفاسدة يصح وعن  
الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بغير  
وحرر في الاشياء أن الصلح عن انكار بعد  
دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول  
بغائز فليقتل (وقيل اشتراط صحة الدعوى  
صحة الصلح غير صحيح مطلقا) فبطل الصلح مع  
بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة آخر  
الباب وأقر ابن الصنعمة في باب  
الاستحقاق كما ذكرنا معه (وصح الصلح عن  
دعوى حق الشرب وحق الشفعة وحق  
وضع الحدود على الاصح) الأصل أنه متى  
توجهت اليقين فهو الشخص في أي حق كان  
فاقتدى اليقين بدراهم جاز حتى في دعوى  
التعزير مجتبي بخلاف دعوى حرة ونسب  
درر (الصلح ان كان بمعنى المعاوضة) أي بغير  
دين بعين (بنتهض بنقشها) أي المعاوضة  
المصالحين (وان كان لا بمعناها) أي المعاوضة  
بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا  
تصح اقالته ولا نقضه لأن الاطلاق يعود  
قضية وهو غير فاسد ولو صلح عن دعوى  
داخل في سكة يثبت بها أو صلح على  
دراهم الى الجهاد أو صلح مع المودع



والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمذمى عليه يدعى الرذال والهلاك ثم صالحه على نفي جازا  
الصلح في قول محمد وابي يوسف الاول وعليه الفتوى والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرذال والهلاك وصاحب  
المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول ويجوز في  
قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على نفي ذكرنا انه يجوز  
هذا الصلح في قولهم انتهى مخ (قوله بغير دعوى الهلاك) صادق بسكونه وبدعواه الرذال وقد تقدم انه يصح الصلح  
فيهما (قوله لانه لو ادعاه) أي الهلاك أي والمالك يدعى انه استهلكه (قوله وصالحه قبل البين) اما لو صالحه بعد  
سلف المصنف (قوله دفع النزاع) عليه لقوله يصح وقوله باقامة البينة متعلق بالنزاع (قوله بعده) أي  
بعد الصلح أي وان لم يكن هناك حلف (قوله الا في الوصي) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) أي اذا صالح  
عن مال اليتيم وقوله اذا صالح على بهضه بدل من هذا المقدار (قوله على انكار) أي ولم يصحكن هذا البينة  
اما اذا كان الخصم مقر ادين اليتيم او كان عليه بينة فله ان يزوج من المتهوم انه لا يجوز الصلح على البعض  
اعدم المصلحة لليتيم (قوله ولو طلب) بابناء لهجه قول أي لو طلب الوصي بعد الصلح بين المذمى عليه او طلبه اليتيم  
بعد بلوغه كما في حواشي الاشياء (قوله وبالنسبة في السراجية) وهو قوله ما وهو الصحيح كما في معنى المفتي والاول  
رواية محمد عن الامام (قوله والابراء) الواو هنا وفيما ياتي معنى او ومثله ما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة  
(قوله بالدعوى) أي بالمذمى به (قوله بخلاف طلب الصلح عن المال الخ) في البرازية صالحه من حقه فهو اقرار  
بالحق والقول في بيان الحق لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يصح اقرار انتهى ووجهه ان الصلح  
عن الدعوى او الابرأ عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيده ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح او الابرأ عن الحق  
فانه يقتضي ثبوت حقه ويثبت بطلان الدعوى به (قوله من عيب) أي بالبيع أي عيب كان يباضا بالعيبين او جلا  
او تزوجا (قوله وظاهر عدمه) أي العيب او المدين بأن ظهر ان لا دين عليه أصلا أو أنه على غيره والله تعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في دعوى الدين) •

الاولى في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله في العبارة الاتية للمصنف قال المصنف لما ذكر حكم الصلح  
عن عموم الدعوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوم ابدى يكون بعد اعموم  
انتهى (قوله من دين) لانه بعد ادعاء استهلاك (قوله أو غصب) أي غصب قيمي أو نكاحي (قوله للربا) أي لا يجعل  
معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرف العاقل يحمل على المعاوضة (قوله وحديث) أي حين  
اذ كان ما ذكر أخذ البعض الحق واستقاطا الباقي لا معاوضة (قوله بلا اشتراط قبض بده) أي الصوري وهو  
ما وقع عليه الصلح والا فليس هناك بدل بل هو أخذ البعض الحق (قوله على مائة حالة) ويكون استقاطا البعض  
الحق فقط (قوله أو على ألف مؤجل) ويحمل على استقاط نصف الخلول (قوله وعن ألف جبار على مائة مؤجل) وفي  
ويحمل خطأ البعض وللصفة (قوله لعدم الجنس) أي انما لم يصح ذلك وجلا لعدم الجنس فكان معاوضة  
ولو كان من الجنس لكان اخذ البعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله أو على ألف مؤجل على نصفه حالا) لان المجهل  
غير مستحق بعد المداينة اذا لم يمتنع به هو المؤجل والمجهل خبر منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعد  
المداينة فصار معاوضة والا لكان حق المدين وقد تكرر كما اذا ما حطه منه من الدين فكان اعتبارا من  
الاجل وهو حرام ألا يرى أن ربا النسبة حرم لنسبة مبادلة المال بالاجل فلا يجوز حقيقته اولى اهدر (قوله  
فيجوز) لان معنى الارفاق بينهما ما أظهر من معنى المعاوضة شر نيلية فيصل على أن السيد تجاوز عن بهضه بدل  
التكليف وان العبد أحسن اليه باعطاء احسن البدلين وصفا (قوله أو على ألف مؤجل على نصفه بخلاف) لان البيض  
غير مستحق بعد المداينة لان من له الود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق بعد المعاوضة فكان  
معاوضة الالف بغيره مائة وزيادة وصف الجوده فكان ربا انتهى مخ (قوله أن الاحسان ان وجد من الدائن)  
بأن صالح على شيء هو أدون من حقه قدر اروسفا او وقتا (قوله وان منها) أي من الدائن والمدين بأن دخل  
في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبعض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتهجيل المؤجل

(بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور  
الثلاث - سراجية قيد بعدم دعوى الهلاك  
لانه لو ادعاه وصالحه قبل البين صح به يفتي  
خاتمة (روى) الصلح (بعد حلف المذمى عليه  
دفع النزاع) باقامة البينة ولو برهن المذمى  
به على أصل الدين لم تقبل الا في الوصي  
عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بهضه  
ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ أصبه  
فانها تقبل ولو طلب بعينه لا يحلف اشياء  
(وقبل لا) جزم بالاولى في الاشياء وبالنسبة  
في السراجية وحكامه في الغنية - قدما  
للأول (طلب الصلح واذا برهن عن الدعوى  
لا يكون اقرارا) بالدعوى - دالمة قد بين  
وخامس - المتأخرون والاول أصح برازية  
(بخلاف طلب الصلح) من المال (والأبراء  
عن المال) فانه اقرار اشياء (صالح من عيب)  
أو دين (وظاهر عدمه أو زال) العيب (بطل  
الصلح) ويرد ما أخذته أمه ودر  
(فصل في دعوى الدين)  
(الصلح الواقع على بعض جس ماله مائة) من  
دين أو غصب (أخذ البعض حقه وحط له بقية  
للمعاوضة) للربا وحديث (فصح الصلح بلا  
اشتراط قبض بده من ألف حال على مائة  
أو على ألف مؤجل ومن ألف جبار على مائة  
زئوف ولا يصح من درهم على دنانير مؤجلة  
أو من ألف مؤجل على نصفه حالا) الا في  
صلح المولى مكانه فيجوز زئوف (أو من ألف  
سود على نصفه بياضا) والاصل أن الاحسان  
ان وجد من الدائن فانه يملك وان لم يجد







المطالبة بالعمرة (قوله ومثله المقاصدة) بان كان عليه دين خمسة قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقى بعد المقاصدة (قوله عند الثاني) قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضا شريكه عند أبي حنيفة وناقض عندهما وفي عامة الكتب محمد مع أبي يوسف وذكره في الهداية مع أبي حنيفة فكان عنه روايتان وفي البصر وان أجله أحدهما فان لم يكن واجبا بعد كل منهما بأن وردا بانه مؤجلا فالأجل باطل وان كان واجبا بادانة أحدهما فان كما بشرى يحكى شركه عنان فان آخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان آخر الذي لم يشره لم يصح في حصته أيضا وان كانتا متفاضلين وأجل أحدهما أيهما أجل صح تأجيله انتهى ولم يظهر وجه له ذكر قول الثاني وزل قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) أي اذا غصب أحدهما منه عينا وليكت عنه فانه ينزل قابضا نصيبه فيشاركه فيه الآخر ومثله الشراء الذاسد وحدوث دين للمطلوب على أحدهما حتى التقيا فقاما (قوله لا تزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قابضا بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة أي حتى التقت قصاصا نصيبه فانه يكون كالقبض كذا يستفاد من البحر وفي الشرب لا لاية والتزوج بنصيبه خلاف في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف أنه يرجع بنصيبه منه لوقوع القبض بطريق المقاصدة والصحيح القول انتهى (قوله والصلح عن جزاية محمد) لانه لم يملك بمقابله شيئا بالاشركة كفاي البرهان والتبيين انتهى شرب لا لاية وقيد بالعمد لان الخطاب لا فيه مسلك الاموال فكانه قابض أفاده في النهاية ومراج الدراية وفي الايضاح لا يلزمه لشريكه شئ لانه كانه كاح وقال الاكمل في العناية بعد نقله ما تقدم وأرى أنه قيد بذلك لان الارش قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا وعقابه في تكملته قاضي زاده (قوله أن يهبه الغريم) أي المديون فيكون المقبوض حصة لاديه (قوله ثم يبرئه) الضمير في يبرئه لاحد الدائنين فقه تشييت (قوله أو يبيعه) أي الطالب وقوله به أي بقدر نصيبه من الدين بان يجعل ثمن القرض بتدريسه فيكون المقبوض ثمن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يبرئه) أي أحد الدائنين وهو من باع التمر (قوله صالح أحد رب السلم) اطلاق الصلح هنا مجاز عن البيع (قوله عن نصيبه) أي من السلم فيه (قوله على مادفع من رأس المال) قيد به لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستدلال بالسلم فيه قبل قبضه (قوله نفذ عليهم ما) فيكون نصف رأس المال فيهما وباقي الطعام بينهما ما سوا كان رأس المال مخلوطا أولا بغير (قوله وان رده رد) وبقي السلم فيه على حاله بغير (قوله لان فيه قسمة الدين) وهو السلم فيه وهذا مذهبهم ما وقال أبو يوسف يجوز اعتبارا بسائر الديون ولهما أنه لو جاز فاما أن يجوز في نصيبه خاصة أو في النصف من النصيبين فعلى الاول لم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالقبض ولا تميز الا بالقسمة وهي باطلة وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقده فيقتضيه رد رده (قوله مفاوضة) نصيب على التمييز قوله جاز مطلقا الذي في البحر جاز ولو في الجميع أي جميع السلم فيه يعني ان الجواز لا يخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز قال وأما اذا كانت عينا موقوفة أيضا ان لم يكن من تجارتها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (وصل في الخارج) •

قال في المنع هو من الخروج وهو أي شرعا أن يصطلي الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم ووجه تأخير قوله وقوعه فانه قلما يرضى أحد بأن يخرج من البين بغير استيفاء حقه وبه طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضا غيره وله شروط تذكر في أثناء الكلام انتهى (قوله صرف الجنس بخلاف جنسه) على قوله أو نقدين بمال أو الأولى تأخير عن قوله قل ما أعطوه أو كثر (قوله وغيرهما) ليس يلزم في التصدير (قوله أحد التقدين) قيد بأحد التقدين احترازا عما اذا كان بدل الصلح مجموع التقدين فانه يصح وكيف كان لا مانع من الجنس الى خلاف الجنس نصيبا للعقد كما في البيع بل أولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن يشترط فيه التقابض قبل الاقتراح لانه صرف انتهى مكي عن التبيين (قوله الا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) فلو كان ما أعطوه منه أقل أو مساويا لنصيبه أولا بغير قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح (قوله فخرزا عن الربا) قال في الدرر يكون حصته بمثله والزيادة بمثاله حقه من بنية التركة موانع الرابا فلا بد من التقابض فيما يقابل حصته من الذهب أو الفضة لانه صرف في هذا القدر اهـ (قوله ولا بد من حضور التقدين عند الصلح)

ومثله المقاصدة ولو أجل نصيبه مع حصة الثاني والغصب والاستيفاء بنصيبه قدس لا تزوج والصلح عن جزاية محمد وحيلة استصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قد رده ثم يبرئه أو يبيعه به كذا من عمر مثلا ثم يبرئه بالقطر وغيره وصحت في الشركة زوال أحد ربي السلم عن نصيبه على مادفع من رأس المال فان أجاز الشريك الآخر (نفذ عليهم ما وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كما بشرى بكي مفاوضة جاز مطلقا بغير

• (وصل في الخارج) •

أخرجت الورثة أحدهم عن الشركة وهي (عرض أو) هي (عقار) بمال أعطوه (أو) أخرجه (عن) شركة هي (ذهب بقسمة) دونه وحاله (أو) على (العكس) أو من نقدين بهما (صلح) في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه (قل) ما أعطوه (أو كثر) أو بخلاف جنسه فيما هو صرف (و) في اخراجه بشرط التقابض فيما هو صرف (و) في اخراجه عن (نقدين وغيرهما) بأحد الدائنين لا يصح الا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس فخرزا عن الربا ولا بد من حضور التقدين عند الصلح وعقابه بغير نصيبه شرب لا لاية وجلا لاية



ولو بعرض خازنه لمصلحة عدم الربا وكذا  
لو أنكروا إرثه لأنه حينئذ ليس يدل بل لقطع  
المأزعة (وبطل المصلح أن أخرج أحد الورثة  
وفي التركة ديون بشرط أن يكون الديون  
لبقيةهم) لأن تلك الدين من غير من عليه  
الدين باطل ثم ذكر لصحته جلافة قال (وصح  
لو شرطوا إبراء الغرماء منه) أي من حصته  
لأنه تلك الدين من عليه الدين فيسقط قدر  
نصيبه عن الغرماء (أو فوضوا نصيب المصالح  
منه) أي الدين (تبعاً) منهم (وأحاطهم  
بحصته أو أقرضوه قدر حصته منه وصالحوه  
عن غيره) بما يصلح بدلاً (وأحاطهم بالقرض  
على الغرماء) وقبوا الحوالة وهذه أحسن  
الحيل إرث كمال والأوجه أن يبيعوه كفامن  
ثم أوفوه بقدر الدين ثم يبيعهم على الغرماء  
ابن مالك (وفي حصة صلح من تركه مجهولة)  
أعيانها ولادين فيها (على مكيل أو موزون)  
منه لاق بصلح (اختلاف) والصحيح الصحة زيلعي  
لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال  
إن في التركة جند بدل الصلح لم يجوزوا الأجاز  
وان لم يدر فعل الاختلاف (ولو) التركة  
(بجهولة وهي غير مكيل أو موزون في  
يد البقية) من الورثة (وصح في الأصح) لأنها  
لا تنفي إلى المأزعة لقبامها في يد هم حق  
لو كانت في يد المصالح أو بعضها لم يجوز ما لم يعلم  
جميع ما في يده للعاجلة إلى التلاميذ ابن مالك  
(وبطل الصلح والقسمة مع حاطة الدين  
بالتركة) إلا أن ضمن الورثة الدين بلار جوع  
أو ضمن أجنبي بشرط براءة الميت أو يوفى  
من مال آخر (ولا يفي) (أن بمال) ولا يقسم  
(قبل النضام) للدين (في غير دين محيط ولو فعل  
الصلح) والقسمة (صح) لأن التركة لا تخلو  
من قبل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة  
فيوقف بقدر الدين استحصانا وقاية لئلا  
يحتاجوا إلى نقض القسمة بغير (ولو أخرجوا  
واحد) من الورثة (لخصته تقسم بين الباقي  
على السواء إن كان ما أعطوه من مالهم غير  
الميراث وإن كان) المأطى (مما ورثوه فعلى  
قدر ميراثهم) يقسم بينهم

لم يذكر هذا في الشرع لآلية ولا وجه لاشتراطه وإن أراد به حضور البذل إذا كان من حافظه فأفاده بقوله ما يقال لكن  
بشرط التقاض فيما هو صرف (قوله ولو بعرض) ظاهره بيع مال وصكان العرض من التركة إذ حقه ليس  
في جمعه فيكون مبادلاً عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه (قوله وكذا لو أنكروا إرثه) فإنه يجوز  
مطلقاً قال الحاكم أنما يصلح على مثل نصيبه أو أقل من مال الربا في حال التصديق وأما في حال المناكحة  
فالصلح جائز وقال شيخ الإسلام أنه باطل في الوجهين ووجهه أنه يكون معاوضة في حق المتدعي فيدخل فيه الربا  
من هذا الوجه انتهى (قوله وبطل الصلح الخ) أي في الكل عند الكل على الأصح وقيل عند ما يتي العقد مما يصح  
فيما وراء الدين (قوله لأن تلك الدين الخ) قال في الدرر لأنه يصير ملكاً حصته من الدين ليسا بالورثة بما يأخذ  
منهم من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وإن كان بعضه وإذا بطل في حصة الدين بطل  
في الكل اهـ (قوله وصح لو شرطوا إبراء الغرماء) أي إبراء المصالح الغرماء (قوله وأحاطهم بحصته) ذكره ردائي  
صاحب الدرر وتبعه المصنف حيث قال ولا يلحق ما فيه أي هذا الوجه من الضرر بقية الورثة ولكنه لا يدفع  
لأنه يرجع عليهم بما أحاطهم به فيكون الضرر عليهم مرتين (قوله منه) أي من الدين (قوله بالقرض) أي يرد  
(قوله وهذه أحسن الحيل) لأن الأولى فيها ضرر المصالح بالإبراء والثانية فيها ضرر الورثة بالتبرع (قوله  
والأوجه الخ) أي الإيسرهم والاختف (قوله ولادين فيها) أما إذا كان فيها دين فلا يصح الصلح لما تقدم (قوله  
اختلاف) فقال الفقيه أبو جعفر بالعصمة وهو الصحيح وقال ظهر الدين المرغى في لا يصح (قوله لعدم اعتبار  
شبهة الشبهة) لأن عدم العصمة باحتمال أن يكون في التركة مكيل أو موزون ثم يحتمل حينئذ أن يكون نصيبه  
أقل من بدل الصلح فالقول بعدم الجواز وذال اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بما انتهى (قوله لم يبيح) أي إلا أن يزيد  
البذل على قدر نصيبه ليكون الزائد في مقابلة ما يخصه من غير الجنس وبشرط القبض لأنه بمنزلة البيع ويسع  
ما جمعه ما قدر وجنس أو أحدهما لا يجوز نسبة كذا تقتضيه القواعد والمراد أنه لا يجوز اتفاناً كما أن الثاني  
يجوز اتفاناً (قوله وهي غير مكيل أو موزون) كذا وقع في الفرر ولا وجه له إلا إذا كان المصالح عليه مكيلاً  
أو موزوناً أما إذا كان غيرهما فلا يظهر هذا التقيد وجه وقد نقل المصنف هذه المسئلة عن الزيلعي وعبارة  
الزيلعي خالية عن هذا التقيد ونصها وهذا يدل على أن الصلح مع جهالة التركة يجوز وقيل لا يجوز لأنه يسع  
ويبيع المجهول لا يجوز والاول أصح لأن الجهالة هنا لا تنفي إلى المنازعة لأنها في يد بقية الورثة فلا يحتاج  
فيها إلى التسليم حتى لو كانت في يد المصالح أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوماً للعاجلة إلى التسليم  
(قوله ابن مالك) لم يذكر هذا التقيد أصلاً (قوله وبطل الصلح) أي مع أحد الورثة لغير جوع عنها (قوله والقسمة)  
أي قسمة التركة بين الورثة لأنهم لا يملكون التركة حينئذ لتقدم حاجته فللغيرهم إبطالها ولو أجاز قبل أن يصل  
إليه حقه وفي الظاهرية ولو لم يضمن الوارث ولو كان عينا للدين الميت فيه وفاء بالدين ثم صالحوا في الباقي  
على نحو ما قلنا جاز انتهى قال العلامة المقدسي فلو هلك الممزرول لا بد من نقض القسمة (قوله بلار جوع)  
أما لو كان برجوع كانت التركة مشغولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط أن لا يرجع في التركة جاز الصلح  
لأن هذا ككفالة بشرط براءة الأصل وهو الميت قصير حوالة فيخلو مال البتيم عن الدين فيجوز نصرتهم فيه  
انتهى (قوله بشرط براءة الميت) تبع فيه المصنف وقد علم من عبارة الزيلعي أن المدار على اشتراط عدم الرجوع  
في التركة وقد بين وجهه (قوله أو يوفى من مال آخر) الأولى تقديمه على قوله أو يضمن أجنبي فإن الضمير فيه يرجع  
إلى الوارث وسواء في الوارث من ماله الخاص به أو من عين أخرى ظهرت للميت قال في الغاية عن كفاية  
البيهقي في كتاب القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الغريم تنقض القسمة وإن قل إلا إذا كان  
للميت مال سواء جعلنا الدين فيه انتهى (قوله ولا يفي أن بمال) أي بل يكره وهل هي تنزيهية أو تحريرية  
حرره (قوله استحصانا) والقياس أن لا يجوز لأن كل جزء من أجزاء التركة متغول بالدين لعدم الأولوية بالصرف  
إلى جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في تلك الورثة ووجه الاستحصان ما ذكره من التعليل  
والأولى تقديم قوله استحصانا عند قوله مع تركيبه يوهم خلاف المراد (قوله لتلايحجوا) أنه لقوله فيوقف  
(قوله إن كان ما أعطوه من مالهم) أي وقد استوفوا فيه ولا يظهر عند التفاوت (قوله فعلى قدر ميراثهم) قال  
في السراجية وشرعهم من صالح عن شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم انقسم باقي التركة على سهام





الطلب الربح وأهل الجواز يسعون هذا العقد مقارضة وقراض من القرض وهو القطع لأن صاحب المال يقطع  
قدراً من ماله ويسلمه للعامل وأصحابنا اختاروا القطع المضاربة لموافقة لفظ النص من مرفعها (قوله في الربح)  
وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد إلى البضاعة أو القرض كما يأتي (قوله وحمل) بالرفع كذا ضبطه الشارح  
اتهمى شلي فيكون عطف على قوله عقد فيقتضي أن حقيقة العقد والعمل وهو يتأني ما بعده من قوله ويركنها  
الخ فلو كان مجرد عطف على مال والجواز والمجورور في قوله بمال متعلق بمحذوف تقديره وتكون لكان وجهها  
وعبارة الهندية أما تفسيرها شرعاً فهي عبارة عن عقد على الشرصة في الربح بمال من أحد الجانبين وحمل  
من الآخر انتهى وهو يؤيد ما قلنا (قوله ويركنها الإيجاب والقبول) قال الجوزي في شرحه ويركنها اللفظ الدال  
عليها كقوله دفعته اليك هذا المال مضاربة أو مقارضة أو مقابلة أو مقابلة أو أخذ هذا المال وأعمل به على أن لك  
من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به متاعاً كان من فضل فلان منه كذا أو أخذ هذا بالنصف بخلاف أخذ هذا  
الاقص واشترى هو وبالنصف ولم يرد عليه فليس مضاربة بل اجارة فاسدة له اجر مثله ان اشترى وادس له البيع  
الابا من انتهى ويقول المضارب قبلت أو ما يؤدى هذا المعنى انتهى فاضى زاده (قوله وحكمها أنواع) لكنها  
بأنظار مختلفة (قوله لأنها ابداع ابتداء) وذلك لأنهم قبض المال بأذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف  
المقبوض على سوم الشراء أي اذا سمى له ثمناً لأنه قبضه بدلاً وبخلاف الرهن لأنه قبض وثيقة من ولو حذف قوله  
لأنها ويكون قوله ابداع بدلاً مما قبله ماضراً وقوله ابتداء ظاهره أنها لا تكون في البقاء كذلك مع أنها تكون  
أمانة فيه فحكم الابتداء والبقاء سواء فان قبض أراد الابتداء حقيقة وهي في البقاء أمانة قلنا هذا غير ظاهر  
فتدبر (قوله ومن حيل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة بل قد خرج العقد إلى الشركة في رأس المال  
وقد ذكر ذلك الشارح وذكر قبلها حيلة أخرى فقال وإذا أراد أن يجعله عليه مضموناً أقرضه رأس المال كله  
ويشهد عليه ويسلمه إليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه إلى المستقرض يستعين به في العمل فإذا عمل وربح كان  
الربح بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وإن لم يربح أخذ رأس المال بالقرض وإن هلك  
هلك على المستقرض وهو العامل انتهى (قوله ثم يعتد شركة عنان) وهي لا يلزمها أن يكون الربح بينهما على قدر  
المال فلهما أن يتفقا على مناصفة الربح طبعي (قوله على أن يعمل) ذكره لأنه لو شرط العمل على أحدهما فسدت  
كما ترى بها والمفسد اشتراط عمل أحدهما لا الاطلاق (قوله وفوق كيل مع العمل) حتى يرجع بماله من العهدة  
عليه من (قوله وشركة ان ربح) لأن الربح حصل بالمال والعمل فيشتر كان فيه من (قوله وغصب ان خالف)  
لنعيده على مال غيره فيكون ضامناً واستشكل فاضى زاده عند الغصب والاجارة من أحكامها لأن معنى الاجارة  
انما يظهر اذا فسدت المضاربة ومعنى الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا الأمرين ناقض له عقد المضاربة  
مناف لاعتناق كيف يصح أن يجعلها أحكاماً وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمنافيه لا يثبت به قطعا  
فان قلت قد صلحوا أن يكونا حكماً لنا لا لكان والشروط المذكورة هنا للصحة فكذا الأحكام  
على أن الغصب لا يصح حكماً للقاعدة لأن حكمها أن يكون للعامل اجر عمله ولا اجر لما غصب انتهى مختصراً (قوله  
وان أجاز رب المال بعده) حتى لو اشترى المضارب ما انتهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجز من  
فيضمن بالغصب ويكون الربح بعد ما صار مضموناً عليه ولكن لا يطيب له عندهما وعند الثاني يطيب له  
كالغصب والمودع اذا تصرف فأوربها فأنما على الخلاف المذكور انتهى شلي عن القاية وفي سرى الدين  
عن الكافي أنه بعد الاجارة يكون كالمتبضع انتهى وفيه مخالفة لما هنا كل مخالفة وفيه اعتماد ما هنا  
(قوله لصيرورته غاصباً بالمخالفة) فيه تعليل الشيء نفسه (قوله بل له اجر مثل عمله مطلقاً) لأنه لا يستحق المسمى  
لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجازة فيجب اجر المتدبر وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا اجر له وهو الصحيح لئلا  
تربوا الفاسدة على الصحة شيئاً عن ابن القزعي الهداية انتهى أبو السعود (قوله لا يزداد على الشروط)  
كما هو حكم الاجارة الفاسدة من (قوله الا في وصي أخذ مال يتيم مضاربة) ظاهره أن الوصي له أن يضارب  
في مال يتيم يجز من الربح وسيأتي بيانه في القروع وأما الذي يلي أن له أن يدفع المال إلى من يعمل فيه مضاربة  
بطريق النيابة عن القيم كآية أبو السعود ومنه لليبري عن البزازية (قوله فهو استثناء من اجر عمله)  
لا حاجة اليه لأن المصنف دفع الأيام الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لأنه لا يمكن أن يكون استثناء من قوله

وشركاً (عقد شركة في الربح بمال من جانب)  
وبالمال (وحمل من جانب) المضارب  
(وركنها الإيجاب والقبول وحكمها) أنواع  
لأنها (ابداع ابتداء) ومن حيل الضمان  
أن يقرضه المال الادرهما ثم يعتد شركة  
عنان بالدرهم وبما أقرضه على أن يعمل  
والربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان  
هلك فالقرض عليه (وقو كيل مع العمل)  
انصرت به أصره (وشركة ان ربح وغصب  
ان صنف وان أجاز رب المال بعده) لصيرورته  
ان صنف وان أجاز رب المال بعده ان فسدت  
تغاصباً بالمخالفة (واجارة فاسدة له اجر) مثل  
قوله ربح (للمضارب) حيلة بل له اجر مثل  
(عمله مطلقاً) ربح أولاً (لا يزداد على الشروط)  
خلافاً للمحمد والثلاثة (الا في وصي أخذ مال  
يتيم مضاربة فاسدة) كشرطه لنفسه عشرة  
دراهم (فلا شيء له) في حال التيمم (اذا عمل)  
اشياء فهو استثناء من اجر عمله

بل له أجر مثله أو من قوله بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله متبرعا) أي بعهده حيث لم يشترط له جزأ من الربح  
 (قوله لعله ضرره) قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرا بشرط كل الربح له لأنه لا يستحق الربح كله  
 الا اذا صار رأس المال ملكا له لأن الربح فرع المال كالنهر للشجر وكالولد للحيوان فاذا شرط أن يكون جميع  
 الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى وقضيته أن لا يرد رأس المال لأن الغلب لا يقتضي الرد كإجابة  
 لصك لفظ المضارب به يقتضي رد رأس المال فجاء قرضا لا شقاه على المصنفين علاجها ولأن القرص دلى  
 التبرع لأن لا يتطوع الحق عن العبد دون البدل والهبة تقطعه عنهم فاستكان أولى لتكونه أقل ضرارا انتهى (قوله  
 سبعة) بضم قومه ومن شروطها (قوله كون رأس المال من الاثمان) لانها شرط كقصد حصول الربح فلا بد  
 من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدينار والقبول والوسيلة الناقصة انتهى منع وجوازها بالتبرع كان رائجا  
 والافق كالعروض فلا يجوز المراهجه عليه وجوازها بالقول قول محمد (قوله وكعبه) أي في كونه معلوما  
 (قوله الاشارة) كما اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها  
 وصفتها للمضارب مع يمينه واليمين للمالك (قوله لم يجوز) لأن الدين الذي عليه لا يصلح رأس مال لكونه مضمونا  
 عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال أمانة عند المضارب الا أن يعين البائع أو المبيع عند الامام  
 رضي الله تعالى عنه جوى وما اشتراه والدين في ذمته منع والاوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس المال  
 من الاثمان (قوله جاز) لأن هذا هو كمال القبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك جائز بل (قوله  
 ذكره) لأنه شرط لنفسه منفعة قبل العقد وبقائه في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبدا نسيت الخ  
 هذا بغيره أنه لو دفع عرضا وقال له بعه واصل بيمينه مضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وحده حيلة  
 لجواز المضاربة في العروض وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل يتقرب به ويقص المال فيدفعه  
 الى المضارب مضاربة ثم يشترى هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه (قوله سبعة)  
 أي بضم مؤجل (قوله اعمل عمل يدين) أي وكان مما تجرى فيه المضاربة (قوله وحدثون رأس المال عننا)  
 أي معنا وليس المراد بالعين العرض (قوله صحت ما يسط في الدرر) هو كادى قدمه في الدين قريبا (قوله لا يمكنه  
 التصرف) لأن العمل من جانبه ولا يمكنه الا بالتسليم اليه أي على وجه تكال ولو شرط أن يكون المال كل ليلة  
 عند المالك فحدثت المضاربة فحدثت وقال الاستيعاب اذا رد المضارب رأس المال على المالك وأمره أن يبيع  
 ويشترى على المضاربة فحدثت ويرجح فهو جائز على المضاربة والربح على ما شرطت لأنه لم يوجد صريح النص  
 ولادلالته لأنه صار مستعينا به على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يحمله استرداد الجاهل  
 ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد أفسد انتهى شلبي بتصريف (قوله لأن العمل فيها من الجانبين) فلو شرط  
 خلوص اليد لاحدهما لم تنعقد الشركة لانتهاء شرطها وهو العمل انتهى منع (قوله شائعا) انصافا وأثلاثا مثلا  
 لتحقيق المشاركة بينهما الربح قل أو كثر فله في البرهان وفي البصر الرابع أن يكون الربح بينهما كما انصف  
 والثالث لانهما معينا بقطع الشركة فثلاثة دراهم أو مع النصف عشرة انتهى على ملخص (قوله معلوما عند العقد)  
 لأن الربح هو الموقوف عليه وجهه فله فساد العقد انتهى درر (قوله فحدث) لانها شرط ان لا يقتضيها  
 العقد (قوله يوجب جهالة في الربح) كما اذا شرط نصف الربح أو ثلثه أو الثلثين بغيره انتهى على (قوله أو يقطع  
 الشركة) كالمو شرط لاحدهما دراهم مائة انتهى على وأورد لا قبل شرط العمل على رب المال فانه يفسدها  
 وليس بواجب منهما وأجيب بأن المراد بالفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلا  
 اذ حقيقتهم أن يكون العمل فيها من طرف المضارب (قوله والابطال الشرط) أي ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط  
 التمسك على المضارب اعطى أو علم ما جوى وقال قاضي زاده في تكميلته شرطها هو ان صحبة وهي ما يطل  
 العقد فيقو انه وفاسدة وهي نوعان نوع يفسد العقد ونوع يفسد في نفسه ويبقى العقد صحيحا انتهى ملخصا (قوله  
 ولو اذى المضارب فسادها) الاخصر الاوضح أن يقول والقول المذمى الصحة منهما (قوله ولو فيه فسادها) لأنه  
 يمكن أن لا يظهر ربح الا عشرة فاستثنوا ما مود الى قطع الشركة في الربح (قوله وما في الاشياء) من قوله القول  
 قول مذهب الصحة اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث قال القول للمضارب  
 انتهى قال المصنف ان الحكم المذموم مطابق للقاعدة المذكورة فان المضارب يذم في الصحة وهكذا ذكره

(و) الفاسدة (لا ضمان فيها) أيضا (كصحة)  
 لانه أمين (ودفع المال الى آخر مع شرط  
 الربح) كله (للمالك بضاعة) فيكون وكلا  
 متبرعا (ومع شرطه للعامل فرضي) اقله  
 ضرره (وشروطها) أمور سبعة (كون رأس  
 المال من الاثمان) كما ترى الشركة (وهو  
 معلوم) للمعاقدين (وكنت فيه الاشارة)  
 والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه  
 واليمين للمالك وأما المضاربة بدين فان على  
 المضارب لم يجوز ان على ثالث جاز ذكره ولو قال  
 اشترى عبدا نسيت فحدثت المضارب بيمينه فحدثت  
 جاز كقوله له اصعب أو مستودع أو مستضع  
 اعمل على يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي  
 (ولكون رأس المال من الاثمان) كما يسط  
 الدرر (مسما الى المضارب) لانه النص في  
 بخلاف الشركة (لان العمل فيها من الجانبين  
 (وكون الربح بينهما شائعا) فلو شرطت  
 فحدثت (وكون نصيب كل منهما معلوما) عند  
 العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب  
 من الربح حتى لو شرط له من رأس المال  
 أو منه ومن الربح فحدثت في الجلاية على  
 شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة  
 فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد  
 اعتبارا بالوكالة (ولو اذى المضارب فسادها)  
 قاله قول رب المال وبعبكسه والمضارب  
 الاصل أن القول المذمى الصحة في العقود الا  
 اذا قال رب المال شرطت لك الثلث الربح الا  
 عشرة وقال المضارب الثلث قال القول لرب  
 المال ولو فيه فسادها لانه يتكرر بإدخال  
 المضارب خاتمة وما في الاشياء



ابنه الشيخ صالح في حاشيته اول وجه لما ذكره الجوى في حل هذه العبارة (قوله فيه اشتباه) فانه ظن أن القرض خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها (قوله التي لم تقيد بمكان الخ) والمناسب زيادة أو نقص بعينه فانما حاشته من المقيدة كما حقه فاضى زاده اما اذا كانت مقيدة لا يجوز للمضارب أن يعمل في غير ذلك المقيد أقاده السلي وكلام المؤلف على حذف أى التفسيرية فهو بيان للمطلقة (قوله المبيع) قال الشهاب السلي في شرحه اشترى المضارب أو باع بما لا يتغابن الناس فيه ~~بمكون~~ مخالفا قال له رب المال عمل برأيك أو لا لان الغبن الفاحش تبرع وهو مأثور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه أو بأجل غير متعارف جاز عند الامام خلافا لما كالم كيل بالمبيع انتهى وانما يبيع ويشتري من غير أصوله وفروعه كذا في سرى الدين عن فتاوى الولوالجى (قوله ولو فاسدا) ليس المراد منه أنه يجوز له مباشرة لمصرته بل المراد أنه لا يكون به مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج المال عن كونه في يده أمانة أو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمزة على وزن فعيله وربما تدغم بعد التضعيف ~~كما~~ الخطيئة والنسب ما لم يأت به آخر اقضى ولو اختلف في النقد والنسبة فالقول للمضارب في المضاربة ولا موكل في الوكالة (قوله متعارفة) احتريزه عما اذا باع الى أجل طويل زيلعى وانما جازله النسبة لانه عسى لا يحصل له الربح الا بالنسبة انتهى (قوله بهما) أى بالمبيع والشراء (قوله ولو دفع له المال في بلده) على الظاهر وعن أبي يوسف عن الامام أنه ان دفع اليه المال في بلده ليس له أن يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له أن يسافر به الى بلده لان الظاهر أن صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دائما غالبا فاعطاه المال في هذه الحالة ثم علمه بحاله يدل على رضاه به وجه الظاهر أن المضاربة مشتقة من الضرب في الارض فيملكه بطلق العقد اذا لفظ دال عليه ولا نسلم أنه تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا معتبر بالموهوم انتهى تبين (قوله ولا تصدبه) وقال زفر نفى دلان رب المال حينئذ متصرف لنفسه وهو لا يصلح أن يكون وكيل لغيره فيكون مستردا ولنا أن التصرف في المضاربة صارحة للمضارب فيصلح أن يكون رب المال وكيل عنه في التصرف فيه انتهى (قوله أى قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتيال لان الاحتيال كونه محتملا وذلك برضى المكيل والمحال عليه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المقصود هنا (قوله من صنعا تجار) جمع صنعة بمعنى مصنوعة وفي نسخة صنيع أى عملهم (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت المضاربتان معيتين أما اذا كانت احداهما فاسدة أو كلتا هما فلا يمنع منه المضارب قاله سرى الدين وهذا أيضا اذا كانت مع غير رب المال أما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم عن الاسيحياني قال الصدر الشهيد بالتصريفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكها بطلق الايجاب وهو الايداع والابضاع والاجارة والاستتجار والرهن والارتمان وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة ~~بممكن~~ يمكنه يحتمل أن يلقب بها عند وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في المضاربة بأن يدفع الى غيره مضاربة أو يخلط مال المضاربة بماله أو يعمل غيره فانه لا يملك هذا بطلق المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناولها مطابق عقد المضاربة لكن يحتمل أن يلقبها بالتعميم وقسم لا يمكن أن يلقب بها وهو الاقراض والاستدانة على المال لان الاقراض ليس بتجارة وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والتوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله والخلط بماله نفسه) هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة واللام يتضمن به على ما قالوا قهستانى عن قاضيان (قوله اذا لشي لا يتضمن مثله) هذا انما يظهره له اننى المضاربة لا تنفى الشركة والخلط فالاولى أن يقول ولا أعلى منه لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانها شرعية في أصل المال وأورد على قوله سم اذا لشي لا يتضمن مثله المأذون فانه يأذن لعبده والمكاتب له أن يكتب والمستأجر له أن يؤجر والمستعير له أن يعير مالم يختلف بالاستعمال وأجيب بأن هؤلاء يتصرفون بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني أما المأذون فلان الأذن فك المنع ثم بعد ذلك يتصرف العبد بحكم الملكية الأصلية والمكاتب صار حرا يداو والمستأجر والمستعير كالمتنعة (قوله ولا الاقراض والاستدانة) قال في شرح الاقطع لا يجوز للمضارب أن يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجوز على رب المال ألا ترى انه اذا اشترى برأس المال فله قبل التسليم يرجع المضارب عليه بشئله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض أن يتضمن الامتداد برأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان مالم يرض. وذلك لا يصح واذا لم يصح استدانة

فيه اشتباه فافهم (ويملك المضارب في المطلقة) التي لم تقيد بمكان أو زمان أو نوع (المبيع) ولو فاسدا (بنقد ونسبة متعارفة والشراء) والتوكيل بهما والسفر برأيه (ولو دفع له) المال في بلده على الظاهر (والابضاع) أى دفع المال بضاعة (ولو لم يرب المال ولا تصدبه) المضاربة كما يجب (ويملك الايداع والرهن والارتمان والاجارة والاستتجار) فلو استأجر أرضا بغيرها أو بغيرها جاز طهيرية (والاحتيال) أى قبول الحوالة (بالتمسك) على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صناعات التجار (لا يملك المضاربة) والبركة والخلط بماله نفسه (الا يذن أو يعمل برأيك) اذا لشي لا يتضمن مثله (ولا الاقراض والاستدانة وان قبل له ذلك) أى اعلم برأيك لانهم ليسوا بصنيع التجار فلم يذنبوا في التعميم (مالم يرض) المالك (عليهما) فليأكلهما

على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب أن يأخذ سقفة لأنه لا بد من استئذان وهو لا يملك  
 الاستئذان وكذلك لا يعطى سقفة لأن ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال له اعمل برأيتك اه شلبي محتمرا  
 (قوله وان استدان) أي بالأذن كنت شركة وجوه في الهداية كانت بمنزلة شركة الوجوه وهي أولى بإطلاق  
 الشركة يقتضي التساوي فلذا كان بينهما نصفين اه شلبي وفي سري الدين عن السراجية وصورة الاستئذان  
 أن يشتري بالدرهم أو الدينارين بعد ما يشتري برأس المال انتهى ~~كما إذا~~ اشتري لمعة بدين وليس عنده  
 من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراءه على المضاربة ولم يكن من  
 الاستئذان في شيء فهو ثانی والقاهر أن ذلك محمول على ما إذا كان ما عنده يوفي بتم ما يشتري فلا يقال  
 أنه بعدم الدفع عند العقد مستدين وأما إذا لم يوف فلا شك أن ما زاد عليه استئذان وفي البدائع كما يجوز  
 للمضارب الاستئذان على مال المضاربة لا يجوز له الاستئذان على أصل مال المضاربة حتى لو اشتري بجميع  
 مال المضاربة ثيابا ثم استأجر على حلها أو قصرها وقتلها استئذان متطوعا في ذلك كله لأنه إذا لم يبق في يده شيء  
 من رأس المال صار بالاستئجار مستدينا على المضاربة فلم يجز عليه أن يفسر ما قد انفسه متطوعا انتهى شلبي (قوله  
 بماله) متطوعا بكل من قصر وحل انتهى شلبي (قوله وقد قيل له ذلك) أي اعمل برأيتك مخ (قوله فهو متطوع)  
 أي بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله فشرى بماله الصبيغ) أي والشا (قوله باخلط) أي ببخلط  
 ماله وهو الصبيغ أو الشا بماله المضاربة وقد سلف أنه يملك الخلط بالتعميم وفي نسخ كاخلط (قوله في مالهها)  
 أي مال المضاربة فيجبر أن فيه على ما شرط في البيع (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن أن يكون  
 أمانة فيجعله ويصير كون الربح له على ما شرط (قوله تنص عند الإمام) لا عندهما وقد مر أنه اختلاف زمان  
 وفي زماننا لا بعد تنصافه وكالحرة فيدخل في اعمل برأيتك سائر ألوان كالحرة (قوله أو وقت) كتوله دمنه  
 مضاربة بالبيع أو الخريف أو الليل فهو ثانی (قوله لأن المضاربة تقبل التقييد المقيّد) من التجارات تحلف  
 بالامتناع والامتناع والوقت والاشخاص وليس له أن يدفعه نذاعة في غير هذا البلد إذا عين البلد لأنه  
 لا يملك التصرف لنفسه فلا يملكه لغيره (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار  
 المال فاضا فانه يصح تخصيصه لأنه يملك عزله فذلك تخصيصه وانتهى عن السفر فيجوز على هذا كما في المخ (قوله  
 لا يملك عزله) ولا غيره مخ (قوله كوف من مصدر) قال في الهداية وهذا بخلاف ما إذا قال على أن تشتري  
 في سوق الكوفة حيث يصح التقييد لأن المصير مع تبين أطرافه كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد إذا صرح  
 بالنهي بأن قال اعمل بالسوق ولا تعمل في غير السوق لأنه صرح بالجواز والولاية إليه ومعنى التقييد أن يقول  
 على أن تعمل كذا أو في مكان كذا وكذا إذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لأنه تسميه أو قال فاعمل به  
 في الكوفة لأن النذر لا يصل أو قال خذ بالنصف بالكوفة لأن الباء للإلصاق أما إذا قال خذ هذا المال واعمل به  
 بالكوفة فله أن يعمل فيها وفي غيرها لأن الواو للعطف فيصير بمنزلة المستورة انتهى (قوله وكان ذلك الشراء) وله  
 ربحه وعليه خسرانه در (قوله ولو لم يصرف فيه) هذا يتعلق بتعيين البلد فإذا عين له بالاختيار وزه إلى آخره ج  
 المال عن المضاربة خروجا موقفا فان عاد به إلى المدين زال الغممان ورجع إلى الوفاق وبقيت المضاربة كما ودع  
 إذا خالف في الوديعة ثم ترك (قوله عادت المضاربة) انقضت في يده بالعقد السابق انتهى هداية (قوله وكذا الوفاق  
 في البعض) بأن تصرف في البعض في غير المعتبر ورد البعض إلى المدين والادنى أن يقول وكذا الوردة البعض  
 وبه عير في الهداية (قوله ولا يملك تزويج من ماله) سواء كان عبدا أو أمة ومن أبي يوسف أنه يزوح الأمة  
 لأنه من إذا كتب ابدا يستفيد به المهر ووطئ النفقة من مال المضاربة وأما ما ليس من التجارات والعقد  
 لا يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملكه وإن كان كذا أبا كذا كتابة والاعطاء على ضعف قيمته انتهى مخ (قوله  
 أو عين) بأن قال إن ملكته فهو حر لأن المضاربة تصرف يحصل به الربح وهذا إنما يكون بشرا ما يملك به اه  
 مخ ونظير المضاربة الشريك شركة عنان أو مفاوضة حتى كذا تزويجه الأمانة على الخلاف زبطي (قوله فانه يملك  
 ذلك) لأن التوكيل مطلق فيجوز على إطلاقه (قوله ولا من يعتق عليه) لأنه يعتق نفسه ويفسد به نصيب  
 رب المال أو يعتق على الخلاف بين الإمام وصاحبيه (قوله كما يملكه المبتنى) حيث قال والمراد من ظهور الراجح  
 أن يكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في يده رأس المال ربح أو لا منه إذا كان قيمة العبد

وان استدان كانت شركة وجوه وحاشا (قوله  
 اشتري بماله المضاربة ثوبا وقصر ماله  
 أو حل) منافع المضاربة (بماله) وقد قيل له  
 ذلك فهو متطوع (لأنه لا يملك الاستئذان  
 بهذه المقالة وإنما قال بالماله لأنه قصر بالشا  
 في حكمه كصبيغ) وان صبيغ آخر فشرى بماله  
 زاد) الصبيغ ودخل في اعمل برأيتك كاخلط  
 (و) كان له (حصنة) قيمة (صبيغ) ان يبيع  
 وحصنة الثوب) أي ينص (في ماله) ولو لم يقل  
 اعمل برأيتك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما  
 قال اعمل برأيتك أن السواد تنص عند الإمام  
 فلا يدخل في اعمل برأيتك بغير (ولا) يملك أيضا  
 (بما وز بلد أو سلعه أو وقف أو تنص عنه  
 المالك) لأن المضاربة تقبل التقييد المقيّد  
 ولو بعد العقد قال رب المال عرضا لأنه  
 حاشا لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سبق  
 قيد ما بالقييد لا غير المقيّد لا يشترط أصلا  
 كنهية عن بيع الحال وأما المقيّد في الجملة  
 كـ وقف من مصرفان مخرج بالنهي مخ ولا  
 (فان فعل نعم) بالجملة (وكان ذلك الشراء  
 له) ولو لم يصرف فيه حتى عاد للوفاق  
 عادت المضاربة وكذا الوفاق في البعض اعتبارا  
 للجزء بالكل (ولا) يملك (تزويع من ماله)  
 ولا شرا من يعتق على رب المال بشربة  
 أو عين مخ لا في الوكيل بالشراء) فانه يملك  
 ذلك (عند عدم القرينة) المتقدمة لأجله  
 كذا نزل عند أبيه أو استخدمه أو جارية  
 أطلقها ولا من يعتق عليه) أي المضارب إذا  
 سكن في المال ربح) وهذا أن تدون قيمة هذا  
 العبد أكثر من رأس المال كما بسطه  
 العيني طائفة



مثل رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولاً برأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفاً  
ومائة عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيته ألفاً أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة  
أولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألفاً أو أقل فاشترى المضارب منهم شيئاً لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك  
المضارب منهم شيئاً حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير وجه إلى آخر انتهى لأنه يحتمل أن يملك  
منهم اثنين فيعتق الباقي رأس المال وأعدم الأولوية (قوله رقع الشراء لنفسه) لأن الشراء متى وجد نادى على  
المشتري يتخذ عليه انتهى منخ وضمن في الصورتين في الوجه الأول يضمن جميع الثمن إذا دفع من مال المضاربة  
أذ ليس له فيه نصيب لعدم ظهور الربح فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يقطع عنه من ثمنه بحسب ما يخصه  
فيما يظهر فيه من الربح وهذا ما ظهر وكأنهم تركوا التنبه عليه لظهوره انتهى أبو السعود (قوله وان لم يكن  
ربح) متعلق بما إذا اشترى المضارب من يعتق عليه أفاده الحطاب (قوله لمعتقه لبعده) لأنه إنما اعتق عند الملك  
لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار انتهى منخ (قوله وسعى العبد باعتق الخ) قال في الجوهرة وولاءه  
بينهما على قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما اعتق كاه وسعى في رأس المال وحصة رب المال من الربح اهـ مكى  
وانما سعى العبد لأنه احتسب مائة العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله على الصغير) ومثله المعتق وهو  
(قوله إذا نظر فيه للصغير) أنه قاصرة والعلة في التبريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح (قوله  
زيلي) قال وان كان عليه دين محيط برقبته وصحة لا يعتق منه وعندهما يعتق بقاءه على أنه هل يدخل  
في ملك المولى أم لا انتهى (قوله فولدت) أي فوطئها المضارب فولدت (قوله فادعاء موسراً) ومن باب أولى يسرى  
الولد إذا كان المضارب موسراً وانما ذكر الـ سار دفعا لما عساه أن يقال كان ينبغي أن يضمن المضارب نصيب  
رب المال أي ولا يسرى الولد إذا كان المضارب موسراً لأنه ضمان عتق وحاصل الجواب أنه إنما يضمن ولو كان  
موسراً لأن نكاح العتق في حكمه لا يصنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي فلا يجب  
ضمان العتق إلا بالتعدي كذا يفاد من التبيين وحاشية التلوي (قوله كما ذكرنا) لم أعلم وضع ذكره ولو أخر قوله  
كما ذكرنا بعد عبارة المصنف لكان له وجه لأنه هو ما نقله سابقا عن العيني (قوله فعتق) قال والتبيين فإذا نشئت  
دعونه صار الغلام ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصة رب المال من الولد لأن  
العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما ما جردا فضاف الحكم وهو العتق إليه  
لأن الحكم يضاف إلى الوصف الأخير أصله وضع القفة على السفينة والقدح الأخير ولا يصنع للمضارب في الملك  
فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي فلا يجب ضمان العتق إلا بالتعدي انتهى فخصمرا قال صاحب الكافي  
سفينته لا تحمل الأمانة من فاقع فها رجل منازلة على المائة ففرقت كان الضمان كله عليه انتهى والقدح  
الأخير المكروه المحترم أي على قول الإمام وان كان المقتضى به أن ما أسكر كرهه فقليله حرام (قوله سعى) ينبغي  
زيادة واولت عطفه على قوله نفذت فانه جعله جواباً عن مثله المصنف أفاده الحطاب (قوله في الألف) فانه مستحق  
بكونه رأس المال فان قيل لم يجعل المقيوم من الولد من الربح وهو يمكن بأن يجعل لولده كله وبحسب الجارية  
مشغولة برأس المال على حالها قلنا المقبوض من جنس رأس المال فكان أولى بجعله رأس المال ولأن رأس  
المال مقدم على الربح إذ لا يملك شيء من الربح إلا بعد سلامة رأس المال (رب المال) فاعتق أن جعله أولى بعد  
وصوله إلى يده انتهى تبين (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) إنما شرط قبض رب المال الألف من الغلام حتى  
تصير الجارية أمه ولله المضارب لأن مشغولته برأس المال فاد قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت  
كلها ربحاً فظهر فيها ملك المضارب فصارت أمه ولله انتهى زيلي (قوله لأنه ضمان عتق) وهو لا يختلف باليسار  
والاعسار ولا يتوقف على التعدي انتهى زيلي (قوله لظهوره فودد دعونه فيها) بظهوره لمكة فيها (قوله ويجعل  
على أنه تزوجها) بأن يجعل أن البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبلى جلالاً مره على الصلاح (قوله  
ورغم للمالك ألفاً وربعة لوموسراً) لأنه لما زادت قيمتها بربحها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعونه  
فيها ويجب عليه رب المال رأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضاً نصيبه من الربح وهو مائة وان وخون فاذا  
رسل إلى يده ألف درهم استوفى رأس المال وما رزق له كله ربحاً فيملك المضارب منه نصفه فاعتق عليه انتهى  
وبهذا علم أنه أمثلة مستقلة موضوعها أنه لم يقبض الألف من الغلام فتدبر وقوله لوموسراً كذا وقع في البصر

(فان فعل) شراء من يعتق على واحد منهم  
(وقع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح كما  
ذكرنا (صح) للمضاربة (فان ظهر) الربح  
(زيادة قيمته بعد الشراء) اعتقه لا يضمنه (وسعى)  
فصيب الملك (المعتق في قيمة نصيب رب المال)  
العبد (المعتق في الشربك من يعتق على شريكه)  
ولو اشترى الشريك من يعتق على الصغير  
أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير  
على العاقلة إذا نظر فيه للصغير (والمأذون  
إذا اشترى من يعتق على المولى مع وعتق  
إذا اشترى من يعتق على المولى والالا)  
عليه ان لم يكن مضارب معه أذن بالنصف  
خلافه ما زيلي (مضارب معه) أي للألف  
اشترى أمه فولدت ولداً (أو ياله) أي الولد  
(فادعاء موسراً) فادعاء (أي خسمائة)  
وحد كما ذكرنا (ألفاً ونصفه) أي خسمائة  
نشئت دعونه لو حود الملك بظهر الربح  
أد كور فعتق (سعى) رب المال في الألف  
وربعة (ان شاء الملك) (أو أعتقه) ان شاء  
(رب المال بعد قبضه ألفه) من الولد  
(نصف قيمتها) أي الأمانة فودد دعونه  
وأي يجعل على أنه تزوجها ثم اشترىها حبلى  
منه ولو صارت قيمتها ألفاً ونصفه صارت أمه ولده  
وبين للمالك ألفاً وربعاً لوموسراً  
ولا سعاية عليم الان أم الولد لا تسرى وتغناه  
في البحر والله أعلم

والذي يستفاد من كلامهم أن الضمان عليه مطلقا لأنه ضمان فصار لك الضمان بيدك والضممان  
إذا كان بيدك يستوى فيه اليسار والاعسار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعاية عليه لأنه لا يضيع على المالك  
حقه وقيامه في البحر حيث قال وما لم يصل إلى رب المال رأس ماله فلوله رقيق انتهى - حلي والله تعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

• (باب المضارب بضارب) •

يصح في باب التنوين وعدمه على أنه مضاف للمضارب وجعله بضارب حال من المضارب أو صفة لأن المضارب  
بمنزلة النعمة إذا ألف واللام فيه للجنس وهذا على وجهه ما متضايفين أما على التنوين فالظاهر  
أن جعله بضارب خبر المضارب والمعنى المضارب تقع منه المصاربة ويرد على الحالية أن الحال لا يجي عمر المضارب  
إليه إلا في صورتين ليس هذان هما (قوله شرع في المركبة) لأن المركب يتلوا المسرد طبعه إذ كذا وضعه في معنى  
ورده فاضى زاده بأن مضاربة المضارب وإن كانت بعد مضاربة رب المال إلا أنها فردة أيضا غير مركبة  
من المصاربة يتبين أن الثاني يتلوا قول ولكنه ليس بمركب من القول ومن نفسه قطعه وإنما المركب  
منهما الاثنان واستتبع في المدايسة ما في النهاية ومراح الدراية حيث قال الماذكر حكم المصاربة الأولى ذكر  
في هذا الباب حكم المضاربة الثانية، تتلوا الأولى أي أفكدا بأن ~~هذه~~ هي التي (قوله بلا إذن)  
أي أو تفويض بأن لم يقل رب المال أعلن رأيك لأنه إذا قال ذلك فذلك أن يضارب بضارب انتهى شلي (قوله  
على الظاهر) وهو قوله ما ورواية عن الإمام ومقابل الظاهر قوله أن قول الحسن أنه لا يصح بيع ربح وفول  
رفرانه يضمن بالدفع تصرف أولا (قوله فذا عمل تبين أنه مضاربة) قال في الملح وجه الظاهر أن الربح يحصل  
بالعمل فيقام بسبب حصول الربح مقام حصة فقه حمله في مسيرته الممان مضمونا به انتهى (قوله فيضمن)  
أي أن شارب المال كما يأتي وانما يضمن لأنه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتحقق الخلاف  
فوجب الضمان فجعل الأمر على أي موقف قد عمل حتى إذا عمل الثاني وجب الضمان والله فلا انتهى  
انقضى (قوله إذا كانت النسبة فاسدة) قال في التبيين هذا إذا كانت المصاربة بين شخصين وأما إذا كانت  
أحدهما فاسدة أو كلها فاسدة فلا ضمان على واحد منهما لأنه ان كانت الثانية على المساعدة صار إلى أي جبر ولا قول  
أن يستأجر من يعمل في المال وإن كانت هي الأولى فكذلك لأن ما دعى وجب وساد الثانية لأن الأولى  
لما سدت صار اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صحت النسبة في هذه الحالة لصار الثاني شريكا وليس  
للاجير أن يشارك غيره فكانت فاسدة بالضرورة ~~وكذا~~ ما أجبر من ركدا إذا كانا فاسدين وإذا كانا أجبرين  
لا يضمن واحد منهما انتهى بتصرف ما (قوله ولو استهلك الثاني) قال في التمام والحاصل أنه لا ضمان على واحد  
منهما ما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عن علماء الثلاثة وإذا عمل الثاني في المال ان عمل علام يدخل تحت  
المضاربة بأن ذهب المضارب الذي في المال من رجل أو استهلكه الضمان على الثاني دون القول وان عمل  
عمل دخل تحت المضاربة بأن اشترى بالمال شيئا فان ربح فعليه الضمان وإن لم يربح فلا ضمان على واحد  
منهما في ظاهر الرواية انتهى وفيه تأمل (قوله في ضمنه) حتى يقتصر بيع فان العمل مرتب بالعمل فقط  
وقوله خبر ب (المال) قال في التبيين ثم رب المال بالخيار أن يشاهد من القول رأس ماله لأنه صار غاصبا بالدفع  
إلى غيره بغير إذنه وأرشد من الثاني لأنه قبض مال الغير بغير إذن صاحبه فان سعى الأول صحت المصاربة  
بين الأول والثاني والربح بينهما على ما شرط لأنه بأداء لسان مالكه من وقت خالف وصار كالأودع مال غيره  
مصاربة إلى الثاني وإن سعى الثاني يرجع بمانه على الأول لأنه انتم له سلامة الحق ومضله عن المال فادالم  
يسمى رجوع عليه بالخالفه اذ هو مفروض من جهة كدع العاصب وصحت المضاربة بينهما لأنه لا ضمان كان قرار الضمان  
عليه ملك المدعوع مستندا إلى وقت التعدي فتبين أنه دفع مصاربة ملك نفسه ويحكم الربح بينهما على  
ما شرط الصحة المضاربة ويطيب لشيء ما ربح لأنه يستحق بالعمل ولا خيب في عمله ولا يطيب للأول لأنه  
يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستندا فلا يجوز من شبهة فيكون سبيله التصدق انتهى لأن الثابت  
بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلا يثبت الملك من كل وجه فيتأكد الخيب في الربح فلا يطيب انتهى اتفاق  
(قوله ليس كذلك) لأن المال بالعمل صار غصبا وليس له أن لا يضمن ليدل عند دهاب العين المقدومة

(باب المضارب بضارب)  
ما تقدم المسردة شرع في المركبة فقال  
(ضارب المضارب) آخر (بلا إذن) المالك  
لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني ربح (الثاني  
(أولا) على الظاهر لأن الدفع ابداع وهو  
بملكه فاداع لم تبين أنه مضارب فيضمن إلا  
إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح  
بلى الثاني جرم مثل على المضارب الأول  
ولا قول الربح لا يربط (فان ضاع) المال  
(من يده) أي يده الثاني (فان العمل) الواجب  
للضمان (فلا ضمان) على أحد (وكذا)  
لا ضمان (لأنه صلب المال من الثاني) إنما  
(الضمان على العاصب) فاسد لأنه خاصته فان عمل  
الثاني أو غيره فاسد ان عليه خاصة فان عمل  
سعى ~~وكذا~~ (خبر ب) رب المال ان شاء من  
المضارب (الأول رأس ماله وإن شاء من  
الثاني) وإن اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس  
له ذلك



(فار أذن) المالك بالدفع (ودفع يا ثلث وقد قيل) للاول (مارزق الله فبيننا نصداً فلا المالك النصف) عملاً بشرطه (والاول السدس الباقي للثاني الثلث)  
المشروط (ولو قيل مارزق الله بكاف الخطاب) والمسئلة بجهاها ٣٦٨٠ (فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الكاف فيكون لكل

ثلث (ومثله ما ربحت من شيء أو ما كان لك  
فمن ربح) ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني  
أكثر من الثلث أو أقل فالباقي بين المالك  
والاول (ولو قال له ما ربحت) بيننا (نصفان  
ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما  
بقي) لانه لم يربح سواء (ولو قيل مارزق الله فلي  
نصفه أو ما كان من فضل الله فبيننا نصداً  
قدفع بالنصف فللثاني النصف وللثاني كذلك  
ولاشئ للاول) لجعله ماله للثاني (ولو شرط)  
الاول (للثاني ثلثه) والمسئلة بجهاها (نصفان  
الاول للثاني سدساً) بالتسمية لانه التزم سلامة  
الثلثين (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه  
و) شرط (لغيره المالك ثلثه) وقوله (على أن  
يعمل معه) عادي وليس بقيد (و) شرط  
(لنفسه ثلثه صح) وصار كأنه اشترط للمولى  
ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن  
والشارح هنا خالفه فاجتنبه (ولو عقدها  
المأذون مع أجنبي بشرط المأذون عمل  
مولا لم يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دين)  
لانه كاشتراط العمل على المالك (والاصح)  
لانه يستدل بإهلاك كسبه (واشترط عمل  
رب المال مع المضارب مفسد) لعقد لانه يمنع  
التهامة فيمنع العصة (وكذا اشترط عمل  
المضارب مع مضاربة أو عمل رب المال مع  
المضارب الثاني) بخلاف كاتب شرط عمل  
مولا (ولو مضارب مولا) (ولو شرط بعض  
الربح للمساكين أو للجمع أو في الرقاب) أو  
لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد (لم  
يصح الشرط ويكون) المشروط (رب المال  
ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء  
لنفسه أو لرب المال صح) الشرط (والا) بأن  
شاء لا يجزي (لا) يصح متى شرط البعض  
لاجنبي ان شرط عليه عمله صح الشرط والا لا  
قلت كذا في الله تعالى أنه يصح مطلقاً  
والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا  
فلا مال أيضاً وعزاه للذخيرة خلافاً  
لابن جندب وغيره فتنبه ولو شرط البعض  
اتضاء دين المضارب أو دين المالك جاز  
ويكون للمشروط له قضاء دينه

وليس له أن يأخذ الربح من العاصب كذا ظهر (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلا إذن (قوله الباقي) الاولى  
اسقاطه انتهى حلي (قوله وللثاني الثلث المشروط) لان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وهو  
جميع الربح فكان له نصف جميعه ولا يكون "مضارب" الا ان يوجب شيئاً من ذلك لغيره بل ما أوجبه  
للثاني وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فبقي له السدس ويطلب له ما اذ لك لان عمل الثاني وقع عنهما  
منع (قوله باعتبار الكافي) أي في قوله مارزقك فتدبر عمل الماصفة فيما رزق المضارب الاول وهو لم يرزق  
الا الثلثين فينتصفان (قوله ونحو ذلك) كما كان لك من فضل الله أو من النماء أو الزيادة (قوله ولو قال له) أي رب  
المال للمضارب (قوله لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر لانه شرط للثاني شيئاً هو مستحق للمالك  
وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم بالسلامة فادام لم يربح عليه انتهى  
(قوله عادي) أي اشترط عمل العبد عادي فان العادة في نحو ذلك أن يكون العبد عينا في العمل (قوله صح)  
أي تقسيم الربح بشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المراتب وعمله الثاني أن العبد أهل أن يضارب في مال  
مولا ولا يبيد حقيقة ولو كان محجوراً حتى يمنع السيد عن أخذه أو دعه عبده المحجور والعبد هنا صار مأذوناً  
باشترط العمل عليه فلا يذم لمولا بعد تسليم المال اليه فصحت المضاربة ثم اذالم يكن على العبد دين فهو للمولى  
سواء شرط فيه عمل العبد أو لم يشترط وان كان عليه دين فهو لغرمائه ان شرط عمله وان لم يشترط عمله فهو للمولى  
لانه باشرط عمله صار مضارباً في مال مولا وقد صار مأذوناً للمساكين فيكون كسبه له فبأخذه غرماءه والا فهو  
للمولى وان لم يشترط عمله فهو أجنبي من العقد فكان كالمسكوت عنه فيه فيكون لرب المال لانه غناه ما كسبه  
اذ لا بشرط بيان نصيبه وانما بشرط بيان نصيب المضارب لكونه لا جبراً انتهى حلي (قوله  
وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط) أما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه والعبد المالك ثلثه  
على أن يعمل معه وانفسه ثلثه صح انتهى وهو فاسد كما ترى لعدم اجتماع اثنان أربعة ولعدم وجود مضارب  
ثان في المسئلة وأما الشرح فنفسه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيد  
وان لم يشترط عمله لا يجوز انتهى فان العواب حذف قوله لا يجوز لما علمت من العبارة السابقة انتهى حلي  
بإيضاح (قوله لانه كاشتراط) الذي في المنع والتبيين بحذف الكاف وهو ظاهر وهو كذلك في نسخ (قوله لا يلائم  
كسبه) فصار السيد من أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا عند وعندهما يملك كسب عبده المدين  
فلا يجوز انتهى (قوله فيمنع العصة) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكنه العمل مع عدم التولية  
وهي العلة في المسئلة الثانية والثالثة (قوله بخلاف مكان شرط عمل مولا) فانه لا يفسد لانه لا يملك كسابه  
لانه يعامل مع أهله الاحرار فيما في يده فان عجز قبيل العمل ولادين عليه فسدت (قوله كما لو مضارب مولا)  
فانه يصح لما قلنا (قوله مع العقد ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز فيما اذا شرط ثلث الربح لامرأة  
المضارب أو مكانه أو للمساكين أو في الرقاب أو الحج محمول على جواز عقدها لا الشرط ويكون ذلك لرب المال  
فلا يخالف ما هنا أفاده المصنف ولم يتف على هذا التوقيع أبو السعود وشيخه فحمل المسئلة ذات خلاف وحمل  
عدم صحة الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذ لم يشترط عملهما حال في التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب  
رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار مضارباً باشرط العمل عليه وان لم يشترط  
عمله لا يجوز لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موهوبة لا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له  
بعض الربح بشرط عليه عمله صح والا فلا انتهى وامرأة المضارب أجنبية ومنه علم علة فساد الشرط في جعل  
بعض الربح للمساكين أو الرقاب أي فكها أو للجمع وهي عدم اشتراط العمل (قوله لا يصح) حيث لم يشترط عمله  
فوافق ما بعده (قوله صح) أي عقد المضاربة والاشترط (قوله والا لا) أي لا يصح الاشتراط ويكون لرب المال  
أما العقد فصحيح (قوله لكن في الله تعالى) لا وجه للاستدلال مع هذا التقرير (قوله أنه يصح مطلقاً) أي عقد  
المضاربة صحيح سواء شرط عمل الاجنبي أو لا غيراً ان شرط عمل الاجنبي كان المشروط له وان لم يشترط  
كان المشروط لرب المال وكان بمنزلة المسكوت عنه (قوله خلافاً لابن جندب) كلامه في العبد لا في الاجنبي  
كما يعلم براجعة شرح الملق (قوله جاز) قال في البحر وإذا كان الاشتراط للعبد اشتراط المولا فاشتراط بعض  
الربح لثلاثة دين المضارب أو لثلاثة دين رب المال جائز بالاولى انتهى الخ ما هنا (قوله قضاء دينه) نائب فاعل







• (فصل في المنهات) •

(قوله لا تفسد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شياء باع فهو على المضاربة لأن شرط هو التخليص وقد تحقق  
والإبضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به ولا صلح أن يكون وكيلًا لم يكن أخذه  
استردادًا بل انتقل عمل رب المال إلى المضارب وصار كأن المضارب عمل بنفسه فلم تنقض المضاربة انتهى حوى  
(قوله يدفع كل المال) أفاد بالدفع أن المضارب لا يملك المال أولاً حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلم  
لا يصح لأن التليم شرط فيها انتهى مكي (قوله تقييد الهداية) الأولى الاختيار بالعناء (قوله بضاعة) المراد  
بالبضاعة هنا الاستعانة لأن الإبضاع الحقيقي لا يتأتى لأن الربح جميعه فيه لرب المال وليس الأمر هنا  
كذلك (قوله لا مضاربة) فلورفعه مضاربة تبطل الثانية الأولى هداية ويكون الربح بينهما على شرط حوى  
وهو عطف على المعنى كأنه قال وتصح مضاربة هداية (قوله لا مزر) أي من أن الشيء لا يتبع من مثله (قوله  
وان أخذه أي المالك الخ) قال في البسيط والحاصل أن كل تصرف صارم تحققة مضارب على وجه لا يملك  
رب المال منه قرب المال في ذلك يكون معناه سواء مباشر بأمره وبغير أمره وكل تصرف يتكبر رب المال  
أن يبيع المضارب منه قرب المال في ذلك التصرف عامل انفسه لا أن يكون بأمر المضارب فيقتضي أن يكون معناه  
اتهم مكي (قوله ثم ان باع بعرض الخ) قال في حاشية المحكي لو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب  
حصة من ربح العروض الأولى لا الثانية لأنه لم يبيع العروض وصار المال قداني يده كان ذلك نقضاً للمضاربة  
فشرأوه به بعد ذلك يكون انفسه فلو باع العروض بعروض مثله أو وكيل أو ورون ورجع ~~في~~ كان بينهما  
على ما شرط لأن رب المال لا يمكن من نقص المضاربة مادام المال عروما انتهى (قوله لا مزر) من أنه عامل  
بنفسه (قوله وإذا سافر) بتخاره أو لطلب ليدور أنه أن يرد على ذلك قدر الدرر ولا يجب الرجوع عما في المحيط  
وما أنفقته في المحسومة لتقاضي الدين لا يرجع به في مالها كفي المحيط أيضا (قوله ولو يوما) قال في المنع وليس  
المراد بالسفر المسافر الشري المقدر بثلاثة أيام بل المراد أن لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المنصر  
وأمكنه أن يعود إليه في ليلة فهو كالمنصر لا ينقض له انتهى (قوله وطعامه) ولو كان كونه حوتا أي معناده والجمع  
كما كان يأكل كذا روى عن أبي يوسف وأعماله تلزم نفقة علمان المالك لأن نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه  
ليعقبه على العمل في مال المضار لم يستوجب نفقة في مال المضاربة ثم هذا الريب والذات نفقة غلخانه ودوابه  
بخلاف علمان المضارب ودوابه انتهى مكي (قوله وركوبه) أي في الطريق شئ وكشف وكذا فراس نومه ملحق  
(قوله ينفخ الزاه) ويجوز أن يكون بضم الزاء على أنه صدر أو يدب به اسم المفعول وهو الجارى على الاستغنى مكي  
عن الشاي ~~و~~ هذا أجرة خادمه وعائنه وأما نفقة عبده المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فله المالك  
لأن في مال المضارب ولو أنفق عليهم المالك نفسه من أضرار كان استرداد الرأس المال لاس الربح انتهى حوى  
(قوله ولو بكرام) هداية فيد أن له أن يشتري دابة لركوب فان لم يشتروا ~~شترى~~ لزمه الكرامة فلو قال أو كراؤه  
كان أوضح (قوله وكل ما يحتاجه عادة) كفصل ثيابه ودهن السراج والحطب وأجرة الخادم والحمام والحلاو  
والدهن في موضع يحتاج إليه فان الشخص اذا كان طويل الشعر وشغل الثياب بعقد من الصالحين ويسهل  
معاملوه فصار ما به تكثير الرغبات في الماهلة منه من جله النفقة انتهى وكل ما يعبر المضارب على العمل أو عدم  
دائمه فدفعتهم كنفقة الا فيما مر أفاده المصنف (قوله بالمعروف) واذا جاوز المعروف شئ الفصل الثاني وسماه  
(قوله في مالها) سواء كان المال قليلا أو كثيرا حوى لأنه ليس نفسه لاجلها ذافقة فخره الاحتياط انتهى  
القاضي والمرأة مخ وان لم يتفق له شراء متاع في ذلك لا غير ابن مالك (قوله لا فاسدة) نفقة المدا ربهم من مال  
نفسه مخ (قوله كنفقة زوجك) فهماء تبرعان وفي الاتفاق لا نفقة لامتناع في مال البغاة لأنه لا يقع  
فيها الا أن يكون أدله فيهما انتهى (قوله وفي الأخير خلاف) في الكفاي لا نفقة لعدم جريان امره به بل  
وطرح في النهاية بوجودها انتهى وكأنه لأنه ليس نفسه للمالك فكور النفقة على قدره ما وفي ابن مالك  
بما يقيد بأن المعتد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط (قوله وان عمل في المنصر الخ) أنه لم يمس  
نفسه لا محل المضاربة بل هو ساكن ماله الا مكي (قوله ~~صحد~~ دوانه) فانه في ماله مطلقا في طهر أو روية  
كفاي المالكين سواء كان في المنصر أو في المنصر لأنه لا يرص وقد لا يرص فلا يكون من جله النفقة

• (فصل في المنهات) •

(المضاربة لا يستدفع على المال أو بعضه)  
تقييد الهداية ببعض الاتفاق غناية الى  
المالك بضاعة لا مضاربة (المز) وان أخذه  
أي المالك المال (بغير أمر المضارب وباع  
واشترى بطائف ان كان رأس المال نقدا) لأنه  
عامل لنفسه (وان صار عرضا لا لا النقص  
المصرح به حيث لا يعمل فهذا أولى غناية  
ثم ان باع بعرض بعرض فبطلت المضاربة  
(واداسافر) ولو يوما (وطعامه وشرايه  
وكسوته وركوبه) ينفخ الزاه ما يركب ولو كراؤه  
(وكل ما يحتاجه عادة) أي في عادة التجار  
بالمعروف (في مالها) أو حصة لا فاسدة لأنه  
أجره لا نفقة لا تنبذ وركوب وشرايه  
سكنى وفي الأخير خلاف (وان عمل في المنصر)  
سواء كان في المنصر أو في المنصر (فانه ماله)  
كرويه على الظاهر مادام انوى الإقامة بمنصر  
ولم يجره دارا



برهان وغيره وفي سرى الدين عن المبسوط الحجة والكحل كلاهما اه (قوله فله النفقة) مالم يكن دفع له المال فيه ولم يسافر منه قال في المبسوط ولودفع المال اليه مضاربة وهما بالكوفة وايدت الكوفة بوطن لا مضارب لم يتفق على نفسه من المال مادام في الكوفة لان اقامته قيم اليست له مضاربة فلا يستوجب النفقة مالم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارته اتفق في الكوفة من مال المضاربة لان طنه بها كان مستعارا وقد اتفق بالسر فرجوعه به - كذلك الى الكوفة وذهابه الى مصر آخر سواء وان تزوج امرأة وتخذها وطنا زالت نفقته من مال المضاربة لان مقامه بها بعد ما تزوج كان لا يجل اهل بمنزلة وطنه الاصل انتهى مكي (قوله مالم يأخذ مالا) هذه العبارة فليد أنه اذا أخذ مالا غير مال المضاربة وأقام بالكوفة لا نفقة له وليس كذلك وكأنه فهم ذلك من قول المخ فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له انتهى والمقدم ومن هذه العبارة ما نقلناه عن صاحب المبسوط قريبا (قوله أو خلط باذن) فيه أن الخلط بالاذن يصير شركا وان شريك لا يتفق على نفسه من مال الشركة على الرابع كدارأيته في بعض الهوامش (قوله أو بالجزلين) هذا محذور من بأن لا يكون المال الاخر بضاعة قال في المحيط البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقته في المضاربة الا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فقي ماله الا أن يأذن له المستبضع انتهى (قوله رد ما بقي) من كسوة وطعام الى المال لان الاستحقاق امر يختص بانتهاء السفر انتهى ابن ملك (قوله ولو اتفق من ماله) أو استدان على المضاربة بالنفقة بجر وهذا يفيد أن قولهم لا يملك الاستدانة مفيد بغير النفقة (قوله ذلك) لان التدبير في الاتفاق اليه كالحوصي اذا اتفق من مال نفسه على الصغر انتهى بجر (قوله ولو خلط) أي مال المضاربة قبل أن يرجع (قوله لم يرجع الى المالك) لغوات محل النفقة بجر (قوله من رأس المال) متعلق بأنفق قال في الصروفية اشارة الى أن المضارب له أن يتفق على نفسه من مال المضاربة قبل الرجوع (قوله ان كان ثمة ربح) الارض أن يقول من الربح ان كان ثمة ربح (قوله من الخلان) قال في مجمع البحرين والخلان بالضم الحبل مصدر حبل والخلان أيضا أجراما جعل انتهى وهو المراد (قوله وكذا يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة) لانها بالزيادة على الثمر صارت كالثلث زيلعي وهو مستغنى عنه بما قبله (قوله حقيقة) كالصنع (قوله أو حكا) كالقمار (قوله والمادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم ذلك يضم (قوله بزا) قال محمد في السير البر عند أهل الكوفة ثياب الكنان والقط لا ثياب الصوف والخز مع عن المغرب (قوله فضاغا) أي الايمان أي هلكت في يده من غير تفكير منه برهان وانما ذكر الفعل لان الالف مذكرة كذا في الصحاح (قوله غرم المضارب ربهما) لان المال لما صار ألقين ظهر الربح في المال وهو ألف وكان بينهما نصفين فيصيب المضارب منه خمسة مائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة أرباعه لرب المال ثم اذا ضاع الايمان قبل التقدير كان عليهما ضمان العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمسة مائة وثلاثة أرباعه على رب المال وهو ألف وخمسة مائة من (قوله وغرم المالك الباقي) ولكن الايمان يجب ان يجدها للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخمسة مائة لان المضارب هو المباشر له قد وأحكام العقد ترجع اليه شلي عن الاتقاني (قوله لكونه مضمونا) على لقوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) أي بين الضمان المأمور من مضمون وبين الامانة (قوله ولو يبيع العبد) أي والمسئلة بحالها (قوله فخصتها ثلاثة آلاف) فمن ثلاثة أرباع العبد (قوله ولو شري من رب المال بألف عبدا) أي قيمته ألف فالثلث والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما حبل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألقافاته يديعه مراجعة على ألف وخمسة مائة حصص المضارب أما لو كان مال المضاربة ألفين فهي كالمسئلة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضلا دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسة مائة فاشتراه رب المال بألف وباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مراجعة على ألف ومائتين وخمسين وعكس هذه الصورة في الحكم كمسئلة المصنف (قوله رابع بنصفه) لان عقد المراجعة عقد أمانة فيجب تزيمه عن الخيانة وعن شبهة الخيانة والعقد الاول وقع لرب المال والثاني كذلك لان شراء المضارب لا يخرج عن ملك رب المال الا انه صح العقد لزيادة فائدة وهي ثبوت اليد والتصرف للمضارب فبقية شبهة عدم وقوع العقد الثاني فيبيعه مراجعة على الثمن الاول وذلك خمسة مائة شاي من الاستيعاب (قوله وكذا عكسه) محله فيما اذا كان

فله النفقة ابن ملك مالم يأخذ مالا لانه لم يجتنب عائلها ولو سافر عائلها وماله أو خلط باذن أو بالجزلين أو بغير الرجوع على المصروف رد ما بقي مجمع ويضمن الرجوع في ماله ذلك ولو اتفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو كان لم يرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما نفقه المضارب من رأس المال ان كان ثمة ما نفقه المضارب ونفسه لشيء) من الربح يرجع فان استوفاه ونفسه لشيء) من الربح (قوله ما) على الشرط لان ما نفقه يجعل كله مال والمالك يصرف الى الربح كما ترو (وان لم يظهر ربح ولا نفق عليه) أي المضارب (وان باع المتاع مراجعة حسب ما اتفق على المتاع من الخلان واجرة السمار والنصار والمصباغ ونحوه) مما اعتدضه (ويقول) البائع (قام على تكذا وكذا يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما أو اعتاده التجار) كاجرة السمار - ذاهو الاصل نهاية (لا) يضم (ما نفقه على نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالنفس شري بها بالقها بزا) أي ثيابا (وباعه بألفين وشري بها بغيره ما عا في يده) قبل نقدهما لاتباع العبد غرم المضارب نصف الربح (ربهما) غرم (المالك الباقي) بغير (ربح العبد) ملكا (للمضارب) خارجا عن المضاربة امانة و بينهما مضمونا عليه ومال المضاربة امانة و بينهما متناف (وباقية لهما ورأس المال) جميع ما دفع المالك وهو (ألفان وخمسة مائة) ولكن (رابع) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لانه شراء بهما (ولو يبيع العبد بنصفهما) بأربعة آلاف (فخصتها ثلاثة آلاف) لان ربحه للمضارب (والربح منها نصف الالف بينهما) لان رأس المال ألفان وخمسة مائة (ولو شري من رب المال بألف عبدا) وكذا عكسه لانه وكليه (بنصفه رابع بنصفه) وكذا عكسه لانه وكليه ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه



(ولو شري بالثمن عديداً قيمته ألفان فقتل العبد رجل خطأ فثلاثمائة ربيع الفداء على المالك وربعة على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً) لخروجه عن المضاربة بالفداء للثمن كما مر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الربح حينئذ (اشترى بالثمن عديداً هلك الثمن قبل النقد) للبائع لم يضمن لأنه أمين بل (دفع المالك) للمضارب (ألفاً أخرى ثم ربح) أي كماله دفع أخرى إلى غير نهاية (ورأس المال بجميع ما دفع) بخلاف الوكيل لأن يده ثانياً يستيفه لا أمانة (معهم ألفان فمال) للمالك (دفعت إلى ألفاً وربحت ألفاً وقال المالك دفعت ألفين فاقول للمضارب) لأن القول في مقدار المقبوض لقابض أميناً أو من ماله كالأمانة (ولا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فاقول رب المال في مقدار الربح فقط) لأنه مستند من جهته (وأبهم ما أقام بينة تقبل وان أقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينة المضارب في دعواه الزيادة في الربح) فبذلك الاختلاف يكون في المقدار لأنه لو كان في السعة فاقول رب المال فداها قال (معهم ألف فقتل هو مضاربة بالنصف وقدر ربح ألفاً وقال المالك هو بضاعة فاقول للمالك) لأنه منكر (وكذا لو قال المضارب) هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو وديعة أو مضاربة فاقول رب المال والبينة بينة المضارب) لأنه يده عليه التمسك (والمالك ينكر وأما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فاقول للمضارب) لأنه يشكر الثمن وأبهم ما أقام البينة قبلت (وان أقام فبينه رب المال أول) لأنها أكثر ثباتاً وأما الاختلاف في النوع فإن ادعى المضارب العموم أو الإطلاق وادعى المالك الخصوص فاقول للمضارب لعمومه بالاصل ولو ادعى كل نوعاً فاقول للمالك

الأفضل في الثمن والقيمة على ألف وقد اشتراه المضارب بجمه مائة فان رب المال يراجع على ما اشترى المضارب ومثلها في الحكم إذا كان الفضل في قيمة البيع دون الثمن وأما إذا كان فيه ما فضل فانه يراجع على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب ومثله إذا كان الثمن فيه الفضل فقط بغير (قوله لخروجه عن المضاربة بالنقد) لأن الفداء مائة المالك فيقتدر بقدره فإذا فدياه خرج العبد كاه عن المضاربة أما نصيب المضارب فإنه صار مضموناً عليه وأما نصيب رب المال فيقتضاه القاضي باتساق الفداء عليه إلا أن قضاءه بالفداء يتضمن قسمة العبد بينهما لأن الخطاب بالفداء يوجب سلامة المقدي وسلامة الأبالسة انتهى زيلعي (قوله لتوهم الربح حينئذ) هذه اللفظة محلها فيما إذا كانت قيمة العبد المأخوذ في البصر بقوله قيمته ألفان لأنه لو كان قيمته ألفاً قد بغير الجزية إلى رب المال لأن الرغبة على ملكه لأن المضارب فيها فإن اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لأنه يستبقى بالفداء مال المضاربة وله ذلك لأن الربح يتوهم كذا في الإيضاح فالمراد أن المضارب أراد استبقاء العبد بتمامه للمضارب وأما في صورة المستفاد كل مال فحين أراد أن يدفع دفع ومن أراد أن يفدي فدى ولا يلزم أحدهما أن يفعل فعل الآخر وأما مائة المستفاد فالحريح فيها طهر لا متوهم فتأمل قال في البصر وأعلم أن العبد المشتري إذا جنى خطأ لا يدفع به صاحبه يضر المضارب ورب المال سواء كان الأرض مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر والحاصل أنه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء إذا أوجب المضارب الدفع والفداء وقيمته مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته وتعامه فيه (قوله ثم ربح) فيه حذف المعطوف ودخول العاطف على مثله انتهى حموي (قوله ورأس المال بجميع ما دفع) يعني لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال إلى جميع ما دفعه للمضارب على أنه ثمن أما إذا أراد المضارب أن يبيعه مرابحة لأرباح الأهل ألفاً كما تقدم انتهى شاي (قوله بخلاف الوكيل) الحاصل أن الوكيل إذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع لأنه ثبت له حتى الرجوع يتقرر الشراء بفعله مستوفياً بالنقص بعده وأما لو دفع إليه قبل الشراء فله بعد الشراء يرجع مرة لأن الدفع إليه قبل الشراء أمانة في يده وهو حاتم على الأمانة بعده فإذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء أفاده المصنف فقول الشارح لأن يده ثانياً الخ محمول على ما إذا دفع الموكل إليه الثمن أولاً أما إذا لم يدفع إلا بعد الشراء فلا رجوع أصلاً إذا هلك (قوله فاقول للمضارب) كالأجاء المضارب بألفين وقال ألف مضاربة وألف وديعة عندي لفلان أو من خالص مالي ورب المال يقول ألف درهم رأس المال وألف درهم ربح فاقول قول المضارب بالاتفاق ذكره الفقيه في شرح الجامع الصغير (قوله لأن القول في مقدار المقبوض لقابض) لأنه أحق بمعرفة مقدار المقبوض حموي (قوله كما لو أنكره) أي القبض أصلاً فاقول قوله حموي (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح) بأن قال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لنصف الربح (قوله فقط) أي وأيس القول في قدر رأس المال بل القول فيه للمضارب لأنه القابض (قوله لأنه مستند من جهته) أي وقد أنكر الزيادة وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بأن قال كل المال في يده بضاعة كان القول له فكذا في أنكاره الزيادة (قوله فالبينة بينة رب المال الخ) لأن البينة تثبت الزيادة (قوله هو بضاعة) أي بجميع الربح لي (قوله وكذا لو قال المضارب) الأولى أن يقول واضح البدل أن المستثنين الأولين اتفاقاً فيها على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي بجميع الربح لي (قوله أو وديعة) إنما كان القول له وإن كان الربح ليس له بينة شيء مما ذكره المؤلف من أنه يده عليه التمسك وهو ينكره (قوله لأنه يشكر الثمن) أي ورب المال بدعيه والقول للمتنكر فقد خرجت هذه قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه اللفظة لأنما أكثر اثباتاً لأنها تثبت عليه ضمان البدل (قوله وأما الاختلاف في النوع) الأول حذف قوله في النوع لأنه لا يظهر إلا في المسئلة الأخيرة (قوله فإن ادعى المضارب العموم) أي في أنواع التجارات (قوله أو الإطلاق) بأن قال أطلقت في السفر بزاوية (قوله وادعى المالك الخصوص) أي بنوع من التجارة والمناسب أو التقييد لصحن المضاربة بأن قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فاقول للمضارب) لأن الأصل في المضاربة العموم إذا المقصود منها الاسترباح والعموم والإطلاق يناسبه وهذا إذا تنازع بعد تصرف المضارب في قوله فاقول للمالك كما إذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فاقول للمالك انتهى درممتي (قوله فاقول للمالك)



لاهم ما اتفق على التخصيص والاذن يستفاد من جهته منع (قوله واليئنة للمضارب) حاجته الى نفي الضمان  
 وعدم حاجة الاخر الى اليئنة منع (قوله فيقيهها على جهة تصرفه ويلزمها نفي الضمان) هذا اشارة الى جواب  
 اعتراض ورد على صاحب الهداية ذكره الا كحل في العناية بقوله واعتراض عليه بأن اليئنة للاثبات لا للنفي وبأن  
 الاخر يندعي الضمان فكيف لا يحتاج الى اليئنة وأجيب بأن اقامة اليئنة على جهة تصرفه ويلزمها نفي الضمان  
 ما قام المصنف اللازم مقام المزموم كناية وتعماله فيها (قوله قضى بالتأخر) لان آخر الشرطين ينقض الاول  
 عناية (قوله والافئنة المالك) تحته صورتان ما اذا لم يوقت أصلا وما اذا وقت احداهما فان اليئنة للمالك  
 لانه يتعذر القضاء بهما مع الاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا تعذر جها لقضاء فيئنة رب  
 المال أولى لانها تثبت ما ليس بثابت أفاده الا كحل وهذا ينافي ما قدمه من أن اليئنة للمضارب الا أن يحمل على  
 أن اليئنة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل باقامة اليئنة قبلت منه فلا وجه للتخصيص (قوله  
 بأن لا يجعل الوصي لنفسه من الربح أصح مما يجعل لأمثاله) بأن كان الغير يجعل للبيتيم النصف منه لجعله  
 انوصى الثالث (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) حيث قال فيه وتجب المصنف من تقيده ما أطلقه المشايخ براه  
 مع قيام الدليل على الاطلاق لانه نفع صرف وتوق الوصي ينقصه كون نفعه بغيره ثم لوجعه أي الطرسي  
 من باب الديانة والمروءة لكان حسنا ولكن لو عقد بأقل صح اه واستظهر العلامة عبد البر ما يجنبه الطرسي  
 وجهه بأن تصرف الوصي انما هو بالولاية النظرية ولا نظر لاصي في المضاربة في ماله بأقل مما يفعل الثقات فيه  
 بل انما نظر لنفسه حيث علم أنه لا يرجع له الا في مال البيتيم فأخذ على هذا الوجه مع الحذف عليه انتهى ولكنه  
 رجع الى ما قاله ابن وهبان حيث قال اللهم الا أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وان أمكن ما هو أولى منها  
 وهذا بعيد اعتمد كلام ابن وهبان (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده  
 أمانة اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بهيئته فانه يكون عليه دين في تركه لانه صار بالتجهيل مستهلكا  
 للوديعة أي مثلا ولا يصدق ورثته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت في حال الحياة أو علم ذلك  
 يكون تلك امانة في يده وصيه أو وارثه كما كان في يده ويصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت  
 حال حياته انتهى وسيد كرام المصنف ذلك في كتاب الوديعة بأنهم عما هنا (قوله لكن صرح في جميع التناوي) نقل في المنع  
 عنه مانعه قال النسخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب  
 فيما يعطى من مال المضاربة لاطمان طمع فيه وقصد أخذه بطريق النصب وكذا الوصي اذا صانع في مال البيتيم  
 لان ما يقصد ان الاصلاح بهذه المانة فلولم يفعل أخذ المصانع جميع المال فدفع اليه من لا حرام ما بقي من جملة  
 الحفظ في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضامنا فاما في زمانهم فكانت القوة لسلطان العدل انتهى  
 مختصرا ويؤخذ من هذا أنه اذا دفع من مال نفسه يكون متبرعا فيضع عليه ما دفع الا اذا شهد عند الدفع  
 أنه يرجع ويحزر (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في المنع بأبسط من هذا حيث قال وفيه أيضا اذا اشترى المضارب  
 بالمال متاعا فقال المضارب أمانة كما حتى أجدر بما كثيرا وأراد رب المال يبعه فهذا على وجهين اما أن يكون  
 في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال أضافا لشري به متاعا يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل بأن كان  
 رأس المال أله واشترى به متاعا يساوي ألفا في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق ائتمار المتاع من غير  
 رضا رب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه  
 فضل فينتدله حق امسا كما وان لم يعط ذلك ولم يكن له حق امسا كهل يجتبر على البيع ان كان في المال فضل  
 يجبر المضارب على بيعه لانه سلم له بدل عمله فيجبر على العمل الا أن يقول رب المال أعطيك رأس المال وحصة  
 من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختار ذلك فينتدله لا يجبر على  
 البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظر من الجانبين وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب  
 المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه برأس مالك أو تبيعه حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة  
 الذخيرة والهيوط (قوله وأودعه هنرا) بعده بيت متوقف عليه وهو

له سبعة قالوا ونصفا اذا فوت • له خمسة الاخرى وفي التمرع عشر

قال الترمذي لاني صورته ارجل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخسة وديعة عندك فاستهلك

والهبة للمضارب فيقيهها على جهة تصرفه  
 ويلزمها نفي الضمان ولو وقت اليئنة قضى  
 بالتأخر والافئنة المالك • فروع • دفع  
 الوصي مال له • فير الى نفسه مضاربة  
 الوصي مال الطرسي • بأن لا يجعل الوصي  
 جاز وقيد الطرسي • بأن لا يجعل لأمثاله  
 لنفسه من الربح • أكثر مما يجعل للمضارب  
 وتعامه في شرح الوهبانية وفيها مات المضارب  
 ولم يوجد مال المضاربة • فمما خلف عا دينا  
 في تركته • وفي الاختيار دفع المضارب شيئا  
 للعائش لئلا يتركه • لانه ليس من أمور  
 التجارة لكن صرح في جميع التناوي • لانها  
 الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانها  
 يقع صدان الاصلاح • ويجوز آخر الوديعة  
 وفيه لو شري بماله امانة فقال أمانة  
 حتى أجدر بما كثيرا وأراد رب المال يبعه  
 في المال ربح • أجبر على بيعه له امسا كما  
 • الا أن يقول لأمالك أعطيك رأس المال  
 وحصة من الربح • فيجبر المالك على قبول  
 ذلك وفي البرازية دفع اليه امانة هبة  
 وبه هبة مضاربة • فهاكت يضمن حصة الهبة  
 انتهى قلت والمفتي به أنه لا ضمان مطلقا في  
 المضاربة لان امانة ولا في الهبة لانها فاسدة  
 وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتي به كما  
 سجي فلا ضمان فيها وبه يضعف قول  
 الوهبانية  
 وأودعه هنرا • الى أن خمسة  
 له هبة فاستهلك الخمس بخسر

البايض منها خمسة وهذا صحت الخمسة الباقية ضمن سبعة وقصة لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها مائة مثاقيل القصة وهي فائدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون خمسة ومنه ما قلت وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لانه ان في الوديعة لثاني البرازية دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصة الهبة لا حصة المضاربة لانها امانة وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف الملقى به اما على الملقى به فلا ضمان مطلقا لان الوديعة ولا في الهبة الفاسدة انتهى حلي بتصرف واصلاح من شرح العلامة عبد البر ويضمن درهمين ونصفا من الامانة التي استهلكها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الايداع) •

أصله اوداع وقعت الواو تركسرة قلبت يا فصار ايداع انتهى سرى الدين واعلم ان الفقهاء يضمنون عن افعال المكاتب لكن الفقهاء يضمنون بعض المكاتب بها كاهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعضها بما يعلو بذلك ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر انتهى در منتنق وحفظ الامانة بوجوب سعادة الدارين والخطيئة بوجوب الشقاء منهم ما قال عليه السلام الامانة تجز الغنى والخطيئة تجز الفقر وروى أن زليخا لما ابتليت بالفقر وايسرت عيناها من الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تنادى أيم المالك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة أقامت المملوك مقام المملوك والخطيئة أقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقيل انها زليخا فترقبها مريحة عليها زليخى والايداع والاستيداع معنى وفى المقرب يقال اودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فأما مودع ومودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالفتح والمال مودع ومستودع أى وديعة انتهى (قوله وهو الامانة) قال الرزبلى وحكم الوديعة الحفظ على المستودع ووجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة في يده وفي حاشية الشلبي مناسبة هذا الكتاب لما تقدم مرت وهي أن المال الثابت له ان يحفظه بنفسه فظاهر وان بقية الوديعة أول الافرار ثم ذكرت بعده العارية والهبة والاجارة لتناسب بالترقى من الأدنى الى الأعلى لان الوديعة امانة بالاعتماد على العارية امانة مع تملك المنة لكن بلا عوض والهبة تخليك عين بلا عوض وهي الهبة المحضة التي ليس فيها معنى البيع والاجارة تخليك منفعة بعوض وفيه معنى اللزوم وما كان لازما أقوى مما ليس بلازم فكان في الكل الترقى من الأدنى الى الأعلى (قوله من الودع) فان زيدا مشتق من الجرد قال في الدر المنثور من وودع ودعا أى ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث ذكره ابن الاثير انتهى وفي الرزبلى من الودع وهو مطلق الترك قال عليه السلام لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليضمنن على قلوبهم أولئك كفتن من المنافقين أى عن تركهم اياها وقال الله تعالى ما ودهك ربك وما فلا قرى بالتصديق والتشديد انتهى وفي مسكين الايداع في اللغة تسلط الغير على الحفظ أى شئ كان مالا أو غيره اه مكى (قوله كان انضق) عبره لانه لو فقهه مالكة وتركه فلا ضمان على أحد ولو فقهه غيره فالضمان على القاتق كذا ظهر لى ويحزر (قوله فأخذه رجل) إنما اذا لم يأخذه ولم يدن منه لا يضمن منع عن الهيبة وهذا يقيد أنه اذا فانه لزمه وان لم يأخذه والعلة تنافيه (قوله بفيضة مالكة) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين منع أى في الاخذ وعدمه (قوله لانه هذا الاخذ) على لقوله ضمن ووجه كونه من التسلط على الحفظ دلالة أن المالك يجب حفظ ماله بوجوب المعاونة على حفظه فكان له أمره بالحفظ والموافق جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع ولوقال لانه بما سلطه على حفظه فكان له أمره بالحفظ والموافق جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح اليه والدليل على ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وتعاونوا على البر لا تقوى فيه اعانه لصاحبها بحفظ ماله انتهى شلبي عن الاتصافى (قوله والوديعة) قال نوح افندى القياس وديع بدون التاء لان فاعلا يستوى فيه المذكور والمؤنث وانما عدل عنه لانه جعل من الاسماء كذبيحة ونطيحة فتكون التاء لاقل للتأنيث انتهى (قوله ما ترك عند الامين) أى للحفظ زاد البر جندى فقط ليخرج العارية لانها تترك الحفظ والاتصاف (قوله وهى اخص من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الامور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والمرعى بخدمة في يد المرعى لهما والوديعة ما ودع للحفظ بالايجاب والقبول فكما ما تغايرين أى بالامر مرم

(كتاب الايداع)  
لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو  
الامانة (هو) لغة من الودع أى الترك وشرا  
تسلط الغير على حفظ ماله صريحا أو دلالة  
كان انضق زق رجل فأخذه رجل بفيضة  
ماله ثم تركه ندين لانه بهذا الاخذ التزم  
حفظه دلالة بغير (والوديعة ما ترك عند  
الامين) وهى اخص من الامانة كما حققه  
المصنف وغيره







(قوله فلو دفعها) فترجع على قوله أوحكا (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لو دفعها إلى وليه الصغير أو زوجته وهما في محله والزواج يسكن في محله أخرى لا يضمن ولو كان لا يضمن إليهما ولا يتفق عليهما ~~سكن~~ يشترط في الصغير أن يكون قادرا على الحفظ فلن الزوجة أي والولد الصغير وإن كانا في مسكن آخر إلا أنهم ما في الحكم كأنهما في مسكن الزوج والاب وقد تقدم زيادة العبد (قوله فلو علم خيانتها نهن) فلا ضمن في صورتين ما إذا علم أماته وما إذا لم يعلم حاله أصلا (قوله وعن محمد) رحمه الله تعالى أن المودع إذا دفع الوديعة إلى وكيله وليس في عياله أو دفع إلى أمين من أمثاله عثر به في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجعله مثله فلا يجب عليه أكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه إلى الترمذي وهو في الخلاف ثم قال وعن هذا الم بشرط في الحصة في حفظ الوديعة لعيال فقال ويلزم المودع حفظه إذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وكيفية أشياء حتى ذكر أن له أن يحفظ بشرط العنبر والمناوشة وعنده المأذون له الذي في يده ماله وبهذا يعلم أن لعيال ليس بشرط في حفظ الوديعة انتهى وسيأتي ذكره (قوله واعتمد ابن الكمال) حيث قال في الإصلاح والابتاح وله حفظها بنفسه وأمينه لم يقل وعياله لأن المدفع إلى العيال أغايه بوزن بشرط الأمانة وعند محققه لا حاجة إلى كونه عيالا انتهى (قوله إلا إذا خاف الحرق أو الفرق) الحرق بالسكون من النار والتعريض من دق النار وقد روي فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق بفتحين اسم من أحرق النار انتهى والفرق بفتحين مصدر غرق في الماء فهو غريق مكي ومثل خوف الفرق والحرق خوف اللصوص وفي الخلاصة فإن دفع لسروية بأن احترق بيت المودع هذه هي الجارة وحكها فيه انتهى به هذا انتهى اتفاقا أي فإنه لا يضمن (قوله وكان غالباً محيطة) المراد بكونه غالباً كونه كثيراً فلا يثنى كونه محيطة والمراد أن لك في بيت المودع قال الحوى لا بد أن يكون غالباً محيطة بنزل المودع وفي القهس ثانی الا اذا خاف الحرق أي حرقاً محيطة بجميع محليها انتهى (قوله فلو غير محيطة نهن) قال في الخلاصة أما إذا لم يحسن محيطة يضمن بالمدفع إلى الأجنبي (قوله فساها إلى جاره) الظاهر من أساليب الكلام أنه لا يجب أن يساها إلى جاره حتى لو تركها في داره عرفت لا يضمن ويحترق فأداه سرى الدين عن الجني ثم رأيت في الهنري من التدرج أنه يضمن (قوله إلا إذا أمكنه دفعها) أي وقت الحرق والعرق إلى من في عياله هذه هي الدابة أي أنه يكون ضامراً وهذا على اشتراط العيال كما سلف أو إلى من يحفظ ماله على المفق به ويأتي للمدفع (قوله نهن) لأن الاتفاق حصل بهذه الحوى (قوله فحصل بين كلاً من الخلاصة والهداية التوفيق) عبارة الخلاصة أما إذا لم يقع الطريق في بيته قبل قوله والأفلاو عبارة الهداية أنه لا يصدق إلا بيته قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق انتهى حلي وقد ذكر هذا التوفيق صاحب الدخيرة عن المتن (قوله لم يضمن) لأن وثقة الرذ على المالك الحوى (قوله كوكيله) سوى في التخصيص هو الوكيل والرسول وهل إذا أمنها عنهما لا يضمن وفي العمادية ذكر لخصم من المنع من الرسول فالمدفع مثله ذات خلاف فيهما واقتصر المصنف على ما ذكره يدل على اعتماده وقد نزل القهس ثانی عن المصبرات (قوله ولو بعلامة منه) لا مكان إتيان خبر الرسول بهذه العلامة (قوله على الظاهر) راجع إلى الوكيل والرسول (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في المحيط لو طلبها أيام القصة فقال لم أقدر عليها هذه الساعة لبعدها وأضيق الوقت فأخبروا على تلك الناحية فقال أخبر عليها لم يضمن والقول له انتهى وفي البصر لو طلبها فقال لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركتها وذهب إن ترك من مضاعف لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان عن غير رضا يضمن خلاصة ويقضي أن يكون محل التفصيل إذا كان المودع كاذباً في قوله أما إذا كان صادقاً فلا يضمن مطلقاً انتهى (قوله كطلب الظالم) أي وديعته ليظلم بها فاته بمنعها لا يكون ظالماً حتى لو ضاعت لا يكون ضامراً كمنعه منه وديعة عبده فإنه لا يكون ظالماً لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده ما دونها كان أو محجوراً ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لا احتمال أنه مال الغير فأداه لغيره للعبد بالبينة فينتدب بأخذه خلاصة (قوله فلو كانت) فترجع على عدم الضمان بالتعبد طلب الظالم (قوله ليضرب به رجلاً) أي مظلوماً ولو ساءداً أو امرأة أو صبياً ومثل السيف كل مؤذنه باظهار (قوله إلى أن يعلم الخ) فلو شكت فيما ذكره لا يبعد جمعه ظالماً فلا يضمن به لانه كذا يفاده من مفهومه (قوله كالأودعت) أي بالكاف أي عيادته مثال غير مخصص فثله كل

فلو دفعها الولد المميز فزوجته ولا يسكن معها ولا ينفق عليها المميز فزوجته ولا يسكن لو دفعها الزوجها لأن العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معاً يعني (شرط كونه) أي من في عياله (أمينا) فلو علم خيانتها ضمن خلاصة (و) جاز (لمن في عياله المدفع لمن في عياله ولو نسيها من المدفع إلى بعض من في عياله مدفع إن وجد بدله) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (نهن) والاولاوان حفظها بغيرهم نهن) وعن محمد أن حفظها بن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مناقضة وهذا ما جازوا عليه الفتوى ابن الملك وأعداه ابن الكمال وغيره وأقره المصنف (الا إذا خاف الحرق أو الفرق وكان غالباً محيطة) فلو غير محيطة ضمن (فساها إلى جاره) (قوله فلا بأس) إلا إذا أمكنه دفعها إلى من في عياله أو الساها فوقع في البصر استداه أو بالتدريج ضمن ربي (فإن أقامه) أي المدفع لجاره أو فلت آخر مدفع إن علم وقوعه أي الحرق في بيته أي بدار المودع (وإن لم يعلم وقوع الحرق في داره) لا يصدق إلا به حصل بين كلاً من الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق (ولو منعه الوديعة طلباً بصد طله) لرد الوديعة فلو طلبها إليه لم يضمن ابن ملك (بنفسه) ولو حكا كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر (قادر على تساقها بنهن والالا) بأن كان عاجزاً أو خاف على نفسه أو ماله بأن كان مدفوناً معها ابن ملك (لا يضمن كطلب الظالم) فلو كانت الوديعة سبباً أراد صاحبها أن يأخذها ليضرب به رجلاً فإنه المنع من المدفع إلى الأجنبي أنه ترك الرأي الأول وأنه يتدفع به على وجه سباح جواهر (كألو أودعت) امرأة (كألو أودعت) فترجع على مال أو قبض مهرها منه (فترجع منه) التلا يذهب حق الزوج حاية



(ومنه) أي من المذبح عليها (موت) أي موت المودع (مجهولاً فإنه يضمن) قصصه يرد بنافي تركه إلا إذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث أنا علمتها وأذكر المصائب أن قدرها وقال هي كذا وأنا علمتها رهلكت صدق هذا وما لو كانت عنده سواء الألف مثله وهي أن الوارث إذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع إذا دل نعمين خلاصة إذا امتنع من الاختصال لا يضمن (كما في سائر الامانات) فإنها تنقلب بضموتها ما لم يثبت عن تجهيل كسريك ومفاوض (ال) في عشر على ما في الأشياء منها (ناظر أودع غلات الوقف ثم مات مجهلاً) فلا يضمن قبل ماله إلا لأن الناظر لو مات مجهلاً لمال البديل ضمه أشياء أي لمن الأرض المستبدة قلت طاعين الوقف بالاولى كالأمرهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف وأقره ابنه في الزواهر وقيدته بوجوب الفجأة فلو جرح في الزواهر وقيدته من ياتنها فكان ما ذهبوا ونحوه ضمن لتمكته من ياتنها فكان ما ذهبوا خلاصة يضمن ورد ما جئته في أنفع أو سائل قنتبه (و) منها (قاضي مات مجهلاً لا مال البتة) زاد في الأشياء عنده من أودعها ولا بد منه لأنه لو وضعها في بيته ومات مجهلاً يضمن لأنه مودع بخلاف ما لو أودع غيره لأن للقاضي ولاية أيداع مال اليتيم على المعتد كما في توير الصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض العتبة عند غائز ثم مات مجهلاً) وليس منها مثله أحد المتدبرين على المعتد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخيرية أن الصواب أنه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلاً بخلافه فلهذا

ما كان في معناه فيما يظهر (قوله أي موت المودع مجهلاً) من الوديعة الزائد من الرهن على مئة دار الذين يضمن بالموت من تجهيل وتكون الوديعة ونحوها كدين العتة فيصاص من ربحها أو ما لان البدل المجهول عند الموت تنقلب بدمك ولأنه إمامات ولم يبين صواباً بالتجهيل مستهلكاً لها (قوله إذا علم) بالبناء للفاعل وخبره للمودع بالفتح قال الجوزي في شرحه وقيد في الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلاً بأن لا يعرفها الوارث أما إذا عرفها والمودع يعلم أنه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن انتهى وذلك بأن مثل عنها فقال عند فلان علمها (قوله وما لو كانت عنده) أي عند المورث (قوله إذا امتنع) أي المودع يعني أن المودع بعد ما دل السارق على الوديعة فجاء السارق ليأخذها فتنه فأخذها السارق فمات المورث قال في الخلاصة المودع إنما يضمن إذا دل السارق على الوديعة إذا لم يمتعه من الاختصال لا يضمن منعاً لم يضمن انتهى (قوله ومفاوض) عطف خاص (قوله على ما في الأشياء) وعلى ما في شرح الشرياني في جوابية تسعة عشر (قوله ناظر أودع غلات الوقف) الذي في الأشياء الناظر إذا مات مجهلاً غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين وجعل البيروني الحكم في الأول أما الثاني فبضمه وبجاء فيه الطرسوسي بهنا ورده الشيخ صالح وبجاء بهنا آخر وسيأتي ذكر ذلك في كلام المؤلف (قوله لأن الناظر لو مات مجهلاً لمال البديل ضمه) أما لو علم ضياعه لا يضمن قال في البصر عن المحيط لوضاع الثمن من المستبد لا ضمان عليه انتهى وهذا صريح في جواز الاستبدال بالذواهم والذواهم فلا يشترط كون البديل عقاراً وهو ينافي ما قدمته في الوقف من اشتراط كون البديل عقاراً أفاده أبو السعود في حاشية الأشياء (قوله على القول بجوازها) حيث جرت به العادة وعليه عمل أهل الروم (قوله وقيد) أي صاحب الزواهر هذا البحث في غلة المستحقين كما يفيده كلامه الذي رده على الطرسوسي حيث قال لكن يقول العبد الضعيف ينبغي أن يقال إذا مات فجأة على غلة لا يضمن لعدم تمككه من ياتنها فلا يمكن ما بساطها وإن مات جرحاً ونحوه فإنه يضمن لأنه تمكك من ياتنها ولم يبين وكان ما ذهبنا لما يضمن انتهى وأفاد البيروني أن محل عدم ضمان الناظر بما إذا مات مجهلاً غلات المسجد أما إذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فإنه يضمن انتهى ويأتي بحث صاحب الزواهر (قوله ورد ما جئته في أنفع الوسائل) حيث ذكر بجاءه نصلاً فقال إن محل طلب المستحقين منه المال وأخر حق مات مجهلاً يضمن وإن لم يحصل طلب منهم ومات مجهلاً ينبغي أن يقال أيضاً إن كان محمود ابن الناس معروفاً بالديانة والامانة لا ضمان عليه وإن لم يكن كذلك ومضى زمان والمال في يده ولم يفرقه ولم يمتعه من ذلك ما نفع شري يضمن قال الشيخ صالح أقول هو لما مات مجهلاً لا يضمن وقصر حيث لم يبين قبل موته فكان حاسباً لما يضمن سواء طلب منه أو لا ولا دخل لكونه محموداً أو غير محمود ولو كان محموداً البين قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه المتابع إلا علام ثم ذكره عنه السابق ثم إن هذا من المؤلف خلط مقام مقامه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلاً غلات المسجد وأما إذا مات مجهلاً استحقاق المستحقين ففيه اختلاف المتابع وما عليه متابع المذهب أنه يضمن مطلقاً خلافاً لتفصيل الطرسوسي والحاصل أن بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين (قوله لأنه لو وضعها في بيته ومات مجهلاً نعمين) وكذا إذا جرح جنونا لا يبرئ برؤيه كذا في شرح البيروني معزاً بنظره إلا كل أبو السعود (قوله أودع بعض العتية) وذلك إنما يكون قبل القسمة ومنها الوصي إذا مات مجهلاً فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين ومنها الأب إذا مات مجهلاً مال ابنه ومنها إذا مات الوارث مجهلاً ما أودع عند مورثه وهذه لم يميزها صاحب الأشياء لاحد ومنها إذا مات مجهلاً ما ألقه الرمح في بيته ومنها إذا مات مجهلاً لما وضعه ماله في بيته بغير علمه كذا في الأشياء قال السيد الجوزي والصواب بغير أمره كما في شرح الجامع أنه يستحيل تجهيل ما لا يعلم ومنها إذا مات الصبي مجهلاً ما أودع عنده محجوراً لأنه لم يلتزم الحفظ وهي الستة تمام العشرة وكذلك إذا بلغ ثم مات إلا أن يشهدوا أنها في يده بعد البلوغ زال المانع وهو الصبا والمعتوه كالصبي في ذلك وذكر البيروني أنه إذا مات الصبي بعد البلوغ ولم يدر متى هلك الوديعة ولم يعلم كيف حاله لم يوجب القاضي ضماناً في ماله بالعقد الموقوف حتى يقيم المقيم بينة يشهدون أنهم رأوها في يده بعد البلوغ انتهى (قوله لما نقله المصنف هنا وفي الشركة) ونقله صاحب البصر في الشركة (قوله أنه يضمن نصيب شريكه) هنا ما ومفاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة إذا مات المضارب مجهلاً لمال المضاربة أو للمشتري بما لها ذكره أبو السعود في حاشية الأشياء وفي الخاتمة إذا أقر



في مرضه انه ربح الفاتم مات من غير بيان لا ضمان الا اذا اقرب وصوله اليه حوى في حاشية الاشياء (قوله وانزه  
مخشوها) أي اقرب الصواب مخشوها الاشياء انتهى حلي (قوله فبقى المستثنى تسعة) تلوح التريكة من العشرة  
قوله الجدة) ثلاث يفهم من ذكر الاب فان أحكامه أحكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها (قوله ووضيه ووصي  
القاضي) مما اذا خلان في الوصي في كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكر (قوله وستة من المحجورين) أي ولسابع  
وهو المصبي المحجور عليه مذكور هنا قلت وهي تعلم من ذكر المصبي (قوله ورفق) قال في الظاهرية لو ان عبدا  
محجورا عليه اودعه رجل مالا ثم ائتمقه الولي ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود  
بقيام الوديعة بعد العتق أم لا وان مات وهو عبد فلا تنفي على مولاه الا ان تعرف الوديعة فترد على صاحبها انتهى  
(قوله والمعتوه كصبي) لا حاجة اليه بعد نقل مافي الشربة لالبة (قوله وان بلغ) أي المصبي ومنه اذا افاق المعتوه  
كما يؤخذ مما سلف (قوله ما ذونا له ما) أي في التجارة كما في البيروني من خروجه الاكل أو في قبول الوديعة كما في الوجيز  
فان عبارة كما في الحوى فان كان ما ذونا له ما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه فتمت انتهى ونص في الهندية  
على ضمانه في الصورتين اجماعا (قوله شرح الجامع) أي الكبير وقوله الوجيز بدل من شرح فان اسمه الوجيز  
(قوله قال) أي الشربة لا في مبلغ أي المستثنى (قوله تسعة عشر) بادخال الشر يك فيها (قوله وهي) أي الايات  
الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله والعين) مفعول مقدم ليحصر ويحصر لا مبن ومنه ما يحوز (قوله  
وما وجدت) أي العين الامانة عينا أي مئنة منقصة (قوله ثم مضواض) قد علمت ما فيه (قوله ومودع) بكسر  
الذال (قوله وهو المؤثر) أي الذي جعل أميرا على الجيش فان ذلك قبل القضية فالمراد بصيغة اسم المفعول  
(قوله ألفت الربح) أي في تلك الدار شيئا (قوله لو آفاه) بدرج الهزة (قوله ملاك) جمع مالك (قوله بها ليس يثمر)  
لو قال وهو ليس بأمر بضم الهاء من هرا كان أولى لما سبق (قوله جميعا) يعني ان وصي أي واحد من الوالد والجد  
والقاضي لا يضمن وليس المراد أن الجميع أو صوابه (قوله ومحجورا) بأنواعه السبعة وهو بالتصبي في كلام  
الناظم والاولى الرفع كسابقه ولا حقه (قوله فوارث) بغير تنوين (قوله بغير) خبر بانه محذوف أي وهذا  
بغير نظمه وبغير طر محض (قوله وكذا لو خلطها المودع) خلط بمجاورة كفتح يفتح أو مجازة كما تنوع (قوله  
الابكفة) إشارة الى أن المراد أن يحصر التميز وان لم يضر (قوله ضمها) أي ولا يسيل للمالك عليها ولا  
اذا خلطها بجنتها شره ان شاء لانه لا يمكنه الوصول الى عين حقه صورة وأمكنه معنى بالقضية اذا القضية  
فيما يكال أو يوزن افرأنا ان شاء مال الى جانب الهلاك وضمنه وان شاء مال الى جانب القيام وشاركه انتهى مكي  
عن التميمي (قوله قبل أداء الضمان) أي المضمون ولم يقتصر وافي ابا حنيفة تناول المقصود على أداء الضمان بالفضل  
بل انما هو وتضمن القاضي أو الأبراء (قوله وصح الأبراء) أي لو أبرأه المالك مع سقط حقه من العين والدين بجر  
(قوله ولو خلطه) أي الجيد (قوله ضمته) أي ضمن مثل الجيد (قوله وبمعكسه) أي لو خلطه بدي الوديعة بجوده  
(قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن الجني رعل ذلك في غير الوديعة أو قوله مقابل لما سبق من أن الخلط  
في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز (قوله لعدم التعدي) على المحذوف أي ولا يضمن قال في المنع  
فان هلك بعضها هلك من ماله ما جبا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك  
انتهى (قوله ولو خلطها بغير المودع) ولو كان في عياله كزوجته وابنه هندية (قوله ضمن الخلط) عند الامام  
وقالا ان شاء ضمن الخلط وان شاء أخذ العين وكانا شريكين هندية (قوله ولو صغيرا) لانه من التعدي على أموال  
اناس كما لو كسر زجاجة الغير فان الضمان عليه (قوله خلط لا يميز) أي الباقي مع الخلط (قوله خلط ماله بها)  
قال في البحر ضمن الكل البعض بالاتفاق والبعض بالخلط لانه متعدد بالاتفاق منها او ما رده مابق على ملكه انتهى  
(قوله أو أنفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لانه حاقط للباقي (قوله وهذا اذا لم يضره البعض) مرتبط بقوله أو  
أنفق ولم يرد قال في الصروة بقوله فترد مثلها لانه لو لم يرد كان ضامنا لما أنفق خاصة لانه حاقط للباقي ولم يعيب  
لانه مما لا يضره البعض لان الكلام فيها اذا كانت الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكبل والموزون اه  
ولم أر فيها اذا فعل ذلك فيما يضره البعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقصان ما بقي فبصر (قوله واذا تعدي  
عليها) أما اذا هلكت من غير تعد فلا ضمان بشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن انتهى أبو السعود  
في حاشية الاشياء (قوله زال ما يؤدى الى الضمان) وهو التعدي ولا حاجة الى هذه الزيادة وهو مقيد بما اذا لم

قلت وأقتره محشوها في المستثنى تسعة  
فليصفا وزاد النمريلالي في شرحه محشوها في  
على العشرة تسعة الجدة بتروصيه ووصي  
القاضي وستة من المحجورين لان الجبر يشمل  
سبعة فانه لصفر ورق وجنون وغفلة ودين  
وسفه وحته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا  
يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد  
بلوغه لوال المانع وهو الصبا فان كان المصبي  
والمعتوه مأذونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ  
والافاقه ضمننا كذا في شرح الجامع الوجيز  
قال فبلغ تسعة عشر ونظام عاطفا على يبقى  
الوهابية يتبين وهي  
وكل أمين مات والعين يحصر  
وما وجدت عينافد بناتصير  
سوى متولى الوقت ثم مضواض  
ومودع مال الغنم وهو المودع  
وصاحب دار ألفت الربح مثل ما  
لو آفاه ملاكها ليس يثمر  
كذا والجد وقاض وصيهم  
جميعا ومحجورا فوارث بغير  
(وكذا لو خلطها المودع) بغيرها أو بغيره  
(عاه) أو مال آحار بر كمال (بغير اذن) المالك  
(بغير لا يميز) الابكفة كخطة بث عبود دراهم  
جواد بغير يوف مجتبي (ضمنها) لا يملكه بالخلط  
لكن لا يباح تناوله اقبل أداء الضمان وصح  
الأبراء ولو خلطه بدي ضمنه لانه عيسه  
وبعكسه شريك لعدم مجتبي (وان يادنه  
اشتركا) شركة املاك (كما لو اختلفت بغير  
ضمنه) كان انشئ الكيس لعدم التعدي  
ولو خلطها بغير المودع ضمن الخلط ولو صغيرا  
ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو أنفق به ضها فترد  
مثل خلطه بالباقي) خلط لا يميزه (ضمن)  
الكل خلط ماله بها فلو تأنى التميز أو أنفق  
ولم يرد أو أودع وديعتين فأنفق احدهما  
ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره  
البعض (واذا تعدي عليها) فليس فيها  
أو ركب دابتها أو أخذ بعضها (نرد) حيه  
الى يده (حتى زال التعدي زال) ما يؤدى  
الى (الضمان)



بقصها الاستعمال فان قصها نحن أي نقصان أصروته جاز الجزم منها على وجه التعدي كذا في شرح  
 تنوير الاذهان وانما زال الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع إلى المأمور به  
 كما اذا استأجره للحفظ ثم راق ترك الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اذ منع (قوله اذا لم يكن من  
 نيته العود) فلو ليس ثوب الودعة ونزعه ليلا ومن عزمه أن يلبسه نهارا ثم سرق ليلا لا يبرأ عن الضمان بجر من  
 الجنائيات (قوله والمستأجر) بأن استأجر دابة إلى مكان معين ثم جاوز ثم عاد إليه لا يبرأ وقبل ان استأجر ذاهبا  
 وجائيا يبرأ وان ذاهبا فقط لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول إلى ذلك المكان وبالعود إليه لا يعود العقد بينهما  
 شلبي ثم نهانهم ما هو المفقود منهم من جعله حاصلا للمودع اذا كانت مدة الاجارة والاعارة باقية أفاده  
 في الشربلالية والدرر (قوله لعلها لا تنفسهما) وعله الميرى بأنهما مأموران بالحفظ تبعاً للاستعمال  
 أي المأذون فيه لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابت فلا يبرأ بالعود انتهى (قوله  
 بخلاف مودع) لاجابة اليه لانه أصل المسئلة المقصود بالذكر ولكن اذ ذكره ليظهر عدها ويتضح الاستثناء  
 في قوله الا في هذه العشرة (قوله ووكيل يبيع) بأن استعمال الثوب من لئلا الموكل يبيعه ثم ترك وضاع فانه لا يضمن  
 (قوله أو حفظ) صورته قد تمت قريبا (قوله أو اجارة) بأن وكاله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله أو استئجار) بأن  
 وكاله ليستأجره دابة فاستأجرها ثم ترك وهذا كذا والاشارة في التصدير أن يدفع دراهم ليستأجره يئسا  
 فدفعها في استئجاره كان ثم استردّها بغيره فانه لا يضمن (قوله ومضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع المال  
 لنفسه ثم عاد إلى الوفاق صار مضارباً ومستبضعاً أبو السعد مودع عن الشيخ صالح (قوله وشريك عتانا أو مفارضة)  
 فانهما يهودان أمينين بالعود إلى الوفاق أبو السعد مودع عن الشيخ صالح (قوله وشريك عتانا أو مفارضة)  
 ليرحمنا فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل الرهن ثم رهن بماله على القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلك  
 عند المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه قد برى عن الضمان حين رهنها فاذا كان أميناً خالف فقد عاد إلى الوفاق  
 اذ استعير الرهن كالودع وتسليمها إلى المرتهن يرجع إلى تحقيق مقصود المرتهن لو هلك بعد ذلك يصير دين  
 مقضياً فيستوجب المهر الرجوع على الراهن بمنزله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما انتهى وقدرت أن هدد  
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدي ثم رهن فلو استعار ليرهن فتعدي ولم يرهن وضاعت فالضمان عليه وبكون  
 داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستتاة من قول المصنف بخلاف المستعير  
 كما أفاده في شرحه (قوله الا في هذه العشرة) بعد الشريك صورته (قوله لان يده كيد المالك) علة لمسئلة الودعة  
 المذكورة في المصنف (قوله فاقوله) أي للمالك الآن بقي المودع البيعة على العود إلى الوفاق والاولى  
 التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة فتأمل (قوله وقيل للمودع) يخفى الدال لانه يثنى الضمان  
 عنه أي ولا يشترط اقامة البيعة على العود إلى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاقل (قوله أي جهود الايداع)  
 بأن قال لم يودعني أمالوقال ليس لشيء ثم ادعى رداً أو انفساداً في شربلالية عن جامع الفصولين (قوله سقى  
 لوداعي هبة أو بيعاً) أي وأنكر ما حباها ثم هلك (قوله فلو سأل عن حالها) بأن قال حالها ودفعني عندك  
 ليشكره على حفظها بخر والاول أن يقول لانه الخ بدل الفاء وكذا يقال فيما يأتي (قوله ونظماها من مكانها  
 وقت الانكار) لعل المراد أنه زمن الانكار نقلها وليس المراد نقلها وقتها حقيقة لانه لا يتأتى الا في نادر من  
 الصور وانظر ما لو كان نقلها قبله وفي نيته الجود وقد نقل هذا التقييد الشربلالي من الساطني ونقل عن جامع  
 الفصولين انه يضمن بجهود الودعة كالعارية ولو لم يحوّلها ساقوله وكانت منقولة لاجابة اليه به بقوله ونقلها  
 من مكانها ولو قدّمه عليه كان أولى (قوله لانه لو لم ينقلها وقتها) صادق بعدم النقل أصلاً وينقلها بهاءه وقبله  
 والحاصل أنه على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشروط أن يجحد عند سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها  
 زمن انكارها وان يكون ممن يتقل وان لا يكون عند الانكار من يخاف عليها منه وان لا يحضرها بعد الجود وان  
 يكون الجود لها كمالها (قوله أو ظننت اني دفعتها) أي فانما صادق في قول لم يكن لك عندى وديعة (قوله ولو ادعى  
 هلاكها قبل جودها خلف الخ) وأما اذا أقيمت بيعة فقال في الهنديه اذا أقام رب الودعة البيعة على الايداع  
 بعد ما جحد المودع وأقام المودع البيعة على الضياع فإن جحد المودع الايداع بأن يقول للمودع لم يودعني في هذا  
 الوجه المودع ضامن ويثبت على الضياع مردودة سواء شهد بالشهود على الضياع قبل الجود أو بعده الجود وان

اذا لم يكن من نيته العود اليه أشياء من شروط  
 النية (بخلاف المستعير والمستأجر) فلو  
 ازاله لم يبرأ لعله لا يفسد ما يخلو  
 مودع ووكيل يبيع أو حفظ أو اجارة  
 أو استئجار ومضارب ومستبضع وشريك  
 عتانا أو مفارضة ومستعير لهن أشياء  
 والحاصل أن الامير اذا تعدي ثم أزاله لا يزول  
 لضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك  
 ولو كذبه في عوده للوفاق فاقوله وقيل  
 له مودع مما دية (و) بخلاف (اقراره بعد  
 جوده) أي جهود الايداع حتى لو ادعى هبة أو  
 بيعاً لم يضمن خلاصة وقيل بقوله (بعد طلب  
 ردها) فلو سأل عن حالها فوجدها  
 فله هلك لم يضمن بجهود وقيل بقوله (ونظماها من  
 مكانها وقت الانكار) أي حال جوده لانه لو لم  
 ينقلها وقتها فله هلك لم يضمن خلاصة وقيل  
 بقوله (وكانت) الودعة (منقولة) لان العتار  
 لا يضمن بالجود عند هلاكها خلاصة في الاصح  
 فخص الربيع وقيل بقوله (ولم يكن هناك من  
 يخاف منه عليها) فلو كان لم يضمن لانه من  
 باب الحفظ وقيل بقوله (ولم يحضرها بعد  
 جودها) لانه لو جحد ما ثم حضرها فقبله  
 ربهادها وديعة فان أمكنه أخذها لم يضمن  
 لانه ايداع جديد والانهما لانه لم يتم الرد  
 اختياراً وقيل بقوله (لما لكها) لانه لو جحد ما  
 لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا تمت هذه  
 الشروط لم يبرأ باقراره الا بعد جوده  
 (ولو جحد ما ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن  
 عليه قبل) وبرى (كالوبرهن انه ردها قبل  
 الجود وقال غلطت في الجود) ونسبت  
 أو ظننت اني دفعتها قبل برهانه ولو ادعى  
 هلاكها قبل جوده



بجد الوديعه بأن قال ليس لك عندي وديعه ثم أقام البيعة على الضياع ان أقام البيعة على الضياع بعد الجود فهو  
ضامن وان أقام بيئته على الضياع قبل الجود فلا ضمان وان أقام بيئته على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لكونه قبل  
الجود أو بعده فهو ضامن انتهى (قوله حلف المالك) أي حلفه القاضي إذا طلب المودع ذلك وذلك عند عدم  
إقامة البيعة على الضياع من المودع (قوله وكذا العارية) أي إذا ادعى المستعير هلاكا قبل جرده فان الثاني  
يحملنه على العلم الخ (قوله ويضمن قيمتها يوم الجود) وتعتبر القيمة يومه في الزيادة والنقصان من حيث السعر أو  
المعين ان علم القاضي بذلك والاعتبار بيعة المودع على النقصان مخ قال في الخلاصة رجل أودع رجلا عبدا فجده  
المودع فبات في يده ثم أقام المودع بيعة على قيمته يوم الجود فمضى على المودع بقيمته يوم الجود فان قالوا لا تعلم  
قيمتها يوم الجود لكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بقيمته يوم الايداع مكي انتهى (قوله بخلاف مضارب جدر  
ثم اشترى لم يضمن خاتمة) الذي في المخ عن الخاتمة المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت  
الى ثم اشترى بالمال ذكر الساطي أن المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل الشراء  
فهو ضامن والقياس أن يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم قرئ ثم اشترى برى عن النعمان وان جدها  
ثم اشترى ثم أقر فهو ضامن والمتاع له انتهى فلو قال المزاب بخلاف مضارب جدر ثم أقر ثم اشترى لم يضمن لأصاب  
(قوله وله السقر بها) أي بزاو أجمعوا أنه لو سافر بها بجر يضمن هندية عن غاية البيان (قوله ولو لاهل) فسر في  
الجوهرة بما يحتاج في حله الى طهر أو أجرة جمال انتهى مكي وفي الهندية عن المضمرات الوديعه لو كانت طعنا  
كثيرا سافر بها فلهلك الماعام فانه يضمن استعدا اما انتهى وذكره في المخ ولا يضمن ولو كان الخروج طويلا وموتة  
الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الا من من موته الرذ ضرورة صحة أمره فلا يبعد ذلك اضرار به انتهى (قوله  
عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها) قال في الهندية اذا لم يعين مكان الحفظ ولم ينسبه عن الاخراج انصاب  
أمره بالحفظ مطلقا سافر بها فان كان الطريق مخوفا فلهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا لاهل لها ولا موته  
لا يضمن بالاجماع وان كان لاهل وموتة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد  
من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا  
هو المختص والمختار اه (قوله فان له بد من السفر) هذا التفصيل في الصورين كما أفاده الزيلعي (قوله فان سافر  
بنفسه ضمن) لانه يمكنه أن يحفظها به في الهندية ان أمكنه حفظ الوديعه في المصر الذي أمر بالحفظ فيها  
مع السفر بأن يتركها عبد الله في المصر المأمورة أو بعض من في عياله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه  
ذلك بان لم يمكنه في عياله أو كان الا أنه احتاج الى نقل الاموال فصار فلا ضمان تارخانية (قوله مثليا أو قيميا)  
اكن عدم جواز الدفع في القيمي بالاجماع وفي المثلي خلافه صاحب فانهم ما قالوا لا يجوز دفع حظه (قوله ولو دفع  
الخ) قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحصته وبأخذ حصته منها  
اذا خفيها مخ وفي الهندية فان دفع اليه نصيبه فله في يده ثم حضر الاخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان  
هلك ما في يد المودع هلك أمانته بالاجماع يتابع ولو هلك المقبوض في يد الغائب فليس له أن يشارك الغائب فيما  
بقي غاية البيان (قوله فكان هو المختار) كيف يكون هو المختار مع أن سائر المتون على قول الامام فانه المقدسي  
وقال الشيخ فاسم اختلاف قول الامام التسنخي والمحوي ومصدر الشريعة وقد صور الوديعه من أكثر من واحد  
في الخاتمة لكن زاد في التصدير قوله وقالوا لا تدفع المال الى أحد من حتى يجتمع اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع  
هل يضمن بالدفع أي بناء على الاستحسان ظاهر تنبيههم أنه لا يضمن الا أن يأتمن بالوديعه حاملين لها وسلمها  
كذلك أما اذا سلمها لأحد من حضرة الاخر فظاهر أنه يدفع لمن سلمه وحضور الاخر لا يقتضي كونه مودعا لجواز  
أن يكون شاهدا ونحوه كذا بحث المقدسي حوى (قوله وعدلى رهن) أي العدلين اللذين وضع عندهما  
الرهن فهو يفتح العين تنبيه على ذلك فانما يقسمان المثلي ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما الى الاخر ضمن  
مادفع (قوله وكبلى شراء) بأن دفع اهما ألتا يشترى به عبد القسما الا ان دفع أحدهما انصفه ضمن بالدفع  
وأجمعوا أن المدفوع اليه لا يضمن هندية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما يقسم بالكيلات والموزونات  
ومثلها كل ما لا يقسم بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يقسم بالتقسيم الحسي انتهى مكي قال السعيد الجوى  
واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التناوب في الحفظ كذا في الخلاصة فلو دفعه زائدا على زمن التناوب نظر

حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان  
نكل برى وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها  
يوم الجود ان علم والا فيوم الايداع هادية  
بخلاف مضارب جدر ثم اشترى لم يضمن  
خاتمة (و) المودع (له السفر بها) ولو لاهل  
درر (عند عدم نهي المالك) عدم (الخوف  
عليها) بالاخراج فلو نهي أو خاف فان له بد  
من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن  
وبأهله لا اختيار (ولو أودعها مثليا أو  
قيما) لم يجز أن (يدفع المودع الى أحدهما  
حظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن  
في الدرر ثم وفي البحر الاستحسان لا فكان  
هو المختار (فان أودع رجل عند رجلين  
ما يقسم اقتساما وحفظ كل نصيبه) أقر ثم  
ومستضمن ومدين وعدلى رهن وكبلى  
شراء (ولو دفعه) أحدهما (الى صاحبه  
ضمن) الداهم (بخلاف ما لا يقسم) لجواز  
حفظ أحدهما بأذن الآخر



(ولو قال لا تدفع الى عبالك) أو احفظ في هذا البيت فدفعها الى مالا بد منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فإن كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) أو أحرز (لم يضمن والا ضمن) لأن التقييد مفيد (ولا يضمن مودع المودع) فيضمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه أمين سر اجبة وفي المجتبى القصار اذا غلما فدفع ثوب رجل لغيره فقطعه فكلاهما ضامن وعن محمد أصاب الوديعه شئ فأمر المودع رجلا ليعالجها فغلبت من ذلك فلهيها تصمين من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الأول ان لم يعلم أنها لغيره والام يرجع اه (بخلاف مودع الغاصب) فيضمن أيا شاء واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر درر خلافا لما نقله الله سبحانه والباقي والبرجندى وغيرهم فتنبه (معه ألف ادعى رجل ان كل منهما له أو دعه اياه فشكل) من الخلف (اهـ ما فهو له او عليه ألف آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر فالألف لمن نكل له (دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن) اذا لا يلزمه ذلك (كأن لو قال له حمل الى الوديعه فقال أعمل ولم يشعل حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن لأن الواجب عليه التخلية عمادية (قال) رب الوديعه (للمودع ادفع لوديعه الى فلان فقال دفعت وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت) الوديعه (صدق المودع مع يمينه) لانه أمين سر اجبة (قال) المودع (ابتداء لأدرى) كيف ذهبت لا يضمن على الاصح (كما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت) فان القول قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع أولا أدري وضعها أو دفتها في دارى أو وضع آخر فانه يضمن

اتهم (قوله ولو قال لا تدفع الى عبالك) أى فدفع اليهم وهلك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه وفي الجوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فحفظ بزوجته هل يضمن للمخالفة أولا والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان انتهى (قوله فدفعها الى مالا بد منه) هذا انما يظهر في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من عياله لا في النهى عن الدفع الى العيال مطلقا ثم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض عياله وقد نهى عن الدفع اليه محله اذا كانت الوديعه مما يحفظ في يد من منعه أمالو كانت لا تحفظ عنده عادة فنهاء عن الدفع اليه فدفع ضمن كما لو كانت الوديعه فرسا فنعته من دفعها الى امرأته أو عقد جوارحه فنعته من دفعه الى غلامه ودفع ضمن أخاه الزبلى (قوله لم يضمن) لأن التقييد غير مفيد لأن الدار حرز واحد بدليل أن السارق اذا أخذ من بيت من الدار فنقل الى بيت آخر لم يقطع لعدم حثك الحرز والحرز الواحد لا فائدة في تخصيص بعضه دون بعض ومالا فائدة في تخصيصه في الامر بسقط في الابداع كالمودع كالحفظ بيمينك دون شمالك أو وضعها في بين البيت دون يساره وكالمودع في كسبك هذا فوضعها في غيره أو في الصندوق أو احفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت فحفظ في البيت فانه لا يضمن (قوله والا ضمن) أى وان حفظ عند الزوجة أو القلام الذى نهاء عن الدفع اليهما وللمودع زوجة أو غلام آخر أو كان البيت الاخر أقل حفظا بان كان ظهره الى الطريق فانه يضمن لانه معتد لأن من العيال من لا يؤمن على المال وتفاوت البيوت في الحفظ بقى لو أمره بالحفظ في دار فحفظ في دار أخرى فالذى ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذى في شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى فيها الدار والدار الاخرى في الحرز على السواء أو كانت التى فيها الدار أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاء عن الخب فيها أو لم ينهه كذا في المحيط ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق اه هندية (قوله لأن التقييد مفيد) قال في البدائع الاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته وينفذ ومعتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد وهو در اه (قوله فيضمن الأول) اذا دفع الى غير من في عياله بغير اذن ولا ضرورة كرق در منق واما ضمن الأول لانه ترك الحفظ دون الثانى لانه أخذ المال من أمين ولم يترك الحفظ وهذا قول الامام وعندهما يضمن المالك أيا شاء (قوله لا ضمان) لأن حفظه لا يثبت مادام في محاسنه والمالك انما رضى بحفظه ورأيه لا بصورته اه أى والحفظ بالراى قائم مع قيامه ولو استهلك الثانى الوديعه ضمن بالاتفاق ولصاحب الوديعه أن يضمن الأول ويرجع على الثانى وأن يضمن الثانى ولا يرجع انتهى (قوله لم يصدق) لأن الابداع الى الغير موجب للضمان فلا يصدق منخ أى في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يصدق) يعنى لو غصب الوديعه من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرته على وهلك عندى وقال لا بل هلك عنده فالتقول قول المودع لما ذكره منخ (قوله فكلاهما ضامن) يعنى أن للمالك أن يضمن أيا شاء منهما فان ضمن القصار رجع على القاطع وان ضمن القاطع لا يرجع هذا ما اقتضته القواعد (قوله فلهيها تصمين من شاء) المودع لتعديه بما يؤمر به والمعالج لما شرته بسبب الهلاك (قوله والام يرجع) قال في الهندية فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره أو ظن ارجع عليه (قوله بخلاف مودع الغاصب) فله تصمينه لأن مودع الغاصب غاصب لادم اذن المالك ابتداء وبقاء أما مودع المودع ليس بغاصب فلا ضمان عليه لانه أمين استخفظ (قوله درر) أصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يعلم أنه غاصب رجع على الغاصب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وحكى أبو اليسر أنه لا يرجع واليه أشار شمس الأئمة ذكره في النهاية (قوله فشكل لهما) أى أنكروا ليس لهما عليه بينة فعرش عليه المين فشكل ونكل من باب دخل معنى جبن وقال أبو عبيدة نكل بالكسر لغة فيه وأنكرها الاصمعي مختار (قوله فهو لهما) لعدم الاولوية (قوله وعليه ألف آخر) لاقرار به أو ابتداء ياه على اختلاف الاصليين ولا يه ما يد القاضى بالتخلف جاز اتعذر الجمع بينهما أو عدم الاولوية والاولى عند التشاخص أن يقرع بينهما ما تطيبا بالقول وما وثقا لثمة الميل فان نكل للأول لا يقضى به اينكشف وجه القضاء هل هو لهما أو لاحدهما ولا ضرر عليه في التأخير لانه لا يقضى للمتقدم حتى يحلف للمتأخر (قوله فالألف لمن نكل له) دون الآخر لوجود الحجة في حقه ودونه ولو حلف لهما فلا شئ لهما لعدم الحجة زباني (قوله أضاعت أم لم تضع) هذا خلاف ما نقلوه في الهندية عن العمادية وعبارتها لو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعت أم لم تضع يضمن كذا



في النصول العمادية اه قلت وينبغي أن يؤمر بالبحث عنها في الاولى (قوله لا يضمن) أي ان كان للكرم أو للدار باب وان لم يكن لهما باب يضمن هندية عن المحيط (قوله ان خاف الخ) ظاهر صديقه أن المظور اليه ما وقع عند المودع من خوف تلف نفسه أو عضوه أو حبه أو أخذ ماله أي وان كان التهديد مطلقا اما اذا كان صريحا بأحد هـا فالحكم ظاهر (قوله وان خاف الحبس أو القيد) أو التجريس كما في الهندية (قوله وان خشي أخذ ماله كله فهو عذر) قال في الهندية سلطان هـ د المودع بالتلف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة ضمن ان يفي له قدر الكفاية ون أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم أو شهر أو العمر القالب فيحذر (قوله كما لو كان الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أي من غير تفصيل كما يؤخذ من المخ (قوله رفع الامر للداكم) أي على سبيل الاولوية (قوله لا يبيعه) وان لم يكن في البلد قاض باعها واحتفظ عنها هندية (قوله فهلك حالة القراءة) نص على المتوهم فلا ضمان بعدهما بالاولى (قوله لان له ولاية هذا التصرف) أي وهو القراءة وسيأتي آخر العارية مانعه أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تضرر بالنظر والتقليب ويكون كالاستطلاع بالحائط والاستضاءة بالنار لا سيما اذا كان مودعا عادة لتأمين في ذلك المساهلة والمساهجة والاحتياط عدم النظر الا بامر وفي الهندية أودع عنده مطبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاغ ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان على غير وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك أن ينظر ان كان في الحب شيء من ثمر الماء والدقيق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعماله وان كان الحب خاليا وفيه شيء لا يغطي لاجله رأسه لم يكن استعماله اه (قوله وكذا لو وضع السراج) أي سراج الوديعة على المنارة أي على محل النور أي فانه لا يضمنه اذا تلف (قوله أودع صكاً) أي له أما اذا كان لغيره وقد أودعه هو وجاء الذي له الصك بطلبه فلا يدفعه اليه وعليه الفتوى هندية (قوله وأسكر الوارث) أي وارث الطالب (قوله - بس المودع الصك) انفيه من الاضرار وقد تقدم فهو هذا في المصنف ولعله محمول على ما اذا كان المكتوب عليه بقرينة اذا عرض عليه والا فجزد الخط لا يثبت الحق ثم طاهر كلامه بمـ مالو أسكر الوارث لكونه لا يعلم الدفع (قوله لا يبرأ مديون الميت الخ) الطاهر أن يقيد عدم البراءة بما اذا كان له من مستعرق الوارث غير مؤتمن كما قيدهم ما في الوديعة اذ اودعها المودع الى الوارث حوى (قوله ليس للسيد أخذ وديعة العبد) أي ولو غير مأذون لاحتمال أنه مال الغير اه اذا أقام السيد بينة على أنه ماله وقد ساء (قوله الوصى) أي وصى القاضى وقد نسب به بأجر وأما وصى الميت فلا يستحق الأجر كما في الاشياء من من الجع والفرق في الكلام على أجرة المثل وقد عمل الوالوالجى عدم نية الأجر له ولوجهه المتوفى له لينة ماله وصاياه بأنه يتسول الوصية صار العمل واجبا عليه والاستقرار على هذا لا يجوز انتهى واذا عي خير الدين أن الأجر يجوز له اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا جعل القاضى له أجره مثلهما لم ينافى في اساس استحسانا انتهى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع (قوله اذا عملا) فيستحقان أجرة المثل أشباه (قوله فلم منه أنه لا أجر لناطرا الخ) أي من قوله اذا عملا أي اذا كان مشروطا من جهة الواقف أقاده أبو الوالد هو ووجه العلم أنه لا عمل حينئذ (قوله ودافع ألف مقرصا ومقارضا) يعنى دفع ألفا وقال له نصفها قرض عليك والنصف الآخر قراض ومضاربة والرجح لى (قوله ورجح القراض) أي لرب المال خاصة (قوله الشرط جائز) ويجعل النصف بضاعة ونماء النصف القرض للمستقرض لأن المضاربة لما فسدت باشتراط كل الرجح لرب المال صار بـ بضاعة (قوله ويجذر) انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض يجتر نفعوا واذا علم صحة الشرط قال رجح الحاصل من الألف لهما والחסران عليهما لانهم ما شرب كان في الألف (قوله فرب المال قد قيل أجدر) أي يتقبل قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لانفاقهما على لفظ الدفع وبعد العمل يضمن والقول الثانى أن القول للمضارب وهو الذى حرى عليه المصنف قبيل الايداع (قوله وفي العكس) بان قال المضارب وقد رجح هو قرض وقال رب المال مقارضة بالثالث مثلا فالقول قول رب المال أيضا وعلى المضارب البيئنة (قوله كذلك في الابضاع) بأن قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعى القرض فالقول لرب المال (قوله ما يتغير) أي الحكم في هذه الصور (قوله فقد يتصور) بأن يجعل السارق أو تسكون هي المقصودة ومعنى يتصح بصديق (قوله وتبارك) بغير تنوين (قوله لأمر) متعلق بتارك أو بصيغة والصيغة مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتبت فيه ونفى تقييد هذا الفرع بما لا يقسم

ولو لم يكن مكان الدين أركمه قال سرق من  
المكانة المدفون فيه لا يضمن وتماسه في  
العمادية فروع هـ هذا المودع أو الوصي  
على دفع بعض المال إن خاف تلف نفسه أو  
عضوه فمدفع لم يضمن وإن خاف الملبس أو  
القيد ضمن وإن خشي أخذ ماله كله فهو  
عذر كما لو كان الجابر والآخر أخذ نفسه فلا  
ضمنان عمادية خـ خيف على الوديعة التماس  
دفع الأمر للمالك لم يبيعه ولو لم يرفع حق  
ففسد فلا ضمان ولو أنفق عليها بلا أمر  
فأنس فهو منبرج قرأ من معصف الوديعة  
أو الرهن فله الحاقه القراءة فلا ضمان لأنه  
ولاية هذا التصرف صيرفة قال وكذا الوضوح  
السراج على المنارة وفيها أودع صكاً وعرف  
أداء بعض الحق ومات الطالب وإنه شر  
الوارث الأداء بسبب المودع ذلك أبداً وفي  
الأب لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى  
لو رثه وعلى الميت دين ليس له بدأخذ  
وديعة العبد العامل له فيه أمانة لا أجر له  
إلا الوصي وإما طرأ على عمله فله ما علم منه أن  
لا أجر له الطرف المستف إذا أحبل على عاينه  
المستحسن فإليه ما وفي الوهانية  
ودافع ألف فمرصاً وقارضاً  
وربحاً مراض الشرط جاز وبدر  
وإن بدعي والمالك مرضاً وخدعه  
مراضاً قرب المال قد قيل أجاز  
وفي انعكس بعد الربح فالقول قوته  
كذلك في الانساع ما تميز  
وإن قال قد ضاعت من البيت وحدها  
يصح ويستدفع فقدية لها  
ونار في قوم لا مربية



فانه اذا كان مما يقسم يكون القائم اوله قرطابا بعدد قسمة المودع للفظ (قوله يضمن المتأخر) لتعيينه للفظ  
تعيين للضمان انتهى عبد البر فلو قاموا معا ضمنوا جميعا صرح به قاضيان (قوله فعت) العث بالثالثة  
السوس أو الارضة وهي دوية تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الوديعة كما أمر به محيط ويضمن  
بتشديد الميم (قوله وقرض القار) الحاصل أنه اذا أودعه الوديعة فوضعه في محل لا ثقب فيه فقرضها القار  
أو أحرقتها النار أو تحبست فلا ضمان عليه وأما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعة ثقب قد اطلع عليه  
المودع ان أخبر صاحبها فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يمتد يضمن أفاده صاحب الهندية (قوله بالعكس  
يؤثر) أي بالخلاف (قوله ولم يعلم) الواو بمعنى أو فبنتى عنه الضمان بسد أو باعلام المالك به وان لم يمتد لان  
المالك حينئذ رضى بوضعه فيه على هذا الحال (قوله وينبغي تفصيله) قال الطرسوسي وينبغي أن يكون فيها  
التفصيل لان الأمر دائر بين الاعلام للمودع أو السد بونه وهو موجود وارتضاء عبد البر وأقره الشرنبلالي  
بتمتة مؤنة الرد على المالك لا على المودع سراجية وان تله في بلده من محلة فؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق  
وكذا اذا سافر فيما يجوز له السفر بها تكون الاجرة على المالك سراج أي اجرة الرد كما يؤخذ من سابقه وانظر  
مؤنة حله للخارج هل هي على المودع أو المالك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب العارية)\*

مشروعيها بالكتاب قال الله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يماورونه في العادة وقبل الزكاة فقد ذم  
الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة موهوبة وبالسنة وهي ما روى البخاري أنه عليه السلام  
استعار من أبي طلحة فرسا يسمى المندوب فركبه وبالإجماع فان الأمة أجمعت على جوازها وانما اختلفوا  
في أنها مستحبة أو واجبة والاكثر أنها مستحبة انتهى أبو السعود (قوله لان فيها غلبة) أي وايداعا فتكون  
من الوديعة بمنزلة المفرد من المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحتمل أن يكون إشارة الى ما قدمنا في الوديعة  
من أنه من باب الترقى والانساب في التركيب أن يقول ذكرها بعد الوديعة لاستصحابها في الأمانة وأخرها  
لان فيها غلبة (قوله النياية عن الله تعالى في اجابة المضطر) أي أن المستعير مضطر وقال تعالى آمن بحبيب  
المضطر اذا دعاه وقد أعانته المعرف فكان له نأب عن الله تعالى في اغائته وان كان فعل المعبر من الله تعالى فلا نياية  
في الحقيقة ففعله ما قد تخلف به هذا الخلق وورد تخلفوا بأخلاق الله (قوله لانها لا تكون الاحتياج) غالبا كالقرض  
(قوله والقرض بمائة عشر) حقق بعضهم أن ثواب الصدقة أكثر وأن أفرادها أكثر كفيها وان كانت في القرض  
أكثر كما قال المناوي نقل عن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى  
المقروض قال البلقيني فيه أي في الحديث أن درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة لم يعد منها شيء  
والقرض عادم منه درهم فسطا مقابله وبني ثمانية عشر ومن ثم لو أبرأ منه كان عشره نوابا بالاصل وهذا الحديث  
يعارضه حديث ابن حبان من أقرض درهمين كان له كاجر صدقة مائة وجمع بعضهم بأن القرض أفضل  
من الصدقة ابتداء فامتيازها منها بصون وجه من لم يعتد السؤال وهي أفضل انتهى المصنفان من عدم رد المقابل  
وعند تقابل الخصوم صيغتين ترجح الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص  
والاحوال والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى (قوله مشقة) وعليه فهي منسوبة الى العارة  
اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور وهو التناوب وقبل غير منسوبة بل ياؤها كالكسبي وأخذها  
من العار بمعنى العيب لان طلبها عيب كما قال الجوهري وابن الأثير مردود بأن العاري ياتي وهي رواية وبالمشقة  
يقال استعاره منه واستعاره الشيء على حذف من (قوله اعارة الشيء فاموس) قال في المنع عنه أعاره الشيء  
وأعاره منه وعأوره اياه وتعووره واستعارها طلبها واعتوروا الشيء وتعوروه وتعاوروه تداولوه (قوله عليك المنافع)  
يشهد لهذا انعقادها بلفظ التملك وجواز أن يبرم بالاحتلاف المستعمل وقال المصنف نحن إنما اباحه قلنا  
لو كانت اباحة لما جازله أن يبرم لغيره لان المباح له ليس له أن يبيع لغيره كالمباح له الطعام ليس له أن يبيع لغيره  
كما ذكره الاتقاني والقول بأننا تملك قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح كما في السراج فله أن يملك  
بغير عرض لان تملك المنافع مشروع بعوض كالأجارة فوجب أن يكون مشروع بغير عرض أيضا كالأعتاق  
لان ما جاز فيه التملك يدل جاز فيه التملك بغير بدل الاتكاح (قوله لزوم الإيجاب والقبول) تقدم أن عقد

فراحو وراحت يضمن المتأخر  
وتارك تشر الصوف صيغة فعت لم  
يضمن وقرض القار بالعكس يؤثر  
اذا لم يمتد الثقب من بعد علمه

ولم يعلم المالك ما هي تنفر  
قات بنى لوستها مرة ففقهه النار وأفسده لم  
يد كروية بنى تفصيله كما مر قد بر

\*(كتاب العارية)\*  
أنرها عن الوديعة لان فيها غلبة وان اشتركا  
في الأمانة ومحاسنها النياية عن الله تعالى في  
اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتياج  
كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض  
بثمانية عشر (من) لغة مشتقة وتختلف اعارة  
الشيء فاموس وشرعا (تمليك المنافع مجانا)  
أفاد بالتمليك لزوم الإيجاب والقبول



التبرع انما يتوقف على الايجاب ولذا قال في الهندية وأما ركنها فهو الايجاب من المعبر وأما القبول من المستعبر  
فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استصاناً اهـ (قوله ولو فعلاً) كالتعاطي كما في القهستاني وفي البصر لو قال  
خذ هذا العبد واستعمله واستخدمه من غير أن يستعبره المدفوع اليه لا تكون عارية حتى تكون نفقته على  
مولاه انتهى خلاصة ولو استعار منه شيئاً فسكت لا تكون عارية انتهى خاتمة وهذا يدل على أن الايجاب لا يرون  
بالفعل نعم قد يكون القبول بالفعل كما إذا قال خذ هذا الثوب عارية فخذيه وأخذوه ولم يظهروا أن قوله ولو فعلاً  
يرجع الى القبول فقط (قوله ~~ككونها~~ أمانة) ان هلكتم من غير تعدل فتمن ولو تعدل ضمن بالاجماع (قوله  
قابلية المستعار للاقتناع) خرج نحو النحر والخنزير للمسلم ولا بد أن يكون الاقتناع بدون استهلاك عينه فعارية  
الدرهم والدينار والفلس وما يكال ويوزن والقطن والصوف والابريس والمنك والكافور فريض إذا أطلق  
أما إذا بين جهة كما إذا استعار نحو الدرهم ليعارب الميراث أو يزين بهاد كالأدوية تجعل بها لا يكون قرضاً بل  
تكون عارية ولا يستعملها في غير الوجه الذي سماه غاية البيان وفي الهندية وأما من شرطها فأنواع منها العقل  
فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي  
لأذون ومنها القبض من المستعبر ومنها القابلية المذكورة هنا (قوله لأنها تصير اجارة) الاولى لأنها تصير به  
اجارة وقد نصوا أن الاجارة تنعقد بلقط الاعارة (قوله يعني لأن جهالة العبد الخ) ليس في هذا جهالة والاصح  
البيع وقد نقل في البصر أن الذي لا يضرب العارية جهالة المتافع أما جهالة العبد مضمرة إذا كانت تنعقد  
الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر حماراً فقال ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ أحدهما  
واذهب فآخذ أحدهما وذهب به يضمن إذا هلك ولو قال خذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن اهـ وفي النهاية  
من الهبة وعقد التملك يصح في المنافع وغيره كالبيع بأنواعه يعني العبيد والفاسد والصرف والسلم فإن التبوع  
لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله لأنه ودبعة) الاقرب أنه اباحة للاقتناع إذا لو كان ودبعة  
لما جاز له الاقتناع بها أو يقال إنها ودبعة اباح له المالك الاقتناع بها وفي الهندية عن القنية دفعت لك هذا الحمار  
لتمتعه به وتعلمه من عندك عارية اهـ (قوله أي غلتها) قال في البصر لأن الاطعام إذا أضيف الى ما لا يؤكل  
عينه يراد به ما يستغل منه مجازاً لأنه محله اهـ ولو قال أطعمتك هذا الجزور فهو عارية إلا أن يراد الهبة هندية  
وهذا يبيد نقيض الارض بما إذا كان فيها غلة والافلاحة لهذه التركيب وفيه أن المراد أنه أعارها له لبرعها  
فاه إذا عر بالاطعام اختصت عاريتها بالاتفاق بزراعتها فلا يبي ولا يفرس كما سيأتي في آخر الكتاب فقوله  
أي غلتها أي أنك تزرعها وتستغلها (قوله صريح مجازاً) قال قاضي راده الصريح عند علماء الاصول ما انكشف  
المراد منه في نفسه فتناول الحقيقة غير المجهولة والمجاز المتعارف اهـ فالقول أعزتك وانساني أطعمتك  
أرضي (قوله ومنعتك) أصله أن يعطى الرجل ناقة أو شاة ليشرب لبنها ثم يردّها إذا ذهب درهماً ~~من ذلك~~ ثم ذلك  
حتى قيل في كل من أعطى شيئاً منعتك وإذا أراد به الهبة أقاد ملك العين والابق على أصل وضعه انتهى زياد  
(قوله لأنه صريح) هذا ظاهر في منعتك أما جعلت فقال الرباعي لأن هذا اللفظ مستعمل فيهما يقال حمل  
ولان فلاناً على دابته يراد به الهبة تارة والعارية أخرى فإذا قوى أحدهما صحت نيته وإن لم يمس له نيته حمل  
على الادنى ~~كلا يلزمه الاعلى بالشك~~ اهـ وهذا يدل على أنه من المشترك فيهما لكن انما يراد به العارية  
عند التمييز من النسبة للابلية الاعلى بالشك (قوله أي مجازاً) لا دليل في الثاني عليه لأنه لا يثبت أحدهما  
الابلية وهي القرينة الحالية (قوله وأخذت منك عدي) انما ~~أن عارية~~ لأنه لا يثبت في الاستخدام (قوله  
شهر المجازاً) وكذا لو لم يقل شهر أو جعله عارية أو حد قولين وقيل لا يكون عارية وظاهر الهندية اعتقاده (قوله سكنى)  
مصدر بمعنى الإقامة واسم بمعنى الاسكان قهستاني (قوله تمييز) أي ~~ما~~ ~~ككتمانك~~ سكنى أو حال أي سكنة  
فهستاني (قوله مفعول مطلق) أو ظرف أي مدة عركت قهستاني وهو ما اشار اليه المؤلف بعد لكنه منجرح احتمالاً  
باحتمال (قوله تمييزه) قال الرباعي لأن قوله داري لك يحتمل أن يكون له رقبته أو يحتمل أن يكون له مفعله وقوله  
سكنى محكم في إرادة المنفعة فيصير المحتمل عليه انتهى ولو قال له هي لك تسكنها كان غليكاللدار لأنه أضاف  
التملك الى رغبة الدار وقوله لتسكنكم مشورة فلا يغيره قضية العقد انتهى اتفاقاً (قوله ولو موقته) اعلم أن  
أنواع العارية أربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والاتفاق وحكمه أن المستعبر أن يفتقعه بما يأتى نوع

ولو فعلاً وحكمها كونها أمانة وشروطها  
قابلية المستعار للاقتناع وخلوها من شرط  
المعوض لأنها تصير اجارة وصريح في العمادية  
بجواز اعارة المنافع وأبداعه ويصح بمعنى  
لأن جهالة العبد لا تنقض للمنازعة لعدم  
لزمها وقالوا عطف الدابة على المستعبر  
وكذا نفقة العبد أمانة كونه فعلى المعبر  
وهذا إذا طالب الاستعارة فلو قال المولى  
خذ واستخدمه من غير أن يستعبره فتنفقته  
على المولى أيضاً لأنه ودبعة (وتصح بأمرتك)  
لأنه صريح (وأطعمتك أرضي) أي غلتها  
لأنه صريح مجازاً من الاطلاق اسم الحمل على  
الحال (ومنعتك) بمعنى أعطيتك (نوبى  
أرجارتي هذه ومنعتك على دابتي هذه إذا لم  
يرد به) بمنعتك ومنعتك (الهبة) لأنه صريح  
فقد عرفت العارية بلانية والهبة جهاتى مجازاً  
(وأخذت منك عدي) وأجرتك داري شهراً  
مجازاً (وداري) منه (لأن) خبر (سكنى)  
تمييز أي بطريق السكنى (وداري لك  
عدي) مفعول مطلق أي أعزتك لك عدي  
(سكنى) تمييزه بمعنى جعلت سكناً لك مائة  
عمرتك (و) لهدم لزومها (برجع المبرمى  
شاه) ولو موقته أو فبسه ضرر رقبته بل وبنى  
العبد بأجر المثل كاستعارة أمة ترضع  
ولده وصار لا يأخذ الا ندماً أهلها أجرة المثل  
الى النظام



شأنه وأى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيها فلا يتجاوز ما سماه المير لا إذا كان خلافاً لخبر الثالث  
 أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المير انتهى سراج (قوله  
 وتماه في الأشياء) حيث ذكره اثنين فيهما فقال ولورجع في فرس الفارزى قبل المدة في مكان لا يقدح على  
 الشراء والكره أنه أجزأ المثل وفيما إذا استأجر أرضاً للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يهصد ولو لم يوقت  
 وترك بأجر المثل اهـ (قوله لوضع جذوعه) أو أرضاً للحفر سرداب (قوله وقيل نعم) مثل المشتري لو ارث فيما ذكر  
 لكن لا وارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال اهـ يرى أى ولو مع شرط التراجع وقت وضع الجذوع  
 أو وقت حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتحقق من الرفع مع هذا الشرط اهـ أبو السعود (قوله  
 ولا تضمن بالهلاك) ولو في حال الاستعمال وهذا إذا لم يتبين أنها مستحقة للغير فان ظهر استحقاقها ضمنها  
 ولا رجوع له على المير لأنه متبرع والمستحق أن يضم المير ولا رجوع له على المستعير بخلاف المودع والحالة  
 هذه حيث يرجع على المودع لأنه عامل له بحر (قوله من غير مئة) أمّا لو تعدى ضمن أجماعاً كما لو كبها بالجام  
 أو دخل المسجد وتركها في الكفة فهلكت أو استعارها لغيرها لغيرها أو أخرجها لغيرها في غير الجهة المعينة  
 فهلكت وكذا إذا استعار ثوباً لغيره ففقدته بغيره أو لم يصره بغيره بغيره أو لم يصره بغيره بغيره أو لم يصره بغيره بغيره  
 فضاع إن كانت العادة هكذا لضمان وإن لم يعلم أو كانت العادة مشتركة ضمن ولو نام في المقارة وهو الدابة  
 في يده فسرقت إن كان مضطرباً ضمن وإن كان جالساً لا ضمن وهذا في غير السفر أما في السفر لا ضمن بالتوم  
 مطلقاً إذا كان المستعار تحت رأسه أو موضوعة بين يديه أو حواله بحيث يبعد حلقاً عادة بحجر (قوله بأمال)  
 هو ما عليه الأكثر (قوله خلافاً للبوهرة) حيث جازمت بمسيرها مضمونة بشرط الضمان ولم تقل في رواية  
 مع أن فيها روايتين اهـ حلي (قوله لأن الشيء لا يتضمن ما فوقه) والاجارة أقوى لزومها فلو ملكها لازم لزوم  
 ما لا يلزم أو عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة اهـ بحر وأما الرهن فانه أيضاً لا ينعقد الهلاك أو الاستئصال وليس  
 له أن يوقد منه من مال الغير بغير إذنه (قوله فانها لا تؤجر ولا ترهن) للعلّة المذكورة (قوله بل ولا تودع) لأن  
 الشيء لا يتضمن مثله (قوله ولا تعار) لأن العارية أقوى لأن فيها تملك المنافع (قوله بخلاف العارية) أي فانها  
 تودع وتعار أي مطلقاً عند الإطلاق أما عند التقييد فتعمل فليس له أن يعبر إلا إذا كان الاستعمال لا يختلف  
 (قوله على المختار) وهو المقتضى به وجمع بعضهم أنه لا تودع وتعار عليه ما لو أرساها مع أجنبي فملكك لا يضمن  
 على المقتضى به ويضمن على غيره (قوله وأما المستأجر) بفتح الجيم (قوله فيؤجر) أي من غيره مؤجره وأما من مؤجره  
 فلا يجوز أن يخلل ثالث به فيقترن بملك المالك ولا يؤجر بأكثر مما استأجر (قوله ويعار) فيركب من شاء إذا  
 استأجره ويتعين أول راكب كما يأتي (قوله فكأنه يودع) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار (قوله ومالك أسرار الخ)  
 مالك مبتدأ ووجه لا يملكه صفة وقوله وكيل الخ هو الخبير (قوله بدون أمر) أي من الأصل ونصف البيت  
 الواو من دون (قوله وكيل) فليس له أن يوكل فيما هو وكيل فيه لأنه قوض إليه التصرف دون التوكيل والثاس  
 متفاوتون في الآراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره ولو أذن له في ذلك جاز (قوله مستعير) أي إذا استعار دابة  
 لغيره ليس له أن يعبرها لغيره إلا أن يكون أمره بذلك أو استعاره قيساً إليه ليس له أن يعبره لغيره بدون أمر  
 المير والأصل في ذلك أن العارية إذا كانت تختلف باختلاف المستعير ليس للمستعير أن يعبر بدون أمر  
 المير وإن كانت لا تختلف يجوز (قوله ومؤجر) بفتح الجيم هو المالك أو المستأجر دابة لغيره ليس  
 بنفسه أو قيساً إليه بنفسه ليس له أن يركب غيره ولا يعمل وهكذا ليس له أن يلبس القميص إلا بأمر (قوله  
 ركوباً ولبساً فيما) أي في المستعار والمؤجر أى للركوب واللبس فيهما فهو منصوب على المفعول لوجه  
 والمراد به ما يختلف باختلاف المستعمل (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له أن يضارب بغير إذن (قوله  
 ومترهن) فلا يملك أن يرهن بغير إذن الرهن لأنه رضى بحبسه لا بحبس غيره فان فعل فهلك عند الثاني مكان  
 للمالك أن يضمن أي ما شاء قبة الرهن فان ضمن الأول لا يرجع على أحد وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول  
 (قوله وقاض يوتر) أي يستخلف فليس له أن يستخلف بدون الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لا يملك  
 الأيداع عند أجنبي إلا أن يأذن له المالك لأن المالك إنما رضى بده دون غيره والأيدي تختلف في الأمانة (قوله  
 مستبضع) لا يملك الاضاع فان أضيع وحك كل لب المال أن يضمن أي ما شاء وإن سلم وحصل ربح كان لب

وتماه في الانتفاع وفيما به باللقية الزم  
 العارية فيما إذا استعار جدار غيره لوضع  
 جذوعه فوضعها ثم باع المير الجدار ليس  
 له المشتري دفعها وقيل نعم إلا إذا شرط وقت  
 البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة  
 والبرازية وغيرهما واعتقدت بحسبها في تنوير  
 البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف فكانت  
 ارتضاء فليحفظ (ولا تضمن بالهلاك من غير  
 مئة) وشرط الضمان باطل كشرط عدمه  
 في الرهن خلافاً للبوهرة (ولا تؤجر  
 ولا ترهن) لأن الشيء لا يتضمن ما فوقه  
 (كأنه يودع) فانم لا تؤجر ولا ترهن بل  
 ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على  
 المختار وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار  
 ولا يرهن وأما الرهن فليس له أن يملك فيها  
 وفي الوهبانية نظم تسع مسائل لا يملك فيها  
 تملك الغير بدون إذن سوا قبض ولا فقال  
 ومالك أسرار لا يملكه بدو  
 ن أمر وكيل مستعير ومؤجر  
 ركوباً ولبساً فيما ومضارب  
 ومترهن أيضاً وقاض يوتر  
 ومستودع مستبضع ومزارع  
 إذا لم يكن من هذه الأيدي يذر



المال (قوله وضارح) أي من أخذ الأرض من أجرة وكان البذر من غيرها لا يدفعها إلى غيره من أجرة بدون أمر  
 فإن كان البذر من قبل المزارع كان له أن يدفع إلى غيره من أجرة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله يذر)  
 بالبناء للمجهول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خبر مكان وقوله من عنده متعلق به (قوله وماله باقى)  
 ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المنع أن المدفع إلى غيره فيما فيه اثبات الشركة في مال غيره  
 بغير إذنه فلا يصح (قوله وان أذن المولى) أي المالك فانه من معانيه (قوله ويتصدق بالاجرة) لانه صار منزلة  
 الفاسد والغاصب إذا أجر تلك الاجرة ويتصدق بها لانها حلت بسبب خيبت وهو استعمال مال الغير  
 فكان سبيله التصديق اه اتفاقى (قوله الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم قريبا وقد سلف ما فيه (قوله  
 إذا لم يعلم بأنه عارية في يده) أما إذا لم يعلم فلا يرجع لعدم الغرر (قوله مطلقا بلا تقييد) قال في التبيين في حق أن  
 يحمل هذا الإطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما إذا قال  
 على أن أركب عليها من أشياء كما حل الإطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا انتهى فمأوههم قول المؤلف  
 بلا تقييد بالنظر لما لا يختلف لا يتم (قوله يحمل ماشاء) وذلك لانه أمره بالاتفاق مطلقا والمطلق يتناول أى  
 ارتفاع شاء واليه التعمين بفعله ان شاء استعمالها في الركوب أو في الحمل عليها وأى ذلك فعل لا يمكنه أن يفعل  
 غيره بعد ذلك لأن المطلق إذا تعين بقيده لا يبقى مطلقا بعد ذلك انتهى شلبي (قوله هو الصحيح) فان ركب وعطبت  
 ضمن قال شيخ الاسلام المعروف بغير أمر زاده انه لا يضمن وهذا أصح عندى لأن المستعير من المستعير إذا لم يضمن  
 بالركوب واللبس لانه استعمال العين باذن المستعير وتعليقه فلا يضمن إذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق  
 الاولى لانه استعماله بالمالك لانه لو لم يملك الماشاء غيره وأقره الاتفاقى (قوله ماشاء) أى أى نوع شاء وأيا فعل  
 تعين (قوله لما مر) من العمل بالإطلاق (قوله وان قيد بوقت) قال في البحر إذا قيد بها بوقت فهي مطلقه  
 الا في حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد الوقت مع الامكان ضمن إذا كانت سواء استعمالها بعد الوقت أم لا  
 انتهى ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقه الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن وان كان  
 هذا المكان أقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي فتاوى قاضي خان إذا استعار دابة إلى موضع  
 كذا كان له أن يذهب إلى موضع ليس له أن يخرج بها من المصار انتهى (قوله لا إلى مثل)  
 بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة أفراس من حنطة فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليحمل عليها  
 حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو غيره) بأن حمل قدر هذه الأفراس المعبنة من التبر فانه لا يكون  
 ضامنا لانه انما يضمن من تشييده ما يصحكون مقيدا حتى لو سمي مقدار من الحنطة وزنا حمل مثل ذلك الوزن  
 من التبر يضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الواجبى عدم الضمان  
 بغير (قوله مثل العارية) على تقدير رأى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبصر وكذلك الاقطان  
 والصوف والابرسم والمسلك والكافور وسائر متاع العطر التي لا تقع الاعارة على ما فيها فرفض انتهى  
 اتفاقى (قوله ضرورة استعمالها) قال في التبيين لان الاعارة اذن في الاتفاغ به ولا تبقى الاتفاغ  
 بهذه الاشياء الا باستئجارها ولا يملك الاستئجار الا اذا ملكها فاقضت عليك حينها ضرورة وذلك بالهبة  
 أو بالقرض والقرض إذا ما مضى والى كونه يوجب رد المثل انتهى (قوله فيضمن المستعير لانه لا يقبل  
 الاتفاغ) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملك نفسه  
 ولو اشترى ما ليس من مقرضه لانه مقرضه لا يملكه في ذمته وان فتر فاقبل قرضه بده ففسد  
 للافتراق من دين بدين وان نقض في المجلس مع انتهى شلبي (قوله حتى لو استعارها) لا وجه لتفريق بيع الابا نظر  
 الى قوله عند الإطلاق (قوله ليعبر الميزان) أى بالدفاتير مثلا قال في القاموس وغير الدفاتير وزنها واحدا  
 بعد واحد وفي المختار وعاد المكيل والموازين عيارا ولا تقل عيارا عيارا بالكسر العيار (قوله أو وزن) بفتح  
 الياء من وزن وهو منهقونه الحديث ما دخل الفرق في شئ الا زانه (قوله مكان عارية) لانه أمكن العمل  
 بحقيقة الاعارة وهو تعليق المنافع مع بقاء العين على ملك المعير (قوله فرفض) فعليه مثانها أو قيمتها خلاصة  
 (قوله فاباحة) ولا ضمان لانه يستأجرها على ملك المبيع (قوله لان لا يجرى مجرى الهلاك) أى من غير عقد  
 فلاذن فيه فلا يكون ضامنا وذلك كقولنا في المنع من الميراثية استعارها من ابن استعار ليفرودا والحرب لا يصح

قلت والعاشرة

وماله باقى أن يساقى فيه  
 وان أذن المولى له ليس بشكر  
 (فان أجر) المستعير (أو رهن فله سكت  
 ضمنه المعير) للتعدي (ولا يرجع له) المستعير  
 (على أحد) لانه بالضمان ظهر انه أجر ملك  
 نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا لما في (أو)  
 ضمن (المستأجر) سكت عن المرتج من وفي  
 شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتج من  
 أن يرد من فيضمن وللمالك الخيار ويرجع  
 الثاني على الاول (ويرجع) المستأجر (على  
 المستعير إذا لم يعلم بأنه عارية في يده) دفعا  
 لشراء الغرر (وله أن يرد ما اختار استعماله  
 أو لان لم يرد) المعير (منتشعا) بغير (حالا  
 يختلف ان ضمن) وان اختلف للاتفاوت  
 ومزاه في زواجر الجواهر للاختبار (ومثله)  
 أى كالمسار (المؤجر) وهذا عند عدم النهي  
 فلو قال لا تدفع اخبرك فدفعت فذلك ضمن مطلقا  
 خلاصة (في استعار دابة أو استأجرها  
 مطلقا) بلا تقييد (بحمل) ماشاء (وبغيره)  
 للمعمل (ويركب) عابا بالإطلاق (وأي فعل)  
 أولا (تضمن) مرادا (ضمن بغيره) ان  
 عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب  
 بنفسه بغيره وهو الصحيح كافي (وان أطلق)  
 المعير أو المؤجر (الاتفاغ في الوقت والنوع  
 اتفق ماشاء) أى وقت شاء لما مر (وان  
 قيده) بوقت أو نوع أو بهما (ضمن بالخلاف  
 الى شرطه) لا الى مثل أو غير (وكذا التقييد  
 بالاجارة نوع أو قدر) مثل العارية (عارية  
 التمنى والمكيل والموزون والمعدود  
 المتقارب) عند الإطلاق (قرض) ضرورة  
 استعماله عين (فيضمن) المستعير (بم لا لها  
 قبل الاتفاغ) لانه قرض حتى لو استعارها  
 ليعبر الميزان أو وزن الدكان كان عارية  
 ولو أعاره قصصه بغير قرض ولو يدمر ما  
 بباطلة فاباحة ونصح عارية الهم ولا يضمن  
 لان الرمي يجري مجرى الهلاك صريحه



وان استعار برى الهدف سم لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك السهم وحسب عارية لا يمكن  
 الانتفاع بها الا باستهلاك ذلك العين يكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب ورمى الى العدو وقع السهم  
 بينهم فلا يقدر على تخليصه فيكون مستهلكا لا يصح قلت (قرد) يصح لانه يمكن الانتفاع به في احوال فانه يحتمل  
 عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك وافق (قخ) بأنه يصح ثم قال (هـ) وتصح عارية السلاح وذكر في السهم أنه  
 لا يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك (قوله والغرس) بفتح الغين وكسر هاء مغرب (قوله ويكافئه  
 قلعهما) وأيهما طلب التلع أجيب زيلبي ولا يضمن ما تنقص من البناء والغرس لعدم الفرور عند عدم التوقيت  
 أفاده الزيلبي (قوله فيترك بالقيمة) أي فيضمن صاحب الأرض القيمة له ويحسب كونان له ويستبد هو بذلك لانه  
 صاحب أصل اهـ تبين وان رضى رب الأرض بالتقص قلعهما ولا يجبر على الضمان (قوله فرجع قبله) يكره  
 الرجوع للخلف في الوعد قال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اتفقنا وقد بقوله قبله لانه لو مضى  
 الوقت فصاحب الأرض يطلع الاتجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا أن يضر القلع بالأرض فيهلك البناء  
 والغرس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا عندية عن المحيط (قوله ما تنقص البناء والغرس) كذا ذكر في الكنز  
 والنهاية والذي في الهندية واقصر عليه وذكره الحاكم الشهيد وصاحب المحيط أن المستعير في هذه الصورة بالخيار  
 ان شاء نفع صاحب الأرض قيمة غرسه وبنائه فائما ببناء وترك ذلك عليه ويملكها باداء الضمان وان شاء أخذ  
 غرسه وبنائه ولا يثني على صاحب الأرض وحمل الضرر اذا لم تنقص الأرض بقلعه فان كان مضر فاختار  
 له الملك ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا وليس له غير ذلك ولا عدل  
 في المستعيرين روايتين أو قولين (قوله بأن يقوم فائما الخ) أي ويقوم مستحق القلع في هذا الوقت فيضمن صاحب  
 الأرض تفاوت ما بينهما وهو معنى قوله وتعتبر القيمة يوم الاسترداد أي يوم أراد رب الأرض استردادها (قوله  
 فتترك باجر المثل) فاذا حصد الزرع طال به باجر المثل وان لم يعقد وكان الحق أبو اسحق الحافظ يقول انما يجب  
 الاجراء آجره ما منه صاحبها أو القاضي وبدون ذلك لا يجب الاجراء أي المزارع نعمان أجر المثل وكره القلع  
 وأراد تضمين رب الأرض قيمة الزرع اختلف كلام صاحب المتن في موضع قال لانه ذلك الا أن يرضى رب الأرض  
 بترك الزرع حتى يستصعد وفي موضع قال ليس له ذلك هندية مختصر اضريدا (قوله مراعاة للعتق) حق صاحب  
 الأرض المعاملة لشبوت الرجوع له فيها وحق صاحب الزرع لانه مقرر وبأذنه في الزرع (قوله اشار الى الجواز  
 في المفق) وهو المختار كما في الغنيانية (قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلبي (قوله  
 نعمنا) هو قول السرخسي واختيار قاضيان وهو الراجح وفي الكافي ان العارية بهدم مضي المدة تكون  
 ردية وصحة في المجتبى حيث قال والصحيح ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبه يذهب انتهى وهو حكم  
 الودعة ففي المسئلة قولان معصمان (قوله لان مؤنة الرد عليه) لا وجه لذلك بعد كون ما سلف مقرر عليه  
 (قوله فتكون كالاجارة) مؤنة الرد على المبيع كما هي على المؤجر لان هذه اجارة فيها منفعة لصاحبها فانما تصير  
 مؤنة في يد الميراثين والمعبر أن يرجع على المستعير بقلعه فكانت بمنزلة الاجارة بجر (قوله مؤنة الرد عليه)  
 لانه هو المنتفع بالعين ولوجوبه عليه (قوله وهو كذا المؤجر) لان الميراثين المؤجر مقبوضه لمنفعة المال  
 لان الاجارة به فاذا أمسكها المستأجر بعد مضي المدة لا يضمنها ما لم يطالبه صاحبها اهـ ولا يجب على المستأجر  
 ردّها وانما يجب عليه التمكن والتضحية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب  
 أن تكون المؤنة عليه لانه انما حصل له منفعة وهي عرض يفي وما حصل للمؤجر عين تبقى فكان هو  
 بالوجوب أولى اهـ زيلبي (قوله والغاصب) لانه يجب عليه نسخ فعله وهو ردّها الى مالكها لانه ازال يده  
 عنها ففي ردّها برادة ذمته فكان عام لانفسه فوجب عليه المؤنة (قوله والمرتمن) لان قبضه قبض استيفاء  
 فكان قابض لنفسه زيلبي وهو الظاهر وفي شرح الطحاوي للاسيجاوي انها على الراهن انتهى شب (قوله  
 هذا) اسم الاشارة راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر يعني انما تكون عليه اذا أخرجها المستأجر بأذنه أما اذا  
 أخرجها بغير اذنه فعلى المستأجر فيكون كالمستعير قال في المنع قال صاحب المحيط هذا اذا كان الاخراج  
 باذن رب المال ولو بلا اذن فؤنة الرد عليه مستأجرا أو مستعيرا انتهى (قوله بخلاف شركة) أي رد رأس  
 مال الشركة فيها وفي المضاربة والبيعاء والاقعة والا بق فانها على صاحب المال منع (قوله قضى بالرجوع)

اولا عار أرضا للبناء والغرس صح (للعلم  
 بالمنفعة) وله أن يرجع متى شاء (لانه مقرر أنها  
 غير لازمة) ويكافئه قلعهما الا اذا كان فيه  
 مضرة بالأرض فبئز كان بالقيمة متداولين  
 املا يتألف أرضه (وان وقت) العارية  
 (فرجع قبله) كلفه قلعها و (نعم) المستعير  
 (فلمستعير) ما تنقص البناء والغرس (بالقلع)  
 بأن يقوم فانما الى المدة المضروبة وتعتبر  
 القيمة يوم الاسترداد بجر (واذا استعارها  
 لبردها لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع  
 وقتها الا) فتترك باجر المثل مراعاة للعتق  
 فلو قال المعبر عليك البذر وكافئك ان كان  
 لم يثبت لم يجز لان بيع الزرع قبل ثباته باطل  
 وبعد ثباته فيه كلام اشار الى الجواز  
 في المفق خاية (ومؤنة الرد على المستعير  
 فلو كانت مؤنة فأسكنها بعده فلو كانت  
 صحتها) لان مؤنة الرد عليه نهاية (الا اذا  
 استعارها لبرتها) فتكون كالاجارة ومن  
 الخانية (وكذا الموصى له بالخخدمة مؤنة  
 الرد عليه وكذا المؤجر والغاصب والمرتمن)  
 مؤنة الرد عليهم لمحصل المنفعة لهم هذا  
 لو الاخراج باذن رب المال والافؤنة رد  
 مستأجروا استعار على الذي اخرجها اجارة  
 البزازية بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى  
 بالرجوع شدي

أى فيها فافهم على الوجه مخ والاولى للوالف أن يريد اسطفا (قوله مع هذه) وكذا لوردها الى اصطبل  
مالها أو ردها الى دار سيده لانه أنى بالتسليم المتعارف وهذا لأن الاصطبل أو الدار  
على المالك كأن يرددها الى الاصطبل أو الدار وكان الرد إليها ردا على المالك فهو ردى (قوله أرا حيره  
مشاعرة) يعلم منه حكم أحير المسألة بالاولى (قوله لا معاودة) علاوة بأنه لم يكن في عباده وهو ينفذ أنه لو كنت  
في عباده يبرأ لولا ذلك قبل الوصول من غير تعدي ويجوز (قوله أومع مصدرها) قال في التبيين وجه الاستدلال  
أنه كل واحد من الماهير والمستعير يحفظ دوايه بساكنه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها عادة ولودعه هو  
لدفعتها الى الساتس وحفظه بساكنه كمنه فيكتفى بالتسليم منه الى الساتس أو من الساتس الى  
الساتس ومن الساتس الى الساتس انتهى (قوله يوم عاينها أولا) لانه يدفع اليه في بعض الوقت فيكون ردا  
المالك وجرد ادلاله وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من يتوهمها (قوله بخلاف تفسير) هـ ما هو مضمون  
بالدابة قال في التبيين وهذا الى او شياء التي تكون في يد العبد عادة وإنما اذا لم تكن في يد  
الاولى ونحوه فردها الى الماستعير الى غلام صاحبها أو وصيه في داره أو اصطبله يسمى لأن العبد لم يتجر به في سلكه  
انتهى (قوله اتعديه بالامالة بعد المدة) حتى اذا كانت في يده يسمى فكذلك اذا تردها الى يده حتى انتهى ريلقى  
(قوله والا قبل المستعير) أى الا تصور لدفع الى الاجنبى ثم هذه الصورة بل أطاقها العبد بالدفع اليه لا يصح  
فانه لا يصح بالدفع اليه قبل المضي لانه لا يبرأ والى أن يكون له لودعه عنده لانه قد ردها الى داره  
وهي أدنى حال من العارية ولا سيما فيها بالولى فقتل وصيه يداه - يبرأ - بعد خمس سنين  
لا وجه له لانه لا يرسلها مع جنى قبل مضي الوقت ويكون ماله يباع راره حتى الوقت فيقارنها عنده  
وارسالها مع هذه أو أحده - ثم تم هذا قبل الاتصال له بالدار سواء عاد الى داره أو ردها (قوله  
فيما يملك الاعارة) طاهره أنه لا يودع الا الذي لا يخلو - مع هذه الدار من حاربه وليس ذلك بل لا يبرأ  
ولا يخص شىء دون شىء انتهى لأن الحق لا يختلف في حق الايداع والعامة يعلمون حره مع جنى (قوله  
به يفتى) لم يصح ان يلقى بالمتوى ومانا المختار وصريح صاحب حره سال وهو يقدم أن المختار الملقى به  
جواره غنى (قوله معير حل كلامه) شىء في ان يمان بالدفع الى الاجنبى على هـ أى على ما ردها به حاله  
بعد مضي الوقت (قوله فانه ليس بساكنه) لأن الودعة له تقطع ولما لم يخط عليه ولو اضطرر الى اودعه عنده  
وبخلاف العصب لانه صار متعديا بآثار يده في العين وبارقة يد صاحبها لا يذم رافقيه وإنما يذم صاحبها  
وذلك بالتسليم حقيقة أما في الدفع الى العلام يسمى بدفع الودعة الى غلام المالك الى غلامه يسمى  
مختصرا (قوله للزراعة) ويدبه لانه لو استعيرها لمسلخ الاتماع يكتب أعزنى على العاقر لانه ادل على انهم  
(قوله يكتب المستعير) الطاهر أن هذا على سبيل الاول وعندنا يكتب ان أعزنى لأن الاعارة هي المرسوعة  
لهذا العقد والكتابة بأمر صريح أولى وفائدة الكتابة أمن جود المستعير عند طول المدة أو موت الماعير وأمن  
المستعير من روم الاخر يدعى الماعير أنه انما آخره انتهى (قوله انما أطعمته) مع اهمية لانه اودعته وهو  
ايكتب فهي مصدرية ويجوز كسرهما على معنى أنه يكتب هذا المصط جو (قوله من مضمون) من الذى لا يبرأ لان  
الاطعام اذا أضيف الى مال الاثر كل يعرف منه أن المراد به الاستعمال بالمال من الزراعة بخلاف لفظ الاعارة  
فانها تنظم الزراعة والبساتين والمراعى ونصب الحساب وعلى هذا يسمى كل مال ما هو أدل على المأمور  
فيقول في استعارة الارض انك أطعمته كذا الأزرعها ما أشاء من غلة الشتاء والصيف حتى يحرق (قوله  
العبد المأدوب) وكذا العبي المأذون هندية (قوله يملك الاعارة) لانه من صريح ادمار مع (قوله ولو أعاره  
محبور بعد المحور مثله) قال في الهندية صبي استعار من صبي ثوبا كاهنوم ونحوه فأعطاه ودله انى اياه  
الدافع وذلك في يده ان كان الصبي الاول مأدوبا فلا يجب على الثانى واء العبد على ان يبرأ لانه لو كان  
الدفع وكان الهالك بتسليطه ولو كان ذلك الشىء مأدوبا لم يجب وان كان الاثر محبوبا عليه يسمى هذا بالدفع  
ويسمى الثانى بالاخذ انتهى والطاهر أن الحكم المسمى في هذا من قدامه ان يعمل ما دعى على أن يدفع  
مال سيد الاول (قوله يمين الثانى) بالامتنان ولا عبرة للاعارة لا يملك له من يملكه من يملكه  
(قوله حفظ) الاولى الاتيان به مصادرا (قوله ولا يمين) لانه صبيها انتهى مع والعاقر

(وان ردها المستعير الدابة مع هذه أو أحده  
مشاعرة) لا معاودة (أومع مصدرها) أى  
يقدم عليها أو لا في الايداع (أو أحده) أى  
مشاعرة كما مره هلك قبل قبضها (رى)  
لانه أنى بالتسليم المتعارف (بخلاف تفسير)  
لوهرة (وبخلاف الرد مع الاجنبى) أى  
(أن ثبات العارية مؤقتة ونسب متينان  
مستعير (من الاجنبى) لانه قد يبالا - الدهر  
الاعارة (من الاجنبى) لانه قد يبالا - الدهر  
حل كلامه على هذا بخلاف رد وداعة  
ووصف له دار المان فانه ليس بساكنه  
(داره) (رضاء) بساكنه (للا راعنة  
لكتب له) انك (أطعمته) رضى  
و ردها (من الماعير) مع هذه أو أحده  
(قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
استعاره (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
مستعير (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
صبيها (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
فان (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)  
الاساس (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)



لانه اعادة والمـ تعير اليكها (وضهها) أي  
 العارية (بين يديه فنام فضاغت لم يفتح لونا م  
 جالسا) لانه لا يفتح مضيقا لها (ونحن لونا م  
 مضطجعا) لتركه الحنظ (ليس للاب اعادة مال  
 طفله) اعدم البذل وكذا القاني والوصي  
 (طلب) شخص (من رجل نورا عارية فقال  
 أعطيتك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب  
 وأخذته بغير اذنه واستعمله فانت) النور  
 (لانهم ان عليه) خاتمة عن ابراهيم بن يوسف  
 لكن في المجتبى وغيره أنه يضمن (جهز ابنته بما  
 يحوز به مثلها ثم قال كنت أعرسها الامعة ان  
 العرف مستورا) بن الناس (أن الاب بما يدفع  
 ذلك) الجهار (ملكالا اعادة لا يقبل قوله)  
 انه أعاره لان الطاهر يكذبه (وان لم يكن)  
 العرف (كذلك) أو تارة وتارة (فالقول له)  
 به بنفي كالأول كان أكثر مما يحوز به منها فان  
 القول له اتفقا (والأم) وولي الصغيرة  
 (كالب) فبأذ كرو فيما يذعه الاجنبى بعد  
 الموت لا يقبل الابينة شرح وهماينة وتقدم  
 في باب المهر وفي الاشياء (كل أمير ادعى  
 اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله) يمينه  
 (كالمودع اذا ادعى الرذ والوكيل والناظر)  
 ادعى الصراف الى الموقوف عليهم يعنى  
 من الاولاد والعقار وأمثالها ما اذا  
 ادعى الصراف الى وظائف المرتقة فلا يقبل  
 قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن  
 ما ذكره بل يدينه ثانيا من مال الوقف  
 كما يدينه في حصة أخيه زاد قلت وقد سرفى  
 الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه  
 المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في  
 حصة أمه مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل  
 من الدين اذا ادعى بعد موت الموكل أنه  
 يدينه ودفعه في حياته لم يقبل قوله الابينة  
 بخلاف الوكيل يقبض العين) كوديعة قال  
 قمتها في حياته وهدكت وأنكرت الوثبة  
 أرقال دفعها اليه قال يستحق له يميني  
 الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل يقبض  
 الدين لأن يوجب الضمان على الميت وهو  
 ضمان مثل المنيوس فلا يصدق وكالة  
 الولو الجبة

أن هذا محله ما لم يكن مع الصبي حافظ كخادمه الضابط ما على الصبي والا فلا ضمان لانه بمنزلة الوديعة ويجوز  
 (قوله لانه اعادة) على القول المصنف لم يضمن والاولى تقديمه على قوله والا يضمن (قوله والمستعير على كها)  
 أي فلا يكون مضيقا (قوله ونحن لونا م مضطجعا) قال الكر درى في الوجيز نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار  
 تحت رأسه أو موضوع بين يديه ويجوز اليه بعد حافظا انتهى فلمعه خلاف أو يحمله ما فيه على حالة السفر  
 وما في المصنف على غير حالة السفر كما سلف (قوله ليس للاب اعادة مال طفله) هذا ما عليه العامة وأجاز به بعضهم  
 وليس له أن يعير نفس الولد كما ذكره شمس الأئمة في شرح كتاب الوكالة (قوله وكذا القاضي) يخالف لما في الهندية  
 حيث قال وفي شرح يوع الطحاوى للقاضي أن يعير مال اليتيم كذا في الملتقط ولعل الفرق أن القاني عنده  
 قدرة الاستيفاء بخلاف الاب لأنه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بابا له لئلا فاقم الاتضمن به (قوله  
 لكن في المجتبى الخ) فها قولان وعزى في الهندية الاول الى مجموع النوازل والثاني الى فتاوى أبي اللات ولعل  
 وجه الضمان أن ذلك وعد ولا يجب الوفاء به فبأخذه يكون متعديا يضمن ووجه عدمه أنه يتعين وقت الاعطاء  
 يكون آذنا بالاعطاء فيه (قوله جهز ابنته) أي الكبيرة أما لو اشترى لها في صغرها فلا يمسيل للورثة عليه ويكون  
 للبت خاصة أفاده المصنف (قوله به يعنى) وقيل لا يصدق في أنه عارية إلا أن يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق  
 مطلقة لانه هو الدافع فماله بقر بالقبول يكون القول وقيل ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل  
 قوله في الاعادة وان كان من أوساط الناس كان القول قوله (قوله وولي الصغيرة) أي اذا تزوجها بجهاز (قوله فيما  
 ذكر) أي في اعتبار العرف وهذا الحكم في الام والولى بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البر وفي الولي عدى  
 نظر أي فان الغالب من حالة العارية بخلاف الابوين لزم بدفعه ما راسكن حيث كان المهر مستورا أن الولي  
 يجوز من عنده فلا تظرو قد ذكر المصنف في باب المهر أن الام كالب وان حكم الموت حكم الحياة (قوله وفيما  
 يتعده الاجنبى) أي من أنه أعار المتوفى هذا الشيء لا يصدق الابينة وله أن يخلف الوارث ان أنكر على العلم  
 كما هو الحكم في نظائرها (قوله كالمودع اذا ادعى الرذ) وكذا الوصى اذا ادعى دفعها أي دفع الامانة المعينة  
 الى ربه ولو أنكر لا يمين حوى أما المرتبة فلا يقبل قوله في الرذ كما في جامع النصارين (قوله والوكيل) كالوكيل  
 بالبيع مثلا اذا ادعى هلاك الامانة أو تسليمها الى ربه كان القول قوله مع اليمين انتهى يرى والاولى أن يقول  
 اذا ادعى هلاك المبيع أو الثمن أو رد المبيع الى الموكل (قوله وأمثالها) كاعطاء والاشراف قال بعض الفضلاء  
 ينبغي أن يتبين أن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما تقرر في زمانه بل يجب أن لا يفتوا بهذه المسئلة حوى  
 (قوله المرتقة) كالامام والفراس والوفاد والرق أن استحقاق حق الاولاد لم يكن بمقابله عمل فكان صلة شخصه  
 بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شهابا بالاجرة وشبهه المفتى أبو السعود ذلك بما اذا استأجر شخصا للبناء  
 في الجاسع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله (قوله وأقره ابنه) بل قال في حاشية الاشياء  
 وهو تفصيل حسن خصوص في زمانه انتهى (قوله الا في الوكيل) الاولى اسقاط في (قوله يقبض الدين) أي من  
 المدين (قوله اذا ادعى بعد موت الموكل) أما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فأنكر الموكل يقبل  
 قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضا في نفي الضمان عن نفسه فلا يرجع الغريم عليه  
 لأن قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع أو كذبه انتهى أبو السعود (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه  
 الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب الضمان على الميت لأن الدين نفي بأمثالها  
 فإذا عانه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض ويأتي قصاصا بماله على المدين وهو لا يملك ذلك لانه بموت الموكل  
 انعزل عن الوكالة وقد حكى أمرا لا يملك استئنافه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا  
 في كتاب الوكالة أنه اذا صدق المدين وكيل الغائب في الوكالة صار المال المدوع اليه أمانة له صدقه عليه  
 فانتفى رجوعه عليه ولو أقام بينة على الدفع للوكيل قبلت وان دفعت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع  
 فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض أو ثبت بينة وكذبوه في الدفع فالقول قوله لانه مودع بعد القبض  
 لما نصوا عليه من أن الوكيل يدينه من الدين يصير مودعا بعد قبضه فيجوز عليه أحكام المودع فاذا صدقه  
 في القبض صاروا مقربين بأن المال في يده وديعة (قوله بخلاف الوكيل يقبض العين) هي أصل المسئلة فلا حاجة  
 الى هذه الزيادة (قوله لانه ينفى الضمان عن نفسه) أي وليس المقصود هنا الايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان

عمل المتبوض (لذي يقع به القصاص عما على المديون قوله قلت وطاره) أي ما في الولو الجبة (قوله لا في حق  
نفسه) أي فلا يبرأ بدعواه الدفع إلى الميت وهذا غير طاهر به ابل الطاهر من عبارته أنه لا يبرأ في حق الموكل  
خاصة بقريته تعليله بقوله لأنه لا يوجب الضمان على الميت (قوله أنه يصدق في حق نفسه) أي مبرأ (قوله لا في حق  
الموكل) أي فلا يجب عليه شيء حتى يلتقي قصاصا على المديون ويلزم من هذا أن المديون لا يبرأ لعدم تدين  
الوكيل في حق الموكل وليس للمديون الرجوع على الوكيل حيث صدقه في الوكالة كما سلف (قوله في حق الموكل  
عند التتوي) هذا الغما يحتاج إليه إذا كان طاهرا أو لواله الجبة ما ذكره وليس بظاهر ما أفق به البعض  
قتل (قوله ليس لورثة الرجوع) أي على المستعير الموصى له سواء كانت موقفة أو مطلقة ومجمل إذا كانت  
تخرج الرقبة من التملك وقبل بدموت الموصى فيقول بطلت كذا كره في الوصية بالخدمة والتمسكي  
(قوله تنسخ عوت أحدهما) ولورثة المعتبر الرجوع وليس لورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعملوا في ذلك  
نعموا وهذا فائدة السسخ كما لا يخفى (قوله بقبر عينا) أي بأن مات مجزأ لها (قوله فالتركة بينهم) أي بين المعتبر  
والفرع ما بالحسب أن لم يوف التركة بالكل (قوله لورثة عينا) أي وهو لا يخل من الرزق بالحق وبجمل  
الاجارة فإن ونة ارثة على المالك وورق المحموي يترق آخر وهو أن المستعير يملك المصلحة بلا عوض فهي  
تبرع والتبرع تجري فيه المسامحة فأما الاجارة فبذلك يمس ويصنف ذلك المصلحة في روي انه يبرأ للاستعارة  
ليحمل عليها كداه مناس الحظطة الى المدة وعطكت الحظطة في السريق في أن يركها الى المدة وفي العود اتصال  
منزل المبرأ (قوله لا لالمالك) أي مكان به تعديا (قوله لأنه عارية) أن وعطكت من غير اذن من المستعير  
يخذف الخارج محل الاقادة قوله لأن العارية تملك بلا عوض (قوله وهذا هو كون المساء لدى  
أحد من المستعير) قوله وفقدت بجهالة المدة أي وانما سدة يجب فيها حر المنزل بالانتفاع وقد حصل الظاهر أن  
الحكم كذلك فيما لو علمت المدة بجهالة المدة وهو الناحي حال عده عارية (قوله وقد شرط الخارج على  
المستعير) أي فانها تميز اجارة فاسدة لأن الخارج على المعتبر فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بلا عوض  
أفنى على الاجارة والعبرة به في العتود وتكون جرة فاسدة لأن قدر الخارج فيقول أما إذا شرط  
المقاسمة فطهر لأنه لا يضمن الخارج ويرد نص وأما إذا شرط حرايا وطما فانه وإن شرط الأثر  
الأرض إذا لم تحفل ذلك التدرج نص عنه وجهالة المدة في الاجارة ففسد الاجارة فهي مع من يجمع التدرج  
(قوله والحيلة) أي في صحة كون الخارج على المستعير (قوله أن يجره) أي من أراد العارية (قوله منه)  
أي من ذلك بدل فانه جائز فانه وكله بأداء ما عليه من مال له عليه اه منح (قوله ان علم رضا صاحب) فان علم  
عدم رضا يفسى أن لا يملك له نص في ملك الغير يبرأ إذا قال ابر وهبان ولا شك أن خطا كان ياسب  
خطا الكتاب وهو يتطوع أن الصواب فيه بطله وأصله لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان عاقلا وينبغي له  
إذا لم يكن خطه ماسبا أن يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه له علم به صاحبه في بطله لأن  
اصلاح كتب العلم من التبرعات والا فلا يعمل فلو عمل يفسى أن يضمن وان لم يتطوع بالعلم راجع علم منه أو سدة  
أصبح انتهى ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من تطرق كتاب أخيه فبرأ منه فكذلك ما يطر في المسار وهو محمول  
عند أهل العلم على كتب الرسائل أما كتب العلم فيبني أن يجوز اطرافها إذا كانت لا تضر ربنا نظر  
والقلب وعادة الناس في ذلك المساهلة والمسامحة والاحتياط عدم النظر إلا بامر انتهى عبد البر (قوله وفي  
الوهابية) في نسخ بالقاء ولا يظهر تنزيهه إلا بالنظر إلى أول المسئلة وهو قوله استعار كتابا لم وفي نسخ بالواو  
وهي ظاهرة وثبت في بعض النسخ بعد البيت الأول وفي معانيها (قوله وأي معبر الخ) صورته ما إذا عاره أرضا  
للزراعة فليس لب الأرض الرجوع قبل الاستعداد ويلزم المزارع اجرة المثل من وقت الرجوع (قوله  
وفي غير الرهان التصور) أي أن صورة مسئلة عدم رجوع المعتبر في العارية في غير العارية التي استعيرت ابره  
فانه لا يرجع المعتبر فيها وذلك معلوم (قوله وهل واهب لابن) أي من السب (قوله يجوز رجوعه) أي رجوع  
الاب فيما واهب لابنه وصورته ذهب لابنه الرقيق شيئا فله يجوز له الرجوع فيه لأن الرقيق لا يملك وتوقع الهبة  
لسيده فتكون لا جني فثبت له حق الرجوع وتعام هذا البيت واجار قوم له وله بغيره وصورته استأجر  
قوما لجل جنازة وهناك من يحمله بغير أجر فخطر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ما ضيع المال بحسب)

قلت وطاره أنه لا يصدق في حق نفسه  
ولا في حق الموكل وقد أفق بعضهم أنه يصدق  
في حق نفسه لا في حق الموكل وحل عليه كلام  
الرواية في أن يملك عند التتوي فروع  
أوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية  
بلا جارة تنسخ عوت أحدهما مات وعليه  
دين وعنده ودعة بغير عينا فالتركة بينهم  
بالحسب استأجر بغيره إلى المدة وعلى  
الذهب والوهابية على الذهاب والحبس لأن  
رذاه عليه استعارة دابة للذهب وأما  
في بيته وملك استعارة من لأنه أعارها للذهب  
لأنه لم يمس له عارية عرفا استعار  
الزبان لم يمس له عارية عرفا استعار  
أرضه إلى ولسان راجح فالبناء له لأن  
فما يملك بغيره ما يملك استأجر والبناء  
له من غير أن يملك له ملك الا وهو من  
منه استأجر من غير أن يملك له ملك  
والمدة من غير أن يملك له ملك  
والدليل على ذلك أن يملك له ملك  
البناء من غير أن يملك له ملك  
معلوم من غير أن يملك له ملك  
منه استأجر من غير أن يملك له ملك  
عمل رضا صاحب من غير أن يملك له ملك  
البناء من غير أن يملك له ملك  
وفي الوهابية  
وسد رأي اصلاحه مستعيره  
بجور اداء مولا لا يتأثر

وفي معانيها  
وأي معبر ليس بالاحكام  
أما روي غير الرهان التصور  
وهل واهب لابن يجوز رجوعه  
وهل مودع ما ضيع المال بحسب



صورته مودع الموصى فانه اذا اودعه ألفا وقال ادفعها الى واحد من ورثتي وسماه فامتثل به مودعه ولم يضمن  
لبقية الورثة والظاهر ان الرجوع على من دفع اليه وهذا مجزيت وصدره \* ومن غارم الطعام عبدا قراصه \*  
وصورته مضارب اشترى عبدا بالقيين ومال المضاربة ألف فانه بانفاقه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شيء  
من المال فالتفقة استدانة على المال وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضى فيأذن له فيكون له الرجوع  
والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الهبة)\*

هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل أم عندهم خزائن رحمة ربك العزيز الوهاب  
والبشر اذا باشر ما فقد اكتسب من أشرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم وازالة شح النفس وادخال  
السرو في قلب الموهوب له وإبراز المودة والمحبة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من باشرها كان من  
المنطين قال تعالى ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون انتهى تبين قال الشمني هي في الاصل مصدر  
محذوف الاول معروض هاء التانيث وأصلها وهب بتسكين الهاء وتحريكها انتهى مكى فوزنها عدة  
عيني ويتعدى الفعل بنفسه وباللام وبين كافي أحاديث كثيرة خلافا لما طرزي في أنه خطأ وللتفتازاني في أنه  
عبارة لنتفها انتهى قهستاني (قوله وجه المناسبة ظاهر) لان ما قبلها عليك المنفعة بلا عوض وهي عليك  
العين كذلك انتهى منع وفي الشاي قد ذكرنا وجه المناسبة في العارية وهو الترقى من الأدنى الى الأعلى ولان  
العارية كالمنفرد والهبة كالمركب لان فيها عليك العين مع المنفعة انتهى (قوله ولو غير مال) قال تعالى فهب لي  
من لدنك وليا وقال تعالى يهب لمن يشاء آنا ما يهب لمن يشاء الذكور والاولى أن يقول ولو غير مال (قوله عليك  
العين مجانا) هذا الحد غير مانع اذ يصدق على الوصية فانها عليك العين بلا عوض والهدية وغيرهما الا ان  
يقال ان المستفجرى على طريقة المنتمين من جواز التعريف بالاعم والايض انتهى سري الدين عن  
الجبتي وزاد ابن كمال قوله للحد لاخراج الوصية وخرج الاباحية والعارية والجاراة والبيع وهبة الدين  
عن علمه فانه اسقاط وان كان باقيا الهبة منع (قوله أى بلا عوض) الاولى أى بلا شرط عوض قال المصنف  
أى بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط العوض انتهى أقول قد صرح الحوى  
في شرحه بأن ما ذكرناه لا حاجة اليه لان التعريف للهبة المطلقة لا ينافى الهبة وأطال في بيانه وهو الحق انتهى  
مكى (قوله فان أمره بقضه صحت) ظاهره أنه ليس بوكيل عنه في قبضه والذي في المحيط لو وهب ديناه على  
رجل وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحسانا فيصير قابضا للواهب بحكم السابية ثم يصير قابضا لنفسه  
بحكم الهبة انتهى بجر قال السيد الحوى منه يعلم أن تفسير معلومه المتجه للغير بعد دورا عنه له غير صحيح مالم  
يأذنه بالقبض وهي واقعة الشئى انتهى ومنه فيما يظهر يبيع أوراق الحمام كية ولولان عليه ميري فانه غير  
مديون لهين وعدم تعيينه لتضاض هذه الحمامية (قوله ارادة الخير للواهب) بقصد به يدفع شر الموهوب له  
وقد راد به الخير للموهوب له وقوله ومحسة أى من الموهوب له للواهب (قوله دينوى) بضم الدال وكسرهما  
كما هما في دنيا (قوله وأخرى) أى وهو الثواب ان حسنت النية وحذفه لعله به وصريح به في شرح الملتقى  
فتعال أو الأخرى كالنعم المقيم (قوله يجب على المؤمن) الذى تفيد هذه العبارة أن هذا التعليم فرض عين  
(قوله اذ حب الدنيا الخ) علة المحذوف تقديره ولا يتركه من غير تعليم ما ذكره شب على حب الدنيا وهو مذموم  
اذ هو رأس كل خطيئة أى فهذا التعليم يخلص من هذه الآفة (قوله وقبولها سنة) أى الالبعارض كأن علم أنه  
مال حرام أو أنه يمتن عليه بما أهده اليه (قوله تهادوا) بفتح الدال ونحوها خطأ والاصل أن فعل الامر اذ الحقته  
واو الجماعة ينظر الى مضارعه فان ختم بألف كتبه ادى بفتح ما قبل الواو وان ختم بياء كبرى أو واو كبدعو بضم  
ما قبلها (قوله العقل) أى ولو حكما فتصح هبة السكران أفاده أبو السعود (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى  
ذكر الجنون (قوله ولو مكاتبا) أو مدبرا أو أم ولد ومن في رقبته شئ من الرق هندية (قوله أن يكون مقبوضا)  
فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض هندية وفي الزيلعي وأما القبض فلا يثبت منه لثبوت الملك اذ الجواز ثابت  
قبل القبض بالاتفاق انتهى سري الدين وهذا يفيد أن القبض شرط لثبوت الملك لا للهبة خلاف ما عليه  
كلام المصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط الجواز في محتمل القسمة لاني غيره كما يأتي (قوله غير مشغول)

### \*(كتاب الهبة)\*

وجه المناسبة ظاهر (هو) لغة التفضل على  
الغير ولو غير مال وشرا (عليك العين مجانا)  
أى بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه  
وأما عليك الدين من غير من عليه الدين فان  
أمره بقضه صحت لرجوعها الى هبة العين  
(وسببها ارادة الخير للواهب) دينوى  
كعوض وشعبة وحسن نية وأخرى قال  
الامام أبو منصور ويجب على المؤمن أن يعلم  
ولد الجود والاحسان كما يجب عليه أن يعلم  
التوحيد والايان اذ حب الدنيا رأس كل  
خطيئة ثم اية وهي مندوبة وقبولها سنة  
قال صلى الله عليه وسلم يهادوا حتى بابوا  
(وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ  
والملك) فلا تصح هبة صغير ورقبى ولو مكاتبا  
(وشرائط صحتها في الموهوب أن يكون  
مقبوضا غير مشاع غير مشغول) كما

أى متميز عن غير الموهوب وغير متغول بغير الموهوب حتى لو هب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو تركه  
أو نخل لا فيها ثمرة للواهب. حلقه به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا الواهب دارا أو ظرفا فيها امتاع للواهب  
هندي. وترك شروطا أخرى للموهوب ذكرها في الهندية. منها أن يكون وجود الوقت الهبة فلا يجوز هبة  
مال ليس بوجود قبل العقد بأن وهب ما يثمره غنمه أو ما تملكه أغنامه السنة أو ما في يده هذه الجارية  
أو السنة أو ما في ذمته أو ما عليه على قبضه عند الولادة والحب أو يبدى في لين أو دهن في سمس أو دقة في حنطة  
وإن سلطه على قبضه عند مدونه لأنه معدوم للمال فلم يوجد محل العقد وهو الأسع ومنها أن يكون مالا متقوما  
فلا يجوز هبة مال ليس بمال كالحرم والمبنة والدم وصيد الحرم والخزير ولا هبة مال ليس بمال كالحرم والمبنة والدم  
والمكاتب والمدبر المطلق وفي شرح المتن أنه يشترط هبة الطاعات فانها هبة صحيحة عند أهل السنة وأصله  
لأنه مستأنف ومنها أن يكون مملوكا فلا يجوز هبة المباحات لأن غلبتك مال ليس بمال كالحرم والمبنة والدم  
مملوك للواهب فلا يجوز هبة مال الغير غير أنه لا يستحال غلبتك مال ليس بمال كالحرم والمبنة والدم وترك شروط العقد  
وقد ذكرها فيها وهو أن لا يكون ماله خمارا لوجود كد ثول زيد وقدوم خالد وأن لا يكون مضاعفا في وقت  
بأن يقول وهبت لك الشيء غدا أو رأس الشهر ولدا كانت الرقبة باطلة وهي أن يقول دارى لك رقبى ومعهنا  
أن مت فهي لي وإن مت فهي لك كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر انتهى بنصرته (قوله وركنها الإيجاب  
والقبول) لأنهما عقد فينصق بهما كسائر العقود وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك انتهى بتبيين وفي الهندية  
وأما ركنها فنقول الواهب وهبت لأنه غلبتك وأنه يترى بالملك وحده والقبض شرط ثبوت الملك لله وهو له حتى  
لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر حنت كذا في محيط السرخسى انتهى وفي أبي السعود وركنها الإيجاب  
والقبول ولولدالة وانما حنت لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر هو له لأنه انما منع نفسه عما في وسعه  
انتهى لأن الغرض اظهار الجود وقد وجد قهستاني وأيد القهستاني ما في المحيط بما قاله الوضع ماله في طريق  
ليكون مالا للرافع جاز قال وله الحق وفيه نصع الهبة بالنعاطى (قوله وحكمها) أن الأثر المترتب عليها منع  
(قوله غير لازم) أى فى السور السبعة (قوله فله الرجوع) أى مع كراهتها تحريم كباقي (قوله والفسخ) مطلق  
خاص فإن الفسخ من الألفاظ الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة شرط الخيار فيها) الأولى وعدم صحة الخيار  
الشرط بقريضة التذريع والافادة أنها صحيحة مطلقا والشرط باطل (قوله فلو شرطه) أى الموهوب له الخيار  
وقوله وكذا لو أبرأه هذه الوكأن شرط الخيار من جانب الواهب (قوله وكذا لو أبرأه) صوابه اسقاط كذا كما عبر به  
في المنع والافادة فيه غير صحيح انتهى (قوله ونصع بالإيجاب) عبر في الإصلاح بقوله قال في الإيضاح لم يقبل  
ويصح لأن الحصة أمر آخر وراء الاعتقاد لها شرائط أن صادفتها نصع والاتعقد فاسدة والكلام ههنا في بيان  
اعتقادها باللفاظ مخصوصة انتهى وقد يقال المقصد انما هو على وجه المحصة لأنه هو الذى يخلو عن الأثر (قوله  
ونحلف) قال في مختصر الصحاح فعل بالكسر أعلى عن طبيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير أن يأخذ  
موضا قاله عبد الحمى (قوله وأطعمتك هذا الطعام) في المحيط البرهاني نقلا عن الأصل لو قال أطعمتك هذا  
الطعام فإن قال فاقبضه فهو هبة وإن لم يقبل فهو هبة أو عارية انتهى فالتملك انما يستفيد من قوله فاقبضه انتهى  
قاضى زاده ونحوه في الدرر (قوله ولو ذلك على وجه المزاح) شهد في البحر عن الخلاصة قال المقدسى الذى  
في الخلاصة أنه طلب الهبة من أحوالها فوهبه جذا وسلم صحت الهبة لأن الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب  
له قبولا صحيحا انتهى وما نقله المسنف عن الخزانة مستدل به على ما في متنه لا يقيد فانه نحو ما في الخلاصة  
وعبارتها لو قال هبتى هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت اليه وسلم جاز انتهى وكذا ما في القهستاني لا يقيد  
ونسه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال وهبت لك كذا فقال وهبت وقال الآخر قلت وسلم اليه جاز  
انتهى (قوله بخلاف أطعمتك أرضى الخ) منه ومن قوله هذا الطعام وفي الهندية لو قال منحك هذه الأرض  
أو هذه الدار أو هذه الجارية فهي اعادة الاذنى الهبة ولو قال منحك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو الدنانير  
وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة انتهى (قوله وأطعمتك لفلان) أى الذى يرعه المنة غير كاتبة قدم  
ما يفيد (قوله أو الاضافة الخ) الاوضح ولو بالاضافة أى ولو صدر الإيجاب بالاضافة الخ (قوله لأن اللام للتمليك)  
ولأن الجعل عبارة عن التملك فانه قاضى فان (قوله فانه ليس بهبة) هذا أحد قولين وهو غير الاظهر قال

(وركنها) هو (الإيجاب والقبول) كما سيجي  
(وحكمها) ثبوت الملك لله وهو له غير لازم  
فله الرجوع والفسخ (وعدم صحة شرط الخيار  
فيها) فلو شرطه صحت أن اختيارها قبل  
تذريعه ما وكذا لو أبرأه مع الإبراء وبطل  
الشرط خلاصة (و) حكمها أنها (لا تبطل  
بالشرط القاسدة فهي هبة عارية على أن يقيد  
بمنع ويبطل الشرط) ونصع بالإيجاب كوهبت  
ولم تأت وأطعمتك هذا الطعام ولو ذلك  
(على وجه المزاح) بخلاف أطعمتك أرضى  
فانه عارية لرقبتى وأطعمتك أقاتها بغير  
(أو الاضافة الخ) أى إلى جزء (بعبارة عن  
الكل كوهبت لك فرجها أو جعلته لك) لأن  
اللام للتمليك بخلاف جعلته بأية فانه ليس  
بهبة



في الهندية أبو الهيثم بن عيسى كرم الله وجهه قال جعلته لابي فهو هبة وان قال جعلته باسم ابي فكذلك  
هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غيبية وان لم يرد الهبة يصدق ملتقط ولو قال اقرضه باسم ابي لا يكون هبة  
خاتبة قال الاب جيع ما هو حق وما كفي فهو ملك لولدي هذا الصنف فلهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه  
فقال حاتوق الذي املكه اوداري لابي الصغير فهو هبة وبه يكون في يد الاب قنية ولو قال هذا الشيء لولدي  
الصغير فلان جازيهم من غير قبول تنازعية انتهى فقوله لم يرد الهبة يصدق ملتقط ولو قال اقرضه باسم ابي لا يكون هبة  
منه الهبة للصغير من ابيه (قوله وكذا هي للتحلل) لانه ان كان امة يحتمل حل النكاح أو الاباحة  
ولا اباحة في المروج (فروع) لو قال اقرضه أنت في حل مما أكلت من مالي له أن يأكل الا اذا قامت امانة الذفاق  
ولو قال من أكل من شجرتي فهو في حل يأكل منها الغني والفقر على المختار ولو قال حلقتي من كل حق هو لك  
على ففعل وأبرأ أن كان صاحب الحق عالما به يرى حكما وديانة وان لم يكن عالما به يرى حكما اجماعا وديانة  
عند الثاني وعليه القنوي والمباح له لا يحل له تناول حتى يهدم بالاذن الاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول  
حراما وفي البرازية لو قال أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الاكل والاخذ والاعطاء  
انتهى ولو قال المقصوب منه أنت في حل مما غصبت مني والمقصوب قائم فذلك على البرائة من ضمانها والعين  
للمغصوب منه انتهى (قوله اذ أن يكون قبله كلام يهدم الهبة) كأن يقول له أنت في ذلك أو ان نفسي رغب  
في اعطائه هذا الذي أو أنت لم تنبئ شيئا قبل هذا (قوله وأمرتك هذا الشيء) اقوله عليه الصلاة والسلام من  
أمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده وفي العمرى التملك في الحال والرجوع في الشيء بمسئوم  
المعمر له فصح التملك وبطل شرط الرجوع لان الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة انتهى زيلعي (قوله فابا بالحل  
الهبة) لان الحل يستعمل في الهبة والعارية وان كانت أصله العارية لان الحل تصرف في المنفعة فادانوى  
الهبة صحت لوجود استعماله في التملك يقال حل الامير فلانا على دابة اذا ملكها اياها (قوله كما ترى) أي  
في العارية (قوله ركسوتك هذا الذوب) فانه يدل على التملك قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به تملك العين لان  
الكسوة لا تنأى بالمنافع يقال كسوا فلانا ثوبا اذا ملكه ولا يقال ذلك اذا عاره (قوله هبة) نصب على  
الحال من ضمير الطرف واللام في ذلك التملك انتهى درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الذين  
وسكون الواو ومعنى الثوري وهي استخراج رأى على غالب الظن انتهى (قوله فتدأشعار عليه في ملكه)  
كقوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الذوب لك تلبسه انتهى درر (قوله لا لو قال هبة سكنى) أي داري لك هبة  
سكنى هبة منصوب على الحال كما تقدم وسكنى منصوب على التمييز (قوله أخذ بالقبض) هو بالرفع في النسخة التي  
بيدي وعليه فهو خبر مبتدأ محذوف وفي نسخة بالنصب قال في البحر لان قوله سكنى محكم في تلك المنفعة فكان  
عارية قدم لفظ الهبة أو آخره (قوله ان أبأ عن غليك الرقية) أي فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله وفي الضراخ)  
نقله عن الخلاصة والذي في الهندية عن قتادى فاضيلان الحزم بأنه لا يكون هبة فعلية الاعتماد (قوله  
ونصم بقبول) وقد سبق عن القهستاني أنه لا يشترط التبول فان من وضع ماله على الطريق ليكون لمن رفعه جاز  
(قوله لانه متبرع) أي ومقدود التبرع يكتب فيه بالايجاب وحده بالذات للموجب (قوله حق لو حلف) تقدم  
ما فيه وقد أطل الكلام في ذلك قاضى زاده (قوله بخلاف البيع) أي اذا حلف أنه يبيع لفلان كذا فباع  
ولم يقبل فانه يحنث لان البيع عقد معاوضة لا ينم الا بالايجاب والقبول فمال يوجد القبول لا يقال انه باع (قوله  
وتنصم بقبض) قال في المنع أفاد أنه لا بد من القبض فيها لثبوت الملك لا للصحبة لما في المجتبى فاما القبض فشرط  
لثبوت الملك (قوله فانه هنا كالتبول فاختص بالقبض) وهذا استحسان والقاس أن لا يجوز الا باذنه وجه  
الاستحسان أن القبض كالتبول في الهبة وهذا لا يملك به ما قبله وينفى عن القبول والمقصود من الايجاب اثبات  
الملك فيكون تسلط على القبض دلالة اذ ملكه لا يتصور الا به فينقذ ذلك بالقبض كالتبول لانه بمنزلة اه زيلعي  
(قوله وبعبده) لان الاذن ثبت نصا والاثبات نصا ثابت من كل وجه فثبت في الجمار وبعد المجلس شلبي (قوله  
لا يتقيد بالمجلس) لما ذكر أن الاذن ثبت نصا الخ (قوله والتمكن) أي العادى لا العقلى وموضوع هذا فيما اذا قبض  
الموهر به وغيره وأما التمكن بالتخلية فقد ذكره بعد (قوله صحت) أي القبض بالتخلية ظاهرة وان لم يقبضه  
الموهر به وهو خلاف ما في حاشية الشلبي عن شرح الاسيحي أن اذا كان العبد حاضر افعال الواهب

وكذا هي لك حلال الآن يكون قبله كلام  
يفيد الهبة خلاصة (وأمرتك هذا الشيء)  
وحاتوق على هذه الدابة فابا بالحل الهبة  
كما ترى (وكسوتك هذا الثوب وداري لك  
هبة) أو عمرى كسوتك لان قوله كسوتك  
لا يتقيد بالقبض لا يصلح تفسيره باللام  
أشار عليه في ملكه بأن يملكه فان شاء قبل  
مشورته وان شاء لم يقبل (لا) لو قال (هبة  
سكنى أو سكنى هبة) بل تكون عارية أخذ  
بالتسكين وحاصله أن اللفظ ان أبا عن غليك  
الرقية هبة أو المانعة فعارية أو احتدل اعتبر  
النية فوازل وفي البحر اقرضه باسم ابي  
الاغرب الصفة (و) نصم (بقبول) أي في  
حق الموهر به أحافى حق الواهب فتصح  
بالايجاب وحده لانه متبرع ولم يقبل  
أن يهبه بعده لانه فوهر ولم يقبل  
وبعبده حثت بخلاف البيع (و) نصم  
(بقبض) بالاذن في المجلس فانه هنا كالتبول  
فاختص بالمجلس (وبعبده) أي بعد المجلس  
بالاذن وفي المحيط لو كان أمره باقبض حين  
وفيه لا يتقيد بالمجلس ويجوز القبض بعده  
(والتمسك) من القبض كالتقبض فلو وهب  
لرجل ثوبا في صندوقه فقدمه فقبض منه  
الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض  
(وان مفتوحا كان قبضا لتمكنه منه) فانه  
كالتخلية في البيع اختيارا وفي الدرر المختار  
صحته بالتخلية في جميع الهبة لا فاهما

قد خلت منك وبين الهبة فاقبضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب له بآذان التخلية اقباضه منه فاذا  
قبضه باذنه تم العقد أما البيع فينزل قابضا بمجرد التخلية وان لم يسانر القبض والفرق ان اقبض راجب عليه  
في البيع والباقي محتاج الى اخراج نفسه من عهد البيع فاذا أتى بما وعده فقد برى وليس في وعده الهبة  
وأما الهبة فان التمس لم يبر بواجب عليه فيه فاذا لم يسله اليه وبقبضه لا يمتد مسليا انتهى بتصرفه فحقن بعده  
عن المصط مانعه وفي النوادر رجل وهب من رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال أبو حنيفة صار  
قابضا لانه يمكن من قبضه فأيتم تمكنه مقام قبضه ككالتخلية في باب البيع وقال أبو يوسف لا يبر قابضا  
مالم يقبضه نفسه لانه غير قابض حقيقة انتهى فعلى هذا محمد مع أبي حنيفة رجوعا الى الله تعالى والقبض حقيقة  
عنده بالنقل من ذلك المكان انتهى (قوله ثلاثة عشر) أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع  
الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس النكاح  
والسابع الخبز والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البذل في السلم اذا وجد به ضيقا  
فان لم يقبض بدلها قبل الاقرار بطل حتماس السلم والحادى عشر الصرف والثاني عشر اذا باع الكيل بالكيل  
والجنس مختلف مثل الحنطة بالثعير جاز فيه التفاضل لا التيسير والثالث عشر ابيع الوزني بالوزني بخلاف  
مثل الحديد بالفضة أو الفضة بالبرص أو النحاس بالبرص جاز فيه التفاضل لا التيسير انتهى من بابي من المخ  
وقوله في الجنس ظاهر أنه يصح اذا قبضه بعد الولادة وقد نص المصنف فيما يأتي أنه لو وهب الحل وسلم بعد الولادة  
لا يجوز لان وجوده احتمالا لا فصلا كالمعدوم انتهى (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح  
أفاد الرجوع من الهبة بخلاف ما في باب البيع والباقي لو نهى المشتري عن القول بعد الإيجاب كان ذلك رجوعا  
منه عن الإيجاب دلالة فكذا ذلك هذا ولو رجع ثم قبض لم يصح قبضه فكذا ذلك هذا انتهى والخ اصل أنه ان أدن  
بالقبض صريح يصح قبضه في المجلس وبعد ولونم ما لم يصح قبضه في المجلس ولا بد لآن الصريح أقوى  
من الدلالة ولو لم ياذن ولم يصح قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب مريضا فذهب وقبض ان كان بادن صح  
والالاذ كره الله تعالى حتى (قوله بالقبض الكامل) قال في الدرر والقبض الكامل في المقول ما يناسبه وفي  
العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل في البيت التسمية بالقصة حتى يقع القبض على  
الموهوب بالاصالة من غير أن يكون تسمية قبض الكل فيما لا يمتثل التسمية بتسمية الكل انتهى (قوله منع غماها)  
ولا يمتد قبضها اجبة فقبضا وفاعل منع ضمير يعود على الشغل (قوله فلو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن لطائف  
الكلام لا تفتح الجراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقصة (قوله لان شغله بغير ملك واجبه) هذا تعليل لمعاد من  
كلام المصنف كأنه يقول وانما قد عدم التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع  
تمامه اذ له الخ وعليه يصح فائدة قوله لا يمنع تمامها (قوله لا يمنع تمامها) من صور ذلك ما لو وهب دارا بما فيها  
من المتاع أو وهب جوارا بما فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب ثم استحق المتاع فالحبة ثامة في الدار والجار الى  
لان يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جيبا حقيقة فصع تسليمه ثم استحق المتاع فيزاد المتاع لم يكن  
ملك الواهب وهو غير مانع (قوله كرهن وصدقة) فانما ما يمتثل الا بالقبض الكامل وبغير كونه مشغولا  
بملك الراهن والمتصدق لا شاغلا له مما فالتشبيه راجع الى كلام المصنف (قوله وكذا الدار المعانة) صورتها أمار  
دار انسانا ثم ان المشتري والمعبر غصب متاعا ووضعه في الدار ثم وهب الدار من المنة صحت الهبة في  
الدار لانه تميز أن الشاغل ملك غير الواهب (قوله واتى وجه الزوجها) صورتها وهبت المرأة دارها من زوجها  
وهي ساكنة فيها بارها المتعة والزواج معها ساكن فيها يصح لان المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج وكانت الدار  
في يد الموهوب له منى فصحت الهبة انتهى (قوله على المذهب) مقابل ما من أبي يوسف أنه لا يجوز لان يد الواهب  
ثابتة على الدار (قوله المهر) أى هذا هو المهر المعول عليه وبيت الاصل ومن وهبت لزوج دارا باسمها  
متاع وهم فيها فقولا لا يبر (قوله أن يودع الشاغل أولا) قال في الجوهر لو وهب دارا فيها متاع الواهب  
وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم يصح والحبلة فيه أن يودع المتاع أولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه  
ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلى بينه وبينه مع وان وهب له الدار والمتاع

وفي التفت ثلاثة عشر مرة الانصاع بلا قبض  
(ولونم انه عن القبض لم يصح قبضه مالنا)  
وفي المجلس لان الصريح أقوى من الدلالة  
(وتتم) الهبة (باب قبض) (الكتاب)  
الموهوب شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به  
والاصل ان الموهوب ان مشغولا به  
الواهب منع تمامها وان شاغلا فلا فلو وهب  
جرابا به طعاما لم يصح وسلمها كذلك لانصاع  
أوداة عليها سرجه وسلمها كذلك لانصاع  
وبعد لا يصح في الطعام والمتاع والسرجه  
فقط لان ذلك لا يمتد قبضه لان الواهب  
لا يمتد قبضه لان شغله بغير ملك ولا يمنع  
تمامها كرهن وصدقة لان القبض بشرط  
تمامها وتتمامه في العمالية وفي الاشياء  
هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب الدار لها  
قلت وقد عدا الدار المعانة والى وجهها  
لزوجها (قوله لا يبر) لان المراهنة  
في يد الزوج مع انسايم وقدره بربط  
الوجهانية  
ومن وهبت لزوج دارا واسما  
متاعا وهم فيها فقولا لا يبر  
وفي الجوهر لو وهب دارا فيها متاع الواهب  
وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم يصح والحبلة فيه أن يودع المتاع أولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه  
ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار وخلى بينه وبينه مع وان وهب له الدار والمتاع



جميعا دخل بينه وبينهما اصح فيما جعلا (قوله متعلق بنتم) الاولى أن يؤخره بعد قوله محوز لان المتعلق المحزور  
(قوله محوز) المراد به أن يصحكونه من غير ما عن ملك الواهب وحقه واحتزبه عن هبة التمر على النخل انتهى درر  
وكه وقف على غنم وزرع في أرض فقوله مفرغ تفسير محوز الا أن فيه شائبة تكرار مع قوله لا مشغولا به والا لولا  
أن يفسر المحوز بالمجموع لانه من حازه اذا جمعه لا قبل أن يظهر اقله متمزا فائدة فانه أفاده أنه لو حازه غير مقسوم  
بان حاز التمر مع النخل لانتبه به الهبة بل حتى يقسم وفي القلموس المحوز الجمع وضم الشيء كالحيازة والانتياز  
انتهى المراد منه (قوله ومشاع) أي غير مقسوم في المشاع سهم شائع أي غير مقسوم انتهى (قوله لا يبقى منتفع به  
بعد أن يقسم) بمعنى أنه لا يبقى منتفع به بعد القسمة أصلا كعبد واحد ودابة واحدة أو لا يبقى منتفع به بعد القسمة  
من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والنوب الصغير انتهى درر وما اصح  
فيه الهبة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض التام وهو قبض الكل فاكثري به قال في الصرية المشاع  
فيما لا يقسم تفيد الملك الموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا يمكن وأما الهبة فالتجب  
في ظاهر الرواية لان العارية فان كل واحد منهما ما يصير به نصيبه من صاحبه والجر على العارية غير مشروع  
وفي رواية تجب انتهى والذي يفيد ان ياتي أنه يجبر على الهبة لانها قسمة المنافع والتبرع وقع في العبر فيكون  
ايجابا في غير ما تبرع به فلا يبالى به وانما المحذور الايجاب في عين ما تبرع به وقال فاضل زاده بعد نقل ان الهبة  
لا تجب مع علمه من صاحب غاية البيان لعل هذا الجواب غير صحيح لان التبرع يجب ويجبر فيه جبر القاضى  
اذا طلبه أحد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في عامة الكتب (قوله لانها لا تقسم) لا موقوع لهذا التعليل  
الابتدائي وانما قيدنا بغير مشاع لا يقسم لانها الخ (قوله لانها لا تقسم فيما يقسم) قال علماء فائدة المشاع فيما يحتمل  
القسمة لا تقسم ولا تفيد الملك قبل القسمة وبعض أصحابنا قال انها فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض انتهى  
شأنه عن الانتفاع وفي التمهيد في كل ما يوجب قسمة نصنا فافهم لا يقسم والائتمار يقسم انتهى وفي البحر  
والحد القاضى بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها أن كل ما كان مشتركا بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأي  
الاخر فان كان للقاضى أن يجبر الا على القسمة فهو عما يحتملها كالأروال والبيت الكبير وان كان عما لا يجبره فهو  
عما لا يحتملها كالعبد والحمام والبيت الصغير والحائط انتهى (قوله أولا جنبي) الاولى اسقاطه لانه مفهوم من لو  
ولا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك (قوله لعدم تصور قبض الكامل) أي فيما يتصور فيه (قوله وهو المختار)  
الظاهر من عبارتهم اعتماد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن أبي ابي بعد ما حكى انطلاق عن أهل  
المذهب (قوله مع لزوال المانع) وهو الاشاعة فانما زالت بالقسمة والتسليم ومعناه انما غلظ بذلك لأن القسمة  
متوقفة على القسمة ولو كان شرطاً للقسمة لا حتم إلى تجديد العقد أفاده صاحب البحر (قوله ولو سلمه شائعا) بأن  
سلمه الكل (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره أن هبة  
المشاع قبل القسمة فاسدة مع أنها صحيحة غير تامة ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره  
كما ترى يشعر بعدم الصحة وقد قدمت قريبا أن الاصح أنها صحيحة غير تامة لا فاسدة كما قال به بعض مشايخنا  
والله نعم المني أعلم انتهى ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم قريبا وعبارة الهندية الانسية تفيد أن الفتوى  
على الفساد (قوله وبه يفتى) قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كانت من شريك أو من  
غير شريك ولو قبضها أهل يفيد الملك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب الوقعات ان المختار أنه لا يفيد الملك  
وذكر في موضع آخر أنه يفيد الملك ملكا فاسدا وبه يفتى كذا في السراية اهـ (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك  
على ما يستفاد من قوله ما صححه في العمادية من أن لقراين سواء (قوله مع بقية أحكام المشاع) من يبعه فانه جائز  
فيما يقسم وما لا يقسم ومن اجارته فهي جائزة من شريكه لا من اجنبي وعليه الفتوى وهي فاسدة فيجب أجرة  
المثل ومن اعارته فحوز من شريكه وان كانت لاجنبي فان سلم الكل فهي اعارة مستأنفة للكل والا  
لا يجوز ومن رهنه فانه فاسد في المقسوم وغيره والشريك وغيره سواء ومن وقفه فحوز عند الثاني لا الثالث  
والخلاف فيما يحتمل القسمة ويجوز فيما لا يحتمل اتفاقا فمن ادعى ان يترفع الشريك ومن قرضه فانه يجوز اجاها  
ونعماء فيها (قوله قال في الدرر) عبارتها قال بعض المشايخ كانت المصلحة واقعة الفتوى وقرئت بين الهبة  
الصحيحة والفاسدة وأفتيت أي في الفاسدة بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والاحكام عند الدين هذا الجواب

ثم يسلمه الادارة مثلا فتصح انتفاعها بالمشاع  
(قوله) في متعلق بنتم (محوز) مفرغ  
(مقسوم ومشاع لا) يبقى منتفع به بعد أن  
(يقسم) كبيت وحمام صغيرين لانها (لا) تقسم  
بالقبض (فيما يقسم ولو) وهبه (الشريك) أو  
لا جنبي لعدم تصور القبض الكامل كما في  
عامة الكتب فيكون هو المذهب وفي السيرة  
عن العائلي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار  
(فان قسمة وسلمه مع) لزوال المانع (ولو سلمه  
شائعا لا يملكه) ولا ينفذ تصرفه فيه (فيضمنه  
ويقتضيه تصرف الواهب درر لكن فيما عن  
الفتوى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض  
وبه يفتى ومنه في البرازية على خلاف  
ما صححه في العمادية لكن لفظ الفتوى أكد  
من لفظ الصحيح كما بطه المصنف مع بقية  
أحكام المشاع راجع للقريب الرجوع في الهبة  
الراسدة قال في الدرر نعم

مستقيم أقام على قول من لا يرى الملك بالقبح في الهبة القاسية مذهب هو وأما على قول من يرى فلان المقبوض  
بحكم الهبة القاسية مضمون على ما تقرر فإذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان مضموناً بالقبول الهلاك  
فيكون الرجوع والاسترداد انتهى (قوله ونعقبه في الشربلاية) حيث قال وهذا غير ظاهر لان قولاً فلان  
المقبوض بحكم الهبة القاسية مضمون لا يكون منجهاً لأعلى القول بعدم الملك والافكيف يكون مالاً كما  
وضا منا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بأن المقبوض في البيع القاسية مضمون بالقبول مضمون بقيمة فلا بد  
كون الشخص مالاً كما وضاهنا فكان الجواب مستقيماً وكان القول بالنعمان منجهاً حتى على قول من قال بأن  
الموهوب قاسدا انتهى ذكره أبو الوالد هو وفيه أن هذا قياس مع الفارق فإن المبيع قاسدا مقبوض في قدر  
مما وضاهنا لا بد من الموهوب وقد ألبنا الحق بعدم الهبة وأوجبنا القيمة عوضاً ولازم أخذ ما عده للمعاوضة  
بلا عرض أما المقبوض في الهبة القاسية فهو مقبوض بغير موهوب أصلاً وقد قال القائل بالملك فيها والملا  
في الموهوب بلا عرض أما لو نظرنا إلى كونه ملكاً بنا كما قال المؤلف في ترح الملتقى وقيل يلزم  
بالقبض لكنه ذلك حيث يوجب في هبة متاع من المضمورات يكون موهوباً التمتع بقيمة هبة الملك كما قيل به  
في نظائره فليست أمثلة وتفرع على القول بثبوت الملك بالقبح في الهبة القاسية ما في البحر من الاستحسان من أنه  
إذا وقع الأرض التي وهبت له هبة قاسية صح وعليه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ذكره الشيخ شاهين فيما  
للمأمن من الاسترواح والعمادى وفي أبي السعود من القصة أنى وكما لا يجمع الرجوع في الهبة القاسية القرابة  
فكذلك غير من الموانع انتهى (قوله من تمام القبض) أى كون القبض تاماً (قوله لا طارى) بالهبة كالمسلف (قوله  
لاستحقاق البعض الشائع) في كون الزرع مضافاً إلى ما عده في الدور بقوله لا الرجوع مع الأرض بحكم  
الاتصال كشيء واحد فإذا استحق أحد مصادره كان استحق البعض الشائع به يحمل الهبة قبيل الهبة  
في الباقي كذا في الكافي ويدل لهذا التعليل قول المؤلف الآتي لأنه كشائع (قوله إذا طهر بالينة الخ) انظر  
مالم يثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر أنه لقولنا أنه أقرب ملك الغير ولو أقتربه الموهوب له والظاهر أنه يعمد  
باقراره فيثبت الزرع لنفسه وهل تبطل الهبة بغير (قوله فيكون مقارناً لها لا طارناً) هذا الذي في الظاهرية  
والذي في دعوى النهاية والجملة مما في جعله من الطارى قال القصة شىء مما في المسئلة روايتين وهما  
أن صدر الشريعة وابن الكمال هما سلف فيما ذهب إليه (قوله ولو فله جاز) انما جازى القين وان كان في وجوده  
ذلك لأنه قد يكون ربحاً أو ماله ترجح جانب الوجود بالتصرف فيه فانه بانقضاء القبض وجوده بعد خلاف هبة  
الجل فانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة لعدم إمكان التصرف وقت الهبة (قوله طاهر الدرهم) فانه حال وكذا  
يجوز هبة النساء دون العرصة إذا أذن له أى للموهوب له الواهب في نقضه وهبة أرض فيه مازرع دونه أى دون  
الزرع ونخل فيها ثم دونه أى دون الثمر إذا أمره أى الواهب الموهوب له بالمصادرة في الزرع والجداد في الثمر وال  
استحقاق الموهوب بملك الواهب انتهى بتصرف وأفاده عزمي زاده أنه صحيح في الأول دون الأخيرين فانه لا يصح  
فيه ما مطلقاً لأنه متصل به اتصال خلقة فكان بمنزلة المساع الذي يحصل القسمة فلا يتم بدون الاقرار  
والجباة نعم المحكم صحيح في هبة ما وهبه زرع بدون أرض وهبة ثم بدون ثبوت فانه يصح استصحابه  
أن أرضه بالمصادرة والجداد فله انتهى وعلى كل ما ذكره الشارح صحيح وبه عزمي زاده في التثليل (قوله  
حيث لا يصح أصلاً) سواء أقرزها أو سلمها أو لا انتهى دور (قوله لأنه معدوم) قال في الدرر لأنه في حكم  
المعدوم وسرته أن بخطه استصحاب وصارت دقيقاً وكذا غير ما بعد الاستصحاب هو من أخرى على ما عرف  
في النصب انتهى (قوله وملك بالقبول) انما اشترط القبول لئلا ياله إذا لم يوجد كذا يقع الملك في الهبة بغير رضا  
لأنه لا حاجة إلى القبض ولا يجوز أن يقع الملك للموهوب بغير رضا القبيح من توهم لغيره خلاف ما إذا وهب  
عبد الله لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح إذا قبض ولا يشترط التبول لأن العبد ليس في يده حال الهبة مكان  
الموهوب له محتاجاً إلى أحداث قبض حتى يملك الهبة فإذا قدم على القبض كان ذلك أقدم على القول ورضا  
منه بوقوع الملك في ملكه (قوله لأنه حيث) أى حين إذ قبل عامل له أى بسبب وضع يده على ملكه (قوله  
والأصل أن القبض إذا تجانس) كأن كان عنده دية فأعازله فإن كلاً من قبض أمارة فيصير من غير  
قبض مستأنف أو غصب شيئاً فباعه المالك منه (قوله نائب الأعلى) كما إذا عصب به منه وأخذ ثم وهبه به مع

ونعقبه في الشربلاية بأنه غير ظاهر على  
القول المقتضى به من إفادتها الملك بالقبض  
فليست (والمال) من تمام القبض (شيوخ  
مقارن) المقدر (لا طارى) كأن يرجع في بعضها  
شأنها فانه لا يقيد بها اتفاقاً (والاستحقاق)  
شيوخ (مقارن) لا طارى منفسد الكل حتى  
لو وهب أرضاً ورعا وسلمها فاستحق الزرع  
بطالت في الأرض لا استحقاق البعض الشائع  
وهو يحمل القيمة والاستحقاق إذا طهر بالينة  
كان مستنداً إلى ما قبل الهبة فيكون مقارناً  
لها لا طارناً كما زعم صدر الشريعة وابن تيمية  
ابن الكمال فتنبه (ولا تنصع هبة ابن في خراج  
وصرفه على غنم ونخل في أرض وتفرق نخل)  
لأنه كشائع (ولو فله) وسماه (جاز) لزداني  
المال وهو لا يذني فله الموهوب له باذن  
الواهب طاهر الدرهم (بجواز دفعه في زرع  
ودره في سهم ومن في ابن) حيث لا يصح  
أما لأنه معدوم فلا يملك إلا بعد جدي  
(ومسك) بالانجيل (بلاقبض جدي  
لواهب في يد الموهوب له) ولو قبض  
أو أمارة لانه حيثما عامل لنفسه والأصل  
أن القبض إذا تجانس نائب الأعلى عن الأدنى  
الآخر وإذا انفار ما نائب الأعلى عن الأدنى



ولا يحتاج الى قبض لان في الاعنى مثل ما في الادنى وزيادة (قوله لا عكسه) كما اذا كان في يده عارية ثم باعه منه  
 لانه ليس في الادنى ما في الاعلى فلا ينوب عنه انتهى قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين الموهوبة  
 اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها بعد الهبة من غير تجديد قبض استصحابا لاقباسا  
 وجه الاستصحاب ان الهبة تقف محتها على مجرد القبض فلا يلتفت الى قبض بصفة ويجرد القبض موجود عقب  
 العقد فصحت الهبة ولا يشبه هذا بيع الوديعة من هي في يده لان البيع يقتضي مبيعا مضمونا وقبض المودع  
 عقب العقد قبض امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتقليد بينه وبين الوديعة واما اذا كانت  
 العين في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة بمثلها أو بقيتها كالعين المغصوبة والمقبوضة  
 على وجه السوم فانه يملك بالعقد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض الذي تقتضيه الهبة قد وجد  
 وزيادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البرائة منه ألا ترى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جازوسه قط  
 فصارت الهبة براءة من الضمان فبقى قبض من غير ضمان فتصح الهبة وان كانت العين مضمونة بغيرها كالبيع  
 المضمون بالثمن وكالمن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو أن يرجع الى الموضع الذي فيه  
 العين ويحضر وقت تمكن قبضه من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة إلا أن هذا الضمان  
 لا تصح البرائة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق  
 بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض انتهى (قوله في الجملة) أي وان لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل  
 أنرج به الولد الكبير فان الهبة لا تتم الا قبضه ولو كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما وهب له عبده المحجور  
 واذا قبضه العبد ملكه المولى لانه كسب عبده (قوله عندهم الاب) لان تصرفهم كان للضرورة ولا ضرورة  
 مع حضوره والمراد بعدم الاب ما يعم القبيصة المنقطعة أفاده في البحر وأما المولى أن قبض غير الاب مشروط  
 بشرطين عدم الاب وكون الصغير في عياله والطاهر أن القول الصحيح الاتي في أنه لا يشترط عدم الاب في الهبة  
 المادرة من الاجنبي يأتي هذا المراد بالاب من ولاية التصرف في ماله (قوله لو الموهوب معلوما) مفهومه  
 يأتي في قوله وضعوا هذا بالثمن بين يدي الصبي الخ (قوله وكان في يده أو يد مودعه) مثلهما المستعير كافي  
 البرازية واحترز بما ذكرهما اذا كانت في يد الغاصب من المولى أو المرتين أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم  
 قبضه لان قبضهم لانفسهم انتهى (فرع) يذني للواهب للطفل أن يشهد لاحتياط تحرز من جهوده أو جهود  
 ورثته (قوله والاصل أن كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لانه الصغير انتهى ذخيرة والاولى أن يقول ويكني  
 الابجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو أحد أربعة) قال الشارح في كتاب المأذون عند قول المصنف  
 وان أذن للصبي الذي يعقل البيع والشراء وليه الخ المراد بالمولى ولان تصرف في المال وهو أبوه ثم وصى الاب  
 ثم جده أبوايه ثم وصى جده ثم المولى ثم القاضي ووصى القاضي اه سرى الدين وتقدم أن الذي يتصرف  
 في ماله تسعة الاب والجد والقاضي ووصيهم ووصى وصيهم ومقتضاء ان قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه ثم  
 رأيت صاحب الهندية نقله عن غاية البيان (قوله وعند عدمهم) ولو بالقبيصة المنقطعة (قوله تتم قبض من  
 يعوله) لان له ولاية التصرف النافع لثبوت يدهم عليه حتى لا يكون اغيرهم نزعهم من أيديهم فكانوا الحق بحفظه  
 وتحصيل المال من ضرورات حفظه لمرته في قوته وميلوسه (قوله لو في حجرهما) بالغف والكسر والجمع  
 مجوز صحاح وجر الانسان حشنة وهو ما دون ابطه الى الكشح ومعنى كونه في حجره انه في كنفه  
 ومنعته انتهى أبو السعود عن المولى وفي الكشف الحجر الكنف والتربية (قوله والا لا) أي ان لم يكن في الحجر  
 لانتم قبضه وان كان ذارحم محرم منه منع (قوله يعقل التصديق) أي تحصيل المال وهو بيان لتمييزه (قوله  
 لانه في النافع كالحض) أي لانه جعل في التصرف النافع الذي لا يحتمل ضررا كالبائع فينفذ نظرا له وجاز  
 تصرف المولى له في هذه الحالة نظرا له أيضا حتى ينتفع له سبب تحصيل النفع بطريقه (قوله حتى لو وهب له أعمى)  
 تفريع على التقييد بقوله النافع (قوله لكن في البرجندی) استدراك على قوله وعند عدمهم انتهى على (قوله  
 وطاهر القهستاني الخ) حيث قال كما جاز قبض هبة الاجنبي لطفل من يريه من الجد أو الاخ أو الوالد أو الام  
 أو وصيه أو اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان أبوه حاضرا في هذه الصورة على ما قالوا منهم نفي الاسلام  
 وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج لان حضرة الاب والاول المختار كافي المختارات اه ونقل صاحب الهندية

لا عكسه (وهبة من له ولاية على الطفل  
 في الجملة) وهو كل من يعوله فدخل الاخ  
 والعم عند عدم الاب لو في عياله هم  
 (تتم بالعقد) لو الموهوب معلوما وكان في يده  
 أو يد مودعه لان قبض المولى ينوب عنه  
 والاصل أن كل عقد يولاه الواحد يكتفي  
 فيه بالابجاب (وان وهب له أجنبي تتم  
 قبضه بالاب) وهو أحد أربعة الاب ثم وصيه  
 ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعنده  
 عدمهم تتم قبض من يعوله كعمه (وأتمه  
 عدمهم تتم قبضه) لو في حجرهما والا  
 وأجنبي (ولو ملقطا) (قوله في حجرهما) به  
 لا في ان الولاية (وقبضه لومحيزا) به  
 التحصيل (ولو مع وجود أبيه) مجتبي لانه  
 في النافع كالحض البالغ حتى لو وهب له  
 أعمى لا تنفع له ولحقه ومنه لم يصح قبضه  
 أشياء قلت لكن في البرجندی اختلاف فيما  
 لو قبض من يعوله والاب حاضر قبل لا يجوز  
 والصحيح هو الجواز وطاهر القهستاني  
 ترجمه وعزاه لفخر الاسلام وغيره

عن الخليفة أنه الصحيح وأنه يفتى عن الفتاوى الصغرى (قوله بحقه) أي الجواز (قوله بوصول ولو) أي بسبب  
 وصل قول المصنف ولومع وجود آية (قوله بآية والجنبي) الجازم متعلق بوصول يعني بحقه إذا وصل قول المتن  
 ولومع وجود آية بقوله وآية وأجنبي انتهى (قوله أيضا) أي كما وصل بقوله وبقبضه ولو عبرا (قوله ردع رده)  
 أي رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه صحيح وهل يكره ذلك لأنه  
 لا مصلحة فيه الظاهر نعم (قوله حسنات الصبي) أي في باب عليها وترفع درجاته إذا ذنوب عليه حتى تكفر بها  
 وهذا هو المعتقد وقيل لوالديه وعليه فهل يتساويان أو لأمه الثلثان منه قيل وقيل (قوله ولا يوبه) يبر بعضهم يوبه  
 وهو أعم (قوله أجز الطمير) أي أن علماء بزازية (قوله ونحوه) كالارشاد والتجب للوجود والبقاء كذا في المع  
 (قوله ويباح لوالديه) التقييد بما يخرج غيرهما (قوله من ما كحل وعبد) لأن الإهداء الإلهام ما ذكر الصبي  
 لاستغفار الهدية هندية (قوله وقيل لا) قاله أكثر أئمة بخاري (قوله فأفاد) أصل هذا المصنف في شرحه (قوله  
 الحاجة) وذلك كذا في الوالدين (قوله فلا يصلح له كتاب الصبيان) وكشي يستعمله الصبيان مثل الصولجان  
 والكرة فالهدية له لأن هذا غلبك للصبي عادة هندية (قوله فالهدية له) الأولى أن يقول فهو له (قوله والا) بأن كانت  
 الهدية لا يصلح للصبي عادة كالأدراج والذنانير هندية (قوله أو من معارف الأم) الأولى زيادة فاعلمها كافي الأب  
 وبه صرح في البرازية (قوله فلا لام) لأن التملك هنا من الأم عرفا وهذا من الأب فكان التمويل على العرف حتى  
 لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا بعند على ذلك هندية (قوله ولو قال أهديت الخ) قال في الهندية  
 عن الظهور بربية وهذا كله إذا لم يقل المهدى شيئا أو تعذر الرجوع إلى قوله أما إذا قال أهديت إلى الأب أو الأم أو  
 الزوج أو المرأة فالقول للمهدى انتهى وهذا ينافي قوله قيل ذلك قال هذا الصبي أولا (قوله وكذا راعف البنت)  
 أي وكذلك أن اتخذوا لرافقة فأهدى الناس هداياها وعنى ما ذكرنا من التقسيم انتهى هندية والرافقة  
 بكسر الراء مصدر زفت المرأة أزفها أزفازا فافا ه نوح أفندي والمراد به بعثها إلى بيتة فهدت (قوله ليس له  
 ذلك) قال في الهندية اشترى ثوبا فطعمه لولده الصغير صار واجبا بالطمع مما إليه قيل الخياطة ولو كان ذميرا  
 لم يصير مسلما إليه إلا بعد الخياطة والتسليم انتهى فنية وهذا ينبت نفسه لأبى الولد الصغير والكبير فالأخت إذا بكت  
 في الصغير دون تسليم لافي الكبير فيحمل كلامه على الصغير وفي البرازية اتخذ لولده الصبي ثوبا يملكها وكذا  
 الكبير بالتسليم وينظر الوجه في التليذ فان ذلك في حق هبة وهي لا تملك إلا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاختصاص  
 إلا أن يحصل الاختصاص في حق على التسليم فانه إذا سلم ثم هرب التليذ فليس له أن يعطيه الغير وعبرة البرازية  
 وكذا واخذ التليذ ثوبا فأتى التليذ فأراد أن يدفعه لغيره وإن أراد الاحتياط يبين وقت الاختصاص أنها عارية  
 ليكنه يدفع إلى غيره فقوله أنها عارية يفيد التسليم لأن العارية لا تحقق إلا بالتسليم (قوله مالم يبين الخ) قال  
 في البحر وإن أراد الاحتياط يبين أنها عارية حتى يمكنه أن يدفع إلى غيره انتهى (قوله وفي المبتنى الخ) مبارنة كما في  
 البحر من صنع لولده ثوبا قبل أن تلد ليوضع عليها فهو الملقحة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثم مات الولد  
 لا تكون الثياب ميراثا مالم يقر أن الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه يملكها إذا لبسها انتهى وفي الهندية  
 قال أبو التمام ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثوبا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث  
 قال التقييد وعندي أن الثياب لها مال مقر المرأة أنها جعلته ملكا لغيره لا ترى أنه لو كان الصبي مقدار عشر  
 سنين أو نحو ذلك فبطلت له كل شيء فاشاوب بطلت عليه لمصلحة أو لمصلحة لم يصر لولده مالم تقل ذلك هنا  
 وليس هذا بمنزلة ثياب البدن انتهى أي فانه يصير ميراثا عنه إذا لبسها فالعرف بالتليذ منه ويفرق بينهما وبين  
 مسئلة الاختصاص بأن هذه فيما سيولد ومثله الاختصاص في ولد (قوله لأنها عمل القلب) وذلك غير مقدور له يدل  
 عليه حديث القسم منع (قوله وكذا في العطايا) ويكره ذلك عندنا ويحكم في الدرجة كافي المنع والهندية  
 أما عند عدم التساوي فإذا كان أحدهم مستغلا بالمال لا بالأسباب لا بأس أن يفضل على غيره كافي الملقط  
 أي ولا يكره وفي المنع روى عن الإمام أنه لا بأس به إذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وفي خزانة المقتنين  
 أن كان في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كي لا يصير معيلا في المعصية انتهى وفي الخلاصة ولو كان  
 ولده فاسقا فأراد أن يصرف ماله إلى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه انتهى أي للولد وعلمه  
 في البرازية بالعلم السابقة (قوله وإن قصد) أي الأضرار (قوله يسوي بينهم) بالبراء للفاعل وغيره يرجع

على خلاف ما اعتاده المصنف في شرحه  
 وعمره للخلاصة لكن منه بحقه بوصول ولو  
 بآية والجنبي - أيضا (قوله) (قوله ردها)  
 كقبوله - سراجية وفيها حسنات الصبي  
 ولا يوبه أجز الطمير ونحوه ويباح لوالديه أن  
 يأكل من ما كحل وعبد وقيل لا انتهى  
 فأفاد أن غير المأكل كحل لا يباح لها إلا الحاجة  
 وضعوا هذا بالثلثان بين يدي الصبي فلا يصلح  
 له كتاب الصبيان فالهدية له والأفان المهدى  
 من أقرباء أو معارفه للآباء أو من معارف  
 الأم فلا لام قال هذا الصبي أولا ولو قال  
 أهديت للأب والأم فلا لام فالقول وكذا راعف  
 البنت خلاصة وفيه المقتضى لولده أو ثابته  
 ثابته أراد دفعه لغيره ليس له ذلك مالم يبين  
 وقت الاختصاص عارية وفي المبتنى ثياب  
 البدن يملكها بالبراءة لا بأس بتفضيل بعض  
 الأولاد في المحبة لأنهم عمل القلب وكذا في  
 العطايا إذا لم يقصد به الأضرار وإن قصد

يسوي بينهم



يعطى البنت ~~تحت~~ الابن عند الثاني وهما  
 الفتوى ولو وهب في حصته كل المال لاولد  
 جاز وان وهب لغيره لانها تبرع ابتداء وفيها  
 فطمة ولو وهب لغيره لانها تبرع ابتداء وفيها  
 ويبيع القاضي ما وهب لغيره حتى لا يرجع  
 الواهب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة)  
 اما الباقية فالقبض لها (بعد الزفاف ما وهب  
 لها صم) قبضه ولو قبض الاب في الصم  
 لبايئة عنه فصم قبض الاب كقبضها عميرة  
 (وقبله) أي الزفاف (لا يصح) اعدم الولاية  
 (وهب اثنان دارا لواحده صم) لعدم الشروع  
 (وبقائه) لكبيرين (لا) عنده الشروع فيها  
 يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها كالبيت فيه صم  
 اذنا فاقيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبيرين وصغيرين  
 في عيال الكبير اولاد بصغيرين وكبيرين يميز  
 اتفاقا وقيدنا بالهبة بلوا الرهن واللاجارة  
 من اثنين اتفاقا (واذا تصدق بعشرة) راحم  
 (او وهب الفقيرين صم) لان الهبة للفقير  
 صدقة والصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو  
 واحد فلا شيوخ (لا افنيين) لان الصدقة على  
 الفنى هبة فلا تصح للشيوخ أي لا تملك في  
 وقسمها واصلها صم فروع وهب لرجلين  
 درهمان صحاح وان مفسوشا لانه مما  
 يسم لكونه في حكم العروض منه درهمان  
 فقال لرجل وهبت لك أحدهما أو نصفهما  
 ان استويا لم يميز وان اختلفا جاز لانه مشاع  
 لا يقسم

للمعطى قال في البرازية لا فضل في هبة البنت والابن التثنية كالبراث وعند الثاني التثنية وهو المختار  
 ولو وهب بجميع ماله من ابنه جاز قضاء وهو آثم نص عليه محمد اه فانت ترى نص البرازية خاليا عن قصد الاضرار  
 وقال في الثانية ولو وهب لرجل شيئا لاولاده في الحصة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا رواية لهذا  
 في الاصل عن أحمد ابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين  
 وان كانا سواء يكره وروى المولى عن أبي يوسف أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار فمقوى  
 بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على  
 قول أبي يوسف (قوله وعليه الفتوى) هذا مذهب الثاني وقال محمد يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى انتهى  
 (قوله كل المال للولد) أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك بقا وخاف مشاركة العام (قوله  
 جاز) أي صح لا يفتقر وفي بعض المذاهب يرد عليه قصد ويجعل متروكة ميراثا لكل الورثة (قوله ولو وهب صم)  
 أي ولو كانت الهبة بعوض جاء للمعطي قبل أو بعد ويجعل بظاهره ولو العوض أكثر (قوله ويبيع القاضي الخ) لانه  
 من المصلحة للمعطي واقتراح حكمه وان نظرنا الى ما علمناه كان واجبا ان يقن الرجوع وكان الاب وقبضه في حكم  
 القاضي ويحترق (قوله ولو قبض زوج الصغيرة) سواء كان من يباع مثلها أولا في الصم بجر (قوله فالقبض لها)  
 لازوجها ولا لبايها بجر (قوله ما وهب لها) احتريه من ديون لها فلا يملك قبضها مطلقا بجر (قوله انبايئة عنه)  
 لانه فوض أمورها اليه دلالة بجر (قوله فصم) تفريع على الهبة لان النائب اذا كان يملك قبض ذلك فالاصيل  
 أولى وقبضه لان الام وكل من يعولها لا يملك قبض الابن منه ووث الاب أو غيبته غيبة منقطعة لان تصرف  
 هؤلاء للضرورة لا بتقويض الاب ولا ضرورة مع الحضور مع وقدم المؤلف أن الصم جواز قبض من يعول  
 الصغير ولو مع وجود الاب (قوله وهب اثنان دارا) ولو كان مما يحتمل القسمة (قوله اعدم الشروع) لانها مسلمة  
 بجله وهو قد قبضها بجله فلا شيوخ انتهى مع وقد يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنين كانوا وهب لهما على  
 أن يكون نصيب أحدهما الهبة بعينه ونصيب الآخر لاخر لا يجوز اتفاقا فارة يكون الموهوب له اثنين لانه  
 لو كان واحدا فكل اثنين قبضها فقبضها جاز بجر (قوله وبقيته) في نسخ المصنف وبكسر (قوله لكبيرين)  
 أي ولم يبين نصيب كل واحد منهما أما اذا بين بان قال له هذا ثلثها واولها اثنانها واولها نصفها واولها نصفها  
 لا يجوز عنده ما وان قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه بجر نظر الى أنه عقد واحد فلا شيوخ انتهى (قوله  
 للشيوخ) لانه هبة النصف من كل واحد منهما دليل أنه لو قبل أحدهما فبما يقسم صحت في حصته دون الآخر  
 فلم أنهم يعتقدان (قوله وصغيرين عيال الكبير) الذي في الجبر والمع والفقير في عياله وعياله عيالها ليعصا بأنه  
 حين وهب صار قابضا حصة الصغير في النصف الاخر شائما انتهى وهذا يدل على أن الصغير في عياله يرجع الى  
 الواهب خلافا لما تصد به عبارة المؤلف وهذه الهبة تقال في المسئلة المذكورة بعد وفي الهندية وهب دارا لثنين  
 أحدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير الهبة باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة  
 لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول وسبقت هبة الصغير فتحتمل الشيوخ والحيلة  
 ن تسلم الدار الى الكبير ثم يهبها لهما وكل ما يتخلص به من الخزام أو يتوصل به الى الخلال من الخيل فهو حسن  
 اه (قوله بلوا الرهن) انما جاز الرهن منهما لان حكمه الجبس الدائم وقد ثبت لكل واحد منهما كد فلا شيوخ  
 فيه ألا ترى أنه لو قضى دين أحدهما بئى كله في يد الآخر انتهى زياي (قوله يراد بها وجه الله) والفقير نأيه فيلبي  
 (قوله لالفنيين) أي لا يجوز الصدقة بعشرة دراهم أو هبتها الفنيين (قوله هبة) قال في الجبر والصدقة على الفنى  
 مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان بينهما اتصالا منقذ وهو أن كل واحد منهما مأمول  
 بغير بدل فيجوز استمارة أحدهما بالآخر فالهبة للفقير لا تجوز الرجوع والصدقة على الفنى تجوز الرجوع  
 (قوله للشيوخ) لان الهبة لهما اراد ان يها وهما اثنان لحصل الشيوخ (قوله أي لا تملك) فالمراد من نفي الهبة  
 نفي الملك على هذا الوجه أفاده في الجبر وقد تقدم أنهم ما قولان الاول أنها صحيحة ولا تنفذ الملك قبل القسمة  
 والثاني أنها فاسدة وهو المقتضى فكيف يفسر أحد التوازين بالآخر قتائل (قوله صم) لانه هبة مشاع لا يقسم  
 من (قوله ان استويا لم يميز) أي ان استويا وزنا وجودة لانها اذا استويا وزنا وجودة تكون هبة المشاع فيما يحتمل  
 القسمة لانه يجبر على القسمة من (قوله وان اختلفا) بأن كان أحدهما أثقل أو أجود هدية ونظايره أن هذا







بعض المتأخرين تفقهوا وقد ذكروا أن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب انقطع الرجوع وقيد بالزيادة في نفس  
العين لاخراج الزيادة في السعر فلا تمتع الرجوع (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة أتما إذا كانت  
الزيادة في العين توجب نقصا في السعر كطول فاحش تنقص به القيمة فإنه لا يقطع به حق الرجوع كما في محيط  
السرخسي (قوله لكن في الخاتمة ما يخالفه) وكذا في الظهيرية قال سرى الدين في حاشية الزبلي وفي الظهيرية  
وقاضيجان وإذا قضى القاضي بإبطال الرجوع أمانع ثم زال المانع عاد حق الرجوع بيبانه إذا جنى في الدار  
الموهوب به بنهائه أبطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم الموهوب له البناء وصارت كما كانت فلا  
الرجوع فيها انتهى والمسئلة المذكورة في المؤلف ذات خلاف أيضا فقد قال في المحيط رجل وهب لرجل وصيفا  
فشبه وكبر وشاخ وانتقصت قيمته ليس للواهب الرجوع لأنه زاد في بدنه وطال في جشته ثم انتقص من وجه آخر  
بشيء خذوه وذكر الناطقي في اجتناسه ولو وهب أمة فسمت وكبرت له أن يرجع وكذا جميع الحيوانات انتهى  
وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة فشبه وكبرت لا يرجع وكذا جميع الحيوانات انتهى فهما قولان للشيخ  
(قوله واعتمده القهستاني) حيث قال وفيه اشعار بأن مانع الزيادة إذا ارتفع كما إذا جنى ثم هدم عاد حق الرجوع  
كما في المحيط انتهى (قوله فليست به) بمنزلة قوله وفيه نظروا عليه بقوله لأن الساقط لا يعود حلي وفيه أن هذا من  
باب زوال المانع كما إذا تزوجت المرأة وسقط حتمها في الحضنة قائم إذا بان عاد حتمها فزوال المانع ولذا اعتمد  
في شرح الملتقى العود (قوله أن عدا زيادة في كل الأرض) أما إذا لم بعد زيادة أصلا كبناء تنور الخبز في غير محل  
فانه لا يمنع الرجوع كما في المنع عن الزبلي (قوله والا) راجع إلى قوله أن عدا زيادة فهو مفهومه وقوله ولو عدا  
في قطعة مفهوم قوله في كل الأرض وفي الهندية من الكافي أن وهب لا أثر أرضا يضاء فأثبت الموهوب له  
في ناحية منها فخلأ أو بنى بناء أو دكا ما وكان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة أو  
بعد نقصا ما فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكا ما صغيرا بحيث لا بعد زيادة أصلا فلا عبرة به وإن كان الأرض عظيمة  
لا بعد ذلك زيادة في الكل اغا بعد زيادة في تلك القطعة فلا بد أن يرجع في غيرها اهـ (قوله وخياطة) أما إذا قطعه  
فلا يمنع الرجوع ولو قطعه نصفين فحاط نصفه وبقي النصف الآخر الرجوع في الآخر بجر (قوله وكبر صغير)  
قد علمت ما فيه (قوله ومدادونه) أي من مرض كان عند الواهب أما إذا مرض عند الموهوب له فداواه لا يمنع  
الرجوع هندية عن البحر (قوله وعفو جناية) أي صدرت من العبد كما إذا كان العبد حلال الدم ففعا الولي عنه  
وهو في بد الموهوب له لا يرجع وإن كانت الجناية خطأ فقداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يسترد منه الفداء  
كما في الزبلي ولو جنى العبد على الموهوب له فلا رهاب الرجوع والجناية باطلة هندية عن محيط السرخسي (قوله  
أو قراءة) أي لبعض القرآن (قوله بأعرايه) أي بشكله (قوله وحمل تمر الخ) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان  
إلى مكان انتهى بجر وانظر حكم ما إذا لم ترد وقد علم أن محل كون زيادة السعر لا تمتع الرجوع إذا لم ينقل الهبة  
(قوله ونحوها) أي المذكورات (قوله والحبل الخ) قد تقدم مبسوطا لمناسبة أما إذا وهب حاملا فقتل  
في الهندية وإن وهب جارية حاملا فرجع قبل الوضع إن كان رجوعه قبل أن تغضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز  
والأقلا اهـ (قوله في المتولدة ككبر) بأن قال الموهوب له وهبته إلى وهي صغيرة فكبرت غندي وقال الواهب  
وهبته هكذا كبيرة (قوله وفي نحو بناء وخياطة) فقال الواهب وهبته هكذا مبنية أو مخيطة وقال الموهوب له  
أحدثته (قوله لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر ليقين كذب الموهوب له من حيث أن العادة تحيل أحداث هذا البناء  
في مثل هذه المدة والصغير في لكنه لصاحب المحيط (قوله وأرض) أي أرض جناية على العبد كما إذا قطعت يده  
وأخذ الموهوب له أرضه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض هندية (قوله أنه قول أبي يوسف) قال في الهندية  
قال بشرقت وإن اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان القاضي أبطل الرجوع في الأم  
قال له الرجوع انتهى فأفادت أن القاضي يبطل الرجوع قبل كبر الولد وهل على قوله يلزم الموهوب له الجرمدة  
الرضاع ومقتضى القواعد أن ينظر إلى الولد تارة يقبل غير أمه وتارة لا فان لم يقبل إلا أياها أمسكها للرضاع  
ولا أجروا منعه أخذها وإن قبل غيرها لا تمتع الأرض الواهب له إلا جرو ويحتر (قوله قال في السراج لا وقال  
الزبلي نعم) ينبغي أن يكون القول المنفصل السابق في كلامه مجمع القولين وهو ظاهر وقد علمت أن هذا في غير الحمل  
من الواهب والولادة منه كاتبة عليه أبي السه وديحنا (قوله مريض) قال في المحيط يجب أن يعلم أن هبة المريض

الموجبة لزيادة القيمة (المتصلة) وإن ر...  
قبيل الرجوع كان شبه ثم شاخ ~~ليكن~~  
في الخاتمة ما يخالفه واعتمده القهستاني  
فانتهى له لأن الساقط لا يعود (كبناء وغرس)  
أن عدا زيادة في كل الأرض والارجع ولو عدا  
في قطعة منها امتنع فيها فقط زبلي (وسمن)  
وجمال وخياطة وصبيغ وقصر نوب وكبر  
صغير وسماع أسم وإبصار أسمى وإسلام عبد  
وسداوانه وعفو جناية وتعليم قرآن وكناية  
أو قراءة ونقط معصفا بأعرايه وحمل تمر من  
بفساد إلى بلع مثلا ونحوها وفي البرازية  
والحبل أن زاد خيرا منع الرجوع وإن نص  
لا ولو اختلفا في الزيادة في المتولدة ككبر  
التول للواهب وفي نحو بناء وخذاطة وصبيغ  
للموهوب له خاتمة وحاولي ومثله في المحيط  
لكنه امتنع ما لو كان لا يبي في مثل تلك المدة  
(لا يمنع) الزيادة المنفصلة (كولد وأرض  
وعنقر) ونحوه فرجع في الأصل لا الزيادة لكن  
لا يرجع بالأم حتى يستغنى الولد عنها كذا نقله  
القهستاني لكن نقل البرجندی وغيره أنه  
قول أبي يوسف فليست به ولو جلت ولم تلد  
هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال  
الزبلي نعم وفي الجوهرة مريض مديون  
مستغرق وهب أمه فمات

هبة عقد أوليت بوصية واعتبارها من الثالث ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمرضى وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثالث واذا كان هذا التصرف هبة عقد اشترطه سائر شرائط الهبة ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب انتهى وفي الجهر وقطع الشجر من مكانها غير مانع كجعلها حطباً بخلاف جعلها أبوايا وجذوعاً وذبحها عن أضحية أو هدي أو غيرها لا يمنع انتهى أي إلى قول محمد وينع على قول أبي يوسف والاصح أن قول الامام كقول محمد أفاده في الهندية (قوله وقد واثقت) أطلق في وطنها فم ما لو كان الواطي الموهوب له أو غيره (قوله ردها مع عقربها) محله فيما يظهر اذا لم تجز الفرماء ذلك فيسقط من ديونهم بقدرها (قوله موت أحد العاقلين) لانه بموت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته فصار كما اذا انتقل حل حياته ولان تبذل الملك كقبول العين فصار كعين أخرى واذا مات الواهب فوارثه أجنبي عن العقد اذ هو ما أوجبه وحق الرجوع بمجرد خيار فلا يورث كخيار الشرط ولان الشارع أوجبه للواهب والوارث ليس بواهب فان قلت انه باووت قد خرج الموهوب عن الملك فيستغنى بذلك الخلاء عن المبيع أجيب بان الميت يعطى حكم الحي في أشياء كحق التجديد والتكدين وقضاء الدين وتبذل الوصية فربما يظن أن الهبة من تلك الأشياء فكان النص سريحا على الموت أولى (قوله بطل) الأولى بطلت وذلك لعدم الملك (قوله ولو اختلفا) أي الشخصان لا يفيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب يوجهه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته واعاقبته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته واعاقبته في الميراث (قوله والعين في يد الوارث) هذا ليس بقيد لما في الهندية عن الذخيرة قال المذني عليه وهب لك والدي هذا العبد فلم تنقضه الا بعده وبه وقال الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث ان التقص قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض اه منج وبجروفة تأمل (قوله وقد نظم المصنف الخ) لم يذكره في المح قال الحافظ هو من الطويل من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه التلم والجزء الثاني مقبوض مع تكين هاديه اه ولوزادوا وسكن الياء من ديه اسلم من العال (قوله كسارة) طاق فيها فم كل كسارة وطاهره انها تقا باووت أصلا حتى لم يخرج عنه من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف مانص عليه الشرنبلالي فانه قال في نورا الايضاح ونرحه الصعير في فصل اسقاط الصلاة وزمه عليه الوصية بما قدر عليه وبني بدقته حتى أدركه الموت من صوم فرض وكسارة وظهار وجناية على احرام ومنذور فيخرج عنه رايه من ثلث ما ترك وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا من صدقة الفطر أو النفقة الواجبة والخراج والجزية والكسارات المالية والوصية بالبيع والصدقة المبدورة والاعتكاف المنذور عن صومه انتهى مختصرا فان أراد أنه اذا مات لا يطالب الوارث به من تركه مع أما الذي وجبت بإبصائه فيطالب باخراجها شرعا والذي في نقل أبي السعود كفسال بديل كسارة (قوله ديه) أي على العاقلة أو على نفس القاتل ان لم يكن له عاقلة كذا يفيد ما لاقه (قوله خراج) بم خراج الرأس والارض وقد علمت من نقل الشرنبلالي أنه يوصى به ما يخرج من الثلث (قوله ضما له عتق) أي اذا عتق أحد الشريكين خطه من عبد مومر ففمنه شريكه فمات المعتق (قوله هكذا انفقات) قد علمت من نقل الشرنبلالي لزوم الوصية بها وفي حاشية أبي السعود للاشياء المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضى أما هي فقد جرم في الظهيرة بعدم السقوط وصحة في الذخيرة (قوله كداهية) يعني اذا وهب ولم يسلم حتى مات فانما يبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أي أو في حكمها كالخراج (قوله بشرط أن يذكر المصنف الخ) لان حق الرجوع ثابت له ولا يسقط الا بعوض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهرة ما يفيد أنه يكفي العلم بأنه عوض هبة (قوله ولذا الخ) الاولى حذفه لانه جعله مرتبطا بما زاده وابقاء المصنف على ظاهره لانه يفيد حكم ما ذكره الشارح بالاولى (قوله واقران) عن مال الموضع فان عوضه ثمر على ثمر لا يتم حتى يفرزه وفي الهندية أن العوض المتأخر حكمه حكم الهبة يصح بما دفع به ويبطل بما تبطل به الا في استنطاق الرجوع على معنى أنه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة (قوله ولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة وبغير أي أقل منها وذلك لان العوض ليس ببديل حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالاقول لا بل يحقق ذلك أن الموهوب له ماله للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه لا يسقط حقه في الرجوع (قوله وهو محريف) يمكن تصحيحه بان المراد بالهبة عقد الهبة قال الله هذا الحضورى ويراد به

وقد وطئت ردها مع عقرها وهو المختار (والمنه)  
موت أحد العاقلين) بعد التسليم فلو قتله  
بطل ولو اختلفا والعين في يد الورث فالتول  
لا وارث وقد تظلم المصنف ما يستطاع الموت فقال  
هكذا فسار ديه خراج ورابع  
فثمان لعق هكدا استنات  
كذا هة حكم الجميع سقوطها  
بوت لما أن الجميع صلوات  
(والعين العوض) شرط أن يذكر انطاعلم  
الواهب أنه عوض كل هبته (فإن قال خذه  
عوض هبتك أريد لها) أوفى مقابلاتها  
ونحو ذلك (فتبذره الواهب سقط الرجوع)  
ولولم يذره أنه عوض رجع كل هبته (وإذا  
(بشرط فيه شوائط الهبة) فتمض وأوراز  
وعدم شرجع ولو العوض بما أوجب  
وفي بعض الما بدل الهبة لعقد وهو  
تعريف (وليجوز ذلك بأن امرئ عاوه  
لله - بمرسالة) وأوجب العبد التارنم  
عوض ما حل منه الرجوع بغير (ولا يجوز  
فهو بمرس - سلم من نصرته عن هبته خرا  
أو خنزير) إذ لا يصح تملكها من المسلم  
(وبشرط أن لا ياون) العوض بعد  
الموهوب فلو عوضه البعوض (عن الباني)  
لا يصح (فله الرجوع في الباني) ولو الموهوب  
يشترطه عوضه أحدهما من الآخران  
في عتدين مع والال لأن اختلاف العتد  
اختلاف العين والاراهم تعين في هبته  
ورجوع شينبي



المعقود عليه (قوله ولا يجوز للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوضه فواهب  
 أن يرجع في هبته لبطان التعويض بزاوية وهذه العلة تفيد أن الاب يرجع بما عوض وهو ظاهر ولا يجوز له  
 التعويض لأن كانت الهبة لا غير بشرط التعويض كما في الهندية (قوله من ماله) أي الصغير فلو من مال غير  
 الصغير جاز (قوله فلكل منهم الرجوع) وجهه في العبد أنه ليس من أهل التبرع واذ أمك العبد الرجوع  
 لبطان الهبة فكذا الموهوب له الرجوع بالعوض لأن التعويض مبق على الهبة وقد بطلت انتهى  
 أبو السعود (قوله خرا وخزرا) مفعول تعويض بقرينة التعليل فاذا وهب النصارى عينا لمسلم فعوضه عنها  
 خرا أو خزرا لا يصح هذا التعويض للذي أن يرجع في هبته لأن المسلم ليس له أن يملك ما ذكر للذي وان ظاهر  
 أنه لو كانت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلك ويحترثم رأيت في الهندية مانعه وأهل الذمة في الهبة بمنزلة  
 المسلمين لأنهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز للمعاوضة بالحر من الهبة فيما بين  
 المسلم والذي سواء كان المسلم هو الم عوض للغير أو الذي ثم ذكر في وهب لمسلم شيئا فعوضه خرا له الرجوع  
 في هبته (قوله فله الرجوع في الباقي) لأن حقه كان ثابتا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي  
 زيلعي (قوله صح) سواء كان في مجلس أو مجلسين بجر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف (قوله في هبة) يعني أنه  
 اذا وهبه دراهم تعينت فلو أبدلها بغيرها كان امرضا منه عنها فلو أتى بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة (قوله  
 ورجوع) أي ليس له أن يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلو أنفقها كان أهلا كما يمنع الرجوع واذا  
 قضها الموهوب له وأبدلها بغيرها أو بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير (قوله لحدوته بالطن)  
 أي فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوضه) أي جعله عوضا عن الهبة فانه يصح لحصول الزيادة فيه  
 فكانت شيئا آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح عوضا له من ماله والظاهر أن ذكر الجارية بين  
 اتفاق والاولى للمصنف التعبير بأحدى وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وصح العوض من أجنبي) أي دفعه  
 لأن الموهوب له لا يحصل له هذا العوض شيء لم يكن سائلا له من قبل فيصح من الأجنبي كما يصح منه الخلع  
 والصلح من دم العمد انتهى تبين (قوله لعدم وجوب التعويض) علة لقوله ولا رجوع ولو بأمره (قوله بخلاف  
 قضاء الدين) يعني اذا كان بأمره فانه يرجع ولو لم يقل على أي ضامن قال الانتقائي والفقه فيه أنه لما أمره  
 بقضاء الدين صار مستقرا منه ذلك القدر وموكلا بإياه بالصرف الى غيره لا فلولم نجعله كذلك لا يتصور فراغ  
 ذمته عما عليه لأن الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين  
 أولا حتى اذا قبض رب الدين وجب له ديون مثل ما عليه فيلزم قيان قضا صا وهذا لا يحتاج اليه في الهبة لانه  
 لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير الاستقرا من هذا الوجه انتهى شلي (قوله  
 ما يطالب به الانسان) دخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد (قوله بالمجلس والملازمة) خرج بذلك الامر بالتكفير  
 عنه وأداء التذرة فانه وان كان يطالب به ما لم يكن لا بالمجلس والملازمة فليست له (قوله فانه يرجع فيها بما لا بشرط  
 رجوع) كأنه لأن العرف قاض بضممان ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في بخره وأشار  
 بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء (قوله وان استحق نصف الهبة رجوع نصف العوض) قال السمرقندي  
 هذا اذا استحق نصف معين أما اذا لم يكن معيناً بطل الهبة أصلا كذا في الشرح انتهى وقال في الجوهرية وهذا  
 أي الرجوع فيما اذا لم يحقل القسمة وان فيما يحقها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض انتهى  
 لانه تبين أنه لم يملك المستحق بالقبض فبطل العقد فيه من الاصل فلو جاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتمل  
 القسمة وذلك يمنع ابتداء التملك بالهبة اليه أشار سري الدين (قوله وعكسه لا) أي اذا استحق نصف العوض  
 لا يرجع بنصف الهبة لانه ليس عوضا حقيقة على ما تقدم (قوله ليس العوض) الاولي أن يقول لعدم سلامة  
 العوض فتأمل (قوله فان المشروط) أي في عقد الهبة (قوله فيوزع) لانه يبيع (قوله كما واستحق) تنطير لمفهوم  
 قوله ما لم يرد ما بقي فان مفهومه أنه اذا رد ما بقي رجوع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض  
 والهبة هالكه لا يرجع الواهب على الموهوب له أصلا لأن هلاك الهبة مانع من الرجوع انتهى شلي أي وقد  
 هلكت على ملكه واستحال الرجوع فيها فاستوى في ذلك التعويض وعدمه (قوله لم يرجع) أي الواهب على  
 الموهوب له يبدل العوض لأن الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك (قوله رجوع بما لم يعوض) لأن المانع قد خص

(ويفيق الخطة يصلح عوضا عنها) لحدوته  
 بالطن وكذا لو سبغ بعض الثياب أدوات  
 بعض السويق ثم عوضه صح خاتمة (ولو  
 عوضه ولدا حدي جاريتين موهوبتين وجد)  
 ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح)  
 العوض (من أجنبي) وبسقط حق الواهب  
 في الرجوع اذا قبضه (كبدل الخلع) (ولو  
 التعويض) (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع  
 ولو بأمره الا اذا قال عوض عن أي شيء  
 ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء  
 الدين (والاصل أن كل ما يطالب به الانسان  
 بالمجلس والملازمة يكون الضمان وما لا فلا)  
 للرجوع من غير اشتراط الضمان فلهية وحيتند (فلو أمر  
 الا اذا شرط الضمان ظهرية رجوع عليه) وان لم  
 المديون رجلا بقضاء دينه يخرج من الاصل  
 يفهم لوجوبه عليه لكن يخرج من الاصل  
 ما لو قال أنتفق على زيادة داري أو قال لا سير  
 اشترى فانه يرجع فيه ما لا بشرط رجوع  
 كماله خاتمة مع أنه لا يطالب به ما لا يجيب  
 ولا بلازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة  
 رجوع بنصف العوض وعكسه لا مال يرد  
 ما بقي) لانه يصلح عوضا لزيادة فكذا بقائه  
 لكنه يجبر ليسلم العوض ومواده العوض  
 الغير المشروط فان المشروط فبإدائه كما يجبي  
 فيوزع البديل على البديل خاتمة (كلها  
 استحق كل العوض حيث يرجع في كلها  
 اذا كانت قائمة لان كانت هالكه) (كألو  
 استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
 خلاصة (وان استحق جميع الهبة كالهبة  
 أن يرجع في جميع العوض ان كان قائما  
 وبمثله ان العوض هالكه هو مثلي  
 وبقيته ان قويا) غاية (ولو عوض النصف  
 رجوع بما لم يعوض)



النصف (قوله ولا يضرب الشيوخ) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من سرح به غيره) قال المصنف  
 بل صرحوا أن العوض قسمان قال سري الدين جمل صاحب البدائع والمجمل العوض على نوعين عوض  
 مشروط والعوض غير مشروط أي المتأخر انتهى وقد عقد صاحب الهندية باباً مستقلاً لها ويفرق بينهما كما ذكرنا  
 من أنه إن لم يكن مشروطاً واستحق به فانه يتنوع الرجوع وإن كان مشروطاً انقسم على الهبة (قوله ونزوع  
 المذهب مطلقاً) قال في المنع منها ما قدمناه من أن دقيق الخطة يصلح عوضاً عنها ومنها ما تقدم من أنه لو عوضه  
 ولداً أحدي جارين موهوبين وجد بهد الهبة فانه يتنوع الرجوع انتهى (قوله ولو باع نصفه الخ) مرتبط بالنصف  
 ويظهر في صورة تكرار الهبة أيضاً (قوله لا يمنع الرجوع) وتجزئه عن الأصحية والتمتع عند محمد وإيسر له  
 الرجوع في قول أبي يوسف والصحاح أن قول الإمام كقول محمد هندية عن المحيط وسكت عن النذر والظاهر  
 عدم الإجزاء لعدم الوفاء بالنذر وانظر هل يجب عليه أن يشتم غيره مقامها أولاً لغيره بعدم محل الإيضاح حيث  
 عين (قوله والنذر) لعل المراد به هنا المطلق فلا تكرار مع المصنف (قوله له الرجوع) مالم يقضه للمنتدق  
 عليه ولو وهب له شيئاً أو قبضه فاختاره الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو كان شاة فديها الواهب  
 بعد قبض الموهوب له يأخذ الشاة المدبوحة من غير تغريم بخلاف ما لو كان ثوباً فقطع الواهب فإن الموهوب له  
 يأخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة هندية (قوله ورواية عن الإمام) الأولى وهي رواية عن  
 الإمام وظاهر التقييد بعدم أن يذهب الإمام وأبي يوسف العود وحزبه (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر الصدر  
 الشهيد أنه يعود وذلك في مواضع أنه بالرجوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه والمراد  
 أنه يعود فيما يستقبل لأفهام مني ألا ترى أن من وهب مالاً لك من رجل قبل الحول وسلمه إليه ثم رجع  
 في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى انتهى (قوله والزاي) فيها لغات فذهب بعض العرب  
 ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاف فتصرها ومنهم من ينون فيقول زاهداً أقيم الوجوه لأنه لم يأت اسم  
 على حرف ومنهم من يقول زى فيشد الياء أبو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لأمراة الخ) الأصل  
 أن الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شهادة كل واحد منهما للآخر فيكون  
 المقصود من هبة كل منهما مالاً آخر الصلاة والتراود دون العرس بخلاف الهبة للأجنبي فإن المنسود منها  
 العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فإن كانت أجنبية كان مقصوده العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يستقط  
 بالزويج وإن كانت حلالته كان مقصوده الصلاة دون العوض وقد حصل فثبت الرجوع فلا يعود بالابانة  
 انتهى ريلهي ملخصاً (قوله عكسه) وهو ما إذا كان الواهب المرأة لرجل فيجوز فيها حكم الصورتين  
 فيما إذا كان هو الواهب والأونح أن يقول كما إذا كانت هي الواهبة فيهما (قوله ولو لم يرضه) قال في الأصل  
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت من الثلث وإذا مات قبل التسليم بطلت ويجب  
 أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد أولست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لأنها وصية عكس لأن حق  
 الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بتدريج ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا المتصرف  
 هبة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها بمحض الموهوب قبل موت الواهب انتهى محيط (قوله  
 ولا تنقلب وصية) لما عات أن هبة المريض هبة عقد أو هي ليست بأهل لقبضها لأم الوقبضها كانت ماله  
 ويستحيل أن يملك الإنسان ملكه نفسه (قوله لغته باعونه) ويعتبر القول بعد الموت والقبض واقع لها بعده  
 (قوله لذى رحم محرم) قال السمرقندي الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذي يحرم من أخته وأعمالا رجع  
 فيها قوله عليه السلام إذا كانت الهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها ولا في المقصود منها صدقة الرحم وقد حصل  
 وفي الرجوع قطيعة الرحم انتهى زيلعي (قوله نسباً) راجع لمحرم (قوله ولو نسباً أو مستأماً) مثلها ما لم يرض  
 كما في التهستاف (قوله ولو ابن عمه) لا تنصح المبالغة على المصنف لأن له رخصاً فالأول جعله مستأماً مستقلة  
 (قوله رجع) عند الإمام وقال يرجع في الأول لاني الثانية لأن المثل يقع للمولى فكان هو المقصود وللإمام  
 أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة ولا بد من وجه وهو ملك اليد ألا ترى أنه أحق به مالم يفصل  
 عن حاجته فباعبارة أحد الجانبين يلزم فيها ما وباعبارة الجانب الآخر لا يلزم فيها فلا بد بالثالث ولأن العدة

ولا يضرب الشيوخ بل لأنه طارئ . نسبه . نقل  
 في المجتبى أنه يشترط في العوض أن يكون  
 مشروطاً في عقد الهبة أما إذا عوضه بعده  
 فلا ولم أر من سرح به غيره وفروع المذهب  
 مطلقاً كما تقدم (والخامس) خروج الهبة  
 عن ملك الموهوب له ولو هبته إلا أدرج  
 الثاني فلا أول الرجوع سواء كان بشيء  
 أو ضملاً مسجياً أن الرجوع فسخ حتى  
 لو عادت به بجد يدان تعاقب بها الثالث  
 على الثاني أو باعه منه لم يرجع الأول ولو باع  
 نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وقيد الخروج  
 بقوله (بالملك) أن يكون خروجه عن ملكه  
 من كل وجه ثم قرع عليه بقوله (فلو وهب  
 الموهوب له بالشاة الموهوبة أو نذر الصدقة  
 ثم أوصارت له لا يمنع الرجوع) ومثله التمتع  
 والفران والنذر مجتبى وفي المنهاج وإن  
 وهب له ثوباً لم يملكه صدقة فانه إلى فله الرجوع  
 خلاف الثاني (كما لو وهبها من غير تصحية) فله  
 الرجوع اتفاقاً فرع عنه . د عليه دين  
 أو جارية خطأ فوهبه مولاه امرأته أو لولي  
 الجارية سقط الدين والجارية لم يرجع مع  
 استحقاقها ولا يعود الدين والجارية عند محمد  
 ورواية عن الإمام كما لا يعود النكاح لو وهبها  
 لزوجها ثم رجع حائنه (والزاي الزوجية وقت  
 الزوجية فلا وهب لأمراة ثم نكحها رجع ولو  
 الهبة فلا وهب لأمراة ثم نكحها رجع . فرع .  
 وهب لأمراة لا . عكسه انتهى . فرع .  
 لا تنصحه هبة المولى لأم ولد ولو لم يرضه  
 ولا تنقلب وصية ذليل للحمم ورأى الأوصى  
 لها بعد موته تصح أخذها منه . لم يملكها كان  
 (والراف الذرية فلو وهب لذي رحم محرم  
 منه نسباً) ولو ذمياً أو مستأماً لا يرجع  
 ثم في (لو وهب لمحرم لا رحم) حية رضا  
 ولو ابن عمه (ولمحرم المأخرة ذمها النساء  
 والراف ذم وأخيه وهو عدل لا مجتبى . فرع .  
 أخيه رجع



قاصرة في حق كل واحد منهما لما ذكرنا من المعنى والصله الكاملة هي الممانعة من الرجوع فلا يتعدى الى  
 القاصرة (قوله ولو كانا ذارحاً محرم من الواهب) بأن كان أخوه لا يسهل عليه من أخيه من أمه اه سرى الدين  
 عن الميسوط (قوله على الأصح) وذكر الكرخي عن محمد أن قياس قول الامام أن يرجع لأنه لم يكن لكل واحد  
 منهما مصلحة كاملة (قوله لأن الهبة الخ) أي فليس في المانع شك (قوله ما لا يقسم) قيد به لأنه لا تصح الهبة لاثني  
 فيما يقسم للتبوع كما سلف ما يفيد (قوله الرجوع في حظ الاجنبي) اعتبار البعض بالكل مبسوط (قوله  
 هلاك العين الموهوبة) أي تلف عينها وأما مع بقاء الملك فلا تظن أن الخروج عن الملك من عنه  
 فلو وهب سبباً فجعله سبباً أو شيئاً آخر لا يرجع بخلاف شاة ذبحها مكي وانما لا يرجع له هذا الرجوع بعد  
 الهلاك اذ هو غير مضمون عليه اه زيلعي (قوله لأنه يتكرر الرد) أي وجوبه ولأن دعواه الهلاك اخبار من ماله  
 ملكه وأنه لا يوجب عينا برهان (قوله حلف المتكرر أنه يلبس هذه) أي ولا يخلط على الهلاك المسبق (قوله  
 كما يخلط الواهب الخ) قال في الهندية وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أجوزك أو قال  
 عوضتك أو تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول للواهب (قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله بسبب  
 التلبس) يعني المال انتهى حلي أي فكان المقصود اثباته دون التلبس بجرأى ولو كان المقصود التلبس لا يجري  
 فيه العين على قول الامام (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) فلو استرداهما بغير قضاء ولا رضا  
 كان غاصبا حتى لو هلك في يده يضمن قيمته للموهوب له انتهى شمس (قوله للاختلاف فيه) أي بين العلماء فان  
 بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا بأحد المذكورين (قوله فيضمن الخ) قال  
 المصنف فمالم يقض القاضي أو يقضها بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في العين حتى ينقضي تصرفه فيه من بيع  
 وعق وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو ضمنه وهلك في يده لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا  
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لأنه لو ان القبض كان غير مضمون عليه فلا يملك من قبضه ولو تباين استقرار عليه وان منعه  
 بعد القضاء فممن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لو منعه بعد الرجوع بالرضا والظاهر أن الحكم واحد (قوله  
 بقضاء أو رضا) على حذف أي (قوله لاهبة للواهب) عطف على فضاء ولو وهبه الموهوب له لاراهب  
 قبل القضاء أو الرضا وقبله لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء وليس للموهوب له  
 أن يرجع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك  
 لا يضمن هندية (قوله وصح الرجوع في الشائع) أي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)  
 أي له بعد الرجوع منه رد الموهوب اذا كان اشتراه من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف  
 الرد بالعيب) أي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء ~~كان~~ فضاء  
 فثبت حق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضا لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لأن حق المشتري  
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الزوال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه واذا لم يكن سليما فأن رضاه  
 فيرجع بالامور ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح  
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مبتدأ ضرورة غير أنه اذا حكم الحاكم بالرد عند تجزئه عن تسليم حقه جعلناه فسخا  
 لعموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية له ما لا على أنفسهما بخلاف الهبة فانها مقدمة موجبة حق  
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالعد لان العقد وقع غير لازم فان رفع البس عين ملكه  
 العارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجعل هبة مبتدأ انتهى منع فسخه وبهذا يظهر قول  
 المؤلف فافترا (قوله لا بطلان أثر أصلا) أي فيما مضى (قوله والاعداد المنفصل) أي ولو قلنا بطلان أثره  
 في الماضي لا وجبنا رد الزائد المنفصل من الموهب والتميز التي وجدت عند الموهوب له مع أنه لا يثبت  
 للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه زكاة ماله الموهوب اذ يرجع فيه لما مضى من السنين مع أنه لا يجب عليه  
 كما سلف (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر في الموت لأن الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي أحد العاقدين  
 ويكون الرجوع في العرض بالتراضي الهلاك بحد البدل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) وهل يعد رجوعا  
 فلا يشترط القبض أو هبة مبتدأ فلا بد من القبض بجزر وظاهر كلامهم أنه يعد رجوعا لتعديهم به (قوله  
 في المحارم) ظاهره تقييده بالمحارم فيشدد أن القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف

ولو كانا أي الموهب والمولاه (ذا رجم محرم  
 من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الأصح)  
 لأن الهبة لا يسهل عليه من أخيه من أمه اه سرى الدين  
 عن الميسوط (قوله على الأصح) وذكر الكرخي عن محمد أن قياس قول الامام أن يرجع لأنه لم يكن لكل واحد  
 منهما مصلحة كاملة (قوله لأن الهبة الخ) أي فليس في المانع شك (قوله ما لا يقسم) قيد به لأنه لا تصح الهبة لاثني  
 فيما يقسم للتبوع كما سلف ما يفيد (قوله الرجوع في حظ الاجنبي) اعتبار البعض بالكل مبسوط (قوله  
 هلاك العين الموهوبة) أي تلف عينها وأما مع بقاء الملك فلا تظن أن الخروج عن الملك من عنه  
 فلو وهب سبباً فجعله سبباً أو شيئاً آخر لا يرجع بخلاف شاة ذبحها مكي وانما لا يرجع له هذا الرجوع بعد  
 الهلاك اذ هو غير مضمون عليه اه زيلعي (قوله لأنه يتكرر الرد) أي وجوبه ولأن دعواه الهلاك اخبار من ماله  
 ملكه وأنه لا يوجب عينا برهان (قوله حلف المتكرر أنه يلبس هذه) أي ولا يخلط على الهلاك المسبق (قوله  
 كما يخلط الواهب الخ) قال في الهندية وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أجوزك أو قال  
 عوضتك أو تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول للواهب (قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله بسبب  
 التلبس) يعني المال انتهى حلي أي فكان المقصود اثباته دون التلبس بجرأى ولو كان المقصود التلبس لا يجري  
 فيه العين على قول الامام (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) فلو استرداهما بغير قضاء ولا رضا  
 كان غاصبا حتى لو هلك في يده يضمن قيمته للموهوب له انتهى شمس (قوله للاختلاف فيه) أي بين العلماء فان  
 بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا بأحد المذكورين (قوله فيضمن الخ) قال  
 المصنف فمالم يقض القاضي أو يقضها بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في العين حتى ينقضي تصرفه فيه من بيع  
 وعق وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو ضمنه وهلك في يده لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا  
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لأنه لو ان القبض كان غير مضمون عليه فلا يملك من قبضه ولو تباين استقرار عليه وان منعه  
 بعد القضاء فممن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لو منعه بعد الرجوع بالرضا والظاهر أن الحكم واحد (قوله  
 بقضاء أو رضا) على حذف أي (قوله لاهبة للواهب) عطف على فضاء ولو وهبه الموهوب له لاراهب  
 قبل القضاء أو الرضا وقبله لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء وليس للموهوب له  
 أن يرجع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك  
 لا يضمن هندية (قوله وصح الرجوع في الشائع) أي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)  
 أي له بعد الرجوع منه رد الموهوب اذا كان اشتراه من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف  
 الرد بالعيب) أي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء ~~كان~~ فضاء  
 فثبت حق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضا لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لأن حق المشتري  
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الزوال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه واذا لم يكن سليما فأن رضاه  
 فيرجع بالامور ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح  
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مبتدأ ضرورة غير أنه اذا حكم الحاكم بالرد عند تجزئه عن تسليم حقه جعلناه فسخا  
 لعموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية له ما لا على أنفسهما بخلاف الهبة فانها مقدمة موجبة حق  
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالعد لان العقد وقع غير لازم فان رفع البس عين ملكه  
 العارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجعل هبة مبتدأ انتهى منع فسخه وبهذا يظهر قول  
 المؤلف فافترا (قوله لا بطلان أثر أصلا) أي فيما مضى (قوله والاعداد المنفصل) أي ولو قلنا بطلان أثره  
 في الماضي لا وجبنا رد الزائد المنفصل من الموهب والتميز التي وجدت عند الموهوب له مع أنه لا يثبت  
 للواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه زكاة ماله الموهوب اذ يرجع فيه لما مضى من السنين مع أنه لا يجب عليه  
 كما سلف (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر في الموت لأن الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي أحد العاقدين  
 ويكون الرجوع في العرض بالتراضي الهلاك بحد البدل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) وهل يعد رجوعا  
 فلا يشترط القبض أو هبة مبتدأ فلا بد من القبض بجزر وظاهر كلامهم أنه يعد رجوعا لتعديهم به (قوله  
 في المحارم) ظاهره تقييده بالمحارم فيشدد أن القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف

في رواية ابن جماعة خلافة تصدق وسلم ثم استقاله فأقاله لم يجز حتى يقبض انتهى وهذا يفيد ما ذكرنا ثم فائدة  
التقييد بالقبض أنه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب له صح تصرفه ونظير يقال فيما بعده (قوله وكل شيء  
يفسخه الحاكم) كالبيع الفاسد (قوله فهذا حكمه) يعني أن الأقاله لا تنفع فيه الامع القبض (قوله لأنه غير  
مقبوض) أي بل هو في ذمة المدين وهبة الدين من غير من عليه الدين لا تنصح الابتسليط الموهوب له على قبه  
وانظر ما لو سلط الولد على القبض من أبيه ومقتضى ما ذكره من أن المرأة إذا وهبت مهرها الذي على زوجها  
لابنه الصغير لا تنصح الهبة إلا إذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد إذا قبض ذكره  
فاضحان أن يقال في هذه المسئلة كذلك إذا لفرق (قوله ثم زال المانع) لا يظهر في الروحية والقراءة ولا في  
العين والموت والعوض لأنه يبيع انتهاء وأما الخروج عن الملك فيقول إذا أعاد إليه بنفسه فتأمل (قوله فلا يفتق  
فيه السلامة) وقيد بالهبة لأن عقود المعاوضات ثبت فيها الغرور فلا يفتق الرجوع على بائعه وكذا بكل  
عقد يكون للدافع كك الوديعه والاجارة إذا هلك الوديعه أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعه  
والمستأجر وضمن المودع والمستأجر فأنهم يرجعان على الدافع عما ضمنا وكذا كل ما كان في معناها والمحصل  
أن المرفور يرجع بأحد أمرين إما بعدد المأذونة أو بعدد يكون للدافع انتهى منع (قوله لعدم العقد) أي عقد  
المعاوضة والأقاله عارة والهبة لا بد فهم من عقد (قوله فيشترط التقاض) في المجلس أو بعده بأذنه مسكين  
ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد أن يمنع من التسليم هندية (قوله يبيع انتهاء) أي في انتهاء العقد بعد  
التقاض حتى لو تناقضا مع العقد وصار في حكم البيع انتهى جوى (قوله فتد بالغيب) أي في العوس  
والمعوض وكذا خيار الرؤية وكذا التهمة (قوله فهو يبيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما الملك في حقه  
ولا يمنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا يضر شيوع (قوله فيكون) أي المقسوس من الهبة وعوضها  
إذا دفع (قوله شرط استبداله) أعاد المبيع مد كرا على الأرض لتأويلها بالوقف أو العتار وقوله بالشرط  
عوض متعلق بوهب (قوله وإن شرط الخ) طاهر أنه يصح ولو كان البدل دراهم ودنانير وقد تنبذ في الوقف  
أنه لا بد أن يكون البدل عتارا وقد مناهه كلاً ما فارجع إليه (قوله بشرط عوض مساو) أي لقيمة مال المبيع  
وبالاولى إذا كان زائدا عليه (قوله بين الوقف) أي الذي شرط استبداله حيث أجاز به بشرط العوض (قوله ومال  
الصغير) حيث لم يجوزاه مطلقا قال الرمي يهرق بينهما بأن الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل حل عقد  
يفيد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخله في شرطه بخلاف هبة الأب مال ابنه نفسه يرى قائم بانزع  
ابتداء وهو ممنوع من مطلق التبرع في ماله والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### (فصل في مسائل متفرقة)

أشارته إلى أن الأولى ترجحه بذلك (قوله ولومعينا) أشار به إلى أنه لا فرق في التعويض بين بعض الموهوب بين  
المجهول والمعلوم لأن المساو ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض  
في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا مجهولا وانتهى حلي (قوله وبطل الاستثناء في السورة الأولى) لأن الاستثناء  
لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لتكون وصفا للجارية فانتقل بشرط فادوا الهبة  
لا تبطل بالشرط الفاسدة وقد أوسع الكلام على المحل التقاضي ونقله الشافعي عنه فراجعنا شئت (قوله  
أو مجهول) هذا إنما يظهر في صورتين الأخيرتين الأولى الثانية والثالثة والرابعة فالأولى تعليل الهداية بأن هذه  
الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها أفاده الحلبي وفيه أن الشارح كره بقوله  
والهبة لا تبطل بالشرط (قوله ولا تنس مامر) أي بجهالة مفسدة قال في السراج والأصل في هذا أن كل عقد  
من شرطه القسطن فإن الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى (قوله بخلاف القول) فإن الجنتين لم يبق على ماله  
فلا يكون الموهوب متغولا بل المتأهب انتهى دور وهذا هو الصحيح وقيل يصح فيها وقيل لا يصح فيها  
فهو متأنى (قوله لأنه مخاطرة وتعلق) فيه أن المخاطرة لا تظهر في قوله إذا جاء عند الآن لا حظ أن جاء عند  
ودين عليك (قوله لا يكون تهيؤا) الأولى فيكون (قوله وكذا) أن من يضمن التام يبرى عنه أو في حل جان  
فرق بينهما في الهندية ونصه لو قال رب الدين أدامت فأنت في حل منه فهو جائز كذا في فتاوى قسطن ولوقال  
أن من فأت برى من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله أن دخلت الدار فأنت برى مما لي عليك لا يبرأ كذا

#### (فصل في مسائل متفرقة)

(وهب آفة الإسلام أو على أن يرتد عليه  
أو يعتقها أو يستولدها أو) وهب (دارا على  
أن يرتد عليه شيئا منها) ولومعينا كملت الد  
أو ردها (أو على أن يبيع أو يهب  
والصدقة شيئا منها) الهبة (وبطل  
الاستثناء) في السورة الأولى (و) بطل  
(الشرط) في السور الباقية لأنه بعض  
أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط لأنه  
ما من من اشتراط معلومية العوس (اعتق  
حل أمه ثم وهبها لغيره ولو دبره ثم وهبها لغيره)  
لبقاء المحل على ملكه كان مشغولا  
بخلاف الأول (كما لا يصح) تعليق (الأبرار  
عن الدين) بشرط شخص كقوله لا يبرأ إذا



جاء عند أو ان مت ينتج التام فانت بري من  
الدين أو ان مت من مرضك هذا أو ان مت  
من مرضي هذا فانت في حل من مهري  
فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط  
كث) ليكون تحيزا كقوله لاديونه ان كان  
لي عليك دين ابرأتك عنه مع وكذا ان مت  
بضم التاء فانت بري منه أو في حل جاز  
وكان وصية خاتية (جازا العمري) للمعهرة  
ولورثته بعده لطلان الشرط (لا) تجوز  
(الرقبي) لان التعليق بالخطر واذالم تصح  
تكون عارية شئ الحديث أحمد وغيره من  
أعرعري فهي لمعهرة في حياته وموته  
لا ترقبوا من أقرب شئ فهو سبيل الميراث  
(بعث الى امرأته متاعا) هدايا اليها  
(وبعث له أيضا) هدايا عوضا للهبة  
سرتت بالعوض أولا (ثم افترقا بعد  
الرفاق وادعى) الزوج (أنه عارية) لاهبة  
وحاب (وأراد الاسترداد وأرادت) هي  
(الاسترداد أيضا استرد كل) منهما  
(ما أعطى) اذ لاهبة فلا عوض ولو استهلك  
أحدهما ما بعثه الاخر عنه لان من  
استهلك العارية منها خاتية (هبة الدين عن  
عليه الدين وبراؤه عنه يتم من غير قبول)  
اذالم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم  
لكنه يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه  
من معنى الاسقاط وقيل يتسدى بالمجلس كذا  
في العناية تكر في الصيرفية لو لم يقبل ولم يرتد  
حتى افترقا ثم بعد أيام رد لا يرتد في الصحيح  
لكن في المجتبى الاسخ أن الهبة تملك  
والا برأه اسقاط) تملك الدين لمن ليس عليه  
الدين باطل (الا) في ثلاث حواله ووصية  
و (اذا سلطه) أي سلط المملك غير المديون  
(على قرضه) أي الدين (فيصح) حينئذ  
ومنه ما لو وهبت من ابنهما على ابيه  
فالعقد العدة للتسلط ويتنزع على هذا  
الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له  
لم ينزع ولو كان وكلا بالبيع فلو ابن

في وجيز الكردري انتهى والتعليق موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن ان مت من مرضي هذا  
وبين ان مت بلا قيد فعمل الاول تعلية والثاني وصية (قوله جازا العمري) هي بالضم اسم من الاعمار صحاح  
يقال أعمرته الدار عمري أي جعلتها عليه يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية  
وفي الشريعة جعل نحو داره للمعهرة مدة عمره بشرط أن يرتد على المعمر أو على ورثته اذا مات المعمر له  
أو المعمر ونحوه أو عمرتك داري هذه حياتك أو وهبتك هذا العبد حياتك فاذا مات فهو لورثتي نقايه وشرحها  
(قوله ابطالان الشرط) أي شرط الرد على المعمر أو ورثته (قوله لا تجوزا رقبى) هي بالضم من المراقبة وهي لغة  
أن تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لك وان مت فلي كذا في المبسوط وغيره وشريعة أن يقول داري لك  
رقبي ان مت قبلك فهي لك انتهى وبمعنى وان مت قبلي فهي لي وهذا قول الامام ومحمد والعلية في عدم الجواز  
ما ذكره المصنف وقال أبو يوسف انها صحيحة لانها تملك في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مضمرة  
(قوله واذالم تصح تكون عارية) لتضمن الرقبى اطلاق الانتفاع شئ انتهى حايي (قوله لمعهرة) يفتح الميم الثانية  
(قوله في حياته وموته) يحتمل أن يكون النسيب راجعا الى المعمر يفتح الميم ومعنى كونها في موته أنها من ماله  
المترول عنه ويحتمل رجوع النسيب الى من في قوله من (قوله فهو سبيل الميراث) على تقدير مضاف في المبتدا  
أي فطريق هذا الشئ المرقب طريق الميراث عن المرقب بالكسر (قوله هدايا اليها) الاولى حذفه لانه يتدعى  
العارية (قوله بعد الزفاف) لعله اتفقا ليعلم حكم الفراق قبله بالاولى (قوله وحلف) انما لم يطالب بينة  
لاتفاقهما على الملك فجعله التملك لغيره تعلم منه فاذا اتخا الفاحات ومحل فيما يظهر اذالم تقم بينة على مدعاها  
(قوله وأرادت الاسترداد) فاذا لم ترده سقط حقها لاحقه (قوله فلا عوض) أي من جهتها لانها دفعت به  
التعويض وقد بطل المعوض فيبطل العوض (قوله ولو استهلك أحدهما) قيد به لخراج الهلاك فانه لانحن فيه  
اذ هو عارية وهذا انما يظهر في الزوج أما هي فلم تدفعه الا عوضا فيلزمه مطلقا قاتل (قوله يتم من غير قبول)  
لما فيه من معنى الاسقاط انتهى حايي (قوله اذالم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم) فان أوجب كما اذا أبرأ  
السلم أو أحدهما قدى الصرف الاخر توقف على قبوله لغوات القبض المستحق بالعقد أو أحدهما فدين لا يفرد  
بفسخه فلهذا توقف أفاده المصنف والحلي (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعني  
وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك انتهى حلي (قوله لما فيه  
من معنى الاسقاط) تعليل للتعميم يعني وانما صح الرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التملك الهض  
يتقدره بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علمت أن علته لما فيه من معنى التملك انتهى حلي (قوله لكن  
في الصيرفية) استدراك على تضعيف صاحب العناية القول الثاني انتهى حلي وقد يقال هو وان كان صحيحا  
فغيره أسخ فتحصل انهما قولان متصحيان (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلا من الهبة والابراء  
اسقاطا من وجه تملكهما من وجه وأنت خير بأن هذا الاستدراك مخالف لما مشهور انتهى حلي (قوله حواله)  
أي اذا كان الحال عليه مديون المكيل وقد أحال شخصا عليه فان الدين ينتقل من ذمة المكيل الى ذمة المحال  
عليه والتعبير بالاتقال يفيد أن المحال لم يملك ما بذمة المحال عليه من الدين وانما هو لما رضى بالحوالة فقد التزم  
الدفع له بأمر المكيل فاذا دفع عنه بأمره وقعت المقاصة بينهما فليأمل وأيضاً المحال مسلط على قبضه من المحال  
عليه ويقال في الوصية ليس فيها تملك وانما هو تسليط أيضا فربح الامر الى التسليط في الكل (قوله روصية)  
أي اذا أوصى بثلاث ماله مثلا وفي التركة ديون فان الموصى له يملك من الديون بقدر وصية أي يملك المطالبة  
وانما يصير ملكا حقيقة اذا صار عينا (قوله واذا سلطه على قبضه) فيكون وكلا قابضا للموكل ثم لنفسه  
ومقتضاه صحة عزله عن التسليط أشباه (قوله للتسلط) أي عادة وظاهره أنه لا يتسلط عليها الابن بالفعل  
والذي في الهندية عن قاضيان الصحيح انها لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض  
حينئذ يجوز وبصير ملكا للولد اذ قبض وكذا نص عليه في الاشياء (قوله على هذا الاصل) أي الذي في المصنف  
(قوله لم يجز) الا أن يسلمه الدائن على المديون ويقبضه منه ونقل في الاشياء قواين بالجواز وعدمه وقدم الجواز  
وظاهره ما عساه (قوله ولو كان وكلا بالبيع) أي ففرض للموكل الثمن يصير ما بذمة المشتري له لا يصح  
فيكون التضاء على هذا فاسد ويرجع البائع على الآمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى أشباه



(و) ليس منه (ما إذا أقر الدائن أن الدين  
لقد لان وأن اسمه) في كتاب الدين (عربية)  
حيث (صح) إقراره أكونه أخبارا لا عليك  
فالمعترلة قبضه برأيه وقامه في الأشياء من  
أحكام الدين وكذلك لو قال الدين الذي لي  
على فلان فلان برأيه وغيرها قلت وهو  
مشكل لأنه مع الإضافة إلى نفسه يكون  
تملكك وتملكك الدين من ليس عليه باطل  
فتأمل وفي الأشياء في قاعدة تصرف  
الامام معز بالصالح البرازية اصطلاحاً أن  
يكتب اسم أحد مافي الديوان فالعطاء  
من كتب اسمه الخ (والصدقة كالهبة) بجامع  
التبرع ويقتد (لأنه غير مقبوضة  
ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها) ولو على  
غيري لأن المتصدق فيها الثواب لا العوض  
ولو اختلافاً فقال الواهب هبة والاخر  
صدقة فالقول للواهب خاتمة فروع  
كتب قصة إلى السلطان بآله تملكك أرض  
محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب  
كاتبه جعلتها ملكاً هل يحتاج إلى القبول  
في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول  
أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وأعطت  
زوجها مالاً بآله ليتزوج فظفر به بعض  
غرمائه أن كانت هبة أو أقرضته ليس لها  
أن تسترد من الغريم وإن أعطته ليتصرف  
فيه على ملكها فله ذلك لأنه دفع لابنه مالاً  
ليتصرف فيه ففعل وكذلك فئات الاب  
أن أعطاه هبة فالكل له والأخبار وغمامه  
في جواهر الفتاوى بعث إليه هدية في إناه  
هل يباح أكلها فيه إن كان تريد أكله  
عالم حوله إلى إناه آخر ذهب لده يباح  
والأفان كان بينم ما أتى أطيباً أيضاً والأفان  
دعا قوماً إلى طعام وفرقهم على أخوته ليس  
لأهل خوان منسولة أهل خوان آخر  
ولا إعطاء سائل وخادم وهرة لغريب المنزل  
ولا كلب ولولب البيت إلا أن يتاوله الخبز  
المفرق للادن عادة وغمامه في الجوهرة

لا أن يسلطه الموكل على القبض بعد الدفع أم قبله فالولاية في الطلب له كما لا يخفى (قوله وليس منه) بأي من  
تملك الدين من غير من عليه الدين (قوله فلمعترلة قبضه) فإذا دفعه إليه برئ وكذا إذا دفع إلى المقر كما في المنع (قوله  
وغمامه في الأشياء) أهل الضمير راجع إلى الدين أي تمام بيان أحكامه والأفان يتكلم في الأشياء على هذه المسئلة  
(قوله لأنه مع الإضافة إلى نفسه) أي مع استناد المال إليه (قوله فتأمله) يمكن الجواب بأن المراد الدين الذي لي  
على فلان بحسب الظاهر هو فلان أي في نفس الامر فلا اشكال انتهى حلي وقد سبق إلى الفهم قبل الإطلاع  
(قوله اصطلاح الخ) مناسبة ذكر هذه المسئلة كتابة اسم غير المستحق فإن المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب  
(قوله فالعطاء من كتب اسمه) عبارة البرازية بالحرف له عطاء في الديوان مات عن ابن فاصطلاحاً على أن يكتب  
اسم أحد مافي الديوان ويأخذ العطاء وهو الآخر لا تثنى له من العطاء ويبدل من كان له العطاء ما لا فالصالح باطل  
ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لأن الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل لغيره  
وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضيته بجرمان المستحق واثبات غير المستحق اه (قوله  
لأنه غير مقبوضة) أي لا تتم (قوله ولا في مشاع يقسم) لغيره لأنه لا يصح في مشاع لا ينقسم جوى (قوله ولا  
رجوع فيها) الأول أن يقول غير أن لا رجوع فيها لأن عبارة توهم أنه مما اشترى كفيه العقدان تبيه قال  
السيد الجوى اعلم أن التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض وإذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء  
فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز قياساً على الهبة وأكثر المشايخ على أنه يجوز بدون تسليم وأنه غير الهبة لأن التملك  
والهبة سلباناً وحكماً أما الاسم فظاهر وأما كماله لولوب الثمار على رؤس الانتجار لا يجوز ولو أقر بالتملك  
يجوز فثبت أن التملك يصح بدون التسليم وأنه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم  
بالاتفاق كذا في المفتاح انتهى والمناسب في المقابلة أن يقول ولو لم يكن لأن الإقرار بالملك صورته أن يقول هذا  
الشيء إعلان وهو أخبار لا تملك (قوله لأن المتصدق فيها الثواب) وهو قد يتصدق في الغنى الكثير العيال انتهى  
جوى وقد سبق قول الكتاب أنه يرجع في الصدقة عليه لأنه هبة فله ما فوله (قوله فالقول للواهب) لأنه  
المالك وجهة التملك تعلم منه (قوله جعلتها ملكاً) هذا التمايم في أرض موات أو ملك السلطان أما إذا أقطعه  
من غير ذلك فلا مام أن يخرج من شأه كما سلف ذلك في العشر والخراج (قوله القياس نعم) لأنه تملك يحتاج إلى  
المقبول في المجلس والقياس أن لا يكتفى الأمر بالكتابة بل يشترط أن يملكه وقوله مقام حضوره الأول مقام  
قبوله (قوله أعطت زوجها الخ) ولو كانت تدفع إليه فضة عند الحاجة إلى النفقة أو شيئاً آخر وهو ينفقه على عياله  
يس لها أن ترجع بذلك عليه ولو أعطى زوجته دنانير لتخذيها ثياباً وتلبسها عند فتمت أهي إلى معاملة فهي لها  
هندية ولو اشترى حلاً ودفعه إلى امرأته واستعملته ثم ماتت فاختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالتقول  
قول الزوج مع الميراث أنه دفع ذلك إليها عارية لأنه منكر للهبة منع (قوله والأفان كان بينهما الخ) أي بأن كان  
فاكهة ونحوها مما لا يذهب التصويل لذته وفي الهندية عن السراج ويقال إذا بعث إليه هدية هدية في طرف أو إناه  
وفي العادة رد ذلك لم يملكها كلفصاع والجواب بما أشبه ذلك وإن كان من العادة أن لا يرد الطرف كقواسر  
الفرق فإلحاف هدية أيضاً لا يلزم بده ثم إذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدى إليه وليس له أن يستعمله  
في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيه إذا لم يفتقر العادة تفرقه فان اقتضت تفرقه ونحوه لزمه تفرقه  
اتهي (قوله ليس لأهل خوان) هو كغراب وكتاب ما يؤكل عليه الطعام الخوان انتهى فاموس (قوله  
مناولة أهل خوان آخر) ولو تناول من معه على خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل  
من كان في تلك الضيافة إذا أعطاه جازية نأخذ كذا في الحاوي لا متاوى انتهى هندية وفيه الوفاة الوصل  
لأسلم من تناول مالك فقال الأمر أنت في حل من تناولت منه من درهم إلى مائة درهم ليس له أن يأخذ مائة  
أو خمسين جملة وله أن يتناول من المأكول والمنسروب والدراهم ما لا يدمنه ولو أهدى رجل إلى مقرضه شيئاً  
فإن لم يهد قبل القرض كره القبول (قوله وخادم) أي ممن هو قائم على رأس المائدة جوهرة فأفاد أن ذلك  
في خدمته قرب المنزل فقيرهم أولى وقد صور هذه المسئلة في المصنف وأدرجها المؤلف في مسئلة أهل الخوان لأنهم  
ضيوف (قوله لغريب المنزل) فإن كانت هبة صاحب البيت جاز استحضاراً جوهرة (قوله وغمامه في الجوهرة)  
قال فيها رجل كتب إلى آخر كتاباً وذكرك فيه أكتب الجواب على ظهره لزمه وده وليس له التصرف فيه والاملك



المكتوب اليه انتهى وهو في المنع (قوله لا جبر على الصلوات) جمع صلاته وهي عبارة عن... يس بمقابله  
 عوض ما في كركاة وغيرها من الذنور والكفارات انتهى - راجح ان لا يظهر ذلك في الشفعة (قوله لخدمة)  
 فيجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع أنه اصله شرعية ولذا الوصية الشفيع بطلت الشفعة أشباه  
 (قوله ونفقة زوجته) لانها وان كانت صلة من وجه الا أنها عوض من وجه آخر لانها لغيره الاحتباس ذخيرة  
 ويغير فيها ولو بالحبس اهيري (قوله وعين مرضي بها) فيجب على اوارث دفعها الى الوصي له بعد موت الموصي  
 أشباه (قوله ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع أنه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل  
 والا فبغيره في ثبوتها انتهى أشباه ويزاد خمسة وهي نفقة الاقارب حوى وكذا يراعى ما تؤول به العاقلة من المدة فان  
 الايجاب على الله في طريق الصلة يبرى (قوله وقد حررت أيسات الوهبانية) ركب أشطاريوت على أشطار  
 يوت آخره حذف بعض ما يحتاج اليه منها وزاد فيها ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الوارث وقوله يؤخذ باسكان  
 المال وقوله ومندى بفتح الياء (قوله ليس يرجع مطلقا) أي سواء قبل المديون أو لم يقبل ومن المشايخ من  
 قال لا بد من القبول والقبول يكون صريحا ودلالة كالوجه فسكت حتى فارقته جازا استحضارا لان السكون  
 دليل الرضا والابراء كالأهبة لجعله بعضهم يتم صريح قبول ويرتد كل - نهما بالرد وقال ابن شجاع لا بد من  
 رده ويرى المصنف على اطلاق السقوط (قوله وبراء ذى نصف يصح) أي في جميع نصيبه يعني اذا كان لا شريك  
 دين مشترك على شخص فبراء أحداه اقارة يقول أبرأتك من نصيبى فهو كالقال انما وتارة يقول وهبتك  
 نصف الدين من غير اضافة وظاهر الرواية أنه كالمقول وقيل يكون ابراء من نصف النصف وهو الرابع (قوله المحزر)  
 أي هذا هو المحزر (قوله على جهها) متعلق بهبتك: صودته تركته مهرها للزوج على أن يبيع بها قلم يبيع فالمتفق  
 به أنه لا يبرأ لان ارضا بالهبة كان بشرط الوضوء فاذا انقضى الغرض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون ارضا  
 (قوله أو ترك ظلمها) بأن وهبت مهرها على أن لا يظلمها قبل بيعت فلو ظلمها فانه رضى على حاله لان الرضا بالهبة  
 لا يهتد بالشرط فاذا كانت فاقب الرضا وهو المتفق به كذا في صريح ما عاينه من الحكم الا اذا كان لتأديب يستحق عليها  
 لان ما كان حقا لا يكون ظلمًا ذكره العلامة عبد البر (قوله بفتح طليق الخ) ليس هذا في الوهبانية أصلا وانما  
 هو - مثله - مثل عن الشريك في المهر فلو ظلمها ما ذكره وصورتها قال اهاتى تكلمت عليك أخرى وأبرأتيني  
 من مهرى فأنات طالق فاذا أبرأتني في المهر فأنات طالق ولو ادعت الابراء فقال الزوج سكنت دفعت لها  
 مهرها قبل يتخذه ذلك في عدم وقوع الطلاق لافي ثبوت الدفع فان دعواه المدفع رد لبراءة (قوله وان قبض  
 الانسان الخ) صورة الاولى باع وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح  
 ابرأه ويرجع المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من الثمن والتابعة لو أبرأ الدائن المدين بعد اقباله المدين  
 وقبضه مع ورجع المدين عليه والاصل فيه أن الديون تنقضي بأعمالها لا بأعمالها فادأبرأ على الذمة  
 بقى ما قبضه لافي مقابلة تنقضي المطالبة ويلزم رده اذا طالب به ذكره العلامة عبد البر (قوله ومن دون)  
 متعلق هو وقوله في البناء بصحة وصحة خبر بلندا محذوف تقديره هي أي الهبة (قوله وعندى فيه وقفة)  
 أصلها لله لامة عبد البر بعد أن قال ان المسئلة منقولة عن الذخيرة والنسبة والشفعة ومطلة في التفة بمافي كتاب  
 الشفعة ان المشتري اذا قال اشترت الارض والبائع وهبني الهبة وقال الشفيع بل اشتريتها ما ظن قول  
 المشتري ثم قال وعندى في الاستدلال به نظر لانه قديد في أن الشفعة هنا انما جاءت من قبل تقديم ملكة للارض  
 وينبغي أن لا يصح هبة البناء دون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع لأنهم قالوا ان هبة  
 الفضل بدون الارض لا تصح لان القبض شرط هبة المشاع وقد صرح حوافي كتاب الرهن بأن رهن البناء دون  
 الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب ذراعا في أرض أو قرافي نجر  
 أو حلية في سيف أو ثوبا في دار أو قنبرا من صبرة أو امره بالحصاد والجداد والقرع والتقص والكيل وفعل صح  
 استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجداد والحصاد وهو ما وان لم يأذن به بالقبض وفعل ضمن انتهى ونعني المصبر  
 الى هذا التفصيل وتعمل الهبة على ما اذا امره بالتقص وفعل فكللام صاحب الكافي فيه الكفاية وافته تعالى  
 اعلم (قوله وأشرت بأظهر) أي الذي هو خير لبلندا محذوف وتقديره وهذا (قوله لافي العمادية) أي لمخالفة ما فيها  
 وان اختاره البعض (قوله أي بنكاح ضررتها) أي من غير طلاق يقع عليه وهو ما ذكره بعد بقوله فلا حنت

ومن المشاء لا جبر على الصلوات في أربع  
 شفعة ونفقة زوجته وعين مرضي بها ومال  
 ودون وقد حررت أيسات الوهبانية على وفق  
 ما في رده لثبوتها في ثبوت  
 وراهب دبر ليس يرجع مطلقا  
 وبراء ذى نصف يصح المحزر  
 على جهها أو ترك ظلمها  
 ادا وهبت مهرها ولم يوف بغير  
 منه في طليق ببراءة مهرها  
 وانما ساج أخرى لو يرد في بغير  
 ون قبض الانسان طاب بيمينه  
 فابرأ يوقد منه كاد بين يظهر  
 ومن دون أرض في البناء بصحة  
 وعندى فيه وقفة فيعزر  
 قات وجه فوافي تبصره في كتاب الرهن بأن  
 رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح  
 لانه كالشائع متأمله وأشرت بالظهور لما في  
 العمادية من خصوصية رزاده أنه لا يرجع  
 واختاره بعض المشايخ ويظهر رأي بنكاح  
 من الانه براء بالبراء بطله فلا حنت فلا يفظ



• خامسة • قال الطحاوي إذا كانت الهدية لا تحمل القسمة كالنوب أو عمالا يزول في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيء بل وان كان سهياً للآكل في الحال يحصل لأصحابه من ذلك حظاً ويعمل البقية لأهله كذا في التباينة • رجل مات فبعث رجل إلى ابنه بنوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويملكه لنفسه ان كان الميت ممن يتبرأ بكفنه لنفسه أو ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده أصحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن أن يصرفه حيث أحب كذا في البراج الوهاب واقع تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

قال مؤلفه رحمه الله • وأكرم بدار التعميم مشوا  
تم الجزء الثالث من حاشية الدرر بمحونة الله تعالى وفضله فله الجرا المدايم  
على ما أنتم وتلو ان شاء الله تعالى الجزء الرابع  
أوله كتاب الاجارة واقع تعالى أعلم  
وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله  
وصحبه  
وسلم